

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية: الآداب والحضارة الإسلامية

قسم: التاريخ



جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة -

مصادر تاريخ الفرع السفياني

من الخلفاء الأمويين

41-64 / 661 - 684م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي
تخصص: المشرق الإسلامي - تاريخ وحضارة - إلى القرن السابع الهجري

تحت إشراف:

أ.د/ محمد فرقاني

إعداد الطالب:

عبد القادر رحمون

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	أعضاء لجنة المناقشة
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسف عابد
مشرفا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد فرقاني
مناقشا	جامعة الحاج لخضر بباتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. رشيد باقة
مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة	أستاذ محاضر أ	د. إبراهيم بن محمية
مناقشا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	د. مراد لكحل
مناقشا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر أ	د. محمد عيساوي

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الإمامية الإسلامية

شكراً وعرفاناً

الحمد لله الذي يس لنا وقدرنا، وهدانا ووفقنا لإجاز هذا العمل، وبعد:

أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الدكتور محمد فرقاني الذي أشرف على هذا العمل وتبعه حتى رأى النور، والذي لم يدخل علي بالنصائح والتوجيهات والإرشادات طوال فترة البحث، كما أقدم بالشكر الجزيل لزوجتي الأستاذة عيادي حسينة التي أمدتني بيد العون وصبرت علي ودعمتني. هذا ولا أنسى شكراً أمي الغالية وسائر أهلي الذين لم يدخلوا علي بدعواتهم لي بالثوفيق والسداد. ولا حول ولا قوة إلا بالله

جامعة الأميرة
عبد القادر للعالم الإسلامي

مقدمة

مقدمة

الحمد لله الملك العظيم العليّ الكبير، أحمده حمد عبد معترف بالعجز والتقصير، وأشكره على ما أعان عليه من قصد ويسر من عسير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ولا ظهير ولا وزير، وأشهد أن سيّدنا محمدا عبده ورسوله، السراج المنير صلى الله عليه وآله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

حكم الفرع السفياي من الخلفاء الأمويين دولة الإسلام في فترة مبكرة من تاريخها، وكانت لهذه الفترة خصوصيتها وتميزها، حيث اعتاد الناس حكم الراشدين وعدلهم، وأي محاولة لتسيير الشأن العام بعدهم سيقارنونها بما اعتادوا عليه، كما أن الخلافة لم تصف لمعاوية إلا بعد حربه لعلي بن أبي طالب وابنه الحسن -رضي الله عنهم- جميعا، مما أثار السخط ضده ووضعه في مرمى الإنتقاد والذم، ثم إن ما اجترحه معاوية وابنه وولائهما من أفعال خالفت سنة من كان قبلهم ساهم في بلورة الحكم السليبي عن تجربة حكمهم، وعلى رأس تلك الأفعال اختيار معاوية لابنه يزيد وليا للعهد، ثم ما قام به هذا الأخير من شنائع عمّقت الجرح وأسقطت سمعته إلى الحضيض.

وقد جعلت مصادر التاريخ على اختلاف أنواعها هذه الأحداث مادة لفصولها وأبوابها، فتتبعت رواياتها وتقصّت أخبارها، ووجد فيها بعض الرواة مجالا للوضع والدس انتصارا لحزب أو طرف دون آخر، واتخذها بعض المؤرخين مرتعا للعبث بالأخبار وبث الأهواء والآراء والتفسيرات، كما أن التدوين التاريخي في العهد العباسي قد حط بكلّكليه على مصداقية الروايات التي تحدّثت عن فترة الأمويين، فالعباسيون كانوا ناقمين على كل مآثر ومنجزات الأمويين عاملين على طمس آثارهم، وقل مثل ذلك عن ناهضهم من خوارج، ومعتزلة، خاصة الشيعة الذين كانوا من أسوأ التيارات الفكرية والسياسية تشويها للحقائق التاريخية المتعلقة بالخلفاء الأمويين تصغيرا لشأنهم ولمنجزاتهم، وكل هذه التيارات قد وصلت إلى الحكم -عدا المعتزلة- ولم يكونوا أحسن منهم في خدمة الأمة، كل هؤلاء قد أثروا تأثيرا كبيرا وعميقا في اتجاهات الكتابة التاريخية المتعلقة بالأمويين، وعلى الخصوص معاوية كونه مؤسس الدولة، لذا أي محاولة للكتابة أو التأريخ لفترة الحكم السفياي يجب أن تنطلق من دراسة نقدية تقويمية لتلك المصادر وتمحصها وتفرز ما هو أصلي منها عن ما هو ثانوي، وفي غياب دراسة شاملة من هذا النوع فقد اخترت هذا المجال موضوعا لهذه الدراسة والتي توجتها بهذا العنوان:

مصادر تاريخ الفرع السفياي

من الخلفاء الأمويين

41-64هـ/661-684م

وهذه الدراسة تتناول كل المصادر على اختلاف أنواعها واختلاف اختصاصاتها المدونة والمادية، التاريخية منها والأدبية، الإسلامية والمسيحية، التي تناولت الفترة التي حكم فيها الفرع السفياي من الخلفاء الأمويين (41-64هـ/661-684م)، وقد شملت هذه الفترة خلافة معاوية بن أبي سفيان-رضي الله عنه- وابنه يزيد، وحفيده معاوية، ولا يقتصر ذلك على الأحداث السياسية وحدها، بل يتعداها إلى جميع مناحي الحياة في تلك الفترة، الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلمية والثقافية، كما تشمل جميع فئات المجتمع وتياراته.

وهي دراسة نقدية تقييمية تحقق مع أصحاب المصادر في عدالتهم ومدى علميتهم كما تنتقد مناهجهم ومصادر أخبارهم، ثم تتوقف مع رواياتهم عن الفرع السفياي وتعرضها على المنهج النقدي. وقد توفقت الدراسة عند مؤلفات القرن التاسع الهجري لسببين، الأول منهما كان الحجم الذي وصلت إليه الدراسة فلا يسعني إضافة مؤلفات قرن آخر، أما الثاني فيعود للقيمة العلمية المتدنية لمؤلفات ما بعد القرن التاسع الهجري كمصادر لتاريخ الفرع السفياي، فنظرا لبعد فترة الدراسة عن زمن تأليفها فإن احتمال إضافتها روايات لم ترد فيما دُون قبلها ضعيفة جدا أو شبه معدومة، بل كلها ركزت على تدوين أخبار الحوادث المعاصرة لها واكتفت بما وصلها من سبقها لذا لم أر طائلا في دراستها.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته

تتميز الفترة الأموية بخصوصية دون غيرها من فترات التاريخ الإسلامي، وبالأخص فترة حكم الفرع السفياي، ففيها عاش الكثير من الصحابة ولا يمكن للباحث في تاريخها تفادي التعرض لمواقفهم وآرائهم في الأحداث الهامة التي حدثت فيها، والأكثر من ذلك أن معاوية بن أبي سفيان-رضي الله عنه- كان صحابيا، وهو كاتب الرسول -صلى الله عليه وسلم- وصهره، وراو لبعض أحاديثه، لذا فإن دراسة هذه الفترة لا تخلو من خطورة، وهي تتطلب أقصى درجة من التثبُّت والحذر، فالنبي عليه الصلاة والسلام قال: «الله الله في أصحابي، الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تبارك وتعالى، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»⁽¹⁾.

فهذه الخصوصية المتعلقة بعصره وشخصه انعكست أيضا على طبيعة المصادر التي تناولت أخباره، ونظرا لأن المصادر الشائعة والتي تناولت أخبار الفرع السفياي دُون أغلبها في العصور العباسية، والتي طبع أغلبها التحامل إرضاء للعباسيين، وأغلب الدراسات الحديثة والتي تناولت الفرع السفياي موضوعا للدراسة

(1) - رواه الإمام أحمد في مسنده. ج34، ص69، رقم: 20549.

اكتفت بما شاع من تلك المصادر، دون الإلتفات إلى أنواع أخرى منها تتضمن روايات وأخبار أكثر دقة وموضوعية، وأكثر قيمة، ودرجة موثوقيتها عالية، تفسر بعض الأحداث، وتزيل اللبس عن بعض المواقف أو السياسات والسلوكيات، ومن هنا يتبين أن مصادر هذه الفترة تحتاج فعلا إلى دراسة جدية تصنفها وتنقدها وتقومها ثم ترتبها من حيث الأهمية والقيمة العلمية، وتوسع نظرة الباحثين لتسع مصادر أهملت ولم يُلتفت إليها، وتُعمق اهتماماتهم لتصل بهم إلى ملامسة روح الحياة ونبضها في تلك الفترة، وتكون خطوة أولى في طريق إعادة كتابة تاريخ هذا الفترة الهامة من تاريخ أمتنا، والتصدي لما أشاعه عنهم الكثير من المستشرقين ومن نَحج هُجهم وتأثر بأرائهم من العرب والمسلمين الذين يعتمدون على مصادر ثانوية في غالب الأحيان للطعن في رموزنا، وهذا الجزء من هويتنا، وغياب وجود دراسة مماثلة كان دافعا لي وسببا في إختياري لهذا الموضوع.

هذا من الناحية الموضوعية، أما من الناحية الذاتية فقد وقع اختياري على هذا الموضوع بناء على اقتراح وتحفيز من الأستاذ الدكتور محمد فرقاني، وهو المشرف على هذا العمل، ومصادفته لهوى في نفسي ورغبة مني في التعامل مع المصادر التاريخية المتعلقة بالفترة الأموية.

الدراسات السابقة

على كثرة ما أُلّف في تاريخ هذه الفترة قديما وحديثا لم أقف فيما اطلعت عليه من دراسات على دراسة جدية قريبة من هذه أو تحاكيها، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تطرقت لمصادر التاريخ الإسلامي بشكل عام، ككتاب مصادر التاريخ الإسلامي للمستشرقين الفرنسي جان سوفاجيه والإنجليزي كلود كاين، غير أنها دراسة بيبليوغرافية موجهة للباحثين الأوروبيين، تطرقت لمصادر التاريخ الإسلامي بشكل عام والدراسات الغربية التي أقيمت حولها، وكذلك كتاب مصادر التاريخ الإسلامي، ومناهج البحث فيه لسيدة إسماعيل كاشف حيث تطرقت فيه لنشأة علم التاريخ عند المسلمين، ثم قامت باستعراض سريع لمصادر التاريخ الإسلامي بشكل عام، واكتفت منها بالمشهور فقط لتنتقل بعدها للكلام عن المناهج التي يجب اتباعها للبحث في التاريخ الإسلامي، لذا فهذه الدراسات لا تشبه دراستنا هذه وإن تقاطعت معها في الكلام عن بعض المصادر التاريخية، وكذلك الشأن مع الدراسات التي أرخ مؤلفوها للكتابة التاريخية عند المسلمين ككتاب بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب لعبد العزيز الدوري، والذي اكتفى فيه بالكلام عن الأصول الأولى التي بنيت عليها المدونات التاريخية فيما بعد، أو كتاب التاريخ العربي والمؤرخون لشاكر مصطفى، وهو كتاب من أربعة أجزاء رصد فيه مؤلفه نشأة المدارس التاريخية الأولى ثم المتأخرة واستعرض بعض أنواع المصادر التاريخية للمختلف الفترات التاريخية بشكل أعمق وأشمل، وهناك بعض الدراسات تخصصت في دراسة مصدر واحد من المصادر التاريخية بالكلام عن منهج مؤلفه أو موارده بشكل عام،

لكن كل هذه الدراسات لم تتخصص فيما كتب عن تاريخ الفرع السفياني، كما أنها لم تشمل جميع أنواع المصادر، ولم تكن نقدية ولا تقويمية في استعراضها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توسيع دائرة أنواع المصادر التي يمكن الإعتماد عليها في التطرق إلى أي جانب من جوانب الحياة في فترة الدراسة ووضعها أمام الباحثين، خاصة وأن المصادر التقليدية التي يُعتمد عليها عادة تنحصر في كتب التاريخ العام، كتاريخ الطبري، والكمال لابن الأثير، والبداية والنهاية لابن كثير وغيرها، ويُغفل عن مصادر أخرى كالمصادر المادية، وبعض المصادر الأدبية، والمسيحية وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة، رغم أهميتها.

- تناول تلك المصادر بالتعريف بها وبأصحابها وعرض مناهجها وكشف مواردها، بعد تصنيفها وترتيبها، وأبراز قيمتها العلمية انطلاقاً مما جاء فيها عن فترة حكم الفرع السفياني، وتبين فيما يمكن أن يستفاد منها.

- وضع لبنة في بناء أرضية علمية تنطلق منها الدراسات التاريخية عن الفرع السفياني، وحتى عن الفرع المرواني، بل حتى بقية الأسر والتيارات التي حكمت من بعدهم، بعيدة عن التحيز لتيار دون آخر، أو الإنقياد وراء أحقاد وضغائن قديمة على الأمويين لونت وصبغت الكتابات التاريخية المبكرة عنهم، وحذت حذوها الكتابات المتأخرة.

- التعريف بالمصادر المسيحية وعرض مناهجها ورؤاها للمسلمين وتجربة حكمهم من خلال نافذة الأحداث في فترة الحكم السفياني، وتقييم هذه المصادر وتبويب تأثيراتها في الكتابات المسيحية اللاحقة، والتي مازالت فاعلة إلى يومنا هذا.

- الكشف عن مادة خبرية هامة تُبرز إنجازات الفرع السفياني في شتى المجالات، مما يتيح الفرصة لإحداث التوازن في الكتابات الحديثة عنهم.

إشكالية الدراسة

وأحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية العامة الآتية:

- ماهي القيمة العلمية للمصادر التي يمكن اعتمادها في كتابة تاريخ فترة حكم الفرع السفياني من الخلفاء الأمويين؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية:

- ما هي أنواع المصادر التي يمكن اعتمادها لكتابة تاريخ هذه الفترة؟

- ما مدى حضور أخبار الفرع السفياني فيها؟ وما هي قيمتها التاريخية من حيث الصدق والزيغ؟
- ما هو الأصلي منها؟ وما هو الثانوي؟
- ما هي المناهج المتبعة في كل مصدر؟ وما هي موارده ومصادر أخباره؟ وما قيمة كل ذلك؟
- كيف نظر أصحاب هذه المصادر إلى شرعية الحكم الأموي؟
- كيف تناول أصحاب هذه المصادر إنجازات الفرع السفياني؟
- كيف قيم مؤلفو هذه المصادر موقف الفرع السفياني من خصومه؟
- هل لاتجاهات أصحاب هذه المصادر وخلفياتهم الفكرية والعقدية أثر فيما كتبوه عن هذا الفرع؟
- ما هي القيمة العلمية لما وصل إلينا من آثار الفرع السفياني؟ وما أهميتها في إعادة كتابة تاريخه؟
- كيف تناولت المصادر المسيحية أحداث فترة الحكم السفياني؟ وما قيمة أخبارها؟ ثم ما هي أهميتها إذا ما قورنت بالمصادر الإسلامية؟

المنهج المتبع

اتبعت في دراسة المصادر وترتيبها وتصنيفها ثم تقييمها منهج البحث التاريخي خاصة فيما تعلق بتقييم الروايات الواردة في كل مصدر والحكم عليها وعلى أصحابها وعلى مناهج عرضها للأخبار ومواردها، كما استعنت بمناهج مساعدة كالمنهج الوصفي في وصف المصادر وصفا ظاهريا وباطنيا، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي اعتمدت عليه في تقديم إحصاءات تتعلق بعدد الصفحات المخصصة لأخبار الفرع السفياني أو لعدد الروايات أو إحصاء الأسانيد أو التراجم أو غيرها، لإعطاء تصور دقيق للمادة الخيرية الواردة في كل مصدر والأخذ بذلك في بناء تقييم دقيق للمصدر.

مجاور البحث

اتبعت خطة تناسب الموضوع من حيث التنوع ومن حيث الشمول، فقسمت العمل إلى مقدمة وتمهيد وسبعة أبواب وخاتمة.

ففي المقدمة عرفت بالموضوع وبيّنت حدوده ووضحت أهمية الدراسة وأهدافها وما تحتمله من إشكاليات، كما وضحت منهجي في عرض المصادر ونقدها كمصادر لتاريخ الفرع السفياني وتقييمها وغيرها.

مهدت للدراسة بالكلام عن نشأة تدوين التاريخ الإسلامي واتجاهاته ومدارسه المبكرة، فتطرقت فيه لمشكلة التدوين في التاريخ الإسلامي، وملامح التدوين التاريخي المبكر، ثم عوامل ازدهار الكتابة التاريخية واتجاهاتها، وأخيرا تكلمت عن المدارس التاريخية الرئيسية المبكرة.

وخصصت الباب الأول لدراسة مصادر التاريخ العام، وقسمته إلى ثلاثة فصول، درست في الفصل الأول مصادر القرن الثالث الهجري أو مرحلة ما قبل الطبري، أما الفصل الثاني فدرست فيه مصادر القرن الرابع الهجري أو فترة الطبري، أما الثالث فتكلمت فيه عن مصادر التاريخ الإسلامي العام من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري، أي فترة ما بعد الطبري.

والباب الثاني خصصته لدراسة مصادر أخبار الخلفاء والفتوح ومصادر التاريخ المحلي، وقسمته بدوره إلى ثلاثة فصول، تناولت في الأول منها مصادر أخبار الخلفاء، والثاني تناولت فيه مصادر أخبار الفتوح أما الثالث فدرست فيه مصادر التاريخ المحلي.

أما الباب الثالث فجعلته لمصادر الأنساب ومصادر أخبار الأموال، وقسمته إلى فصلين، الأول لمصادر الأنساب، والثاني لمصادر المتعلقة بالجانب الاقتصادي عامة والمالي خاصة
الباب الرابع لدراسة معاجم التراجم، وقسمته إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول خصصته لكتب الرجال، والفصل الثاني لمعاجم الوفيات ومعاجم التراجم المحلية، أما الفصل الثالث فتناولت فيه معاجم تراجم الأمراء والولاة والكتاب والقضاة والأولياء والزهاد.

أما الباب الخامس فخصصته للمصادر الأدبية وقسمته إلى أربعة فصول، تناولت في الفصل الأول منها المصادر الأدبية النثرية المبكرة (القرن الثالث الهجري)، والفصل الثاني المصادر الأدبية التي رمي أصحابها بالتشيع، أما الفصل الثالث فتناولت فيه المصادر الأدبية الشعرية، وأخيرا الفصل الرابع خصصته لمصادر الأدب الجغرافي.

ثم انتقلت إلى نوع آخر من المصادر يختلف تماما عن المصادر المدونة وهي المصادر المادية، فجعلتها في الباب السادس الذي قسمته إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول تكلمت فيه عن المسكوكات العائدة لفترة حكم الفرع السفيني، أما الفصل الثاني فتناولت فيه الآثار المعمارية العائدة لفترة حكم الفرع السفيني، والفصل الثالث خصصته للكتابات الحجرية والوثائق والمصاحف والتحف المعدنية العائدة لتلك الفترة.

أما آخر باب وهو الباب السابع فتناولت فيه المصادر المسيحية وقد قسمته إلى ثلاثة فصول، تناولت في الفصل الأول منها المصادر المسيحية القبطية، أما الفصل الثاني فتناولت فيه المصادر المسيحية الأرمنية والسريانية أما الفصل الثالث فخصصته للمصادر المسيحية البيزنطية.

وختمت الدراسة بخاتمة لخصت فيها النتائج التي توصلت إليها في الدراسة.

وألحقت الدراسة بقائمة لجميع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وفهارس للأعلام والبلدان

والمحتويات.

عرض ونقد لأهم المصادر والمراجع

أ- المصادر

اعتمدت في انجاز هذه الدراسة على عدد كبير من المصادر والمراجع والدراسات، كما هو موضح في قائمة المصادر والمراجع، وكون هذه الدراسة أساساً قائمة على عرض نقد وتقييم المصادر باختلاف أنواعها فإن تلك المصادر هي نفسها محور الدراسة ودعامتها الأساسية، إلا أن هناك مصادر ساعدتني في التعريف بتلك المصادر وأحياناً ضبط عناوينها ونقدها، وعلى رأسها كتاب الفهرست لابن النديم، فقد اعتمدت عليه كثيراً في إثبات نسبة بعض المؤلفات لأصحابها، خاصة المؤلفات التي ضاعت ودرست ولم يصل إلينا منها إلا نطف متناثرة في مختلف المصادر، فإن ابن النديم ذكرها ونسبها إلى أصحابها حتى وإن كان لا يُعلق عليها أو يتكلم عن فحواها ولكنه يكتفي بذكر عناوينها، كما أنه يترجم لأصحاب المصادر التي اعتمدها وقد أفدت منه في ذلك كثيراً، إلا أن ترجماته مقتضبة، والكتاب الثاني الذي اعتمدت عليه في ذلك أيضاً معجم الأدباء لياقوت الحموي، وهو عبارة عن موسوعة ضخمة ترجم فيها ياقوت لكثير من المؤلفين ترجمات وافية اعتمد فيها على ما أورده كتب الطبقات وكتب الرجال والوفيات مما أفادني كثيراً في التعريف بأصحاب المصادر، كما أنه يذكر مؤلفات أصحاب تراجمه وأحياناً يتكلم عن محتواها وفي أحيان قليلة يوجه انتقاداً لما جاء فيها، وكل ذلك بقدر يسير.

أما النوع الثاني من المصادر والتي اعتمدت عليها بشكل أساسي في هذه الدراسة وهي كتب التراجم بشكل عام، إذ اعتمدها في الترجمة لأصحاب المصادر والتعريف بهم، وهي تختلف فيما بينها من حيث القيمة، فبعضها كان مؤلفها معاصراً لصاحب الترجمة أو مصاحباً له، فما يكتبه عنه لا يمكن أن يدانيه فيه أحد لذا فهو عمدة في ذلك، وبعضها الآخر تكمن قيمته في منهج الجرح والتعديل الذي يعرض عليه تراجمه، وأصحاب هذه المؤلفات من المحدثين، وقد أفدت منها كثيراً في الحكم على درجة موثوقية أصحاب المصادر وعدالتهم، وعلى رأس هؤلاء ابن سعد في طبقاته، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق.

وهناك جانب آخر ساعدني كثيراً في التعرف على مناهج المؤلفين ومصادرهم، وهي المقدمات التي يعقدها أصحاب المصادر أنفسهم لمؤلفاتهم، فكثيراً ما يتطرق فيها أصحابها لأسباب تأليفهم للكتاب والغرض منه، وبعضهم يشرح منهجه في الكتاب ويعرض خطته فيه، وأحياناً قليلة يذكر مصادره وموارده التي استقى منها أخباره ورواياته، وهذه المقدمات على اختلاف محتوياتها قيمة جداً، فكانت دائماً أول ما أنطلق منه في دراسة الكتاب، إلا أن بعض المصادر ضاعت مقدماتها ولم تصل إلينا وهو ما فوت علينا فائدة كبيرة في التعريف بتلك المؤلفات.

ب- المراجع

إن عدد المراجع والدراسات التي اعتمدت عليها في دراسة المصادر كثيرة جداً، وهي تتنوع حسب كل مصدر، لكن بعض المراجع شملت دراسة عدد كبير من المصادر، واعتمدت عليها كثيراً وأول هذه المراجع كتاب الدكتور شاكر مصطفى التاريخ العربي والمؤرخون، فقد اعتمدت عليه في التمهيد، وذلك بالكلام عن نشأة تدوين التاريخ الإسلامي ومبادئه واتجاهاته، ونشأة المدارس التاريخية المبكرة، كما اعتمدت عليه في نقد المصادر وتقييمها، والأهم من كل ذلك التعرف على موقع المصدر بين الكتابات التاريخية من حيث القيمة والأهمية.

كما استعنت بالمراجع التي تخصصت في التأريخ للتراث التاريخي العربي لكن بشكل ثانوي، ككتاب كارل بروكمان تاريخ الأدب العربي، وكتاب فؤاد سزكين تاريخ التراث العربي.

صعوبات البحث

وبالنسبة للصعوبات التي واجهتها في إنجاز هذه الدراسة فكثيرة ومتعددة وشاقة، أولها سعة الموضوع فالمصادر التي تكلمت عن فترة الفرع السفياي لا حصر لها ولا نهاية.

أما الصعوبة الثانية فتمثلت في الحجم الهائل لبعض المصادر محل الدراسة، وقد تشتتت أخبار الفرع السفياي بين أجزاءها، كمعاجم التراجم وعلى رأسها كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر (74 مجلداً)، وكتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (16 مجلداً)، وكتب الأنساب ككتاب أنساب الأشراف للبلاذري (13 مجلداً)، وكتب الأدب ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (25 مجلداً) وغيرها كثير.

تقييم بعض المصادر المادية خاصة المسكوكات، ونظراً لكون الفترة محل الدراسة مبكرة فإن موضوع المسكوكات قبل الإصلاح النقدي الذي قام به عبد الملك بن مروان ما زال يكتنفه الغموض والضبابية والدراسات التي أجريت حوله كلها فشلت في التوفيق بين النصوص التاريخية وبين اللقى الأثرية التي وصلت إلينا، مما اضطرني إلى العودة إلى فترة الخلافة الراشدة وتتبع عملية السك التي قام بها مختلف العمال وأوزان النقود ومعادنها.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري وامتناني للدكتور محمد فرقاني، الذي أشرف على هذه الدراسة وتبعتها وتوجيهها وتقويمها وتصحيحها حتى رأت النور، فجزاه الله عن خير الجزاء.

تمهيد



نشأة تدوين التاريخ الإسلامي، اتجاهاته وممارسته المبكرة

أولاً: التاريخ الإسلامي ومشكلة التدوين

ثانياً: ملامح التدوين التاريخي المبكر

ثالثاً: عوامل ازدهار الكتابة التاريخية واتجاهاتها

رابعاً: المدارس التاريخية الرئيسية المبكرة

أولاً: التاريخ الإسلامي ومشكلة التدوين

قبل التطرق لبواكير التأليف في التاريخ الإسلامي وتناولها بالنقد والتقييم، يجب التطرق لمشكلة لطالما وقع فيها الالتباس والغلط من طرف المؤرخين للتاريخ الإسلامي سواء من المستعربين أو من تبعهم من العرب والمسلمين، ألا وهي مشكلة "التدوين"، فمن خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت بها الرواية أو الخبر التاريخي من فترة وقوعه إلى أن يصل إلى المؤرخ ليمحصه ويختاره ليدرجه في تاريخه، وكذا طبيعة الطرق التي تم تحملها بها، إضافة إلى المناهج المتبعة في ذلك كله يمكننا بكل سهولة الوقوف على القيمة الحقيقية لتلك البواكير التي دُوِّنت على سبيل الجمع والحفظ، مُشكِّلة ما يسمى أصولاً اعتمد عليها فيما بعد الأخباريون والمؤرخون لكتابة تواريخهم.

فهناك إشكالية أحاطت بداية التدوين التاريخي والعلمي عامة عند المسلمين بالكثير من الغموض وأوجدت الوهم العلمي الشائع بأن التاريخ والحديث والعلوم الأخرى إنما كانت تروى في البدء رواية شفوية، وأنها لم تُكتب أو تُدوّن حتى أواسط القرن الثاني الهجري⁽¹⁾.

فأغلب الدراسات الموجودة لدينا -بغض النظر عن استثناءات طفيفة- تصر على هذا المفهوم الخاطئ، في حين أنها لا تعرض بالمناقشة على الإطلاق للمحاولات القليلة التي اتجهت إليها جديداً⁽²⁾. فجولد تسيهر⁽³⁾ يعطينا مثالا على هذا، فنحن لا نكاد نجد عنده تطورا لفكرة شبرنجر⁽⁴⁾ حول التدوين المبكر للرواية الإسلامية على الرغم من أن شبرنجر كان قد أثبت بدراساته عدم صحة الخرافة القائلة بأن

(1) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص75.

(2) - فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج2، ص3.

(3) - جولد تسيهر: إجناس (كولد صهر) Ignaz Goldziher مستشرق مجري موسوي من أسرة يهودية، تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك، ورحل إلى سورية سنة 1873م، فتعرف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه مدة، وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر، وعين أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها سنة 1921م؛ له تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية، في الإسلام والفقاه الإسلامي والأدب العربي، ترجم بعضها إلى العربية، ومما نشره بالعربية (ديوان الخطيئة) وجزء كبير من كتاب (فضائح الباطنية) المعروف بالمستظهر للغزالي، وترجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر إلى علم الأثر) لطاهر الجزائري، وكتاب (المعمرين) للسجستاني، وغيرهما. نجيب العقبي: المستشرقون، ج3، ص906، عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص197، الزركلي: الأعلام، ج1، ص84.

(4) - شبرنجر: A. Spenger مستشرق نمساوي ولد سنة 1813م، وتعلم في انسبروك وفيينا وباريس، ورحل إلى لندن وتجنس بالجنسية البريطانية، ونال الدكتوراه في الطب في ليدن سنة 1841م، فأرسلته شركة الهند الشرقية إلى الهند طبيبا، وولته الحكومة رئاسة الكلية الإسلامية في دلهي، وعينته مترجما للغة الفارسية، فأصدر في دلهي أول صحيفة أسبوعية

الحديث كان يتداول أساسا بالرواية الشفوية، وكان شبرنجر قد عبر أوضح تعبير عن رأيه في مصادر المؤلفات التي أوردت مادتها مشفوعة بالإنسانية، فالطبري (ت310هـ) مثلا كان يستمد في رأي شبرنجر مادته التاريخية من الكتب، وكان ينقل مقتباسه ويأخذها بنصها⁽¹⁾.

كان جولدت تسيهر على العكس من ذلك يرى أن مؤلفي المجموعات الفقهية في القرن نفسه لم ينتقوا مادتهم من مصادر مدونة موجودة، بل اعتمدوا في ذلك على المصادر الشفوية⁽²⁾، وثمة بون شاسع بين رأي شبرنجر المحدد المعالم في أن مصادر الطبري لم تكن سوى كتب مدونة دون غيرها، وبين الموقف غير الواضح الذي اتخذته محرر مادة الطبري في دائرة المعارف الإسلامية⁽³⁾ بعد ذلك بنحو خمسة وستين عاما، والذي على أساسه يكون الطبري قد استمد مادته تارة عن طريق الرواية الشفوية وتارة أخرى عن طريق المصادر المدونة⁽⁴⁾.

كما أن هناك مثال آخر أكثر وضوحا تقدمه لنا المقارنة بين تقييم المادة عند هوروفيتس⁽⁵⁾ وعند سوفاجيه⁽⁶⁾ قام بها مؤرخ التراث العربي فؤاد سزكين، ففي كتاب هوروفيتس "أقدم كتب السيرة ومؤلفوها"،

بأهندستانية، وعين أستاذًا للغات الشرقية في سويسرا، ليعتزل التعليم في الأخير ويتفرغ للتأليف، وتوفي في هايدلبرج سنة 1893م، ومن آثاره: أصول الطب العربي على عهد الخلفاء، وحقق كتاب اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق السمرقندي، وغيره، وألف كتاب حياة محمد في ثلاثة أجزاء باعانة نولده. نجيب العقيقي: المستشرقون، ج2، ص631، عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص28.

(1) - شبرنجر: حياة محمد مقدمة الجزء الثالث، نقلا عن فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج2، ص195.

(2) - جولدت تسيهر: دراسات إسلامية، ص8، 11، 194.

(3) - ر. بارت: مادة الطبري، موجز دائرة المعارف الإسلامية، ج22، ص6768.

(4) - فؤاد سزكين: تاريخ التراث، ج2، ص4.

(5) - جوزيف هوروفيتس: J.Horovitz مستشرق ألماني الأصل يهودي ولد سنة 1874م، درس في جامعة برلين، شغل منصب أستاذ اللغة العربية في جامعة عليجرا الإسلامية بأهند سنة 1907م مدة سبع سنوات، كان عضوا في مجلس إدارة الجامعة العبرية بالقدس عند تأسيسها سنة 1925م، درس بجامعة فرانكفورت منذ سنة 1915م إلى أن توفي سنة 1931م، شارك في دائرة المعارف الإسلامية، وحقق العديد من كتب التراث العربي كماغزي الواقدي، وطبقات ابن سعد، وأشهر عمل له كتاب المغازي الأولى ومؤلفوها. نجيب العقيقي: المستشرقون، ج2، ص743-744، عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص621.

(6) - سوفاجيه: Jean Sauvaget جان سوفاجيه مستشرق فرنسي باحث، ولد سنة 1901م وتعلم في نيور وأتقن العربية في مدرسة اللغات الشرقية بباريس، وسافر إلى دمشق سنة 1924 فعمل في المعهد الفرنسي، عين مديرا لدراسات تاريخ الشرق الإسلامي في مدرسة (الدراسات العليا) وأستاذًا في مدرسة اللغات الشرقية سنة 1937م، فأستاذًا للفن

الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع - حسب رأي سزكين - يستند المؤلف إلى أن الكتب التي وصلت إلينا تضم كتباً سبقتها حول حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وتذكرها كمصادر لها، وقام المؤلف بإعادة بناء هذه الكتب الأقدم على بقاياها التي تظهر في المصادر المتأخرة ظاهرياً كما لو كانت روايات شفوية⁽¹⁾، أما سوفاجيه فيرى أن كل مواد الكتب التي وصلت إلينا إنما هي من مصادر شفوية⁽²⁾، وبناء على ذلك فالمؤرخ مضطر اليوم إلى تجميع بحثه لتاريخ القرون الأولى من معلومات لا قاعدة لها تعتبر وليدة المصادفة في كثير أو قليل⁽³⁾.

وبعد كل هذا التضارب في الآراء والنظريات التي ساغها المستعربون كونهم أول من تعامل مع التراث العربي الإسلامي بالمناهج العلمية والحديثة والتي سار عليها بعدهم عديد المؤرخين العرب والمسلمين يأتي المؤرخ السوري شاكر مصطفى، مؤرخ التاريخ العربي الإسلامي ليفصل المسألة ويأتي بآراء واضحة مدعومة بالأمثلة التاريخية، نابعة عن تصور صحيح ومتين إذ يرجع السبب في هذا الوهم المغلوط هو الخلط بين ما بين ثلاث عمليات متتالية كانت تمر بها المعلومات والمعارف التي يتداولها الناس وتشكل بالتدريج تراثهم الثقافي والتحليل هو الذي يكشف عنها:

العملية الأولى: عملية استماع الشهادة من الشهود المباشرين للحدث التاريخي، وهي عملية شفوية خالصة كانت تتم بشكل مباشر بين "الشاهد" الذي هو المصدر الأول والأساسي للمعلومات، وبين جامع تلك المعلومات من الأفواه، ومعظم معلومات التاريخ الإسلامي الأولية، إنما جاءت عن هذا الطريق الشفوي.

العملية الثانية: عملية حفظ المعلومات، ولم تكن تتم عن طريق الذاكرة ولا بها وحدها أبداً ولكن تتم في الكثرة الساحقة من الأحوال بالتسجيل والتدوين الكتابي الشخصي، وهذه العملية كانت تجري باستمرار

الإسلامي بمدرسة (اللوfer) سنة 1941 - 1944م ومحاضراً في اللغة العربية بجامعة باريس، وقام برحلات إلى تركيا وفلسطين والعراق وإيران وكان مع اجادته العربية يحسن التركية والفارسية، وتوفي سنة 1950م. وله تأليف وبحوث كثيرة بالفرنسية، منها "الأثار التاريخية في دمشق" و "كتابات تدمر" و "الأثار الإسلامية في حلب" وغيرها كثير، وترجم إلى الفرنسية الكثير من كتب التراث العربي. نجيب العقيقي: المستشرقون، ج1، ص266، عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، ص356، الزركلي: الأعلام، ج2، ص108.

(1) - جوزف هوروفتنس: أقدم كتب السيرة ومؤلفوها، ص37.

(2) - سوفاجيه: مصادر التاريخ الإسلامي، ص54.

(3) - تاريخ التراث العربي، ج2، ص4.

منذ عهد الرسالة نفسه، إذ يدون المستمع ما يهيمه من المعلومات لنفسه، ومهمة التدوين هنا هي معاونة الذاكرة على دقة النقل وصحته وحفظ السمعة بذلك خوف التضعيف أو التحريف أو خيانة الذاكرة.

العملية الثالثة: عملية نقل المعلومات إلى الآخرين، وهي بدورها عملية شفوية، إذ إن رغبة العلماء في التوثيق ومنع الدس والتحريف والتزييف كانت تدفعهم إلى أن لا يعتبروا "الروايات" جديرة بالثقة، ما لم تأت بالنقل المباشر والسماع الشخصي عن أصحابها العارفين بها والحافظين لها، وهذا ما كان يؤخر الصحف المكتوبة إلى مستوى الاهتمام الثانوي ويدفع من جديد بالرواية الشفهية إلى مستوى الاهتمام الأول⁽¹⁾.

ومن المؤسف أن الباحثين، حتى المحدثين منهم قد فاتهم في الواقع وجود هذه العملية الوسطى بين العمليات الثلاث، مع أنها العملية التي يرتبط بها لحد كبير صدق التدوين التاريخي وصحة نصوصه وعدم التحوير فيه، وقد تجاوزوها في قفزة وهم بين العمليتين الأولى والأخيرة الشفهيتين مهملين بذلك العملية المركزية التدوينية التي تسجل عمليا ظهور العلم المكتوب في الإسلام وتؤكد حقيقة التدوين المبكر جدا منذ الأيام الأولى منه⁽²⁾.

ومع أن البحث في مطالع التدوين للتاريخ والحديث والعلوم بشكل عام في الحضارة الإسلامية قد بدأ منذ أكثر من قرن فإن أحدا لم ينتبه إلى وجود هذه العملية الوسطى، وإلى الفصل بوضوح بينها وبين العمليتين السابقتين واللاحقة لها، كما أن الكثيرين لم يرجعوا إلى المادة المدونة نفسها وإلى الوثائق التاريخية لكشف الحقيقة في هذا الوهم الكبير، أو البيان أن العلماء الأوائل المؤسسين كانوا جميعهم تقريبا يسجلون معلوماتهم، وما يجمعونه من الروايات الأصلية الأولى للأحداث من شهودها، ويسجلون ذلك لأنفسهم ويرجعون إلى استنكاره كلما احتاجوه فإذا نقلوا تلك المعلومات إلى التلاميذ والسائلين نقلوها دوما بالرواية الشفهية التي لا تعتمد في الأصل على الذاكرة ولكن على الصحف المحفوظة، وكان التلاميذ بدورهم يدونون ما يسمعون ولكنهم يعودون عند النقل إلى رواية المعلومات والأخبار الرواية الشفهية بالاستناد إلى التسجيلات الشخصية التي سجلوها بأنفسهم لأنفسهم، والتي كثيرا ما تحمل في المصادر اسم "الأصول"

(1) - التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص75.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص76.

فإذا أملى أحد العلماء من الذاكرة موضوعاً واسعاً أو جعل مجلسه إملاءً من غير كتاب مضوا على ذلك معجبين⁽¹⁾.

ومثال ذلك ما ذكر عن الشعبي (ت103هـ) حين أملى أمام قتيبة بن مسلم الباهلي (83-96هـ) كتاباً عن الفتوح دون "مسودات" أو دون الرجوع إلى أوراقه⁽²⁾ وكان يقول الشعبي: «ما كتبت سوداء في بيضاء إلى يومي هذا»⁽³⁾ وهذا دليل على أنه لم يكن يدون علمه ويعتمد على ذاكرته القوية التي خانته في نهاية المطاف حيث قال: «لا حدثني رجل بحدِيث قط إلا حفظته ولا أحببت أن يعيده علي ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه أحد لكان به عالماً»⁽⁴⁾، وكالذي ذكره ثعلب (ت291هـ) عن ابن الأعرابي (ت231هـ) قال: «شهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، قال: ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً قط»⁽⁵⁾، مع أن الحافظ البغدادي (ت463هـ) يذكر أنه كانت لدى ابن الأعرابي كتب في رفاق وأوراق ورقاع⁽⁶⁾.

وهكذا فإن الذاكرة لم يكن لها في حفظ العلم إلا أضال الأثر، ولا كان لها في نقله إلا الدور القصير المحدود، وقد لا يكون كشف هذه الحقيقة هاماً بقدر أهمية الحقيقة الأخرى التي تترتب عليها وهي أن تلك العملية المنسية المهملة بين حدي الروايتين الشفهيتين إنما تسجل وتؤكد بدء التدوين التاريخي والعلمي بصورة عامة منذ زمن مبكر⁽⁷⁾.

وهذا أحد أهم المستعربين الذين كتبوا عن إشكالية التدوين في الحضارة الإسلامية فرانز روزنتال⁽⁸⁾ يقر بأن الحضارة الإسلامية كغيرها من الحضارات الراقية، كانت تقوم على الكلمة المكتوبة، ويستدل على

(1) - التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص76-77.

(2) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص67.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص66.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص66.

(5) - ابن النديم: الفهرست، ص69.

(6) - البغدادي: تاريخ بغداد، ج2، ص355.

(7) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص76-77.

(8) - فرانز روزنتال: Franz Rosenthal ولد في برلين سنة 1914م، والتحق بجامعة برلين عام 1932 م حيث درس الحضارات واللغات الشرقية بها، حصل على درجة الدكتوراة سنة 1935 من نفس الجامعة، وفد للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1940 ليعمل استاذاً للغات السامية في كلية الاتحاد العربي في ولاية أوهايو، درس اللغة العربية في جامعة

ذلك بقوله: «قد أثبت البحث أن بعض الشعر الجاهلي تحدر إلى العرب عن طريق الكتابة، بالرغم من أن الشعر والتقليد الديني يعتمدان في الدرجة الأولى على الرواية لا على الكتابة»⁽¹⁾ غير أن روزنتال لا يفصل في المسألة بل ويكتنف رأيه الكثير من الغموض، إذ يقر بأن "الكلمة المدونة" أساس للمعرفة في الحضارة الإسلامية في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي ولا يخوض في المسألة قبل هذه الفترة، أي في القرنين الأول والثاني الهجريين السابع والثامن الميلاديين فيقول: «ففي القرن التاسع للميلاد كان من البدهاة عند الناس أن النتاج العلمي والأدبي بجميع فروعه إنما يتم عن طريق تدوينه، فإن المعرفة في نظر الجاحظ... هي تلك المعرفة التي يعتمد حفظها على الكتابة والتدوين، فقد جاء في كتاب الحيوان: قال بعضهم: كنت عند بعض العلماء فكنت أكتب عنه بعضاً وأدع بعضاً، فقال لي: أكتب كل ما تسمع فإن مكان ما تسمع أسود خير من مكانه أبيض»⁽²⁾»⁽³⁾.

وكخلاصة لرأيه يقول: «كان المؤرخون المسلمون كما كان علماء الدين أيضاً يعتمدون على الوثائق المدونة ولم يكن للمعارف التي تعتمد الذاكرة شأن في تأليفهم»⁽⁴⁾.

لذا لم يكن روزنتال دقيقاً في الوصول إلى هذه الخلاصة، فإنه لم يفصل في مراحل التدوين ولم يعرض للمرحلة المبكرة من الحضارة الإسلامية أي في قرنها الأول، بل كل الأمثلة التي ساقها تقود للقرن الثاني الهجري وما بعده حين كان قد استقر التدوين والكتابة كأساس للمعرفة التاريخية وغيرها.

بنسلفانيا، وشغل منذ سنة 1956 منصب استاذ كرسي للغات السامية في جامعة بل، وتوفي سنة 2003م، قام بترجمة وتحقيق مقدمة ابن خلدون، وله مؤلفات مستفيضة في دراسة الحضارة الإسلامية منها: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلم، وعلم التاريخ عند المسلمين وغيرها كثير.

(1) - روزنتال: مناهج العلماء المسلمين، ص 23، وقد همشها روزنتال ل:

k. krenkow, The Use of Writing of the Preservation of Ancient Arabic Poetry in A Volume of Oriental Studies, Presented to E.G.Brown 261-8 (cambridge 1922)

(2) - هذا ما نقله روزنتال عن الجاحظ، غير أن ما بين يدي في كتاب الحيوان جاء فيه: «... فقال لي: أكتب كل ما

تسمع، فإن أحسن ما تسمع خير من مكانه أبيض» ج 1، ص 43.

(3) - فرانتر روزنتال: مناهج العلماء المسلمين، ص 23-24.

(4) - المرجع نفسه، ص 26.

غير أن فؤاد سزكين يفصل في مسألة التدوين المبكر ويسلط عليها الضوء ويصل إلى نتائج منطقية واضحة يقبلها العقل إذ يقول: «ترجع أقدم الكتب المدونة في الفقه والأمثال والمثالب والتاريخ وغير ذلك إلى نفس الفترة في صدر الإسلام حتى أن بعضها يرجع إلى الجاهلية»⁽¹⁾، ويضرب أمثلة عدة يدلل بها على ما ذهب إليه فيقول: «هل يمكن أن يتصور الإنسان أن يقصر عبد الله بن العباس وهو ذو المعارف المتنوعة في الشعر والآداب أيام العرب في الجاهلية والمغازي وسيرة الرسول والفقه الإسلامي في تدوين معارفه؟ إن المؤرخ موسى بن عقبة يذكر لنا أن أحد تلامذة ابن عباس وهو كريب بن أبي مسلم (ت 97هـ/715) كان قد حفظ لديه حمل بعير من مؤلفات أستاذه، وكان علي بن عبد الله بن العباس (ت 118هـ/736) يكتب إلى موسى بن عقبة من وقت لآخر راجياً أن يرسل إليه صحيفة ما لينسخها، وكان الابن ينسخها ثم يعيدها إليه»⁽²⁾.

وانطلاقاً من كل هذا فإنه ليس من الممكن الوصول إلى إجماع أو بالأحرى إلى حكم عادل في قضية مدى أصالة وصدق الأخبار التي ترجع إلى صدر الإسلام، إلا إذا سبق هذا تصور دقيق للخصائص المميزة للرواية في الحضارة الإسلامية⁽³⁾.

وأول ما يجب أن تعرض له في هذا الصدد لتحديد معالم الرواية وطبيعتها وخصائصها المميزة لها قضية الإسناد، ويراد بالإسناد الطريق الموصل إلى المتن فالحديث إنما يروى عن طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وتنتهي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا فرق بين الإسناد والسند عند الجمهور⁽⁴⁾.

فبالعودة إلى أصول وتاريخ نشأته نجد أن رواية الكتب كانت عادة في العصر الجاهلي، لكن متى ينطبق ذلك على تدوين التاريخ؟ فهذا ما سيبقى دائماً غير معروف لنا على حد قول فؤاد سزكين⁽⁵⁾، فلدينا من الأخبار العديدة ما يفيد بأن دواوين الشعراء قبل بدء الإسلام بفترة قصيرة وفي السنوات الأولى للإسلام

(1) - تاريخ التراث العربي، ج1، ص59.

(2) - ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج5، ص224، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج8، ص433، سزكين: تاريخ التراث العربي، ج1، ص59-60.

(3) - سزكين: تاريخ التراث العربي، ج1، ص117.

(4) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص44.

(5) - المرجع نفسه، ج2، ص6.

كانت تروى شفها عن طريق الرواة مع أنها كانت مكتوبة مدونة، ومن المرجح أن صحابة الرسول -صلى الله عليه وسلم- كانوا يروون كتبه ورسائله أو أوامر الخلفاء إلى الولاة بنفس الطريقة، وكان الناس في ذلك الوقت يعلقون أهمية خاصة على عرض صحيفة مدونة على صحابي شهير مثل ابن عباس أو رواية صحيفة صحابي، وبجانب هذه العادة العربية القديمة فإن الحوادث التاريخية مثل الخلافات السياسية دفعت إلى إنشاء ما عرف "بالإسناد" في وقت مبكر من الحياة الفكرية من صدر الإسلام، رغم أن التثبت في الأخبار والأحاديث قد بدأ باكراً فقد قال الذهبي (ت 748 هـ) في ترجمة أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: «وكان أول من احتاط في قبول الأخبار»⁽¹⁾، وهناك الكثير من النصوص التي تدل دلالة واضحة على أن التحري والتوقي في رواية الحديث والسؤال عن الإسناد قد بدأ في فترة مبكرة، ويلاحظ الباحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار موجودة في كتب الكتاب العزيز والسنة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ»⁽²⁾، وجاء في السنة قوله -ﷺ-: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مَبْلُغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ»⁽³⁾، ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار وكيفية ضبطها بالانتباه لها ووعيتها والتدقيق في نقلها للآخرين، وامثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمتها في قبول الأخبار أو ردها⁽⁴⁾.

لكن كثرة السؤال عن الإسناد والتفتيش عنه ازدادت بعد وقوع فتنة عبد الله بن سبأ اليهودي وأتباعه في آخر خلافة عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ولم يزل استعمال الإسناد ينتشر ويزداد السؤال عنه مع انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين وكثرة الفتن التي قد تحمل على الكذب حتى أصبح الناس لا يقبلون حديثاً بدون إسناد حتى يعرف رواته ويعرف حالهم⁽⁵⁾.

(1) - تذكرة الحفاظ، ج 1، ص 9.

(2) - سورة الحجرات: الآية 6.

(3) - الدارمي: سنن الدارمي، ج 1، ص 303.

(4) - محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 11.

(5) - محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال نشأته وتطوره، ص 23.

فقد قال محمد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»⁽¹⁾. وقد حدد جوزيف هوروفيتس زمن نشأته في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري⁽²⁾، فقد كان لزما على من يروي خبرا سواء تعلق بنص ديني أم بغير ذلك أن يذكر شاهدا أو أكثر، وهذه كانت مهمة الإسناد في البداية⁽³⁾، وقد ناقشت الكتب المنهجية لعلم الحديث قضية طرق تحمل العلم⁽⁴⁾، فهناك ثماني طرق معروفة للتحميل⁽⁵⁾ طبقها العلماء وفق الظروف المتاحة، وقد أثبت البحث التاريخي أن القرن الأول الهجري عرف استخدام نصف هذه الإمكانيات تقريبا⁽⁶⁾.

ومن الحقائق المعروفة بصفة عامة أن أقدم المصادر التي وصلت إلينا وندين لها بما نعرفه عن القرون الأولى للإسلام وعن التطور العلمي في ذلك الوقت تقدم لنا مادتها في الأغلب الأعم مصحوبة بأسانيدھا التي نشأ لبحث خصائصھا المتميزة علم خاص من علوم الحديث وهو علم الرواية، وبالفعل فمنذ مائة عام كان شبرنجر قد شكّا من أن هذا التخصص من العلوم الإسلامية لم يحظ بالإهتمام اللائق من قبل علماء الغرب ولم يفهم إلا عند قلة من المتخصصين في الدراسات الشرقية، ومنذ ذلك الوقت بُحث قضايا جزئية في هذا العلم ولكن الأهمية الحقيقية لسلاسل الإسناد في المصادر بقيت - بصفة عامة - غير معروفة⁽⁷⁾.

فإذا ما أردنا أن نوضح دور الإسناد في إبراز المدونات الأولى أو ما يسمى "بالأصول" و إثبات وجودها ودحض نظرية الرواية الشفوية المطلقة، فنعتمد على قول الدكتور شاكر مصطفى حيث يرى أنه حين ظهر الإسناد في الثلث الأخير من القرن الأول الهجري فإنما كان سببه ضرورة "الشهادة" على الرواية نقلا عن مصدرها الأول، وهكذا فإن الأسماء الواردة في الإسناد لدى الطبري أو الواقدي أو البلاذري مثلا

(1) - صحيح مسلم، ج 1، ص 15.

(2) - هذا الرأي يتناسب مع ما رواه الامام أحمد عن جابر بن نوح قال: «أخبرنا الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار»، وقد قتل المختار سنة 67هـ. العلل ومعرفة الرجال، ج 3، ص 380.

(3) - سزكين: تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 5-6.

(4) - القاضي عياض: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 69 وما بعدها، محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 123 وما بعدها.

(5) - السماع، القراءة، الاجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، الوجادة. انظر: القاضي عياض: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 69 وما بعدها.

(6) - سزكين: تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 6.

(7) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 2، ص 5.

إنما تكشف في الواقع عن أسماء المدونين الأولين والمدونين التاليين لهم، وعلينا أن ننظر إلى النصوص التي وردتنا في المؤلفات المسندة خاصة على أنها مجموعة من مصادر مدونة تعود بدورها إلى مصادر أقدم منها، وبهذا الشكل فإن دراستها الدقيقة قد تسمح برسم "شجرات" التدوين والتأليف كما تسمح المتفرعات المتكررة بعد أسماء معينة بتحديد أسماء المؤلفين الأساسيين وتسمح لقاءات هذه الفروع عند عقد محددة ببيان نقل المؤلفين بعضهم عن بعض⁽¹⁾.

وقد كانت المغازي بأسانيدها المدماك الأول والمتين للكتابة التاريخية، ويعتقد البعض بأن الأسانيد هذه قد تقتصر على الرواية الشفهية، في حين أنها تعدتها في أغلب الأحيان إلى مصادر مكتوبة، وشاهدنا على ذلك ما وصلنا في ثنايا لكتب التي تناولت طريقة التعليم وتلك التي تناولت التسجيلات الشخصية وكلها تحمل اسم "الأصول"⁽²⁾ وفي هذا المجال قال سعيد بن جبير: «ربما أتيت ابن عباس فكتبت في صحيفتي حتى أملاها، وكتبت في نعلي حتى أملاها وكتبت في كفي وربما أتيت فلم أكتب حديثا حتى أرجع»⁽³⁾.

كما روى ابن أبي ليلى (ت148هـ) أنه سئل الحسن بن علي بن أبي طالب عن رأي والده في الخيار - أي أولي الفضل - فأمر بإحضار صندوق وأخرج منه صحيفة صفراء تضم آراء الإمام علي في ذلك⁽⁴⁾.

ثانيا: ملامح التدوين التاريخي المبكر

استطاع شاكر مصطفى أن يحدد عدة ملامح تميز بها إنتاج المعرفة التاريخية في فترة نشوءها أهمها:⁽⁵⁾

1- أن الأبحاث التاريخية (من الكتب والرسائل) التي صدرت في فترة القرون الهجرية الثلاثة الأولى كانت وفيرة جدا تزيد على 600 بحث ورسالة، وحوالي الثلثين منها كتبه أربعة أو خمسة رجال: (كأبي مخنف (ت157هـ)، وابن الكلبي (ت204هـ)، وأبي عبيدة (ت209هـ)، والمدائني (ت225هـ)) وهي مادة تاريخية واسعة أقامت هذا العلم على قاعدة واسعة من المعلومات الأولى.

(1) - المرجع نفسه، ج1، ص79.

(2) - ترحيبي: المؤرخون والتاريخ، ص33.

(3) - ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج6، ص268.

(4) - أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ج1، ص316.

(5) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص83-85.

2- ولكن هذه المعلومات كانت على مستويات مختلفة من الدقة والصحة والسعة والشمول حسب المؤرخين والرواة كما أن الكثير منها قد عبثت به الأهواء الاجتماعية والسياسية والمذهبية الدينية والقبلية، كما تحمل من وجهات نظر أصحابها فهي أيضا على مستويات مختلفة من التأثير بالمواقف السياسية والدينية والقبلية والشعبوية.

3- في الإسلام لم تشترك كافة الأمصار ولا القبائل العربية ولا كافة العناصر التي تتكون منها الدراسة في كتابة التاريخ، وإن وجدت روايات تاريخية أو كتبت أحيانا مؤلفات تحمل وجهات نظر الفرق السياسية والمذهبية الدينية المختلفة، ومن الملاحظ أن المدينة والبصرة والكوفة كانت وحدها أمصار تدوين التاريخ، وقد تلتها في هذا الباب دمشق وكُتب شيء من التاريخ في مصر، فلما ظهرت بغداد استقطبت الفكر الثقافي كله، وكان من بين ما استقطبته عملية التدوين التاريخي، فاخترت المدينة ودمشق وخفتت لحد ما الفعاليات العلمية في البصرة والكوفة لحساب بغداد، وكان من نتيجة تركيز كتابة التاريخ في بعض الأمصار أو في بعض القبائل أن ظهرت ميول محلية أو قبلية في التدوين التاريخي، وتأثرت الكتابات بالرأي العام السائد في المصر نفسه، فترى مؤرخي المدينة يميلون إلى السيرة وعلم الحديث، وأهل مصر إلى النسب والأيام، وفي الشام يسجلون الرأي الأموي، وأما الأخباريون اليمينيون فيهتمون بذكر اليمن، وكان للمدائني ولع خاص بتاريخ البصرة وخراسان، وقد اعتمد عليه في ذلك الطبري، أما أبو مخنف فكان يسجل روايات القبائل، الأزدي في العراق وكان لعوانة بن الحكم رواية كلب في الشام ولسيف بن عمر (ت200هـ) رواية قبائل تميم كما روت قبائل باهلة حروب قتيبة بن مسلم فيما وراء النهر وهكذا، مما نجم عنه ظهور مدارس وكتب تاريخية تحمل هذه الإتجاهات، وستكلم عنها وعن أهم خصائصها واتجاهاتها فيما هو آت.

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد أن البصرة ورواتها الذين تأثروا بمذهب المدائني ومذهب أهل المدينة، تأثروا كذلك بآراء الصنعانيين ومدرسة اليمن الذين عُرفوا برواياتهم للأساطير والإسرائيليات، ولا شك أن السبب في ذلك هو العلاقات التجارية البحرية خاصة والبرية بين البصرة واليمن، ولعله لهذا السبب نجد روايات البصرة أخف حدة من روايات الكوفة وأقرب منها إلى مذهب المحدثين وأقل تعصب على بني أمية.

ومن جهة أخرى فإن الذين شاركوا في هذا النشاط الثقافي كانوا إما من العرب (في الشام والعراق والحجاز واليمن)، أو من الموالي الفرس (في العراق وإيران) ولم يسجل في تلك الفترة الأولى من النشاط في مصر كما لم يكتب البربر شيئا، ولا كتب أهل الذمة ضمن الأراضي الإسلامية شيئا من التاريخ يجاوز ما نقله بعضهم نقلا عن تواريخ الروم المكتوبة، اليونانية أو السريانية.

4- كافة الكتابات التاريخية التي ظهرت إنما وضعت على أساس إسلامي بحت، كما نُظمت على أساس التقويم الإسلامي الهجري الذي ظهر مبكراً ليُعين على تنظيمها، والمعنى الهام في هذا أن عملية التدوين التاريخي نشأت مستقلة تمام الاستقلال لا في موضوعها واهتمامها ورجالها فحسب ولكن حتى في تقويمها الخاص عن تواريخ الأمم الأخرى، نشأت في إطار الإسلام نفسه ومن أجله أي على أساس فكري جديد ومنطلق جديد وتقويم جديد، لم يكن الأخباريون من العرب والموالي على السواء عالة في ذلك على مؤرخي أي أمة فيما يتعلق بتاريخهم الخاص على الأقل، والموالي الفرس الذين أضافوا إلى عملية التدوين تاريخهم الخاص انضافوا إلى الجوقة العربية في هذا السبيل ولم يقودوها، ورفدوا تيار الفكر التاريخي بعد أن ظهر واشتد ولكنهم لم يكونوا لا هم ولا مثقفوا الشعوب الأخرى ذات الحضارة السابقة كالسريان والروم وراء نشوء هذا العلم وإن منحوه بعض الأبعاد حول الفترات السابقة للإسلام في نوع من استكمال المعرفة وسد الفراغ بين مبدأ الخلق وظهور البعثة النبوية، وحين أعطوه ما عندهم دخلوا ضمن إطاره الخاص ومنطلقاته، ولم يستطيعوا - كما فعلوا في العلوم الأخرى كالفلسفة مثلاً والعلوم - أن يفرضوا عليه أي إطار أو منطلق أعطوه - زمنياً - بعد أن ظهر التدوين التاريخي بكثير لا قبل ذلك.

وهكذا لم يكن التأريخ الإسلامي استمراراً أو صلة للتواريخ القديمة وإنما هو تأريخ إسلامي خالص وقد نما النمو المستقل الطبيعي ضمن حدود التطور الثقافي الإسلامي وأبعاده وفي إطار حاجات المجتمع الإسلامي وخصائصه.

5- ولعل من نتائج هذه النقطة السابقة أن نشأة علم التاريخ وتطوره لا يمكن أن يفهما إلا ضمن التطورات والفعاليات الثقافية الأخرى، إنه لم ينشأ وحده كزهرة في صحراء، ولكنه كان زهرة في ربيع واسع في الوقت الذي كانت الثقافة العربية الإسلامية فيه تنمو وتنضج كان التاريخ جزءاً منها، وكان ينمو ويشتد عوده بدوره معها، فهذا ابن تلك الحركة الثقافية الواسعة التي امتدت منذ أواسط القرن الأول الهجري في دمشق وبلغت شباهما في عهد المأمون في مطلع القرن الثالث.

وأشد روابط التاريخ قوة إنما كانت هو مع علم الحديث والسيرة من جهة، ومع علوم النسب واللغة والأدب لأنه إنما اشتقت من ضلعها، وقد مشى خطواته الأولى خاصة مع السيرة النبوية ومع الأنساب والقصص الأدبي كما اقتبس معظم مناهجه عن علم الحديث، ثم رفدت التاريخ مع الأيام فيما بعد علوم أخرى كالجغرافيا، والفلك والفلسفة والنجوم فأعطته الكثير من الآفاق الجديدة وظهر أثرها الواقع في مؤلفاته.

6- اهتم أصحاب الأخبار والناس على السواء بتاريخ العرب بعد الإسلام لا قبله باعتباره هو المرحلة الحاسمة والمتألقة، وأما الجاهلية فقد حكم عليها الإسلام وعلى مثلها بالبوار⁽¹⁾.

7- يمكن أن نضيف هنا أن عددا كبيرا من الأقلام التي كتبت الأبحاث التاريخية حتى فيما بعد الفترة الأولى كانت من الموالي، وهؤلاء وإن كانوا مسلمين إلا أنهم ليسوا من العرب، وإذا نجم عن هذا أنهم قلما كانوا يتحسسون التاريخ العربي كله أو يهتمون بقدمه، فقد نجم عنه أيضا أنهم غالبا ما كانوا يجمعون في عملية التدوين كافة الأخبار بما فيها من مثالب أو أساطير أو مفاخر دون تفريق أو تمييز، وقد كان لذلك عقابيله السلبية والإيجابية على السواء، ومن أبرز هؤلاء الموالي في الأولين شرحبيل بن سعد (ت 123هـ)، وابن إسحاق، وأبو معشر السندي (ت 170هـ)، ثم في التالي الواقدي وأبو عبيدة، وأبو مخنف وعوانة بن الحكم والمدائني، وذلك قبل أن يظهر المؤرخون منهم كابن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، والبلاذري (ت 279هـ)، وابن طيفور (ت 280هـ)، وأبي حنيفة الدينوري (ت 282هـ)، واليعقوبي (ت بعد 292هـ) والطبري.

8- لم يكن تدوين التاريخ عملا "رسميا" أبدا، لم يعرف هذا العمل أبدا في التاريخ الإسلامي كله إلا مرة واحدة في أواخر القرن السابع الهجري⁽²⁾، وإذا جرى أن شجع الخلفاء الأمويون ثم العباسيون تدوين التاريخ فلم يكن ذلك بغرض الوصول إلى إقامة تاريخ رسمي للدولة، ولكن مجرد إثبات المعارف الهامة وتسجيل ما كان يهمهم أو يشوق الخليفة أو الوالي معرفته، ولم يكن التشجيع يجاوز ذلك الحد إلى فرض وجهات نظر الأولى أو رأي السلطان على التاريخ إلا فيما ندر.

وليس يعني هذا براء التاريخ الذي دون في تلك الفترة من الأهواء، ولكنه يعني فقط أنه كان يستند إلى رأي الكاتب نفسه وإلى الرواة الذين رووا له الأحداث وإلى هواه الخاص في تفضيل أو إلغاء أو إبراز رواية دون أخرى.

نشأ التاريخ في الواقع في معزل عن الشكل الرسمي وعن سلطة الدولة، وكان حتى في استناده إلى وثائق الدواوين والأنساب أو الكتب الرسمية أحيانا إنما يفعل ذلك بشكل شخصي، وقلما كان الأخباريون والمؤرخون الأولون يطلعون على ذلك بطريقة رسمية، أو يُمهد لهم سبيل الحصول عليها إلا لغرض، بل لقد نرى اتهام بعض المؤرخين إن هم كانوا على علاقة طيبة مع السلطة.

(1) - لعل المؤرخين المسلمين كانوا يعتبرون باقي الشعوب في جاهلية وفي ظلام، فلم يسلطوا ضوء أقلامهم عليهم.

(2) - عند تعيين ابن الفوطي مؤرخا للمغول الأيلخانيين في العراق، قال الذهبي عنه: «كان يترخص في إثبات ما يرضعه ويبالغ في تفريص المغول وأعوانهم». تذكرة الحفاظ، ج 4، ص 190.

ولقد قال مكحول الشامي (ت112هـ) العالم الفقيه المعروف في الزهري: «أي الرجال هو لولا أنه أفسد نفسه بصحبة الملوك»⁽¹⁾.

9- ظهرت في الفترة المبكرة من تاريخ التدوين عمليات التفسير التاريخي، فالتعليل السياسي بدأت فلسفة التاريخ بشكل أولي وكان طبيعياً أن تكون "إرادة الله" هي محور هذه الفلسفة، وإنا لنرى فكرة الجبر كما كان يروج لها الأمويون واضحة في بعض أعمال عوانة بن الحكم، حيث يثبت دفاع بعض الأمويين عن حقهم ودفعهم مسؤولية بعض الأعمال عن أنفسهم (يزيد ومقتل الحسين مثلاً)⁽²⁾ وينسبون ذلك إلى إرادة الله ويرون في سلطانهم أمراً إلهياً فيه مظاهر الجبر الإلهي وإرادة الله الغالبة لكل شيء، ونجد بالمقابل فكرة حرية الإرادة ومسؤولية البشر عما يقترفون، وهو رأي الأحزاب المعارضة للأمويين واضحة في بعض ما كتب أبو مخنف وخاصة فيما يورده عن حركة الحسين وحركة التوابين.

10- ونجد في الوقت نفسه ظهور فكرة "الأمة" الإسلامية و"الدولة" وبروز "حقوق الإمامة" و"الخلافة" وأفكار "الطاعة" لأولي الأمر و"الجماعة الإسلامية"، وهي تظهر إثر همود الأفكار الأولى القبلية أو المحلية التي تميز بها الأخباريون الأوائل، فكان حزب بني أمية هو حزب الدين والنظام وحزب "أهل السنة والجماعة" و"أمين الله" و"جنة الدين"، وقد ذكر حمزة الأصفهاني في جماع الفلسفة الأموية السياسية حين ذكر أن الأمويين صوروا العلويين في صورة: «...الخوارج على أئمة العدل وقرروا عندهم شقوا عصا الطاعة وأخرجوا أيديهم من الجماعة وحاولوا انتزاع الإمامة من إمام ولي عهد إمام طامعين في أن يغصبوه على حق موروث جعله من تقدمه أولى به منهم حتى مال أولئك الأعتام (أهل الشام) باللعن والإفتراء وقالوا لهم: تبا لكم من معشر مفارقين للسنة والجماعة عاصين لخليفة الله... ثم غيروا قريباً من مئة سنة يحذرون الناس ناحيتهم... وينهون عن الإختلاط بهم... حتى ظهر العباسيون»⁽³⁾.

وهذا كله إنما يلخص مدى ما كتبه الأخباريون ذوو الميول الأموية في تفسير التاريخ والأحداث مع العلويين، وقد ورث العباسيون ذلك من بعد، فكان موقفهم الذي سجله الأخباريون ثم المؤرخون هو هذا

(1) - ابن عساکر: تاریخ دمشق، ج55، ص369.

(2) - قال الطبري: «لما جلس يزيد بن معاوية دعا أشرف أهل الشام فأجلسهم حوله، ثم دعا بعلي بن الحسين وصبيان الحسين ونسائه، فأدخلوا عليه والناس ينظرون، فقال يزيد لعلي: يا علي، أبوك الذي قطع رحمي، وجهل حقي، ونازعني سلطاني، فصنع الله به ما قد رأيت»: تاريخ الطبري، ج5، ص461.

(3) - تاريخ سني ملوك الأرض، ص165.

الموقف مع تأكيد أوسع على الصفة الدينية والقرآنية لآل الرسول -صلى الله عليه وسلم- وعلى حق الإمامة لبني العباس من جانبي القرابة والجماعة.

إن قيمة أي تأريخ إسلامي كمصدر تاريخي يقرر ما قدمه وقربه من الحوادث التاريخية التي يصفها أو استخدامه لكتب مفقودة قديمة أو قريبة من المعاصرة.

فالحالة الأولى ليست بميزة للمؤرخ (إلا إذا كان أول من فكر بكتابة تاريخ معاصر) أما الأخيرة فلا تكون ميزة إلا إذا كانت قيمة الكتب التي اختارها المؤرخ غير واضحة، ولبعض القدامى المؤرخين المسلمين أهمية كبرى نظرا لسبقهم في تسجيل بعض الأخبار، ثم إن بعض المؤرخين المتأخرين الذي عرفهم الغرب منذ أزمنة مبكرة كالمكين (ت 1273م) في القرن السابع عشر، وكأبي الفدا (ت 1331م) في القرن الثامن عشر، تناقصت شهرتهم كثيرا بعد أن عرفت المصادر التي اعتمدوا عليها، ومثل هذه الاعتبارات تلائم المؤرخ غير أنها لا تؤثر على حكم ناقد علم التأريخ⁽¹⁾.

قال روزنتال أنه: «من الضروري جمع كافة المعلومات عن المؤرخين وكتبهم التي لم تصلنا والتي لا تعرف إلا عن طريق إشارة مراجع القوائم إليها أو عن طريق المقتطفات منها»⁽²⁾، ثم استدارك وقال في هامش كتابه: «يجب أن أقول بصراحة أنني خلال قيامي بهذه التحقيقات أصبحت أعتقد أن المقتطفات قلما تكفي لتوضيح خصائص صورة أي كتاب مفقود ومحتوياته»⁽³⁾.

ثالثا: عوامل ازدهار الكتابة التاريخية واتجاهاتها

أ- عواملها

قبل الخوض في تقويم المصادر التاريخية أجد من الضروري التطرق للعوامل التي ساهمت وساعدت على التدوين التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، وذلك لوضع هذه المصادر في سياقها التاريخي الحقيقي وللوقوف على العامل الحقيقي الذي أدى إلى ظهور كل كتابة تاريخية بموضوعها وطبيعتها.

1- **تاريخية الإسلام:** يعد الإسلام ديناً مكتملاً للأديان السماوية السابقة، وكان لها تأثير كبير في بلورة النظرة إلى تاريخ الأديان، على أنه حلقات متعاقبة في تطور الفكر الديني.

(1) - روزنتال: علم التاريخ، ص 14.

(2) - المرجع نفسه، ص 12.

(3) - روزنتال: علم التاريخ، ص 12.

وهذه التاريخية الجديدة بسبب نزوعها العالمي ومنطلقها الإنساني انتشلت القبائل من تاريخيتها المعزولة والمنقطعة عن الآخر إلى نوع من التاريخية العالمية فلم يعد الإلتواء جزئياً ومغلقة في إطار نسب قبلي، بل أضحي مع الإلتواء الديني انتماء أوسع، والتاريخ أضحي تاريخاً عالمياً له تاريخ قبيلية فحسب⁽¹⁾.

2- **الحاجات الفكرية والعملية السياسية والتنظيمية:** بسبب قيام الدولة والفتوحات وانضمام مناطق وشعوب ذات حضارات عريقة وثقافات وأديان متنوعة، برزت مشاكل ومسائل كثيرة حول سياسات الدولة وقضايا السلطة والأمة والأرض، واستثمارها وقضايا الضريبة والخراج والزكاة والجزية وبيت المال والإنفاق، والإدارة وتنظيمها، وكل هذا كان يتطلب تشريعاً وبالتالى عودة إلى التاريخ للإفادة من تجاربه، وبخاصة منها ما تعلق بالتجربة الإسلامية الأولى، وفي إطار الحاجة إلى الإجابة عن تلك المسائل، نشأت علوم ومعارف إسلامية كان لها دور حاسم وكبير في نشأة علم التاريخ عند العرب وتطوره⁽²⁾.

3- **العصبية القبلية والصراعات الإثنية:** من العوامل التي أطلقت حركة التأريخ استمرار العصبية القبلية تفعل فعلها في الأذهان والعقلية والالتواءات والولاءات السياسية داخل الدولة والمجتمع الإسلاميين، مثل الصراع بين عرب الشمال وعرب الجنوب، بل أضف إلى ذلك ما يمكن أن نسميه "العصبية الإثنية" (القومية)، كالصراع بين الفرس والعرب (الشعوبية) الذي كان يتم من داخل آليات الصراع على السلطة، ومن داخل آليات التنافس الثقافي والحضاري في المجتمع؛ كما أن تمرکز القبائل العربية في أمصار ومدن بعينها، وتوزع مراكز السلطة، وكذلك مراكز الفاعليات الثقافية والدينية، بين المدينة والشام والبصرة والكوفة، وتكون هذه الحواضر بألوان ثقافية محلية، وبأشكال من التوجهات التي يختلط فيها الإجتهد الفقهي بالإجتهد اللغوي بالإختلاف السياسي وتعدد الولاءات، إن كل هذا كان له تأثيره أيضاً في ظهور تواريخ الأمصار والمدن والأقاليم، وتواريخ الشعوب غير العربية⁽³⁾.

4- **وضع التقويم الهجري:** إن قرار الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- باعتماد التقويم الهجري للتسجيل والتدوين أدى إلى ربط الأحداث بزمن تاريخي متسلسل وممتد، وأعطى بذلك للتدوين دقة في تحديد زمن الواقعة، فمنع ذلك اختلاط الأحداث بين عصر وعصر ومكان وآخر⁽⁴⁾.

(1) -وجيه كوثراني: تأريخ التاريخ، ص 47-48.

(2) - المرجع نفسه، ص 48.

(3) - ووجيه كوثراني: تأريخ التاريخ، ص 49.

(4) -مصطفى شاكر: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 63.

- 5- **الاهتمام بالأنساب:** إن تنظيم الدواوين والعتاء وسكن القبائل وفرق الجيش إنما تم على أساس قبلي، وهذا ما أعطى الأنساب شأنًا ماديًا، أدى بفعل الممارسة إلى قبول الأنساب إسلاميًا وإعطائها مكانتها بين المعارف الإسلامية، ولقد أضحت هذه المعارف فرعًا أساسيًا من فروع التاريخ⁽¹⁾.
- 6- **دور الفعاليات الثقافية (الشعر واللغة والأدب):** كان الاهتمام برواية الشعر، ونقده ودراسة اللغة والأدب يمثل اهتمامًا بالأخبار أيضًا، وبذلك شكلت رواية الشعر والأدب خبرًا تاريخيًا وجزءًا من المادة التاريخية التي أغنت الكتابة التاريخية⁽²⁾.
- 7- **تشجيع الخلفاء للرواية التاريخية والتدوين التاريخي:** تذكر كتب التاريخ الكثير من أخبار الخلفاء الشغوفين بسماع أخبار التاريخ من الرواة والأخباريين الرواد من الخلفاء الأمويين أو من الخلفاء العباسيين.
- 8- **الشعوبية:** يطلق تعبير الشعوبية على مجمل التعابير الثقافية والأدبية والسياسية التي حملتها نخب من شعوب غير عربية دخلت الإسلام، فاصطدمت بالتمايزات التي اصطنعها الحكم الأموي للاستقرارية العربية، فكان ذلك الاصطدام محفزًا للنخب غير العربية، ولاسيما الفارسية منها أن تفاخر بثقافتها وأدبها "المتميزين" والعائدين إلى مرحلة ما قبل الإسلام، وأن تنتقص من ثقافة العرب وتبين نقائصهم ومثالبهم، وكان أن أدى ذلك إلى ردود فعل عربية مدافعة عن الثقافة العربية⁽³⁾.
- 9- **ظهور الورق وشيوعه:** من العوامل التي يشد عليها الباحثون كسبب في ازدهار التدوين بعامة والتدوين التاريخي بصورة خاصة، دخول صناعة الورق على الطريقة الصينية إلى العالم الإسلامي منذ أوائل القرن الثاني للهجرة. وقبل ذلك كانت حوامل الكتابة باهضة الثمن فلما دخلت صناعة الورق وشاعت في حواضر العالم الإسلامي بدأ التدوين يتسع ويشيع تغذية مصانع الورق التي انتشرت في عدة حواضر: سمرقند، طرابلس، بغداد واليمن ومصر⁽⁴⁾.

ب- اتجاهات الكتابة التاريخية

عند الوقوف على العوامل المكونة لعناصر ومضمون الكتابة التاريخية في الحضارة العربية الإسلامية وأسلوبها خلال القرون الثلاثة الأولى للهجرة، يتبين أن عاملين كانا أساسيين في تحديد مكوناتها موضوعًا وحقلًا ومنهجًا، العامل الإسلامي المتمثل في نشأة العلوم الإسلامية الشرعية (جمع الحديث وتحقيقه

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 66.

(2) - وجيه كوثراني: تاريخ التاريخ، ص 50.

(3) - وجيه كوثراني: تاريخ التاريخ، ص 50.

(4) - المرجع نفسه، ص 51.

والتفسير)، والعامل القبلي المتمثل بالتشكيلات الاجتماعية وانتظام القوى الاجتماعية في عصبيات وولاءات سياسية، أي في حلف قبلي أو إقليمي أو في الإثنين معا⁽¹⁾.

وقد وقف الدوري على هذين الإتجاهين في استعراضه نشأة الدراسات التاريخية، إذ يقول: «نلاحظ في بدايات علم التاريخ عند العرب سارت في إتجاهين أساسيين:

- الإتجاه الإسلامي: أو الإتجاه الذي ظهر عند أهل الحديث

- الإتجاه القبلي: أو إتجاه "الأيام"

وهذان الإتجاهان يعكسان التياران الكبيران في مجتمع صدر الإسلام، التيار القبلي الذي يمثل استمرار القبلي، والتيار الإسلامي الذي يتمثل في المبادئ والفعاليات الإسلامية، وكان كل من الإتجاهين غالبا في مركز ثقافي، الإتجاه الإسلامي في المدينة، دار سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- والإتجاه القبلي في الكوفة والبصرة، المصرين الجديدين الذين كانا مركزين فعالين للقبلية، وقد كانت المدن الثلاث المذكورة مراكز النشاط الثقافي في صدر الإسلام وصار لكل إتجاه مدرسة تاريخية، وحصل تأثير متبادل بين المدرستين التاريخيتين، ثم بأن تفوق الإتجاه الإسلامي أخيرا حين غلب إتجاه أهل الحديث في الكتابة التاريخية⁽²⁾.

رابعاً: المدارس التاريخية المبكرة

إن تنوع أقاليم الدولة الإسلامية في العنصر والدين والماضي، وفي وجود معارف تاريخية لدى بعضها دون البعض أوجد نوعاً من الاختصاص لكل إقليم بنوع من المعرفة التاريخية، كما توطنت بهذا الشكل معارف التاريخ في أقاليم معينة دون غيرها، وقد لعبت الحاجات والتجمعات السكانية دورها في ذلك التوطن⁽³⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 52.

(2) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 18.

(3) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 116.

فلما كان الميدان الجغرافي لعصر الرسالة في الحجاز وهناك توطن الصحابة الكبار فقد اختصت المدينة عاصمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الأوائل بالمعارف التاريخية الإسلامية، أي بالحديث خاصة و"المغازي" ونشأت فيها "مدرسة" قوية الأركان عملها رواية وتسجيل ما يتعلق بذلك من التاريخ⁽¹⁾.

ولما كان التجمع القبلي الأكبر والأهم للعرب إنما كان في المصرين: البصرة والكوفة في جنوب العراق وهناك توطنت الأرسقراطية العربية ومن هناك كان المنطلق إلى الجزيرة وإلى إيران وخراسان والهند وتركستان، فقد ظهرت في ذلك الإقليم طبقة الأخباريين ومدرسة العراق القبلية الأخبارية التي تهتم بالأنساب والأخبار⁽²⁾.

ولما كان لأهل اليمن تاريخهم الماضي العريق فقد أرادوا مضاهاة عرب الشمال وتاريخهم الإسلامي الطارف الجديد، فكانت لهم مدرستهم في رواية ذلك التاريخ في اليمن⁽³⁾.

وحين انتقلت الخلافة مع بني أمية إلى الشام وحولوها ملكاً مطلقاً أرادوا معرفة سير الملوك السابقين، كما احتاجوا في النظام المالي والإداري للدولة، وفي ضبط أمر الجيش وعطائه وأرزاقه الدائمة احتاجوا إلى معرفة أمر الفتوح وعهودها والقبائل وعلاقاتها والرجال واقطاعاتهم وقيمهم الاجتماعية والعسكرية والسياسية... وهكذا تجمع في الشام من يروي للأمويين كل ذلك⁽⁴⁾.

وقد اختلف الأمر بالنسبة للفرس والروم فقد خسر الفرس ملكهم السياسي كله كما بدأ دينهم السابق في الانحسار أمام الإسلام ولكنهم بقوا موجودين في كتلة بشرية واحدة على أرض خاصة بهم هي إيران ويمتزجون مع العرب أيضاً في العراق ولهذا نقلوا معارفهم التاريخية وهم في أرضهم إلى اللغة العربية قدر المستطاع، وكانت لهم بذلك مدرستهم التاريخية الخاصة⁽⁵⁾.

أما الروم فلم يخسروا ملكهم السياسي ولا زال نفوذهم الديني، فقد بقيت إمبراطورية بيزنطية قائمة وإن خسرت جانبا من الأرض التي كانت لها (الشام، مصر، شمال إفريقيا)، كما أن المسيحيين الذين بقوا ضمن المجتمع الإسلامي كانوا في معظمهم من العرب، فلم يكن ثمة من ضرورة ملحة تدعوهم للتكتل الدفاعي

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 116-117.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 117.

(3) - المرجع نفسه، ج 1، ص 117.

(4) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 117.

(5) - المرجع نفسه، ج 1، ص 117.

ولإثبات التاريخ الديني والقومي في وجه الإسلام والعرب، ولهذا كله لم تتوطن معلوماتهم التاريخية في إقليم محدد لاسيما وأنهم هم أنفسهم كانوا موزعين ضمن المجموعة العربية في اليمن والعراق والجزيرة والشام ومصر وإفريقية، وهكذا تسربت تلك المعلومات المسيحية والتوراتية تسرباً إلى الفكر العربي الإسلامي وكانت أحد روافده دون أن تشكل قسماً خاصاً مميزاً به أو مدرسة محددة الموطن⁽¹⁾.

ولنفهم كيف كانت تنشأ المدرسة التاريخية في مجال معين أو في مصر في الأمصار يجب أن نلاحظ أن الدراسات - حتى في المغازي - كانت أعمالاً جماعية، وأن فعاليات الأفراد تكون جزءاً من مدرسة، فكان كل واحد من جهة العلم يضيف دراساته ومجوثه ودراسات أساتذته، وبذلك يحفظ علم المدرسة التي ينتمي إليها ويضيف إلى ما وصل إليه⁽²⁾.

أ - مدرسة المدينة

كانت المدينة عاصمة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء الأول من بعده، ومركز تجمع الصحابة والبلد الأساسي للدين الجديد صاحب الدولة والفتوح، وحين احتاج المسلمون في أنحاء البلاد إلى معرفة أوسع بالدين وصاحب الرسالة وبالأحكام والحديث والسنن والتفسير وأحاديث الدعوة الإسلامية الأولى وتفاصيل الهجرة والمغازي... توجهوا أول ما توجهوا إلى من يظنون به تلك المعرفة، وتصدى لإيضاح ذلك بالمقابل بعض الصحابة وبعض أبناء الصحابة أنفسهم خاصة وبعض التابعين، وعلى رأسهم: عبد الله بن العباس (ت 68هـ)، سهل بن أبي خيثمة المدني الأنصاري (توفي في عهد معاوية)، سعيد بن المسيب المخزومي (ت 94هـ)، أبان بن عثمان بن عفان (توفي بين سنتي 95-105هـ)، عروة بن الزبير بن العوام (ت 94هـ)⁽³⁾.

ب - مدرسة الشام

نشأت هذه المدرسة نتيجة استقطاب دمشق عدداً من العلماء الأخباريين، وتحجج عدداً آخر منذ أيام معاوية، وكانت جاذبية العاصمة السياسية من جهة، ورغبة البيت الأموي في الثقافة التاريخية اعتباراً من

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 117-118.

(2) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 21.

(3) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 141. وللاطلاع أكثر على تفاصيل تتعلق بمدرسة المدينة التاريخية انظر: جوزيف هوروفيتس: المغازي الأولى ومؤلفوها، ص 19 وما بعدها، الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 21 وما بعدها.

معاوية حتى آخر الأمويين هما اللتان تفتحان الطريق لهذه المدرسة التي عنيت بالأنساب وبالتاريخ الجاهلي عنايتها بعهد الرسالة والفتوح على السواء، فكانت وسطا في هذه المواد بين المدرستين المدنية والعراقية⁽¹⁾.

فقد كان الخلفاء والأمراء الأمويون من أعلم أهل الشام بأخبار القبائل العربية في الجاهلية والإسلام، وكانوا من أشدهم معرفة بقيمتها وخطرها، حيث كانوا يدركون أنها جزء أصيل من تراث العرب وتاريخهم الذي كانوا يحرصون عليه ويعتزون به، فبحثوا عنها واستقصوا كثيرا منها، وحثوا على جمعها، وأمروا بتدوينها وزاد من اهتمامهم بها أنهم كانوا ينتفعون بها في الشؤون السياسية والإدارية⁽²⁾.

وهكذا نشأت وتبلورت مدرسة الشام، ولئن كانت في رجالها أكثر ميلا إلى المغازي والعبير والفتوح منها إلى الأنساب والأيام، فإنها تميزت عن المدرستين -المدنية والعراقية- فيما يظهر بعنايتها بأمر الفتوح خاصة، والمغازي والمقاسم وتخصصها بها؛ وكان معروفا لدى الناس في ذلك العصر اختصاص المدارس التاريخية الإقليمية كل منها بميدانها فلمدرسة المدنية المغازي، ولمدرسة الشام المغازي ومعها الفتوح أيضا وللعراق الأيام والأنساب⁽³⁾. وقد عبر عن بعض ذلك ابن أبي عينية حين قال: «من أراد الأنساب والحديث... فعليه بأهل المدينة ومن أراد المناسك والعلم بها... فعليه بأهل مكة، ومن أراد المقاسم وأمر الغزو فعليه بأهل الشام»⁽⁴⁾، وفي رواية أخرى: «إذا أردت المغازي فعليك بأهل الشام»⁽⁵⁾.

وقد مهد لظهور المدرسة في الشام عدد من الرواة كانوا الخطوة الأولى السابقة للتدوين التاريخي، منهم بعض الصحابة الذين اشتركوا في الفتوح مثل أبي أمامة الباهلي (ت 81هـ)، وعبادة بن الصامت (ت 34هـ)... وجاء من التابعين وتابعيهم من عُرف بعد ذلك برواية الأخبار التاريخية في الشام⁽⁶⁾.

كما أن أهل الشام كانوا قد حفظوا شيئا من أخبار بني أمية منذ قيام دولتهم إلى نهاية الربع الأول من القرن الثاني الهجري، فرووا أخبارا مفردة عن ممارسات خلفائهم السياسية والمالية والعسكرية، وما وقع في أيامهم من ثورات، وحملوا أخبارا نادرة عن أوضاعهم الشخصية وأحوالهم النفسية وأمورهم الخفية⁽⁷⁾.

(1) - شاکر مصطفی: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 119.

(2) - حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام، ص 17.

(3) - شاکر مصطفی: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 120.

(4) - ابن عساکر: تاريخ دمشق، ج 1، ص 329.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 329.

(6) - شاکر مصطفی: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 121.

(7) - حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام، 235

فقد روى القاسم بن عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية (ت112هـ) خبرا طويلا عن قادة معاوية بصفين، وخبر وصول رأس الحسين بن علي إلى دمشق، وموقف يزيد بن معاوية من قتله⁽¹⁾.

وروى عبد الملك بن ميناك الكلبي خبر مرض معاوية وحالته النفسية قبل موته⁽²⁾، وروى عبد الله بن يزيد بن روح بن زبناح الجذامي عن أبيه عن الغاز بن ربيعة الجرشي الحميري خبر قتل الحسين بن علي وغضب يزيد بن معاوية لقتله⁽³⁾، وروى رجل من بني عبد وُد من أهل الشام خبر وقعة مرج راهط بإيجاز وخبر خروج مروان بن الحكم إلى مصر بعدما اجتمع له أمر الشام وسيطرته عليها⁽⁴⁾، كما روى محمد بن مسلم الزهري أخبارا عن وفد من قريش على معاوية بن أبي سفيان في خلافته⁽⁵⁾، وخبرا عن رأي معاوية في علم كعب الأحبار وأنه كان من أصدق الذين يحدثون من أهل الكتاب، ومع ذلك كان يتهم بالكذب⁽⁶⁾، وخبرا عن ارسال يزيد بن معاوية وفدا من أهل الشام إلى مكة ليأتوه بعبد الله بن الزبير في جامعة⁽⁷⁾.

وروى الوليد بن مسلم الدمشقي خبرا عن بداية الصوائف في خلافة معاوية⁽⁸⁾، وخبرا عن الصوائف والشواتي في خلافة معاوية وخلافة ابنه يزيد⁽⁹⁾، وخبرا عن حصار القسطنطينية في خلافة معاوية، وخبرا عن موت يزيد بن معاوية...⁽¹⁰⁾.

وحمل البلاذري خاصة كثيرا من أخبار بني أمية وأخبار المدن الشامية التي تتعلق بأحوالها الزراعية والعسكرية في أيام بني أمية عن بعض أهل الشام، أو عن شيوخ من أهل الشام، وكانوا يسندون ما يرون منها إلى أسلافهم أيضا⁽¹¹⁾.

(1) - تاريخ الطبري، ج5، ص460.

(2) - المصدر نفسه، ج5، ص326.

(3) - المصدر نفسه، ج5، ص459-460.

(4) - المصدر نفسه، ج5، ص538، 540.

(5) - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص415، 418.

(6) - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص545.

(7) - تاريخ الطبري، ج5، ص476.

(8) - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص188.

(9) - المصدر نفسه، ص188.

(10) - المصدر نفسه، ص188-189.

(11) - حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام، ص236-240.

كل الأخبار التي رواها الرواة من أهل الشام هي أخبار متناثرة لا رابط بين أكثرها وإن كان أقلها يتناول مسألة بعينها، وعلى أن بعض نقلتها وحملتها كان لهم اهتمام بالتاريخ ومعرفة به، ورواية له، مثل محمد بن مسلم الزهري، والوليد بن مسلم الدمشقي الذي «كان عالماً بأيام أهل الشام»⁽¹⁾، فإن ما رووه من أخبار أي خليفة من خلفاء بني أمية لا يشكل ترجمة وافية له، ولا يمثل معلماً واضحاً من معالم سيرته، ولكنه مع ذلك يشتمل على شيء من الأخبار الطريفة، ويكشف عن قليل من الأسرار اللطيفة، ولاسيما ما يتصل منها باجتهاد بني أمية في القضاء وتنافس أمرائهم في الخلافة وملاطفتهم لبعض زعمائهم⁽²⁾.

ومن جهة أخرى فإن أهل الشام لم يقتصر على رواية الأخبار المبعثرة المشتتة والأخبار المتوالية المترابطة من تاريخ الخلفاء الأمويين، بل دونوا جزءاً منه، إذ صب خالد بن يزيد بن معاوية شطراً منه في قصيدة مسهبة مكتوبة جمعها المدائني في كتاب⁽³⁾، وصنف محمد بن مسلم الزهري كتاباً في أسنان الخلفاء الأمويين⁽⁴⁾، وسلمت منه مقتبسات ضئيلة وجيزة⁽⁵⁾.

وتخالف روايات أهل الشام لأخبار الخلفاء الأمويين بعض روايات أهل الحجاز وأهل العراق لها، وهي تنطوي على معلومات مهمة توضح بعض القضايا المبهمة الغامضة، وتصحح بعض الأحكام العامة الشائعة ولكنها قد تصور شيئاً من تحيز أهل الشام وتحزيم بلدهم وسلطانهم⁽⁶⁾.

ج- مدرسة العراق

كانت لدى عرب الشمال روايات شفوية من قصص عن آلهتهم، وروايات عن شؤونهم الاجتماعية ومآثرهم ويدور جل تلك الروايات حول غزواتهم، ومعاركهم (الأيام)، وحول أنسابهم، وهي تتصل بالتنظيم الاجتماعي وبالآراء والمثل الاجتماعية، وفي طليعتها المروءة أو مجموعة الفضائل البدوية، وفكرة النسب أو شرف الأصل، وفكرة الحسب، أو نبل الأعمال والمآثر، إذ يلزم الأفراد أن يعرفوا آباءهم والمآثر التي قاموا بها، كما أن "الأيام" تجد عناية خاصة في المجتمع القبلي⁽⁷⁾.

(1) - ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5، ص 86.

(2) - حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام، ص 240.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص 33.

(4) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 499.

(5) - حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام، ص 261.

(6) - المصدر نفسه، ص 261.

(7) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 15-16.

وهكذا كان لدى القبائل قصص وأخبار من أعمالها، وكانت الروايات القبلية هذه تتداول شفهيًا وبصورة نثرية، ولكن الشعر يلعب دورًا أساسيًا في الرواية الشفهية، يتخلل القصة، أو يرد في نهايتها حسب دور الشاعر، إذا شارك في الحوادث أو لم يشارك فيها، وهذا الشعر لا يسير بالقصة ولكنه يعطيها حيوية وتأثيرًا، وبمرور الزمن أصبح الوثيقة التي تقرر صحة القصة، يقول ابن فارس: «الشعر ديوان العرب وبه حُفظت الأنساب وعُرِضت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة...»⁽¹⁾ وقد نشأت قصص "الأيام" في المجالس القبلية المسائية، وكانت عبارة عن مجموعة روايات شفوية قبلية جماعية، وهي ملك مشترك للقبلية⁽²⁾، وكان هذا كل التراث الذي أنتجته لدى العرب فترة ما قبل الإسلام، لكنه شكل فيما بعد مادة خام للتدوين التاريخي وقاعدة أساسية انطلقت منها مدرسة العراق في الكتابة التاريخية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اجتمعت للعراق في صدر الإسلام ثلاثة تيارات ثقافية أساسية تكون قاعدته الفكرية هي:

-الثقافات الفارسية.

-الثقافة الهيلينية.

-التيار العربي الإسلامي.

وقد خدمت الثقافتان الأوليان أول الأمر وأفسحتا المجال للفكر الجديد القادم مع العرب المسلمين، وقد وجد هذا الفكر لنفسه مستقرا ومكانا خاصا في الأمصار الجديدة: البصرة والكوفة، في العهد الأموي ثم أضيفت إليهما بغداد في العصر العباسي، كما وجد أهلاً هم العرب الذين هاجروا فاستقروا في هذه الأمصار، يزورهم ويسكن بجوارهم الموالي الذين تابعوهم تدينا أو تملقا، ووجد أخيرا قاعدة يعمل عليها هي الأدب العربي بشعره وقصصه ولغته، وأنساب العرب وأيامها وأخبار الناس⁽³⁾، وهو ما مثل تراث فترة ما قبل الإسلام.

وقد كانت الأمصار الجديدة التي أنشئت في العراق وخاصة الكوفة والبصرة مراكز أساسية لاستقرار القبائل العربية، وكان الأثر القبلي فيها واضحا حتى في تخطيط هذه الأمصار، عندما قسمت إلى أرباع وأخماس حسب كثافة القبائل العربية في كل مصر، وانعكس أثر هذا التقسيم القبلي على مجمل الحياة

(1) - السيوطي: المزهري في علوم اللغة، ج2، ص399.

(2) -الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص16.

(3) -شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص169.

العامية ومنها الحياة الفكرية، ولذلك كان أول ظهور للكتابات التاريخية في العراق عمل طابع الاتجاه القبلي، والذي يعد استمراراً لأسلوب قصص الأيام والأنساب الذي كان موجوداً عند العرب⁽¹⁾.

وظلت الأمصار التي تبلورت فيها نشاطات فكرية متميزة في مناهجها واتجاهاتها وأطرها مراكز ثقافية وفكرية لها شأنها طيلة الحكم الأموي، ولما انتقل الثقل السياسي والثقافي إلى بغداد والعراق فقد امتص الطاقات الفكرية في المراكز الأخيرة، وبينما تضاءلت مدرسة المدينة منذ أواخر القرن الثاني حتى جفت في نهاية القرن الثالث، نجد بالعكس أن الجو الثقافي التاريخي كله كان يتهدأ في العراق، لا للسيطرة العراقية فقط ولكن لظهور أبرز المؤرخين الأوائل منها، وبالرغم من أن الخط المدني لم يُهجر لأنه متصل بجذور دينية، وبالرغم من أن سلسلة كتب المغازي التي ميزت مدرسة المدينة ظلت متصلة الحلقات قروناً بعد القرن الثالث الهجري، إلا أنها فقدت أصالتها تماماً، وكانت السير والمغازي التالية ترجيعاً وتكراراً مختصراً أو مطولاً للسير الأولى⁽²⁾.

إضافة إلى كل هذا وجد هذا الفكر الجديد علوماً ومعارف أخرى يتخذ منها قاعدة له، وهي تلك العلوم والمعارف التي نشأت في كنف الإسلام كعلوم القرآن وتفسيره، والحديث والفقه وغيرها.

وهذا ما أثر في كل هذه القواعد التي انطلق منها الفكر في هذه المنطقة الجغرافية، وحفز الفاعلين في تأسيس مدرسة خاصة بها للكتابة، والاتجاه بها نحو منحى خاص مميز عما سارت عليه باقي الأمصار، تلك الأزمات السياسية والعواصف التي حدثت في العهد الأموي، والتي لم تكن تصيب إلا العرب لأنهم الطبقة الحاكمة المسيطرة، فكتلة العرب ومن والاهم - التي استقرت خاصة في البصرة والكوفة - حملت معها مفاهيمها وفكرها البدوي الشفهي إلى المواطن الجديدة فظل المصران مراكز قبلية كبرى، كما ظل على اتصال لا ينقطع بالصحراء والفعاليات الفكرية التي تتمثل فيها، وقد أضيف إلى هذا التراث الشفهي السابق عناصر أخرى مما استجد بعد الإسلام على العرب، فأضيفت أمجاد الفتوحات وأيامها وأضيفت العصبية السياسية القبلية التي فجرها التنزع على السلطة، وأضيفت الشعورية التي نمت لدى الشعوب المغلوبة وبخاصة الفرس في العراق، وأضيف تشجيع الأمويين لدراسة الأنساب والأخبار، ولقد نستطيع أن

(1) -المشهداني: التدوين التاريخي عند العرب، ص 106-107.

(2) -شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 201.

نعتبر كتاب "المثالب" الذي ألفه زياد بن أبيه (ت 54هـ) وعهد به إلى ابنه⁽¹⁾ من أول الكتب المؤلفة في مدرسة العراق التاريخية، لأنه تسجيل الأمور من التاريخ في ذلك الوقت المبكر من أواسط القرن الأول⁽²⁾.

ونستطيع أن نحصر خصائص مدرسة العراق التاريخية فيما يلي:

- 1- كان معروفا لدى الناس في ذلك العصر اختصاص مدرسة المدينة والشام بالمغازي والفتوح واختصاص مدرسة العراق بميدانها في الأخبار والأيام والأنساب، فلما ألف محمد بن الحسن الشيباني العراقي (ت 189هـ) في "السير"، صاح الإمام الأوزاعي (ت 157هـ): «ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب؟ فإنه لا علم لهم بالسير»⁽³⁾، علم الشيباني بالكلمة وكان كتابه "السير" صغيرا⁽⁴⁾، وهو أساسا في الفقه، فكتب كتاب "السير الكبير" الذي حوى مع الفقه، الأخبار والمغازي والفتوح⁽⁵⁾، ويمكن أن يعتبر أول كتاب في العلاقات الدولية، وكان هذا يعني في الواقع تحول اختصاص مدرسة الشام بالفتوح إلى العراق أيضا وبروز هذه المدرسة بدورها برواية الفتوح الإسلامية المختلفة على أساس رواياتها الخاصة⁽⁶⁾.
- 2- أثرت فترة صدر الإسلام بتياراتها السياسية والاجتماعية في أدب "الأيام" كما أن روايات "الأيام" مرتبكة من ناحية التوقيت، وهي علم العموم لا يخلو من عصبية، وتمثل جانبا واحدا، ثم إنها ينقصها التآلف والسبك وليست فيها فكرة تاريخية، ومع ذلك فإنها تحوي بعض الحقائق التاريخية، وأهميتها الأساسية في أنها استمرت في صدر الإسلام، وقد أثر أسلوبها في بداية علم التاريخ وبخاصة في العراق⁽⁷⁾.
- 3- إن ورود الشعر في أخبار "الأيام" جعلها موضع اهتمام اللغويين والنسائيين والمؤرخين مثل: أبو عبيدة، وابن قتيبة، والمدائني، والأصفهاني، وابن عبد ربه، وقد حاول ابن الأثير أن يورد أخبار الأيام في تسلسل تاريخي⁽⁸⁾، ويرى حاجي خليفة أن تكون "الأيام" فرعا من التاريخ إذ يقول: «علم أيام العرب

(1) - ابن النديم: الفهرست، ص 117.

(2) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 201.

(3) - السرخسي: شرح السير الكبير، ج 1، ص 3.

(4) - طبع الكتاب تحت عنوان "السير الصغير"، وهو في 283 صفحة، بالدار المتحدة ببيروت، سنة 1975م.

(5) - السرخسي: شرح السير الكبير، ج 1، ص 3.

(6) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 175.

(7) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 16.

(8) - المرجع نفسه، ص 16.

وهو علم يبحث فيه عن الوقائع العظيمة والأموال الشديدة بين قبائل العرب... والعلم المذكور ينبغي أن يجعل فرعاً من فروع التواريخ»⁽¹⁾.

4- إن أهمية روايات "الأيام" تكمن في استمرارها في صدر الإسلام وفي أسلوبها، فأسلوب قصص الأيام مباشر بفيض بالحيوية، وواقعي يختلط فيه النثر بالشعر وهذا الأسلوب له أثره في بداية علم التاريخ عند العرب، وفي الأوساط القبلية بخاصة⁽²⁾.

5- تتسم الحياة القبلية بالمحافظة على التقاليد، وليس لديها إلا فكرة مشوشة محدودة عن الوقت، فالزمن لديها منقط بحوادث كبرى، تتخذ عادة بدايات للتاريخ أو التوقيت، وحين تأتي حادثة مهمة يهمل ما قبلها ويؤرخ بها⁽³⁾.

6- كانت القبائل في بعض الأوقات والأماكن -مثل الجرة ومكة- على صلة بثقافات أخرى إلا أن اهتمامها اقتصر على شؤونها الخاصة وليس لدينا ما يشير إلى وجود مؤشرات أجنبية⁽⁴⁾.

7- لم تترك الفترة الجاهلية أدبا مكتوباً في الغالب فهي فترة ثقافية شفوية، ومع أن تراثها على العموم أدى إلى استمرار الاهتمام بالأيام والأنساب، وإلى بقاء أسلوب الأيام في الرواية وهو الأسلوب القصصي شبه التاريخي، إلا أنه يخلو من أية نظرة تاريخية⁽⁵⁾.

8- أن نوعاً من النظرة الكلية كانت تحكم رجال المدرسة العراقية كافة، فبينما تجاوز النسابون في اهتمامهم القبيلة الواحدة إلى مجموع القبائل، كان الرواة الأخباريون يجعلون محور اهتمامهم أخبار الأمة لا أخبار قبيلة أو حادث معين مفرد أو جماعة خاصة كما كان عليه العهد من قبل، أي أنهم جميعاً ساروا في طريق التاريخ وكانوا بذلك المؤرخين الأولين⁽⁶⁾.

9- أن التحزب السياسي أو القبلي أو القطري أو للمصر وخاصة في العراق كان يظهر في الروايات المروية، فأبو مخنف كان يكشف عن ميول علوية وعراقية، ويروي روايات قبائل أزد العراقية، كما يروي روايات أهل الكوفة وهي بجانب علي وضد أهل الشام، بينما نجد روايات قبائل كلب الشامية مروية لدى عوانة بن الحكم الذي كان أموي الهوى ومثله الزهري من قبل، والإثنان يؤكدان على حتمية القضاء والقدر،

(1) -حاجي خليفة: كشف الظنون، ج1، ص104.

(2) -الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص17.

(3) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص17.

(4) - المرجع نفسه، ص17.

(5) - المرجع نفسه، ص17، روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص33.

(6) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص174.

ونصر بن مزاحم في "أخبار صفين" يصدر عن تعصب قبلي، ويؤكد على دور تميم، كما يصدر على رأي شيعي ضد بني أمية، وقد تولى سيف بن عمر إذاعة روايات قبلية تميم عن الغزوات العربية، أما ابن إسحاق فكان يتشيع وكان قدريا ضد الرأي الأموي القائل بالجبر والتسليم لله⁽¹⁾.

10- أن ثمة غيابا لفكرة الدولة وعدم وضوح في فكرة الإمام أو الخليفة وحقوقه، وهي أمور حاول الأمويون نشرها وإقرارها ولكنها لم تظهر إلا فيما بعد لدى مؤرخي القرن الثالث، أما في هذه الفترة فإن الوعي السياسي لم يكن قد تبلور بشكل يتجاوز في النظرة إطار الحزبية أو القبلية ليصدر عن رأي يستند إلى مصلحة الدولة والنظم العامة، وهكذا تناقش "صفين" أو يناقش "الخوارج" كما يناقش "مقتل الحسين" إما من وجهة نظر عاطفية أو دينية أو قبلية أو حزبية، ولكن تغيب فكرة الدولة، وثمة عطف على الثائرين والمعارضين وشك في مكانة قريش وأفضليتها وتبرير مقبول للتحركات المتمردة⁽²⁾.

11- لم يقتصر الأخباريون الجامعون على رواية قطر معين أو قبيلة معينة، ولكن جمعوا كافة ما يقع تحت أيديهم أو علمهم من المعلومات جنبا إلى جنب وبعضها روايات عائلية، فعوانة بن الحكم لا يعتمد على روايات قبيلته كلب فقط ولكن على روايات قبلية أخرى وعلى رواة شاميين وأمويين لإكمال الصورة، وأبو مخنف يورد روايات أشياخ من الأزد ونمير وقيم ومحارب، ومع أنه اعتمد في صفين على روايات كوفية إلا أنه أضاف إليها روايات شامية مدنية، وإذا أورد أحد الأخباريين روايات مصره أو قبيلته فإنه لم يكن يستطيع إهمال الروايات المعارضة أو المتناقضة⁽³⁾.

12- لم يحاول الأخباريون جمع الأخبار بشكل شامل فقط، ولكن بشكل شامل ومنظم أيضا متصل السلسلة في الزمن وقد ظهر هذا خاصة في البصرة والكوفة⁽⁴⁾.

13- وقد استخدم الأخباريون الوثائق من عهود ورسائل رسمية ومن المحتمل أنهم لجأوا إلى الدواوين وسجلات ديوان الجند والخاتم في الشام والعراق والمدينة والفسطاط⁽⁵⁾.

14- تأثر الأخباريون بأسلوب المحدثين فأعطوا همهم خاصة للسند ينقدونه إن انتقدوا أكثر مما ينقدون نص الخبر، وغالبا ما كانوا يتساهلون في إيراد الإسناد، وهذا ما سمح بتسرب الكثير من قصص المجالس

(1) - المرجع نفسه، ج1، ص172-173.

(2) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص172.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص172-173.

(4) - المرجع نفسه، ج1، ص173.

(5) - المرجع نفسه، ج1، ص173.

ومن الشعر المصنوع والحوار الكلامي إلى أخبارهم، وجعل الأحداث الإسلامية تروى في الأطر التي رويت بها "الأيام" القديمة كأنها استمرار لها، ويظهر التأثير القصصي عند سيف بن عمر وعوانة وأبي مخنف⁽¹⁾.
15- وقد أعان النسابون الدراسات التاريخية بما قدموا مع الأنساب من معلومات تاريخية عن أصحابها -ويظهر هذا خاصة عن مصعب الزبيري- وقد توسع النسابون في معلوماتهم تحت ضغط التيار الشعوي، مما أعطى العصبية القبلية وأشرف القبائل مادة هامة تقابل ما أعطته كتب الطبقات لرواة الحديث من مادة وإن تكن أقل كثرة وتنوعاً⁽²⁾.

16- أعان النسابون التاريخ من ناحية أخرى تجاوزهم حدود الاهتمام بقبيلة واحدة إلى رواية أنساب مختلف القبائل وأحوالها فقد خلق ذلك من جهة نوعاً من الشعور بالأمة الواحدة أفقياً، كما خلق من جهة أخرى نوعاً من التأكيد على الاستمرارية الثقافية عمودياً أي أبرز مفهوم الوحدة الثقافية المتصلة بين ماضي الثقافة العربية وحاضرها⁽³⁾.

17- ولم يسمح هذا بتأييد دعاوي العصبية القبلية وأفضلية العرب الحاكمين وتكوّن شعور واع لدى المسلمين بأنهم أصحاب رسالة عالمية، ولكن أجبر في الوقت نفسه تيار الموالي والشعوبية على الرجوع إلى التراث الأعجمي وخاصة الفارسي⁽⁴⁾.

18- ونجد بالمقابل أن علماء اللغة خاصة والنحو قد قاموا في الاتجاه نفسه بعمل مماثل سواء من حيث جمع الشعر أو مفردات اللغة أو أشكال التعبير وصوره، وقدمهم هذا في الواقع لظهور وحدة التاريخ العربي الإسلامي⁽⁵⁾.

وقد ظهر في هذه الفترة من الأخباريين ومن النسابين ومن الجامعين بين هذا وذاك عدد هام، وبعض الأخباريين من الرواة الذين لم يؤلفوا أو لم يؤلفوا كثيراً ولكن رواياتهم الكثيرة الهامة كانت مادة للمؤلفات الأخرى⁽⁶⁾ ومنهم: الشعبي أبو عمر بن شراحيل (ت105) وقحذم بن سليمان بن ذكوان مولى الثقفين (ت158هـ) وأبو خالد يوسف بن خالد بن عمير التميمي البصري (ت190هـ) وأبو عباس وهب بن جرير بن خازم الأزدي (ت206هـ).

(1) - المرجع نفسه، ج1، ص173.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص173.

(3) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص173، المشهداني: التدوين التاريخي عند العرب، 107-108.

(4) - المرجع نفسه، ج1، ص174.

(5) - المرجع نفسه، ج1، ص174.

(6) - المرجع نفسه، ج1، ص174.

د- مدرسة اليمن

من أسباب ظهور هذه المدرسة ذلك التنافس القديم بين عرب الجنوب العريقين في التوطن الحضاري وبين عرب الشمال الذين صاروا بعد الإسلام حديثي نعمة وحكم وحضارة، ونفس عليهم الجنوبيون ما صاروا إليه من المجد فجعلوا يلهجون بسابق مجد اليمن، يضاف إلى ذلك الرغبة في إثبات الوجود اليمني بجانب القيسي الشمالي في العهد الأموي، وبعض الإشارات القرآنية إلى اليمن التي تحتاج إلى التفسير، ورغبة الموالى في معرفة كافة الجوانب من تاريخ العرب.

وما يؤسف له أن هذه المدرسة قد أخذت منذ نشأتها على يد كعب الأحبار المنهج القصصي والأسطوري، وسحبت نماذج تاريخ العرب الشماليين وهو في جذوره قبلي على اليمنيين الجنوبيين، وهم ذوو حضارة زراعية تجارية مستقرة، فأدخلت على التاريخ العربي الكثير من الزيف والخيال، بينما أهملت النصوص المكتوبة زبرا على الحجر أو في سجلات الأقوام وذاكرة الواعين⁽¹⁾.

ولا شك أن أسبابا جغرافية وسياسية واجتماعية عديدة هي المسؤولة عن ذلك التشويه الذي لم ينهض لتصحيحه إلا مؤرخ متأخر هو الهمداني (ت334هـ)، فإن انصراف العرب بعد الفتح نحو الشمال - الشام ومصر والعراق وخراسان- ونزوح اليمنيين أنفسهم مع النازحين إلى ديار هجرة جديدة، واحتلال الخليج العربي المكان التجاري البحري الأول، عزل اليمن وقلل من الاهتمام بها، وجعل أخبارها نادرة غير مستقاة من الموارد الأصلية الصحيحة، وترك لنا في النتيجة روايات ضئيلة القيمة خالية من الفكرة التاريخية، منسوجة على غرار "أيام" العرب الشماليين وأخبار تنظيمهم القبلي، نخلت اليمنيين "أياما" و"أنسابا" و"فتوحات" لا ظل لها في الواقع ويمثل هذه المدرسة: وهب بن منبه الذماري اليمني (ت114هـ) يماني فارسي الأصل⁽²⁾.

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص135.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص135.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الأول

مصادر التاريخ الإسلامي في العام من القرن الثالث

إلى القرن التاسع الهجري

تمهيد:	نشأة الكتابة في التاريخ الإسلامي العام
الفصل الأول:	فترة ما قبل الطبري (القرن الثالث الهجري)
الفصل الثاني:	فترة الطبري (القرن الرابع الهجري)
الفصل الثالث:	فترة ما بعد الطبري (من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري)

تمهيد: نشأة الكتابة في التاريخ الإسلامي العام

مرت عملية نشأة وتطور التدوين التاريخي بمراحل عدة قبل أن تصل إلى مرحلة النضج ووضوح الرؤية وتحديد المقصد العام، الذي تسير تماما مع متطلبات المراحل والمحطات الحضارية التي مر بها المجتمع الإسلامي، وشكّلت مرحلة التوجه إلى الإحاطة بالأحداث التاريخية -غابرها وحاضرها- مرحلة متقدمة من مراحل تطور التدوين التاريخي، وسمي نتاجها بمدونات التاريخ العام أو التاريخ العالمي، فكانت المرحلة الأولى للتدوين أو مرحلة التدوين الأولي كما سماها "شاكر مصطفى"⁽¹⁾، والتي اتسم فيها التدوين بالطابع الشخصي وبطابع العفوية والفضول العلمي والمنفعة الدينية أو الاجتماعية بالنسبة للدوافع العامة، وقد بدأت في مرحلة مبكرة ترقى إلى العهد النبوي، ثم اتسعت ووضحت في العهد الأموي، واتخذت عدت اتجاهات فبعضها للسيرة، وبعضها لتاريخ اليمن، وبعضه للأنساب، وبعضه للفتوح وغيرها، أما المرحلة الثانية فقد امتدت خلال القرن الثاني كله تقريبا، واهتم الأخباريون خلالها بجمع أخبار الأحداث المختلفة والمواضيع المتنوعة كلها ومن جميع الأفواه والرواة، كل منها على حدة وفي كتاب يحمل عنوانه الخاص، لتأتي بعدها المرحلة الثالثة أو مرحلة تدوين التاريخ على الأساس الزمني المتسلسل وجمع المواضيع المتعاقبة على التوالي في كتاب واحد وهي تستند في فلسفتها العميقة إلى فكرتين أساسيتين:

- وحدة التاريخ الإسلامي وأهمية تجارب الأمة الإسلامية.

- وحدة تاريخ البشرية من خلال سلسلة الأنبياء⁽²⁾.

وهذه هي المرحلة التي ظهرت فيها كتب التاريخ العالمي أو العام والتي خصصنا لها هذا الباب. وقد استقرت وتوطدت هذه المرحلة مع نهاية القرن الثالث، فتوطد بها علم التاريخ الإسلامي ومناهجه في التدوين، وإنا لنجد بواكير ذلك لدى عوانة بن الحكم (ت 147هـ) الذي ذكر له مؤلفا في "التاريخ"⁽³⁾، ثم لدى ابن إسحاق صاحب السيرة (ت 150هـ) في أواسط القرن الثاني، وذلك بكتبه عن المبدأ والسير والمغازي وتاريخ الخلفاء إلى زمانه⁽⁴⁾، ثم جاء الهيثم بن عدي (ت 207هـ) فوضع أول كتاب في التاريخ على أساس السنين⁽⁵⁾.

(1) - التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 93.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 96، 99.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص 120.

(4) - ابن النديم: الفهرست، ص 121، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2418، وقد عده فؤاد سركين أقدم تاريخ عام لمؤلف إسلامي، انظر: تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 120.

(5) - ابن النديم: الفهرست، ص 129، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2792، شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 100.

وعلى هذا المنهج وبهذا السياق توالى المؤلفات والمدونات التاريخية، وكان القرن الثالث الهجري حافلاً بها، وقد ضاع الكثير منها ولم يصل إلينا من بعضها إلا أسماءها، ووصلنا من بعضها الآخر نتفاً متناثرة في مصادر تاريخية لاحقة⁽¹⁾.

ومما ميز كتابة التاريخ العام في القرن الثالث التحرر من ربة الروايات الأسطورية، ومن سيطرة الفقهاء الذين رأوا فيه مجرد تنمة ضرورية لمنظومة العلوم الدينية المكرسة لخدمة القرآن والحديث والسنة⁽²⁾، وهكذا قفز مفهوم التاريخ منذ القرن الثالث للهجرة من مجرد علم ينصب على الأخبار الجاهلية، وعلى السير والمغازي والطبقات والفتوحات إلى علم يشمل التواريخ العامة، سواء تاريخ الأمة الإسلامية، أو تواريخ الأمم الأخرى، وظل هذا التيار الشامل في تدوين الأخبار العامة قائماً حتى القرن التاسع الهجري⁽³⁾. وقد سلك المؤلفون في التاريخ العام منهجين متقاربين في ترتيب كتبهم، فطائفة اتخذت التنظيم الموضوعي، مع مراعاة الترتيب الزمني في سؤق الموضوعات، سواء في تواريخ الأمم السابقة، أو التاريخ الإسلامي بعد البعثة النبوية، وطائفة اتبعت التنظيم الموضوعي في تاريخ ما قبل البعثة النبوية لعدم وجود تاريخ زمني ثابت ومستمر، ولكنها إذا جاءت للتاريخ الإسلامي رتبت أحداثه حسب السنوات الهجرية وهو المعروف بـ"التاريخ الحولي"، حيث يسرد حوادث كل سنة هجرية على حدة مرتبة على التسلسل الزمني دون النظر إلى التسلسل الموضوعي⁽⁴⁾، فمن الذين اتبعوا الترتيب الموضوعي أبو حنيفة الدينوري، وأحمد بن إسحاق اليعقوبي، ومن الذين سلكوا الترتيب الحولي خليفة بن خياط والطبري.

وقد ذكر روزنتال في ختام كلامه عن التاريخ العام عند المسلمين أن: «طريقة المسلمين في كتابة التاريخ العام كثيراً ما كانت تدفعهم ليكونوا سطحيين، وينقلوا من مصادرهم بصورة ميكانيكية، ويفضلوا الكمية على النوعية، غير أنها تمثل نوعاً من الإحساس التاريخي الذي هو أحد المراحل الضرورية الأولى في سبيل الوصول إلى فكرة إنسانية حققة عن العالم»⁽⁵⁾.

(1) - للإطلاع على أسماء بعض هذه المؤلفات أو ما وصلنا منها من روايات نقلها عنها البغدادي أو ابن عساکر انظر: أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب في تاريخ بغداد، ص 127-129، طلال بن سعود الدعجاني: موارد ابن عساکر في تاريخ دمشق، ج 1، ص 101 وما بعدها.

(2) - محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ، ص 247-248.

(3) - المرجع نفسه، ص 249.

(4) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 462.

(5) - علم التاريخ عند المسلمين، ص 206.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

فترة ما قبل الطبري

(القرن الثالث الهجري)

تمهيد: أهمية فترة ما قبل الطبري وخصوصيتها

أولاً: كتاب التاريخ المنسوب لعبد الملك بن حبيب

ثانياً: تاريخ خليفة بن خياط

ثالثاً: الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري

رابعاً: تاريخ اليعقوبي

تمهيد: أهمية فترة ما قبل الطبري وخصوصيتها

تعتبر المرحلة التي مرت بها الكتابة التاريخية في القرن الثالث الهجري أو ما أسميناها بمرحلة ما قبل الطبري من أهم المراحل بشكل عام، وخاصة في مجال التاريخ العام أو التاريخ العالمي، وذلك لأنها المرحلة التي ظهر فيها المؤرخون الكبار كما رأينا في نشأة المدارس التاريخية من قبل، وهم الأوائل الذين تعاملوا مع المادة التاريخية الخام التي رواها الرواة وجمعها ودونها الأخباريون في كراساتهم، وإن كانت تميزت بالتشتت وعدم الإتساق، وتفرقتها على الموضوعات والحوادث، لذا فإن كتابات مؤرخي هذه الفترة لها أهمية خاصة كونها المحاولات الأولى لجمع تلك المادة وتنسيقها وفق ما توفر وما طور من مناهج لعرضها وجعل منها وحدة واحدة متكاملة لإعطاء الطابع العام والرؤية الشاملة للنشاط الإنساني في قالب الأمة الواحدة، رغم ما يكتنفها من بساطة وضياع وسط كثرة الروايات واختلافها وتناقضها أحيانا وتضارب أخبارها، لذا اتسمت كل محاولة من محاولات مؤرخي هذه الفترة بمنهجها الخاص، وبطريقة تعامل كل من هؤلاء المؤرخين مع المادة، فاختلفت كتاباتهم من حيث المنهج ومن حيث الحجم ومن حيث المواضيع التي ركز عليها كل منهم فيما تعلق بأحداث الفرع السفياني وذلك مرده لغياب التجربة والمثال لذا فإن كل ما سنتناوله في هذا الفصل يعتبر ابتكار، وهذا ما سنراه فيما يأتي:

أولاً: كتاب التاريخ المنسوب لعبد الملك بن حبيبأ- التعريف بالمؤلف

هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جامعة بن عباس بن مرداس، السلمي، العباسي الأندلسي القرطبي، المالكي، يكنى بأبي مروان أصله من طليطلة ومولده في البيرة سنة 174هـ سكن قرطبة، وزار المشرق⁽¹⁾، ثم عاد إلى الأندلس فتوفي فيها، ويقال أنه أدرك الإمام مالك في نهاية عمره⁽²⁾، حتى أن المقري نعت به "صاحب الإمام مالك رضي الله عنه"⁽³⁾، وينافي هذا الكلام الصحة لأن الإمام مالك توفي سنة 179هـ وكان عمر ابن حبيب آنذاك خمس سنوات فقط⁽⁴⁾، وقد توفي سنة 238هـ⁽⁵⁾.

(1) - مر بمصر في طريقه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ومكث في المشرق سنتان.

(2) - ابن أبي نصر: جذوة المقتبس، ص 282، المقري: نفخ الطيب ج 2، ص 5.

(3) - المقري: نفخ الطيب، ج 2، ص 5.

(4) - يوسف أحمد يوسف: علم التاريخ في الأندلس، ص 103.

(5) - ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج 1، ص 312-314، ابن أبي نصر: جذوة المقتبس، ص 282، الضبي:

بغية الملتمس، ص 377، القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 4، ص 122، القفطي: انباه الرواة، ج 2، ص 206،

الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 91، ميزان الاعتدال، ج 2، ص 652، ابن فرحون: الديباج المذهب، ج 2، ص 8

-15، ابن حجر: لسان الميزان، ج 4، ص 60، المقري: نفخ الطيب، ج 2، ص 5.

قال عنه الذهبي وقد ذكره في الطبقة التاسعة: «فقيه على مذهب المدنيين مؤرخ نسبة أديب لغوي نحوي عروضي شاعر مشارك في غيرها»⁽¹⁾، وقيل لسحنون بن سعيد: «مات عبد الملك بن حبيب فقال: مات عالم الأندلس، بل والله عالم الدنيا»⁽²⁾، له مؤلفات في الفقه والتواريخ والآداب كثيرة حسان، منها كتاب "الواضحة" وكتاب "فضل الصحابة رضي الله عنهم"، وكتاب "غريب الحديث"، وكتاب "تفسير الموطأ"، وكتاب "حروب الإسلام" وغيرها⁽³⁾، ويقال أن كتبه بلغت ألفاً وخمسين كتاباً⁽⁴⁾، لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بصحيحه من سقيمه⁽⁵⁾، اعترف له المؤرخون بفضلته وتقدمه في الفقه ووصفوه بالحدق فيه، كبير الشأن بعيد الصيت، وبأنه حافظ، رأس محقق نبيل⁽⁶⁾، فمنزله في العلم والفقه منزلة لا ينكرها أحد⁽⁷⁾، إلا أنه في باب الرواية اتهم بأنه ليس بمتقن، بل يحمل الحديث تهوراً كيفما اتفق وينقله وجادة وإجازة، ولا يتعاني تحرير أصحاب الحديث وليس له علم بالحديث ولا يعرف صحيحه من سقيمه⁽⁸⁾، وأنه يتسهل في سماعه⁽⁹⁾ ويقنع بالمنال، ولا يدري الرجال⁽¹⁰⁾، وهو كثير الوهم، صحفي وليس بحجة في الحديث⁽¹¹⁾، وقد رد المقرئ على هذه الانتقادات ودافع عن الرجل⁽¹²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

نشر القسم الخاص بالأندلس من الكتاب الدكتور محمود مكّي، بعنوان "باب استفتاح الأندلس" في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمديرية سنة 1957م⁽¹³⁾ كملحق على مقال له بالإسبانية عن

(1) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص91.

(2) - القفطي: انباه الرواة، ج2، ص206.

(3) - ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج1، ص313، ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2، ص8 وما بعدها.

(4) - ابن حجر: لسان الميزان، ج4، ص61، القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج4، ص122، وقد ذكر عياض كثيراً من مؤلفاته.

(5) - ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2، ص8.

(6) - الضبي: بغية الملتبس، ص453.

(7) - الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص103.

(8) - الفتح بن خاقان: مطمح الأنفس، ص236.

(9) - الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص104.

(10) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص91.

(11) - الذهبي: ميزان الاعتدال، ج2، ص652.

(12) - المقرئ: نفع الطيب، ج2، ص5.

(13) - المجلد الخامس عدد 1-2، ص221-248.

مصر والمصادر الأولى للتاريخ الأندلسي⁽¹⁾، ثم قام المستشرق الإسباني جورج أغواي Jorge Aguade بدراسة هذا الكتاب وتحقيقه ونشره في مدريد، بالمجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي عام 1991م، ثم قام بتحقيقه الأستاذ سالم مصطفى البدري ونشره بدار الكتب العلمية سنة 1999م، وأخيرا طبع بالمكتبة العصرية ببلنات سنة 2008م، باعتناء من الأستاذ عبد الغني مستو وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وكتاب التاريخ صغير في حجمه حيث جاء في 180 صفحة، أما عن محتويات الكتاب فقد ذكر بالنتيا أنه قد جاء في الورقة الأولى من مخطوط الكتاب بيانا بمحتوياته وأن عنوانه كما ورد في هذه المخطوطة هو: «كتاب في ابتداء خلق الدنيا وذكر ما خلق الله فيما ابتداء خلق السماوات وخلق البحار والجبال والجنة والنار، وخلق آدم وحواء وما كان من شأنهما مع إبليس، وعدة الأنبياء نبيانا نبيانا إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - وعليهم أجمعين، وعدة الكتب المنزلة وعدة الخلفاء إلى حين استفتاح الأندلس، وما وجد فيها من الذهب والفضة والجواهر والياقوت والزمرد والأمتعة وما أخرج منها، وعدة ملوكها ومن وليها ومن يليها وذكر شيء من الحدثن، وما يعلم منها في بعض البلدان، وكم عمر الدنيا، وما مضى منها وما بقي إلى أن تقوم الساعة، تأليف الفقيه عبد الملك بن حبيب - رضي الله عنه - وفيه ذكر القضاة - قضاة قرطبة - لابن الحارث»⁽²⁾.

وفي هذا بيان لما جاء في الكتاب بشكل عام، غير أنه سار فيه باختصار شديد، فالسيرة النبوية كاملة جاءت في 23 صفحة⁽³⁾، ثم يتناول تاريخ الخلفاء الراشدين غير أنه أحيانا يتجاوز بعض السنوات فلا يذكر فيها من الأحداث شيئا، وذكر التاريخ الأموي حتى خلافة الوليد بن عبد الملك، ويتوقف عندها ليقفز مباشرة إلى خلافة هشام بن عبد الملك، وبعد ذلك ينتقل إلى ذكر تاريخ الأندلس وولاتها إلى زمنه، وفي الأخير يتناول خلفاء العباسيين.

وقبل الشروع في ذكر ما جاء في الكتاب من أخبار الفرع السفياي وتقييمها لابد من مناقشة نسبة الكتاب لعبد الملك بن حبيب، فقد تعرض لها العديد من الباحثين ممن تعرضوا لدراسة عبد الملك منهم: رينهارت دوزي (R. Dozy) الذي ذكر عنه أن الكتاب لم يكتبه ابن حبيب، وإنما نسبه إلى شخص

(1) - بالنتيا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص 194.

(2) - المرجع نفسه، ص 194.

(3) - ابن حبيب: التاريخ، ص 77-99.

لم يحدد هويته يدعى ابن أبي الرقاع، واعتقد أنه من تلاميذ ابن حبيب⁽¹⁾ وتبعه في الرأي نفسه سانثيث البورنوث (*Albornos Sanches*) مقلدا له فيما حكاه⁽²⁾، وخلص محمود مكى في دراسته عن الكتاب بأنه نسخة مختصرة للكتاب عملت من قبل أحد أو بعض تلامذة ابن حبيب دون أن يحدد من يكون⁽³⁾، وأشار بالنتيـا إلى أن الكتاب في صورته الحالية قد كتبه ابن أبي الرقاع، وكان تلميذا لعبد الملك ثم أكمله وأضاف إليه أشياء من عنده⁽⁴⁾، يوسف بن يحيى المغامي (ت288هـ)⁽⁵⁾، وقد ناقش الدكتور يوسف أحمد يوسف كل هذه الآراء بالحجة والدليل وخلص إلى ما يلي: «أما الكاتب فليس لعبد الملك بن حبيب، وإن كانت مادة الكتاب مستقاة من ابن حبيب سواء من محاضراته أم من كتبه، والذي وضع الكتاب يظهر بدور السائل لعبد الملك مبتدئ قوله بـ "وسألته..."⁽⁶⁾، وتدل هذه على أن السائل هو الذي دون الكتاب»، وتدل الأسئلة التي وُجِـهت إلى عبد الملك⁽⁷⁾ على شخص سطحي المعرفة والتي تتفق غالبية أخبار كتاب التاريخ التي يغلب عليها الطابع الأسطوري مع هذه الشخصية، ولا تتفق أبدا مع شخصية عالم الأندلس عبد الملك بن حبيب أو شخصية تلميذه المغامي، وذكر أخبار تعود لسنة 275هـ أي بعد وفاة ابن حبيب بسبع وثلاثين سنة⁽⁸⁾.

وأضاف العديد من الشواهد والأدلة التي تدل على أن الكتاب ليس لعبد الملك ولا لأحد ممن ذكر الباحثون ويضيف: «يقودنا هذا إلى أن الكتاب ألف ما بين سنة 275هـ وسنة 300هـ»⁽⁹⁾.

(1) -J. Aguadé: 'Abd al-Malik b. Habib: Kitab al-Ta'rij (La Historia). Edición y estudio por Jorge Aguadé. Madrid, Consejo Superior de Investigaciones Científicas / Instituto de Cooperación con el Mundo Árabe, 1991, p77.

يوسف أحمد يوسف: علم التاريخ في الأندلس، ص128.

(2) - المرجع نفسه، ص128.

(3) - المرجع نفسه، ص128.

(4) - بالنتيـا: تاريخ الفكر الأندلسي، ص195.

(5) - يوسف أحمد يوسف: علم التاريخ في الأندلس، ص129.

(6) - ابن حبيب: التاريخ، ص85-86، 167، 177-181.

(7) - أسئلة مثل: سبب تسمية الحجرة بالحجرة، ومعنى الاستنثار، يوسف أحمد يوسف: علم التاريخ في الأندلس، ص130.

(8) - علم التاريخ في الأندلس، ص130-131.

(9) - يوسف أحمد يوسف: علم التاريخ في الأندلس، ص132.

وفي الأخير يقول: «نخلص إلى أن الذي كتب الكتاب هو الشخص الذي سأل ابن حبيب بعض الأسئلة ومعتمدا في الكتاب على المادة التي وفرها ابن حبيب سواء في كتبه أو محاضراته»⁽¹⁾. وبالتالي يعتبر هذا الكتاب أول وأقدم كتاب تاريخ يصلنا من المؤرخين الأندلسيين، ولو صحت نسبته لابن حبيب لكان الأقدم على الإطلاق، غير أن هذا لم يثبت ويعتبر غريبا جدا أن يصلنا هذا الكتاب عن تاريخ المشرق من الأندلس في هذه الفترة.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

أما منهجه فيمكن أن نلخصه في الملاحظات الآتية:

- اتبع المنهج الموضوعي فيما يتعلق بفترة ما قبل الإسلام، وأما الفترة الإسلامية فقد التزم المؤلف عرض الأحداث بالمنهج الحولي، وأصبح تاريخه يأخذ منحى التأريخ على السنين فيما يتعلق بالأحداث الواقعة في تاريخ الإسلام في المشرق حتى افتتاح الأندلس ويغلب عليه عدم الإهتمام بالزمان.
- يتسم عرضه للأخبار بالتشويق من خلال تركيزه على إثبات الحوار الدائر بين شخصيات الحدث⁽²⁾.
- يتميز الكتاب بالاختصار الشديد المخل بالحوادث، وخصوصا فيما يتعلق بتاريخ الفرع السفلي حيث ذكر أغلب الأخبار ذكرا فقط، ولا نجد لديه أي ميل للتفصيل والتوضيح، حتى أنه يعتذر عن الاستقصاء⁽³⁾، ويكره ذكر أمور نعتها «بهنات كرهنا ذكرها» تمت في سنة 46هـ⁽⁴⁾.
- يؤخذ عليه عدم إلتزامه بالعنوان الذي يضعه لنفسه كعنوان للفصل، فهو يتحدث عن عدة مواضيع غير مترابطة تحت عنوان واحد.
- غلبة الاسرائيليات والأساطير على الأخبار المتعلقة بتاريخ أمم ما قبل الإسلام التي ظهرت بجلاء حين تحدث عن الأندلس.
- أول ما يلاحظ عن الكتاب قبل كل شيء سوء التحقيق له فلم يذكر لمحة حياته وهي متوفرة في المصادر خاصة ترتيب المدارك للقاضي عياض، كما لم يشر إلى النسخ التي اعتمد عليها، ولم يبين خصائص معلومات الكتاب، ولا مصادره ولا منهجه، ولم يحدثنا عن روي الكتاب عن عبد الملك بن حبيب وهذا مهم.

(1) - المرجع نفسه، ص 132.

(2) - المرجع نفسه، ص 134-135.

(3) - ابن حبيب: التاريخ، ص 127.

(4) - المصدر نفسه، ص 125.

- صدر روايات عبد الملك بن حبيب بقوله: «قال عبد الملك...»⁽¹⁾، أو «حدثنا عبد الملك...»⁽²⁾.
 - أما فيما يتعلق بالإسناد فإن ابن حبيب لم يكن مهتماً بإسناد أخباره على غرار ما كان يفعله المشاركة في هذه الفترة، وإنما اختصر السند عند ذكره للمعلومات، مثل قوله: «قال الواقدي...»⁽³⁾، و«حدثني ابن لهيعة...»⁽⁴⁾.
 - أحياناً يورد إسنادين للخبر واحد مثل قوله: «حدثنا عبد الملك عن الحزامي عن الواقدي، وعبد الملك بن هشام عن ابن إسحاق»⁽⁵⁾.

يبدو أن بعض المصادر الضائعة كانت تحت يده مثل: "كتاب التاريخ" للواقدي الضائع الذي أخذ عنه ابن عبد البر، فقد أشار إليه في مقدمة كتابه الإستيعاب فقال: «وأما تاريخ الواقدي فأخبرني به خلف بن قاسم عن أبي الحسن علي بن العباس بن النون، عن جعفر بن سليمان النوفلي، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي عن الواقدي»⁽⁶⁾.

- ضعف وانعدام ملكة النقد عنده، إضافة إلى الخرافات والأساطير التي ساقها في فترة ما قبل الإسلام، وفي تاريخ افتتاح الأندلس، وقد ذكر أخباراً في تاريخ الفرع السفياني مليئة بالتناقض والأخطاء، منها قصة تزويج معاوية للحسن بن علي سنة 46هـ من عائشة بنت عثمان بن عفان - رضي الله عنه -⁽⁷⁾ ثم يذكر أن الحسن قال لها بعد عشرين سنة: «أمرك بيدك، فقالت له: كان بيدك منذ عشرين سنة...»⁽⁸⁾، ونحن نعلم أن الحسن توفي سنة 49هـ وفي رواية سنة 50هـ فكيف تكون بقيت معه عشرين سنة؟

د- مصادر أخباره

اعتمد المؤلف على عبد الملك بن حبيب بشكل أساسي في رواياته، فقد أورد له في الكتاب 58 رواية منها خمس تتعلق بالفرع السفياني، كما اعتمد على إبراهيم بن منذر الحزامي (ت 236هـ) وهو معاصر له،

(1) - كتاب التاريخ، ص 125.

(2) - المصدر نفسه، ص 80.

(3) - المصدر نفسه، ص 115، 119، 132.

(4) - المصدر نفسه، ص 130.

(5) - المصدر نفسه، ص 80.

(6) - ج 1، ص 22.

(7) - لم يرد في كتب الأنساب أن الحسن بن علي تزوج عائشة بنت عثمان بل ورد عند المصعب الزبيري أنها تزوجت عثمان بن الحارث فولدت له ثم خلف عليها عبد الله بن الزبير ثم فارقها، نسب قريش، ص 112، ويبدو أن صاحب الكتاب ضعيف في الأنساب وقد نقل الخبر عن ابن الماجشون ويبدو أنه كذلك لا علاقة له بالأنساب.

(8) - كتاب التاريخ، ص 126.

فأورد له 16 رواية، واعتمد على أسد بن موسى (ت212هـ) والواقدي في 8 روايات، وعبد الله بن وهب (ت197هـ) ومطرق بن عبد الله (ت214هـ) لكل منهم 6 روايات، كما اعتمد على من سبق هؤلاء كعبد الله بن لهيعة (ت174هـ) في روايتين، والشعبي (ت105هـ)، وابن إسحاق (ت151هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ)، ومالك بن أنس (ت179هـ) وغيرهم.

لم يتتبع الأندلسيون طرقاً جديدة في التأريخ لبلادهم، وإنما اكتفوا بتقليد المشاركة في ذلك فساروا على مناهجهم التي استمدوها من الكتب التاريخية التي اطلعوا عليها فيذكر بالثبوت: «أن الأندلسيين الذين يفدون على المشرق للدراسة في ذلك الحين يأخذون بأقوال أساتذتهم المشاركة وبيخسون قدر ما يسمعون من أهل بلادهم أنفسهم»⁽¹⁾، فواضح جداً من خلال هذا العرض أن مصادر الكتاب كلها مشرقية حتى فيما يتعلق بأخبار الأندلس نفسها، وأغلب الأخبار التي ساقها الكتاب عن الفرع السفياني مصدرها الواقدي وأغلب ما نقله عن الواقدي عن طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياني في الكتاب

خصص صاحب الكتاب للفرع السفياني أربعة عشرة صفحة فقط⁽²⁾ وهذا قليل جداً بالنظر إلى الأحداث الجسام التي وقعت في هذه الفترة، وبالنظر إلى ما خصصه غيره لهذه الفترة كالطبري مثلاً وغيره كما سنرى.

وأول ما ابتدأ به في ذلك ذكر مقتل علي - رضي الله عنه - وتولية معاوية بن أبي سفيان، ثم ذكر طائفة من أخبار عمرو بن العاص، وذكر وفاته وبعضاً من أقواله، ثم يشرع في تاريخ بني أمية ويبدأ من أخبار سنة 43هـ ويذكر فيها الأشياء التي كان معاوية أول من عملها، ثم ينتقل إلى سنة 45هـ فيذكر فيها موت حفصة أم المؤمنين، وفي أحداث سنة 46هـ يذكر حج معاوية وما حدث فيه من لقائه بالحسن بن علي، كما يذكر جزء من وصية معاوية لابنه وهو غير دقيق في التأريخ لها، فقد ذكرها في أحداث سنة 46هـ بينما تكاد تجمع بقية المصادر أنه أوصاه بها سنة 60هـ، كما يذكر بعث معاوية لعقبة بن نافع إلى بلاد المغرب في نفس السنة (46هـ)، ثم ينتقل إلى أحداث سنة 53هـ ويذكر من مات فيها من الصحابة، وخبربيعة معاوية لابنه يزيد بولاية العهد، وبعد ذلك يدرج فصلاً عن كيفية محاسبة الله للناس يوم القيامة وكيف يجازي بالحسنات والسيئات، لينتقل بعدها مباشرة إلى سنة 60هـ ويذكر موت معاوية وطائفة من أخباره، كما تكلم عن استخلاف يزيد ويذكر مقتل الحسين ووقعة الحرة ذكراً ولا يفصل في ذلك، لينتقل

(1) - بالثبوت: تاريخ الفكر الأندلسي، ص196.

(2) - ابن حبيب: التاريخ، ص119-132.

إلى أحداث سنة 74هـ وسنة 75هـ ليعود بعدها ويذكر استخلاف معاوية الثاني في خلط كبير واختصار مخل.

و- نقد وتقييم الكتاب

- رغم ما في الكتاب من اختصار مخل وخلط في الأحداث إلا أنه لا يخلو من قيمة علمية، فالكتاب جاءت فيه بعض النصوص التاريخية التي تتيح للباحثين إمكانية المقارنة، بينها وبين غيرها حتى تثبت صحتها، وهذا هام جدا، ومثال ذلك نص فيه كلام لمعاوية سنة 53هـ خاطب فيه قريشا وعرض عليهم الإدارة والدواوين فرفضوا ذلك، أي أنه أراد أن يضع مقاليد أمور الدولة بين أيديهم فرفضوا وظنوا أن معاوية سيستعبدهم بذلك⁽¹⁾.

- وكذلك تفرد به بعض الأخبار كخبر تزويج معاوية للحسن⁽²⁾، ليقرب بين البيت العثماني الأموي والبيت العلوي ليقضي على آثار الفتنة حسب رأيه، بالإضافة إلى نص معاوية سالف الذكر فإننا لا نجدهما عند غيره من المشاركة ولا من المغاربة.

- وعلى الرغم من قدم هذا الكتاب فإن قيمته التاريخية ضئيلة لاختصاره الشديد المخل للمعلومات التي أوردتها، ولعدم علمنا بحقيقة مؤلفه ومكانته، ولخلوه من النقد، واعتماده على بضاعة المشاركة دون أن ينوع فيها على الأقل فيما تعلق ببلاد المغرب والأندلس، ويبدو جليا أن كتابة التاريخ في بلاد المغرب في هذه الفترة مازالت متأخرة عن ما هي عليه في المشرق، لاعتمادها على المشاركة بشكل كلي من جهة، ومن جهة ثانية أن هذا الكتاب يكشف أن صاحبه يؤرخ بالتمني، إذ يتجنب الكلام والتأريخ لكل ما فيه اقتتال بين المسلمين أو فتنة، وكأنه يتمنى أنها لم تقع أو يخاف أن يخوض فيها درعا حتى مع وجود ما يقيه مسؤولية روايتها مع منهج الإسناد.

ثانيا: تاريخ خليفة بن خياط

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة خليفة بن خياط الليثي العصفري الملقب بـ "شباب" نشأ في البصرة في بيت علم، فقد كان جده أبو هبيرة خليفة بن خياط من أهل الحديث، وكان والده خياط من رواة الحديث أيضا فقد روى عنه ابنه خليفة، وقد ساعد الوسط العلمي الذي نشأ فيه في بيته ومدينته على تنمية معارفه وتلقيه العلم عن الشيوخ الكثيرين في مدينته، حيث أخذ عنهم علوم القرآن والحديث، والأنساب، والأخبار، قال عنه الذهبي: «محدث نسابة أخباري علامة، صنف التاريخ والطبقات»،

(1) - ابن حبيب: التاريخ، ص 129.

(2) - المصدر نفسه، ص 126.

وتوفي سنة 240هـ وقد ذكر ابن خلكان الاختلافات التي وردت في تحديد سنة وفاته فقال: «توفي ... سنة ثلاثين ومائتين، وقال الحافظ ابن عساكر ... إنه توفي سنة أربعين، وقيل: ست وأربعين ومائتين»⁽¹⁾، أما عن عدالته ورأي علماء الجرح والتعديل فيه فقد وثقه البخاري وابن عدي، وذكره محمد بن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ الذهبي: «وثقه بعضهم ... ولىه بعضهم بلا حجة»⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

وصل إلينا تاريخ خليفة عن طريق بقي بن مخلد الأندلسي (ت 276هـ)، ولا توجد اليوم من مخطوطاته سوى نسخة فريدة لا أخت لها، كان للأستاذ المرحوم إبراهيم الكتاني قيم الخزنة العامة للمخطوطات في الرباط فضل العثور عليها⁽³⁾، وقد حقق الكتاب الأستاذ أكرم ضياء العمري، وطبعه بدار القلم ببيروت سنة 1977م، في جزء واحد من 480 صفحة، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، كما حقق الكتاب الدكتور سهيل زكار وطبعه بمطبعة دار الفكر ببيروت، سنة 1993م، في جزء واحد.

ج - منهجه في عرض أخباره التاريخية

لم يذكر ابن خياط منهجه الذي اتبعه في الكتاب في مقدمة كتابه ولا موارد فيه، ولا غرضه من تأليفه أو لمن يتوجه به.

وقد تناول خليفة في تاريخه فترة من التاريخ تمتد من ميلاد الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى سنة 232هـ، وقد استهله بمقدمة تحدث فيها عن وضع التأريخ ثم افتتحه بالكلام عن ميلاد الرسول -صلى الله عليه وسلم- ومقدار بقاءه في مكة، ثم أخذ يسوق أخبار كل سنة على حدة ابتداء من السنة الأولى للهجرة، باسما ما جرى فيها من أحداث ومغاز وثورات، حتى إذا فرغ من ذلك ذكر من أدركتهم الوفاة في تلك السنة، ومن أقام الموسم وإذا ما استوفى الحديث من عهد خليفة من الخلفاء أتبع ذلك ذكر من ولوا كل إقليم من أقاليم الدولة على عهده، ثم من ولوا القضاء على الأمصار، ولاسيما في المدينة ومكة والبصرة والكوفة، وقد يذكر أحيانا من ولوه في الشام، ويصل ذلك بذكر من تولوا حجابة الخليفة والشرطة

(1) - وفيات الأعيان، ج2، ص 243-244.

(2) - مصادر ترجمته: البخاري: التاريخ الكبير، ج3، ص 193، ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج3، ص 378، ابن النديم: الفهرست، ص 238، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص 243-244، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص 19، سير أعلام النبلاء، ج11، ص 473، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج3، ص 160.

(3) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 12.

والكتابة، وبيوت المال، والخاتم والبريد، ثم يسوق أسماء الرسل (السفراء)، وهو يتسع في ذلك كله إتساعاً لا نجده عند غيره من المؤرخين⁽¹⁾.

وبهذا الصنيع والمنهج يقدم لنا خليفة الأساس الأول لدراسة تاريخ الإدارة والقضاء في الدولة الإسلامية⁽²⁾.

كما أن في الكتاب إحصاءات لا نجدها عند غيره، لأن من طريقته أنه يذكر عقب كل معركة هامة أسماء الذين استشهدوا فيها، فقد ذكر أسماء شهداء بدر⁽³⁾، وقد صنفهم حسب انتماءاتهم القبلية، وذكر أسماء قتلى يوم الجمل⁽⁴⁾، كما ذكر أسماء قتلى وقعة الحرة وعددهم 306 رجال⁽⁵⁾، وكذلك صنفهم حسب الانتماءات القبلية مبتدئاً بمن قتل من بني هاشم.

وقد اتبع خليفة في كتابه منهج الانتقاء، والإختصار في ظل ما كان متوفراً لديه من المواد الأخبارية التي تعدت المرحلتين الأولى والثانية من مراحل التدوين التاريخي فقد خصص للفترة المدنية من سيرة الرسول -صلى الله عليه وسلم- 40 صفحة فقط⁽⁶⁾، وقد كان اعتماده فيها بشكل أساسي على ابن إسحاق، وخصص 103 صفحات لفترة الخلفاء الراشدين⁽⁷⁾، في حين خصص لأخبار الأمويين 206 صفحات⁽⁸⁾، وبقي للعباسيين 71 صفحة⁽⁹⁾، وقد وزع أخباره على هذه الصفحات بشكل غير متجانس، فركز على بعض الأحداث فأطال فيها وفصل⁽¹⁰⁾، واقتصر على ذكر بعضها ذكراً دون أدنى تفصيل.

وقد اعتمد في عرض رواياته على الإسناد وهو ما كان معروفاً في تلك الفترة، حيث كانت قد استقرت أهمية الإسناد في الفترة التي عاشها خليفة وتثبت قواعده، فكان المحدثون يلتزمون الإسناد بدقة كبيرة، كما يظهر ذلك بوضوح في كتب المسانيد والصحاح التي ظهرت خلال القرنين الثاني والثالث

(1) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 10-11.

(2) - المرجع نفسه، ص 11.

(3) - تاريخ خليفة، ص 59 وما بعدها.

(4) - المصدر نفسه، ص 187 وما بعدها.

(5) - المصدر نفسه، ص 240 وما بعدها.

(6) - المصدر نفسه، ص 54-94.

(7) - المصدر نفسه، ص 100-103.

(8) - تاريخ خليفة، ص 103-309.

(9) - المصدر نفسه، ص 309-480.

(10) - كما فعل مع وقعة صفين، ووقعة الحرة. المصدر نفسه، ص 193، 236.

المجريين⁽¹⁾، وفوق ذلك اختصاص خليفة برواية الحديث وتأثره بمنهج المحدثين، وكثيرا ما يصل بسنده إلى الشاهد العيان للحادثة.

واقصر خليفة في عرض أخباره على ذكر رواية واحدة للخبر فلا يذكر الروايات المتعارضة أو المختلفة للخبر الواحد كما يفعل غيره من أمثال الطبري، وهذا يدعم منهجه في انتقاء الأخبار واختصارها.

د- مصادر أخباره

اعتمد خليفة على مجموعة كبيرة من الرواة والأخباريين نستطيع إيجاد أسماءهم في أسانيده وسنركز هنا على الأهم منهم:

- **وهب بن جرير**: جمع وهب الأخبار عن أبيه وعن شيوخ آخرين، وقد نقل عنه خليفة أخبارا تتعلق بأخذ معاوية البيعة ليزيد وبوقعة الحرة، كما نقل عنه في الكثير من المواضع الأخرى⁽²⁾، ويبدو أن وهب بن جرير تعرض لمواقف كبار الصحابة والعلماء من الفتن، كموقف عبد الله بن عمر من مشكلة البيعة ليزيد وموقفه من وقعة الحرة، ويمكن أن نفسر هذا الاهتمام بأن وهب كان محدثا، وأن اهتمامه بالحديث جره إلى الاهتمام بالمحدثين وأخبارهم، كما جره إلى الاهتمام بمواقفهم من الأحداث وخاصة الفتن⁽³⁾.

- **أبو عبيدة معمر بن المثنى**: اهتم أبو عبيدة بالأخبار إلى جانب اهتمامه باللغة والأنساب، وقد ركز في كتبه التي صنفها في الأخبار على أخبار المشرق فاهتم بالبصرة وفتوحها⁽⁴⁾، وقد نقل عنه خليفة في الكلام عن تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية، كما نقل عنه في الكلام عن خروج الحسين ومقتله⁽⁵⁾.

- **هشام بن الكلبي**: اعتمد خليفة على ابن الكلبي في هذه الفترة فيما يتصل بعلاقات المسلمين بالروم والفتوح على جبهة الروم.

- **الوليد بن هشام القحذمي**: نقل خليفة عن الوليد بن هشام بصورة مباشرة، وكل ما أخذه عنه كان قد أخذه الوليد عن أبيه عن جده، وجده يدعى قحذم بن سليمان بن ذكوان، وكان كاتب الخراج في أيام يوسف بن عمر الثقفي، ومن ثم فقد اهتم بجمع المعلومات المتعلقة بالإدارة، ولعل عمله قد سهل له الإفادة

(1) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 14.

(2) - تاريخ خليفة، تحقيق سهيل زكار، ص 161، 166، 167، 168، 181، 182.

(3) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 18.

(4) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 19-20.

(5) - تاريخ خليفة، ص 178-179.

من الوثائق الرسمية⁽¹⁾، وقد اهتم كثيرا بذكر ولاية العراق في العصر الأموي ومن كان على شرطهم بالبصرة والكوفة وواسط، وكذلك من كان على الخراج أو الرسائل أو الحجابة، وإن اعتماد خليفة على مصادر لها صلة بالدواوين يفسر لنا اهتمامه بأمور الإدارة هذا الاهتمام الذي فاق اهتمام المؤرخين الآخرين المعاصرين والمتأخرين⁽²⁾.

ومما يدعم هذا أيضا اعتماده على:

- **عبد الله بن المغيرة**: فقد اعتمد أيضا خليفة في التأريخ للفرع السفياي على عبد الله بن المغيرة بن شعبة الذي كان أبوه المغيرة مصدر معلوماته، وغير خاف عنا ما كان للمغيرة بصلة بالدواوين.

- **عبد الله بن لهيعة**: لم ينقل عنه خليفة مباشرة بل عن طريق تلامذته، وقد نقل عنه رواية واحدة تتعلق بفتوح إفريقية⁽³⁾، وذلك لأن من منهج خليفة أنه يروي أخبار الفتوح عن رواه من أهل كل مصر من هذه الأمصار المفتوحة، أي أنه يعتمد على الرواية المحلية وهذا ما يزيد من قيمة الأخبار التي يوردها.

- **عوانة بن الحكم**: وفي سبيل تنويع المصادر والموارد يمزج خليفة أحيانا بين الروايات المتنوعة، فأحيانا ينقل عن العراقيين وأحيانا أخرى عن الحجازيين ثم الشاميين، وهو ما أضفى على تاريخه القيمة الكبيرة، فقد نقل عن عوانة رواية تتعلق بوقعة الحرة⁽⁴⁾.

وإضافة إلى الشيوخ السابقين فقد استقى خليفة من عدد كبير من الشيوخ فنقل عنهم الرواية أو الإثنين أو أكثر، مثل عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ويحيى بن عبد الرحمن، وأبو اليمان النبال، وحاتم بن مسلم، وأبو الحسن، ومحمد بن معاوية وأبو اليقظان وغيرهم.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

جاء كتاب خليفة بن خياط في 480 صفحة كما قلنا حسب تحقيق أكرم ضياء العمري، خصص منها خليفة 53 صفحة لأخبار الفرع السفياي من سنة 41هـ إلى سنة 64هـ، وهي مساحة كبيرة تعادل تسع حجم الكتاب تقريبا، ويبدو أن مرد ذلك إلى خصوبة هذه الفترة وخطرها في التاريخ الإسلامي، وقد وقف فيها خليفة على أغلب الأخبار التي حدثت في هذه الفترة:

- أخبار الخوارج الذين خرجوا على معاوية في هذه الفترة⁽⁵⁾.

(1) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 21.

(2) - المرجع نفسه، ص 21.

(3) - تاريخ خليفة، ص 159.

(4) - المصدر نفسه، ص 183.

(5) - تاريخ خليفة، ص 203، 204، 209.

- أخبار حملات الفتح شرقا وغربا⁽¹⁾.

- التعيينات الادارية التي قام بها معاوية وابنه يزيد وكذلك تلك التي قام بها ولائهما على الأمصار.

- أهم الأحداث السياسية والعسكرية كقتل حجر بن عدي وأصحابه، ومقتل الحسين بن علي وآل بيته - رضي الله عنهم -، وأخبار الحرة واباحة المدينة وحصار مكة على عهد يزيد.

- ذكر خليفة أسماء كل من قتل في وقعة الحرة، وعددهم 306 رجال وصنفهم حسب قبائلهم⁽²⁾.

- يحتتم خليفة أخبار كل سنة بذكر من كان على أهم الأمصار ومن كان على القضاء وأهم الخطط الإدارية كالحجابه والكتابة والشرطة وبعض الدواوين.

- يذكر في نهاية كل سنة من تولى موسم الحج فيها، ثم من توفي فيها من الأعيان وخاصة منهم الصحابة.

و- نقد وتقييم الكتاب

يمكننا أن نقارب القيمة العلمية لتاريخ خليفة كمصدر لتاريخ الفرع السفلي بما يلي:

- أن كون تاريخ خليفة أقدم مصدر تاريخي سار على المنهج الحولي يصل إلينا، أضفى عليه قيمة تاريخية إلى جانب قيمته العلمية، خاصة وأن للمنهج الحولي إيجابيات لعل على رأسها التأريخ للحوادث بشكل دقيق، وحصر الأحداث وترتيبها ترتيبا زمنيا حسب زمن وقوعها وهو ما يجنب الخلط في ترتيب الأحداث، وهذا ما وقع كثيرا في التاريخ الإسلامي المبكر خاصة في السيرة النبوية وتاريخ فترة الخلفاء الراشدين، لكن من ناحية أخرى فإن للمنهج الحولي سلبياته ولعل أهمها قطع الحدث التاريخي الذي استمر عدة سنوات، فلا تكتمل صورته ويشوه، وهو ما تداركه المؤرخون فيما بعد وعلى رأسهم ابن الأثير كما سنرى في عرضنا لمنهجه فيما يأتي:

- إن شخصية خليفة بن خياط وعدالته ودرجة موثوقيته زادت من قيمة كتابه العلمية.

- تكتسي أخبار القائمين على الجهاز الإداري التي أوردها خليفة قيمة علمية كبيرة جدا، لا نجد لها مثيلا عند من سبقه أو جاء بعده حتى في المدونات التاريخية الطويلة، في اجتماعها ووضوحها وشمولها، رغم أنها أحيانا تفتقد صفة الشمولية وتكتفي بالاختصار على أقاليم دون أخرى.

- إن المنهج الذي اتبعه خليفة في نقله لأخبار هذه المرحلة الهامة والمبكرة، والمتمثل في طريقة انتقائه للروايات من بين الكم الكبير للأخبار والمصادر التي كانت متوفرة آنذاك، وكذلك طريقته في تنويع المصادر والموارد ومزاوجتها بين الرواية المحلية والرواية الرسمية، والأكثر من ذلك كله هو تفصيه للمعلومات الرسمية الصادرة

(1) - المصدر نفسه، ص 204، 208، 210، 212، 218.

(2) - المصدر نفسه، ص 240 وما بعدها.

عن الدواوين الرسمية للدولة الأموية وأخذه عن من اطلع عليها أو كانت له صلة بها، فجاء تأريخه للإدارة السفينانية دقيقا مليئا بالمعلومات القيمة التي لا نجد لها عند غيره، سواء عند من تقدمه أو من جاء بعده.

- كان خليفة محدثا اهتم بجمع الحديث وكتابة المسند، فلا عجب أن يهتم بالإسناد حتى في رواياته التاريخية، وقد امتد الاهتمام بالإسناد إلى أهل الأدب أيضا في هذه الفترة المبكرة، على أن دقة الإسناد آنذاك ظلت ملازمة للحديث أما الأخبار فقد أبدى أصحابها تساهلا في استعمال الإسناد، فلا غرابة أن ينقل خليفة عن ابن الكلبي والواقدي مثلا وهما متهمان عند المحدثين، وقد وظف خليفة الإسناد في تأريخه حسب أهمية الخبر، إذ أن مجال التلاعب وأثر الأهواء يتقلص كثيرا في مادة قوامها الأنساب وسني الوفيات في حين يقوى ذلك في الأخبار ذات المساس بالعقائد الدينية والميول السياسية، أو الأخبار التي تحمل في طياتها كرامات أو خوارق قد لا يقبلها العقل ومن هنا نجد خليفة يذكر السند كاملا حتى لا يتحمل مسؤولية ذلك، فهذا هو في أحداث سنة 50هـ، وفي ذكره لخبر عقبة بن نافع وقصة نداءه في أهل الوادي من القيروان وخروج الدواب، يسنده بشكل كامل، فيقول: «حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال:...»⁽¹⁾، وكأن خليفة بطريقة غير مباشرة يتنصل من الخبر ويشكك فيه بإسناده ولا يفعل ذلك مع غيره، ثم نجد خليفة مرة أخرى يستعمل السند في خبر أخذ معاوية البيعة ليزيد سنة 51هـ - مع أن هذا ليس صحيحا إذ يذكر الطبري أن ذلك كان سنة 56هـ⁽²⁾ أي بعد وفاة زياد- من أهل الحجاز وما وقع فيه من مواقف، ولخطورة الخبر وما يتبعه من اتخاذ المواقف من الصحابة، ومن جهة أخرى نجد خليفة لا يتحمل مسؤولية الخبر فيسنده بسند متصل إلى أهله فيقول: «حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال: حدثني أبي قال: فالنعمان بن راشد عن الزهري عن ذكوان مولى عائشة قال:...»⁽³⁾، وأحيانا يسند خليفة الخبر إذا تعلق بقول لأحد الصحابة، فيصبح بذلك أثرا حديثيا أكثر من كونه خبرا تاريخيا، مثل ما ذكره عن قول أحد الصحابة في بيعة يزيد، فقال خليفة: «حدثنا عبد الرحمن قال: نا أبو عوانة عن داود بن عبد الله الأودي عن حميد بن عبد الرحمن قال:...»⁽⁴⁾.

واعتماد خليفة على السند قدم لنا خدمة عظيمة تمكننا من الإطلاع على موارده، ومنها الإطلاع على غور تلك الحقبة الغامضة التي سبقت عصر خليفة، فيما تعلق بالتدوين وطبيعة الرواية، كما تمكننا

(1) - تاريخ خليفة، ص 158.

(2) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 301.

(3) - تاريخ خليفة، ص 160.

(4) - المصدر نفسه، ص 158.

من مقارنة الروايات والنصوص مع ما جاء عند غيره ممن جاء بعده، وضبطها أو كشف الوضع فيها أو ما طاله التحريف أو التصحيف أو غيرها.

وردت في الكتاب بعض الأخبار التاريخية الخاطئة كقوله في أحداث سنة سبع وخمسين: «وفيها وجه معاوية بن أبي سفيان حسان بن النعمان الغساني إلى أفريقية فصالحه من يليه من البربر ووضع عليها الخراج فلم يزل عليها حتى مات معاوية»⁽¹⁾ ونحن نعلم أنه كان على المغرب في هذه الفترة أبو المهاجر دينار، ولم يولى حسانا عليه إلا في سنة 73هـ حيث يقول ابن عبد الحكم: «ثم قدم حسان بن النعمان واليا على المغرب، أمّره عليها عبد الملك بن مروان في سنة ثلاث وسبعين»⁽²⁾.

وكخبّر أخذ البيعة ليزيد الذي ذكره في أخبار سنة 51هـ مع أن ذلك حدث سنة 56هـ كما أورده الطبري حيث قال: «لما مات زياد دعا معاوية بكتاب فقراه على الناس باستخلاف يزيد، إن حدث به حدث الموت فيزيد ولي عهد»⁽³⁾.

من جهة أخرى يمكن أن نوجه نقدا لخليفة بن خياط في كونه عاش في فترة ازدهرت فيها الكتابات التاريخية وكثرت مواردها ومشاربها وكان بإمكان خليفة أن يأتيها بما هو أكثر من الذي قدم على قيمته العالية، وهو الذي قام به الطبري بعد أكثر من نصف قرن.

ثالثا: الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أحمد بن داود بن وتند الدينوري، ولد في العقد الأول من القرن الثالث الهجري بمدينة دينور من أعمال العراق الأعجمي في تاريخ غير معروف من أسرة فارسية الأصل، وقد عاش معظم حياته في مدينة دينور، وأمضى شبابه في الرحلات وقادته خطواته إلى بغداد، ثم امتدت به أسفاره إلى المدينة المنورة، وإلى فلسطين، وإلى شواطئ الخليج الفارسي، فعاش فيها أزمانا، طالت أو قصرت، ولكنها تركت في نفسه ذكرا وفي فكره علما، فكان لغويا مهندسا منجما حاسبا راوية ثقة فيما يرويها ويحكيها، أخذ عن البصريين والكوفيين قال فيه أبو حيان: «فإنه من نواذر الرجال، جمع بين حكمة الفلاسفة وبيان العرب، له في كل فن ساق وقدم ورواء وحكم»، وقف الموفق العباسي عليه وسأله وتحقّى به، وتوفي سنة 282هـ،

(1) -المصدر نفسه، ص 224.

(2) -فتوح مصر والمغرب، ص 228.

(3) -تاريخ الطبري، ج 5، ص 303.

ألف العديد من المؤلفات حيث ذكر له ابن النديم ستة عشر كتاباً أهمها: "كتاب النبات" الذي كان يفضلها العلماء في تأليفه، "كتاب الأنواء"، و"كتاب البلدان"، وكتب أخرى ذكرها الحموي⁽¹⁾.

أما عن عدالته وأقوال العلماء فيه فقد قال عنه ابن النديم: «ثقة فيما يرويه معروف بالصدق»⁽²⁾، وقال عنه الذهبي: «صدوق كبير الدائرة، طويل الباع... كان من كبار الحنفية»⁽³⁾، غير أن الدكتور محمد بن صامل السلمي قال عنه: «من خلال قراءتي لكتابه "الأخبار الطوال" تبين أنه تنزعه عرق فارسية مع ميول شيعية»⁽⁴⁾، وأنا أؤيده فيما ذهب إليه.

ب- التعريف بالكتاب

ظل كتاب الأخبار الطوال مجهولاً حتى اكتشف مخطوطه في لينينغراد سنة 1877م، وأول من تعامل مع الكتاب ونشر جزء منه المستشرق البارون ف. روزن V.Roen، حيث نشر الجزء الخاص بسقوط الأمويين، ثم حققه المستشرق جرجاس Guirgass سنة 1887م، ثم حققه ونشره كراتشكوفسكي على ثلاث نسخ وعمل له فهرس فنية سنة 1912م، إلى أن اكتشف مخطوط آخر أقدم من باقي النسخ بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوي في سوهاج بمصر سنة 1957م، يعود نسخها لسنة 579هـ⁽⁵⁾، فحققه عبد المنعم عامر، وطبع بدار إحياء الكتاب العربي، بالقاهرة، سنة 1960م وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، رغم ضعف تحقيقها.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه ما يزال بعض الباحثين يشككون في نسبة هذا الكتاب إلى أبي حنيفة⁽⁶⁾ فبعض المستشرقين انطلاقاً من عدم تطابق عنوان الكاتب مع محتواه يحاولون التشكيك في نسبة الكتاب للدينوري، معتقدين أن المؤلف الأصلي الذي يحمل عنوان "الأخبار الطوال" قد ضاع، والكتاب الذي وجد إنما هو كتاب مؤلف آخر لكنه يحمل العنوان نفسه، وعلى رأس هؤلاء مرغيليوث⁽⁷⁾.

(1) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص 106، القفطي: انباه الرواة، ج 1، ص 76، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 1، ص 258-259، محيي الدين الحنفي: الجواهر المضية، ج 1، ص 67، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 422، ابن قطلوبغا: تاج التراجم، ص 112، البغدادي: خزائن الأدب، ج 1، ص 54، عبد المنعم عامر: مقدمة تحقيق كتاب الأخبار الطوال، ص و.

(2) - الفهرست، ص 106.

(3) - سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 422.

(4) - منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 464.

(5) - عبد المنعم عامر: مقدمة تحقيق كتاب الأخبار الطوال، ص (ت، ث).

(6) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 248.

(7) - دراسات عن المؤرخين العرب، ص 126.

لكننا نجد أنه جاء في أول الكتاب: «قال أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري رحمه الله، وجدت فيما كتب أهل العلم بالأخبار الأولى، أن آدم عليه السلام كان مسكنه الحرم»⁽¹⁾، وجاء في نهايته «وهذا آخر كتاب الأخبار الطوال على ما جمعه أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري رحمه الله تعالى ورضي عنه»⁽²⁾، وقد نسب إليه كتاب الأخبار الطوال كل من: ابن النديم⁽³⁾ وياقوت الحموي⁽⁴⁾، وفي نفس الوقت لا نجد مؤلفاً آخر له نفس العنوان في كتب الفهارس وغيرها، كما أن ما ذكره المشككون في نسبة الكتاب مجرد ريب لا يرقى إلى اليقين تعوزه الأدلة الكافية ومرد شكهم يقتصر على حجة عدم تطابق المحتوى مع العنوان، ويرد على ذلك بأن الدقة في التزام المؤلف لعنوان الكتاب في هذه الفترة المبكرة كان شائعاً، لذا لا نجد مبرراً كافياً يرقى لدرجة التشكيك في نسبة الكتاب لأبي حنيفة.

وخطه الكتاب تتناول الأحداث التي كانت نتائجها مستمرة وطويلة المدى، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: ويتناول فيه أبو حنيفة الأخبار التاريخية مبتدأً بآدم والأنبياء من بعده عليهم السلام، وبأخبار العرب البائدة، وملوك الحبشة والفرس واليمن ودولة سليمان وبني إسرائيل وملك تبع، ويعرض فيه الأحداث عرضاً سريعاً لا يتقيد فيه بالترتيب الزمني.

أما القسم الثاني: وبدأه بتاريخ الاسكندر وفتوحاته، ثم عرض لمرحلة ملوك الطوائف، وخص بلاد الفرس بكثير من الأفاضة، فاستوعب ملوكهم، وعرض أحوال الفرس والروم في عهد كسرى تقدمه لتاريخ الإسلام وأما القسم الثالث: فيذكر فيه حروب المسلمين مع الفرس والفتوحات زمن عمر بن الخطاب، ثم في عهد من جاء بعده ومن تعاقب من الولاة وما تعاقب من دول حتى يصل إلى موت المعتصم العباسي، وهذا الجزء أهم أقسام الكتاب وأكبرها، وقد عني فيه المؤلف بذكر تفاصيل الوقائع وربط الأسباب بمسبباتها، والابانة عن العوامل الذاتية والاتجاهات الشعبية التي قوضت أركان الكيان الإسلامي وفرقت أمة الإسلام إلى شيع⁽⁵⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

(1)-الأخبار الطوال، ص1.

(2)-المصدر نفسه، ص406.

(3)-ابن النديم: الفهرست، ص106.

(4)-الحموي: معجم الأدباء، ج1، ص261.

(5) - عبد المنعم عامر: مقدمة تحقيق كتاب الأخبار الطوال، ص (م، ن، س، غ).

راعى الدينوري التسلسل الزمني في التاريخ الاسلامي، ولكنه انتقى الأخبار وفقاً لمنهج خاص في التاريخ العالمي فتوسع في الحوادث والحركات التي اختارها أو انتقاها، مما جعل كتابه أقرب إلى أن يكون سلسلة أخبار يلتقي بعضها ببعض لتتوازن مع التاريخ الفارسي الذي يحتل المكان الرئيسي من الكتاب، فهو قبل الإسلام يهتم بتاريخ الرسل كثيراً ويقدم صوراً متوازنة لتاريخ اليمن والجزيرة وبيزنطة ويتوسع في تاريخ فارس، وبعد الإسلام يركز اهتمامه على تاريخ العراق وبلاد فارس⁽¹⁾.

أما ما تعلق بالسيرة فهو يوجز الكلام عنها، كما أنه يكتفي بذكر الفتوحات الإسلامية في بلاد فارس زمن الخلفاء الراشدين، ويهمل الفتوحات في بلاد الشام ومصر والمغرب.

يركز الدينوري على الأحداث والفتن المؤلمة التي وقعت بين المسلمين، فيتبعها بنفس طويل، وتفصيل عجيب مثل: مقتل عثمان، ومعركة الجمل وصفين، ظهور الخوارج ومقتل علي ومقتل الحسين ويفصل في ذلك تفصيلاً دقيقاً⁽²⁾، ولا يذكر الخلفاء الأمويين إلا الذي يتصل بالحركات الدينية والسياسية في أيامهم. ومن منهجه أنه لم يتبع المنهج الحولي إنما يذكر الأحداث مرتبة متعاقبة على الموضوعات التي لخصها في تلك العناوين، ويحكى الحوادث والأحداث من بدئها إلى ما آلت إليه ويتبعها بما يلزم ذكره من ملابساتها مما جعل كتابه مجموعة أدبية من القصص التاريخي⁽³⁾. ويعتمد الدينوري في سرد أحداث الكتاب على أسلوب قصصي متماسك وعبارة واضحة، وتعليقاته على الأخبار التي يسوقها قليلة جداً، وترجيحه وموازنته بين الأخبار معدوم، وهو يكتفي بذكر رواية واحدة للحدث يختارها ولا يشير إلى خلافها، وبعض الأخبار يختصرها ثم يقول: «ذلك حديث مشهور»⁽⁴⁾.

يهمل الدينوري الأسانيد، ويؤثر السرد القصصي المتصل مقحماً فيه الكثير من الشعر، وينتهج منهجاً يقوم على انتقاء بعض الأحداث وبعض الروايات التي تخدم توجهه، والتركيز عليها ومتابعتها حتى تنتهي، وخاصة في تاريخ الدولة الإسلامية ولذلك سمي كتابه "الأخبار الطوال"، فهو مجموعة أخبار منتقاة لا تاريخ شامل، كما أنه يمثل الأخباريين الذين يكثر في كلامهم الخلط والتزييد على أصول الحوادث والأخبار في عدم التحقيق أو ذكر الإسناد لتتضح الرؤية للناقد والمحقق من بعدهم⁽⁵⁾.

د- مصادر أخباره

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص 249.

(2) - الدينوري: الأخبار الطوال، ص 243-262.

(3) - الأخبار الطوال، ص 464.

(4) - المصدر نفسه، ص 58، 112، 138، 405.

(5) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 467.

مصادر الدينوري في كتابه الأخبار الطوال غير واضحة، لأنه لا يستعمل الإسناد ولا يذكر على الاغلب مصادره إلا فيما ندر، وقد قال في أول كتابه: «وجدت فيما كتب أهل العلم بالأخبار الأولى»⁽¹⁾، وعند بداية كل موضوع جديد يستعمل كلمة "قالوا" أي أهل العلم الذين وجد هذه الأخبار في كتبهم⁽²⁾. اعتمد أبو حنيفة في كتابه على واحد وعشرين مصدرا، معظمها مفقود اليوم مثل كتاب الأنساب لابن الكيس النمري، وقد أفرد لها محقق الكتاب فهرسا خاصا بها في آخر الكتاب⁽³⁾، وقد روى عن الكلبي والأصمعي، وعن الهيثم بن عدي خاصة فقد ورد اسمه في الكتاب عشر مرات، كما يروي عن الشعبي وإضافة إلى كل هذا يروي أبو حنيفة عن الدواوين الشعرية التي كانت معروفة وشائعة في ذلك الوقت والتي تمتاز بالتنوع في خلفيات أصحابها، العقدية والسياسية، فكان الشعر لسان حال كل الفرق كالخوارج والشيعة وغيرها من الطوائف المذهبية، كما روى عن أولئك الذين اشتركوا في الحوادث التاريخية وطال بهم العمر، فأدركهم أبو حنيفة، وقابلهم في أسفاره العديدة⁽⁴⁾، وبذلك يكون أبو حنيفة قد جمع في نسق واحد بين الاسرائيليات والمصادر والروايات العراقية والمدنية، فكان بذلك نموذجا للمثقف الفارسي المسلم في ذلك العصر⁽⁵⁾.

أما عن فترة تاريخ الفرع السفياي فلم يذكر الدينوري مصادره التي استقى عنها أخباره، وكل ما يذكره هو صيغة "زوي"⁽⁶⁾ وصيغة "قالوا"⁽⁷⁾.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

جاء متن كتاب الأخبار الطوال في 401 صفحة، وقد خصص منها أبو حنيفة للفرع السفياي 46 صفحة⁽⁸⁾، خصص منها عشر صفحات لأخبار تتعلق بخلافة معاوية مركزا فيها على العراق وأخبار زياد

(1) - الأخبار الطوال، ص 1.

(2) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 265.

(3) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص 265.

(4) - عبد المنعم عامر: مقدمة تحقيق كتاب الأخبار الطوال، ص (هـ، و)، شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 248.

(5) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 249.

(6) - الأخبار الطوال، ص 220، 269.

(7) - المصدر نفسه، ص 222، 223، 225، 229، 243، 244، 247، 255، 256، 259.

(8) - المصدر نفسه، ص 218-264.

بن أبيه ومقتل حجر بن عدي⁽¹⁾، في حين أنه ركز على أخبار الحسين وخروجه ومقتله فخصص لذلك 32 صفحة⁽²⁾، وخصص لخبر عبد الله بن الزبير في ظل الحكم السفياي صفحتين⁽³⁾.

رتب الدينوري كتابه حسب الموضوعات ولم يتبع فيه المنهج الحولي شأن تاريخ خليفة، وقد تناول عدة مواضيع تتعلق بالفرع السفياي، وهي كالآتي:

- 1- مبايعة معاوية بالخلافة.
- 2- زياد بن أبيه.
- 3- موت الحسن بن علي.
- 4- بين معاوية وعمرو بن العاص.
- 5- مقتل حجر بن عدي.
- 6- بين معاوية والحسين بن علي.
- 7- موت معاوية.
- 8- مبايعة يزيد.
- 9- أهل الكوفة والحسين.
- 10- مسلم بن عقيل في الكوفة.
- 11- مقتل مسلم بن عقيل.
- 12- خروج الحسين إلى الكوفة.
- 13- نهاية الحسين.
- 14- عبد الله بن الزبير.

و- نقد وتقييم الكتاب

إن الناظر للتاريخ الإسلامي من خلال كتاب الأخبار الطوال لا يجد إلا صورة قائمة من الصراع الداخلي، والتطاحن على الملك والعصبية، ومرد ذلك لمنهجه الانتقائي، وكتاب الأخبار الطوال للدينوري غير واضح التأثير في الكتابة التاريخية لاقتصاره على اتجاه واحد هو الاتجاه الشعوبي، كما أن المؤرخين من بعده لم يخلوه بمنزلة رفيعة كما فعلوا بتاريخ خليفة بن خياط برغم وجازته واختصاره، أو تاريخ

(1) - المصدر نفسه، ص 218-227.

(2) - المصدر نفسه، ص 229-262.

(3) - المصدر نفسه، ص 262-264.

الطبري لذلك نجد الاقتباسات عنه في المصادر المتأخرة قليلة⁽¹⁾، ومن أهم من اعتمد عليه بشكل أساسي الفارقي، أحمد بن يوسف في تاريخه⁽²⁾.

على حد قول شاكر مصطفى فإن شعوية الدينوري تأخذ شكل الميل للعباسيين في كتابه، لكن ما من شك أن الرجل إنما أجاب في كتابه على حاجة ثقافية معينة في عصره هي تقديم تاريخ متصل ذي صبغة إسلامية لتاريخ فارس والعراق قبل الإسلام وبعده⁽³⁾.

لم يعتمد الدينوري على الاسناد رغم أن الفترة التي عاش فيها كان من أبرز مناهج مؤرخيها اعتماد السند في نقل الروايات، خاصة وأن أغلب أخباره تتعلق بالفتن والحركات السياسية، وذلك أدعى من غيره لاثبات السند وتحميل مسؤولية الاخبار للرواة، على الأقل كان هذا منهج كبار المؤرخين المبكرين كابن خياط والبلاذري والطبري، وهو بذلك يحمل نفسه مسؤولية صحة الخبر، وربما كان ذلك مدعاة لأيرمي بالتشيع كما رأينا خاصة وأنه ركز على أخبار الفتن، وأغلبها في القرن الأول تتعلق بأفراد آل البيت، وربما مرد عدم ايراد الدينوري للسند كونه ليس من رجال الحديث وهو أقرب للأدباء منه إلى غيرهم، وقد أنقص ذلك من قيمته العلمية الشيء الكثير.

ثم إن الأخبار التي أوردها عن تاريخ الفرع السفلي لا تتميز عن ما جاء في باقي مصادر التاريخ والتي هي أوثق كونها تسند أخبارها، وأصحابها ممن وثقهم علماء الجرح والتعديل.

فوق أنه لم يذكر مصادره في اخبار الفرع السفلي، فإنه لم يدرج نصوص وثائق أو يؤرخ للجوانب الإدارية أو علمية وثقافية أو حتى للفتوح التي حدثت في هذه المرحلة شرقا وغربا، مما أنقص كثيرا من قيمة كتابه العلمية، وبهذه الحال لا يمكن الاعتماد عليه منفردا، بل يتطلب ذلك مقارنة وتوثيق ما جاء به عن غيره.

رابعا: تاريخ اليعقوبي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، مولى بني هاشم، كان يعمل في كتابة الدواوين في الدولة العباسية حتى لقب بالكاتب العباسي، وتاريخ مولده غير معروف، فقد ذكر

(1) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، 467-468

(2) - بدوي عبد اللطيف عوض: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ الفارقي، ص 18، تاريخ الفارقي، ص 13، 18، 20، 21،

(3) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 249.

ياقوت الحموي أنها كانت سنة 284هـ⁽¹⁾، ورجح الزركلي في الأعلام أن وفاته كانت بعد سنة 292هـ وذلك متابعة لناقد الطبعة الثانية من كتاب تاريخ يعقوبي، بناء على نص وجدته في كتاب البلدان له⁽²⁾. واليعقوبي رحالة جغرافي، جاب البلدان الإسلامية وكتب عنها، فقد تجول في أرمينيا وخراسان والهند وفلسطين والمغرب وسمرقند⁽³⁾، وقد ساعدته خبرته العلمية التي اكتسبها من الرحلات والسفر، ومن العمل في دواوين الدولة، فقد خدم في الدولة الطاهرية⁽⁴⁾ لأنه بقي فيها مدة طويلة، كما تمتع برعاية الطولونيين⁽⁵⁾ في مصر⁽⁶⁾، وكل هذا مكنه من جمع معلوماته وتنظيمها في مؤلفاته التي كتبها، وهي كتاب "البلدان"، وهو من أقدم المؤلفات في الجغرافية التاريخية عند المسلمين، وكتاب "أخبار الأمم السابقة"، وكتاب "التاريخ"، وهو الذي نحن بصدد تقييمه كمصدر من مصادر تاريخ الفرع السفلي، وكذلك رسالة صغيرة بعنوان "مشكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر"⁽⁷⁾.

أشار الباحثون إلى ميوله الشيعية التي لمسوها في كتبه⁽⁸⁾، وقد طفق كتابه "التاريخ" بما يدل على غلوه في التشيع وانتمائه للإمامية⁽⁹⁾، ويظهر أن هذه الميول الشيعية توارثها عن أسرته، فقد ذكر أن جده الأعلى "واضح" كان ذا ميول شيعية وأنها كلفته حياته⁽¹⁰⁾، ويمكن تتبع آثار التشيع في كتابه بسهولة، فهو عندما يذكر الخلفاء الراشدين، أبو بكر وعمر وعثمان يبدأ خلافتهم بقوله: «أيام أبي بكر»⁽¹¹⁾، «أيام عمر بن

(1) - معجم الأدباء، ج2، ص557.

(2) - الزركلي: الأعلام، ج1، ص95، ومما يدعم رأي الزركلي حديث يعقوبي في كتابه البلدان عن الخليفة العباسي المعتضد بالله (279-289هـ). انظر: مقدمة فييت لنشره كتاب البلدان

Wiet, Les Pays, VIII, p244

(3) - محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ، ص255.

(4) - قامت بإقليم خراسان في الفترة (205 - 259 هـ/ 820 - 872 م)

(5) - قامت الدولة الطولونية بمصر والشام في الفترة (254 - 292 هـ/ 868 - 905 م)

(6) - عبد الأمير مهنا: مقدمة تحقيق تاريخ يعقوبي، ج1، ص6.

(7) - مصادر ترجمته: ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج2، ص557. وانظر: الزركلي: الأعلام، ج1، ص95، محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص468-469.

(8) - انظر مثلاً: محسن الأمين: أعيان الشيعة، ج3، ص202، محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، ص269، عبد الأمير مهنا: مقدمة تحقيق تاريخ يعقوبي، ج1، ص7.

(9) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص45، شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص252، وقد دله على إماميته بأنه مر على ثورة زيد بن علي بإيجاز رغم إسهابه في ذكر سير الأئمة وأقوالهم وخطبهم.

(10) - عبد العزيز محمد نور ولي: أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص232.

(11) - تاريخ يعقوبي، ج2، ص11.

الخطاب»⁽¹⁾، «أيام عثمان بن عفان»⁽²⁾ وعندما يذكر خلافة علي يقول: «خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»⁽³⁾، «خلافة الحسن بن علي»⁽⁴⁾، ثم لما يصل إلى خلفاء الأمويين يقول: «أيام معاوية بن أبي سفيان»⁽⁵⁾، كما أنه يسهب في ذكر أقوال العلويين وخطبهم، ويتناول سيرهم عند ذكر وفاتهم⁽⁶⁾. وقد صنفه الدكتور عبد العزيز محمد نور ولي في بحثه "أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري" ضمن المؤرخين الشيعة، وتتبع الإشارات التي تدل على تشييعه في تاريخه⁽⁷⁾، وستكلم عن أثر التشيع في رواياته الفرع السفياني فيما يأتي.

ب- التعريف بالكتاب

ضاعت الصفحات الأولى من كتاب تاريخ يعقوبي بما فيها العنوان، ولذا تم إضفاء هذه التسمية عليه⁽⁸⁾ وهو يقع في جزئين، تناول أولهما التاريخ القديم للإنسانية، يبدأ بالخليعة ولا يقتصر على تناول تاريخ الأنبياء والتاريخ الفارسي وتاريخ العرب قبل الإسلام، بل يتناول تاريخ أمم أخرى قديمة كالأشوريين، والبابليين، والهنود، واليونان، والرومان، والمصريين، والبربر، والحبشة، والزنج، والترك، والصينيين، وبذلك يطبق فكرته عن التاريخ العالمي بصورة شاملة⁽⁹⁾.

أما الجزء الثاني فقد كرسه لتاريخ الإسلام، وانتهى به إلى عهد المعتمد العباسي سنة 259هـ، وقد قال في بداية الجزء الثاني من كتابه: «وابتدى كتابنا هذا من مولد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وخبره في حال بعد حال ووقت بعد وقت إلى أن قبضه الله إليه، وأخبار الخلفاء بعده وسيرة خليفة بعد خليفة وفتوحه، وما كان منه وعمل به في أيامه وسني ولايته»⁽¹⁰⁾، وقد طبع كتاب "تاريخ يعقوبي" لأول مرة في ليدن سنة 1860م، ثم طبع في النجف سنة 1931م، ثم طبع بعدها عدة طبعات، منها

(1) - تاريخ يعقوبي، ج2، ص26.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص55.

(3) - المصدر نفسه، ج2، ص74.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص121.

(5) - المصدر نفسه، ج2، ص123.

(6) -الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص45.

(7) - عبد العزيز محمد نور ولي: أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص332 وما بعدها.

(8) -محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ، ص255.

(9) -الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص44.

(10) -تاريخ يعقوبي، ج2، ص6.

طبعة بتحقيق عبد الأمير مهنا نشرتها دار الأعلمي للمطبوعات ببيروت سنة 2010م، في جزئين وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

راعى يعقوبي في كتابته التسلسل التاريخي للفترات والحوادث، ثم إنه بتناوله لتواريخ الأمم القديمة إضافة إلى تاريخ الأنبياء، في القسم الأول من كتابه فإنه يطبق فكرته عن التاريخ العالمي بصورة شاملة، غير أن بعضه اصطبغ بالأسطورة بسبب قلة المصادر وغلبة الخرافة فيها، وقد اهتم في هذه التواريخ بالجانب الحضاري (الثقافي) أكثر من اهتمامه بالجانب السياسي، ولخص - بقدر ما سمحت له معارفه - ما كان متوفرا لدى الناس في عصره من معلومات عن الأمم الأخرى القديمة، ويمكن القول أن مادته التي عرضها في كتابه تعكس امتزاج الثقافات في المجتمع الإسلامي⁽¹⁾.

ويتخذ يعقوبي نظرة نقدية إلى مصادره في القسم الأول، أما في التاريخ الإسلامي فإن يعقوبي يتبع أسلوب الانتقاء من الروايات بعد التدقيق فهو لا يورد جميع الروايات المتوافرة والتي ذكرها غيره كالطبري بل ينتقي ما يراه مناسبا، وقد أورد أخبار التاريخ الإسلامي حسب توالي الخلفاء (أي ترتيب زمني على الموضوعات)، فذكر الحوادث الهامة في حياة كل خليفة، وذكر في مقدمة هذا القسم من تاريخه شيئا عن منهجه فقال: «ألفنا كتابنا هذا على ما رواه الأشياخ المتقدمون من العلماء والرواة، وأصحاب السير والأخبار والتأريخات، ولم نذهب إلى التفرد بكتاب نصنفه ونتكلف منه ما قد سبقنا إليه غيرنا، لكننا ذهبنا إلى جمع المقالات والروايات، لأننا وجدناهم قد اختلفوا في أحاديثهم وأخبارهم وفي السنين والأعمال فأردنا أن نجمع ما انتهى إلينا مما جاء به كل امرئ منهم لأن الواحد لا يحيط بكل العلم»⁽²⁾

وكانه أراد أن ينتقي من مجموع ما وصله بمنهج انتقائي لا يكلف نفسه معه ذكر روايات مصادره واختلافاتها ومحاولة الترجيح بينها، ليكون القارئ على بينة من كيفية الترجيح، ومعرفة بالروايات وأسماء رواةها، وإنما انتقى هو ما يناسبه ويناسب خلفيته العقدية، وسجل ما انتقاه⁽³⁾.

(1) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص44، شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص250.

(2) - تاريخ يعقوبي، ج2، ص5.

(3) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الاسلامي، ص470-471.

وهو لا يرى ضرورة لإعطاء الأسانيد، وذلك لأن النظرة إلى الأسانيد التاريخية الهامة استقرت قبله، وقد اكتفي بذكر قائمة مصادره الأساسية في مقدمة الجزء الثاني من كتابه⁽¹⁾، ولا نجد بعد ذلك إشارات إلى مصادره أو سلاسل إسناد إلا في حالات نادرة⁽²⁾.

ومما تجدر ملاحظته أن اليعقوبي متزن في أخباره، وأنه بصورة عامة دقيق فيما أورده من معلومات، وقد جاء أحيانا بمعلومات فريدة لا نجدها عند غيره، وهذا لا يمنع من ظهور شيء من اتجاهاته العقيدية في التفاصيل، فهو في حديثه عن الراشدين والأمويين يظهر ميولا علوية أحيانا، ويسهب في ذكر أقوال الأئمة وخطبهم، ويعطي سيرهم عند ذكر وفياتهم⁽³⁾.

سار اليعقوبي على منهج يذكر فيه ترجمة كل خليفة، ويذكر من كان أكثر حظوة عنده، ويذكر صاحب شرطته، كما يقدم قوائم بأسماء من أقاموا الحج للناس، وقوائم بأسماء الفقهاء والعلماء الذين كانوا في عهد الخليفة، ويحرص على ذكر اسم أم الخليفة، وعدد أولاده ويسميهم، كما أنه يذكر الحوادث الشاملة كالمجاعات والأمراض، والزلازل، وقد اقتصر اهتمامه في التركيز على تاريخ الخلافة في المشرق ولم يذكر الدولة الأموية في الأندلس⁽⁴⁾.

وبما أن المادة المطلوب معالجتها واسعة جدا لذا عندما أراد اليعقوبي أن يختصر في كتابه عمد إلى حذف الأشعار، وقد صرح بهذه النية في "تاريخه"⁽⁵⁾، فوقف نفسه على عدد قليل من الأشعار⁽⁶⁾، كما تخلص من تفاصيل الأخبار الطويلة فقد قال: «وجعلناه كتابا مختصرا، حذفنا منه الأشعار وتطويل الأخبار»⁽⁷⁾. ولكنه في إيجازه التاريخي كشف عن براعة محدودة، سواء في اختيار الأعمال العامة والأساسية لكل خليفة، أو في إعطاء التفسيرات التاريخية الواضحة للأحداث، وقد كشف في اهتمامه بالأمر الأخلاقي عن مفهوم "براغماتي" للتاريخ عنده، فكأنه أراد أن يبين أن هذا العلم إنما غايته التربية والعبرة، وهذا المفهوم بالرغم من أنه إسلامي الجذور إلا أنه مفهوم مبكر في الظهور، وكان تمهيدا لما سوف يكتبه الباحثون في فائدة التاريخ من أفكار فيما بعد بين القرن الخامس والثامن الهجريين⁽⁸⁾.

(1) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 6.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 92، 102، 276.

(3) - الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 45.

(4) - محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الاسلامي، ص 471-472.

(5) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 6.

(6) - فرانز روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 97.

(7) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 6.

(8) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 252.

ويُظهر اليعقوبي نوعاً من التسامح والمجاملة حين يتحدث عن العباسيين ويحاول أن يمر ببعض الأحداث المحرجة في تاريخهم مرور الجامل، كمقتل أبي مسلم، ونكبة البرامكة، ومقتل موسى الكاظم، وقد لاحظ مرغليوث أنه قد يكون معتزلي الهوى⁽¹⁾، لأنه يسمي المعتزلة كما يشتهون بـ"أهل التوحيد"، ولكنه مع ذلك لا يشاركهم الفكر المنطقي الرّبّي حين يسمح لبعض الخوارق والمعجزات أن تجد طريقها للتسجيل في تاريخه⁽²⁾.

د- مصادر أخباره

ذكر اليعقوبي مصادره التي أخذ عنها القسم الإسلامي في مقدمة الجزء الثاني من الكتاب فقال: «وكان من رويناه عنه ما في هذا الكتاب:

- إسحاق بن سليمان بن علي الهاشمي عن أشياخ بني هاشم.
 وأبو البخترى وهب بن وهب القرشي عن جعفر بن محمد وغيره من رجاله.
 وأبان بن عثمان عن جعفر بن محمد وغيره من رجاله.
 ومحمد بن عمر الواقدي عن موسى بن عقبة وغيره من رجاله.
 وعبد الملك بن هشام عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق المطلبلي.
 وأبو حسان الزياتي عن أبي المنذر الكلبي وغيره من رجاله.
 وعيسى بن يزيد بن دأب.
 والهيثم بن عدي الطائي عن عبد الله بن عباس الهمداني.
 ومحمد بن كثير القرشي عن أبي صالح وغيره من رجاله.
 وعلي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني.
 وأبو معشر المدني.

ومحمد بن موسى الخوارزمي المنجم⁽³⁾، ثم يضيف قائلاً: «وأثبتنا عن غير هؤلاء الذين سمينا جملاً جاء بها غيرهم ورواها سواهم، وعلمناها من سير الخلفاء وأخبارهم»⁽⁴⁾.

ومما يلاحظ أن مصادر اليعقوبي متنوعة من حيث انتماءاتها الحزبية والسياسية ومن حيث انتماءاتها الإقليمية فنجد فيها مصادر علوية وأخرى عباسية مثل: سليمان بن علي الهاشمي، ومدنية مثل: ابن

(1) -مرغليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، ص 139.

(2) -شاذر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 252-253.

(3) -تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 6.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 6.

إسحاق والواقدي، كما نجده أخذ عن الأخباريين مثل: المدائني والهيثم بن عدي وابن الكلبي في النسب، وعن بعض الفلكيين مثل: محمد بن موسى الخوارزمي المنجم، وهذا التنوع أضفى قيمة علمية كبيرة على كتابه.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

خصص اليعقوبي للفرع السفياي 48 صفحة⁽¹⁾، من كتابه البالغ عدد صفحات متنه 898 صفحة، وهذا يعتبر قليلا جدا مقارنة بالأحداث الهامة التي عرفتتها هذه الفترة، ومقارنة بما خصصه قبله خليفة بن خياط وأبو حنيفة الدينوري في كتابيهما المختصرين، وسنحاول ذكر أبرز الأحداث التي تناولها في تاريخه: - ذكر أن معاوية بن أبي سفيان بويع بالخلافة في الكوفة في شهر ذي القعدة سنة 40هـ، فقال: «وملك معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس، وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، وبويع بالكوفة في ذي القعدة سنة أربعين»⁽²⁾، مع أن خليفة بن خياط يذكر أنه بويع له سنة 41هـ⁽³⁾، وكذلك الطبري فقد ذكر الخبر مسندا وأن الاختلاف الواقع إنما هو في تحديد الشهر لا السنة فقال: «حدثني عمر، قال: حدثنا علي بن محمد، قال: سلم الحسن بن علي ع إلى معاوية الكوفة، ودخلها معاوية لخمس بقين من ربيع الأول، ويقال من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين»⁽⁴⁾ وقد رجح ابن كثير أن دخول معاوية الكوفة كان سنة 41هـ فقال: «قد كان مقتل علي في رمضان سنة أربعين كما قدمنا، ولهذا قال الليث بن سعد: إن معاوية بويع له بإيلياء بيعة الجماعة، ودخل الكوفة سنة أربعين، والصحيح الذي قاله ابن إسحاق والجمهور، أنه بويع له بإيلياء في رمضان سنة أربعين، حين بلغ أهل الشام مقتل علي، ولكنه إنما دخل الكوفة بعد مصالحة الحسن له في شهر ربيع الأول، سنة إحدى وأربعين، وهو عام الجماعة، وذلك بمكان يقال له: أذرح، وقيل: بمسكن، من أرض سواد العراق من ناحية الأنبار»⁽⁵⁾، ثم يحدد تاريخ مبايعة الخليفة فلكيا⁽⁶⁾.

- ذكر نصوصا لبيعة معاوية بالكوفة والناس كارهون له وهو يتقبل رأيهم فيه بالصدر الرحب⁽⁷⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج2، ص122-170.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص123.

(3) - تاريخ خليفة، ص203.

(4) - تاريخ الطبري، ج5، ص324.

(5) - البداية والنهاية، ج11، ص429.

(6) - تاريخ اليعقوبي، ج2، ص123.

(7) - المصدر نفسه، ج2، ص123.

- يذكر قصة استلحاق معاوية لزيد ويُفصل فيها، بما يطعن في معاوية وزياد معا⁽¹⁾.
 - يركز اليعقوبي على خبر المغيرة بن شعبة واقتراحه تولية يزيد العهد بعد معاوية⁽²⁾.
 - يورد رسالة معاوية لزيد ورد الاخير عليه بشأن تولية يزيد للعهد، ويطعن في رده في يزيد ويفاضل بينه وبين الحسين بن علي وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر⁽³⁾.
 - يذكر أخبار كل من خرج بالعراق من الخوارج⁽⁴⁾.
 - يذكر نص الشرط الذي تعاقد عليه معاوية وعمرو بن العاص بشأن مصر، ويطعن ذلك في الرجلين ويشوه صورتهم، كما يذكر اعتراف عمرو بأخطائه حين حضرته الوفاة بما يطعن فيه⁽⁵⁾.
 - يذكر كل ما استحدثه معاوية من أمور من باب الاستهجان والاستشناع وتشويه الصورة، كقوله: «كان أول من استصفى مال عامل»⁽⁶⁾، و«أول من وضع المنبر في المسجد الحرام»⁽⁷⁾، «عمل معاوية المقصورة في المسجد»⁽⁸⁾، «وأخرج المنابر إلى المصلى في العيدين وخطب الخطبة قبل الصلاة»⁽⁹⁾، «يسمع الناس سب علي قبل أن ينصرفوا، ويذكر وهبه فدكا لمروان بن الحكم»⁽¹⁰⁾، ويفسر كل ذلك بقوله: «ليغيظ بذلك آل رسول الله»⁽¹¹⁾، وأنه «أول من يستعمل النصارى من الخلفاء»⁽¹²⁾، ويضع كل ذلك في سياق يطعن فيه على معاوية وينتقص منه، وينسى اليعقوبي في هذا المقام ما قدمه معاوية للإسلام وأمة الإسلام من خدمات وفضائل ويتتبع السقطات والعترات التي إن وضعت في سياق آخر لما عدت كذلك.

(1) - المصدر نفسه، ج 2، ص 125-127.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 127-128.

(3) - المصدر نفسه، ج 2، ص 128.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 129-130.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 130.

(6) - المصدر نفسه، ج 2، ص 130.

(7) - المصدر نفسه، ج 2، ص 131.

(8) - المصدر نفسه، ج 2، ص 131.

(9) - المصدر نفسه، ج 2، ص 131.

(10) - المصدر نفسه، ج 2، ص 131.

(11) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 131.

(12) - المصدر نفسه، ج 2، ص 131.

- تكلم عن وفاة الحسن -رضي الله عنه-، وقضية مدفنه، وساق عددا من مآثره وبعض مواقفه مع معاوية وبعض مقولاته له⁽¹⁾.

- ذكر أخذ البيعة ليزيد من الناس بعد وفاة الحسن، وذكر بعض مناقب يزيد بما ينتقصه⁽²⁾.
- ذكر فتح عقبة لإفريقية، واختطاطه للقيروان وذكر أنها كانت موضع دغل وحلفاء تنزله الأسد⁽³⁾، ولم يذكر قصة مناداة عقبة على دواب القيروان، وفي ذلك دليل على أن يعقوبي لا يجد الأمر منطقيا وهو من قبيل منهجه في الكتاب أي انتقاء الروايات وتمحيص الروايات بالعقل.

- ثم ذكر قصة حجر بن عدي مع زياد ومقتله سنة 52هـ⁽⁴⁾.
- يضيف أن رأس عمرو بن الحمق بعد أن قطعه الأمويون على عهد معاوية كان أول رأس طيف به، وكذا قال في معاوية، «كان أول من حبس النساء بجرائر الرجال»⁽⁵⁾، ويضيف إليها طائفة من الأمور التي يطعن ويقدم بها في معاوية⁽⁶⁾.

- يقدم احصائيات دقيقة للخراج في أقاليم الدولة عدا الحجاز في عهد معاوية⁽⁷⁾، لم يذكرها أحد غيره، وربما مرد ذلك إلى كونه من الكتاب وتعامله مع مختلف الدواوين أكسبه حسا احصائيا، وما قدمه يعقوبي في هذا المجال قيم جدا، ومهم للدراسات الاقتصادية للدراسة في هذه الفترة وما يأتي بعدها.

- يطعن في معاوية بإقطاعه للصوافي جماعة من أهل بيته⁽⁸⁾.
- ذكر وفاة زياد بن أبي سفيان وطائفة من أقواله ومآثره⁽⁹⁾.
- يذكر الكثير من المعطيات والمختصرات والأخبار المتعلقة بالإدارة والاحصائيات الأخرى كعدد حجرات معاوية وسنواتهم وغيره⁽¹⁰⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج 2، ص 132-138.

(2)- المصدر نفسه، ج 2، ص 138.

(3)- المصدر نفسه، ج 2، ص 138.

(4)- المصدر نفسه، ج 2، ص 139-141.

(5)- المصدر نفسه، ج 2، ص 141-142.

(6)- المصدر نفسه، ج 2، ص 142.

(7)- المصدر نفسه، ج 2، ص 143-144.

(8)- تاريخ يعقوبي، ج 2، ص 144.

(9)- المصدر نفسه، ج 2، ص 145-147.

(10)- المصدر نفسه، ج 2، ص 150.

- أكثر من وصف معاوية حُلُقًا وحُلُقًا، وطعن فيه في الكثير من المواطن⁽¹⁾ وختم ذلك بخبر وفاته.
- أعطى اليعقوبي أسماء كل من أقام الحج في عهد معاوية مرتبا على السنوات⁽²⁾، كما أعطى أسماء كل من غزا بالناس في خلافته، الصوائف والشواتي⁽³⁾، وفي ذلك قيمة علمية كبيرة لا تضاهي، كما ذكر أسماء الفقهاء في أيامه⁽⁴⁾.
- يذكر أيام يزيد بن معاوية ولا يسميها خلافة بل ملكا⁽⁵⁾، شأنه شأن كل خلفاء الأمويين بل حتى مع الخلفاء الراشدين، وإن كان يعبر بعد ذكر ذلك بقوله: ثم استخلف، وأرخ لتوليته الخلافة فلكيا.
- افتتح عهد يزيد بابتدائه أخذ البيعة من الحسين وعبد الله بن الزبير بقوة السيف⁽⁶⁾.
- ذكر خروج الحسين ومقتله⁽⁷⁾، ويفصل فيه تفصيلا لم يأتي به غيره، ويبدو أن معتقده يطغى على منطقته وعقله عند رواية أخبار تتعلق بمقتل الحسين، من ذلك قصة أم سلمة -رضي الله عنها- وبكاءها على مقتل الحسين، حيث قال اليعقوبي: «ووضع الرأس بين يدي يزيد، فجعل يزيد يقرع ثناياه بالقصب وكان أول صارخة صرخت في المدينة أم سلمة زوج رسول الله، كان دفع إليها قارورة فيها تربة، وقال لها: إن جبريل أعلمني أن أمي تقتل الحسين وأعطاني هذه التربة، وقال لي: إذا صارت دما عبيطا فاعلمي أن الحسين قد قتل، وكانت عندها، فلما حضر ذلك الوقت جعلت تنظر إلى القارورة في كل ساعة، فلما رأتها قد صارت دما صاحت: وا حسينا! وابن رسول الله! وتصارخت النساء من كل ناحية، حتى ارتفعت المدينة بالرجة التي ما سمع بمثله قط»⁽⁸⁾.
- يتكلم عن خروج عبد الله بن الزبير وخلعه ليزيد⁽⁹⁾.
- يذكر تراسل يزيد وعبد الله بن عباس، ويورد رسالة طويلة من ابن عباس ليزيد لم يذكرها غيره⁽¹⁰⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 2، ص 150. وأشهر ما قال فيه: «كان أكثر فعله المكر والحيلة».

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 151.

(3) - المصدر نفسه، ج 2، ص 152-153.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 153.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 154.

(6) - المصدر نفسه، ج 2، ص 154.

(7) - المصدر نفسه، ج 2، ص 155.

(8) - تاريخ اليعقوبي، ج 2، ص 159.

(9) - المصدر نفسه، ج 2، ص 161.

(10) - المصدر نفسه، ج 2، ص 162-163.

-تكلم عن وقعة الحرة سنة 63هـ⁽¹⁾.

-وأخيرا يذكر أيام معاوية بن يزيد⁽²⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

رغم أن تاريخ اليعقوبي يمثل بالنسبة لتطور التدوين التاريخي أول تاريخ عالمي إلا أنه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي يمكن أن نقول عنه أنه مصدر قيمته العلمية متدنية، فيه من التضليل والتجني على شخصيات الفرع السفياي الكثير، ويمكن أن نسجل حوله مجموعة من الملاحظات:

أولاً: لم يعتمد اليعقوبي الأسانيد في رواياته، مما أنقص قيمته العلمية كثيراً فرغم أنه يذكر مصادر في بداية كلامه عن التاريخ الإسلامي، إلا أن هذا لا يعني شيئاً إن لم نعرف كل رواية عمن أخذها حتى لا نحمله وزرها، وفي هذا المنهج الذي اتبعه اليعقوبي تمويه وتعويم للروايات التاريخية، وبذلك يُحمل كل من ذكرهم من الأخباريين والمؤرخين مسؤولية أخباره ورواياته، وقد يكون كثير منهم براء منها، وهذا إذا لم يكن اعتمد في روايات الفرع السفياي عن غيرهم تماماً.

ثانياً: إن اليعقوبي بمنهجه الانتقائي الذي اتبعه واعتمده شوه الكثير من صورة شخصيات الفرع السفياي ولم يبرز من فضائلهم إلا الأقل القليل، وعكس ذلك كل ما ذكره من شنائع عن شخصيات البيت السفياي ذكر نقيضه عن شخصيات البيت العلوي والبيت العباسي، وألصق بهم كل فضيلة ونزهة عن كل خطأ، ومرد ذلك إلى ميوله وغلوه في التشيع مما حدا به الانتصار للعلويين وقربه من السلطة العباسية وتألفه لها أدى به إلى الانتصار لشخصيات البيت العباسي، كعبد الله بن عباس ومسلم بن عقيل وغيرهما.

والروايات التي رواها عن تاريخ الفرع السفياي كلها لها روايات تناقضها تماماً أوردتها باقي المصادر التاريخية، وأهم هذه المصادر تاريخ الطبري، غير أن انتقاءه لهذه الروايات وهذه الأخبار المشكوك فيها أصلاً وإهماله لكل الروايات التي تنصف وترفع من قدر السفيايين أنقصت من قيمة كتابه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي كثيراً.

ثالثاً: إن السياق الذي يصوغ فيه اليعقوبي رواياته والمواضع التي يضعها فيها كلها متعمدة للانتقاص من فضائل السفيايين، فيكون ذلك من قبيل كلمات الحق التي أريد بها الباطل، خاصة لما يدعم الروايات بتفسيراته وتعليقاته.

رابعاً: لا يتورع اليعقوبي عن الطعن في الصحابة- رضوان الله عليهم-، فيطعن في معاوية بشكل مباشر ولا يقر له بفضل من الفضائل الجمّة كصحبته للنبي -صلى الله عليه وسلم-، ومكانته كصهر له، وكخال

(1) - المصدر نفسه، ج2، ص164-166.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص169.

للمؤمنين، وكتابه للوحي وغيرها⁽¹⁾ وليس معاوية وحده في ذلك بل حتى أبي هريرة -رضي الله عنه- لم ينج من ذلك وكذلك المغيرة بن شعبة⁽²⁾، وهذا مخالف لمنهج أهل السنة والجماعة تماما.

إن ما يمكن أن نتكلم عنه كقيمة علمية في تاريخ يعقوبي فيما تعلق بتاريخ الفرع السفلي هو الجانب الإحصائي، ففي الإحصاءات التي قدمها عن قيمة الخراج في الأقاليم فترة معاوية بن أبي سفيان فائدة عظيمة لم يأت بها غيره، رغم أنه ساقها مساق الطعن على الأمويين ووظفها في ذلك بما لا يحمد عليه معاوية في جمعه للأموال لكن لا يعود ذلك على الرعية بأثر، وفي إنهم حملوا الأقاليم فوق طاقتها، ناهيك عن مصدر هذه المعطيات لكن عن طريق المقارنة بما ورد عند باقي المصادر التاريخية خاصة كتب الأموال يمكن الوصول إلى جداول إحصائية لها من القيمة العلمية الكثير.

وكذلك الإحصائيات التي يقدمها حول عدد حجرات معاوية وعدد عمراته وتدعيم ذلك بالتواريخ، هذا إضافة إلى قوائم بأسماء من تولى موسم الحج في كل سنة، ومن غزا في كل سنة، ففي هذه المعطيات فائدة كبيرة تغني الباحث عن تتبع ذلك في بطون الكتب.

ومنه يمكننا أن نقول أنه يمكن الاعتماد على يعقوبي في تاريخه في مجال هذه المعطيات الإحصائية شرط التثبت منها بالمقارنة، والاستفادة من الكثير من الروايات الأخرى بعد أن توضع في سياقها الصحيح ومناقشتها ومقارنتها بباقي الروايات التي توردها بقية المصادر التاريخية الموثوقة.

وكأن يعقوبي في كتابه حشد لنا الروايات الشيعية وانتقاها وحاول أن يصنع منها سيناريو للأحداث في هذه الفترة، وبذلك قدم لنا خدمة بأن عرفنا بهذه الروايات ليتجنبها كل باحث يروم الحقيقة التاريخية، بعد أن عرفنا ميوله الشيعية.

(1) - للإطلاع على فضائل معاوية انظر: أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة، ج2، ص913.

(2) - ابن الأثير: أسد الغابة، ج5، ص238، ترجمة رقم: 5071.

الفصل الثاني

فترة الطبري

(القرن الرابع الهجري)

أولاً: تاريخ الطبري أو تاريخ الأمم والملوك

ثانياً: مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي

ثالثاً: كتاب البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر المقدسي

إن القرن الذي ظهر فيه الطبري يعتبر نقطة إنعطاف في كتابة التاريخ العام، بل وأثر الطبري في كل أشكال الكتابة التاريخية، فيمثل تاريخ الطبري قمة ما وصلت إليه كتابة التاريخ عند المسلمين في مدة التكوين والنشأة⁽¹⁾، كما ظهر في هذا القرن المسعودي والذي شكل كتابه ركيزة لكثير من المؤرخين الذين تلوه، لذا وجب أن يخص هذا القرن بفصل خاص به في الدراسة، فهو لا يشبه ما قبله وأثره فيما جاء بعده بارز وطاق، وهذا ما سنرصده فيما يلي:

أولاً: تاريخ الطبري أو تاريخ الأمم والملوك

أ- التعريف بالمؤلف

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، محدث فقيه مقرئ مؤرخ بدأ الدراسة في أمل من طبرستان، ثم في الري، وتلمذ على الرازي والدولابي، وكتب عن ابن حميد أكثر من مئة ألف حديث، ورحل إلى بغداد فلم يلحق ابن حنبل، ثم ذهب إلى البصرة وأقام بواسط ثم بالكوفة، وكتب عن محمد بن العلاء الهمداني مئة ألف حديث، ثم عاد إلى بغداد ثم غرب إلى الشام ثم مصر سنة 253هـ، وعاد إلى بغداد فواسط فطبرستان ثم بغداد... كل ذلك في طلب العلم، حتى انتهت إليه الرئاسة في التفسير والفقه والتاريخ، ونحن ندين له بكتابين من أهم كتب الثقافة الإسلامية... كتاب التفسير وكتاب التاريخ، ونكتفي بقول عبد العزيز بن محمد عنه: «...وكان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالناحوي الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكان عاملاً للعبادات جامعاً للعلوم، وإذا جمعت بين كتبه وكتب غيره وجدت لكتبه فضلاً على غيرها»⁽²⁾، وكانت وفاته سنة 310هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب

(1) - الدوري: بحث في نشأة التاريخ، ص 47.

(2) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2452.

(3) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص 287، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 2، ص 159، ابن الجوزي: المنتظم، ج 13، ص 215، سبط ابن الجوزي: مرآة الجنان، ج 2، ص 195، القفطي: انباه الرواة، ج 3، ص 89، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 4، ص 191، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2441-2469، سير اعلام النبلاء، ج 14، ص 274، العبر، ج 1، ص 460، السبكي: طبقات الشافعية، ج 3، ص 120، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 14، ص 846، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 3، ص 205.

أما حديثاً فقد ألفت عنه عدة كتب، حيث كتب أحمد الحوفي كتاباً تحت عنوان: الطبري، نشرته المؤسسة المصرية العامة سنة 1963م، ضمن سلسلة أعلام العرب، وكتب عنه الدكتور علي بكر حسن كتاباً بعنوان: الطبري، منهجه في التاريخ، طبعته دار غريب، بالقاهرة سنة 2004م، وغيرها من الكتب كثير، إضافة إلى الرسائل العلمية والمقالات.

طبع تاريخ الطبري في ليدن من سنة 1879م إلى سنة إلى سنة 1901م، في 13 جزء باعتناء الأستاذ دي غويه وغيره من المستشرقين وله مقدمة باللغة اللاتينية وفهارس بالعربية وتعليقات بجزئين، ثم طبع بمصر بالمطبعة الحسينية سنة 1920م، كما طبع بمطبعة الإستقامة بمصر سنة 1939م.

ثم حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ونشره بدار المعارف بمصر سنة 1960م، وقد اعتمد فيها على طبعة دي غويه وأضاف عليها نصوصا جديدة توفرت له لم تتوفر لغيره، لذا فطبعته تعتبر أكمل وأفضل طبعة حتى الآن، ونشره بنفس الدار في طبعة ثانية سنة 1967م، في عشرة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد وقع لكتاب تاريخ الطبري كثير من التذييلات والتكميلات والمختصرات والترجمات، ولعل أول من ذيل عليه هو الطبري نفسه، وإن كان لم يصل إلينا شيء من ذلك، فقد قال السخاوي: «وله على تاريخه المذكور ذيل، بل ذيل على الذيل أيضا»⁽¹⁾.

يحمل تاريخ الطبري اسم "تاريخ الرسل والملوك" ويسميه بعضهم: "تاريخ الأمم والملوك"⁽²⁾ وينقسم إلى قسمين أساسيين، ما قبل الإسلام وما بعده، بدأ قسمه الأول بذكر الدلالة على حدوث الزمان وخلق القلم وما بعد ذلك شيئا فشيئا، على ما وردت بذلك الآثار، ثم ذكر آدم، وما كان بعده من أخبار الأنبياء والرسل، على ترتيب ذكرهم في التوراة، متعرضا للحوادث التي وقعت في زمانهم، مفسرا ما ورد في القرآن الكريم بشأنهم، معرجا على أخبار الملوك الذين عاصروهم، وملوك الفرس على الخصوص، مع ذكر الأمم التي جاءت بعد الأنبياء حتى مبعث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ولم يعتمد في هذا القسم على المنهج الحولي، بل اعتمد على المنهج الموضوعي فأورده على أساس المواضيع لغياب المعطيات التاريخية الدقيقة. أما القسم الاسلامي فقد رتبته على الحوادث من عام الهجرة حتى سنة 302هـ⁽³⁾.

ويعد تاريخ الطبري أوفى عمل تاريخي بين مصنفات العرب، أقامه على منهج مرسوم، بلغت فيه الرواية مبلغها من الثقة والأمانة والاتقان، أكمل ما قام به المؤرخون قبله، كالواقدي وابن سعد واليعقوبي، ومهد السبيل لمن جاء بعده كابن مسكويه وابن الأثير وابن خلدون.⁽⁴⁾

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

(1) - الإعلان بالتوبيخ، ص 286.

(2) - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 2، ص 162، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2442.

(3) - محمد أبو الفضل إبراهيم: مقدمته لتاريخ الطبري، ج 1، ص 23.

(4) - محمد أبو الفضل إبراهيم: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ الطبري، ج 1، ص 21.

الطريقة التي سار عليها الطبري في كتابه هي طريقة المحدثين، بأن يذكر الحوادث مروية مسندة مراعيًا في ذلك إدراج كل الروايات التي وصلته، ولا يبدي في ذلك رأيا في معظم الأحيان، وهذه الطريقة هي التي سلكها في معظم الكتاب، وفيما عدا ذلك ينقل من الكتب، فيصرح باسم الكتاب أحيانا، أو ينقل عن المؤلفين من غير تعيين الكتاب الذي نقل عنه أحيانا. (1)

وقد كان اعتماده لهذا المنهج مثارا للنقد عند بعض الباحثين، قالوا: إن سياقة الأخبار دون تمحيصها أمر لا يليق بالمؤرخ الناقد البصير، وإذا كانت طريقة رواية الخبر بذكر السند ورجاله معروفون عند علماء الجرح والتعديل تضمن صحة الأخبار وتمحيصها في الأخبار التي وقعت في الإسلام، فإن هذه الطريقة تقصر عن ضمان صحة ذلك فيما قبل الإسلام، وخاصة وقد وقع في هذا التاريخ كثير من الأخبار الواهية، والقصص الزائفة، كالإسرائيليات وبعض أخبار الفرس، كما أورد أيضا كثيرا من الأحاديث الموضوعية كالأحاديث الواردة في بد الخلق وسير الأنبياء، مما لا يرتضيه المحدثون. (2)

وربما كان عذر الطبري في ذلك هو عذر رواة الحديث، فيذكرون الحديث بطرقه ورجاله، تاركين الحكم للقارئ، أمانة للعلم وإبراء للذمة (3)، قال في مقدمة كتابه: «وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أي راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه، إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أبناء الحادئين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم، إلا بأخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم انه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقله إلينا، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا» (4)، وفي هذا النص الصريح، ما يشير إلى مذهبه فيما ورد في كتابه من تلك الأخبار، لذا فإن نظرة الطبري إلى التاريخ وأسلوبه في كتابه متأثرة بدراسته وثقافته كمحدث وكفقيه، ولذا طريقته في نقد الروايات تتجسد في الاسناد فقط.

د- مصادر أخباره

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 24.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 25.

(3) - المرجع نفسه، ج 1، ص 25.

(4) - تاريخ الطبري، ج 1، ص 7-8.

اعتمد الطبري في تاريخه على كل ما توفر في زمنه من المواد المدونة أو الشفوية، وأخذ من كل متخصص في فنه⁽¹⁾، أخذ التفسير عن مجاهد وعن عكرمة وغيرهما ممن نقل عن ابن عباس، ونقل السيرة عن أبان بن عثمان وعروة بن الزبير وشرحبيل بن سعد وموسى بن عقبة وابن إسحاق، وروى أخبار الردة والفتوح عن سيف بن عمر الأسدي، وحوادث يومي الجمل وصفين عن أبي مخنف والمدائني، وتاريخ الأمويين عن عوانة بن الحكم وغيره، وأخبار العباسيين من كتب أحمد بن أبي خيثمة، كما أخذ أخبار العرب قبل الإسلام من عبيد بن شربة الجرهمي ومحمد بن كعب القرظي ووهب بن منبه، وأخبار الفرس من الترجمات العربية من كتب الفرس، ولا سيما كتب ابن المقفع وابن الكلبي، وقد قام الدكتور جواد علي بتناول موارد تاريخ الطبري ونشرها تباعاً في مجلة المجمع العلمي العراقي ببغداد⁽²⁾.

وإذا ما تتبعنا بدقة مصادره عن تاريخ الدولة الأموية فنجده قد اعتمد على أبي مخنف الأزدي والمدائني وعوانة وابن إسحاق والواقدي وعمر بن شبة وابن الكلبي⁽³⁾.

ومما يستغرب أن الطبري قد أخذ في التأريخ للفرع السفياي عن ابن إسحاق، وهو لم يشتهر له كتاب في التاريخ، حيث أخذ عنه أخباراً حول الخلفاء حتى سنة 54هـ، ويبدو أنه أخذها عن كتاب لابن إسحاق يظن أن اسمه "تاريخ الخلفاء" وقد ضاع⁽⁴⁾، وهنا تكمن قيمة تاريخ الطبري الحقيقية في حفظه لمصادر فقدت ربما بعده بفترة قصيرة.

وبما أن تاريخ الطبري استوعب في مؤلفه روايات من كان قبله وبات عمدة المؤرخين من بعده، ونظراً لأهميته وقيمتها العلمية فسوف أخصص دراسة دقيقة لمصادره عن تاريخ الفرع السفياي، وسأخصه بهذا التفصيل دون غيره انطلاقاً من هذه الأهمية.

روى الطبري أخبار الفرع السفياي عن مجموعة من الرواة والأخباريين بشكل متفاوت سنوضحهم في الجدول التالي:⁽⁵⁾

الرقم	الراوي أو الأخباري	عدد الروايات
-------	--------------------	--------------

(1) -الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 47.

(2) - هي مقالات نُشرت في مجلة المجمع العلمي العراقي بين عام 1950 و 1960م، وذلك تحت عنوان "موارد تاريخ الطبري"، وقد نشرت فيما بعد في كتاب بنفس العنوان بتقديم الدكتور محمد صامل السلمي، منشورات المجلة العربية، بالمملكة العربية السعودية، سنة 2012م.

(3) -جواد علي: موارد تاريخ الطبري، ص 172.

(4) -علي بكر حسن: الطبري، ص 325.

(5) -تاريخ الطبري، ج 5، ص 162-530.

2	ابن شهاب الزهري (ت124هـ)	1
28	عوانة بن الحكم (ت147هـ)	2
84	عمر بن شبة (ت262هـ)	3
32	أحمد بن زهير (ت297هـ)	4
30	أبو معشر السندي (ت170هـ)	5
22	محمد بن عمر الواقدي (ت207هـ)	6
64	هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت204هـ)	7
159	أبو مخنف لوط بن يحيى (ت157هـ)	8
2	علي بن محمد أبو الحسن المدائني (ت225هـ)	9
22	معمر بن المثنى أبو عبيدة (ت209هـ)	11
5	محمد بن سعد (ت230هـ)	12
1	هشام بن عروة بن الزبير (ت146هـ)	13
10	الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي (ت282هـ)	14
3	عمار الدهني (ت133هـ)	15
4	حصين بن عبد الرحمن (ت136هـ)	16
1	الهيثم بن عدي (ت207هـ)	17

إن المتتبع لروايات الطبري في تاريخ الفرع السفياي ومصادره فيها يلحظ بشكل واضح أن الطبري اعتمد بشكل أساسي على مصدرين اثنين: الأول لأبي مخنف والثاني لعمر بن شبة. فبمجموع 159 رواية عن أبي مخنف يكون الطبري قد اعتمد عليه بشكل أساسي خاصة في فترة يزيد بن معاوية (60-64هـ)، حيث نقل عنه 41 رواية في خلافة معاوية، كلها تتعلق بأحداث دارت في العراق، أما في خلافة يزيد فقد نقل عنه 118 رواية منها 103 رواية في مراسلة أهل الكوفة للحسين وخروجه ومقتله، وعشرة روايات في خروج أهل المدينة على يزيد وموقعة الحرة.

ويختار الطبري رواية أبي مخنف لأنها الأكمل، والثغرات فيها قليلة والخبر فيها متصل، وقد عبر عن ذلك بعد أن قارن بين روايته ورواية عمار الدهني فقال: «وأما أبو مخنف فإنه ذكر من قصة مسلم بن عقيل وشخصه إلى الكوفة ومقتله قصة هي أشبع وأتم من خبر عمار الدهني»⁽¹⁾. ورغم أنه نقل أخبار يزيد وأحداث كربلاء بشكل أساسي عن أبي مخنف إلا أنه كان يزوج في نقله بين الروايات، فينقل لنا روايات تمثل كلا الجانبين جانب الحسين وجانب يزيد بن معاوية فينقل الروايات التي تمثل جانب الحسين عن أبي مخنف وهو راو من الكوفة حيث مركز الشيعة الركيذ، وينقل لنا روايات من جانب جيش يزيد عن عوانة بن الحكم، وهو راوي الشام حيث ركن الأمويين الركين، وراوي كلب القبيلة الشامية المصاهرة لمعاوية أخوال يزيد فهو في أغلب الأحيان لا ينقل عنه مباشرة بل ينقل عن هشام الكلبي عن عوانة وكلاهما كلبيين، وكمثال على ذلك يقول الطبري: «قال هشام: حدثني عوانة بن الحكم عن عمار بن عبد الله بن سيار الجهني عن أبيه قال: دخلت على عمر بن سعد وقد أمر بالمسير إلى الحسين...»⁽²⁾.

وقد كان الطبري حريصا في نقله الروايات التي تدعم توجهات أصحابها على أن يصل بها إلى شاهد عيانها الأول، حيث يقول الطبري في مقتل الحسين: «قال أبو مخنف وحدثني يوسف بن يزيد، عن عفيف بن زهير بن أبي الأخنس وكان قد شهد مقتل الحسين...»⁽³⁾، ثم ينهي هذه الرواية بقوله: «قال فقلت: أنت رأيت هذا؟ قال: نعم، رأي عيني وسمع أذني»⁽⁴⁾.

وبذلك يكون الطبري في سوقه للروايات يفسح مجالا لكل طرف من الأطراف المتصارعة المشاركة في الحدث.

غير أنني سجلت ملاحظتين حول هذا المنهج:

الأولى: أن الطبري لم يسر على المنهج من التأليف بين الروايات والمزاوجة في كل الأحداث بل اكتفى بذلك في الحوادث الخطيرة، فاعتمد ذلك في حديث كربلاء، وفي وصية معاوية لابنه يزيد في نفر الأربعة، وفي وقعة الحرة، غير أنه أهمل ذلك في بعض الأحداث كمقتل حجر بن عدي مثلا.

(1) - تاريخ الطبري، ج5، ص351.

(2) - المصدر نفسه، ج5، ص409.

(3) - المصدر نفسه، ج5، ص431-432.

(4) - المصدر نفسه، ج5، ص432.

الثانية: أن الطبري لم يكثر عن عوانة بن الحكم رغم أنه راوية أخبار بني أمية وله فيها كتاب: "سيرة معاوية وبني أمية"⁽¹⁾ ، فضلا "عن كتابه في التاريخ" وما نقله عنه أغلبه بواسطة هشام بن محمد الكلبي، فقد كنا نتوقع أنه يكثر من رواياته عن بني أمية ليعدّل بها كفة أبي مخنف الراجحة في روايته للعلويين، خاصة أنهما عاشا في زمن واحد تقريبا، ونقل عنه المدائني معظم أخباره، وفوق كل هذا أن عوانة أوثق من أبي مخنف عند علماء الحديث وأصدق⁽²⁾.

وربما يمكننا أن نرجع ذلك إلى اختلاف منهج الطبري عن منهج عوانة، وعدم توافقه معه إذ أن المتتبع لسيرة عوانة يجد أنه كان من المهتمين بالحديث وروايته في بداية حياته، ثم تركه كراهة منه للإسناد وغط المحدثين فيه، يروي لنا ياقوت الحموي: «قال الأصمعي: أنشد عوانة بيتين فقيل له: لمن هما؟ قال: تركت الحديث بغضا مني للإسناد وليس أراكم تعفوني منه في الشعر»⁽³⁾، وهذا واضح أيضا في معظم روايات عوانة الواردة في تاريخ الطبري فيقول: «قال هشام قال عوانة» أو «عن عوانة» أو «ذكر عوانة» ثم يروي الخبر مباشرة دون أن يرفعه إلى شاهده العيان الأول، وهذا ما لا يتماشى مع منهج الطبري المحدث في تاريخه.

وربما هو في أغلب الأحيان ينقل عنه بواسطة هشام بن محمد، ولا ينقل عنه مباشرة ليحمل هشاما مسؤولية الأخذ عنه ويلقي عن نفسه اللوم في مخالفة منهجه في رواية الخبر.

كان هذا فيما يتعلق باعتماد الطبري بشكل أساسي في التأريخ للفرع السفلياني عن أبي مخنف. أما المصدر الثاني الذي اعتمد عليه الطبري بشكل أساسي في كتابة تاريخ الفرع السفلياني فيتمثل في كتب عمر بن شبة، فقد نقل عنه 84 رواية، حيث أخذ عنه كل الأخبار المتعلقة بالبصرة، كأخبار مقتل حجر بن عدي وأخبار زياد بن أبيه، كما نقل عنه أخبار الحجاز، وقد ذكر الطبري المصدر الذي أخذ عنه أخباره من كتب عمر بن شبة، وهي المرة الوحيدة التي يفعل فيها الطبري ذلك، فقال: «حدثني عمر مرة أخرى في كتابه الذي سماه كتاب "أخبار أهل البصرة"»⁽⁴⁾، وهذا الكتاب للأسف الشديد فإنه قد

(1) - ابن النديم: الفهرست، ص 103.

(2) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 5، ص 2134-2135.

(3) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 2135.

(4) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 297.

ضاع فيما ضاع من تراثنا⁽¹⁾، ويبدو أن أخبار الحجاز أخذها الطبري عن كتاب "أخبار المدينة" لعمر بن شبة، وقد وصل إلينا هذا الكتاب وستتاوله بالدراسة في الفصل الخاص بمصادر التاريخ المحلي.

ويزواج الطبري في الأخذ بين عمر بن شبة وأبي مخنف ليطم نسيجه للأحداث التاريخية، ولا يترك من الثغرات إلا الأقل القليل دون أن يبدي رأياً.

وقد قال أحد المستشرقين في هذا الشأن عن الطبري: «لا يستطيع الطبري أن يعبر عن استنتاجاته بطريقة مباشرة، وإنما هو يشبه أحد مباحث الشرطة الذي يقدم -بكل تفصيل- جميع الشواهد التي وجدها تمس أو (تدعم) استنتاجاته الخاصة في القضية، لكنه في النهاية لا يقدم لك هذه الاستنتاجات بل يتركك تستخلص بنفسك ما تستطيع أن تستخلصه من الشواهد التي كان قد استعرضها لك، فإن لم تكن مخيلتك مثل ما لدى أحد مباحث الشرطة فقد يفوتك الاستخلاص الذي يريدك الطبري أن تصل إليه»⁽²⁾.

ورغم ما يبدو في الجدول الذي وضعناه لمصادر الطبري في التأريخ للفرع السفلي من تنوع وكثرة إلا أننا لا نجد إلا مصدرين اثنين أخذت عنهما كل الأحداث الأساسية، غير أن ما أخذ الطبري على عاتقه من إيراده من معطيات تاريخية كتواريخ الوفيات، وقادة الجيش في غزو الصائفة، أو أمير الحج في الموسم، أو غيرها من الأحداث الثانوية، أو تدعيم الخبر التاريخي بأبيات شعرية، فعندها يلجأ الطبري إلى التنوع في المصادر فهو يأخذ معلومات الموسم (الحج) وقادة الغزو (الصوائف والشواتي) عن الواقدي وأبي معشر، لأن لهما في هذا النوع من الأخبار كتب متخصصة⁽³⁾، أما عن الشعر فيأخذه عن أبي عبيدة إضافة إلى الروايات المتعلقة بالأدب كأخبار الشعراء، فقد أورد الطبري خبر الفرزدق مع زياد وبعضاً من أشعاره فنقله عن أبي عبيدة⁽⁴⁾، وكذكر هجاء يزيد بن مفرغ الحصري بني زياد بن أبيه، فيقول الطبري: «حدثت عن أبي عبيدة معمر بن المثنى...»⁽⁵⁾.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفلي في الكتاب

(1) - إلا أن الدكتورة سلمى عبد الحميد حسين الهاشمي قامت بجمع روايات عمر بن شبة المتعلقة بأخبار البصرة والعراق من بطون المصادر ونشرتها تحت مسمى أخبار البصرة على أساس أنها هي متن الكتاب نفسه، بعد تحقيقها وترتيبها. نشر الكتاب بمركز تراث البصرة وطبع بمطبعة دار الكفيل بالعراق سنة 2015م.

(2) - Marshall G.S. Hodgson, The Vonture of Islam, Vol1, P353.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص 122، 128.

(4) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 241، 244، 245، 247.

(5) - المصدر نفسه، ج 5، ص 317.

يعتبر الطبري في تاريخه أول من خصص للفرع السفلي مساحة واسعة جدا، حيث جاء تاريخ الفرع السفلي في الجزء الخامس من تاريخه ابتداء من الصفحة رقم 162 إلى غاية الصفحة رقم 530 أي 369 صفحة، وهذا كثير إذا ما قورن بما جاء عند سابقه أو بما جاء عند من جاء بعده.

من الأمور التي يلاحظ عليها في تاريخ الطبري: أنه في نهاية كل سنة يذكر الحوادث العامة التي حدثت فيها ومن ذلك:

- أنه يؤرخ لموسم الحج في كل عام، وغالبا ما يكون أمير الحج خليفة المسلمين أو شخصا يعينه الخليفة وغالبا ما يكون والي الحجاز.

- الأخبار العامة المتفرقة: كان من منهج الطبري أن يجمع مجموعة من الأخبار العامة التي لا يربط بينها رابط معين، وقد رأى أن كلا منها لا يستحق أن يعقد لها عنوانا مستقلا ليحدثنا عنه في بضعة سطور، وكان كل خبر يورد في آخر أخبار كل سنة.

- الوفيات: احتلت الوفيات في الأخبار العامة المتفرقة عند الطبري مكانا بارزا منها، ومن عادة الطبري في هذا الشأن أنه كان يهتم بالشخصيات ذات الثقل الديني.

- ذكر الولاية والقضاة تولية وعزلا: لا تكاد تمر سنة تقريبا دون أن يذكر فيها ولاية الأمصار وقضاتها وعمال خراجها والقائمين على الشرط فيها وعمال البريد وغيرها.

- ذكر المشتى والصائفة: كانت من الأمور التي حرص على ذكرها الطبري في حواريته بشكل ثابت.

- توظيف الشعر لتعزيز ما يتكلم عنه: حين يسجل لنا الطبري رواية حول حادثة تاريخية وقعت ووجد في مخزونه الشعري ما يؤيد هذه الرواية شعرا يأتي به دعما لها وتوثيقا، وعندما يفعل ذلك لا يقحم النص الأدبي اقحاما، بل يتطلبه السياق العام للرواية مستشهدا عليها بما هو ديوان علوم العرب وأخبارهم، وأحيانا يجد الطبري في الشعر الكثير من المعطيات التاريخية التي تدعم روايته التاريخية كقصيدة أحد الشعراء الطائيين الطويلة، التي يذكر فيها مآثره ويذكر فيها حجر بن عدي، وقد أورد الطبري هذه القصيدة كاملة على طولها إذ تتكون من 56 بيتا⁽¹⁾.

- اهتمامه برجال السياسة: اهتم الطبري باطراد في تاريخه بالسياسيين كون تاريخه في الأصل تاريخ سياسي، وأهمهم في ذلك الوقت الخلفاء وبعض الولاة ممن كان لهم شأن، إذ كان يفرد لكل منهم عند وفاته صفحات للحديث عنه وعن سيرته وأمور اشتهرت عنه، فكان يؤرخ للخليفة في مولده وتنصيبه الخلافة ومدتها باليوم والشهر والسنة، ووفاته كذلك، ومدة حياته في دقة لم نجد لها عند كثير من المؤرخين الذين سبقوه.

(1) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 281-285.

-اهتمامه بالأخبار الحربية: إلى جانب السياسيين اهتم الطبري في تاريخه كثيرا بالأخبار الحربية فقد تطرق للأحداث العسكرية المتعلقة بالمعارك الكبرى كموقعة كربلاء ووقعة الحرة، وحصار مكة إضافة إلى أحداث الفتوح، خاصة منها ما تعلق بالجبهة الشرقية (الفرس والترك) وجبهة الروم وأهمل تماما جبهة بلاد المغرب، ويمكن أن نفسر اهتمام الطبري بالنواحي السياسية والعسكرية بأنها كانت أهم المؤثرات في دفع عجلة التاريخ، بل أكثر من هذا فإن مؤرخي هذه الفترة، نظروا إلى التاريخ على أنه مجموعة من الحروب والجيوش والقادة والحكام، وهذه نظرة تقليدية لمعظم المؤرخين القدامى، إذ أن أمر الحروب والحكام كان من أهم الأشياء التي تلفت أنظارهم ليؤرخوا لها ويتحدثوا عنها، خاصة وأن السنين الأولى في دولة الإسلام لم تشهد فترة استقرار إلا نادرا، فالحروب والفتوح والفتن والقلاقل والثورات والنزاع على السلطة كانت هي الأغلب⁽¹⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

-أول ما يؤخذ على الطبري في تاريخه بشكل عام وفي التأريخ للفرع السفيفاني بشكل خاص هو منهجه القائم على الاعتماد على الرواية التي سندها يتصل للشاهد العيان، حتى ولو كان الأخباري الذي نقل عنه ضعيفا أو متهما في عدالته، وتقديمه على الإخباري الذي ينقطع سنده ويرفع روايته حتى ولو كان معدلا عند علماء الرجال، مما أضعف الكثير من الروايات التي يمكن أن تكمل الصورة وتحفظ ما قد ضاع من مؤلفات للأخباريين الأول، والدليل على ذلك ما فعله مع عوانة بن الحكم.

-قلة نقد الروايات بوجهه، عام وإدارته التاريخ العام على الأفراد والحروب والسياسة، وتجد قلة عنايته بالشؤون العامة للجماعات وتعليل الحوادث والنفوذ إلى أسرارها⁽²⁾، وذلك لأنه من أهل السنة الذين لا يؤولون الأخبار وإنما يأخذون بظاهرها.

-كون الطبري مؤرخ للتاريخ السياسي فإنه يمر على جهود الخلفاء في التنظيم والإدارة دون كبير عناية⁽³⁾.
-كان اهتمام الطبري بالشؤون الداخلية أكثر من اهتمامه بالشؤون الخارجية، فنادرا ما ينقلنا الطبري لتفقد أحوال الجانب الآخر (غير المسلمين كالبيزنطيين وغيرهم).

-اعتماده بشكل كبير على غير الثقات، كاعتماده على أبي مخنف في أخبار فتن لها آثار كبيرة على وحدة الأمة، كأخبار الفتنة الثانية بحجة أن روايته أتم، فلو تنازل قليلا في شرط الشاهد العيان ونقل لنا عن الثقات لكانت مادته أوثق وأنفع.

(1) -علي بكر حسن: الطبري، ص 154-155.

(2) -جواد علي: موارد تاريخ الطبري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ص 180، علي بكر حسن: الطبري، ص 80-81.

(3) -علي بكر حسن: الطبري، ص 81.

- من الأمور التي انتقد عليها اتخاذه السنة المحور الرئيسي لتأريخه للأحداث الأمر الذي كان من شأنه عند الطبري أن يقطع الحادثة الواحدة إلى قطع ويبعث مادته فيها على مواضع شتى فتأتي الحادثة مقطعة لا يحصل منها على غرض، ولا تفهم إلا بعد إمعان النظر.
- اهتم الطبري كثيرا بالسند، وأغفل معه الاهتمام بالنص المروي نفسه.
- لا يذكر الطبري إسم المصدر الذي أخذ عنه، ويكتفي بذكر صاحبه وبعض من روى عنهم من المكثرين فأبي كتاب استقى منه مادته غير معروف مما يضيع على الباحثين الكثير من الأمور.
- مادة الطبري لم تغطي أخبار الأقاليم بشكل متساو أو حتى متقارب، فقد غابت بلاد المغرب وأخبارها مع أنها في فترة الفرع السفلي كانت في مرحلة فتح، وتمثل جبهة من أعتى الجبهات على الفاتحين، مع أن الطبري زار مصر التي كانت عاصمة الإقليم وكل الحملات تنطلق منها وأطال البقاء فيها⁽¹⁾، غير أن ذلك لم يوفر له مادة تُزيل الغموض الكبير الذي يكتنف تاريخ المنطقة.
- إن كون الطبري جمع رواياته عن هؤلاء الأخباريين فإن الناس حين وصلهم تاريخ الطبري تركوا الكتب الصغرى إليه واكتفوا به عنها جميعا. فأكثرنا من الطبري وتركوا غيره حتى إن المقرئ يقول: «أنه حمل إلى العزيز بالله كتاب تاريخ الطبري اشتراه بمئة دينار، فأمر العزيز الخزان فأخرجوا من الخزانة ما ينيف عن عشرين نسخة من تاريخ الطبري منها نسخة بخطه»⁽²⁾.
- على الرغم من كل ما قلناه إلا أن تاريخ الطبري يبقى المصدر الأهم لتاريخ الفرع السفلي والأكثر قيمة على الإطلاق، لأنه تطرق لكل الأحداث الأساسية التي تدور حولها أحداث الفترة وأكثر في ذلك، فلم يدانيه في ذلك من سبقه ولا من جاء بعده، بل أغلب من جاء بعده كان عيال عليه.
- كما تكمن قيمته العلمية الحقيقية في أنه حفظ لنا روايات من تقدمه من الأخباريين والمهدين لنشأة التاريخ الإسلامي، فلا نجد ذكرها عند غيره بالأمانة والمنهج الذين اتبعهما.
- كما قد أعطى الطبري معلومات إدارية قيمة، تتمثل في تقديم قوائم سنوية بعمال الخراج والديوان وولاية الأقاليم والقضاة، وإن كان قد سبقه في ذلك ابن خياط إلا أنه بقوائمه أضفى قيمة على ما ساقه ابن خياط، بإعطاء فرصة للباحثين بالمقارنة وخاصة وأن مصادره وموارده غير موارد ابن خياط.
- وقد قال شاكر مصطفى في تقييمه لتاريخ الطبري: «وقيمة الطبري إنما هي خاصة فيما حفظ من هذه المادة الضائعة لا بالرأي الذي أعطاه فيها، لأنه لم يعط رأيه أبدا في الذي قدم من المعلومات إذا كان ثمة من شيء كشف فيه عن رأيه فعلا فهو نوع اختيار المادة، وهو اختيار الراوي في الواقع وليس

(1) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج6، ص2448.

(2) - خطط المقرئ، ج2، ص290.

للا رواية نفسها فهو -فيما عدا الانتقاء- حيادي تمام الحياد، والمادة أمامه قطع من الأخبار صاغ منها تاريخاً كاملاً»⁽¹⁾.

- كما أن قيمة تاريخ الطبري حسب رأي ابن خلدون تكمن في منهجه القائم على عدم الطعن في الصحابة حيث قال: «وهذا آخر الكلام في الخلافة الإسلامية وما كان فيها من الردّة والفتوحات والحروب ثم الاتفاق والجماعة أوردتها ملخصة عيونها ومجامعها من كتاب محمد بن جرير الطبري وهو تاريخه الكبير فإنه أوثق ما رأيناه في ذلك، وأبعد من المطاعن عن الشبه في كبار الأمة من خيارهم وعدوهم عن الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين، فكثيراً ما يوجد في كلام المؤرخين أخبار فيها مطاعن وشبه في حقهم أكثرها من أهل الأهواء فلا ينبغي أن تسوّد بها الصحف»⁽²⁾.

- ومما يكشف عن قيمة تاريخ الطبري الحقيقية أننا لا نجد فيمن جاء بعده من حاول إعادة فحص أو تقييم المادة التاريخية للفترات التي كتب عنها الطبري نفسه، بل اكتفوا بمتابعة عمله من حيث وصل في ذيول بعد ذيول⁽³⁾.

ثانياً: مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي

أ- التعريف بالمؤلف

هو علي بن الحسن بن علي أبو الحسن المسعودي، ولد ببغداد سنة 283هـ، في أواخر عهد الخليفة المعتضد العباسي لعائلة بغدادية تعود بنسبها إلى الصحابي عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- ولذلك عرف باسم المسعودي، وقد تتلمذ عن أبي خليفة الجمحي (ت305هـ) وأبي الحسن أحمد بن سعيد الدمشقي الأموي (ت306هـ) وعن إبراهيم بن جابر القاضي (ت310هـ) وأبي بكر محمد بن دريد (ت321هـ) وعن نفطويه (ت323هـ) والصولي (ت335هـ) وغيرهم كثير، وطاف المسعودي أرجاء العالم القديم، فبدأ رحلاته سنة 309هـ فغادر بغداد إلى الأطراف الشرقية من الدولة العباسية، فطاف أرجاء فارس، واستقر في إصطخر. وفي السنة التالية رحل إلى الهند، وأقام في بومبي، ثم رحل إلى سرنديب، ومن هناك ركب البحر مع بعض التجار إلى الصين، وجاب المحيط الهندي وزار جزائره وموانيه، وعاد فزار مدغشقر وزنجبار، ورجع إلى عمان، وفي عام 314هـ رحل المسعودي إلى ما وراء آذربيجان وجرجان، ثم

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 258.

(2) - تاريخ ابن خلدون، ج 2، ص 650.

(3) - انظر حول ذيول تاريخ الطبري ومختصراته: ابن النديم: الفهرست 235، محمد أبو الفضل ابراهيم: ذيول تاريخ

الطبري، شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 262.

عاد إلى الشام وفلسطين، وفي سنة 332هـ رحل إلى انطاكية، ثم عاد إلى دمشق، ومنها إلى العراق، ومرة أخرى إلى الشام ثم إلى مصر، ومن مصر عاد إلى الشام، ثم عاد إلى مصر التي استقر بها.

قال الذهبي: «عداده في أهل بغداد، نزل مصر مدة، وكان معتزلياً»⁽¹⁾، وقد توفي المسعودي سنة 346هـ⁽²⁾.

وللمسعودي العديد من التصانيف ذكر بعضها ابن النديم وذكر بعضها الآخر ياقوت الحموي، وابن شاعر الكتبي، وبعضها ضاع وفُقد، ووصل إلينا بعضها وأهمها: كتاب "مروج الذهب ومعادن الجوهر" وكتاب "ذخائر العلوم وما كان في سالف الدهور"، "الرسائل والإستدكار لما مر في سالف الأعصار"، "التاريخ في أخبار الأمم من العرب والعجم"، "التنبية والإشراف"، "أخبار الزمان ومن أباده الحدثنان"، و"كتاب الخوارج"⁽³⁾، وقد اشتهر من سائر كتبه كتاب المروج، فقد قال ابن حجر في ذلك: «وتصانيفه عزيزة إلا المروج فقد اشتهر»⁽⁴⁾.

جزم الذهبي باعتزال المسعودي⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: «كتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً»، واستدل على تشييعه بقوله: «أنه قال في حق ابن عمر أنه امتنع من بيعه علي بن أبي طالب ثم بايع بعد ذلك يزيد بن معاوية والحجاج ولعبد الملك بن مروان وله من ذلك أشياء كثيرة»⁽⁶⁾.

أما علماء الشيعة فترجموا له في كتبهم، والأكثر على توثيقه⁽⁷⁾، فقد ذكره النجاشي⁽⁸⁾، والحلي ووثقه⁽⁹⁾ والمامقاني وقال ثقة على الأقوى⁽¹⁰⁾.

(1) - سير أعلام النبلاء، ج15، ص569.

(2) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص188، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج4، ص1705، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج15، ص569، ابن شاعر: فوات الوفيات، ج3، ص12، السبكي: طبقات الشافعية، ج3، ص456، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص315.

(3) - ابن شاعر: فوات الوفيات، ج3، ص13، وانظر بقية كتبه عند ابن النديم: الفهرست، ص188، والحموي: معجم الأدباء، ج4، ص1705.

(4) - لسان الميزان، ج4، ص225.

(5) - سير أعلام النبلاء، ج15، ص569.

(6) - مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج2، ص361، وانظر ما نقله ابن حجر من رأي المسعودي في حق علي بن أبي طالب، لسان الميزان، ج4، ص225.

(7) - السويكت: منهج المسعودي، ص72-73.

(8) - رجال النجاشي، ج2، ص76.

(9) - رجال الحلي، ص100.

(10) - خلاصة تنقيح المقال في أحوال الرجال، ص106.

إلا أن عددا يسيرا من علماء الشيعة شكك في تشييعه استنادا إلى ما رآوه في كتابه "مروج الذهب" «من ذكره أيام خلافة الأول والثاني والثالث ثم خلافة علي عليه السلام، ثم خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس، وذكر سيرهم وآثارهم وقصصهم وأخبارهم، على طريق العامة ونحو تواريخهم من دون تعرض لذكر مساويهم وقبايحهم من غضبهم للخلافة وظلمهم أهل البيت وغير ذلك»⁽¹⁾.

وقد قال فيه السيد الصدر (وهو أحد علماء الشيعة) أنه شيعي المذهب «وكان يتستر بالشافعية مدة إقامته بمصر والشام»⁽²⁾، لأن السبكي قد ذكره في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ضمن الطبقة الثالثة من العلماء التي تنتسب إلى هذا المذهب⁽³⁾.

وقد خلص الدكتور السويكت في دراسته القيمة لمنهج المسعودي بعد عرض موجز لوجهات النظر وتدبر كل الجوانب التي تدور حول معتقد المسعودي، وبعد قراءته المتأنية لكتب المسعودي، إلى أنه شيعي المذهب حيث قال: «أرى أنه ذو ميول شيعية قوية، وأن حبه لآل أبي طالب لا يكاد ينتهي عند حد، فقد بالغ في الإشادة بهم وتقريظهم، والرفع من شأنهم، وتقصي أخبارهم ووفياتهم في كلا كتابيه المطبوعين: المروج والتنبيه»⁽⁴⁾.

وكذلك حال الدكتور محمد عبد العزيز نور ولي فقد صنفه ضمن مؤرخي الشيعة، وساق عديد الأدلة والأخبار التي يستدل بها على تشييعه، وليس هذا مقام عرضها والخوض فيها⁽⁵⁾.

ب- التعريف بالكتاب

طبع مروج الذهب أول مرة في باريس سنة 1787م بعناية المستشرق دي غينيس De Guignes، ثم نشر بين عامي 1861-1877م في باريس أيضا، مع ترجمة فرنسية في تسعة أجزاء بعناية المستشرقين الفرنسيين بارييه دي مينار Barbier De Meynard وبافيه دي كرتاي Pavet De Courtaille وهذه الطبعة محشوة بالأخطاء النحوية، ومشحونة بالأغلاط والتصحيحات والتحريفات⁽⁶⁾، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات إلا أن الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة هي طبعة المكتبة العصرية ببيروت باعتناء كمال حسن مرعي سنة 2005م، وقد جاءت في أربعة أجزاء.

(1) - محمد بن إسماعيل: منتهى المقال في أحوال الرجال، ص 213.

(2) - السيد الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، ص 254.

(3) - طبقات الشافعية، ج 3، ص 456.

(4) - منهج المسعودي، ص 74.

(5) - أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص 246.

(6) - شارل بلا: مقدمة تحقيق كتاب مروج الذهب، ج 1، ص 5.

يعتبر كتاب مروج الذهب أحد الكتب التاريخية المهمة التي حظيت باهتمام وقبول في مختلف الأوساط، واحتل مكانا مرموقا ومحلا بارزا بين إنجازات العرب العلمية وانتشر بين الناس على نطاق واسع، وتلقته الأيدي منذ ظهوره، وتبادله النساخ فيما بينهم، حتى أن المسعودي نفسه حين رأى ذلك الانتشار السريع والقبول الحسن أخذ يزيد في الكتاب ويتعاهده بالرعاية والتنقيح حتى قبل وفاته⁽¹⁾.

وقد ذكر المسعودي في مقدمة كتابه سبب تأليفه للكتاب فقال: «إنا صَنَّفْنَا كِتَابَنَا فِي أَخْبَارِ الزَّمَانِ... ثُمَّ اتَّبَعْنَا بِكِتَابِنَا الْأَوْسَطِ فِي الْأَخْبَارِ عَلَى التَّارِيخِ وَمَا انْدَجَّ فِي السِّنِينَ الْمَاضِيَةِ... وَرَأَيْنَا إِجْازَ مَا بَسَطْنَاهُ، وَاخْتِصَارَ مَا وَسَطْنَاهُ، فِي كِتَابٍ لَطِيفٍ نَوَدُّعُهُ لَمَعَ مَا فِي ذَيْبِكَ الْكِتَابِينَ مِمَّا ضَمَّنَّا هُمَا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، وَأَخْبَارِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَالْأَعْصَارِ الْخَالِيَةِ، مِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ ذِكْرُهُ فِيهِمَا»⁽²⁾، ثم أضاف: «كَانَ مَا دَعَانِي إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابِي هَذَا فِي التَّارِيخِ، وَأَخْبَارِ الْعَالَمِ، وَمَا مَضَى فِي أَكْنَافِ الزَّمَانِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُلُوكِ وَسِيرِهَا وَالْأُمَمِ وَمَسَاكِنِهَا مَحَبَّةً احْتِذَاءً الشَّاكِلَةَ الَّتِي قَصَدَهَا الْعُلَمَاءُ، وَقَفَّاهَا الْحُكَمَاءُ، وَأَنْ يَبْقَى لِلْعَالَمِ ذِكْرًا مَحْمُودًا، وَعِلْمًا مَنْظُومًا عَتِيدًا، فَإِنَا وَجَدْنَا مُصَنِّفِي الْكُتُبِ فِي ذَلِكَ مُجِيدًا وَمُقَصِّرًا، وَمَسْهَبًا وَمَخْتَصِرًا، وَوَجَدْنَا الْأَخْبَارَ زَائِدَةً مَعَ زِيَادَةِ الْأَيَّامِ، حَادِثَةً مَعَ حَدُوثِ الْأَزْمَانِ، وَرَبْمَا غَابَ الْبَارِعُ مِنْهَا عَلَى الْفِطَنِ الذَّكِيِّ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ قِسْطٌ يَخْصُهُ بِمَقْدَارِ عِنَايَتِهِ، وَلِكُلِّ إِقْلِيمٍ عَجَائِبُ يَقْتَصِرُ عَلَى عِلْمِهَا أَهْلُهُ، وَلَيْسَ مِنْ لَزَمَ جِهَةَ وَطْنِهِ وَقَنَّعَ بِمَا تُؤْمِي إِلَيْهِ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ إِقْلِيمِهِ كَمَنْ قَسَمَ عَمْرَهُ عَلَى قَطْعِ الْأَقْطَارِ، وَوَزَّعَ أَيَّامَهُ بَيْنَ تَقَاذُفِ الْأَسْفَارِ، وَاسْتِخْرَاجِ كُلِّ دَقِيقٍ مِنْ مَعْدَنِهِ، وَإِثَارَةِ كُلِّ نَفِيسٍ مِنْ مَكْمَنِهِ»⁽³⁾.

وحوى الكتاب مئة واثنين وثلاثين بابا ذكرها المسعودي «على حسب مراتبها فيه واستحقاقها منه لكي يقرب تناولها على من يريد تناول ذلك»⁽⁴⁾ فخصص لذلك الباب الأول ثم أورد قائمة للمصادر التي اطلع عليها، ولأشهر المؤلفات في التاريخ والأخبار، ومن خلال عرضه لها كان يعقد بعض المقارنات بينها ويمارس شيئا من التقويم والنقد لها، وابتداء من الباب الثالث دخل المسعودي إلى موضوعات الكتاب

(1) - التنبيه والإشراف، ص 133، وانظر: السويكت: منهج المسعودي، ص 86.

(2) - مروج الذهب، ج 1، ص 18.

(3) - المصدر نفسه، ص 20.

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 20.

وأولها: "في ذكر المبدأ وشأن الخليقة"⁽¹⁾ وآخرها: "ذكر من حج بالناس من أول الإسلام إلى سنة خمس وثلاثين وثلاثمئة"⁽²⁾.

وقد مر خلال ذلك "بجامع تاريخ العالم والأنبياء والملوك من آدم إلى نبينا -صلى الله عليه وسلم- ومولده ومبعثه وهجرته ومغازيه وسراياه وسواربه إلى وفاته، والخلفاء والملوك من بعده، وكتائبهم ووزرائهم، والغرر من أخبارهم، وما كان من الكوائن والأحداث والحروب في أيامهم إلى سنة 345هـ في خلافة المطيع"⁽³⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

المسعودي هو مثل اليعقوبي، لم يسر في القسم الخاص بتاريخ الإسلام على ترتيب السنين (المنهج الحولي) كما فعل الطبري بل سار على حسب ترتيب حكم الخلفاء⁽⁴⁾.

- سار المسعودي في كتابه على منهج الإيجاز والإختصار، وذكر اللمع المنبهة على ما سلف وإن دونه في مؤلفاته المطولة كأخبار الزمان والأوسط، وقد ذكر ذلك في الفصل الأول من كتابه كما ذكر ذلك في النص السالف الذكر⁽⁵⁾.

- رأى أن من الأمور الباعثة على التطويل والحشو ذكر الأسانيد وتكرار الألفاظ، فاشتد على نفسه هنا حذف بعض الأسانيد وترك إعادة الألفاظ، ولا سيما وأنه في كتبه المطولة السابقة كان يستخدم الأسانيد ويتبع الرواة.

- انتهج المسعودي منهج الانتقاء والاختيار للروايات، فقد انتقى من أخبار الفرع السفياي الروايات التي يرى فيها الحقيقة، وتدعم توجهه ومذهبه وأهمل غيرها، فلا نجد ينقل روايتين لنفس الخبر إلا لماماً، وستتكلم بشيء من النقد لهذا الأمر فيما يأتي.

د- مصادر أخباره

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 20.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 29.

(3) - التنبيه والإشراف، ص 97.

(4) - جواد علي: موارد المسعودي، ص 27.

(5) - مروج الذهب، ج 3، ص 45-46.

رغم كلام المسعودي في بداية كتابه عن المصادر التاريخية الهامة في زمانه فإنه لم يصرح بأنه استعملها في كتابه، أو أنه لم يستعمل غيرها، غير أن اعتماده الاسناد في غالب الأحيان والتصريح بمصادره في بعض الأحيان يمكن الباحثين من التعرف على مصادره، وقد قام الدكتور جواد علي بدراسة موارد المسعودي⁽¹⁾. لم يحتف الإسناد عند المسعودي اختفاء تاما إنما كان يبرز بين الفينة والأخرى فيظهر الإسناد إما رواية عن شيوخه الذين حدثوه عن شيوخهم حتى الشاهد العيان⁽²⁾، وإما حكاية عن مؤلفات اطلع عليها تعتمد في أسلوبها على الأسانيد كتاريخ الطبري مثلا⁽³⁾. وسنكتفي في هذه الدراسة بالوقوف على مصادر المسعودي في التأريخ للفرع السفلي وطرق اسناده والوقوف على طرق تحمل الرواية التي استخدمها من خلال الجدول التالي الذي يبين الأسانيد التي ذكرها والمواضيع التي اعتمدها فيها وتوثيق ذلك بالجزء والصفحة:

الرقم	السند أو المصدر	الموضوع	الجزء/الصفحة
1	حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ...	تسميم الحسن بن علي	6/3
2	ذكر ...		6/3، 13
3	وجدت في كتاب "الأخبار" لأبي الحسن علي بن محمد بن سليمان النوفلي بالسند ...	قصة عن الرسول ﷺ	7/3
4	وجدت في وجه آخر من الروايات في أخبار أهل البيت ...	رثاء ابن الحنفية للحسن	7/3
5	ووجدت في بعض كتب التواريخ في أخبار الحسن ومعاوية		7/3
6	حدث محمد بن جرير الطبري، عن محمد بن حميد الرازي عن علي بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق ... (لم يرد هذا النص في تاريخ الطبري) ثم يتبع ذلك بقوله: "وفي نسخة أنه..."	سرور معاوية بموت الحسن	8/3

(1) - مقال نشره جواد علي بالمجلد 20، من مجلة سومر العراقية سنة 1964م، العدد 1-2، ص 1-48.

(2) - مروج الذهب، ج 3، ص 6.

(3) - المصدر نفسه، ج 3، ص 8.

14/3	استلحاق زياد بنسب ابي سفيان	وكان سبب ادعاء معاوية له فيما ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى ...	7
20/3	سب علي	حدث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري عن محمد بن حميد الرازي عن أبي مجاهد عن محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح، قال... ووجدت في وجه آخر من الروايات وذلك في كتاب علي بن محمد بن سليمان النوفلي في الأخبار تكملة للخبر.	8
21/3	بين معاوية وأبي الطفيل الكناني	وذكر أبو مخنف لوط بن يحيى وغيره من الأخباريين ...	9
22/3، 24	العباس بن ربيعة	ذكر أبو مخنف لوط بن يحيى عن أبي الأعز التيمي	10
26/3	بين معاوية وعمرو بن العاص	وذكر الواقدي قال: ...	11
33/3	غفلة أهل الشام	وذكر بعض الأخباريين أنه ...	12
33/3	غفلة أهل العراق والشام	وحكى الجاحظ قال: ...	13
39/3	معاوية وجماعة من أصحاب علي	حدث منصور بن وحشي عن أبي الفياض عبد الله بن محمد الهاشمي عن الوليد بن البختری العبسي عن الحارث بن مسمار البهراني قال: ...	14
39/3	صعصعة بن صوحان عند معاوية	حدث أبو جعفر محمد بن حبيب قال: أخبرنا أبو الهيثم يزيد بن رجاء الغنوي قال أخبرنا الوليد بن البختری عن أبيه عن ابن مردوع الكلبي قال: ...	15
39/3	صعصعة بن صوحان عند معاوية	حدث أبو الهيثم قال: حدثني أبو البشير محمد بن بشر الغزاري عن إبراهيم بن عقيل البصري قال	16

41/3	صعصعة بن صوحان عند معاوية	وهو ما حدث به المدائني عن زيد بن طليح الذهلي الشيباني قال: أخبرني أبي عن مصقلة بن هبيرة الشيباني، قال...	17
43/3	صعصعة بن صوحان عند معاوية	ومن أخبار صوحان ما حدث به أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي، عن أبي الهيثم يزيد بن رجاء الغنوي قال أخبرني رجل من بني فزارة ثم من بني عدي قال...	18
43/3	أبو أيوب وصعصعة	وحدث المبرد، عن الرياشي، عن ربيعة بن عبد الله النميري، قال أخبرني رجل من الأزدي...	19
44/3	معاوية وجميل بن كعب	ذكر المدائني...	20
45/3	معاوية عند موته	ذكر لوط بن يحيى وابن دأب والهيثم بن عدي وغيرهم من نقلة الأخبار...	21
45/3	معاوية عند موته	وذكر محمد بن إسحاق وغيره من نقلة الأخبار أن...	22
59/3	قتيل الطف	يقول سليمان بن قتة يرثيه على ما ذكره الزبير بن بكار في كتاب "أنساب قريش" من أبيات... (1)	23

وقد أحالنا المسعودي لمتابعة أخبار معاوية في كتابه أخبار الزمان وكتابه الأوسط وباقي كتبه، فقال: «ومعاوية أخبار كثيرة مع علي وغيره، وقد أتينا على الغرر من أخباره، وما كان في أيامه في كتابين "أخبار الزمان" والأوسط، وغيرهما من كتبنا مما أفرد للآثار وهذا باب كبير والكلام فيه وفي غيره مما تقدم وتأخر في هذا الكتاب كثير ومن ضمن الاختصار لم يجز له الإكثار، وإنما نذكر في كل باب (من هذا الكتاب) طرفاً من كل نوع من العلوم والأخبار وما انتخبناه من طرائف الآثار، ليستدل الناظر فيه بما ذكرنا على المراد مما تركنا ذكره وقد تقدم وصفه وبسطه فيما سلف من كتبنا» (2).

(1) - لم يذكره الزبير بن بكار في كتابه وإنما ذكره المصعب الزبيري في كتابه: نسب قريش، ص 41.

(2) - مروج الذهب، ج 3، ص 45-46.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

خصص المسعودي 61 صفحة لتاريخ الفرع السفياي⁽¹⁾، وهو قليل جدا إذا ما قورن بما أورده الطبري ومقارنة بحجم الكتاب، وقد تطرق فيه لأخبار هذا الفرع من خلال تعرضه لشخصياته، والشخصيات البارزة لتلك الفترة، فابتدأه بذكر خلافة الحسن -رضي الله عنه-، فتطرق لقصة مقتله بالسم فقال فيها: «ذكر أن امرأته جعدة بنت الأشعث بن قيس الكندي سقته السم، وقد كان معاوية دسَّ إليها: إنك إن احتلت في قتل الحسن وجَّهت إليك بمائة الف درهم، وزوجتك من يزيد، فكان ذلك الذي بعثها على سمه، فلما مات وفي لها معاوية بالمال، وأرسل إليها: إنا نحب حياة يزيد، ولولا ذلك لوفينا لك بتزويجه»، ثم أضاف: «وذكر أن الحسن قال عند موته: لقد حاقَّتْ شربته، وبلغ أمنيته، والله لا وفي لها بما وعدَّ ولا صدق فيما قال»⁽²⁾، والغريب أن المسعودي لم يعلق على هذا بالنفي وكأنه يقره، لكن ابن كثير يرد هذا بعد أن أورد رواية تلصق هذا بمعاوية وأخرى تلصقه بيزيد فقال: «وعندي أن هذا ليس بصحيح، وعدم صحته عن أبيه معاوية بطريق الأولى والأحرى»⁽³⁾ وذكر أخباره في خلافة معاوية، ثم اتبعه بذكر خلافة معاوية، ولمع من أخباره وسيره ونوادره، ويتبع ذلك بأهم الأحداث التي وقعت في خلافته فيطرقها كمواضيع مثل مقتل حجر بن عدي واستلحاق زياد بأبي سفيان ثم يتطرق إلى مواقف بين عديد الشخصيات البارزة كالصحابة وغيرهم ومعاوية، ويضع لذلك عناوين كقوله: "بين عمرو بن عثمان وأسامة عند معاوية"⁽⁴⁾، و"بين معاوية وعبد الله بن هاشم المرقال"⁽⁵⁾، و"بين معاوية ومحمد بن أبي بكر"⁽⁶⁾، وغيرها ويتطرق أحيانا لأخبار معاوية مع علي بن أبي طالب، ثم يعرج على وفاة عمرو بن العاص وتركته، كما يتطرق لأخبار المغيرة بن شعبة، وموت زياد ويخصص حكم يزيد بن معاوية بالكلام وعنوانه بقوله:

(1) - مروج الذهب، ج 3، ص 5-66.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 427.

(3) - البداية والنهاية، ج 11، ص 202.

(4) - مروج الذهب، ج 3، ص 13.

(5) - المصدر نفسه، ج 3، ص 16.

(6) - المصدر نفسه، ج 3، ص 17.

"ذكر أيام يزيد بن معاوية بن أبي سفيان" وافتتحه بالكلام عن أخذ البيعة ليزيد⁽¹⁾، ويتبع ذلك بذكر جمل من أخلاقه وسياسته وطوائف من عيون أخباره⁽²⁾ ص 31، ثم يذكر طائفة من أخلاق معاوية وعاداته ودهائه⁽³⁾ كما يتطرق لموضوع ينتقص فيه أهل الشام ويعنونه بـ "من غفلة أهل الشام والعراق"⁽⁴⁾، يصف حال معاوية عند موته⁽⁵⁾، و يصف الخلفاء الراشدين والعباس -رضي الله عنه-⁽⁶⁾، ثم يذكر أيام يزيد بن معاوية⁽⁷⁾، وبعد ذلك يخصص عنواناً لمقتل الحسين ومن قتل معه من أهل بيته وشيعته، وبعد أن يذكر أسماء ولد علي وأمهاتهم يذكر لمعاً من أخبار يزيد ويذكر فيه فسوق يزيد وعماله، وأخيراً يتطرق لوقعة الحرة ورمي الكعبة بالمجانيق⁽⁸⁾، وبعد أن يذكر أخبار ابن الزبير وبيعة مروان يعود ليذكر ولد يزيد بن معاوية وولد معاوية⁽⁹⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

أول ما يجب أن يوجه من نقد لكتاب المسعودي كمصدر لتاريخ الفرع السفياي إنما يكون في مصادره التي استقى منها مادته الخبرية، فرغم ما ذكره في مقدمة كتابه من مصادر أكثر تنوعاً وندر بعضها وضاع أغلبها تفتح شهية الباحثين بعناوينها وبسمعة مؤلفيها، إلا أننا لما نرى ما اعتمد عليه في التأريخ للفرع السفياي فإننا لا نجد منها إلا الأقل القليل الذي شاع وكثر تداوله، ثم لا ينتقي منه إلا ما يساير مذهبه ومعتقده، فلا نجد عنده أي جديد.

فهو اعتمد على كتاب الأخبار للنوفلي والطبري وكتاب أبي عبيدة وكتب لوط بن يحيى والواقدي والجاحظ، ومحمد بن حبيب والمدائني والمبرد وابن إسحاق والزبير بن بكار وابن الكلبي، غير أنني لما عدت إلى تاريخ الطبري وبخنت عن النصين الذين أخذهما عنه لم أعثر عليهما، وقد جاء في النص الأول: «وحدث محمد بن جرير الطبري، عن محمد بن حميد الرازي، عن علي بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن الفضل بن عباس بن ربيعة قال: وقد عبد الله بن العباس علي معاوية، قال: فو الله إني

(1) - المصدر نفسه، ج 3، ص 29.

(2) - مروج الذهب، ج 3، ص 31.

(3) - المصدر نفسه، ج 3، ص 31.

(4) - المصدر نفسه، ج 3، ص 33.

(5) - المصدر نفسه، ج 3، ص 45.

(6) - المصدر نفسه، ج 3، ص 47.

(7) - المصدر نفسه، ج 3، ص 50.

(8) - المصدر نفسه، ج 3، ص 63-65.

(9) - المصدر نفسه، ج 3، ص 79.

لني المسجد إذ كبر معاوية في الخضراء فكبر أهل الخضراء، ثم كبر أهل المسجد بتكبير أهل الخضراء، فخرجت فاخنة بنت قرظة بن عمرو بن نوفل بن عبد مناف من خوخة لها، فقالت: سرّك الله يا أمير المؤمنين! ما هذا الذي بلغك فسرت به؟ قال: موت الحسن بن علي فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون، ثم بكت وقالت: مات سيد المسلمين وابن بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال معاوية: نعم والله ما فعلت، إنه كان كذلك أهلاً أن تبكي عليه، ثم بلغ الخبر ابن عباس رضي الله عنهما، فراح فدخل على معاوية، قال: علمت يا ابن عباس أن الحسن توفي، قال: أذلك كبرت؟ قال: نعم، قال: أما والله ما موته بالذي يؤخر أجلك، ولا حُفرتَه بسادّة حفرتك، ولئن أصبنا به فقد أصبنا قبله بسيد المرسلين وإمام المتقين ورسول رب العالمين ثم بعده بسيد الأوصياء، فجبر الله تلك المصيبة، ورفع تلك العثرة فقال: ويحك يا ابن عباس! ما كلمتك قط إلا وجدتك معداً⁽¹⁾، أما النص الثاني فقد جاء فيه: «وحدث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، عن محمد بن حميد الرازي، أبي مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، قال: لما حج معاوية طاف بالبيت ومعه سعد، فلما فرغ انصرف معاوية الى دار الندوة، فأجلسه معه على سريره، ووقع معاوية في علي وشرع في سبّه، فزحف سعد ثم قال: أجلسني معك على سيرك ثم شرعت في سب علي، والله لأن يكون في خصلة واحدة من خصال كانت لعلّي أحب الي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس: والله لأن أكون صهراً لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأن لي من الولد ما لعلّي أحب إلى من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس، والله لأن يكون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لي ما قاله يوم خير: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله، ليس بفرار يفتح الله على يديه» أحبّ الي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس، والله لأن يكون رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال لي ما قاله في غزوة تبوك: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» أحبّ الي من أن يكون لي ما طلعت عليه الشمس، وأيم الله لا دخلت لك داراً ما بقيت، ثم نهض⁽²⁾، ولربما يكونان قد ضاعا فيما ضاع من تاريخ الطبري، وهذا يضيف قيمة كبيرة على الكتاب، بحفظه ما ضاع من تراثنا، كما أنه ذكر أنه أخذ عن الزبير بن بكار في كتابه أنساب قريش وقد جاء في النص ما يلي:

«وفي قتيل الطف يقول سليمان بن قتة يرثيه علي ما ذكره الزبير بن بكار في كتاب أنساب قريش

(1) - مروج الذهب، ج3، ص8، 20. وانظر الجدول أعلاه.

(2) - المصدر نفسه، ج3، ص20.

من أبيات:

فإن قتيلَ الطّفّ من آل هاشم *** أذلّ رقاباً من قريش فذلت

فإن يُتبعوه عائد البيت يُصبحوا *** كعادٍ تعمت عن هداها فضلت»⁽¹⁾ فلما تصفحت الكتاب لم أعثر على النص فيه بل وجدته عند المصعب الزبيري⁽²⁾ وهذا يضاف إلى رصيده أيضاً.

والأمر الثاني يتعلق بمنهجه في الكتاب وذلك لانتقائه الأخبار واختياره ما يناسبه منها، فجاءت كل رواياته تطعن في الأمويين وعلى رأسهم معاوية وتشيد بآل البيت وترفع من أقدارهم حتى تتخطى المتعارف عليه من فضلهم، ليعدوا بهم إلى كونهم أوصياء ومعصومين وغيرها، فلم يسر في ذلك على الاعتدال أو على أن يعطي القارئ سائر الروايات مثلما فعل الطبري، وهو يحكم ويختار، فهو بذلك اختار للقارئ ما يشاء هو، ووضعه في طريق يرتضيه له هو، لن تكون فيه الحيرة أو إعمال العقل.

هذا إضافة إلى تركيزه على بعض المواضيع كونه اتبع في كتابه المنهج الموضوعي وأغفل الكثير من المواضيع الهامة التي حدثت في زمن السفينيين، رغم أنه ذكر بأنه فصل ذلك في كتاب أخبار الزمان وكتابه الأوسط.

طغت الروايات الشيعية على أغلب ما كتب عن الفرع السفيني، وغالى في الطعن والانتقاص من شأن معاوية وعمرو بن العاص ويزيد وزياد.

ثالثاً: كتاب البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر المقدسي

أ- التعريف بالمؤلف

مما يؤسف له أن المطهر المقدسي ليست له ترجمة في كتب التراجم ولا في غيرها، ولا نعلم عنه شيئاً سوى مؤلفه هذا، وقال بروكلمان أنه كتب هذا الكتاب في مدينة بُسْت (3) من أعمال كابل سنة (355هـ) لأحد وزراء السامانيين⁽⁴⁾.

ب- التعريف بالكتاب

(1) - مروج الذهب، ج 3، ص 59. وانظر الجدول أعلاه.

(2) - المصعب الزبيري: نسب قريش، ص 41.

(3) - بُسْت: بالضم: مدينة بين سجستان وغزني وهرارة، وقال الحموي: «أظنها من أعمال كابل، فإن قياس ما نجده من أخبارها في الأخبار والفتوح كذا يقتضي». معجم البلدان، ج 1، ص 414.

(4) - مطهر بن طاهر: البدء والتاريخ، ج 1، ص 8.

توجد مخطوطة وحيدة من هذا الكتاب في مكتبة داماد إبراهيم باشا باسطنبول، وقد نسبته ابن الوردى في "فريدة العجائب" إلى أبي زيد أحمد بن سهل البلخي⁽¹⁾، وتبعه في ذلك حاجي خليفة في "كشف الظنون"⁽²⁾، والبلخي عند أرباب الرجال والتراجم من أعلام المؤرخين ومشارك في كثير من العلوم⁽³⁾، لكن دل تحقيق المستشرق الفرنسي كليمان هوار Cl.Huart⁽⁴⁾ على أنه تصنيف المؤرخ مطهر بن طاهر المقدسي، فإن البلخي توفي سنة 322هـ كما في مصادر ترجمته⁽⁵⁾ أو سنة 340هـ كما في كشف الظنون⁽⁶⁾، وكتاب البدء صنف سنة 355هـ، وقد قال هوار ناشر الكتاب ما ملخصه: «لدى مطالعتي كتاب "تاريخ الفرس" الذي نشره "Zotenberg"⁽⁷⁾ تحقق لدي أن مؤلف كتاب "البدء والتاريخ" هو "المطهر بن طاهر المقدسي"، وقد ألفه سنة 355هـ، وقد نسب إلى أبي زيد البلخي استنادا إلى ما ذكره صاحب كشف الظنون، والغالب أن حاجي خليفة قد اطلع على النسخة التي بأيدينا، وكانت هذه النسخة قد دخلت في ملك الصدر الأعظم "الداماد إبراهيم باشا" وكتب عليها وهماً "أن مصنفها هو أبو زيد البلخي المتوفي سنة 340هـ"⁽⁸⁾، كما نسب الكتاب إلى مطهر بن طاهر كل من الثعالبي في كتاب "الغرر"⁽⁹⁾، وأبو المعالي محمد بن عبد الله الفارسي في "بيان الأديان"

(1) - ابن الوردى: فريدة العجائب وخريدة الغرائب، ص 415.

(2) - حاجي خليفة: كشف الظنون، ج 1، ص 227.

(3) - البلخي، أحمد بن سهل أبو زيد: أحد الكبار الأفاضل من علماء الإسلام، جمع بين الشريعة والفلسفة والأدب والفنون، ولد في إحدى قرى بلخ، وساح سياحة طويلة، ثم عاد وقد علت شهرته فعرض عليه حاكم تخوم بلخ وزارته فأبأها وذكر له الكتابة فرضيها، فكان يعيش منها إلى أن مات في بلخ سنة 322هـ، وقد سبق علماء البلدان في الإسلام كافة إلى استعمال رسم الأرض في كتابه "صور الأقاليم الإسلامية"، وفي فهرست ابن النديم قائمة بمؤلفاته، وهي كثيرة. ابن النديم: الفهرست، ص 170، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 1، ص 274، ابن حجر: لسان الميزان، ج 1، ص 183، الزركلي: الاعلام، ج 1، ص 134.

(4) - كليمان هيار Cl. Heart (1854-1927). العقيقي: المستشرقون، ج 1، ص 230.

(5) - ابن النديم: الفهرست، ص 170، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 1، ص 274، ابن حجر: لسان الميزان، ج 1، ص 183، الزركلي: الاعلام، ج 1، ص 134.

(6) - حاجي خليفة: كشف الظنون، ج 1، ص 227.

(7) - Althaalibi : Histoire des Rois des Perses, Tra : H .Zotenberg, P501.

(8) - El Balkhi, Livre de La Création, Vol3, PVI.

(9) - الثعالبي: غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم، ص 501.

الذي ألفه سنة 485هـ⁽¹⁾، كما نقل ذلك نجيب العقيقي في "المستشرقون"⁽²⁾، ومما يدل أيضا على أن هذا الكتاب ليس للبلخي أن صاحب "الفهرست" لم يذكره في جملة مصنفاته⁽³⁾.

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء في السنوات 1899-1919م، مع تعليقات بالفرنسية في باريس باهتمام المستشرق كليمان هيار، ويقول الزركلي أن له بقية مازالت مخطوطة⁽⁴⁾، كما قد طبعته مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة في ستة أجزاء، ونسبته للمطهر بن طاهر المقدسي، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ويُعد هذا المصدر ضمن مصادر التاريخ العام العالمي، نظرا لما جاء فيه من موضوعات طرحها مؤلفه وقد بيّن كل ذلك في مقدمته، حيث قال: «جمعت ما وجدت في ذكر مبتدأ الخلق ومنتهاه ثم ما يتبعه من قصص الأنبياء عليهم السلام وأخبار الأمم والأجيال وتواريخ الملوك من ذوي الأخطار من العرب والعجم وما روي من أمر الخلفاء من لدن قيام الساعة إلى زماننا هذا وهو سنة ثلثمائة وخمسين وخمسين من هجرة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، وما حُكي أنه واقع بعدُ من الكوائن والفتن، والعجائب بين يدي الساعة... وأديان أصناف الأمم، ومعاملتهم، ورسومهم، وذكر العمران من الأرض، وكيفية صفات الأقاليم والممالك، ثم ما جرى في الإسلام من المغازي والفتوح وغير ذلك... وقد وسمت هذا الكتاب بكتاب البدء والتاريخ، وهو مشتمل على اثنين وعشرين فصلا»⁽⁵⁾.

ج - منهجه في عرض أخباره التاريخية

وقد ألف ابن طاهر المقدسي هذا الكتاب لأحد وزراء السامانيين كما ذكرنا، ولم يفصح عن اسمه، وقد ذكر منهجه، ومحتويات كتابه في مقدمته، حيث قال: «فأمرني -لا زال أمره عاليا وجدّه صاعدا - أن أجمع له كتابا في هذا الباب منحطًا عن درجة العلو خارجا عن حدّ التقصير مهذبا من شوائب التزيّد مصفّى عن سقاط الغسالات وخرافات العجائز وتزاوير القصاص وموضوعات المتهمين

(1) - أبو العالي: بيان الأديان، ص 24.

(2) - ج 1، ص 230.

(3) - الفهرست، ص 170.

(4) - الزركلي: الاعلام، ج 7، ص 253.

(5) - المقدسي: البدء والتاريخ، ج 1، ص 6-7.

من المحدثين»⁽¹⁾، ويضيف قائلاً: «فتسارعت إلى امتثال ما مثل، وارتسام ما رسم، وتتبع صحاح الأسانيد ومتضمنات التصانيف»⁽²⁾.

وقد اتبع المقدسي في هذا الكتاب منهج الاختصار وقد عبر عنه في عنوان الفصل حيث قال: «الفصل الحادي والعشرون في ولاية بني أمية إلى آخر أيامهم على الاختصار»⁽³⁾.

د- مصادر أخباره

لم يذكر المقدسي مصادرَه في كتابه كما فعل المسعودي، ولم يذكر أي منها في طيات كتابه، كما أنه لم يعتمد على الإسناد في ذكر أخباره، لذا لا يمكننا معرفة مصادرَه خاصة منها تلك التي اعتمدها في أخبار الأمويين بشكل عام، والفرع السفياي بشكل خاص، وبما أن الفترة التي عاش فيها والزمن الذي ألف فيه كتابه - سنة 355هـ - كانت أغلب المصادر التي اعتمدها غيره موجودة ونقصت بها تلك التي اعتمدها الطبري والتي ذكرها المسعودي، لكن طبيعة الأخبار التي ذكرها وهي أخبار مشهورة ذكرها من سبقه ومن جاء بعده وقد انتقاها المقدسي ورواها برواية واحدة لكل خبر، لذا لا يمكننا التفكير في أي من كتب التاريخ كانت مصدرًا له.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

خصص المؤلف الفصل ما قبل الأخير - رقم 21 - لخلافة بني أمية وقد جاء في بداية الجزء السادس من الكتاب⁽⁴⁾، وقد بدأ أخبار الفرع السفياي بولاية معاوية، ثم ساق تحقيقًا حول نسب زياد بن أبيه كما عقد فقرات لموت ثلاثة من أشهر رجالات الفرع السفياي (زياد والمغيرة وعمرو بن العاص) وكذا من مات في زمنه من الصحابة منهم عائشة - رضي الله عنها - ومن قتلهم معاوية من شيعة علي، كما ذكر ما غيره معاوية من سنن النبي - صلى الله عليه وسلم - وما كان له من أقوال.

وذكر أمر أخذ البيعة ليزيد وتتبع فصوله ومحطاته، ثم ذكر موت معاوية وخروج الحسين بن علي ومقتله، وبعد أن انتهى من قصة مقتل الحسين وصورها بما يرويه الشيعة وذكر بعض ما لا يقبله العقل كسماع أهل المدينة ليلة مقتل الحسين لهاتف يبعثه قال: «واعلم أن للروافض في هذه القصة من الزيادات والتهاويل شيئاً غير قليل، وفي مقدار ما بيناه سقط كثير، لأن من الناس من ينكر أن يكون

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 5-6.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 6.

(3) - المقدسي: البدء والتاريخ، ج 6، ص 1.

(4) - المصدر نفسه، ج 6، ص 1-17.

يزيد أمر بقتله أو رضي به، والله أعلم بذلك»⁽¹⁾، ثم خروج عبد الله بن الزبير ووقعة الحرة، وقد جاء كل ذلك في 16 صفحة لا غير.

و- نقد وتقييم الكتاب

لم يأت المقدسي في أخباره بجديد عن تاريخ الفرع السفياي، بل كان متبعاً مقلداً غير ناقد ولا معلق، ورغم عمق طرحه واستشناعه لمن يطرق هذه المواضيع دون أن يكون أهلاً لها، ورغم قوله "أن كتابه هذا مصفى عن سقاط الغسالات وخرافات العجائز وتزاوير القصاص وموضوعات المتهمين من المحدثين"، إلا أنه في طرحه لأخبار الفرع السفياي لم يجد عما أراد الهروب منه.

فقد اتبع منهج دمج الروايات واستخراج خلاصتها رغم توفر الروايات الكثيرة في هذه الفترة التي ألف فيها كتابه، وكثرت مواردها وتنوع رواياتها ومذاهبهم، حتى أن أغلبها في هذه الفترة قد جمعت في مصنفات مثل تاريخ الطبري، مما يسهل عليه الإطلاع عليها، إلا أنه أراد أن يحمل القارئ ومن يكتب إليه هذا الكتاب من وزراء السامانيين على ما يرتضيه هو لخلفيته الفكرية والعقدية التي لا نعلم عنها الشيء الكثير. وقد كان متحاملاً على الأمويين ساخطاً عليهم، لم يذكر لهم فضل، بل ذكر عنهم كل شناعة وكثيراً ما يذكرهم باللعن والسب ومثال ذلك قوله عن يزيد: «فأول من بايع يزيد معاوية، وكتب إلى مروان بن الحكم بأخذ بيعة أهل المدينة ليزيد عليه اللعنة»⁽²⁾، وهو الأمر الذي لم يحدث قبله، فحتى وإن كان قد مر بنا من كان متحاملاً على الأمويين كالمسعودي أو كاليقوي فإنهما كانا يتنزهان عن السب واللعن المباشر، إلا أن ابن طاهر المقدسي لم ينزه نفسه عن ذلك، وكأنه كان يتقرب إلى وزيره بذلك وميوله العلوية في الكتاب غير خافية.

وإن أردنا أن نقيم كتابه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي فإننا نقول أن هذا الكتاب قيمته العلمية قليلة كمصدر لتاريخ الفرع السفياي، وهو يتطلب دراسة وافية لمعرفة الوزير الساماني الذي كتبه لأجله ومعرفة حقيقة معتقده، والبحث عن مصادره، وغيرها من المعطيات التي تميظ اللثام عن كاتب الكتاب وعن قيمة الكتاب العلمية.

كل الأخبار التي جاء بها في اختصار شديد موجودة عند من سبقه ولم يأت بجديد، ولم يقدم نقداً للنصوص ولا للروايات مما يستأنس به أو يسترشد به خاصة وأنه من أصحاب العقل والفلسفة.

(1) - المصدر نفسه، ج 6، ص 13.

(2) - البدء والتاريخ، ج 6، ص 6.

إضافة إلى عدم ذكر موارد أو اعتماد الإسناد ليحمل مسؤولية أخباره لأصحابها فإنه لم يتم بذلك كله ليحمل نفسه مسؤولية هذه الأخبار، وبالتالي فإن المعتمد على هذا الكتاب كمصدر للتأريخ للفرع السفلي فإنه لا يحظى منه بطائل، اللهم إلا إن كان يريد أن يتطلع على الروايات التي يجب تجنبها وهي ضعيفة غير قابلة للتصديق فإنه قد أحسن جمعها.

مكتبة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

فترة ما بعد الطبري

(من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري)

أولاً: تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه

ثانياً: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي

ثالثاً: الكامل في التاريخ لابن الأثير

رابعاً: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي

خامساً: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء

سادساً: كتاب البداية والنهاية لابن كثير

سابعاً: تاريخ ابن خلدون

تميزت فترة ما بعد الطبري بالنسبة للكتابة التاريخية بشكل عام ووبالنسبة للكتابة عن الفرع السفيني بشكل خاص، بأنها اعتمدت بشكل شبه كلي على كتاب الطبري، إلا أن مؤرخي هذه الفترة ابتكروا أساليب ومناهج جديدة لعرض المادة الخبرية، وذلك ما سنتعرف عليه فيما يأتي:

أولاً: تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه

أ-التعريف بالمؤلف

هو أبو علي الخازن أحمد بن محمد بن يعقوب، ويلقب بمسكويه، لم يعرف تاريخ ميلاده، وإن كان أصله من الري وسكن أصفهان وتوفي بها وهو من العلماء الموسوعيين الذين حفل بهم القرن الرابع الهجري على أنه كان يتميز بالفكر العلمي الواسع، نشأ على المجوسية ثم أسلم، ودرس بين هذا وذلك علوم الأوائل، وكان قيماً على خزانة كتب ابن العميد، ثم كتب عضد الدولة ابن بويه، فلقب بالخازن، ثم اختص ببهاء الدولة البويهية وعظم شأنه عنده، قال أبو حيان في جملة وصفه: «له بعد ذلك ماخذ... وغرائب من الكذب، وهو حائل العقل لشغفه بالكيمياء»⁽¹⁾، واشتغل بالفلسفة والكيمياء والمنطق بجانب الفقه والأدب والتاريخ ونظم الشعر، أنفق ماله في البحث الكيمياوي الفاشل عن حجر الفلاسفة الذي يحول المعادن الحسيسة إلى ذهب، كما أنفق عمره في التأليف الكثير من الفلاسفة والتربية والآداب والأخلاق والتاريخ وله عدة مؤلفات ذكرها الحموي⁽²⁾ وأشهرها "تجارب الأمم وتعاقب الهمم" و"تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق"، توفي سنة 421هـ⁽³⁾.

ب-التعريف بالكتاب

نشر الكتاب لأول مرة آمد روز سنة 1914-1916م، وترجمه المستشرق مرغليوث إلى الإنجليزية سنة 1920م، غير أن هذه الطبعة لم تشمل إلا أقل من نصف أجزاء الكتاب من آخره، وقد طبعه لأول مرة كاملاً أبو القاسم إمامي في ثمانية أجزاء مع الفهارس والذيل في طهران في الفترة (1987-2001م)، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

سمى مسكويه كتابه "تجارب الأمم وتعاقب الهمم"، وقد شكها مسكويه، غفلة العلماء ويُرجع سقوط الملوك إلى أنهم ترفعوا عن التعلم من التاريخ لذلك سماه بهذا العنوان⁽⁴⁾، وقد ذكر مسكويه في مقدمة

(1) -الامتناع والمؤانسة، ص 105.

(2) - معجم الأدباء، ج 2، ص 493-498.

(3) -مصادر ترجمته: أبو حيان التوحيدي: الامتناع والمؤانسة، ص 50، 105، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 2، ص 493-498، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 8، ص 72.

(4) -كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 6، ص 119.

الكتاب الغرض من تأليف كتابه وهو من أجل الكتب في التاريخ العام، فقال: «وإني لما تصفحت أخبار الأمم، وسير الملوك، وقرأت أخبار البلدان، وكتب التواريخ، وجدت فيها ما تستفاد منه تجربة لا تزال يتكرر مثلها، وينتظر حدوث شبهها وشكلها: كذكر مبادئ الدول، ونشء الممالك، وذكر دخول الخلل فيها بعد ذلك، وتلافي من تلافاه وتداركه إلى أن عاد إلى أحسن حال، وإغفال من أغفله واطّرحه إلى أن تأذى إلى الاضمحلال والزوال»⁽¹⁾، ثم أضاف أصناف وأنواع التجارب ومجالاتها فقال: «وذكر ما يتصل بذلك من السياسات في عمارة البلدان، وجمع كلم الرعيّة، وإصلاح نيات الجند، والحروب ومكايد الرجال، وما تمّ منها على العدو، وما رجع على صاحبه، وذكر الأسباب التي تقدّم بها قوم عند السلطان، والأحوال التي تأخّر لها آخرون، وما كان منها محمود الأوائل مذموم العواقب، وما كان بضدّ ذلك، وما استمرّ أوّله وآخره على سنن واحد، وذكر سياسات الوزراء، وأصحاب الجيوش، ومن أسند إليه حرب وسياسة، أو تدير أو إيالة، فوفى بذلك وتأتّى له، أو كان بخلاف ذلك»⁽²⁾.

ثم تكلم عن فائدة التجربة، وعلم أن إعادة التجربة بنفس المعطيات في كل مرة تؤدي إلى نفس النتائج بالضرورة، وربما يكون قد استفاد من خبرته في علم الكيمياء القائم على التجارب بالدرجة الأولى فقال: «ورأيت هذا الضرب من الأحداث، إذا عُرف له مثال مما تقدّم، وتجربة لمن سلف، فأتخذ إماما يقتدى به، حذر مما ابثلي به قوم، وتمسك بما سعد به قوم، فإنّ أمور الدنيا متشابهة، وأحوالها متناسبة، وصار جميع ما يحفظه الإنسان من هذا الضرب كأنه تجارب له، وقد دفع إليها، واحتنك بها، وكأنه قد عاش ذلك الزمان كله، وباشر تلك الأحوال بنفسه، واستقبل أموره استقبال الخبر وعرفها قبل وقوعها، فجعلها نصب عينه وقبالة لحظه، فأعدّها لها أقرانها وقابلها بأشكالها، وشتان بين من كان بهذه الصورة وبين من كان غرّا غمرا لا يتبين الأمر إلّا بعد وقوعه، ولا يلاحظه إلّا بعين الغريب منه، يحيره كلّ خطب يستقبله، ويدهشه كلّ أمر يتجدّد له»⁽³⁾.

ينتقد مسكويه كتب التاريخ التي ألفت قبله، في أنّها لا تركز على التجربة الإنسانية وإنما اشتغلت بذكر كل شيء هامه وتافهه ففوتت على قارئها فرصة الاستفادة من نتائج التجارب التي يخوضها البشر، وباتت كتب أسمار لا كتب أفكار، لذلك اختار ان يكون كتابه مركزا على التجربة الإنسانية مبينا نتائجها، فقال: «ووجدت هذا النمط من الأخبار مغمورا بالأخبار التي تجرى مجرى الأسمار والخرافات التي لا

(1) – تجارب الأمم، ج1، ص 47.

(2) – المصدر نفسه، ج1، ص 48.

(3) – المصدر نفسه، ج1، ص 48-49.

فائدة فيها غير استجلاب النوم بها، والاستمتاع بأنس المستطرف منها، حتى ضاع بينها، وتبدد في أثنائها، فبطل الانتفاع به، ولم يتصل لسامعه وقارئه اتصالاً يربط بعضه بعضاً، بل تنسى النكتة منها قبل أن تجيء أختها، وتنفلت من الذهن قبل أن تقيدها نظيرتها، وبشتغل الفكر بسياقة خبرها دون تحصيل فائدتها، فلذلك جمعت هذا الكتاب، وسميته تجارب الأمم»⁽¹⁾.

وأخيراً يبين مسكويه الفئات التي تحصل لها الفائدة من قراءة كتابه فقال: «وأكثر الناس انتفاعاً به وأكبرهم حظاً منه، أوفرهم قسطاً من الدنيا، كالوزراء، وأصحاب الجيوش، وسؤاس المدن، ومدبري أمر العامة والخاصة، ثم سائر طبقات الناس، وأقل الناس حظاً، لا يخلو أن ينتفع به في سياسة المنزل، وعشرة الصديق، ومداخلة الغريب، ولا يعدم مع ذلك، أنس السمر الذي يوجد في القسم الآخر الذي أطرحناه»⁽²⁾.

ويقع كتاب تجارب الأمم في ستة مجلدات تبدأ مع أخبار ما بعد الطوفان، وتنتهي إلى سنة 369هـ، وتناول تاريخ الفرس القدماء خاصة والعرب والإسلام، وينتهي الجزء الأول بأخبار خلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما سنة 41هـ، ويأتي تاريخ الأمويين في الجزء الثاني مع مطالع العباسيين، وتسهب الأجزاء الباقية في أخبار الدولة العباسية، مع التركيز الواضح على العراق والعناية أحياناً كثيرة بذكر التفاصيل والوثائق والكتب الرسمية والملاحم الاقتصادية⁽³⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

ذكر مسكويه في مقدمة كتابه أنه لم يتعرض لأخبار ما قبل الطوفان لأن ما وصله من أخبارها لا يوثق به، كما صرح بأنه لن يتعرض لمعجزات الأنبياء وما تم لهم من السياسات بها لأن أهل زمانه لا يستفيدون منها تجربة فيما يستقبلونه من أمورهم، اللهم إلا ما كان منها تديراً بشرياً لا يقتزن بالإعجاز⁽⁴⁾، كما أنه برر نقله لأخبار لا يعتبرها تجارب بقدر ما هي صدف لا تخضع لارادة أصحابها فقال: «قد ذكرنا أشياء مما يجري على الاتفاق والبخت، وإن لم يكن فيها تجربة، ولا تقصد بإرادة، وإنما فعلنا ذلك لتكون هي وأمثالها في حساب الإنسان وفي خلدته ووهمه، لئلا تسقط من ديوان الحوادث عنده وما ينتظر وقوع مثله»⁽⁵⁾.

(1) - تجارب الأمم، ج1، ص49.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص49.

(3) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج2، ص95.

(4) - تجارب الأمم، ج1، ص49-50.

(5) - تجارب الأمم، ج1، ص50.

أما في القسم الإسلامي فإن مسكويه رغم أنه اعتمد على الطبري كما سنرى بشكل أساسي إلا أنه لم يسر في تلك الأخبار كما سار الطبري الذي اتبع فيها المنهج الحولي، بل رتبته على الموضوعات وفق التسلسل الزمني، واتبع فيها مسكويه الاختصار والاختيار رامياً من وراء ذلك استخلاص التجربة الإنسانية وكل ما فيه حكمة أو عظة.

كما أن مسكويه لا يسند أخباره ولا يؤرخ لها بالسنوات، بل يركز فقط على كل خبر يحمل في طياته تجربة أو رأي أو تدبير أو حيلة فيذكره، ثم يذكر نتائجه وعواقبه، حتى وهو يرتب أخباره ترتيباً زمنياً. ومن خلال تعرضنا لأخبار الفرع السفلي في كتابه سنتبين جوانب أخرى من منهجه في الكتاب بشكل عام.

د- مصادر أخباره

في بداية كتابه يكاد يستقي من الطبري حرفياً⁽¹⁾ فمسكويه يوازي الطبري ابتداءً مما بعد الطوفان إلى سنة 295هـ، على غرار غيره من المؤرخين⁽²⁾، وقد أخذ مسكويه عن الطبري أخذ نقد واختيار وتمحيص وحذف وإضافة من مصادر أخرى وفقاً لأغراضه التي تحدث عنها في مقدمته كما وضحنا سابقاً، خاصة وأن مسكويه يعتبر تلميذاً غير مباشر للطبري في استماع تاريخه عن صاحبه، وقراءة كتابه عليه والحصول على الإجازة منه، قال مسكويه بهذا الصدد: «وفيها - أي سنة 350هـ - مات أبو بكر أحمد بن كامل القاضي رحمه الله، ومنه سمعت كتاب التاريخ لأبي جعفر الطبري، وكان صاحب أبي جعفر قد سمع منه شيئاً كثيراً ولكني ما سمعت منه عن أبي جعفر غير هذا الكتاب بعضه قراءة عليه وبعضه إجازة لي»⁽³⁾. كما اعتمد مسكويه على عديد المصادر التي يبدو أنه اطلع عليها، خاصة وأنه كان ملازماً لابن العميد وخازناً لمكتبته، أما مصادره بعد سنة 340هـ يقول عنها: «أكثر ما أحكيه بعد هذه السنة فهو مشاهدة وعيان أو خبر محصل يجري عندي خبره مجرى ما عاينته وذلك أن مثل الأستاذ الرئيس أبي الفضل محمد بن الحسين بن العميد رضي الله عنه، خبرني عن هذه الواقعة وغيرها بما دبره وما اتفق له فيها... ومثل أبي محمد المهلب رحمه الله خبرني بأكثر ما جرى في أيامه... وحدثني كثير من المشايخ في

(1) - كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 6، ص 119.

(2) - مثل ابن الجوزي في المنتظم، وابن الأثير في الكامل، ابن خلدون في تاريخه، وغيرهم كما سنرى فيما يأتي من هذا الفصل.

(3) - أبو القاسم إمامي: مقدمة تحقيق كتاب تجارب الأمم، ج 1، ص 31.

عصرهما بما يستفاد منه تجربة، وأنا أذكر جميع ما يحضرنى ذكره منه، وما شاهدته وجربته بنفسى، فسأحكيه أيضا بمشيئة الله»⁽¹⁾.

لذا فإن تجارب الأمم عرف كمصدر أساسي لا يستغنى عنه لدراسة القرن الرابع الهجري والعصر البويهى⁽²⁾.

هذا إضافة إلى أن مسكويه كان خازنا لمكتبات البويهيين من أمثال ابن العميد وابنه أبي الفتح وعضد الدولة⁽³⁾، فلا شك أنه استفاد من هذه المكتبات كثيرا في علمه، والمواد التاريخية التي أوردها في كتابه مما لا يوجد عند سائر المؤرخين سواء ما أضافه في تاريخ ما قبل الإسلام مستمدا من مصادر إيرانية قديمة موجودة في تلك الخزانات، أو ما أضافه إلى تاريخ ما بعد الإسلام أخذا عن مصادر إسلامية كانت فيها⁽⁴⁾، وقد صرح في بداية مقدمته بذلك قائلا: «تصفحت أخبار الأمم وسير الملوك، وقرأت أخبار البلدان وكتب التواريخ»⁽⁵⁾.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

مثلما قلنا فإن مسكويه اعتمد في كتابة التاريخ الإسلامي المبكر بشكل كلي على الطبري بما فيه فترة حكم الفرع السفياي.

تكلم مسكويه عن الفترة الأموية في الجزء الثاني من كتابه وقد عنون لذلك بـ: "تجارب العصر الأموي"⁽⁶⁾، وجاءت تجارب الفرع السفياي منها في ثمانية وخمسين صفحة الأولى من الجزء الثاني في ثلاثة وستين عنوانا، على أساس أن كل عنوان يحمل تجربة، وقد عنون فقراته بما يشير إلى كل حيلة ورأي وذلك كقوله مثلا: «المغيرة بن شعبة يختار الدعة»⁽⁷⁾، ثم يليه: «فكان عاقبة هذا الفعل منه»⁽⁸⁾، وكأنه في ذلك يذكر التجربة ثم يتبعها بالنتيجة أو العاقبة، وكذلك أحيانا يُعنون للحادثة بقوله: «رأي معاوية وتدبير صحيح»⁽⁹⁾، فهو بذلك ييدي رأيه ونقده للرأي بأنه صحيح، وكذلك أحيانا يذكر في عناوينه ما يدل

(1) - تجارب الأمم، ج 6، ص 224.

(2) - أبو القاسم إمامي: مقدمة تحقيق كتاب تجارب الأمم، ج 1، ص 34.

(3) - تجارب الأمم، ج 6، ص 315.

(4) - أبو القاسم إمامي: مقدمة تحقيق كتاب تجارب الأمم، ج 1، ص 32-33.

(5) - تجارب الأمم، ج 1، ص 47.

(6) - المصدر نفسه، ج 2، ص 3.

(7) - المصدر نفسه، ج 2، ص 3.

(8) - تجارب الأمم، ج 2، ص 4.

(9) - المصدر نفسه، ج 2، ص 4.

على تجارب كقوله: «ذكر حيلة لزياد على معاوية»⁽¹⁾، «ذكر حيلة لعبد الله بن حازم»⁽²⁾، وأحيانا يطلق عليه لفظ "تدبير" أو "سياسة" كقوله: «ذكر تدبير نفذ للمغيرة على زياد»⁽³⁾، «ذكر سياسة زياد العراق حتى صلح بعد الفساد»⁽⁴⁾، فهو يتتبع التجربة أو التدبير أو السياسة فينتقيها من بين أخبار الطبري ويذكرها، ثم يتبع ذلك بذكر نتائجها، ويحكم عليها في الأخير بالصلاح أو الفساد. وأحيانا في عرضه للتجارب يتتبع سيرة أحد النافذين من الخلفاء أو الولاة "كسيرة زياد" مركزا على ما يستفاد منها من تجارب⁽⁵⁾ "وسيرة معاوية وآرائه ودهائه"⁽⁶⁾.

ومن ذلك أيضا قوله: «أيام يزيد بن معاوية وما جرى فيها من الأحداث التي يليق ذكرها بهذا الكتاب»⁽⁷⁾، ويبين ذلك اختياره للأخبار التي توافق خطة كتابه، فيذكر مثلا الآراء والمكائد والحيل التي حدثت في هذه الفترة كقوله: «ذكر رأي أشير به على الحسين بن علي»⁽⁸⁾، و«ذكر مكيدة بليغة لشريك ما تمت له»⁽⁹⁾، و«ذكر حيل ابن الزبير»⁽¹⁰⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

مما يعطي قيمة كبيرة لكتابه كونه أحيانا يذكر مشورة أو تدبيرا —من روايات الطبري— ويذكر نتائجه كتجربة، ثم يتبع ذلك عند من جاء بعده فيبرزه ويبرز كافة نتائجه ليستطيع القارئ في الأخير أن يبلور لنفسه حكما على هذا التدبير إما صالحا وإما فاسدا، ومن ذلك مثلا ذكره أمر أخذ معاوية البيعة ليزيد، وكيف أنه عمل على إصلاحه، وتدبير هانئ بن عروة الراوي له⁽¹¹⁾، ثم تعقب بعد ذلك بقوله: «من تشبه بمعاوية في ذلك»⁽¹²⁾، فيذكر ما دبره عبد الملك للوليد، ثم ما دبره الوليد بن عبد الملك لابنه

(1) - المصدر نفسه، ج 2، ص 5.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 6.

(3) - المصدر نفسه، ج 2، ص 7.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 8.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 13.

(6) - المصدر نفسه، ج 2، ص 17.

(7) - المصدر نفسه، ج 2، ص 22.

(8) - المصدر نفسه، ج 2، ص 23.

(9) - المصدر نفسه، ج 2، ص 26.

(10) - المصدر نفسه، ج 2، ص 52.

(11) - تجارب الأمم، ج 2، ص 19-20.

(12) - المصدر نفسه، ج 2، ص 21.

عبد العزيز، ثم ما دبره سليمان بن عبد الملك لابنه أيوب، وما دبره يزيد بن عبد الملك لابنه الوليد، كل ذلك في تهيئة الأقاليم والقبائل لقبول البيعة، ولإظهار فضائل ولاية العهد، وفي ذلك حكمة كبيرة وفائدة جلية قد تفوت القارئ إذا قرأ كتب التاريخ كتاريخ الطبري مثلاً، حيث تأتيه كل هذه الأخبار مفرقة لا تجتمع له في ذهن بما تفوته معه نتائجها وغاياتها، فلا يبيّن لنفسه فيها رأي ولا يستفيد منها تديراً. يأتي مسكويه على أغلب وأهم الأخبار التي حدثت في فترة الفرع السفلي مؤرخاً للتجارب السياسية عن طريق الانتقاء والاستصفاء، ويسوقها على شكل تجارب متتبعاً نتائجها وغاياتها وحاكماً عليها بالنجاح أو بالفشل وقد رتب ذلك كله ترتيباً زمنياً، وكأنه بمنهج هذا يقدم لنا زيادة علم التاريخ وفوائده في طريقة ممتعة ومشوقة، بعيدة عن الأساليب التقنية في عرض المادة كذكر السند أو ذكر السنوات وغيرها، وكتابه هذا قيمته تكمن بالإضافة إلى ذكر المعلومات التاريخية في تبلور الأحكام واستخلاص العبر، وهو غير موجه للباحثين عن المعلومة بالدرجة الأولى وقد بين الطبقات التي يخاطبها بكتابه في بداية مقدمته كما ذكرنا سابقاً.

إن كتاب تجارب الأمم كمصدر لتاريخ الفرع السفلي، لا مثيل له فيما ذكرناه من مصادر في نمطه وفي نوعه عظيم القيمة، عظيم الفائدة، خاصة وأنه اعتمد على ما ذكره الطبري كمادة خام يطبق عليها منهجه في الإنتقاء والتتبع والإستخلاص، فمنهجه المحكم ومادة الطبري الموثوقة شكلاً نقلة جديدة في نمط التأليف التاريخي، عظيم القيمة جم الفائدة، لم نرى من جاء بعده يسلك طريقه في التأليف.

ثانياً: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد، ولد سنة عشر وخمسمائة، ومات أبوه وعمره ثلاث سنين، وكان أهله تجاراً في النحاس، فلما ترعرع جاءت به عمته إلى مسجد محمد ابن ناصر الحافظ (ت 550هـ)، فلزم الشيخ، وسمع عليه الحديث كما تتلمذ في الحديث عن البراز (ت 525هـ)، وتفقه بآب الزاغوني (ت 527هـ)، وحفظ الوعظ، ووعظ وهو دون العشرين، وأخذ اللغة عن أبي منصور بن الجواليقي (ت 554هـ)، وقد ذكر ابن الجوزي من مشايخه في كتابه "المشيخة" ستاً وثمانين شيخاً، وحضر مجالسه الخلفاء والوزراء والعلماء والأعيان، قال ابن كثير عنه: «أحد أفراد العلماء، برز في كثير من العلوم، وجمع المصنفات الكبار والصغار نحواً من ثلاثمائة مصنف، وكتب بيده نحواً من ألفي مجلدة... وله في العلوم كلها اليد الطولى، والمشاركات في سائر أنواع العلوم من التفسير والحديث والتاريخ والحساب، والنظر في النجوم، وله من المصنفات في ذلك ما يضيق هذا المقام عن تعدادها،

وحصر أفرادها»⁽¹⁾، وقد ذكر سبطه ما وقع إليه بالشام من أسامي فهرست مصنفاة ومجموعاته ومنقولاته ومؤلفاته⁽²⁾، فذكر له نيفا وستين كتابا، فله المغني في تفسير القرآن واحد وثمانون جزءا، وله جامع المسانيد بألخص الأسانيد سبع مجلدات في الحديث، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، وله في التاريخ مناقب عمر بن الخطاب ومناقب عمر بن عبد العزيز وغيرها، وتوفي ابن الجوزي ببغداد سنة 597هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب

جاء كتاب المنتظم في تسعة عشر جزءا خصص آخرها للفهارس، وقد حققه الأخوان محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1992م، وهذه الطبعة هي التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يدخل كتاب المنتظم في إطار مصادر التاريخ العام، وقد بدأه ابن الجوزي بمقدمة أوضح فيها أهمية التاريخ ومناهج المؤرخين الذين سبقوه وتنوع مذاهبهم في الكتابة التاريخية وعرف بكتابه في قوله: «فإني رأيت النفوس تشرب إلى معرفة بدايات الأشياء، وتحب سماع أخبار الأنبياء، وتحن إلى مطالعة سير الملوك والحكام، وترتاح إلى ذكر ما جرى للقدماء، ورأيت المؤرخين يختلف مقادهم في هذه الأنباء، فمنهم من يقتصر على ذكر الأنبياء ابتداء، ومنهم من يقتصر على ذكر الملوك والخلفاء، وأهل الأثر يؤثرون ذكر العلماء، والزهاد يحبون أحاديث الصالحاء، وأرباب الأرب يميلون إلى أهل الأدب والشعراء. ومعلوم أن الكل مطلوب، والمحذوف من ذلك مرغوب، فأتيتك بهذا الكتاب الجامع لغرض كل سامع، يحوي عيون المراد من جميع ذلك»⁽⁴⁾، وقد أراد ابن الجوزي أن يكون التاريخ عبرة وعظة لرجال الحكم والسياسة بقوله: «إن الشرع هو السياسة لا عمل السلطان برأيه وهواه»، وأضاف: «اعلم أن في ذكر السير والتواريخ فوائد كثيرة، أهمها فائدتان، أحدهما: أنه إن ذكرت سيرة حازم ووصفت عاقبة حاله علمت حسن التدبير واستعمال الحزم، وإن ذكرت سيرته مفرط ووصفت عاقبته خويت من التفريط فيتأدب المسلط، ويعتبر المتذكر، ويتضمن ذلك شحذ صوارم العقول، ويكون

(1) - البداية والنهاية، ج16، ص707.

(2) - سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج22، ص95 وما بعدها.

(3) - مصادر ترجمته: سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج22، ص95، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص141، ابن

كثير: البداية والنهاية، ج16، ص707.

(4) - المنتظم، ج1، ص115.

روضة للمتنزه في المنقول، والثانية: أن يطلع بذلك على عجائب الأمور وتقلبات الزمن، وتصاريف القدر، والنفس تجد راحة بسماع الأخبار»⁽¹⁾.

افتتح ابن الجوزي كتابه بذكر الدليل على وجود الله، ثم تتبع قصة الخلق، لينتقل إلى النبوات بدءاً بآدم عليه السلام وانتهاء برفع عيسى عليه السلام، ثم خصص للأمم بعد النبوات جانباً حيث أطال ابن الجوزي في تاريخ الفرس وملوكهم إذ تناولهم الواحد بعد الآخر، مولياً لكسرى أنوشروان أهمية بارزة، أما دولة الروم فلم يعطها أهمية كبيرة، وإنما ذكر بعض حوادث الروم وعلاقتهم مع الفرس، وبناء القسطنطينية، ولم يذكر من ملوك اليونان سوى الإسكندر المقدوني وبطليموس، وجانب من الحياة العلمية عند اليونان، وأغفل ابن الجوزي تاريخ الصين ومصر خلافاً لسلفيه اليعقوبي والمسعودي، وقد تأثر في ذلك بالطبري⁽²⁾، وخصص بعد ذلك جانباً كبيراً من كتابه للسيرة النبوية، وتقصى أحداثها بدقة وإستفاضة، ثم تناول ابن الجوزي العصر الراشدي متناولاً الحوادث السياسية والعسكرية التي حدثت خلال هذه الفترة، فتناول حركات الردة، وحوادث الجزيرة، والفتوح في العراق وبلاد الشام ومصر، وحروب الجمل وصفين والنهروان إلى غير ذلك، وقد تعرض أيضاً للحوادث الإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم بعد ذلك تناول العصر الأموي، وقد شغلت الحوادث السياسية في هذا العصر جانباً كبيراً، حيث تناول ثورة الحسين -رضي الله عنه- واستشهاده، وتناول أيضاً حركة زيد بن علي، وحركات الخوارج، وحركة صالح بن مسرح الخارجي، والحركة الزبيرية وغيرها من الحركات السياسية.

ولم يغفل علاقة الدولة الأموية بالروم، ومواصلة الأمويين الفتوحات في بلاد المغرب والأندلس، ومناطق كثيرة من المشرق الإسلامي، وكذلك تعرض للحوادث الإدارية في العصر الأموي من تخطيط مدينة واسط، وكذلك تعرض للحوادث الطبيعية من حرائق وقحط وفيضانات وسيول وزلازل إلى غير ذلك من حوادث طبيعية.

ثم تناول بعد ذلك العصر العباسي وفق نفس المنهج الذي انتهجه منذ السنة الأولى من الهجرة، وهذه الفترة تنحصر بين عام 132 هـ و574 هـ. وقد تناول ابن الجوزي جميع النواحي السياسية بالتفصيل، وكذلك الجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وكذلك الظواهر الطبيعية من رياح وحرارة وأمطار وثلوج وزلازل وشهب وحرائق وفيضانات وجفاف وآفات وأمراض وأوبئة. كما لم يغفل الجانب العمراني من بناء المساجد والقصور وغيرها.

(1) -المصدر نفسه، ج1، ص117، وانظر: حسن عيسى علي الحكيم: كتاب المنتظم: دراسة في منهجه، ص13-14.

(2) -محمد عبد القادر عطا: مقدمة تحقيق كتاب المنتظم، ج1، ص39.

أما عن مختصراته فأهم المختصرات التي جاءت عنه كتاب "شذور العقود من تاريخ العهود"، والذي ألفه ابن الجوزي نفسه اختصاراً "للمنتظم"، كما اختصر المنتظم الشيخ علاء الدين علي بن محمد وسماه "مختصر المنتظم وملتقط الملتزم" وقد وجه إليه النقد بشدة حيث أنه كان به أغلاط صريحة وأوهام⁽¹⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

سار ابن الجوزي في كتابه في فترة ما قبل الإسلام على المنهج الموضوعي، ثم لما وصل إلى البعثة الحمادية انتهج المنهج الحولي، بقوله مع بداية كل سنة «ثم دخلت سنة...»، فهو يذكر حوادث كل سنة ويختتمها بوفيات هذه السنة بقوله: «ذكر من توفي في هذه السنة من الأكابر»، وقد قال في مقدمة كتابه شارحاً لمنهجه في ذلك: «فإذا أئبنا ذكر المهم من الحوادث والحالات في كل سنة ذكرنا من مات في تلك السنة من الأكابر، ويتعرض بذكر الجرح والتعديل، وقد يختلف في سنة موته فنذكر الأصح، وذكر هذا من الحوادث أيضاً، وترتب أسماءهم في كل سنة على الحروف فنقدم من اسمه على حرف الألف على الباء، فإن خفي زمان موت ذاك الشخص ذكرناه مع أقرانه»⁽²⁾.

وقد كان من منهج ابن الجوزي أيضاً أنه يركز فقط على أهم الأحداث وما يراه مستحسنًا يرقى إلى درجة الثقة في صحته، ويجتنب جمع الروايات المتضاربة أو المختلفة كما فعل الطبري، كما أنه لا يذكر أخباراً فيها فعل منكرات ومحرمات كشرب خمر أو غيرها، وقد ذكر كل هذا في مقدمة كتابه حيث قال: «ذكرنا ما كان في كل سنة من الحوادث المستحسنة والمهمة وما لا بأس بذكره، ونضرب عن ما لا طائل في الإطالة به تحته مما يضيع الزمان بكتابته، إما لعدم صحته أو لفقد فائدته، فإن خلفاً من المؤرخين ملئوا كتبهم بما يرغب عن ذكره، تارة من المبتدئات البعيدة الصحة، المستهجن ذكرها عند ذوي العقول كما قد ذكر في مبتدأ وهب بن منبه وغيره من الأخبار التي تجري مجرى الخرافات، وتارة يذكر حوادث لا معنى لها ولا فائدة، وتارة يذكر أحوال ملوك يذكر عنهم شرب الخمر، وفعل الفواحش، وتصحيح ذلك عنهم عزيز، فإن صح كان ذلك إشاعة الفواحش، وإن لم يصح كان في مرتبة القذف، وهو في العاجل يهون على أبناء الجنس ما هم فيه من الزلل على أن الأخبار لا تسلم من بعض هذا»⁽³⁾.

أما عن الأسانيد فقد اختار حذف أكثرها والتخفيف منه مبيناً ومبرراً ذلك بقوله: «وقد كنت عزمت على مد النفس فيه بزيادة الأسانيد، وجمع وشرح أخبار الشخص كلها ثم رأيت أن تخير

(1) - محمد عبد القادر عطا: مقدمة تحقيق كتاب المنتظم، ج1، ص43.

(2) - المنتظم، ج1، ص117.

(3) - المنتظم، ج1، ص116-117.

الأوساط خير من الانبساط، فأخذت في كف الكف عن التطويل، وحذف أكثر الأسانيد لئلا يوجب الطول بحر الكتاب، على أنه كثير بالإضافة إلى قلة الهمم»⁽¹⁾.

د- مصادر أخباره

وقد كان الطبري مصدرا المنتظم من بداية الخليفة وسايه وفق العصور التاريخية التالية، فقد كان تعويله عليه كليا، وبخاصة الحوادث التاريخية، مكتفيا بذكر الرواية التي يعتبرها أسلم أو أصح من غيرها عند تعدد الروايات للحدث الواحد، وبما أن الطبري يهتم بحوادث العراق والمشرق الإسلامي أكثر من غيرها، فإن ابن الجوزي يركز بدوره على هاتين المنطقتين أكثر من غيرها⁽²⁾.

واستقى ابن الجوزي نصوصا من موارد الطبري كأبي مخنف، وسيف بن عمر، وهشام بن الكلبي والواقدي، والهيثم بن عدي، والمدائني وغيرهم، وكانت بعض النصوص متطابقة مع ما أورده الطبري، غير أن ابن الجوزي لم يذكر أنه نقل مباشرة عن أي واحد من هؤلاء، لذا فإن اعتماده على الطبري في نقله عنهم قد يبدو محتملا، إلا أن هذا الاحتمال لا ينفي احتمالا آخر هو أن كتب هؤلاء لم تكن قد ضاعت عند تدوين المنتظم وأن نقله عنها كان مباشرا⁽³⁾.

اعتمد ابن الجوزي بشكل أساسي على أربع مؤرخين، وهم ابن إسحاق وابن سعد والطبري والخطيب البغدادي، فكان يشير إليهم صراحة في بعض المواضع ويهمل ذكرهم في مواضع أخرى، ويكون حرفيا في نقله عنهم حيناً ومختزلا في أحيان أخرى وناقدا في بعضها.

فقد اعتمد على ابن إسحاق من بدء الخليفة حتى عام 95هـ، وربما يكون قد اعتمد على كتابه في التاريخ إلى جانب مغازيه، واعتمد على ابن سعد في السيرة النبوية وما بعدها من أحداث إلى غاية سنة 193هـ، وكان كتاب "الطبقات الكبرى" مصدرا أساسيا له، حيث أولاه ثقة كبيرة، ولم يتعد عنه إلا من حيث عدم مسابرتة في الحرص على سند الرواية، وكان الطبري في كتابه "تاريخ الرسل والملوك" مصدر المنتظم من بداية الخلق، وسايه وفق العصور التاريخية التالية، فقد كان تعويله عليه كليا، وبخاصة الحوادث السياسية، أما كتاب "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي فقد اعتمد عليه بشكل أساسي في تراجم الوفيات، فابن الجوزي قد أعتمده كثيرا، واعتمد على موارد أيضا، وإن لم يشر إليه في كثير من الأحيان، فهو حتى

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 118.

(2) - حسين عيسى علي الحكيم: كتاب المنتظم، دراسة في منهجه وموارده، ص 13.

(3) - المرجع نفسه، ص 13، 14.

عام 458 هـ يستظل بالخطيب البغدادي، سواء بالنقل الحرفي منه أو باختزال السند والمتن أو أحدهما، ولكنه في بعض الأحيان كان ناقدا لاذعا ومجرحا عنيفا للخطيب البغدادي⁽¹⁾.

أما بالنسبة للحديث النبوي فقد اعتمد على الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، فهو في أكثر الأحيان يعتمدهما معا، وفي أحيان أخرى يعتمد على أحدهما، وأحيانا عليهما أو على أحدهما بمعية الإمام أحمد في "المسند"، أما الفترة التاريخية التي أعقبت "تاريخ الطبري" فقد كان ابن الجوزي قد اعتمد على أبي بكر الصولي، وكان قد استقى مادته من كتاب "الأوراق" لأن بعضها جاء متطابقا مع كتاب "أخبار الراضي والمتقي" الذي يشكل جزءا منه، ويبدو أنه قد أحاط الصولي بثقة كبيرة، فقد نقل عنه حرفيا دون أن يكون ناقدا لأحد النصوص في الفترة الواقعة بين 102 هـ و336 هـ، وكذلك اعتمد على أبي علي التنوخي في كتابه "نشوار المحاضرة" حتى عام 354 هـ، وهلال بن المحسن الصابي في "خطط بغداد وحضارتها" حتى عام 466 هـ، وكان شيوخ ابن الجوزي مصادره الأساسية في الفترة التي أعقبت وفاة الخطيب البغدادي حتى العقد الثاني من القرن السادس الهجري، حيث يصبح ابن الجوزي مصدر الحوادث ومؤرخ عصره⁽²⁾.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

جاءت أحداث تاريخ الفرع السفياي عند ابن الجوزي في كتابه المنتظم ابتداء من الجزء الخامس ص 183، إلى غاية الصفحة 36 من الجزء السادس، أي قد خصص 203 صفحة لتاريخ هذا الفرع، وهو أقل بكثير مما خصصه الطبري له.

اعتمد ابن الجوزي على الطبري بشكل أساسي على الأحداث التي وقعت في هذه الفترة وأحيانا قليلة يعتمد على ابن سعد⁽³⁾، غير أنه اختصر أخبار الطبري وانتقى من رواياته ما رآه صحيحا، ثم أضاف إلى ما جاء عند الطبري من أحداث كل سنة ذكر من توفي من الأكابر من الصحابة وكبار التابعين والولاة والقادة وأمهات المؤمنين، ولا يكتفي بذكرهم بل يترجم لهم بشيء من التفصيل معتمدا في ذلك بشكل أساسي على ابن سعد في الطبقات وقد جاءت عنده 109 ترجمة بين السنين (41 هـ و64 هـ).

و- نقد وتقييم الكتاب

- إن ما يمكن أن يؤخذ على ابن الجوزي في تأريخه للفرع السفياي اعتماده في الأحداث السياسية بشكل شبه كلي على الطبري في فترة عاش فيها كانت المصادر متوفرة ومتنوعة.

(1) - محمد عبد القادر عطا: مقدمة تحقيق كتاب المنتظم، ج 1، ص 41.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 42.

(3) - المنتظم، ج 5، ص 196، 433.

في اعتماده على الطبري وأخذه بعض الروايات وتركه لبعضها الآخر في ما ذكر فيه الطبري روايتين متناقضتين أو مختلفتين، لا يورد الحجج والدلائل على سبب ترجيحه لرواية دون أخرى، وربما يعود هذا لمنهج الاختصار وعدم التطويل الذي سار عليه في كتابه وذكره في مقدمته، لكن أحيانا يبدو أنه يأخذ الرواية الأولى التي يسوقها الطبري ويكتفي بذلك، ومثال ذلك ما فعله مع وصية معاوية قبيل موته لابنه يزيد، إذ أورد الطبري فيها روايتين مختلفتين بعض الاختلاف، الأولى أخذها عن أبي مخنف، والثانية عن عوانة⁽¹⁾، فذكر ابن الجوزي الأولى ولم يذكر سبب ذلك.

كما وأنه في ترجمته لوفيات كل سنة من الأكابر قدم لنا خدمة كبيرة إذ جمع لنا ما كان متفرقا بين كتب التاريخ وكتب الطبقات والتراجم، وفي ذلك توفير جهد كبير على الباحثين بترجمة كل الشخصيات الفاعلة على مسرح الأحداث المؤرخ لها.

ثالثا: الكامل في التاريخ لابن الأثير

أ- التعريف بالمؤلف

هو عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير، وهو أوسط ثلاثة أخوة يحملون لقب "ابن الأثير"، وكانوا من البارزين، وكان أبوهم أثيرا عند الأتابك قطب الدين مودود بن عماد الدين زنكي صاحب الموصل، ولد بجزيرة ابن عمر سنة 555هـ ونشأ بها، ثم سار إلى الموصل مع والده وأخويه، وسكن الموصل وسمع بها من أبي الفضل عبد الله أحمد الخطيب الطوسي ومن فيه طبقتة، وقدم بغداد مرارا حاجا ورسولا من صاحب الموصل وسمع بها من الشيخين أبي القاسم يعيش بن صدقة الفقيه الشافعي وأبي أحمد عبد الوهاب بن علي الصوفي وغيرهما، ثم رحل إلى الشام والقدس وسمع هناك من جماعة، ثم عاد إلى الموصل ولزم بيته منقطعاً إلى التوفر على النظر في العلم والتصنيف، وكان بيته مجمع الفضل لأهل الموصل والواردين عليها، قال عنه تلميذه ابن خلكان: «كان إماما في حفظ الحديث ومعرفته وما يتعلق به، وحافظا للتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وخبيرا بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم»⁽²⁾، وقد غلب على ابن الأثير مع علم الحديث بل أكثر من علم الحديث حب التاريخ، ومع إجماع المصادر على امتداح أخلاقه وصفاته إلا أن القفطي - وهو معاصر له - يتهمه بأنه حين أودع ياقوت الحموي عنده كتبه وأوراقه ومجموعاته قبل موته بحلب وأوصاه أن يسيرها إلى وقف الزيدي ببغداد، أخذ الكتب والأوراق وتصرف بها فلما طالبوه من بغداد بما سیر بعضها وأعرض

(1) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 322-323.

(2) - وفيات الأعيان، ج 3، ص 348.

عن بعض⁽¹⁾، ومن تصانيفه: "تاريخ الموصل" ولم يتمه، واختصر "الأنساب" للسمعاني وهذبه، و"أسد الغابة في معرفة الصحابة". وقد توفي سنة 630هـ⁽²⁾.

يعتبر ابن الأثير أبرز المؤرخين المسلمين بعد الطبري، ومؤلفاته التاريخية تثبت ذلك، وقد كتب في أربعة أنواع من التاريخ وبرز فيها جميعاً:

- كتاب الكامل في التاريخ.
- كتاب الباهر في الدولة الأتابكية.
- كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة.
- كتاب اللباب في تهذيب الأنساب⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب

طبع كتاب الكامل في التاريخ مرات كثيرة، أولها في ليدن سنة 1850-1874م بعناية المستشرق كارلوس يوهانس تورنبرغ، بمساعدة جماعة من مستشرقين، ثم طبع في مصر سنة 1885م، ثم طبع بعد ذلك العديد من الطبعات، وقد جاء الكتاب في عشرة أجزاء حسب طبعة دار الكتاب العربي ببيروت بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري سنة 1997م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يعتبر كتاب الكامل في التاريخ أشهر مؤلفات ابن الأثير وهو في التاريخ العام، وقد ألفه ابن الأثير في الموصل، وافتتحه بالكلام عن بداية التأريخ الإسلامي وكلمات في فوائد علم التاريخ، ثم شرع في كتابه بذكر بدء الخلق، وقصص الأنبياء حتى صعود السيد المسيح، وأعقبه بفصل في ذكر من ملك من ملوك الروم بعد رفع المسيح إلى عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ثم أخبار الهجرات العربية، وأيام العرب قبل الإسلام، ثم أحداث السيرة النبوية، ليتدرج بعدها في ذكر حوادث التاريخ الإسلامي مرتبة على السنين ماراً بها على سائر الدول الإسلامية التي قامت على الرقعة الجغرافية التي انتشر فيها الإسلام حتى سنة 628 هـ، وقد ضمن الجزء الأخير من كتابه الكثير من مشاهداته وذكرياته وهذا ما أضفى عليه قيمة علمية كبيرة، واكسبه مكانة هامة بين مصادر التاريخ الإسلامي العام⁽⁴⁾.

(1) - إنباه الرواة، ج 4، ص 84.

(2) - مصادر ترجمته: القفطي: إنباه الرواة، ج 4، ص 84، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 348، الذهبي: العبر، ج 3، ص 207، السبكي: طبقات الشافعية، ج 8، ص 299، ابن العماد: شذرات الذهب، ج 7، ص 241.

(3) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 2، ص 112.

(4) - عمر عبد السلام تدمري: مقدمة تحقيق كتاب الكامل في التاريخ، ج 1، ص أ.

وقد ذكر ابن الأثير في مقدمته سبب تأليفه منتقدا مناهج التأليف في التاريخ قبله فقال: «فإني لم أزل محبا لمطالعة كتب التواريخ ومعرفة ما فيها، مؤثرا للاطلاع على الجلي من حوادثها وخافيتها، مائلا إلى المعارف والآداب والتجارب المودعة في مطاوبها، فلما تأملت رأيته متباينة في تحصيل الغرض يكاد جوهر المعرفة بها يستحيل إلى العرض، فمن بين مُطول قد استقصى الطُّرق والروايات، ومختصر قد أخلَّ بكثير مما هو آت، ومع ذلك فقد ترك كلهم العظيم من الحوادث والمشهور من الكائنات، وسوّد كثير منهم الأوراق بصغائر الأمور التي الإعراض عنها أولى، وتَرَكَ تسطيرها أخرى... وقد أرخ كل منهم إلى زمانه وجاء بعده من ذيل عليه وأضاف المتجددات بعد تاريخه إليه، والشرقيّ منهم قد أخلَّ بذكر أخبار الغرب، والغربيّ قد أهمل أحوال الشرق؛ فكان الطالب إذا أراد أن يطالع تاريخا متصلا إلى وقته يحتاج إلى مجلدات كثيرة وكتب متعددة مع ما فيها من الإخلال والإملا.

فلما رأيت الأمر كذلك شرعت في تأليف تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهما، ليكون تذكرة لي أراجعه خوف النسيان، وآتي فيه بالحوادث والكائنات من أول الزمان، متتابعة يتلو بعضها بعضا إلى وقتنا هذا»⁽¹⁾.

وقد كسب أهميته أيضا عند المؤرخين المسلمين لشموليته تاريخ العالم الإسلامي من أقصى بلاد الهند ونواحي الصين، شرقا حتى أقصى بلاد المغرب والأندلس غربا، وتناوله لأخبار الروم والفرنج الأوربيين، وأخبار الكرج، والبلغار، والصقالبة، والأرمن، وغيرهم من الأمم، وتغطيته لفترة طويلة من عصر الحروب الصليبية، وهي مرحلة حافلة بالأحداث الخطيرة⁽²⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

شرح ابن الأثير منهجه في مقدمة كتابه، ويمكننا أن نبين ذلك فيما يلي:

- أنه اعتمد بشكل أساسي على الطبري لما له من قيمة ومكانة فاخذ عنه جميع تراجمه، فقال: «فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطبري إذ هو الكتاب المعول عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف إليه، فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أخل بترجمة واحدة منها»⁽³⁾.

- أنه أخذ أتم الروايات عن الطبري وأضاف إليها من غيرها فقال: «وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد كل رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها وربما زاد الشيء اليسير أو نقصه

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج2، ص111.

(2) - عمر عبد السلام تدمري: مقدمة تحقيق كتاب الكامل في التاريخ، ج1، ص. ي.

(3) - ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج1، ص6-7.

فقصدت أتم الروايات فنقلتها وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها وأودعت كل شيء مكانه فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقاً واحداً على ما تراه»⁽¹⁾.

- لم يضيف على ما جاء به الطبري فيما تعلق بالصحابة شيئاً فقال: «فلما فرغت منه وأخذت غيره من التواريخ المشهورة، فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعت كل شيء منها موضعه، إلا ما يتعلق بما جرى بين أصحاب رسول الله - ﷺ - فإني لم أضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً، إلا ما فيه زيادة بيان أو اسم إنسان أو ما لا يطعن على أحد منهم في نقله»⁽²⁾.

- رغم اعتماده على المنهج الحولي إلا أنه لا يقطع الخبر إن استمر أكثر من سنة بل يستوفيه كاملاً في موضع واحد، وانتقد منهج من سبقه بقوله: «ورأيتهم أيضاً يذكرون الحادثة الواحدة في سنين ويذكرون منها في كل شهر أشياء فتأتي الحادثة مقطعة لا يحصل منها على غرض ولا تفهم إلا بعد إمعان النظر، فجمعت أنا الحادثة في موضع واحد وذكرت كل شيء منها في أي شهر أو سنة كانت فأنت متناسقة متتابعة قد أخذ بعضها برقاب بعض»⁽³⁾.

- اعتمد ابن الأثير في تدوين أخباره على المزج بين المنهج الحولي والمنهج الموضوعي فهو يسجل الأحداث الصغرى وبعض الوفيات في نهاية كل سنة، أما الأحداث الهامة فيعطيه عناوينها ضمن السنة وقد أقام بين هذا وذاك، فقال: «وذكرت في كل سنة لكل حادثة كبيرة مشهورة ترجمة تخصها، فأما الحوادث الصغار التي لا يحتمل منها كل شيء ترجمة فإني أفردت لجميعها ترجمة واحدة في آخر كل سنة فأقول: ذكر عدة حوادث، وإذا ذكرت بعض من نبغ وملك قطراً من البلاد ولم تطل أيامه فإني أذكر جميع حاله من أوله إلى آخره عند ابتداء أمره لأن إذا تفرق خبره لم يعرف للجهد به»⁽⁴⁾.

- ذكر في آخر كل سنة وفيات المشاهير وضبط أسماءهم فقال: «وذكرت في آخر كل سنة من توفي فيها من مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء وضبطت الأسماء المشتبهة المؤتلفة في الخط المختلفة في اللفظ الواردة فيه بالحروف ضبطاً يزيل الإشكال ويغني عن الإنقاط والأشكال»⁽⁵⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 7.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 7.

(3) - الكامل في التاريخ، ج 1، ص 7.

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 7-8.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 8.

- ويقرر استطاعته توازنا في الحجم بين أخبار المشرق والمغرب، وبين أخبار الدول والملوك المختلفين، مما أعطى كتابه طابع التاريخ العام أكثر من أي تاريخ عام لغيره، وهو في الوقت نفسه لم يهمل الحوادث المحلية في كل إقليم، وأخبار الظواهر الاجتماعية من غلاء ورخص وأوبئة والطبيعية كالقحط والزلازل⁽¹⁾.

- وحرص ابن الأثير على تعليل بعض الظواهر التاريخية، وعلى نقد بعض الأخبار، ونقد بعض السلوكات، ونجد لديه النقد السياسي والحربي والأخلاقي والعلمي، يُدرج عفوا بين ثنايا الأحداث، مما جعل شخصيته التاريخية واضحة على الدوام في الكتاب لاسيما حين أرخ لأحداث عصره وتحدث عن الأيوبيين والزنكيين والصليبيين والمغول⁽²⁾.

- كان يلخص الأخبار أحسن تلخيص، ويذكر أصح الروايات التي ارتضاها، فإن ظل على الشك من بعضها أورد الرواية الأخرى، وترك للقارئ الحكم بين الروايتين، وقليل ما كان يفعل ذلك، على أن التلخيص كان يتم أحيانا على حساب بعض التفاصيل الهامة التي لم ير فيها ابن الأثير كبير شأن⁽³⁾.

- اعتمد ابن الأثير في إيراد مادة الكتاب أسلوبا هو في الأغلب أسلوب من ينقل عنهم، ومن هنا جاءت معظم متون نصوصه مطابقة تماما لنصوص المصادر التي نقل عنها، باستثناء ما ورد من اختلافات لفظية⁽⁴⁾.

- كان أسلوبه سهلا مرسلا يرصعه أحيانا آية كريمة أو حديث أو مثل سائر أو بيت شعر، وفيه أحيانا التعليق الوصفي أو الإنفعال أو اللمحة الساخرة⁽⁵⁾.

د- مصادر أخباره

اعتمد ابن الأثير على حوالي 32 مصدرا في كل الكتاب، وقد ذكر ابن الأثير في مقدمته أنه اعتمد أساسا على الطبري، ويبين سبب اعتماده عليه، ثم يشرح طبيعة المصادر الأخرى التي اعتمد عليها فيقول: «وإنما اعتمدت عليه من بين المؤرخين إذ هو الإمام المتقن حقا الجامع علما وصحة اعتقاد وصدقا، على أي لم أنقل إلا من التواريخ المذكورة والكتب المشهورة ممن يعلم بصدقهم فيما نقلوه وصحة ما دونوه، ولم أكن كالحابط في ظلماء الليالي ولا كمن يجمع الحسبا واللائي»⁽⁶⁾.

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج2، ص112-113.

(2) - المرجع نفسه، ج2، ص113.

(3) - المرجع نفسه، ج2، ص113.

(4) - أنور الخالدي: منهج الكتابة التاريخية في القرن السابع، ص145.

(5) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج2، ص113.

(6) - الكامل في التاريخ، ج1، ص7.

لكنه كان أحيانا يلجأ إلى بعض المصادر الأخرى التي يرى أنها موثوقة معتمدة والتي قد تكون فيها زيادة بيان، فلما خُصص إلى فترة ما بعد الطبري اعتمد على غيره، ومن بين أشهر المصادر التي اعتمدها في كتابه إضافة إلى الطبري: ابن عبد الحكم (ت 257هـ)، والبلاذري، والأزدي (ت 334هـ)، وحمزة الأصفهاني (ت 360هـ)، وثابت بن سنان (ت 370هـ)، ومسكويه (ت 370هـ)، وأبا إسحاق الصائغ (384هـ)، والبلوي (ت 401هـ)، والحميدي (ت 488هـ)، ومحمد بن عبد الملك (ت 531هـ)، والشهرستاني (ت 548هـ)، وابن القلانسي (ت 555هـ)، وابن عساكر، وابن الجوزي، والعماد الأصفهاني (ت 597هـ)، وابن العديم (ت 660هـ) وغيرهم، وسنتطرق فيما يأتي محل أسفادته من هذه المصادر فيما تعلق بتاريخ الفرع السفياني.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياني في الكتاب

جاء تاريخ السفياني في الجزء الثالث من الكامل، ابتداء من الصفحة الخامسة إلى غاية الصفحة 226، أي قد خصص 221 صفحة للفرع السفياني معتمدا فيها بشكل أساسي على الطبري وفق المنهج الذي ذكرنا، إلا أنه أحيانا ينقل عن خليفة بن خياط، وأحيانا يستعين بفتوح البلدان للبلاذري في بعض أخبار الفتوح، كما أنه قد استعان بالآغا لابي الفرج الأصفهاني في أخبار حجر بن عدي، وقد أشار الدكتور عمر عبد السلام التدمري محقق الكتاب في هامش الكتاب إلى مصادر النصوص⁽¹⁾، وقد انتقد ابن الأثير الطبري في خبر استلحاق معاوية لزياد، فبعد أن أتى بالخبر نقلا عن الطبري قال: «هذا جميع ما ذكره أبو جعفر في استلحاق معاوية نسب زياد، ولم يذكر حقيقة الحال في ذلك، إنما ذكر حكاية جرت بعد استلحاقه، وأنا أذكر سبب ذلك وكيفيته، فإنه من الأمور المشهورة في الإسلام لا ينبغي إهمالها»⁽²⁾، ثم ذكر الخبر على طوله ولم يشر إلى مصدره فيه، فقال: «لما قتل علي، وكان من أمر زياد ومصالحته معاوية ما ذكرناه، واضع زياد مصقلة بن هبيرة الشيباني، وضمن له عشرين ألف درهم ليقول لمعاوية: إن زيادا قد أكل فارس برا وبحرا وصالحك على ألفي ألف درهم، والله ما أرى الذي يقال إلا حقا، فإذا قال لك: وما يقال؟ فقل: يقال إنه ابن أبي سفيان. ففعل مصقلة ذلك، ورأى معاوية أن يستميل زيادا، واستصفي مودته باستلحاقه، فاتفقا على ذلك، وأحضر الناس وحضر من يشهد لزياد، وكان فيمن حضر أبو مريم السلوي، فقال له معاوية: بم تشهد يا أبا مريم؟ فقال: أنا أشهد أن أبا سفيان حضر عندي وطلب مني بغيا فقلت له: ليس عندي إلا سمية، فقال: ائني بها

(1) - الكامل في التاريخ، ج3، ص17، 43، 59، 67، 71، 72، 73، 78، 80، 81، 105، 137، 199.

(2) - المصدر نفسه، ج3، ص40.

على قدرها ووضرها، فأثبته بها، فخلا معها ... فقال له زياد: مهلا أبا مريم! إنما بعثت شاهدا ولم تبعث شامتا.

فاستلحقه معاوية، وكان استلحاقه أول ما ردت أحكام الشريعة علانية»⁽¹⁾.

ثم برر ابن الأثير اجتهاد معاوية بقوله: «ومن اعتذر لمعاوية قال: إنما استلحق معاوية زيادا لأن أنكحة الجاهلية كانت أنواعا، لا حاجة إلى ذكر جميعها، وكان منها أن الجماعة يجامعون البغي فإذا حملت وولدت ألحقت الولد لمن شاءت منهم فيلحقه، فلما جاء الإسلام حرم هذا النكاح، إلا أنه أقر كل ولد كان ينسب إلى أب من أي نكاح كان من أنكحتهم على نسبه ولم يفرق بين شيء منها، فتوهم معاوية أن ذلك جائز له ولم يفرق بين استلحاق في الجاهلية والإسلام، وهذا مردود لاتفاق المسلمين على إنكاره ولأنه لم يستلحق أحد في الإسلام مثله ليكون به حجة»⁽²⁾.

وفي ذكره لخبر ولاية عقبة بن نافع إفريقية وبناء مدينة القيروان خالف الطبري واعتمد على مصادر مغربية وكانت حجته أنهم أعلم ببلادهم فقال: «قد ذكر أبو جعفر الطبري أن في هذه السنة ولي مسلمة بن مخلد إفريقية، وأن عقبة ولي قبله إفريقية وبنى القيروان، والذي ذكره أهل التاريخ من المغاربة: أن ولاية عقبة بن نافع إفريقية كانت هذه السنة وبنى القيروان، ثم بقي إلى سنة خمس وخمسين ووليها مسلمة بن مخلد، وهم أخبر ببلادهم، وأنا أذكر ما أثبتوه في كتبهم»⁽³⁾، ثم أكمل الخبر في حوادث سنة 62هـ، وقد اعتمد على مصادر مغربية لم يذكرها⁽⁴⁾.

وأحيانا ينتقد بعض الأخبار ويردها ومن ذلك قوله: «وقد قيل: إن الفرزدق إنما قال هذا الشعر لأن الحتات لما أسلم أخى النبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين معاوية، فلما مات الحتات بالشام ورثه معاوية بتلك الأخوة، فقال الفرزدق هذا الشعر، وهذا القول ليس بشيء لأن معاوية لم يكن يجهل أن الأخوة لا يرث بها أحد»⁽⁵⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

- إن أول ما يجب أن يوجه لابن الأثير من نقد في تأريخه للفرع السفياياني أنه كان عالة على الطبري بشكل شبه كلي.

(1) - المصدر نفسه، ج 3، ص 40-42.

(2) - المصدر نفسه، ج 3، ص 40-42.

(3) - الكامل في التاريخ، ج 3، ص 62.

(4) - المصدر نفسه، ج 3، ص 205 وما بعدها.

(5) - المصدر نفسه، ج 3، ص 66.

- أنه تحرر من الأسانيد التي ساقها الطبري، والتي كان الطبري من خلالها يُحمّل مسؤولية ما جاء فيها لرواتها في السند، فلما تحرر منه ابن الأثير كان كمن نقل مسؤولية الرواية لنفسه، حيث أنه اعتمد منهج الانتقاء والاختيار من بين الروايات المتناقضة أحيانا التي كان يوردها الطبري، كذكره مثلا لقصة عقبة بن نافع في ندائه للسباع والدواب في الأحراش التي بنى فيها مدينة القيروان، فقد رواها الطبري بسند ليحمل رواتها مسؤولية الخبر، ومن جهة أخرى فإن الطبري يشكك فيها حين يسندها بصيغة معينة من صيغ تحمل الرواية، فيلقي ابن الأثير كل ذلك ويذكره على أساس أنه شيء ثابت دون أن يعمل فيه عقلا أو يتبعه برأي أو تعليق.

- لم يوضح ابن الأثير الأسس والمعايير التي من خلالها يختار ما يرويه من روايات الطبري، في اختياره للروايات التي يرى أنها صحيحة من بين الروايات المختلفة أو المتناقضة التي يوردها الطبري، كما فعل في رواية أبي مخنف للوصية والعهد الذي تركه معاوية لابنه وهو على فراش مرض الموت⁽¹⁾، مع أن هذه الرواية كما ذكرنا سابقا تدور حولها الكثير من الشكوك، خاصة بعد مقارنتها برواية عوانة، ثم يكلف نفسه عناء النقد فيقول أنه ذكر فيها عبد الرحمن بن أبي بكر وكان قد توفي قبل هذا، مع أن رواية عوانة لم يذكر فيها عبد الرحمن فلماذا لم يأخذها ابن الأثير؟ هذا ما ينقص من القيمة العلمية للروايات التي اكتفى بذكرها، إذ لم يوضح معايير وأسسه.

- ما أضافه ابن الأثير من روايات بعض الأحداث، من مصادر أخرى غير الطبري زاد من قيمة كتابه الشيء الكثير، رغم قلتها فيما تعلق بالفرع السفلي، إلا أن عدم ذكره لمصادره فيها وتخليه عن الإسناد، صعب كثيرا من تقييمها.

- يعتبر المنهج الذي اعتمده ابن الأثير في ترتيب رواياته إضافة جديدة في مناهج الكتابة التاريخية، مما أعطى صورة أوضح لكثير من الأحداث الهامة التي استمرت لفترة طويلة من الزمن تعدت السنة الواحدة، رغم قلتها في فترة الفرع السفلي.

رابعا: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي

أ- التعريف بالمؤلف

هو شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قز أغلي التركي ثم البغدادي العوني الهبيري النيفي سبط الشيخ جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي⁽²⁾، ولد ببغداد سنة 581 هـ لأب هو أمير من أمراء الوزير ابن

(1) - الكامل في التاريخ، ج3، ص 119-120.

(2) - الذهبي: العبر، ج3، ص 274.

هبيرة، والأم هي إحدى بنات أبي الفرج ابن الجوزي⁽¹⁾، ونشأ في بيت أهله أهل علم وفضل، اعتنى به جده وأخذ منه الفقه وسمع منه الحديث وقرأ عليه القرآن، رحل إلى دمشق سنة 600هـ⁽²⁾، وحظي عند ملوك بني أيوب، وقدموه وأحسنوا إليه⁽³⁾، وتوفي سنة 654هـ⁽⁴⁾.

ترجم له كبار المؤرخين مثل الذهبي وابن كثير وابن اليونيني وابن حجر وغيرهم، واختلفت الأقوال فيه مما أشكل علينا في الحكم عليه، فوجد الذهبي مثلاً يذكره بالحسنى ثم يذمه في أخرى، وسوف نسوق كلام علماء الرجال فيه.

فقد قال فيه الذهبي: «قدم دمشق فوعظ بها وحصل له القبول العظيم، للطف شمائله وعذوبة وعظه... وكان وافر الحرمة عند الملوك»⁽⁵⁾، وقال عنه في تاريخ الإسلام: «كان إماماً فقيهاً واعظاً وحيداً في الوعظ، علامة في التأريخ والسير وافر الحرمة، محباً إلى الناس، حلو الوعظ لطيف الشمائل، صاحب قبول تام»⁽⁶⁾، وقال عنه أبو شامة وهو معاصر له: «كان فاضلاً، عالماً، ظريفاً منكرًا على أرباب الدولة ما هم عليه من المنكرات، لزم آخر عمره سنين كثيرة ركوب الحمار طالعا عليه إلى منزله بالجبل، ونازلاً عليه إلى المدرسة العزبة بالشرف الشمالي وإلى غير ذلك، مقتصدًا في لباسه مواظبًا على المطالعة والاشتغال والجمع والتصنيف، منصفًا لأهل العلم والفضل، مبينًا لأولي الجبرية والجهل، يأتي الملوك وأرباب الدول إليه زائرين قاصدين، وربى طول زمانه في جاه عريض عند الملوك والعوام نحو خمسين سنة، وكان مجلس وعظه مطرباً»⁽⁷⁾، وقال عنه: «كانت مجالس الوعظ التي للمذكور - سبط ابن الجوزي - من محاسن الدنيا ولذاتها، فكان الله قد جمع له حسن الصورة وطيب الصوت، وظرافة الشمائل في الإيراد والجوابات واللباس وسائر الحركات، فكان يزدحم في مجلسه ما لا يحصى من الخلق رجالاً ونساء»⁽⁸⁾، وقال عنه عمر بن الحاجب: «كان بارعاً في الوعظ كيس الإيراد، له

(1) - ابن كثير: البداية والنهاية، ج 17، ص 343.

(2) - قال الذهبي أنه قدمها سنة 607هـ. العبر، ج 3، ص 224.

(3) - ابن كثير: البداية والنهاية، ج 17، ص 343.

(4) - ترجم له: أبو شامة: الذيل على الروضتين، ص 195، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 142، ابن تيمية:

منهاج السنة، ج 4، ص 97-98، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 17، ص 343، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 48،

ص 184. العبر، ج 3، ص 274.

(5) - الذهبي: العبر، ج 3، ص 274.

(6) - الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 48، ص 184.

(7) - الذيل على الروضتين، ص 195.

(8) - المصدر نفسه، ص 49.

صيت في البلاد، وله يد في الفقه واللغة العربية، وكان حلو السمائل، كثير المحفوظ، فصيحاً حسن الصوت ينشئ الخطب ويحب الصالحين والعزلة، وفيه مروءة ودين، وكان يجلس يوم السبت ويبسط الناس لهم من بكرة الجمعة حتى يحصل للشخص موضع ويحضره الأئمة والأمناء ويقع كلامه في القلوب»⁽¹⁾.

هذا ما جاء في مدحه والثناء عليه والشهادة له بالعلم والفضل، لكن من ناحية أخرى فقط طعن فيه بعض أرباب العلم، فقال فيه ابن تيمية: «صاحب التاريخ المسمّى بمرآة الزمان وصاحب الكتاب المصنف في الإثني عشر الذي سماه إعلام الخواص، فهذا الرجل يذكر في مصنفاته أنواعاً من الغث والسمين، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، كان يصنف بحسب مقاصد الناس، يصنف للشيعة ما يناسبهم ليعوضوه بذلك، ويصنف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه، فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له: ما مذهبك قال في أي مدينة؟، ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم لأجل مدهانة من قصد بذلك من الشيعة، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم»⁽²⁾، وقال فيه الذهبي: «وكان حنبلياً فانتقل حنفيّاً للدنيا، وورع وبرع وأفتى»⁽³⁾، وقال عنه أيضاً: «ألف كتاب مرآة الزمان، فتراه يأتي فيه بمنكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترَفَّضَ، وله مؤلف في ذلك»⁽⁴⁾، نسأل الله العافية... قال الشيخ يحيى الدين السوسى: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله، كان رافضياً، قلت: كان بارعاً في الوعظ ومدرساً للحنفية»⁽⁵⁾، قال عنه قطب الدين اليونيني في ترجمته: «وكان في أول أمره حنبلي المذهب، فلما تكرر اجتماعه بالملك المعظم عيسى بن الملك العادل رحمهما الله اجتذبه إليه ونقله إلى مذهب أبي حنيفة رحمة الله عليه، وكان الملك المعظم شديد التغالي في مذهب أبي حنيفة، ففض ذلك الشيخ شمس الدين عند كثير من الناس

(1) -الذهبي: تاريخ الإسلام، ج48، ص185.

(2) -ابن تيمية: منهاج السنة، ج4، ص97-98.

(3) -الذهبي: تاريخ الإسلام، ج48، ص185.

(4) -يقصد كتاب: "تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة"، وهو في ذكر مناقب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وسائر الأئمة، طبع قديماً في طهران سنة 1285 هـ، وطبع حديثاً بدار الأضواء، ثم بدار الكتب العلمية في بيروت سنة 2006م، بتحقيق خالد عبد الغني محفوظ، كما طبع بمكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة 2008م، بتحقيق عامر النجار.

(5) - الذهبي: ميزان الاعتدال، ج4، ص471.

وانتقدوه عليه حكي لي بعض الفقهاء أرباب الأحوال: قال له وهو على المنبر إذا كان الرجل كبيراً ما يرجع عنه إلا لعيب ظهر له فيه، وأي شيء ظهر لك في الإمام أحمد حتى رجعت عنه، فقال له: اسكت، فقال: أما أنا فقد سكت، وأما أنت فتكلم، فرام الكلام فلم يستطعه ولا قدر عليه، فنزل عن المنبر ومع ذلك كان يعظم الإمام أحمد رحمة الله عليه، ويبالغ في المغالاة فيه وتوفيته بعض ما يستحق وعندي أنه لم ينتقل عن مذهبه إلا في الصورة الظاهرة، والله اعلم»⁽¹⁾، كما قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء: «قد بلوت على أبي المظفر - سبط ابن الجوزي - المجازفة وقلة الورع فيما يؤرخه - والله الموعد - وكان يترقّض، رأيت له مصنفاً في ذلك فيه دوا»⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

بقي كتاب المرأة حبيس رفوف مكتبات المخطوطات ردحا طويلا من الزمن، وحقق جزء وحيد من آخره طبع سنة 1952م بجيدر آباد الدكن، ثم حقق الدكتور إحسان عباس جزءا واحدا منه سنة 1985م، وأول من طبعه كاملا دار الرسالة العالمية سنة 2013م، وقد أوكلت مهمة تحقيقه لكل من: محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار رجاوي، محمد رضوان عرقسوسي، وآخرون، وقد جاء في 23 جزء، الجزء الأخير منها للفهارس، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، يدخل هذا الكتاب في التاريخ العام وقد اشتمل على أحداث فترة زمنية طويلة، تمتد من ذكر بدء الخلق إلى أحداث ووفيات سنة 654هـ، وهي سنة وفاة مصنفه، وقد اختصره وذيل عليه قطب الدين اليونيني.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

ذكر السبط شرط ما أورد في الكتاب فقال: «شرطه: أن أبتدئ بما ذكرت في تراجم الأبواب، من أن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الأبواب، ثم اتبع ذلك من سيرة نبينا - ﷺ - بالحوادث في كل عام، ومن توفي من الأعيان والأعلام، وبداية التاريخ بالسنين، من مولد سيد المرسلين، وقلدت من سلف من السلف في الجرح والتعديل؛ لأنه لا يتوقف على الدليل، وسميته: "مرآة الزمان في تواريخ الأعيان"، ليكون اسماً يوافق مسماه، ولفظاً يطابق معناه»⁽³⁾.

ذكر سبط ابن الجوزي مواضيع ما قبل الإسلام مرتبة ترتيباً زمنياً وانتهج فيه منهجا موضوعياً، أما أحداث التاريخ الإسلامي مرتبة فرتبها على السنين وقسم كل سنة إلى مواضيع الأحداث التي حدثت فيها وبذلك يكون قد مزج بين المنهج الحولي والمنهج الموضوعي.

(1) - ذيل مرآة الزمان، ج1، ص41، ابن حجر: لسان الميزان، ج6، ص308.

(2) - سير أعلام النبلاء، ج21، ص464.

(3) - مرآة الزمان، ج1، ص6.

يلق ويرد ويصحح ما يرى أن فيه خطأ، ومثال ذلك:

«قال الطبري: وفيها بعث زياد بن أبيه غالب بن فضالة الليثي على خراسان وكانت لغالب صحبة... قلت: وقلد جدي -ابن الجوزي- رحمه الله الطبري في هذا وهو وهم»⁽¹⁾، وقد ذكر خير عهد معاوية لابنه يزيد وأخذ البيعة له، فذكر الروايات التي ذكرها الطبري، وخبر المغيرة بن شعبة في ذلك ثم قال: «والأصح أن معاوية لم يعهد إلى يزيد إلا في هذه السنة -56هـ- وكان يستشير زياد فيثبطه ويستشير المغيرة... ومات زياد ومات المغيرة والأمر بحاله إلى هذه السنة»⁽²⁾.

كما أن منهجه حولي كمنهج الطبري وابن الجوزي، وينهي أخبار وحوادث كل سنة بذكر صاحب الموسم (الحج)، وفي آخرها يذكر ويترجم لمن توفي فيها من الأعلام، فجاء كتابه مليئاً مثقلاً بالتراجم التي توسع فيها أكثر من جده ابن الجوزي.

وقد ركز على الشخصيات البارزة في هذه الفترة فترجم لها كالصحابة والولاة وغيرهم غير أنه كان ينتقص أبرز رجال الأمويين في ترجمته لهم حتى وإن كانوا من الصحابة، فيذكر مساوئهم وبيزها، فقد ذكر عمرو بن العاص -رضي الله عنه- في وفيات سنة 42هـ فأكثر فيه⁽³⁾، مع أن الطبري ذكر وفاته سنة 43هـ⁽⁴⁾، ومما ذكر عنه قوله: «وعمر بن العاص هو الذي صلى بأصحابه وهو جنب»⁽⁵⁾، ويُردُّ عليه في هذا بما أورده أبو داود في سننه حيث قال: «حدثنا ابن المثنى، أخبرنا وهب بن جرير، أخبرنا أبي قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير المصري، عن عمرو بن العاص قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت، ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟» فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال وقلت إني سمعت الله يقول: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً﴾⁽⁶⁾ فضحك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يقل شيئاً»⁽⁷⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 7، ص 104.

(2) - مرآة الزمان، ج 7، ص 154.

(3) - المصدر نفسه، ج 7، ص 28-42.

(4) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 181.

(5) - مرآة الزمان، ج 7، ص 29.

(6) - سورة النساء: الآية 29.

(7) - ج 1، ص 92، حديث رقم : 334.

غير أن أخباره عن الأحداث التي وقعت في كل سنة تأتي مختصرة نوعا ما عكس التراجم التي يعقدها في آخر كل سنة فإنه يطيل فيها.

إن منهجه في ترجمته لكل علم من الأعلام، قائم على ذكر اسمه ونسبه وطبقته وذكر إسلامه إن كان من الصحابة، وأخباره مع الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ومشاركته الغزوات والفتوح وصفاته وكنيته وطائفة من أحاديثه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويذكر أخباره زمن الفتنة الكبرى ثم يذكر وفاته ويذكر أولاده.

أما منهجه في ذكر الأخبار فإنه يقوم على التدقيق بين الروايات والمقارنة بينها، كأن يذكر ما قاله الطبري مثلا في القصة، ثم يذكر ما ذكره غيره من أصحاب السير والأخبار ثم يتدرج في ذكر ما قاله المؤرخون حسب وفياتهم، كأن يذكر ما ذكره ابن عساكر ثم ما ذكره ابن الجوزي وهكذا، ويكثر من إيراد الأشعار التي قيلت في مناسبات الأحداث.

وفي منهجه هذا قيمة عظيمة خاصة وأنه ينوع مصادره ولم يقتصر على مصدر واحد وسنفضل ذلك في ذكر مصادره.

د- مصادر أخباره

نستطيع أن نميز في تصنيف مصادره بين نوعين، مصادر اعتمدها في أخباره التاريخية، ومصادر أخرى اعتمدها في عقد تراجمه.

أولا: مصادر الأخبار: اعتمد السبط بشكل أساسي في أخباره على الطبري، والذي اعتمد عليه جده بشكل أساسي أيضا فأحيانا يذكر ويصرح بأنه أخذ عن الطبري مباشرة كأن يقول "حكى الطبري"⁽¹⁾، أو يقول "هذا صورة ما ذكره الطبري"⁽²⁾، وهذا ما يختلف فيه مع ابن الأثير كما رأينا، وأحيانا أخرى يذكر مباشرة من نقل عنه الطبري كأن يقول: "قال أبو مخنف عن أشياخه"⁽³⁾ ويتطابق النص مع ما عند الطبري، وهنا لسنا ندرى إن كان وقف هو على كتاب أبي مخنف أم أنه أخذ ذلك على الطبري فقط؟ وتتطلب معرفة ذلك والتحقق منه مطابقة ومقارنة نصوصه مع ما جاء عند غيره من تلك النصوص، وهو ما يتطلب دراسة منفصلة.

كما اعتمد بشكل أساسي على كتاب المنتظم لجده ابن الجوزي ويذكر السبط كل المصادر التي اعتمدها حاذفا للسند كأن يقول قال الطبري، وقال البلاذري، وقال جدي في "التلقيح"، فكان أحيانا

(1) - مرآة الزمان، ج7، ص57.

(2) - المصدر نفسه، ج7، ص57.

(3) - المصدر نفسه، ج7، ص17.

يذكر اسم الكاتب وأحيانا يكتفي بذكر المؤلف، ورغم أنه اعتمد بشكل أساسي على الطبري إلا أنه أحيانا يلجأ إلى روايات غيره، خاصة البلاذري، ويقارن بين الروايات، فكان يقول: «قلت هذا صورة ما ذكر الطبري وما قام فيه، وقد أتيت على أقوال أرباب السير، فذكر البلاذري...»⁽¹⁾.

كما اعتمد على أبي اليقظان (ت190هـ) والأصمعي (ت216هـ)، والزبير بن بكار (ت256هـ) وابن عساكر (ت571هـ) وغيرهم، وأحيانا يقول قال علماء السير⁽²⁾، لكن كل ذلك بشكل يسير وثانوي إذ عمدته كان الطبري.

ثانيا: مصادر تراجمه: اعتمد سبط ابن الجوزي في تراجمه على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر شملت كتب الانساب ومعاجم التراجم العامة منها والمحلية وكتب الوفيات وغيرها، فاعتمد على هشام بن الكلبي، والمدائني والهيثم بن عدي، والزبير بن بكار وابن سعد في الطبقات، وخليفة بن خياط في طبقاته، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وابن عساكر في تاريخ دمشق وغيرهم.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

جاءت أخبار الفرع السفياي في الجزء السابع كاملا وجزء من الجزء الثامن، حيث اشتمل الجزء السابع على الأحداث من 41 إلى 59هـ في 460 صفحة، أما في الجزء الثامن فجاءت بقية أخبار الفرع السفياي من سنة 60هـ إلى 64هـ في 308 صفحة، وبذلك يكون قد خصص سبط ابن الجوزي 768 صفحة لأخبار الفرع السفياي، وهو بذلك يكون أكثر المؤرخين إيرادا لأخبار هذا الفرع ويليه في ذلك الطبري.

فذكر جميع الأخبار التي ذكرها الطبري باختصار شديد، معتمدا فيها كما قلنا على الطبري والبلاذري وجده ابن الجوزي بشكل أساسي، لكن أغلب الصفحات خصصها لتراجم الوفيات، ومما زاد من عدد الصفحات المخصصة لتاريخ الفرع السفياي هو اطالته في بعض التراجم فيتكلم عن كل محطات حياتها من الولادة والنسب حتى الوفاة ويذكر بعض رواياتها في الحديث، فمثلا عمرو بن العاص خصص له وحده خمسة عشر صفحة⁽³⁾، أما زياد بن أبيه فترجم له في اثنين وعشرين صفحة⁽⁴⁾.

وأحيانا كان سبط ابن الجوزي يبدي استنجا أو تعجبا من مجموعة من الأحداث كقوله عن تنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية: «قلت: ومن العجائب أن كل سادس قام بأمر المسلمين من الخلفاء لا بد

(1) - المصدر نفسه، ج7، ص 58.

(2) - مرآة الزمان، ج7، ص 56.

(3) - المصدر نفسه، ج7، ص 57.

(4) - المصدر نفسه، ج7، ص 291-313.

أن يخلع أو يهلك بسبب، فأول من قام بالأمر محمد رسول الله - ﷺ -، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم الحسن بن علي وهو السادس، فخلع من الخلافة»⁽¹⁾.

وقد ترجم سبط ابن الجوزي لوفيات فترة حكم الفرع السفلي فبلغ عدد الترجمات 197 ترجمة شملت الصحابة وأمّهات المؤمنين والولاة والعلماء من التابعين والشعراء والأعيان وغيرهم، وهو بذلك يكون قد أرخ للفترة من خلال تراجم وفياتها.

وفي ذكره لنص وصية معاوية لابنه يزيد وهو على فراش الموت اقتطع من النص الجزء الأول منه فقط⁽²⁾، وتوقف عند الجزء الذي فيه اختلاف بين الروايات والتي ذكرها الطبري بروايتين الأولى عن أبي مخنف والثانية عن عوانة، وقد ذكر منها ابن الجوزي رواية أبي مخنف كاملة كما رأينا، أما سبطه فيبدو أنه لم يشأ أن يذكر ما اختلف فيه، ولم يعتمد إلى ترجيح أحد الروايات بل اكتفى باقتطاع ما اتفقا فيه، إلا أنه ذكرها قبل ذلك معتمدا على أبي مخنف اقتفاء لفعل جده⁽³⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

- إن ما قيل في ترجمة سبط ابن الجوزي من ترفضه وأنه كان يكتب للشيعة، لا يوجد ما يدعمه فيما كتب عن الفرع السفلي، فقد جاءت رواياته متزنة متماسكة منصفة يدعمها الضبط والأمانة والإنصاف، فهو قد نصح فيه نصح الإمام الطبري ونصح جده ابن الجوزي، فلم يميل فيه إلى آل البيت بشكل خارج عن منهج مؤرخي السنة، ولم يطعن في الأمويين إلا بقدر أعمالهم فقد ذكر الروايات التي تبرز فضائل أعمالهم وهي الأبرز والأطغى.

- إن التراجم التي عقدها لوفيات كل سنة من سنوات حكم الفرع السفلي تعلق أغلبها بالصحابة وبرجال البيت الأموي أو أشرف التابعين وكبارهم، وقد أطال فيها وتبع فيها أخبارهم استقصى عنها، وقد دعم كل ذلك كتابه وزاده قيمة، إذ طفحت هذه التراجم بأخبار هذه الشخصيات مع الخلفاء والولاة الأمويين، فقد عاصروا كلهم معاوية وبعضهم عاش حتى عهد يزيد فجاءت أخبارهم مليئة بالروايات التي تذكر

(1) - المصدر نفسه، ج7، ص7. وقد علق محقق هذا الجزء عن كلام سبط ابن الجوزي بقوله: هذا من كلام ابن الجوزي في "المنتظم"، ج17، ص332، وقد نقل بعضه عن الصولي، ونقله أيضا ابن الأثير في "الكامل"، ج9، ص95، والذهبي في "تاريخ الإسلام"، ج11، ص584، وابن كثير في "البداية والنهاية"، ج16، ص312. وقد تعقبه الذهبي بأن هذا الكلام منخوم بأشياء، وذكرها، وقال: فلا يستقيم ما ادعاه، وليس الخلع مقتصرًا على كل سادس، وتعقبه أيضا ابن الأثير ثم قال: والصولي إنما ذكر إلى أيام المقتدر بالله، ومن بعده ذكره غيره. مرآة الزمان، ج7، ص8، هامش رقم 2.

(2) - مرآة الزمان، ج8، ص57.

(3) - المصدر نفسه، ج8، ص5.

مواقفهم ووفادتهم، أو أقوالهم وآرائهم في الحكم الأموي والإدارة الأموية، وتعكس نظرة هذه الفئة الهامة للحكم الأموي وهو شيء في غاية الأهمية.

- رغم القيمة العالية لتراجم الوفيات إلا أن فيها الكثير من الأخبار التي تعود إلى الفترة التي تسبق فترة الحكم الأموي كقصص إسلامهم وبلاءهم مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - ومواقفهم من الفتنة الكبرى، وإن كان هذا لا يخلو من فائدة للباحثين لبلورة الحكم على الشخصيات.

- رغم اعتماده في أخباره عن الفرع السفلي بشكل أساسي على الطبري وعلى جده إلا أن الإضافات التي كان يستقيها أحيانا من مصادر أخرى ومقارنتها مع ما ورد عند الطبري أضافت قيمة كبيرة للكتاب. - الترحيحات والتصحيحات التي ساقها أيضا دعمت قيمة الكتاب كثيرا، خاصة ما تعلق منها بنفي بعض التهم التي ألصقت بالصحابة كالمغيرة بن شعبة ومعاوية بن أبي سفيان، فيما تعلق بقضية إشارة الأول على معاوية باستخلاف يزيد وقضية وضع السيف على رقاب العبادلة والحسين - رضي الله عنهم - في أخذ البيعة ليزيد بمكة، وهو ما ينفي تماما ميل السبط للشيعة.

- إن انتقائه للروايات المتوفرة لديه كان دقيقا جدا ومتوازنا، مما يعطي صورة متسلسلة للأحداث دون انقطاع أو تشويه، وخاصة أنه نسقها بحيث يذكر بعضها في أحداث السنين ويدخر بعضها الآخر فيذكره في تراجم الوفيات، غير أنه أحيانا لا يعمل كثير عقل في انتقائه للروايات فقد ذكر خبر عقبة بن نافع في تعامله مع دواب الأرض التي بنى عليها القيروان، وأنه خاطب الجن وهددها بالقتل⁽¹⁾.

- كما أن كتاب مرآة الزمان وفير الأخبار شاملا، نقل عنه عدد غير قليل من العلماء والمؤرخين من معاصري سبط ابن الجوزي أو ممن جاء بعده، فقد أفاد منه أبو شامة المقدسي في الذيل على الروضتين، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والذهبي في سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام والعبر، والصفدي في الوافي بالوفيات، وابن كثير في البداية والنهاية، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة وفي المنهل الصافي وغيرهم، وقد صرح ابن تغري بردي باعتماده اعتمادا كبيرا على المرأة، حيث قال ضمن ترجمته للسبط: «وله مصنفات مفيدة منها تاريخه المسمى مرآة الزمان، وهو من أجل الكتب في معناها ونقلت منه في هذا الكتاب معظم حوادثه»⁽²⁾.

(1) - مرآة الزمان، ج 8، ص 202.

(2) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 7، ص 39.

خامسا: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداءأ- التعريف بالمؤلف

هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد صاحب حماة مؤرخ وجغرافي، ولد سنة 672هـ بدمشق ونشأ فيها وقال عنه ابن تغري بردي: «حفظ القرآن العزيز وعدة كتب، وبرع في الفقه والأصول والعربية والتاريخ والأدب والطب والتفسير والميقات والمنطق والفلسفة مع الاعتقاد الصحيح، وكان جامعا للفضائل، وصار من جملة أمراء دمشق، إلى أن خدم الملك الناصر محمدا عند خروجه من الكرك في سلطنته الثالثة، فلما تم أمره أنعم عليه بسلطنة حماة»⁽¹⁾، فانصرف إلى حماة سنة 720هـ فقرب العلماء ورتب لبعضهم المرتبات، وحسنت سيرته واستمر إلى أن توفي بها سنة 732هـ، وله من الكتب: المختصر في أخبار البشر، وتقويم البلدان، وتاريخ الدولة الخوارزمية، ونوادير العلم، والكناش في النحو والصرف، والموازين، وغير ذلك⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

يدخل الكتاب المختصر في أخبار البشر في إطار مصادر التاريخ العام، وهو عبارة عن تاريخ مختصر مثلما ذكر في العنوان بدءا بأدم عليه السلام والأحداث التي مرت بعده حسب الرواية التوراتية ثم عهد عيسى المسيح حسب وروده في الإنجيل وصولا إلى الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- والخلافة الراشدة وما بعدها، وقد أخذه في جله عن ابن الأثير مختصرا لكتابه "الكامل في التاريخ"، وهو يقع في مجلدين حسب طبعة دار الكتب العلمية سنة 1997م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

اعتمد أبو الفداء على منهج الاختصار كما يوضح ذلك عنوان الكتاب، لذا لم يكن كتابه كبيرا رغم كونه تاريخ عام، وقد اعتمد بشكل أساسي على ابن الأثير سواء في أخباره أو في منهجه وهيكله، وقد أشار إلى جزء من منهجه في مقدمته فقال: «وألفت التواريخ القديمة من هذا الكتاب على مقدمة وفصول خمسة، أما التواريخ الإسلامية فرتبتها على السنين حسب تأليف الكامل لابن الأثير»⁽³⁾.

د- مصادر أخباره

(1) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص292.

(2) - مصادر ترجمته: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج9، ص292، ابن كثير: البداية والنهاية، ج18، ص347، ابن

شاذان: فوات الوفيات، ج1، ص183، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج1، ص441.

(3) - المختصر في أخبار البشر، ج1، ص12.

ذكر أبو الفداء في مقدمة كتابه مصادره، وذلك بذكر عناوين الكتب ومؤلفيها، وقد جعل على رأسها كتاب الكامل لابن الأثير فقال: «اخترته واختصرته من "الكامل" تأليف الشيخ عز الدين علي المعروف بابن الأثير الجزري»⁽¹⁾، ثم أضاف بقية المصادر فقال: «ومن تجارب الأمم لأبي علي أحمد بن مسكويه، ومن تاريخ أبي عيسى أحمد بن علي المنجم»⁽²⁾ المسمى بكتاب البيان عن تاريخ سني زمان العالم على سبيل الحجة والبرهان، ذكر فيه التواريخ القديمة ... ومن التاريخ المظفري للقاضي شهاب الدين بن أبي الدم الحموي⁽³⁾، وهو تاريخ يختص بالمللة الإسلامية، في نحو ستة مجلدات، ومن تاريخ القاضي شمس الدين ابن خلكان المسمى وفيات الأعيان ... ومن تاريخ اليمن للفقير عمارة⁽⁴⁾ ... ومن تاريخ القيروان المسمى بالجمع والبيان للصنهاجي⁽⁵⁾، ومن تاريخ الدول المنقطعة لابن أبي منصور ... ومن تاريخ علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد المغربي الاندلسي المسمى كتاب لذة الاحلام في تاريخ أمم الاعجام، وهو نحو مجلدين، ومن كتاب ابن سعيد المذكور المسمى المغرب في أخبار أهل المغرب⁽⁶⁾، ومن مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، للقاضي جمال الدين بن واصل ... ومن تاريخ حمزة الأصفهاني، ... ومن تاريخ خلاط تأليف شرف ابن أبي المطهر الانصاري، ومن سفر قضاة بني إسرائيل وسفر ملوكهم، من أصل الكتب الأربعة والعشرين الثابتة عند اليهود بالتواتر»⁽⁷⁾.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفيفاني في الكتاب

- (1) - المختصر في أخبار البشر، ج1، ص11.
- (2) - توفي حدود سنة 320هـ، وهو مفقود. حاجي خليفة: كشف الظنون، ج1، ص264. ومعلوماته عن الفرع السفيفاني من ص 194-219.
- (3) - توفي سنة 642هـ وكتابه نشر الجزء الأول منه الخاص بالسيرة النبوية والخلافة الأموية، تحقيق حامد زياد غانم، طبع في دار الثقافة بالقاهرة سنة 1989م، ومعلوماته عن الفرع السفيفاني في الصفحات (194-219).
- (4) - توفي سنة 569هـ وكتابه مطبوع سنة 1396هـ-1976م ولكنه خال من الحديث عن الدولة الأموية.
- (5) - هو عبد العزيز أبو غريب بن شداد بن تميم عز الدين الصنهاجي، أخو أمير إفريقية يحيى بن تميم، توفي منتصف القرن السادس الهجري، وعنوان كتابه الجمع والبيان في أخبار القيروان فيمن فيها وفي سائر بلاد المغرب من الملوك والاعيان. رابع خدوسي وآخرون: موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، ج2، ص232.
- (6) - طبع بعضه في جزئين بعنوان المغرب في حلي المغرب.
- (7) - المختصر في أخبار البشر، ج1، ص12.

جاء الفرع السفياي في كتابه مختصراً عما ورد في الكامل اختصاراً مخلاً في 13 صفحة من الصفحة 256 إلى الصفحة رقم 268 بالجزء الأول.

وقد ذكر فيه الأحداث ذكراً، إلا أنه في منهجه الإنتقائي جمع ما يطعن في رموز الفرع السفياي كقوله: «فيها توفي عمرو بن العاص... وعمرو المذكور، هو أحد الثلاثة الذين كانوا يهجون رسول الله -صلى الله عليه وسلم-... وكانت مصر طعمة لعمرو من معاوية، بعد رزق جندها، حسب ما كان شرطه له لمعاوية، عند اتفاهه معه على حرب علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-»⁽¹⁾، وفي موضع آخر قال نقلاً من كتاب مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ما يطعن في معاوية: «قال القاضي جمال الدين بن واصل، وروى ابن الجوزي بإسناده عن الحسن البصري أنه قال: أربع خصال كن في معاوية، لو لم يكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة، وهي أخذه الخلفة بالسيف من غير مشاورة، وفي الناس بقايا الصحابة، وذوو الفضيلة، واستخلافه ابنه يزيد، وكان سكيراً خميراً يلبس الحرير، ويضرب بالطناير، وادعاؤه زياداً، وقد قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الولد للفراس، والعاهر للحجر، وقتله حجر بن عدي وأصحابه، فيا ويلاً له من حجر وأصحاب حجر، وروي عن الشافعي رحمة الله عليه، أنه أسرّ إلى الربيع، أنه لا يقبل شهادة أربعة من الصحابة، وهم معاوية، وعمرو بن العاص، والمغيرة، وزيد»⁽²⁾. وكل هذا صحيح ومثبت في شتى مصادر التاريخ، لكن ما يعاب عليه هو عدم عرضه للجانب الآخر من الحقائق وهي ما تعلق بالفضائل، وهذا يدخل في إطار دفع القارئ لاستنتاج حكم وحيد عن هذه الشخصيات، وعدم توفير معطيات تمكنه من الموازنة واستنتاج حكمه الخاص.

و- نقد وتقييم الكتاب

بما أن ما جاء في الكتاب عن الفرع السفياي هو اختصار وانتقاء للأخبار الواردة في الكامل لابن الأثير، سوى موضعين اثنين ذكر فيهما المؤلف أنه نقل عن القاضي جمال الدين بن واصل من كتابه مفرج الكروب، الأول ذكر فيه مطاعن في معاوية والثاني ذكر فيه حلم معاوية، ثم أن المؤلف لم يضيف شيئاً ولم يبد رأياً أو تعليقا فإن الكتاب قيمته العلمية متدنية ولن يظفر الباحث عن تاريخ هذا الفرع فيه عن طائل.

سادساً: كتاب البداية والنهاية لابن كثير

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - المختصر في أخبار البشر، ج1، ص256.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص259.

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع الحافظ عماد الدين أبو الفداء
الدمشقي الشافعي، مولده بقرية شرقي بصرى من أعمال دمشق سنة 701هـ، كان قدوة العلماء والحفاظ
وعمدة أهل المعاني والألفاظ، تفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري، وكمال الدين بن قاضي شهبه،
ثم صاهر الحافظ أبا الحجاج المزني ولازمه، وأخذ عنه وأقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية،
وقرأ الأصول على الأصفهاني، وسمع الكثير، وأقبل على حفظ المتون، ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال
والتاريخ، حتى برع في ذلك وهو شاب، وصنف في صغره كتاب "الأحكام على أبواب التنبيه"، والتاريخ
المسمى "بالبداية والنهاية" و "التفسير" وكتب أخرى غيرها، وولي مشيخة أم الصالح بعد موت الذهبي،
وبعد موت السبكي مشيخة دار الحديث الأشرفية مدة يسيرة، ثم أخذت منه، توفي سنة 774هـ⁽¹⁾.

إن حياة ابن كثير في دمشق هيأته لكتابة التاريخ، وحفزته لهذا الإنجاز العظيم تأسيساً بشيخيه المؤرخين:
الذهبي والبرزاني، كما أن عصره الذي عاش فيه، وهو عصر المماليك، تميز بالإهتمام بالتاريخ والتأليف
فيه، فقد كان التاريخ في مقدمة الفنون التي سعدت بالعناية، ورزقت الرعاية في هذا العصر، فقد تضافرت
الجهود، وتضاعفت الهمم، وتنافست العقول والأيدي على إخراج كتب تاريخية حافلة⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب

طبع كتاب البداية والنهاية في المطبعة السلفية بمصر سنة 1935م دون تحقيق، وطبع بعدها عدة
طباعات دون تحقيق، إلى أن حققه الأستاذ علي شيري وطبعه بدار إحياء التراث العربي بدمشق سنة
1988م، ثم طبعته دار ابن كثير بدمشق سنة 2010م بتحقيق محيي الدين الديب مستو ومجموعة من
المحققين الآخرين في عشرين جزء منها ثلاثة أجزاء للفهارس، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.
وهو كتاب في التاريخ العام العالمي والإسلامي، يؤرخ لمبدأ الخلق ولأنبياء ورسول، وللسيرة النبوية
وحوادث الحياة الإسلامية إلى عام 774هـ ووصل إلينا منه إلى سنة 768هـ، وخاتمة ذكر الساعة وعلاماتها
وأحوال الآخرة وأهوالها⁽³⁾.

ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية

(1) - انظر ترجمته عند: ابن حجر: انباء الغمر بأبناء العمر، ج1، ص39، الدرر الكامنة، ج1، ص445، الداوودي:
طبقات المفسرين، ج1، ص111-113، ابن العماد: شذرات الذهب، ج1، ص67، الحسيني: ذيل تذكرة الحفاظ،
ج1، ص38.

(2) - محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك، ج3، ص92.

(3) - محيي الدين الديب مستو وآخرون: مقدمة تحقيق كتاب البداية والنهاية، ج1، ص66.

ومما تميز به ابن كثير في منهجه وخالف من سبقه في ذلك وأعطى قيمة كبيرة لكتابه، أنه لا ينقل النصوص حرفياً وإنما يقرأ الحادثة في مصدرها ثم يصوغها بعباراته وألفاظه محافظاً على المعنى، ويضيف ما يجده مناسباً من انتقاداته وتعليقاته، وقد يظن بعضهم عند مقارنة ما في البداية والنهاية مع تاريخ الطبري أو غيره، أن ابن كثير لم يرد إلى تاريخ الطبري مباشرة وإنما أخذ مادته من مصدر آخر، وقد خرج ابن كثير بذلك على ما كان سائداً ومتبعاً من حفظ النصوص وإيرادها على حالها وقد ضاع بذلك اللفظ في النص وقدم عليه الحدث والخبر، وإن كان ليس بشكل عام.

إن ما ذكره ابن كثير من ترجيح للروايات في مواطن عدة أعطى قيمة كبيرة لكتابه، خاصة وأنه استعان بخبرته وتبحره في علم الحديث والنقد، مما جعل آراءه وترجيحاته هذه على درجة كبيرة من الأهمية والدقة وكمثال على ذلك، تعليقه على خبر تسميم الحسن -رضي الله عنه- من طرف معاوية في رواية وفي رواية أخرى من طرف يزيد فقال: «وعندي أن هذا ليس بصحيح، وعدم صحته عن أبيه معاوية بطريق الأولى والأخرى، والله أعلم ويوم الفصل ميقات الخلائق أجمعين»⁽¹⁾.

اتبع ابن كثير مسلك أهل السنة والجماعة في احترام الصحابة وعدم الطعن فيهم وعلى رأسهم معاوية ابن أبي سفيان، كما تتبع الروايات الشيعية وكشفها وطعن فيها.

كما اتبع منهج الانتقاء فاختر الروايات الصحيحة التي يغلب الظن على صحتها واطرح غيرها مصرحاً بذلك في مواضع كثيرة بقوله: «هذا مما يصح ذكره...» وغيره⁽²⁾، ومن ناحية أخرى قد اتبع منهج المقارنة فهو يذكر ما جاء من روايات في سياق واحد حتى ينهي موضوع الحدث ثم يسوق روايات أخرى تخالفها ويرجح أحدهما.

ومما أضفى قيمة علمية كبيرة على كتابه نقده لبعض مصادره فهو عندما أخذ عن أبي مخنف ذكر ما قيل فيه من تجريح وأنصفه في علم الأخبار والتاريخ فقال حين نقل عنه خبر مقتل الحسين: «وللشيعنة والرافضة في صفة مصرع الحسين كذب كثير وأخبار باطلة، وفيما ذكرنا كفاية، وفي بعض ما أوردناه نظر، ولولا أن ابن جرير وغيره من الحفاظ والأئمة ذكروه ما سقته، وأكثره من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، وقد كان شيعياً، وهو ضعيف الحديث عند الأئمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يترامى عليه كثير من المصنفين في هذا الشأن ممن بعده والله أعلم»⁽³⁾.

(1) - البداية والنهاية، ج8، ص50.

(2) - المصدر نفسه، ج8، ص35، 73، 205، 219، 254.

(3) - البداية والنهاية، ج8، ص283.

وفوق ما قدمه من نقد للروايات التاريخية وانتقائها وترتيبها لإعطاء سياق تاريخي منطقي متسلسل ومشوق، فإنه يقدم نقدا للأفعال والسياسات والممارسات، ويشير إلى الأخطاء ويلتمس الأعذار مثلما ذكر في استخلاف معاوية ليزيد، ومثلما قال عن قتل يزيد للحسين، وعمما فعله في وقعة الحرة وهو أمر على قدر كبير من الأهمية.

انتهج في كتابه منهجا علميا دقيقا وسطا، فهو لا يتحامل على الشخصيات الأموية كمعاوية ويزيد وزياد وغيرهم، ولا يبرئهم بل يلتمس ما صح عنده من الروايات فيذكرها، ويحاول إعطاء الصورة الواضحة والتبرير الصحيح دون تحامل أو ميل، فأعطى كتابه قيمة علمية كبيرة خاصة في المسائل والأحداث الكبرى التي طعن فيها على الأمويين كثيرا، كمقتل حجر بن عدي والبيعة ليزيد ومقتل الحسين، ووقعة الحرة.

وختم ابن كثير كل سنة بذكر تراجم للوفيات فيها، وقد كانت التواريخ الحولية الأولى، وعلى رأسها تاريخ الطبري تعنى بالحوادث التاريخية بالدرجة الأولى، وقلما أعطت أهمية كبيرة ومتميزة للتراجم، وقد ظهر تحول واضح منذ القرن السادس الهجري في هذا النمط من الكتب التاريخية، لاسيما عند المؤرخين المحدثين حيث زاد اهتمامهم بذكر التراجم، ويبدو ذلك واضحا في كتاب المنتظم لابن الجوزي كما رأينا حيث أدخل تقسيما واضحا بين الحوادث والوفيات فجعل تراجم تعقب حوادث كل سنة، وقد ظلت هذه الطريقة تؤثر في أطر الصور الحولية للمؤلفات التاريخية التي جاءت بعده، ومنها كتاب البداية والنهاية، وقد يطيل في الترجمة وقد يختصر متبعا في ذلك المصدر الذي يعتمد عليه.

وكون ابن كثير محدثا فقد وظّف الأحاديث في تأويل الأحداث، وهذا ما لم يفعله من سبق ذكرهم، ومن ذلك قوله حين ابتدأ الكلام عن خلافة معاوية بن أبي سفيان: «قد تقدم في الحديث أن الخلافة بعده، عليه الصلاة والسلام، ثلاثون سنة، ثم تكون ملكا، وقد انقضت الثلاثون سنة بخلافة الحسن بن علي، فأيام معاوية أول الملك، فهو أول ملوك الإسلام وخيارهم.

قال الطبراني: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا الفضيل بن عياض عن ليث، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي ثعلبة الخشني، عن معاذ بن جبل وأبي عبيدة قالا: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «إن هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة، ثم يكون رحمة وخلافة، ثم كائن ملكا عضوضا، ثم كائن عتوا وجبرية وفسادا في الأرض، يستحلون الحرير والفروج والخمور، ويرزقون على ذلك وينصرون حتى يلقوا الله عز وجل». إسناده جيد.

وقد ذكرنا في دلائل النبوة الحديث الوارد من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر - وفيه ضعف - عن عبد الملك بن عمير قال: قال معاوية: والله ما حملني على الخلافة إلا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - لي: «يا معاوية، إن ملكت فأحسن». رواه البيهقي، عن الحاكم⁽¹⁾.

د- مصادر أخباره

عني ابن كثير بجمع المصادر القيمة المتوافرة بين يديه في القرن الثامن الهجري، وجمع في تاريخه بين أنواع مصادر العلوم الإسلامية المتعددة كالقرآن الكريم وكتب التفاسير القديمة وكتب الحديث، وكذا المصادر التاريخية ككتب التراجم، وكتب المغازي والسير والتاريخ.

واعتمد في تاريخه للأحداث بشكل أساس على الطبري وتاريخه، والمنتظم لابن الجوزي، واعتمده أيضا في تراجمه إضافة إلى تاريخ دمشق لابن عساكر وطبقات محمد بن سعد وغيرها من شتى أنواع المصادر التاريخية⁽²⁾، وكان من المعروف بين كثير من المؤرخين المسلمين عند النقل من مصدر معين أن ينقل مصادره أيضا، فيصبح من العسير في بعض الأحيان معرفة المصادر الحقيقية التي اطلع عليه المؤلف، فهو يقول كثيرا في إشارته إلى مصادره قال "أبو مخنف" وقال "الواقدي" ولسنا ندري إن كان قد اعتمد على مؤلف أبي مخنف مباشرة أم أنه أخذ ذلك على الطبري، على أنه كثيرا ما يشير إلى نقله عن الطبري بقوله: "قال ابن جرير"، وتصبح المقارنة بين النصوص خاصة وأنه كما أشرنا لا يحافظ في الكثير من الأحيان على لفظ النص، ويتطلب ذلك دراسة منفردة.

هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب

جاء تاريخ الفرع السفياي فيه في الجزء الثامن من الكتاب في 330 صفحة⁽³⁾.

تطرق ابن كثير إلى كل المواضيع والأحداث المتعلقة بهذه الفترة متبعا فيها المنهج الحولي سائرا على نهج الطبري في تاريخه.

فتكلم عن أيام معاوية وملكه، وساق في ذلك عدة أحاديث حول تحول الخلافة إلى ملك وحول تنبؤ النبي -صلى الله عليه وسلم- بتولي معاوية الخلافة ثم تطرق لفضائله⁽⁴⁾، ثم راح في سوق الأحداث معطيا إياها عناوين يلخص فيها الخبر معتمدا على مجموعة من المصادر دون أن يذكرها أو يذكر أصحابها

(1) - البداية والنهاية، ج11، ص143.

(2) - للاطلاع على قائمة مصادر وموارد ابن كثير في كتابه البداية والنهاية انظر: محيي الدين الديب مستو وآخرون:

مقدمة تحقيق كتاب البداية والنهاية، ج1، ص82-83.

(3) - البداية والنهاية، ج8، ص5-335.

(4) - البداية والنهاية، ج8، ص5-8.

في الغالب، ودون أن يحافظ على حرفية نصها كما ذكرنا، وهذا ما يصعب من عملية تعقب مصادره، وهو ينتقي من بين الروايات المتوافرة لديه ما يراه مناسباً أو صحيحاً، ويرد أحياناً بعض الروايات بعد أن يذكرها لشيوعها بين الناس ثم يعلق عليها بقوله "ولا يصح"، ومن ذلك اتهام معاوية بوضع السم لعبد الرحمن بن خالد بن الوليد حيث قال: «وقد ذكر ابن جرير وغيره أن رجلاً يقال له ابن أثال - وكان رئيس الذمة بأرض حمص - سقاه شربة فيها سم فمات. وزعم بعضهم أن ذلك عن أمر معاوية له في ذلك، ولا يصح، والله أعلم»⁽¹⁾، ومن ذلك أيضاً قوله معلقاً على قول سمرة بن جندب حين عزله معاوية عن البصرة: «وروى ابن جرير وغيره، عن سمرة أنه قال: لو أطعت الله كما أطعت معاوية لما عذبني أبداً، وهذا لا يصح عنه»⁽²⁾.

عقد تراجم للوفيات في نهاية أحداث كل سنة، قد تطول أو تقصر حسب أهمية الشخص، فقد عقد للحسن بن علي - رضي الله عنها - ترجمة طويلة جداً استغرقت من الكتاب 21 صفحة⁽³⁾، وأطول ترجمة عقدها لمعاوية جاءت في 41 صفحة⁽⁴⁾ عنوانها بـ "ترجمة معاوية وذكر شيء من أيامه"، تكلم فيها على أخبار معاوية وفضائله، وذكر بعض أقواله ومواقفه وبعض خطبه، كما ذكر من تزوج من النساء ومن ولدن له، واعتمد فيها على كتب الحديث وعلى كتب التراجم وكتب الرقائق والأخلاق، كما اعتمد على كتب تاريخية.

كما أنه ترجم لعائشة أم المؤمنين وذكر فضائلها⁽⁵⁾، وفي تراجمه للصحابة غلب عليه شخصية المحدث أكثر من شخصية المؤرخ.

وترجم للحسين بن علي وذكر خبره إلا أنه سماها قصة فقال: «قصة الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما -، وسبب خروجه بأهله من مكة إلى العراق في طلب الإمارة وكيفية مقتله، - رضي الله عنه - ولنبدأ قبل ذلك بشيء من ترجمته، ثم نتبع الجميع بذكر مناقبه وفضائله»⁽⁶⁾، وذكر خبره

(1) - المصدر نفسه، ج 8، ص 28.

(2) - المصدر نفسه، ج 8، ص 92.

(3) - المصدر نفسه، ج 8، ص 32-53.

(4) - المصدر نفسه، ج 8، ص 171-211.

(5) - المصدر نفسه، ج 8، ص 133-138.

(6) - البداية والنهاية، ج 8، ص 217.

مع خير مسلم بن عقيل ومقتله، ثم قال منتقدا للطبري في مصادره للخبر: « ذكره ابن جرير عن أبي مخنف وغيره من رواة الشيعة»⁽¹⁾.

وذكر نص خطبة للحسين بن علي وأسندها ثم نقد النص وشكك في بعض محتوياته فقال: «... كما رواه هشام بن الكلبي وأبو مخنف، عن الصقعب بن زهير، عن أبي عثمان النهدي قال: وكتب الحسين مع مولى له يقال له: سليمان كتابا إلى أشرف أهل البصرة فيه: أما بعد، فإن الله اصطفى محمدا - صلى الله عليه وسلم - علي خلقه، وأكرمه بنبوته، واختاره لرسالته، ثم قبضه إليه وقد نصح لعباده وبلغ ما أرسل به، وكنا أهله وأوليائه وأوصيائه وورثته، وأحق الناس بمقامه في الناس، فاستأثر علينا قومنا بذلك، فرضينا وكرهنا الفرقة، وأحببنا العافية، ونحن نعلم أنا أحق بذلك الحق المستحق علينا ممن تولاه، وقد أحسنوا وأصلحوا، وتحروا الحق، فرحمهم الله، وغفر لنا ولهم، وقد بعثت إليكم بهذا الكتاب، وأنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه، فإن السنة قد أميتت، وإن البدعة قد أحييت، فإن تسمعوا قولي وتطيعوا أمري أهدكم سبيل الرشاد، والسلام عليكم ورحمة الله»⁽²⁾ ثم قال ابن كثير معلقا على هذا النص: «وعندي في صحة هذا عن الحسين نظر، والظاهر أنه مطرز بكلام مزيد من بعض رواة الشيعة»⁽³⁾، وبعد أن ذكر الخبر اعتمادا على عدة مصادر وكان أساسها الطبري وقد اعتمد على أبي مخنف وكان ابن كثير لم يقنع به، فعاد إلى ابن سعد لأنه جمع حاصل ما قاله عدة رواة فقال: «وقد ساق محمد بن سعد كاتب الواقدي هذا سياقاً حسناً مبسوطاً»، فذكر عدة رواة ثم قال: «قال محمد بن سعد: وغير هؤلاء قد حدثني أيضا في هذا الحديث بطائفة، فكتبت جوامع حديثهم في مقتل الحسين، -رضي الله عنه- وأرضاه، قالوا:...»⁽⁴⁾.

كما نفى ابن كثير أن يكون عبيد الله بن زياد قد بعث برأس الحسين إلى الشام فقال: «قلت: والصحيح أنه لم يبعث برأس الحسين إلى الشام»⁽⁵⁾، ولما وصل إلى خبر مقتل الحسين قال: «وهذه صفة مقتله، -رضي الله عنه-، مأخوذة من كلام أئمة هذا الشأن، لا كما يزعمه أهل التشيع من الكذب

(1) - المصدر نفسه، ج 8، ص 225-226.

(2) - المصدر نفسه، ج 8، ص 226-227. والنص أخذه ابن كثير عن الطبري. تاريخ الطبري ج 5، ص 357.

(3) - المصدر نفسه، ج 8، ص 227.

(4) - المصدر نفسه، ج 8، ص 231. انظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج 1، ص 438-439.

(5) - البداية والنهاية، ج 8، ص 237.

الصريح والبهتان»⁽¹⁾، لكن الغريب أنه مباشرة بعد هذا العنوان قال: «قال أبو مخنف...»⁽²⁾، وأبو مخنف من كبار أخباري الشيعة بشهادة ابن كثير نفسه كما رأينا.

تعرض لقضية تسيير رأس الحسين ليزيد من عدمه ورجح قول تسييرها فقال: «وقد اختلف العلماء بعدها في الرأس هل سيره ابن زياد من الكوفة إلى الشام إلى يزيد أم لا؟ على قولين، الأظهر منهما على أنه سيره وقد ورد في ذلك آثار كثيرة، فالله أعلم»⁽³⁾.

وفي آخر الأمر قال: «ولهم-الشيعة والرافضة- في صفة مصرع الحسين -رضي الله عنه-، كذب كثير وأخبار طويلة، وفيما ذكرناه كفاية، وفي بعض ما أوردناه نظر، ولولا أن ابن جرير وغيره من الحفاظ الأئمة ذكروه ما سقته، وأكثره من رواية أبي مخنف لوط بن يحيى، وقد كان شيعيا، وهو ضعيف الحديث عند الأئمة، ولكنه أخباري حافظ، عنده من هذه الأشياء ما ليس عند غيره، ولهذا يتراعى عليه كثير من المصنفين ممن بعده، والله أعلم»⁽⁴⁾.

واختتم ابن كثير خبر مقتل الحسين برأيه وحكمه على حركة الحسين وعلى يزيد بن معاوية، ويبدو أنه أول من أبدى رأيا من بين المؤرخين الذين تناولناهم في هذا الفصل، فقال: «وقد تأول عليه من قتله أنه جاء ليفرق كلمة المسلمين بعد اجتماعها، وليخلع من بايعه الناس واجتمعوا عليه، وقد ورد في صحيح مسلم الحديث بالزجر عن ذلك، والتحذير منه، والتواعد عليه، وبتقدير أن تكون طائفة من الجهلة قد تأولوا عليه وقتلوه، ولم يكن لهم قتله، بل كان يجب عليهم إجابته إلى ما سأل من تلك الحصال الثلاثة المتقدم ذكرها، فإذا ذمت طائفة من الجبارين لم تدم الأمة بكما لها وتتهم على نبيها - ﷺ -، فليس الأمر كما ذهبوا إليه، ولا كما سلكوه، بل أكثر الأمة قديما وحديثا كاره ما وقع من قتله وقتل أصحابه سوى شردمة قليلة من أهل الكوفة، قبحهم الله، وأكثرهم كانوا قد كاتبوه ليتوصلوا به إلى أغراضهم ومقاصدهم الفاسدة، فلما علم ذلك ابن زياد منهم بلغهم ما يريدون من الدنيا، وأخذهم على ذلك، وحملهم عليه بالرغبة والرغبة، فانكفوا عن الحسين وخذلوه ثم قتلوه، وليس كل ذلك الجيش كان راضيا بما وقع من قتله، بل ولا يزيد بن معاوية رضي بذلك - والله أعلم - ولا كرهه والذي يكاد يغلب على الظن أن يزيد لو قدر عليه قبل أن يقتل لعفا عنه، كما أوصاه بذلك

(1) - المصدر نفسه، ج 8، ص 245.

(2) - المصدر نفسه، ج 8، ص 245.

(3) - المصدر نفسه، ج 8، ص 271.

(4) - المصدر نفسه، ج 8، ص 283.

أبوه، وكما صرح هو به مخبراً عن نفسه بذلك، وقد لعن ابن زياد على فعله ذلك وشتمه فيما يظهر ويبدو، ولكن لم يعزله على ذلك ولا عاقبه ولا أرسل يعيب عليه ذلك، والله أعلم⁽¹⁾.

كما وجه كلاماً للشيعنة بالنهي عن المبالغة في الحزن عليه لأنه قتل من هو أفضل منه ولم يحزن عليه كل هذا الحزن، وكان رأيه في ذلك يمثل المنهج الوسطي الذي عليه أهل السنة والجماعة فقال: «فكل مسلم ينبغي له أن يحزنه هذا الذي وقع من قتله -رضي الله عنه- فإنه من سادات المسلمين وعلماء الصحابة، وابن بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- التي هي أفضل بناته، وقد كان عابداً وشجاعاً وسخياً، ولكن لا يحسن ما يفعله الشيعة من إظهار الجزع والحزن الذي لعل أكثره تصنع ورياء، وقد كان أبوه أفضل منه، وهم لا يتخذون مقتله مآتماً كيوم مقتل الحسين، فإن أباه قتل يوم الجمعة وهو خارج إلى صلاة الفجر في السابع عشر من رمضان سنة أربعين، وكذلك عثمان كان أفضل من علي، عند أهل السنة والجماعة، وقد قتل وهو محصور في داره في أيام التشريق من شهر ذي الحجة سنة ست وثلاثين، وقد ذبح من الوريد إلى الوريد، ولم يتخذ الناس يوم مقتله مآتماً، وكذلك عمر بن الخطاب، وهو أفضل من عثمان وعلي، قتل وهو قائم يصلي في الحراب صلاة الفجر، وهو يقرأ القرآن، ولم يتخذ الناس يوم مقتله مآتماً، وكذلك الصديق كان أفضل منه، ولم يتخذ الناس يوم وفاته مآتماً، ورسول الله -صلى الله عليه وسلم-، سيد ولد آدم في الدنيا والآخرة، وقد قبضه الله إليه كما مات الأنبياء قبله، ولم يتخذ أحد يوم موته مآتماً يفعلون فيه ما يفعله هؤلاء الجهلة من الرفضة يوم مصرع الحسين، ولا ذكر أحد أنه ظهر يوم موتهم وقبلهم شيء مما ادعاه هؤلاء يوم مقتل الحسين من الأمور المتقدمة، مثل كسوف الشمس والحمرة التي تطلع في السماء وغير ذلك»⁽²⁾.

وتبقى حركة الحسين صورة شنيعة من الاستغلال لنسبه وموقعه من الناس من طرف أهل الكوفة فقد أرادوا أن ينالوا به مكاسب دنيوية في منافستهم للأمويين والشوام، ودفع هو ثمن ذلك من دمه وروحه وآل بيته، ودفع يزيد ثمن قتله والأمويون عامة بأن استوحش منهم الملك وعم السخط عليهم بين الناس، وثار عليهم الثورات وكثرت عليهم الفتوق.

ثم تطرق ابن كثير لقضية رأس الحسين ورجح أن ابن زياد أرسله ليزيد⁽³⁾، مع أنه قبل ذلك رجح عدم إرساله⁽⁴⁾ وهذا تناقض صارخ.

(1) - البداية والنهاية، ج 8، ص 283-284.

(2) - المصدر نفسه، ج 8، ص 284.

(3) - البداية والنهاية، ج 8، ص 285.

(4) - المصدر نفسه، ج 8، ص 237.

و- نقد وتقييم الكتاب

- طغت شخصية المحدث كثيرا على بعض المواضيع في تاريخه، ففي ترجمته للصحابة ومواقفهم وأحوالهم في العهد الأموي يلجأ كثيرا إلى الأحاديث النبوية الشريفة من مختلف المصادر كالبخاري ومسلم ومسنند أحمد وغيرها، ويذكر درجة صحتها ويفصل في أسانيدھا بتصنيفات المحدثين، مما أكسب تاريخه قيمة علمية إضافية.

- خصص ابن كثير قسما كبيرا من كتابه للفرع السفياي، ورغم أنه كان يختصر الاخبار التاريخية إلا أن الترجمات التي عقدها لأهم الشخصيات الفاعلة في هذه الفترة زادت كثيرا من حجم ما خصصه لهم، خاصة وأن بعض الترجمات تطول كثيرا لتصل إلى 41 صفحة كما رأينا في ترجمة معاوية.

- إن هذه التراجم التي أدرجها ضاعفت من القيمة العلمية للكتاب، خاصة وأنه يعتمد فيها على مصادر كثيرة ومتنوعة والبعض منها له قيمة علمية كبيرة، فقد كان يكثر في الأخذ من كتب أصحاب الحديث، ونحن نعلم قيمتها العلمية ومصداقيتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد اعتمد في تراجمه على كتب بعض الاخباريين المبكرين الذين ضاعت أغلب كتبهم بما يحفظ لنا خصوصا غاية في الأهمية، كما أضاف ذلك أهمية وقيمة علمية لتراجمه.

- أيضا في مصادره التي استقى منها أخباره والتي ميزها التنوع، ومنهجه في إدراج الدلائل والقرائن التي تثبت أو تنفي تلك الاخبار بما جاء عند الطبري، وترجيحه للروايات التي تصح في نظره وتعليقه عليها وانتقاده لبعض الروايات خاصة تلك التي تعود لغلاة الشيعة أضفى على كتابه قيمة علمية كبيرة.

- رأيه الذي أبداه بعد خبر مقتل الحسين وحكمه على حركة الحسين وفعل يزيد يعكس منهجه ومنهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع الصحابة وأبناء الصحابة لأن لا يفتح الباب للناس في الطعن في آبائهم، هذا له قيمة علمية كبيرة خاصة وأن من كتب قبله في التاريخ العالمي أو التاريخ الإسلامي العام لا يعطي رأيا أو حكما.

- يعتبر ابن كثير أكثر من تكلم عن قصة الحسين من مخرجه إلى مقتله وفضائله وذريته، فهو بذلك يكون أفضل مصدر يعتمد عليه فيها رغم تأخره وابتعاد زمنه عن زمن الأحداث.

- ومجمل القول أن الحسين -رضي الله عنه- أخطأ في مسيره إلى العراق بعد تلك النصائح التي قدمت له من قبل غيره، وكان خطأ غيره من ابن زياد ويزيد أشنع وأقبح ولم يراع هذا الأخير فيه وصية والده مما يدل على أن هناك من يدفع بالأحداث نحو المصير المأساوي الذي وصلت إليه ليوظف دمه هذا التوظيف القبيح المشين سياسيا ودينيا واقتصاديا. أي أن هناك مأكلة ومشاركة من استشهاد الحسين -رضي الله عنه- للذين خانوه ثم قتلوه ثم أصبحوا يندبونهم.

-ورغم ما ذكرناه عن قيمة الترجيحات التي أوردها إلا أنه يمكن انتقاده في عدم إيراده لسبب الترجيح في كثير من الأحيان أو سبب رده لبعض الروايات.

سابعاً: تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)

أ-التعريف بالمؤلف

هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون أبوزيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي أصله من اشبيلية ولد سنة 732 هـ بتونس، ووجهه أبوه لطلب العلم منذ صباه المبكر، فحضر مجالس علماء تونس الذين كان منهم كثيرون من مهاجري الأندلس، حيث تعلم وحفظ القرآن وهو يافع ودرس العربية على يد أبيه وعلى يد عدد آخر من العلماء والمشايخ منهم عبد الله محمد بن العربي الحلصايري، وعبد الله محمد بن الشواش الزرزالي، وقرأ الحديث على الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر، وأخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله الجياني وغيره، ولازم آخرين أخذ عنهم العلوم العقلية مثل أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأبلي الذي أخذ عنه المنطق وسائر الفنون الحكيمة والتعليمية، كما واصل حضور مجالس العلم على يد نخبة من كبار الأساتذة الذين رافقوا السلطان المغربي أبا الحسن المريني في غزوته لتونس سنة 748 هـ.

غطى نشاط ابن خلدون ميادين الإدارة والسياسة والخطابة، والقضاء والدرس والبحث، والتدريس والتأليف، تنعم بالقصور وذاق مرارة الاعتقال والسجن، ودخل غمار الحياة العامة قبل أن يبلغ العشرين من عمره، وتنقل على امتداد عمره بين وظائف كتابة السر، وخطبة المظالم، وصار وزيراً، وحاجباً وقاضياً، وسفيراً وخطيباً وقد مارس كل ذلك بين سلسلة من الحوادث والمشاكل وبين ضروب من المنافسات والمخاصمات والتقلبات السياسية التي اشترك اشتراكاً فعلياً في عدد غير قليل منها⁽¹⁾، حيث مكنته هذه الخبرة الحياتية العميقة من اكتساب معرفة دقيقة بأحوال العالم الإسلامي كله، بل تجاوز ذلك إلى معرفة ما يحيط بهذا العالم، سواء على حدوده الغربية في أوروبا أو في حدوده الشرقية المتاخمة للإمبراطورية التترية،

(1) - الضوء اللامع، ج4، ص145-146.

وهو ما كان لها أكبر الأثر على التكوين الفكري والثقافي لابن خلدون الذي انعكس بعد ذلك في عمله الموسوعي في التاريخ⁽¹⁾، وتوفي ابن خلدون سنة 808هـ⁽²⁾.

ألف ابن خلدون العديد من المصنّفات في كلّ من التاريخ، والحساب، والمنطق، وهي بالإضافة إلى كتاب العبر، كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، كتاب الخبر عن دولة التتر (تاريخ المغول من كتاب العبر)⁽³⁾، كتاب ابن خلدون ورسالته للقضاة: مزيل الملام عن حكام الأنام⁽⁴⁾، كتاب رحلة ابن خلدون⁽⁵⁾، وله مؤلفات أخرى ذكرها لسان الدين بن الخطيب⁽⁶⁾.

ب- التعريف بالكتاب

اشتهر ابن خلدون بكتابه الكبير في التاريخ الذي سماه "كتاب العبر وديوان المبتدأ في الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" والذي جرت العادة باختصار اسمه في كلمتي "كتاب العبر"، وجاء هذا المؤلف في سبعة مجلدات بحسب طبعة بولاق لسنة 1868م، تشغل المقدمة التي تدرس ظواهر الاجتماع مجلدا واحدا منها، وتشغل البحوث التاريخية الخالصة المجلدات الستة الباقية، وقد قسمه ابن خلدون تقسيما آخر فجعله مقدمة وثلاثة كتب، وجعل المقدمة "في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلماع بمغالط المؤرخين" وجعل الكتاب الأول "في العمران وذكر ما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ولذلك من العلل والأسباب"، وقد جعل الكتاب الثاني والثالث في البحوث التاريخية الخالصة.

فأما الكتاب الثاني منه فقد وقفه على «أخبار العرب وأجياهم ودولهم منذ مبدأ الخليقة إلى عهدنا وفيه الإلماع ببعض من عاصرهم من الأمم المشاهير ودولهم مثل النبط والسريانيين والفرس وبني إسرائيل والقبط واليونان والروم والترك والإفرنجة»⁽⁷⁾، ويقع هذا الكتاب في أربعة مجلدات، (من المجلد الثاني إلى غاية المجلد الخامس).

(1) - محمد الجوهري: ابن خلدون إنجاز فكري متجدد، ص 19.

(2) - مصادر ترجمته: ابن خلدون: التعريف بابن خلدون، السخاوي: الضوء اللامع، ج 4، ص 145، المقري: نفع الطيب، ج 6، ص 171. وقد خصص له الدكتور عبد الواحد وافي في تحقيقه للمقدمة دراسة وافية في الجزء الأول منها بذكر حياته وما تعلق به وبمنهجه وآرائه.

(3) - والذي نشرته دار الفارابي ببيروت سنة 2012.

(4) - نشر بدار الوطن في الرياض سنة 1997م.

(5) - نشر بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 2012م.

(6) - الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 3، ص 386.

(7) - تاريخ ابن خلدون، ج 1، ص 9.

وقد افتتح ابن خلدون هذا الكتاب - كمعظم المؤرخين المسلمين السابقين له - بالحديث عن أصل الخليقة وأنساب الأمم المختلفة، ثم انتقل إلى الكلام عن تاريخ العرب في الجاهلية واليونان والفرس، ولم يشغل هذا الجزء من الكتاب الثاني إلا جزء يسير منه أما بقية الكتاب الثاني فقد وقفها على دراسة الدول الإسلامية والدول التي اتصلت بها في عصور الإسلام.

أما الكتاب الثالث فقد وقفه على «تاريخ البربر ومن إليهم من زناتة وذكر أوليتهم وأجيالهم وما كان لهم بديار المغرب خاصة من الملك والدول»⁽¹⁾، وقد طبع الكتاب كاملا عدة مرات، ومن بين الدور التي اعتنت بطبعه ونشره دار الفكر ببيروت فقد نشرته محققا سنة 1981م، بتحقيق الدكتور خليل شحادة وأعدت طبعه للمرة الثانية سنة 1988م، في ثمانية أجزاء بما فيها المقدمة وخصص الجزء الثامن للفهارس، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ج - منهجه في عرض أخباره التاريخية

يصارحنا ابن خلدون بأنه لم يكن مطلعاً على أحوال الشرق وأمه، وأنه كان يعتزم في البداية أن يخصص مؤلفه التاريخي لكتابة تاريخ المغرب وأجيال البربر، فهو يقول في مقدمته: «وأنا ذاكر في كتابي هذا ما أمكنني منه في هذا القطر المغربيّ إمّا صريحاً أو مندرجاً في أخباره وتلويحاً لاختصاص قصدي في التّأليف بالمغرب وأحوال أجياله وأمه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعي على أحوال المشرق وأمه وأنّ الأخبار المتناقلة لا تفي كنه ما أريده منه»⁽²⁾، ولهذا التصريح من ابن خلدون قيمة خاصة، فقد حمل بعض النقدة على تاريخه، ورموه بالقصور وعدم الإطلاع والتحقيق فيما كتب عن المشرق، والواقع أن القسم الخاص بتاريخ البربر من كتاب العبر هو بعد المقدمة أنفس أقسامه، وأوفرها طرفة، وأقواها عرضاً وتحقيقاً، وفيه من الروايات والحقائق الغريبة عن أحوال تلك الأمم والقبائل البربرية ما لم يوفق إليه أي مؤرخ قبل ابن خلدون أو بعده⁽³⁾.

نظر ابن خلدون إلى التاريخ كعلم يستحقّ الدرس لا رواية تدون فقط، وقد أراد أن يكتب التاريخ على ضوء منهج جديد من الشرح والتعليل، فانتهى به التأمل والدرس إلى وضع نوع من الفلسفة الاجتماعية، وكتب مقدمة مؤلفه التاريخي لتكون شرحاً وتمهيداً يقرأ على ضوءها التاريخ وتفهم وقائعه،

(1) - المصدر نفسه، ج 6، ص 116.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 43.

(3) - محمد عبد الله عنان: ابن خلدون حياته وتراثه، ص 149.

فجاءت وحدة مستقلة من الإبتكار الفائق، تسجل مذهبا جديدا في فهم الظواهر الاجتماعية وتعليلها، وفي فهم التاريخ ونقده وتحليله⁽¹⁾.

ويصف لنا ابن خلدون هذا البحث الجديد الذي وفق إليه بأنه علم مستقل بنفسه، وأنه ذو موضوع خاص وهو "العمران البشري والاجتماع الإنساني" وذو مسائل "هي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى" ويقول لنا أن هذا العلم "مستحدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة" انتهى إليه بالبحث الخاص، ولم يقف لأحد قبله على كلام فيه، اللهم إلا إذا كان القدماء الذين عفت آثارهم ولم تصلنا، فهو أول من وضعه ونظم أصوله وشروحه⁽²⁾.

ولهذا العلم الجديد الذي ابتكره ابن خلدون في فهم التاريخ ودرسه أهمية كبيرة، فهو في رأيه قانون لتمحيص الحق من الباطل في الرواية، وإظهار الممكن والمستحيل، وذلك بأن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضا لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له، وإذا فعلنا ذلك كان ذلك قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب، بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، ومحاولة فهم التاريخ على هذا النحو هي التي حملت ابن خلدون على درس هذا الموضوع الجديد وهو ما يسميه العمران أو الاجتماع البشري⁽³⁾.

يبد أن ابن خلدون ينظر إلى موضوعه من أفق شاسع جدا، ويجعل من المجتمع الإنساني كله، وما يعرض له من الظواهر الطبيعية مادة لتأمله، ويحاول أن يتتبع هذا المجتمع بالدرس والتحليل في جميع أطواره منذ نشأته وبدأوته، إلى استقراره وانتظامه في المصر والدولة، وتردده بين الضعف والقوة، والفتوة والكهولة، والنهوض والسقوط، ويستقصي خلال ذلك أحوال هذا المجتمع وخواصه وعناصر تكوينه وتنظيمه من الفرد والجماعة إلى السلطان والدولة، وما يعرض لهذه العناصر في حياتها الخاصة والعامة من الظروف والأحوال، وما تقتضيه سلامة هذا المجتمع، وما يؤذن بفساده وانحلاله، فهو في الواقع يعالج مادة شاسعة تفوق تعريفه الأول⁽⁴⁾.

وقد نصح ابن خلدون في تنظيم مؤلفه منهجا جديدا، فقسمه إلى كتب، ثم إلى فصول متصلة متداخلة، وتتبع تاريخ كل دولة على حدة من البداية إلى النهاية مع مراعاة نقط الوصل والتداخل بين

(1) - المرجع نفسه، ص 116.

(2) - المرجع نفسه، ص 116.

(3) - المرجع نفسه، ص 117.

(4) - محمد عبد الله عنان: ابن خلدون حياته وتراثه، ص 117.

مختلف الدول، فيذكر ابن خلدون الخبر في عدة مواضع، ولم يراعي فيه الإتصال بل التكرار مع بعض الإضافات في كل مرة في مواضيع مختلفة.

كما أنه يذكر الأخبار متفرقة وليست على نسق واحد، كذكره لوقعة الحرة في موضوع الخبر عن الأوس والخزرج⁽¹⁾.

وهو من هذه الناحية يتفوق على أسلافه تفوقا كبيرا، وقد وضعت معظم الموسوعات التاريخية الإسلامية قبل عصره في صورة جداول تاريخية مرتبة وفق السنين، وجمعت حوادث كل سنة رغم تباعدها وتباينها معا، ولكن ابن خلدون عدل عن هذه الطريقة إلى طريقة الفصول والدول المتصلة، وهي أقرب إلى الدقة وحسن الرواية والتنسيق، وهو ليس أول من ابتدئها من المؤرخين المسلمين فقد سبقه إليها منذ القرنين الثالث والرابع مؤرخون كالواقدي، والبلاذري، وابن عبد الحكم، والمسعودي، دونوا التاريخ فصولا متصلة، ولكنه يمتاز عن أسلافه ببراعة التنظيم والربط والسبك، ثم يمتاز عنهم أيضا بالوضوح والدقة في تبويب الموضوعات ووضع الفهارس⁽²⁾.

وثمة ظاهرة أخرى يكاد ينفرد بها ابن خلدون في تدوين التاريخ المعاصر، وهي اعتصامه بالحيدة وضبط النفس⁽³⁾.

وكغيره من المؤرخين المتأخرين أهمل ابن خلدون اسناد الأخبار، كما أهمل في كثير من الأحيان ذكر مصادره، مما أنقص كثيرا من قيمة أخباره المتعلقة بالفرع السفلياني.

ولم يسر ابن خلدون في كتابه على المنهج الحولي، ولم يراعي ترتيب الحوادث ترتيبا كرونولوجيا في بعض الأحيان مما يصعب على الباحث من تتبع الحدث في كتابه، وقد قال في مقدمته عند وصفه لمنهجه: «وسلكت في ترتيبه وتبويبه مسلكا غريبا، واخترعته من بين المناحي مذهبا عجيبا، وطريقة مبتدعة وأسلوبا»⁽⁴⁾.

د- مصادر أخباره

توفر لابن خلدون الكثير من المصادر التي تعرض لها بالنقد في مقدمته وانتقد منهاجها، وأثنى على بعضها واعتبرها عمدة في مجالاتها كتاريخ الطبري وتاريخ إفريقية للرقيق القيرواني، ورغم أنه لا يذكر المصادر

(1) - تاريخ ابن خلدون، ج2، ص353.

(2) - محمد عبد الله عنان: ابن خلدون حياته وتراثه، ص154.

(3) - المرجع نفسه، ص155.

(4) - تاريخ ابن خلدون، ج1، ص9.

التي اعتمد عليها في غالب الأحيان ولا يسند أخباره، إلا أن أخباره عن الفرع السفيفاني استقاها عن الطبري وعن الرقيق القيرواني أو عن أخذ عنهما بشكل أساسي.

هـ - الحضور التاريخي للفرع السفيفاني في الكتاب

تكلم ابن خلدون عن الدولة الأموية في إطار كلامه عن التاريخ الإسلامي باختصار شديد معتمداً في ذلك على المصادر التاريخية الشائعة في عهده كالطبري وابن الأثير، وكتب الواقدي، فلم يأت بها بجديد، فيبدو أنه اعتمد بشكل أساسي على الطبري حسب المواضيع التي تطرق إليها.

وقد خصص لتاريخ الفرع السفيفاني في كتابه 27 صفحة جاءت كلها في الجزء الثالث منه⁽¹⁾، تطرق فيها إلى أغلب المواضيع التي ذكرها الطبري باختصار شديد وانتهى بها إلى مقتل الحسين، ولم يتطرق لوقعة الحرة في سياق الأخبار، بل تعرض لها منفصلة مختصرة في ثلاثة أسطر عند كلامه عن الأوس والخزرج⁽²⁾، ولم يتطرق إلى حصار عبد الله ابن الزبير في مكة، ولم يتطرق إلى موت يزيد ولا استخلاف معاوية بن يزيد. غير أن طرحه للحدث لا يخلو من نظرتة الخاصة وتحليله العميق الخاص وربطه للأمر بأسبابها والقوانين التي تحكمها، وهذا ما أضفى قيمة علمية كبيرة على ما كتبه عن الفرع السفيفاني رغم قلته، فقد قال عند كلامه على بداية حكم معاوية: «خلع الحسن نفسه واتفقت الجماعة على بيعة معاوية في منتصف سنة إحدى وأربعين عند ما نسي الناس شأن النبوة والخوارق ورجعوا إلى أمر العصبية والتغالب وتعين بنو أمية للغلب على مضر وسائر العرب ومعاوية يومئذ كبيرهم. فلم تتعدّ الخلافة ولا شاركه فيها غيره فاستوت قدمه واستفحل شأنه واستحكمت في أرض مصر رياسته وتوثق عقده. وأقام في سلطانه وخلافته عشرين سنة ينفق من بضاعة السياسة التي لم يكن أحد من قومه أوفر فيها منه يدا من أهل الترشيح من ولد فاطمة وبني هاشم وآل الزبير وأمثالهم، ويصانع رؤوس العرب وقروم مضر بالإغضاء والاحتمال والصبر على الأذى والمكروه، وكانت غايته في الحلم لا تدرك، وعصابته فيها لا تنزع ومرفقاته فيها تزلّ عنها الأقدام»⁽³⁾.

حتى أنه اقتصر على التأريخ لأحداث المشرق الإسلامي مهملاً تماماً ما حدث في المغرب وعمليات الفتح اللهم إلا إشارات طفيفة نقلها عن الواقدي وقد سار في ذلك متتبعا خطوات الطبري وابن الأثير.

(1) - المصدر نفسه، ج 3، ص 3-29.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 353.

(3) - تاريخ ابن خلدون، ج 3، ص 5.

إلا أنه تتبع أخبار بني أمية وبني عبد مناف وسياساتهم لقريش كمقدمة لقيام دولة بني أمية مع بعض التحليلات الهامة والمختصرة في ثلاثة صفحات⁽¹⁾، كما برر تولية معاوية ليزيد بعده فقال: فقال: «عرض هنا أمور تدعو الضرورة إلى بيان الحقّ فيها: فالأول منها ما حدث في يزيد من الفسق أيام خلافته، فإنّك أن تظنّ بمعاوية -رضي الله عنه- أنه علم ذلك من يزيد فإنّه أعدل من ذلك وأفضل بل كان يعدله أيام حياته في سماع الغناء وبنهاه عنه وهو أقلّ من ذلك وكانت مذاهبهم فيه مختلفة ولما حدث في يزيد ما حدث من الفسق اختلف الصحابة حينئذ في شأنه فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته من أجل ذلك كما فعل الحسين وعبد الله بن الزبير -رضي الله عنهما- ومن اتبعهما في ذلك ومنهم من أباه لما فيه من إثارة الفتنة وكثرة القتل مع العجز عن الوفاء به لأنّ شوكة يزيد يومئذ هي عصابة بني أمية وجمهور أهل الحلّ والعقد من قريش، وتستتبع عصبية مضر أجمع، وهي أعظم من كلّ شوكة ولا تطاق مقاومتهم، فأقصرُوا عن يزيد بسبب ذلك وأقاموا على الدّعاء بهدايته والرّاحة منه، وهذا كان شأن جمهور المسلمين والكلّ مجتهدون ولا ينكر على أحد من الفريقين فمقاصدهم في البرّ وتحريّ الحقّ معروفة وفقنا الله للاقتداء بهم»⁽²⁾.

ويظهر جلياً في هذا النصّ تدليل ابن خلدون على نظريته في العصبية القبلية ودورها في قيام الدول، وهو ما بنى عليه منهجه في هذا الكتاب.

وكذلك أعطى تحليلات هامة لقضية مقتل الحسين في مقدمته⁽³⁾، وانتقد فيها ابن عربي في كتابه العواصم من القواصم وتحليله، بل وبيّن مكن الخطل الشرعي والسياسي في هذه القضية بتحليل لم يصل إلينا أفضل منه، وهو من الأهمية بمكان فقال: «وقد غلط القاضي أبو بكر بن العربي المالكيّ في هذا، فقال في كتابه الذي سمّاه بالعواصم والقواصم⁽⁴⁾ ما معناه: إنّ الحسين قتل بشرع جدّه، وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل، ومن أعدل من الحسين في زمانه في إمامته وعدالته في قتال

(1) - المصدر نفسه، ج 3، ص 3-5.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 264-265.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 269-271.

(4) - هذا ما قاله ابن العربي: «طلب الابتداء في الانتهاء، والاستقامة من أهل الاعوجاج، ونضارة الشيبة في هشيم المشيخة. ليس حوله مثله، ولا له من الأنصار من يرعى حقه، ولا من يبذل نفسه دونه، فأردنا أن نظهر الأرض من خمر يزيد فأرقتنا دم الحسين، فجاءتنا مصيبة لا يجبرها سرور الدهر وما خرج إليه أحد إلا بتأويل، ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جدّه المهيمن على الرسل، المخبر بفساد الحال، المخذر عن الدخول في الفتق، وأقواله في ذلك كثيرة»، العواصم من القواصم، ص 244.

أهل الآراء، وأما ابن الزبير فإنه رأى في منامه ما رآه الحسين، وظنّ كما ظنّ، وغلطه في أمر الشوكة أعظم، لأنّ بني أسد لا يقاومون بني أمية في جاهلية ولا إسلام، والقول بتعيين الخطأ في جهة مخالفة كما كان في جهة معاوية مع عليّ لا سبيل إليه، لأنّ الإجماع هنالك قضى لنا به ولم نجده هاهنا، وأما يزيد فعين خطأه فسقه»⁽¹⁾.

و- نقد وتقييم الكتاب

رغم قيمة تاريخ ابن خلدون العلمية وخاصة مقدمته إلا أنه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي يمكن أن نسجل حوله بعض الملاحظات:

فقد كنا ننتظر من ابن خلدون كمؤرخ مغربي له من الفضل والصيت ما له أن يأتي بما لم يأت به غيره عن فترة الفتح في بلاد المغرب، والتي عاصرت فترة حكم الفرع السفياي، وللأسف الشديد نجهد عنها الكثير، إلا أنه لم يتطرق إلى تفاصيل الفتح ولا أخباره، بل انساق وراء المصادر التاريخية المشرقية في هذا الشأن، فكان تأريخه للفرع السفياي تاريخاً مشرقياً في مواضيعه ومصادره، بل حتى أنه لم يأت بجميع ما جاء فيها، فلم يتطرق للعديد من المواضيع الهامة وعلى رأسها وقعة الحرة وحصار ابن الزبير بمكة، بالإضافة إلى أنه سار فيما أورده على منهج الاختصار، فقد تطرق ابن خلدون إلى بعض أعمال عقبة بن نافع وأخباره مع أبي المهاجر دينار باختصار شديد وكان في ذلك ناقلاً عن غيره غير مستوعب له بكل تفاصيله⁽²⁾، ويبدو أنه استقاه عن ابن الرقيق القيرواني ولم يكن دقيقاً في ذلك حتى أنه لم يذكر تواريخ الأحداث أو يحقق فيما اختلف فيه، ونحن نعلم يقيناً صعوبة ذلك أمام اختلافات المصادر لكن كنا نتوقع من ابن خلدون بما لديه من إمكانيات عقلية وما توفر لديه من مصادر أكثر بكثير مما قدمه في هذا المجال. إلا أنه مما نجد له قيمة علمية كبيرة في تأريخه هو تحليله لأمرين إثنين يتعلقان بتاريخ الفرع السفياي:

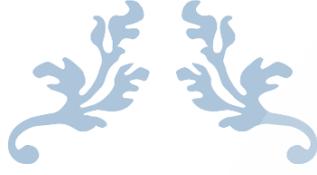
الأول منهما وصول الأمويين إلى الخلافة والقيادة، والثاني قضية مقتل الحسين ومن يتحمل وزر ذلك. ويبدو أن ابن خلدون تستر على الحقائق وغلطنا وغلط نفسه وهو يفسر وصول الأمويين إلى الحكم بقوة عصبيتهم، وكان ينبغي أن يشير إلى خطأ الحسين وفق نظريته القائمة على العصبية أن عصبية بني هاشم أقل من عصبية بني عبد شمس، ولكنه لم يرد الجهر بالحقيقة.

(1) - تاريخ ابن خلدون، ج1، ص271.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص573، ج3، ص12، 169-171، ج4، ص237، ج6، ص142، 193-194، ج7، ص80، 102.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الثاني



مصطلحات أخبار الخلفاء وعمالهم وأخبار الفتوح

والتواريخ المحلية

الفصل الأول: مصادر أخبار الخلفاء وعمالهم

الفصل الثاني: مصادر أخبار الفتوح

الفصل الثالث: مصادر التواريخ المحلية

الفصل الأول

مصطلحات أخبار الخلفاء وعملهم

أولاً: مصادر أخبار الخلفاء

ثانياً: مصادر أخبار الولاة والأمراء

ثالثاً: مصادر أخبار الكتّاب والوزراء

رابعاً: مصادر أخبار القضاة

اختصت بعض الكتب بأخبار الجهاز الإداري في دولة الإسلام، فأفرد بعضها الخلفاء بمؤلفات وأفرد بعضها الآخر الأمراء والولاة أيضا بمؤلفات، في حين خصص بعض المؤلفين الوزراء والكتاب والقضاة بالتأليف، إلا أنها كلها لم تؤرخ لهذه الخطط كأجهزة إدارية في نشأتها واختصاصاتها ونظمها، بل أرخت لها عن طريق الترجمة للأشخاص الذين تولوا مناصب فيها، فجاءت مؤلفاتهم شبيهة بمعاجم التراجم، كما أنها لم تكن لها تلك النظرة الإجمالية للجهاز الإداري ككل متكامل، بل ما وصلنا من هذه المؤلفات جاء مشتتا على هذه الخطط، كما أنها لم تشمل كل الأقاليم بل اختص بعضها بإقليم واحد دون غيره، مثل كتاب الولاة للكندي الذي اختص بولاة مصر دون سواهم، غير أن هذه المؤلفات شكلت مصادر على قدر كبير من الأهمية لتاريخ الفرع السفلي، وكشفت الغطاء على كثير من أخبار الجهاز الإداري والسياسي لدولتهم.

أولا: مصادر أخبار الخلفاء

ترجم بعض المؤلفين للخلفاء في مؤلفات خصصوها لهذا النوع من التاريخ، وقد حملت هذه المؤلفات في أغلب الأحيان عناوين تترجم ذلك وتدل عليه، وأول من فعل ذلك محمد بن اسحاق (ت151هـ) في كتابه "كتاب الخلفاء"⁽¹⁾، ثم أبو معشر السندي (ت170هـ) في كتابه "تاريخ الخلفاء"⁽²⁾، وعلي بن محمد المدائني (ت225هـ) في أكثر من مصنف⁽³⁾، ومحمد بن حبيب في كتابه "تاريخ الخلفاء"⁽⁴⁾، وابن أبي الدنيا (ت281هـ) في كتابه "الخلفاء"⁽⁵⁾، وأبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة داهر التميمي البغدادي (ت282هـ) في كتابه "الخلفاء"⁽⁶⁾، وعمر بن حفص السدوسي (ت293هـ) في كتابه "تاريخ

(1) - ابن النديم: الفهرست، ص121.

(2) - المالكي، محمد بن احمد الاندلسي: جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته، طبع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث لمحمود الطحان، ص287.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص132.

(4) - المصدر نفسه، ص136.

(5) - الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص447.

(6) - الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص98.

الخلفاء" (1)، وأبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت320هـ) في كتابه "تاريخ الخلفاء" (2) غير أن سائر مصنفاتهم في تواريخ الخلفاء مفقودة (3).

1- كتاب تاريخ الخلفاء أو (الإمامة والسياسة) المنسوب لابن قتيبة

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، وقيل المروزي، من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين، ولد ببغداد سنة 213هـ وقيل بالكوفة، قال عنه ابن خلكان: «كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وأبي إسحاق إبراهيم بن سفيان ... وأبي حاتم السجستاني وتلك الطبقة ... وتصانيفه كلها مفيدة» (4)، ولي ابن قتيبة قضاء الدينور مدة، فنسب إليها وتوفي ببغداد سنة 276هـ، من كتبه "تأويل مختلف الحديث" و"أدب الكاتب" و"المعارف" و"مشكل القرآن" وغيرها (5).

ب- نسبة الكتاب لابن قتيبة

إن كتاب الإمامة والسياسة يبحث في تاريخ الخلافة بتتبع تاريخ الخلفاء منذ وفاة الرسول ﷺ - حتى عهد المأمون، وقد شكك العلماء في نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة وأول من أعلن ذلك وعلمه من المحدثين هو غاينغوس المجريطي في صدر كتابه عن الاندلس سنة 1881م، ثم تبعه دوزي (6) وآخرون، وأوجه الشك في نسبة الكتاب كثيرة حسب الدكتور شاكر مصطفى (7):

- لم يذكر أحد من مترجمي ابن قتيبة هذا الكتاب له، وأول من ذكر هذا الكتاب ونسبه لابن قتيبة هو أبو بكر ابن العربي الاشيلي (ت543هـ) في كتابه "العواصم من القواصم" حيث قال: «فأما الجاهل فهو ابن

(1) - المالكي، محمد بن احمد الاندلسي: جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته، طبع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث لمحمود الطحان، ص287.

(2) - المصدر نفسه، ص287.

(3) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب البغدادي، ص158.

(4) - وفيات الأعيان، ج3، ص42.

(5) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص105، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11، ص411، ابن

خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص42، الذهبي: لسان الميزان، ج3، ص357،

(6) - كتب دوزي بحثاً بعنوان "أحاديث الامامة والسياسة" المنسوب لابن قتيبة في:

Dozy, Reinhart Pieter Anne, Recherches sur l'histoire et la littérature de l'Espagne pendant le moyen age, TI, P21-39.

(7) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص241.

قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب الإمامة والسياسة إن صح عنه جميع ما فيه»⁽¹⁾، ثم القاضي أبو عبد الله التوزري المعروف بابن الشباط (ت 681هـ) في كتابه "صلة السمط"⁽²⁾ - ذكر في الكتاب أنه استمد عدداً من أخباره ممن حضر فتح الأندلس وقد فتحت سنة 92هـ وميلاد ابن قتيبة سنة 213هـ.

- في الكتاب جهل تاريخي لا يمكن أن يفوت ابن قتيبة كاعتباره أبا العباس والسفاح شخصيتين، وجعله الرشيد خلفاً للمهدي وذكره أن ابنه عبد الله دس له السم وليس للمهدي ابن بهذا الاسم، كما أنه ذكر أن موسى بن نصير غزا مدينة مراكش في زمن الرشيد.

- في الكتاب عناية بأخبار الأندلس لا يعرفها ابن قتيبة وغيره في العراق لعهودهم.

- شيوخ ابن قتيبة الذين يردون عادة في كتبه لا ذكر لهم أبداً في هذا الكتاب.

- المؤلف مالكي الهوى والمذهب، وابن قتيبة حنفي.

- يظهر في تضاعيف الكتاب أن مؤلفه مقيم في دمشق، وابن قتيبة لم ير هذه المدينة.

- في الكتاب رواية مباشرة عن ابن أبي يعلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري المتوفي سنة 146هـ، أي قبل ولادة ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

- أسلوب الكتاب مغاير لمألوف أسلوب ابن قتيبة، فيه عناية بالقصص والرواية⁽³⁾.

كما قد سيقت حجج كثيرة تتعلق بعقيدة مؤلف الكتاب وكلها تثبت تشييعه بل وغلوه في التشيع، فقد قال الدكتور علي نفيح العلياني في كتابه "عقيدة الإمام بن قتيبة" عن هذا الكتاب: «وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أن مؤلف الإمامة والسياسة رافضي خبيث، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة نظراً لكثرتها ونظراً لكونه معروفاً عند الناس بانتصاره لأهل الحديث، وقد يكون من رافضة المغرب، فإن ابن قتيبة له سمعة حسنة في المغرب»⁽⁴⁾، وقد ساق العلياني مجموعة من الحجج التي ترجح أن مؤلف الإمامة والسياسة من الروافض جاء فيها⁽⁵⁾:

(1) - ص 248.

(2) - أحمد مختار العبادي: قطعة في وصف الأندلس وصقلية من كتاب صلة السمط وسمه المرط لابن شباط، مجلة معهد الدراسات العربية، العدد 14، مدريد، 1967، ص 124.

(3) - مرغليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، 132-133، شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1،

ص 241-242، وانظر: علي شيري: مقدمة تحقيق كتاب الامامة والسياسة، ج 1، ص 12.

(4) - ص 90.

(5) - عقيدة الإمام ابن قتيبة، ص 90-93.

- أن مؤلف الإمامة والسياسة ذكر على لسان علي -رضي الله عنه- أنه قال للمهاجرين: «اللهم الله يا معشر المهاجرين لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم، ولا تدفعوا أهله مقامه في الناس وحقه، فوالله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأننا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم... والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوى فتضلوا عن سبيل الله»⁽¹⁾، ولا أحد يرى أن الخلافة وراثية لأهل البيت إلا الشيعة.

- أن مؤلف الإمامة والسياسة قدح في صحابة رسول الله قدحًا عظيمًا فصور ابن عمر -رضي الله عنه- جبانًا، وسعد بن أبي وقاص حسودًا، وذكر أن محمد بن مسلمة غضب على علي بن أبي طالب لأنه قتل مرحبًا اليهودي بخير، وأن عائشة -رضي الله عنها- أمرت بقتل عثمان؛ والقدح في الصحابة من أظهر خصائص الرافضة، وإن شاركهم الخوارج، إلا أن الخوارج لا يقدحون في عموم الصحابة.

- أن مؤلف الإمامة والسياسة يذكر أن المختار بن أبي عبيد قُتل من قبل مصعب بن الزبير لكونه دعا إلى آل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر خرافاته وادعاءه الوحي⁽²⁾، والرافضة هم الذين يحبون المختار بن أبي عبيد لكونه انتقم من قتلة الحسين، مع العلم أن ابن قتيبة ذكر المختار من الخارجين على السلطان وبين أنه كان يدعي أن جبريل يأتيه⁽³⁾.

- أن مؤلف الإمامة والسياسة كتب عن خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين صفحة فقط، وكتب عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة مائتي صفحة، فقام المؤلف باختصار التاريخ الناصع المشرق وسود الصحائف بتاريخ زائف لم يثبت منه إلا القليل، وهذه من أخلاق الروافض المعهودة⁽⁴⁾.

- إن مؤلف الإمامة والسياسة لم يذكر دور عبد الله بن سبأ⁽⁵⁾ اليهودي في الفتنة، ولم يذكر اسمه مطلقًا في كتابه، في حين أن أغلب العلماء الذين كتبوا عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة ذكروا دور عبد الله بن

(1) - الإمامة والسياسة، ج1، ص29.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص32.

(3) - ابن قتيبة: المعارف، ص401.

(4) - ص91.

(5) - عبد الله بن سبأ: قال ابن عساكر فيه: «كان أصله من اليمن وكان يهوديا فأظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الأئمة ويدخل بينهم الشر ودخل دمشق لذلك في زمن عثمان»، وقال ابن حجر في ترجمته: «من غلاة الزنادقة ضال مضل أحسب أن عليًا حرقه بالنار، وقال الجوزجاني: زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي فنفاه علي بعد ما هم به... وأخبار عبد الله بن سبأ شهيرة في التواريخ وليست له رواية والله الحمد وله أتباع

سباً، ومن ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه المعارف⁽¹⁾ وابن تيمية⁽²⁾، فدل ذلك على أن المؤلف من الرافضة لأنهم ينكرون أن يكون أصل مذهبهم مقتبسا من اليهود.

- قال الشيخ محمود شكري الألوسي في ذكره لمكائد الشيعة: «ومن مكائدهم أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة، فمن وجدوه موافقا لأحد منهم في الإسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته، كالسدي فإنهما رجلان أحدهما السدي الكبير -ت127هـ-، والثاني السدي الصغير -ت189هـ-، فالكبير من ثقات أهل السنة، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي غال، وعبد الله بن قتيبة رافضي غال، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة من ثقات أهل السنة، وقد صنف كتابا سماه بالمعارف، فصنف ذلك الرافضي كتابا وسماه بالمعارف أيضا قصدا للإضلال»⁽³⁾.

كما نفى نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة غير واحد من الباحثين، من أشهرهم:

- محب الدين الخطيب في مقدمة تحقيق كتاب ابن قتيبة "الميسر والقдах"⁽⁴⁾.
 - ثروت عكاشة في مقدمة كتاب ابن قتيبة "المعارف"⁽⁵⁾.
 - عبد الله عسيلان في رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان "كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي"، ساق فيها اثني عشر دليلاً على بطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة⁽⁶⁾.
 - عبد الحلیم عويس في كتابه "بنو أمية بين الضربات الخارجية والإختيار الداخلي"⁽⁷⁾.
- وقد جزم ببطلان نسبة هذا الكتاب لابن قتيبة أيضاً السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه لـ "تأويل مشكل القرآن"؛ فقال: «كتاب مشهور شهرة بطلان نسبته إليه»، ثم قال بعد أن ساق بعض الأدلة:

يقال لهم السبئية يعتقدون إلهية علي بن أبي طالب وقد أحرقهم علي بالنار في خلافته». تاريخ دمشق، ج 29، ص 3، لسان الميزان، ج 4، ص 483.

(1) - ص 622.

(2) - الفتاوى الكبرى، ج 1، ص 70، و ج 4، ص 436.

(3) - محمود شكري الألوسي: مختصر التحفة الاثني عشرية، ص 32.

(4) - ص 23-24.

(5) - ص 80.

(6) - ص 23-29.

(7) - ص 9-10.

«إن هذا وحده يدفع نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، فضلاً عن قرائن وأدلة أخرى كلها يثبت تزوير هذه النسبة»⁽¹⁾.

- عبد الحميد سند الجندي في كتابه " ابن قتيبة العالم الناقد الأديب"⁽²⁾. وفاروق حمادة في "مصادر السيرة النبوية"⁽³⁾.

ويرجح مرغليوث أن يكون مؤلف الكتاب من أهل القرن الثالث، وعصر ما بعد الرشيد، يوم اهتم الناس بالإمامة وكيفية انتقالها وشروطها⁽⁴⁾، ويرجح الدكتور شاکر مصطفى أن مؤلف الكتاب من أهل القرن الرابع، كما يرى أنه قد يكون لأكثر من مؤلف واحد لأن ثمة اختلافاً بين قسيمي الكتاب، وقد يكون صاحبه إنما قصد إلى القصص والرواية الشعبية فيه مواد خرافية وذكر لبعض الرسائل والخطب والحوار الموضوع الذي يصعب القبول بأصالة أخذه كوثائق ونصوص سياسية، وبعض الرسائل فيه تتحدث أحياناً عن أمور جرت بعدها في الزمن وهذا يعني أنها وضعت بعد الأحداث واستنبطت منها ولم تكن بالعكس قبلها، وإذا كان هذا النوع من العرض التاريخي يجعل الكتابة حية شيقة إلا أنه في الوقت نفسه يمنعها أن تكون مصدراً للمعرفة العلمية⁽⁵⁾.

ج- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب بمطبعة النيل في مصر سنة 1904م، بعناية محمد محمود الراجحي، كما حققه طه الزيني وطبع بمؤسسات الحلبي في القاهرة سنة 1967م، ثم حققه الأستاذ علي شيري ونشره بدار الأضواء ببيروت، 1990م، في جزئين، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقال مرغليوث في وصف الكتاب ومنهجه: «وهذا الكتاب من أعظم التواريخ العربية جاذبية في سهولة الأسلوب وجماله، بل إن مؤلفه أكثر من أبي حنيفة اصطباغاً بالصبغة الروائية، ويدعي إيراد الرسائل المتبادلة بين المشهورين الذين يروي أخبارهم، وإيراد خطبهم ومحادثاتهم، وقلما يحبي رواياته بالاستشهاد بالشعر ولعله كان يرى أن نهجه في جعل القصة جذابة أكثر احتمالاً للنجاح، وهو متعصب لعلي شأن كثير من المؤرخين، قليل العطف على معاوية وخلفائه أو الإعجاب بهم... واضح

(1) - ص 32.

(2) - ص 169-173.

(3) - ص 91.

(4) - دراسات عن المؤرخين العرب، ص 133.

(5) - المرجع نفسه، ص 242.

أن موضوعه ليس التوسع الإسلامي ولا التنظيم الداخلي وإنما الطريقة التي حصل بها على الإمامة أو طوبى بها»⁽¹⁾.

وقد أورد مؤلف الكتاب بعض المواد الخرافية في أخبار الفتوح الإسلامية المتأخرة وإن بدا أنه يلتزم الحقائق فيها، ولما يذكر المؤلف الرواة الذين استقى منهم أقواله، وجدير بالملاحظة أنه يقتبس عن الهيثم بن عدي قائلاً: «وذكروا أن الهيثم بن عدي أخبرهم» مما يوحي بأن المؤلف عرف آثار هذا الجماعة عن طريق الرواية الشفوية لا النسخ.

حين يورد المؤلف رسائل يستعمل عبارة "ذكروا" أن الرسالة التالية بعنها شخص إلى آخر، و"ذكروا" أن الأخير أرسل الجواب التالي.⁽²⁾

تناول المؤلف فترة تاريخ الفرع السفلياني في آخر الجزء الأول وبداية الجزء الثاني⁽³⁾ في ما يقارب ثلاثة وسبعون صفحة، ركز فيها على قضية أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد وقضية خروج الحسين ومقتله، ثم وقعة الحرة وذلك لتعلقها بمسألة الخلافة وطرق انتقالها وهو الموضوع الأساسي للكتاب، لذا أخذت هذه القضايا حيزاً كبيراً من الكتاب.

معظم ما ورد في الكتاب من أخبار الفرع السفلياني عبارة عن حوارات مطولة ورسائل متبادلة غير مسندة ولا موثقة، وهي معنونة ومنسوبة لأصحابها كقوله: "ما تكلم به الضحاك بن قيس"⁽⁴⁾، "ما قال عبد الرحمن بن عثمان"، و"ما قال ثور بن معن"⁽⁵⁾، "ما قال الأحنف بن قيس" و"ما ردّ الضحاك بن قيس عليه"⁽⁶⁾، "قدوم معاوية المدينة وما حاوئ فيه العبادلة"⁽⁷⁾، وهكذا ينقل كلام كل طرف من الأطراف فيمن يعتقد أنهم أهل الحل والعقد، وهي حوارات ورسائل تفرد بها لم يذكرها أحد من المؤرخين الكبار كالبلاذري والطبري واليعقوبي وغيرهم، لكنها كلها غير مسندة ولا موثقة مما يحط من قيمتها العلمية إضافة إلى الشكوك التي تدور حول نسبة الكتاب لابن قتيبة أصلاً، وقد علق عليها مرغليوث بقوله: «ولكن الحوادث والرسائل كانت مستنبطة من الحقائق لا العكس»⁽⁸⁾.

(1) - مرغليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، ص 133.

(2) - المرجع نفسه، ص 133.

(3) - الجزء الأول من الصفحة 185 إلى الصفحة 243، والجزء الثاني من الصفحة 5 إلى الصفحة 20.

(4) - ابن قتيبة: الامامة والسياسة، ج 1، ص 188.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 189.

(6) - المصدر نفسه، ج 1، ص 191.

(7) - المصدر نفسه، ج 1، ص 194.

(8) - مرغليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، ص 135.

لم يذكر المؤلف في أخبار الفرع السفيفاني مصادره إلا مصدرا واحدا نقل عنه في ستة مواضع⁽¹⁾ وذلك عن أبي معشر (ت 170هـ)، وتجاوز المؤلف خبر خروج الحسين ومقتله سنة 61هـ ثم عاد له بعد وقعة الحرة سنة 63هـ، ولم يفصل فيه⁽²⁾، كما ذكر المؤلف في روايتين منفصلتين احصائيات حول عدد القتلى في وقعة الحرة من الصحابة والقرشيين وعامة الناس:

فقال في الأولى: «وذكروا أنه قتل يوم الحرة من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ثمانون رجلا، ولم يبق بدري بعد ذلك، ومن قريش والأنصار سبع مئة، ومن سائر الناس من الموالي والعرب والتابعين عشرة آلاف»⁽³⁾.

وقال في الثانية في رواية عن أبي معشر: «قال أبو معشر: حدثنا محمد بن عمرو بن حزم، قال: قتل بضعة وسبعون رجلا من قريش، وبضعة وسبعون رجلا من الأنصار، وقتل من الناس نحو من أربعة آلاف»⁽⁴⁾، والفرق بين احصائيات الروايتين كبير جدا، والغريب أن المؤلف لم يعلق أو يبدي تعجبا أو استفهام حول هذا الأمر، ومما يزيد الأمر غرابة أنه تناول موضوع وقعة الحرة في الجزء الأول قبل موضوع خروج الحسين ومقتله، رغم أنه سابق له زمنيا، ثم عاد وعالج موضوع الحرة مرة أخرى في الجزء الثاني بعد موضوع خروج الحسين ومقتله، وهذا ما يدعم رأي الدكتور شاكِر مصطفى بأنه شارك في تأليف هذا الكتاب أكثر من مؤلف⁽⁵⁾.

ثم إن في هذه الإحصائيات المذكورة في الروايتين مبالغ فيها كثيرا، فكيف وقد ذكر ابن خياط احصائيات دقيقة مدعمة بأسماء القتلى وأنسابهم حيث قال: «فجميع من أصيب من الأنصار مائة رجل وثلاثة وسبعون رجلا، وجميع من أصيب من قريش والأنصار ثلاث مائة وستة رجال»⁽⁶⁾. وبناء على ما يدور حول هذا الكتاب من شبهات فإن الباحث في تاريخ الفرع السفيفاني عليه أن يحتاط في الأخذ منه وأن يستعين بالمنهج المقارن وأن لا يثق فيما ورد فيه خاصة ما تفرد به دون غيره.

2- تاريخ الخلفاء لأبي عبد الله محمد بن يزيد (ابن ماجة)

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - الإمامة والسياسة، ج1، ص238، ج2، ص13، 12، 14، 19.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص7 وما بعدها.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص239.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص14.

(5) - التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص242.

(6) - تاريخ خليفة، ص240.

هو أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي القزويني، أحد الأئمة في علم الحديث، من أهل قزوین، رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري، في طلب الحديث، وصنف كتابه سنن ابن ماجه، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة، وله تفسير القرآن، وكتاب في التاريخ على الرجال والأمصار ذكره له الذهبي، توفي سنة 273هـ، وعاش 64 سنة⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وصل إلينا هذا الكتاب براوية أبي بكر السدوسي⁽²⁾ عنه، وقد حققه وطبعه محمد مطيع الحافظ في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1979م، مج 54، ج 2، (ص 395-454)، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وفيما يتعلق بنسبة الكتاب فقد ذكر محمد مطيع الحافظ محقق الكتاب أن إسناد الكتاب ينتهي إلى أبي عبد الله محمد بن يزيد، حسب ما كتب ابن عساكر على الصفحة الأولى منه، وأنه حتى نتعرف على المؤلف يجب أن نحدد الفترة التي عاش فيها، فحددها المحقق ما بين (247 و 293هـ) أي حيث توقف الكتاب سنة مقتل المتوكل وسنة وفاة الراوي أبو بكر عمر السدوسي، ثم قال: «غير أني لم أجد في كتب التراجم من له هذا الاسم وهذه الكنية ممن عاش في هذه الفترة، ويصح أن ينسب إليه هذا الكتاب غير ابن ماجه الإمام المعروف المتوفي سنة 273هـ»⁽³⁾.

وقد استند المحقق أيضا في أن المؤلف هو نفسه ابن ماجه إلى أن الذهبي وابن كثير قد ذكرا له تاريخا للرجال والأمصار إلى عصره⁽⁴⁾، كما دعم رأيه برأي أكرم ضياء العمري الذي رأى ذلك قبله في كتابه "موارد الخطيب البغدادي"⁽⁵⁾؛ وأما المالكي فقد نسبه إلى راويه أبي بكر بن حفص السدوسي⁽⁶⁾.

(1) - مصادر ترجمته: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 56، ص 271، الذهبي: سير الأعلام، ج 13، ص 279، تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 155.

(2) - السدوسي: أبو بكر عمر بن حفص بن عمر بن يزيد السدوسي، سمع عاصم بن علي وكامل بن طلحة وغيرهما وروى عنه يحيى بن محمد بن صاعد وأبو عمرو بن السماك وجعفر الخلدی وأبو بكر الشافعي وغيرهم، وكان ثقة وتوفي سنة 293هـ. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 11، ص 216، ابن الجوزي: المنتظم، ج 13، ص 47.

(3) - محمد مطيع الحافظ: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ الخلفاء، ص 397.

(4) - سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 279، البداية والنهاية، ج 14، ص 609.

(5) - ص 163-164.

(6) - المالكي، محمد بن احمد الاندلسي: جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته، طبع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث لمحمود الطحان، ص 287.

وقد اعتمد على هذا الكتاب الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، كما اعتمد عليه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، وقد نصح فيه مؤلفه منهجا يؤرخ فيه للخليفة حيث يذكر نسبه من أبيه ونسبه من أمه ومولده، ثم مدة خلافته وكنيته ووفاته ومن صلى عليه، كما أنه يذكر تفاصيل يومية لا نجدها عند غيره من المؤرخين وبخاصة في الصفحات الأخيرة من الكتاب.

وقد أرخ لخلفاء البيت السفياي في ثلاث صفحات باختصار شديد، ذكر المعلومات التي سار عليها في منهجه في كتابه كما ذكرنا، وهي ليست بذات شأن من حيث نوعها وكمها، إلا أن لها قيمة علمية كبيرة كون الذي جمعها وذكرها ابن ماجه، وهو من هو من علماء الحديث وهو عالي المرتبة في الثقة والدقة والمنهج، رغم أن أخباره غير مسندة.

3- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، البستي، محدث، مؤرخ، جغرافي، علامة ولد في بست من بلاد سجستان وتنقل في الأقطار، فرحل إلى خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة، وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، حيث توفي في سنة 354هـ. وهو أحد المكثرين من التصنيف، قال ياقوت: «كان مكثرا من الحديث والرحلة والشيخ، عالما بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه تأمل منصف علم أن الرجل كان بحرا في العلوم، سافر ما بين الشاش والإسكندرية، وأدرك الأئمة والعلماء والأسانيد العالية، ... وصارت تصانيفه عدّة لأصحاب الحديث غير أنها عزيزة الوجود... وكانت الرحلة في خراسان إلى مصنفاته»⁽¹⁾، من كتبه "المسند الصحيح" في الحديث، يقال إنه أصح من سنن ابن ماجه، و"روضة العقلاء" في الأدب، و"معرفة المجروحين من المحدثين" و"الثقات"⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

تكلم ابن حبان في كتابه الثقات بشيء من الإختصار عن الخلفاء الأمويين، فذكر خلفاء الفرع السفياي ضمنهم، وقد قام الحافظ السيد عزيز بك بنشر الجزء الخاص بالسيرة النبوية وأخبار الخلفاء تحت هذا المسمى في كتاب خاص من جزئين، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر أباد الدكن بالهند، في سنة 1973م، ثم عني بتنقيحه الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية وعميدها.

(1) - معجم البلدان، ج1، ص415.

(2) - مصادر ترجمته: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج52، ص249، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج1، ص415،

الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3، ص89، ميزان الاعتدال، ج3، ص506.

يقول ابن حبان في كتابه "الثقات": «آخر مولد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومبعثه، ويتلوه كتاب الخلفاء إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾، وتطرق ابن حبان للفرع السفياني باختصار شديد في تسع صفحات⁽²⁾، فذكر تنازل الحسن لمعاوية عن الخلافة وأرخه، وذكر مدة خلافته وأرخ لوفاته ومن صلى عليه وكم كانت سنه ونقش خاتمه، ثم انتقل لخلافة يزيد، فأرخ لاستخلافه، وحدد عمره حين استخلف وذكر نقش خاتمه، ثم تطرق لخروج الحسين ومقتله بشيء من التفصيل فذكر من قتل معه من آل البيت، وذكر أسماء أمهاتهم، وفي خضم ذلك ذكر قصة أخذ الرأس إلى دمشق وجاء فيها بقصة عجيبة لم يذكرها غيره بعيدة عن المنطق وهي أقرب إلى الخيال، فقال: «ثم أنفذ عبيد الله بن زياد رأس الحسين بن علي إلى الشام مع أسارى النساء والصبيان من أهل بيت رسول الله - ﷺ - على أقتاب مكشفات الوجوه والشعور، فكانوا إذا نزلوا منزلاً أخرجوا الرأس من الصندوق وجعلوه في رمح وحرسوه إلى وقت الرحيل، ثم أعيد الرأس إلى الصندوق ورحلوا؛ فبينما هم كذلك إذ نزلوا بعض المنازل وإذا فيه دير راهب، فأخرجوا الرأس على عادتهم وجعلوه في الرمح وأسندوا الرمح إلى الدير، فرأى الديراني بالليل نورا ساطعا من ديره إلى السماء، فأشرف على القوم وقال لهم: من أنتم؟ قالوا: نحن أهل الشام، قال هذا رأس من هو؟ قالوا: رأس الحسين بن علي، قال: بئس القوم أنتم! والله لو كان لعيسى ولد لأدخلناه أحداقنا! ثم قال: يا قوم! عندي عشرة آلاف دينار ورثتها من أبي وأبي من أبيه، فهل لكم أن تعطوني هذا الرأس ليكون عندي الليلة وأعطيك هذه العشرة آلاف دينار؟ قالوا: بلى، فأحدر إليهم الدنانير، فجاءوا بالنقاد، ووزنت الدنانير ونقدت، ثم جعلت في جراب وختم الصندوق، وشالوا إليه الرأس، فغسله الديراني ووضعه على فخذه وجعل يبكي الليل كله عليه، فلما أن أسفر عليه الصبح قال: يا رأس! لا أملك إلا نفسي، وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن جدك رسول الله، فأسلم النصراني وصار مولى للحسين، ثم أحضر الرأس إليهم فأعادوه إلى الصندوق ورحلوا، فلما قربوا من دمشق قالوا: نحب أن نقسم تلك الدنانير، لأن يزيد إن رآها أخذها منا، ففتحوا الصندوق وأخرجوا الجراب بخرمه وفتحوه، فإذا الدنانير كلها قد تحولت خرفا، وإذا على جانب من الجانبين من السكة مكتوب ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾⁽³⁾ وعلى الجانب الآخر ﴿سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا

(1) - ج 2، ص 152.

(2) - ج 2، ص 554 - 562.

(3) - سورة إبراهيم: الآية 42.

أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»⁽¹⁾»⁽²⁾، فهل يقبل العقل مثل هذا الكلام؟ وكيف لنا قد ومحدث مثل ابن حبان أن يمر عليه هذا دون أن يعلق عليه أو يستنكره، فنقل مثل هذه القصة أنقص من قيمة كتابه كثيرا كمصدر لتاريخ الفرع السفياي، خاصة وأنه اعتمد على منهج أهمل فيه الإسناد ولم يشر إلى المصادر التي اعتمد عليها.

كما ذكر وقعة الحرة وأرخ لها دونما تفصيل وذكر استخلاف معاوية الثاني وأرخ له.

فبالرغم من المكانة التي وصل إليها ابن حبان في تحقيق النصوص ونقدها، ودقة منهج المحدثين الذي يعتمد على المؤلفات الكثيرة القيمة في أبوابها وأقوال العلماء فيه، إلا أنه ومن خلال ما سبق يجب على الباحث أن لا يكتفي بسُمعة المؤلف وأقوال العلماء فيه ليعتبر المصدر أصليا عالي القيمة، بل يجب عرض مادته على العقل ثم مقارنتها بما جاء عند غيره قبل الإطمئنان إلى نقله.

ثانيا: مصادر أخبار الولاة والأمراء

وقد أفردهم بالتأليف من المتقدمين كل من: الهيثم بن عدي في كتابه "ولاة الكوفة"⁽³⁾، وعمر بن شبة في كتبه "أمراء مكة"، و"أمراء المدينة"، و"كتاب الكُتَّاب"⁽⁴⁾، ومحمد بن عبد الله الرازي (ت 348هـ) في كتابه: "أمراء دمشق"، و"كتاب أمراء دمشق"، والكندي في كتابه "الولاة"، و أبو عبيد الله الهروي (ت 401هـ) في كتابه "ولاة هراة"، والحسين بن أحمد السلامي (ت 300هـ) في كتابه "أخبار ولاة خراسان"، وللأسف فإنه لم يصلنا أغلب هذه الكتب ولم يصلنا منها إلا كتاب الكندي وقد طبع مع كتابه القضاة وقد تناولته بالدراسة في معاجم أخبار القضاة، وكتاب السلامي إلا أنني وللأسف الشديد لم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

1- كتاب أمراء دمشق في الإسلام للصفدي

أ- التعريف بالمؤلف

هو صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي، أديب ومؤرخ، كثير التصانيف، ولد في صفد (بفلسطين) وإليها نسبته، وتعلم في دمشق فعانى صناعة الرسم فمهر بها، ثم ولع بالأدب وتراجم الأعيان،

(1) - سورة الشعراء : الآية 227.

(2) - ابن حبان: السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، ج2، ص560-561.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص129.

(4) - المصدر نفسه، ص142.

وتولى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، له زهاء مئتي مصنف، منها: "الوافي بالوفيات" في التراجم، و"نكت الهميان" ترجم به فضلاء العميان، وتوفي بدمشق سنة 764هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وقد حقق ونشر الكتاب لأول مرة صلاح الدين المنجد سنة 1955م بمطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ثم طبع ثانية بدار الكتاب الجديد ببيروت سنة 1983م، في 228 صفحة، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، وهو كتاب يتضمن ذكر من ولي إمرة دمشق في الإسلام أو دخلها من الخلفاء مرتبين على حروف المعجم، وأرجوزة "تحفة ذوي الألباب في من حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب" للصفدي أيضا.

وهو يكتفي بذكر الأسماء والكنى، وطريقة التولية فقط، ولا يعقد تراجم للأشخاص، ولا يفصل في ذكر أخبارهم كقوله: «يزيد بن معاوية، أبو خالد الأموي، ولي خلافة دمشق بعد أبيه -رضي الله عنه- بعهد منه»⁽²⁾.

أو كقوله: «يزيد بن نبيثة العامري القرشي: قيل إن له صحبة، شهد فتح دمشق وسكنها، أمره معاوية على دمشق في بعض خرجاته عنها»⁽³⁾.

غير أن المنهج الذي اتبعه في ترتيب الشخصيات على حروف المعجم أيضا أنقص من قيمة الكتاب إذ القيمة الحقيقية في معرفة من تولى الإمارة في دمشق على تعاقبهم وترتيبهم الزمني، لكن بهذا المنهج يصبح من الصعب جدا معرفة ذلك، حتى وإن كان المحقق جزاء الله عن الباحثين خيرا وضع في آخر الكتاب ملحقا يذكر فيه اسم الخليفة ومن تولى الإمارة في دمشق مرتبين ترتيبا زمنيا ويذكر أيضا تاريخ التعيين وتاريخ العزل.

وقد ذكر الصفدي أمراء دمشق في العهد السفياني مرتبين ترتيبا زمنيا في الأرجوزة التي نظمها في ذلك حيث قال:

ثم تولى أمرها معاوية ***	مدة أربعين عاما خالية
وكان عشرين بها خليفة ***	وقبلها في مثلها وظيفية
وولي الضحاك عن معاوية ***	فافهم إذا ما شئت تدعى راوية
ثم تولى بعد ذا يزيد ***	وربنا يفعل ما يريد

(1) - مصادر ترجمته: السبكي: طبقات الشافعية، ج10، ص5، ابن حجر: الدرر الكامنة، ج2، ص207.

(2) - ص114.

(3) - ص115.

وبعده قام ابنه معاوية *** ولم يطل الهنا لياليه⁽¹⁾

لذا فان هذا الكتاب من الناحية العلمية وبالنسبة لتاريخ الفرع السفلي قليل القيمة، لأنه لم يضيف شيئاً وما يوجد فيه من معلومات يتوفر عند غيره وزيادة، ثم إن دمشق كانت عاصمة الخلافة ولم يكن يكتنف أخبارها الغموض.

2- تحفة ذوي الألباب فيمن حكم دمشق من الخلفاء والملوك والنواب للصفدي

أ- التعريف بالمؤلف

هو نفسه صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي صاحب كتاب أمراء دمشق آنف الذكر.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

تولى تحقيق الكتاب إحسان بنت سعيد خلوصي وزهير حميدان الصمصام، ونشر ضمن منشورات وزارة الثقافة السورية بدمشق سنة 1991م، في جزئين وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

والكتاب عبارة عن موجز لتاريخ دمشق السياسي، ترجم فيه لكل من حكم دمشق منذ الفتح الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين حتى زمن الأمويين ثم العباسيين، ثم الطولونيين والفاطميين والقرامطة، والحمدانيين والسلاجقة والنوريين والأيوبيين والمماليك حتى سنة 760هـ.

تطرق الصفدي إلى الحياة الشخصية الدقيقة لبعض الولاة لاسيما الذين عاصروهم، فتحدث عن حياتهم السياسية، وعن نمط معيشتهم وغذائهم، وشرابهم وصيدهم وعلاقاتهم بأفراد أسرهم ومع خدمهم، وعن كل ما يتناول حياتهم الاجتماعية في مراحلها كافة، حتى العاطفية منها فهو صورة صادقة لعصره.

والصفدي يطيل بعض تراجمه ويقصر بعضها الآخر، ويذكر غالباً تاريخ وفاة كل وال ولا يذكر تاريخ ولادته إلا نادراً.

وقد اتبع فيه الصفدي ابن عساكر كما ذكر في أرجوزته⁽²⁾، إلا أنه خالفه في ترتيبه لهم على حروف المعجم فرتبهم هو حسب تواريخ توليتهم، وأكمل بعده من تولى دمشق بعد وفاته حيث توقف ابن عساكر عند نور الدين محمود.

(1) - الصفدي: أمراء دمشق، ص 126.

(2) - تحفة ذوي الألباب، ج 1، ص 29.

خصص الصفدي أربعة وعشرين صفحة للفرع السفلياني⁽¹⁾، تكلم فيها عن خلافة معاوية بن أبي سفيان وخلافة يزيد ثم ابنه معاوية، فتكلم عن عام الجماعة باختصار ونقل خطبة معاوية بالمدينة سنة 41هـ، وتكلم باختصار شديد عن ولاية الضحاك بن قيس على دمشق زمن معاوية وابنه يزيد، ثم تطرق لخلافة يزيد وتكلم عن خبر ولايته للعهد وكيف أخذ له أبوه البيعة من أهل المدينة لما حج، وذكر أهم المصائب التي قام بها دون تفاصيل، لينتقل إلى خلافة معاوية الثاني وتنازله عنها ووفاته. رغم أن الصفدي خصص كتابه للكلام عن تولى دمشق إلا أنه ذكر أهم الأحداث التاريخية المشهورة والمعروفة واختصرها بشكل مخل ولم يعطنا تفاصيل عما فعله هؤلاء الخلفاء والولاة بدمشق من معمار أو تنظيم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أو غيرها من التفاصيل المتعلقة بحياة الناس بما أو حتى المتعلقة بشؤون الدولة كون دمشق في هذه الفترة مركز القرار السياسي العام.

ثالثاً: مصادر أخبار الكتاب والوزراء

وقد أفردهم بالتأليف من المتقدمين كل من: عمر بن شبة في كتابه "كتاب الكُتاب"⁽²⁾ ولم يصل إلينا، والجهشياري (ت331هـ) في كتابه "الوزراء والكتاب"، ثم محمد بن عبد الله الرازي (ت348هـ) في كتابه "كُتاب أمراء دمشق" والذي لم يصل إلينا هو الآخر.

1- الوزراء والكتاب للجهشياري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عبد الله محمد بن عبدوس بن عبد الله الكوفي الجهشياري مؤرخ، من الكتاب المترسلين، من أهل الكوفة، نشأ مع أبيه في بغداد، وكان أبوه حاجباً للوزير علي بن عيسى، فخلفه على الحجابة له، ثم للوزير حامد بن العباس في خلافة المقتدر بالله (295-320هـ)، وولي إمارة الحج العراقي سنة 317 هـ، ونكب يوم قبض على الوزير ابن مقله (ت328هـ) فأدى ثمانون ألف دينار، وأطلق، وكان من أصحابه، ومات ببغداد مستترا سنة 331هـ، له كتب لم يصلنا منها إلا كتاب الوزراء والكتاب⁽³⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص86-110.

(2) - ابن النديم: الفهرست، ص142.

(3) - مصادر ترجمته: تاريخ الطبري، ج11، ص303، مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص358، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج3، ص167، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص279.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق هذا الكتاب إبراهيم الأبياري ومصطفى السقا وعبد الحفيظ شلي، وطبع بمطبعة مصطفى بابي الحلبي بمصر سنة 1938م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، ثم أعيد طبعه للمرة الثانية سنة 1980م، كما طبع دون تحقيق بدار الفكر الحديث ببيروت سنة 1988م. والكتاب من أهم ما كتب في رسوم دار الخلافة في العصر العباسي، ولقد تعرض الكتاب إلى محنتين قاسيتين، هما الإختصار والبتر، ويعد هذا الكتاب واحدا من أهم المصادر الرئيسة عن الوزراء وكتاب الدواوين منذ نشأة الدولة الإسلامية حتى عهد الخليفة المأمون، ومما ساعد الجهشيارى على وضع هذا الكتاب: عمله في ديوان الخليفة العباسي، إذ اطلع على سجلات الدواوين والوثائق، ومن مصادر الجهشيارى أيضا روايات شفهية أخذها عن عدد من الكتاب والوارقين، لذا مصادره تختلف عن مصادر الطبري، كما نقل عن مؤرخين وأدباء سبقوه كالجاحظ وأبي علي المدائني وغيرهما، وتكمن أهمية الكتاب في أنه يعطينا رؤية واضحة من رجل عرف دواخل الإدارة في ديوان الخليفة العباسي، كما يفيدنا بمعلومات مهمة عن الأحوال السياسية، والصراع بين العرب والموالي والحراسانية، ولأهمية كتابه فقد نقل عنه كثير من الأدباء والمؤرخين⁽¹⁾.

أرخ الجهشيارى للهيئة الإدارية في العهد الأموي مركزا على خطة الكتابة، وذكر كُتَّاب كل خليفة بتنوع اختصاصاتهم، فجاءت أخبار الفرع السفيني في كتابه في تسع صفحات⁽²⁾، خصص منها سبع صفحات لمعاوية، وصفحة ليزيد، وأخرى لابنه معاوية الثاني، وذلك كون معاوية هو مؤسس الدولة وواضع نظمها وفترة خلافته الأطول والأكثر استقرارا، فيذكر الخليفة بقوله: «أيام معاوية بن أبي سفيان»، ثم يشرع في ذكر كُتَّابه، فيذكر اسم كاتبه على الرسائل، ثم كاتبه على ديوان الخراج، فكاتبه على ديوان الجند، ويتطرق أيضا إلى ذكر بعض كتاب الخراج على الأقاليم كالعراق⁽³⁾.

هذا وجاء في خضم أخباره عن معاوية ذكر بعض التنظيمات المالية، كمطالبته لأهل السواد بإهداء هدايا النيروز والمهرجان لكاتبه على الخراج في العراق عبد الرحمن بن دراج، ويذكر مقدارها⁽⁴⁾، بالإضافة

(1) - اعتمد عليه كل من: المسعودي: التنبيه والاشراف، ج1، ص298، 305، ابن العمري: الانباء في تاريخ الخلفاء، ص260، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج1، ص428، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، وقد نقل عنه في 20 موضع من كتابه، خلكان: وفيات الأعيان، وقد نقل عنه في عشر مواضع.

(2) - من الصفحة 24 إلى الصفحة 32.

(3) - الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص24.

(4) - المصدر نفسه، ص24.

إلى ذكره خبر استحداث معاوية لديوان الخاتم وسبب ذلك⁽¹⁾، وذكر أول كاتب له ومهنته السابقة، فقال أنه كان قاضياً، وهذا يعكس أهمية هذه الوظيفة وأنها لا تسلم إلا لمن يوثق به، ودعم هذا بخبر عن زياد وابنه عبيد الله وأحد الكُتاب⁽²⁾.

كما ذكر خبر عزل كاتب بسبب خطأ ارتكبه في كتاب، حيث جمع كلمة "دُن" فكتبها "دنان" فأمر زياد بأن تكتب "آدن" رغم أن معاجم اللغة لم تكتب في جمع "دن" غير "دنان"، فإذا ما صح ما روي عن زياد فإنه يكون قد كره من الكاتب أن يستعمل جمع الكثرة في موضع جمع القلة.

كما ذكر سُنّة العرب في البدء بأنفسهم في كتبهم وتغيير عبد الله بن عمر لهذه السُنّة في كتابه لمعاوية حيث بدأ بمعاوية فقال: «إلى معاوية بن أبي سفيان، من عبد الله بن عمر»⁽³⁾.

ثم ذكر كُتاب زياد، فكان منهم من هو من آل بيته، كأخيه من أمه عبد الله بن أبي بكر، ومنهم من كان فارسياً كزادا نفروخ⁽⁴⁾، وقد ركز الجهشيارى على كُتاب زياد دون غيره من الولاة لتوفر أخباره في العراق حيث منبته ونشأته.

عاد الجهشيارى ليذكر بقية كُتاب معاوية، ويوجد منهم من هو من البيت الأموي كعبد الملك بن مروان في المدينة، ومنهم من هو نصراني كابن أوثال النصراني على ديوان خراج حمص⁽⁵⁾.

يخرج الجهشيارى عن اطار أخبار الكُتاب، ويذكر أخباراً تاريخية تتعلق ببعض الشخصيات في الجهاز الإداري لمعاوية، كقصة مقتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، وتولية عبد الرحمن بن زياد على خراسان⁽⁶⁾.

وتطرق الجهشيارى لأيام يزيد بن معاوية، فذكر كُتابه وكانوا كُتاب أبيه أنفسهم، وذكر تدبير كاتبه سرجون بن منصور في تولية عبيد الله بن زياد على الكوفة لمواجهة الحسين -رضي الله عنه-، ووصية يزيد له⁽⁷⁾، مما يبرز خطورة دور الكُتاب، خاصة إذا كانوا على غير دين المسلمين.

وأخيراً ذكر كاتبين لمعاوية بن يزيد، أحدهما سرجون النصراني نفسه⁽⁸⁾.

(1) - المصدر نفسه، ص 24.

(2) - المصدر نفسه، ص 25.

(3) - المصدر نفسه، ص 25.

(4) - الوزراء والكتاب، ص 25.

(5) - المصدر نفسه، ص 27.

(6) - المصدر نفسه، ص 27.

(7) - المصدر نفسه، ص 13.

(8) - المصدر نفسه، ص 32.

ومن هنا يكتسب كتاب الجهشيارى قيمة علمية كبيرة لا يمكن أن تعوضها باقي المصادر التاريخية على اختلاف أنواعها وأحجامها تتعلق بمعطيات تاريخية، عن جانب هام جدا من جوانب الجهاز الإداري، في دولة الإسلام في أهم مرحلة من مراحلها، وهي مرحلة التحول من الخلافة الراشدة إلى مرحلة الملك العضوض، وقد استمد الكتاب قيمته من كون مؤلفه متقدم مما يمكنه من الوصول إلى مصادر لم تصل إلى من جاء بعده، وكونه متنفذ في الجهاز الإداري مما أتاح له الاطلاع على وثائق الدواوين، وهذا لم يتح لغيره، وهي مصادر يوثق بها تصل إلى أعلى مرابي الثقة، بالإضافة إلى كون الجهشيارى مقبول عند العلماء ولم يرمى بالتشيع أو بغيره، لكن يؤخذ عليه أنه اقتصر أخباره فيما تعلق بالفرع السفلياني على العراق، وبعض الأخبار المتعلقة بدمشق، وكتابه خلوا من أخبار باقي أقاليم الدولة كالحجاز واليمن ومصر خاصة، كما أنه لا يصرح بذكر مصادره ولا يسند أخباره.

رابعاً: مصادر أخبار القضاة

خصَّ بعض المؤرخين القضاة بمصنف مستقل، ولعل أقدم من أُلّف في تاريخ القضاة الهيثم بن عدي (ت207هـ) في كتابه "قضاة الكوفة والبصرة"⁽¹⁾، ثم تلاه في ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت210هـ) في كتابه "قضاة البصرة"⁽²⁾، ثم تلاهما في ذلك الإخباري المشهور علي بن محمد المدائني (ت223هـ) في كتابيه "قضاة أهل المدينة" و"قضاة أهل البصرة"⁽³⁾، ومعاصره الجاحظ (ت255هـ) في كتاب "القضاة والولاة"⁽⁴⁾، ثم كتب في ذلك محمد بن خلف وكيع القاضي (ت306هـ) في كتابه "أخبار القضاة"، وأعقبه محمد بن الربيع الجيزي (ت324هـ) في كتابه "قضاة مصر"⁽⁵⁾ وأبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري (ت350هـ) في القسم الثاني من كتابه "الولاة والقضاة"، وسائر هذه المصنفات مفقود سوى "أخبار القضاة" لوكيع، و"الولاة والقضاة" للكندي⁽⁶⁾.

1- أخبار القضاة لوكيع

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - ابن النديم: الفهرست، ص129.

(2) - المصدر نفسه، ص77.

(3) - المصدر نفسه، ص134.

(4) - بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج3، ص124.

(5) - السخاوي: الإعلان بالتويخ، ص573.

(6) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب، 172-173.

هو أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة بن زياد الضبي القاضي المعروف بوكيع، وهو ينتمي إلى قبيلة ضبة، وقد توطنت بعد الإسلام في منطقة البصرة، كان عالماً، فاضلاً، عارفاً بالسير وأيام الناس وأخبارهم، وله مصنفات كثيرة، وكان حسن الأخبار، تقلد القضاء على كور الأهواز كلها، وقد وصفه الخطيب البغدادي، بأنه كثير التصنيف، وذكر من مؤلفاته: "كتاب الطريق"، و"كتاب عدد آي القرآن والاختلاف فيه"، و"المكاييل والموازن"، ولم يصل إلينا من مؤلفاته سوى كتاب أخبار القضاة، وتوفي ببغداد سنة 306هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع كتاب "أخبار القضاة" لأول مرة في مصر، بعناية عبد العزيز المراغي، بالمكتبة التجارية، سنة 1947م، في ثلاثة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، ثم صرت هذه الطبعة مكتبة علم الكتب ببيروت، وكذلك فعلت مطبعة المدائن بالرياض.

جمع وكيع في مؤلفه أخبار القضاة في الدولة الإسلامية، من حياة الرسول -صلى الله عليه وسلم- إلى وقته في نهاية القرن الثالث الهجري، وقد وضع لكتابه مقدمة بيّن فيها غرضه من تأليف الكتاب، وطريقته في ترتيبه فقال: «وقد جمعت كتاباً في أخبار قضاة الأمصار من عهد رسول الله -ﷺ- إلى زماننا هذا على قدر ما انتهى إلي من أخبارهم، وأحكامهم، ومذاهبهم في ولايتهم، ومعرفة أنسابهم وقبائلهم وطرائقهم، ومن روي عنه الحديث منهم ذكرت من حديثه طرفاً؛ فإن كان مكثراً مشهوراً استغنيت بشهرته عن ذكر حديثه، وروايته؛ كعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-؛ وهو أجل القضاة؛ إذ كان رسول الله -ﷺ- استعمله على القضاء في حياته، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري؛ لم أذكر رواياتهم لكثرة ذلك؛ وكعبد الله بن مسعود، ومن بعده، مثل الشعبي، والحسن، وأمثالهما اقتصرت على ذكر أخبارهم في مدة ولايتهم القضاء، واستغنيت بشهرتهم عن ذكر رواياتهم، وكذلك من كان منتشر الفقه منهم لم أذكر فقهه كله؛ واقتصرت على قضاياها، ومن كان منهم مقلاً ذكرت روايته، وكذلك فقهه وأحكامه؛ إذ كان فقهه وأحكامه جرى في أيام ولايته كشرح القاضي، وعبد الله بن شبرمة، ومن جرى مجراهما؛ فقصيت بما بلغني عنهم»⁽²⁾.

(1) - مصادر ترجمته: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج2، ص311، ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص186، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج3، ص37، ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص810، ابن الجزري: غاية النهاية، ج2، ص137.

(2) - وكيع: أخبار القضاة، ج1، ص4-5.

وأُتبع ذلك الحديث عن عظم مسؤولية القاضي، وما جاء من الأحاديث والآيات التي شددت في ذلك، وتحدث عن الرشوة وخطرها، وعن التحذير من طلب الولاية، وأوضح صفة القاضي، ومن ينبغي أن يستعمل على القضاء، ثم دخل إلى موضوع الكتاب الرئيسي، فبدأ بالكلام عن القضاء على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ثم ذكر قضاة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي -رضي الله عنهم-، ثم قضاة الخلفاء في البلدان المختلفة، وأتى على كثير من أخبارهم.

ومنهج وكيع في كتابه يمكن تبيُّنه من خلال جملة صفات، منها: أنه يعلّق على بعض الأخبار من عنده، ويسبق ذلك بقوله: "قال أبو بكر"، وإذا صادفته روايات متعددة، فإنه يذكرها ويرجح بعضها، ولا يرجحها، بل يتركها، وهو ينقد الأحاديث ويبين عللها ولكن بقلّة، كما أنه ينتقد الرجال ويوضح رأيه فيهم، وقد ينقل أقوال علماء الجرح والتعديل، أمثال: يحيى بن معين، وعلي بن المدني، وابن أبي شيبة.

وعناصر الترجمة عنده للقاضي تتكون في الغالب من سياق نسبه، وذكر تاريخ ولايته القضاء، وتاريخ عزله إذا عزل، أو وفاته، ويذكر نماذج من قضاياها، وما صار له في الولاية من المواقف البارزة، ثم يذكر مروياته من الأحاديث النبوية إذا كان له رواية، ويطنل في ذلك أو يقصر حسب المعلومات المتوفرة لديه، وحسب منزلة القاضي عند علماء الحديث، وإذا كان مكثراً من الرواية مشهوراً كـ بعض الصحابة، فإنه يقتصر على ذكر أخبارهم مدة ولايتهم، ولا يذكر مروياتهم في الحديث النبوي؛ لكثرتها وشهرتها، وقد نص على ذلك في مقدمته .

وقد جمع وكيع في تنظيم كتابه بين الترتيب على المدن، وبين التسلسل التاريخي؛ فقد بدأ بقضاة المدينة من عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وطوال الخلافة الراشدة، ثم انتقل إلى قضاة العهد الأموي، ثم العباسي إلى سنة 301هـ، ثم ذكر معلومات يسيرة عن قضاة مكة والطائف، واعتذر عن ذلك بقوله: «لم ينته إلينا أخبار قضاة مكة على التأليف، فأخرجت ما انتهى إليّ من أخبار من ولي من القضاة بها متفرقاً»⁽¹⁾، وتوسع في قضاة البصرة مثل توسّعه في قضاة المدينة، ثم ذكر قضاة الكوفة، وأطال في ترجمة شريح القاضي، وابن شبرمة، ثم ذكر قضاة أهل الشام دمشق، وفلسطين، وإفريقية، والأردن، ثم الأندلس، وحران، ثم الموصل، ذكر قضاة مصر منذ فتحها، ثم ذكر قضاة بغداد، وقاضي القضاة بـ: سرّ من رأى، ثم تعرض لذكر قضاة النواحي المتفرقة، فذكر المدائن، وخراسان، ومرو، وواسط، والأهواز.

والملاحظ أنه أوجز في تراجم القسم الأخير من كتابه، بل إنه يكتفي بتقديم قوائم بأسماء من ولي القضاء ببعض المدن التي ذكرها.

(1) - أخبار القضاة، ج1، ص261.

ولا تختصر قيمة هذا الكتاب في مجموعة من أحكام القضاة الذين وصل إلى وكيع علمهم وانتهى إليه خبرهم، وإنما هو كتاب تاريخ بامتياز يعكس صورة الحياة السياسية للدولة الإسلامية في عصورها الأولى.

كما أنه غني بالكثير من الأخبار المتعلقة بالأدارة في فترة الحكم السفلي، فهو يذكر في كثير من الأحيان تعاقب الولاة على الأقاليم ويؤرخ له، ويذكر التغييرات الإدارية التي يجرونها، خاصة ما تعلق منها بخطة القضاء فيعزلون قضاة وينصبون آخرون، فيضع لنا كل ذلك في سياق تاريخي هام جدا وقيم بالنسبة للباحث في الشأن الإداري لهذه الفترة المبكرة من تاريخ دولة الإسلام، وخير مثال على ذلك النص التالي: «عزل معاوية سعيد بن العاص عن المدينة سنة ثلاث وخمسين؛ ويقال: سنة أربع في شهر ربيع الأول، وأعاد مروان؛ فعزل مروان أبا سلمة، واستقضى أخاه مصعب بن عوف، وضم إليه الشرط مع القضاء، وكان شديداً صليبا في ولايته؛ ولما ولي الشرط أخذ الناس بالشدة، وكانوا قبل ذلك يقتل بعضهم بعضاً، فشكوه إلى مروان، فكاد يعزله، فشاور المسور بن مخرمة، فقَالَ: المسور:

ليس بهذا من سياق عتب *** تمشي القطوف وينام الركب

وأقره حتى مات معاوية»⁽¹⁾.

التزم وكيع بالإسناد، وغالبه بصيغة التحديث أو الإخبار (حدثنا - أخبرنا)، خاصة في الأحاديث النبوية، وفي مرويات القضاة الذين يترجم لهم، أما الأحداث التي تتعلق بتاريخ ولاية القاضي والأخبار الممهدة له واسمه ونسبه، فإنه لا يلتزم فيها بالإسناد دائماً، فهو يسند بعضها ويترك بعضها. كتاب وكيع هذا من أقدم ما وصل إلينا في هذا الباب مما يكسبه قيمة وأهمية لدى سائر الباحثين، ومما يكسب كتاب أخبار القضاة قيمة علمية كبيرة مقارنة بغيره ككتاب الكندي الولاة والقضاة وغيره أنه شمل أخبار القضاة في كل أقاليم الدولة الإسلامية وجاءت أخباره عنهم مفصلة ومطولة في حين أن كتاب الكندي اختص بقضاة إقليم مصر فقط وذكر أخبارهم في شيء من الإختصار والإقلال. كما أن وكيع يذكر عديد الروايات للخبر الواحد ويرجح أحيانا بعضها على بعض وأحيانا يبدي تعليقاته واستنتاجاته كقوله مثلا حول أول قاض بالمدينة زمن معاوية: «...هَذَا الحديث يدل على أن أبا هريرة استقضى بعده؛ لقوله: هَذَا أول قاض رأيت، ولم يذكر لنا أيهما كان قبل صاحبه»⁽²⁾.

(1) - وكيع: أخبار القضاة، ج 1، ص 118 - 119.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 114.

إضافة إلى الأحكام التي كانت تصدر عن القضاة في مختلف القضايا، فإن طبيعة هذه القضايا تعكس صورة صادقة قيمة جدا عن الحياة الاجتماعية وفيما كان يتنازع عليه الخصوم، كما تعطينا صورة واضحة عن حضور القضاء في مجتمع تلك الفترة إذ قد يجلد الرجل ثمانون جلدة في كلمة يقولها لرجل في الشارع⁽¹⁾.

2- كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب بن حفص، التجيبي الكندي، عربي يمني من بني بُحَيْب، من السُّكُون، من قبيلة كِنْدَةَ، وشاركت تجيب في فتح مصر والمغرب، وهكذا فالكندي من أسرة قديمة العهد بمصر، حيث ولد بها سنة 283هـ ودفن فيها على الأرجح، والكندي مؤرخ مصري لا يُعرف الشيء الكثير عن حياته، وله مصنفات كثيرة في تاريخ مصر وأحوالها، قال الفرغاني في ذيل تاريخ شيخه الطبري في ترجمة الكندي: «وكان من أعلم الناس بالبلد وأهله وأعماله وثغوره، وله مصنفات فيه وفي غيره من صنوف الأخبار والأنساب، وكان من جملة أهل العلم بالحديث والنسب، عالماً بكتب الحديث، صحيح الكتابة، نسابه، عالماً بعلوم العرب»، توفي بعد 355هـ، وللكندي عدة مصنفات منها: كتاب "الأجناد الغربية" وكتاب "الموالي"⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

الجزء الأول منه وهو بعنوان "ولاة مصر" نشر بتحقيق حسين نصار⁽³⁾ سنة 1959م، وهو من "كتاب الولاة وكتاب القضاة" الذي نشره روفون غست Rhuvon Guest في بيروت سنة 1908م في مطبعة الآباء اليسوعيين، عن المخطوط الوحيد المعروف للكتاب في المتحف البريطاني. وهذا الكتاب يتحدث عن ولاة مصر، ويعطي معلومات عن تاريخ مصر لا توجد عند غيره، وتكتفي الكتب المختصة بتاريخ مصر كـ"النجوم الزاهرة" بالإشارة العابرة إليها.

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 111.

(2) - مصادر ومراجع ترجمته: الذهبي: تاريخ الإسلام، ج 25، ص 453، السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ج 1، ص 553، محمد عبد الله عنان: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، ص 33، حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص 17 وما بعدها.

(3) - دار صادر، بيروت، 1959.

فالكاتب يشير إلى رجال السلطة التنفيذية في مصر حتى آخر عام 362هـ، وقد تمت عملية إكمال الكتاب إلى سنة 362هـ فيما بعد. فالكندي توقف في آخر عهد الإخشيد محمد بن طغج أي في سنة 335هـ. وقد أكمله صاحب كتاب "العيون الدعج في حلى دولة بني طغج" فانتهى مع نهاية عهد الإخشيديين وسيطرة العبيديين على الديار المصرية ومجيء المعز إليها من المغرب في 362هـ. ويتناول كتاب الولاة موضوعات الحكام وأصحاب الشرطة والأحداث الواقعة مثل الجفاف والحروب والثورات. وهو يتحدث عن (128) والياً أولهم فاتح مصر أبو عبد الله عمرو بن العاص وآخرهم أبو الفوارس أحمد بن علي بن الإخشيد، ويروي الكندي في كتابه عن عدد كبير جداً من الرواة ويستقي مباشرة عن قريب من عشرين منهم.

كتاب الولاة اعتمد عليه المقرئ في خطه اعتماداً كبيراً، ونقل عنه أخبار الطولونيين دون أن يشير إليه، كما نقل عنه ابن دقماق أيضاً والكندي يتحدث فيه عن تاريخ مصر منذ فتحها حتى سنة 335هـ، وقد رتب المؤلف حسب الولاة الذين تولوا حكم مصر، ويذكر الحوادث التي وقعت في حكم كل واحد منهم، ومتى ولي ومتى عزل، وقد رتب المادة ترتيباً تاريخياً، ولكل وال عنوان خاص ذكر فيه سنة توليته وسنة عزله، وأصحاب الشرط الذين تولوا في عهده، والأحداث التي وقعت، والشعر الذي قيل في بعض المناسبات، ولم يخرج هذا الكتاب عن عرضه أبداً من عنايته بالحروب والثورات والأحداث وهو أحياناً يكتفي بتعداد أسماء الولاة، وفي بعض الأحيان الأخرى يورد بعض التفاصيل الطريفة ووقف فيه عند نهاية محمد الإخشيد سنة 335هـ وحالت المنية دون إتمامه⁽¹⁾.

والجزء الثاني من هذا الكتاب عن القضاة وقد نقل أغلبه ابن حجر في كتاب "رفع الإصر" وقد أفرده للقضاة في مصر، ويعرض لهم عرضاً تاريخياً ويعني بتاريخ توليهم ويضيف إلى ذلك بعض الأخبار والتفاصيل، وقد يشير إلى بعض أحكامهم وفي بعض الأحيان يشير إلى القضايا بالتفصيل، كما يشير إلى القضايا التي رفعت للخليفة ليفصل فيها وهو يلقي أضواء لا بأس بها على تطور الحياة العربية في مصر، وينتهي الكتاب بولاية بكار القاضي سنة 246هـ، ويشير ابن خلكان إلى أن تاريخ القضاة ينتهي في هذه السنة تقريباً⁽²⁾. والحديث عن كتاب الولاة والقضاة يجرنا إلى الحديث عن حقيقة المصادر التي نقل عنها الكندي مثل هذه المادة الغزيرة، فقد اعتمد الكندي على مدونات مكتوبة مثل كتب ابن عبد الحكم ويحيى بن عثمان وابن عفير وغيرهم، فقد جرت العادة في عصر الكندي على تدوين الأحاديث، ويكفي لاثبات ذلك

(1) - حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص 45.

(2) - المرجع نفسه، ص 46.

الإشارات العديدة التي وردت في الكتاب عن المجالس التي كانت تعقد لكتابة الأحاديث وعن قراءتها ونسخها⁽¹⁾.

يمثل الكندي قمة لتطور هام في فن كتابة التاريخ عند المسلمين، تطور بدأ في منتصف القرن الأول الهجري، وظل يمضي إلى غايته حتى وصل إلى ما وصل إليه عند الكندي ومعاصريه، لأن الكندي في الحقيقة قمة هرم قاعدته عريضة موعلة في القدم⁽²⁾.

كان الكندي راوية محدثًا بالمحل الأول، يعنى بالسند والرواية عناية ربما تفوق عنايته بالمتن نفسه، وهو سواء نقل الخبر من متن مكتوب أو من مصدر شفوي يستعمل صيغة "حدثني" ويسوق سلسلة الرواة في أغلب الأحيان حتى الطبقة الخامسة إلى أن ينتهي إلى مستهل القرن الأول الهجري فيقول مثلاً: «حدثني ابن قديد قال: حدثني علي بن عمرو بن خالد قال: حدثني أسد بن ربيعة عن أبيه...»⁽³⁾، فحرصه على السند والرواية لا يقل عن حرص البلاذري والطبري والمسعودي⁽⁴⁾.

أهل الكندي السند فيما بعد سنة 199هـ في كتاب الولاة، أما في كتاب القضاة حيث التشريع والحديث وعلوم القرآن فقد حافظ على السند حتى سنة 312هـ تقريباً، وهي السنة التي كان فيها بلغ الثلاثين من عمره واعتمد في سوق أخبار القضاة المعاصرين له على تجاربه ومشاهداته وحدها⁽⁵⁾.

إن كتاب الولاة والقضاة ثروة عظيمة الأثر في دراسة الحياة العربية في مصر منذ الفتح الإسلامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري، وقد أظهر الكندي فيه ثقافة موسوعية عظيمة تعلي من مكانته بين أعلام المفكرين المعاصرين، فقد تضمن عدد كبير من الأحاديث والقصائد والأبيات من الشعر وهذا يضيف قيمة علمية وأدبية كبيرة للكتاب.

تكلم الكندي عن ولاة مصر في العهد السفلياني في تسع صفحات⁽⁶⁾ حيث وليها في هذه الفترة خمسة ولاة، يركز فيها على ذكر التغييرات الإدارية كصاحب الشرط وصاحب الخراج وصاحب الصلاة، كما ذكر الحملات الموجهة لفتح بلاد المغرب في هذه الفترة لكن دون تفصيل، وأغلب رواياته مسندة.

(1) - المرجع نفسه، ص 47.

(2) - حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص 49.

(3) - الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص 40.

(4) - حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص 54.

(5) - المرجع نفسه، ص 55.

(6) - من الصفحة 26 إلى الصفحة 34.

وأما في كتاب القضاة فقد ترجم الكندي لقضاة مصر في فترة الفرع السفلياني في أربع صفحات⁽¹⁾، ولم يل القضاة فيها في هذه الفترة سوى قاضيين: سليم بن عتر طيلة خلافة معاوية، وعابس بن سعد طيلة خلافة يزيد، وفي هذه الصفحات الأربع تكلم عن امتناع عبد الله بن عمرو بن العاص عن بيعة يزيد وكيف اجبر عليها، كما تكلم عن بعض تنظيمات القضاة وتطورها، كالقضاة في الجروح واقتطاع حقها من عطاء القبيلة منجما في ثلاث سنوات، وكجمع الشرطة والقضاة لعابس بن سعد وهو أول من جمعا له، وكذا اتخاذه سجلا لتدوين القضايا.

في الأخبار التي أوردها الكندي عن الولاة أو القضاة قيمة علمية كبيرة يستطيع الباحث أن يستخلص منها الكثير من المعطيات حول تطور خطة القضاة في هذه الفترة المبكرة في إقليم مصر، الذي يعتبر من أهم الأقاليم حينذاك من الناحية العسكرية كونه قاعدة تنطلق منها حملات الفتح صوب المغرب أو في البحر ومن الناحية الاقتصادية لوفرة غلاله وخراجه، ومن الناحية العلمية لكثرة الصحابة الذين استوطنوه من حملة العلم والحديث وعلى رأسهم عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما-، ويمكن للباحث أن يستنتج الشروط التي كانت تتوفر في القضاة وبساطتها، وأما في أخبار الولاة فروايات الكندي تعطينا صورة واضحة ومختزلة عن الجهاز الإداري في الولاية حيث ينسب الكندي كل عامل لقبيلته بما يعطينا فكرة واضحة عن نفوذ كل قبيلة في إدارة الإقليم ومشاركتها في تسييره، وعن أهم أعمال الولاة ومنجزاتهم وتنظيماتهم، كتوسعة المسجد الجامع للفسطاط وبناء منار المساجد وتوحيد وقت الأذان في ولاية مسلمة بن مخلد، حيث جاء في نص الكندي: «وأمر مسلمة بالزيادة في المسجد الجامع، فهدم ما كان عمرو بناه في سنة ثلاث وخمسين، وفيها أمر مسلمة بابتناء منار المساجد كلها ودفع ذلك عن خولان، وتجييب، وأمر المؤذنين أن يكون أذانهم في الليل في وقت واحد، فكان مؤذنو المسجد الجامع يؤذنون للفجر، فإذا فرغوا من أذانهم أذن كل مؤذن في الفسطاط في وقت واحد، الأمر على ذلك إلى دخول المسودة»⁽²⁾.

3- رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - من الصفحة 222 إلى الصفحة 225.

(2) الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص 32.

هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرها لسماع الشيوخ، وعلت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام في عصره وولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل، تصانيفه كثيرة جليلة أشهرها "فتح الباري شرح صحيح البخاري" و"تهذيب الميزان" و"الإصابة في معرفة الصحابة" وغيرها كثير، توفي سنة 852هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع قسم منه في ذيل كتاب نشرته لجنة تذكارات المستشرق جيب سنة 1908م، ثم طبع بعدها عدة مرات، منها طبعة حققها الدكتور علي محمد عمر، ونشرتها مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة 1998م، في جزء واحد، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ذكر ابن حجر في مقدمة الكتاب سبب تأليفه له فقال: «أما بعد، فقد وقفت على رَجَزٍ في ذكر مَنْ ولي القضاء بالديار المصرية، من نَظْم الأديب المشهور، شمس الدين محمد بن دانيال الكَحَّال (ت710هـ)، نظمه لقاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة - ت733هـ-، سئلتُ أن أترجم لمن تضمنه الرجز المذكور، فأجبت إلى ذلك»⁽²⁾.

كما شرح ابن حجر منهجه في الكتاب فقال: «وجعلتهم طبقاتٍ على السنين، منذ فُتحت مصر إلى آخر المائة الثامنة، وذكرت في ترجمة كل واحد منهم ما وقفت عليه، من اسمه ونسبته ومُنْتَهَى غاية نسبه، إن احتيج إلى ذلك، وذكر مولده وحاله ومذهبه ومُخَلِّته، والوقت الذي وُلِّي فيه، والوقت الذي صُرف فيه، والوقت الذي مات فيه، بحسب ما اتصل إلى علمي من ذلك»⁽³⁾.

أما عن مصادره التي اعتمدها في الكتاب فقد ذكر أهمها في مقدمته وهي:

- أخبار القضاة لأبي عُمر الكِنْدِي

- ذيل أخبار القضاة لأبي محمد ابن زولاق (ت387هـ)

- كتاب ابن مُيسر (ت677هـ)

(1) - مصادر ترجمته: السخاوي: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ج1، ص62 وما بعدها، الضوء

اللامع، ج2، ص36، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج1، ص74.

(2) - رفع الاصر عن قضاة مصر، ص3.

(3) - المصدر نفسه، ص3.

- أخبار مصر لقطب الدين الحلبي (ت735هـ)

- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار للمقريزي (ت845هـ)

- كتاب سراج الدين ابن الملقن (ت804هـ)⁽¹⁾.

وكما قلنا آنفا فإن هذا الكتاب في الأصل شرح لنظم شمس الدين محمد بن دانيال الكحال في من تولى القضاء بمصر، وقد قال فيه:

فإِنِّي ضَمَنْتُ هَذَا الشُّعْرَا *** أَنبَاء كُلِّ مَنْ تَوَلَّى مِصْرَا
 مِنْ سَائِرِ الْقُضَاةِ وَالْحُكَّامِ *** مَذْ مَلَكَتْهَا دَوْلَةُ الْإِسْلَامِ
 مِنْ لُدُنِ ابْنِ الْعَاصِ أَعْنِي عَمْرَا *** مِنْ فَتَحَهَا ثُمَّ هَلَمَّ جَمْرَا⁽²⁾

وقد ذكر في نظمه القضاة الذين تولوا القضاء في مصر فقال:

أَوَّلُ مَنْ وَلى الْقُضَاةِ لِلْحُكْمِ *** قَيْسُ فَيْئِ عَدِيِّ ابْنِ سَهْمِ
 وَآلُ بَعْدَهُ لَكَعْبِ عَيْبَسِ *** ثُمَّ لِعُثْمَانَ بَعِيرِ لُبْسِ
 ثُمَّ وَلى سُلَيْمِ نَجْلِ عَيْتَرِ *** وَبَعْدَهُ السَّائِبِ نَجْلِ عَمْرِ
 ثُمَّ وَلىهِ عَابِسُ الْمِرَادِيِّ *** وَبَعْدَهُ ابْنُ النَّضْرِ فِي الْبِلَادِ⁽³⁾

يقدم ابن حجر ترجمات وافية لقضاة مصر، ويذكر جميع الروايات المتعلقة بتولي كل قاض وبفترة توليه القضاء، حتى وإن كان بينها اختلاف ويعلق ويرجح الروايات ويميل إلى روايات الكندي لأنه أقدم من غيره كما فعل مع عثمان بن قيس بن أبي العاص حيث قال: «قد أخرج أبو عمر -الكندي- أيضاً من طريق عبد العزيز بن أبي ميسرة قال: لم يكن بمصر قاض بعد قتل عثمان إلى سنة الجماعة، قال: وكانت مدة ولاية عثمان بن قيس في القضاء اثنتي عشرة سنة، ويقال أكثر من ذلك، وأنه صرف عن القضاء في خلافة معاوية سنة اثنتين وأربعين... قلت: لو كان هذا ثابتاً، لبطل قول أبي عمر الكندي أنه مات بعد عثمان في الفتنة، وأبو عمر أيقن من غيره في ذلك»⁽⁴⁾.

(1) - رفع الإصر عن قضاة مصر، ص3.

(2) - المصدر نفسه، ص4.

(3) - المصدر نفسه، ص4.

(4) - المصدر نفسه، ص266.

يعتمد ابن حجر في شرحه للنظم على العديد من المصادر التي ألفت في قضاة مصر كما ذكر في مقدمة كتابه والتي هي مفقودة اليوم، وهذا ما يعطي قيمة علمية كبيرة لهذا الكتاب رغم كون ابن حجر من المتأخرين.

رتب ابن حجر تراجمه على حروف المعجم، وهذا ما يصعب كثيرا من معرفة الترتيب الزمني للقضاة لذا فعلى الباحث أن يعتمد بشكل أساسي على نظم الكحال لأنه رتب القضاة ترتيبا زمنيا. اعتمد ابن حجر في ترجمته لقضاة مصر في فترة الفرع السفلي بشكل أساسي على كتاب الولاة والقضاة لأبي عمر الكندي ولكنه يعتمد أيضا على ابن الحكم و ابن يونس المصري ولكن بشكل ثانوي.

الفصل الثاني

مصطلحات الجبار الفتن

أولاً: كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس لابن عبد الحكم

ثانياً: فتوح البلدان للبلاذري

ثالثاً: كتاب الفتوح لأبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي

يقصد بكتب الفتوح تلك الكتب التي أولت عنايتها بالفتوحات الإسلامية، واعتنت عناية خاصة بفتح البلاد والطريقة التي دخل المسلمون بها إليها، وقد كان الباعث الأقوى على تدوين أخبار الفتوح رغبة ولاية الأمور في معرفة ما فتح من البلدان صلحا، وما فتح عنوة، وما فتح بعهد، لأن لكل منها حكما مختلفا عن الآخر فيما يتعلق بالجزية والخراج⁽¹⁾.

ولعل قلة المصادر المتخصصة بالفتوحات الإسلامية ومحدوديتها سببه أن موضوعها محدد جدا، فهي مجرد تسجيل التفاصيل المتعلقة بفتح البلدان وشكل الإتفاق الذي تم بين المسلمين وأهل البلاد المفتوحة، غير أن ما وصل من مؤلفات في الفتوح اعتمدت على مؤلفات أقدم لم تصلنا كمؤلفات كاملة ولكن وصلتنا على شكل روايات متناثرة في الكتب التالية لها، ولذلك فإن ابن النديم يقول عن الأخباريين الأوائل: «قالت العلماء: أبو مخنف بأمر العراق وأخبارها وفتوحها يزيد على غيره، والمدائني بأمر خراسان والهند وفارس، والواقدي بأمر الحجاز والسير، وقد اشتركوا في فتوح الشام»⁽²⁾.

ولعل أول الأخباريين الأوائل الذين كتبوا عن الفتوحات كان عوانة بن الحكم (ت 147 هـ)، وله كتاب كبير في التاريخ⁽³⁾ تدلنا المقتبسات عنه أنه تناول فيه الفتوح، وقد نقل ابن الكلبي والمدائني والهيثم بن عدي رواياته عنه مباشرة أو من كتبه⁽⁴⁾، وأبو مخنف (ت 157 هـ) وهو كوفي وقد كتب عن فتوح الشام والعراق⁽⁵⁾، ثم سيف بن عمر (ت 180 هـ) وله كتاب الفتوح الكبير⁽⁶⁾، وروى عنه هشام بن عروة وابن اسحاق، ثم الواقدي (ت 207 هـ) وله كتاب فتوح الشام وفتوح العراق وغيره من الكتب⁽⁷⁾، ثم تصل دراسات الأخباريين إلى قمتها في كتب المدائني (ت 225 هـ) حيث ألف كتبا كثيرة في الفتوح⁽⁸⁾، ويبدو أنه استوعب فيها عامة ما كتب فيها قبلا، وقد اعتمد في مادته العلمية على أبي مخنف

(1) - هرنشو: علم التاريخ، ص 55.

(2) - الفهرست، ص 122.

(3) - المصدر نفسه، ص 120.

(4) - عبد العزيز الدوري: نشأة علم التاريخ، ص 30 وما بعدها.

(5) - ابن النديم: الفهرست، ص 120.

(6) - المصدر نفسه، ص 123.

(7) - المصدر نفسه، ص 128.

(8) - المصدر نفسه، ص 132-133.

وابن اسحاق والواقدي ولكنه أضاف إليها من جهده الخاص، وقد تمتع بثقة أكبر مما كان لسابقه، إذ كان أعلى درجة في البحث والدقة كما اتبع أسلوب المحدثين في نقد الروايات⁽¹⁾. تطورت الكتابة التاريخية منذ أوائل القرن الثالث للهجرة، إذ زادت المادة التاريخية زيادة جوهرية وأصبحت أكثر دقة وتحراً من مصادرها، إذ استقرت دواوين الدولة العباسية وأصبح بإمكان المشتغلين بالتاريخ الإطلاع على الأوراق الرسمية، والإفادة من المعلومات التي تقدمها الدواوين في كتابتهم للتاريخ، خاصة الموظفين منهم في دواوين الدولة، أو المتصلين بالخلفاء، والبلاذري كان أحد هؤلاء⁽²⁾. كتب الفتح المحلية كانت أول ما ظهر من كتب الفتح، وكتاب الأزدي (ت165هـ) "فتوح الشام" هو أقدم ما وصلنا منه، ثم كتاب الواقدي "فتوح الشام"، ثم كتاب عن فتح الأندلس لابن حبيب الألبيري (ت238هـ) وهو مازال مخطوطاً، ثم تلاه كتاب "فتوح مصر والمغرب والأندلس" لابن عبد الحكم (ت257هـ)، وتاريخ افتتاح الأندلس لأبي بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية القرطبي (ت367هـ)، إلا أن "فتوح البلدان" للبلاذري أول كتاب شامل للفتوح، وتلاه كتاب "الفتوح" لابن اعثم الكوفي (ت314هـ)⁽³⁾.

أولاً: كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس لابن عبد الحكم

أ- التعريف بالمؤلف

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم أبو القاسم، ولد في الفسطاط حوالي سنة 187هـ، وترعرع في مصر بآدابها وتقاليدها، أخذ الفقه والحديث عن أبيه وعن العديد من العلماء أمثال يونس بن يحيى، وأبي زرعة وهب الله بن راشد، وشعيب بن ليث، وليث بن سعد، وغيرهم، وثقه ونقل عنه الحديث الكثير من الحفاظ والرواة أمثال أبي الحاتم الرازي، والنسائي، وإبراهيم بن يوسف الهنجاني، وعلي بن الحسن بن القديد، وقعت أسرته في عهد المتوكل في جملة المشاكل والصعوبات والإضطرابات التي حدثت بعد ثورة علي بن عبد العزيز الجروي في مصر، ونالت من ابن عبد الحكم حيث نُجِّب به في السجن وصدورت أمواله ولاقى ألوان التعذيب، وقُتل أخوه، وأطلق سراحه سنة 237 هـ، أما الفترة ما بعد خلاصه من السجن

(1) - عبد العزيز الدوري: نشأة علم التاريخ، ص 30 وما بعدها.

(2) - هيفة صالح صلاح الصاعدي: كتب الفتح وأهميتها لدارس التاريخ، ص 236.

(3) - المرجع نفسه، ص 236-237.

وحتى وفاته التي طالت عشرين سنة فلا توجد معلومات حولها، قال عنه ابن يونس: «كان فقيها، والأغلب عليه الحديث والأخبار، وكان ثقة»⁽¹⁾، وتوفي سنة 257هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

قام المستشرق توري بتحقيق كتاب فتوح مصر سنة 1922م، ووشى حواشي الكتاب بمقابلات للنسخ دقيقة وتعليقات مستفيضة مفيدة، وستظل هذه النشرة من أمثل المطبوعات العربية وأدقها⁽³⁾، وفي سنة 1961م، أصدر الأستاذ عبد المنعم عامر المجلد الأول من هذا الكتاب، وهي طبعة يشيع في معظمها التصحيف والتحريف كما لا تخلو من سقط في كثير من صفحاتها⁽⁴⁾، كما قام الأستاذ عبد الله أنيس الطباع بتحقيق الجزء المتعلق بفتح أفريقية والأندلس وسماه "فتوح أفريقيا والأندلس" سنة 1964م، وحققه في سنة 1995م الدكتور علي محمد عمر تحت عنوان "فتوح مصر والمغرب" وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يُعتبر كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم أهم ما وصلنا عن أخبار فتوح مصر والمغرب والأندلس، فقد جمع فيه أطراف الرواية التاريخية من مدرسة يزيد بن أبي حبيب (ت 128 هـ) وغيرها ويسجلها جميعا في مجموعة من الأخبار المنسقة.

ويختلف عنوان هذا الكتاب عند الكُتّاب القدماء اختلافا يكشف عما يحوى من موضوعات، فقد أوجز بعضهم فسماه «فتوح مصر»⁽⁵⁾، وأطال بعضهم فجعله «فتوح مصر وأخبارها»⁽⁶⁾ وأسهب فريق ثالث فقال: «فتوح مصر والمغرب»⁽⁷⁾، وفريق رابع قال: «فتوح مصر وأفريقية»⁽⁸⁾، وغيرهم قال: «فتوح

(1) - تاريخ ابن يونس، ج1، ص307.

(2) - مصادر ترجمته: تاريخ ابن يونس، ج1، ص307، ابن حبان: الثقات، ج7، ص86، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج6، ص208.

(3) - علي محمد عمر: مقدمة تحقيق كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، ص9.

(4) - المرجع نفسه، ص9.

(5) - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج4، ص165، ابن الأبار: التكملة لكتاب الصلة، ج1، ص137، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج6، ص2414، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص5، السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص84.

(6) - المقرئ: الخطط، ج1، ص39.

(7) - الفاسي: ذيل التقييد، ج2، ص113، ابن حجر: المجمع المؤسس، ج2، ص41، حاجي خليفة: كشف الظنون، ج2، ص1240.

(8) - ابن خير الإشبيلي: فهرسة ابن خير، ص205.

مصر والمغرب والأندلس»⁽¹⁾، وسماه المسعودي (ت345هـ) وهو ينقل عنه «فتوح مصر والإسكندرية والمغرب والأندلس وأخبارها»⁽²⁾.

وكل هذه العناوين صادقة كما يظهر من محتويات الكتاب، فقد قسمه ابن عبد الحكم إلى سبعة أجزاء: الأول في فضائل مصر وتاريخها قبل الإسلام، والثاني يتناول الفتح الإسلامي، والثالث يشرح الخطط ونزول العرب في مصر، والرابع الإدارة المصرية على عهد عمرو بن العاص، والخامس فتح إفريقيا والأندلس⁽³⁾، وقصر ابن عبد الحكم الجزء السادس على قضاة مصر حتى عصره، وجعل السابع عن الصحابة الذين وفدوا إلى مصر والأحاديث التي رُويت عنهم⁽⁴⁾.

وعن أهمية كتاب "فتوح مصر" يقول الدكتور حسن إبراهيم حسن في موجز دائرة المعارف الإسلامية: «استفاد المؤرخون المتقدمون إلى حد بعيد من كتاب ابن عبد الحكم، واعتمدت عليه المؤلفات المتأخرة كذلك، فأكثر كتاب "حسن المحاضرة" للسيوطي مأخوذ من كتاب ابن عبد الحكم، كما أخذ عنه المقرئ كثيرًا من فصول كتابه، ونقل ياقوت كذلك معظم ما كتبه عن وصف مصر نقلًا حرفيًا عن هذا الكتاب»⁽⁵⁾.

والحق أن ابن عبد الحكم رسم الطريق لمن أتى بعده من المؤرخين للتأليف في النواحي المختلفة من التاريخ المصري، فقد شغل كل جزء من أجزائه كتبًا تاريخية مستقلة ومفصلة بعد.

فالفصل الخاص بفضائل مصر صار كتابًا كاملاً عند الكندي وابن زولاق (ت387هـ)، والفصل الخاص بالخطط صار كتابًا مستقلاً عند محمد بن سلامة القضاعي (ت454هـ) والمقرئ، والفصل الخاص

(1) - حسين نصار: في تحقيق التراث، كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، ص 97.

(2) - التنبيه والاشراف، ص 310.

(3) - هذا وقد اقتصر الأستاذ عبد المنعم عامر على هذه الأجزاء في الجزء الذي حققه وأصدره، وسمها «القسم التاريخي» وهي تسمية لا يتفق معه فيها الدكتور حسين نصار لأنها توحى كما قال بأن الجزئين التاليين ليسا من التاريخ. حسين نصار: في تحقيق التراث، كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، مجلة المجلة، العدد: 80، أوت 1963، ص 97.

(4) - حسين نصار: في تحقيق التراث، كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، مجلة المجلة، العدد: 80، أوت 1963، ص 97-98.

(5) - حسن إبراهيم حسن: موجز دائرة المعارف الإسلامية، مادة ابن عبد الحكم، ج 1، ص 245-248.

بالقضاة أفرد له الكندي وابن حجر كتابين، والفصل الخاص بالصحابة صار كتابا عند محمد بن الربيع الجيزي (ت324هـ) والسيوطي⁽¹⁾.

وكان المنهج الذي اتبعه ابن عبد الحكم في تأليفه هو نفس المنهج الذي كان متبعاً لدى مدرسة مصر في القرن الثالث الهجري، وهو المعروف بطريقة الإسناد التي جرى عليها رواية الحديث ومع ذلك ظلت نظرية نقد الرواية التاريخية نفسها أمراً لا يعرفه ابن عبد الحكم، كما لم يعرفه معاصروه من مؤرخي القرن الثالث الهجري، مما ترتب عليه تسرب بعض الأساطير في بعض فصول كتابه وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ مصر القديم⁽²⁾.

أما مصادره فيما يتعلق بتاريخ مصر وأخبارها فقد اعتمد على مجموعة من مؤرخي مصر دون أن يذكر مؤلفاتهم، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يزعم أن مؤلف ابن عبد الحكم جُمع عن طريق الرواية الشفوية⁽¹⁾، وهو أمر بعيد الاحتمال، فتاريخ مصر الإسلامية المبكر كُتبت فيه مؤلفات لكل من: يزيد بن أبي حبيب (ت128هـ)، وعبيد الله بن أبي جعفر (ت134هـ)، وابن لهيعة (ت174هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ)، وعثمان بن صالح (ت220هـ)، وسعيد بن عفير (ت230هـ)، ويحيى بن بكير (ت231هـ)، وظلت مؤلفاتهم موجودة بعد ابن عبد الحكم لدى مؤرخي مصر يقتبسون منها، وقد اعتمد على هذه المؤلفات الخاصة بتاريخ مصر وأخبارها المؤرخ المصري الكندي في بداية النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، ونقل عن نسخة منها في كتابه عن مصر وأخبارها، المعروف "بفضائل مصر"⁽³⁾.

ومهما يكن من أمر فقد أفاد ابن عبد الحكم من كتاب في تاريخ مصر ليزيد بن أبي حبيب، فقد أشار إليه في كثير من الموضوع في كتابه⁽⁴⁾، أما عبيد الله بن أبي جعفر فقد أشار إليه ابن عبد الحكم أثناء الحديث عن فتح مصر⁽⁵⁾، كما أفاد ابن عبد الحكم من تاريخ ابن لهيعة، وأكثر عنه فقد أشار إليه في 196 موضعا من كتابه، ويأتي بعد ذلك ذكر الليث بن سعد الذي أشار كثيرا في كتابه⁽⁶⁾، أما عثمان بن صالح فقد أشار إليه ابن عبد الحكم كثيرا، ويبدو أن أغلب الروايات في كتاب ابن عبد الحكم كانت

(1) - حسين نصار: في تحقيق التراث، كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، ص 97-

(2) - إبراهيم العدوي: ابن عبد الحكم رائد المؤرخين العرب، ص 55.

(3) - علي محمد عمر: مقدمة تحقيق كتاب فتوح مصر والمغرب، ص 7.

(4) - انظر: فهرس أسماء الرجال والنساء الذي وضعه المحقق في آخر الكتاب، ص 441.

(5) - فتوح مصر والمغرب، ص، 76، 82، 109، 110، 114، 187، 291، 300، 316.

(6) - انظر: فهرس أسماء الرجال والنساء الذي وضعه المحقق في آخر الكتاب، ص 420.

في كتاب لعثمان في الفتوح أيضا⁽¹⁾، كما أفاد ابن عبد الحكم من تاريخ ابن عفير، ومن كتاب في تاريخ مصر ليحيى بن بكير⁽²⁾.

أما ما يتعلق بتاريخ الفرع السفياني عنده فقد جاء في ثماني صفحات⁽³⁾ تعلقت بفتح بلاد المغرب، ثم خصص ثلاث صفحات لقضاة مصر زمن حكم الفرع السفياني. وأول خبر يتعلق بحكم معاوية يذكره ابن عبد الحكم تحصيله للأسكندرية وحماتها من الحملات البيزنطية بعد أن طلب أميرها علقمة بن يزيد المدد منه⁽⁴⁾.

وقد أورد الخبره في روايتين مختلفان عن بعضهما في عدد المدد بسنتين مختلفين الأول جاء فيه: «حدثنا طلق بن السمح، حدثنا ضمام بن إسماعيل المعافري، حدثنا أبو قبيل أن...»⁽⁵⁾ والثاني جاء فيه: «حدثنا عبد الملك بن مسلمة، حدثنا ابن لهيعة، أن...»⁽⁶⁾، غير أن ابن عبد الحكم لا يُعلق على الروايتين ولا يرجح إحداهما على الأخرى، وهذا منهجه في كامل أخباره عن الفرع السفياني إلا في موضع واحد سنأتي على ذكره.

وقيمة ذلك تكمن في أنه لا يكتفي برواية واحدة للخبر كما أنه ينقل لنا نصوص المراسلات التي كان يتبادلها معاوية مع عماله، ولذلك أهمية كبيرة في التأريخ لطبيعة المعاملات الإدارية بين السلطة المركزية وسائر الأقاليم خاصة في الرواية الثانية التي أخذها ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة، إذ توضح أن عامل الإسكندرية يتصل مباشرة بالخليفة في العاصمة متجاوزا أمير مصر عتبة بن أبي سفيان وهو يمثل السلطة المباشرة عليه.

ثم بعد هذا الخبر يعقد ابن عبد الحكم فصلا هاما عنوانه بـ: " ذكر من كان يخرج على غزو المغرب بعد عمرو بن العاص وفتوحه"⁽⁷⁾، فيذكر اسم القائد ثم يذكر أخبار فتوحاته في بلاد المغرب، وأول من بدأ به معاوية بن حديج، فذكر خبر فتحه لمدينة جلولاء، وساق فيها روايات عدة بأسانيد مختلفة كلها عن ابن لهيعة، وأهم ما جاء في هذا الخبر أن الفاتحين اختلفوا في الغنيمة فاستشار معاوية بن حديج معاوية بن

(1) - انظر: فهرس أسماء الرجال والنساء الذي وضعه المحقق في آخر الكتاب، ص 405.

(2) - علي محمد عمر: مقدمة تحقيق كتاب فتوح مصر والمغرب، ص 8.

(3) - فتوح مصر والمغرب، ص 221-228.

(4) - المصدر نفسه، ص 221.

(5) - المصدر نفسه، ص 221.

(6) - المصدر نفسه، ص 221.

(7) - المصدر نفسه، ص 221.

أبي سفيان في ذلك فكتب له: «إن العسكر رده للسرية، فقسم ذلك بينهم»، ويضيف ابن لهيعة: فأصاب كل رجل منهم لنفسه مائتي دينار، وضرب للفرس بسهمين، ولصاحبه بسهم⁽¹⁾.

كما أرخ ابن عبد الحكم لغزوات معاوية بن حديج لبلاد المغرب فقال: «غزا معاوية بن حديج إفريقية ثلاث غزوات، أما الأولى فسنة أربع وثلاثين قبل قتل عثمان، وأعطى عثمان مروان الخمس في تلك الغزوة، وهي غزوة لا يعرفها كثير من الناس؛ والثانية سنة أربعين؛ والثالثة سنة خمسين»⁽²⁾.

ثم ذكر خبر عقبة بن نافع وأرخ لمسيره لبلاد المغرب بسنة ست وأربعين، وذكر فتحه لمدن وقلاع بلاد المغرب، كما ذكر أنه كان يلحق العقوبة بالحكام حتى من عاهده منهم تأديبا لهم حتى لا يجاربوا العرب مرة أخرى⁽³⁾، وهذا خبر يتطلب إعادة النظر والتحقيق فيه، إذ لم يكن من عادة الفاتحين المسلمين ذلك، كما أن ابن عبد الحكم ساق هذا الخبر دون اسناد.

وبعد ذلك انتقل ابن عبد الحكم لخبر بناء عقبة للقيروان فجاء فيه بروايتين، الأولى يبدو أنها استمرار لإسناده الأول عن عثمان بن صالح عن ابن لهيعة وهو غالبا ما يُعيد الحديث إليه، والثانية عن الليث بن سعد، وروى في كليهما قصة ندائه في هوام الوادي الذي اتخذه مكانا لبناء القيروان وكيف استجابت لندائه وقد ساق الخبر في سياق الكرامة⁽⁴⁾، وهذا أمر ألصق بأخبار عقبة عند العديد من المصادر وفي كل خطواته في فتح بلاد المغرب، ولم يعلق ابن عبد الحكم على ذلك، وهذا أمر يتطلب التحقيق فيه أيضا.

انتقل بعد هذا ابن عبد الحكم لخبر أبي المهاجر دينار وأرخ لتوليه أمر قيادة الفتح بعد عزل عقبة من قبل مسلمة بن مخلد سنة 51هـ⁽⁵⁾، وهذا يناقض خبره عن معاوية بن حديج من أنه قاد حملة على أفريقية سنة 50هـ، ثم تكلم عن فعل أبي المهاجر بعقبة وشكاية الأخير لوالي مصر مسلمة بن مخلد ثم شكايته للخليفة معاوية، وفي رواية ثانية ليزيد، وترجيحه على غير عاداته لأن يكون يزيد دون أن يذكر سبب الترجيح سوى قوله أن معاوية توفي سنة 60هـ⁽⁶⁾، وأشار ابن عبد الحكم في هذا الخبر إلى فائدة عظيمة نستخلصها في ما دار بين عقبة ومسلمة بن مخلد ثم ما بينه وبين الخليفة واستفساره عن سبب عزله بعد بلاءه البلاء الحسن، فكان في جوابها كشف عن معيار من معايير التعيين في المناصب القيادية، وهو

(1) -فتوح مصر والمغرب، ص 222.

(2) -المصدر نفسه، ص 222.

(3) - المصدر نفسه، ص 223-224.

(4) -المصدر نفسه، ص 224-125.

(5) -المصدر نفسه، ص 225.

(6) -فتوح مصر والمغرب، ص 225.

المكافأة على الولاء زمن الفتنة فقال مسلمة بن مخلد في جوابه لمن لامه على عزل عقبة: «إن أبا المهاجر صبر علينا في غير ولاية ولا كبير نيل، فنحن نحب أن نكافئه»⁽¹⁾، ولما قدم عقبة على معاوية بن أبي سفيان قال له: «فتحت البلاد وبنيت المنازل ومسجد الجماعة، ودانت لي، ثم أرسلت عبد الأنصار فأساء عزلي، فاعتذر إليه معاوية وقال: قد عرفت مكان مسلمة بن مخلد من الإمام المظلوم، وتقديمه إياه، وقيامه بدمه، وبذل مهجته، وقد رددتك على عملك»⁽²⁾.

ثم تكلم عن عودة عقبة في ولايته الثانية وفتوحه ومقتله باختصار شديد، فلم يؤرخ لعودته وأرخ لمقتله سنة 63هـ⁽³⁾، ولم يذكر معاملته لكسيلة كما فعل الرقيق القيرواني بعده، مما يدل على أن مصادرها كانت مختلفة مما يضيف قيمة على الكتابين.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن ابن عبد الحكم اعتمد على ابن لهيعة عن طريق عثمان بن صالح بشكل أساسي في روايته لفتوح أفريقية زمن الفرع السفياي، وكان أحيانا يسوق روايات أخرى للخبر من طريق عبد الملك بن مسلمة عن ابن لهيعة، أما التأريخ للأحداث فيأخذه عن الليث بن سعد.

ثم خصص ابن عبد الحكم فصلا ترجم فيه لقضاة مصر رغم أن هذا الفصل لا يتناسب مع عنوان الكتاب، ونعلم أن ابن عبد الحكم يهتم بالقضاة لأن أسرته كان منها قضاة، وقد ذكر من بين هؤلاء القضاة من تولى قضاء مصر زمن الفرع السفياي، وأولهم سليم بن عتر⁽⁴⁾، وقد قال في ذلك: «ثم ولي سليم بن عتر التجيبي القضاء في أيام معاوية بن أبي سفيان، وقد أدرك عمر بن الخطاب وحضر خطبته بالجابية، وجعل إليه القصص والقضاء جميعا»⁽⁵⁾، ثم ذكر بعضا من أخباره في عبادته وفي قضائه، وقبل أن ينتقل إلى القاضي الذي جاء بعده تكلم عن صاحب الشرطة بالفسطاط لارتباط هذا المنصب بالقضاء، فقال: «ثم ولي مسلمة بن مخلد البلد، وجمعت له مصر والمغرب، وهو أول وال جمع له ذلك، فوَّى السائب بن هشام بن عمرو أحد بني مالك بن حسل شرطه»⁽⁶⁾، ثم ذكر من تولى القضاء بها فقال: «ثم عزل مسلمة بن مخلد السائب، ووَّى عابس بن سعيد المرادي الشرط، ثم جمع له القضاء مع

(1) -المصدر نفسه، ص226.

(2) -المصدر نفسه، ص226.

(3) -المصدر نفسه، ص228.

(4) -المصدر نفسه، ص260.

(5) -المصدر نفسه، ص260.

(6) -فتوح مصر والمغرب، ص261.

الشرط وهو صاحب كوم عابس الذي بفسطاط مصر»⁽¹⁾، وذكر أنه استمر حتى قدوم مروان بن الحكم وهو خليفة على المسلمين إلى الفسطاط سنة 65هـ، وهذا يعكس طبيعة الأشخاص الذين كانوا يُكلفون بتولي القضاء في هذه الفترة المبكرة من الحكم الأموي، فعابس بن سعيد كان عاملاً على قرية ثم صاحب شرطة الفسطاط ثم جمع له القضاء والشرطة، فالنص من هذه الناحية له قيمة كبيرة.

عاد ابن عبد الحكم ليذكر سبب عزل مسلمة بن مخلد صاحب شرطته السائب بن هشام، فقال: «وكان سبب عزل مسلمة بن مخلد السائب بن هشام وتوليته عابس بن سعيد، أن معاوية بن أبي سفيان كتب إلى مسلمة بن مخلد، ومسلمة يومئذ والي البلد، يأمره بالبيعة ليزيد، فأتى مسلمة الكتاب وهو بالإسكندرية، فكتب إلى السائب بن هشام وهو على شرطه يومئذ بذلك، فبايع الناس إلا عبد الله بن عمرو بن العاص، فأعاد عليه مسلمة الكتاب فلم يفعل، فقال مسلمة: من لعبد الله ابن عمرو؟ فقال عابس بن سعيد: أنا، فقدم الفسطاط، فبعث إلى عبد الله بن عمرو فلم يأت، فدعا بالنار والحطب ليحرق عليه قصره، فأتى فبايع، ولم يزل عابس على القضاء والشرط إلى أن توفي في أيام عبد العزيز بن مروان سنة ثمان وستين»⁽²⁾، ثم يضيف رواية ثانية تفيد بأن محاولته أخذ البيعة من عبد الله بن عمرو كان بعد وفاة معاوية⁽³⁾، فيضيف هذا النص قيمة على الكتاب ويعكس معيار الانتقاء لمنصب صاحب الشرطة والقضاء لدى والي مصر مسلمة بن مخلد.

وهنا يؤخذ على ابن عبد الحكم اكتفائه بقضاة الفسطاط وهو يؤرخ لمصر وبلاد المغرب، فلو أنه أرخ لقضاة الإسكندرية والقيروان لكان قدم لنا خدمة عظيمة.

وقد شكلت مادة ابن عبد الحكم مصدراً أساسياً لمن جاء بعده، وبذلك يُعد هذا الكتاب من المصادر الأصلية التي لا يمكن الاستغناء عنها في التأريخ لمصر وبلاد المغرب في فترة الفرع السفلي، وقد زاد من قيمته أنه يسند أخباره، وتبين من خلال تتبع أسانيد أنه اعتمد بشكل أساسي على عبد الله بن لهيعة، فهو بذلك حفظ لنا ما أرجح أنه كتاباً في التاريخ لابن لهيعة رغم أن المصادر لم تشر إلى ذلك، فكثرة رواياته في التاريخ لا يمكن أن تكون كلها شفوية مع أنه عاش في زمن التدوين، وربما يرجح ذلك ضياع كتبه مع احتراق بيته الذي ذكرته كتب التاريخ⁽⁴⁾.

(1) - المصدر نفسه، ص 261.

(2) - المصدر نفسه، ص 262-263.

(3) - المصدر نفسه، ص 263.

(4) - «قال البخاري عن يحيى بن بكير: احترق كتب بن لهيعة سنة سبعين ومائة»، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 5، ص 376، وانظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 8، ص 13.

ثانياً: فتوح البلدان للبلاذري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري مؤرخ، جغرافي، نساب، له شعر، من أهل بغداد، جالس المتوكل العباسي، ومات في أيام المعتمد، وله في المأمون مدائح، وهو تلميذ مصعب الزبيري، وكان يجيد الفارسية وترجم عنها كتاب "عهد أردشير" وأصيب في آخر عمره بذهول شبيه بالجنون فشد بالبيمارستان إلى أن توفي سنة 279هـ، وله إلى جانب كتاب أنساب الأشراف كتاب "البلدان الصغير"، و"كتاب البلدان الكبير" ولم يتمه، و"كتاب عهد أردشير"⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

قام المستشرق الألماني دي غويه (De Goeje) بطبعه في ليدن سنة 1866م، بعنوان "فتوح الأقاليم"، ثم نشرته المطبعة الرحمانية عن طبعة دي غويه بالقاهرة سنة 1901م، كما نشر ثانية سنة 1932م، ونشره الدكتور صلاح الدين المنجد ما بين 1956 و 1958م، ثم نشره عمر أنيس الطباع في بيروت سنة 1957م، ونشره أيضاً سنة 1978م⁽²⁾، كما نشر بدار ومكتبة الهلال ببيروت سنة 1988م بتحقيق لجنة تحقيق التراث التابعة لدار النشر، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة. يبدأ "فتوح البلدان" بهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم غزواته، وينتهي بفتح بلاد السند، ويذيله بعدة مباحث في: "أحكام أرض الخراج"، "العطاء في خلافي عمر رضي الله عنه"، "أمر النقود"، "أمر الخط"، وهناك عناية على مدار الكتاب بالشؤون الإدارية، وكيفية استيعاب الحكام المسلمين للنظم السابقة عليهم ثم الإضافة إليها وتطويرها، فضلاً عن سرد مشهدي إمتاعي للمعارك الحربية.

يتميز الكتاب أيضاً بمعلومات غزيرة حول جزر البحر المتوسط: قبرص وصقلية ورودس، ونجد أنه لا يكتمل الإستقرار في مكان بالنسبة للفتاحين من دون الإلتفات والعناية بالبناء والتعمير، ولذلك يمتلئ الكتاب برصد التغيرات التي أحدثتها المسلمون في البلدان التي دخلوها، وهناك اهتمام مماثل بالشؤون الإدارية في تلك البلدان، ولذلك يخصص في نهاية الكتاب مبحثاً عن الخراج، وآخر عن النقود، وثالث عن الخط، والكتابة بالحروف العربية، وما له من علاقة وطيدة بتعريب دواوين الدولة، ويسترسل بعد ذلك

(1) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص142، ابن عساکر: تاريخ دمشق، ج6، ص74، ياقوت الحموي: معجم

الأدباء، ج2، ص530، ابن العديم: بغية الطلب، ج3، ص1219، الذهبي: سير الأعلام، ج13، ص162.

(2) - بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج3، ص43-44، عوض الذنبيات: دراسة في كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري،

منهجاً ومضموناً، ص781.

في رصد انتشار الكتابة بالخط العربي بين قبائل الجزيرة العربية قبل وبعد الإسلام، وهو ما أدى إلى اكتمال عمران الدولة زمن الفتوحات عبر تعريب الدواوين.

إن البلاذري يميل في منهجه إلى الإختصار ما أمكن في التخلُّص من تكرار الأسانيد، وقد ظهر هذا بشكل واضح في الإكتثار من استخدام الصيغة اللفظية "قالوا"، التي يبدأ بها مطلع رواياته بعد رؤوس الموضوعات مباشرة، خاصة وأنه اتبع في كتابه المنهج الموضوعي، وكأنه يقول أن نوعاً من الإجماع قد تم حول قبول بعض الروايات والرواة، ويعرف هذا بأسلوب جمع الروايات والأسانيد، ولعل هذا من بين أسباب التأثير بأسلوب المحدثين في رواياتهم، ويمكن إعادة أسباب هذا التساهل في الإسناد واستخدام الإسناد الجمعي؛ لكونه ثقة كما أشارت المصادر، فلا داعي لذكر مصادره، وعلى اعتبار أن التاريخ لا تقام عليه أحكام شرعية كما هي الحال في الحديث⁽¹⁾.

والمتتبع لمنهج البلاذري في كتابه سيلحظ بشكل لافت للنظر عنايته بالإسناد ما أمكن، واستعماله للكثير من الصيغ اللفظية الدالة على "السماع"، و"المشاهدة" من شيوخه مباشرة، من ذلك قوله: "حدثنا" و"حدثني"، و"حدثني جماعة من أهل العلم" و"حدثني من أثق به"، و"أخبرني" و"سمعت بعض العلماء يذكر"، وإذا كانت كتب الفتوح مهمة لدارس التاريخ فيمكن القول أن كتاب فتوح البلدان أهمها على الإطلاق، وذلك لأسباب تعود لأسلوب البلاذري نفسه وبسبب هيكلية الكتاب وتنظيمه حسبما وضعه البلاذري.

ويظهر للباحث أن البلاذري في مادته التاريخية قد أعطى أهمية خاصة للروايات التي تعود للمنطقة التي وقعت فيها الحادثة، واعتمدها في كتابه - أهل البلاد أنفسهم كشهود عيان وكذلك كتبهم - مع أنه أحياناً يضطر إلى إتمامها بروايات أخرى حول الموضوع نفسه، ومن الشواهد الواردة في كتابه الدالة على هذا الجانب من منهجه في إسناد رواياته قوله: "حدثني شيخ من الكوفيين"⁽²⁾، وقوله: "حدثني شيخ من أهل الحيرة"⁽³⁾، و"حدثني شيخ من أهل واسط"⁽⁴⁾، و"حدثني مشايخ من أهل بغداد"⁽⁵⁾،

(1) - عوض الذنبيات: دراسة في كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري، منهجاً ومضموناً، ص 781.

(2) - فتوح البلدان، ص 273.

(3) - فتوح البلدان، ص 280.

(4) - المصدر نفسه، ص 284.

(5) - المصدر نفسه، ص 289.

و"حدثني مشايخ من أهل المفازة"⁽¹⁾، و"حدثني بعض أهل قزوين"⁽²⁾، و"حدثنا بعض أهل بابغيش"⁽³⁾، و"حدثنا شيخ من أهل تكريت"⁽⁴⁾، و"حدثني جماعة من أهل البصرة"⁽⁵⁾، و"حدثني شيخ من أهل حمص"⁽⁶⁾، وشواهد أخرى متنوعة وكثيرة⁽⁷⁾.

وقد أظهر البلاذري في الكتاب موقفًا نقديًا تجاه مصادره سواء كانت المدونة أو الشفوية، وهو بهذا يرجح روايات على أخرى، وفي هذا إشارة صريحة إلى تضييفه لبعض الرواة الذين أخذ عنهم، على نحو قوله في نهاية متن رواياته: "والخير الأول أثبت"⁽⁸⁾، و"الخير الأول أثبت هذه الأخبار"⁽⁹⁾، وغيرها من العبارات الدالة على الترجيح وهي كثيرة في الكتاب⁽¹⁰⁾.

أما عن أهميته فإن كتاب الفتوح للبلاذري هو من أهم كتب الفتوح، فهو سجل شامل للفتوح الإسلامية وقد فصل فيه البلاذري فتوح كل بلد، وكل ما يتعلق به، نقلًا عن أهل البلد أنفسهم وكتبهم، وأهمية الكتاب تظهر فيما أورد من معلومات ثقافية واقتصادية وإدارية، فقد فصل في منازل السلطان والقبائل العربية بعد الفتح، وفي انشاء المرافق العامة وفي انتقال الهجرة ومسالكها وفي مصدر الأسماء الخاصة، وبالرغم من أنه استخدم الواقدي عن طريق كاتبه محمد بن سعد وروايات المدينة، فإنه أضاف بعض الروايات التي يحوم حولها الشك لأنها كانت شفوية في الأصل فوقع منها في بعض الأخطاء الكرونولوجية⁽¹¹⁾.

(1) - المصدر نفسه، ص 304.

(2) - المصدر نفسه، ص 314.

(3) - المصدر نفسه، ص 324.

(4) - المصدر نفسه، ص 324.

(5) - المصدر نفسه، ص 359.

(6) - المصدر نفسه، ص 134.

(7) - عوض الذنبيات: دراسة في كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري، منهجًا ومضمونًا، ص 782.

(8) - فتوح البلدان، ص 90، 125، 162، 197، 282، 327.

(9) - المصدر نفسه، ص 282.

(10) - عوض الذنبيات: دراسة في كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري، ص 782.

(11) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 243.

وقد يورد للخبر الواحد أحيانا أكثر من رواية واحدة ولكن الإختلاف بين الروايات ليس كبير في النهاية، لا سيما حين يورد أكثر من نص للمعاهدة الواحدة، وقد استطاع أن يصفي المادة التي جمعها ثم ينسقها⁽¹⁾.

وتكمن أهمية الكتاب أيضا في أن البلاذري أخذ مادته وجمعها من خلال زيارته للأمصار، وتنوع مصادره في السماع تثبت ذلك، ومن الروايات الأخرى المتيسرة، الأمر الذي جعل الكتاب أكثر مصداقية وثقة لدى المؤرخين عموما، ولعل قيمة الكتاب تزداد أكثر إذا ما عُرف أنه يورد كثيرا من المعلومات القيمة عن النواحي الثقافية والاقتصادية والإدارية.

وفيما تعلق بتاريخ الفرع السفياي عنده فقد ذكر البلاذري خبرا عن تصرف معاوية في فدك، وأنه أول من خالف سيرة الخلفاء قبله فأقطعها لمروان بن الحكم⁽²⁾، ومنح يزيد لعبد الملك بن مروان أرضا بوادي القرى كانت لمعاوية⁽³⁾، كما ذكر خبرا موجزا عن حرق أستار الكعبة أيام حصار ابن الزبير بمكة على آخر عهد يزيد دون أن يُفصل⁽⁴⁾.

وفي ذكره لفتوح بعض المدن تطرق لجانب من خططها مثل دار الندوة بمكة وكيف اشتراها معاوية وحوّلها إلى دار للإمارة⁽⁵⁾، وتحديد معالم الحرم المكي على عهده أيضا⁽⁶⁾، وبناء عقبة بن نافع للقيروان وبناء مسجدها الجامع⁽⁷⁾، والتغييرات المعمارية التي قام بها زياد في جامع البصرة ودار الإمارة بها⁽⁸⁾، ثم ما قام به ابنه عبيد الله بعده⁽⁹⁾.

كما تناثرت في الكتاب أخبارا عن ممتلكات معاوية في سائر الأقاليم⁽¹⁰⁾، وأورد بعض التقسيمات الإدارية التي حدثت في عهد يزيد، فمما جاء فيما يتعلق بجند قنسرين ببلاد الشام قوله: «ولم تزل قنسرين

(1) - فتوح البلدان، ج 1، ص 243.

(2) - المرجع نفسه، ص 42.

(3) - المصدر نفسه، ص 44.

(4) - المصدر نفسه، ص 55.

(5) - المصدر نفسه، ص 60.

(6) - المصدر نفسه، ص 62.

(7) - المصدر نفسه، ص 227.

(8) - المصدر نفسه، ص 338.

(9) - المصدر نفسه، ص 339.

(10) - فتوح البلدان، ص 64.

وكورها مضمومة إلى حمص حتى كان يزيد بن معاوية فجعل قنسرين وأنطاكية ومنبج وزواتها جندا»⁽¹⁾، وكذلك قوله فيما تعلق بالعراق: «كانت نهاوند من فتوح أهل الكوفة، والدينور من فتوح أهل البصرة، فلما كثُر المسلمون بالكوفة احتاجوا إلى أن يزدادوا في النواحي التي كان خراجها مقسوما فيهم، فصيّرت لهم الدينور وعوض أهل البصرة نهاوند لأنها من أصبهان، فصار فضل ما بين خراج الدينور ونهاوند لأهل الكوفة، فسُميت نهاوند "ماه البصرة"، والدينور "ماه الكوفة" وذلك في خلافة معاوية»⁽²⁾.

كما ورد في الكتاب أيضا بعض الترتيبات الإجتماعية بنقل أقوام من مكان وإسكانهم مكان آخر لاعتبارات سياسية أو عسكرية خاصة بعد فتح بعض الأقاليم، ومثال ذلك ما قام به معاوية سنة 42هـ في أنطاكية بأن أسكنها خليطا من أقوام مسلمين⁽³⁾، ومن ذلك أيضا ما قام به يزيد من إرجاع القوم الذين أسكنهم معاوية جزيرة قبرص ويبلغ عددهم 12 ألف كلهم أهل ديوان لما بعثهم معاوية⁽⁴⁾، وكذلك قوله: «نقل معاوية في سنة تسع وأربعين أو سنة خمسين إلى السواحل قوما من زط البصرة والسباتجة وأنزل بعضهم انطاكية»⁽⁵⁾، وكذلك نقل زياد لبعض الديلم من أرض فارس إلى بلاد الشام بأمر معاوية⁽⁶⁾، ونقل عبید الله بن زياد لقوم من بخارى إلى البصرة⁽⁷⁾، وفي بعض نصوص البلاذري إشارات بالغة الأهمية تتعلق ببعض الخروقات في نصوص العهود التي وضعت على الأراضي المفتوحة، ومن ذلك فعل يزيد بن معاوية حيث قال البلاذري: «أن أبا عبيدة بن الجراح صالح السامرة⁽⁸⁾ بالأردن وفلسطين، وكانوا

(1) - المصدر نفسه، ص 134.

(2) - المصدر نفسه، ص 299.

(3) - المصدر نفسه، ص 149.

(4) - المصدر نفسه، ص 154.

(5) - المصدر نفسه، ص 162، 365.

(6) - المصدر نفسه، ص 275.

(7) - المصدر نفسه، ص 365.

(8) - السامرة: قال البلاذري: «السامرة يهود وهم صنفان يقال لهم: الدستان وصنف يقال لهم: الكوشان»، وقد جاء في موسوعة اليهود واليهودية ما يلي: «هي عاصمة المملكة الشمالية ويُطلق عليها باللغة العبرية "شومرون" نسبة إلى شمر الذي كان يمتلك التل الذي بُنيت عليه المدينة، تقع السامرة على بعد ثلاثين ميلاً إلى الشمال من القدس، وستة أميال إلى الشمال الغربي من نابلس، وهي المدينة التي يقع فيها جبل جريزيم الذي يحج إليه السامريون في عيد الفصح. وتُطلق كلمة "السامرة" أحياناً على المملكة ككل؛ أُبست المدينة عام 880 - 879 ق. م. فتوح البلدان، ص 159، موسوعة اليهود واليهودية، ج 10، ص 310.

عيونا وأدلاء للمسلمين على جزيرة رؤوسهم وأطعمهم أرضهم، فلما كان يزيد بن معاوية وضع الخراج على أرضهم»⁽¹⁾، أي أن يزيد صادر أرضهم وألحقها ببيت مال المسلمين، وحوّلها إلى أرض خراجية مثلها مثل الأراضي التي فتحت عنوة، رغم أن النص يدل على أنها فتحت صلحا، ولم يشير النص إلى أن السامرة نقضوا الصلح وأعيد فتح أرضهم، فكان ذلك تعدياً من يزيد دون وجه حق.

ثم أضاف البلاذري نصاً آخر يفصل أكثر فقال: «وأخبرني قوم من أهل المعرفة بأمر جندي الأردن وفلسطين: أن يزيد بن معاوية وضع الخراج على أراضي السامرة بالأردن، وجعل على رأس كل امرئ منهم دينارين، ووضع الخراج أيضا على أرضهم بفلسطين وجعل على رأس كل امرئ منهم خمسة دنانير»⁽²⁾، ويدخل في ذلك أيضا ما ذكره البلاذري عن معاوية أنه: «كتب معاوية إلى وردان مولى عمرو أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا، فكتب إليه كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزد عليهم»⁽³⁾.

تطرق البلاذري لبعض الفتوحات التي حدثت في فترة حكم الفرع السفيفاني فذكر غزو عقبة بن نافع لإفريقية سنة 50هـ⁽⁴⁾، وكذلك غزو بلاد جرجان وطبرستان ونواحيها⁽⁵⁾، ثم سجستان وكابل⁽⁶⁾، وكذا فتوح خراسان⁽⁷⁾ وبلاد السند⁽⁸⁾، وذكر في خضم ذلك قادة الفتح ومقدار الأموال التي تم الصلح عليها ومقدار السبي في المعارك وكذلك تعاقب الولاة على ولاية العراق وإمارة خراسان.

وتكلم البلاذري عن بعض الترتيبات الإدارية كتعيين بعض الولاة وعزلهم، ومن ذلك ما حدث في مصر⁽⁹⁾، كما ذكر البلاذري فتوحات الفرع السفيفاني في جزائر البحر وفضلهم في ذلك، مثل جزيرة صقلية وروودس وجزيرة أرواد وهي جزيرة قرب القسطنطينية⁽¹⁰⁾.

(1) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 158.

(2) - المصدر نفسه، ص 159.

(3) - المصدر نفسه، ص 215.

(4) - المصدر نفسه، ص 225-226.

(5) - المصدر نفسه، ص 326.

(6) - المصدر نفسه، ص 383.

(7) - المصدر نفسه، ص 392-399.

(8) - المصدر نفسه، ص 417-425.

(9) - فتوح البلدان، ص 226.

(10) - المصدر نفسه، ص 233.

ذكر بعض أعمال معاوية في استصلاح الأراضي التي كان يلحقها بملكاته ومن ذلك قوله: «فلما ولي معاوية بن أبي سفيان ولي عبد الله بن دراج مولاه خراج العراق، واستخرج له من الأرضين بالبطائح ما بلغت غلته خمسة آلاف ألف وذلك أنه قطع القصب وغلب الماء بالمسنيات»⁽¹⁾، وكذلك ما قام به من إصلاحات وإنجازات في مجال الري كحفر الترغ والأنهار، مثل "نهر معقل" بالبصرة⁽²⁾، وما قام به زياد في هذا الشأن بأرض العراق⁽³⁾.

فإذا ما أردنا أن ننقد ونقيم كتاب فتوح البلدان كمصدر لتاريخ الفرع السفياني فإننا نقول أنه: تكمن القيمة الحقيقية في كتاب فتوح البلدان في الروايات المسندة التي تمكننا من معرفة مصادرها ومدى الثقة فيها خاصة مع المنهج الرصين الذي اعتمده البلاذري في جمع الأسانيد، وتقديم لرواية أهل البلد عن غيرها.

كما أن المنهج الموضوعي الذي اعتمده يسهل على الباحث كثيرا عملية الوصول إلى المعلومة، ومما زاد من قيمة رواياته أنه كثيرا ما يؤرخ للأحداث بدقة متناهية.

كما أعطى منهج البلاذري القائم على إيراد أكثر من رواية واحدة للحدث إن تيسر له ذلك قيمة كبيرة لمروياته، أورد البلاذري في كتابه الكثير من نصوص الصلح وهو ما زاد كثيرا من القيمة العلمية للكتاب خاصة وأن البلاذري كان مقربا من الخليفة العباسي المتوكل وإدارته بما يمكنه من الاطلاع على الدواوين والوثائق الرسمية الأصلية.

ويستطيع الباحث المتابع للشأن السفياني تلمس الخروقات التي أحدثها رجال هذا الفرع في المجال المالي، بما يخالف نصوص العهود وما يخالف سنة الخلفاء الراشدين قبلهم، ومن جهة أخرى تسلط روايات البلاذري الضوء على الكثير من إنجازاتهم في المجال المعماري أو مجال استصلاح الأراضي وشق الترغ والأنهار. كما تكمن أهمية كتابه كمصدر لتاريخ الفرع السفياني في شموله لأخبار الفتوح التي حدثت في زمنهم، كما أن القدر الكبير من الأخبار التي تفرد بها فيما يتعلق بالإنجازات الحضارية والترتيبات الاجتماعية والمالية والإدارية المتزامنة مع عملية الفتح أعطت كتابه قيمة علمية كبيرة.

وأضفت السمعة الطيبة للبلاذري ومكانته لدى علماء الجرح والتعديل قيمة كبيرة على كتابه، ويعتبر البلاذري من بين المؤرخين الموثوقين الأوائل الذين عالجوا موضوع الفتوح مما جعله عمدة في مجاله وقد اعتبره كثير ممن جاء بعده المورد الأصيل الذي يعتمد عليه.

(1) - المصدر نفسه، ص 287.

(2) - المصدر نفسه، ص 348.

(3) - المصدر نفسه، ص 352.

ثالثاً: كتاب الفتح لأبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو محمد، أحمد بن أعثم بن نذير بن الحباب بن كعب بن حبيب الأزدي، من أهل الكوفة أخباري مؤرخ، نزل جرجان وحدث بها، عاش في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري، وذكر أنه توفي سنة 314هـ، ولكن الظاهر أن وفاته كانت بعد ذلك لأنه كان حياً في فترة خلافة المقتدر (295-320هـ)، وقال ياقوت الحموي: «وله كتاب المؤلف، وكتاب الفتح معروف، ذكر فيه إلى أيام الرشيد، وله كتاب التاريخ إلى آخر أيام المقتدر، ابتدأه بأيام المأمون وبوشك أن يكون ذيلاً على الأول، رأيت الكتابين»⁽¹⁾.

وردت إشارات في بعض كتب المعاجم والطبقات إلى نسبة ابن أعثم للتشيع، وأول من ظنه من الشيعة ورجاهم هو ياقوت الحموي، فقد قال عنه «كان شيعياً وهو عند أصحاب الحديث ضعيف»، ولم يوضح مصدره في ذلك، وكرر ابن حجر العسقلاني ما جاء به ياقوت عن تشيع ابن أعثم دون أن يضيف شيئاً⁽²⁾؛ كذلك فعل بعض المؤرخين من بعده كالصفدي⁽³⁾، وأفرد بعض مؤلفي الشيعة ترجمة لابن أعثم في مصنفاتهم على أنه من أعيان الشيعة، ومن طبقات رجالاتهم في القرن الرابع الهجري، إلا أنهم لم يذكروا إسنادهم في ذلك⁽⁴⁾، على أن رواياته التي أوردها في كتابه الفتح، عن بعض الأحداث الهامة في التاريخ الإسلامي، لا تظهر أنه كان متشيعاً، بل إن ثمة روايات أوردها ابن أعثم في كتابه الفتح تظهر فيها مخالفة صريحة للمبادئ الرئيسة في الفكر الشيعي عامة، ومبادئ الاثني عشرية خاصة التي قيل أن ابن أعثم ينتمي إليها، كمسألة الإمامة التي كانت من أبرز المسائل التي تباينت فيها الآراء ووجهات النظر بين المسلمين، لكن ابن أعثم الكوفي ذهب في روايته لتلك الأحداث المتعلقة بهذه

(1) - مصادر ترجمته: ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج1، ص202، ابن حجر: لسان الميزان، ج1، ص139، الصفدي:

الوافي بالوفيات، ج6، ص160.

(2) - لسان الميزان، ج1، ص139.

(3) - الوافي بالوفيات، ج6، ص160.

(4) - الطهراني: الذريعة، ج16، ص120، عباس القمي: الكنى والألقاب، ص215، عبد الله شرف الدين:

موسوعات رجال الشيعة، ج7، ص95، محسن الأمين العاملي: أعيان الشيعة، ج10، ص5.

المسألة إلى ما ذهب إليه أهل السنة، وهو القول بأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- انتقل إلى الرفيق الأعلى دون أن يسمي أحداً من بعده⁽¹⁾.

وأظهر ابن أعثم مخالفته لأحد المبادئ الرئيسة في الفكر الشيعي وهو العصمة⁽²⁾، وخالف ابن أعثم الشيعة في أمور أخرى منها: أمر لقب أمير المؤمنين، حيث يجمع الشيعة على أنه من خصائص علي بن أبي طالب، فذهب ابن أعثم إلى ما ذهب إليه أهل السنة بأن عمر بن الخطاب هو أول من أطلق عليه لقب أمير المؤمنين، بعدما أفضت الخلافة إليه⁽³⁾.

ومن جهة أخرى فقد أشار بعض فقهاء الشيعة وعلمائها إلى عدم تشيع ابن أعثم، فالمجلسي (ت 1070هـ) قسم مصادر مصنفه "بحار الأنوار" إلى قسمين: مصادر شيعية، ومصادر مخالفة، وجاء ذكر ابن أعثم ومصنفه الفتح ضمن مصادر المخالفين⁽⁴⁾، واستشهد به الشيرازي -أحد علماء الشيعة- في مناظراته مع علماء السنة في باكستان؛ على أنه من أهل السنة، وقد نقل عنه سيرة عثمان بن عفان⁽⁵⁾، ومن علماء الشيعة الذين قالوا بعدم تشيع ابن أعثم، نور الله الشوشترى في مصنفه "مجالس المؤمنين"، حيث اعتبره شافعي المذهب⁽⁶⁾. وقد أكد على ذلك عبد الجليل القزويني الرازي حين ذكر ابن أعثم في مصنفه "النقض" على أنه شافعي⁽⁷⁾، ولعل رواية ابن أعثم عن الإمام الشافعي مع هارون الرشيد وراء القول بأنه شافعي⁽⁸⁾.

وعلى أي حال فإن ابن أعثم، كان منفتحاً في كتابه، فلم يلتزم بخط معين، إلا أن ذلك لم يجنبه الاتهام بالتشيع لآل البيت، من خلال ما أورده من روايات تشير إلى خط التشيع، بما فيها من تمجيد للعلويين وأنصارهم، وفي ذات الوقت ذم لمخالفهم⁽⁹⁾.

(1) - إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتي: منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الاموية من كتابه الفتح، ص 24.

(2) - بين ابن أعثم في روايته تراجع الحسين بن علي عن موقفه المتشدد من صلح أخيه الحسن الإمام المعصوم والبيعة له، لا لكونه إماماً مفترض الطاعة له بل لأنه شقيقه ولم يشأ إغضابه. الفتح، ج 4، ص 296.

(3) - الفتح، ج 2، ص 124.

(4) - المجلسي: بحار الأنوار، ج 1، ص 281-288.

(5) - الشيرازي، محمد الموسوي: ليالي بيشاور، مؤسسة البلاغة، بيروت، 1999 م، ص 426، 533.

(6) - علي بهراميان: ابن أعثم الكوفي، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج 2، ص 401.

(7) - المرجع نفسه، ج 2، ص 401.

(8) - ابن أعثم: الفتح، ج 8، ص 375-380.

(9) - إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتي: منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الاموية من كتابه الفتح، ص 27.

وقد صنفه الدكتور محمد عبد العزيز نور ولي ابن أعثم الكوفي ضمن فئة من رمي بالتشيع من المؤرخين وقال عن تشيعه: «احتوى كتاب "الفتوح" لابن أعثم بعض النقول التي تدل على تشيعه، ولكن تشيع ابن أعثم لا غلو فيه، حيث نقرأ في كتابه ترضيه عن الصحابة، وإقراره بخلافة الشيخين دون طعن فيها...»⁽¹⁾، وذكر عددا من الروايات التي تدل على مخالفته لروايات الشيعة وآراءهم، لكنه ساق في المقابل عديد الروايات التي ذكرها ابن أعثم تدعم شناعة الشيعة وآراءهم وهي كثيرة جدا في كتابه⁽²⁾، مما يربك كل من أراد الحكم على ابن أعثم في معتقده، ومن ثم في صحة ومصداقية رواياته التاريخية.

وبعد استعراضنا للحضور التاريخي للفرع السفلي في كتابه سيمكننا الحكم عليه وعلى رواياته.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

رغم أن عنوان الكتاب يدل على أنه كتاب خاص بالفتوح إلا أن الكتاب تعدى أخبار الفتوح وبات أقرب ما يكون إلى كتب التاريخ العام، إذ تناول فيه ابن أعثم أحداث التاريخ الإسلامي ابتداء من خبر سقيفة بني ساعدة إلى خلافة المعتصم، وقد جاء مطولا في ثمانية أجزاء حققه الأستاذ علي شيري، وقد نقله عن النسخة الفارسية، سنة 1991م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

تطرق ابن أعثم في كتابه إلى جميع الأحداث السياسية التي وقعت بعد وفاة الرسول - ﷺ - إلى غاية خلافة المعتصم العباسي، ومن ضمنها أخبار الفتوح.

وقد اتبع ابن أعثم في عرض أخباره المنهج الموضوعي، وقوامه الشخصيات أو المدن أو الأمصار، أو الأحداث، في تنظيم موضوعاته، ومن جهة أخرى استخدم الأسلوب القصصي في عرض مادته، مظهرا براعة فائقة في عرضه للأحداث، جاعلا منها صورا مجسمة أمام القارئ، متعايشا مع وقائعها وفعاليات أحداثها، قال شاعر مصطفى في ذلك: «وهو تاريخ أشبه بالقصص يحكي أخبار الفتوح منذ الخلفاء الأوائل حتى عهد المعتصم»⁽³⁾، فهو بذلك أحد الإخباريين الذين لديهم القدرة على تنظيم الأخبار، وسردها بأسلوب قصصي مترابط⁽⁴⁾.

وبدا ابن أعثم الكوفي متأثرا بمنهج يعقوبي في استخدامه الكتابة المرسلة الخالية من أي اسناد في روايات مصنفه "الفتوح"، إلا أن ذلك لم يكن بشكل مطلق، فقد استعمل الإسناد أحيانا، وذلك حال

(1) - أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص 264-265.

(2) - محمد عبد العزيز نور ولي: أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص 267-282.

(3) - التاريخ العربي والمؤرخون، ج 2، ص 42.

(4) - إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتبي: منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الاموية من كتابه الفتوح، ص 31.

الكثير من الإخباريين الذين لم يكن باستطاعتهم تجاهل الإسناد، مع أنهم استعملوه بحرية وبشيء من التساهل. (1)

فقد استفاد ابن أعثم من روايات مكتوبة، حيث أشارت كتب التراجم إلى مصنفات لبعض رجال أسانيد ابن أعثم، منها كتاب "الردة والفتوح" لأبي الحسن علي بن محمد القرشي (2)، و"الفتوح" لعامر بن شراحيل الشعبي (ت 103هـ) (3)، و"نزول العرب بخراسان والسواد"، و"تاريخ العجم وبني أمية" للهيثم بن عدي (4)، و"فتوح سجستان"، و"كتاب فارس"، و"فتح الأيلة"، و"أخبار أرمينية"، و"كتاب كرمان"، و"فتح جبال طبرستان" لأبي الحسن المدائني (5).

ويبدو أن ابن أعثم قد تمكن من الحصول على أخبارهم عن طريق مصنفاتهم، ثم قام بتنظيم وترتيب تلك الروايات بأسلوبه، لقوله: «وغير هؤلاء ذكروا هذا الحديث سرًا وعلانية، وقد جمعت ما سمعت من رواياتهم على اختلاف لغاتهم فألفته حديثًا واحدًا على نسق واحد» (6).

وبالإضافة إلى ذلك عمل ابن أعثم على حذف معظم أسانيده، والجمع والتأليف بين الروايات المتوافقة، ليصنع منها رواية واحدة؛ مما يؤدي إلى عدم التمييز بين الفاظ الرواة في كل قول، الأمر الذي مكن ابن أعثم من التعامل مع رواياته بمرونة ويسر، وفي إيجاد الرؤية المثلى في عرض الأحداث وتنظيمها، وهكذا يمكن القول بأن روايات ابن أعثم وطبيعة أسانيدها حفظت نصوص كتب عديدة فقدت، ولم يبق منها سوى العنوان أو أسماء مؤلفيها، كذلك التي تعود للهيثم بن عدي، والمدائني، والشعبي، والقرشي، وهؤلاء هم الذين اعتمد ابن أعثم على مصنفاتهم في جمع روايات مصنفه الفتوح (7).

أما النقد فيظهر لدى ابن أعثم الكوفي من خلال انتقائه لمادته، فاقتصر على نقل ما يستحسنه من أخبار، ونقل الروايات المجمع عليها (8).

(1) - المرجع نفسه، ص 36.

(2) - محب الدين الطبري: الرياض النظرة، ج 1، ص 149.

(3) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1، ص 67، فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 68.

(4) - ابن النديم: الفهرست، ص 129.

(5) - المصدر نفسه، ص 130-131.

(6) - ابن أعثم الكوفي: الفتوح، ج 1، ص 149.

(7) - إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتبي: منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الاموية من كتابه الفتوح، ص 36-

(8) - المرجع نفسه، ص 37-38.

أما تاريخ الفرع السفياي عنده جاء ما يتعلق به في كتاب ابن أعثم مقسما بين الجزئين الرابع والخامس فيما يقرب من 227 صفحة، منها 63 في الجزء الرابع⁽¹⁾، و164 صفحة في الجزء الخامس⁽²⁾، وهذا كثير جدا إذا ما قورن بما جاء في باقي المصادر على اختلاف أنواعها.

وكما ذكرنا من قبل فإن ابن أعثم لم يقتصر على أخبار الفتوح، بل تعدى ذلك إلى الأحداث التاريخية التي حدثت طوال فترة حكم الفرع السفياي، انطلاقا من خبر تنازل الحسن -رضي الله عنه- عن الخلافة لمعاوية⁽³⁾، ووصولاً إلى خبر وقعة حرة واقم⁽⁴⁾.

فذكر خبر زياد بن أبيه وكيف ادعاه معاوية⁽⁵⁾، كما تناول أخبار خراسان في أيام معاوية وفتوحها⁽⁶⁾، ثم تطرق لخبر وفاة الحسن بن علي⁽⁷⁾، لينتقل بعده مباشرة ودون مراعاة لترتيب الأحداث كرونولوجيا لفصل بعنوان "ابتداء أخبار مقتل مسلم بن عقيل والحسن بن علي وولده وشيعته من ورائه وأهل السنة وما ذكروا في ذلك من الاختلاف"⁽⁸⁾.

عاد مرة أخرى لخبر أخذ البيعة ليزيد وفصل فيه، وتتبع محاولات معاوية للتمكين لذلك إلى يوم وفاته وأنهى الخبر بوصية معاوية لابنه يزيد⁽⁹⁾، ثم تتبع أخبار الحسين بن علي ابتداء من محاولة يزيد أخذ البيعة منه إلى إرساله مسلم بن عقيل لأهل الكوفة، ثم خروجه ومقتله⁽¹⁰⁾.

كما تطرق ابن أعثم لحثيات ما بعد مقتل الحسين، كإرسال رأسه ليزيد ووفود محمد بن الحنفية عليه، وإرسال الجيش بقيادة مسلم بن عقبة المري للمدينة ثم إلى مكة⁽¹¹⁾.

تحامل ابن أعثم على الأمويين في أكثر من موضع فقال: «وجعل زياد يتتبع شيعة علي بن أبي طالب فيقتلهم تحت كل حجر ومدر، حتى قتل منهم خلقا كثيرا، وجعل يقطع أيديهم وأرجلهم ويسمل

(1) - من الصفحة 290 إلى آخر الكتاب ص 353.

(2) - الجزء الخامس كاملا.

(3) - ابن أعثم: الفتوح، ج 4، ص 290-296.

(4) - المصدر نفسه، ج 5، ص 169.

(5) - المصدر نفسه، ج 4، ص 298.

(6) - المصدر نفسه، ج 4، ص 305-317.

(7) - المصدر نفسه، ج 4، ص 318-321.

(8) - المصدر نفسه، ج 4، ص 322-328.

(9) - ابن أعثم: الفتوح، ج 4، ص 329-347.

(10) - المصدر نفسه، ج 5، ص 5-121.

(11) - المصدر نفسه، ج 5، ص 121-159.

أعينهم، وجعل أيضا يغري بهم معاوية، فقتل منهم معاوية جماعة، وفيمن قتل منهم حجر بن عدي الكندي وأصحابه، وبلغ ذلك الحسن بن علي فقال: اللهم خذ لنا ولشييعتنا من زياد بن أبيه وأرنا فيه نكالا عاجلا؛ إنك على كل شيء قدير»⁽¹⁾. وذلك بعيد عن الصحة كل البعد فتشويه صورة الأمويين هو الغرض والهدف من هذا النص وذلك أن المصادر التاريخية على اختلاف أنواعها لم تذكر ما ذكر، أما مقتل حجر وأتباعه فقد جاء بعد تعامل حجر السيء مع زياد وقد أخطأ تقدير الرجل ولم يحترم السياسة العامة التي وضحها زياد في خطبته ولم تكن خاصة بأتباع علي بل سياسته العامة كانت كذلك، أما مقاله الحسن بن علي في هذا النص فلا أساس له من الصحة لأن الحسن بن علي بإجماع المصادر توفي قبل مقتل حجر وذلك سنة 49هـ وقيل سنة 50هـ، أما مقتل حجر كان سنة 51هـ⁽²⁾.

وألصق موت الحسن بن علي بمعاوية على أنها حقيقة مطلقة⁽³⁾، رغم أن هذا الأمر غير ثابت في كتب التاريخ وكثرت فيه الروايات، فانتهى ابن أعثم الرواية التي تخدم معتقده، وتشوه صورة معاوية. ولما وصل ابن أعثم إلى خبر مقتل الحسين افتتح الفصل بأسناد جمعي طويل جاء فيه: «حدثني أبو الحسن أحمد بن الحسين النيسابوري قال: حدثني محمد بن القاسم المدني عن أبي حازم مولى ابن عباس عن ابن عباس، قال: وحدثني علي بن عاصم عن الحصين بن عبد الرحمن عن أبيه عن مجاهد عن ابن عباس، قال: وحدثني أبو حاتم سهل بن محمد الصانع قال: حدثني نعيم بن مزاحم المنقري عن محمد بن عمرو بن واقد الواقدي، قال الواقدي: وحدثني معاذ بن محمد بن يعقوب بن عتبة القرشي عن محمد بن الحنفية، أبو الوليد بن رزين عن أبي إسحاق الهمداني، قال: وحدثني أبو عمر حفص بن محمد بن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن آباء، قال الواقدي أيضا وحدثني محمد بن عبد الله بن عنبسة عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن أبيه، وعبد الملك بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن بن أبي مصعب عن أبيه وعبد الله بن بدير السهمي عن سعيد بن قيس الهمداني ومحمد بن خالد الهاشمي عن يعقوب بن سليمان من بني عبد الله الأوسي عن عبد الرحمن بن المنذر من بني عدي بن النجار عن العلاء بن يعقوب العجلاني، وأبو المنذر هشام بن محمد بن السائب عن أبي مخنف لوط بن يحيى بن سعيد الأزدي عن الحسين بن كثير الأزدي عن أبيه، وأبو المنذر أيضا عن محمد بن عوانة بن الحكم بن الهيثم بن عدي عن عبد الملك بن سليمان عن أيوب بن بشير بن عبد الله بن المعافري والهيثم بن عدي عن غالب ابن عثمان الهمداني عن عبد الله بن

(1) - المصدر نفسه، ج 4، ص 316.

(2) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 253.

(3) - ابن أعثم: الفتح، ج 4، ص 319.

المعافي المعافري وعبد الرحمن بن المنذر الأنصاري وعبد الواحد بن أبي عون وهبيرة بن مرين وعيسى بن دأب عن رجاله وأبو البخترى عن رجاله، كلهم قد حدث بهذا الحديث وبعضهم أوعى له من بعض زيادته ونقصانه على ما نقله إلينا وقرأه علينا⁽¹⁾.

وهو الإسناد الوحيد الذي جاء به ابن أعثم في ما تعلق بالفرع السفيفاني، ثم ساق بعد هذا الإسناد مباشرة مجموعة من الأحاديث والآثار عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن الملائكة تتعلق بتنبئهم بمقتل الحسين -رضي الله عنه- بكر بلاء⁽²⁾، وكلها أحاديث من وضع الشيعة مما يدعم تشيع ابن أعثم. يروي ابن أعثم أحيانا روايات متناقضة دون أن يُبيدي استغرابا ولا تعليقا أو ترجيح، مثل روايته عن وفاة معاوية، فذكر أن يزيد كان حاضرا وأنه ألح على أبيه أن يأخذ له البيعة قبل موته وهو يحتضر، ثم يروي نص الكتاب الذي أرسله الضحاك بن قيس ليزيد ليخبره بوفاة أبيه ويستحثه في القدوم إلى دمشق لتسلم الخلافة⁽³⁾، وهذا فيه تناقض بين.

يُكثر ابن أعثم من رواية بعض الأخبار المتعلقة بأحلام الأشخاص⁽⁴⁾، وهذا يُبعد الخبر عن الحقيقة التاريخية ويكثر فيه مجال الوضع والكذب والخيال والأسطورة، وهذا يضعف من قيمة الكتاب كثيرا ويلصق تهمة التلفيق ومحاولة دعم رواية الشيعة، وخير مثال على ذلك نوم الحسين بن علي على قبر النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم رؤيته في المنام وتبادله الحديث مع الحسين، وإطلاعه على كثير من الأمور المتعلقة بأبيه وأخيه وتبشيره بالشهادة وغيرها⁽⁵⁾.

أغفل ابن أعثم فتوح أفريقية والمغرب رغم أنها حدثت في هذه الفترة التي تناولها، ورغم أن كتابه عنونه بالفتوح، وهذا نقيصة له.

وبعد تتبع أخبار ابن أعثم في فترة حكم الفرع السفيفاني أول ما نلاحظه أنه ركز فقط على أخبار العلويين وما يتعلق بمواقفهم من مختلف القضايا كفضية ولاية العهد والخلافة، وذكر مع ذلك شيئا قليلا عن أخبار خراسان.

كما نستطيع من خلال ما كتبه ابن أعثم عن الفرع السفيفاني أن نلاحظ أنه لم يذكر شيئا جديدا من الأخبار، فغالب أخباره ذكرتها مصادر التاريخ السابقة أو المعاصرة له كتاريخ الطبري، والأخبار الطوال

(1) - ابن أعثم: الفتوح، ج 4، ص 322.

(2) - المصدر نفسه، ج 4، ص 323-328.

(3) - المصدر نفسه، ج 5، ص 5.

(4) - ابن أعثم: الفتوح، ج 5، ص 19، 12، 30، 67، 97، 99-100.

(5) - المصدر نفسه، ج 5، ص 19.

رغم أنه لم يعتمد عليهما في مواده⁽¹⁾، إلا أن منهجه فيها يقوم على انتقاء الروايات التي تخدم تشييعه وسردها بشكل قصصي، ودعمها ببعض الأحاديث النبوية الموضوعية، لذا فإن الباحث يجب أن يحتاط في التعامل مع روايات ابن أعثم ولا يقبلها قبل أن يقابلها مع ما ورد عند غيره من المصادر الموثوقة. كما نلاحظ أن كتاب ابن أعثم ليس مختصاً في فتوح البلدان كما يُفهم من عنوانه، بل يبدو أن ابن أعثم اختار له هذا العنوان ويقصد به فتوح الأذهان أو فتوح العقول أو الأفهام ولكن ليس فتوح البلدان كما نفهم للوهلة الأولى.

(1) - قام المحقق علي شبري بمقارنة جميع روايات ابن أعثم مع ما جاء عند غيره من المصادر خاصة تاريخ الطبري والأخبار الطوال ومروج الذهب، في هوامش الكتاب وقد قدم لنا بذلك خدمة جلييلة جزاه الله عنا كل خير.

الفصل الثالث

مصطلحات التواريخ المحلية

تمهيد: تعريف مصادر التواريخ المحلية وقيمتها

أولاً: مصادر تواريخ المدن

ثانياً: مصادر تواريخ الأقاليم

تمهيد: تعريف مصادر التواريخ المحلية وقيمتهاأ- تعريفها وعوامل ظهورها

يقصد بالتواريخ المحلية تلك التي تختص بتدوين حوادث إقليم أو مدينة معينة والتي يتصدر لكتابتها معظم الأحيان أحد مؤرخي المدينة، يكون أعرف بتاريخها ورجالها ملما بما فيها من خطط فتكون معلوماته أدق وأشمل من غيره، وهناك جملة من العوامل التي ساعدت على ظهور هذا النوع من الكتابة التاريخية وهي:

- فقدان الوحدة السياسية للدولة العربية الإسلامية وشعور عدد من المؤرخين بوجود حاجة إلى كتابة تواريخ مفصلة لعدد من الأقاليم والمدن، من أجل تكملة الأعمال التي قام بها مؤرخو التاريخ العام⁽¹⁾.
- روح التنافس بين حكام المدن الإسلامية من أجل الحصول على الشهرة والسيادة، دفعتهم إلى تشجيع تدوين تاريخ مدنتهم مع إظهار نشاطهم فيها.
- إن الاهتمام بالتاريخ المحلي في الأزمنة كلها تعبير أدبي محبب عن شعور الجماعة بالرباط الوثيق الذي يربط الناس بمكان مولدهم، فهو إذا وليد شعور حب للأوطان وتعبير صادق عن ارتباط المؤرخ بمدنته واعتزازه بها⁽²⁾.

ويقول ابن خلدون في هذا الشأن: «ثم إن أكثر التواريخ هؤلاء عامة المناهج والمسالك، لعموم الدولتين صدر الإسلام في الآفاق والممالك، وتناولها البعيد من الغايات في المآخذ والمتارك ومن هؤلاء من استوعب ما قبل الملة من الدول والأمم، والأمر العمم كالمسعودي ومن نحا منحاه وجاء من بعدهم من عدل عن الإطلاق إلى التقييد ووقف في العموم والإحاطة عن الشأو البعيد، فقيّد شوارد عصره، واستوعب أخبار أفاقه وقطره، واقتصر على تاريخ دولته ومصره، كما فعل أبو حيان مؤرخ الأندلس والدولة الأموية بها وابن الرقيق مؤرخ إفريقية والدولة التي كانت بالقيروان»⁽³⁾.

- إن العامل الأكثر تأثيراً الذي حفز المؤرخين على كتابة التاريخ المحلي هو التطور الحضاري الذي رافق القرن الرابع الهجري، وما أفرزته المدن العربية الإسلامية من تقدم فكري وإقتصادي وإجتماعي وسياسي اقتضى من أهل المدن توثيق ذلك التطور وإبراز مضامينه مع بيان جهود رجاله، وهذا لا يتم من خلال

(1) - محمد ميسر محمد بماء الدين: التاريخ المحلي، ص 114.

(2) - المرجع نفسه، ص 114.

(3) - المقدمة، ص 114.

التاريخ العام، وذلك لسعة حجمه أولاً، ولأن أهل كل بلد أعرف بأخبارهم⁽¹⁾، وقد أشار ابن خلدون إلى ذلك في النص السابق.

- انتقال روح العصبية القبلية التي كانت سائدة بين عرب ما قبل الإسلام إلى عصبية للمدن، وذلك بعد استقرار العرب في الأمصار التي حُررت، وهي عصبية تتعلق بالبلدان وليس فيها مخالفة للدين الإسلامي كما كانت عليه عصبية القبلية، وقد نتج عنها ظهور التاريخ المحلي⁽²⁾، فقد كشف المؤرخ لسان الدين بن الخطيب (ت776هـ) في كتابه "الإحاطة في أخبار غرناطة" دافعه لتصنيف كتابه، فكان تعصبه وحب لبلده غرناطة فقال: «فداخلتني عصبية لا تقدر في دين ولا منصب، وحمية لا يذم في مثلها متعصب... فلست ببدع ممن فتن بحب وطن، ولا بأول ما شاقه منزل فألقى بالعطن، فحب الوطن معجون بطينة ساكنه، وطرفه مغرى بإتمام محاسنه»⁽³⁾.

إذا كان تدوين التاريخ قد بدأ في الإسلام في أقاليم محددة كونت لنفسها مدارس خاصة في المادة والتنظيم فإن المدرسة العراقية في القرن الثالث خاصة ابتلعت المدارس الأخرى واستقطبتها، فلم يبق من مدارس الشام والمدينة واليمن سوى بقايا وأقباس في الوقت الذي كانت فيه بغداد تجتذب كافة العلماء من كل صقع ومن كل اختصاص، غير أن هذا التآلق الذي ساق إلى مدرسة بغداد بكافة القدرات الفكرية عاد فحمد منذ مطلع القرن الرابع، ونلاحظ أن توزيعاً جديداً للمدارس التاريخية قد ظهر، ومع أن جذوة بغداد لم تخمد في هذا التوزيع وظلت هي المدينة الأم التي تلخص الفكر الإسلامي كله إلا أن أقاليم جديدة من العالم الإسلامي دخلت بدورها ميدان التأليف التاريخي هي مصر والمغرب والأندلس خاصة، وظهرت لها تقاليد في الرواية التاريخية الإقليمية وفي التأليف الإقليمي بعد أن كانت في القرنين الأولين على الأقل وبعض الثالث في العهد الإسلامي صامته سلبية تنتظر ما يأتيها من المشرق، كما أن الأقاليم قديمة النشاط في التأريخ ظلت تطلع بدورها أقباساً من العلماء المؤرخين، ثم ما لبثت أن تحولت بدورها إلى مدارس متوطدة، وسرعان ما أعطى العلماء هذه الإقليمية التاريخية فلسفتها والتبرير⁽⁴⁾:

(1) - محمد ميسر محمد بهاء الدين: التاريخ المحلي، ص 115.

(2) - المرجع نفسه، ص 115.

(3) - ج 1، ص 6.

(4) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 286.

- فمن ذلك تزايد التاريخ مع الزمن، يقول المسعودي: «ووجدنا الأخبار زائدة مع زيادة الأيام، حادثةً مع حدوث الأزمان، وربما غاب البارِع منها على الفطنِ الذكي، ولكل واحد قِسْطٌ يخصه بمقدار عنايته»⁽¹⁾.

- وقد وجد في البلاد المختلفة من شعروا بهذه الحقيقة وبأن لديهم من الأخبار والأحوال ما يستحق التسجيل وما يقولونه بالإضافة إلى ما يسجله أصحاب التواريخ العامة، وفي ذلك الكثير من النزعة الوطنية من جهة ومن نزعة التقدير للأخبار المحلية المشهودة مقابل الأحداث البعيدة غير المشهودة من جهة أخرى، وهذا هو مبرر تأليف عدد من التواريخ البلدانية والإقليمية⁽²⁾.

- ومن جهة ثالثة فإنه - كما قال المسعودي - : «لكل إقليم عجائب يقتصر على علمها أهله، وليس من لزمَ جهة وطنه وفتح بما نُمي إليه من الأخبار عن إقليمه كمن قسَمَ عمره على قطع الأقطار، ووَزَعَ أيامه بين تقاذف الأسفار، واستخراج كل دقيق من معدنه، وإثارة كل نفيس من مكمّنه»⁽³⁾، ويزيد المقرئ هذه الناحية إيضاحاً في قوله: «وأهل كل قطر أعرف بأخباره، ومؤرخو مصر أدرى بمجرياته»⁽⁴⁾، ويضيف: «أن ابن زولاق أعرف بأحوال مصر من ابن الأثير... فإنه كان حاضراً ومشاهداً...»⁽⁵⁾.

- ومن جهة رابعة فإن «...الواجب على صاحب المعرفة من أهلها - البلاد - أن يعلم جل أبنائها ويحفظ أيام أمرائها ولا شيء أزرى عليه من أن يجهل أخبار أرضه، ولعله يتطلب أخبار غيرها فيكون كمن ترك الواجب وتبع النوافل» تلك وصية السلاّمي، أبو الحسن علي بن أحمد في كتابه "أخبار ولاية خراسان" نقلها عنه السخاوي⁽⁶⁾.

ولا شك مع كل أولئك في أن للتفكك السياسي الذي عرفته البلاد الإسلامية ما بين القرن الرابع والسابع الهجريين، أثره في ظهور الأنواع الإقليمية من التواريخ، إنْما كانت محاولة لإثبات الشخصية

(1) - مروج الذهب، ج 1، ص 20.

(2) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي، ج 1، ص 287.

(3) - مروج الذهب، ج 1، ص 20.

(4) - اتعاظ الخفاء، ج 1، ص 232.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 232.

(6) - الإعلان بالتوبيخ، ص 70-71.

المحلية وتبرير الانفصال السياسي، وإعطائه الأساس التاريخي بجانب ما في ذلك أحيانا من الفخر أو محاولة إثبات الحقوق الشرعية أو المبادئ المذهبية والسياسية⁽¹⁾.

ومن هذا وذلك توزعت الأقطار الإسلامية تدوين التاريخ مرة أخرى، ولكن على أساس جديد لعبت به القوى السياسية الدور الأول، بمعنى أن المدارس الجديدة إنما كانت تقوم وتتوطد حيث تظهر الدول المنقطعة: قامت في الأندلس والمغرب حيث ظهرت إمارة ثم خلافة الأمويين وظهرت إمارة الإدارة والأغالبة، وقامت في مصر حيث ظهر الإخشيديون بعد الطولونيين ثم الفاطميون ثم الأيوبيون، وقامت في إيران حيث أخذت طابعا خاصا مع وجود اللغة الفارسية والعواطف القومية والرواسب الزرادشتية، أما الشام واليمن فلأنهما على ما يبدو ظلّا قطران تابعين تارة للخليفة العباسي وولاته وتارة أخرى لخليفة مصر الفاطمي وولاته فإن مدرستهما التاريخية ظلت أضعف في القوى غير مشهورة المؤلفات ولا كثيرة المؤلفين نسبيا⁽²⁾.

إن الاهتمام المحلي بالأمور التاريخية الإقليمية إنما ينبع حسب شاعر مصطفى⁽³⁾ من:

- 1- حب الوطن والتعصب له والتفاخر برجاله وفضائله.
- 2- الحاجة الحياتية لمعرفة التجارب السياسية المحلية والاستفادة منها.
- 3- الرغبة في تمجيد الحكام المحليين لأغراض سياسية أو نفعية.
- 4- قرب المعلومات وأصحابها إلى المؤلفين والاهتمام بالقرب أكثر من البعيد.
- 5- أسباب سياسية واقتصادية شتى تتعلق بتحول الأحداث الهامة مع الأيام من منطقة إلى أخرى.

كان الإهتمام بالتواريخ المحلية في كل الأزمنة تعبيرا أدبيا محببا عن شعور الجماعة، ولقد عبرت المجتمعات التي تكوّن العالم الإسلامي كافة عن الرباط الوثيق الذي يربط الناس بمكان مولدهم ومع أن كثيرا من التواريخ المحلية في الإسلام نشأت من الاعتبارات الدينية والفقهيّة، غير أن المفاخر الإقليمية كانت وراء مباحث العلماء⁽⁴⁾.

(1) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 288.

(2) - المرجع نفسه، ج 1، ص 288-289.

(3) - المرجع نفسه، ج 1، ص 289.

(4) - روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 206.

أتاح التاريخ المحلي حرية واسعة لميول المؤرخ الشخصية وبذلك قدم من الأشكال والمحتويات أنواعا تزيد عما قدمها التاريخ الحولي، فهناك تنوعات صغرى متعددة⁽¹⁾.

لكن يمكن التمييز في كتابة التواريخ المحلية أو الإقليمية بين تيارين عامين سنطلق عليهما باختصار التاريخ المحلي الدنيوي والديني⁽²⁾، وقد اقتصر النوع الأول على المدن حيث يختص هذا النوع من التاريخ المحلي بالأحداث السياسية والحضارية للمدينة، وترجع أقدم كتب التاريخ المحلي الدنيوي، إلى العراق، مما يبعدها عن الأمثلة المسيحية⁽³⁾ التي ظهرت في بلاد الشام⁽⁴⁾، وقد نشأ هذا النوع من التاريخ المحلي الإسلامي عن التاريخ العام، ثم تأثر في تطوره فيما بعد على نحو ما بالتاريخ المحلي الديني، وباعتبارات إقليمية وثقافية مختلفة⁽⁵⁾.

ب- مصادر التواريخ المحلية ما لها وما عليها

يتميز التاريخ المحلي عن غيره من فروع الكتابة التاريخية بدقة وتفصيل المعلومات التي يقدمها عن مدينة معينة، لأن المؤرخ غالبا ما يكون من أبناء البلدة أو من النازلين فيها، كما يتميز بجمع الحادثة في مكان واحد، مع ذكر كل شيء عنها وفي أي شهر أو سنة كانت، بهذا تكون متناسقة متتابعة يأخذ بعضها برقاب بعض.

كما يتميز بكثرة المعلومات التي يقدمها وتنوعها في المجالات كافة، على العكس من التاريخ العام الذي يكون مختصرا مركزا على الأحداث المهمة من كل بلد، ويقدم التاريخ المحلي كذلك معلومات مفصلة عن خطط المدينة وتراجم لمحدثيها وعلمائها، فضلا عن احتواء كتب التاريخ المحلي على مقدمة طبوغرافية ودراسة تاريخية عن تأسيس المدينة، وقد يلجأ المؤرخ إلى الأساطير والقصص والإسرائيليات لتوضيح بناء المدينة، وبيان تسمياتها كما يقدم معلومات مفصلة عن كل حدث وقع في البلد، هذا إضافة إلى الرجوع بالأحداث إلى مسيرتها الواسعة، وتلافي الإنغلاق الذي يكون داخل التاريخ العام الذي لا يتسع كثيرا

(1) - روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 207.

(2) - المرجع نفسه، ص 207.

(3) - إن التواريخ الأسطورية لروما وانطاكية ووصف العرب للقسطنطينية وكذا الكتب المسيحية التي تستخدم السريانية والاعربية في علاقتها بالكتب الإسلامية المتأخرة لم تكن هي الأصل أو النموذج المؤثر في ظهور التواريخ المحلية الإسلامية، والدليل على ذلك أنها لا تشابهها في الشكل ولا في العادة، بالإضافة إلى أن الكتب الإسلامية المعروفة في هذا اللون من التاريخ يرجع أقدمها إلى العراق لا في بلاد الشام حيث ينتظر المرء الأثر المسيحي. روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 208-209.

(4) - سيد عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب، ص 107.

(5) - روزنتال: علم التاريخ عند العرب، ص 209.

لشرح الأحداث ذات البعد التاسع⁽¹⁾، والخلاصة أنها تتوسع في ذكر ما أجملته المصادر العامة، أو أهملته أو اختصرته⁽²⁾.

ومما يؤخذ عليها اتصاف بعضها بالتحيز السياسي، كون المؤرخ ابن المدينة المصنف حولها، والبعض من هؤلاء المؤرخين مقربين من ولائها، ثم إن كثيرا من التواريخ المحلية التي وصلت إلينا لا تخلو من العناصر الخيالية والأوهام والأخبار الأسطورية، ولا سيما حين تتناول الأقسام الأولى منها التواريخ القديمة للمدن، وذلك لبعد الرواية التاريخية زمنيا، حيث لم يكن قد ظهر بعد منهج التدوين التاريخي فأغلب الروايات كانت شفوية.

كما أن بعض مؤلفي التاريخ المحلي اقتصر على طريقة سرد الموضوعات، مقتصرين على إشارة موجزة إلى المصدر مما يجعل مجموعة من الحوادث والأخبار التي لم يعاصرها المؤرخ محط شك لعدم اسنادها⁽³⁾. ظهر لبعض المدن الهامة ذات التراث الحضاري أو القيمة السياسية، سلسلة من التواريخ توالى على كتابتها عدد من أبناء تلك المدن، حتى أضحت كتابة هذه التواريخ البلدانية نوعا من التقليد لدى العلماء يدرسه جيل بعد جيل من أبناء تلك المدن، ويكمله بين فترة وأخرى أحد أولئك الأبناء البارزين، ومن الهام أن نلاحظ هنا أن أوائل التواريخ البلدانية إنما نشأت منذ القرن الثالث، وإذا وضعنا جانبا "تاريخ مكة" للأزقي الذي يمت في جوهره إلى ما ألف في السيرة النبوية فإن أقدم تاريخ لقطر من الأقطار هو «فتوح مصر وأخبارها» الذي ألفه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (ت257هـ) وهو يفتقر إلى النقد الدقيق⁽⁴⁾.

وبعد أن كان المؤرخون يعرضون لأخبار العالم الإسلامي جملة، نشأت طائفة جديدة منهم تؤرخ للأمصار الإسلامية المختلفة، فتحدث عن تاريخها القديم وتعرض لظروف فتحها، أو تؤرخ لمدارسها ومحدثيها وقضاةها وتصف أمهات مدنها وتحدث عن أوجه نشاطها المختلفة، وهناك ظروف عدة دعت إلى هذا النوع من التخصص في كتابة التاريخ منها:

- أن الفقهاء والقضاة ورجال الدولة كانوا في حاجة إلى معرفة أخبار الأمصار الإسلامية، أيها فتح صلحا وأيها فتح عنوة، لأن نوع هذا الفتح كان يترتب عليه تحديد مقدار الخراج ومقدار الجزية⁽⁵⁾.

(1) - محمد ميسر محمد بهاء الدين: التاريخ المحلي، ص120.

(2) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص362.

(3) - محمد ميسر محمد بهاء الدين: التاريخ المحلي، ص120-121.

(4) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص361.

(5) - حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص56.

- تدوين الحديث والعناية بجمعه منذ القرن الثالث الهجري جعل المشتغلين بهذا العلم يعملون على أن يضعوا حدا للظاهرة التي شاعت منذ القرن الثالث، وهي افتعال الأحاديث ووضعها وتزييف سندها واختراع أسماء وهميين ونسبتهم إلى أقاليم وهمية، فعمد بعض العلماء المحدثين إلى كتابة متون في المحدثين الذين ينسبون إلى كل مصر من الأمصار حتى يستطيع علماء الحديث الذين يأتون من بعدهم أن يميزوا بين الأسماء الصحيحة والموضوعة⁽¹⁾.

- ازدهرت الثقافة الإسلامية منذ القرن الثالث فصاعدا ولم تعد المدارس قاصرة على دمشق أو بغداد، إنما انتشرت في الأمصار الإسلامية، رحل إليها الطلاب والعلماء، فوجد نوع من التنافس بين هذه المدارس وخصوصا في رواية الحديث، وهذا التنافس أدى إلى أن تبادر كل مدرسة إلى تدوين أخبارها وكتابة أسماء علمائها وأحاديثهم وسيرهم وفضائلهم⁽²⁾.

- أخذت الدولة الإسلامية منذ القرن الثالث الهجري يدهمها التفكك والانحلال، ونمت شخصيات الأقاليم، وظهرت القوميات الإسلامية المختلفة واستقل بعض الامراء بهذه البلاد، وأصبح كل أمير حريص على أن تدون أخبار بلاده، كما عكف المؤرخون إرضاء لهذه التطورات الجديدة على الإقبال على هذه التواريخ المحلية تحقيقا لهذه الرغبات⁽³⁾.

ويمكن تقسيم التواريخ المحلية إلى قسمين:

القسم الأول: تأثر المسلمون في كتابته بنماذج قديمة نشأت في سورية في العهد البيزنطي⁽⁴⁾، حين كتب المؤرخون القدماء تاريخا لأنطاكية وتاريخا للقسطنطينية، كما وجد مثل هذا النوع أيضا في الأدب السرياني القديم، كما تأثر المسلمون أيضا بالأدب الفارسي الذي عرف هذا النوع من التواريخ المحلية.

القسم الثاني: وهو النوع الديني من التواريخ المحلية وهو بدوره ينقسم إلى نوعين متميزين لكل منهما طريقتة في الكتابة، النوع الأول يتمثل في التأريخ للحرمين مكة والمدينة، مثل ما كتبه الأزرقى والفاكهي وابن شبة، ولم يكن يعنيه التأريخ للأشخاص أو الترجمة لهم، إنما كل همهم أن يتيحوا للمسلمين معرفة وافية بالتاريخ الديني للمشاعر المقدسة، وقد ظل هذا الطابع غالبا على ما كتب عن المدينتين حتى القرن السابع الهجري، أما النوع الثاني من كتب التاريخ المحلي الدينية فله طابع آخر يميزه ذلك أن مؤلفي ذلك

(1) - المرجع نفسه، ص 56.

(2) - المرجع نفسه، ص 56.

(3) - المرجع نفسه، ص 57.

(4) - روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 95-139.

النوع كانوا يقدمون بمقدمة طبوغرافية ثم يتحدثون بعدها عن تراجم الأشخاص الذين ولدوا أو استقروا في مدينة بعينها⁽¹⁾، وهو النوع الذي تناولناه في فصل معاجم التراجم.

أولاً: مصادر تواريخ المدن

كان العلماء الذين عنوا بكتابة سيرة الرسول -صلى الله عليه وسلم- أول من عني أيضاً بتاريخ المدائن، فقد دفعتهم العناية بتحقيق السيرة إلى تاريخ المدينتين المقدستين: مكة والمدينة، كما فعل الواقدي في وصف مشاهدتهما⁽²⁾، وجرى على منوالهم المتأخرون الذين اهتموا بجمع الأخبار عن سائر المدن، مضيفين إلى ذلك ما عرفوا من أخبار المدن القديمة.

وأول من جمع الأخبار الماثورة عن تاريخ مكة القديم الحافل بالأساطير، وعن مصير هذه المدينة في عصر النبي -ﷺ- والخلفاء، هو أبو الوليد أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق، وتوفي أبو الوليد سنة 219هـ، وقيل سنة 212، أو 222هـ، ولكنه كان على قيد الحياة سنة 217هـ.⁽³⁾ بيد أن الذي صنف أخبار أبي الوليد المذكور هو حفيده: أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق الذي نحن بصدد الكلام عنه، ثم جدد تصنيفها أبو محمد إسحاق الخزاعي (ت308هـ) وهذبها من بعده ابن أخيه: أبو الحسن محمد الخزاعي، الذي كان على قيد الحياة سنة 350هـ.⁽⁴⁾

1- كتاب أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار للأزرق

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الوليد، محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد ابن الوليد بن عقبة بن الأزرق الأزرق، مؤرخ، يمني الأصل، من أهل مكة، وأخباره قليلة في المصادر، وقد توفي بعد سنة 244هـ بقليل⁽⁵⁾.

(1) حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، ص 60-61.

(2) - ذكر له ابن النديم كتاب "أخبار مكة". الفهرست، ص 128.

(3) - السبكي: طبقات الشافعية، ج 2، ص 62، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 22.

(4) - بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 22، رشدي الصالح ملخص: مقدمة تحقيق كتاب اخبار مكة، ج 1، ص 17.

(5) - وقد اختلف في تاريخ وفاته فقال حاجي خليفة، في كلامه على (تاريخ مكة) توفي سنة 223 هـ، ونبه صاحب

الرسالة المستطرفة إلى أن جده (أحمد بن محمد) توفي سنة 222 هـ، كما ذكر ابن حجر، فلا يصح أن تكون وفاة الجد والحفيد في مثل هذا القرب، وجعلت دائرة المعارف الإسلامية وفاته سنة 244، إلا أن الفاسي قال: «وبلغني أن الأزرق كان حياً في خلافة المنتصر العباسي»، وكانت خلافة المنتصر سنة 247 - 248 هـ. انظر: رشدي الصالح ملخص: مقدمة تحقيق كتاب اخبار مكة، ج 1، ص 11، دائرة المعارف الإسلامية، مادة الأزرق، ج 2، ص 40، الزركلي: الاعلام، ج 6، ص 223.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وأول من نشر كتاب "أخبار مكة" الذي صنّفه أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرقى حفيد المؤلف الأصلي هو المستشرق الألماني فستنفلد Wüstenfeld, Ferdinand (1808-1899م) في ليزج سنة 1858م، كما نشر في مكة سنة 1932م⁽¹⁾، ثم حققه رشدي الصالح ملحس وطبع بدار الأندلس ببيروت سنة 1983م في جزئين، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد اختصر تاريخ مكة مؤرخان: الأول منهما الاسفرائني سعد الدين بن عمر (ت762هـ) في كتاب سماه "زبدة الأعمال و خلاصة الأفعال"، وقد أهمل الاسفرائني الجانب التاريخي واكتفى بالبحث في فضائل الحج والعمرة وما له علاقة بذلك.

أما الثاني فهو الكرمانى، يحيى بن محمد المصري (ت833هـ) وقد اختصره سنة 821هـ في كتاب سماه "مختصر تاريخ مكة المشرفة شرفها الله تعالى"⁽²⁾، وقد حذف فيه الأسانيد والروايات المكررة والاستطرادات والكثير من العبارات.

إن كتاب أخبار مكة هو كتاب خطط أكثر منه كتاب تاريخ، فقد تتبع الأزرقى انشاء الكعبة المعظمة، ومعاهد مكة المكرمة وما فيها من آثار وأماكن، وأممّ بمجمل تاريخها وجغرافيتها منذ نشأتها، وأتى على صورة موضحة مما سلف لها من مجد طارف وتليد، وما وضع بعد ذلك من الكتب التي تبحث في خطط مكة عالية على خطط الأزرقى⁽³⁾.

وتدخل أخبار تاريخ الفرع السفيناني التي تضمنها الكتاب في هذا الإطار وأغلبها تتعلق بمعاوية بن أبي سفيان، فمنها نص يتعلق بمعرفة وإطلاع معاوية على تاريخ الكعبة والترميمات التي قامت بها قريش عليها قبيل البعثة⁽⁴⁾، وهذا يعد ذا قيمة علمية هامة إذ يكشف عن ثقافة وسعة الإطلاع التي كان يتمتع بها معاوية حول البيت الحرام والكعبة المشرفة، وأن مصدره في ذلك أبوه أبو سفيان، والإنجازات التي قام بها معاوية في مكة، كما أورد الأزرقى عدة روايات عن حادثة إحتراق الكعبة أيام حصار ابن الزبير أيام يزيد بن معاوية، أخذ أغلبها عن الواقدي، ويبدو أنها من كتابه "أخبار مكة" الضائع وهذا ما يضيفي قيمة على

مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص141-142، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج1، ص79، الفاسي:

العقد الثمين، ج2، ص199، حاجي خليفة: كشف الظنون، ج1، ص306.

(1) - بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج3، ص23.

(2) - طبع للمرة الثانية بتحقيق عبد القادر بن محمد الغامدي بالمملكة العربية السعودية سنة 2018م.

(3) - رشدي الصالح ملحس: مقدمة تحقيق كتاب اخبار مكة، ج1، ص20.

(4) - الأزرقى: أخبار مكة، ج1، ص172.

كتاب الأزرقى، فمن مزاياه أنه حفظ ما ضاع من مصادر هامة في تاريخ صدر الإسلام، كما أخذ روايتين عن عثمان بن ساج⁽¹⁾ الذي ألف كتابا في تاريخ مكة وهو من أقدم ما ألف فيها.

غير أن الأزرقى نقل مختلف الروايات المتعلقة بإحتراق الكعبة دون أن يبدي رأيا أو تعليقا أو ترجيحا، كما أنه لم يتطرق للجانب السياسي في الحادثة ولم يتوسع فيها، فلم يذكر أن حريقها كان بسبب اعتصام ابن الزبير بالمدينة المقدسة، أو بسبب رمي المدينة بالمنجنيق من قبل الأمويين، فكل ما اهتم به هو بناء الكعبة وما لحق به من ضرر، وكان بإمكانه أن يقدم لنا أخبارا أوسع وآراء تعكس تحليل أهل مكة للحادثة الخطيرة في تاريخ متخصص بأخبار المدينة، وهذا ما يؤخذ عليه.

كما أرخ بدقة لوصول خبر موت يزيد إلى مكة وكيف تسبب ذلك في إنهاء الحصار⁽²⁾. ومن ناحية أخرى فقد ذكر أخبارا عن كسوة معاوية وابنه يزيد للكعبة وتطيبها⁽³⁾، وكذلك تكلم عن حج معاوية وأرخ له وذكر شراؤه لدار الندوة، وبيت خديجة أم المؤمنين⁽⁴⁾، وأنه أول من وضع منبرا بالمسجد الحرام⁽⁵⁾ وأجرى إليها عيوننا⁽⁶⁾، وذكر ما ابتنى فيها من دور عنصر تحت عنوان "رباع بني عبد شمس بن عبد مناف لآل حرب بن أمية"⁽⁷⁾.

وأخبار ابن الأزرق مسندة غالبا ما ينتهي سندها إلى الشاهد العيان أو لصانع الحدث، وأغلب أخباره عن الفرع السفلياني أخذها عن الواقدي، وهذا ما يزيد من القيمة العلمية لأخباره. وما يؤخذ على الأزرقى في كتابه هذا أنه لم يؤرخ للجانب الإداري في المدينة فلم يتكلم عن ولايتها ولا قضاتها ولا أصحاب مواسم الحج ولا غيرها من الشؤون الإدارية، وكيف يتم تسيير شؤون هذه المدينة المقدسة، فلم يعرض لشيء من ذلك، ولو فعل لكان قدم للباحثين مادة تاريخية هامة.

(1) - عثمان بن ساج: هو أبو ساج عثمان بن عمرو بن ساج القرشي، روى عن محمد بن اسحاق، وموسى بن عقبة، وابن جريج، ومحمد بن السائب الكلبي وغيرهم، وكان قاضيا، توفي على الأرجح سنة 180هـ، وقد رجح الدكتور فؤاد سزكين بأن يكون له كتابا في تاريخ مكة. ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج2، ص162، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج7، ص144، فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج2، ص201.

(2) - اخبار مكة، ج1، ص203 وما بعدها.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص253 وما بعدها.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص269، ج2، ص199.

(5) - المصدر نفسه، ج2، ص100.

(6) - المصدر نفسه، ج2، ص227.

(7) - المصدر نفسه، ج2، ص237.

كما أنه أهمل الأخبار السياسية الهامة التي حدثت في هذه الفترة كما ذكرنا آنفا فلم يتكلم عن شيء من حرب الأمويين لابن الزبير في مكة إلا ما تعلق بإحترق الكعبة. لكن يبقى هذا المصدر من أهم المصادر التي اختصت بتاريخ مكة، وأقدم ما وصل إلينا منها حتى الآن، كما تكمن قيمته في حفظه بعض نصوص المصادر المفقودة كأخبار مكة للواقدي وكتاب عثمان بن ساج وغيرهما، وقد تفرد الكتاب بذكر بعض المعطيات حول أملاك معاوية بمكة وما ساهم به في الإعتناء بالحرم وأهله.

2- تاريخ مكة للفاكهي

أ- التعريف بالمؤلف

أهملت المصادر ترجمة الفاكهي إهمالا يكاد يكون تاما، وذكره الفاسي في العقد الثمين فقال عنه: «وما عرفت متى مات، إلا أنه كان حيا في سنة اثنتين وسبعين ومائتين؛ لأنه ذكر فيها قضية تتعلق بالمسجد الحرام، وما عرفت من حاله سوى هذا، وإني لأعجب من إهمال الفضلاء لترجمته، فإن كتابه يدل على أنه من أهل الفضل، فاستحق الذكر، وأن يوصف بما يليق به من الفضل والعدالة، أو الجرح، وحاشاه من ذلك، وشأبه في إهمال الترجمة الأزرقى صاحب أخبار مكة»⁽¹⁾.

وقد افترض الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش محقق الكتاب أنه ولد بين سنتي 215 و220 هـ، بناء على تاريخ وفاة أقدم شيوخه، واستنتج أنه لم ينشأ يتيما لأنه روى عن والده⁽²⁾، ومن خلال الشيوخ الذين روى عنهم تبين أنه تنقل في رحلته لطلب العلم إلى بغداد وصنعاء وحرص باليمن، كما تدل بعض نصوص كتابه أنه كانت له مكانة اجتماعية مرموقة حيث كان يجالس أمراء مكة في زمانه، وقد أحصى محقق الكتاب له 230 شيخا روى عنهم في كتابه هذا، كما وقد حصر وفاته بين سنتي 272 و279 هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

(1) - ج2، ص 110.

(2) - مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة، ج1، ص 11.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص 11-32.

لم يصل إلينا كتاب الفاكهي كاملاً بل وصل إلينا منه النصف الثاني فقط⁽¹⁾، وقد وقف ابن حجر على الكتاب كاملاً واستفاد منه وقال: «وهو كتاب نفيس في خمسة أسفار كبار»⁽²⁾، ولا يوجد منه أصل مخطوط إلا نسخة واحدة في هولندا بمكتبة جامعة ليدن تحت رقم 463⁽³⁾، وقد حققه الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش، ونشره للمرة الثانية بدار خضر ببيروت في ستة أجزاء ضمن ثلاث مجلدات سنة 1994م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد تناول الفاكهي في الجزء الذي وصلنا من كتابه مواضيع عدة تتعلق بالجانب الديني لمكة وخطتها وتاريخها، كالحجر الأسود والمسجد الحرام وزمزم والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة، والإحرام والوقوف بعرفة وغيرها من شعائر الحج وأحكامها الشرعية فيما يقارب ثلث الكتاب، أما ما بقي فتكلم فيه عن خطط مكة وعادات أهلها وتقاليدهم، وحكامها وعلمائها وقضاةها وخطبائها وزهادها وما إلى ذلك، كما تناول جوانب سياسية هامة حدثت في مكة بعد عصر الراشدين، فتناول جانباً من حكم بني أمية مثل حصار مكة زمن ابن الزبير، وما صاحبه من غلاء وهو الحدث التاريخي السياسي الوحيد الذي فصل فيه الفاكهي القول.

أما عن موارده في الكتاب فقد روى عن الكثير من العلماء المشهورين بالتصنيف في الحديث والأخبار والأنساب وغيرها، ومع أنه لا يصرح بأسماء المصنفات التي استفاد منها إلا أنه يمكن الوصول إلى عدد كبير منها لأنه أسند معظم مروياته.

ومن استفاد منهم الفاكهي في أخباره التاريخية: عروة بن الزبير (ت 94هـ)، أبان بن عثمان بن عفان (ت بين 96 و 105هـ) محمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ)، عثمان بن عمرو بن ساج (ت 170هـ)، هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 204هـ) الواقدي (ت 207هـ) وغيرهم كثير.

غير أن الملفت للانتباه والغريب في الأمر أن الفاكهي لم يعتمد على الأزرقى رغم معاصرته له وسبق هذا الأخير في التأليف في تاريخ مكة، إلا أن محقق الكتاب رجح أن يكون قد اعتمدا على بعض المصادر نفسها⁽⁴⁾.

وقد اتبع الفاكهي في كتابه المنهج الموسوعي فكان يفصل في الحادثة الواحدة تفصيلاً زائداً على ما ذكره الأزرقى قبله الشيء الكثير، وقد عقد تقي الدين الفاسي في كتابه "العقد الثمين" مقارنة بين كتاب

(1) - مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة، ج 1، ص 11-32.

(2) - تعليق التعليق، ج 5، ص 471.

(3) - عبد الملك بن عبد الله بن دهيش: مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة، ج 1، ص 69-70.

(4) - المرجع نفسه، ج 1، ص 52-53.

الأزرقى وكتاب الفاكهي فقال: «وكتابه في أخبار مكة، كتاب حسن جدا لكثرة ما فيه من الفوائد النفيسة وفيه غنية عن كتاب الأزرقى، وكتاب الأزرقى لا يغني عنه؛ لأنه ذكر فيه أشياء كثيرة حسنة مفيدة جدا لم يذكرها الأزرقى، وأفاد في المعنى الذي ذكره الأزرقى أشياء كثيرة، لم يفدها الأزرقى»⁽¹⁾. أما فيما يتعلق بتاريخ الفرع السفياي عنده فقد ذكر خيرا مفاده أن معاوية كان يطوف بالبيت مع جنده فيزحم الناس⁽²⁾، كما ذكر خيرا مفاده أن معاوية لما قدم المدينة أخبر أن عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير -رضي الله عنهم- خرجوا إلى مكة عائذين بالكعبة من بيعة يزيد بن معاوية⁽³⁾، وتناول خبر قسم يزيد بالإتيان بابن الزبير في جامعة⁽⁴⁾. وذكر أن معاوية كان يقضي بين الناس في موسم الحج⁽⁵⁾، وأنه لما ولي كتب إلى والي مكة فأمره بتجديد أنصاب الحرم⁽⁶⁾.

هذا وعقد الفاكهي فصلا خصصه لذكر قتال ابن الزبير بمكة وخروجه ومبتداه، ودخول الحصين بن نمير مكة⁽⁷⁾، فتكلم عن الحدث حتى وفاة يزيد في خمس صفحات⁽⁸⁾، وقد روى الخبر في معظمه عن هشام بن عروة بن الزبير إلا أنه أحيانا يقطعه برواية يسندها لبعض أهل مكة ثم يعود ليتم رواية هشام، فيقول: «ثم رجعنا لحديث هشام بن عروة»⁽⁹⁾.

خصص الفاكهي فصلين لولاية مكة، الأول لولاتها من غير قريش، والثاني لولاتها من القرشيين فذكر بعض من وليها زمن الفرع السفياي وبعض أخبارهم فيها⁽¹⁰⁾، وفي ذلك قيمة علمية هامة تسلط الضوء على التاريخ الإداري لمكة المكرمة الموطن الأصلي للقرشيين الذين كان لهم دور بارز في السياسة في هذه الفترة المبكرة من تاريخ الإسلام، غير أن الفاكهي لم يراعي في ذكرهم الترتيب الزمني بل ولم يستقصي جميع الولاية بل ذكر بعضهم فقط، إلا أن هذا يضيف قيمة علمية على الكتاب ويميزه عن كتاب الأزرقى.

(1) - أخبار مكة، ج2، ص 109.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص 212.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص 344.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص 337.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص 473.

(6) - المصدر نفسه، ج2، ص 259.

(7) - المصدر نفسه، ج2، ص 336.

(8) - المصدر نفسه، ج2، ص 351-355.

(9) - المصدر نفسه، ج2، ص 353.

(10) - أخبار مكة، ج3، ص 175، 176، 181، 182.

وأورد الفاكهي أول خطبة للأمويين بعرفة في موسم الحج سنة 41هـ والتي ألقاها عتبة بن أبي سفيان والي مكة لمعاوية، وهذه الخطبة قيمة علمية كبيرة جدا، وذلك لأن الفاكهي أول من ذكرها ولم يذكرها بعده إلا المبرد⁽¹⁾ وابن عبد ربه⁽²⁾، وقد رواها الفاكهي عن ابن دأب، وتتضمن الخطبة على قصرها شرحا لخطة الأمويين في الحكم وهي أول خطاب سياسي أموي يوجه للأمة باختلاف مشاربها من عرفة، حيث قال فيها عتبة: «أما بعد أيها الناس، فقد ولينا هذا الأمر الذي يضاعف الله فيه للمحسن الأجر، وعلى المسيء فيه الوزر، ونحن على طريقة قصدنا، فاقبلوا العافية فينا ما قبلناها منكم، وأنا أسأل الله تعالى أن يعين كلا على كل... نستغفر الله منكم ونتوب إليه فيكم... ولوددت أن إسراعنا إليكم يقوم بإبطاننا عنكم... فلا تمدوا الأعناق إلى غيرنا، فإنها تقطع، ورب متمن حتفه في أمنيته، فاقبلوا العافية»⁽³⁾.

ومما يؤخذ على الفاكهي أنه خصص فصلا لمن تولى القضاء بمكة من القرشيين⁽⁴⁾، لكنه لم يستقصي جميع قضاتها بل ذكر منهم أربعة فقط ولم يذكر أحدا من قضاة الفرع السفياي. في ذكره لخطط مكة خصص الفاكهي فصلا ذكر فيه رابع بني عبد شمس بن عبد مناف، ويبيّن ما كان يملكه معاوية من دور ومن عقارات في مكة وهو الشيء الكثير⁽⁵⁾، يعكس ارتباط معاوية بمدينة مكة موطنه وأصله، كما تعكس هذه الممتلكات مكانته في قريش ومكة، فرغم ما كان يملكه في الشام وما كان تحت يده من حكم بلاد الإسلام، إلا أن ابراز مكانته في قومه كان من بين أولويات معاوية، فلم يكن ما يملكه في مكة نتاج ما ورثه عن أبيه فقط بل تبين نصوص الفاكهي أن معاوية سعى لشراء وامتلاك الكثير من الدور في فترة خلافته.

وخصص الفاكهي فصلا ذكر فيه أوائل الأشياء التي حدثت بمكة في قديم الدهر إلى زمنه، وأول من أحدثها وفعّلها من الناس⁽⁶⁾، فذكر أشياء أحدثها معاوية -رضي الله عنه- ككونه أول من أجرى عينا بمكة، وأول من بنا بالجص والآجر بمكة، وأول من خطب على منبر بالحرم، وأول من بوب بابا، وأول من جرد الكعبة من كسوتها وأعاد كسوتها وغيرها.

(1) - الكامل، ج 4، ص 91.

(2) - العقد الفريد، ج 4، ص 223-224.

(3) - أخبار مكة، ج 3، ص 136-137.

(4) - المصدر نفسه، ج 3، ص 185.

(5) - المصدر نفسه، ج 3، ص 275 وما بعدها.

(6) - أخبار مكة، ج 3، ص 178 وما بعدها.

وإذا ما أردنا تقييم هذا الكتاب فإننا نقول أن أخبار الفاكهي مسندة مما أعطاها قيمة علمية عالية ويساعد ذلك الباحثين على التعرف على مصادره وموارد أخباره، ويعد كتاب الفاكهي من أقدم ما وصل إلينا في أخبار مكة بعد كتاب الأزرق، وهو أكثر منه توسعا وتفصيلا في الأخبار. ويستمد كتاب الفاكهي قيمته العلمية من قيمة المدينة ومكانتها، ودور أهلها من القرشيين السياسي في تلك المرحلة، وغالبا لا يعطي الفاكهي رأيا أو تعليقا على الأحداث الهامة ويكتفي بذكر رواية أو روايتين للحدث ولا يستقصي جميع الروايات، أما فيما يتعلق بالتاريخ الإداري فكما ذكرنا يكتفي الفاكهي بذكر بعض الولاة والقضاة دون مراعاة ترتيبهم الزمني ولا يستقصي الجميع.

3- تاريخ المدينة لعمر بن شبة

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو زيد، عمر بن شبة بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، شاعر، راوية مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل البصرة، قال عنه ياقوت الحموي: «كان أبو زيد راوية للأخبار عالما بالآثار أديبا فقيها صدوقا»⁽¹⁾ توفي بسامراء سنة 262هـ، له عدة تصانيف ذكرها ابن النديم منها: "تاريخ البصرة"، و"أخبار الكوفة"، و"أخبار مكة"، وكتاب "الأمراء"، وكتاب "الشعر والشعراء".⁽²⁾

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

إن أول من ألف كتابا عن تاريخ المدينة المنورة محمد بن الحسن بن زباله (ت 199هـ)، إلا أن كتابه ضاع ولم يصل إلينا، وقد وصلتنا منه نقولا كثيرة في كتاب السمهودي "وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى" وغيره من المؤلفين، وقد جمعها المستشرق الألماني ويستنفلد في كتاب سماه "تاريخ المدينة" سنة 1860م⁽³⁾، كما جمع نصوصه ووثقها ودرسها صلاح عبد العزيز زين سلامة في رسالة ماجستير ثم نشرها في كتاب سماه "أخبار المدينة لمحمد بن الحسن بن زباله" نشره سنة 2003م بالمملكة العربية السعودية.

ثم كتب عنها أبو عبيدة معمر بن المثنى، والمدائني، ثم الزبير بن بكار، غير أن كتبهم ضاعت فيما ضاع من تراث المسلمين، ثم ألف بعد هؤلاء ابن شبة كتابه عن تاريخ المدينة وقد وصلت إلينا منه نسخة وحيدة حققها فهيم محمد شلتوت ونشرها سنة 1979م، في أربعة أجزاء تحت عنوان "تاريخ المدينة المنورة" وهي

(1) - معجم الأدباء، ج5، ص2093.

(2) - مصادر ترجمته: الفهرست، ص142، الحموي: معجم الأدباء، ج5، ص2093، الذهبي: سير الأعلام، ج12، ص369، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج22، ص301، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج7، ص460.

(3) - H F Wüstenfeld, Geschichte der Stadt Medina, im Auszuge aus dem arabischen, Göttingen, Dieterich, 1860.

الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، ثم حققها عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش في أربعة أجزاء سنة 1991م، تحت عنوان "أخبار المدينة النبوية".

لم يتطرق ابن شبة لفترة تاريخ الفرع بشكل مباشر إلا أنه في ذكره لخطط المدينة المنورة ذكر بعض إنجازات معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- في المدينة وقد اختلف ابن شبة في منهجه عن منهج الأزرقى والفاكهي لتاريخيهما لمكة المكرمة، إذ تطرق للأحداث السياسية التي حدثت بالمدينة فتطرق لسيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة كما تطرق لفترة الخلفاء الراشدين عدا خلافة أبي بكر، وفصل أحداث الفتنة الكبرى لكن للأسف فقد توقف عند مقتل علي -رضي الله عنه-.

وقد ذكر ما بنى معاوية في المدينة من قصور وحصون ومن ذلك "قصر خل" الذي كلف معاوية النعمان بن بشير ببناؤه، وكذا قصر "بني جديلة"، كما ذكر ابن شبة ما امتلكه معاوية من دور في المدينة المنورة. (1)

وللأسف فإن ابن شبة لم يواصل تاريخ المدينة في الفترة الأموية، وإلا لكان قدم لنا خدمة جلية مع منهجه الرصين ووثيقه نصوصه، ومع ذلك تبقى القيمة العلمية للكتاب عالية كونه أقدم ما وصل إلينا عن تاريخ المدينة.

4- تاريخ بخارى للرشخي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو بكر محمد ابن جعفر بن زكريا بن الخطاب بن شريك بن يزيد الرشخي، بفتح النون وسكون الراء وفتح الشين المعجمة وكسر الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى نرشخ، وهي قرية من قرى بخارى بقرب قرية وابكة، من أهل بخارى، يروى عن أبي بكر بن حريث وعبد الله بن جعفر وغيرهما، وولد سنة 282هـ، وتوفي في صفر سنة 348هـ (2).

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

هذا الكتاب هو جزء من كتاب عربي قديم لم يصلنا بعد، وعنه لنا الفارسية فيما وعت من تراث عربي، نقله عن النص الفارسي إلى العربية الدكتور أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشر الطرازي كما

(1) - تاريخ المدينة، ج1، ص271 وما بعدها.

(2) - السمعاني: الأنساب، ج13، ص77-78.

نقلها المستشرقون من قبل إلى الفرنسية⁽¹⁾ والروسية⁽²⁾، وطبع بدار المعارف بمصر، سنة 1965م وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

والأصل العربي كان يعرف بـ"تاريخ بخارى"، أو "أخبار بخارى"، ألفه النرشخي وانتهى من تأليفه عام 322 هـ، وقدمه إلى الأمير الحميد أبي محمد نوح بن نصر بن أحمد بن إسماعيل الساماني⁽³⁾، ثم قام أبو نصر أحمد بن نصر القباوي -من بلدة قبا إحدى حواضر فرغانة- بترجمته إلى الفارسية، وانتهى من هذه الترجمة سنة 522 هـ، بعد أن حذف منه ما رآه فضولاً مملأً وزاد عليه ما ارتآه نافعا مفيدا من كتب أخرى، مثل كتاب "خزائن العلوم" لأبي الحسن عبد الرحمن بن محمد النيسابوري، و"تاريخ بخارى" لأبي عبد الله محمد بن أحمد البخاري الغننجاري، ولم تصلنا هذه الترجمة بعد؛ ثم لخص هذه الترجمة بالفارسية محمد بن زفر بن عمر، وأتم تلخيصها عام 574 هـ، وقدمه لحاكم بخارى برهان الدين عبد العزيز بن مازة، وقد زيد على هذا التلخيص أشياء بعد محمد بن زفر هذا، إذ نرى فيه ذكر أحداث وقعت بعد ذلك في فترة امتدت إلى ظهور المغول، وفتح بخارى على يد جنكيز خان⁽⁴⁾.

والترجمة العربية المتوفرة اليوم هي ترجمة التلخيص الفارسي لكتاب "تاريخ بخارى" أو "أخبار بخارى" على هذه الصورة التي انتهت إلينا.

ترجع أهمية الكتاب إلى أنه يلقي ضوءاً كاشفاً على ماضي بلد كان قديماً جزءاً من أراضي تركستان، وغداً بعد الفتح الإسلامي من أهم الحواضر الإسلامية، وخرّج الكثير من العلماء والمحدثين والفقهاء، والكتاب يقدم لنا معارف عن حضرة السامانيين قل أن نظفر بها في مرجع آخر، فيتحدث عن بخارى قبل الإسلام وبعد الفتح من النواحي الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية،

(1) - قام المستشرق شارل شيفر Ch. Schefer سنة 1892 م بطبع هذا الملخص مع مجموعة من النصوص التاريخية الفارسية عن آل سامان تخيرها من مصادر فارسية أخرى لارتباط تاريخ بخارى بتاريخ السامانيين، كما ترجم بعضها وعلق عليها ونشرها بالفرنسية مع نصوص فارسية أخرى تحت عنوان:

Chrestomathie persane, a l'usage des élèves de l'École spéciale des langues orientales vivantes, Paris, 1883

(2) - في عام 1897م ترجم الملخص المستشرق الروسي ليكسهن N. S. Lykoshin إلى الروسية و طبعه في طشقند تحت إشراف المستشرق المعروف بارتولد W. Bartold و استقى منه كثيراً من معلوماته في كتابه "تركستان". أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشر الطرازي: مقدمة الترجمة لكتاب تاريخ بخارى، ص 6-8.

(3) - ولي الإمارة سنة 331 هـ وتوفي سنة 343 هـ. ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 120، 208.

(4) - أمين عبد المجيد بدوي ونصر الله مبشر الطرازي: مقدمة الترجمة لكتاب تاريخ بخارى، ص 6-8.

ويذكر من ولي قضاءها وحكامها وآثارها ومنشأتها وأخبار فتحها وانتشار الإسلام فيها، وأمراء الأسرة السامانية الذين اتخذوها حاضرة لهم إلى آخر أيامهم.

أما ما تعلق بتاريخ الفرع السفياي في الكتاب فقد تطرق النرشخي لتاريخ افتتاح بخارى، فذكر أنها فتحت زمن معاوية بن أبي سفيان، غير أنه أورد خطأ أنها فتحت على يد قتيبة بن مسلم حيث قال: «فتحت بخارى أيام معاوية على يد قتيبة بن مسلم؛ فولي طغشادة بخارى اثنين و ثلاثين عاما من قبل قتيبة بن مسلم، ولما قتله أبو مسلم في سمرقند في عهد نصر بن سيار أمير خراسان كان طغشادة قد حكم بعد قتيبة بن مسلم عشر سنوات، وقتله أبو مسلم رحمه الله»⁽¹⁾، وهذا غير صحيح فمعروف أن بخارى فتحت أول مرة على يد عبيد الله بن زياد بعد أن ولاه معاوية على خراسان بعد وفاة أبيه⁽²⁾. وخصص المؤلف فصلا لابتداء فتح بخارى فذكر تفاصيل الفتح على يد عبيد الله بن زياد بعد أن ولاه معاوية ولاية خراسان سنة 53هـ، وذكر حربه مع ملكة بخارى وصلحه معها دون أن يذكر نص الصلح، وذكر مقادير الأموال التي أخذها مقابل ذلك، كما ذكر أعداد السبي الذي أخذه من حربه معها، ثم ذكر حرب سعيد بن عثمان بن عفان معها ونقضها للصلح تباعا، وأتبع ذلك بخبر مسلم بن زياد بن أبيه وحربه معها، وعلى طول فترة الحكم السفياي لم يتم فتح بخارى بشكل نهائي وطال ذلك حتى وصول قتيبة بن مسلم الباهلي سنة 84هـ، حيث استطاع افتتاح الإقليم بشكل نهائي وتوغل الإسلام في نفوس أهلها.⁽³⁾

وأما تقييمنا لهذا الكتاب فإننا نقول عنه:

أولا: ما كان يجب أن يُنسب الكتاب إلى النرشخي بعد أن تم التصرف في نصه على عدة مراحل، بل كان الأجدر أن يسمى مختصر تاريخ بخارى وينسب لمحمد بن زفر بن عمر بدلا عنه.

ثانيا: تصرف المُختَصِر بالنص فحذف منه الكثير بتصريح منه في مقدمة الكتاب، والأغلب أنه حذف أسانيد الكتاب فكل ما جاء في الكتاب من أخبار مبتورا عن أسانيده مما يقلل كثيرا من قيمته العلمية.

ثالثا: ما جاء في الكتاب من أخبار الفرع السفياي إذا ما قارناه بما جاء عند البلاذري في فتوح البلدان، فإنه تقريبا يتطابق معه، وكأن مصدرهما كان واحدا وقد أخذ البلاذري أخباره عن فتح بخارى عن عبد الله بن المبارك بالإسناد التالي: «حدثني أبو عبد الرحمن الجعفي، قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول

(1) - النرشخي: تاريخ بخارى، ص 21.

(2) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 397.

(3) - النرشخي: تاريخ بخارى، ص 64 وما بعدها.

لرجل من أهل الصغانيين كان يطلب معنا الحديث أندري من فتح بلادك قال لا، قال: «...»⁽¹⁾، مع العلم أن الترشيحي في ذكره لقضاة بخارى في أول كتابه أسند الخبر لعبد الله بن مبارك⁽²⁾ بالإسناد التالي: «قال محمد بن أعين: سمعت من عبد الله بن مبارك أن...»، فلا نستبعد أن الرجلين اعتمدا على نفس المصدر، ومن هنا فإن ما جاء في كتاب الترشيحي عن ابتداء فتح بخارى قليل القيمة انطلاقاً من أنه لم يصف عن ما جاء عند البلاذري شيئاً له أهمية، وأن البلاذري سابق عليه بما يقارب القرن، ثم إن البلاذري أوثق منه عند أهل العلم، وأن البلاذري أسند أخباره بما يتيح التعرف على مصادره وتقييمها، وما جاء عند الترشيحي ليس كذلك.

رابعاً: نظراً للمحطات التي مر بها نص الكتاب من اختصار وترجمة فقد طاله الكثير من التصحيف وفيه الكثير من الأخطاء، إضافة إلى أن فصول الكتاب غير مرتبة ترتيباً منطقياً ولا زمنياً، كما أنه يجوي أخباراً أشبه ما تكون بالأساطير لم تُعرض على النقد، ولم يعمل فيها عقل تتعلق ببناء المدينة وتسميتها⁽³⁾، كما قد أورد مؤلفه حديثاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- عن فضل بخارى طويلاً⁽⁴⁾ واضح جداً أنه موضوع⁽⁵⁾، وهذا كله يثبت أنه كتاب قليل القيمة كمصدر لتاريخ الفرع السفيفاني ولا يمكن الإعتماد عليه في وجود البديل عنه.

5- زبدة الحلب في تاريخ حلب لابن العديم

أ- التعريف بالمؤلف

هو عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، مؤرخ، محدث، من الكُتَّاب ولد بحلب، ورحل إلى دمشق وفلسطين والحجاز والعراق قال عنه ابن شاعر: «وكان محدثاً حافظاً مؤرخاً صادقاً فقيهاً مفتياً منشئاً بليغاً كاتباً مجوداً، درس وأفتى وصنف، وترسل عن الملوك، وكان رأساً في الخط المنسوب لا سيما النسخ الحواشي وكان محدثاً حافظاً مؤرخاً صادقاً فقيهاً مفتياً منشئاً بليغاً كاتباً مجوداً، درس وأفتى وصنف، وترسل عن الملوك، وكان رأساً في الخط المنسوب لا سيما النسخ

(1) -فتوح البلدان، ص 396.

(2) -الترشيحي: تاريخ بخارى، ص 17.

(3) -المصدر نفسه، ص 41.

(4) -المصدر نفسه، ص 41.

(5) -«ظاهر من السياق أن هذا الحديث موضوع، و قد ورد في الكتاب بالفارسية» هكذا علق المحققان على الحديث في هامش ص 42. وأغلب الأحاديث المتعلقة بفضائل المدن عدا مكة والمدينة وبيت المقدس وبعض المناطق موضوعة كالذي ذكره أبو العرب تميم في طبقات علماء إفريقية عن فضائلها.

الحواشي»⁽¹⁾، من كتبه "الدراري في الدراري"، و"الأخبار المستفادة في ذكر بني جرادة"، و"دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري"، توفي بالقاهرة سنة 660هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق ونشر الكتاب عدة محققين غير أن الأضبط والأدق طبعة دار الكتاب العربي بدمشق سنة 1997م، والتي حققها الدكتور سهيل زكار، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة. ورغم أن عنوان الكتاب يدل على تاريخ مدينة حلب فإنه في الحقيقة أوسع من ذلك بكثير، إذ سجل فيه ابن العديم تاريخ الشام والعراق ومصر من خلال الحوادث وأسماء الرجال الذين حكموا حلب واتصلت علاقاتهم بما حول حلب، مدنا ومناطق وقلاعا وحصونا وبلادا، روماً وصلبيين وأتراكا وأكرادا وعربا ومسلمين ومسيحيين، وقد بدأ ذلك منذ قبل الإسلام إلى صدر الإسلام فالعصر الأموي والعباسي وهلم جرا حتى منتصف القرن السابع الهجري.

سار ابن العديم في كتابه هذا على منهج أشبه ما يكون بمنهج الحوليات، وهو يختلف عن منهجه في كتابه "بغية الطلب في تاريخ حلب" رغم أن معظم مواد الزبدة مستلة منه. تطرق ابن العديم لتاريخ حلب زمن الأمويين فذكر تاريخها زمن معاوية وابنه يزيد بطريقة مختصرة لكنها مركزة، وفي طياتها معلومات هامة تتعلق بالجانب الإداري في المنطقة، وكل ذلك في صفحتين لا أكثر⁽³⁾.

فذكر مقدار خراج قنسرين، كما ذكر طبيعة السلطة الممنوحة للولاة في شمال الشام فقال: «الولاية في أيامهم بمنزلة الشرط، لا يستقلون بالأمر والحروب»⁽⁴⁾ ولهذا المعلومة قيمة علمية كبيرة، كما ذكر أن دابق تمثل قاعدة عسكرية متقدمة لجيوش الصوائف تنطلق منها الحملات صوب الأراضي البيزنطية⁽⁵⁾. ومما يؤخذ على ابن العديم في كتابه كمصدر لتاريخ الفرع السفلي أن لم يسند أخباره، شأنه في ذلك شأن كثير من المؤرخين في القرن السابع، ولم يتوسع في أخباره واختصرها اختصاراً محلاً، فلم يذكر

(1) - فوات الوفيات، ج3، ص126.

(2) - مصادر ترجمته: ياقوت الحموي: معجم الأديباء، ج5، ص2086، ابن شاکر: فوات الوفيات، ج3، ص126، البيهقي: ذيل مرآة الزمان، ج2، ص177، ابن كثير: البداية والنهاية، ج17، ص442، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص208.

(3) - ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص55-56.

(4) - زبدة الحلب، ج1، ص55-56.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص55-56.

تفاصيل الحملة الأولى للمسلمين على القسطنطينية واكتفى بالإشارة إليها، واختصر أخبار ثلاثة وعشرين سنة في صفحتين.

لا يعلق ابن العديم على الأخبار ولا يبدي رأياً، كخبر تخطيط معاوية مع الطبيب النصراني ابن أثال لتسميم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد وقتله لعلو شأنه وإمكانية استخلافه بعد معاوية. وكمصدر لتاريخ الفرع السفياي لا يوجد فيه الشيء الجديد فهو متأخر بالنسبة لأخبار فترة مبكرة من التاريخ الإسلامي، وكل الأخبار التي ذكرها موجودة عند غيره اللهم إلا إفادة كلامه عن طبيعة السلطة الممنوحة للولاة شمال الشام.

ثانياً: مصادر تواريخ الأقاليم

1- تاريخ إفريقية والمغرب للرقيق القيرواني

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو إسحاق، إبراهيم بن القاسم ويعرف بالرقيق القيرواني الكاتب، والرقيق لقب له وليس اسمه، وهو من أبرز مؤرخي إفريقية وأدبائها في العهد الصنهاجي، كان واسع الثقافة والعلم غزير الكتابة والتأليف ميالاً إلى التصنيف في علم التاريخ، ويظهر ذلك مما وصفه به ابن خلدون حيث قال عنه إنه: «مؤرخ إفريقية والدول التي كانت بالقيروان ولم يأت من بعده إلا مقلد»⁽¹⁾، تولى رئاسة الإنشاء في الدولة الصنهاجية مدة خمس وعشرين سنة، وكلف بالسفارات المهمة إلى الخلافة الفاطمية بمصر عدة مرات، وغاية ما وصلنا من أنبائه أنه ولد بالقيروان في منتصف القرن الرابع للهجرة بالتزامن مع انتقال الفاطميين إلى مصر عقب تأسيس القاهرة، وإنه بعدما قرأ وأتقن الفنون الأدبية باشر خطة الكتابة، ولذلك سُمي بـ"كاتب الحضرة في الدولة الصنهاجية"، واستمر في هذا الوظيف ما يقرب من نصف قرن، وكما أن تاريخ ولادته غير محدد فتاريخ وفاته كذلك غير معلوم ومن الصعب تحديده وقد اختلف في تحديده الباحثون، فذكر بعضهم سنة 417هـ، وبعضهم سنة 418هـ، والبعض الآخر سنة 425هـ⁽²⁾، غير أن الدكتور علاوة عمارة حسم الأمر وحدد تاريخ وفاته بسنة 420هـ بناء على نص لابن الرشيقي معاصره⁽³⁾.

(1) - مقدمة ابن خلدون، ص 7.

(2) - انظر: حسن حسني عبد الوهاب: كتاب العمر، ج 2، ص 409، وخير من جمع أقوال الباحثين حوله: علاوة عمارة: الرقيق القيرواني وبلورة الفكر التاريخي بالمغرب، ص 111-117.

(3) - الرقيق القيرواني وبلورة الفكر التاريخي بالمغرب، ص 126.

وللرقيق مؤلفات كثيرة غزيرة لا سيما في مجال علم التاريخ وتدوين الأخبار، وذكر التحوّلات السياسية الكبرى التي عرفتها إفريقية وبلاد المغرب عامّة، وقد نقل عنه كثير ممن أتى بعده وأثنوا على جهوده في ذلك⁽¹⁾، غير أن هذه المؤلفات أُلّف جلّها، أو هي لا تزال في عداد المفقود.

بعد الجدل الذي قام حول مذهب الرقيق القيرواني ذكر الدكتور علاوة عمارة أن له ميول شيعية، مستدلاً على ذلك بشهادة كتبها ابن رشيق في كتابه "الأنموذج" ونقلها عنه الصفدي وعنون لها بـ "المغربي الرافضي" وجاء فيها: «إسحاق بن إبراهيم ذكره ابن رشيق في الأنموذج وقال كان رافضياً سبّاباً - عليه لعنة الله - وقتله سيدنا - أطال الله بقاءه - سنة عشرين وأربعمائة احتساباً وكان اعتماده في الشعر على أبي القاسم ابن هانئ المغربي وله كان يتعصب، وإن جانب طريقته فلم يسلكها، جمعني وإياه مجلس طيب وكان ممقوتاً، فعزمتُ على خلافه مضايقة له وإهواناً إلى ما يأتي به والجماعة قد فطنوا لي فاستدرجوه، وذكر بعضهم أبا الطيب وأثنى عليه إسحاق وقال به وبأبي القاسم ختم الشعر فقلت ليس إليه ولا منه في شيء ذاك صاحب معان وهذا طالب لفظ على تفاوت ما بين الكوفة والأندلس»⁽²⁾.

وذكر الدكتور علاوة عمارة أن هذا النص يعد الأكثر أهمية حول ما كُتِب عن حياة الرقيق القيرواني، إذ يبين لنا بوضوح أنه كان شيعياً (رافضياً) وأنه قتله المعز بن باديس، ذو التوجه المالكي، وأضاف أن هذا النص أكد أن شيعية الرقيق لا شك فيها فهو المتعصب لأبي القاسم بن هانئ المغربي الأندلسي (ت361هـ)، شاعر بلاط المعز لدين الله⁽³⁾.

لكن لا يمكننا أن نحكم على الرجل بشكل قاطع انطلاقاً من نص واحد أو بما قال فيه غيره، ولو وصلنا كتابه كاملاً لتبلور اتجاهه المذهبي بشكل جلي.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

والكتاب في أصله مبتور أوله غير معروف مؤلفه، من تاريخ المغرب، يبدأ من حكم عقبة بن نافع إلى عهد إبراهيم الأوّل، وهي ناقصة الأول، منقوصة وقد وقع اكتشافها في الرباط على يد السيد المنوني ونشرها بتونس الدكتور المنجي الكعبي سنة 1968م، ونسبها إلى الرقيق القيرواني، ويمتد كتاب "تاريخ إفريقية

(1) - مثل ابن شداد وابن الأثير وخاصة ابن عذاري وابن خلدون والنويري والمقريزي وغيرهم.

(2) - الوافي بالوفيات، ج8، ص260.

(3) - الرقيق القيرواني وبلورة الفكر التاريخي بالمغرب، ص126.

والمغرب" كما تشير إليه المقتطفات، من الفتح الإسلامي لبلاد المغرب إلى سنة 417 هـ، وهي سنة مبايعة بني خزرون بطرابلس للخليفة الفاطمي بالقاهرة.

من الخطأ التكهن بأن تاريخ الرقيق هو تغطية لجميع أحداث المغرب إلى غاية القرن الخامس الهجري. ويؤكد لنا التمعن في مختلف المقتطفات أن إفريقية هي المعنية بهذا الكتاب، فبعد أن مهد الرقيق للكتاب بالحديث عن الفتوحات الإسلامية لجميع بلاد المغرب، خصص كامل كتابه للدول التي جعلت من القيروان عاصمة لها: الأمويون والعباسيون، والأغالبة والفاطميون ثم الزييريون.

لا يغطي إذن "تاريخ إفريقية والمغرب" تاريخ المغرب الأوسط والأقصى، إلا ما كان من نشاطات أصحاب القيروان خارج إطار إفريقية في شكل حملات عسكرية ضد مناطق حكم الرستميين والأدارسة على العهد الأغلبي الفاطمي، وإفريقية كما هي محددة في وثائق البلاط والكتب الفقهية كانت محدودة من طرابلس شرقاً إلى طنبنة غرباً، وبما أن مناطق نفوذ الحكم الفاطمي تجاوز حدودها، فإن الرقيق القيرواني أضاف لفظ "المغرب" للتعبير عن الإطار الجغرافي المغطي.

وللتذكير، فإن كل المناطق الواقعة غرب طنبنة حملت اسم المغرب في الوثائق الفاطمية والصنهاجية، لأن المغربين الأوسط والأقصى لم يعرفا الظهور إلا في وقت متأخر مع تأسيس الإمارات الحمادية ثم المرابطية.

بمقارنة مقدمة كتاب "طبقات علماء إفريقية وتونس" لأبي العرب التميمي، مع المقتطفات الواردة في كتاب الرقيق حول الأحاديث المنسوبة حول المغرب وإفريقية، نلاحظ أن كتاب "تاريخ إفريقية والمغرب" يندرج ضمن تقاليد الكتابة التاريخية للمدرسة القيروانية حول أفضلية سكنى المغرب ونستطيع إدماجها في ما نسميه بأدب الفضائل الذي هو تفضيل سكنى قطر على الأقطار الأخرى.

جاء كتاب الرقيق بعد عدة كتب ألفت حول فتوح إفريقية: وهي "فتوح إفريقية" لعيسى بن محمد بن سليمان بن أبي المهاجر دينار، وكتاب "فتوح إفريقية" للقاضي عبد الرحمان بن زياد (ت 161 هـ)، وكتاب "فتوح إفريقية" للواقدي و "أخبار إفريقية" أو "مغازي إفريقية" (ت 369 هـ) للطبيب القيرواني ابن الجزار (ت 369 هـ) و"طبقات علماء إفريقية وتونس" لأبي العرب تميم. جاء كتاب "تاريخ إفريقية والمغرب" للرقيق ليغطي تاريخ المنطقة تغطية كاملة، ومما يؤسف له أن الكتب الأربعة الأولى ضائعة، والكتاب الخامس الذي وصلنا لا يندرج ضمن المدونات التاريخية وإنما ضمن كتب الطبقات، وبهذا يصبح كتاب "تاريخ إفريقية" التأليف الأشمل لتاريخ إفريقية خلال القرون الخمسة الأولى للهجرة ومن هنا يكتسب قيمته العلمية ومكانته.

أما مؤرخو المشرق، فقد أخذوا بالخصوص عن "الجمع والبيان" لابن شداد الصنهاجي الذي أخذ عن تاريخ الرقيق.

إن دراسة المقتطفات تبين لنا وجود توجهين في الكتاب: توجه شيعي مناهض للأمويين والعباسيين، وتوجه شيعي "بلاطي" مادح للفاطميين والزيريين، فالمؤلف قلل من أهمية دور الخلافة الأموية في فتح المغرب، ثم أنزل جام غضبه على الحكام الأمويين بالقيروان وحمل سياستهم المسؤولة الكاملة في رواج التيار الخارجي بالمغرب، ثم اندلاع ثورات البربر وبهذه النظرة، أعفى المجتمعات القبلية من مسؤولية عدم الاستقرار السياسي بالمغرب، بيد أن ما أهمله الرقيق هو أن المجتمعات كانت معروفة بمعارضتها للحكم المركزي منذ العهد الروماني، وذلك ما يتبين من خلال المقتطفات التي وصلتنا في "البيان المغرب" لابن عذارى، إن النزعة المعادية للأغلبة واضحة جداً في كتاب الرقيق، لكون المؤلف أراد أن يضفي شرعية اجتماعية على الحركة الشيعية بالمغرب، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى توجهه الشيعي.

وفي الوقت نفسه لم تحظ الدول الأخرى المجاورة باهتمام الرقيق: فالرستميون الإباضيون والمدرايون الصفرية والأدارسة، وآل البيت، لم يتطرق إليهم إلا هامشياً؛ وهذا ما يفسر قلة المادة التاريخية الخاصة بهذه الدول، وبعد رحيل الفاطميين إلى مصر، واصل الرقيق تعاطفه معهم، لكنه دخل في خدمة الزيريين ليصبح المؤرخ الرسمي للأمراء، تعبر آرائه السياسية عن موقف النخبة الشيعية القيروانية من الحكم الصنهاجي. إنها نخبة مؤيدة لحكم أوائل الأمراء الصنهاجيين داخل إطار الخلافة الفاطمية، هذا الولاء عبر عنه الرقيق في عدة مقتطفات من كتابه، وكلفه الإعدام مع وصول الأمير الزيري الرابع إلى الحكم، المعز بن باديس الذي كرس السُّنة ووطد أركان الحكم الباديسي.

أما فيما يتعلق بتاريخ الفرع السفياي فقد وصلنا مما كتبه القيرواني عن الحكم السفياي في إفريقية والمغرب عشر صفحات⁽¹⁾ فقط بهوامشها، وهي في بداية الكتاب ويتخللها انقطاع في النص وتوجد تتمته عند ابن عذارى المراكشي وغيره، تكلم فيها عن ولاية عقبة الثانية ورجوعه من بلاد الشام إلى القيروان وخبره مع أبي المهاجر دينار ومع كسيلة وفتوحاته ومعاركه مع البيزنطيين والبربر والمقطع الذي فيه خبر مقتله ومن معه في تهودة للأسف ضاع فيما ضاع من الكتاب، وآخر ما وصلنا من أخبار حكم السفيايين بأفريقية سيطرة كسيلة على القيروان وبقائه فيها حتى خلافة عبد الملك بن مروان.

(1) - الرقيق القيرواني: تاريخ أفريقية والمغرب، ص 7-16.

وتكمن قيمة ما كتبه الرقيق القيرواني عن هذه الفتوح في كونه أول من ذكر هذه الأخبار بهذا التفصيل فلم يذكرها من جاء قبله ممن ألف في الفتوح كابن عبد الحكم والبلاذري وغيرهما، وباعتبار من جاء بعده من مؤرخي بلاد المغرب عالة عليه في التأريخ لهذه الفترة فإن ذلك زاد من قيمة كتابه كثيرا. غير أننا وفي تقييم كتابه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي نستطيع أن نسجل مجموعة من الملاحظات:

- في عقيدة الرقيق فإن تشييعه قلل من قيمة كتابه كثيرا حتى وإن كان ذلك غير باديا في ما وصلنا منه عن الفرع السفياي.

- لم يذكر الرقيق مصادره ولم يسند أخباره، رغم أنه في الفترة التي عاش فيها مازال منهج اسناد الأخبار طاعيا، وهذا أيضا قلل من قيمة أخباره العلمية، وربما يكون قد ذكر مصادره في مقدمة كتابه الضائعة.

2- البيان المغرب في أخبار المغرب والأندلس لابن عذاري المراكشي

أ- التعريف بالمؤلف

مما يؤسف له أننا لا نملك ترجمة وافية عن ابن عذاري، تحيط بتفاصيل حياته، ورحلاته العلمية وشيوخه، والتاريخ الدقيق لوفاته، وكل ما نعرفه عنه أنه هو أبو العباس، وقيل: أبو عبد الله، أحمد، وقيل: محمد بن محمد بن عذاري المراكشي، وكما يدل لقبه فهو مؤرخ مغربي سكن مدينة "مراكش"، ولكنه ذو أصول أندلسية، وهو أحد المؤرخين المعروفين في القرن السابع الهجري، ويرى البعض أنه توفي أواخر القرن السابع الهجري، ولكن المتبع لما ورد في كتابه يدرك - بما لا يدع مجالاً للشك - أنه عاش أوائل القرن الثامن الهجري، حيث أدرك العقد الثاني منه، فكان حيًّا في هذه الفترة، وبالتحديد سنة (712 هـ)، ومن المؤكد أنه عاش بعد ذلك مدة لا نعلمها على وجه التحديد⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

نشر المستشرق الهولندي رينهارت دوزي الجزء الأول من الكتاب وقسما من الجزء الثاني الخاص بالأندلس إلى سنة 387هـ وذلك في السنوات 1848-1851م معتمدا مخطوطة في ليدن وطبع الجزءين بمدينة ليدن، وكتب له مقدمة مفصلة بالفرنسية ولكنه خلط النص بنصوص كثيرة من كتاب "صلة تاريخ الطبري" لعريب بن سعيد القرطبي، فأساء بذلك للنص المحقق، ثم قام كل من كولان وليفي بروفنسال بإعادة نشر هذين الجزئين في السنوات 1948-1951، ولكنهما مع الأسف أبقيا على الزيادات التي أقحمها دوزي في نص الكتاب، ثم توالى نشر الكتاب كلما تم العثور على قطع منه تباعا حتى كاد يكتمل

(1) - العباس بن إبراهيم: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الإعلام، ج4، ص284-285، الزركلي: الإعلام، ج7، ص95، محمد علي دبور: منهج ابن عذاري المراكشي ومصادره في البيان المغرب، ص7.

نصه، وقام الدكتوران بشار عواد معروف وابنه محمود بشار عواد بتحقيق الكتاب وضبط نصه ضبطاً علمياً دقيقاً خال من الزيادات والاقحامات ونشره بدار الغرب الإسلامي بتونس سنة 2013م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وضع ابن عذاري لكتابه مخططاً تأليفيّاً، بالمعنى الدقيق، فذكر في مقدمته أن كتابه يتألف من مقدمة وثلاثة أجزاء، وقد ذكر أن كل جزء من هذه الأجزاء الثلاثة كتاب قائم بنفسه، حيث قال: «ولما كمل ما قيده وجرده جزأته على ثلاثة أجزاء، كل جزء منها كتاب قائم بنفسه؛ ليكون لمطالعه أوضح بيان، وأسهل مرام لدى العيان»⁽¹⁾.

أما المقدمة فهي قصيرة موجزة تشتمل على بيان سبب تأليف الكتاب وموضوعه، والمنهج الذي اتبعه فيه، والمصادر التي اعتمد عليها وأخذ منها، والأجزاء الثلاثة التي يتكون منها.

الجزء الأول: يعرض فيه بإيجاز لأخبار إفريقية منذ الفتح الأول في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان حتى ابتداء الدولة الممتونية المرابطية، متناولاً أخبار أمراء إفريقية من ولاة الخلفاء الأمويين، ومن دخل المغرب منهم، ومن قام بها من الصفرية والإباضية، ومن ملكها من بني الأغلب، وأخبار بني عبيد الشيعة، وأخبار بني مدرار والأدارسة، وأخبار زناتة والصنهاجيين وغيرهم.

الجزء الثاني: تناول فيه باختصار أخبار جزيرة الأندلس، ومن وليها من الأمراء الأمويين منذ الفتح الإسلامي، ثم قيام دولة بني أمية في الأندلس، ثم الدولة العامرية والفتنة البربرية، ثم عصر ملوك الطوائف حتى دخول المرابطين إلى الأندلس سنة (478 هـ).

الجزء الثالث: اختصر فيه أخبار الدولة المرابطية الممتونية واستيلائهم على مملكة أمراء المغرب الأندلس إلى حين انتهائها وابتداء الدولة الموحدية ثم سقوطها، وقيام الدولة الحفصية في إفريقية، ودولة ابن هود ثم دولة بني نصر (بني الأحمر) في الأندلس، ثم استيلاء الإمارة اليوسيفية المرينية على مراكش، وقيام دولة بني مرين في المغرب، وينتهي الكتاب عند أحداث سنة (667 هـ).

يعد المؤرخ ابن عذاري المراكشي واحداً من أشهر مؤرخي المغرب الإسلامي خلال القرن السابع الهجري، ويتميز بالدقة الشديدة في إيراد الأحداث التاريخية لهذه الفترة الهامة من تاريخ المسلمين في المغرب والأندلس، ويظهر التزامه الدقيق بمنهج محدد وضعه لنفسه من بداية الكتاب حتى نهايته،

وسنحاول خلال الصفحات التالية أن نتعرف على عناصر منهجه التاريخي، والتي تتضح فيما يلي:

- تحدث ابن عذاري في خطبة كتابه عن سبب تأليفه له وتفصيلات المنهج الذي اتبعه فيه، فقد ألف هذا الكتاب استجابة لرغبة بعض المقربين إليه، فقال: «طلب بعضهم إليّ، ممن يجب إكرامه

(1) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص23.

عليّ، أن أجمع له كتابًا مفردًا في أخبار ملوك البلاد الغربية على سبيل الإيجاز والاختصار»⁽¹⁾، وهذه إشارة إلى منهج الاختصار والإيجاز الذي التزم به في سرد الأحداث التاريخية، ثم قال أيضًا: «جمعت ذلك من الكتب الجليلة، مقتضبًا من غير إسهاب ولا إكثار»⁽²⁾، ثم ألح على منهج الاختصار في معظم فقرات كتابه.

- التزامه بالمنهج الحولي، فقد كانت طريقة ابن عذاري في معالجة الأحداث التاريخية هي الطريقة الحولية، حيث يؤرخ للأحداث على السنين، كما ذكر هو في مقدمة كتابه، فقال بعد أن ذكر تقسيم الكتاب إلى أجزاء ثلاثة: «وذلك على مرور السنين إلى عام سبعة وستين وست مئة»⁽³⁾، وقد كان حريصًا على الالتزام الشديد بهذا المنهج التاريخي، فإذا ما انتهى من أحداث سنة معينة أشار للقارئ إلى ما حدث بعد ذلك إشارة مقتضبة، ثم ينوه إلى أنه سيذكر ذلك في موضعه.

- قطع الأحداث والعودة إليها: حيث كان ابن عذاري يدرك بحاسته التاريخية أن هناك بعض الأخبار التي تتصل اتصالاً وثيقًا بالحدث الذي يتحدث عنه، وبالتالي فقد كان يلجأ إلى قطع الأحداث بإيراد بعض أخبار المدن أو خبر أسرة حاكمة، ثم يعود إلى أحداث التاريخ على السنوات منبّهًا على ذلك بقوله: «رجع الحديث إلى سنة كذا»

- كذلك اهتم ابن عذاري اهتمامًا كبيرًا بإيراد المكاتبات والرسائل والبيعات والكتب الصادرة من الخلفاء والسلاطين إلى عمالهم في مختلف الأقطار، مما أضفى على كتابه أهمية خاصة، حيث يحوى بين دفتيه عددًا كبيرًا من الوثائق التي لا تتوفر في غيره من المصادر التاريخية التقليدية، وقد ذكر اهتمامه بذلك في مقدمة كتابه، فقال: «وذكرت بعض البيعات والرسائل السلطانيات وما تعلق بها، وكان بسببها من الوقائع المذكورات والأمور المشهورات»⁽⁴⁾.

- أما فيما يتعلق بالتراجم، فقد اهتم اهتمامًا كبيرًا بالترجمة للشخصيات السياسية والعلمية رفيعة الشأن، لكن اهتمامه بالترجمة للخلفاء والسلاطين كان يفوق اهتمامه بالترجمة لغيرهم، فكان بعد أن ينتهي من ذكر الأحداث التاريخية في عهد خليفة من الخلفاء والتي كانت تنتهي غالبًا بوفاة والبيعة لغيره، يختم هذه الأحداث أو هذا العهد بذكر أخبار هذا الخليفة على الجملة (بصورة مجملية) وشيء من سيرته، تحت عنوان "ذكر بعض أخباره على الجملة وسيره".

(1) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص22.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص22.

(3) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص25.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص24-25.

- كان من مفردات منهج ابن عذارى اهتمامه الشديد بذكر الوفيات في نهاية بعض السنوات بعد الانتهاء من ذكر أهم ما كان فيها من الأحداث، وأحياناً يبدأها بذكر الوفيات، ولكن مما يميز ابن عذارى في هذا الجانب أنه لم يهتم بمحصر كل وفيات السنة، بل كان يركز على وفيات الشخصيات المرموقة، سواء كانت شخصيات سياسية، من أمراء أو وزراء أو كتاب أو شخصيات علمية أندلسية أو مشرقية، وإن كان تركيزه الأكبر على الشخصيات العلمية.

- كما اهتم ابن عذارى كذلك بذكر بعض الأحداث التاريخية في المشرق الإسلامي، وغالبًا ما تكون تلك الأحداث هي الأحداث الموافقة للسنة التي يتحدث عنها ويورد أحداثها، وكان تركيزه على الأحداث المهمة في تاريخ المسلمين بالمشرق، وقد تكرر ذلك في كتابه مرات كثيرة.

أما عن مصادره في كتابه، فإنها من الاتساع والتنوع بما يتناسب مع طموحات المؤلف وغزارة معرفته ودقته وخطته التي بني عليها الكتاب، وقد أشار في مقدمة كتابه إلى مصادره على الإجمال، فقال: «فنقلت والله ولي التوفيق من تاريخ الطبري والبكري والرقيق والقضاعي ومن كتاب (الذيل) لابن شرف ومن كتاب ابن أبي الصلت ومن (المجموع المفترق) ومن كتاب (بهجة النفس وروضة الأنس) ومن كتاب (المقباس) و (القبس) ومن مختصري عربي وابن حبيب ومن (درر القلائد و غرر الفوائد) ومن (القلائد) و (المطمح) لابن خاقان ومن كتاب ابن حزم (ذخيرة) ابن بسام ومن (أخبار الدولة العامرية) لابن حيان، ومن كتاب (تقصي الأبناء في سياسة الرؤساء) ومن كتاب (الأنوار الجليلة في الدولة المرابطية) ومن (نظم الجمان في أخبار الزمان) لابن القطان، ومن كتابي (الاشيري) و (البيدق) وكتاب يوسف الكاتب وكتاب بن صاحب الصلاة أبي مروان، ومن كتاب بن رشيق ومن كتاب وجدته أو تعليق، ومن شيوخ أخذت الأخبار الوقتية عنهم بتحقيق والله الهادي إلى سواء الطريق»⁽¹⁾.

أما فيما تعلق بالحضور التاريخي للفرع السفلياني في كتاب البيان، فقد خصص ابن عذارى فصلاً كاملاً افتتح به كتابه لتحديد بلاد إفريقية والمغرب جغرافياً، سماه "ذكر حد المغرب وإفريقية وما اتصل بهما وعُدّ معهما"، وقد اعتمد في ذلك بالدرجة الأولى على كتاب المقياس لأبي مروان، وكتاب القبس لابن حمادة وغيرهما، وقد جاء هذا الفصل في صفحة ونصف⁽²⁾.

وتعتبر هذه المقدمة الجغرافية المحددة للوعاء الجغرافي الذي سيتناول ما حدث فيه من أخبار هامة جداً من الناحية المنهجية، أما علمياً فإن لها قيمة كبيرة باعتبار أن ابن عذارى قد اعتمد على مصادر ذكرها، وجمع خلاصة ما فيها، ومعلوم أن هذا التحديد الجغرافي لم يكن واضحاً ومتفقاً عليه، نتيجة الدويلات

(1) - ابن عذارى: البيان المغرب، ج1، ص22-23.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص26-27.

التي تعاقبت عليه، والظروف التاريخية والسياسية التي مر بها، لذا يعتبر تحديد ابن عذاري الجغرافي هو ما رسى عليه الحال في نهاية القرن السابع الهجري وبداية القرن الثامن.

ثم خصص ابن عذاري فصلا لفضل بلاد المغرب، وما ورد في ذلك من الأخبار والآثار⁽¹⁾، ويدخل ذلك في إطار فضائل البلدان، أورد فيه العديد من الأحاديث النبوية التي تختلف في درجة صحتها، والبعض منها موضوع وليس له أصل في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

وذلك يعطينا فكرة عن منهج ابن عذاري وتعصبه لإقليمه ومحاولة إضفاء القيمة والفضل عليه، ووصفه بكل ما يرفع من شأنه أمام المشرق، كما يعطينا فكرة عن ضعف ابن عذاري في علم الحديث وبعده عن منهج المحدثين.

لما بدأ ابن عذاري في ذكر الأحداث ويؤرخ لبلاد المغرب وإفريقية على التاريخ الحولي، بدأ بذكر خلافة معاوية سنة 41هـ⁽³⁾، وذكر غزوة معاوية بن حديج لإفريقية وقد اعتمد في خبره على عريب في مختصره لتاريخ الطبري.

ذكر بعض أخبار المشرق سنة 42هـ، فذكر مولد الحجاج بن يوسف، وتولية معاوية لمروان بن الحكم على المدينة، كما ذكر موت عمرو بن العاص بمصر سنة 43هـ⁽⁴⁾، وفيما تعلق بالمغرب فقد ذكر غزوة عقبة بن نافع لأفريقية وقد اعتمد في ذلك على مختصر عريب.

وفي أحداث سنة 45هـ، ذكر أحداث غزوة معاوية بن حديج لإفريقية وحره مع البيزنطيين، وقد اعتمد في ذلك أيضا على ما جاء عند عريب في مختصره فقال في آخر الخبر: «هكذا نصَّ عريب في مختصره للطبري»⁽⁵⁾.

ثم ذكر رواية أخرى لنفس الحدث بشيء من التفصيل معتمدا في ذلك على الرقيق القيرواني، وقد عنون الخبر بـ"ومن أخبار معاوية بن حديج الكندي بإفريقية"⁽⁶⁾، وكأنه يعقد مقارنة بين رواية الطبري ورواية الرقيق القيرواني، ورغم أنه لم يذكر عنوان كتاب الرقيق إلا أنه يغلب الظن أن هذا النص أخذه عن كتاب الرقيق تاريخ إفريقية والمغرب، وهو من الجزء المفقود منه الذي لم يصل إلينا، فيكون بذلك قد قدم

(1) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص 27-30.

(2) - انظر تخرّيج محقق الكتاب للأحاديث الواردة في الصفحة 29 من الجزء الأول، هامش رقم: 4، 5، 7، 8، 9.

(3) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص 39.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص 39-40.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص 41.

(6) - المصدر نفسه، ج1، ص 41.

لنا ابن عذاري خدمة جليلة بحفظه لهذه القطعة وغيرها من تاريخ الرقيق، وهذا ما أضفى قيمة علمية كبيرة على كتابه.

وتكلم في أخبار سنة 46هـ عن فتح صقلية معتمدا في الخبر على البلاذري⁽¹⁾.

كما ذكر ابن عذاري تغييرات ولاية مصر سنتي 47 و48هـ⁽²⁾، وفي أحداث سنة 50هـ وضع عنوانا جاء فيه "ولاية عقبة إفريقية وغزواته فيها واختطاطه مدينة القيروان"⁽³⁾، وكان ابن عذاري هنا يزاوج بين المنهج الحولي والمنهج الموضوعي، وقد تكلم في هذا الفصل عن نسب عقبة وأرخ لمولده معتمدا في ذلك على ابن أبي الفياض، ثم شرع في ذكر فتوحات عقبة في بلاد المغرب معتمدا في ذلك بشكل أساسي على الرقيق القيرواني، فذكر خبر اختطاط عقبة للقيروان واختياره لمكانها، وذكر خبر خطابه للهوام فيها، ولم يعلق أو يشكك في صحة الخبر وأورده على أساس أنه حقيقة⁽⁴⁾.

كما ذكر خبر اختيار عقبة لاتباع القبلة وما جاء فيه من روايات وهي أقرب للخيال من الحقيقة، ورغم ذلك لم يعلق على الخبر⁽⁵⁾، لينتقل بعدها مباشرة من أحداث سنة 51هـ إلى أحداث سنة 55هـ، ليذكر تغير الولاية في مصر وعزل عقبة وتولية أبي المهاجر دينار.

ذكر ابن عذاري في أخبار سنة 60هـ وفاة معاوية وتولية يزيد، وهنا ذكر أنه ألف كتابا جمع فيه أخبار يزيد⁽⁶⁾، وللأسف فإن هذا الكتاب لم يصل إلينا وإلا لكان مصدرا مغربا هاما لأخبار الفرع السفلياني. لما وصل إلى أحداث سنة 62هـ، ذكر ولاية عقبة الثانية على إفريقية، وخصص لها فصلا سماه "ذكر فتح المغرب الأقصى على يد عقبة المجاب - رضي الله عنه - وغزواته"⁽⁷⁾، وقد اعتمد على الرقيق بشكل أساسي في هذا الفصل، وقدم إلينا خدمة جليلة بنقله لنص الرقيق كاملا، والذي لم يصل إلينا فيما وصل من تاريخه، كما اعتمد على ابن أبي الفياض، وابن القطان في نظم الجمان وغيرهما.

كما أورد ابن عذاري حديثا نبويا في فضل من قتل مع عقبة في تهودة قائلا: ويروى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أئذر بقتل عقبة وأصحابه - رضي الله عنهم -، وأنه عليه الصلاة والسلام نهي عن سكنى

(1) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص42.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص43.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص43.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص45.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص45.

(6) - المصدر نفسه، ج1، ص47.

(7) - المصدر نفسه، ج1، ص48.

مدينة تهودي، وقال: «سوف يقتل عليها رجال من أمتي مجاهدون في سبيل الله ثوابهم كثواب أهل بدر ما بدلوا ولا غيروا، يأتون يوم القيامة وسيوفهم على عواتقهم»⁽¹⁾.

وقد علق المحقق على هذا الحديث بقوله لا أصل لمثل هذا الحديث في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-⁽²⁾.

وإذا ما انتقلنا لنقد وتقييم ما جاء في هذا الكتاب عن الفرع السفياني فنقول أن ابن عذاري ذكر أخبارا لم تصل إلينا ولم يذكرها غيره، جمع فيها من مصادر متنوعة، ومن جهة أخرى فإن أخباره عن المشرق جاءت مقتضبة وهي متوفرة عند من هو أقدم وأوثق منه.

إلا أن أخباره عن أفريقية والمغرب قيمة جدا غير انه أراد أن يضيفي عليها شيئا من القداسة، خاصة فيما تعلق بأخبار عقبة بن نافع.

3- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين، وهو مؤرخ بحثة، من أهل القاهرة، مولدا ووفاة، كان أبوه من مماليك الظاهر برقوق، ومن أمراء جيشه المقدمين، ومات بدمشق سنة 815 هـ، ونشأ يوسف في حجر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني (ت824هـ)، وتأدب وتفقه وقرأ الحديث وأولع بالتاريخ وبرع في فنون الفروسية وامتاز في علم النغم والإيقاع وله العديد من المصنفات القيمة، وقد انتقده معاصره السخاوي انتقادا شديدا في ترجمته له، وتوفي سنة 874هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع كتاب "النجوم الزاهرة" كله في ستة عشر مجلدا بدار الكتب بالقاهرة، وقد امتد طبعه أكثر من أربعين سنة من سنة 1930 إلى سنة 1972م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، وقبل ذلك كان قد عني به وينشر عدة أقسام منه عدد من المستشرقين، ومن هؤلاء جوينيل وماتس سنة 1852م. يعد كتاب النجوم الزاهرة من بين كتب ابن تغري بردي الأشهر والأكبر شأنًا وضخامة، وهو سرد لتاريخ مصر منذ الفتح الإسلامي سنة 20هـ حتى سنة 872هـ قبيل وفاة المؤلف. وقد ذكر فيه من ولي مصر من الملوك والسلاطين والنواب ذكرا وافيا مع ذكر ملوك الأطراف بطريق إجمالي، آتيا في كل سنه

(1) - ابن عذاري: البيان المغرب، ج1، ص56.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص56.

(3) - مصادر ترجمته: ابن العماد: شذرات الذهب، ج1، ص75-76، السخاوي: الضوء اللامع، ج10، ص305.

على ما وقع من الحوادث المهمة ومن توفي من رجالات الأمة الإسلامية، وقد انفرد بعد أبي بكر بن عبد الله بن أبيك⁽¹⁾ مؤرخ مصر بإشارته في آخر كل سنة إلى زيادة النيل ونقصانه.

انتهج ابن تغري بردي في تاريخه منهجا خاصا خالف فيه أستاذه المقرئزي، فقد جعل كل فترة من فترات الملوك والسلاطين فصلا قائما بذاته، ثم ذكر السنين وحوادثها تباعا داخل الفصل حتى إذا توفي الحاكم أتى على أخباره في مجموعة واحدة بشكل ترجمة منفصلة، ثم ذكر السنين وحوادثها تباعا داخل الفصل حتى إذا توفي الحاكم أتى على أخباره في مجموعة واحدة بشكل ترجمة منفصلة، ثم أعقب ذلك بترتيب سنوات العهد ترتيبا عدديا، وذكر وفيات كل منها في فصل واحد، وربما ذكر بعض الحوادث ضمن التراجم⁽²⁾، ورتبه على السنين، وقد شرح هذا المنهج في مقدمته فقال: «واستفتحت به بفتح مصر وما وقع لهم في المسالك، ومن حضرها من الصحابة ومن كان المتولّي لذلك؛ وعلى أيّ وجه فتحت: صلح أم عنوة من أصحابها، ... ثم أذكر من وليها من يوم فتحت وما وقع في دولته من العجب، واحدا بعد واحد لا أقدم أحدا منهم على أحد باسم ولا كنية ولا لقب؛ ثم أذكر أيضا في كل ترجمة ما أحدث صاحبها في أيام ولايته من الأمور، وما جدّده من القواعد والوظائف والولايات في مدى الدهور؛ ولا أقتصصر على ذلك بل أستطرد إلى ذكر ما بنى فيها من المباني الزاهرة، كالمبادين والجوامع ومقياس النيل وعمارة القاهرة؛ ... على أنني أذكر من توفي من الأعيان في دولة كل خليفة وسلطان باقتصار، بعد فراغ ترجمة المقصود من الملوك مع ذكر بعض الحوادث في مدّة ولاية المذكور في أيما قطر من الأقطار؛ وأبدأ فيه بعد التعريف بأحوال مصر بولاية عمرو بن العاص في المملكة الإسلامية، ثم ملك بعد ملك كل واحد على حدته وما وقع في أيامه إلى الدولة الأشرفية الإينالية»⁽³⁾.

وإذا لم يكن في الأقسام الأولى من "النجوم الزاهرة" وحتى القرن السادس للهجرة من خبر لا نجده في المصادر الكبرى الأخرى، فإن ابن تغري بردي قد توسع حتى الإفاضة في التاريخ الفاطمي ولعله

(1) - أبو بكر بن عبد الله بن أبيك، صاحب صرخد، المعروف بابن الدواداري، مؤرخ، من كبارهم، مولده ومنشأه في القاهرة، عرف أبوه بالدواداري انتسابا لخدمة بلبان الرومي الدوادار الظاهري البندقاري، وانتقل أبو بكر مع أبيه إلى دمشق سنة 710 وتوفي والده سنة 713 هـ فعكف على الأدب والتصنيف وتوفي بعد سنة 736 هـ؛ أوسع كتبه "كنز الدرر وجامع الغرر" تسعة أجزاء في 27 مجلدا، ومن كتبه "درر التيجان وغرر تواريخ الزمان"، و"أعيان الأمثال وأمثال الأعيان" و"حدائق الأحداق ودقائق الحدائق". الزركلي: الأعلام، ج2، ص66.

(2) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج3، ص170.

(3) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص2-3.

ورث حبه وتقديره والعلم الواسع به عن أستاذه المقرئ، ويبلغ ابن تغري بردي الغاية في الإفاضة حين يصل العصر المملوكي، وهكذا حتى يصل عصره، وإذ ذاك يتخذ الكتاب شكل السجل اليومي⁽¹⁾.

وقد عني ابن تغري بردي بتسجيل النشاط العمراني في مصر خلال مختلف عهودها، فلا ينسى ذكر الجوامع والمباني والميادين ومقياس النيل وغيرها أولاً بأول كما قال: «أذكره في يوم مبناه، وفي زمان سلطانه، مستوعبا لهذا المعنى ضابطا لشأنه»⁽²⁾، إن هذا الوعي في تسجيل التاريخ الحضاري مع السياسي كان إحدى ميزات هذا المؤرخ⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بمصادره فقد توفر لابن تغري بردي في هذه الفترة المتأخرة الكثير من المصادر التاريخية باختلاف أنواعها وتخصصاتها، وقد استغل الكثير منها في كتابه الموسوعي، وسنكتفي هنا بالكلام عن مصادره التي استقى منها أخباره عن الفرع السفلياني.

اعتمد ابن تغري بردي في أخباره في تاريخ الفرع السفلياني على عدد كبير من المصادر صرح بها أحيانا وأهمل ذكرها في كثير من الأحيان، وهي كالاتي:

- 1- ابن عبد الحكم، واعتمد عليه في أخبار ولاية مصر والترجمة لهم⁽⁴⁾.
- 2- ابن سعد اعتمد على طبقاته في ترجمة الأعلام وتحديد سني وفياتهم وكذا طبقاتهم⁽⁵⁾.
- 3- درر التيجان في أمر النيل⁽⁶⁾.
- 4- ابن عساكر، اعتمد على تاريخ دمشق في الترجمة لبعض من تولى مصر⁽⁷⁾.
- 5- الخطيب البغدادي⁽⁸⁾.
- 6- أبو حاتم⁽⁹⁾.
- 7- ابن حجر اعتمد على الإصابة في الترجمة لبعض من ولي مصر من الصحابة⁽¹⁰⁾.

(1) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج3، ص171.

(2) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص3.

(3) - شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج3، ص171.

(4) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص122، 129، 134.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص122، 125، 130، 132، 135.

(6) - المصدر نفسه، ج1، ص122، 125، 131، 132، 142، 152، 156.

(7) - المصدر نفسه، ج1، ص123.

(8) - المصدر نفسه، ج1، ص123.

(9) - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص123.

(10) - المصدر نفسه، ج1، ص127.

8- يحيى الجزار (ت679هـ): العقود الدرية في الأمراء المصرية، اعتمد عليه في التأريخ لوفاة بعض من ولي مصر⁽¹⁾.

- 9- صاحب كتاب مهذب الطالبين إلى قبور الصالحين، في تحديد موضع قبر بعض من تولى مصر⁽²⁾.
- 10- الذهبي اعتمد عليه في الترجمة لبعض ولاة مصر⁽³⁾، ولذكر وقعة الحرة⁽⁴⁾.
- 11- ابن يونس المصري، اعتمد عليه في الترجمة لبعض ولاة مصر⁽⁵⁾.
- 12- صاحب كتاب البيغية والاعتباط فيمن ولي الفسطاط، اعتمد عليه في الترجمة لبعض ولاة مصر⁽⁶⁾.
- خصص ابن تغري بردي 44 صفحة لتاريخ الفرع السفيفاني⁽⁷⁾، سار فيها على المنهج الذي شرحه في مقدمة كتابه، فيذكر من تولى مصر ويترجم له، ثم يذكر ما اجتمع له من أخبار ما حدث في كل سنة من سنوات ولايته، ومن توفي فيها من الأعلام، ويختتمها بمقدار ارتفاع النيل.

تطرق ابن تغري بردي فيما ذكره عن الفرع السفيفاني لمعظم الأحداث السياسية والتغييرات الإدارية التي حدثت في هذه الفترة باختصار شديد، ولم يكتف فيه بأخبار القطر المصري، بل كلما يذكر سني وال يذكر ما حدث فيها بشكل عام في دولة الإسلام مشرقاً ومغرباً، ومن توفي فيها من الأعلام، وكأنه بذلك يعطينا صورة عن الأحداث في دولة الإسلام من خلال نافذة مصر، وقد اعتمد في معلوماته على ما توفر له من مصادر وهو بذلك لم يأت بالشيء الجديد، سوى منهجه في ذكر الحوادث وترتيبها وانتقاء ما يراه صحيحاً من الروايات، وأحياناً يذكر عدة روايات مختلفة للحدث الواحد، واقتصر ذلك على تواريخ الوفاة دون أن يعلق أو يبدي رأياً في أغلب الأحيان.

وشأن هذا الكتاب كشأن بقية المصادر التاريخية المتأخرة تكمن قيمته كمصدر لتاريخ الفرع السفيفاني في أنه اختصر التاريخ السياسي لفترة حكم السفيفانيين في أربع وأربعين صفحة وأضاف إليها ترجمات وافية لكل من ولي مصر في هذه الفترة.

كما أنه ذكر أشهر وفيات هذه الفترة من الصحابة وأمّهات المؤمنين والقادة، وذكر بعض النصوص الهامة كوصية عتبة بن أبي سفيان لمؤدب ولده، وكخطبته في أهل مصر.

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص 128.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص 128.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص 134 ، 154.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص 161 .

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص 136 .

(6) - المصدر نفسه، ج1، ص 127، 158.

(7) - المصدر نفسه، ج1، ص 121-164.

جمع أخباره من مصادر كثيرة ومتنوعة وبعضها لم يصل إلينا مثل كتاب "البغية والاعتباط فيمن ولي الفسطاط" وكتاب "العقود الدرية في الأمراء المصرية" ليحيى الجزار، وكتاب "مهذب الطالبين إلى قبور الصالحين".

ويؤخذ عليه أنه لم يذكر مصادر أغلب أخباره السياسية، كما أنه لم يعلق أو يحلل أو يفسر أو يبدي رأيا في عديد الأحداث الهامة، ورغم أنه كتبه يختص بتاريخ القطر المصري، إلا أنه لم يجاوز ما جاء عند الكندي وابن عبد الحكم.

الكتاب الثالث



كتاب الأنساب والأموال

أولاً: كتب الأنساب

ثانياً: كتب الأموال

الفصل الأول

مختب الأَنساب

تمهيد: نشأة علم الأَنساب وتطوره

أولاً: جمهرة النسب لابن الكلبي

ثانياً: نسب قرئش لمصعب الزبيري

ثالثاً: جمهرة نسب قرئش وأخبارها للزبير بن بكار

رابعاً: جمل من أنساب الأشراف للبلاذري

تمهيد: نشأة علم الأنساب وتطوره

كانت حياة البداوة والعصبية القبلية والرغبة في معرفة المآثر والمثالب واستخدام ذلك في شعر الفخر والهجاء سببا في اهتمام العرب قبل الإسلام بمعرفة الأنساب والأخبار، واستمر اهتمامهم بها بعد الإسلام أيضا⁽¹⁾، وظهرت بواعث جديدة لهذا الاهتمام فقد حث الإسلام على معرفة الأنساب، ووردت أقوال عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة -رضوان الله عليهم- توضح معرفتهم بالأنساب وحثهم على تعلمها، وكانت الضرورات الدينية والاجتماعية والعسكرية والإدارية في المجتمع الإسلامي هي البواعث الجديدة للإهتمام بالأنساب⁽²⁾، كما أن بقاء العصبية القبلية في أوساط القبائل التي استقرت في الأمصار يمثل استمرار الباعث القديم على معرفة الأنساب والأخبار، وقد ظهر عدد من النسابين في العصر الأموي مثل صحار العبدي (ت نحو 40هـ)، ودغفل بن حنظلة (ت 65هـ)، وعبيد بن شرية (ت نحو 67هـ)، والشرقي بن القطامي (ت 155هـ) وغيرهم، ولكن التصنيف في الأنساب بدأ في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، حيث ألف فيها أبو اليقظان النسابة (ت 190هـ)، ومعاصره مؤرخ بن عمرو السدوسي (ت 195هـ) وهشام بن الكلبي (ت 204هـ)⁽³⁾، حيث رسم الثلاثة شجرة الأنساب العربية واعتمد عليهم معظم من صنف بعدهم في الأنساب، ويُقدّم ابن النديم أسماء أكثر من مئة مصنف في أنساب وأخبار القبائل العربية أُلّفَت خلال الفترة من النصف الثاني من القرن الثاني الهجري إلى نهاية القرن الرابع الهجري⁽⁴⁾. لم يقتصر الإهتمام بالأنساب على النسابين الذين كانت الأنساب مادتهم الرئيسية، فقد اهتم المحدثون أيضا منذ القرون الأولى بالأنساب، فلا نجد محدثا كبيرا إلا وله علم بالنسب، ومن عُرف بذلك سعيد بن المسيب (ت 94هـ)، وقد تابعه في الإهتمام بالنسب ابنه محمد بن سعيد⁽⁵⁾ وتلميذه محمد بن

(1) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص65.

(2) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب البغدادي، ص204.

(3) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب طبقات خليفة، ص32-37م.

(4) - صالح أحمد العلي: الكتب التي أوردها ابن النديم في الفهرست مرتبة حسب مواضيعها، ص297-302 (نشره في آخر ترجمته لكتاب علم التاريخ عند المسلمين لفرانتز روزنتال)، أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب البغدادي، ص204.

(5) - ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، ص5، أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب طبقات خليفة، ص36م.

شهاب الزهري (ت124هـ) الذي يقول: «ما خططت سوداء في بيضاء إلا نسب قومي»⁽¹⁾، وقاتدة بن دعامة السدوسي (ت118هـ) الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء: «أنه كان من أنسب الناس»⁽²⁾. وترجع عناية المحدثين بالأنساب إلى أهميتها في معرفة رواة الحديث، ولذلك فقد استمر الإهتمام بالأنساب في أوساك المحدثين خلال القرن الثاني الهجري، وعندما ظهرت المصنفات في رجال الحديث احتوت مادة غزيرة في النسب، وليست مادة النسب هذه دخيلة على علم الرجال فالأصل في كتب الرجال التعريف بالرواة بذكر أنساب آبائهم وأمهاتهم، وقد انتقد ابن الأثير كتابي أبي عبد الله بن منده (ت301هـ) وأبي نعيم الأصفهاني في معرفة الصحابة، لأنهما أكثرا ذكر الأحاديث والكلام عليها وبيان عللها ولم يطبلا نسب الشخص وأخباره وأحواله مما يُعرف به، وامتدح من ناحية كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر، لأنه استقصى ذكر الأنساب وأحوال الشخص ومناقبه وكل ما يُعرف به حتى أنه يقول هو ابن أخي فلان وابن عم فلان وصاحب الحادثة الفلانية، وكان هذا هو المطلوب من التعريف أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها فهو بكتب الحديث أشبه⁽³⁾.

وهكذا أوضح ابن الأثير أن النسب من المادة الأساسية في كتب الرجال، فلا عجب إذا وجدنا بعض المصنفين في علم الرجال يرتبون مادتهم على النسب⁽⁴⁾، والترتيب على النسب يعني أن المصنف يجمع الرواة الذين هم من عشيرة أو قبيلة واحدة في موضع واحد يُقدم لهم مثلا بقوله: ومن قريش ثم من بني هاشم فلان وفلان ويذكرهم، ثم يتبع نسقا معيناً في عرض القبائل والعشائر بأن يبدأ بمضر ثم قحطان، ولا يُقدم قحطان على مضر، كذلك يبدأ من مضر بقريش ثم بقية قبائل مضر وهذا التقديم قائم على أساس القرابة من النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأول من اتبع هذا التسلسل عند سرد الأنساب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في تدوين الديوان، ولما ظهرت كتب الأنساب تقيدت بهذا التسلسل، ثم امتد هذا التنظيم إلى كتب الرجال التي نظمت مادتها على النسب، بل امتد أيضا إلى بعض المسانيد الحديثية التي رتبت الشيوخ على القبائل، وإن أقدم من أخذ بالترتيب على النسب من المصنفين في الرجال هما ابن سعد في الطبقات الكبرى، وخليفة بن خياط في الطبقات⁽⁵⁾.

(1) - الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص386، أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب طبقات خليفة، ص36م.

(2) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1، ص93، أكرم ضياء العمري: مقدمة كتاب طبقات خليفة، ص36م.

(3) - ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج1، ص5، أكرم ضياء العمري: مقدمة كتاب طبقات خليفة، ص37م.

(4) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب طبقات خليفة، ص37م.

(5) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب طبقات خليفة، ص37م.

كان علم الأنساب بصورة المتعددة أساسياً في حياة القبائل قبل الإسلام، وعاملاً بعيد الأثر في الحياة العامة بعد الإسلام، وإذا كانت ظروف الحياة في البداية تؤثر في حجم الكيانات القبلية، بتحديدتها أو بتوسيعها عن طريق المحالفات وتداخل الأنساب، فإن الأنساب في العصر الإسلامي أثرت في تنظيم الديوان، وفي التمصير، وفي تنظيم المقاتلة، كما أثرت وتأثرت بدورها بالظروف السياسية في الدولة الإسلامية، وبالصرع على السلطة، وخلال ذلك كله كانت العناية بالنسب كبيرة، والتأكيد عليه واضحاً⁽¹⁾.

ظهرت العناية بالأنساب، بروايتها وكتابتها، خلال القرن الأول للهجرة، وتمثلت في مرحلتها الأولى بوجود نسابين في كل قبيلة، وبوجود كُتُب لدى القبائل بأنسابها وأخبارها وأشعارها، ويشير الهمداني إلى وجود سجلات (زُبُر) لدى عرب اليمن بأنسابهم اطلع على بعضها⁽²⁾. وظهر نسابون وسّعوا اهتمامهم إلى أكثر من قبيلة، وبدأوا بجمع أنساب القبائل في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، جنب الإهتمام بنسب قريش خاصة؛ كما ظهر بين النسابين من اهتم بأخبار القبائل مع أنسابها، فأسهموا في الدراسات التاريخية، وفي طليعة هؤلاء محمد بن السائب الكلبي (ت 146هـ)، ولم تصلنا مؤلفات من الأنساب إلا من القرن الثالث، في مقدمتها "جمهرة النسب"، لهشام بن السائب الكلبي (ت 204هـ)، ثم "نسب قريش" لمصعب الزبيري (ت 236هـ)، وقطعة من "جمهرة نسب قريش وأخبارها" لابن أخيه الزبير بن بكار (ت 256هـ)، وتبلغ الكتابة في إطار النسب أوجها عند البلاذري (ت 279هـ)⁽³⁾.

وإن جوهر هذا العلم تطور أشكال التنظيم الاجتماعي انطلاقاً من العائلة وشكل الاتساع القرابي ومستوياته (الشعب - القبيلة - البطن - الفخذ) والأسس التي يؤسس عليها هذا التنظيم الاجتماعي ومتعلقاتها، وإن الأنساب قد أهملها الإسلام في البداية من حيث المبدأ إلا أنها عادت فوجدت حوافز جديدة لظهورها عند تدوين الدواوين ومشكلة العطاء، فتنظيم الدواوين والعطاء وسكن القبائل وفرق الجيش إنما تم على أساس قبلي؛ وهذا ما أعطى الأنساب شأنًا مادياً أضيف إلى شأنها القبلي السياسي في التنافس بين العرب أنفسهم بعد ظهور أرستقراطية جديدة في الإسلام، وتوزيع القبائل في الأمصار

(1) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 5.

(2) - الهمداني: الإكليل، ج 10، ص 70، 111.

(3) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 5-6.

وتنازعتها في المفاخر والمناصب، ويُضاف إلى ذلك النزاع الاجتماعي مع الموالي وظهور الأفكار والحركات الشعبية، وحاجة العرب إلى الدفاع عن مراكزهم وأوليتهم الاجتماعية⁽¹⁾.

وبعد أن ذوّنت بعض الأنساب اتفاقاً ومن أفواه رواتها وبأقلام من اهتموا بها عن هذه القبيلة أو تلك، كما فعل الفقعي الذي كتب "مآثر بني أسد وأخبارها"⁽²⁾، وحين انصرف النسابون إلى جمع المادة وتسجيلها جمعوا معها ومن حولها الكثير من المادة التاريخية التي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه، ولعل أول خط تاريخي كتب في صدر الإسلام إنما كان في علم النسب، وكان على يد أولئك الذين أتى بهم عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فعهد إليهم بوضع سجلات الأنساب للدواوين التي أنشأها وهم أ - جبير بن مطعم بن عدي القرشي (ت59هـ).

ب - عقيل بن أبي طالب الهاشمي (ت60هـ).

ج - مخزوم بن نوفل بن أمية القرشي (ت54هـ).

فسجلات هؤلاء التي دوّنها كانت أساس كتب النسب وسجلات العطاء وسجلات ديوان الجند الرسمية في الإسلام، وقد سجلت في الأمصار العربية وخاصة في الكوفة والبصرة، ومن ثم في واسط من العراق، وفي دمشق بالشام، وفي مصر سجلات أنساب أخرى كان مركزها دواوين (الجند)، وكان مصير بعضها هو الحرق خلال فتنة ابن الأشعث سنة 82-83هـ⁽³⁾.

هذا وتعد أول إشارة إلى نوع من التنظيم السياسي والإقتصادي بالنسبة للأنساب في الإسلام زمن عمر بن الخطاب حين دون سجلاً بأسماء القبائل لفرض السيطرة على الجند وتوزيع العطاء والذي سمي بالديوان⁽⁴⁾، غير أن المعلومات التي وصلتنا عن هذا الديوان تكاد تكون قليلة، كما وأن النسابين لم يشيروا إلى أنهم استقوا منه شيئاً من معلوماتهم الخاصة بالنسب، ومع هذا فلا يستبعد أن يكون للديوان أثر غير مباشر في تطور الأنساب وضبطها، وذلك بوضعه القواعد الرئيسة التي سار النسابون على مسارها بعد ذلك، واتخذوها أساساً لمنهجهم في رسم الصورة المعروفة للأنساب، وإن صاحبها كثير من التجاوزات في عصر بني أمية بفعل الأغراض السياسية والشخصية، إلا أن الإطار العام للأنساب ظل - كما يبدو - على حاله دون تغيير⁽⁵⁾.

(1) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص66.

(2) - ابن النديم: الفهرست، 71-72.

(3) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص190.

(4) - تاريخ الطبري، ج3، ص614 وما بعدها.

(5) - ناجي حسن: مقدمة تحقيق كتاب المقتضب من جمهرة النسب لياقوت الحموي، ص10.

وتتمثل ثمرة علم الأنساب فيما يلي:

- أعان النسابون الدراسات التاريخية بما قدموا مع الأنساب من معلومات تاريخية عن أصحابها (ويظهر هذا خاصة عند مصعب الزبيري)، وقد توسع النسابون في معلوماهم تحت ضغط التيار الشعوبي، مما أعطى العصبية وأشرف القبائل مادة هامة تقابل ما أعطته كتب الطبقات لرواة الحديث من مادة وإن تكن أقل كثرة وتنوعاً⁽¹⁾.

- أعان النسابون التاريخ من ناحية أخرى هي تجاوزهم حدود الاهتمام بقبيلة واحدة إلى رواية أنساب مختلف القبائل وأحوالها، فقد خلق ذلك من جهة نوعاً من الشعور بالأمة الواحدة أفقياً، كما خلق من جهة أخرى نوعاً من التأكيد على الاستمرارية الثقافية، عمودياً، أي أبرز مفهوم الوحدة الثقافية المتصلة بين ماضي الثقافة العربية وحاضرها، ولم يسمح هذا بتأييد دعاوى العصبية القبلية وأفضلية العرب الحاكمين، وتكوّن شعور واع لدى المسلمين بأنهم أصحاب رسالة عالمية، ولكن أجبر في الوقت نفسه تيار الموالي والشعوبية على الرجوع إلى التراث الأعجمي وخاصة الفارسي⁽²⁾.

أولاً: جمهرة النسب لابن الكلبي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وهو أخباري وعالم بالنسب وأيام العرب وأخبارها مثل أبيه، ولد بالكوفة، قال ياقوت الحموي: «تصانيفه تزيد على مائة وخمسين مصنفاً»⁽³⁾، وبعضها متعلق بالفرع السفياي مباشرة، مثل كتاب "ادعاء معاوية زياد"، وكتاب "أخبار زياد بن أبيه"، وكتاب "مقتل الحسين"، وكتاب "مثالب بني أمية"، وكتاب "أخبار حجر بن عدي" وغيرها، وكانت وفاته بالكوفة سنة 204هـ وقيل سنة 206هـ⁽⁴⁾.

أما من ناحية رواية الحديث فقد ضعفه علماء الجرح والتعديل تضعيفاً شديداً، فقال أحمد بن حنبل والبخاري: «هو صاحب سمر ونسب»، وزاد أحمد: «من يحدث عنه؟ ماظننت أن أحداً حدث عنه»⁽⁵⁾،

(1) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج1، ص173.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص174.

(3) - معجم الأدباء، ج7، ص2779.

(4) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص124، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج14، ص45، الأنباري: نزهة الالباء، ص75، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج6، ص82-83، وفيه: «توفي سنة 204 وقيل: 206 والأول أصح»، الحموي: معجم الأدباء، ج7، ص2779، تاريخ ابن خلدون، ج2، ص298، ابن حجر: لسان الميزان، ج6، ص196.

(5) - التاريخ الكبير، ج8، ص200، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج14، ص46.

وقال ابن حبان: «بيروي العجائب والأخبار التي لا أصول لها، وأخباره في الأغلوطات أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفها»⁽¹⁾، وقال الدارقطني: «متروك»⁽²⁾، وقال ابن عساكر: «ليس بثقة»⁽³⁾. اتفق العلماء على غلوه في التشيع، فقال ابن حبان: «كان غاليا في التشيع»⁽⁴⁾، وقال ابن عساكر: «رافضي ليس بثقة»⁽⁵⁾، وقال الذهبي: «الرافضي النسابة»⁽⁶⁾.

وقد أكد علماء الشيعة تشييعه ووثقوه، فقال عنه النجاشي: «المشهور بالفضل والعلم، وكان يختص بمذهبننا»⁽⁷⁾، وقال المامقاني: «حسن»⁽⁸⁾، وقد صنفه الدكتور عبد العزيز محمد نور ولي ضمن الأخباريين الغالين في التشيع⁽⁹⁾.

ولكن رغم تشييعه وغلوه إلا أن أشهر المؤرخين وأكثرهم اعتدالا من أهل السنة والجماعة اعتمدوا على رواياته التاريخية، بل وأكثر بعضهم عنه، فهو من شيوخ ابن سعد وقد أكثر عنه⁽¹⁰⁾، وهو أحد مصادر خليفة بن خياط، حيث قال محققه: «اعتمد خليفة على ابن الكلبي فيما يتصل بعلاقات المسلمين بالروم خلال عصر الراشدين والأمويين، فقد اهتم ابن الكلبي بأخبار الخلفاء وألف كتابا في ذلك كما ألف كتابا في التأريخ ولعل المقتطفات التي أوردها خليفة هي من هذا الكتاب»⁽¹¹⁾، وهو أحد مصادر البلاذري في "أنساب الأشراف"⁽¹²⁾ وفي "فتوح البلدان"⁽¹³⁾، وأما رواياته في تاريخ الطبري فبدأت من

(1) - المجروحين، ج 3، ص 91.

(2) - الحموي: معجم الأدباء، ج 7، ص 2779.

(3) - ابن حجر: لسان الميزان، ج 6، ص 196.

(4) - المجروحين، ج 3، ص 91.

(5) - ابن حجر: لسان الميزان، ج 6، ص 196.

(6) - تذكرة الحفاظ، ج 1، ص 250.

(7) - رجال النجاشي، ص 416.

(8) - خلاصة تنقيح المقال، ص 163.

(9) - أثر التشيع في الروايات التاريخية، ص 89-92.

(10) - المرجع نفسه، ص 91.

(11) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ خليفة، ص 20.

(12) - المشهداني: موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف، ج 1، ص 358.

(13) - فوزي محمد عبده ساعاتي: موارد البلاذري في فتوح البلدان، ص 581، وقد ذكر أنه ورد ابن الكلبي في كتابه خمسون مرة.

المجلد الأول وانتهت في المجلد الثامن⁽¹⁾، وهو أيضا من مصادر ابن الجوزي في كتاب "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"⁽²⁾.

غير أن عبد العزيز الدوري علق على معتقد ابن الكلبي قائلا: وينسب ابن الكلبي إلى التشيع «ولا نجد في الكتاب ما يشعر بذلك إلا في ملاحظات قليلة عرضية وفي الاهتمام بذكر من قتل مع علي، والحسين، وفي حركة المختار، ولكن الكتابة تتسم بالدقة والموضوعية بصورة عامة»⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق هذا الكتاب الدكتور ناجي حسن، وتولت مكتبة النهضة العربية طباعته ونشره سنة 1986م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

أما الجزء الثاني وهو الذي يتناول نسب القحطانيين، فمفقود، غير أن هنالك مخطوطة محفوظة في مكتبة الاسكوريال تحمل عنوان "نسب معد واليمن الكبير" لابن الكلبي، وهي تتناول أنساب القحطانيين مما يمكن اتخاذها كجزء متمم لما فقد من الجمهرة⁽⁴⁾.

وقد حققه أيضا الدكتور ناجي حسن في جزئين وقال عنه: «عند تفحص أسلوبه وطريقة عرضه، أدركت أنه لا يختلف عن أسلوب ابن الكلبي وطريقته التي سلكها في الجمهرة وكذلك النهج الذي تبناه في عرض الأنساب وتبويبها، هذا إلى أن ترتيب الأنساب فيه لا يختلف كثيرا عما احتواه وتضمنه كتاب "المقتضب"⁽⁵⁾ وكتاب "الفهرست" لابن النديم، ومن هذا كله يمكن القول أن الكتاب الذي بين أيدينا يشكل بديلا للقسم المفقود من الجمهرة، إلا أننا لا نستطيع التثبت إن كان هو الجزء المفقود منها أم أنه كتاب آخر لابن الكلبي»⁽⁶⁾.

لذا سنقوم بدراسة الكتابين معا على أساس أنهما كتاب واحد، ويكمل أحدهما الآخر.

(1) - جواد علي: موارد تاريخ الطبري، ص 181 وما بعدها.

(2) - حسن عيسى حكيم: كتاب المنتظم لابن الجوزي دراسة في منهجه وموارده وأهميته، ص 328-330، أثر التشيع في الروايات التاريخية، ص 89-92.

(3) - كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 9.

(4) - ناجي حسن: مقدمة تحقيق جمهرة النسب لابن الكلبي، ص 5.

(5) - "المقتضب" كتاب في الأنساب ألفه ياقوت الحموي اختصر فيه ما جاء في كتاب الجمهرة لابن الكلبي.

(6) - ناجي حسن: مقدمة تحقيق نسب معد واليمن، ج 1، ص 8.

يُعد كتاب "جمهرة النسب" الغاية التي انتهى إليها هذا العلم، لسعة مادته، وغزارتها ودقتها حتى قيل: «أنه لم يصنف في بابه مثله»⁽¹⁾، وتبعه مصعب الزبيري (ت236هـ) في كتابه "نسب قريش"، والزبير بن بكار (ت256هـ) في كتابه "جمهرة نسب قريش وأخبارها"، واحتذى البلاذري حذوه في "أنساب الأشراف"، ثم جاء ابن حزم الأندلسي (ت456هـ) فلخص كتاب "جمهرة النسب" وأضاف إليه، وتبعه ياقوت الحموي فاقتضبه⁽²⁾.

ولجمهرة النسب أهمية كبيرة في ذكر الشخصيات العربية من الجاهلية إلى أيام المأمون، مع تعليق موجز أو إشارة مركزة تبين دور من ظهر في الحقول المختلفة - من كان شريفاً أو سيداً في قومه، ومن برز في يوم من أيام العرب، ومن كان فارساً، ومن وفد على النبي - ﷺ - أو صحبه، ومن استشهد في مغازي الرسول - ﷺ -، خاصة بدر وأحد، ومن استشهد في الردة؛ كما ذكر بعض من قُتل في أيام العرب الكبرى في الإسلام، كالقادسية واليرموك والجمل وصفين⁽³⁾.

ويُعنى المؤلف بصورة خاصة بالإشارة إلى من تولّى مناصب المسؤولية: من أمراء وعمّال، وقادة، وأصحاب شرط، وقضاة، وهو حريص على ذكر الشعراء في القبائل، وإضافة على ذلك فهو ينوّه بمن تميّز في مجالات أخرى، مثل الخوارج، ونقباء الدعوة العباسية؛ ومن تميّز في حقول الثقافة، كالفقه والنحو والأنساب، وهو ينفرد بعد هذا ببعض الملاحظات أو المعلومات التي لا ترد عند غيره⁽⁴⁾.

ويشير إلى الشعراء ويورد مقتطفات من شعرهم هي في العادة بين بيت وثلاثة أبيات، وقد تصل إلى خمسة أو ستة أبيات، ويشير ابن الكلبي إلى عدد كبير من أيام العرب في معرض حديثه عن شريف أو فارس، ويتناول الكثير من شؤون القبائل، فيورد ملاحظات عن دخول جماعات من قبيلة في نسب قبيلة أخرى، وبذلك يُعدل من النظرة بأن النسب لأب واحد، سواء أكان هذا الدخول لأسباب قبلية أو معاشية أو سياسية⁽⁵⁾.

وإذا كانت هذه المعلومات تكشف عن بعض التداخل في النسب لأسباب سياسية أو اجتماعية، فإنها تؤكد الاهتمام بالنسب ورصده بتدقيق المعلومات عن الأنساب⁽⁶⁾.

(1) - ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج6، ص83.

(2) - ناجي حسن: مقدمة كتاب المقتضب من جمهرة النسب لياقوت الحموي، ص11.

(3) - كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص9.

(4) - المرجع نفسه، ص9.

(5) - كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص9.

(6) - المرجع نفسه، ص9.

ويذكر ابن الكلبي معلومات اجتماعية عن أسماء القبائل وعاداتها وتقاليدها، وبعضها له أهمية خاصة، ويشير إلى بعض الأعراف القبلية، ويورد ابن الكلبي معلومات طريفة، فيتناول مثلاً المغتربات من بني هاشم، أو اللواتي تزوجن في قبائل أخرى، مثل الأنصار وخزاعة وعامر بن صعصعة وآل معدي كرب، من حمير والقيين وسليم ولخم وفزارة؛ وهو استطراد يُبين سعة الروابط القبلية لقريش، ويؤكد ما قيل في السقيفة من أن قريشاً أوسط العرب أنساباً⁽¹⁾.

ويمكن القول أن ابن الكلبي يعطي تعليقات سريعة مع الأسماء، ويورد أحياناً ملاحظات أوفى؛ وهي في مجموعها تعطي فكرة شاملة عن القبائل ورجالها البارزين في الحقول المختلفة⁽²⁾.

كما أن ابن الكلبي على الأغلب لا يذكر مصادر معلوماته، ولا يشير إليها إلا ما كان نسبه لأبيه محمد بن السائب الكلبي الذي استوعب كل ما وصل إليه وأخرجه في هذا العمل فهو يقول في بداية الكتاب: «حدث هشام، عن أبيه محمد بن السائب قال...»⁽³⁾.

إلا أن ابن النديم ذكر نصاً ذكر فيه مصادر محمد الكلبي وابنه هشام جاء فيه: «قال هشام بن محمد: قال لي أبي: أخذت نسب قريش عن أبي صالح، وأخذته أبو صالح عن عقيل بن أبي طالب، قال: وأخذت نسب كندة عن أبي الكناس الكندي، وكان أعلم الناس، وأخذت نسب معد بن عدنان عن النجار بن أوس العدواني، وكان أحفظ الناس ممن رأيت وسمعت به، وأخذت نسب إياذ عن عدي بن رثاث الإيادي وكان عالماً بإياد، قال هشام: وأخذت نسب ربيعة عن أبي، وعن خراش بن إسماعيل العجلي»⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بالفرع السفيفاني عنده، فقد بدأ ابن الكلبي بنسب العدنانيين حتى استصفى منهم قريشاً، ثم تتبع فروعها حتى استصفى منها بنو هاشم إلى أن وصل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم تتبع نسب آل بيته⁽⁵⁾، وفي هذه الأنساب فائدة كبيرة يتعرف الباحث من خلالها على الشخصيات التي تنتسب لهذا الأصل الشريف، والتي ذُكرت على مسرح الأحداث أو كان لها دوراً في فترة حكم الفرع السفيفاني.

(1) - المرجع نفسه، ص 9.

(2) - المرجع نفسه، ص 9.

(3) - ابن الكلبي: جمهرة النسب، ص 17.

(4) - الفهرست، ص 124.

(5) - ابن الكلبي: جمهرة النسب، ص 37.

ولما انتهى من بني هاشم بن عبد مناف انتقل إلى بني عبد شمس بن عبد مناف⁽¹⁾، ومنهم بنو أمية، فكلما ذكر منهم أحدا ذكر دوره أو منصبه في الإدارة أو موقعه في دولة الفرع السفلياني، فقد ذكر سعيد بن عثمان بن عفان وذكر بأنه ولي خراسان لمعاوية بن أبي سفيان⁽²⁾، وكذلك سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الذي ولي المدينة لمعاوية⁽³⁾، وعبد الله بن خالد بن أسيد الذي استعمله زياد بن أبيه على خراسان ثم ابنه الحارث⁽⁴⁾، وعنبسة بن أبي سفيان على الطائف لمعاوية⁽⁵⁾، وذكر ابن الكلبي أن معاوية عزله على الطائف وولاه أخاه عتبة لا لشيء إلا لأنه ابن هند، أما عنبسة فأمه عاتكة بنت أبي أزيهر الدوسي⁽⁶⁾. وهنا يتضح جليا كيف أن الأنساب والقربا لعبت دورا جوهريا في التولية على المناصب الهامة في الدولة.

وكذلك الأمر بالنسبة للوليد بن عتبة الذي ولي المدينة، وعبيد الله بن زياد على الكوفة وسلم بن زياد على خراسان⁽⁷⁾، وحجر الشر بن يزيد بن سلمة بن مرة الذي ولاه معاوية على أرمينية⁽⁸⁾. كما يذكر ابن الكلبي أحيانا أخبارا تاريخية تتعلق بالوفود على معاوية أو بعض المواقع كخبر وفود عبد العزيز بن زرارة عليه وارساله مع ابنه يزيد إلى الصائفة واستشهاده فيها وذكر أنه كان سيد البادية⁽⁹⁾، وكذا زياد بن الأشهب الذي قال عنه أنه من أشرف أهل الشام وأنه كان عظيم المنزلة عند معاوية⁽¹⁰⁾، وهذا يُبين طبيعة فئة من الناس كانت تفد على معاوية وتجالسه.

ويورد ابن الكلبي أحيانا معلومات عن مواطن القبائل؛ كما يورد إشارات إلى انتقال القبائل إلى الأمصار؛ ومكنته معرفته بالكوفة من تعداد الكثير من العشائر والبطون التي أقامت بها ولها مسجد⁽¹¹⁾، وقائمتها مهمة وغنية، ويتحدث عن اتجاه قبائل سبأ في خروجها، ويضع خبره في إطار حديث ينسب

(1) - المصدر نفسه، ص 37 وما بعدها.

(2) - المصدر نفسه، ص 43.

(3) - المصدر نفسه، ص 45.

(4) - المصدر نفسه، ص 47.

(5) - المصدر نفسه، ص 49.

(6) - المصدر نفسه، ص 50.

(7) - المصدر نفسه، ص 51.

(8) - ابن الكلبي: نسب معد واليمن الكبير، ج 1، ص 147.

(9) - ابن الكلبي: جمهرة النسب، ص 326.

(10) - المصدر نفسه، ص 354.

(11) - ابن الكلبي: نسب معد واليمن الكبير، ج 1، ص 137 وما بعدها.

لرسول -صلى الله عليه وسلم-، فيذكر أن سباً ولد عشرة، فثشامٌ أربعة، وتيامنٌ ستة؛ فالذين تشاموا: غسان ولخم وجذام وعاملة، والذين تيامنوا: حمير والأزد ومذحج وكندة والأشعر وأتمار، الذين منهم بجيلة وختعم⁽¹⁾، وبذلك يعطي صورة لا تخلو من دقة عن حركة اليمانية.

ونقل ابن الكلبي نصاً يُفيد بأن معاوية كان يعزل من يفد عليه من قبائل العراق عن أهل الشام مخافة أن يفسدوهم حفاظاً منه على ولائهم له، وذلك ليس فقط في خلافته ولكن حتى منذ زمن صراعه مع علي -رضي الله عنه- جاء فيه: «لما قدم علي بن أبي طالب الكوفة أخذ أصحابه ينالون من عثمان بن عفان، فقال بنو الأرقم: لانقيم ببلاد يشتم بها عثمان، فخرجوا إلى الجزيرة، وإلى الرها وخرج معهم من ولدوا من كندة، فخرج معه بنو أحمرو، وبعض بني الحارث بن عدي، وبنو الأجدم من بني حجر بن وهب فقدموا على معاوية، فقال: هذا حي من كندة عظيم قدموا عليّ ناقمين عليّ، فكان إذا قدم عليه أهل العراق أنزلهم الجزيرة مخافة أن يفسدوا أهل الشام عليه، فأنزلهم نصيبين وأقطعهم قطائع؛ ثم كتب إليهم: إني أخاف عليكم عقاربها، فأنزلهم الرها، وأقطعهم قطائع، وشهدوا صفين مع معاوية»⁽²⁾.

غير أن ابن الكلبي لا يؤرخ للأحداث التي يذكرها، فلا يذكر تاريخ تولية من ولي منصباً ولا تاريخ عزله، بل يكتفي بذكر ما وصل إليه ذلك الفرد من تلك الأسرة و من ذلك النسب، وكأنه يتتبع مفاخر تلك الأسر بما أنتجت من ذوي الشأن في الإدارة والسياسة أو العلم، أو مثالبها بما قام به بعض أفرادها من أعمال سيئة أو غيرها مما يعاب عليها.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أنه بالرغم مما قيل في ابن الكلبي عن عدالته وتشيعه إلا أن ذلك لا ينقص من قيمة أخباره حول الأنساب، ويمكن أن يؤثر ذلك على آرائه وتعليقاته وتفسيراته للأحداث، وكتابه هذا خلوا من كل ذلك إلا فيما ندر، لذا فإن كتابه هذا له قيمة علمية كبيرة استمدتها من قدمه كما استمدتها من قيمة مصادره، كما استمد جزءاً كبيراً من قيمته من أهمية علم النسب في فترة الفرع السفلي، لذا لا يمكن للباحث في تاريخ هذه الفترة الاستغناء عنه.

ثانياً: نسب قريش لمصعب الزبيري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عبد الله، مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، علامة بالأنساب، غزير المعرفة بالتاريخ راوية أديبا محدثا، وهو عم الزبير بن بكار، كان أوجه قريش مروءة وعلماء

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص133.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص149.

وشرفا، وكان ثقة في الحديث، شاعرا، ولد بالمدينة، وسكن بغداد، وتوفي بها سنة 233هـ وقيل 236هـ، وكان أبوه عبد الله متحاملا على العلوين، وقد وثق علماء الجرح والتعديل مصعب فأورده ابن حبان في كتابه "الثقات"⁽¹⁾، له من الكتب "نسب قريش" و "النسب الكبير" وهو مفقود⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

عني بتحقيق الكتاب المستشرق ليفي بروفنسال، وطبع بدار المعارف بالقاهرة، وقد اعتمدت الطبعة الثالثة منه في هذه الدراسة.

وقد وصل إلينا الكتاب برواية أندلسية جاء في سلسلة سندها: «أخبرنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية بن إسحاق بن عبد الله ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان - رحمهم الله - قال: حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي بمصر، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب بن شداد النسائي البغدادي المعروف بابن أبي خيثمة، قال: حدثنا أبو عبد الله المصعب بن عبد الله»⁽³⁾، وقد ترجم لرواة الكتاب ليفي بروفنسال في مقدمة تحقيقه⁽⁴⁾.

على الرغم من الإيجاز الذي اتصف به كتاب نسب قريش إلا أنه ذو أهمية كبيرة لتأريخ فجر الإسلام، وترتيبه المتبع في إيراد نسب قريش هو الترتيب المتداول كما رواه المؤرخون كابن الكلبي وابن دريد (ت 321هـ) في "الاشتقاق" والبلاذري وابن حزم فيما بعد⁽⁵⁾.

يعطي الزبيري في هذا الكتاب إضافة إلى سلسلة الأنساب أخبارا بعضها مفصل ومهم عن بعض الشخصيات المهمة من العصر الجاهلي حتى زمنه، ويورد الشعر وبخاصة في الفترة الأولى للاستشهاد أو للتأييد، وبصورة عامة يُظهر كتابه قيمة دراسات الأنساب لكتابة التاريخ⁽⁶⁾.
وتدل استشهادات المؤرخين، كالطبري والبلاذري وأبي الفرج الأصفهاني، على أهمية هذا الكتاب؛ وهو أفضل ما وصل إلينا من نسب قريش⁽⁷⁾.

(1) - ترجمة رقم: 15849، ج 9، ص 175.

(2) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص 140، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 13، ص 113، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 10، ص 162، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 33.

(3) - مصعب الزبيري: نسب قريش، ص 3.

(4) - مقدمة تحقيق كتاب نسب قريش، ص 8.

(5) - مقدمة تحقيق كتاب نسب قريش، ص 9.

(6) - عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ، ص 37.

(7) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 17.

ويبدو أن مصادر الزبيرى واسعة؛ فقد افتتح كتابه بالأخذ من الزهري، «قال محمد بن شهاب الزهري»⁽¹⁾، وأخذ من مؤلفات تاريخية، للواقدي⁽²⁾، وموسى بن عقبة⁽³⁾، ورجع إلى أهل النسب كما يبدو من قوله: «وأجمع أهل النسب لاختلاف بينهم»، أو «قال بعضهم»⁽⁴⁾، وأفاد كثيراً من روايات في النسب والأخبار، شفوية ومكتوبة عن أبيه⁽⁵⁾، وحماد بن عذيل بن فضالة بن رواد الليثي⁽⁶⁾، وسليمان بن عيَّاش السعدي⁽⁷⁾ وغيرهم.

وكل ذلك يدل على جهده الواسع في دراساته وفي جمع أخباره، ومع ذلك لا ينتظر من مصعب الزبيرى أن يتوسع في ذكر المصادر، مع وجود دراسات قبله، مثل دراسات الزهري وأبي اليقظان، ومع وجود نسابين، بالإضافة إلى ديوان الجند، ولا بد من ملاحظة أن مصعب الزبيرى أغنى كتابه بمجموعة طيبة من الأخبار والشعر، فتجاوز خطة الملاحظات المركزة التي أخذ بها ابن الكلبي⁽⁸⁾.

أما عن تاريخ الفرع السفياي عنده فإن المؤلف يعطي معلومات مهمة عن التحوّلات في الأنساب، يذكر النسب الصحيح وما أتجهت إليه بعض القبائل⁽⁹⁾؛ ويتبين من هذه الإشارات انتساب قبائل من عدنان إلى اليمن، ومما يُشعر بتحركها جنوباً قبل الإسلام؛ فالإشارات إليها في الفتوح وبعدها تعتبرها يمانية، وقد كان مألوفاً في اليمن دخول عشائر أو مجموعات في أنساب غيرها، لضرورات زراعية أو سياسية. ولعل أهم ما في كتاب "نسب قريش" أنه يجمع بين الأنساب والأخبار التاريخية والأدبية؛ فهو يورد معلومات وأخباراً عن الشخصيات التي عاشت في فترة الفرع السفياي، وأخباره عنها أحياناً وافية ومهمة؛ وقد يتوسع فيها إلى ما يقرب من ترجمة شاملة، مثل أخباره عن عبد الله بن عباس⁽¹⁰⁾، وغيره من الشخصيات من أشراف بيت النبوة والبيت الأموي وغيرهم.

(1) - نسب قريش، ص 3.

(2) - المصدر نفسه، ص 219.

(3) - المصدر نفسه، ص 103.

(4) - المصدر نفسه، ص 4.

(5) - المصدر نفسه، ص 296.

(6) - المصدر نفسه، ص 339.

(7) - المصدر نفسه، ص 229.

(8) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 18.

(9) - مصعب الزبيرى: نسب قريش، ص 5.

(10) - نسب قريش، ص 26-27.

وهو يلتفت في أخباره إلى جوانب المروءة، فيهتم بصفات الشجاعة والكرم كخبر مقتل علي الأكبر بن الحسين بالطف مع أبيه⁽¹⁾، وعلي الأصغر⁽²⁾، ويعطي مصعب الزبيري معلومات اجتماعية مهمة تتصل بالمصاهرات وبالعلاقات الاجتماعية؛ ويُشعر بأهمية المرأة وبدورها⁽³⁾.

وتتبع الزبيري نسب معاوية ونسله وخصص لذلك عنواناً جاء فيه: "ولد معاوية بن أبي سفيان"⁽⁴⁾. ويتميز الزبيري، إضافة إلى أمانته، بأنه يعطي أحياناً أخباراً لها أهمية خاصة؛ ولعله أدق من يكشف النظرة الداخلية لمروان بن الحكم للسفيايين في فترة معاوية، وذلك من خلال كلامه في المدينة مع عمرو بن عثمان بن عفان، إذ قال له: «اشتكى عمرو بن عثمان-بن عفان-؛ فكان العواد يدخلون عليه، فيخرجون، ويتخلف عنده مروان، فيطيل، فأنكرت ذلك رملة بنت معاوية-زوجته-؛ فخرقت كوة، فاستمعت على مروان؛ فإذا هو يقول لعمرو: ما أخذ هؤلاء-يعني بني حرب بن أمية- الخلافة إلا باسم أبيك! فما يمنعك أن تنهض بحقك؟ فلنحن أكثر منهم رجالاً منا فلان ومنهم فلان، ومنا فلان ومنهم فلان، حتى عدد رجالاً؛ ثم قال: ومنا فلان وهو فضل، وفلان فضل؛ فعدد فضول رجال أبي العاصي على رجال بني حرب، فلما برأ عمرو، تجهز للحج، وتجهزت رملة في جهازه، فلما خرج عمرو إلى الحج، خرجت رملة إلى أبيها؛ فقدمت عليه الشام، فأخبرته، وقالت: ما زال يعد فضل رجال أبي العاصي على بني حرب، حتى عد ابني عثمان وخالداً ابني عمرو؛ فتمنيت أنهما ماتا!... فكتب معاوية إلى مروان:

أوضاع رجل فوق أخرى يعدنا *** عديد الحصى ما إن تزال تكاثر
وأمكم تزجي تؤاماً لبعلهما *** وأم أخيكم نزرة الولد عاقر

أشهد يا مروان، أني سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: إذا بلغ ولد الحكم ثلاثين رجلاً، اتخذوا مال الله دولاً، ودين الله دخلاً، وعباد الله خولاً⁽⁵⁾. والسلام. فكتب إليه مروان: أما بعد، يا معاوية! فإني أبو عشرة، وأخو عشرة، وعم عشرة، والسلام⁽⁶⁾.

(1) -المصدر نفسه، ص 57.

(2) -المصدر نفسه، ص 58.

(3) -المصدر نفسه، ص 188، 282، وغيرها كثير في فصول الكتاب.

(4) -المصدر نفسه، ص 127.

(5) -رواه الإمام أحمد في مسنده، وقال شعيب الأرناؤوط إسناده ضعيف. صهيب عبد الجبار: المسند الموضوعي الجامع للكاتب العشرة، ج 21، ص 222.

(6) -المصدر نفسه، ص 109-110.

ورغم ما جاء في هذا النص بما يعكس وجود صراع داخل البيت الأموي في بداية حكمهم بين الفرعين السفياي والمرواني، إلا أنه لا يعدو كونه مشاحنة ومفاخرة داخلية لا ترقى لأن تكون صراعا على الخلافة وذلك أن مروان نهض بمعاوية ومعاوية نهض بعثمان، وتحريض مروان لابن عثمان الذي لم يكن له من الطموح بأن يتولى الخلافة وليست له رغبة في الحكم، وزوجه معاوية ابنته رملة، وحتى مروان لم يكن له طموح في الخلافة والدليل أنه لما توفي معاوية بن يزيد سنة 64 حاول الرجوع إلى الحجاز لمبايعة ابن الزبير، ولكن الذي حرّضه على طلب الخلافة عبيد الله بن زياد فرغبت نفسه فيها.

ولعل من أهم ما أورده نصا حول دور العرفاء أيام معاوية في المدينة، في بدء ولاية عاصم بن أبي هاشم بن عتبة، يقول: «وكان العطاء يدفع إلى العرفاء، وكان لكل قبيلة عريف يأخذ أعطيتهم ويدفعها إليهم، فحبس عاصم أعطية الناس وقال: يأتيني أهلها فأدفع إلى كل رجل عطاءه في يده؛ وكانت العرفاء يأخذونها، فلا يغيبون غائبا، ولا يميّتون ميتا، ويصدقون أهلها فيعطونهم بعضا ويأخذون بعضا؛ فأراد عاصم أن يصلح الديوان فلا يعطون غائبا ولا ميتا، ويأتيه أهل العطاء فيدفع إليهم أعطيتهم وقد عرفهم؛ فكره الناس ذلك لما كانوا يصيبون من حظ الموتى والغيب، وامتنعوا من إتيانه...»⁽¹⁾ وهو نصّ يدلّ على تلاعب العرفاء وقبائلهم بدفع العطاء ليحصلوا على أكثر مما يحقّ لهم، كما يبين وظيفة العرفاء وأهميتهم⁽²⁾. والأكثر من ذلك يبين محاولة الإصلاح المالي التي أمر بها معاوية وكيف تصدى لها أهل المدينة وعلى رأسهم عبد الله بن الزبير والحسين بن علي، ثم كيف تعاطى معها معاوية، حيث جاء في بقية النص: «فأقام على ذلك أياما؛ ثم دخل المسجد؛ فمر بحلقه فيها الحسين، وعبد الله بن الزبير، وعمرو بن عثمان؛ فوقف عليهم، فسلم؛ فقال له بعض أهل الحلقة: ما يمنعك أن تدفع هذا المال إلى أهله؟ قال: أمرني أمير المؤمنين أن أدفعه إلى الحاضر دون الغائب، والحي دون الميت، ولا أعطي أحداً إلا في يده، قالوا: فكيف تصنع بالنساء؟ أتعطينهن في أيديهن؟، يريدون بذلك الحجة عليه، قال: والنساء أيضاً، فحصبوه، وغضبوا من كلمته؛ فحصبه الناس، حتى لجأ إلى بعض دور بني أمية، فقال لهم عبد الله بن الزبير: إنكم إذا أحدثتم حدثاً فأخاف أن يعاقبكم عليه معاوية، فاجعلوها واحدة، وقوموا إلى هذا المال، فاقسموه بين أهله، فقام الحسين بن علي، وعمرو بن عثمان، وعبد الله بن الزبير؛ فقسموا بين الناس... فبلغت معاوية القصة، فأعرض لهم عنها»⁽³⁾.

(1) - نسب قريش، ص 154.

(2) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 21.

(3) - نسب قريش، ص 154.

كما جاء عنده نص له قيمة علمية كبيرة يتعلق بالنقد وموازينه وأنواع الدراهم في زمن معاوية وذلك في ترجمته لسعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية حيث أوصى عند وفاته ابنه عمرو الأشدق فقال له: «إن منزلي هذا ليس من العقد، إنما هو منزل نزهة، فبعه من معاوية، واقض عني ديني ومواعيدي»؛ فلما عرض على معاوية الأمر قال له: «قد أخذته بثلاثمائة ألف درهم قال: اجعلها بالوافية! - يريد دراهم فارس، الدرهم زنة المثلقال الذهب - قال: قد فعلت... فقدم عمرو بن سعيد، فجعل يفرقها على أهل ديونه، ويحاسبهم ما بين الدراهم الوافية، وبين البغلية، وبين الدراهم الجواز، وهي تنقص في العشرة ثلاثة: العشرة الجواز سبعة بالبغلية»⁽¹⁾.

كما أورد رواية تنفي خبر أن يكون عبد الله بن الزبير هو الذي شجع الحسين بن علي على الخروج إلى أهل الكوفة حيث قال: «أخبرت عن هشام بن يوسف الصنعاني، عن معمر، قال: سمعت رجلاً يحدث، قال: سمعت الحسين بن علي يقول لعبد الله بن الزبير: أتتني بيعة أربعين ألف رجل من أهل الكوفة، أو قال: من أهل العراق"، فقال له عبد الله بن الزبير: أخرج إلى قوم قتلوا أباك، وأخرجوا أخاك؟. قال هشام بن يوسف: فسألت معمرًا عن الرجل، فقال: هو ثقة. وزعم بعض الناس أن ابن عباس هو الذي قال هذا»⁽²⁾.

كما ذكر مصعب الزبيري أخبارا جاءت مبثوثة في كتابه عن شخصيات من الجهاز الإداري للدولة في عهد معاوية وابنه كانت لها مواقف في قضايا اجتماعية وإدارية كالقضاء وغيرها، كانقاذ سعيد بن المسيب من سيف مسلم بن عقبة المري يوم الحرة⁽³⁾، وقصاص مصعب بن عبد الرحمن بن عوف وهو على شرط المدينة من رجل بني عدي الذي ضربه، وعدم قبوله شفاعة معاوية وقبوله لشفاعة مروان بن الحكم فيه⁽⁴⁾، ومعاملة معاوية لابني صفوان بن أمية، ومرافعة عبد الله بن صفوان عن فئات من أهل المدينة في العطاء⁽⁵⁾. ومنه فإن قيمة الكتاب تكمن فيما يلي:

- ما يضيف على الكتاب قيمة علمية كبيرة كمصدر لتاريخ الإسلام في القرنين الأول والثاني بشكل عام ولتاريخ الفرع السفياني من الخلفاء الأمويين بشكل خاص كونه من بين المصادر المبكرة التي تناولت جوانب هامة من تاريخ هذه الفترة التاريخية المبكرة.

(1) -المصدر نفسه، ص 176-177.

(2) -نسب قريش، ص 239.

(3) -المصدر نفسه، ص 371.

(4) -المصدر نفسه، ص 371-372.

(5) -المصدر نفسه، ص 389.

- كذلك ما يتمتع به مؤلفه من ثقة لدى علماء الجرح والتعديل وما وصفوه به من أمانة واعتدال، عكس ما كان عليه ابن الكلبي الذي سبقه في التأليف في الأنساب.
- كتابه يعتبر ثاني كتاب يتخصص في نسب قريش فهو يكتسب أهميته من أهمية هذه القبيلة وما كان لها من أدوار في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الإسلام.
- هذا الكتاب يكمل جمهرة النسب لابن الكلبي، ويتعداه من حيث القيمة إذ يتوسع أكثر في أخبار الشخصيات ويورد أحياناً روايات مطولة تفيد الباحثين في شؤون عدة.
- يعد مصدراً هاماً للجوانب الاجتماعية من خلال تطرقه لشبكة العلاقات بين الأشخاص والأسر الفاعلة خاصة من ناحية النسب والمصاهرة.
- أكثر من ذكر النساء وتتبع نسلهن بما يعكس ما كان لهن من أدوار في نسج العلاقات بين الأسر.

ثالثاً: جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عبد الله، الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي، من أحفاد الزبير بن العوام، وعمه مصعب الزبيري، عالم بالأنساب وأخبار العرب، راوية، ولد في المدينة، وولي قضاء مكة وتوفي فيها سنة 256هـ، له تصانيف عدة أربت على 42 مؤلفاً⁽¹⁾، منها "أخبار العرب، وأيامها" و"جمهرة نسب قريش" و"الأوس والخزرج" وله مجموع في الأخبار ونوادر التاريخ، سماه "الموفقيات" ألفه للموفق ابن المتوكل العباسي، وكان يؤدبه في صغره⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

لم يصل إلينا منه سوى إحدى عشر جزءاً الأخيرة منها من أصل ثلاثة وعشرين جزءاً، من الجزء الثالث عشر إلى الجزء الثالث والعشرين، ويبدأ ببني أسد بن عبد العزى، وولد عبد الله بن الزبير، ثم يمضي

(1) - للاطلاع على قائمة مؤلفاته وما طبع منها انظر: عباس هاني الجراح: مقدمة تحقيق كتاب جمهرة نسب قريش للزبير بن بكار، ج1، ص10-12.

(2) - مصادر ترجمته: وكيع: أخبار القضاة، ص269، ابن النديم: الفهرست، ص140، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج8، ص468، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج3، ص1322، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص311.

إلى آخر نسب قريش⁽¹⁾، وللأسف الشديد فإن القسم الخاص بآل البيت وببني عبد مناف بن عبد شمس ومنهم بنو أمية لم يصل إلينا.

وقد حقق الكتاب الدكتور محمود محمد شاكر وطبع الجزء الأول منه بمطبعة المدني بالقاهرة سنة 1961م، لكنه لم يكمل تحقيقه رغم أنه نسخ الكتاب كاملاً، وسُلم الباقي للشيخ حمد الجاسر الذي أضاف عليه بعض التعليقات وطبعه سنة 1999م، وكانت هذه الطبعة مليئة بالأخطاء، ليأتي بعد ذلك الدكتور عباس هاني الجراخ ويعيد تحقيقه كاملاً ويطبعه ويتدارك أخطاء الطبعة السابقة سنة 2003م⁽²⁾ وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

إذا كان عم الزبير بن بكار وشيخه مصعب الزبيري يسوق النسب تتخلله أخبار من ذكر من النساء والرجال في تفریع النسب على وجه الاختصار والإيجاز كما رأينا، فإن الزبير بن بكار يسوق النسب على نحو ما فعل عمه ثم يتخلل النسب بأخبار كثيرة للرجال والنساء، أربت على أخبار عمه ثروة ظاهرة، وقد سار في ذلك على منهج يقوم على تخير الأخبار الدالة على عقول أصحابها ونفوسهم وصفاتهم وشمائلهم ومنازلهم في الناس بفضل هذه السمات الظاهرة في أخلاقهم⁽³⁾.

وجعل ذلك دأبه مع العلماء والشعراء والولاة وغيرهم ممن يمر ذكره في النسب، وهذا دليل بين على أن الزبير إنما أراد بأخباره أن يصور باللمحة الدالة، وبالحادثة المبينة، معارف شخصية الرجل أو معالم حياته، في إطار النسب الحافل برجال القبيلة ونسائها منذ الجاهلية إلى منتصف القرن الثالث للإسلام⁽⁴⁾. كما أن لكتاب الزبير قيمة وأهمية أخرى هي أنه ساق لنا شعراً كثيراً جديداً لا نكاد نجده في غيره من كتب الأخبار والشعر، وروى منه القصائد الطوال، هذا بالإضافة إلى الوثائق التي أوردها مما يتيح للباحثين فرصة إصلاح ما أفسده رواة الأخبار بتشويه الحقائق وتزييفها بتتبع سواقط الأخبار وشواذها، وقد اعتمد الزبير في تفریع الأنساب بشكل أساسي على عمه وشيخه مصعب الزبيري رغم أنه له عليه زيادات.

وللأسف فإن أغلب ما يتعلق بتاريخ الفرع السفلي في هذا الكتاب لم يصل إلينا وضاع فيما ضاع منه، وكل ما جاء عنه فيه جاء كأخبار تتعلق بشخصيات ثانوية من قريش كانت لها مواقف مع شخصيات محورية في تلك الفترة.

(1) - محمود محمد شاكر: مقدمة تحقيق كتاب جمهرة نسب قريش، ج1، ص19.

(2) - طبعه في جزئين بدار الكتب العلمية، بيروت.

(3) - محمود محمد شاكر: مقدمة تحقيق كتاب جمهرة نسب قريش، ج1، ص5.

(4) - المرجع نفسه، ج1، ص5.

من ذلك قصة أوردها مسندة رواها سعيد بن المسيب وكان شاهدا عليها تتعلق بمروان بن الحكم وهو وال على المدينة لمعاوية تعكس رؤيته لأموال الدولة وموقف أحد أبرز الصحابة في تلك الفترة من ذلك وهو سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه-، فقال: عن سعيد بن المسيب قال: «كان ابن برصاء الليثي من جلساء مروان بن الحكم ومحدثيه، وكان يسمر معه، فذكروا عند مروان الفيء فقالوا: مال الله، وقد بين الله قسمته، فوضعه عمر بن الخطاب مواضعه، فقال مروان: المال مال أمير المؤمنين معاوية، يقسمه فيمن شاء، ويمنعه من شاء، وما أمضى فيه من شيء فهو مصيب فيه.

فخرج ابن البرصاء فلقي سعد بن أبي وقاص فأخبره بقول مروان، فقال سعيد بن المسيب: فلقيني سعد بن أبي وقاص وأنا أريد المسجد، فضرب عضدي ثم قال: الحقني تربت يداك. فخرجت معه لا أدري أين يريد، حتى دخلنا على مروان في داره... فقال له سعد لما دخل عليه قبل أن يسلم: يا مري، أنت الذي يزعم أن المال مال معاوية؟ فقال مروان: ما قلت، ومن أخبرك؟ قال: أنت الذي يزعم أن المال مال معاوية؟ قال مروان: وقلت ذاك، فمه؟ قال: فردد ذلك عليه وقال: فقلت ذاك، فمه؟ قال فرددها الثالثة، وقال: وقلت ذاك، فمه؟ فرفع سعد يديه إلى الله يدعو، وزال رداؤه عنه، وكان أشعر بعيد ما بين المنكبين، فوثب إليه مروان فأمسك يديه وقال: اكفف عني يدك أيها الشيخ، إنك حملتنا على أمر فركبناه، فليس الأمر كذلك، فقال سعد: أما والله لو لم تنزع، ما زلت أدعو عليك حتى يستجاب لي أو تنفرد هذه السالفة»⁽¹⁾، جاءت هذه الرواية في ذكره لأخبار حكيم بن حزام بن خويلد.

رابعاً: جمل من أنساب الأشراف للبلاذري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري، وقد ترجمنا له في الفصل الثاني من الباب الثاني عند دراستنا لكتابه فتوح البلدان.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

لقي كتاب أنساب الأشراف عناية كبيرة من طرف المحققين في العصر الحديث، وعدة محاولات لنشر قطع وأجزاء منه، فكانت أول محاولة لنشره سنة 1884م، حيث نشرت قطعة منه تحت عنوان "الجزء الحادي عشر" في توبنغن بألمانيا، ثم تولت الجامعة العبرية بالقدس نشر المجلدين الرابع والخامس (1938-1970)، وفي هذه الأثناء نشرت دار المعارف بالقاهرة الجزء الأول من الكتاب سنة 1959م، ثم نشر

(1) - الزبير بن بكار: جمهرة نسب قریش، ج1، ص 230-231.

الأستاذ محمد باقر المحمودي الجزء الثاني بيروت سنة 1973م، ووضع المعهد الألماني ببيروت خطة لنشر الكتاب كاملاً، ووزع اجزائه على عدد من العلماء المختصين، وكانت المحصلة أن أعاد الدكتور إحسان عباس ما نشرته الجامعة العبرية مع تدقيق رفيع وبعض الزيادات، كما قام الدكتور عبد العزيز الدورينشر جزء لطيف يتعلق ببني العباس بيروت سنة 1978م، وقام الدكتور إحسان العمدة بجمع أخبار الشيخين: أبو بكر وعمر، ونشر ذلك في الكويت سنة 1989م، لكنه لم ينشر كاملاً إلا على يد الدكتورين سهيل زكار ورياض زركلي بدار الفكر بدمشق سنة 1996م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

أرخ البلاذري في هذا الكتاب للجوانب الاجتماعية والاقتصادية، واهتم بها أكثر من الجوانب السياسية والعسكرية، ومفهوم الأشراف لديه هو المفهوم العربي القديم، لكن خلال تأريخه لكل بيت قديم ألحق به أخبار مواليه الذين وصلوا إلى مراتب الثروة والشرف⁽¹⁾.

بدأ البلاذري كتابه بالحديث عن أنساب القبائل العدنانية، ويبدو أنه كان ينوي بعد استيفاء أنساب هذه القبائل الحديث عن القبائل القحطانية، لكن الأجل حال بينه وبين ذلك⁽²⁾.

جاء الجزء الأول من كتابه مصنفاً بالسيرة النبوية مع مقدماتها حول عرب ما قبل الإسلام، مع شيء من أخبار مكة المكرمة، ثم تابع في باقي الأجزاء التأريخ لأشراف بني هاشم بن عبد مناف -علي وآله ثم آل أبي طالب ثم آل العباس-، ثم شرع في التأريخ لبني عبد شمس بن عبد مناف، أي للدولة الأموية، واستحوذ تأريخهم على القسم الأكبر من الكتاب، وبات بذلك أفضل مصدر متوفر للتأريخ للأمويين، فيه من المواد الإخبارية ما لا نجده في مصدر آخر، ثم أرخ إثر هذا لبقية بطون قريش، ثم للقبائل الأقرب فالأقرب من قريش.

إن كتاب "أنساب الأشراف" فيه دراسة شاملة للتأريخ العربي الإسلامي، ومجموعة كبيرة من التراجم في إطار خطة النسب، ويبدو أن تنظيم خطة الأنساب لديه ولدى من سبقه تتمشى مع تنظيم ديوان المقاتلة، ابتداءً بآل الرسول -ﷺ-، ثم الأقرب فالأقرب.

فخصص البلاذري الجزء الأول من الكتاب لنسب النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم ذكر سيرته العطرة ماراً بذلك على جميع محطات حياته والأحداث الهامة التي وقعت فيها، أما الجزء الثاني والثالث والرابع فخصصهم لنسب بني هاشم وبدء بنسب أبي طالب وترجم لذريته مركزاً على الأمام علي وابنيه الحسن والحسين وابن الحنفية، ثم انتقل إلى نسب ذرية عبد المطلب من الذكور والإناث وبدأ بالعباس وذريته، لينتقل بعد ذلك مباشرة في الجزء الخامس والسادس لبني عبد شمس بن عبد مناف فبدء ببني أمية الأكبر وتكلم

(1) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب أنساب الأشراف، ج1، ص(ض).

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص(ض).

عن ذرية حرب بن أمية في الجزء الخامس وضمن ذلك تكلم عن خلفاء الفرع السفيفاني، ثم انتقل إلى ذرية أبي العاصي بن أمية في وضمنهم خلفاء البيت المرواني من الجزء السادس حتى الجزء الثامن، لينتقل في الجزء التاسع للكلام عن بقية بني عبد مناف بن قصي بن كلاب ليتكلم في بقية الأجزاء عن بقية أنساب العرب، فتناول قبائل مضر، إلا القليل منها، (مثل كلاب، هلال، قشير) ولم يتناول ربيعة واليمن؛ وإن وجد ما يدل على أن دراسته تجاوزت ما في الكتاب، إلا أنه توفي قبل أن يتم كتابه⁽¹⁾.

فيكون بذلك منهجه في ترتيب مادة كتابه أنه جعل النبي -صلى الله عليه وسلم- محورا لكتابه ثم رتب أنسابه حسب القرب منه عليه الصلاة والسلام.

وتبدو ميزة أنساب الأشراف في أنه قدم تاريخاً للأشراف العرب في مختلف الحقول، مع تاريخ الخلافة؛ وهو نسق فريد في سعة أفقه وشموله، وقد أفاد في تفاصيل خطته من خطوط تاريخية متعددة من أساليب كتب الطبقات، وكتب الإخباريين، إضافة لكتب الأنساب، ولئن كان هيكله هو إطار الأنساب، فإن عناوينه الفرعية للأحداث الهامة في فترة كل خليفة، تذكر بعناوين كتب الإخباريين، في حين أن تناوله للسيرة ولترجمات الأشراف متأثر بخط التراجم والطبقات، ويلاحظ بين أساتذته المدائني شيخ الإخباريين، وابن سعد صاحب الطبقات، ومصعب الزبيري وابن الكلبي⁽²⁾.

والبلاذري يدقق مصادره، ويفاضل بين الروايات، وييدي رأيه أحياناً لتوثيق الرواية، وقد يورد صوراً لرواية بأسانيد مختلفة لإظهار مجال الخلاف، ولكنه كثيراً ما يأخذ معلوماته من مجموعة مصادر ليعطي خبراً متصلاً، ويبدو أن النظرة إلى المؤرخين السابقين (من إخباريين، وأصحاب مغازي، وطبقات، وتاريخ، ونسبائين) استقرت في عصره ومكنته من ذلك، وهنا يختلف البلاذري عن الطبري في أسلوبه التاريخي؛ فبينما يعتمد الطبري أساساً أحد مصادره في صدر الإسلام (كابن إسحق في السيرة، أو أبي مخنف في الثورات العلوية)، ثم يضيف روايات فردية ليعطي معلومات مكتملة أو مبالغة، يبنى البلاذري قاعدة معلوماته على ما هو مقبول لدى مجموعة من المؤرخين ليعطي أخباراً يبدأها بـ "قالوا"، ثم يورد روايات مفردة ليتم أخباره، وهو أسلوب بالغ الأهمية في فهم البلاذري، وفي حين يركز الطبري على المدرسة العراقية في أخباره، يبدو البلاذري أكثر استفادة من مدرسة المدينة خاصة في أحداث الفتوح والأحداث التي تتصل بتاريخ الأمة في الفترات الأولى؛ كما أنه يعطي أهمية خاصة لروايات المنطقة التي وقع فيها الحادث، ويتمها بروايات أخرى خارجية⁽³⁾.

(1) - ابن العديم: بغية الطلب، ج 3، ص 1219.

(2) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 23.

(3) - المرجع نفسه، ص 24.

ويدقق البلاذري في إيراد التواريخ والأرقام، ويراعي التسلسل الزمني في كتابه، إلا حيث يقتضي هيكل النسب التقديم والتأخير، مثلاً: معاوية⁽¹⁾ قبل عثمان⁽²⁾، وترجمة عمر بن الخطاب متأخرة⁽³⁾، وعند حديثه عن كل خليفة يتناول ما وقع في عهده من أحداث، كما يعنى بفعاليات الأحزاب السياسية، وخاصة الخوارج؛ وهو أفضل المصادر عنهم وأوفاهها في صدر الإسلام⁽⁴⁾.

إن ثقافة البلاذري، كما يبدو من مصادره وشيوخه، ومن اشتغاله بالترجمة، ومن مواهبه الشعرية، تشير إلى أنه جمع بين الاهتمام بالدراسات العربية والإسلامية، وبالثقافات الأجنبية؛ هذا مع تركيزه على أحوال العرب ودورهم التاريخي في الإسلام؛ وهو لذلك يبدي اهتماماً بالنواحي الاجتماعية والثقافية والأدبية في أخباره، ويتوسّع فيما يورد من مقتطفات شعرية، وإن تحاشى إيراد القصائد المطولة⁽⁵⁾.

إن ميزة البلاذري الخاصة بالنسبة للمؤرخين المعاصرين هي في كون أن أنساب الأشراف تاريخياً للأشراف العرب في تراجمهم، كلٌّ في موقع نسبه؛ وهو بذلك يعبر عن اتصال هذا التاريخ، ويرى في الأشراف مركز الأهمية من هذا التاريخ، ويعبر عن النظرة الاجتماعية لهم عند العرب. وهو في تراجمه وما يقدمه من أخبار وآثار، معجم ضخم للتراجم العربية، وبعض تراجمه واسعة تسترعي الانتباه، مثل ترجمته لمعاوية بن أبي سفيان⁽⁶⁾، ولبعض الفصحاء والشعراء، مثل الفرزدق⁽⁷⁾ وجريير⁽⁸⁾، وقد يفيض في الترجمة أكثر من المعنيين بحقل الاختصاص، كما في ترجمته لأبي الأسود الدؤلي⁽⁹⁾، وهو بذلك يكشف جانباً من اهتماماته الأدبية⁽¹⁰⁾.

وفي أنساب الأشراف ثروة من الأخبار عن المسلمين الأولين، فيذكر في كل ترجمة دخول الشخص في الإسلام، ومزايه، ودوره، ومواقفه، وأخباره الخاصة؛ وهي ترجمات مسهبة عادة، وتختلف أهمية كل منها حسب دور المترجم له.

(1) - أنساب الأشراف، ج 5، ص 13.

(2) - أنساب الأشراف، ج 5، ص 481.

(3) - المصدر نفسه، ج 10، ص 286.

(4) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 24.

(5) - المرجع نفسه، ص 25.

(6) - أنساب الأشراف، ج 5، ص 13-284.

(7) - المصدر نفسه، ج 12، ص 65-104.

(8) - المصدر نفسه، ج 12، ص 209-239.

(9) - المصدر نفسه، ج 11، ص 110-118.

(10) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 25.

ويُعنى البلاذري بأمور القبائل في إطارها لنسبها، فيقدّم معلومات واسعة عن قريش قبل الإسلام وبعده، بتفاصيل لا تردّ عند مؤرخ آخر؛ ويورد البلاذري معلومات بالغة الأهمية عن الحياة الاقتصادية خلال القرنين الأولين بما في ذلك أثر الجفاف في البادية على مياه بعض القبائل وحركتها، كما يقدّم معلومات ثمينة عن نظرة العرب للأرض، وعن تحول الأشراف إلى ارستقراطية مالكة؛ وهو في طليعة المؤرخين الذين اهتموا بهذه النواحي هنا وفي كتابه فتوح البلدان⁽¹⁾.

كما أنه يعطي معلومات غنية في الناحية الاجتماعية، وأخباره عن حركة القبائل وانتقالها من الجزيرة إلى الأمصار لا مثيل لها في الشمول والتفاصيل والدقة وإن قارّنا الطبري أحياناً في السعة. يبدو أن البلاذري توسع في مفهوم "الأشراف"؛ فهو لا يقتصر على من يأخذ شرف العطاء، ولا على من ينتسب إلى أشراف القبائل، كما أنه لا يقتصر على من سجل في ديوان المقاتلة الذي لم يعد يشمل إلا جزءاً من العرب في الأمصار، من أيام مروانيين، بل إنه شمل هؤلاء جميعاً، وانتبه بصورة خاصة إلى من صار له دور في الحياة العامة السياسية والإدارية والفكرية (الشعراء خاصة)، وهو على صلته بالعباسيين يحاول أن يكون موضوعياً؛ ولعلّ صلته هذه أفادته في الاطلاع على روايات داخلية عن الدعوة العباسية، وعن الفترة الأولى، وفي الإفادة من الدواوين، وهو على العموم محايد متزن، وهو في الأنساب يعبر عن نظرة اجتماعية عربية إلى دور الأشراف العرب في تاريخ الأمة، كما يعبر عن اتصال خبراتها وسيرها⁽²⁾. استخدم البلاذري طريقة الأسانيد على قاعدة المحدثين، لكنه قام كما فعل بعض معاصريه بدمج بعض الأسانيد والروايات بشكل متوازن⁽³⁾.

ومادة البلاذري الإخبارية مشرقية: حجازية-عراقية-شامية، فيها من مصر إشارات عابرة، وكان ابن الكلبي من بين أهم مصادره، لكن مواده أوسع وأكمل من الموجودة لدى ابن الكلبي في جمهرته ولدى غيره من النسابين⁽⁴⁾، وقد ألف الدكتور محمد جاسم المشهداني كتاباً حول موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف⁽⁵⁾.

(1) - انظر الدراسة التي قام بها الدكتور نجمان ياسين بعنوان: أنساب الأشراف للبلاذري مصدراً للتاريخ الاقتصادي الاسلامي -تطبيق على الجزء الخامس-، مجلة التراث العربي، جامعة الموصل، ص 205-215.

(2) - عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، ص 26-29.

(3) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب انساب الأشراف، ج 1، ص(ط).

(4) - المرجع نفسه، ج 1، ص(ط).

(5) - نشر بمكتبة الطالب الجامعي، مكة، 1986م.

وأما تاريخ الفرع السفيفاني عنده فبما أن البلاذري أرخ للإسلام عن طريق الأشراف - على سعة هذا المصطلح عنده كما رأينا-، فقد أرخ لفترة تاريخ الفرع السفيفاني من خلال رجالها وشخصياتها سواء منهم من كان على رأس السلطة وما تفرع عنها من أفراد البيت الأموي أو من كان محكوما وتابعا كأفراد بيت النبوة أو كان من العلويين أو غيرهم من القرشيين الذين كانت لهم وفادات على معاوية وابنه، وحتى أولئك الذين ناوؤوا الأمويين وناصبوهم العداء.

أسهب البلاذري في ترجمته لبعض الشخصيات الفاعلة في هذه الفترة وتتبع واستقصى أخبارها ومواقفها فبلغ بذلك ما لم يبلغه غيره، وهو بذلك يحول الشخص محورا لأخباره واهتمامه بخلاف مصادر التاريخ الأخرى التي تضع الحدث بحد ذاته محورا للكلام، ومن أمثلة ذلك: كلامه عن الحسن (1) والحسين (2) ابني علي - رضي الله عنهم-، وعن عبد الله بن عباس (3) وعبد الله بن جعفر (4)، ومن أفراد البيت الأموي معاوية (5) وابنه يزيد (6) وزيد (7) وابنه عبید الله (8) وسائر الشخصيات الأخرى التي كان لها دورا في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو العلمية والثقافية أو الاجتماعية في تلك الفترة من تاريخ الفرع السفيفاني، وقد أطل البلاذري في أخبار هذه الشخصيات وجمع فيها ما لم يذكر عند غيره.

لذا فإن القيمة العلمية للكتاب كبيرة جدا ولا يمكن للباحث في تاريخ الفرع السفيفاني أن يستغني عنه أبدا مهما كان الجانب الذي يبحث فيه.

(1) - البلاذري: انساب الأشراف، ج3، ص5.

(2) - المصدر نفسه، ج3، ص142.

(3) - المصدر نفسه، ج4، ص24.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص45.

(5) - المصدر نفسه، ج5، ص13-284.

(6) - المصدر نفسه، ج5، ص286.

(7) - المصدر نفسه، ج5، ص187.

(8) - المصدر نفسه، ج5، ص373.

الفصل الثاني

مكتب الأموال

تمهيد: توثيق الأموال في دولة الإسلام والتدوين فيها

أولاً: كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام

ثانياً: كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدمته بن جعفر

تمهيد: توثيق الأموال في دولة الإسلام والتدوين فيها

إن الإهتمام بالفكر الإقتصادي في الدين والدولة بحضارتنا الإسلامية ما كان له إلا أن يكون هاماً وبارزاً، منذ اللحظة الأولى لانبثاق الدعوة وتأسيس دولتها، فوثيقة المقاطعة الإقتصادية والإجتماعية التي تعاهدت عليها قريش ضد المسلمين، مبكرة وشهيرة منذ بواكير العهد المكي للدعوة، وهي وثيقة فرضت تطبيقاتها على المسلمين وضع "الأمة المتميزة" ذات السلطة الجنينية، حتى قبل تأسيس الدولة الإسلامية عقب الهجرة إلى المدينة، كما فرضت الإهتمام الإسلامي بالإقتصاد الإسلامي منذ ذلك التاريخ⁽¹⁾. ووثائق الإقطاع -إقطاع الأرض لإحيائها والإنتفاع بها- كثيرة في وثائق عصر البعثة والخلافة الراشدة، والحديث عن الأموال والخراج والصدقات والتراتب المالية لا تكاد تخلو منه معاهدة أو مكتابة أو رسالة من معاهدات ومكاتبات ومراسلات عصر صدر الإسلام⁽²⁾.

وكان التصنيف في الشأن المالي منذ بداية حركة التدوين في الحضارة العربية الإسلامية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، فيرصد لنا ابن النديم بواكير المصنفات في الأموال والخراج:

- 1- حفصويه، وكان من كُتّاب الخراج ذكر ابن النديم أنه أول من أَلّف في الخراج وله "كتاب الخراج"⁽³⁾.
- 2- الحسن بن زياد الوَلَوِي (ت204هـ)، وله كتابي "الخراج" و"النفقات"⁽⁴⁾.
- 3- الأَصْمَعِي، أبو سعيد عبد الملك (ت216هـ) وله "كتاب الخراج"⁽⁵⁾.

وإذا كانت هذه الكتب قد ضاعت فيما ضاع من تراثنا، فإن هذه المرحلة المبكرة قد شهدت مؤلفين ومؤلفات في الأموال والخراج وصلت إلينا نصوصها، وعلى رأسها:

- 1- كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة (ت182هـ) الذي كتبه للخليفة العباسي هارون الرشيد (170-193هـ) جواباً عن ستة وعشرين سؤالاً سألها ووجهها إليه الرشيد.
- 2- كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي (ت203هـ)
- 3- كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام والذي نحن بصدد تقييمه.
- 4- كتاب الأموال لأبي أحمد بن زنجويه (ت251هـ).

(1)- محمد عمارة: مقدمة تحقيق كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم، ص10.

(2)- انظر النصوص المتعلقة بذلك على سبيل المثال والتي أشار إليها الدكتور محمد عمارة عند محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ص4، 66-71، 92-94، 96، 103-108، 111، 133، 150-154، 157، 162، 163...، مقدمة تحقيق كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم، ص10.

(3)- الفهرست، ص167.

(4)- المصدر نفسه، ص254.

(5)- المصدر نفسه، ص79.

5- كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر (ت 337هـ).

ثم توالى الكتابات في هذا الفن على امتداد تاريخ الإسلام وحضارته وعلى اتساع رقعته بأقلام أعلام مختلف المذاهب الفقهية والتيارات الفكرية.

وإذا كان كتاب أبو يوسف جاء كفتوى فقهية لمجتهد، فإن كتاب يحيى بن آدم كان توجهه إلى التأليف في أحاديث فقه الأموال، وهو صغير الحجم يأتي في حجم خمس كتاب الأموال لأبي عبيد وهو بذلك وقف به عند نطاق محدود من الوفاء بحق التأليف في فن الأموال.

أما كتاب الأموال لابن زنجويه الذي هو تلميذ أبي عبيد القاسم فإن كتابه قد جاء أغلبه كالأثر لكتاب أبي عبيد، نقلا عنه وتكرارا لمسائله ورواية لأحاديثه ومأثوراته مع القليل من الإضافات والإختلافات، وقد بلغ مجموع ما حكاه من أقواله حوالي أربعمئة قول وذلك سوى روايته عنه للأحاديث والأثار⁽¹⁾، ولقد وصف الكتاني كتاب ابن زنجويه وصفا دقيقا مجملا حيث قال: «كتابه كاملستخرج على كتاب أبي عبيد، وقد شاركه في بعض شيوخه وزاد عليه زيادات»⁽²⁾.

وانطلاقا من هذا سنكتفي بتقييم كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم وكتاب الخراج لقدامة بن جعفر كمصدرين لتاريخ الفرع السفياني من الخلفاء الأمويين.

أولا: كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام

أ- التعريف بالمؤلف

هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، أبو عبيد وهو من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدبا ورحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، ورحل إلى مصر سنة 213هـ وإلى بغداد، فسمع الناس من كتبه، وحج فتوي بمكة، سنة 224هـ، وكان منقطعا للأمير عبد الله بن طاهر (172-232هـ)، كلما ألف كتابا أهدها إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم، من كتبه "الغريب المصنف" مجلدان، في غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن، و"الظهور" في الحديث، و"الأجناس من كلام العرب" و"أدب القاضي" و"فضائل القرآن" و"الأمثال" وغيرها⁽³⁾.

(1) شاكر ديب فياض: مقدمة تحقيق كتاب الأموال لابن زنجويه، ج 1، ص 4.

(2) الرسالة المستطرفة، ص 47.

(3) مصادر ترجمته: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص 199، ابن النديم: الفهرست، ص 97، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 12، ص 401، ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة، ج 1، ص 259، ابن خلكان: وفيات الأعيان،

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب باسم "الأموال" بتحقيق الدكتور محمد خليل هراس وصدر عن مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، سنة 1975م، ثم صوّر بدار الكتب العلمية ببيروت، سنة 1986م، بتقديم محمد حامد الفقي، وصدر عن مؤسسة ناصر الثقافية بمصر، سنة 1981م، كما حققه الدكتور محمد عمارة ونشره بدار الشروق ببيروت سنة 1989م، قد اعتمدت في هذه الدراسة على الطبعة التي حققها محمد خليل هراس. وقد اشتمل الكتاب على (1327) نصًا مسندًا، ساقها المؤلف مرتبة على ثمانية كتب، بدأها بـ"كتاب الفيء ووجوهه وسبيله"، ثم "كتاب سنن الفيء، والخمس، والصدقة، وهي الأموال التي تليها الأئمة للرعية"، فـ"كتاب فتوح الأرضين صلحا وسننها وأحكامها"، "كتاب افتتاح الأرضين صلحا وأحكامها، وسننها، وهي من الفيء ولا تكون غنيمة"، "كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها، ويجعل فيها"، "كتاب أحكام الأرضين في إقطاعها، وإحيائها، وحماها، ومياهاها"، "كتاب الخمس وأحكامه وسننه" وختمها بكتاب "الصدقة وأحكامها وسننها".

وقد قدم المؤلف بين يدي الكتاب بعدة أبواب كالمدخل للموضوع، ضمّنها الكلام على التناصح بين الراعي والرعية، وفضل أئمة العدل، ووجوب السمع والطاعة على الرعية، وعدم الخروج على ولاة الأمر، ووجوب توقيهم ثم ختم هذه المقدمة، أو هذا المدخل بـ"باب صنوف الأموال التي تليها الأئمة للرعية وأصولها في الكتاب والسنة".

ورتب ابن سلام النصوص في كل باب على منهج واحد، حيث يبدأ بإيراد الأحاديث النبوية، ثم أقوال الصحابة والتابعين وآثارهم، ثم يختم بكلامه وفهمه للمسألة، وتوضيح المستفاد من هذه الأدلة، وعندما يفرد الكلام على موضوع معين لا يتعداه إلى غيره، ولا ينتقل منه إلا بعد استيفائه لجميع جوانبه. وتكمن أهمية هذا الكتاب بشكل عام فيما يلي:

- أول عمل كبير في تراث الإسلام وصل إلينا يعرض للأصول في هذا الفن، أي آيات وأحاديث ومأثورات ووقائع وتطبيقات الأموال في شريعة الإسلام ودولته، وكذلك لاجتهادات المذاهب الفقهية في هذا الميدان.

- شكل قاعدة انطلقت منها الأعمال التي جاءت بعده في هذا الفن تكرارا أو محاكاة مع إضافات اقتضاها عصر أصحاب هذه المؤلفات.

ج4، ص60، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص5، السبكي: طبقات الشافعية، ج2، ص153، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج8، ص253، الزركلي: الاعلام، ج5، ص176.

- تمتع أبو عبيد بملكة المحدث والناقد للأحاديث سندا وامتنا إلى جانب ملكة الفقيه المؤصل لمذاهب الفقهاء، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر وعن كتابه الأموال: «كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده»⁽¹⁾، مما انعكس على القيمة العلمية للكتاب.

- قدم الكتاب معطيات تاريخية هامة تتعلق خاصة بأخبار الفتوح ونصوص العهود والصلح. وأما ما تعلق بتاريخ الفرع السفياي عنده فأحيانا يسوق أخبارا تتعلق باجتهادات معاوية في الأموال، على أساس أنه من الصحابة وسننهم تشريع، فمن ذلك قوله: «رُوي عن معاوية أنه كَلَّم في ناس من أهل الذمة، فأسقط عنهم الخراج، ولم يأخذهم بالعشر»⁽²⁾، ثم يسوق خبرا مثله عن عمر بن عبد العزيز، ويختم المسألة باستنتاج وحكم فيقول: «وكل هذا فيه بيان أنه لا صدقة على أرض أهل الذمة»⁽³⁾، ومن ذلك أيضا قوله: «عن يزيد بن أبي حبيب، أن الحسن بن علي - رضي الله عنه - كلم معاوية لأهل الحفن وهي قرية أم إبراهيم ابن النبي - صلى الله عليه وسلم - فوضع عنهم الجزية، أو قال: الخراج»⁽⁴⁾. ثم قال أبو عبيد شارحا ومستنتجا: «يعني خراج الأرض، لا خراج الرؤوس، ولم يذكر أنه جعل عليهم العشر حين أسقط عنهم الخراج»⁽⁵⁾، والأمثلة على ذلك كثيرة متناثرة في أبواب الكتاب⁽⁶⁾.

يفسر أبو عبيد بعض السياسات المالية لمعاوية ويرفع عنها اللبس وهي التي استغلها كثير ممن أراد أن يشوه صورة معاوية والأمويين، ومن ذلك قوله: «أن معاوية كتب إلى وردان: أن زد على القبط قيراطا على كل إنسان، فكتب إليه وردان: كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا يزد عليهم؟»⁽⁷⁾، ثم يلتمس العذر لمعاوية بقوله: «وأما كتاب معاوية إلى وردان في الزيادة على القبط، فإنما نرى ذلك لأن مصر كانت عنده عنوة فلهذا استجاز الزيادة، وكانت عند وردان صلحا، فكره الزيادة فلهذا اختلفا، وقد ذكرنا ما كان من اختلاف الناس في افتتاحها»⁽⁸⁾، لذا وجب على الباحثين في التاريخ بشكل عام

(1)- تهذيب التهذيب، ج8، ص316.

(2)- أبو عبيد القاسم: الأموال، ص119.

(3)- المصدر نفسه، ص119.

(4)- المصدر نفسه، ص119.

(5)- المصدر نفسه، ص119.

(6)- المصدر نفسه، ص306.

(7)- أبو عبيد القاسم: الأموال، ص190.

(8)- المصدر نفسه، ص190.

والباحثين في تاريخ الفرع السفياي أن لا يكتفوا بالأخذ عن المصادر التاريخية بل الرجوع في المسائل المالية إلى المصادر المتخصصة فهذا النص قد ذكره، ابن عبد الحكم في كتابه فتوح مصر⁽¹⁾.

وقد ناقش الدكتور محمد فرقاني قضية فتح مصر من خلال دراسته لرسائل عمر بن عبد العزيز وخلص إلى أن طريقة فتح مصر كطريقة فتح العراق، بعضها صلحا، وبعضها عنوة، وهو الأمر الذي لخصه الإمام الزهري، إذ قال: «كان فتح مصر بعضها بعهد وذمة، وبعضها عنوة، فجعلها عمر بن الخطاب رضي الله عنه جميعا ذمة، وحملهم على ذلك، فمضى ذلك فيهم إلى اليوم»⁽²⁾. وذلك بالفعل ما أكده أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في مراسلة له إلى عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- قائلا له: «...وأعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيها خمس، وإنما هي أرض صلح، وما فيها للمسلمين فيء...»⁽³⁾. حيث أوقفها أمير المؤمنين على أجيال المسلمين، مع مراعاته من دون شك لتلك الشروط التي أعطيت لبعض المناطق كما تؤكد ذلك حوادث الفتح.

وإلى ما ذكره الزهري يميل أبو عبيد⁽⁴⁾، وهو الأمر الذي يلتقي مع الطريقة التي عومل بها أهل السواد أيضا، الذي كان فتح العنوة لمناطقهم بالخصوص الريفية هو الغالب، مثلما كان مع مناطق مصر، فقد سئل الشعبي زمن عمر بن عبد العزيز عن أهل السواد: «ألم عهد؟ فقال: لم يكن لهم عهد، فلما رضي منهم بالخراج صار لهم عهد»⁽⁵⁾.

فقول الشعبي صحيح كحكم عام، وإلا فإن هناك مدنا فتحت صلحا جاء ذكرها في فتوح البلدان للبلاذري⁽⁶⁾.

(1)-ص110.

(2)-المقرئبي: الخطط، ج2، ص84.

(3)- علي المتقي: كنز العمال، ج5، ص760؛ رفيف العظم: أشهر مشاهير الإسلام، ص591-592؛ وانظر: السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص62-63.

(4)- الأموال، ص187.

(5)- يحيى بن آدم: الخراج، ص49؛ ولزريد من الإطلاع حول هذا الخلاف انظر شكري فيصل: المجتمعات الإسلامية، ص129 وما بعدها؛ العدوي: النظم الإسلامية، ص256؛ دينيت: الجزية والإسلام، ص125 وما بعدها.

(6)- ص239 وما بعدها.

فلما كان أهل السواد على هذه الشاكلة، فإن مصر كذلك، ومن ثم، فمن قال أن مصر فُتحت عنوة يحتاج قوله إلى تخصيص، ومن قال بالعكس يحتاج قوله أيضا إلى تخصيص⁽¹⁾.

أشار في بعض نصوصه إلى ما يدل على بعض جوانب سياسة الإنفاق في دولة معاوية فقال: «عن عطية بن قيس، قال: خطبنا معاوية، فقال: إن في بيت مالكم فضلا عن أعطيتكم، وأنا قاسم بينكم ذلك، فإن كان في قابل فضل قسمناه بينكم، وإلا فلا عتية علينا فيه، فإنه ليس بمالنا، إنما هو فيء الله الذي أفاءه عليكم»⁽²⁾.

والأهم من ذلك أنه يعطينا مقارنة بين ما استنه النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذا الشأن المالي وما فعل فيه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كونه أكثر الخلفاء الراشدين تنظيما وتطويرا للشأن المالي، ثم يذكر بعده فعل معاوية فيه ويختمه بما أحدثه عمر بن عبد العزيز فيما بعد فيه والذي كان في أغلب اصلاحاته المالية يعود إلى رسم جده عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-⁽³⁾.

وفي إطار سياسة الإنفاق لمعاوية يورد أبو عبيد نصا يعكس رد فعل أهل المدينة لمّا أمر معاوية واليه مروان بن الحكم بأن يصرف عطاءهم من مال زكاة أهل اليمن، فرفضوا رفضا قاطعا وطالبوا بحقهم من الجزية والخراج (الفيء) فاستجاب معاوية لذلك⁽⁴⁾، ويفيد هذا النص أن الحجاز كانت موارده شحيحة فيحمل إليه المال من باقي الأقاليم، كما أن هذا التصرف مع أموال الصدقات مخالف لنص القرآن الكريم في مصارف الزكاة الثمانية.

يؤصل أبو عبيد لبعض المسائل المالية كمصارف الخمس فيستشهد بخبر عن معاوية في ذلك ويوضح أحكامه الفقهية بما يرفع اللبس عنه ويبين آراء الفقهاء فيه رغم أن ذلك عمل به النبي -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الراشدون من بعده فيقول: «عن عمر أبي حفص الحمصي أن معاوية أعطى المقداد حمارا، فقبله، فقال له العرباض: ما كان لك أن تأخذه، وما كان له أن يعطيك، فكأني بك قد جئت به يوم القيامة تحمله، قال: فرده المقداد قال شعبة: فذكرت ذلك ليزيد بن خمير، فعرفه، وقال: كان أعطاه إياه من الخمس. قال أبو عبيد: فهذا ليس له عندي وجه، إذ جاءت هذه الكراهة إلا أن تكون الأصناف الذين هم أهل الخمس كانوا يومئذ أحوج إليه من المقاتلة، فهذا حكم الخمس: أن

(1) - محمد فرقاني: رسائل عمر بن عبد العزيز، ص 585.

(2) - أبو عبيد القاسم: الأموال، ص 319.

(3) - انظر الصفحات 316-319.

(4) - أبو عبيد القاسم: الأموال، ص 330.

النظر فيه إلى الإمام، وهو مفوض إليه على قدر ما يرى، فأما الصدقة فلم يأتنا عن أحد من الأئمة ولا العلماء أنه رأى صرفها إلى أحد سوى الأصناف الثمانية الذين هم أهلها: فاختلف حكم الخمس وحكم الصدقة في ذلك، وكلاهما قد سمي أهله في الكتاب والسنة، فنرى أن اختلافهما كان من أجل أن الخمس إنما هو من الفيء، والفيء والخمس جميعاً أصلهما من أموال أهل الشرك، فأرأوا رد الخمس إلى أصله عند موضع الفاقة من المسلمين إلى ذلك»⁽¹⁾.

ذكر نموذجاً للعامل المستقيم على الشريعة الإسلامية في الأموال، وكان ذلك مسروق الذي استعمله زياد على عمل السلسلة، وذكر شهادة الشعبي وغيره ممن عاش معه بذلك⁽²⁾. كما ذكر عن زياد خيراً عن استعماله الكفار ليجي أموال المسلمين وحكم الشرع على رأي ابن عمر في دفع أموال زكاة المسلمين للكفار، فقال: «عن أنس بن سيرين، قال: كنت عند ابن عمر، فقال رجل: ندفع صدقات أموالنا إلى عمالنا؟ فقال: نعم، فقال: إن عمالنا كفار، قال: وكان زياد يستعمل الكفار، فقال: لا تدفعوا صدقاتكم إلى الكفار»⁽³⁾.

فإذا ما أتينا إلى نقد الكتاب وتقييمه كمصدر لتاريخ الفرع السفياني فإننا نقول إن كتاب الأموال كتاب فقه وأحكام جمعت فيها الأحاديث والآثار وهو كتاب تشريع يؤرخ للتاريخ المالي من إيرادات ونفقات في النظام المالي الإسلامي وما أخبار الفرع السفياني إلا جزء يسير جاء على سبيل ضرب الأمثال أو التدليل بما صدر عن معاوية خاصة كونه صحابي، ولا يفهم ما ذكره أبو عبيد إلا على ضوء سياسة الفرع السفياني المالية العامة، لذا يصنف هذا الكتاب من المصادر الثانوية للتأريخ للفرع السفياني وتغطية هذا الجانب من سياسته وهو يساعد الباحث للتأصيل لمسألة ما من المسائل المتعلقة بالمال ودورته في أرض الإسلام انفاقاً وإيراداً.

وكون الكتاب كتاب فقه وحديث وكون صاحبه فقيه وأصولي ومحدث في نفس الوقت فإنه لا مناص له من اسناد الآثار والروايات والآثار، والتماس الروايات التي خضع سندها ومنتها للنقد الشديد من قبله، فنحن نعلم أنه لا يمكنه أن يصل إلى أحكام وتشريعات مبنية على أحاديث واهية ضعيفة وهذا يجعلنا نثق فيما رواه ونطمئن إليه، وفوق ذلك يجعلنا ذلك نتعرف على مصادره، وفي ذلك قيمة علمية كبيرة.

(1)- أبو عبيد القاسم: الأموال، ص 410-411.

(2)- المصدر نفسه، ص 635.

(3)- المصدر نفسه، ص 680.

ومن جهة أخرى يستفيد المؤرخ للفرع السفيفاني من تدقيق المصطلحات الإقتصادية وأحكامها بما يمكنه من الحكم على سياسة هذا الفرع وعماله، يتتبع من خلال ذلك الخروقات والسقطات التي وقعوا فيها، وحادوا فيها عن سنة من كان قبلهم، مع إمكانية المقارنة في إطار المنهج الذي اتبعه أبو عبيد.

كما أن أخبار الفتوح التي ذكرها وطبيعتها وما جاء فيها من نصوص للمعاهدات والصلح، لا يخلوا من فائدة، خاصة وأنه أقدم ما وصل إلينا في فنه، ثم إن التفسيرات والتعليقات التي يوردها وكذا شروحات المصطلحات هي من الأهمية بمكان ولا يمكن الإستغناء عنها، لأنها نابعة عن إطلاع واسع بعد نقد للنصوص رواية ودراية.

ثانيا: كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر

أ- التعريف بالمؤلف

هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج، كاتب من البلغاء الفصحاء المتقدمين في علم المنطق والفلسفة كان نصرانيا وأسلم على يدي المكتفي بالله العباسي (263-295هـ)، وقد ذكر ياقوت الحموي: «أنه تولى الكتابة لابن الفرات، في ديوان الزمام ويقال انه كتب لبني بويه لمعز الدولة البويهبي»⁽¹⁾، وتوفي ببغداد سنة 337هـ، يضرب به المثل في البلاغة، له كتب منها: "نقد الشعر" و"جواهر الألفاظ" و"السياسة" و"البلدان" و"زهر الربيع" في الأخبار والتاريخ، وغيرها⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

اختار دي غويه نبذا من مخطوطة الكتاب وطبعها في نهاية كتاب "المسالك والممالك" لابن خرداذبة في أبريل عام 1889م، كذلك صوّرت المنزلة السابعة التي تتعلق بالضرائب منه في لندن سنة 1965م دون تحقيق مع مقدمة باللغة الانجليزية وأخرجت في كتاب سمي «الضرائب في الإسلام»⁽³⁾، وقد حقق الكتاب محمد حسين الزبيدي ونشره بدار الرشيد بالعرق سنة 1981م، في 485 صفحة، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

(1) معجم الأدباء، ج5، ص2236.

(2) مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص163، ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص73، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج5، ص2235، الذهبي: تاريخ الإسلام، ج7، ص190، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج24، ص153، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج3، ص298-299.

(3) محمد حسين الزبيدي: مقدمة تحقيق كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ص12-13 و.

يعتبر هذا الكتاب من أفضل ما ألف قدامة بن جعفر وهو كما وصفه ياقوت: «من الكتب الحسان»⁽¹⁾، وقال ابن الجوزي في ابراز قيمته: «به يقتدي علماء هذا الشأن»⁽²⁾، وقال ابن النديم أنه رتبته على ثمانين منازل وأضاف إليه منزلة فباتت تسعة، وهي أشبه ما تكون بالفصول حيث خصص كل منزلة منها لبحث موضوع مستقل عن غيره، حيث يقول ابن النديم عن قدامة: «له من الكتب كتاب الخراج ثمان منازل وأضاف إليه تسعة»⁽³⁾.

والذي بين أيدينا من هذا الكتاب المنازل الأربعة الأخيرة، أما المنازل الأربعة الأولى فلم تصل إلينا حتى الآن، ولعل يد الحدثان قد امتدت إليها، وقد شملت هذه المنازل المفقودة -مما أشار إليه قدامة نفسه في كتابه⁽⁴⁾- أمورا في غاية الأهمية، وقد تكلم قدامة في المنزلة الخامسة، عن دواوين الدولة، ودواوين البريد والسكك والطرق، أما في المنزلة السادسة فتكلم عن نواحي المشرق والمغرب ودراسة جغرافية الأرض، وتكلم عن وجوه الأموال في المنزلة السابعة وشؤون المجتمع الإنساني وأسباب قوته وعوامل ضعفه وتدهوره وانحطاطه، وفي المنزلة الثامنة تكلم عن نظم الحكم في البلاد وما ينبغي للحكام وما يجب عليهم. نقل قدامة عن كتاب فتوح البلدان للبلاذري، وهو الغالب، عند كلامه عن الفتوح، وكتاب المسالك والممالك لابن خردادبة، وكذلك كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي، وذكر قدامة آراء كثيرة لبعض الفقهاء كأبي حنيفة ومالك بن أنس، وأبي يوسف، وزفر وسفيان الثوري، وغيرهم⁽⁵⁾.

أما عن تاريخ الفرع السفياي عنده فقد ذكر أمر بطائح العراق ومقدار ما استخرج وردان مولى معاوية له منها من مال بعد استصلاحها⁽⁶⁾.

وفي معرض كلامه عن جزية رؤوس أهل الذمة تتبع تطبيقاتها على مختلف الطبقات الاجتماعية حسب مستواهم المعيشي منذ زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- فالخلفاء الراشدون حتى وصل إلى زمن

(1)- معجم الأدباء، ج5، ص2236.

(2)- البداية والنهاية، ج15، ص198.

(3)- الفهرست، ص163.

(4)- حيث قال قدامة عند تكلمه عن ديوان الرسائل: «ذكرنا في المنزلة الثالثة من أمر البلاغة ووجه تعلمها»، وقال عن المنزلة الرابعة: «بيننا في المنزلة الرابعة عن ذكر مجلس الانشاء وجوها عن المكاتبات في الأمور الخراجية، ينتفع بها و يكون فيها تبصير لمن يروم المكاتبة في معناها»، أما المنزلتان الأولى والثانية فليس لدينا إشارة إلى ما عالج فيهما. الخراج وصناعة الكتابة، ص37.

(5)- محمد حسين الزبيدي: مقدمة تحقيق كتاب الخراج وصناعة الكتابة، ص13.

(6)- قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص169.

معاوية بن أبي سفيان، وحدد مقاديرها في الذهب والفضة كما حدد مقدارها على كل طبقة وقد قسمهم إلى ثلاث طبقات، وأخيرا حدد مواصفات كل طبقة وشرح كيف تغيرت أحوال بعض المجتمعات بين زمن النبي وزمن معاوية، فقال: «وأما كمّ الجزية فإن على أهل العين⁽¹⁾ - وهم أهل الشام ومن جرى مجراهم -، أربعة دنانير على الطبقة العليا، وديناران على الوسطى، ودينار على الدّون، وعلى أهل الورق⁽²⁾ مثل أهل العراق وغيره، أما على الطبقة العليا فثمانية وأربعون درهما وعلى الوسطى أربعة وعشرون درهما وعلى الدّون اثنا عشر درهما، وأما تحديد الطبقات فإن أهل العليا هم الذين لهم المال المشهور من الصامت⁽³⁾ والضياع والدّور والرقيق الذي لا يمكنهم ستره، وأهل الوسطى هم الذين تُعرف لهم دُور ويسار ويوثق بهم في الأموال ويؤتمنون على المتاع. وأهل الدّون هم سائر من دون هذه الطبقة. وكان على كل انسان من أهل الذمة ما يسمى الأرزاق وهو على كل من كان منهم بالشام،

(1)- العين: قال ابن منظور: «العَيْنُ الدِّينَارُ كَقَوْلِ أَبِي الْمِقْدَامِ:

حَبَشِيٌّ لَهُ ثَمَانُونَ عَيْنًا *** بَيْنَ عَيْنَيْهِ قَدْ يَسُوقُ إِفَالًا

أَرَادَ عَبْدًا حَبَشِيًّا لَهُ ثَمَانُونَ دِينَارًا، بَيْنَ عَيْنَيْهِ: بَيْنَ عَيْنَيْ رَأْسِهِ. والعَيْنُ: الدَّهَبُ عَامَّةً». لسان العرب، ج13، ص305، مادة «عين».

(2)- الورق: قال ابن منظور: «قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْوَرِقُ الْفِضَّةُ، كَانَتْ مَضْرُوبَةً كَدْرَاهِمَ أَوْ لًا». لسان العرب، ج10، ص375، مادة «ورق».

(3)- الصامت: الدَّهَبُ وَالْفِضَّةُ. ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص55، مادة «صمت».

مديان⁽¹⁾ من الحنطة وثلاثة أقساط⁽²⁾ من الزيت في كل شهر، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً⁽³⁾، وعلى أهل مصر أردب⁽⁴⁾ وشيء من العسل وضيافة المسلمين ثلاثة أيام، وإنما كان ذلك في أول الأمر ثم رفع عنهم، وأراه صار في الخراج الواجب على من يجب عليه منهم⁽⁵⁾.

وأضاف قدامة: «وروي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح قال: سألت مجاهدا لم يضع عمر على أهل الشام من الجزية أكثر مما وضعه على أهل اليمن، فقال: ليسار.

فدل ذلك على أن يزيد وينقص في الخراج على قدر الإحتمال، وللجماجم بديار مضر رسم يخالف رسم الجوالي⁽¹⁾، وذلك أن حكم الجوالي التطبيق بحسب ما عليه سائر الأمصار، والجماجم

⁽¹⁾ المذني: مِنَ الْمَكَايِلِ مَعْرُوفٌ؛ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: هُوَ مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لِأَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ مِصْرَ، وَالْجَمْعُ أَمْدَاءُ. التَّهْذِيبُ: وَالْمُدِّي مِكْيَالٌ يَأْخُذُ جَرِيْبًا، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْمُدِّي الْقَفِيزُ الشَّامِيُّ وَهُوَ غَيْرُ الْمُدِّ. قَالَ ابْنُ بَرِّي: الْمُدِّي مِكْيَالٌ لِأَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ الْجَرِيبُ، يَسَعُ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ رِطْلًا، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالْمُدِّي مِكْيَالٌ لِأَهْلِ الشَّامِ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَكُوكًا، وَالْمَكُوكُ صَاعٌ وَنِصْفٌ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. بِمَقَايِسِنَا الْعَصْرِيَّةِ يَسَاوِي 32,64 كيلوغراما ويساوي 42,389 لترا. ابن الأثير، مجد الدين: النهاية في غريب الحديث، ج 4، ص 310، ابن منظور: لسان العرب، ج 15، ص 247، مادة «مدى»، علي جمعة: المكايل والموازين الشرعية، ص 45، محمد صبحي بن حسن حلاق: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكايل، ص 119.

⁽²⁾ القسط: مِكْيَالٌ، وَهُوَ نِصْفُ صَاعٍ، قَالَ الْمُبَرِّدُ: الْقِسْطُ أَرْبَعَاثَةُ وَأَحَدٌ وَتَمَانُونَ دِرْهَمًا، وَالْقِسْطُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ = 1.625 كيلوغرام وعند الجمهور = 1.02 كيلوغرام. ابن الأثير، مجد الدين: النهاية في غريب الحديث، ج 4، ص 60، ابن منظور: لسان العرب، ج 7، ص 378، مادة «قسط»، علي جمعة: المكايل والموازين الشرعية، ص 38، محمد صبحي بن حسن حلاق: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكايل، ص 99.

⁽³⁾ الصاع: هُوَ مِكْيَالٌ يَسَعُ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ، وَصَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّهِمُ الْمَعْرُوفِ عِنْدَهُمْ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ عِيَارُ الصَّاعِ عِنْدَهُمْ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ رُبْعُهُ، وَصَاعُهُمْ هَذَا هُوَ الْقَفِيزُ الْحِجَازِيُّ وَلَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ؛ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالْمُدُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَقِيلَ: هُوَ رِطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَفُقَهَاءُ الْحِجَازِ، فَيَكُونُ الصَّاعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا عَلَى رَأْيِهِمْ، وَقِيلَ: هُوَ رِطْلَانٌ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ وَفُقَهَاءُ الْعِرَاقِ فَيَكُونُ الصَّاعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ عَلَى رَأْيِهِمْ، وَالصَّاعُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ = 3.25 كيلوغرام، وعند الجمهور = 2.04 كيلوغرام. ابن الأثير، مجد الدين: النهاية في غريب الحديث، ج 3، ص 60، ابن منظور: لسان العرب، ج 8، ص 215، مادة «صوع»، علي جمعة: المكايل والموازين الشرعية، ص 37.

⁽⁴⁾ الإردب: مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لِأَهْلِ مِصْرَ؛ قِيلَ: يَصُغُّ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ صَاعًا. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْإِرْدَبُ مِكْيَالٌ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ مِصْرَ، يُقَالُ إِنَّهُ يَأْخُذُ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ صَاعًا مِنَ الطَّعَامِ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ. ابن الأثير، مجد الدين: النهاية في غريب الحديث، ج 4، ص 60، ابن منظور: لسان العرب، ج 1، ص 416، مادة «ردب»، علي جمعة: المكايل والموازين الشرعية، ص 39.

⁽⁵⁾ قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص 225-226.

بمذه الديار، وهم النبل المقيمون بها، فكان معاوية بن أبي سفيان جعل على جميعهم الطبقة الوسطى، وهي أربعة وعشرون درهما، وثمن عليهم أقساط العسل والزيت فبلغت قيمة ذلك بسعر الوقت تسعة دراهم إضافة إلى الجزية فصار الجميع ثلاثة وثلاثين درهما⁽¹⁾.

في هذا النص إبهام وغموض وتداخل في المعلومات مع عدم تحديد المكان أو من فرض ذلك فالثابت أن عمر بن الخطاب فعل ذلك مع أهل العراق، وألحق بهم أهل الشام ثم مصر فجعلهم على الطبقات، فقد ذكر قدامة بن جعفر نصا جاء فيه: «وأما كم الجزية فإن على أهل العين وهم أهل الشام ومن جرى مجراهم أربعة دنانير على الطبقة العليا وديناران على الوسطى ودينار على الدون وعلى أهل الورق مثل أهل العراق وغيره أما على الطبقة العليا فثمانية وأربعون درهما وعلى الوسطى أربعة وعشرون درهما وعلى الدون اثنا عشر درهما⁽²⁾، كما جاء عند البلاذري ما يلي: «عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب: أن أهل الجزية بمصر صولحوا في خلافة عمر بعد الصلح الأول مكان الحنطة والزيت والعسل والخل على دينارين دينارين، فألزم كل رجل أربعة دنانير فرضوا بذلك وأحبوه⁽³⁾».

كما ذكر خبرا عن تغيير ما يؤخذ مقابل الخراج حتى وإن ورد في نص الصلح، وذلك تبعا لتغير حالة المجتمع، فقال في فتح خراسان: «صالحه على وصائف ووصفاء ودواب ومتاع، ولم يكن عند القوم يومئذ عين، وأن الخراج كله كان على ذلك حتى ولي يزيد بن معاوية فصيروه مالا⁽⁴⁾».

ذكر قصة أرض فدك على لسان عمر بن عبد العزيز وذكر فيها أن معاوية أول من تصرف فيها بأن منحها لمروان بن الحكم، وذلك خلافا لما فعله أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما- ثم استوهبها عمر بن عبد العزيز وأعادها على ما كانت عليه⁽⁵⁾، وذلك يحتسب في الأمور التي خالف فيها معاوية سنة من كان قبله فيها، ورغم أن هناك روايات تاريخية تشير إلى أن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- هو الذي منح

(1)- الخراج وصناعة الكتابة، ص 225-226.

(2)- المصدر نفسه، ص 225.

(3)- فتوح البلدان، ص 214.

(4)- المصدر نفسه، ص 402.

(5)- المصدر نفسه، ص 260.

فدك لمروان⁽¹⁾، إلا أن الروايات الأرجح هي التي تثبت أن معاوية هو الذي منحها لمروان بن الحكم وقد ناقش الدكتور محمد فرقاني أغلب الروايات التي وردت في أمرها وخلص إلى أن معاوية هو الذي فعل وليس عثمان - رضي الله عنهما -⁽²⁾.

تكلم قدامة عن أمر صلح نجران وكيف تعامل معه سائر الخلفاء بعد التغييرات التي طرأت على نصارى نجران خاصة وأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أجلاهم عن أرضهم وشخصهم إلى الكوفة والشام، وتغيّرت أعدادهم بالموت والدخول في الإسلام، وذكر أن معاوية أنقص عليهم في مقدار جزيتهم تأسيساً بعمل عثمان - رضي الله عنه - معهم، وقد أورد نص التعديل الذي أحدثه عثمان - رضي الله عنه - على نص صلحهم مع النبي - صلى الله عليه وسلم -⁽³⁾، وفي ذلك قيمة علمية كبيرة نستطيع من خلال هذا النص الحكم على تصرف معاوية معهم وتفسير تصرفه بما يليق بمكانته وقدره.

وتكلم قدامة باختصار شديد عن فتح بعض الأقاليم كسجستان، وكابل، وبلاد السند، وذكر من ولي عليها⁽⁴⁾، كما ذكر فتح أفريقية وتطرق لمن تعاقب من الولاة على مصر تزامناً مع ذلك⁽⁵⁾، كما تكلم عن فتح جزائر البحر الأبيض المتوسط زمن معاوية، مثل رودس وأرواد وصقلية وإقريطش، باختصار شديد⁽⁶⁾.

وهذه المعطيات التاريخية عن الفتوح موجودة بتفصيل أكثر في كتب الفتوح وكتب التاريخ العام كتاريخ الطبري، لذا فهي من الناحية العلمية قليلة القيمة، خاصة وقد كان ابن قدامة في ذلك عيالا على البلاذري في فتوح البلدان.

وإذا أتينا إلى تقييم ونقد هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياي فإننا نقول أنه لا يختلف كثيرا عن كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم، إلا أن الأخير سابق عليه بجوالي القرن، ثم إن كتاب الأموال كتاب فقه مدعم بالأحاديث والآثار اتبع فيه أبو عبيد منهج الإسناد، أما كتاب الخراج فهو أميل للتاريخ وقد أهمل فيه قدامة الإسناد إلا فيما ندر.

(1)- البيهقي: السنن الكبرى، ج6، ص 491، ابن عبد البر: التمهيد، ج8، ص 169-171؛ ابن بطال: شرح صحيح البخاري، ج5، ص 285-286، ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج45، ص 178-179. الفسوي: المعرفة والتاريخ، ج1، ص 587، فتح الباري، ج6، ص 204، تاريخ الخلفاء لمجهول، ص 359.

(2)- رسائل الخليفة عمر بن عبد العزيز، ص 956.

(3)- قدامة بن جعفر: الخراج وصناعة الكتابة، ص 273-274.

(4)- المصدر نفسه، ص 394، 414.

(5)- المصدر نفسه، ص 344.

(6)- المصدر نفسه، ص 351.

ومن جهة أخرى أهمل قدامة على غرار بقية المصادر من هذا اللون الكلام عن بلاد المغرب، فلم يذكر تفاصيل فتحها وما كان منها صلحا وما كان عنوة، ولا مقادير خراجها أو الجزية فيها، ثم إن عامة ما جاء فيه عن الفرع السفياي جاء في كتاب الأموال لأبي عبيد، وهو هناك أكثر دقة بل وهو مسند، وهذا يؤكد أنه نقل ما وصل إليه ولو كتب الأولون لكتب عن ذلك.

وتكمن قيمته وفائدته في تتبعه لأخبار السياسة المالية ومقارنتها بين سائر الخلفاء، بما يعطي الباحث فكرة عامة عنها منذ منشئها إلى زمان المؤلف، فيستطيع المتتبع لها في زمن الفرع السفياي أن يشكل فكرة واضحة عن مدى تتبع أفراد لسنن من كان قبلهم، وكذلك التأصيل لاجتهاداتهم فيها.

اللباب الرباب

معالجم التراجمة

الفصل الأول: كتب الرجال

الفصل الثاني: معالجم الوفيات ومعالجم التراجمة المحلية

الفصل الثالث: معالجم تراجم الأطباء والأدباء والأولياء والزهاد

تمهيد: مفهوم معجم التراجم، أنواعها وملاحظاتها وأهميتها

تمثل كتب التراجم نمطا من الكتابة التاريخية القديمة التي ظهرت منذ بواكير التدوين عند المسلمين، وهي ضخمة الكمية ومتنوعة المادة، فقد اهتم المؤرخون -وأحيانا أصحاب الآداب والعلوم والفنون أنفسهم- بجمع تراجم النخبة من أبناء المجتمع الإسلامي في فترة معينة قد تطول أو تقصر في مؤلف واحد، وأحيانا يقتصر المؤلف على تراجم أرباب الصنعة الواحدة أو الفن الواحد فيعرف بهم ويذكر بعض أخبارهم، فظهرت كتب تراجم القضاة والفقهاء والصوفية والأدباء والحكماء والنحاة واللغويين والشعراء...⁽¹⁾.

1- مفهومها

وقبل أن نتناول معجم التراجم كمصادر لتاريخ الفرع السفياني يجب أن نحدد ما المقصود بـ"معجم التراجم"، فمثل هذا التحديد مهم لأن المصطلح لا يستخدم كثيرا في الكتابات العربية، وإنما يستخدم بدلا عنه تعبير "كتب الطبقات" أو "كتب التراجم"، ولأن هناك أنواعا من التأليف تصنف مع معجم التراجم مع أنها ليست كذلك، وقد عرفت الدكتورة وداد القاضي معجم التراجم بأنه: «كتاب نثري يضم مجموعة من التراجم بغض النظر عن طريقة ترتيبها»⁽²⁾.

والتأليف في مجال التراجم نوع من التأليف التاريخي، ثم إن الارتباط الوثيق بين "الطبقات" و"التاريخ" قديم جدا، يرجع إلى الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي، فعناوين عدد كبير من معجم التراجم تبدأ بكلمة "تاريخ" مثل: "التاريخ الكبير" للبخاري، و"تاريخ مدينة دمشق" لابن عساكر، كما أن كثيرا من مؤلفي معجم التراجم يعدون مؤلفاتهم من كتب التاريخ⁽³⁾، فابن خلكان مثلا يقول في مقدمة كتابه "وفيات الأعيان": «هذا مختصر في التاريخ»⁽⁴⁾، والأهم من ذلك أن مؤرخي أواخر العصور الوسطى الإسلامية يضعون مختلف أنواع كتب التراجم مع كتب التاريخ، وعلى رأسهم شمس الدين الذهبي، وقد نقل عنه السخاوي في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ" حيث قال رأيت بخط الحافظ العمدة أبي عبد الله الذهبي ما نصه: «فنون التواريخ التي تدخل في تاريخي الكبير المحيط ولم أنهض له ولو عملته لجاء في ستمائة مجلد»، ثم ذكر قائمة بأربعين فنا من فنون التاريخ أغلبها ما نعرفه اليوم في التراجم والطبقات مثل:

(1) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب، ص 171.

(2) - وداد القاضي: معجم التراجم، ص 83.

(3) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 270.

(4) - ج 1، ص 1.

تاريخ الصحابة، وتاريخ الخلفاء، وتاريخ العباد، وتاريخ القضاة، وتاريخ الشعراء، وتاريخ المتكلمين... وغيرها⁽¹⁾.

2- أنواعها

وبناء على التعريف آنف الذكر فإن المؤلفات العربية الإسلامية التي تندرج تحت هذا المسمى يمكن أن تكون أحد نوعين:

أولهما: معجم التراجم العامة: وهي التي تضم تراجم الأشخاص في مختلف مناحي الحياة ومن مختلف المهن والعصور والأماكن والطبقات والمعتقدات وغيرها.

ثانيهما: معجم التراجم المقيدة أو المحدودة: وهي تشمل تراجم أفراد يشتركون في سمة معينة، وغالبا ما ينتمون إلى مدرسة علمية واحدة، ويضم إلى هذا النوع المؤلفات التي تضم تراجم لأفراد عاشوا في مدينة بعينها أو رحلوا إليها أو مروا بها، كما فعل الخطيب البغدادي (ت463هـ) في "تاريخ بغداد"، وكما فعل حمزة بن يوسف السهمي (ت427هـ) في "تاريخ جرجان"، كما يدخل فيها من المؤلفات ما اقتصر على من ينتمون إلى مهنة معينة ككتاب "أخبار القضاة" لوكيع (ت306هـ)، وكتاب "عيون الأبناء في طبقات الأطباء" لابن أبي أصيبعة (ت667هـ)، هذا ويعد ضمنها أيضا الكتب التي تترجم لمجموعة من الأفراد الذين يتفقون في سمات معينة، بغض النظر عن أهمية تلك السمات أو عدم أهميتها، ومثال ذلك كتاب "المعمرون والوصايا" لأبي حاتم السجستاني (ت248هـ)، وكتاب "البرصان والعرجان والعميان والحولان" للجاحظ (ت255هـ)، وكتاب "نكت الهميان في نكت العميان" لصالح الدين الصفدي (ت764هـ).

وهذا التعريف الذي سقناه يستبعد المؤلفات التي لم ترتب أساسا على التراجم، حتى وإن تضمنت عددا كبيرا منها، أو كانت التراجم تمثل عنصرا أساسيا من مكوناتها، أو كانت تقدم مادة علمية مفيدة للباحثين، فكتب الأنساب -مثلا- تبدو وكأنها معجم تراجم مع أنها ليست كذلك في الواقع نظرا إلى أن المعيار الأول فيها هو القبيلة والعشيرة، ولذا فإن كتابا يزخر بالتراجم مثل كتاب "أنساب الأشراف" للبلاذري (ت279هـ) لا يعد من معجم التراجم، لأنه أساسا تاريخ غير مباشر للمجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، كما أن عددا كبيرا من الحوليات التاريخية مثل كتاب "المنتظم" لابن الجوزي، وكتاب "النجوم الزاهرة" لابن تغري بردي (ت874هـ) التي تضم تراجم للأفراد في نهاية كل سنة ليست من معجم التراجم، مثلها في ذلك مثل المعجم الجغرافية التي يحتوي على كثير من الترجمات كـ "معجم البلدان" لياقوت الحموي

(1) - ص 140-143.

(ت626هـ)، لأن المدينة أو الضاحية أو الموضوع هو الأساس الذي بني عليه الكتاب، ويستثنى منها المؤلفات المتخصصة في توثيق الأسماء وتدقيقها وبيان هجائها وطريقة نطقها الصحيح، مثل كتاب "الإكمال" لابن ماكولا (ت475هـ)، و"تبصير المنتبه" لابن حجر (ت852هـ)، ولكن هذه الكتب ليست معاجم تراجم لأنها رتبت بشكل يختلف عن ترتيب معاجم التراجم بالمعنى الدقيق للكلمة⁽¹⁾.

وهناك أيضا أنواع متعددة من الكتب شبيهة بكتب التراجم، ولكنها لا تدخل ضمنها لأن التراجم ليست العنصر الأساسي في بنائها، كالأعمال البيبلوغرافية مثل "فهرست" ابن النديم (ت380هـ)، وكتب "المشيخات" أو "البرامج"، وهي الكتب التي يسجل فيها المؤلف شيوخه وما تلقاه عنهم⁽²⁾، مثل "مشيخة ابن الجوزي"، و"برنامج الواد آشي" (ت749هـ)، ويستبعد من معاجم التراجم أيضا عددا كبير من المؤلفات التي تتسم بالموسوعية في تغطيتها، مثل كتاب "مسالك الأبصار" لابن فضل الله العمري (ت749هـ)، أو التي تضيّق مجالها إلى حد ما مثل كتاب "نفح الطيب" للمقري (ت1041هـ)، الذي يقتصر على اخبار الأندلس فحسب، وكذا الشروح الرئيسية للكتب القديمة والشهيرة والمهمة والواسعة الإنتشار مثل "شرح نهج البلاغة" لابن أبي الحديد (ت655هـ)، والكتب التي تسجل المعلومات المتاحة عن الأوائل مثل كتاب "الأوائل" لأبي هلال العسكري (ت395هـ)⁽³⁾.

وقد سبق المحدثون سواهم في الإهتمام بتراجم رجال الحديث، فظهرت كتب علم رجال الحديث وقد تميزت بالدقة والإقتضاب بسبب اقتصارها على المواد التي تخدم الحديث النبوي، وعدم إهتمامها بالأخبار المفصلة عن حياة أصحاب التراجم، ورغم أن كتب التراجم الأخرى قلدها في عناصر الترجمة وتنظيم مادتها وسرد الروايات بالأسانيد، إلا أنها تميزت بسعة المادة وطرافتها أحيانا وغناها بالمادة التاريخية، حيث اهتمت بالأخبار والحكايات والطرائف والأشعار وذكر أسماء مصنفات أصحاب التراجم والوظائف التي تقلدوها وخصائصهم العقلية والجسمية⁽⁴⁾.

3- ملاحظتها

(1) - وداد القاضي: معاجم التراجم، ص 85-86.

(2) - كلمة "مشيخة" و"برنامج" مترادفتان، لكن المصطلح الأول يستخدم في المشرق الإسلامي والثاني يستخدم في

المغرب الإسلامي، وفي الأندلس يستخدم مصطلح فهرسة (كما في فهرسة ابن خير). وداد القاضي: معاجم

التراجم، هامش رقم 23، ص 286.

(3) - وداد القاضي: معاجم التراجم، ص 83-86.

(4) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب، ص 171.

أحد الملامح الرئيسية لمعاجم التراجم العربية هو أنها لم تظهر إلا في أوائل القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، وأقدم ما وصلنا منها كتابان هما "الطبقات الكبير" لابن سعد، و"طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي (ت 231هـ)، رغم أن هناك معاجم أخرى أقدم لكنها فُقدت، ومن ثم يتعذر تحديد طريقة بنائها ومنها: "طبقات أهل العلم والجهل" لواصل بن عطاء (ت 131هـ)⁽¹⁾، و"طبقات الشعراء" لليزيدي (ت 200هـ)⁽²⁾، و"طبقات الفقهاء والمحدثين"، و"طبقات من روى عن النبي ﷺ" للهيثم بن عدي (ت 207هـ)⁽³⁾، وتلك حقيقة مهمة لأنها توضح أن تلك المعاجم ظهرت في الحضارة الإسلامية بعد أن تبلورت شخصيتها وتحددت مواقفها، ولهذا فهي ليست "بدائية" ولا "بسيطة" لأنها تنتمي إلى عصر نضج الحضارة التي ظهرت فيها، ويؤكد ذلك أن تلك الفئة التي سبقتها فئة أخرى من المؤلفات أبسط منها، ونعني بها الكتب التي تترجم لشخص واحد والتي تسمى بـ"المنفردات"، ولسوء الحظ فإن أيا من تلك المنفردات لم يصلنا باستثناء السيرة النبوية، وإن كان ابن النديم يذكر لنا أمثلة كثيرة منها مثل: "كتاب المختار بن أبي عبيد" و"كتاب زيد بن علي" لأبي مخنف⁽⁴⁾، و"كتاب أخبار العباس بن عبد المطلب"، و"كتاب مسيلمة الكذاب وسجاح" لابن الكلبي⁽⁵⁾، و"كتاب زياد بن أبيه" و"أخبار الحسن بن علي ووفاته" للهيثم بن عدي⁽⁶⁾، ولا بد أن هذه المؤلفات وأمثالها كانت من المصادر الأساسية لمعاجم التراجم الأولى التي جمعت مادة تلك الكتب مستعينة بالمصادر التاريخية والأدبية الأخرى، وجعلت منها بناء مركبا ومحكما⁽⁷⁾.

4- أهميتها

إن أهمية كتب التراجم في دراسة التاريخ الإسلامي كبيرة وشاملة، فإن كانت كتب التراجم تتناول تراجم الخلفاء والوزراء والولاة والقضاة فإنها تلقي ضوءا على النظم السياسية والإدارية، وإن كانت تتناول تراجم أرباب العلوم والآداب وغيرها فهي تقدم معلومات وفيرة عن الحياة الثقافية، وإن تناولت الصوفية أو

(1) - ابن النديم: الفهرست، ص 209.

(2) - المصدر نفسه، ص 73.

(3) - المصدر نفسه، ص 129.

(4) - المصدر نفسه، ص 122.

(5) - المصدر نفسه، ص 126.

(6) - المصدر نفسه، ص 125.

(7) - وداد القاضي: معاجم التراجم، ص 86.

المعتزلة فإنها تعكس التيارات العقلية والروحية التي أثرت في المجتمع الإسلامي، وخلاصة القول فإن كتب التراجم تمثل قسما هاما وضحما من الكتابة التاريخية⁽¹⁾.

وقد تساءل روزنثال عما إذا كان من الصحيح قبول التراجم بشكلها الحالي كعنصر بارز في علم التاريخ كما فعل المؤرخون المسلمون؟ مع إقراره بأن التراجم جزء أساسي من التاريخ وأن فيها مقادارا لا بأس به من المادة التي يمكن تصنيفها واعتبارها تاريخية⁽²⁾، وطبيعي أن ذلك ينطبق على كتب التراجم المتأخرة بصورة أوضح، إلا أنه ينطبق أيضا على كتب الرجال التي حوت مادة تاريخية دقيقة وموثوقة لكنها قليلة ومشتتة، فقد قدمت خلال التراجم معلومات منها ما يتصل بالإدارة، كذكر الولاة والقضاة ومنها ما يتعلق بتواريخ الغزوات والمعارك حيث ترد عرضا عند ذكر اشتراك أصحاب التراجم في الغزوات، ومنها ما يتعلق بخطط المدن التي ترد عرضا أيضا خلال تحديد محل سكنى صاحب الترجمة، وكذلك التعريف بالعشائر التي نزلت في المدن عندما تكون مرتبة على المدن، وحاوية على الأنساب⁽³⁾.

ولكتب الرجال أهمية خاصة في التعريف بالحياة الثقافية للمدن والأقطار التي تناولت تراجم علمائها، وهذه المعلومات قد تسد بعض الفجوات في المادة التي تقدمها الكتب التاريخية، كأن يتم بها إكمال قوائم الولاة أو القضاة في مدينة معينة أو خلال فترة محددة، أو تكمل معلومات الكتب التاريخية عن خطط المدن وما شاكل، على أنه من الضروري عدم المبالغة في أهمية المادة التاريخية التي تقدمها كتب الرجال⁽⁴⁾.

(1) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب، ص 172.

(2) - علم التاريخ عند المسلمين، ص 28.

(3) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 272.

(4) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 272.

الفصل الأول

مكتب الرجال

تمهيد: ظهور علم الرجال وبدء التصنيف فيه

أولاً: كتب معرفة الصحابة

ثانياً: كتب الطبقات

تمهيد: ظهور علم الرجال وبدء التصنيف فيه

كان ظهور علم الرجال نتيجة لتطور استعمال الإسناد وانتشاره وكثرة السؤال عنه، وكلما تقدم الزمن كثرت الوسائط في الأسانيد وطالت، فاحتيج إلى بيان تلك الوسائط والتمييز بينها ولا سيما مع ظهور البدع والأهواء وكثر أصحابها، لذلك نشأ علم الرجال الذي هو ميزة لهذه الأمة على سائر الأمم، وقد جاء التأليف فيه متأخر عن تدوين الأحاديث⁽¹⁾.

ولم تظهر كتب الرجال حسب ما قال الدكتور محمد بن مطر الزهراني إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري⁽²⁾، وأقدم الكتب التي ذكرت وقد صنفت في هذا العلم: كتاب "التأريخ" تأليف الليث بن سعد (ت 175هـ)⁽³⁾، و"التأريخ" للإمام عبد الله بن المبارك (ت 181هـ)⁽⁴⁾، وذكر الذهبي: أن للوليد بن مسلم (ت 195هـ) كتابا في تاريخ الرجال⁽⁵⁾، ثم تتابع التأليف في ذلك، وقد كان الكلام في الرواة وبيان أحوالهم قبل التأليف فيه يتناقل مشافهة، يلتقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلا بعد جيل⁽⁶⁾.

قال الحافظ ابن رجب (ت 795هـ): «ابن سيرين⁽⁷⁾ -رضي الله عنه- هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم ...»⁽⁸⁾؛ وقال الذهبي: «فأول من زكّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين... فلما كان عند انقراض عامّة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهادة في التوثيق والتضعيف»⁽⁹⁾، كالأعمش (ت 148هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت 160هـ)، ومالك بن أنس (ت 179هـ)⁽¹⁰⁾.

بعد أن ذكر ابن حبان تفتيش الصحابة عن الرجال قال: «ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد

(1) - محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال، نشأته وتطوره، ص 26.

(2) - المرجع نفسه، ص 25.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص 248.

(4) - المصدر نفسه، ص 280.

(5) - تذكرة الحفاظ، ج 1، ص 275.

(6) - محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال، نشأته وتطوره، ص 25-26.

(7) - توفي سنة 110 هـ.

(8) - شرح علل الترمذي، ص 355.

(9) - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص 172-175.

(10) - المصدر نفسه، ص 175.

بن المسيب⁽¹⁾، والقاسم بن محمد بن أبي بكر⁽²⁾، وسالم بن عبد الله بن عمر⁽³⁾، وعلي بن الحسين بن علي⁽⁴⁾، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف⁽⁵⁾، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود⁽⁶⁾، وخارجة بن زيد ابن ثابت⁽⁷⁾، وعروة بن الزبير بن العوام⁽⁸⁾، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام⁽⁹⁾، وسليمان بن يسار⁽¹⁰⁾، فجَدُّوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزموا الدين ودعوة المسلمين، ثم أخذ عنهم العلم وتبع الطرق وانتقاء الرجال ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري⁽¹¹⁾، ويحيى بن سعيد الأنصاري⁽¹²⁾، وهشام بن عروة بن الزبير⁽¹³⁾، وسعد بن إبراهيم⁽¹⁴⁾، في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظاً، وأوسعهم حفظاً وأدومهم رحلة وأعلاهم هممة الزهري رحمة الله عليه⁽¹⁵⁾.

ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين منهم: «سفيان بن سعيد الثوري⁽¹⁶⁾، ومالك بن أنس، وشعبة بن

(1) - توفي سنة 93 هـ. هذه التواريخ تذكر في المتن بعد ذكره للاسم بين مطين حتى تتخلص من التهميش وهو ما فعلته مع بعضهم لاحقاً، فذكرها هنا غير منهجي.

(2) - توفي سنة 106 هـ.

(3) - توفي سنة 106 هـ.

(4) - توفي سنة 93 هـ.

(5) - توفي سنة 94 هـ.

(6) - توفي سنة 98 هـ.

(7) - توفي سنة 99 هـ.

(8) - توفي سنة 94 هـ.

(9) - توفي سنة 94 هـ.

(10) - توفي بعد سنة مئة للهجرة.

(11) - توفي سنة 124 هـ.

(12) - توفي سنة 144 هـ.

(13) - توفي سنة 145 هـ.

(14) - توفي سنة 125 هـ.

(15) - المجرحين، ج1، ص59.

(16) - توفي سنة 161 هـ.

الحجاج⁽¹⁾، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي⁽²⁾، وحماد بن سلمة⁽³⁾، والليث بن سعد⁽⁴⁾، وحماد بن زيد⁽⁵⁾ في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة: مالك والثوري وشعبة⁽⁶⁾.

وقال: «ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقيح عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة منهم: عبد الله بن المبارك⁽⁷⁾، ويحيى بن سعيد القطان⁽⁸⁾، ووكيع بن الجراح⁽⁹⁾، وعبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁰⁾ ومحمد بن إدريس الشافعي⁽¹¹⁾ في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيحاً عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجالان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي⁽¹²⁾.

وقال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القرح، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة منهم: أحمد بن حنبل⁽¹³⁾ - رضي الله عنه -، ويحيى بن معين⁽¹⁴⁾، وعلي

(1) - توفي سنة 160 هـ .

(2) - توفي سنة 156 هـ .

(3) - توفي سنة 167 هـ .

(4) - توفي سنة 175 هـ .

(5) - توفي سنة 179 هـ .

(6) - المجروحين، ج 1، ص 61.

(7) - توفي سنة 181 هـ .

(8) - توفي سنة 198 هـ .

(9) - توفي سنة 197 هـ .

(10) - توفي سنة 198 هـ .

(11) - توفي سنة 204 هـ .

(12) - المجروحين، ج 1، ص 72.

(13) - توفي سنة 241 هـ .

(14) - توفي سنة 233 هـ .

بن المديني⁽¹⁾، وأبو بكر بن أبي شيبة⁽²⁾، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي⁽³⁾، وعبيد الله بن عمر القواريري⁽⁴⁾، وزهير بن حرب أبو خيثمة⁽⁵⁾ في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشاً عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دوام الأوقات: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين»⁽⁶⁾.

ثم قال: «ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي⁽⁷⁾، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي⁽⁸⁾، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي⁽⁹⁾، ومحمد بن إسماعيل البخاري⁽¹⁰⁾، ومسلم بن الحجاج⁽¹¹⁾، وأبو داود سليمان ابن الأشعث⁽¹²⁾ في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن شأفهم دامغون»⁽¹³⁾.

في هذا النص يلخص لنا الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت 354 هـ) تلك المراحل التي مر بها هذا العلم الجليل الذي ميز الله به أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - على سائر الأمم، وهو علم الرجال أو الجرح والتعديل، وذلك من حين النشأة، وهو السؤال عن الإسناد والتثبت في الرواية في عصر الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم -، ومروراً بتلك المراحل المختلفة من البحث والتحري عن أحوال

(1) - توفي سنة 234 هـ.

(2) - توفي سنة 235 هـ.

(3) - توفي سنة 238 هـ.

(4) - توفي سنة 235 هـ.

(5) - توفي سنة 234 هـ.

(6) - المجروحين، ج 1، ص 75.

(7) - توفي سنة 258 هـ.

(8) - توفي سنة 255 هـ.

(9) - توفي سنة 264 هـ.

(10) - توفي سنة 256 هـ.

(11) - توفي سنة 261 هـ.

(12) - توفي سنة 275 هـ.

(13) - المجروحين، ج 1، ص 78.

الرواة وحفظ وضبط المروي في كل عصر إلى زمانه -رحمه الله تعالى-، وذلك مع الإشارة إلى ما امتاز به علماء ونقاد كل جيل من تلك الأجيال المتعاقبة، وتطور خدمتهم للسنة سنداً ومنتناً -رحمهم الله جميعاً- (1).

وقد اتبع المصنفون الأوائل في علم الرجال أساليب متعددة في تأليفهم، مما أدى إلى تنوع مصنفاتهم، فمنها ما اقتصر على التعريف بالصحابة وهي كتب معرفة الصحابة، ومنها ما شمل الصحابة والتابعين والأتباع ومن تلاهم وهي كتب الطبقات، ومنها ما إهتم ببيان درجة توثيق الرجال أو تضعيفهم وهي كتب الجرح والتعديل التي تنوعت أيضاً، فمنها ما اقتصر على ذكر الثقات فقط ومنها ما اقتصر على ذكر الضعفاء فقط، في حين جمع صنف ثالث منها بين الثقات والضعفاء، وبعد قرن من الزمن ظهرت مصنفات في رجال الحديث المذكورين في أحد مجاميع الحديث، وركز المصنفون الأوائل على موطأ ما لك ورجال صحيح البخاري ورجال صحيح مسلم، كما ظهرت في حدود ذلك أيضاً مصنفات جمعت بين رجال صحيح البخاري ومسلم (2).

وقد كان الشمول هو طابع المصنفات الأولى في علم الرجال، ثم أخذ بعض المصنفين يقتصر على رجال الحديث في بلدة معينة، والغالب أن المصنف يهتم بعلماء الحديث في بلده فظهرت تواريخ الرجال المحلية منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وتوسعت على مر الزمن.

ولكثرة عدد رواة الحديث واحتمال حدوث التباس بسبب تشابه الأسماء أو الكنى أو النسبة، ظهرت كتب لضبط الأسماء وتمييز المؤلف والمتفق والمتشابه، ثم ظهرت في أواخر القرن الخامس كتب في أنساب المحدثين بعد أن أصبح لكل راو عدة انتسابات إلى القبيلة والمدينة والصنعة (3).

ويبرز تأثير علم الرجال على كتب التراجم من حيث الشكل والمحتوى رغم أن كتب التراجم لم تقتصر على رجال الحديث، بل تناولت أيضاً الملوك والأمراء والولاة والقضاة والشعراء والأدباء والقراء وغيرهم، فترتيب مادة الترجمة من حيث الاهتمام بضبط الأسماء وذكر الأنساب وبيان الصفات الخلقية والعقلية والجسمية وذكر شيوخ المترجم وتلاميذه وبعض مروياته أحياناً والاعتناء بذكر سني الوفيات، وهذه التراجم لا تختلف في طبيعة المادة ولا التنظيم عما هي عليه في كتب الرجال.

(1) - محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال، نشأته وتطوره، ص 30.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 61.

(3) - المرجع نفسه، ص 62.

ويظهر أثر علم الرجال في التنظيم العام الذي اتبعته كتب التراجم في ترتيب مادتها، فالتنظيم على الطبقات أو على حروف المعجم هما أساس ترتيب كتب التراجم، وقد سبقت كتب الرجال إلى استعمال هذين الأساسين في عرض مادتها.

وقد لا يكون من المجازفة القول أن كتب التراجم ليست إلا تقليدا لكتب الرجال مع توسيع النطاق بإدخال تراجم لا علاقة لها برواة الحديث، ومع توسع أكثر في الكلام عن أحوال الرجال وأخبارهم⁽¹⁾.

أولا: كتب معرفة الصحابة

تمثل هذه المجموعة من معاجم التراجم أحد أهم مصادر تاريخ الفرع السفياني، وتكمن أهميتها في كون فترة حكم السفيانيين (41-64هـ) مليئة بالصحابة، بل وكبار الصحابة ومعاوية -رضي الله عنه- كان صحابيا، لذا فإن أصحاب هذه المؤلفات عقدوا له تراجم بعضها مطول وبعضها مقتضب، وخاصة أن هذه الكتب ركزت على حياة من روى الأحاديث عن النبي -ﷺ-، غير أنها ركزت أكثر على من اشتهر من الصحابة بالرواية والعلم كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وعائشة وغيرهم، وهؤلاء الصحابة -رضوان الله عليهم- كانت لهم مواقف من عديد السياسات والأحداث التي حدثت خلال هذه الفترة، وقد تطرقت بعض كتب معرفة الصحابة لمواقفهم وتعاطيهم مع إدارة الأمويين وأهم شخصياتهم في هذه الفترة، لذا فإن هذه المجموعة تمثل مصادر تاريخية لتاريخ الفرع السفياني لا يمكن الإستغناء عنها.

إن معرفة الصحابة علم جسيم لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلاف بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أوكد علم الخاصة وأرفع علم أهل الخبر⁽²⁾، وذلك لأنه لا يمكن تمييز الحديث المرسل⁽³⁾ من المسند⁽⁴⁾ إلا بمعرفة الصحابة، وتتناول المصنفات في معرفة الصحابة ذكر أسمائهم وأنسابهم وسيرهم وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شهدوها، وسني وفياتهم⁽⁵⁾.

واختلف الأصوليون مع أهل الحديث في تعريف الصحابي، وليس هذا مجال عرض أقوالهم ولكن نكتفي بقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: «أصح ما وقفت عليه في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي

(1) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 209.

(2) - ابن عبد البر: الاستيعاب، ج 1، ص 19.

(3) - المرسل: هو ما سقط من إسناده اسم الصحابي . ابن كثير: الباعث الحثيث، ص 47.

(4) - المسند: هو ما اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ابن كثير: الباعث الحثيث، ص 44.

(5) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 61.

ﷺ مؤمنا به، ومات على الإسلام، فدخل فيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»⁽¹⁾.

ويُعرف كون الرجل صحابيا بالتواتر باشتهار ذلك بما يقصر عن التواتر، أو بأن يروى عن أحد الصحابة أنه صحابي، وتارة بقوله وإخباره عن نفسه - بعد ثبوت عدالته - بأنه صحابي⁽²⁾.

لقد بدأت حركة تصنيف الكتب في معرفة الصحابة منذ فترة مبكرة، وفيما يلي أسماء المصنفين في معرفة الصحابة مع ذكر سني وفياتهم مما يعين على تحديد فترة ظهورها وأوقات ازدهار التصنيف فيها، وأول من صنف في معرفة الصحابة⁽³⁾:

- أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 208هـ).

- محمد بن سعد (ت 230هـ).

- علي بن المديني (ت 233هـ) في كتابه "معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان" ويقع في خمسة أجزاء، و"تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة".

- خليفة بن خياط (ت 240هـ).

- يعقوب بن سفيان الفسوي (ت 277هـ)، ضمن تأريخه "كتاب المعرفة والتاريخ".

لم تصل إلينا معظم هذه المصنفات، وأقدم ما وصل إلينا منها كتابي "الطبقات الكبير" و"الطبقات الصغير" لمحمد بن سعد، وكتاب "الطبقات" لخليفة بن خياط، فقد خصص كل منهما حوالي ثلث كتابه للصحابة، فأما ابن سعد فقد رتبهم على الطبقات باعتبار السابقة في الإسلام واتباع الترتيب على النسب ضمن الطبقة الواحدة، وأما خليفة، فقد رتبهم على النسب ولم يراع عاملا آخر سواه، ويمتاز ابن سعد عن خليفة بأنه يسهب في ذكر أحوال الصحابي في حين يوجز خليفة كثيرا حتى يقترب من تجريد الأسماء في كثير من التراجم⁽⁴⁾.

1- كتاب المعرفة والتاريخ للفسوي

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - الإصابة، ج 1، ص 158.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 63.

(3) - المرجع نفسه، ص 64-65. وانظر عن هذه المصنفات: السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص 160 وما بعدها.

(4) أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 71.

هو أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جؤان الفارسيّ الفسوي، ولد في العقد الأخير من القرن الثاني الهجري بمدينة فسا، وهي حاضرة مقاطعة درابجرد في إقليم فارس، وطوف الفسوي بمعظم مراكز الحديث المهمة في شرق العالم الإسلامي وغربه، لكنه كان يرجع إلى موطنه ويقوم بين أهله، وأخذ علم الحديث وغيره عن كثير من كبار العلماء، وقد قال عن نفسه: «كتبت عن ألف شيخ كلهم ثقات»⁽¹⁾، مثل أبي بكر الحميدي وأبي زرعة الدمشقي، وعلي بن المديني، ونعيم بن حماد الخزاعي، وهشام بن عبد الملك أبي الوليد الطيالسي، والأصمعي، قال عنه ابن الأثير: «وكان يتشيع»⁽²⁾، وقال الذهبي: «وقيل كان يتكلم في عثمان -رضي الله عنه- ولم يصح»⁽³⁾، أما محقق كتابه المعرفة والتاريخ الدكتور أكرم ضياء العمري فقد قال في هذا الشأن: «ويدل استقراء القسم المتبقي من كتابه وما اقتبس عنه في بقية الكتب على أنه لا يتحامل على أحد من الخلفاء الراشدين»⁽⁴⁾، وتوفي بالبصرة سنة 277 هـ⁽⁵⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وصل إلينا المجلد الثاني والثالث من كتاب "المعرفة والتاريخ" وفقد المجلد الأول منه، وقد قام الدكتور أكرم ضياء العمري بتحقيقه ونشره في أربعة مجلدات بمكتبة الدار بالمدينة المنورة، سنة 1990م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

ويتناول المجلد الثاني أواخر الحوليات التي تناولها سائر المجلد الأول المفقود، ويبدأ من خلال سنة 136 هـ وينتهي في حوادث سنة 242 هـ، ثم يبدأ القسم المتعلق بمعرفة الرجال ويتناول تراجم الصحابة والتابعين ويخص بعضهم بتراجم مسهبة، أما المجلد الثالث فقد ترجم فيه لتابعي التابعين من رواة الحديث وبيّن أحوال الكثيرين من الرجال من رواة الحديث من حيث الجرح والتعديل، كما عقد عنواناً في معرفة القضاة وسرد فيه أسماء قضاة البصرة، ثم رجع إلى التعريف بالرجال وذكر أحوالهم، ثم ذكر فضائل مصر وبعض الصحابة ومن بعدهم من أهلها، ثم ذكر فضائل الشام، ثم ذكر التابعين من أهل الشام، ثم ذكر أخبار أهل الكوفة

(1) - ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج4، ص261.

(2) - الكامل في التاريخ، ج6، ص457.

(3) - تذكرة الحفاظ، ج2، ص122.

(4) - مقدمة تحقيق كتاب المعرفة والتاريخ للفسوي، ج1، ص15.

(5) - مصادر ترجمته: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج9، ص208، السمعاني: الأنساب، ج10، ص222، ابن الأثير:

الكامل في التاريخ، ج6، ص457، اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، ص432، ابن كثير: البداية والنهاية، ج14،

ص630، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص122، ابن العماد: شذرات الذهب، ج1، ص26.

فذكر فضائلها، ثم ترجم لبعض الصحابة ثم للتابعين ومن بعدهم من أهل الكوفة، وذكر روايات في ذم الكوفة، وأخيرا عقد فصلا في الكنى والأسامي ومن يعرف بالكنية.

خصص الفسوي القسم الأول من تاريخه لسرد الأحداث السياسية مرتبا ذلك على الحوليات، ومعظم هذا القسم مفقود، أما القسم الآخر فهو في معرفة الرجال، وقد وصل إلينا كاملا، ويبدأ بالصحابة حيث خصص لهم 84 صفحة وهو يقتصر على ذكر إسم الصحابي ونسبته، وأحيانا يذكر نسبه، ويسرد لكل منهم حديثا، وقد راعى في ترتيبه لهم اشتراكهم في الإسم الأول، فجمع بين العبادلة -أي من إسمهم عبد الله- ومن يسمون بـ "عبد الرحمن" وهكذا، ولما انتهى من ذكر الصحابة، ذكر التابعين ومن عددهم على الطبقات، لكنه رجع بعد ذكر الطبقة الثالثة منهم إلى تقديم تراجم مفصلة لبعض الصحابة كأبي بكر وعمر وعبد الله بن عمر والعباس بن عبد المطلب وعبد الله بن العباس وهي مادة تتصل بالتعريف بالصحابة أيضا (1).

روى الفسوي في قسم التراجم من كتابه عن 232 شيخا، فيهم عدد من المصنفين في الحديث وعلم الرجال، كما استفاد من مرويات مؤلفين من طبقة أعلى من طبقة شيوخه بأسانيدهم إليهم وبينه وبينهم راو أو أكثر، وقد عاش يعقوب في القرن الثالث الهجري، وألف كتابه في النصف الأول من هذا القرن، وكانت المصنفات من علم الرجال التي سبقت كتابه في الظهور محدودة -نسبيا- وقد أفاد من عدد منها، ورغم أنه لا يصرح بأسماء المصنفات التي يقتبس منها بل يكفي بذكر أسماء مؤلفيها في أسانيدهم فيمكن الوصول إلى معرفة عدد منها، لأن الفسوي أسند معظم مروياته، وقلما أهمل ذلك (2).

إن أهمية كتاب المعرفة والتاريخ كبيرة، لأنه من أقدم المصادر التي تناولت تاريخ القرون الثلاثة الأولى الهجرية، حيث لم يصل إلينا من كتب التأريخ المتقدمة إلا عدد محدود جدا، لذلك إضافة هذا المصدر إليها مهم في تكثير مصادر تلك الفترة.

وكذلك فإن أهميته تتصل بمكانة مؤلفه العلمية وتضلعه في الحديث والرجال والتاريخ.

وقد فقد المجلد الأول من الكتاب وهو يحتوي على مادة تاريخية مرتبة على السنين، ولا يمكن الحكم على قيمة القسم المفقود بصورة دقيقة، أما التراجم التي أوردها بعد الحوليات فهي تمثل كتابا مستقلا عن الحوليات ولكن المؤلف أراد الجمع بين الحوليات والتراجم وسمى كتابه "كتاب المعرفة والتاريخ" أي معرفة الرجال، والتاريخ على السنين (3).

(1) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 72.

(2) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب المعرفة والتاريخ، ج 1، ص 42.

(3) - أكرم ضياء العمري: مقدمة تحقيق كتاب المعرفة والتاريخ، ج 1، ص 51-52.

وتكمن قيمة هذا الكتاب كمصدر للتاريخ الفرع السفياني في كونه تعرض لمن روى الحديث من الصحابة وكذا التابعين، وهذا فيه فائدة لمن يؤرخ للحياة العلمية في هذه الفترة، وفي ذكره للصحابة فهو يعرفهم من خلال مروياتهم في الحديث كقوله في ذكره لمعاوية بن أبي سفيان «معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس، وكنية معاوية أبو عبد الرحمن. حدثنا أبو يوسف حدثنا جنادة بن محمد المزني الدمشقي حدثنا عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي عن الأوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنابحي عن معاوية بن أبي سفيان قال: نهي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الأغلوطات»⁽¹⁾، كما أن الفسوي خصص عنواناً لقضاة البصرة "معرفة القضاة"⁽²⁾، وعدد فيه أسماء القضاة الذين تعاقبوا على منصب قضاء البصرة دون أن يفصل أو يذكر لهم ترجمة، لذا من الناحية العلمية يمكن أن نقول أن كتاب المعرفة والتاريخ لا يخلو من فائدة وإن كانت قليلة بالنسبة لمؤرخ الفرع السفياني.

2- كتاب معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي

أ- التعريف بالمؤلف

هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان، أبو القاسم البغوي، حافظ للحديث، ولد سنة 213هـ ببغداد وينحدر أصله من بغشور (بين هراة ومرو الروذ، والنسبة إليها بغوي)، كان يحدث العراق في عصره تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه، وتوفي ببغداد سنة 317هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وكتاب معجم الصحابة لم يوقف عليه كاملاً، وإنما الموجود منه الجزءان العاشر، والحادي عشر، ويقعان في (451 صفحة) بالمكتبة الكتانية بالمغرب، يعتبر من أقدم المصنفات عن الصحابة -رضي الله عنهم-، وهو من أجل مصنفات البغوي، واستفاد منه ابن عبد البر في "الاستيعاب"، والحافظ ابن حجر

(1) - المعرفة والتاريخ، ج1، ص305.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص243.

(3) - مصادر ترجمته: ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال، ج5، ص437، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج10، ص110، ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب، ج3، ص265، الذهبي: ميزان الإعتدال، ج2، ص493، تذكرة الحفاظ، ج2، ص217.

في "الإصابة" و"فتح الباري"، وقد أكثر من النقل عنه في "الإصابة"⁽¹⁾، حققه محمد الأمين بن محمد الجكني ونشره بمكتبة دار البيان بالكويت سنة 2000م في خمسة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد رتب البغوي تراجمه على الحروف معتبرا الحرف الأول فقط، ومن منهجه أنه يسوق حديثا أو أكثر بإسناده إلى صاحب الترجمة، وأحيانا يسوق أخبارا تتعلق بالمرجم فقد تطول الترجمة إلى عدة صفحات وقد تقصر إلى أسطر قليلة⁽²⁾.

إن أكثر معلومات البغوي هي مروياته التي حدثه بها شيوخه وقد أكثر في مروياته عن أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله، كما أكثر عن علي بن الجعد في الأحاديث، واستفاد بدرجة كبيرة من شيخه أبي موسى هارون الحمال، وخاصة في معلوماته عن أنساب الصحابة وفضائلهم ووفاتهم، وكذلك استفاد البغوي من البخاري في كتابه "التاريخ الكبير"، كما استفاد البغوي بشكل كبير من طبقات ابن سعد ترجم البغوي لمعاوية بن أبي سفيان في خمس عشرة صفحة وذكر طائفة من أخباره⁽³⁾، فبعضها يتعلق بإسلامه وصحبته للرسول -صلى الله عليه وسلم- وولايته للشام زمن الخلفاء الراشدين، وبعضها يتعلق بخلافته، وكذا فعل مع كبار الصحابة الذين عاشوا في فترة الفرع السفلي كعمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن العباس والحسن والحسين ابنا علي وغيرهم، لكنها كلها أخبار مقتضبة وغير مفصلة مشهورة تناقلتها شتى المصادر التاريخية، لذا فإن قيمة العلمية للأخبار التاريخية التي جاءت في هذا المصدر قليلة، وقد تفيد أكثر في التأريخ للحياة العلمية في فترة الفرع السفلي ورواة الحديث في تلك الفترة.

3- الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، ولد سنة 368هـ بقرطبة، إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما ومؤرخ، وأديب، يقال له حافظ المغرب، ورحل

(1) - محمد الأمين بن محمد الجكني: مقدمة تحقيق كتاب معجم الصحابة، ج 1، ص 47.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 73.

(3) - الفسوي: المعرفة والتاريخ، ج 5، ص 363-378.

رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها، وولي قضاء لشبونة وشنترين، وألف عدد كبير من الكتب أهمها "جامع بيان العلم وفضله" و"الاستيعاب" وتوفي بشاطبة سنة 463هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع كتاب الإستيعاب عدة طبعات منها طبعة بحاشية كتاب الإصابة لابن حجر، مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة 1939، ونشر بتحقيق علي محمد البجاوي، وطبع بدار الجليل ببيروت سنة 1992م، في أربعة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وضع ابن عبد البر كتابه الإستيعاب لمعرفة الذين نقلوا السنن عن نبينا -صلى الله عليه وسلم- إلى الناس كافة وحفظوها عليه وبلغوها عنه فأدوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين وثبتت بهم حجة الله على المسلمين⁽²⁾.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من جهة أن مصنفه كان قد برع وتقدم في علم الأثر وتبصر بالفقه والمعاني كما أن له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار، وقد جمع ابن عبد البر في كتابه من صحّت صحبته للنبي -صلى الله عليه وسلم- وكثرت مجالسته له، ومن لقيه لقيه واحدة مؤمنا به، أو رآه رؤية أو سمع منه لفظه فأداها عنه، كما ذكر فيه من ولد على عهده -صلى الله عليه وسلم- من أبوين مسلمين، فدعا له، أو نظر إليه وبارك عليه، ونحو هذا، ومن كان مؤمنا به قد أدى الصدقة إليه ولم يرد عليه، وهو في ذكره لهذه التراجم قد التزم بمنهج الاختصار في ذكره لسيرهم وأخبارهم، والإشارة إلى ما رووه من الآثار وذكر فضائلهم، مع شرطه بالتقصي والاستيعاب، وقد اعتمد في ذلك على الأقوال المشهورة عند أهل العلم بالأثر وأهل المعرفة بالأنساب والسير، وعلى التواريخ المعروفة التي عول عليها العلماء في معرفة أيام الإسلام وسير أهله⁽³⁾، وقد ذكر قائمة مصادره التي استقى منها معلوماته في مقدمة كتابه⁽⁴⁾.

ويؤكد ابن عبد البر في تراجمه على ذكر الأنساب والمشاهد التي شهدتها الصحابي، وأحيانا يذكر للصحابي رواية عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وربما ذكر أيضا بعض من روى عن الصحابي، كما يذكر عدد الصحابة

(1) - مصادر ترجمته: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج7، ص66، الذهبي: سير الأعلام، ج18، ص153، تذكرة

الحفاظ، ج3، ص217، ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2، ص367.

(2) - ابن عبد البر: الاستيعاب، ج1، ص1.

(3) - ابن عبد البر: الاستيعاب، ج1، ص24، عادل مرشد: مقدمة الطبعة الأولى لكتاب الاستيعاب، طبعة دار

الاعلام، الأردن، سنة 2002م، ج1، ص5-6.

(4) - ابن عبد البر: الاستيعاب، ج1، ص20-24.

في الأمصار، وقد رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، فلما انتهى منهم ذكر من اشتهر بكنيته سواء عرف اسمه أم لم يعرف، ورتب الكنى على حروف المعجم أيضا، ثم تناول النساء، ثم كنى النساء⁽¹⁾.
 عقد ترجمة لمعاوية بن أبي سفيان تحت رقم 2435⁽²⁾، في سبع صفحات ذكر بعض أخباره مثل تاريخ إسلامه وأخباره مع النبي - ﷺ - ثم مع عمر بن الخطاب - ﷺ -، وذكر بإختصار شديد أعماله في خلافته وما كان فيه أولا أي ما استحدثه معاوية⁽³⁾، غير أن هذه الأخبار كلها موجودة ومفصلة في كتب التاريخ ولا يوجد ما هو جديد عند ابن عبد البر رغم كونه أندلسيا، وما يقال عن معاوية يقال عن بقية الصحابة الذين ترجم لهم وكانوا فاعلين في الحياة السياسية والعلمية في فترة حكم الفرع السفياني، لذا فإن قيمته العلمية في هذا المجال قليلة.

4-أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري

أ- تعريف المؤلف

هو ابن الأثير صاحب كتاب الكامل في التاريخ وقد ترجمنا له في تقييمنا لكتابه في الفصل الثالث من الباب الأول.

ب-التعريف بالكتاب ودراسته

طبع كتاب أسد الغابة محققا بدار الفكر بيروت لسنة 1989م في ستة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، كما حققه علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، وطبع بدار الكتب العلمية، بيروت سنة 1994م، يعد من أجمع كتب معرفة الصحابة التي ألفت في القرون التالية واشتهرت واعتمدها الناس مع كتاب "الإصابة في معرفة الصحابة" لابن حجر العسقلاني.

جمع ابن الأثير في كتابه أسد الغابة بين كتب: معرفة الصحابة لابن منده (ت301هـ)، وأبي نعيم الأصبهاني (ت430هـ)، وأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصبهاني (ت581هـ)، وابن عبد البر، ويذكر عادة من خرّج الترجمة من أصحاب الكتب الأربعة المذكورة برموزٍ شرحها في مقدمة كتابه⁽⁴⁾، وقد ذكر أنه اختار من كلام كل واحد منهم أجوده وما تدعو الحاجة إليه، ولم يقتصر على مادة هذه الكتب الأربعة، بل أضاف إليها موادا من كتب أخرى عدّد بعضها في مقدمة كتابه كما استدرك عليهم بعض الأغلاط⁽⁵⁾.

(1) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص77.

(2) - الاستيعاب، ج3، ص1416-1422.

(3) - المصدر نفسه، ج3، ص1420.

(4) - أسد الغابة، ج1، ص11.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص10.

فقد ترجم ابن الأثير ل: 7554 صحابي، ومع ذلك فقد انتقد ابن حجر كتاب ابن الأثير فقال: «إنه تبع من قبله فخلط من ليس صحابيا بهم وأغفل كثيرا من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم»⁽¹⁾، واهتم ابن الأثير بذكر الأنساب والأخبار وما يعرف بالصحابي أكثر من ذكر الأحاديث وعللها وطرقها لأنه يرى أن ذلك بكتب الحديث أشبه، وقد رتب التراجم على حروف المعجم بصورة دقيقة مما ييسر الكشف عن الأسماء، ويبدأ بذكر الأسماء ثم الكنى ثم النساء⁽²⁾.

تكلم عن الحسين بن علي -عليه السلام- وذكر مقتله⁽³⁾، وترجم لزياد بن سمية، وذكر قصة استلحاق معاوية له دون أن يفصل، وقال: «خافه معاوية فاستلحقه، في حديث طويل تركناه، وذلك سنة أربع وأربعين، وقد ذكرناه مستقصى في الكامل في التاريخ»⁽⁴⁾، كما ترجم لمعاوية بن أبي سفيان، ولم يأت بجديد عما ذكره ابن منده والأصبهاني وابن عبد البر، وقال في نهاية ترجمته «أخرجه الثلاثة»⁽⁵⁾، وكذلك فعل مع ترجمته للمغيرة بن شعبة⁽⁶⁾، وهكذا فعل مع كل الشخصيات التي كانت فاعلة على مسرح الأحداث في فترة حكم الفرع السفلي، فقد اكتفى بما ذكره سابقه في كتب معرفة الصحابة، ولم يستقص أخبارهم بل كان كثيرا ما يشير إلى أنه فعل ذلك في كتابه الكامل ويكتفي بذلك، وبالتالي فلن يطلب أخبارا تاريخية تتعلق بأهم الأحداث السياسية والعسكرية فإن ضالته سيجدها في الكامل في التاريخ، لكن في كتابه أسد الغابة يجد الباحث تراجم لأهل العلم والرواية من الصحابة بما يساعد في التأريخ للحياة العلمية والدينية في تلك الفترة، خاصة وأنها كانت حافلة بكبار الرواة من الصحابة والتابعين أمثال عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها-⁽⁷⁾، و أبو هريرة⁽⁸⁾، وابن عمر⁽⁹⁾ وابن عباس⁽¹⁰⁾ -رضوان الله عليهم جميعا، وغيرهم من العلماء والأخباريين كعبيد بن شرية⁽¹¹⁾، وكتاب أسد الغابة في هذا الشأن ذو قيمة كبيرة حيث

(1) - الإصابة، ج 1، ص 4.

(2) - ابن الأثير: أسد الغابة، ج 1، ص 12-13.

(3) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 1173، ج 1، ص 498-500.

(4) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 1800، ج 2، ص 119-120.

(5) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 4977، ج 4، ص 433-436.

(6) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 5064، ج 4، ص 471-473.

(7) - أسد الغابة، الترجمة رقم: 7085، ج 6، ص 188-192.

(8) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 6319، ج 5، ص 318-321.

(9) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 3080، ج 3، ص 236-241.

(10) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 3035، ج 3، ص 186-190.

(11) - المصدر نفسه، الترجمة رقم: 3496، ج 3، ص 437-438.

كما قلنا أنه جمع فيه ابن الأثير سائر ما ألف قبله في هذا الباب بل وأضاف عليه واستدرك ما رآه خطأ، فقد أغنانا عن الرجوع إلى كل تلك المصادر، فجزاه الله عنا كل خير.

5- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني وقد ترجمنا له في دراستنا لكتابه رفع الإصر عن قضاة مصر في الفصل الأول من الباب الثاني.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق كتاب الإصابة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وطبع بدار الكتب العلمية بيروت، سنة 1995م في ثمانية أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يُعد من أجمع كتب معرفة الصحابة، استخلص مؤلفه مادته من كتب معرفة الصحابة التي ألفت قبله وعددها كبير جدا، كما أفاد من كتب الجرح والتعديل، وتواريخ الرجال، وتواريخ المدن المحلية، وكتب ضبط الأسماء، وكتب الحديث والتفسير والرقائق، وأفاد من كتب الأنساب والأخبار واللغة والأدب، ومعظم اقتباساته عن هذه الكتب مباشرة مما يدل على اطلاعه عليها وإفادته منها.

ويقع الكتاب في أربع مجلدات، منها المجلدات الثلاثة الأولى في تراجم من عرفوا بأسمائهم ويبلغ عدد التراجم 9477 ترجمة، أما المجلدة الرابعة فتناول فيها من عرفوا بكناهم وبلغ عددهم 1268 علما، كما تناول فيه تراجم النساء وبلغ عددهن 1522 امرأة، بدأ بمن عرفن بالأسماء ثم بمن عرفن بالكنى، فيكون عدد تراجم الكتاب 12267 ترجمة، وليس كل من ذكرهم ممن ثبتت صحبتهم حيث بين في مقدمة كتابه أنه ذكر فيه أربعة أقسام، القسم الأول من وردت صحبتته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. والقسم الثاني فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي - ﷺ - ومات وهم دون سن التمييز ... لغلبة الظن على أنه - ﷺ - رآه، والقسم الثالث فيمن ذكر في الكتب المتقدمة عليه من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي - ﷺ - ولا رأوه سواء أسلموا في حياته أم لا، وهؤلاء ليسوا صحابة باتفاق.

والقسم الرابع فيمن ذكر في الكتب المتقدمة أنه صحابي على سبيل الوهم والغلط وبيان ذلك، وقد رتب ابن حجر تراجمه على حروف المعجم مبتدئا في كل حرف بالقسم الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع⁽¹⁾.

(1) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 78-79.

ويذكر في الترجمة عادة من خرّج حديث الصحابي "صاحب الترجمة" من أصحاب السنن وغيرهم من المصنفين في الحديث، ويهتم بالتعريف بنسب الصحابي ويذكر نموذجاً أو أكثر من حديثه، وربما ساق بعض أخبار الصحابي في الغزوات أو الحوادث المهمة، ويسجل وقت وفاته إذا عرفت، ولا شك أن ابن حجر بإفادته من ملاحظات واستدراكات سابقة من المصنفين وبإضافاته المهمة وتبنيهاته الدقيقة ضمن كتابه فوائد جليّة لا تتوفر في كتب معرفة الصحابة الأخرى وإن كان لها فضل سبق والتمهيد له⁽¹⁾. أما من ناحية قيمة كتاب الإصابة كمصدر لتاريخ الفرع السفياني فإن ما قلناه عن أسد الغابة يقال عليه، من أن له قيمة في التاريخ للحركة العلمية والحياة الدينية في تلك الفترة إذ يغطي ترجمة جميع الصحابة الذين أدركوا تلك الفترة، وكانت لهم أدواراً بالغة الأهمية في جميع مناحي الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وخاصة العلمية.

ثانياً: كتب الطبقات

1- تعريف الطبقة

قال الأستاذ محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لكتاب "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام الجمحي: «والذي لا شك فيه أن هذا اللفظ من كلام العرب قديماً للدلالة على معانٍ مختلفة، ولما جاء عصر التدوين صار له مجاز آخر عند المؤلفين والكتّاب، حتى انتهى إلى زماننا هذا بمعنى مشهور مألوف، ومادة (طبق) تؤول أكثر معانيها في لسان العرب إلى تماثل شيئين إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواهما وكانا على حدٍ واحدٍ فقبل منه: تطابق الشيطان إذا تساوى وتماثلا. وسموا كل ما غطى شيئاً (طبقاً) لأنه لا يغطيه حتى يكون مساوياً له، ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه، فسموا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعض (طبقات)⁽²⁾.

ولما كانت كل مرتبة من المراتب لها حال ومذهب سمو الحال المميزة نفسها طبقة.

فقالوا: فلان من الدنيا على طبقات شتى؛ أي: على أحوال شتى، وهذا المعنى أشد وضوحاً في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (أَلَا إِنَّ بَنِي آدَمَ خُلِقُوا عَلَى طَبَقَاتٍ شَتَّى، فَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَلَّدُ مُؤْمِنًا وَيَحْيَا مُؤْمِنًا وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَلَّدُ كَافِرًا وَيَحْيَا كَافِرًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَلَّدُ مُؤْمِنًا

(1)-المرجع نفسه، ص 79.

(2)- ابن منظور: لسان العرب، مادة «طبق»، ج 10، ص 209.

وَيَحْيَا مُؤْمِنًا وَيَمُوتُ كَافِرًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوَلِّدُ كَافِرًا وَيَحْيَا كَافِرًا وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا⁽¹⁾، وهذا بيان عن مذاهب الناس وأحوالهم في حياتهم، لا عن مراتبهم ومنازلهم⁽²⁾.

أما تعريف الطبقة في اصطلاح المحدثين فهو: «قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه، وقد يكون الراوي في طبقة باعتبار مشابته لها من وجه ومن طبقة أخرى لمشابهته لها من وجه آخر، كأنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، هم مع العشرة في طبقة الصحابة، وعلى هذا الصحابة كلهم طبقة باعتبار اشتراكهم في الصحبة، وباعتبار آخر هو النظر إلى الفضل والسابقة في الإسلام - هم عدة طبقات كما ذكر الحافظ ابن سعد في "طبقاته" والحاكم في "معرفة علوم الحديث"⁽³⁾.

2- نشأة علم الطبقات وتطوره

يرى روزنثال أن تقسيم الطبقات إسلامي أصيل، وأنه أقدم تقسيم وجد في التفكير التاريخي الإسلامي، وأنه نتيجة طبيعية لفكرة صحابة الرسول فالتابعون... إلخ، ولا علاقة له بمؤثرات خارجية⁽⁴⁾، ومما يؤيد هذا الرأي ما رواه عمران بن حصين - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (حَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ)⁽⁵⁾، فخير القرون الصحابة ثم التابعين ثم أتباع التابعين⁽⁶⁾.

على أن للقرن تعاريف متباينة منها أنه مئة سنة، وقد بين الحافظ ابن حجر أنه التحديد المشهور، وقال: «والمراد بقرن النبي - صلى الله عليه وسلم - الصحابة، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها»⁽⁷⁾.

ويرى مرغليوث أن نظام الطبقات أنفع المناهج للباحث التاريخي، إذ يوجد فيه الاستمرار الذي هو جوهر التاريخ، ويرى أيضا أن ترتيب المسلمين طبقات الرجال بحسب الأسبقية في الإسلام هو أحد الأسباب التي جعلتهم يرتبون أخبارهم في التاريخ الإسلامي ترتيبا زمنيا⁽⁸⁾.

(1) - رواه الإمام أحمد في المسند، ج3، ص19، 61، والترمذي في جامعه، ج4، ص483.

(2) - محمود شاكر: مقدمة تحقيق كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، ج1، ص65 - 66.

(3) - مقدمة ابن الصلاح، ص399، السيوطي: تدريب الراوي، ج2، ص908، محمد بن مطر الزهراي: علم الرجال،

نشأته وتطوره، ص37.

(4) - روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ص133-134.

(5) - صحيح البخاري، ج5، ص2-3.

(6) - العيني: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج16، ص170.

(7) - فتح الباري، ج7، ص6.

(8) - دراسات عن المؤرخين العرب، ص19، 59.

وقد نشأ هذا العلم وتطور على أيدي علماء الحديث منذ القرن الثاني الهجري، ولم يقتصر فيه على تقسيم الرواة على الطبقات بحسب لقائهم للشيخ، سواء كان عاماً بمعنى الجيل أو القرن كما فعل كلٌّ من: - مجشل الواسطي (ت 292 هـ) في "تاريخ واسط".

- أبو حاتم بن حبان البستي (ت 354 هـ) في كتابيه "الثقات" و "مشاهير علماء الأمصار".

- أبو عبد الله الحاكم (ت 405 هـ) في "تاريخ نيسابور".

حيث جعل هؤلاء الرواة على أربع طبقات: الصحابة، التابعون، أتباع التابعين، تبع الأتباع.

أو كان بصورة أدق في التقسيم كما فعل كل من:

- محمد بن سعد الزهري (ت 230 هـ) في "طبقاته الكبرى".

- خليفة بن خياط العصفري (ت 240 هـ) في "طبقاته".

- أبو عبد الله الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث".

حيث قسم هؤلاء الرواة إلى عدة طبقات بحسب لقائهم للشيخ لكن بصورة أدق، فمثلاً من لقي كبار الصحابة من التابعين يعد طبقة أولى، ومن لقي من دونهم يعد طبقة ثانية، ومن لقي صغارهم يعد طبقة ثالثة، وهكذا⁽¹⁾، لم يقتصر المحدثون على تقسيم الطبقات بحسب الشيخ بل تطور استعماله عند علماء الحديث إلى معانٍ أخرى كالفضل والسابقة، كما في الصحابة أو الحال والمنزلة وكل هذه التقسيمات يشملها معنى الطبقة في لسان العرب، كما سبق الإشارة إلى ذلك في التعريف.

وقد استمر التأليف على الطبقات يتسع ويتطور حتى نهاية القرن التاسع الهجري، كما امتد استعمال نظام الطبقات إلى كتب التراجم الأخرى: كـ "طبقات القراء" لخليفة بن خياط، و "طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازي (ت 476 هـ)، و "طبقات الصوفية" لأبي عبد الرحمن السلمي (ت 412 هـ)، و "طبقات فحول الشعراء" لمحمد بن سلام الجمحي (ت 232 هـ)، و "طبقات النحويين" لأبي بكر الزبيدي (ت 379 هـ) وغير ذلك.

3- فائدة معرفة علم الطبقات

قال الحافظ العراقي (ت 806 هـ): «ومن المهمات معرفة طبقات الرواة، فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر فيتميز ذلك بمعرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقة

(1) - وقد سلك مثل هذا التقسيم التفصيلي الحافظ ابن الجوزي (ت 597 هـ) في كتابه صفة الصفوة وقد اقتفى أثر ابن سعد في طبقاته. انظر: مقدمته، ص 33-38، ومن المتأخرين الإمام الذهبي في كثير من كتبه كالتذكرة والسير وطبقات القراء وطبقات المحدثين وغيرها، وكذلك الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب، والسيوطي (ت 911 هـ) في طبقات الحفاظ وغيرهم. محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال، نشأته وتطوره، ص 39.

واحدة فرما أشكل الأمر، وربما عرف ذلك بمن فوقه أو دونه من الرواة، فرما كان أحد المتفقين في الاسم لا يروي عن روى عنه الآخر، فإن اشتركا في الراوي الأعلى وفيمن روى عنهما فالإشكال حينئذ أشد، وإنما يميز ذلك أهل الحفظ والمعرفة، ويعرف كون الراويين أو الرواة من طبقة واحدة بتقاربهم في السن وفي الشيوخ الآخذين عنهم، إما بكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ، وبسبب الجهل بمعرفة الطبقات غلط غير واحد من المصنفين، فرما ظن راوياً راوياً آخر غيره، وربما أدخل راوياً في غير طبقته»⁽¹⁾.

وقال الحافظ السخاوي (ت 902 هـ): «وفائده الأمن من تداخل المشتبهين كالمثقفين في اسم أو كنية أو نحو ذلك، وإمكان الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنينة لمعرفة الحديث المرسل أو المنقطع وتمييزه عن الحديث المسند، وبينه وبين التأريخ عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في التعريف بالرواة وينفرد التأريخ بالحوادث والطبقات بما إذا كان في البدرين مثلاً من تأخرت وفاته عن لم يشهدا لاستلزامه تقديم المتأخر الوفاة»⁽²⁾.

تكمن أهمية كتب الطبقات في تسهيل التمييز بين الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولهذا التنظيم فائدة في معرفة الحديث المرسل أو المنقطع وتمييزه عن الحديث المسند، وفي التمييز بين الأسماء المتفقة والمتشابهة.⁽³⁾

وقد اقتصر بعض المصنفين على ذكر طبقات الصحابة أو التابعين، واقتصر البعض الآخر على رجال بلدة واحدة، في حين تناول آخرون رجال الحديث عامة سواء كانوا صحابة أم تابعين أم من تلاهم دون تقييد بمكان مخصوص⁽⁴⁾.

وفصل بعض المصنفين تراجم الرجال الذين تناولوهم، فذكروا أخبارهم إضافة إلى أنسابهم وسني وفياتهم وشيوخهم وتلاميذهم وبعض رواياتهم، ويظهر ذلك بوضوح عند محمد بن سعد في كتابه "الطبقات الكبرى"، في حين أوجز آخرون فلم يتعرضوا للأخبار، بل اكتفوا بالتعريف بنسب الشخص وسنة وفاته، ويظهر هذا الاتجاه عند خليفة بن خياط في كتابه "الطبقات"، ومال آخرون إلى تجريد الأسماء دون التعرض للأخبار والأنساب، ويتمثل هذا الاتجاه عند مسلم بن الحجاج⁽⁵⁾.

(1) - شرح التبصرة والتذكرة، ج 2، ص 342-343.

(2) - فتح المغي، ج 4، ص 388-389.

(3) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة النبوية، ص 76.

(4) - المرجع نفسه، ص 75.

(5) - المرجع نفسه، ص 76.

وقد أثرت ثقافة المصنفين في ذلك، فابن سعد كان مهتما بالأخبار والأنساب، لذلك فهو ينقل عن الأخباريين والمؤرخين والنسابين كثيرا، فجاء كتابه في الطبقات متضمنا مادة غزيرة في الأخبار والنسب، وخليفة بن خياط كان مهتما بالأنساب كثيرا فغلبت مادة الأنساب على طبقاته⁽¹⁾.
ولئن كان تنظيم الرجال الذين تناولتهم المصنفات على الطبقات مفيدا بحد ذاته في نقد الأسانيد، فإن ما احتوته الكتب التي فصلت تراجم الرجال من معلومات تتصل بحياتهم ذات فائدة كبيرة في بيان مكانتهم في العلم ودرجتهم في الورع والصدق، مما له أثر في الاطمئنان إليهم وتوثيقهم وبالتالي قبول مروياتهم⁽²⁾.

4- المصنفون في الطبقات

إن أقدم من صنف في الطبقات محمد بن عمر الواقدي (ت 207هـ)، والهيثم بن عدي (ت 207هـ)، فقد صنف الواقدي "الطبقات"⁽³⁾، حيث نقل عنه كثيرا محمد بن سعد كاتب الواقدي في كتابه "الطبقات الكبرى"⁽⁴⁾.

وأما الهيثم بن عدي فقد ألف كتابين في الطبقات هما "طبقات من روى عن النبي - ﷺ - من الصحابة" و"طبقات الفقهاء والمحدثين"⁽⁵⁾.

وقد تتابع التأليف في الطبقات خلال القرون الثالث والرابع والخامس الهجرية فألف:

- محمد بن سعد كتاب "الطبقات الكبرى".

- علي بن المديني كتاب "الطبقات"، جزءان كما يذكر ابن خبير⁽⁶⁾.

- سليمان بن داؤد الشاذكوني (ت 234هـ)، كتاب "التاريخ في طبقات أهل العلم ومن نسب منهم إلى مذهب"⁽⁷⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 75.

(2) - المرجع نفسه، ص 75.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص 128.

(4) - يذكر ابن النديم أن «محمد بن سعد من أصحاب الواقدي روى عنه وألف كتبه من تصنيفات الواقدي»،

الفهرست، ص 128.

(5) - ابن النديم، الفهرست، ص 129.

(6) - فهرسة ابن خبير، ص 225.

(7) - المصدر نفسه، ص 221، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 488.

- إبراهيم بن المنذر (ت 236هـ) كتاب "الطبقات"⁽¹⁾.
- خليفة بن خياط كتاب "الطبقات".
- أبو القاسم محمود بن إبراهيم ابن سميع الدمشقي (ت 259هـ) كتاب "الطبقات"⁽²⁾.
- مسلم بن الحجاج (ت 261هـ) كتاب "الطبقات".
- أبو حاتم الرازي (ت 277هـ) كتاب "طبقات التابعين".
- أبو زرعة النصري الدمشقي (ت 282هـ) كتاب "الطبقات".
- أبو بكر أحمد بن هارون البرذعي البرديجي (ت 301هـ) كتاب "الطبقات في الأسماء المفردة من أسماء العلماء وأصحاب الحديث".
- محمد بن جرير الطبري في كتابه "ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين".
- أبو القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسي (ت 353هـ) كتاب "طبقات المحدثين".
- أبو الشيخ الأنصاري (ت 369هـ) كتاب "طبقات المحدثين بأصبهان".
- أبو عمر محمد بن العباس الخزاز، ابن حيوية (ت 382هـ) كتاب "الطبقات".
- أبو القاسم عبد الرحمن بن مندة "ت 470هـ" كتاب "طبقات المحدثين".
- وقد ضاعت معظم هذه المصنفات ولم يصل إلينا إلا القليل منها، وأقدم ما وصل إلينا كتاب "الطبقات الكبرى" لمحمد بن سعد.

1- الطبقات الكبرى لابن سعد

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، مولاهم، مؤرخ ثقة، من حفاظ الحديث، ولد في البصرة سنة 168هـ، وسكن بغداد، وصحب الواقدي المؤرخ، زماناً، فكتب له وروى عنه، وعُرف بكتاب الواقدي، قال الخطيب البغدادي: «محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه فإنه يتحرى في كثير من رواياته»⁽³⁾، وتوفي ببغداد سنة 230هـ⁽⁴⁾.

(1) - اقتبس منه ابن حجر في الإصابة، ج 2، ص 525.

(2) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 142.

(3) - تاريخ بغداد، ج 2، ص 369.

(4) - مصادر ترجمته: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 2، ص 369، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 4، ص 351،

الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 3، ص 75، ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج 9، ص 182.

ب-التعريف بالكتاب ودراسته

يقع الكتاب في أحد عشر جزءا حسب طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة 2001م، التي حققها الدكتور علي محمد عمر، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، وتعد من أحسن الطبعات وأجودها لاستدراكها على النقص الذي جاء في بقية الطبعات، وقد طبع قبل ذلك طبعات كثيرة كان أقدمها في ليدن 1904-1919م، تحت إشراف مجموعة من المستشرقين على رأسهم إدوارد سخاو غير أن كل الطبعات السابقة كانت جزئية أو بها نقص.

قسم ابن سعد كتابه إلى قسمين: قسم للرجال، وقسم للنساء، ثم جعل الصحابة الذين يمثلون الجيل الأول من الرجال في خمس طبقات، وبنى تقسيمه هذا على السابقة في الإسلام والفضل وفي داخل كل طبقة راعى عنصر النسب والشرف⁽¹⁾.

فبدأ الطبقة الأولى - وهم أهل بدر - برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم الأقرب فالأقرب إليه في النسب، وسار على هذا المنهج في الطبقة الثانية من الصحابة، وهم الذين لم يشهدوا بدرا ولهم إسلام قديم وقد هاجر عامتهم إلى أرض الحبشة وشهدوا أحدا وما بعدها، وكذلك كان أمره في الطبقة الثالثة التي خصصها لمن شهد الخندق وما بعدها، في حين خص الطبقة الرابعة بمن أسلم عند فتح مكة وما بعد ذلك، أما الطبقة الخامسة فقد جعلها لمن قبض الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهم أحداث الأسنان فكانت هذه الطبقات الخمس كلها في الصحابة، فلما أتمها تناول طبقات التابعين ومن بعدهم، ولكن راعى في هذا التقسيم عاملا جغرافيا وهو ترتيبهم حسب المدن التي استقروا فيها، فبدأ بالمدينة المنورة، ثم مكة، فالطائف، فاليمن، فاليمامة، فالبحرين، ثم الكوفة والبصرة وواسط والمدائن وبغداد وخراسان، والري، وهمدان وقم والأنبار، ثم الشام والجزيرة والعواصم والثغور، ثم مصر وأيلة، وإفريقية والأندلس⁽²⁾.

وفي كل هذه الأمصار باستثناء المدينة المنورة يستهل حديثه بمن نزل المصير من الصحابة، ثم يتبعه بذكر أهل العلم الذين أخذوا عن الصحابة أو - التابعين - ثم طبقة تابعي التابعين حتى عصره، وفي حالة هجرة بعض أصحاب التراجم من مصر إلى مصر آخر فهنا نجد ابن سعد لا يكرر مادته إلا في حالات نادرة بل يترجم ترجمة مطولة في موضع ويختصرها في المواطن الأخرى.

(1) - علي محمد عمر: مقدمة تحقيق كتاب الطبقات الكبير، ج1، ص10.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص11-12.

وكان آخر المراكز التي تناولها في هذا التقسيم الأندلس، ثم تلاها بذكر طبقات النساء، والتي تمثل الجزء الأخير من الكتاب⁽¹⁾.

وقد اهتم ابن سعد بتراجم الصحابة والتابعين والأتباع من المتقدمين، فيطيل الترجمة ذاكرا نسب الشخص ومفصلا في أخباره وأحواله الدالة على مكانته في العلم، أو على درجة ورعه وتقواه، أو على ميوله وعقيدته مما له أثر في توثيقه وقبول رواياته، على أن ابن سعد أطال تراجم البعض من الصحابة ومن تلاهم كثيرا، فقد أثرت ثقافته الواسعة وإطلاعه على الأخبار في بناء كتابه، لكنه أوجز كثيرا في تراجم المعاصرين له، ولعل سبب ذلك يعود إلى دور الصحابة والتابعين في الرواية مما يجعل لأحوالهم وأخبارهم والتعريف بهم أهمية فائقة⁽²⁾.

وتلقي هذه المعلومات التي قدمها ابن سعد خلال التراجم أضواء على الحياة الثقافية والحضارية في القرنين الأول والثاني الهجريين بما يجعل لكتابه أهمية كبيرة من الناحية التاريخية⁽³⁾.

وقد استعمل ابن سعد ألفاظ الجرح والتعديل في كتابه كقوله: «ثقة ثبت صدوق كثير الحديث»⁽⁴⁾، وقوله «فيه ضعف»⁽⁵⁾، وقوله: «ضعيف ليس بشيء»⁽⁶⁾، وقوله: «ليس بذلك»⁽⁷⁾.

واعتبر العلماء كلامه في الجرح والتعديل جيدا مقبولا⁽⁸⁾، روى ابن حجر أن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف عن أهل العراق⁽⁹⁾، ويدل اهتمامه بالجرح والتعديل بالإضافة إلى طبيعة التراجم التي تتناول رواة الحديث، سواء أكانوا محدثين غلب عليهم الحديث وعرفوا به، أم فقهاء يكون الحديث جزءا هاما من ثقافتهم، على أن ابن سعد إنما صنف كتابه لخدمة علم الحديث، ومن ثم فقد جاء تقسيم الكتاب على الطبقات ملائما لهذا الغرض⁽¹⁰⁾.

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 11-12.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 85.

(3) - المرجع نفسه، ص 85.

(4) - ابن سعد: كتاب الطبقات الكبرى، ج 7، ص 354.

(5) - المصدر نفسه، ج 6، ص 366، 382، ج 7، ص 254، 257، 275، 277.

(6) - المصدر نفسه، ج 7، ص 279.

(7) - المصدر نفسه، ج 5، ص 420، ج 7، ص 480، 483.

(8) - السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص 323-324.

(9) - فتح الباري، ج 1، ص 443.

(10) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 85.

وقد وثق العلماء محمد بن سعد⁽¹⁾ لكنهم عابوا عليه أخذه عن الضعفاء، كهشام بن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي⁽²⁾، وقد صنف الواقدي كتابا في الطبقات نقل عنه ابن سعد كثيرا، حتى يمكن القول أن ربع كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد مأخوذ عن الواقدي، ولكن من الإجحاف لابن سعد أن نفتتح بقول ابن النديم عنه أنه صنف كتبه من تصنيفات الواقدي⁽³⁾، لأن ابن سعد استقى من مصادر أخرى كثيرة، فكان عدد شيوخه في الطبقات ينيف على الستين شيخا، معظمهم من المحدثين الذين اهتموا بسيرة النبي - ﷺ -، وسيرة الصحابة والتابعين، ومن تلاهم من أهل العلم ورواة الحديث، ولم يقتصر ابن سعد على نقل مادة الواقدي بل يقدم مادة واسعة عن رواة آخرين، بل أن ما نقله عن أبي نعيم الفضل بن دكين (ت219هـ)⁽⁴⁾، وعفان بن مسلم (ت220هـ)، وعبيد الله بن موسى العبسي (ت213هـ)، ومعن بن عيسى الأشجعي (ت198هـ)، يزيد عما نقله عن الواقدي، فكيف إذا كان ابن سعد لم يقتصر على هؤلاء المحدثين الأربعة بل نقل عن غيرهم مادة واسعة أيضا، وبذلك يتضح ما في قول ابن النديم من مجازفة وبعد عن الحق⁽⁵⁾.

تناول ابن سعد تراجم رواة الحديث وقسمهم على طبقات، فالفرق بين كتابه وكتب معرفة الصحابة أنه بالإضافة إلى طبقات الصحابة ترجم لرواة الحديث من التابعين، وهم على طبقات وقد عاصر كثير منهم فترة الفرع السفلي.

ترجم ابن سعد لمعاوية بن أبي سفيان في الطبقة الرابعة من الصحابة فيمن أسلم عند فتح مكة و ما بعدها ولم يترجم له في الطبقة الثالثة التي خصصها لمن شهد الخندق وما بعدها رغم انه ذكر أن معاوية قال عن نفسه أنه أسلم في يوم صلح الحديبية لكنه كتم إسلامه، وأطال ترجمته فقد جاءت في عشرين صفحة⁽⁶⁾، تكلم فيها عن نسبه وذريته وإسلامه وأخباره مع النبي - صلى الله عليه وسلم - وبعض الأحاديث التي رواها عنه ثم أخباره مع عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - ثم ذكر حربه مع علي - رضي الله عنه - وشأنه مع الحسن ثم ذكر طائفة من أخبار خلافته ووفاته، وهي أخبار تاريخية مسندة

(1) - الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج2، ص11.

(2) - ابن الصلاح: مقدمة، ص398.

(3) - ابن النديم: الفهرست، ص128.

(4) - يذكر السخاوي أن للفضل بن دكين كتابا في التاريخ، انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص131.

(5) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص86.

(6) - كتاب الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: 1029، ج6، ص15-34.

تحتوي الكثير من التفاصيل والأحداث المؤرخ لها بدقة وقيمتها العلمية كبيرة جدا كون ابن سعد مؤرخ من كبار المؤرخين الثقات المبكرين.

كما ترجم لعمر بن العاص في ست وثلاثين صفحة⁽¹⁾، وصنفه في الطبقة الثالثة مع من شهد الخندق وما بعدها، وذكر سائر أخباره وفصل فيها تفصيلا لا نكاد نجد عند غيره، كذلك ترجم لعقبة بن نافع وصنفه في نفس الطبقة مع معاوية وأطال ترجمته⁽²⁾، وذكر أخباره وأخبار فتحه لأفريقية وبلاد المغرب، غير أنه لم يذكر تاريخ إسلامه، كما ترجم لكثير من الصحابة الذين عاشوا في فترة حكم الفرع السفلي وكانت لهم مواقف منه أو مع بعض ولاتهم أو شاركوا بأنفسهم معهم في الحكم كولاتة مثل عبد الله بن عمرو بن العاص⁽³⁾، والمغيرة بن شعبة⁽⁴⁾ من الطبقة الثالثة، ومثل عبد الله بن العباس⁽⁵⁾، والحسن⁽⁶⁾ والحسين⁽⁷⁾ ابنا علي، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب⁽⁸⁾، وعبد الله بن الزبير⁽⁹⁾ وغيرهم كثير من الطبقة الخامسة من الصحابة.

ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: نوع كان له إضافة إلى رواية الحديث شأن بالسياسة والخلفاء والولاة وشؤون الحكم، فحملت أخبارهم الشيء الكثير من أخبار سياسية وإدارية وعسكرية تتعلق بالفرع السفلي، ونوع ثان ليس له علاقة بالحكام والشؤون الساسية، في تراجمهم أخبار تخص الحياة العلمية والثقافية، وأخبار هذه الفئة تؤرخ لفترة مبكرة من الإهتمام برواية الحديث والآثار عن الصحابة وتدوينها، وخير مثال على النوع الأول ترجمة علي بن الحسين بن علي (ت 94هـ) وقد صنفه ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي المدينة وعقد له ترجمة في عشر صفحات⁽¹⁰⁾، وذكر أخباره مع عبيد الله بن زياد بعد مقتل أبيه الحسين في كربلاء، ثم خبره مع يزيد بن معاوية في دمشق، كما يعتبر علي بن الحسين ممن كثرت روايته فقد قال

(1) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1029، ج 5، ص 48-82.

(2) - كتاب الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: 731، ج 6، ص 138-143.

(3) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 732، ج 5، ص 82-90.

(4) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 842، ج 5، ص 173-180.

(5) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1367، ج 6، ص 320-347.

(6) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1373، ج 6، ص 352-399.

(7) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1374، ج 6، ص 399-461.

(8) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1375، ج 6، ص 461-471.

(9) - المصدر نفسه، ترجمة رقم: 1377، ج 6، ص 473-518.

(10) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 1580، ج 7، ص 209-219.

ابن سعد في نهاية ترجمته: « كان علي بن حسين ثقة مأمونا كثير الحديث عاليا رفيعا ورعا»⁽¹⁾، ومن أمثلة النوع الثاني ترجمة عروة بن الزبير (ت94هـ) فقد عقد له ابن سعد ترجمة وصنفه في الطبقة الثانية من تابعي المدينة في أربع صفحات⁽²⁾.

ومنه يمكننا القول أن كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد عمدة كتب التراجم وأقدمها وقد اعتمد عليه من جاء بعده، وهو عالي القيمة بالنسبة للباحث في تاريخ الفرع السفياني خاصة النشاط العلمي للعلماء وموقفهم من الأحداث.

2- كتاب "الطبقات" لخليفة بن خياط

أ- التعريف بالمؤلف

هو خليفة بن خياط وقد ترجمنا له في دراستنا لكتابه تاريخ خليفة في الفصل الأول من الباب الأول.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وهو ثاني أقدم كتاب وصل إلينا من كتب الطبقات كاملا، وقد حققه سهيل زكار ونشره بدار الفكر بدمشق سنة 1993م، في جزء واحد، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

خليفة بن خياط معاصر لابن سعد، ويحوي كتابه تراجم ما يقارب 3375 ترجمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم رجالا ونساء، وقد تكررت تراجم بعضهم ولا سيما الصحابة، وقد بدأ المؤلف كتابه بالحديث عن الرسول -ﷺ- ثم أخذ يترجم للصحابة، حتى إذا تحدث عن الأمصار ترجم لصحابة كل مصر ثم لتابعيه، وأما الصحابييات فأفرد لهن بابا خاصا في آخر الكتاب.

ومنهج خليفة في هذا الكتاب يخالف منهج ابن سعد في طبقاته أحيانا ويقاربه أحيانا، فخليفة بدأ كتابه بترجمة الرسول -ﷺ- فعمه العباس، فبقية الهاشميين، ثم أخذ يترجم للأمويين، ثم تناول سائر بطون قريش بطنًا بطنًا، ثم ألم بسائر القبائل المضرية فالعدنانية، وبعد ذلك بدأ بالصحابة من القبائل اليمانية، وهذا يعني أنه رتب الصحابة وقسمهم لا وفق سابقتهم ومنازلهم في الإسلام كما فعل ابن سعد، وإنما وفق أنسابهم وقرباتهم من رسول الله -ﷺ- متبعا للأسلوب الذي طبقه عمر بن الخطاب في الديوان، وكان يشير إلى منزلة كل من الصحابة في تراجمهم.

وبعد أن أنهى تراجم الصحابة جميعا عادا إياهم من أهل المدينة لسكنى معظمهم فيها أو دخولهم إياها، شرع بعد ذلك بالحديث عن الأمصار فذكر أن معظم الصحابة تفرقوا بعد رسول الله -ﷺ-، لذلك تحدث عن الصحابة في الأمصار على المنهج السالف، ثم تحدث عن التابعين وفق أنسابهم أيضا.

(1) - المصدر نفسه، ج7، ص219.

(2) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 1554، ج7، ص177-181.

واستمر في منهجه الأول -التقسيم حسب القبائل والنسب لا حسب الرواية-، ولم ينس خليفة حين يترجم للتابعي أن يذكر عمن روى من الصحابة، وبين ابن سعد وخليفة اختلاف في تعداد الطبقات، فطبقات أهل البصرة مثلاً عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة اثنتا عشرة طبقة، وأهل الكوفة عند ابن سعد تسع طبقات، وعند خليفة إحدى عشرة طبقة، وأهل الشام عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة ست (1).

أما عن قيمة طبقات خليفة وفائدتها فإن منهج خليفة يفيدنا في تقسيم الطبقات حسب القبائل في معرفة قبائل كل مصر من الأمصار، وبكلمة أخرى نستطيع أن نتعرف إلى حركة انتشار القبائل العربية وتوزيعها جملة وتفصيلاً؛ ذلك أن خليفة يترجم لرجالها، ليس فقط حسب قبائلهم الكبيرة، وإنما حسب أصغر الأفخاذ والفصائل. ومن عاداته أن يذكر نسب المترجم كاملاً حتى أعلى أجداده، وبهذا يصبح الكتاب -بالإضافة إلى كونه كتاب طبقات- كتاب أنساب، وهذا المنهج يفيد أيضاً في دراسة التاريخ، وخاصة تاريخ بني أمية، إذ كان للعصبية القبلية فيه شأن كبير، وعندما يعرف المؤرخ قبائل كل إقليم في الدولة يستطيع التوصل إلى حل كثير من المعضلات، ويقف على التيارات السياسية وأسرار الحوادث، وفي هذا ما فيه من جليل الفائدة (2).

ويظهر أن خليفة كان يحرص ألا يفوته ذكر أي قبيلة من القبائل النازلة في الأمصار، حتى التي لم يعرف فيها محدثون، فكان إذا ما ذكر واحدة من هذه القبائل قال: «ليس فيها أحد» يعني من حملة الآثار، ومن عادة خليفة -حين يترجم للصحابي- أن يذكر الأحاديث التي رواها هذا الصحابي، ولكن لا يثبت نص الحديث كاملاً، وإنما يشير إليه أو يذكر مطلعته وموضوعه (3).

وإضافة إلى ذكر خليفة نسب الرجل فإنه يذكر كنيته، ويجدد المكان الذي عاش فيه بصورة دائمة أو مؤقتة، فيذكر رحلته في الأمصار وكذلك يهتم بتسجيل سني الوفيات، وهو في تراجم الصحابة يذكر للصحابي حديثاً مما رواه عن النبي -ﷺ-، مما له أهمية في التعريف بالصحابي، حيث أن الرواية مباشرة عن النبي -ﷺ- هي إحدى وسائل معرفة الصحابة وتمييزهم (4)، وقلما يسمي شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، ولا يذكر تفاصيل عن حياة الرجال وأخبارهم، كذلك لا يستعمل عبارات الجرح والتعديل (5).

(1) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب الطبقات لخليفة، ص 12-13.

(2) - المرجع نفسه، ص 14.

(3) - المرجع نفسه، ص 14.

(4) - ابن حجر: الإصابة، ج 1، ص 7.

(5) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 87.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن اهتمام خليفة بذكر أمهات رجاله وأنسابهن له عظيم الفائدة، فهو يمكننا من التعرف على الصلات بين القبائل؛ لأن التزاوج بين قبيلتين يعني في معظم الأحيان وجود التعاون والتحالف بينهما⁽¹⁾.

ونجد في الكتاب فائدة اجتماعية، فهو يؤرخ دخول المرأة الأجنبية البيت العربي، وبدء حلول الأمة مكان الحرّة، وكيف تدرج وازداد، فقد نلاحظ في الطبقة الثانية من التابعين أن نسبة الذين كانت أمهاتهم إماء أكثر منها في الأولى، وفي الثالثة أقل من الرابعة، وهكذا، يضاف إلى هذه الأمور أن كثيراً من التابعين من الموالي، وقد يكون عدد الموالي في الطبقة الأولى أقل منه في الثانية، وهذا يفيد في تتبع حركة الثقافة العربية وأثر الموالي فيها.

ولقد أورد خليفة في كتابه تراجم قوم لم يذكرهم ابن سعد، وكذلك ترجم ابن سعد لكثير من الرجال لم يذكرهم خليفة، وهكذا يطلعنا خليفة على عدد جديد من التراجم لرجال الثقافة الإسلامية في قرونها الثلاثة الأولى ومع ذلك يبقى ذون طبقات ابن سعد بكثير من ناحية الشمول والمحتوى.

3- "الطبقات" لمسلم بن الحجاج القشيري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، حافظ من أئمة المحدثين، ولد بنيسابور سنة 202هـ، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق، أشهر كتبه "صحيح مسلم" جمع فيه اثني عشر ألف حديث، كتبها في خمسة عشر سنة، وهو أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة، في الحديث، وقد شرحه كثيرون، وتوفي بظاهر نيسابور سنة 261هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق كتاب الطبقات وطبعه أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان في دار الهجرة، بالسعودية، سنة 1991م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة. وقد اقتصر فيه على الصحابة والتابعين، ولم يترجم لهم بل اقتصر على تجريد أسمائهم⁽³⁾.

(1) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب الطبقات لخليفة، ص 14.

(2) - مصادر ترجمته: الحاكم النيسابوري: تاريخ نيسابور، ج 34، ص 602، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 13، ص 101، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 5، ص 194، المزني: تهذيب الكمال، ج 27، ص 499، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 2، ص 125.

(3) - السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص 299.

وقد خلط الكنى والأسماء، وبدأ بالصحابة فرتبهم على المدن فبدأ بأهل المدينة ثم مكة فالكوفة فالبصرة فالشام فمصر فاليمن، ثم أهل مدن شتى، ثم ذكر النساء على المدن أيضاً، ثم انتقل إلى طبقة التابعين فرتبهم على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم، وبلغ بطبقات التابعين من أهل البصرة ثلاث طبقات، لكن سزكين ذكر أنه يتناول «معاصري الرسول - ﷺ - الذين رأوه، ورووا عنه، والذين شاهدوه فقط ولكنهم لم يرووا عنه»⁽¹⁾، وبذلك يتبين نقصان النسخة التي اطلع عليها أو أنه وهم⁽²⁾.

وتكمن قيمة هذا الكتاب بالنسبة للباحث في تاريخ الفرع السفياي بأماكن إقامة المترجم لهم من الصحابة والتابعين.

4- كتاب المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين للطبري

أ- التعريف بالمؤلف

هو محمد بن جرير الطبري وقد ترجمنا له في دراستنا لكتابه تاريخ الرسل والملوك في الفصل الثاني من الباب الأول.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع هذا الكتاب ملحقاً بكتاب "تاريخ الأمم والملوك" للطبري، بالمطبعة الحسينية بمصر، كما طبع بمؤسسة الاعلمي للمطبوعات ببيروت سنة 1939م في 164 صفحة، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وهو يبدأ بالصحابة ويرتبهم في البدء على الوفيات، ولا يذكر سائر السنين بل يختار بعضها، ولعل المنتخب هو الذي فعل ذلك فاهتم بحوادث بعض السنين فثبتها وأهمل الأخرى، وأحياناً يطيل ذكر أخبار تتعلق بالمترجم كما فعل في ترجمة زيد الحب⁽³⁾، ويقدم ذكر بني هاشم على غيرهم. وآخر سنة ذكر الوفيات فيها هي سنة ثمانين 80هـ، وبعد ذلك عقد عناوين متنوعة فذكر من عاش من الصحابة بعد وفاة الرسول - ﷺ - وروى عنه العلم، فبدأ ببني هاشم ثم مواليهم وحلفائهم، ثم ذكر بني عبد المطلب واستمر في الترتيب على القبائل، فلما انتهى من العدنانية ذكر قبائل قحطان؛ ثم ذكر النساء مبتدئاً بالترتيب على الوفيات: «من هلك منهن قبل الهجرة ... بعد الهجرة ... على عهده - ﷺ - ... بعد وفاته»، ويقدم

ذكر قريبات النبي - ﷺ -، ثم المهاجرات ثم الأنصاريات؛ ثم ذكر الصحابييات الراويات من بني هاشم، ثم غرائب نساء العرب؛ فلما انتهى مما يتعلق بالصحابة ذكر التابعين ومن بعدهم من العلماء والرواة ورتبهم

(1) - فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ص 369.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص 88.

(3) - المنتخب من ذيل المذيل، ص 3-5.

على سني الوفيات، ثم ذكر كنى الرجال ثم كنى النساء ورتب ذلك على الطبقات بتقديم ذكر الصحابة على التابعين، فقد ذكر من الصحابة من توفي في فترة الحكم السفلي دون أن يتطرق لكل السنوات، حيث ذكر بعض من توفي سنة 50هـ كالمغيرة بن شعبة والحسن بن علي وترجم لهما⁽¹⁾.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) - المنتخب من ذيل المذيل، ص 19.

الفصل الثاني

معالجة الوفيات

ومعالجة التراجم المحلية

أولاً: معالجة الوفيات

ثانياً: التواريخ المحلية للرجال

أولاً: معاجم الوفيات

اهتم المحدثون بمعرفة سني وفيات الرواة، فكانت المصنفات المختلفة في علم الرجال تتضمن ذكر سني الوفيات، ينطبق ذلك على كتب معرفة الصحابة وطبقات المحدثين وكتب الجرح والتعديل وغيرها من كتب الرجال، وقد ظهرت مصنفات خاصة في الوفيات منذ أواخر القرن الثالث الهجري العاشر الميلادي⁽¹⁾، مما يدل على زيادة العناية بضبط سني الوفيات لما لها من أهمية في نقد إسناد الحديث⁽²⁾.

وقد استطاع النقاد عن طريق معرفة وفيات الرواة أن ينقدوا كثيراً من الروايات ويفضحوا الكذابين الذين وضعوها، ولولا معرفة سني الوفيات لما استطاعوا نقدها مثال ذلك: أن المعلى بن عرفان قال: حدثنا أبو وائل⁽³⁾ قال: «خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم⁽⁴⁾: أترأه بعث بعد الموت؟»⁽⁵⁾، فأبو نعيم الفضل بن دكين كان يعرف أن عبد الله بن مسعود توفي سنة 32 أو 33هـ قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين، فلا يمكن أن يشترك في صفين التي حدثت سنة 37هـ، وبهذا تبين له كذب المعلى بن عرفان⁽⁶⁾.

وهناك أمثلة كثيرة أخرى على استخدام سني الوفيات في نقد الإسناد، وبيان ما فيه من انقطاع أو إرسال⁽⁷⁾، وكثيراً ما افتضح الكذابون بسبب ضبط النقاد لسني الوفيات ومحاسبتهم بها⁽⁸⁾.

وقد فطن نقاد الحديث إلى هذه الطريقة في نقد الإسناد في فترة مبكرة فقال سفيان الثوري (ت161هـ): «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»⁽⁹⁾، وقال حفص بن غياث (ت194هـ):

(1) - انظر: موارد الخطيب، ص404.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص191.

(3) - شقيق بن سلمة أبو وائل الأسدي الكوفي: من كبار التابعين، شيخ الكوفة، أبو وائل الأسدي؛ محضرم، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وما رآه، وحدث عن: عمر، وعثمان، وعلي، وعمار، ومعاذ، وابن مسعود وخلق سواهم، وكان من أئمة الدين، توفي سنة 79هـ. الذهبي: سير الأعلام، ج4، ص161.

(4) - أبو نعيم الفضل بن دكين أحد كبار المحدثين الكوفيين توفي سنة 206هـ. الذهبي: سير الأعلام، ج10، ص142.

(5) - صحيح مسلم، ج1، ص26.

(6) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص191.

(7) للاطلاع على مزيد من الأمثلة انظر: أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص191.

(8) أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص191.

(9) العراقي: فتح المغيث، ج4، ص308، السيوطي: الشماريخ في علم التاريخ، ص18.

«إذا اهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه»⁽¹⁾؛ وقال حسان بن زيد: «لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، نقول للشيخ: كم سنه؟ وفي أي تاريخ ولد؟ فإن أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه»⁽²⁾.

وكان أئمة الحديث يسعون في ضبط وفيات الرواة، ويسألون عنها كما يسألون عن الحديث، ورغم أن الأهمية الأولى لضبط سني الوفيات هي في معرفة ما في سند الحديث من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي⁽³⁾، إلا أن هناك فوائد أخرى من معرفة سني وفيات الرواة، إذ تفيد في تمييز المؤلف والمختلف والمتفق والمفترق من الأسماء والانتسابات، إذ يحدث التباس أحيانا في بعض الأسماء أو في النسبة، فلأهمية سني الوفيات في نقد إسناد الحديث أولا وفي التمييز بين المؤلف والمختلف والمتفق والمفترق اعتنى العلماء بضبطها، حتى خصصوا مصنفات كاملة لها، ومع شدة اعتنائهم بها فقد فاتهم ضبط وفيات الكثير من الصحابة والتابعين والأتباع، فقد كان من الصعوبة حفظ هذه الوفيات في الفترة المبكرة لعدم تقييدها، فلما ظهرت المصنفات في الرجال كانت سني وفيات الكثيرين من المتقدمين قد جهلت، وكلما تأخر أصحاب التراجم كلما كانت نسبة ضبط وفياتهم أكثر دقة وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي⁽⁴⁾، ويؤيد قوله التفاوت الكبير بين نسبة ذكر الوفيات في "التاريخ الكبير" للبخاري مثلا، حيث اهتم أكثر من سابقه ومعاصريه بالوفيات، ومع ذلك فلا تزيد النسبة على خمسة بالمئة في حين تبلغ هذه النسبة في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي خمسين بالمئة⁽⁵⁾.

وتشكل هذه الفئة من معاجم التراجم مصدرا هاما ومعينا لا ينضب للمادة الخيرية والتاريخية التي لا يمكن للباحث في تاريخ الفرع السفياني الاستغناء عنها.

(1) ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج1، ص54، وعزاه السيوطي إلى حماد بن زيد بن حسان المذكور. انظر: الشماريخ في علم التاريخ، ص18.

(2) ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج1، ص54.

(3) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص20.

(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج1، ص17.

(5) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص193 وما بعدها، وانظر عن نسبة ذكر الوفيات في تاريخ بغداد روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، هامش ص25.

1- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربيعي الدمشقي

أ- التعريف بالمؤلف

هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة، أبو سليمان ابن زبر الربيعي، مؤرخ من حفاظ الحديث، كان محدث دمشق وابن قاضيها أبي محمد بن زبر، له تصانيف عدة، منها: "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم"، و"وصايا العلماء عند حضور الموت"، وتوفي سنة 379هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وقد ذكر السخاوي أنه ابتدأه من سنة الهجرة إلى سنة 338هـ⁽²⁾، سماه الذهبي "الوفيات"⁽³⁾، وسماه حاجي خليفة "وفيات النقلة"⁽⁴⁾.

ويبدو أن هذا الكتاب من أوائل ما وصل إلينا من الكتب المصنفة في وفيات الرجال وولاداتهم على السنين، وغدا عمدة المصنفين بعد، وممن اعتمده ونقل عنه الحافظ ابن عساكر في كتابه "تاريخ مدينة دمشق"⁽⁵⁾ والحافظ الذهبي في مواضع كثيرة من كتابه "سير أعلام النبلاء"⁽⁶⁾، وكتابه "تذكرة الحفاظ"⁽⁷⁾.

(1) - مصادر ترجمته: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 53، ص 315، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 135.

(2) - السخاوي: الاعلان بالتوبيخ، ص 315.

(3) - سير الأعلام، ج 15، ص 85، تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 135.

(4) - كشف الظنون، ج 2، ص 2019. وقال: «ابتدأ أبو سليمان، محمد بن عبد الله الحافظ بجمعه من الهجرة، ووصل إلى سنة 338هـ، وتوفي سنة 379هـ، ثم أبو محمد، عبد العزيز بن أحمد الكتاني الحافظ المتوفى سنة 466هـ إلى سنة [462هـ]، ثم ذيل على الكتاني أبو محمد، هبة الله بن أحمد الأكفاني الحافظ المتوفى سنة 485هـ ذيلاً صغيراً نحو عشرين سنة منه إلى سنة 485هـ، ثم ذيل علي الأكفاني الحافظ أبو الحسن، علي بن مفضل المقدسي المتوفى سنة 611هـ إلى سنة 581هـ، ثم ذيل علي ابن المفضل زكي الدين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفى سنة 656هـ، منه، إلى سنة ... بذييل كبير في ثلاثة مجلدات رأيتُه بخطه سماه (التكملة لوفيات النقلة) وذكر أن الكتب المذكورة، قد أهل في كل منها جماعة، ووعد فيه بجمع ما تضمن إهمالهم، ثم ذيل علي المنذري تلميذه عز الدين، أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشريف، الحسيني، الحلبي، ثم المصري إلى سنة 674هـ، ولعله ذيله إلى حين وفاته سنة 695هـ، كما في (المنهل)، والكل مرتب على: حسب وفياتهم في السنين والشهور، لا على ترتيب حروف أسمائهم، وذيل على الشريف شهاب الدين، أبو الحسين أحمد بن أيك الدمياطي الحافظ المحدث إلى نازلة الطاعون، سنة 749هـ، وذيل علي ابن أيك الحافظ، زين الدين: عبد الرحيم العراقي المتوفى: سنة 805هـ، إلى زمانه، والذبول المتأخرة أبسط من الأصل، والكل مرتب على السنوات». ج 2، ص 2019.

(5) - ج 6، ص 415، ج 10، ص 353، ج 11، ص 176.

(6) - ج 4، ص 252، ج 7، ص 127، 314.

(7) - ج 3، ص 126.

الكتاب جاء في أربعة أجزاء وقد جاءت الوفيات التي تعني الباحث في تاريخ الفرع السفيفاني في الجزأين الأول والثاني حيث ضم الجزء الأول من السنة الأولى للهجرة حتى سنة 77هـ، والجزء الثاني من سنة 78هـ حتى سنة 152هـ، وفي مطلع كل جزء سند الرواة، ومعظم الرجال لم يذكر شيئاً عن حياتهم، وعن آراء العلماء فيهم بل اكتفى بذكر الاسم فقط أحياناً، وأتبعه باسم الأب والجد أو النسبة والكنية في غالب الأحيان، وبعضهم لم يذكر سوى كنيته أو نسبه، وقد اعتمد السند في ذكر معلوماته، وقد اشتمل إلى جانب وفيات الرجال على تواريخ مولد نفر غير قليل منهم، كما اشتمل على ذكر بعض الحوادث التاريخية كتولي بعض الخلفاء مثل تولي معاوية وابنه يزيد ثم معاوية الثاني⁽¹⁾، ونشوب بعض المعارك وحدث بعض الطواعين وما إلى ذلك كوقعة الحرة سنة 63هـ⁽²⁾.

وأما أصناف الرجال الذين ذكرهم فقد كان منهم الصحابة والخلفاء والحفاظ والقراء والولاة والأدباء والفلاسفة والشعراء والقواد، وقد يذكر وفاة أحد الرجال في سنة، ثم يذكره في وفيات سنة أخرى لا تبعد عنها برواية أخرى.

ولهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة ولا يمكن الاستغناء عنه في كتابة تاريخ الفرع السفيفاني، ومرد ذلك أولاً إلى أن مؤلفه من الثقات ثم ما ورد فيه من معلومات موثقة ومسندة تتعلق بتواريخ وفيات الأعيان، وهذه التواريخ فائدة كبيرة في تحقيق ونقد النصوص التي ترد في سائر المصادر التاريخية، رغم أن الهدف الأساسي من تأليف كتب الوفيات كان خدمة لعلم الحديث كما ذكرنا سابقاً.

2- وفيات الأعيان لابن خلكان

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكيّ الإربلي، قاضى قضاة دمشق وعالمها ومؤرخها، ولد في إربل وانتقل إلى مصر فأقام فيها مدة، وتولى نيابة قضائها، وسافر إلى دمشق، فولاه الملك الظاهر قضاء الشام، وعزل بعد عشر سنين، فعاد إلى مصر فأقام سبع سنين، وردّ إلى قضاء الشام، ثم عزل عنه بعد مدة، وولي التدريس في كثير من مدارس دمشق، وتوفي فيها فدفن في سفح قاسيون، سنة 681هـ⁽³⁾.

(1) - ابن زبير: مولد العلماء، ج1، ص67، 71.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص70.

(3) - مصادر ترجمته: ابن شاکر: فوات الوفيات، ج1، ص110، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج7، ص353.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

للكتاب طبعات كثيرة، قام بنشره المستشرق وستنفلد (فرديناند) بألمانيا بين عامي 1835 _ 1834م، كما نشره دي سلين في باريس، وللكتاب طبعة مصرية أخرجتها مطابع بولاق بين 1859 _ 1882م، وأعيد طبعه بالقاهرة مرة ثالثة في عام 1892م، كما أنه طبع في طهران بإيران في عام 1867م، وترجم إلى اللغة التركية في استنبول في نفس العام، وترجمه دي سلين في أربع مجلدات إلى الفارسية صدرت في كل من باريس ولندن عامي 1843 _ 1871م⁽¹⁾، وطبع حديثا عدة طبعات والطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة هي طبعة دار صادر ببيروت بتحقيق احسان عباس في سبعة أجزاء في الفترة 1993م. قال ابن خلكان في مقدمته: «سميته كتاب وفيات الأعيان، وأبناء أبناء الزمان، مما ثبت بالنقل أو السماع أو أثبتته العيان، ليستدل على مضمون الكتاب بمجرد العنوان»⁽²⁾.

وتتفق معظم المصادر التاريخية على أن كتاب "وفيات الأعيان" يُعد من أحسن الكتب المؤلفة في الوفيات والتراجم العامة وحتى في التاريخ بشكل عام، وذلك لدقته وحرصه وذوقه صيته بين المؤرخين⁽³⁾ ويُعد هذا المؤلف أوجز معجم جيوغرافي والأشهر في موضوعه لحد الآن⁽⁴⁾، لأنه إضافة إلى دقة ما ورد في هذا الكتاب فإن معظم المؤلفات التي تحدثت عن المشاهير فُقدت وضاعت قبل عصر ابن خلكان، ومن هنا اكتسب "وفيات الأعيان" أهمية خاصة ليس في التراجم فقط بل حتى في التاريخ العام⁽⁵⁾.

أما عن منهج ابن خلكان في هذا المؤلف الرصين، فقد رتب كتابه على حروف المعجم بعد أن كان قد جمعه على ترتيب السنين قبل أن يعدل عنه لصعوبة منهج السنين، وقد ذكر ذلك في مقدمته حيث قال: «اضطرت إلى ترتيبه، فرأيت على حروف المعجم أيسر منه على السنين، فعدلت إليه، والتزمت فيه تقديم من كان أول اسمه الهمزة، ثم من كان ثاني حرف من اسمه الهمزة أو ما هو أقرب إليها، على غيره، فقدمت إبراهيم على أحمد لأن الباء أقرب إلى الهمزة من الحاء، وكذلك فعلت إلى آخره، ليكون أسهل للتناول، وإن كان هذا يفضي إلى تأخير المتقدم وتقديم المتأخر في العصر وإدخال من ليس من الجنس بين المتجانسين، لكن هذه المصلحة أحوجت إليه»⁽⁶⁾.

(1) - عبد الغني عبد الله: معجم المؤرخين المسلمين، ص 77.

(2) - وفيات الأعيان، ج 1، ص 3.

(3) - جب: علم التاريخ، ص 100؛ رجب محمود بجيت: اعلام المؤرخين، ص 240.

(4) - شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج 1، ص 430.

(5) - يسري عبد الغني عبد الله: معجم المؤرخين المسلمين، حتى القرن الثاني عشر الهجري، ص 78.

(6) - وفيات الأعيان، ج 1، ص 2.

وقد بين ابن خلكان طبيعة الأعيان الذين خصهم بالترجمة كما بين منهجه في تناول الشخص والجوانب التي يركز عليها من أخباره فقال: «ولم أذكر في هذا المختصر أحداً من الصحابة رضوان الله عليهم، ولا من التابعين -رضي الله عنهم-، إلا جماعة يسيرة تدعو حاجة كثير من الناس إلى معرفة أحوالهم، وكذلك الخلفاء: ولم أذكر أحداً منهم اكتفاء بالمصنفات الكثيرة في هذا الباب، لكن ذكرت جماعة من الأفاضل الذين شاهدتهم ونقلت عنهم، أو كانوا في زماني ولم أرهم، ليطلع على حالهم من يأتي بعدي، ولم أقصر هذا المختصر على طائفة مخصوصة مثل العلماء أو الملوك أو الأمراء أو الوزراء أو الشعراء، بل كل من له شهرة بين الناس ويقع السؤال عنه ذكرته وأتيت من أحواله بما وفقت عليه، مع الإيجاز كيلا يطول الكتاب، أثبت وفاته ومولده إن قدرت عليه، ورفعت نسبه على ما ظفرت به، وقيدت من الألفاظ ما لا يؤمن تصحيفه، وذكرت من محاسن كل شخص ما يليق به من مكرمة أو نادرة أو شعر أو رسالة ليتفكك به متأملاً ولا يراه مقصوراً على أسلوب واحد فيمله، والدواعي إنما تنبعث لتصفح الكتاب إذا كان مفناً»⁽¹⁾.

وقد تعرض ابن خلكان في كتابه لكثير من الشخصيات الفاعلة في فترة حكم الفرع السفلياني، دون أن يفصل في أخبارهم بل اكتفى بذكر محاسن كل شخص والتزم منهجه الذي سطره لنفسه في مقدمته، فجاء كتابه كتاباً ليتمتع به ويتفكك به صاحبه وهو خال من التعليق أو تحقيق الروايات، بل ينتقي المصنف ما يراه مناسباً لمنهجه من مصادره العديدة، غير أن ما يهم الباحث بدرجة كبيرة في هذا المصنف هو عناية مؤلفه باثبات سنة الولادة والوفاة متى تيسر له ذلك، وبلغ من عنايته بذلك أنه كان يسقط الترجمة كلها إذا لم يوفق في الوقوف على سنة الوفاة، ويعتذر عن ذلك بقوله عن بعض التراجم: «ولم أظفر بوفاته حتى أفرد له ترجمة»⁽²⁾، ويفيد هذا المحدثين كثيراً في تحقيق الأسانيد ومعرفة صلة الرواة ببعضهم وبيان ما فيها من ارسال أو انقطاع، وكثيراً ما أفتضح الكذابون بسبب ضبط النقاد لسني الوفيات ومحاسبتهم بما كما أشرنا سابقاً، وبالأخص فإن لذلك قيمة علمية كبيرة للمؤرخين في نقد الروايات وتحقيقها وضبط النصوص وتبيان صحيحها من زائفها.

ومن الشخصيات الهامة في فترة الحكم السفلياني التي تعرض لها ابن خلكان بالترجمة:

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 2.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 416.

1- فئة الصحابة: عائشة أم المؤمنين⁽¹⁾، الحسن بن علي⁽²⁾، عبد الله بن العباس⁽³⁾، عبد الله بن عمر⁽⁴⁾ - رضي الله عنهم -.

2- فئة العلماء والنحويين والشعراء: أبو الأسود الدؤلي⁽⁵⁾، جميل بثينة⁽⁶⁾، خالد بن يزيد بن معاوية⁽⁷⁾، شريح القاضي⁽⁸⁾، الفرزدق⁽⁹⁾.

3- فئة التابعين: الأحنف بن قيس⁽¹⁰⁾، محمد بن الحنفية⁽¹¹⁾، سعيد بن المسيب⁽¹²⁾، عروة بن الزبير⁽¹³⁾ أكثر مما ذكرت ولم يترجم ابن خلكان لخلفاء البيت السفياي كما ذكر فلا نجد ترجمة لمعاوية ولا لابنه يزيد⁽¹⁴⁾.

ثانيا: التواريخ المحلية للرجال

كانت المصنفات الأولى في الرجال شاملة لا تقتصر على رجال مدينة واحدة، ثم ظهر في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري الإهتمام بالتصنيف في رجال المدينة الواحدة، ومن الطبيعي أن يكون المصنف في رجال المدينة من سكانها أنفسهم، ولا شك أن العالم من أبناء المدينة يكون ذا معرفة برجالها لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الذين سبقوه منهم، وهذا يجعله قادرا على التعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره، ولذلك فإن التواريخ المحلية غالبا ما تكون أدق في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنفات الشاملة في الرجال، وقد اعتبر التعرف على شيوخ البلدة ورواياتهم من أول ما يجب معرفته على طالب الحديث في ذلك البلد فقد قال الخطيب البغدادي: «ينبغي لطالب الحديث ومن عني

(1) - وفيات الأعيان، ترجمة رقم 318، ج 3، ص 16.

(2) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 155، ج 2، ص 66.

(3) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 338، ج 3، ص 62.

(4) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 321، ج 3، ص 28.

(5) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 313، ج 2، ص 536.

(6) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 35، ج 1، ص 437.

(7) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 212، ج 2، ص 224.

(8) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 290، ج 2، ص 460.

(9) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 784، ج 6، ص 91.

(10) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 305، ج 2، ص 499.

(11) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 559، ج 4، ص 169.

(12) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 262، ج 2، ص 375.

(13) - المصدر نفسه، ترجمة رقم 416، ج 3، ص 255.

(14) - ج 4، ص 327.

به أن يبدأ يكتب حديث بلده ومعرفة أهله، وتفهمه وضبطه حتى يعلم صحيحه وسقيمه، ويعرف أهل التحديث به وأحوالهم معرفة تامة إذا كان في بلده علم وعلماء قديما وحديثا، ثم يشتغل بعد بحديث البلدان والرحلة فيه»⁽¹⁾.

وقد لقيت التواريخ الخاصة بمدينة واحدة عناية من شيوخ الحديث وطلابه، فكان بعضها يدرس في حلقات العلم، ورغم أن المفاخرات المحلية لعبت دورا في ظهور تواريخ المدن، إلا أنه لا يمكن تناسي أن الحافظ الأصلي هو الرغبة القوية في خدمة علم الحديث عن طريق التعريف بالرواة ومواطنهم.⁽²⁾ وقد أورد السخاوي قائمة طويلة بأسماء التواريخ المحلية دون أن يميز تواريخ الرجال المحلية عن غيرها من التواريخ المحلية التي تتناول خطط المدن وأخبارها أو تاريخها السياسي⁽³⁾.

1- طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب التميمي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم التميمي القيرواني، مؤرخ، حافظ للحديث، من أهل القيروان بأفريقية، كان جده من أمرائها، احترف تربية أولاد العرب ونسخ الكتب، وقيل: كتب بيده ثلاثة آلاف كتاب، قال القاضي عياض: «ودارت عليه محنة من الشيعة - الفاطمي - حبسه وقيده مع ابنه، مدة بسبب بني الأغلب»⁽⁴⁾، وهو أحد من خرج لحرب الفاطميين (بني عبيد) وحضر حصار " المهديّة " مع مخلد بن كيداد، وله تصانيف عدة منها: " عباد إفريقية " و" كتاب التاريخ " سبعة عشر جزءا، وتوفي سنة 333هـ⁽⁵⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

يعتبر هذا الكتاب من أقدم ما وصل إلينا من كتب التراجم المحلية، وفي الحقيقة لم يصل إلينا النص الأصلي للكتاب وإنما وصل إلينا مختصرا عنه وقد عمل هذا المختصر أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي (ت 426هـ)⁽⁶⁾، وقد طبع بدار الكتاب اللبناني ضمن ثلاث رسائل: " طبقات علماء إفريقية "

(1) - تاريخ بغداد، ج 1، ص 228.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، 196.

(3) - الإعلان بالتوبيخ، ص 231 وما بعدها.

(4) - القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 5، ص 324.

(5) - مصادر ترجمته: القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 5، ص 323، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 71، سير

الاعلام، ج 15، ص 394، ابن فرحون: الديباج المذهب، ج 2، ص 198، المالكي: رياض النفوس، ج 2، ص 307.

(6) - انظر مقدمة كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس، ص 28.

لأبي العرب، "طبقات علماء إفريقية" محمد بن الحارث الحشني، و"طبقات علماء تونس" لأبي العرب، وهو مصور عن طبعة عمرها الآن أكثر من القرن، الطبعة الأصلية كانت في الجزائر في ظل الاستعمار، والتعليقات الموجودة بداخله بالفرنسية هي لمحمد بن أبي شنب (ت1929م)، فقد نشره ضمن منشورات كلية الآداب بجامعة الجزائر سنة 1915م كما ترجم الكتاب أيضا إلى الفرنسية وعلق عليه ونشره في نفس السلسلة سنة 1920م، والطبعة اللبنانية التي صورت الكتاب لا يوجد فيها الصفحة التي تبين هذا للأسف، كما نشر بتحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي بالدار التونسية للنشر، سنة 1968م. ترجم أبو العرب لعلماء وطبقات إفريقية وهو إقليم بعيد استقل عن الخلافة في بغداد وخضع للأغالبة لأكثر من قرن من الزمان، وقد سيطر الفاطميون على هذا الإقليم سنة 297هـ، وهم من الشيعة الإسماعيلية، وباعتبار أبي العرب عالما سنيا من المالكية، لم يكتف برفض الوضع السياسي الجديد فحسب ولكنه حاربه، وكانت إحدى السبل التي عبّر بها عن موقفه المعارض هي تأليف كتاب عن علماء بلده قبل أن يخضع لحكم الشيعة، وقد اقتصر فيه على علماء السنة وخاصة المالكية، ولم يذكر أي عالم شيعي⁽¹⁾. ويبدأ أبو العرب كتابه ببيان ما ورد في فضائل إفريقية من أحاديث وآثار، ثم يسوق أخبار عقبة بن نافع فاتحها، ثم يذكر من دخلها من الصحابة والتابعين⁽²⁾، موضحا أنه سيرتبهم على الطبقات، وبدأ بذكر من اشترك بفتحها من الصحابة وساق أسماء من دخلها منهم مجردة، ولم يذكر أخبارهم ومروياتهم ولعل المختصر حذف ذلك ثم انتقل إلى التابعين⁽³⁾، وقد جعلهم ثلاث طبقات وفي الغالب جرد أسماءهم فقط؛ ثم ذكر اتباع التابعين وقد قدم لبعضهم تراجم مفصلة⁽⁴⁾، بسبب بروزهم في العلم أو توليهم القضاء، وذكر في هذه التراجم الطويلة الجرح والتعديل والصفات الخلقية والعقلية وبين اهتمام العالم بتصنيف الكتب⁽⁵⁾ أو روايتها⁽⁶⁾، وربما ذكر عقائدهم وسني مولدهم ووفياتهم وأماكن دورهم وقبورهم، وبعض الأخبار الدالة على تقاهم وصلاتهم⁽⁷⁾.

(1) - وداد القاضي: معاجم التراجم، ص100.

(2) - طبقات علماء إفريقية وتونس، ص65.

(3) - المصدر نفسه، ص79.

(4) - انظر مثلا: ترجمة رباح بن يزيد اللخمي، ص118-126؛ والبهلول ابن راشد، ص126-138؛ وسحنون

التنوخي، ص184.

(5) - طبقات علماء إفريقية وتونس، ص111.

(6) - المصدر نفسه، ص115، 126.

(7) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة،

وينتقي أبو العرب رواياته من مجموعة أكبر ويشير إلى إهماله تدوين بعض الروايات التي عنده عن صاحب الترجمة⁽¹⁾.

وبعد أن انتهى من ذكر علماء أفريقية انتقل إلى ذكر علماء أهل تونس، وقد بدأ بذكر ذوي الأسنان منهم ثم الذين يلونهم كما صرح⁽²⁾ ومعنى ذلك أنه راعى التنظيم على الطبقات وأنه لم يضع عنوانا لكل طبقة، وبدأ بتراجم التابعين لأن تونس مستحدثة لم يدخلها أحد من الصحابة، ولا يمكن القطع بطول التراجم في الكتاب الأصلي لأن الطلمنكي اختصره ولا يعلم مقدار ما حذفه، كما لا يعلم إن كان الطلمنكي قد حذف أيضا بعض التراجم بتمامها أو أنه اقتصر على حذف بعض الأخبار⁽³⁾.

اعتمد أبو العرب في ذكر رواياته على إدراج السند مما يفيد الباحث في التعرف على مصادره وأغلب ما تعلق بفترة الفرع السفياي جاء عن الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة والواقدي، مما يضفي قيمة علمية على مادته على قلتها، فكما أشرنا فإن الكتاب الأصلي لم يصل إلينا وكل ما وصلنا هو مختصر له، لكن في قوائم الصحابة الذين دخلوا بلاد إفريقية والتابعين الذين وفدوا إليها فائدة عظيمة.

وقد عد أبو العرب عقبة بن نافع من التابعين وقال أنه لم تكن له صحبة⁽⁴⁾، وذكر روايات عدة مسندة أغلبها عن الواقدي وابن لهيعة عن فتح أفريقية وبناء القيروان، وذكر رواية تشير إلى أن الذي نادى في الوادي الذي بنيت فيه القيروان على هوام الأرض فهربت هو عقبة بن عامر وليس عقبة بن نافع وقال بأن له صحبة⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من قلة ما ذكره أبو العرب إلا أن قيمته العلمية كبيرة، ومرد ذلك لكونه أقدم ما وصلنا من مصادر التاريخ المحلي، ولكون مؤلفه ثقة وهو يسند أخباره، ثم لمنهج القوائم على ذكر جميع الروايات التي وصلته حتى وإن كانت متضاربة ويترك الترجيح للقارئ، ويؤخذ عليه أنه لم يتوسع في تراجمه، بل أنه لما ذكر الصحابة والطبقة الأولى من التابعين الذين دخلوا أفريقية وهم من عاصر فترة الفرع السفياي لم يترجم لهم، كما أنه لما تكلم عن مرحلة الفتح اختصر ذلك كثيرا ولم يشر إلى أهم الأحداث خاصة منها المعارك التي خاضها عقبة، وعزله في المرة الأولى، وخلافه مع أبي المهاجر دينار، ثم توليته للمرة الثانية وحيثيات مصرعه واستشهاده.

(1) - طبقات علماء أفريقية وتونس، ص 113، 117، 125، 185.

(2) - المصدر نفسه، ص 212.

(3) - المصدر نفسه، ص 113، 117، 125، 185.

(4) - المصدر نفسه، ص 9، 18.

(5) - طبقات علماء أفريقية وتونس، ص 9.

2- كتاب طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ بن حيان الأنصاري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، من حفاظ الحديث، العلماء برجاله، يقال له "أبو الشيخ"، ونسبته إلى جده حبان، له تصانيف عدة منها: "أخلاق النبي وآدابه"، و" ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضاً"، توفي سنة 369هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق هذا الكتاب وطبعه عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي بمؤسسة الرسالة في بيروت سنة 1992م في أربعة أجزاء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد ذكر فيه المؤلف من قدم أصبهان من الصحابة والتابعين ومن تلاهم، فترجم للصحابة الثمانية عشر الذين دخلوها حيث قال: «عدد من دخل أصبهان من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ثمانية عشر رجلاً: الحسن بن علي، وابن الزبير، وسلمان وأبو موسى وابنه موسى، وعبد الله بن عامر...»⁽²⁾، ووصل بذلك إلى ذكر معاصريه مع الحديث الذي يتفرد به واحد منهم ولا يرويه غيره بذلك الإسناد⁽³⁾، ويهتم أبو الشيخ بذكر الأنساب وسني الوفيات وأحياناً تاريخ الولادة، وقد جعلهم إحدى عشرة طبقة ولكنه لم يذكر سوى عشرة طبقات أولها الصحابة، وينقل أبو الشيخ الأنصاري أقوال أئمة الجرح والتعديل كالإمام مالك والبخاري في بعض من ترجم لهم، وقد اعتمد أبو نعيم الأصبهاني في كتابه "ذكر أخبار أصبهان" على كتاب أبي الشيخ الأنصاري فنقل عنه كثيراً⁽⁴⁾.

ويستفاد من هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفلياني في الإطلاع على مساهمة الصحابة في فتح هذا الإقليم، كما يستفاد منه في علم الحديث بمعرفة إمكانية الرواية عن أحد هؤلاء من طرف رواة أصبهان، إضافة إلى الاستفادة منه في معرفة طبيعة فتح أصبهان هل كان صلحاً أو عنوة؟ فقد ذكر ذلك وفصل فيه⁽⁵⁾، كما ذكر بعض من تولى إمارتها زمن معاوية بن أبي سفيان في إطار ذكره لمن دخلها من الصحابة، فقال في ذكره للنابغة الجعدي: «النابغة الجعدي واسمه قيس بن عبد الله... وهو الشاعر

(1) - مصادر ترجمته: أبو نعيم الاصبهاني: تاريخ اصبهان، ج2، ص51، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج4،

ص136.

(2) - أبو الشيخ الأنصاري: طبقات المحدثين بأصبهان، ج1، ص293.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص147.

(4) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص207.

(5) - أبو الشيخ الأنصاري: طبقات المحدثين بأصبهان، ج1، ص293.

يكنى أبا ليلى وقدم أصبهان مع الحارث بن عبد الله بن عبد عوف بن أصرم وكان سيره معاوية إلى أصبهان، وكان الحارث واليا عليها من قبل علي ثم من قبل معاوية»⁽¹⁾.

3- تاريخ المصريين لابن يونس المصري

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، المصري، مؤرخ، ومحدث، نسبته إلى الصدف -قبيلة حميرية نزلت مصر- مولده ووفاته في القاهرة، وهو والد العالم الفلكي ابن يونس، علي بن عبد الرحمن، صاحب الزيج الحاكمي، ولابن يونس تاريخان، أحدهما كبير في "أخبار مصر ورجالها" أو تاريخ المصريين، والثاني صغير في "ذكر الغرباء الواردين على مصر"، توفي بالقاهرة سنة 347هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

لم يصل إلينا كتاب ابن يونس وضاع فيما ضاع من تراثنا، وقام الأستاذ عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح بجمع نصوصه وتراجمه من نطف متناثرات عبر بطون عشرات المصادر المطبوعة والمخطوطة، ثم بوجها وحققتها وطبعها على أساس أنها كتاب "تاريخ المصريين"، فجزاه الله عنا كل خير.

توسع ابن يونس، فسجل ترجمة لكل من يمكن أن يطلق عليه لقب "مصري"، مما وقعت مادته تحت يده، وجعل على رأس هؤلاء جميعا الصحابة الذين دخلوا مصر مع الفتح الإسلامي لها أو بعده، ولعله أدخل فيه من أدركوا زمن الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولم يلتقوا به، وقدموا إلى مصر مع الفتح، أو بعده بقليل، وكذلك من ولد بمصر وعاش بها، وكذلك من دخل صغيرا واختط بها، أو أقام واستقر بها ومات، أو خرج بعد فترة إلى غيرها من البلاد، وبذلك تمتد الفترة الزمنية لتراجم هذا الكتاب من الفتح الإسلامي لمصر سنة 20هـ، إلى سنة وفاة ابن يونس 347هـ⁽³⁾.

وقد رتب ابن يونس كتابه على حروف الهجاء، وقسمه إلى أبواب رئيسية، بدأها بـ "باب الهمزة"، وبداخله أبواب فرعية، بدأها بـ "ذكر من اسمه أحمد"؛ تيمنا وتبركا، وبعده "ذكر من اسمه إبراهيم" وهكذا، ثم "باب الباء"، وهكذا حتى "باب الياء"، ثم باب "الكنى"، وتحت أبواب فرعية من الألف إلى الياء، ثم يأتي باب "النساء"⁽⁴⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص273.

(2) - مصادر ترجمته: ابن خلكان: وفيات الاعيان، ج3، ص137، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج18، ص65.

(3) - عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح: مقدمة كتاب تاريخ المصريين، ج1، ص5.

(4) - المرجع نفسه، ج1، ص5.

وتصل تراجم هذا الكتاب إلى (1461 ترجمة)، بلغ مجموع تراجم الأسماء بها (1418 ترجمة) والكنى (34 ترجمة)، و(9 تراجم للنساء)⁽¹⁾.

وقد اعتمد ابن إياس في كتابه منهج الإختصار والإيجاز والتركيز الشديد، واتصفت تراجمه بالأنساب المطولة غالباً، وبما بعض التراجم المفصلة المحدودة، واهتم بإبراز الجانب المتعلق بعلم الحديث في الترجمة، وغلبت تراجم المحدثين على الكتاب، وقد ترجم لعدد لا بأس به من الصحابة، والولاة، والقضاة، والشهود، والأمراء، والقواد، إلى جانب قليل من الأدباء، والمؤرخين، وحرص ابن إياس على ذكر أسانيد الروايات وذكر موارده أحياناً، وإثبات تواريخ وفيات كثيرين ممن شملتهم تلك التراجم⁽²⁾.

رغم أنه لا يطيل تراجمه وكل تراجم الرجال الذين لهم علاقة بتاريخ فترة الفرع السفلياني جاءت مقتضبة إلا أنه أحياناً يعطي معلومات تفيد الباحث كذكره المنصب الإداري الذي كان يشغله المترجم له فقد قال عند ترجمته لخارجة بن حذافة بن غانم: «كان على شرط مصر في إمرة عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان الأموي»⁽³⁾، وكذلك في ترجمته لخالد بن ثابت بن ظاعن: «ولي بحر مصر سنة إحدى وخمسين، وأغزاه مسلمة بن مخلد إفريقية سنة أربع وخمسين»⁽⁴⁾، وقوله في ترجمته لعبد الله بن عمرو بن العاص «كان قد ولي مصر بعد أبيه نحو سنتين، ثم عزله معاوية عنها»⁽⁵⁾، وليس هذا صحيحاً فقد ولي ابن عمرو قرابة الشهر فقط بعد وفاة والده، ثم ولي معاوية أخاه عتبة بن أبي سفيان على مصر، فقد قال الكندي: «كانت وفاة عمرو ليلة الفطر سنة ثلاث وأربعين واستخلف ابنه عبد الله على صلاحها وخارجها... ثم وليها عتبة بن أبي سفيان من قبل أخيه معاوية على صلاحها، فقدمها في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين»⁽⁶⁾، تكلم عن عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو بن عدى فقال عنه: «ولي الجند بمصر لمعاوية بن أبي سفيان بعد موت أخيه عتبة بن أبي سفيان سنة أربع وأربعين، ثم أغزاه معاوية البحر سنة سبع وأربعين، وكتب إلى مسلمة بن مخلد بولايته على مصر، فلم يظهر مسلمة ولايته، حتى دفع عقبة غازيا في البحر، فأظهر مسلمة ولايته، فبلغ ذلك عقبة، فقال: ما أنصفنا أمير المؤمنين،

(1) - المرجع نفسه، ج1، ص5.

(2) - المرجع نفسه، ج1، ص5-6.

(3) - ابن إياس: تاريخ المصريين، ج1، ص146.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص148.

(5) - ابن إياس: تاريخ المصريين، ج1، ص277.

(6) - كتاب الولاة والقضاة، ص28-29.

عزلنا وغربنا»⁽¹⁾ كما تكلم عن علمه وفضله فقال: «وكان عقبة قارئاً، عالماً بالفرائض والفقه. وكان فصيح اللسان، شاعراً كاتباً، وكانت له السابقة والهجرة وهو أحد من جمع القرآن، ومصحفه بمصر إلى الآن بخطه، رأيته عند علي بن الحسن بن قديد على غير التأليف الذي في مصحف عثمان وكان في آخره: وكتب عقبة بن عامر بيده، ورأيت له خطاً جيداً ولم أزل أسمع شيوخنا، يقولون: إنه مصحف عقبة، لا يشكّون فيه، وروى عنه جماعة من أهل مصر»⁽²⁾، كما ترجم لعقبة بن نافع وذكر فضله في فتح أفريقية وبناء القيروان، كما ذكر روايته للحديث، وعده في التابعين ونفى صحبته، وذكر وصيته لأبناءه بقوله: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلا من ثقة، وإن لبستم العباء، ولا تكتبوا ما يشغلكم عن القرآن»⁽³⁾، غير أنه في كلامه عن فضالة بن عبيد ذكر أنه ولي القضاء بمصر لمعاوية كما ولي البحر⁽⁴⁾، وقد أخطأ في ذلك فالحق أن المصادر تجمع على أنه كان على قضاء دمشق، وأنه -أساساً- صحابي شامي، له دار بدمشق، وقد ولاء معاوية هذا المنصب بعد وفاة الصحابي أبي الدرداء بمشورة منه -رضي الله عنه-، وقد ذكر معاوية أنه ولاء ذلك المنصب -وهو متوجه إلى صفين- ليكون سترا له من النار. ولم يكن فضالة على بحر مصر، وإنما كان على رأس جيش شامي، أرسله معاوية في البحر؛ لغزو الروم⁽⁵⁾.

غير أنني لم أقف فيه على معطيات تاريخية نادرة أو كان قد تفرد بها، وهو كتاب رجال الرواية الحديثة يفيد المتبعين لتحمل الرواية وطرقها، وهذا يصب في فائدة المؤرخين لبدايات الحياة العلمية في مصر فترة حكم الفرع السفياي.

4- كتاب ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الشافعي، قال عنه ابن خلكان: «الحافظ المشهور صاحب كتاب حلية الأولياء، كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات،

(1) - ابن اياس: تاريخ المصريين، ج1، ص346.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص347.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص351.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص394-395.

(5) - ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج7، ص282، ابن عبد البر: الاستيعاب، ج3، ص1262، ابن حجر: الإصابة،

ج5، ص283.

أخذ عن الأفاضل، وأخذوا عنه، وانتفعوا به»⁽¹⁾، ولد بأصبهان في رجب سنة 336هـ، ورحل سنة 356هـ في طلب العلم إلى بغداد ومكة والبصرة ونيسابور، ثم أقام ثانية في بلده حيث توفي سنة 430هـ، وذكر الذهبي عنه: «كان أصحاب الحديث يقولون: بقي الحافظ أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير، لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسناداً منه ولا أحفظ منه»⁽²⁾، ومن أهم كتبه كتاب الحلية، وكتاب "دلائل النبوة" وكتاب "أخبار أصبهان"⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب في ليدن، بمطبعة بريل سنة 1931م، كما حققه وطبعه سيد كسروي حسن في دار الكتب العلمية بيروت سنة 1990م في جزئين، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة. وقد بدأه بمقدمة طويلة عن فضائل أصبهان وخبر فتحها وخططها، و بدأ التراجم بمن دخل أصبهان من الصحابة ثم ذكر من بعدهم، ورتبه على حروف المعجم، ويذكر في الترجمة عادة إسم المترجم، وإسم أبيه وجده ونسبته، وأحياناً يذكر طبقتهم، وربما ذكر سنة وروده أصبهان وسببه، ويذكر رواية أو أكثر من رواياته، كما يذكر أحياناً شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة، وربما أورد أخباراً مقتضبة تتصل برحلات المترجم ولقباه الشيوخ، وقد ذكر الوظائف الإدارية لبعض المترجمين وخاصة القضاة، وقد نقل أبو نعيم في كتابه عن المؤلفين الذين سبقوه إلى التصنيف في "تاريخ أصبهان" فنقل عن حمزة الأصبهاني كما أكثر النقل عن أبي الشيخ الأنصاري⁽⁴⁾.

وفيما يتعلق بالفرع السفلي فقد ذكر ناصحاً هاماً يتعلق بالتقسيم الإداري لإقليم أصبهان فقال: «لم ينزل أمر أصبهان في جملة أهل البصرة إلى سنة إحدى وأربعين، وصارت الجماعة على معاوية بن أبي سفيان بعد قتل علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فعمد معاوية فأخذ أصبهان من أهل البصرة ودفعها إلى أهل الكوفة وأخذ البحرين وعمان من أهل الحجاز فأعطاهم أهل البصرة مكان أصبهان»⁽⁵⁾، كما

(1) - وفيات الأعيان، ج 1، ص 91.

(2) - تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 196.

(3) - مصادر ترجمته: ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 1، ص 91، الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 195، ابن حجر:

لسان الميزان، ج 1، ص 201.

(4) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 210.

(5) - أبو نعيم: أخبار أصبهان، ج 1، ص 49.

ذكر من دخل اصبهان من الصحابة زمن الفرع السفباني وذكر أحاديثهم⁽¹⁾، وذكر بعض الأحاديث النبوية المروية عن معاوية⁽²⁾.

وما قلناه عن كتاب "تاريخ المصريين" يقال عن هذا الكتاب من حيث الإختصاص ومن حيث القيمة.

4- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب، أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، مولده في غزية -منتصف الطريق بين الكوفة ومكة- ومنشأه ببغداد، رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها، وعاد إلى بغداد فقربه رئيس الرؤساء ابن مسلمة (وزير القائم العباسي) وعرف قدره، ثم حدثت شؤون خرج على أثرها مستترا إلى الشام فأقام مدة في دمشق وصور وطرابلس وحلب، سنة 462 هـ ولما مرض مرضه الأخير وقف كتبه وفرق جميع ماله في وجوه البر وعلى أهل العلم والحديث، وكان فصيح اللهجة عارفا بالأدب، يقول الشعر، ولوعا بالمطالعة والتأليف، ذكر ياقوت أسماء 56 كتابا من مصنفاته⁽³⁾، وتوفي ببغداد سنة 463 هـ⁽⁴⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

اسم الكتاب كاملا: "تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدَّثِيهَا وَذَكَرَ قُطَّانَهَا الْعُلَمَاءُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا وَوَارِدِيهَا"، حققه الدكتور مصطفى عبد القادر عطا قبله، وأضاف إليه ذبوله ونشره بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 1997م، في 24 جزء، كما حققه الدكتور بشار عواد معروف وقد أوفى الكتاب حقه من التحقيق والتقصي لما سقط من تراجم، ونشر بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 2002م، في 16 جزء وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يعد كتاب تاريخ بغداد أوسع كتاب في تراجم المشهورين، ممن سكنوا بغداد أو دخلوها أو كانوا بالنواحي القريبة منها مثل المدائن وعكبرا، وبعقوبا والدور، وسامراء والنهروان، والأنبار ونحوها، خلال القرون الثلاثة التي تمتد بين بناء بغداد وفراغ الخطيب من تصنيف كتابه سنة 444هـ، لكنه ظل يتعهده

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص102-103، ج2، ص61، 127.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص264، 404.

(3) - معجم الأدباء، ج1، ص384.

(4) - مصادر ترجمته: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج5، ص31، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج1، ص384، ابن

خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص92، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج18، ص270، ابن تغري بردي: النجوم

الزاهرة، ج5، ص87.

ويضيف إليه تراجم جديدة حتى وفاته، و قد حدد الخطيب الفئات التي ترجم لها، ومنهجه في كل ترجمة فقال: «هذه تسمية: الخلفاء، والأشراف، والكبراء، والقضاة، والفقهاء، والمحدثين، والقراء، والزهاد، والصلحاء، والمتأدبين، والشعراء، من أهل مدينة السلام، الذين ولدوا بها وبسواها من البلدان ونزلوها، وذكر من انتقل منهم عنها ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنواحي القريبة منها، ومن قدمها من غير أهلها، وما انتهى إليّ من معرفة كنههم، وأنسابهم، ومشهور ماثرهم وأحسابهم، ومستحسن أخبارهم، ومبلغ أعمارهم، وتاريخ وفاتهم، وبيان حالاتهم، وما حفظ فيهم من الألفاظ عن أسلاف أئمتنا الحفاظ، من ثناء ومدح، وذم وقدر، وقبول وطرح، وتعديل وجرح، جمعت ذلك كله وألفته أبوابا مرتبة على نسق حروف المعجم من أوائل أسمائهم، وبدأت منهم بذكر من اسمه محمد تبركا برسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -»⁽¹⁾.

ويحاول الخطيب في تراجم كتابه أن يقدم ترجمة متكاملة تحتوي - في الغالب - على التعريف بصاحب الترجمة بذكر اسمه ونسبه وكنيته ونسبته وشيوخه وتلاميذه وأحيانا يسرد بعض أخباره الدالة على أخلاقه أو مكانته، ثم يسرد أقوال جهابذة المحدثين النقاد في بيان حاله من الجرح والتعديل، ثم تاريخ وفاته وربما ذكر موضع قبره.⁽²⁾

ورغم أن ما يوحي به العنوان من أن الخطيب ترجم لما له علاقة ببغداد فإننا نجد أنه ترجم لكثير من الصحابة الذين لهم علاقة بتاريخ الفرع السفلي من بين الخمسين صحابيا الذين دخلوا مدينة المدائن، وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان⁽³⁾، والحسن والحسين⁽⁴⁾، وبسر بن أرطأة⁽⁵⁾، والمغيرة بن شعبة⁽⁶⁾ وعبد الله بن العباس⁽⁷⁾، وعبد الله بن عمر⁽⁸⁾ وغيرهم، وكان ذلك من قبيل ذكر من دخل المدائن منهم فقد قال: «وكان فتح المدائن في صفر من سنة ست عشرة للهجرة؛ وهي السنة الرابعة من خلافة أمير المؤمنين عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه -، وفتحت على يد سعد بن أبي وقاص، وفي قصة فتحها

(1) - تاريخ بغداد، ج 2، ص 5.

(2) - أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة، ص 212، موارد الخطيب البغدادي، ص 98.

(3) - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 1، ص 574.

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 466.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 579.

(6) - المصدر نفسه، ج 1، ص 549.

(7) - المصدر نفسه، ج 1، ص 522.

(8) - المصدر نفسه، ج 1، ص 519.

أخبار كثيرة يطول شرحها- وهي مذكورة في كتب الفتوح- ولا حاجة بنا إلى إيرادها في هذا الموضوع، وإنما غرضنا ذكر من سمي لنا من مشهوري الصحابة الذين وردوا المدائن دون غيرهم، رحمة الله وبركاته عليهم⁽¹⁾، ويبرر تعرضه لمن دخل المدائن وما جاورها من المواضع وخروجه وعدم اكتفائه بمدينة بغداد بقوله: «إنما أوردنا ذكر المدائن في كتابنا لقربها من مدينتنا، وذلك أن المسافة إليها بعض يوم فكانت في القرب منا كالمتصلة بنا، سنورد في هذا الكتاب أسماء من كان من أهل العلم بالنواحي القريبة من بغداد، كالنهروان، وعكبرا، والأنبار، وسر من رأى وما أشبه ذلك، عند وصولنا إلى ذكرها إن شاء الله، فأما تقديمنا ذكر المدائن فإنما فعلنا ذلك تبركا بأسماء الصحابة الذين وردوها، والسادة الأفاضل الذين نزلوها، وقد قُبر بالمدائن غير واحد من الصحابة والتابعين رحمة الله عليهم»⁽²⁾.

وقد استخدم الخطيب البغدادي الإسناد بدقة عند سرد الروايات سواء كانت تتصل بالحديث ورجاله أو بالتاريخ أو بالأدب، وبذلك أعان على الكشف عن موارده، ونظرا لفقدان معظم المصنفات التي اقتبس منها، بل إن بعضها لم تشر إليها الكتب المختصة بأسماء المؤلفات، فإن لاقتباساته عنها بأسانيد إليها أو بالإقتباس عنها مباشرة وذكرها أو ذكر مؤلفيها، أهمية عظيمة في التعريف بكثير من المؤلفات المفقودة، وخاصة في الحديث والتاريخ مما له أهمية كبيرة في دراسة تاريخ التأريخ وتأريخ الحديث⁽³⁾.

وهو في منهجه يحقق في الروايات وينتقدها خاصة فيما يتعلق بتواريخ الوفاة وخير مثال على ذلك ما فعل مع تاريخ وفاة المغيرة بن شعبة في النص التالي: «عن علي بن عبد الله التميمي قال: المغيرة بن شعبة يكنى أبا عبد الله، مات بالمدائن سنة ست وثلاثين، وجاءه نعي عثمان وهذا القول قد دخل الوهم فيه على ناقله ولم يتقن حفظه عن قائله، وفي موضعين منه خطأ فاحش أحدهما في التاريخ، والآخر ذكر المدائن، لأن المغيرة مات سنة خمسين أجمع العلماء على ذلك، ولم يختلفوا أن وفاته كانت بالكوفة لا بالمدائن، وقد روى أبو نسيط محمد بن هارون وكان أحد الحفاظ عن سليمان بن عبد الرحمن عن علي بن عبد الله التميمي: ذكر وفاة المغيرة على الصواب بخلاف الرواية التي تقدمت عن البصري عن سليمان، وتبين لنا أيضا من رواية أبي نسيط وجه الفساد في تلك الرواية التي تقدمت وعرفت علة الخطأ فيها»⁽⁴⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 458.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 451.

(3) - أكرم ضياء العمري: موارد الخطيب البغدادي، ص 89-90.

(4) - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 1، ص 549.

وبالرغم من ترجمته لكثير من شخصيات الفرع السفياي إلا أن تراجمه كانت مختصرة، إلا أن قيمتها العلمية كانت كبيرة جدا لدقة المعلومات الواردة فيها وللتحقيقات التي أقامها الخطيب في تواريخ أحداثها وغيرها على منهج المحدثين.

5- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر المالكي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الله المالكي، مؤرخ من أهل القيروان، ولد في العقد الأول من القرن الخامس الهجري بالقيروان وبقي فيها مدة بعد خرابها سنة 449هـ، روى عن علماء عصره ونصّ الدباغ أنه روى عن أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الخولاني المتوفى سنة 435هـ، وأنه من خاصته وهو قارئ حلفته بين يديه، أقام مدة في صقلية ودرس بها، وقد أخذ عنه الإمام محمد بن علي المازري المحدث والفقير المشهور المتوفى سنة 536هـ، والراجح أنه توفي بعد سنة 474هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

العنوان الكامل للكتاب هو: "رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وما يليها من بلداتها ومراسيها وحصونها وسواحلها، وعبادهم ونساكلهم وفنائهم وتاريخهم".

حقق هذا الكتاب حسين مؤنس وطبع بمكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة 1951م، ثم حققه وطبعه كاملا بشير بكوش وطبعه في جزئين بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1983م، ثم طبع ثانية سنة 1994م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد ذكر فيه المالكي ما جاء في فضل إفريقية من أحاديث وآثار، واختطاط مدينة القيروان وفضلها وبناء مسجدها وقد أورد نصا غاية في الأهمية يتعلق باختيار موقع بناء المدينة يبرز براعة عقبة وخبرته إن صح، جاء فيه: «وذكر أن معاوية وجه عقبة في جيش عظيم إلى إفريقية غازيا، فدخلها وافتتحها، ووضع السيف على من بها من النصارى، وقال لأصحابه: أرى لكم يا معشر العرب أن تتخذوا بها مدينة يجعل بها عسكر، وتكون عزا للإسلام إلى آخر الدهر، فأجاب الناس إلى ذلك، واختط مدينة القيروان، فقال له بعض أصحابه: قربها من البحر، ليكون أهلها مرابطين، فقال لهم: إني أخاف أن يطرقتها صاحب القسطنطينية فيهلكها، ولكن اجعلوا بينها وبين البحر ما لا يدركها غزاة البحر، لأن

(1) - مصادر ترجمته: لا نعرف لأبي بكر المالكي غير ترجمة موجزة في معالم الإيمان للدباغ، ج3، ص190، وجاءت عنه

إشارات في المصادر التالية: الونشريسي: المعيار المغرب، ج11، ص363، السخاوي: الإعلان بالتوبخ، ص

181، 191، 258، 260. انظر: بشير بكوش: مقدمة تحقيق كتاب رياض النفوس، ج1، ص20.

صاحب المركب لا يظهر من اللجة حتى يستره الليل، فهو يسير إلى ساحل البحر إلى نصف الليل، فيخرج، فيقيم في غارته إلى نصف النهار، فلا تدركها منه غارة أبدا، فإن كان بينها وبين البحر ما لا يجب فيه التقصير، فأهلها مرابطون، ومن كان على البحر فهم حرس لهم، وهم عسكر معقود إلى آخر الدهر، وميتهم في الجنة، فاتفق رأيهم على ذلك، فقال: قربوها من السبخة، فقالوا: نخاف أن تهلكننا الذئاب، ويهلكنا بردها في الشتاء وحرها في الصيف، فقال: لا بد لي من ذلك، لأن أكثر دوابكم الإبل، وهي التي تحمل عسكرنا، والبربر قد تنصروا وأجابوا النصارى إلى دينهم، ونحن إذا فرغنا من أمرها لم يكن لنا بد من المغازي والجهاد، وفتح الأول منها فالأول، فتكون إبلنا على باب مصرنا في مرعاها آمنة من غارة البربر والنصارى، فأجابوه إلى ذلك»⁽¹⁾، كما تطرق لسبب غزو أفريقية، ثم ذكر من تعاقب من الولاة على حكم إفريقية وبعض أخبارهم، ومعلوم أن فترة فتح أفريقية استمرت طوال فترة حكم الفرع السفيني وأخبار قادة الفتح مع خلفاء هذا الفرع معروفة والمعلومات الواردة في هذا المجال لها من القيمة الكثير خاصة وأن المصادر المشرقية لم تسلط الضوء الكافي على أحداث الفتح، وقد اعتمد المالكي على الإسناد في بعض رواياته للأخبار، وأكثر ما اعتمده من طرق تحمل الرواية في أخبار الفتح الوجدادة، فهو ينقل ما وجدته في كتب من سبقه، وأغلب رواياته عن الفتح نقلها عن الواقدي ويبدو أنها من كتاب فتوح أفريقية وهو مفقود، وعن ابن خياط في تاريخه، وعبد الملك بن حبيب في تاريخه، وقد ذكر محقق الكتاب الأستاذ بشير بكوش قائمة بالمصادر التي اعتمد عليها المالكي في كتابه⁽²⁾، وذكر أنه اعتمد بشكل كبير على كتاب طبقات علماء أفريقية لأبي العرب التميمي⁽³⁾، ثم تطرق للتراجم وافتتحها بذكر من دخل أفريقية من الصحابة فعددهم بـ 29 صحابيا، وبدأ بذكر العبادلة منهم كعبد الله بن العباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو، وعدّ منهم عقبة بن نافع واختتم به قائمة الصحابة⁽⁴⁾، ويذكر في ترجمته للصحابي روايته لحديث أو أكثر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إن كانت

⁽¹⁾ -رياض النفوس، ج 1، ص 10-11. وقد جاء هذا النص باختلاف يسير عند ابن عذاري المراكشي وقد أخذه عن الرقيق القيرواني، كما ذكر في اغلب مصادر تاريخ المغرب المتأخرة عن المالكي، ويبدو أن المالكي أخذ عن المصدر الذي أخذ منه ابن الرقيق مباشرة، لأن المالكي لم يذكر ولم يشير إلى الرقيق القيرواني أو كتابه مع أنه أشار على غيره وقد افترض محقق الكتاب بأنه اعتمد على الرقيق القيرواني دون أن يسند له رواية، وتبقى فرضية اعتماده على نفس المصادر التي اعتمدها الرقيق قائمة. انظر: البيان المغرب، ج 1، ص 19-20، بشير بكوش: مقدمة تحقيق كتاب رياض النفوس، ج 1، ص 26.

⁽²⁾ - مقدمة تحقيق كتاب رياض النفوس، ج 1، ص 23.

⁽³⁾ - المرجع نفسه، ج 1، ص 14.

⁽⁴⁾ - المالكي: رياض النفوس، ج 1، ص 98.

له رواية، ويذكر مع من دخل إفريقية من القادة، ويذكر أحياناً بعض مآثره في إفريقية كقوله عن ابن عباس أنه «قسم الفياء بين المسلمين في فتح إفريقية»⁽¹⁾، ويشير إلى من كانت له إمارة بها كقوله عن ريفع بن ثابت توفي سنة 53هـ ببرقة «وهو أمير عليها مسلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر»⁽²⁾.

وقد اعتمد على كتاب "رياض النفوس" من جاء بعده من المغاربة، كمحمد بن الوليد الطرطوشي (ت 529هـ) في "الحوادث والبدع"⁽³⁾ والقاضي عياض (ت 544هـ) في "ترتيب المدارك"⁽⁴⁾، ومن المشاركة يعتمد عليه ابن حجر في كتابه: "تهذيب التهذيب"⁽⁵⁾ و"لسان الميزان"⁽⁶⁾، وفي سنة 598هـ قام يحيى بن إبراهيم بن علي باختصاره⁽⁷⁾ وقد وصل إلينا هذا المختصر⁽⁸⁾.

وتكمن قيمة كتاب المالكي في حفظه لنصوص بعض المصادر التي ضاعت ولم تصل إلينا، مثل نصوص الواقدي وغيره.

6- تاريخ دمشق لابن عساكر

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ثقة الدين ابن عساكر الدمشقي، المؤرخ الحافظ كان يحدث الديار الشامية، ورفيق السَّمْعاني -صاحب الأنساب- في رحلاته، مولده بدمشق، له العديد من المصنفات أهمها تاريخ دمشق، ومنها: "الإشراف على معرفة الأطراف" في الحديث، ثلاث مجلدات، و"تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى أبي الحسن الأشعري"، و"كشف المغطى في فضل الموطأ"، و"تاريخ المزة"، و"معجم الصحابة"، وتوفي بدمشق سنة 571هـ⁽⁹⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 61.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 82.

(3) - ص 128.

(4) - ذكر القاضي عياض ذلك في مقدمة كتابه. ج 1، ص 29.

(5) - ج 2، ص 86.

(6) - ج 2، ص 68.

(7) - بشير بكوش: مقدمة تحقيق رياض النفوس، ج 1، ص 27.

(8) - توجد مخطوطتان لهذا المختصر الأولى بالمتحف البريطاني تحت رقم 841 or، والثانية بمكتبة شيخ الإسلام عارف

حكمت بالمدينة المنورة. بشير بكوش: مقدمة تحقيق رياض النفوس، ج 1، ص 31.

(9) - مصادر ترجمته: سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 21، ص 239، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 309،

ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 4، ص 1697، ابن كثير: البداية والنهاية، ج 16، ص 514، السبكي: طبقات

الشافعية، ج 7، ص 215.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

إسم الكتاب الكامل هو: "تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها"، حققه جماعة من المحققين على رأسهم عمرو بن غرامة العمروي، وطبع بدار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع في 80 جزء (6 مجلدات الأخيرة خصصت للفهارس)، بدمشق، سنة 1995م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يُفهم من تسمية الكتاب أن ابن عساكر أرخ لمدينة دمشق فقط، والذي يعرض للكتاب يرى أنه لم يخص دمشق أو نواحيها فقط بل تعداها في الكلام فكتب لبلاد الشام كلها ويصبح التخصيص في التسمية قاصرا عن الاحاطة بمضمون شمولية الكتابة والمواضيع والتراجم التي تطرق إليها، يقول الدكتور شكري فيصل: «إن المؤلف لا يقدم لنا تاريخا دمشقيا ولا تاريخا شاميا فسحب وإنما يقدم تاريخا حضاريا لهذه البلاد كلها التي انتشر فيها الإسلام وسادت فيها العربية وانساحت فيها مهاجرة العرب المسلمين بين أقصى الشرق فيما وراء النهر وبين أطراف المحيط»⁽¹⁾.

ولقد خص الحافظ المجلدة الأولى بفضائل الشام وفتوح الشام عامة وبعض المجلدة بخط دمشق وذكر مساجدها وكنائسها وأبوابها ودورها وأهارها وقتواتها، ثم بدأ بالترجمة لكل من دخلها أو اجتاز بنواحيها من أنبيائها وهداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاها وعلمائها ورواتها وقرائها ونحاتها وشعرائها ورواتها⁽²⁾. يمتاز تاريخ دمشق عن التواريخ التي سبقتها أنه أوسعها مادة وأشملها توجها وفي قيمته ومكانته يقول الدكتور صلاح الدين المنجد: «لم تشهد دمشق في تاريخها محدثا فاق الحافظ في الحديث، ولم تعرف في تاريخها ثمانين مجلدة غيره، فيكفيها فخرا أنها أوتيت أوسع تاريخ كتب عن مدينة إسلامية كتبه مؤلف من أعظم العلماء في صدر الاسلام»⁽³⁾.

وفي قيمته صدر الاستاذ محمد كرد علي المجلدة الأولى بقوله: «ما حظيت مدينة في الإسلام بتاريخ لها يضاهي تاريخ دمشق هذا» ويقول: «وقد يكون تاريخ دمشق أوسع تواريخ المدن وهو أيضا من أوسع المصادر في تراجم الرجال، حتى ليجرد منه كتب على حدة في موضوعات مختلفة كولاية دمشق مثلا وقضاها وشعرائها، ومنه يستخرج أحسن تاريخ لبني أمية سكنت معظم التواريخ عنه، وهو إلى

(1) - عمرو بن غرامة العمروي: مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، ج1، ص28.

(2) - صلاح الدين المنجد: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ دمشق، المجلدة الأولى، ص33.

(3) - المرجع نفسه، ص31.

ذلك حوى عدة كتب مستقلة، فكل طالب يظفر فيه بطلبته ويجد فيه ما لا يجده في كتاب غيره، لأن ابن عساكر يمتاز بالتحري والبسط والاستقصاء، وتتبع النوادر في سير المترجم لهم وأخبارهم»⁽¹⁾.

وقد أظهر الدكتور شكري فيصل مكانة "تاريخ دمشق" بين كتب التراث بعامة، ومكانته بين كتب التاريخ بخاصة، ومكانته من التاريخ لبلاد الشام بوجه أخص، فيقول: «إنه يؤرخ لجوانب من الجاهلية، من حيث يترجم لرجال من الجاهليين والمخضرمين عرفوا دمشق وأعمالها، أو حلوا بها أو اجتازوا بنواحيها من واديها وأهلها، كما يقول في عنوان كتابه، ثم هو يؤرخ للسيرة النبوية بجوانبها، وللذي اتصل بها ونتج عنها وما كان فيها من أحداث، وذلك حين يبدأ كتابه بسيرة النبي - ﷺ - ويخصص لذلك نصف المجلدة الثانية، ثم هو يترجم للخلفاء الراشدين - ﷺ - ولمن كان حولهم ومعهم تراجم طويلة مستوفاة، فتأتي هذه التراجم وكأنها تاريخ للعصر كله بالكثير من دقائقه التي لا نجد بعض مادتها عند غيره، والتي لا تمتد في بلاد الشام وحدها بل في أقطار الإسلام كلها، حيث انتشر هؤلاء العرب في العصر الأموي في أقطار الدنيا هداة أو دعاة قوادا أو علماء، ومن الطبيعي أن يكون كتاب ابن عساكر أغنى المصادر عن تاريخ الأمويين، ولكن تاريخ الأمويين ليس تاريخهم هم فحسب، وإنما هو تاريخ العرب والمسلمين في الفترة التي كانت فيها دمشق عاصمة الحياة العربية، وما أكثر ما تواشجت الصلابة في القرن الأول في مقر الخلافة، وهل كانت الجماعات العربية بكبار رجالها أو أرهاط قبائلها في غنى عن زيارة الشام والوفود على الخلفاء والاستجابة لندبهم في هذه البعوث أو تلك، أو في الفتوحات البرية أو في الفتوحات البحرية؟ ألم تكن الشام في السلم والحرب في معارك صفين أو في حركات العراق والحجاز في البعوث نحو إفريقية أو نحو القسطنطينية هي مهاد هذا المنتقى الكبير الذي انصهرت فيه القبائل وامتدت أمة واحدة هنا نحو أقصى الشرق وهناك نحو أقصى الغرب، ألا يؤكد ذلك كله عندنا أن هذا التاريخ هو تاريخ للعالم الإسلامي كله من خلال هذه العدسة الضوئية الصغيرة المكبرة: "دمشق"؟ وهل كانت الشام بمعزل عن الحياة والمشاركة فيها في القرون التي تلت قيام الدولة العباسية؟ ألم يدخلها علماء وخلفاء وقواد؟ ألم يرتحل منها فقهاء وشعراء وولاة وقضاة ورواة كان لهم في صياغه تاريخ العرب والمسلمين جميعا نصيب؟ إن تاريخ دمشق لابن عساكر يقدم للذين يدرسون التاريخ الأندلسي: فتوحاته وسياسته وإمارته وخلافته وإدارته وقيادته وعلومه وثقافته وأدبه وفكره مادة طيبة، وخاصة في بداياته الأولى مما هو جدير بالتتبع له والإفادة منه»⁽²⁾.

(1) - تصدير كتاب تاريخ دمشق، المجلدة الأولى، ص(د).

(2) - عمرو بن غرامة العمروي: مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، ج1، ص31-32.

تعرض ابن عساكر في تاريخه لإطار جغرافي واسع شمل بلاد الشام من أقصى شمالها الى أقصى جنوبها بل جاوز ذلك ليشمل أقطار العالم الإسلامي، أما إطاره الزمني فيشمل جزءا من الجاهلية ويمتد عبر محطات ومراحل التاريخ الإسلامي حتى وفاة ابن عساكر في أواخر القرن السادس الهجري 571هـ، ويمتد عمقا في فهم التاريخ فلا تستوقفه الأحداث والوقائع وحدها، وإنما يتناول روح التاريخ حين يقدم لنا المادة الأولية الغنية لرصد الحركة الحضارية: دينا وشريعة وثقافة وفكر، ومع أهمية هذا الكتاب فإن مؤلفه الحافظ ابن عساكر كان محدثا قبل أن يكون مؤرخا، فهو «إمام أهل الحديث في زمانه» كما وصفه السبكي⁽¹⁾، لذلك فقد سلك في تاريخه هذا نهج المحدثين فهو يبدأ بذكر السند ثم يورد الخبر⁽²⁾، وهذا يعني أن بعض القضايا التي تشغل بال المؤرخين ويهتمون بها قد يمر بها عرضا، وقد لا يذكرها مطلقا لأنها لا تدخل في دائرة اهتمامه، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يختلف عن غيره من المؤرخين فهو يبحث عن مادة معينة يريد أن يقرأها في ذهن قارئه وهناك قضايا أساسية يفتش عنها، وهذا النهج هو الذي تبعه جميع المحدثين الذين سبقوه وألفوا في تاريخ المدن⁽³⁾.

وأما التراجم فقد رتبت على حروف الهجاء غير أنه بدأ بمن إسمه أحمد تكريما وتشريفا للنبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد ذكر في مقدمة تاريخه طبيعة الفئات المترجم لها وأنه يورد ما يعرف عن المترجم لهم «هو كتاب مشتمل على ذكر من حلها من أمثال البرية أو اجتاز بها أو بأعمالها من ذوي الفضل والمزيد من أنبيائها وهداتها وخلفائها وولاتها وفقهائها وقضاها وعلمائها ودراها وقرائها ونحاتها وشعرائها ورواتها من أمنائها وأبنائها وضعفائها وثقاتها، وذكر ما لهم من ثناء ومدح وإثبات ما فيهم من هجاء وقدح وإيراد ما ذكروه من تعديل وجرح وحكاية ما نقل عنهم من جد ومنح وبعض ما وقع إلي من رواياتهم وتعريف ما عرفت من مواليدهم ووفاتهم»⁽⁴⁾، فهو في هذا بين طبيعة تاريخه الذي هو تاريخ الشام في العموم، وابن عساكر حين يترجم لمن يترجم لهم من الشاميين أو غيرهم لا يسوغ الترجمة على أنها نتيجة مطالعته وقراءته، ولا يصوغها على أنها خلاصة أفكاره واطل اعائه، وإنما يقدم لك مادتها الأولى مسندة في كل جزئية من جزئياتها حتى في الاسم أو الكنية أو يوم الوفاة، وتتعدد صور الخبر بتعدد الاسانيد التي انتهت إليه الروايات التي جاء عليها وقد تتكاثر الاسانيد على خير واحد في صورة واحدة أو صور متقاربة، إنه يتابع أصحاب الحديث في طريقتهم في الاسناد، وكانت تلك هي الطريقة السائدة

(1) - طبقات الشافعية الكبرى، ج7، ص215.

(2) - عمر بن غرامة العمروي: مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، ج1، ص32.

(3) - المرجع نفسه، ج1، ص33.

(4) - تاريخ دمشق، ج1، ص4-5.

في كل فروع الثقافة الإسلامية، تثبتا من الخبر وتوخيا للحق فيه ونشدانا للصواب، حتى إذا تتابعت القرون تحلل أصحاب الأخبار الأدبية من ذلك ثم لحق بهم مؤرخون من المؤرخين وأصحاب التراجم، وبقي ابن عساكر ومن في طبقتهم يمثلون ذروة هذا الأسلوب في القرن السادس الهجري، ولهذا فإن كل ما عند ابن عساكر في تاريخه يتشعب في هذين القسمين الكبيرين: الأسانيد والأخبار⁽¹⁾.
وقد عدد الدكتور صلاح الدين المنجد مزايا منهجه وعيوبه وهي من أدق ما كتب عنه لذا سنوردها كاملة عنه⁽²⁾:

في الأخبار يورد الحافظ جميع الروايات المتعلقة بالخبر الواحد، وكلما تبدل السند أعاد الرواية ولو كان الاختلاف قليلا، وقد تجد في بعض الأسانيد رجالا ضعافا، ورغم ذلك يورد الحافظ أخبارهم، وفي ذلك قيمة علمية لأن الروايات المكررة بأسانيد مختلفة وإن كانت ضعيفة فإن ذلك يقويها ويرفع من درجتها، وهذا هو منهج المحدثين.

في التراجم لا يتبع الحافظ ترتيبا واحدا للجزئيات التي يذكرها، وقد تجد وفاة المترجم في آخر الترجمة أو في نصفها، وقد لا تجد ذكرا لها بعض الأحيان، ولكنه يحرص على ذكر الحديث الذي روي له عن المترجم أو رواه.

لم يتح للحافظ الوقت كي ينقح كتابه وينظر فيه، لسعته وغزارة مادته، فهو ينقل بعض الأخبار ويدع العهدة على من نقلها عنه، لا يصححها ولو كان فيها خطأ، فقد تم تاريخه «بعد مسودات ما يكاد ينضب حصرها»⁽³⁾، على أننا نلاحظ أنه إذا أهمل التصحيح في الروايات التاريخية والأدبية، فإنه يصح كثيرا من أسماء المحدثين أو يبين ما هم عليه من ضعف أو توثيق.

وقد كان الحافظ نفسه أدرك ما قد يكون في الكتاب فقال: «ذلك مبلغ علمي وغاية جهدي على ما وقع إلي أو ثبت عندي، فمن وقف فيه على تقصير أو خلل أو غير ذلك منه على تغيير أو زلل فليعذر أخاه في ذلك متطولا وليصلح منه ما يحتاج إلى إصلاح متفضلا»⁽⁴⁾، ولو استطاع تحريره وتنقيحه مع ما عرف عنه من ثقة وأمانة، لكان التاريخ مثلا أعلى في تأليف المحدثين.

(1) - عمر بن غرامة العمروي: مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، ج 1، ص 33.

(2) - مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، المجلد الأول، ص 34-35.

(3) - ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 310.

(4) - ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 1، ص 5.

انتقاء الأخبار والحوادث يدل على مهارة وعلم وتفوق، ففي تراجم النحاة تحسب الحافظنحويا بارعا، وفي تراجم الشعراء تجده ينتقي عيون الشعر وعيون الأخبار، حتى إن كثيرا من أخباره لا تجدها في مصنف غيره، وهذه مزية كبرى.

أخذ الحافظ عن عدد كبير من المصادر المكتوبة، وقد ضاع قسم من هذه التأليف وبقيت النصوص التي نقلها منها، وهذا مما زاد في قيمة كتابه.

وقد ذكر الدكتور صلاح الدين المنجد قائمة بالأذيال والمختصرات التي وضعت عليه⁽¹⁾. وكون دمشق دار ملك الأمويين، وفي مقدمتهم الفرع السفياي فإن التراجم التي وردت في كتابه ولها علاقة بتاريخ الفرع السفياي سواء كانت لخلفائهم أو ولائهم وقادتهم وعمالهم، أو لأفراد البيت الأموي المعاصرين لهم أو للعلماء أو للشعراء الذين ارتبطوا بتلك الفترة هي الأكثر من حيث العدد مما ورد في أي معجم للتراجم سواء كان سابق له أو ألف بعده، وهي الأوفى من حيث الطول وعدد الروايات المتعلقة بها، فمنهج الإستقصائي قدم للمؤرخين للفرع السفياي خدمة منقطعة النظر حتى أنه يمكن استخلاص كتب بأكملها من هذه التراجم.

7- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، المكّي الحسني، مؤرخ وعالم بالأصول وحافظ للحديث، أصله من فاس، ومولده ووفاته بمكة، دخل اليمن والشام ومصر مرارا، وولي قضاء المالكية بمكة مدة، وكان أعشى يملي تصانيفه على من يكتب له، ثم عمي سنة 828هـ، قال ابن حجر: «ولم يخلف بالحجاز بعده مثله»⁽²⁾، من كتبه "شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام"، ومختصره "تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام"، توفي بمكة سنة 832هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة 1969م، بتحقيق الأستاذ محمد الطيب حامد الفقي في ثمانية أجزاء، ثم حققه ونشره محمد عبد القادر عطا في سبعة أجزاء بدار الكتب العلمية، بيروت، سنة 1998م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

(1) مقدمة تحقيق تاريخ دمشق، المجلد الأول، ص 37.

(2) -السخاوي: الضوء اللامع، ج 7، ص 19.

(3) - مصادر ترجمته: السخاوي: الضوء اللامع، ج 7، ص 18، السيوطي: ذيل طبقات الحفاظ، ص 249.

ترجم فيه المصنف لأعيان أهل مكة، ومن سكنها أو مات بها، من الصحابة والرواة والفقهاء والولاة والأعيان وغيرهم، في مدة ثمانية قرون، ونُحج فيه نُحج السابقين من العلماء الذين أفردوا مصنفات خاصة لتراجم أهل بلد بذاته، ويذكر المؤلف منهجه في مقدمة الكتاب فيقول: «رتبت ما ظفرت به من التراجم، على ترتيب حروف المعجم خلا للمحمدين والأحمديين، فإنهم مقدمون على غيرهم، لشرف هذين الإسمين على غيرهما من الأسماء، وأضفت إلى هذه التراجم ما كان منها على ذهني من قبل، وهي تراجم جماعة لم أدرتهم، وتراجم جماعة أدركتهم، ملاءمة للتراجم التي ظفرت بها، تكملة للفائدة، وذكرت في أثناء كثير من التراجم: أحاديث، وآثار، وحكايات، وأشعار، اقتداء بأئمة الحديث الأخيار، وبدأت قبل التراجم بذكر شيء من سيرة نبينا المصطفى محمد -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، على وجه الإختصار، تبركا بذلك وتشريفا لهذا التأليف بذكره -صلى الله عليه وسلم-»⁽¹⁾.

وقد جعل له مقدمة ذكر فيها مكة وأخبارها وفضائلها وما فيها من مواقع اعتمد فيها بشكل أساسي على الأزرقى (ت250هـ)، غير أنه أضاف عليه ما وقع بين يديه من أخبار، بل وانتقد الأزرقى بأنه لم يعن بولاية مكة في الإسلام فقال: «ولم يعن الأزرقى بجمع ولاية مكة في الإسلام وما ذكر من المسائل والمآثر، والأخبار الإسلامية إلا يسيرا جدًّا، بالنسبة إلى ما ذكرته»⁽²⁾.

ويعتبر الفاسي على تأخره أول من ألف في تراجم المكيين، وهذا أمر يدعو للحيرة، وقد استغرب المؤلف نفسه ذلك⁽³⁾، كيف أهمل العلماء ذلك مع ما لمكة من مكانة وفضل، ومع ما ينسب إليها من صحابة وعلماء وأعيان وعلى رأسهم النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحابته من المهاجرين القرشيين -رضوان الله عليهم-، فنجد مؤلفات خصصت لتراجم أهل مدن لا يكاد يسمع بها كـ"داريا" و"الرقعة" وغيرها وتحمل مكة أم القرى.

ذكر المؤلف ولاية مكة في فترة الحكم السفياني دون أن يفصل أو يعطي تواريخ بل اكتفى بذكرهم على الترتيب فقال: «ثم ولي مكة في خلافة معاوية بن أبي سفيان: أخوه عتبة بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم بن أبي العاص، وسعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، وابنه عمرو بن سعيد، المعروف: بالأشديق، وخالد بن العاص، وعبد الله بن خالد بن أسيد.

ثم ولي مكة في خلافة يزيد بن معاوية، جماعة، أولهم: عمرو بن سعيد الأشديق، والوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب، وعثمان بن محمد بن أبي سفيان الأمويون، والحارث بن خالد بن العاص المخزومي

(1) - الفاسي: العقد الثمين، ج1، ص174.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص177.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص173.

وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي، ابن أخي عمر -رضي الله عنه-، ويحيى بن حكيم بن صفوان بن أمية الجمحي⁽¹⁾، وهذا النص هام جدا، وكان ليكون أكثر أهمية لو ضبط تواريخ تولي هؤلاء الولاة.

وفي تراجمه يذكر أخبارا كثيرة من مصادر متنوعة لكثرتها في زمانه، ولا يطيل الروايات ويذكر عن نقلها فيشير إلى مصادره، ويحقق في وفاة المترجم له ويذكر أغلب الأقوال على اختلافها وينسبها إلى أصحابها ويذكر تعليقاتهم على ذلك وذلك كله في اختصار، فهو بهذا المنهج يجمع ما كان مشتتا وما يتطلب من الباحث الجهد الكبير، لذا هو على تأخره فإنه عظيم القيمة جم الفائدة.

فقد ترجم لكثير من شخصيات الفترة السفينانية ممن كانت لهم أخبارا تتعلق بمكة بأن أقاموا مواسم الحج أو تولوا بها الإمارة أو بنوا بها وتركوا فيها آثارا أو غيرها، فترجم لمعاوية⁽²⁾، والمغيرة بن شعبة⁽³⁾، وعمرو بن العاص⁽⁴⁾، والحسين بن علي⁽⁵⁾، وغيرهم كثير.

كما عقد فصلا لمن حج من الخلفاء، فذكر حجتين لمعاوية في خلافته سنة 44هـ وسنة 50هـ، وذكر ما في ذلك من أقوال، ولهذا قيمة كبيرة إذ من خلالها يمكن للباحث في تاريخ الفرع السفيناني التحقيق في كثير من الروايات التي تتعلق بمعاوية في مكة، وهي مثار شك أو تستدعي التحقيق، ورغم أنه نقل أخباره عن تقدمه إلا أن جمعه لهذه الأخبار في موضع واحد فيه فائدة كبيرة.

8- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم

أ- التعريف بالمؤلف

هو ابن العديم وقد ترجمنا له في دراسة كتابه زبدة الحلب بالفصل الثالث من الباب الثاني

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب فؤاد سزكين بالتصوير، بخط المؤلف، وهو خط جميل متقن مقروء، وحقق الكتاب الدكتور سهيل زكار ونشره بدار الفكر بدمشق سنة 1989م في 12 جزء، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه

(1)- الفاسي: العقد الثمين، ج1، ص320.

(2)- المصدر نفسه، ترجمة رقم 2480، ج6، ص91-98.

(3)- المصدر نفسه، ترجمة رقم 2508، ج6، ص110.

(4)- المصدر نفسه، ترجمة رقم 2235، ج5، ص399.

(5)- المصدر نفسه، ترجمة رقم 1042، ج3، ص425.

الدراسة، وقد صدرت مؤخرا في لندن بمركز الفرقان سنة 2016م طبعة جديدة في 12 مجلدا بتحقيق المؤرخ الأردني المهدي الرواضية لكن لم يتمكن من الإطلاع عليها.

وعنوان الكتاب كما ورد على نسخة الكتاب التي وصلتنا بخط المؤلف "بغية الطلب في تاريخ حلب" وقد اختصره ابن العديم في كتاب آخر سماه "زبدة الحلب في تاريخ حلب"⁽¹⁾.

اقتبس ابن العديم خطة كتابه من كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر، فقد أوقف ابن العديم المجلدة الأولى من الكتاب على الحديث عن فضائل شمالي بلاد الشام مع وصفها الجغرافي، وأخيرا أخبار فتوحها على أيدي المسلمين، وبعد ذلك أخذ يترجم لأعلام شمال بلاد الشام ممن ولد هناك أو مر أو سكن أو حكم، ولم يقتصر على أعلام حقب تاريخ الإسلام بل تناول أعلام ما قبل الإسلام مثل الفيلسوف أرسطو(322 ق م) وسواه⁽²⁾.

ويختلف عمل ابن العديم عن عمل ابن عساكر، كاختلاف مهنتيهما مع سيرة حياتهما، فابن عساكر كان محدثا أولا وآخرا، وابن العديم كان سياسيا وريث أسرة عريقة جمعت بين العلم والقضاء والحكم والسياسة والتجارة والنشاط الزراعي⁽³⁾.

إن أهمية الكتاب نابعة مما حواه من مواد تاريخية نهلها ابن العديم من وثائق ومصنفات غيبها الزمن عنا، فهو قد جمع في كتابه المواد الأخبارية ونسقتها، لكنه لم يحاول تحليلها ومعالجتها على غرار كثير من كبار المؤرخين الذين سبقوه أو عاصروه، ومع مرور الأيام علت مكانة ابن العديم، فسفر عن ملوك حلب إلى ملوك الدول المجاورة في بلاد الشام والجزيرة وآسيا الصغرى، وإلى سلاطين القاهرة وخلفاء بغداد، وكانت خزائن كتب ووثائق كل بلد زاره تحت تصرفه، فنهل منها ما لم ينهله سواه، وأودع جل ذلك في كتابه بغية الطلب، ومن هذه الزاوية يمكن أن نرى أهمية هذا الكتاب، ومن ناحية أخرى يمكننا أن نرى المدى الذي وصلت إليه خزائن المشرق العربي قبيل وقوع الطامة الكبرى على يد المغول بسنوات⁽⁴⁾.

للأسف فإن مقدمة ابن العماد لكتابه لم تصل إلينا، والتي كان من الممكن أن تكشف لنا الكثير عن موارده ومصادره ومنهجه، وقد افتتح كتابه بذكر فضل حلب وما جاء في فضلها من أحاديث وأهميتها كقاعدة لانطلاق عمليات الفتح على الجبهة البيزنطية، تم خصص بابا ذكر فيه صفة مدينة حلب وعمارقتها

(1) - نشر الجزء الأول منه بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 1996م.

(2) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب بغية الطلب، ج1، ص7.

(3) - ألف ابن العديم كتابا عن أسرت سماه "الأخبار المستفادة في ذكر بني جرادة"، غير أن الكتاب ضاع ولم يصل إلينا وقد أقتبس منه ياقوت الحموي ملخصا عن أهم شخصيات هذه الأسرة. معجم الأدباء، ج5، ص2068 وما بعدها.

(4) - سهيل زكار: مقدمة تحقيق كتاب بغية الطلب، ج1، ص10-11.

وأبوابها وما كانت عليه أولاً، وما تغير منها وما بقي، تم ذكر جند قنسرين وهو الإسم السابق لبلاد حلب وما يتبعه من مدن وقرى وحصون حتى أتى عليها كلها، فذكر الأنهار التي تمر بهذا الإقليم والبحار والبحيرات والجبال، وكأنها مقدمة جغرافية تضاريسية للإقليم، ثم بعد ذلك خصص باباً لذكر من نزل الإقليم من أقوام ومن قبائل العرب، لينتقل إلى فتح الإقليم وما جرى عليه من أحكام، ثم ذكر نبذة من أخبار ثغور الشام وما كانت تجري عليه أموراً في صدر الإسلام، وقد جاء كل هذا في الجزء الأول من الكتاب، لينطلق في ذكر التراجم في باقي أجزاء الكتاب وقد رتبهم على حروف المعجم، غير أنه بدأ بالأحمدين، إكراماً للنبي -صلى الله عليه وسلم- وعلى نهج أغلب المؤلفين في تراجم المسلمين الذين سبقوه. اعتمد ابن العماد على أغلب المصادر التي توفرت له من معاجم التراجم وعلى رأسها تاريخ بغداد وتاريخ دمشق، إضافة إلى عديد المصادر المبكرة ككتب التاريخ وأخبار الفتوح وكتب الأنساب وغيرها. عقد ابن العماد ترجمات مطولة جداً لبعض الشخصيات الهامة والمحورية كما فعل مع الحسين بن علي -رضي الله عنه- فقد خصص لأخباره ما يزيد عن 110 صفحات⁽¹⁾، وخصص للأحنف بن قيس 20 صفحة⁽²⁾، ولحجر بن عدي 27 صفحة⁽³⁾، وللحصين بن نمير 8 صفحات⁽⁴⁾، ولم ترد عنده ترجمات للكثير من شخصيات الفرع السفياي ك معاوية ويزيد وحتى بعض الشخصيات الهامة كالحسن بن علي -رضي الله عنه-.

وتكمن قيمة الكتاب العلمية كمصدر لتاريخ الفرع السفياي في المقدمة التي خصصها للكلام عن حلب وما يتبعها من مدن وأعمال، وخاصة ما كان من انتشار وتوزع القبائل العربية في جند قنسرين، ولا أدل على ذلك من النص التالي: «لما أن جاء الإسلام في عصر معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- سارت معه قضاة إلى صفين، وقاتلت بين يديه، فلما أن رجع إلى الشام وفدت عليه وفود قضاة ممن كان بأرض الشام تطلب الإقطاع والجوائز، فأقطعهم الولايات والمدن وذلك من حد بلد الأردن إلى حد جبل حلب، وهو جبل جوشن، وكان مروان بن الحكم أقطع لعكار القضاة الجبل الذي يلي الساحل إلى حد أرض حمص، فهو يسمى جبل ابن عكار، قال النسابة⁽⁵⁾: فافتسمت تنوخ

(1) - ابن العماد: بغية الطلب، ج6، ص2562-2571.

(2) - المصدر نفسه، ج3، ص1302-1322.

(3) - المصدر نفسه، ج5، ص2105-2132.

(4) - المصدر نفسه، ج6، ص2818-2826.

(5) - نقل ابن العماد هذا النص عن أبي عبد الله الأسدي النسابة. بغية الطلب، ج1، ص560.

وقبائل قضاة بن مالك بن حمير بأنسابها، وهو قضاة وكتب وغيرها، الدنيا والجبال والمدن والبر، وأقاموا بها إلى اليوم»⁽¹⁾.

كما أن التراجم التي عقدها للشخصيات التي ذكرناها آنفا لها أهمية كبيرة، فهي تراجم مطولة خاصة ترجمة الحسين بن علي، رغم أنها أقل طولاً من تلك التي أوردها ابن عساكر التي جاءت في 151 صفحة⁽²⁾، إلا أنه قد جاء فيها الكثير من أخبار الحسين في جميع محطات حياته، وخاصة أخباره مع يزيد بن معاوية وخروجه ومقتله.

كما تكمن قيمة الأخبار التي أوردها في أنها مسندة مما يمكن الباحث من معرفة مصادر الروايات وتقييمها.

8- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن علي الأنصاري، من ولد أسيد بن حضير، المعروف بالدباغ، وهو مؤرخ وفقهه من أهل القيروان، ولد الدباغ في القيروان، وأخذ عن والده وعن الكثير من العلماء غيره، حتى بلغ عدد شيوخه أكثر من ثمانين، وأثنى عليه الرحالة البلنسي العبدري حين اجتمع به في القيروان سنة 688هـ وأطراه قائلاً: «لم نجد بالقيروان من يعتبر وجوده عداه» ونعته بالفقيه، المحدث، ومن كتبه كتاب "مشارك أنوار القلوب ومفاتيح أسرار الغيوب" في آداب الصوفية، وله "تاريخ ملوك الإسلام"، و"جلاء الأفكار في مناقب الأنصار"، توفي سنة 699هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

وصل إلينا هذا الكتاب عن طريق مؤرخ آخر بعد أن أكمله وعلق عليه واستدرك على كثير من رواياته وهو أبو الفضل أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت 839هـ). طبع الكتاب لأول مرة بالمطبعة العربية التونسية سنة 1900م، مع تعليقات لابن ناجي أربعة أجزاء في مجلدين، والجزء الأخير منها فيه تراجم إضافية بعد عصر المؤلف من زيادات ابن ناجي، وطبع للمرة الثانية بالقاهرة، نشر المكتبة العتيقة بتونس، وصدر الجزء الأول سنة 1968م بتصحيح وتعليق الأستاذ إبراهيم شبتوح، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور الأحدي أبو النور والشيخ محمد ماضور القاهرة 1972م، والجزء الثالث بتحقيق محمد ماضور طبع بتونس سنة 1978م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

(1) - ابن العماد: بغية الطلب، ج 1، ص 562.

(2) - تاريخ دمشق، ج 14، ص 111-260.

(3) - مصادر ترجمته: برنامج الوادي آشي، ص 60، رحلة العبدري، ص 105.

وبالنسبة للعنوان الكامل للكتاب فهو: "مناهج أهل الدين وطرائق أئمة المتقين، في ذكر من كان بالقيروان من الصحابة والتابعين، ومشاهير العلماء الراسخين وأفاضل الأولياء والصالحين"، هكذا ذكره تلميذه محمد ابن جابر الوادي أشي في برنامجه⁽¹⁾، وفي رحلة العبدري جاء عنوانه: "معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان"، وفي النسخة المطبوعة "معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان"، ويبدو من كل ذلك أن الدباغ غيّر واختصر عنوان الكتاب في المرحلة الأخيرة من حياته، وربما يكون ابن ناجي قد تصرف في عنوان الكتاب⁽²⁾.

يبدأ الكتاب بمقدمة لابن ناجي يذكر فيها مواضع الزيادات التي أضافها على أصل كتاب الدباغ، ثم يتناول الدباغ في كتابه فضل أفريقية وتاريخ فتحها وتأسيس مدينة القيروان ومن نزلها من الصحابة، ثم شرع في تراجمه وقد شملت الصحابة والفقهاء والمحدثين واللغويين والأدباء والأطباء والصوفية والصالحين فاحتوى الكتاب على 180 ترجمة، ونشر خلال التراجم معلومات ثمينة اجتماعية واقتصادية، وأصل الكتاب هو اختصار لطبقات التجيبي عتيق بن خلف (ت 422هـ)، ويزيد أحيانا بعض الزيادات عليه، ونقل فيه عن طبقات أبي العرب التميمي، ورياض النفوس للمالكي، ولم يشن الكتاب إلا إغراقه في نقل العجائب وخوارق الكرامات التي لا يكاد العقل يصدق الكثير منها، ولكن يبدو أنه منذ عصره شغفت العقول بتصيد الكرامات مهما كان مأتاها ومقدار صدقها ومطابقتها للواقع، وهنا يتساءل الأستاذ محمد محفوظ: هل يصح لنا أن نعتبر أن أواخر القرن السادس الهجري بتونس هو عصر بداية الانحطاط الفكري، وتقلص ملكة النقد وانكماش العقل والإعتقاد المغالي في الصوفية؟⁽³⁾.

اتبع الدباغ في كتابه أسلوب فن التراجم، إذ ترجم للشخصيات الهامة في القيروان وخاصة الصحابة الذين نزلوا فيها، ورجال الفتح والتابعين ونخبة القادة الموقنين. وكان يقترب من فن تاريخ البلدان كالخطيب البغدادي في كتاب "تاريخ بغداد" وابن عساكر في كتابه "تاريخ دمشق"، حيث كثيراً ما يذكر المعارف التاريخية عن تخطيط القيروان ومعالمها، وعادات أهلها، وحراراتها، وأسواقها في معرض حديثه عن المترجم له لذلك يُعد كتابه مرجعاً وثيقاً في التراجم والحياة الثقافية والاجتماعية والعمرانية بالقيروان حتى أواخر القرن السابع الهجري.

وتأتي أهمية الكتاب من أهمية المؤلف والمدينة، وخاصة ما عرف عن الدباغ من الأمانة والثقة فيما ينقله ويحرره، والقيروان لا تقل أهمية عن دمشق وبغداد والقاهرة، لأنها عريقة في القدم والحضارة والعلم،

(1) - برنامج الوادي أشي، ص 61.

(2) - محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج 2، ص 288.

(3) - تراجم المؤلفين التونسيين، ج 2، ص 291.

وكانت مصدر إشعاع للحركات العلمية والأدبية والفكرية إلى جميع بلاد أفريقية، فهي جديرة بعناية الباحثين والمؤرخين، والكتاب يُعد من أكمل مصادر البحث في هذا الشأن.

إن التعليقات التي أضافها ابن ناجي على نصوص الدباغ هامة جدا، فهو أحيانا ينتقد ما جاء في النصوص، وأحيانا يضيف روايات تاريخية يكمل بها الصورة التي ترسمها نصوص الدباغ، وأحيانا أخرى تكون الروايات التي يضيفها من مصادر أخرى يشير إليها مغايرة لروايات الدباغ، ويختتمها بحكمه الخاص، وفي هذا الفائدة العظيمة.

ففي ما يتعلق بالفرع السفيني فإن الدباغ ذكر دعوة التي دعا بها معاوية مع من معه من الصحابة للقيروان، بأن يملأها علما ويحببها إلى أهلها وغيرها وأن لا يهتك لها حرمة، فقال الدباغ: «فما علم ببركة هذا الدعاء أنه سُبِي لها حرما قط»⁽¹⁾، فعلق ابن ناجي على هذا قائلا: «... غير صحيح فإن العرب نهبته وسبوا حرمتها، ودخلوها بالسيف حسبما يأتي»⁽²⁾، وفي قضية مخاطبة عقبة بن نافع لدواب موضع القيروان ذكر الدباغ الروايات المختلفة فيمن دعا أكان عقبة بن نافع أم عقبة بن عامر، وذكرها بأسانيدها ورجح بأن عقبة بن نافع، هو من فعل، وساق ابن ناجي روايات تكمل ما أورده الدباغ⁽³⁾، كما ذكر الدباغ أقدم مسجد بني بأفريقية وكان ذلك سنة 47هـ⁽⁴⁾، وذكر الدباغ فتوح أفريقية زمن معاوية وابنه يزيد⁽⁵⁾، وكان أكثر تعويله على الواقدي والمالكي في رياض النفوس، وأبو العرب التميمي من كتابه الطبقات، وترجم الدباغ للصحابة الذين دخلوا بلاد أفريقية مع الفاتحين وأرخ لدخولهم، وترجم لعقبة بن نافع وصنّفه ضمن صغار الصحابة⁽⁶⁾.

ومما سبق فإن كتاب معالم الإيمان من أهم المصادر التي أرخت للفرع السفيني في بلاد المغرب، وهو عمدة لا يمكن الاستغناء عنه.

(1) - معالم الإيمان، ج 1، ص 8.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 8.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 10.

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 27.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 33-70.

(6) - المصدر نفسه، ج 1، ص 164-166.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

معاجم تراجم الأطباء

والأطباق والأولياء والنهات

أولاً: معاجم تراجم الأطباء

ثانياً: معاجم تراجم الأدباء

ثالثاً: معاجم تراجم الأولياء والنهات

أولاً: معاجم تراجم الأطباء

ألف في هذا النوع من التصنيف جماعة من العلماء منهم: إسحاق بن حنين (ت 298هـ) وكتابه "تاريخ الأطباء"⁽¹⁾، وابن جلجل الأندلسي (ت بعد 372هـ) وله «كتاب يتضمن ذكر شيء من أخبار الأطباء والفلاسفة»⁽²⁾، وعلي بن يوسف القفطي (ت 646هـ) في كتابه "تاريخ الحكماء"، وابن أبي أصيبعة (ت 668هـ) في كتابه "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" ووصلنا منها الكتابين الأخيرين، وسنكتفي بدراسة وتقييم كتاب عيون الأنباء لأن تاريخ الحكماء للقفطي لم يتعرض لأخبار الفرع السفياني.

1- كتاب عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعةأ- التعريف بالمؤلف

هو أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي موفق الدين ابن أبي أصيبعة، طبيب ومؤرخ ولد بدمشق بعد عام 590هـ، درس الطب ومارسه في مستشفى النوري بدمشق ومستشفى الناصري في القاهرة، ألف كتباً مختلفة في الطب ولكنها فقدت وأشار إليها في كتابه "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" ومن بين تلك المؤلفات: "إصابة النجمين"، "التجارب والفوائد"، "حكايات الأطباء في علاجات الأدوية"، "معالم الأمم وأخبار ذوي الحكم"، وله شعر كثير، توفي سنة 668هـ⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

جُمع الكتاب لأول مرة وطُبع على يد امرؤ القيس بن طحان سنة 1882م، ثم أعاد المستشرق الألماني مولر طبعه مع إضافات سنة 1884م، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات دون تحقيق إلى أن حققه الدكتور عامر النجار وطبعه في دار المعارف، بمصر سنة 1996م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد قال ابن أبي أصيبعة في مقدمة كتابه عارضا لمحتواه: «رأيت أن أذكر في هذا الكتاب نكتنا وعيوننا في مراتب المتميزين من الأطباء القدماء والمحدثين، ومعرفة طبقاتهم، على توالي أزمنتهم وأوقاتهم، وأن أودعه أيضاً نبذاً من أقوالهم وحكاياتهم، ونواديرهم ومحاوراتهم وذكر شيء من أسماء كتبهم، ليستدل بذلك على ما خصهم الله تعالى به من العلم»⁽⁴⁾.

(1) - ابن النديم: الفهرست، 345.

(2) - ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص 493.

(3) - مصادر ترجمته: ابن كثير: البداية والنهاية، ج 17، ص 488، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 7، ص 229.

(4) - ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ص 151.

وقد ذكر أطباء العصر الأموي في بابه السابع الذي سماه: "طبقات الأطباء الذين كانوا في أول ظهور الإسلام من أطباء العرب وغيرهم"، وترجم للأطباء الذين عاشوا في فترة حكم الفرع السفهاني، فذكر الحارث بن كلدة الذي توفي في فترة حكم معاوية نحو سنة 50هـ وقد عاصر النبي -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء الراشدين⁽¹⁾، وابن أثال الطبيب الذي كان من الأطباء المتميزين في دمشق وهو نصراني المذهب «ولما ملك معاوية بن أبي سفيان دمشق اصطفاه لنفسه وأحسن إليه، وكان كثير الإفتقاد له والإعتقاد فيه والمحاذثة معه ليلاً ونهاراً، وكان ابن أثال خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة وقواها وما منها سموم قواتل، وكان معاوية يقربه لذلك كثيراً»⁽²⁾، وذكر عنه خبراً أسنده لأبي الفرج الأصفهاني في كتابه "الأغاني" بأن معاوية استعمل ابن أثال لتسميم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد وقتله، لأن أهل الشام يرونه مناسباً لخلافة معاوية، وقتل ابن أثال على يد ابن أخيه خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد⁽³⁾.

كما ذكر طبيباً نصرانياً صحب معاوية وتطب على يديه اسمه أبو الحكم فقال عنه: «كان طبيباً نصرانياً عالماً بأنواع العلاج والأدوية، وله أعمال مذكورة وصفات مشهورة، وكان يستطبه معاوية بن أبي سفيان ويعتمد عليه في تركيبات أدوية لأغراض قصدها منه، وعمّر أبو الحكم هذا عمراً طويلاً حتى تجاوز المائة سنة»⁽⁴⁾، وذكر شيئاً من أخباره.

ورغم أن مقدار ما ذكره من أخبار أطباء الفرع السفهاني ضعيف إلا أنه كبير القيمة، يفيد كثيراً الباحث في الجانب الحضاري والعلمي لهذه الفترة المبكرة، لكن ما يزيد من قيمة هذا الكتاب أن صاحبه يسند أخباره ويذكر مصادره مما يتيح التحقق منها ومعرفة قيمتها.

ثانياً: معجم تراجم الأدباء

1- كتاب معجم الأدباء لياقوت الحموي

أ- التعريف بالمؤلف

(1) - المصدر نفسه، ص 385 .

(2) - المصدر نفسه، ص 400-404.

(3) - المصدر نفسه، ص 400-404.

(4) - المصدر نفسه، ص 404-405 .

هو أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي، الحموي، شهاب الدين، ولد ببلاد الروم، وأسر صغيراً، وابتاعه مولاه عسكر بن أبي نصر إبراهيم الحموي ببغداد أصبح ينسب له، فرباه وعلمه وشغله بالأسفار في متاجره، وأعتقه سنة 596 هـ، وأبعده بعد ذلك، فعاش من نسخ الكتب بالأجرة، ثم عطف عليه مولاه فأعطاه شيئاً من المال، وبقي بيده بقية جعلها رأس مال له، وسافر بها، ثم تاجر في الكتب، ورحل رحلة طويلة واسعة انتهت إلى مرو وخراسان ثم خوارزم، وبينما هو فيها خرج التتر سنة 616 هـ فانهمز بنفسه تاركاً ما يملك، ونزل إلى الموصل فأعوزه القوت، ثم رحل إلى حلب بعد أن انتقل إلى سنجار، فأقام في حلب في خان بظاهرها، وأوقف كتبه على مسجد الزيدي بدر بدينار ببغداد، وسلمها إلى ابن الأثير صاحب التاريخ الكبير، فحملها إلى هناك، وتوفي ياقوت بظاهر مدينة حلب سنة 626 هـ⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع الكتاب لأول مرة بتحقيق المستشرق مارجليوث بمطبعة هندية بمصر، في سبعة أجزاء في السنوات (1907-1927م)، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات أفضلها طبعة دار الغرب الإسلامي ببيروت، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، في سبعة أجزاء، وهي الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة. واسم الكتاب الكامل هو "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"⁽²⁾، وهو عبارة عن معجم تاريخي يشبه معجمه الجغرافي، ولكنه أكبر منه وأوسع، وفيه كثير من التراجم التي لا وجود لها في غيره، فضلاً عن توسعه وتحقيقه، وقد ذكر في مقدمته ما جمع فيه قائلاً: «وجمعت في هذا الكتاب ما وقع إليّ من أخبار النحويين، واللغويين، والنسابين، والقراء المشهورين، والأخباريين، والمؤرخين، والوراقين المعروفين، والكتب المشهورين، وأصحاب الرسائل المدونة، وأرباب الخطوط المنسوبة والمعينة، وكلّ من صنّف في الأدب تصنيفاً، أو جمع في فنه تأليفاً»⁽³⁾، إلا أنه استثنى في كتابه هذا الترجمة للشعراء إلا فيما ندر، ذلك لأنه كما أخبر في مقدمته صنّف كتاباً أودع فيه أخبار الشعراء، لكنه استدرك قائلاً: «فرايت أكثر أهل العلم المتأديبين، والكبراء المتصدرين، لا تخلو قرائحهم من نظم شعر، وسبك نثر، فأودعت ذلك الكتاب كلّ من غلب عليه الشعر فدوّن ديوانه، وشاع بذلك ذكره وشانه، ولم يشتهر برواية الكتب وتأليفها، والآداب وتصنيفها؛ وأما من عرف بالتصنيف، واشتهر بالتأليف، وصحّت روايته، وشاعت

(1) - مصادر ترجمته: ابن المستوفي: تاريخ أربل، ج1، ص319، القفطي: انباه الرواة، ج4، ص80، ابن الشعراء:

قلائد الجمال، ج7، ص197، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج6، ص127، الذهبي: تاريخ الاسلام، ج45، ص266.

(2) - الحموي: معجم الادباء، ج1، ص15.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص7.

درايته، وقلّ شعره، وكثر نثره، فهذا الكتاب عشّه ووكره، وفيه يكون ثناؤه وذكره، واجتزىء به عن التكرار هناك، إلا النفر اليسير الذين دعت الضرورة إليهم، ودلّت عنايتهم بالصناعتين عليهم»⁽¹⁾، ويبدو أن الكتابان يكمل بعضهما بعضاً.

ولم يقصد -فيما جمع- أدباء قُطْرٍ، ولا علماء عصر، بل نراه جمع للبصريين، والكوفيين، والبغداديين، والحراسانيين، واليمنيين، والمصريين، والشاميين، والمغاربة، وغيرهم على اختلاف البلدان، وتفاوت الأزمان⁽²⁾؛ ويضم الكتاب نحوًا من 1264 ترجمة.

إن الغرض الأساس للكتاب هو تراجم الأدباء، ومن عُرف له مصنف، ومن بديع منهج ياقوت أنه سبق تراجمه بفصلين: اهتم الأول بفضل الأدب وأهله وذم الجهل وحمله، والثاني خصصه لبيان فضيلة علم الأخبار، وبدأ معجمه بمقدمة أوضح فيها سبب تأليفه للمعجم وذكر أهم المصادر التي اعتمدها في تأليفه، فضلاً عما عاناه وقاساه من مشقة، ثم بيّن منهجه في التأليف، وقد رتب تراجمه على حروف المعجم فقال: «وجعلت ترتيبه على حروف المعجم... وأفردت في آخر كل حرف فصلاً أذكر فيه من اشتهر بلقبه أو نسبه أو كنيته...»⁽³⁾.

أما عن مصادره فقد كان ياقوت قد اطلع على كم من المصنفات، لاسيما أنه كان قد عمل بنسخ الكتب بالأجرة⁽⁴⁾، فضلاً عن أن الكتب كانت مادة من مواد تجارته ويشير إلى ذلك بقوله: «وكنت في سنة سبع وستمائة قد توجهت إلى الشام وفي صحبتي كتب من العلم أتجر فيها»⁽⁵⁾، تمثل الكتب التي اتجر بها أو نسخها مصدر أساسي من مصادر ياقوت في معجم الأدباء وإن كان قد وصفها: «إنها لا تشفي الغليل وتداوي لوعة العليل»⁽⁶⁾، ومع ذلك فهو يذكر جملة من المصادر التي اعتمد عليها ونقل فوائدها وعلى إختلاف موضوعاتها، وقد وضع الدكتور احسان عباس محقق الكتاب فهرساً بأسماء الكتب التي نقل منها ياقوت مادة كتابه، وهي تكاد تصل في العدد قرابة مائتين وخمسين كتاباً وأشار إلى أن هذه

(1) - الحموي: معجم الادباء، ج1، ص8.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص8-9.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص8.

(4) - القفطي: إنباه الرواة، ج4، ص75، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج6، ص127.

(5) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج5، ص218.

(6) - المصدر نفسه، ج1، ص5.

ليست كل مصادره المكتوبة، بل هناك ما كان يجده على ظهور بعض الكتب، وما كان ينقله من خطوط أناس مشهورين دون أن يذكر اسم المصدر⁽¹⁾.

ويستمد كتاب ياقوت أهميته وحيويته من ناحيتين تتصلان بمصادره:

- نقله عن كتب كثيرة لم تصلنا.

- لقاءه لأعلام معاصرين وأخذه عنهم مباشرة، إذ كان لرحلاته ولقاءاته بالأدباء دور في تزويده بالمعلومات التي ضمنها معجمه وأشار إلى ذلك بقوله: «فأما من لقيته أو لقيت من لقيه فأورد لك من أخباره وحقايق أموره مالا أترك بعد تشوقاً إلى شيء من خبره»⁽²⁾.

وللكتاب أهمية وقيمة علمية كبيرة أخرى من حيث مصادره، فهو حين يكثر النقل عن بعض الكتب فإنه يقدم لنا نصوصاً تصلح للمقابلة مع تلك المؤلفات التي وصلتنا، وإمكانية إكمال ما نقص منها أو اصلاح ما حُرّف وصُحّف، ورغم كثرة وتنوع المصادر التي اعتمد عليها إلا أنه اتكأ على تواريخ المدن لأنها حافلة بالتراجم⁽³⁾.

إن مما تميز به منهج ياقوت بشكل عام في التأليف الاستقصاء في الإطلاع، ولذلك كانت أهم كتبه تمثل مشروعات طويلة المدى، لا يمكن إنجازها في وقت محدد، بل هي موضوعات مفتوحة تتحمل الزيادة على مرّ السنين، بالإضافة إلى الابتعاد عن الأسطورية وما يأبى العقل قبوله، ومع ذلك فإنه يقرّ أنه أورد نماذج وأخباراً بعيدة عن العادات المألوفة، تنفر منها الطباع السليمة⁽⁴⁾، كتبها وهو مرتاب بما نافر عنها، وإنما دونها حرصاً على إحراز الفوائد، إذ هي مفيدة إن كانت حقا، وامتحان لسلامة التفكير إن كان باطلاً، وقال في موضع آخر: «وفي أخبار قصاص المسلمين أشياء عجبية تضيق بها صدور العقلاء، أن أحكي بعضها غير معتقد لصحتها»⁽⁵⁾، وبعد أن روى بعض الأساطير قال: «وإنما هي أشياء تكلم بها القصاص ... لا مستند لها من عقل ولا نقل»⁽⁶⁾، وكذلك من منهجه الصدق في النقل والرواية دون تغيير أو إيجاز مخلّ، وهذا يعني أنه غير ملوم إذا نقل أحيانا ما لا يقبله العقل، شرط أن ينوه بذلك،

(1) - احسان عباس: مقدمة تحقيق كتاب معجم الأدباء، ج7، ص2924، وانظر فهرس مصادر ياقوت، ج7، ص3496.

(2) - الحموي، معجم الأدباء، ج1، ص7.

(3) - احسان عباس: مقدمة تحقيق كتاب معجم الأدباء، ج7، ص2924.

(4) - معجم البلدان، ج1، ص12، احسان عباس: مقدمة تحقيق كتاب معجم الأدباء، ج7، ص2909.

(5) - معجم البلدان، ج1، ص23.

(6) - معجم البلدان، ج1، ص24.

بالإضافة إلى الإعتماد على الثقة في ناقل الرواية، ومبلغ تحريه في النقل، فهو يقبل حكاية رواها السمعاني ثم يقول: «وهذه حكاية على ما يرى من الاستحالة، وقد أوردتها أنا لثقة موردها وتحريه في الرواية، فإن صحّت فقد فزت بحظ من العجب، وإلا فاجعلها كالسمر تستمتع به»⁽¹⁾.

إيمانه بأن العالم الإسلامي وحدة كبيرة، وأنه مسؤول عن الترجمة لمشاهير أدباء ذلك العالم وشعرائه، ورسم صورة لبلدانه وقراه وبحاره وأتقاره، كذلك فعل في معجم الأدباء وكذلك كان منهجه في معجم البلدان «ولم أقصد أدباء قطر، ولا علماء مصر، ولا إقليم معين، ولا بلد مبين، بل جمعت البصريين والكوفيين والبغداديين والحراسانيين، والحجازيين واليمنيين والمصريين والشاميين والمغربيين وغيرهم»⁽²⁾، وكذلك من منهجه التنوع في مادة الكتاب بين الحكمة والخير والشعر والنثر والهزل والجد. أما فيما يتعلق بتوثيق الرواية وإسنادها فقد أوضح منهجه في مقدمته قائلاً: «وحذفت الأسانيد إلا ما قلّ رجاله، وقرب مناله، مع الاستطاعة لإثباتها سماعاً وإجازة، إلا أنني قصدت صغر الحجم وكبر النفع»⁽³⁾، وهو في ذلك يسير على المنهج المتبع من قبل أهل ذلك العصر حيث بدأ المؤلفون يتخلون عن الإسناد والتخفيف منه، هذا إضافة إلى أن غرض الكتاب لا يتطلب الالتزام بالإسناد المتصل، لكنه من ناحية أخرى يوثق أخباره ورواياته بذكر عناوين الكتب أو أسماء أصحابها، وقد ذكر ذلك في مقدمته حيث قال: «أثبتت مواضع نقلية ومواطن أخذي من كتب العلماء المعوّل في هذا الشأن عليهم، والمرجوع في صحة النقل إليهم»⁽⁴⁾، إلا أن كلامه هذا يدل على أنه اتبع مع مصادره وموارده منهج الانتقاء، إذ ينتقي ما يراه الأصح والأرجح ويختار من بين المصادر الأوثق والأكثر قبولا، وقد أعطى هذا المنهج قيمة علمية كبيرة لهذا المصدر.

ومن جهة أخرى فإن ياقوت لم يدع مدلول كلمة "الأدباء" الذين قصر عليهم تراجمه للظن والتخمين، بل حصر الفئات التي يعدها داخلة تحت هذه «المقولة» الكبيرة، وهم ثماني فئات -والقاسم المشترك بين معظمهم أن يكون للواحد منهم مؤلف أصل أو مجموع-: النحويون، اللغويون، النسابون، القراء المشهورون، الأخباريون والمؤرخون، الوراقون المعروفون، الكتاب المشهورون وأصحاب الرسائل المدونة، أرباب الخطوط⁽⁵⁾.

(1) - معجم الأدباء، ج5، ص 2358.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص8، احسان عباس: مقدمة تحقيق كتاب معجم الادباء، ج7، ص2910.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص7.

(4) - المصدر نفسه، ج1، ص7.

(5) - احسان عباس: مقدمة تحقيق كتاب معجم الأدباء، ج7، ص2921.

كما أخذ على نفسه ألا يخلّ بأمر معين إذا توافرت وهي: ذكر سنة المولد، ذكر سنة الوفاة، تسمية ما لصاحب الترجمة من مصنفات، إيراد ما يستحسنه المؤلف من أخباره، إيراد نسبه إن أمكن، إيراد شيء من شعره إن كان له شعر⁽¹⁾.

أما فيما تعلق بالفرع السفيفاني فقد تناول ياقوت في كتابه العديد من الشخصيات التي عاشت في فترة الحكم السفيفاني، وأثرت في الحياة العلمية والأدبية، وقد تعددت تخصصاتهم فمنهم القراء كعبد الله بن عامر المقرئ، ومنهم الأخباريين كعبيد بن سرية أو شرية، ومنهم علماء اللغة كأبي الأسود الدؤلي، وأغلبهم الشعراء رغم أنه ألزم نفسه في مقدمته كما ذكرنا بأن يتجنب الترجمة للشعراء إلا فيما ندر لأنه خصص لهم مؤلفا خاصا سماه "أخبار الشعراء"، وعلى رأسهم الفرزدق، وابن مفرغ، هذا إضافة إلى النسابين كدغفل النسابة.

ولكل هذه الشخصيات أخبار ومواقف مع خلفاء أو ولاة البيت السفيفاني وقد ذكر ياقوت بعض منها، فعبد الله بن عامر المقرئ هو أحد القراء السبعة، وقيل إن قراءة أهل الشام موقوفة عليه قيل أنه: قرأ على معاوية بن أبي سفيان⁽²⁾.

وكذلك فإن حكيم بن عياش المعروف بالأعور الكلبي الشاعر، كان منقطعا إلى بني أمية بدمشق وسكن المزة بها، ثم انتقل إلى الكوفة وقد قدم أسامة خال الأعور على معاوية فقال له: اختر لك منزلا، فاختار المزة واقتطع فيها هو وعترته، فقال الأعور:

إذا ذكرت أرض لقوم بنعمــــة *** فبلدة قومي تزدهي وتطيب
بها الدين والإفضال والخير والندى *** فمن ينتجعها للرشاد يصيب
تأثى بها خالي أسامة منــــزلا *** وكان لخير العالمين حبيب
فأسكنها كلبا فأضحت بليــــدة *** لنا منزل رجب الجناب خصيب
فنصف على برّ فسيح رحابه *** ونصف على بحر أغرّ يطيب
وكان الأعور يتعصّب لليمن على مضر فيقول:

ما سرّني أن أمّي من بني أسد *** وأن ربي نجّاني من النار
وأهم زوجوني من بناقــــم *** وأنّ لي كلّ يوم ألف دينار⁽³⁾

(1) - المرجع نفسه، ج7، ص2921.

(2) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج4، ص1532.

(3) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج3، ص1195.

وتعكس هذه الأخبار نشأة العصبية القبلية وانقطاع اليمينين والكلبيين للأمويين، وسبب استقرارهم في المزة من أرض الشام، لذا فإن لهذا النوع من التراجم قيمة علمية كبيرة يندر أن نجد لها في نوع آخر من المصادر.

ومن ذلك أيضا ما ذكره في ترجمته لدغفل النسابة حيث قال: «واستقدمه معاوية إلى دمشق ليعلم ولده يزيد»⁽¹⁾.

وكذلك هو شأنه مع صحار العبدي، حيث ذكر عنه أنه «كان خارجيا ناسبا خطيبا، وكان في أيام معاوية بن أبي سفيان، روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثين أو ثلاثة، له كتاب الأمثال»⁽²⁾. فرغم أن ترجمته له كانت مقتضبة وهذا كل ما جاء فيها، إلا أن لها قيمة علمية كبيرة فقوله له "كتاب الأمثال" وأنه راو للحديث ففي هذا دليل على أن التدوين والتأليف ظهر في مرحلة مبكرة من تاريخ الإسلام، وهذا يفيد كثيرا المؤرخين للتراث العربي والإسلامي، وكذلك هو الشأن مع أبي الأسود الدؤلي، الذي خصص له ياقوت ترجمة في تسع صفحات ذكر فيها أنه أول من وضع علم العربية⁽³⁾، ونفس الشأن مع عبيد بن شربة الذي نقل أخباره عن ابن عساكر وابن النديم وذكر له كتابين ألفهما فقال: «وفد على معاوية بن أبي سفيان فسأله عن الأخبار المتقدمة وملوك العرب والعجم، وسبب تبلبل الألسنة وأمر افتراق الناس في البلاد، وكان استحضره من صنعاء اليمن، فأجابه بما أمر به معاوية أن يدون وينسب إلى عبيد بن شربة... وله من الكتب: كتاب الأمثال، وكتاب الملوك وأخبار الماضين»⁽⁴⁾.

وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقة بن كرم الكلابي حيث قال عنه: «كان في أيام يزيد بن معاوية، وله علم بالأنساب والأخبار وأحاديث العرب القديمة، وقد أخذ عنه من ذلك شيء كثير، وكان يزيد بن معاوية قد أدخله في سماره... وله كتاب الأمثال في نحو خمسين ورقة، قال محمد بن إسحاق: رأيت هذا الكتاب»⁽⁵⁾، وقد نقل خبره عن محمد بن إسحاق النديم من كتابه الفهرست⁽⁶⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج 3، ص 1288 .

(2) - المصدر نفسه، ج 4، ص 1446.

(3) - المصدر نفسه، ج 4، ص 1464-1473.

(4) - المصدر نفسه، ج 4، ص 1583.

(5) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 4، ص 1630.

(6) - ص 118.

كذلك الأمر مع الشاعر يزيد بن زياد بن ربيعة المعروف بابن مفرغ الشاعر الذي له أخبار مع يزيد بن معاوية⁽¹⁾، وسعد الراية بن شداد النحوي الذي كانت له أخبار مع زياد بن أبيه⁽²⁾، وغيرهم من التراجم. ويبقى كتاب معجم الأدباء موسوعة يجد فيها المؤرخ للحياة العلمية والأدبية في تلك الفترة المبكرة الشيء الكثير، رغم أن ما جاء فيها من أخبار موجود عند من تقدم ياقوت وسبقه إلا أن فائدته أنه جمع تلك الأشتات في مؤلف واحد مما يسهل على الباحث الوصول إليها، وزاد في قيمة الكتاب كثيرا ذكره لمصادره.

ثالثا: معجم تراجم الأولياء والزهاد

أفرد بعض المصنفين الزهاد، والنسك، والعباد بمصنف مستقل، ومن هؤلاء: محمد بن عقيل بن الأزهر (ت 316هـ) في كتابه: "أحاديث العباد والزهاد"، و"شمائل الزهاد"، وأبو سعيد بن الأعرابي (ت 340هـ) في كتابه "طبقات النسك"، وأبو العباس أحمد بن محمد النسوي (ت 396هـ) في كتابه "طبقات الصوفية"، وأبو عبد الرحمن السلمي (ت 412هـ) في كتابه "تاريخ الصوفية"، و"طبقات الصوفية"، وابن جهضم (ت 414هـ) في كتابه "بهجة الأسرار"، وأبو سعيد محمد بن علي النقاش (ت 414هـ) في كتابه "طبقات الصوفية"، وأبو منصور العارف (ت 418هـ) في كتابه "طبقات النسك"، وأبو نعيم الأصبهاني (ت 430هـ) في كتابه "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، وأبو القاسم القشيري (ت 465هـ) في كتابه "الرسالة"، وابن الجوزي في كتابه "صفة الصفوة"، وغيرها من كتب التراث ضاع أكثر هذه المصنفات ولم يصل إلينا منها إلا الأقل القليل.

1- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو نعيم الأصبهاني وقد ترجمنا له في دراستنا لكتابه أخبار أصفهان في الفصل الأول من الباب الرابع.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

(1) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 6، ص 2837.

(2) - المصدر نفسه، ج 3، ص 1345.

طبع كتاب حلية الأولياء أول ما طبع في عشرة مجلدات في القاهرة ما بين عامي 1932 – 1938م، ثم طبع بدار السعادة بمصر سنة 1974م، في عشرة أجزاء وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة. وقد نال كتاب حلية الأولياء شهرة كبيرة في حياة مؤلفه وبعدها، حتى قيل فيه: «لما صنف كتاب الحلية حمل الكتاب في حياته إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار»⁽¹⁾، وقال أبو نعيم في مقدمة كتابه: «فقد استعنت بالله عز وجل وأجبتك إلى ما ابتغيت من جمع كتاب يتضمن أسامي جماعة وبعض أحاديثهم وكلامهم من أعلام المتحققين من المتصوفة وأئمتهم، وترتيب طبقاتهم من النساك ومحبتهم من قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم، ممن عرف الأدلة والحقائق وياشر الأحوال والطرائق وساكن الرياض والحدائق وفارق العوارض والعلائق»⁽²⁾.

يعد كتاب حلية الأولياء موسوعة علمية ضخمة؛ وذلك بما حواه من مادة علمية غزيرة متعددة الجوانب موزعة على أكثر من أربعة آلاف صفحة في النسخة المطبوعة من الكتاب. ومن أبرز جوانب قيمته العلمية بالنسبة للمحدثين:

أن كل ما فيه من أحاديث قدسية أو مرفوعة أو موقوفة، أو مقطوعة يرويهها مصنف الكتاب بأسانيده إلى أصحاب تلك الأقوال أو الأفعال، فمادته ثروة علمية كبيرة في حفظ الآثار، كما اشتمل الكتاب على رواية عدد كبير من الأحاديث من طرق تفرد بها أصحابها من الغرائب والتي قلما توجد مسندة، واحتوى الكتاب على ذكر طائفة من رواة الحديث وجاءت في تراجمهم بعض العناصر المهمة في تراجم الرواة كذكره لنسب الراوي، وما وصف به من العبادة والصلاح، وتركية أهل العلم له – والتي يستفاد منها في معرفة عدالة الراوي – ويذكر في التراجم بعض الشيوخ، والتلاميذ، وسني الوفاة، والتي يستفاد منها في معرفة طبقات الرواة، والمتقدم والمتأخر منهم، هذا واحتوى الكتاب على جملة وافرة من أحاديث الأحكام، ولذلك جمعها الهيثمي وابن حجر في كتاب تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية، والتي بلغت 4408 حديث.

ومما يزيد من قيمة الكتاب العلمية شهرة مصنفه – أبو نعيم – الذي بلغ مبلغاً عظيماً، ومكانة مرموقة في رواية حديث النبي – صلى الله عليه وسلم –.

(1) – الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج3، ص196.

(2) – أبو نعيم: حلية الأولياء، ج1، ص3-4.

وقد اشتغل العلماء بعد الأصبهاني على كتابه فألف منه ابن الجوزي كتاب "صفة الصفوة"، وسأني على ذكره فيما يأتي، اختصره ابن أحمد الرقي ت (703هـ) في كتابه "أحسن المحاسن"⁽¹⁾، اختصره محمد بن حسن بن عبد الله الحسيني الواسطي ت (776هـ)، في كتاب سماه "مجمع الأحاب وتذكرة أولي الألباب"⁽²⁾، قال حاجي خليفة: «سلك في اختصاره مسلماً وسطاً مع زيادة تراجم أئمة»⁽³⁾.

ومع هذه المكانة لكتاب حلية الأولياء ومكانة صاحبه إلا أنه لم يسلم من النقد، وممن جرد قلمه لنقد الكتاب ابن الجوزي في مقدمة كتابه صفة الصفوة، لكنه انتقده في أمور تخص المحدثين، وما يهمنا منها في هذه الدراسة أن أبا نعيم «خلط في ترتيب القوم، فقدم من ينبغي أن يؤخر وأخر من ينبغي أن يقدم، فعل ذلك في الصحابة وفيمن بعدهم، فلا هو ذكرهم على ترتيب الفضائل ولا على ترتيب الموالي ولا جمع أهل كل بلد في مكان، وربما فعل هذا في وقت ثم عاد فخلط خصوصاً في أواخر الكتاب، فلا يكاد طالب الرجل يهتدي إلى موضعه»⁽⁴⁾.

وقد كان منهجه في ترتيب التراجم بأن بدأ بتراجم العشرة المبشرين بالجنة، ثم بقية الصحابة على غير ترتيب معين، ثم انتقل إلى الكلام عن أهل الصفة، وذكرهم مرتبين على حروف الهجاء، وختم تراجم الصحابة بذكر جملة الصحابييات -رضوان الله عليهن-، ثم أعقب ذلك بذكر تراجم الطبقة الأولى من التابعين، بدأ بترتيبهم على البلدان فقدم تابعي البصرة ثم تابعي المدينة ثم تابعي الكوفة، ولم يلتزم ترتيباً معيناً بعد ذلك، وقد نبه في عدة مواضع إلى هذا الخلل فقال: «ذكرنا نفرًا من متقدمي طبقة الكوفيين في ذكر زهاد اليمانية وعبادهم، وعدنا إلى ذكر جماعة من عباد الكوفيين ونسأكهم»⁽⁵⁾، ثم ذكر خلائق من الناس من غير ترتيب معروف، وقال: «قد تقدم ذكر طبقات من الصحابة والتابعين وتابعيهم على ترتيب أيامهم وبلدانهم حسبما أذن الله تعالى فيه ويسره، فله الحمد والمنة، وعزمنا على ذكر طوائف من جماهير النساك والعباد المذكورين بالكمد في الإجهاد... وعدلنا عن ترتيب أيامهم والبلاد، فمن

(1) - حقيقه وعلق عليه محمد علوي المالكي وطبعه بالمكتبة السلفية بمكة المكرمة سنة 1970م.

(2) - طبع بتحقيق، عبد الله حميدان وآخرون بدار المنهاج، بالسعودية، سنة 2008م.

(3) - كشف الظنون، ج1، ص689، وانظر: بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج6، ص224.

(4) - صفوة الصفوة، ج1، ص12.

(5) - حلية الأولياء، ج4، ص100.

اشتهر بالرواية ذكرنا له حديثاً فما فوقه، ومن لم تعرف له رواية اقتصرنا من كلامه على حكاية، والله خير معين وبه نستعين»⁽¹⁾ وسار على هذا المنهج حتى آخر الكتاب.

أما فيما تعلق بعناصر الترجمة فإن أغلب التراجم التي في الكتاب تحوي عناصر تكاد أن تكون متحدة في الترتيب حيث يصف المترجم له بأوصاف مسجوعة، ويبين اسمه وشيئاً من نسبه وبلده، ثم يذكر جملة من الأخبار الواردة في فضل المترجم له، وبعض ألفاظ التعديل الواردة فيه، ويذكر شيئاً من وصف حاله من العبادة والزهد، تقل وتكثر هذه الأخبار حسب ما اشتهر عن المترجم له، ثم يورد جملة من الأحاديث التي رواها المترجم له من غير ترتيب معين لا في الإسناد ولا في المتن أو عدد محدد لها.

ومما جاء في الحلية في شأن تاريخ الفرع السفياي ترجمته لسعيد بن زيد -رضي الله عنه-، وقد عاصر حكم معاوية وولاية المغيرة بن شعبة، وجاء في هذه الترجمة نص يثبت سب علي بن أبي طالب في مجلس المغيرة دون أن ينكر المغيرة ذلك مما أنكره سعيد بن زيد عليه وقال: «... جاء رجل من أهل الكوفة فاستقبل المغيرة فسب، فقال -سعيد بن زيد-: من يسب هذا يا مغيرة؟ قال: سب علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال: يا مغيرة بن شعبة ثلاثاً، ألا أسمع أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يسبون عندك، لا تنكر ولا تغير وأنا أشهد على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما سمعت أذني ووعاه قلبي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأني لم أكن أروي عنه كذبا، يسألني عنه إذا لقيته - أنه قال: أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة...»⁽²⁾، كما ترجم لأبي الدرداء -رضي الله عنه- وذكر رفضه لتزويج ابنته ليزيد بن معاوية بسبب وجود الخصيان في قصره ومفاتن الدنيا وخوفه من ذلك على دينها⁽³⁾، وقد ذكر من أحواله الشيء الكثير⁽⁴⁾، كما ترجم لعبد الله بن عمرو بن العاص وذكر حجه في إمرة معاوية وحاله وطريقة تعامله مع من نزل عليه بالحرم⁽⁵⁾، وترجم لعبد الله بن عمر بن الخطاب⁽⁶⁾ وذكر جميع أحواله ومعيشتة وموقفه من الخلافة زمن الفتنة، وترجم لعبد الله بن عباس وذكر فضله وعلمه وسائر حاله وورعه⁽⁷⁾، كما ترجم لعبد الله بن الزبير وذكر خبره مع معاوية

(1)-المصدر نفسه، ج 6، ص 148 - 149.

(2)-المصدر نفسه، ج 1، ص 95.

(3)-المصدر نفسه، ج 1، ص 215.

(4)-حلية الأولياء، ج 1، ص 208-227.

(5)-المصدر نفسه، ج 1، ص 291-292.

(6)-المصدر نفسه، ج 1، ص 292-313.

(7)-المصدر نفسه، ج 1، ص 314-328.

حين أراد أخذ البيعة منه ليزيد، ثم ذكر خبره مع يزيد وخروجه عليه ومحاصرته بمكة في اختصار شديد⁽¹⁾، هذا وترجم لغير هؤلاء كثير كالحسن بن علي⁽²⁾ وعائشة أم المؤمنين⁽³⁾ -رضوان الله عليهم أجمعين-. ومن التابعين عامر بن عبد قيس⁽⁴⁾، وأبو مسلم الخولاني⁽⁵⁾ وقد ذكر له مواقف عديدة مع معاوية. تعكس تراجم الصحابة التي أوردها أبو نعيم طبيعة الأشخاص الذين عاشوا في فترة الفرع السفلياني، ومن هنا تأتي خصوصية هذه الفترة وتميزها عن ما جاء بعدها، وتصور الحياة الاجتماعية السائدة التي يملؤها الورع والنسك والتجرد من الدنيا والاقبال على الآخرة حتى وإن كان ذلك ليس حال جميع الناس إلا أن هؤلاء الصحابة ومن شابههم من التابعين كانوا يمثلون القدوة والأسوة الحسنة لسائر الناس، وقد وصف النبي -صلى الله عليه وسلم- زمانهم بقوله: (خير القرون قرني)، والمؤرخ للحياة الاجتماعية في فترة الفرع السفلياني لا يجب أن يغفل هذا الجانب، ولا يمكنه الاستغناء عن الحلية، كون أبو نعيم جمع أخبارهم في مؤلفه، ومما يضيفي قيمة على أخباره هو مكانته بين علماء الحديث ومنهجته في اسناد الأخبار.

2- صفة الصفوة لابن الجوزي

أ- التعريف بالمؤلف

هو جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي وقد ترجمنا له عند دراستنا لكتابه المنتظم في الفصل الثالث من الباب الأول.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

نشر الكتاب بتحقيق أحمد بن علي وطبع بدار الحديث بالقاهرة سنة 2000م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة، وقد اختصر كتاب صفة الصفوة أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بالشعراني (ت 973هـ) في كتاب موسوم بـ "مختصر كتاب صفة الصفوة" مطبوع سنة 1967م.

(1)-المصدر نفسه، ج 1، ص 331-336.

(2)-المصدر نفسه، ج 2، ص 35.

(3)-المصدر نفسه، ج 2، ص 43.

(4)-المصدر نفسه، ج 2، ص 87.

(5)-المصدر نفسه، ج 2، ص 122.

يعتبر كتاب صفة الصفوة اختصاراً لكتاب حلية الأولياء لأبي نعيم، وقد بدأه ابن الجوزي بنقد كتاب الحلية في عشرة أمور تتعلق بعلم الحديث حيث قال: «اعلم أن كتاب الحلية قد حوى من الأحاديث والحكايات جملة حسنة إلا أنه تكدر بأشياء وفاتته أشياء، فالأشياء التي تكدر بها عشرة...»⁽¹⁾، وذكرها.

قال ابن الجوزي في مقدمة كتابه: «أما بعد: فإنك الطالب الصادق، والمريد المحقق لما نظرت في كتاب "حلية الأولياء" لأبي نعيم الأصبهاني أعجبك ذكر الصالحين والأخبار، ورأيت دواء لأدواء النفس، إلا أنك شكوت من إطلته بالأحاديث المسندة التي لا تليق به وبكلام عن بعض المذكورين كثير قليل الفائدة، وسألتني أن أختصره لك وأنتقي محاسنه»⁽²⁾.

ثم قال مبيناً ما زاد فيه عن كتاب الحلية: «وقد حداني جدك أيها المريد، في طلب أخبار الصالحين وأحوالهم أن أجمع لك كتاباً يغنيك عنه ويحصل لك المقصود منه، ويزيد عليه بذكر جماعة لم يذكرهم، وأخبار لم ينقلها، وجماعة وُلدوا بعد وفاته، وينقص عنه بترك جماعة قد ذكرهم لم ينقل عنهم كبير شيء وحكايات قد ذكرها، فبعضها لا ينبغي التشاغل به، وبعضها لا يليق بالكتاب على ما سبق بيانه»⁽³⁾.

شرح ابن الجوزي منهجه في الكتاب فقال: «لما كان المقصود بوضع مثل هذا الكتاب ذكر أخبار العاملين بالعمل، الزاهدين في الدنيا، الراغبين في الآخرة، المستعدين للنقلة بتحقيق اليقظة والتزود الصالح، ذكرت من هذه حاله دون من اشتهر بمجرد العلم ولم يشتهر بالزهد والتعبد.

ولما سميتُ كتابي هذا "صفة الصفوة" رأيت أن افتتحه بذكر نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- فإنه صفوة الخلق وقدوة العالم...»⁽⁴⁾.

وقد ذكر فيه باباً في فضل الأولياء الصالحين، ثم أرفده بذكر نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- وشرح أحواله وآدابه وما يتعلق به، ثم تطرق للمشتهرين من أصحابه بالعلم المقترب بالزهد والتعبد، وأتى بهم على طبقاتهم في الفضل، ثم ذكر المصطفيات من الصحابيات، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم على طبقاتهم في بلدانهم.

فحصر أهل كل بلدة فيها ورتبهم على طبقاتهم: يبدأ بمن يُعرف اسمه من الرجال، ثم يذكر بعد ذلك من لم يُعرف اسمه، فإذا انتهى يذكر عابدات ذلك البلد على ذلك القانون، فبدأ بالمدينة ومكة لشرفهما

(1) - صفة الصفوة، ج 1، ص 9.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 9.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 12.

(4) - صفة الصفوة، ج 1، ص 13.

وتتبع باقي الأقاليم والبلدان، ثم ذكر من لم يُعرف له إسم ولا مكان من العباد. فزاد عدد من في الكتاب على ألف شخص.

جاء ما يتعلق بالفرع السفلي في هذا الكتاب في طبقة الصحابة -رضوان الله عليهم- الذين اشتهروا بالعلم والعبادة والزهد كسعيد بن زيد⁽¹⁾ وأبي موسى الأشعري⁽²⁾ وأنس بن مالك⁽³⁾ وغيرهم، وفي الطبقة الأولى والثانية من التابعين من أولياء كل بلد، وفي ذلك حصر لهذه الفئة من المجتمع الإسلامي في كل بلد، ولذلك قيمة علمية كبيرة تعكس توجه طبقة هامة من طبقات المجتمع للعلم والزهد والعبادة وعرض لنا حالها من خلال مواقفها وآرائها في قضايا متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية وفقهية، إضافة إلى أحوالها وزهداها وجوانب هامة في حياتها الاجتماعية لا يمكن العثور عليها في باقي المصادر التاريخية كقول محمد بن الحنفية وهو من الطبقة الأولى من تابعي المدينة: «ليس بحكيم من لم يعاشر بالمعروف من لم يجد من معاشرته بُدأً حتى يجعل الله له فرجاً، أو قال مخرجاً»⁽⁴⁾، كخير سالم بن عبد الله بن عمر الذي عدّه ابن الجوزي في الطبقة الثانية من أهل المدينة وحال معيشتة: «عن مالك قال لم يكن أحد في زمن سالم بن عبد الله أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والقصد والعيش منه: كان يلبس الثوب بدرهمين قال له سليمان بن عبد الملك وراه حسن السحنة: أي شيء تأكل؟ قال: الخبز والزيت، وإذا وجدت اللحم أكلته، فقال له أو تشتبهه؟ قال: إذا لم أشتهه تركته حتى اشتبهه»⁽⁵⁾، وهذا يفيد الباحث الذي يروم التاريخ الاجتماعي لهذه الفترة المبكرة من تاريخ أمة الإسلام، ويوفر هذا الكتاب للباحث أيضاً إمكانية المقارنة بين الأحوال الاجتماعية لهذه الفئة المستهدفة في الكتاب على فترات زمنية لأن مؤلفه لم يرتبه على حروف المعجم بل على الطبقات وفي ذلك فائدة عظيمة.

(1) - وقد ذكره ضمن فئة العشرة المشيرين بالجنة وقد توفي في خلافة معاوية سنة 50هـ. المصدر نفسه، ج1، ص136.

(2) - ذكره في الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار ممن لم يشهد بداراً وله اسلام قديم، وقد توفي في خلافة معاوية فقد قال أصحاب السير توفي أبو موسى سنة اثنتين وخمسين وقيل اثنتين وأربعين وقيل أربع وأربعين. المصدر نفسه، ج1، ص211.

(3) - ذكره في الطبقة الثالثة من المهاجرين والأنصار ممن شهد الخندق وما بعدها، توفي سنة 92 وقيل 93هـ وقد جاوز المائة. صفة الصفوة، ج1، ص277.

(4) - صفة الصفوة، ج1، ص344.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص352.

كما أن لهذا النوع من التصنيف فائدة جلية حيث تربط بين العلماء وعملهم وهذه الثنائية والمتلازمة (علم - عمل) لم نجد في شتى أنواع التصنيف من يرصدها بهذه الدقة والتخصص رغم كثرة المعاجم التي ترجمت للعلماء بمختلف تخصصاتهم.

غير أن هؤلاء المصنفين الذين ذكر ابن الجوزي بعض أخبارهم ووصف أحوالهم لم يعيشوا فترة الفرع السفيفاني فقط، فهناك من عاصر عدة خلفاء بعدهم غير أن أحوالهم الاجتماعية لا يمكن أن تحدد بتاريخ معين بل لازمتهم طيلة حياتهم.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

الباب الخامس

المصادر الأدبية لتاريخ الفروع السفيانية

أولاً: المصادر الأدبية النثرية المبكرة (القرن الثالث الهجري)

ثانياً: المصادر الأدبية النثرية التي رمي أصحابها بالتشيع

ثالثاً: المصادر الأدبية الشعرية

رابعاً: مصادر الأدب الجغرافي

تمهيد: الأدب وأهمية مصادره في الكتابة التاريخية

عرف ابن خلدون "علم الأدب" وطبيعته وموضوعه فقال:

«هذا العلم لا موضوع له ينظر في إثبات عوارضه أو نفيها، وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته، وهي الإجابة في فني المنظوم والمنثور، على أساليب العرب ومناحيهم، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الكلمة، من شعر عالي الطبقة، وسجع متساو في الإجابة، ومسائل من اللغة والنحو ماثورة أثناء ذلك، متفرقة، يستقري منها الناظر في الغالب معظم قوانين العربية، مع ذكر بعض من أيام العرب يفهم به ما يقع في أشعارهم منها. وكذلك ذكر المهّم من الأنساب الشهيرة والأخبار العامة؛ والمقصود بذلك كله أن لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذا تصفّحه لأنه لا تحصل الملكة من حفظه إلا بعد فهمه فيحتاج إلى تقديم جميع ما يتوقف عليه فهمه»⁽¹⁾.

ويعرف المستشرق الإسباني آنخل جنثال بالثيا الأدب بقوله: «يُطلق لفظ أدب عند العرب على المعارف التي من شأنها أن ترفع من مستوى الثقافة الذهنية وتؤدي إلى تحسين سلوك الناس في اجتماعهم بعضهم إلى بعض، وهم يجعلون المكان الأول بين هذه المعارف لفقه اللغة العربية والشعر وشروحه وتاريخ العرب وأيامهم، ثم تلي ذلك العلوم الدنيوية، وهي التي تقابل العلوم الدينية (القرآن والحديث والفقه) ويدخلون في مفهوم الأدب في بعض الأحيان لطائف الذهن والأنساب وفنون التسلية، وينظمون في سلكه في أحيان أخرى المعارف التجريبية، تمشياً مع ما ذهب إليه أرسططاليس في تصنيفه للعلوم»⁽²⁾.

ولا ريب أن الكتب الأدبية القديمة معين لا ينضب للحقائق التاريخية المختلفة عن أحوال المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى، ولا سيما من نواحي الذوق والعادات والمقاييس الخلقية والمثل العليا، ومستوى المعيشة والأعياد وأساليب التسلية وأحوال المدن وغير ذلك من النواحي الاجتماعية، فضلاً عن أننا ننظر فيها ببعض الحقائق عن التاريخ السياسي، والواقع أن كثيراً جداً مما نعرفه عن الدولة الأموية مستمد من كتب الأدب⁽³⁾.

(1) المقدمة، ص 763.

(2) تاريخ الفكر الأندلسي، ص 169.

(3) سيدة إسماعيل كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي، ص 98.

ومثل هذه المؤلفات ممتع مضمونها ذو فائدة كبيرة للمتخصصين في الأدب واللغة والتاريخ، فهي لا تشتمل على دروس أخلاقية ومواعظ دينية، وتوجيهات سياسية، بل تجمع مختارات أدبية من حكايات غير مترابطة يبدو مغزاها واضحا بدون حاجة إلى تعليق، وعادة ما تسرد الحكايات بسندها لأنها ليست من صنع الخيال، وإنما هي ماثورات تتصل بشخصيات تاريخية هي حقيقية لها من الشهرة ما يضيء على الحكاية مزيدا من الأهمية، ومن ثم فتلك المختارات الأدبية لا تختلف اختلافا جوهريا عن كتب التاريخ القديمة، بل إن الحكاية الواحدة قد تتكرر في كلا النوعين من الكتب، وغالبا ما تضم كتب الأدب وثائق وعناوين مؤلفات لم تصلنا أصولها⁽¹⁾.

والأهم من ذلك أن هذا النوع من الكتب يعرض جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية بحكم سعيه إلى تنظيم سلوك الإنسان في المجتمع، ولهذا يجب أن يدخل بالضرورة ضمن مصادر المعلومات بالنسبة للمؤرخ بل إن الدور الذي تؤديه تلك المؤلفات في تعويض النقص أو اظهار التحيز في عرص الأحداث التاريخية قد يكون أكثر مما نتوقع، كما هو الحال بالنسبة للتاريخ الأموي⁽²⁾.

وثمة مؤلفات أخرى تشبه هذا النوع من الأعمال حتى يصعب التفريق بينهما، ونعني بها الكتب التي تضم حكايات مختارة قصد بها التسلية والإمتاع دون أن يكون لها أي مغزى أخلاقي أو تعليمي، وغالبا ما تكون قصصا عن الشعراء جمعت في أثناء جمع أشعارهم، ويعتبر كتاب "الأغاني" لأبي الفج الأصفهاني أروع مثال لهذا النوع، وهو منجم غني بالمعلومات التي تفيد المؤرخ⁽³⁾.

ولكن يؤخذ على هذه المؤلفات جميعها أنها لا تراعي الدقة في توثيق الأخبار، فكثيرا ما تنسب حكايات الأدب الشعبي المتداولة إلى شخصيات بعينها وتقدمها كقصص تاريخية حقيقية، ومن ثم ينبغي على المؤرخ أن يقف من تلك القصص موقفا نقديا صارما وأن يتنبه إلى الاستخدام غير المقصود للمفارقات التاريخية، وأن يقارن بانتظام بين ما يصادفه في مصدر من المصادر وما هو موجود في المصادر الأخرى، وعلى أية حال فقد بدأت تلك المؤلفات تفقد أهميتها ابتداء من القرن السادس الهجري الحادي عشر

(1) - جان سوفاجيه، كلود كاين: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ص 81.

(2) - المرجع نفسه، ص 81-82.

(3) - المرجع نفسه، ص 82.

الميلادي وما تلاه، لأنها منذ ذلك التاريخ أصبحت لا تخرج في جملتها عن أن تكون تكرارا لقصص سبق إليها السلف وإن اختلفت طريقة العرض، أو تتبعا لأخبار مثيرة لا يستفيد منها المؤرخ⁽¹⁾.

ومن المصادر التي يجب أن يأخذها المؤرخ الإسلامي بعين الاعتبار "القصص الشعبية"، ولكن استنباط الحقائق التاريخية منها يجب أن يكون بحذر كبير وذلك لأنها اعتمدت في البداية على الرواية الشفوية فحسب ولم تسجل إلا في عصور متأخرة، فضلا عن أن هدف هذه القصص كان المفاخرة وتسليية السامعين وكسب اعجابهم بمواقف الأبطال وسائر المواقف المثيرة في القصص، فلا عجب أن عمد الرواة إلى خيالهم في خلق مثل هذه المواقف وإلى نسج كثير من الأحداث غير التاريخية حول نفر من مشاهير العرب على النحو الذي نعرفه في الروايات والأفلام التاريخية في العصر الحاضر⁽²⁾.

وقد قامت هذه القصص في البداية على أسس من الغزوات والفتوح الإسلامية فكانت سليمة في جوهرها إلى حد كبير، ثم قامت إلى جنب قصص شعبية أخرى، بعضها عن أبطال العرب في الجاهلية مثل قصة عنتره وبعضها الآخر عن الجهاد ضد بيزنطة، أو عن بني هلال ونزوحهم إلى شمال إفريقية وبعضها عن أبطال التاريخ الإسلامي مثل قصة الظاهر بيبرس السلطان المملوكي⁽³⁾.

(1) - جان سوفاجيه، كلود كاين: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ص 82، وانظر: سيده إسماعيل كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي، ص 98.

(2) - سيده إسماعيل كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي، ص 97.

(3) - المرجع نفسه، ص 97، وللتوسع أكثر حول هذا الموضوع انظر: جان سوفاجيه، كلود كاين: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ص 50.

الفصل الأول

المصادر الأدبية النثرية

المبكرة

(القرن الثالث الهجري)

أولاً: مؤلفات الجاحظ

ثانياً: كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة

(هجري)

ثالثاً: الكامل في اللغة والأدب للمبرد

أولاً: مؤلفات الجاحظ

1- التعريف بالمؤلف

هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ ولد بالبصرة في أوائل سنة 150هـ، وكان جده أسود، قدم الجاحظ على بغداد في شببته، وندم الوزير محمد بن عبد الملك الزيات (ت233هـ) في خلافة الواثق (227-232هـ)، فلما قتل المتوكل (232-247هـ) ابن الزيات طلبه الجند، وأوشك أن يقتل هو أيضاً، ولما اشتهر الجاحظ بعلمه وأدبه ذكره للمتوكل لتأديب بعض ولده، فلما رآه المتوكل استبشع منظره، فصرفه وأمر له بعشرة آلاف درهم، وكان الجاحظ مع علمه وكثرة تصانيفه عاجزاً عن تدبير الأمور، فلما ولاه الخليفة رياسة ديوان الرسائل، بعد إبراهيم بن العباس الصولي (ت243هـ)، اعتزل بعد ثلاثة أيام ورجع إلى البصرة للقراءة والتصنيف، وكان الجاحظ معتزلياً تتلمذ على إبراهيم النظام (ت231هـ)، واشتهر كلامه بين المعتزلة فانتسب بعضهم إليه، وهم "الجاحظية"⁽¹⁾، وطار صيت تصانيفه في الدنيا، وأصابه الفالج وقد نيف على التسعين، وكانت وفاته في شهر محرم من سنة 255هـ⁽²⁾.

لقد كان مقصد الجاحظ من مزاوله الكتابة والتصنيف هو التسلية والمسامرة أكثر من الإفادة والتعليم، وقد صرح هو نفسه كثيراً بذلك⁽³⁾، لكن هناك جانب آخر وهو أن الجاحظ نظر إلى وظيفة التأليف الأدبي من زاوية أخرى خلاف تلك التي نظر منها كتاب عصره، فليست الكتابة عنده مجرد إفراغ مزيج من المعلومات التي تدل على ثقافة الكاتب لكي يتشقف بها القارئ، بل تتمثل وظيفتها بصفة أساسية في

(1) الجاحظية: فرقة تنتسب للجاحظ وتتبنى فكره، وهي من فرق المعتزلة. انظر: البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 160

وما بعدها، الشهرستاني: الملل والنحل، ص 75 وما بعدها، اليافعي: مرآة الجنان، ج 2، ص 120.

(2) مصادر ترجمته: البغدادي: الفرق بين الفرق، ص 160، الشهرستاني: الملل والنحل، ص 75 وما بعدها، اليافعي: مرآة

الجنان، ج 2، ص 120، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 12، ص 208 وما بعدها، ابن عساکر: تاريخ دمشق،

ج 45، ص 431، الأنباري: نزهة الألباء، ص 148، ياقوت: معجم الأديباء، ج 5، ص 2101، ابن خلكان: وفيات

الأعيان، ج 3، ص 470، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 106-109.

(3) انظر مثلاً: كتاب الحيوان، ج 1، ص 13، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 107.

(المجري)

الكشف عن شخصية الكاتب وفلسفته اللغوية أو الكلامية أو الأدبية من ناحية، ثم التعبير عن موقفه إزاء أنماط من السلوك البشري في ضوء الحياة الاجتماعية التي يعيشها أهل عصره، من ناحية أخرى⁽¹⁾.

كما أنه في أول عهده بالتصنيف كان يطلب رواجاً لكتبه فينسبها إلى بعض العلماء المشهورين، على ما حكاه أيضاً في بعض رسائله حيث قال: «إني ربما ألفت الكتاب المحكم المتقن في الدين والفقه، والرسائل والسيرة، والخطب والخراج والأحكام، وسائر فنون الحكمة، وأنسبه إلى نفسي، فيتواطأ على الطعن فيه جماعة من أهل العلم، بالحسد المركب فيهم... وربما ألفت الكتاب الذي هو دونه في معانيه وألفاظه، فأترجمه باسم غيري، وأحيله على من تقدمني عصره مثل ابن المقفع والخليل... فيأتيني أولئك القوم بأعيانهم الطاعنون على الكتاب الذي كان أحكم من هذا الكتاب، لاستنساخ هذا الكتاب وقراءته علي... ولربما خرج الكتاب من تحت يدي مُحَصِّفاً⁽²⁾ كأنه متن حجرٍ أملس، بمعانٍ لطيفةٍ محكمة، وألفاظٍ شريفةٍ فصيحة، فأخاف عليه طعن الحاسدين إن أنا نسبته إلى نفسي، وأحسد عليه من أهم بنسبته إليه لجودة نظامه وحسن كلامه، فأظهره مُبْهِماً غُفلاً في أعراض أصول الكتب التي لا يُعرف وُضَاعُها، فينهالون عليه انهيار الرَّمْل»⁽³⁾.

وقد هاجم ابن قتيبة الجاحظ في كتابه "تأويل مختلف الحديث" ورماه بالتناقض والذبذبة في العقائد والدين، والاستهزاء بالحديث، والكذب والوضع، ومناصرة الباطل، فهو تارة يناصر الشيعة في بعض تأليفه، وتارة يذب عن بني أمية في بعض آخر، إلى غير ذلك من الأمثلة، على الرغم من بصره بالحق، واستقامته في استخلاص الحكم⁽⁴⁾.

(1) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 139.

(2) محصفاً: جاء في لسان العرب الحصيف كل محكما لا عيب فيه، ابن منظور: لسان العرب، مادة «حصف»، ج 9، ص 48.

(3) رسائل الجاحظ، ج 1، ص 351.

(4) ص 111 وما بعدها.

(المجري)

كذلك وجد بديع الزمان الهمداني مجالاً للطنن فيه في المقامة الجاحظية⁽¹⁾، وأنكر الأزهري صاحب التهذيب خبرته في اللغة ورسوخ قدمه في فنونها⁽²⁾، فدافع عنه أبو حيان التوحيدي في كتابه "تقريظ الجاحظ" حسب ما نقل عنه ياقوت الحموي⁽³⁾.

إن مذهب الجاحظ في الكلام والاعتزال قد بسطه في كتاب: "فضيلة المعتزلة"⁽⁴⁾ وقد حمله هذا المذهب على الدخول في جدل مع المسيحية في كتابه "الرد على النصارى"⁽⁵⁾ كما حارب المجوسية⁽⁶⁾، ودفع عن العرب في مناسبات مختلفة ما ظلمتهم به الشعوبية من الحط من أقدارهم ومكانتهم، ويبدو أنه صنف أيضاً كتاب "الشعوبية" الذي ذكره في كتاب "البخلاء"⁽⁷⁾، لمدافعة ميول الشعوبية المعادية للعرب، كما أن هذا هو مقصده أيضاً من الجدل الذي ساقه معهم في كتابه "البيان والتبيين"⁽⁸⁾.

2- كتاب البيان والتبيين

نشر الكتاب لأول مرة بين سنتي 1893-1895م، قام بنشره في مجلدين حسن الفاكهاني والشيخ محمد الزهري الغمراوي، ثم نشر بعد ذلك في ثلاثة مجلدات عام 1913م بإشراف محب الدين الخطيب، أما النشرة الثالثة فقد أخرجها حسن السندوي في عام 1926م، وتقع في ثلاثة مجلدات، ثم حقق الكتاب تحقيقاً علمياً كاملاً الأستاذ عبد السلام هارون سنة 1948م وزوده بفهارس، ثم ظهرت بعد ذلك عدة نشرات من بينها نشرة دار ومكتبة الهلال ببيروت سنة 2003م في ثلاثة مجلدات وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة⁽⁹⁾.

(1) ص 79 وما بعدها.

(2) تهذيب اللغة، ج 1، ص 26.

(3) معجم الأدياء، ج 1، ص 258.

(4) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 109.

(5) نشره محمد عبد الله الشرقاوي، تحت عنوان "المختار في الرد على النصارى مع دراسة تحليلية تفويجية" بدار الجيل، بيروت، 1991م، في 96 صفحة.

(6) انظر كتاب الحيوان، ج 5، ص 38.

(7) البخلاء، ص 303.

(8) البيان والتبيين، ص 9، 14، بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 109.

(9) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 145.

(المجري)

ألّف الجاحظ البيان والتبيين في أخريات حياته حين علت به السن وقعد به المرض وأهداه إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد⁽¹⁾، ويُعد كتاب البيان والتبيين موسوعة في الأدب العربي تغذى بثمرها القدماء والمحدثون، فقد اعتمد عليه كبار الكتاب القدماء الذين جاءوا من بعده، مثل ابن قتيبة في "عيون الأخبار" والمبرد في "الكامل"، وابن عبد ربه في "العقد الفريد" وغيرهم، كما أنه رسم الطريق لمن جاء بعده في أسلوب التأليف الأدبي الذي هو جمعٌ من كل شيء، ولعل أكثر من يدل على هذا التأثير أبو حيان التوحيدي المعتزلي (ت نحو 400هـ) في كتابه "الإمتاع والمؤانسة"⁽²⁾.

ليس كتاب البيان والتبيين مجرد مختارات من الأدب والمسائل الأدبية كما قد يظهر منه في بادئ الأمر، بل إن للكتاب موضوعاً رئيسياً يسيطر عليه إلى حد كبير وهو استنباط أصول البيان، كما تحدث فيها السابقون وكما مارسها عملياً علماء الكلام ومن بينهم الجاحظ، وقد بدأه بالاستعاذة من العي، ثم تحدث عن نعمة فصاحة اللسان وعاب التشدق والتععر، وانتقل بعد بعض الاستطراد إلى الحديث عن اختلاف لغة العرب في استعمال الألفاظ حتى إذا اقترب من الخطابة تحدث عن عيوب اللسان، مشيراً في ذلك إلى أشهر الخطب والخطباء، ثم ينتقل بعد ذلك إلى البلاغة ويقدم نماذج كثيرة من الحديث الشريف والخطب والحكم والألغاز، ثم يتهيأ للدفاع عن فصاحة العرب وخطبائهم ضد اتهامات الشعوبية، ويتكلم عن الزهد وعن النساك، وعن كلامهم ومواعظهم، ولا يفوت الجاحظ في كل هذا فكاهته، وهي تبدو جلية في أثناء حديثه عن نوادر الحمقى والنوكى⁽³⁾ والمجانين⁽⁴⁾.

وقد جاءت أخبار الفرع السفياي في كتاب البيان والتبيين مشتتة مبعثرة، لذلك سنعمل على تصنيفها حسب موضوعاتها ونقيّمها بعد ذلك بناء على ذلك:

أ- البلاغة والتشديق في الخطابة واهتمام معاوية بها

(1)- أحمد بن أبي دؤاد: ولي ابن أبي دؤاد قضاء القضاة للمعتصم، ثم للواتق، هو الذي كان يمتحن العلماء في أيامهما ويدعو إلى القول بخلق القرآن وكان موصوفاً بالجود والسخاء، وحسن الخلق ووفور الأدب، غير أنه أعلن بمذهب

الجهمية، أصابه الفالج في آخر عمره وتوفي سنة 240هـ. الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 4، ص 365.

(2)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 144-145.

(3)- النوكى: جمع ومفردا الأنوك وهو الأحمق. ابن منظور: لسان العرب، مادة «نوك»، ج 10، ص 501.

(4)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 142.

(المجري)

ورد في الكتاب خبر عن وفود الأحنف بن قيس على معاوية وذكر له أدب الجلوس عند السلطان ببلاغة فائقة مما دعا معاوية للقول: «لقد أوتيت تميم الحكمة، مع رقة حواشي الكلم»⁽¹⁾، وكذا سؤال معاوية لصحار العبدى عن البلاغة والإيجاز⁽²⁾، وذكر سؤال معاوية لدغفل النسابة عن قبائل قريش وذكره لصفة التشدق في الخطابة في بني مخزوم، وأن منهم عمرو بن سعيد الأشدق، وذكر قول معاوية واصفا ابنه يزيد "بالخطيب الأشدق" ورمي الخطباء به، وكذا ذكر اشتهار معاوية بالجهازة وجودة الخطبة⁽³⁾، وأنه كانت تقوم بين يديه الخطباء⁽⁴⁾، ونقل الجاحظ كلاما لسعيد بن المسيب عن بلاغة معاوية وابنه جاء فيه: «وقيل لسعيد بن المسيب: من أبلغ الناس؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وآله . فقيل: ليس عن هذا نسألك، قال: معاوية وابنه، وسعيد وابنه، ويقصد ابن العاص وابنه عمرو الأشدق- ، وما كان ابن الزبير دونهم، ولكن لم يكن لكلامه طلاوة»⁽⁵⁾ وذكرها مرة أخرى في خطباء قريش⁽⁶⁾.

ومن بين النصوص الهامة التي أوردتها الجاحظ في كتابه نص خطبة روح بن زنباع في المدينة لما وصل خبر وفاة معاوية ودعا الوليد بن عتبة بن أبي سفيان الناس لمبايعة يزيد فتنافلوا، فخطب فيهم روح بن زنباع خطبة بليغة تأثر بها الناس فسارعوا إلى البيعة⁽⁷⁾.
ويظهر أن هذا غير صحيح إذ لم يكن في المدينة لما توفي معاوية بل كان في الشام فقد جاء عند البلاذري: «خرج مسلم بن عقبة المري بالناس إلى مكة بعد الحرة وخلف على المدينة روح بن زنباع الجذامي»⁽⁸⁾، وفي رواية أخرى جاء فيها: «... فقال حصين: يزعم هذا [أي ابن الزبير] أنه داهية أكلمه سرا وبكلمني علانية، وأدعوه إلى الخلافة ويتوعدي بالقتل، فسيعلم. ثم انصرف وأصحابه إلى الشام، فلما صار بالمدينة بلغه أن أهلها يريدون محاربتة، فقام روح بن زنباع على منبرها فقال: يا

(1)- الجاحظ: البيان والتبيين، ج1، ص66.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص98.

(3)- البيان والتبيين، ج1، ص118، 122.

(4)- المصدر نفسه، ج1، ص47.

(5)- المصدر نفسه، ج1، ص257.

(6)- المصدر نفسه، ج1، ص285.

(7)- المصدر نفسه، ج1، ص309.

(8)- أنساب الأشراف، ج5، ص337.

(المجري)

أهل المدينة ما هذا الذي بلغنا عنكم، فاعتذروا وكذبوا عن أنفسهم، ومضى الحصين ومن معه إلى الشام»⁽¹⁾، يعني أن خطبته هذه كانت بعد وفاة يزيد لا معاوية، ولم يكن روح بالمدينة عند وفاة معاوية فيما يظهر لأن يزيد ولاه على فلسطين، كما كان الوالي على المدينة عند وفاة معاوية كما ذكر الطبري الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وليس الوليد بن يزيد بن أبي سفيان، وبذلك يكون وبذلك يكون الجاحظ قد أخلط في هذا الخبر.

وأورد الجاحظ خطبة لمعاوية وهو في فراش مرض الموت وأسند نصها فقال: «رواها شعيب بن صفوان، وزاد فيها البقراطي وغيره، قالوا: لما حضرت معاوية الوفاة قال لمولى له: من الباب؟ قال: نفر من قريش يتباشرون بموتك. فقال: ويحك، ولم؟ قال: لا أدري، قال: فوالله ما لهم بعدي إلا الذي يسوؤهم. وأذن للناس فدخلوا، فحمد وأثنى عليه وأوجز ثم قال:

أيها الناس، أنا قد أصبحنا في دهر عنود، وزمن شديد، يعدّ فيه المحسن مسيئاً، ويزداد فيه الظالم عتواً، ولا ننتفع بما علمناه، ولا نسأل عما جهلناه، ولا نتخوف قارعة حتى تحلّ بنا. فالناس على أربعة أصناف: منهم من لا يمنع الفساد في الأرض إلا مهانة نفسه، وكلال حدّه، ونضيض وفره. ومنهم المصلت لسيفه، المجلب بخيله ورجله، المعلن بسره، قد أشراط لذلك نفسه، وأوبق دينه، لحطام ينتهزه، أو مقنب يقوده، أو منبر يفرعه، ولبئس المتجر أن تراها لنفسك ثمناً، ومما لك عند الله عوضاً؛ ومنهم من يطلب الدنيا بعمل الآخرة، ولا يطلب الآخرة بعمل الدنيا، قد طامن من شخصه، وقارب من خطوه وشمر من ثوبه، وزخرف نفسه للأمانة، واتخذ ستر الله ذريعة إلى المعصية. ومنهم من أقعده عن طلب الملك ضؤولة نفسه، وانقطاع من سببه، فقصرت به الحال عن أمله. فتحلى باسم القناعة، وتزين بلباس الزهادة وليس من ذلك في مراح ولا مغدى. وبقي رجال غضّ أبصارهم ذكر المرجع، وأراق دموعهم خوف المحشر، فهم بين شريد نادٍ، وخائف منقمع، وساكنت مكعوم، وداع مخلص، وموجع ثكلان، قد أحملتهم النقية، وشملتهم الذلة، فهم في بحر أجاج، أفواههم ضامزة، وقلوبهم قرحة، وقد وعظوا حتى ملوا، وقهروا حتى ذلوا، وقتلوا حتى قتلوا. فلتكن الدنيا في عيونكم أصغر من حثالة القرظ، وقراضة الجلمين. واتعظوا بمن كان قبلكم، قبل أن يتعظ بكم من يأتي بعدكم. فإفرضوها ذميمة، فإنها رفضت من كان أشغف بها منكم»⁽²⁾، وأخذ الجاحظ في نقدها ثم شكك في نسبتها

(1)- المصدر نفسه، ج5، ص348.

(2)- البيان والتبيين، ج2، ص39.

(المجري)

لمعاوية، مستعملا الطعن في معاوية وزمنه، وأنه أبعد عن التقى الذي يدعوا إليه القوم في خطبته، ثم ذكر أن الكلام أشبه بكلام علي بن أبي طالب، فقال: «وفي هذه الخطبة أبقاك الله ضروب من العجب: منها أن الكلام لا يشبه السبب الذي من أجله دعاهم معاوية، ومنها أن هذا المذهب تصنيف الناس، وفي الأخبار عما هم عليه من القهر والاذلال، ومن التقية والخوف أشبه بكلام علي - رضي الله عنه - ومعانيه وحاله منه بحال معاوية، ومنها أننا لم نجد معاوية في حال من الحالات يسلك في كلامه مسلك الزهاد، ولا يذهب مذاهب العباد، وإنما نكتب لكم ونخبر بما سمعناه، والله أعلم بأصحاب الأخبار، وبكثير منهم»⁽¹⁾.

وواضح أن الجاحظ ما التجأ إلى هذه الحجج إلا ليطعن في معاوية ويعريه عن كل فضيلة، وتعصبه ضد الأمويين غير خاف في كتبه بل ويتقرب بذلك للعباسيين، وستكلم عنه فيما يأتي من كتب الجاحظ، ورغم أنه لا يمكننا أن ننفي ما ذهب إليه الجاحظ ونثبت عكسه إلا أنه يجب الأخذ بالحيطه في التعامل مع أحكامه خاصة ما تعلق منها بخلفاء الأمويين عامة ومعاوية خاصة، كونه رأس الحكم الأموي ومنازع علي وبنيه وخصمهم، ونص الخطبة أورده ابن عبد ربه في كتابه ونسب الخطبة لمعاوية رغم أنه لم يسند نصها⁽²⁾، كما وردت في كتاب نهج البلاغة⁽³⁾ منسوبة لعلي بن أبي طالب والكتاب معلوم نسبه لعلي - رضي الله عنه - من قبل الشيعة، وهو منه براء، فهو لا يوثق به.

والسند الذي ذكره الجاحظ ذكره على أساس أنه ضعيف ولا يوثق به لكن شعيب بن صفوان الذي رواها ليس المطعون في عدالته بشكل متفق عليه بين علماء الجرح والتعديل في مجال الحديث فكيف يطعن عليه في نص تاريخي، فقد قال الذهبي عنه: «وثقه أحمد وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه»⁽⁴⁾ نقل الجاحظ أيضا نص وصية معاوية لابنه يزيد قبيل وفاته⁽⁵⁾، وذكر وصية يزيد لسلم بن زياد عند توليته لخراسان⁽⁶⁾، كما نقل نص الخطبة البتراء التي خطبها زياد يوم مقدمه البصرة واليا لمعاوية عليها، ثم

(1)- البيان والتبيين، ج2، ص40.

(2)- العقد الفريد، ج4، ص176-177.

(3)- نهج البلاغة، ص134.

(4)- من تكلم فيه وهو موثق، ص100.

(5)- الجاحظ: البيان والتبيين، ج2، ص89.

(6)- المصدر نفسه، ج2، ص102.

(المجري)

عقد مقارنة بين سياسة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وسياسة زياد وسياسة الحجاج من بعده⁽¹⁾، وكذلك نقل الجاحظ بعض الكلام الذي صدر عن بعض أفراد الفرع السفيفاني مستشهدا به عن بلاغتهم ككلام معاوية مع عبد الله بن الزبير وما جاء فيه من سجع، يدعوا فيه ابن الزبير معاوية للتروي في تولية يزيد العهد وإعادة النظر⁽²⁾.

كما أورد الجاحظ خيرا عن طلب يزيد من كعب بن جعيل الشاعر أن يهجو الأنصار، فرفض ودله على الأخطل ليفعل له⁽³⁾.

ب- بعض الأخبار التي تدل على سيرة وسياسة معاوية

من ذلك قول معاوية لمولى زياد بن أبيه حين فخر به في مجلسه: «أسكت، فوالله ما أدرك صاحبك شيئا بسيفه إلا وقد أدركت أكثر منه بلساني»⁽⁴⁾، ومنها قول زياد لعامله على خراسان: «إن أمير المؤمنين معاوية كتب إلي يأمرني أن أصطفي له كلّ صفراء وبيضاء، فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما كان من ذهب وفضة فلا تقسمه واقسم ما سوى ذلك»⁽⁵⁾.

كما ذكر الجاحظ بعض أقوال معاوية في توجيه رعيته وتأديبها⁽⁶⁾، وذكر خبر يتعلق بتعامل معاوية وزياد مع الحسن بن علي وشيعته⁽⁷⁾، كما تطرق إلى تراشق الأمويين مع آل البيت بالكلام⁽⁸⁾، ثم ذكر بعض المطاعن في معاوية وحلمه⁽⁹⁾.

وأبدى الجاحظ رأيه حول طبيعة دولة بني أمية وقارنهما بطبيعة دولة بني العباس وكيف أثر ذلك على ذكر شمائل خلفائهم ومآثرهم وشيوع أعمالهم فقال: «وقد يجب أن نذكر بعض ما انتهى إلينا من كلام

(1)- المصدر نفسه، ج 2، ص 40.

(2)- البيان والتبيين، ج 1، ص 248.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 72، 155.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 217.

(5)- المصدر نفسه، ج 2، ص 203.

(6)- المصدر نفسه، ج 2، ص 106.

(7)- المصدر نفسه، ج 2، ص 205.

(8)- المصدر نفسه، ج 2، ص 206، ج 3، ص 290، 291.

(9)- المصدر نفسه، ج 3، ص 172.

(المجري)

خلفائنا من ولد العباس، ولو أن دولتهم عجمية خراسانية، ودولة بني مروان عربية أعرابية وفي أجناد شامية.

والعرب أوعى لما تسمع، واحفظ لما تأتي، ولها الأشعار التي تقيّد عليها مآثرها، وتخلّد لها محاسنها، وجرت من ذلك في إسلامها على مثل عاداتها في جاهليتها، فبنت بذلك لبني مروان شرفا كثيرا ومجدا كبيرا، وتدبيراً لا يحصى.

ولو أن أهل خراسان حفظوا على أنفسهم وقائعهم في أهل الشام، وتدبير ملوكهم، وسياسة كبرائهم، وما جرى في ذلك من فرائد الكلام وشريف المعاني، كان فيما قال المنصور وما فعل في أيامه، وأسّس لمن بعده ما يفي بجماعة ملوك بني مروان»⁽¹⁾.

هذا -والله- الحيف والتجني من الجاحظ على بني أمية بتزلفه لبني العباس بما ذكر، ولا سنين عدة من أهل خراسان مع بني أمية يساوي شهر في سبيل الله في أهل خراسان، بل الخراسانيين أحبوا أم كرهوا حسنة في ميزان حسنات خلفاء بني أمية، كما أن دولة بني أمية ما هي بأعرابية، الذي يعني من وجهة نظرنا أنها بدوية غير متحضرة، بل كل ما كان من منجزات من العباسيين كان قد وضعت أسسه في العهد النبوي والراشدي والأموي، وقول أبي جعفر المنصور عنهم يكذبه «... كان رجل القوم هشام قال ولم يزل بنو أمية ضابطين لما مهد لهم من السلطان، يحوطونه ويصونون ما وهب الله لهم منه، مع تسنمهم معالي الأمور، ورفضهم ذنباً حتى أفضى الأمر إلى أبنائهم المترفين، فكانت همتهم قصد الشهوات وركوب اللذات، من معاصي الله جهلاً باستدراجه وأمناء لمكره مع اطراحهم صيانة الخلافة، واستخفافهم بحق الرئاسة، وضعفهم عن السياسة، فسلبهم الله العز، وألبسهم الذل ونفى عنهم النعمة»⁽²⁾، ولكن هي السفسطة والجدل الذي اشتهر به الجاحظ يذكر الشيء ثم يأتي بنقيضه، لا غرابة إن قال ما قال إن علمنا أنه معتزلي الهوى، والمعتزلة لا يعترفون بشرعية خلافة بني أمية عدا البعض منهم يعترفون بشرعية خلافة معاوية، وعمر بن عبد العزيز، أما ماعداهم فلا يعترفون بهم لأنهم لم تختارهم الأمة. وأول ما يجب أن نشير إليه في تقييم أخبار الجاحظ التاريخية في هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياي هو رغم أن كون الجاحظ من المتقدمين، إلا أن أخباره التاريخية لا يمكن الإعتماد عليها إلا

(1)- البيان والتبيين، ج3، ص237.

(2)- المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص283-284، مقدمة ابن خلدون، ص258-259.

(المجري)

بمقارنتها بغيرها مما جاء في بقية المصادر للتثبت من حقيقتها، ذلك أنه يغلب عليه طابع التهاون في ذكر ما يذكر.

ثم إن الخلفية التاريخية للجاحظ كمصنف عاش في كنف الدولة العباسية وخالط خلفاءها الأوائل البناة ووزراءها وقضاةها وتقرب منهم، وعاش على إحسانهم ونفقاتهم وأهداهم كتبه، وهذا الكتاب أهده لأحمد بن أبي دؤاد قاضي بغداد كما رأينا، وتقرب إلى العباسيين بدم أعداءهم فقد ألقى كل ذلك بظلاله على أحكامه الخاصة وآرائه في الأمويين بشكل عام، غير أن الأخبار والنصوص التاريخية المتعلقة بالأمويين عامة والفرع السفياي خاصة من أقوال وخطب ووصايا الصادرة عن رجالهم إنما أوردها الجاحظ نقلا عما وصل إليه من مصادر، ولا نشك أبدا في أن الجاحظ كانت له يد في وضعها أو اختلاقتها، وإنما أفاد منها في كتابه هذا في الإستدلال والإستشهاد على حسن بلاغتها وقوة أسلوبها، فخدم الجاحظ الفرع السفياي بطريقة غير مباشرة، وإن كان الجاحظ يعيب على الأمويين سياستهم ومواقفهم وحكمهم فإنه لا ينكر بلاغتهم وحسن ذوقهم وبيانتهم، وهذا ما قصد الجاحظ في كتابه هذا.

ومن جهة أخرى فإن ما ذكره الجاحظ من أخبار عن بلاغة وفصاحة معاوية وابنه وبعض عمالهما له قيمة علمية كبيرة، يستطيع الباحث في تاريخ الفرع السفياي أن يسلط الضوء على أهمية توفر ملكة الفصاحة والتمكن من البلاغة وإحسان الخطابة في كل من يتولى مسؤولية في تلك الحقبة، والحكم فيها ما زال يتسم بالعروبة، ولم تؤثر على المجتمع العجمة فما، زالت الرعية ذواقة لفصيح الكلام مستسلمة لسحر البيان، وما تفاخر معاوية بابنه في هذا المجال وبقومه من بني أمية إلا من هذا القبيل، وإدراك معاوية بأن ما يدركه بلسانه لا يدركه غيره بسيفه وإن كان زياد في دهائه وحنكته، ثم إن خطبة روح بن زباع التي أوردها الجاحظ دليل ثان على مدى أهمية ذلك في قلب الموازين لصالح الأمويين، كما أن الجاحظ ركز على تراشق الأمويين مع بعض آل البيت بفصيح الكلام واستحضار الحجج وغلبة أفراد آل البيت للأمويين يريد إبراز عيهم وحقيقة عدم شرعية حكمهم.

ثم إن ما أورده الجاحظ من نصوص الخطب والوصايا له قيمة كبيرة في معرفة توجه الفرع السفياي وسياسته وبرنامجه والمثل العليا التي ينشدها في عماله ورعيته وتوجيهاتهم الخلقية لمرتادي مجالسهم، والأكثر من ذلك ما تحمل نصوصهم في طياتها من كشف جوانب عن حياة المجتمع واسقامه وعلاّته، وخير مثال على ذلك نص الخطبة البتراء لزياد بن أبي سفيان، ففيها وصف دقيق للحياة الإجتماعية والمفاسد السائدة

(الهجري)

في مجتمع البصرة صادر عن واليها وهو أعرف الناس به، كما أن فيها برنامج الأمويين وسياستهم منفذة على يد زياد وهو مفوض فيها، وقد أوردها الجاحظ مسندة كاملة النص غير مبتورة، كما أن الجاحظ أقدم من أوردها وهذا ما زاد في قيمتها العلمية، رغم أنه ذكرها فيما بعد كثير من المؤرخين.

بعض الآراء التي يسوقها الجاحظ عقب ذكره لبعض النصوص لها قيمة كبيرة، كالمقارنة التي عقدها بين سياسة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في الحزم وسياسة زياد الواردة في خطبته البتراء، ثم سياسة الحجاج بن يوسف بعدهما، لكن حكمه على نص خطبة معاوية وهو في فراش المرض لم يخلُ من تعصب واضح رغم أن ذلك يتطلب مزيداً من التحقيق والمتابعة.

ومما زاد في قيمة بعض نصوص الجاحظ اسناده لها فيذكر موارد فيها كخطبة معاوية الأنفة الذكر والخطبة البتراء لزياد.

من خلال استعراض أخبار الفرع السفياي التي أوردها الجاحظ في كتاب البيان والتبيين يتضح جلياً أن الجاحظ اعتمد على منهج انتقائي لما توفر لديه من أخبارهم فنستطيع، أن نميز أنه ذكر لهم كل فضيلة في مجال الفصاحة والبلاغة والإهتمام بهما وتذوقهما في كلام الجلساء وخطب الخطباء، أما فيما تعلق بالحكم وسياسة الرعية وتدبير شؤونها فركز على الأخبار التي تظهر سوء تدبيرهم وشناعة حكمهم وما ذكر عنهم من طعن، وما ذكره لنص رسالة زياد للحكم بن عمرو بأن معاوية أمره أن يصطفي له كل صفراء وبيضاء من الغنائم إلا من هذا القبيل.

3- رسائل الجاحظ

جمعت رسائل الجاحظ من قبل المستشرقين والباحثين المسلمين في مراحل عدة اختلفت من حيث المنهج في التحقيق ومن حيث عدد الرسائل المجموعة، كما اختلفت عناوين الرسائل نفسها تبعاً للمخطوطات المأخوذة عنها، وقد كان الجاحظ في تصنيفه لهذه الرسائل لم يجمعها في مصنف واحد بل ألفها أشتاتاً توزعت على مراحل ومحطات عدة في حياته، وتنوعت بأغراضها وأهدافها، كما تنوعت الجهات التي صنفها لأجلها، لذا لا يجب أن يتعامل مع الكتاب الذي نراه بصورته اليوم على أساس أنه عمل فكري وأدبي متكامل محدد المنهج ومضبوط الأهداف والاشكاليات، وهو ما يحتم علينا أن نتعامل مع كل رسالة على حدة.

(المجري)

وأول من جمع بعض رسائل الجاحظ المستشرق فان فلوتن في عمل عنوانه "ثلاث رسائل لأبي عثمان بن بحر الجاحظ البصري"⁽¹⁾، ثم اختار عبید الله بن حسان مجموعة من الرسائل سماها مجموعة الفصول المختارة وطبعت على هامش كامل المبرد سنة 1905-1906م في جزأين⁽²⁾.
وقام محمد ساسي بإضافة ثماني رسائل على مجموعة فان فلوتن وعنوانها بـ "مجموعة رسائل لمؤلفها العلامة الشهير والفهامة الكبير الأستاذ أبي عثمان عمرو بن محبوب المعروف بالجاحظ" وطبعت بمطبعة التقدم بمصر سنة 1907هـ⁽³⁾.

وتوالت بعدها المجموعات من رسائل الجاحظ على أيدي المستشرقين والعرب إلى أن قام الأستاذ عبد السلام هارون بجمع كل ما تناهى إليه من رسائله في كتاب من جزأين عنوانه "رسائل الجاحظ" جمع فيه 17 رسالة وطبعها بمطبعة الخانجي سنة 1965م، وهي المجموعة التي سنعملها في هذه الدراسة.

أ- رسالة في النابتة إلى أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد

نشرت الرسالة لأول مرة بعناية فان فلوتن في أعمال مؤتمر المستشرقين الدولي معتمداً نسخة مكتبة الداماد بتركيا، ومن هذه النشرة نسخة بدار الكتب المصرية، برقم (760) أدب تيمور كما ذكر بروكلمان⁽⁴⁾ ووقعت في هذه النشرة تحريفات كثيرة، أشار إليها عبد السلام هارون في نشرته⁽⁵⁾، ثم نشرها الشيخ محمود عزنوس سنة 1937م بالمطبعة الإبراهيمية، بعنوان "رسالة للجاحظ في بني أمية" وأعاد نشرها السيد عزت العطار الحسيني سنة 1945م بعنوان "رأي أبي عثمان الجاحظ في معاوية والأمويين"⁽⁶⁾، وهي الرسالة رقم 11 من نشرة الأستاذ عبد السلام هارون⁽⁷⁾.

(1) وقد قام بإكمال العمل في هذه المجموعة وتنقيحها ونشرها المستشرق دي غويه وطبعت بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا سنة 1903م. عبد السلام هارون: مقدمة تحقيق رسالة النابتة بكتاب رسائل الجاحظ، ج2، ص8.

(2) عبد السلام هارون: مقدمة تحقيق رسالة النابتة بكتاب رسائل الجاحظ، ج2، ص8.

(3) المرجع نفسه، ج2، ص9.

(4) تاريخ الأدب العربي، ج3، ص113.

(5) رسائل الجاحظ، ج2، ص7 وما بعدها.

(6) عبد السلام هارون: مقدمة تحقيق رسالة النابتة بكتاب رسائل الجاحظ، ج2، ص6، هدى شوكت ببنام: رحلة مع التراث العربي، ص86-87.

(7) رسائل الجاحظ، ج2، ص7-23.

(المجري)

جاءت رسالة النابتة في 17 صفحة، وأما "النابتة" فيعني بهم الجاحظ الطوائف المبتدعة التي نشأت بعد مضي الصدر الأول من الإسلام، ولا سيما بعد فتنة مقتل عثمان -رضي الله عنه، وأصل النابتة في اللغة هم الأغمار من الأحداث، فأطلق هذا اللفظ عليهم إشارة إلى ضعف آرائهم ووهن تفكيرهم، وإلى أنهم طارئون على الأصول الدينية المتعارفة، لا يعتمدون في ذلك على أساس وثيق، والجاحظ يقرن النابتة بالمبتدعة إذ يقول في موضعين من هذه الرسالة: «نابتة عصرنا ومبتدعة دهرنا»⁽¹⁾، وبالرافضة إذ يقول: «حتى نبتت هذه النابتة وتكلمت هذه الرافضة»⁽²⁾، وبالعوام إذ يقول: «وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال، إلا ما حكيتُ لك عن بني أمية وبني مروان وعمّالها، ومن لم يدنْ بإكفارهم، حتىَّ نجمت النّوابت، وتابعتها هذه العوامُ، فصار الغالب على هذا القرن الكفر»⁽³⁾، ويتحدث عن نابتة الموالي في قوله: «وقد نجمت من الموالي ناجمة، ونبتت منهم نابتة»⁽⁴⁾.

إن ما جاء في رسالة النابتة للجاحظ فيما تعلق بالفرع السفياي ليس أخباراً عن أحداث تاريخية بقدر ما هو حكم عن خلافتهم وملكهم ثم حكم عن أفعالهم، ونستطيع أن نلخص آراءه في كل ذلك فيما يلي:

- ينفي صفة الإمامة والخلافة عن حكم معاوية، ويصفه بالقهر والغصب والقيصرية والكسروية، ويحكم على معاوية نفسه بالفسق والضلال، ولكن لا يكفره بذلك، ووصف عام الجماعة بعام الفرقة، فقال: «فعندها استوى معاوية على الملك، واستبدَّ على بقية الشورى، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سمّوه عام الجماعة وما كان عام جماعة، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة، والعام الذي تحوّلت فيه الإمامة ملكاً كسروياً، والخلافة غصباً قيصرياً، ولم يعد ذلك أجمع الضلال والفسق»⁽⁵⁾.

- يكفر الجاحظ معاوية بسبب إلحاقه لزياد بن أبيه بنسب أبي سفيان، ويسوق حججه في ذلك فيقول: «ثمَّ مازالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتبنا، حتىَّ ردَّ قضية رسول الله -

(1) رسائل الجاحظ، ج2، ص 12، 14.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 18.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص 20.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص 21، عبد السلام هارون: مقدمة تحقيق رسالة النابتة بكتاب رسائل الجاحظ، ج2، ص 6.

(5) رسائل الجاحظ، ج2، ص 10-11.

(المجري)

صلى الله عليه وسلم - ردّاً مكشوفاً، وجحد حُكمه جحداً ظاهراً، في ولد الفراش وما يجب للعاهر، مع إجماع الأمة أنّ سُمِّيَّة لم تكن لأبي سُفيان فراشاً، وأنّه إنّما كان بها عاهراً؛ فخرج بذلك من حُكم الفُجَّار إلى حُكم الكفَّار»⁽¹⁾.

-عدّد بعد ذلك الجاحظ ما يراه أخطاء معاوية وبين حكمه عليه فيها بالكفر ووصفه لذلك بأنه أول كفره كانت في الأمة فقال: «وليس قتل حُجر بن عديّ، وإطعام عمرو بن العاص خراج مصر، وبيعته يزيد الخليع، والاستئثار بالفيء، واختيار الولاية على الهوى، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقرابة، من جنس جحد الأحكام المنصوصة، والشرائع المشهورة، والسُّنن المنصوبة، وسواءً في باب ما يستحقُّ من الإكفار جحد الكتاب وردُّ السنة... فهذه أوّل كفره كانت في الأمة»⁽²⁾.

-تعميم حكمه بتكفير عامة من يقر بإمامة معاوية وخلافته ممن عاش في عصره أو من نبت بعدهم، حيث قال: «ثم لم تكن إلّا فيمن يدّعي إمامتها، والخلافة عليها، على أن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره»⁽³⁾.

وهذا تطرف منه وغلو كتطرف نافع من الخوارج فيمن لا يوافق قوله في خصومه والقعدة ممن لم يهاجر إليه لنصرته.

-وانتقل بعد ذلك ليزيد، ولم يتطرق لشرعية حكمه بعد أن نفى صفة الشرعية عن حكم أبيه بل تجاوز ذلك لتعداد قبيح فعالة حسب رأيه فقال: «ثم الذي كان من يزيد ابنه ومن عمّاله وأهل نُصرته، ثم غزو مكّة، ورمي الكعبة، واستباحة المدينة، وقتل الحسين عليه السلام في أكثر أهل بيته مصايح الظلام، وأوتاد الإسلام... فاحسبوا قتله ليس بكفر، وإباحة المدينة وهتك الحرمة ليس بحجّة، كيف تقولون في رمي الكعبة، وهدم البيت الحرام، وقبلة المسلمين؟... فإن كان على ما وصفنا لا يعدو الفسق والضلال - وذلك أدنى منازل - فالفاسق معلون، ومن نهي عن لعن الملعون فملعون»⁽⁴⁾. وهذا هو التطرف والغلو حقاً فلا شيء يدانيه أبداً.

(1)-رسائل الجاحظ، ج2، ص 11.

(2)-المصدر نفسه، ج2، ص 11-12.

(3)-المصدر نفسه، ج2، ص 12.

(4)-المصدر نفسه، ج2، ص 12-14.

(المجري)

- نفى صحة نسبة الأشعار التي تدعوا إلى الشرك والكفر والتي نسبت ليزيد في ديوانه الذي جمع فيما بعد فقال: «واحسب ما رووا عليه من الأشعار التي قولها شرك، والتمثل بها كفر، شيئاً مصنوعاً»⁽¹⁾.

- ثم يفرق بين التكفير بالقتل والتكفير بغيره، ويصف النابتة التي لا تكفر أفراد البيت السفياي بأنها الأكرف فيقول: «على أنه ليس من استحق اسم الكفر بالقتل كمن استحقه برد السنة وهدم الكعبة، وليس من استحق الكفر بالتشبيه كمن استحقه بالتجوير، والنابتة في هذا الوجه أكرف من يزيد وأبيه، وابن زياد وأبيه»⁽²⁾.

فإذا ما أردنا أن نوجه نقداً لما جاء في رسالة الجاحظ فيمكن أن نصف ما ذكره الجاحظ من حكمه على خلافة الفرع السفياي وأفعالهم بالقاسي المجانب للصواب وذلك لعدة أسباب:

- أنه إنما فعل ذلك ليتقرب للعباسيين، فقد وجه هذه الرسالة لأحمد بن أبي دؤاد قاضي المتوكل العباسي في بغداد الذي تولى مع المأمون كبير محنة القول بخلق القرآن التي طالت العديد من العلماء.

- أنه إنما لم يثبت على هذا الرأي وهذا الموقف من الفرع السفياي، فقد كتب رسالة أخرى لم تصلنا ولكن عرفنا عليها المسعودي، فقد ذكر في هذا الشأن بعد أن تعرض لرسالة الجاحظ المعروفة بالعثمانية والتي ستعرض لها بعد حين: «ثم لم يرض بهذا الكتاب المترجم بكتاب العثمانية حتى أعقبه بتصنيف كتاب آخر في إمامة المروانية وأقوال شيعتهم، ورأيته مترجماً بكتاب إمامة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، في الانتصار له من علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- وشيعته الرافضة، يذكر فيه رجال المروانية، ويؤيد فيه إمامة بني أمية وغيرهم، ثم صنف كتاباً آخر ترجمه بكتاب مسائل العثمانية، يذكر فيه ما فاته ذكره ونقضه عند نفسه، من فضائل أمير المؤمنين علي ومناقبه»⁽³⁾.

وهذا التناقض في آراء الجاحظ يدل بما لا يدع مجالاً للشك بأن ما كان يقوم به لا يعد من العلم في شيء إلا تقرباً وتزلفاً منه للعباسيين لنيل الحظوة ونيل الجائزة، وإذا كان هذا ديدن الجاحظ فإنه يجب النظر إلى آرائه بعين الريبة ويجب على المتخصصين في العلوم الشرعية والفقهية إعادة التأصيل لرأيه في أحكام التكفير والتفسيق وغيرها، إذ ليس من اختصاصنا ذلك ولم نقف على قول للعلماء فيه فنسوقه،

(1) رسائل الجاحظ، ج2، ص 13.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص 14.

(3) مروج الذهب، ج3، ص 237-238.

(المجري)

لذا سنكتفي بالإشارة إلى غرض الجاحظ من وراء رسالته واثبات تناقضه، وكل هذا ينقص كثيرا من القيمة العلمية لرسالته.

ويكفينا حكم وشهادة الإمام ابن قتيبة في الجاحظ حيث قال فيه: «ثم نصير إلى الجاحظ، وهو آخر المتكلمين، والمعير على المتقدمين، وأحسنهم للحجة استثارة، وأشدهم تلطفا لتعظيم الصغير، حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء ونقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان، وتجده يحتج مرة للعثمانية على الرفضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة، ومرة يفضل عليا -رضي الله عنه-، ومرة يؤخره... وهو -مع هذا- من أكذب الأمة وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل»⁽¹⁾.

ولا غرابة في تطرفه هذا ولا ننظر فيما قال عن الأمويين في رسالته العثمانية التي ينتصر فيها لهم من علي، لأنه معتزلي والمعتزلة لا تعترف بشرعية خلافة بني أمية، لأنهم وصلوا إلى الحكم بغير شورى بل بالقوة، وتوريتهم للحكم.

ب- رسالة الحكمين وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله

ذكر بروكلمان أنه توجد نسخة منها في أمبروزيانا تحت عنوان "رسالة إلى أبي حسان في أمر الحكمين وتصويب رأي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب"⁽²⁾، وقد نشر جزء منها في مجلة لغة العرب العراقية سنة 1931م تحت عنوان "رسالة في إثبات إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام"⁽³⁾، ثم نشر حسن السندوي أيضا جزء منها سنة 1933م⁽⁴⁾، كما حققها ونشرها شارل بلات في مجلة المشرق سنة 1958م بعنوان "رسالة عمرو بن بحر الجاحظ في الحكمين وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله"⁽⁵⁾، وأخيرا نشرها الدكتور علي أبو ملحم سنة 2002م، ضمن جزء الرسائل السياسية من رسائل الجاحظ كاملة، وقد وضع لها عناوين فرعية تحت العنوان الذي اثبتناه أعلاه وقد جاءت الرسالة في 60 صفحة⁽⁶⁾، وهي النشرة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

(1) - تأويل مختلف الحديث، ص 111-112.

(2) - تاريخ الأدب العربي، ج 3، ص 114.

(3) - المجلد التاسع منها، ص 497-501.

(4) - رسائل الجاحظ، ص 1-12.

(5) - مجلد السنة الثانية والخمسون العدد الرابع، ص 417-491.

(6) - رسائل الجاحظ، ج 1، ص 339-405.

(المجري)

ورغم أنه ورد في نص الرسالة بأن الجاحظ وجهها لابن حسان⁽¹⁾ فإن هذا الأخير غير معروف ولا توجد لدينا عنه أي معطيات⁽²⁾، غير أن الدكتور علي أبو ملحّم قال أن: «الجاحظ يوجه كلامه الى شخص يدعوه ابن حسان يبدو أنه كان يميل الى العثمانية ويكره الشيعة، وكان معتزليا فانفصل عنهم - فقد خاطبه بقوله- «فأنت معتزلي نظامي»⁽³⁾ أي من فرقة النظام استاذ الجاحظ، هكذا يخاطبه الجاحظ، ولكنه لم يحافظ على نحلة الاعتزال ... ترك الصلاة في مسجد ابن رغبان بالبصرة الذي بناه أحد المعتزلة ... وكان هذا المسجد يقنت فيه أبناء جميع الفرق من الجبرية والناطقة والمعتزلة، وهذا العمل يدل في نظر الجاحظ على سخافة عقل ابن حسان وسوء المحافظة على نحلته»⁽⁴⁾.

موضوع الرسالة سياسي، وهو الخلاف الذي نشب بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان حول الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان والذي بلغ ذروته في معركة صفين وما آلت إليه من التحكيم. رغم أن موضوع الرسالة يتعلق بموضوع حرب معاوية لعلي بن أبي طالب وما حدث فيها إلا أنه توجد فيها الكثير من الأحكام المتعلقة بمعاوية وخلافته، عرضها الجاحظ في هذه الرسالة الطويلة وسنعرضها فيما يلي:

- بعد أن عدد الجاحظ فضائل علي بن أبي طالب انتقل إلى فضائل معاوية فعددها - وهذا أسلوبه في الحجاج حتى لا يترك لخصمه ثغرة يطعن عليه منها في حكمه - ثم ذكر رأيه وحكمه فيه فقال: «وأدنى حالاته أن يكون مؤمنا غير فاسق ووليًا غير عدو وعدلا غير مزور، مع علمي بأنهم لم يكونوا ليولوا الثغور والإحرام والإمارات العظام إلا القوي الأمين وصاحب الرأي الرصين»⁽⁵⁾

- يذكر الجاحظ في رسالته أسس استحقاق الإمامة بنظره فيجملها في عدة نقاط⁽⁶⁾:

1- لا تستوجب إلا بالتقدم في الفضل والتقدم في السوابق:

- فإما يكون الفضل ظاهرا فتعقد الإمامة من قبل المسلمين لصاحبه دون سيف ولا خوف ولا إكراه.

(1)- رسائل الجاحظ، ج1، ص344، 392.

(2)- شارل بلات: رسالة عمرو بن بحر الجاحظ، مجلة المشرق، الجزء الثالث آيار-حزيران المجلد 47 سنة 1953م، ص489.

(3)- رسائل الجاحظ، ج1، ص343.

(4)- المصدر نفسه، ج1، ص401.

(5)- المصدر نفسه، ج1، ص344.

(6)- المصدر نفسه، ج1، ص344-345.

(هجري)

- أو خاف فتعقد الإمامة لرجل بالتشااور يظهر فضله بعد طول الإختبار.
- 2- أو تؤخذ بميراث العمومة فتستحق كما تستحق المقامات الموروثة.
- 3- أو تتم عن طريق وصية أو وراثة مشهورة.
- 4- أو تتم لرجل اجتمعت فيه الخصلتان، الفضل والوراثة المشهورة.
- يحكم على معاوية بأنه لا يستحق الإمامة ويذكر ما ذكر السفينانية له من مؤهلات فينقضها ككتابه للوحي وكخوولته للمؤمنين ومطالبته بدم عثمان⁽¹⁾.
- ويعقد الجاحظ مقارنة ممتازة بين جند العراق وجند الشام فيقول: «ثم اتفق أن جنده يمانية إلا القليل، وجند عليّ نزارية إلا القليل؛ واتفق أن كان أهل العراق أصحاب الخواطر والنظر والتأويل والقياس، ومع هذه الصفة يكون الاختلاف إذ كانوا عربا وأعرابا وعهدهم بالجاهلية قريب وتعظيم الرؤساء فيهم غير قديم؛ وأهل الشام هم في قلة الخواطر والتنقيير وفي قلة الفطنة والتفتيش على خلاف ذلك؛ وكانوا ملوكا وأجناد ملوك أو قرابين ملوك، لا يعرفون إلا طاعة الملوك والكبراء واتباع الرؤساء؛ وقد علمت أنه متى أطاع الجند الرئيس والرئيس يصيب الرأي، فكلهم رئيس وكلهم مصيب ومع الإنصاف تجتمع القوة ويقوى الضعيف، ومع الاختلاف ينتشر الأمر وتنكبت القوة»⁽²⁾.
- وذكر أن من سياسة معاوية الترغيب بالمال والتولية⁽³⁾.
- وذكر أن معاوية ليس أدهى من علي ولكنه كان يستعمل جميع المكاييد حلالها وحرامها بينما لم يستعمل علي إلا ما وافق الكتاب والسنة⁽⁴⁾.
- رد تكفير معاوية وعتب ذلك على ابن حسان عندما كفره بادعائه لزياد فقال: «والباب الآخر الذي عتبت عليك فيه، وهو زعمك أن معاوية قد ضلّ من وجوه وكفر من وجوه، فأخطأت في إكفاره ولم تصب الحقّ في تفسير بعض الوجوه؛ زعمت أنه كفر في حكمه بادعاء زياد بن أبي سفيان وأن من جعل الولد للعاهر وجعل الحجر للفراس، ومن ردّ الحكم المنصوص وبدّل هذا القول المفسّر فقد كفر؛ وهذا منك سرف وبعد، وهو شبيه بمذهب أصحاب التكلف والتزيّد ومن يريد بالعفن

(1)- رسائل الجاحظ، ج 1، ص 345.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 345.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 350.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 365.

(المجري)

الذي في نفسه والذلة التي يجدها في قلبه والريبة التي تشتمل عليها أضلاعه»⁽¹⁾ ويحتج على ذلك بقوله: «ولو كان معاوية صنع ما تقول على ما فسرت ورد المنصوص على ما ذكرت، لكان جلة السابقين وكبراء التابعين وفقهاء المحدثين قد سبقوك إلى إكفاره وتشريكه، بل كان أعداؤه وأهل الخلاف عليه قد أكفروه وسبقوا إلى ذلك فيه»⁽²⁾.

- إقرار براءته من معاوية لعدة أسباب ذكرها فقال: «وأما براءتك منه على قتل حجر وأصحابه وإطعام عمرو خراج، وعلى ادعاء الخلافة وعلى الحكم بالهوى وبند كثير من أحكام الكتاب والسنة، والسير في الحرب والسلم سيرة ملوك الغلبة، فهذا ما لم أملك عليه ولم أنكره منك»⁽³⁾.

إذا ما أتينا إلى نقد ما جاء في الرسالة عن الفرع السفيني يجب في البداية أن نشير إلى ما ذكرناه في نقد رسالة النابتة ولا طائل من تكراره هنا عن الجاحظ وتناقضه، وربما نضيف هنا حكمه الصريح في معاوية وتكفيره باستلحاقه لزيد، فقد كفره في "النابتة" وبرأه في هذه الرسالة في تناقض صارخ، وقد علق الدكتور علي بن ملحم بأنه ربما يكون الرأي الوارد في فضائل معاوية إنما هو رأي السفينية التي يذكر حججها ابن حسان، وإنما حرف النص أو انتقص منه بحيث أصبح يظهر بأنه رأي الجاحظ وهو يتناقض مع ما جاء في "النابتة"⁽⁴⁾، لكن إذا ما رأينا تناقضات الجاحظ في غير هذه المسألة استبعدنا فرضية التحريف في النص خاصة وأن من شهد على الجاحظ بالتناقضات معاصره ابن قتيبة قبل أن تطل الأيدي كتب الجاحظ بالتحريف والتلاعب، وما دام الأمر كذلك فهذا ينقص من آراء الجاحظ وأحكامه ومن قيمتها العلمية لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال متابعتها في رأي والثبات عليه، وهو قد نقضه في مكان آخر.

ثم إن ما ذكره فيما يتعلق باستحقاق الإمامة⁽⁵⁾ إنما هو يمثل قول المعتزلة، غير أن الجاحظ هنا وكأنه ذكر جميع الصيغ التي توفرت كنماذج للاستخلاف في عهد الخلفاء الراشدين وفي عهد الخلفاء العباسيين

(1)- رسائل الجاحظ، ج 1، ص 365 .

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 365 .

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 370 .

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 402 .

(5)- عرض الجاحظ آراءه حول الإمامة في رسائل غير هذه وهي رسالة استحقاق الامامة ورسالة الجوابات في استحقاق الإمامة، ويعالج قضية الإمامة من منطلق مختلف يبدأ ببحث قضية الاجتماع البشري وضرورة وجود سلطة سياسية تحقق النظام وتردع الخارجين وتوفر حاجات المجتمع، وفي هذا الاطار يناقش قضايا إمامة المفضول والنسب والقرابة ووجود

(المجري)

وتجنب الصيغة التي نال بها الأمويون الخلافة، لكن يمكننا أن نقول هنا أن العباسيين أيضا أخذوا استحقاق الإمامة بجد السيف بل وبالخدیعة أيضا - الدعوة للرضى من أهل البيت - كما أن ما ذكره من توريث مستحق لا يتناسب مع سنة الخلفاء الراشدين ولم ينص عليه قرآن ولم يرد في سنة، ثم إن كان معاوية أخطأ في الوسيلة التي طلبها بها فإنه بعد عام الجماعة لم يطعن عليه طاعن والزمن زمن صحابة وقد صبغ خلافته بالشرعية بتنازل الحسين له عنها وهذا لم يحدث مع العباسيين، ولغن كانت كذلك خلافة معاوية فإن مبدأ التوريث يصبح شرعياً حسب رأي الجاحظ.

ثانياً: كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة

أ- التعريف بالمؤلف

هو ابن قتيبة الدينوري وقد ترجمنا له في دراسة كتاب الإمامة والسياسة المنسوب له في الفصل الأول من الباب الثاني.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

قام بتحقيق الكتاب المستشرق بروكلمان ونشره في جوتينجن سنة 1899-1908م، مع ملاحظاته باللغة الألمانية، معتمداً على مخطوطي بطرسبورج وكوبريلي، ثم قام القسم الأدبي بدار الكتب المصرية بتحقيق الكتاب - معتمداً على مخطوطي كوبريلي وبترسبورج - وإصداره في طبعة علمية رصينة بين عامي سنة 1924-1930م، وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 1998م وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

بقول ابن قتيبة في دواعي تأليفه لهذا الكتاب في مقدمته: «إني كنت تكلفت لمغفل التأدب من الكتاب كتاباً من المعرفة وفي تقويم اللسان واليد حين تبيّنت شمول النقص ودروس العلم وشغل السلطان عن إقامة سوق الأدب حتى عفا ودرس، بلغت به فيه همّة النفس وثلج الفؤاد وقيدت عليه به ما أظرفني الاله ليوم الإدالة، وشرطت عليه مع تعلم ذلك تحفظ عيون الحديث ليدخلها في

أكثر من إمام وخطر ذلك على وحدة المسلمين، حيث الأصل أن يوجد إمام ليحقق الاستقرار وقيام المجتمع لأن الناس لو تركوا دون نظام لفسدوا ومن ثم لا بد أن يجتمعوا لتحقيق أهدافهم، وقد حقق الرسالتين حسن السندوي ضمن رسائل الجاحظ، وجعلهما في رسالة واحدة تقع في 310 صفحات وحققهما عبد السلام هارون في رسالتين منفصلتين بالعنوانين المذكورين ونشرهما ضمن رسائل الجاحظ. كما أن الجاحظ يذكر طرق اختيار الأمام واقامته في رسالة العثمانية. نصر محمد عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، ص 115.

(هجري)

تضاعيف سطوره متمثلاً إذا كاتب، ويستعين بما فيها من معنى لطيف ولفظ خفيف حسن إذا حاور... فأكملت له ما ابتدأت وشيّدت ما أسست»⁽¹⁾، ونستخلص من هذا أن من كان يشتغل بصناعة الكتابة والمحاورة، قد أصبح في أشد الحاجة إلى كتب تعليمية تعينه على الكتابة أو المحاورة بطريقة تجذب القراء أو السامعين، وتفتنهم بالحجة القاطعة، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت قدرة الكاتب على التمثيل بعيون الأقوال الماثورة موفورة، بخاصة أن السلطان قد شغل في بغداد، تلك المدنية المصطخبة، عن إقامة سوق الأدب، كما يقول، وقد رأى ابن قتيبة أن كتاباً مثل كتاب عيون الأخبار هو خير مرشد للمتأدبين من الناس⁽²⁾.

وقال أيضاً: «وهذه عيون الأخبار نظمتها لمغفل التأدب تبصرة ولأهل العلم تذكرة ولسائس الناس ومسوسهم مؤدّباً وللملوك مستراحاً من كدّ الجدّ والتعب»⁽³⁾.

وقد ذكر موضحاً كاشفاً عن طبيعة المواد التي ضمنها كتابه قائلاً: «هي لقاح عقول العلماء ونتاج أفكار الحكماء، وزبدة المخض، وحلية الأدب، وأثمار طول النظر، والمنتخّر من كلام البلغاء وفطن الشعراء، وسير الملوك، وآثار السلف»⁽⁴⁾.

يشتمل كتاب عيون الأخبار على معارف سياسية كما في "كتاب السلطان"، وحرية كما في "كتاب الحرب"، وأخلاقية كما في "كتاب السؤدد وكتاب الزهد"، ونفسية كما في "كتاب الطبائع والأخلاق المذمومة"، واجتماعية كما في "كتاب الإخوان وكتاب الحوائج"، وسلوكية عملية كما في "كتاب الطعام"، وأدبية تعليمية كما في "كتاب العلم"، وإنسانية عاطفية كما في "كتاب النساء"، على أن الفصل الكامل بين موضوعات هذه الكتب غير ممكن، إذ تتداخل المعلومات والأخبار الواردة فيها، وتتكرر أيضاً. لذا يعد كتاب عيون الأخبار لبنة أساسية وخطوة كبيرة في طريق التأليف المنهجي عند العلماء الأوائل، وهو يوضع في مصاف مصادر التراث العربي الإسلامي شأنه في ذلك شأن الكامل للمبرد والبيان والتبيين للجاحظ⁽⁵⁾.

(1)- عيون الأخبار، ج 1، ص 42.

(2)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 167.

(3)- عيون الاخبار، ج 1، ص 42-43.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 43.

(5)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 171.

(المجري)

وإذا ما قارنا بين الجاحظ وابن قتيبة من حيث المنهج المتبع فإن ابن قتيبة قد فاق الجاحظ في التنظيم والتبويب والتصنيف، كما قد فاقه في اطلاعه على الكتب الأعجمية، غير أن الجاحظ قد تفوق عليه في كونه كاتباً يتميز بشخصية تتجلى في كتاباته، كما يتميز بحسه الاجتماعي ومقدرته على إبراز النماذج البشرية وتحليل سلوكها النفسي والاجتماعي.⁽¹⁾

إذا ما تتبعنا نهج ابن قتيبة في كتابه فإننا نجد أنه قد التزم التصنيف الدقيق للمادة واستقصى البحث في الموضوع الواحد من شتى جوانبه، واستشهد بالنصوص التي تؤيد ما يبحثه من نقاط حول هذا الموضوع⁽²⁾. إلا أنه يلفت نظر القارئ كثرة النقل عن الجاحظ دون أن يذكر اسمه غالباً إلا في مواضع قليلة، وهو ما دفع بعض القدماء إلى اتهامه بالسرقة عن الجاحظ، وهذا مدفوع بأنه إنما يروي عنه بالإجازة، وقد صرح بذلك في غير موضع في كتابه كقوله: «وفيما أجاز لنا عمرو بن بحر الجاحظ من كتبه قال: ...»⁽³⁾. ولقد لقي الكتاب انتشاراً وقبولاً لدى القدماء، فرجعوا إليه ونقلوا عنه، وقد اعتمد ابن عبد ربه الأندلسي في تأليف كتابه "العقد الفريد" بصورة خاصة على "عيون الأخبار" لابن قتيبة فأكثر الأخذ عنه حتى أن بعض أبواب العقد نسخ واضح من أبواب مماثلة في كتاب عيون الأخبار⁽⁴⁾.

أما عن الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب فقد ذكر ابن قتيبة خبراً أسنده للهيثم بن عدي يحاور فيه معاوية بنو هاشم ويحاججهم في ادعائهم الخلافة في نص طويل جاء فيه: «يا بني هاشم، ألا تحذوني عن ادعائكم الخلافة دون قريش بم تكون لكم أبلرضاً بكم أم بالاجتماع عليكم دون القرابة أم بالقرابة دون الجماعة أم بهما جميعاً؟ فإن كان هذا الأمر بالرضا والجماعة دون القرابة فلا أرى القرابة أثبتت حقاً ولا أسست ملكاً... لكننا نقول: أحق قريش بها من بسط الناس أيديهم إليه بالبيعة عليها ونقلوا أقدامهم إليه للرغبة وطارت إليه أهواؤهم للثقة وقاتل عنها بحقها فأدركها من وجهها. إن أمركم لأمر تضيق بها الصدور، إذا سئلت من اجتمع عليه من غيركم قلت حقاً. فإن كانوا اجتمعوا على حق فقد أخرجكم الحق من دعواكم. أنظروا: فإن كان القوم أخذوا حقكم فاطلبوهم،

(1) المرجع نفسه، ص 170، وللاطلاع على مزيد من المقارنة بين منهجي الجاحظ وابن قتيبة انظر: شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، ج 4، ص 620.

(2) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 169.

(3) عيون الأخبار، ج 3، ص 221، 238، 273.

(4) سنتكلم عن ذلك في تقييمنا لكتاب العقد الفريد كمصدر لتاريخ الفرع السفياي.

(المجري)

وإن كانوا أخذوا حقهم فسلموا إليهم فإنه لا ينفعكم أن تروا لأنفسكم ما لا يراه الناس لكم»⁽¹⁾، ثم أورد رد عبد الله بن عباس عليه ومحاجته إياه⁽²⁾.

وفي كتاب السلطان وتحت فصل محل السلطان وسيرته وسياسته ذكر ابن قتيبة خبرا عن المدائني يفيد بأن زياد نشر الأمن في ربوع إقليمه حتى صار أصحاب الإبل يرسلونها دون رعاة⁽³⁾.

ذكر أيضا سياسة معاوية تحت فصل المشاورة والرأي على لسانه فقال: «لقد كنت ألقى الرجل من العرب أعلم أن في قلبه عليّ ضغنا فأستشيره، فيثير إليّ منه بقدر ما يجده في نفسه فلا يزال يوسعني شتما وأوسعته حلما حتى يرجع صديقا أستعين به فيعيني وأستجده فينجدي»⁽⁴⁾.

وفي كتاب السلطان وتحت فصل الحُجَّاب ذكر أخبارا عن حجب معاوية لبعض الشخصيات منهم صحابة ومنهم شعراء وغير ذلك⁽⁵⁾، بما يبين شطرا من خطة الحجابة زمنه، وقد كان أثر ذلك في من حجب كبيرا ويعتبر اذلالا كقول الشاعر عبد العزيز بن زرارة :

دخلت على معاوية بن حرب *** وذلك إذ يئست من الدخول

وما نلت الدخول عليه حتى *** حللت محلة الرجل الذليل⁽⁶⁾

وكقول أبي الدرداء حين حجبه معاوية: « من يغش سدد السلطان يقيم ويقعد ومن صادف بابا عنه مغلقا وجد إلى جانبه بابا فتحا، إن دعا أجيب وإذا سأل أعطي»⁽⁷⁾.

ذكر وصية ليزيد وجهها لسلم بن زياد لما عينه على خراسان، وقد جمع فيها بين البلاغة والحكمة وحسن التدبير، جاء فيها: «إن أباك كفى أخاه عظيما، وقد استكفيتك صغيرا فلا تتكلم علي عذر مني فقد اتكلت علي كفاية منك. وإياك مني قبل أن أقول إياي منك، فإن الظن إذا أخلف فيك أخلف منك.

(1) - عيون الأخبار، ج 1، ص 58.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 58-59.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 62 .

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 85.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 154، 163.

(6) - عيون الأخبار، ج 1، ص 154.

(7) - المصدر نفسه، ج 1، ص 155.

(المجري)

وأنت في أدنى حظك فاطلب أقصاه، وقد أتعبك أبوك فلا تريحن نفسك، وكن لنفسك تكن لك، واذكر في يومك أحاديث غذك ترشد إن شاء الله»⁽¹⁾.

وتحت فصل الحيل ذكر ابن قتيبة أخبارا عن استعمال معاوية وقيصر الروم للحيل بينهما وتتطلب هذه الاخبار الكثير من التمحيص والتعامل معها بحذر⁽²⁾، فمن هذه الاخبار خبرا عن انزعاج معاوية من نواقيس النصارى فاحتال برسالة فتى مناه بالكثير لقيصر الروم وأن يؤذن بين يديه ليقتله فيعذر في قتل ما قبله من النصارى، وأن قيصر الروم تفتن للخدعة وأجاز الفتى وكساه⁽³⁾، وذكر رسالة يزيد لأهل المدينة⁽⁴⁾. بينت بعض النصوص طريقة تعيين العمال في سياسة معاوية وزيا⁽⁵⁾، منها كتاب معاوية إلى زياد: «أنظر رجلا يصلح لشغل الهند فوله، فكتب إليه إن قبلي رجلين يصلحان لذلك: الأحنف بن قيس، وسنان بن سلمة الهذلي. فكتب إليه معاوية: بأيّ يومي الأحنف نكافيه: أبخذلانه أم المؤمنين، أم بسعيه علينا يوم صفين؟ فوجه سنانا، فكتب إليه زياد: إن الأحنف قد بلغ من الشرف والحلم والسؤدد ما لا تنفعه الولاية ولا يضره العزل»⁽⁶⁾.

ذكر خطبة لمعاوية دون سند وذكر خطبة ليزيد بعد وفاة والده دون سند أيضا، وذكر خطبتين لعتبة بن أبي سفيان إحداهما بمصر وقد أرجف بموت معاوية والأخرى بمكة في موسم الحج من سنة 41هـ، كما ذكر خطبة زياد البتراء⁽⁷⁾، وذكر خطبة أبي حمزة الخارجي بمكة وأظهر فيها رأي الخوارج في حكم الفرع السفياي فقال: «... ثم ولي معاوية لعين رسول الله وابن لعينه، اتخذ عباد الله خولا، ومال الله دولا، ودينه دغلا، ثم مضى لسبيله، ... ثم ولي يزيد بن معاوية، يزيد الخمرور، ويزيد القروود، ويزيد الفهود، الفاسق في بطنه والمأبون في فرجه...»⁽⁸⁾.

ذكر ابن قتيبة نصا يبين كيف استعمل معاوية المال في معاينة قريش فقال: «قال معاوية بن أبي

سفيان يعاتب قريشا:

(1)- المصدر نفسه، ج 1، ص 189.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 295، 297.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 295.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 300.

(5)- المصدر نفسه، ج 1، ص 330، 333.

(6)- المصدر نفسه، ج 1، ص 330.

(7)- عيون الأخبار، ج 2، ص 259-265.

(8)- المصدر نفسه، ج 2، ص 271-272.

(الهجري)

إذا أنا أعطيت القليل شكوتهم *** وإن أنا أعطيت الكثير فلا شكر
وما ملت نفسي في قضاء حقوقكم *** وقد كان لي فيما اعتذرت به عذر
وأمنحكم ما لي وتكفر نعمتي *** وتشتم عرضي في مجالسها فهـر
إذا العذر لم يقبل ولم ينفع الأسى *** وضاعت قلوب منهم حشوها الغمر
فيكيف أداوي داءكم *** يزيدكم غيًّا! فقد عظم الأمـر
سأحرمكم حتى يذلّ صعايبكم *** وأبلغ شيء في صلاحكم الفـقر»⁽¹⁾.

ونستطيع أن نقول في نقد ماجاء عنده من أخبار الفرع السفياي أن الحجج التي قدمها معاوية لبني هاشم في استحقاق الخلافة والحجج التي رد بها ابن عباس يبدو أنها قد وضعت بعد زمن معاوية وابن عباس بوقت طويل، فلم تكن هذه الأساليب في عرض الحجج وصياغتها بهذا الشكل أمر شائع ولا معروف، إنما ظهرت هذه الأساليب في التفكير بعد احتكاك المسلمين بالفلسفة الاغريقية وظهور المتكلمين والفلاسفة وتطورت أساليب الحجج، ثم غالباً ما تنتهي هذه المحاججات لصالح آل البيت ويمكننا أن نتنبأ بذلك حتى قبل أن نطلع على حجج آل البيت، وقد كثر هذا النوع من الصراع في سوق الحجج بين السفيايين والهاشميين في أواخر القرن الثاني الهجري وقد انتقد الجاحظ حججا على شاكلتها كان يصوغها من سماهم بالسفياينة وقد عرضت عليه، فانتقدها في رسالته "الحكمين" قائلا: «لو كانت هذه الحجج قد احتج بها معاوية واحتج له بها أحد في ذلك الدهر، لكان ذلك مشهورا عند حمّال الآثار والمعروفين بالصدق من أصحاب الأخبار والنقلة مثل الزهريّ ومحمد بن إسحق إمامي أهل الحجاز في علم السير ونقل الأخبار، ومثل قتادة صاحب الأخبار بالبصرة ومن كانت الملوك تكتب إليه من الشامات في المشكلات، ومثل سماك بن حرب بالكوفة، ومثل الشعبيّ وابن شبرمة والقاسم بن معن، وجملة من أهل البصرة مثل ابن أبي عيينة، ومثل مسلمة بن محارب، بل مثل أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ومحمد بن حفص وعبيد الله بن محمد بن حفص وأبي عبيدة وأبي اليقظان، ومثل مسمع وكردين وأبي عاصم النبيل، ومثل خلاد بن يزيد والقحذميّ ومؤرّج وابن قنبر.

وسندع ذكر الأصحاء والثقات وأصحاب التبريز في تصحيح الروايات، ونذكر من دونهم ممّن قد يؤخذ عنه ويطعن عليه كالكلبيّ وابن الكلبيّ وعوانة والشرقيّ بن القطاميّ وأبي الحسن المدائني والهيثم بن عدي وأبي مخنف لوط بن يحيى وابن جعدبة؛ وكان لا أقلّ من أن يرويه شوكر وابن دأب

(1) المصدر نفسه، ج3، ص179.

(المجري)

والعتبي، أو لرواه رواية الخوارج كعمران بن حطان. والمقعطل والضحاك بن قيس وحبیب بن خدره وأبي عبيدة كورين وملیل وأصغر بن عبد الرحمن ورعا ومسمار.

وأنت تعلم اضطراباً أنّ هذه المسالك ليست مسالك الرواة وإنما هي مسالك المتكلمين إذا كانوا رواة؛ وقد سمعت خطب معاوية ورسائله وكتاب القضية: أفطن أنّ معاوية كان عنده من هذه الحجج ومن هذه الاعتلالات شيء وهو يدع أن يخطب به ويشيعه ويدعو إليه ويعرضه على أصحابه؛ بل كان لا يدع أن يجعله في كتاب ويقرأه على أجناده في كل خميس واثنين؛ ولم أقل إنّ معاوية لم يكن فطنا أو بعيد الغور بيّناً، ولكن لو جمعت إلى عقله ودهائه عقل عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وزیاد والأحنف والمهلب وأضعافهم من الرجال، لما عرفوا من هذا الشكل شيئاً بطباعهم دون أن يستعملوا صناعة الكلام، كما أنّهم لو أرادوا الحساب والهندسة وعلم اللحون والطبّ وجميع العلوم لكانوا لا يدركون من ذلك حظاً دون كثرة التنقير والتفتيش وطول الدراسة للكتب ومنازعة الرجال؛ وما أشك أنّهم أحقّ بذلك من كثير ممن قد رأيتهم من المعدودين في أهل النظر، فلا تنكر قولي إنّّه لم يكن يعرف من هذا قليلاً ولا كثيراً»⁽¹⁾.

يعتبر كتاب ابن قتيبة مع طبيعة الأخبار التي أوردتها عن الفرع السفیاني مكملًا لمصادر التاريخ الأخرى، إذ أورد أخباراً لا نجدّها عند غيره ممن تقدمه تتعلق بالسلطان وسياسته وتدييره، فخير استقرار الأوضاع الأمنية في العراق زمن زياد له من الأهمية الكثير، وسياسة معاوية في الشورى والحلم وغيرها وسياسته في استعمال المال، وسياسته في اختيار العمال، هذا إضافة إلى الأخبار المتعلقة بالنظم الإدارية وخططها ومهام عمالها، كخطة الحجابة، وكيفية تسيير مجلس الحكم في دمشق وطبيعة الوافدين على معاوية ومن يحجب منهم ومن يؤذن له ومن يمنع ومن يقدم ومن يؤخر، كل هذا له فائدة عظيمة في رسم صورة الحكم السفیاني، وكيف كان على بدائته يتناسب مع طبيعة المجتمع آنذاك ومستواه الحضاري، وملائم لمقتضيات السياسة وتسيير شؤون الدولة في جميع مناحيها.

إن ما ذكره ابن قتيبة من وصية يزيد لسلم بن زياد حين وجهه إلى خراسان، فوق ما تحمله من بلاغة وحسن صياغة وفصاحة تعكس تصور يزيد لإدارة الأقاليم ومهمة العامل وغرض الدولة من توظيفه، وهي بذلك تعطينا الجانب النظري للحكم السفیاني بما يتيح إمكانية المقارنة مع الجوانب النظرية لغيرهم

(1) - الجاحظ: الرسائل السياسية، ج 1، 393-394.

(المجري)

من الحكام سواء من جاء بعدهم مباشرة كالمروانيين أو من جاء لاحقاً كالعباسيين وغيرهم من خاض تجربة الحكم في إقليم مستقل.

ثم إن ما ذكره ابن قتيبة فيما تعلق بالحيل التي كان يتبادلها معاوية مع قيصر الروم فإن هذا النوع من الأخبار تتطلب الكثير من التمحيص والتدقيق وعرضها على النقد، فالغرض منها هو الامتاع عادة لا أكثر ويكثر فيها الوضع وتنسج من خيال القصاص، وتوضع على لسان الملوك والخلفاء، ولئن كانت فيها قيمة علمية فقيمتها أدبية أكثر إذ ربما تعتبر حسب تصوري بدايات للقصص الشعبي الذي مهد للقصص الخيالي الذي تطور فيما بعد لينتج لنا كتباً كألف ليلة وليلة وغيرها، خاصة وأن في هذه الفترة التي عاش فيها ابن قتيبة هي فترة الانفتاح على الثقافات المجاورة كالثقافة الهندية والفارسية والاعريقية وغيرها، وخبر انزعاج معاوية من نواقيس النصارى مثلاً بارز الوضع، إذ كيف لمعاوية أن يفعل ذلك وقد عاش في دمشق أربعين سنة؟ وأن النصارى أهل ذمة، وكيف للفتى أن يصل إلى قيصر الروم؟ ثم كيف للقيصر أن يفهم العربية ويتبين الأذان؟ وكيف للقيصر أن يتفطن لخدعة معاوية ويعلم ما في نفسه؟

إن بعض النصوص التي ذكرها ابن قتيبة وبما أنه متقدم تتيح فرصة المقارنة مع النصوص التي وردت عند غيره في شتى أنواع المصادر، كنص رسالة يزيد لأهل المدينة قبل وقعة الحرة، وكخطب رجال الفرع السفياي كمعاوية ويزيد وزياد وعتبة بن أبي سفيان، أو خطب غيرهم كخطبة أبي حمزة الخارجي وغيرها، خاصة وأنه يورد أغلب نصوصه مسندة.

رغم أن ابن قتيبة يسند كثير من أخباره إلا أن مصادره عن تاريخ الفرع السفياي أخذها في معظمها عن أبي عبيدة والمدائني وأبي مخنف وابن الكلبي، وهذه المصادر وإن كانت مقبولة في هذا النوع من الكتب الأدبية إلا أنها لما تعلق بالأخبار بالصحابة - ومعاوية منهم - فإنه يجب عدم الاكتفاء بما لوحدها بل يجب دعمها بنصوص أخذت عن الثقات من الرواة والخباريين والمؤرخين.

وتبقى أيضاً قيمة كتاب ابن قتيبة العلمية في كونه شكل مصدراً ومورداً لكثير ممن جاء بعده وألف كتاباً على شاكلة كتابه، كابن عبد ربه في عقده الفريد، وأبي الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني.

ثالثاً: الكامل في اللغة والأدب للمبرد

أ- التعريف بالمؤلف

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن غسان الشمالي الأزدي البصري أبو العباس النحوي اللغوي الأديب، المعروف بالمبرد، ولد بالبصرة سنة 210هـ، وأخذ عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني، وقرأ عليهما "كتاب سيبويه" وأخذ عن أبي حاتم السجستاني، وأخذ عنه أبو بكر محمد بن يحيى الصولي

(المجري)

ونفطويه وأبو علي الطوماري وغيرهم، وكان إمام العربية ببغداد، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني، وكان حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً مليح الأخبار ثقة فيما يرويه كثير النوادر فيه ظرافة ولباقة، قال السيرافي أيضاً: سمعت نفطويه يقول: «ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرد وأبي العباس ابن الفرات»، توفي سنة 285هـ، وقيل 286هـ في خلافة المعتضد⁽¹⁾.

عاش المبرد عصر الثقافة المزدهرة والسياسة المضطربة، إذ ولد في عصر المأمون وتوفي في عصر المعتضد، واتصل ببني العباس سنة 246هـ، بعد أن ورد سر من رأى بطلب من الخليفة المتوكل فحضر مجلسه ونال عطايه، ثم رحل إلى بغداد واتصل بالأمير محمد بن عبد الله بن طاهر فأكرمه وأجرى عليه أرزاقاً، وقد تبوأ مكانة عظيمة بين أئمة العربية، وأثنى عليه العلماء⁽²⁾

خلف المبرد ثروة من الكتب، ذكرها ابن النديم في فهرسته⁽³⁾، ومما نشر منها كتاب الكامل، وكتاب الفاضل، وكتاب المقتضب، وكتاب التعازي والمراثي، وغيرها.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طبع كتاب الكامل عدة مرات وأول من طبعه المستشرق وليم رايت في ليزنج في عشرة أجزاء (1864-1874م)، ثم توالى بعدها الطباعات وقد عددها الدكتور عبد الحميد هندراوي -محقق الكتاب- طبعاته⁽⁴⁾، واعتمدت في هذه الدراسة على الطبعة التي حققها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، ونشرها بدار الفكر العربي بالقاهرة سنة 1997م في أربعة أجزاء.

إذا كان الجاحظ قد اكتفى بعنوان كتابه "البيان والتبيين" ليكون دالاً على الموضوع الذي من أجله ألف كتابه، فإن المبرد قد قدم لكتابه بمقدمة موجزة، ولكنها توضح على وجه التحديد مادة الكتاب والغرض من تأليفه⁽⁵⁾، فقد قال: «هذا كتاب ألفناه، يجمع ضروباً من الآداب ما بين كلام منثور وشعر

(1)- الحموي: معجم الأدباء، ج6، ص678-2684.

- مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص82-83، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج4، ص151، ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص388، القفطي: انباه الرواة، ج3، ص241، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج4، ص313، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج13، ص576، ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص680، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج5، ص141.

(2)- جمع الدكتور عبد الحميد هندراوي أقوال العلماء في المبرد في مقدمة تحقيقه لكتابه الكامل، ج1، ص10.

(3)- ص82-83.

(4)- مقدمة التحقيق، ج1، ص26-27.

(5)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص153.

(المجري)

موصوف، ومثل سائر، وموعظة بالغة، واختيار من خطة شريفة، ورسالة بليغة، والنية فيه أن يفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب، أو معنى مستغلق، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحا وافيا، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكتفيا، وعن أن يرجع إلى أحد في تفسيره مستغنيا»⁽¹⁾. ومعنى هذا أن المبرد قد أتى بالنصوص المختارة في كتابه لتخدم غرضا لغويا أو نحويا⁽²⁾، ويقوم منهج المبرد في كتابه على أنه يأتي بالنص ثم يأخذ في شرحه لغويا ونحويا، مستشهدا في ذلك بروائع من الشعر والنثر، ويستطرد إلى سرد مناسباته التاريخية، وما يتعلق به من أحداث ونوادير، فإذا فرغ من ذلك قدم نصا آخر، كأن يكون خطبة أو رسالة مشهورة لأحد الخلفاء أو الحكام، وانطلاقا من هذا المنهج فإن محتوى الكتاب كان كالآتي:

- مختارات من الشعر والنثر والأمثال والحكم.
- إيضاحات لغوية.
- شروح نحوية.
- لمحات نقدية⁽³⁾.

اعتبر ابن خلدون كتاب المبرد "الكامل" ركن من أركان الأدب وديوان من دواوينه، حيث قال: «سمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين وهي: أدب الكتاب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي عليّ القالي البغدادي. وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها»⁽⁴⁾.

وفيما تعلق بالحضور التاريخي للفرع السفياي عند المبرد فيمكن إبرازه فيما يلي: ذكر المبرد بعض أقوال أفراد البيت السفياي وعماله على أساس أنها أقوال الحكماء⁽⁵⁾، منها قول زياد بن أبي سفيان لحاجبه: «قال زياد لحاجبه: يا عجلان، إني وليتك هذا الباب، وعزلتك عن أربعة: عزلتك عن هذا المنادي إذا دعا للصلاة فلا سبيل لك عليه، وعن طارق الليل فشرّ ما جاء به، ولو

(1) المبرد: الكامل، ج1، ص5.

(2) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص153.

(3) المرجع نفسه، ص155، أحمد شوقي: من المصادر الأدبية واللغوية، ص89.

(4) المقدمة، ص763-764.

(5) المبرد: الكامل في اللغة، ج1، ص43، 190، 214، 256، ج2، ص83، 124، 125، ج3، ص56.

228، ج4، ص57، 92.

(المجري)

جاء بخير ما كنت من حاجته، وعن رسول صاحب الثغر فإن إبطاء ساعةٍ يفسد تدبير سنة، وعن هذا الطباخ إذا فرغ من طعامه»⁽¹⁾.

وأورد نصا يدل على منافقة الرعية لمعاوية وابنه يزيد لإستخلاص الأموال منهما وإن كان ما تضرر له غير ما تظهر⁽²⁾، ومن ذلك أيضا كلاما لمعاوية يُقدّر فيه مكانة تميم من مضر وسائر العرب، وينزلهم منازلهم ويبرر سياسته معهم في احتمال الأذى منهم⁽³⁾.

يذكر أحيانا الشخصيات التي تفد على معاوية وتغشى مجلسه وتكون لها مقالات وخطب، فإما تداهنه وإما تهاجمه أو تقول الحكيم، ثم يبرز موقف معاوية من كل منها وسياسته في التعامل معها⁽⁴⁾.

ذكر خبرا عن قضاء معاوية في خلاف بين أسامة بن زيد بن حارثة و عمرو بن عثمان بن عفان حول ضيعة، وقد كان تحزب الهاشميون مع أسامة وتحزب بنو أمية مع عمرا فقضى بها لأسامة بناء على خبر عنده من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -⁽⁵⁾.

في إطار شرح المبرد لبعض النصوص الشعرية أو الشعرية يذكر أخبارا تاريخية تتعلق بأفراد البيت السفياي، أو بعض عمالهم كعمرو بن العاص⁽⁶⁾ وزيد بن أبيه⁽⁷⁾، وذكر بعض أخبار معاوية مع البطارقة ومع الإمبراطور البيزنطي، وبعض ما كانا يتبادلانه من رسل وهدايا غريبة⁽⁸⁾، ثم ذكر خبرا عن معاوية في مجلس طرب مع عبد الله بن جعفر وعمرو بن العاص⁽⁹⁾.

وفضلا عن ذلك فإنه قد توسع في الحديث عن ثوراتهم وعرض أقوالهم فيما بينهم وبين خصومهم في الجزء الثالث بصفة خاصة مع تداخل بعضها أخبار غيرهم أثناء ذكره لها، ومن ثم فهو يعد مصدرا مهما في التأريخ لهم من هذه الناحية، وقد أفرد الباب التاسع والأربعين لرسائلهم التي تبادلوها أثناء حروبهم

(1)- المبرد: الكامل في اللغة، ج 1، ص 239.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 43-44.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 57.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 84، 104، 108، 137، 189، 280، ج 2، ص 125، 127، 157.

(5)- المصدر نفسه، ج 2، ص 73.

(6)- المصدر نفسه، ج 1، ص 189، 211، 212-213.

(7)- المبرد: الكامل في اللغة، ج 3، ص 139، 190.

(8)- المصدر نفسه، ج 2، ص 85-86.

(9)- المصدر نفسه، ج 2، ص 192.

(المجري)

مع الخلفاء، وذكر طرائف من نوادرهم وقصصهم وأشعارهم⁽¹⁾، وقد سمي المبرد هذا الباب: "باب من أخبار الخوارج" فجاء على طائفة كبيرهم من أخبارهم في الدولة الأموية وأخبار رؤوسهم كنافع بن الأزرق ونجدة بن عامر ومواقف الخلفاء والولاة منهم، وآراء الفقهاء فيهم، واستغرق الكلام عنهم قرابة الثلثين من المجلد الثالث⁽²⁾ وهو ما لا نجد عند غيره في شتى أنواع المصادر، وفي خضم ذلك أفرد المبرد فصلا لأخبارهم مع معاوية بعنوان "الخوارج ومعاوية"⁽³⁾، وافتتحه بقوله: «وخرجت الخوارج، واتصل خروجها، وإنما نذكر منهم من كان ذا خبر طريف، واتصلت به حكم من كلام وأشعار.

فأول من خرج بعد قتل علي بن أبي طالب عليه السلام حوثة الأسد...»⁽⁴⁾.

بل ويخصص فصلا لأخبار زياد مع الخوارج ويفتتحه بذكر رأيه في سياسته معهم وسياسة ابنه كذلك فيقول: «وكان عبيد الله لا يلبث الخوارج، يحبسهم تارة ويقتلهم تارة، وأكثر ذلك يقتلهم، ولا يتغافل عن أحد منهم، وسبب ذلك أنه أطلقهم من حبس زياد لما ولي بعده، فخرجوا عليه، فأما زياد فكان يقتل المعلن ويستصلح المسر، ولا يجرد السيف حتى تزول التهمة»⁽⁵⁾، ثم ذكر طائفة من أخبارهم مع زياد بالبصرة وسياسته في التصدي لهم⁽⁶⁾، وكذلك أخبارهم مع عبيد الله بن زياد وفيها بعض خطبهم⁽⁷⁾. ومن أمثلة ذلك تعامل زياد مع أحد الخوارج الناجين من موقعة النهروان بعد أن تبين منه رأيه في عثمان وعلي ومعاوية وفيه فقتله، ثم سأل مولاه عنه فأخبره بأنه كان صواما قواما⁽⁸⁾، وكأن في الخبر ميل من المبرد لذلك الخارجي.

كما ذكر المبرد خبرا مطولا عن أمر الخوارج وعبد الله بن الزبير لما حصر في مكة زمن يزيد بن معاوية، وأورد ما دار بينهم وبينه من كلام حول تولي عثمان وحرب الزبير وطلحة وعائشة لعلي، ثم اختلافهم معه - ابن الزبير - في الرأي⁽⁹⁾.

(1) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 155-156.

(2) من الصفحة 121 على الصفحة 293.

(3) المبرد: الكامل في اللغة، ج 3، ص 175.

(4) المصدر نفسه، ج 3، ص 175.

(5) المصدر نفسه، ج 3، ص 190.

(6) المبرد: الكامل في اللغة، ج 3، ص 157 وما بعدها، 179-180.

(7) المصدر نفسه، ج 3، ص 181-183، 199-200.

(8) المصدر نفسه، ج 3، ص 134.

(9) المصدر نفسه، ج 3، ص 202-205.

(المجري)

ومن جهة أخرى أورد المبرد حكماً لعمر بن عبد العزيز على سياسة زياد في العراق ومقدار جبايته له فقال: «كان زياد يبعث إلى الجماعة منه فيقول: أحسب الذي يمنعكم من إتباعي إلا الرحلة⁽¹⁾ فيقولون: أجل، فيحملهم ويقول: اغشوني الآن واسمروا عندي. فبلغ ذلك عمر بن عبد العزيز، قال: قاتل الله زياداً! جمع لهم كما تجمع الذرة⁽²⁾، وحاطهم كما تحوط الأم البرة، وأصلح العراق بأهل العراق، وترك أهل الشام بشأمهم، وجى العراق مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف⁽³⁾» أي: 118.000.000 مليون درهم.

ذكر المبرد وفادة رجل من أهل الكتاب على معاوية ونباه بما سيكون في قابل السنين في أمر الحكم والخلافة، وقد بدأه المبرد بقوله: «وتزعم الرواة»، والخبر واضح الوضع⁽⁴⁾.

فإذا انتقلنا إلى نقد وتقييم الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياي فإن أول ما يجب أن يقال في كتاب المبرد هو أنه مصدر مبكر سابق على كثير من المصادر التاريخية والأدبية، لذا يعتبر قاعدة في بابه اعتمد عليه من جاء بعده كما أشار ابن خلدون.

أورد المبرد نصوصاً تاريخية كثيرة تفيد الباحث في تاريخ الفرع السفياي في شتى المجالات خاصة منها السياسية والثقافية، ومما يمكن أن نشير إليه بشأن هذه النصوص أن المبرد اختار وانتقى منها القصيرة فقط التي لا تتعدى الثلاثة والأربعة أسطر، وتجنب الخطب والرسائل الطويلة، والتي كانت ستضعف من القيمة العلمية للكتاب، كما أن أغلب ما أورده موجود عند غيره من المصادر السابقة له أو المعاصرة له، كالبيان والتبيين للجاحظ أو عيون الأخبار لابن قتيبة أو أنساب الأشراف للبلاذري أو الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار أو غيرها.

غير أن القيمة العلمية الحقيقية التي تميز بها كتاب المبرد هذا ما خصصه فيه لأخبار الخوارج في زمن حكم الفرع السفياي، فقد أعطانا الكتاب صورة حقيقية عن الخوارج في بلاد العراق زمن زياد وابنه عبيد الله، وذكر أهم شخصياتهم ومواقفهم من الحكم الأموي بل وفصل في كثير من النصوص التي تحمل في طياتها مساءلات ولاة العراق لهم حول قضايا سياسية وعقدية هامة تتعلق بالخلفاء الراشدين خاصة منهم

(1) الرحلة: المشي على الرجلين، وهي فعل الرجل الذي لا دابة له. ابن منظور: لسان العرب، مادة «رجل»، ج 11، ص 270.

(2) الذرة: واحدة الدر، النمل الأحمر الصغير. ابن منظور: لسان العرب، مادة «ذر»، ج 4، ص 304.

(3) المبرد: الكامل في اللغة، ج 3، ص 191.

(4) المصدر نفسه، ج 3، ص 171.

(المجري)

عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ورصد من خلالها الخلفية الفكرية للخوارج في تلك الفترة المبكرة قبل أن يتبلور فكرهم السياسي وينضج وتتضح معالمه وتتشعب فرقهم، وهذا بالنسبة للباحث في نشأة الفرق وتطورها فائدة وقيمة عظيمة، والأكثر قيمة من ذلك كله، سياسة زياد وابنه في التعامل معهم، فقد جاءت النصوص في هذا الشأن مبرزة للخطوط العريضة لها بشكل واضح لا يتطلب اعمال الفكر أو التأويل، لذا فإن ما جاء به المبرد في هذا الشأن لم نجده عند غيره من المصادر التي عالجتها في هذه الدراسة بشتى أنواعها.

يؤخذ على المبرد أن أخباره ونصوصه المتعلقة بالفرع السفياي ساقها دون أسانيد، بل ويسوق البعض منها بصيغ التمريض ك: "روي"⁽¹⁾، و "يروى أن"⁽²⁾، و "حدثت أن"⁽³⁾، و "ئمي إلي"⁽⁴⁾، أو يسندها لأحد أساتذته ويكتفي بذلك كقوله: «حدثني أبو عثمان المازني قال:...»⁽⁵⁾، أو يسند النص لأحد الأحزاب المناوئة للأمويين كقوله: «وحدثني أحد الهاشميين»⁽⁶⁾، أو قوله: «وتحدث الزبيريون أن معاوية كتب إلى مروان بن الحكم...»⁽⁷⁾، وأحيانا يشكك في الخبر من خلال اسناده فيقول: «وتزعم الرواة أن...»⁽⁸⁾، ونستنتج من خلال هذا أن منهج المبرد في نقد سند الخبر هو باستعماله لهذه الصيغ التي تعكس تشكيكه في الخبر أو تحفظه عليه، وللأسف فإن أغلب أخباره التاريخية جاءت بهذه الصيغ وهذا ما ينقص كثيرا من قيمته العلمية كمصدر لتاريخ الفرع السفياي، وقليل ما يذكر الخبر خال من أي سند، وربما لثبوت ذلك الخبر عنده أو ثقته في رواته فيتحمل هو مسؤوليته، هذا إلا أن منهجه هذا يخدم تماما الغرض الذي من أجله ألف هذا الكتاب.

ومما يسجل على المبرد كذلك في كتابه هذا هو عدم ابداء أي رأي فيما ذكره من أحداث وأراء تتعلق بالفرع السفياي، عكس الجاحظ الذي بسط آراءه وأحكامه وحججه في كتبه، بل واستخدم الأخبار التاريخية كجزء من حججه لدعم آراءه السياسية والفكرية، غير أن المبرد من خلال منهجه في انتقاء المادة

(1)- المبرد: الكامل في اللغة، ج1، ص43.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص137، ج2، ص83.

(3)- المصدر نفسه، ج1، ص84، ج2، ص85.

(4)- المصدر نفسه، ج1، ص104.

(5)- المصدر نفسه، ج1، ص104.

(6)- المبرد: الكامل في اللغة، ج2، ص86.

(7)- المصدر نفسه، ج3، ص154.

(8)- المصدر نفسه، ج3، ص171.

(المجري)

الخبرية خاصة ما تعلق منها بالخوارج، يدل على ميله لهم وتعاطفه معهم، حتى أنه اتهم بتعصبه لهم، اتهمه بذلك ابن أبي الحديد في كتابه "شرح نهج البلاغة" فقال: «ونسب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى رأي الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بـ"الكامل" في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم»⁽¹⁾ على أنه يرد على ذلك بأن المبرد لم يتول الدفاع عن الخوارج بوصفهم طائفة ذات عقيدة، بل اهتم بأدبهم لكونه أدبا صادقا، وإذا كان قد أورد بعض أخبارهم ونواديرهم، فلم يكن ذلك عرضا لعقيدتهم بل كان يستدعي ذلك الاستطراد فحسب⁽²⁾.

وآخر ما يمكن أن نؤاخذ عليه المبرد فيما ورد في كتابه عن الفرع السفيفاني هو إيراده لنصوص تحوي نبوءات عن ما سيحدث قادم الأيام، وجاء فيها ما يوافق واقع الأحداث تماما صادرة عن رجل من أهل الكتاب كثير القراءة، والغريب أن المبرد لم يوجه أي نقد لمتن النص بل اكتفى برواية النص بصيغة التشكيك بقوله: "وترجم الرواة"⁽³⁾.

(1) - شرح نهج البلاغة، ج5، ص 77.

(2) - عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص156.

(3) - المبرد: الكامل في اللغة، ج3، ص171.

الفصل الثاني

المصادر الأدبية النثرية التجريبية وأصلها بالنسبة

أولاً: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني

ثانياً: العقد الفريد لابن عبد ربه

أولاً: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي قال الذهبي: «يذكر أنه من ذرية الخليفة هشام بن عبد الملك، قاله محمد بن إسحاق النديم⁽¹⁾، بل الصواب أنه من ولد مروان الحمار»⁽²⁾، وهو من أئمة الأدب والأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي، ولد بأصبهان، واشتهر منسوباً إليها، فقيل أبو الفرج الأصبهاني، وأجمع الرواة على أن مولده كان سنة 284هـ، وقد انتقل إلى بغداد، وانصرف فيها إلى طلب العلم، ودرس على جلة خيرة علماء عصره، من بينهم ابن دُرَيْد (ت 321هـ) وابن الأنباري (ت 390هـ)، والأخفش (ت 315هـ)، والطبري، وغيرهم من رجال الشعر والأدب واللغة والنحو، والحديث والتفسير والأنساب والأخبار والتاريخ، ولقي حظوةً كبيرةً لدى كبار رجال عصره، وكان أكثرهم إثارةً له، وجدباً عليه واعتناءً به الوزير المهلي، وزير معز الدولة بن بويه، فانقطع إليه ومدحه، وأصبح من ندمائه المقربين، وتوفي في خلافة المطيع بالله عام 356هـ، وقال الذهبي عنه: «والعجب أنه أموي شيعي... كان وسخاً زرياً، وكانوا يتقون هجاءه»⁽³⁾، وأضافوا إلى ذلك أنه خولط في عقله قبل أن يموت وأصابه الفالج⁽⁴⁾.

ومن أشهر مؤلفاته كتاب "الأغاني" وكتاب "مقاتل الطالبين" وكتاب "أيام العرب"، وله عدة كتب في النسب منها كتاب "جمهرة النسب" وكتاب "نسب بني عبد شمس" وغيرها⁽⁵⁾.
صنفه الدكتور عبد العزيز نور ولي⁽⁶⁾ ضمن من رمي بالتشيع من المؤرخين، وقد نقلت الفقرة التالية وأقوال العلماء فيه عنه:

(1) - الفهرست، ص 144.

(2) - سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 201.

(3) - المصدر نفسه، ج 16، ص 202.

(4) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص 144، الثعالبي: يتيمة الدهر، ج 3، ص 127، ابن حزم: جمهرة أنساب العرب، 107، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج 11، ص 397، ابن الجوزي: المنتظم، ج 14، ص 185، القفطي: إنباه الرواة، ج 2، ص 251، ياقوت الحموي: معجم الأديباء، ج 2، ص 1707، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 307، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 16، ص 201، ابن حجر: لسان الميزان، ج 2، ص 221.

(5) - انظر عناوين مؤلفاته عند: ابن النديم: الفهرست، ص 145، ياقوت الحموي: معجم الأديباء، ج 4، ص 1707، وابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 307.

(6) - أثر التشيع على الروايات التاريخية، ص 283-284.

وصفه التنوخي (ت342هـ) فقال: «ومن الرواة المتسعين الذين شاهدناهم أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، فإنه كان يحفظ من الشعر، والأغاني، والأخبار، والآثار، والحديث المسند والنسب ما لم أر قط من يحفظ مثله»⁽¹⁾، وذكر ابن حجر أن الدارقطني روى في غرائب مالك عدة أحاديث عن أبي الفرج الأصبهاني ولم يتعرض له⁽²⁾، وقال أبو الحسن البتي (ت405هـ): «لم يكن أحد أوثق منه»⁽³⁾، وذكر محمد بن أبي الفوارس (ت412هـ) أنه كان يتشيع، وأنه اختلط قبل موته⁽⁴⁾، وقال ابن الجوزي: «كان يتشيع ومثله لا يوثق بروايته، فإنه يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهون شرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمل كتاب "الأغاني" رأى كل قبيح ومنكر»⁽⁵⁾، وذكر ابن الأثير وأبو الفداء والذهبي وابن العماد، أنه أموي شيعي وتعجبوا من ذلك⁽⁶⁾، وقال الذهبي: «يأتي بأعاجيب بحدثنا وأخبرنا»⁽⁷⁾.

لكن من ناحية أخرى يمكن القول أن أبا الفرج الأصبهاني اتصل بملوك ووزراء كانت نزعاتهم متباينة، فسائر دولة أصلها فارسي ومذهبها التشيع وهم "بنو بويه"، وملكاً نزعتهم قومية وهو "سيف الدولة الحمداني"، ودولة في المغرب والأندلس نزعتهم أموية وهم "بنو أمية"، فمن بدائه الأمور أن تظهر على تصانيفه آثار العصر الذي عاش فيه، ففي كتاب "مقاتل الطالبين" ظهر ميله إلى التشيع، وفي كتبه الأخرى كـ "أنساب بني عبد شمس" و"بني شيبان" و"بني تغلب" ظهر ميله إلى العرب، ويمكن القول إن أبا الفرج كان يلزم جانب التشيع، رغم أنه صريح النسب في بني أمية، إلا أن تشييعه فيما يبدو كان اعترافاً بأمر واقع فعلاً، أكثر منه إيماناً باتجاه سياسي يؤمن به ويناضل دونه، فكان رقيقاً في مذهبه، مقتصرًا في عقيدته، لم يتنكر لنسبه، فراسل أمويي الأندلس وتقبل عطاياهم⁽⁸⁾، وأورد ما كان لخلفائهم في المشرق من فضائل

(1)- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11، ص399.

(2)- ابن حجر: لسان الميزان، ج4، ص222.

(3)- الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج11، ص400.

(4)- المصدر نفسه، ج11، ص400.

(5)- ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص185.

(6)- الكامل في التاريخ، ج7، ص272، المختصر في أخبار البشر، ج2، ص108، سير أعلام النبلاء، ج16، ص202،

شذرات الذهب، ج4، ص292.

(7)- المصدر نفسه، ج3، ص123.

(8)- ياقوت الحموي: معجم الأديباء، ج4، ص1709.

وأهدى كتابه الأغاني لسيف الدولة الحمداني فأجازه بألف دينار⁽¹⁾، ومقامه عند الوزير المهلبي⁽²⁾، لم يجعل منه شعوبياً، فبقي على ولائه للعرب⁽³⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

طُبِعَ الكتاب عدة طبعات، وكان أول من طبع جزءاً منه المستشرق الألماني جوهان غونفريد سنة 1840م، وفي سنة 1867م طبع الكتاب لأول مرة كاملاً في عشرين جزءاً بمطبعة بولاق بمصر، ثم توالى النشرات والاضافات بعد ذلك حتى وصلنا الكتاب في صورته الكاملة⁽⁴⁾، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الأولى سنة 1995م، في 25 مجلد.

يُعدّ كتاب "الأغاني" من خيرة ذخائر التراث العربي، ألفه أبو الفرج في خمسين سنة⁽⁵⁾ وكتبه مرة واحدة في عمره، وأهداه إلى "سيف الدولة الحمداني" فأنفذ له ألف دينار واعتذر إليه، فلما سمع بذلك صاحب ابن عباد استقلها، وبعث إليه الحكم الثاني (350-366هـ)، خليفة الأندلس، ألف دينار عيناً ذهباً، وخاطبه يلتمس منه نسخة من كتابه الذي ألفه في الأغاني، وما لأحد مثله، فأرسل إليه منه نسخة حسنة منقحة، قبل أن يظهر الكتاب لأهل العراق، أو ينسخه أحد منهم⁽⁶⁾.

وكان دافع أبي الفرج إلى تأليف الكتاب ما ذكره في مقدمته حيث قال: «والذي بعثني على تأليفه أن رئيساً من رؤسائنا كلّفني جمعه له، وعزّفتني أنه بلغه أن الكتاب المنسوب إلى إسحاق مدفوع أن يكون من تأليفه، وهو مع ذلك قليل الفائدة، وأنه شكّ في نسبته؛ لأن أكثر أصحاب إسحاق ينكرونه، ولأن ابنه حمّادا أعظم الناس إنكاراً لذلك. وقد لعمرى صدق فيما ذكره، وأصاب فيما أنكره»⁽⁷⁾.

وصف الصاحب بن عباد (ت385هـ) كتاب الأغاني بأنه: «مشحون بالمحاسن المنتخبة، والفقر الغريبة، فهو للزاهد فكاهة، وللعالم مادة وريادة، وللكتاب والمتأدب بضاعة وتجارة، وللبلط رجولة

(1)- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج4، ص 1707-1708.

(2)- انظر ما نقله القفطي في كتابه عن علاقة الأصبهاني بالمهلبي وقد ذكر ذلك ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج4، ص 1709.

(3)- أسامة نور: أبو الفرج الأصبهاني وإسهاماته في الأدب (284-356هـ)، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم ديوبند، جمادى الآخرة 1436 هـ، مارس - أبريل 2015م، العدد: 6، السنة: 39.

(4)- أحمد طالب: أبو الفرج الأصبهاني وكتابه الأغاني، مقاربة بيبولوجرافية، ص 90-91.

(5)- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج4، ص 1708.

(6)- المصدر نفسه، ج4، ص 1707.

(7)- أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني، ج4، ص 40.

وشجاعة، وللمتطرف رياضة وصناعة، وللملك طيبة ولذاذة. ولقد اشتملت خزائني على مئة ألف وسبعة عشر ألف مجلد، ما فيها سميري غيره»⁽¹⁾.

وجعله ابن خلدون أحد أركان الأدب الأربعة وقال عنه: «ديوان العرب، وجامع أشنات المحاسن التي سلفت لهم في كل فنّ من فنون الشعر والتاريخ والغناء وسائر الأحوال، ولا يعدله كتاب في ذلك - فيما نعلمه - وهو الغاية التي يسمو إليها الأديب ويقف عندها»⁽²⁾.

أما عن موضوع الكتاب فقد برر ابن خلدون انتشار الغناء في العصر العباسي والتأليف فيه بقوله: «كان الغناء في الصدر الأوّل من أجزاء هذا الفنّ لما هو تابع للشعر إذ الغناء إنّما هو تلحينه، وكان الكتاب والفضلاء من الخواصّ في الدولة العباسيّة يأخذون أنفسهم به حرصاً على تحصيل أساليب الشعر وفنونهم فلم يكن انتحاله قادحاً في العدالة والمروءة، وقد ألف القاضي أبو الفرج الأصبهاني كتابه في الأغاني جمع فيه أخبار العرب وأشعارهم وأنسابهم وأيامهم ودولهم، وجعل مناه على الغناء في المائة صوتاً التي اختارها المغنون للرّشيد فاستوعب فيه ذلك أتمّ استيعاب وأوفاه»⁽³⁾.

وتدل النسخ التي نسخت منه على مر الزمن ووصلت إلينا على أنه من أكثر الكتب رواجاً حتى أنه ليوجد منه عشرات النسخ في مكتبات متعددة في الشرق والغرب، وقد حاول المستشرق الألماني هلموت ريتز أن يحصر ما عرف من نسخه⁽⁴⁾، وعد الأستاذ فؤاد سزكين له 87 نسخة أكثرها غير كامل⁽⁵⁾. وتعرض الكتاب على مر الزمن للتجريد والاختصار والتهديب واستخلاص المختارات⁽⁶⁾.

اتبع الأصبهاني منهجاً مدرّساً للإستطرد يوصل القارئ في النهاية إلى جمع حصيلة هائلة من العلم والمعرفة، فهو يبدأ بذكر الصوت المختار والشعر المرتبط به ثم يستطرد إلى ذكر أشعار أخرى تُعني بها وقيلت في نفس المعنى، ثم يتحدث عن المناسبة التي قيلت فيها الأشعار، وربما تكون المناسبة اجتماعية أو سياسية فيستطرد في ذكرها، وقد يجره هذا إلى ذكر الأنساب وأخبار القبائل والفتن الطائفية، وما يشاكل هذا أو يوضحه من أخبار وسير وأشعار ورسائل وخطب وقصص وملح ونوادير، وفي أثناء ذلك يطلعنا أبو

(1)- ياقوت الحموي: معجم الأديباء، ج4، ص 1707 .

(2)- المقدمة، ص 763-764.

(3)- المصدر نفسه، ص 763-764.

(4)- Oriens 1949 - (4)

(5)- تاريخ التراث العربي، ج21، ص 283-284، احسان عباس وآخرون: مقدمة تحقيق كتاب الأغاني، ج1، ص 11.

(6)- للاطلاع على مختصراته ومختاراته وتجريداته انظر: احمد طالب: أبو الفرج الاصبهاني وكتابه الأغاني، مقارنة ببيبلوغرافية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الخامسة، العدد 17، مركز جمعة الماجد، الامارات العربية المتحدة، ماي 1997م، ص 94 وما بعدها.

الفرج على حياة البادية وعادات أهلها ومعتقداتهم، ثم يصحبنا إلى دروب المجتمع العربي المتحضر، فيطلعنا من ناحية على حياة القصور وبذخها وعادات أهلها ومراسمهم واحتفالاتهم، كما يرينا من ناحية أخرى حياة عامة الناس وأماكنهم التي يقضون فيها أوقات فراغهم، من نواد وحانات ومطاعم، ومعنى هذا أنه إذا كان الجاحظ قد اهتم بدراسة أنماط من السلوك البشري بوصفها انعكاساً لواقع اجتماعي، فإن أبا الفرج قد توغل في دروب هذا المجتمع فصوره لنا من خلال ما أورده من وصف قصصي ونوادر وأخبار⁽¹⁾. هذا غير أنه لم يكن أبو الفرج، على كثرة ما أورد في كتابه، وعلى سعته وشموله، حاطب ليلٍ يُدَوِّن كلَّ شيء ويكتب كل ما يُروى له، وإنما التزم منهجاً نقدياً مُحدداً إزاء المادة التي تعرض لها.

فهو يورد أخباره مسندة، ثم لا يقنع بالإسناد، وإنما ينتقد الرواة، ويبين وجه الخطأ أو التناقض في روايتهم، ثم يرجع إلى رأيه، ولا يتردد في القول عن ابن الكلبي، -وقد ذكر بعض الأخبار نقلاً عنه- بأنه كذاب، وأخباره موضوعة، والتوليد فيها بيّن، ويعتذر لنفسه عن روايتها بأنه «ذكره على ما فيه لئلا يسقط من الكتاب شيء وقد رواه الناس وتداولوه»⁽²⁾.

كما أنه قد ينتقد بعض مصادره ولا يتورع عن أن يتشدد مع أصحابها كما فعل مع ابن خرداذبة بمناسبة أخبار معبد: «وذكر ابن خرداذبه أنه (أي معبد) غنى في أول دولة بني أمية، وأدرك دولة بني العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش وبطل، فكان إذا غنى يضحك منه ويهزأ به، وابن خرداذبه قليل التصحيح لما يرويه ويضمّنه كتبه، والصحيح أن معبدا مات في أيام الوليد بن يزيد بدمشق وهو عنده، وقد قيل: إنه أصابه الفالج قبل موته وارتعش وبطل صوته. فأما إدراكه دولة بني العباس فلم يروه أحد سوى ابن خرداذبه ولا قاله ولا رواه عن أحد، وإنما جاء به مجازفة»⁽³⁾.

من منهج أبي الفرج الأصفهاني في ذكر الأسانيد جمعها وذكر الرواية مرة واحدة كخبر يكمل بعضه البعض ومن ذلك قوله: «أخبرني عمي قال حدثني الكراي قال حدثني العمري عن الهيثم بن عدي قال حدثنا صالح بن حسان قال، وأخبرني بهذا الخبر محمد بن خلف بن المرزبان قال حدثني محمد بن عمر قال حدثني محمد بن السري قال حدثنا هشام بن الكلبي عن أبيه، يزيد أحدهما على الآخر في خبره، واللفظ لصالح بن حسان وخبره أتم، قال: ...»⁽⁴⁾.

ويمكننا في الأخير أن نلخص أهمية كتاب الأغاني للباحثين في التاريخ بشكل عام فيما يلي:

(1)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 192.

(2)- أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني، ج 10، ص 268.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 62.

(4)- الأغاني، ج 7، ص 90.

- يعد كتاب الأغاني أغنى كتب عصره في أخبار الجاهلية والإسلام وبني أمية، ومعنى هذا أنه احتفظ لنا بمادة لم تكن لتصلنا لو لم يدونها أبو الفرج.

- لم يهتم أحد قبل أبي الفرج بدراسة فن الغناء العربي وتاريخ المغنين كما فعل هو باحاطته ومنهجه منذ أن نشأ هذا الفن عند العرب، وهذا يعني أن كتابه يعد المصدر الأساسي وربما الوحيد لتاريخ الغناء والمغنين في القرون الثلاثة الأولى، ولهذا فقد اعتمد عليه "فارمر" أساساً في كتابه عن "تاريخ الموسيقى العربية"⁽¹⁾.

- إن ما يزخر به كتاب الأغاني من وصف تفصيلي لجوانب الحياة في العصر الذي كان يعيش فيه، واهتمامه بذكر صنوف المأكّل والملبس وطرق الحياة بوجه عام، جعل منه مصدراً للحضارة العربية الإسلامية لا غنى عنه لباحث⁽²⁾.

- يمثل أبو الفرج في أسلوبه القصصي الممتع، تطوراً ملحوظاً في هذا الفن.

- لم يكن أبو الفرج بعد كل ذلك مجرد ناقل أو راو، بل كان ناقداً محمّصاً، فهو حريص على رواية الأخبار بأسانيدھا، وهو حريص على ذكر اسم من أخذ عنه وإن أغفل في بعض الأحيان ذكر اسم كتابه، ثم هو أخيراً لا يقبل النصوص على علاقتها، بل يحمصها، وقد ينسب الكذب والتلفيق لأصحابها⁽³⁾.

فإذا ما أتينا للحضور التاريخي للفرع السفياي في كتاب الأغاني فإننا نجد أن الأصفهاني:

- ذكر أخبار عبد الرحمن بن سيحان بن أرطاة⁽⁴⁾ وقال فيه: «وكان عبد الرحمن شاعراً مقللاً إسلامياً ليس من الفحول المشهورين، ولكنّه كان يقول في الشراب والغزل والفخر ومدح أحلافه من بني أمية، وهو أحد المعاقرين للشراب والمحدودين فيه، وكان بني أمية كواحد أكثر، وخصوصه بالوليد بن عثمان ومؤانسته إياه أزيد من خصوصه بسائرهم، لأنهما كانا يتنادمان على الشراب»⁽⁵⁾، ثم أخذ في ذكر أخباره وفي غضون ذلك ذكر خبر حده على يد مروان وفي رواية أخرى الوليد بن عتبة بن أبي سفیان، وشكواه لمعاوية وابطال الحد عنه بسبب مراعاته للحلف الذي بينه وبين آل حرب. وقد ذكر في هذا الخبر عدة روايات مختلفة بأسانيد مختلفة بعضها يرد فيه أن يزيد يعاقر الشراب مع ابن سيحان، وأخرى تذكر

(1) - الكتاب ألفه المستشرق الاسكتلندي هنري جورج فارمر وترجمه حسين نصار وطبعه المركز القومي للترجمة بالقاهرة سنة 2010م.

(2) - عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 194.

(3) - المرجع نفسه، ص 194.

(4) - الأغاني، ج 2، ص 490-502.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 491.

أن عبد الرحمن بن الحكم أخ مروان بن الحكم كان ينادمه الشرب وفيها يبرئه معاوية ويقول: «أما بعد، فإنك ضربت عبد الرحمن في نبيذ أهل الشام الذي يستعملونه وليس بحرام، وإنما ضربته حيث كان حلفه إلى أبي سفيان بن حرب، وأيم الله لو كان حليفا للحكم ما ضربته»⁽¹⁾.

تعكس هذه الروايات كثرة الاختلاف في أخبار بني أمية التي كانت متداولة زمن الأصبهاني، والمفيد في ذلك أنها كلها مسندة يستطيع الباحث تتبعها وتحققها وترجيح احداها، كما أن هذه الروايات تفيد الصراع القائم بين البيت السفياني والبيت المرواني، وتحوي هذه الروايات في تعددها واختلافها ما يلصق ببني أمية عامة والفرع السفياني وعماله التهمة، وفي نفس الوقت يحوي بعضها ما ينفخ عنهم، لذا تبقى مهمة الباحث الرامي إلى الحقيقة التدقيق في هذه الروايات ونقدها سندا ومتنا قبل أن يعتمد احداها ويعتبرها حقيقة مطلقة، وهذا من الأهمية بمكان.

- ذكر خروج ابن الزبير على بني أمية ووفد يزيد بن معاوية له⁽²⁾، وقد ذكر فيه خبر العشرة الذين أرسلهم يزيد لابن الزبير بعد أن أمهله عاما كاملا ومحاججتهم له، ورده ليزيد، ثم أورد خبر محاولة ابن الزبير لاستقطاب عبد الله بن عمر عن طريق زوجته ورأيه فيه وقد نقل الخبر عن الهيثم بن عدي بسنده⁽³⁾.

- نقل عن المدائني خبر خلع أهل المدينة ليزيد وامتناع عبد الله بن عمر ومحمد بن الحنفية عن الخلع، لينقل بعدها خبر وقعة الحرة عن المدائني أيضا⁽⁴⁾، لكنه اكتفى فيه بخبر اخراج بني أمية من المدينة وارسال يزيد لجيش مسلم بن عقبة وذكر تفاصيل لا نجدها عند غيره وقال: «فخرج مسلم وكان من قصّة الحرة ما كان على يده، وليس هذا موضعه»⁽⁵⁾، ثم ذكر أشعارا

لأبي قطيفة كان يُتغنى بها في الشوق للمدينة بعد أن نفاه ابن الزبير مع بني أمية عنها⁽⁶⁾.

- أورد أبو الفرج أخبارا تصور بعضا من الحياة الاجتماعية زمن الفرع السفياني في أقاليم مختلفة من دولة الإسلام، خاصة بلاد الحجاز ومن أمثلة ذلك شيوع الغناء والإقبال عليه حتى من قبل رجال وخلفاء الفرع السفياني⁽⁷⁾، ومما رواه عن رأي معاوية في الغناء قوله: «أشرف معاوية بن أبي سفيان ليلا على منزل يزيد

(1)- المصدر نفسه، ج 2، ص 496.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 51.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 51-52.

(4)- الأغاني، ج 1، ص 52.

(5)- المصدر نفسه، ج 1، ص 54.

(6)- المصدر نفسه، ج 1، ص 54-58.

(7)- المصدر نفسه، ج 8، ص 446، 447.

ابنه، فسمع صوتاً أعجبه، واستخفّه السماع فاستمع قائماً حتى ملّ، ثم دعا بكرسيّ فجلس عليه، واشتهى الاستزادة فاستمع بقية ليلته حتى ملّ، فلما أصبح غداً عليه يزيد، فقال له: يا بني! من كان جليسك البارحة؟ قال: أيّ جليس يا أمير المؤمنين؟ واستعجم عليه، قال: عرفني فإنه لم يخف عليّ شيء من أمرك. قال: سائب خاثر، قال: فأختر له يا بني من برّك وصلتك، فما رأيت بمجالسته بأساً⁽¹⁾، وقد أسند الخبر لعمر بن شبة وابن الكلبي.

ومن ذلك خبراً نقله بسندين مختلفين عن عمر بن شبة جاء فيه: «دخل النعمان بن بشير الأنصاريّ المدينة أيام يزيد بن معاوية وابن الزبير، فقال: والله لقد أخفقت أذناي من الغناء فأسمعوني؛ فقيل له: لو وجهت إلى عزة⁽²⁾ فإنها من قد عرفت! قال: إي وربّ البيت، إنما لمن يزيد النفس طيباً والعقل شحذاً، ابعثوا إليها عن رسالتي، فإن أبت صرنا إليها⁽³⁾، ثم أعاد الخبر في موضع آخر من كتابه في أخبار النعمان بن بشير⁽⁴⁾.

- وفي نفس السياق ذكر خبراً عن سماع عبد الله بن جعفر بن أبي طالب للغناء وشربه للنبيد، وتحقق معاوية من ذلك وعدم انكاره عليه، وقد روى الخبر بسند عن حماد الراوية فقال:

«قدم عبد الله بن جعفر على معاوية وافداً، فدخل عليه إنسان ثم ذهب إلى معاوية فقال: هذا ابن جعفر يشرب النبيد، ويسمع الغناء، ويحرك رأسه عليه. فجاء معاوية متغيّراً حتى دخل على ابن جعفر، وعزة الميلاء بين يديه ... تغنيه على عودها:

تبلت فؤادك في الظلام خريدة *** تشفي الضّجيج ببارد بسّام

(1)- المصدر نفسه، ج 8، ص 447

(2)- عزة: هي عزة الميلاء، أقدم من غنى غناءً موقفاً في الحجاز، كانت تضرب بالعيدان والمعازف، إقامتها بالمدينة، وهي مولاة للأنصار، وكانت وافرة السمن جميلة الوجه لقيت بالميلاء لتمايلها في مشيتها، سمعها معبد المغني وحسان بن ثابت الشاعر، وزارها النعمان بن بشير الأنصاري حسب قول الأصفهاني في بيتها، وسمع غناءها في أيام يزيد بن معاوية وابن الزبير، وكان عبد الله بن جعفر وابن أبي عتيق وعمر بن أبي ربيعة يزورونها في منزلها فتغنيهم، ويقال إن ابن سريج كان في حدّاته سنة يأتي المدينة ليستمعها ويتعلم غناءها، وسئل: من أحسن الناس غناءً؟ فقال: «مولاة الأنصار». قال طويس: «هي سيدة من غنى من النساء مع جمال بارع وخلق كريم وإسلام لا يشوبه دنس، تأمر بالخير وهي من أهلها، وتنهى عن السوء وهي مجانبة له» وكانت من أظرف الناس ومن أعلمهم بأمر النساء، ولها في ذلك أخبار. الأصفهاني: الأغاني،

ج 3، ص 12، ج 16، ص 291، الزركلي: الأعلام، ج 4، ص 230.

(3)- الأغاني، ج 3، ص 12.

(4)- المصدر نفسه، ج 16، ص 291.

وبين يديه عس⁽¹⁾؛ فقال: ما هذا يا أبا جعفر؟

قال: أقسمت عليك يا أمير المؤمنين لتشربنّ منه، فإذا عسل مجدوح⁽²⁾ بمسك وكافور.

فقال: هذا طيب، فما هذا الغناء؟

قال: هذا شعر حسّان بن ثابت في الحارث بن هشام.

قال: فهل تغنيّ بغير هذا؟

قال: نعم، بالشعر الذي يأتيك به الأعرابيّ الجافي الأدفر، القبيح المنظر، فيشافهك به، فتعطيه عليه؛

وآخذه أنا، فأختار محاسنه ورقيق كلامه، فأعطيه هذه الحسنة الوجه، ... فترتله بهذا الصوت الحسن.

قال: فما تحريكك رأسك؟

قال: أريحيةً أجدها إذا سمعت الغناء، لو سئلت عندها لأعطيت، ولو لقيت لأبليت.

فقال معاوية: قبّح الله قوما عرّضوني لك، ثم خرج وبعث إليه بصلة⁽³⁾.

- ذكر أبو الفرج خبر سعية بن غريص⁽⁴⁾ الشاعر اليهودي مع معاوية بن أبي سفيان لما حج⁽⁵⁾، كما نقل

خبراً هاماً عن تأثر الغناء العربيّ بالغناء الفارسيّ زمن معاوية وذكر سبب ذلك فقال: «أول من نقل الغناء

الفارسيّ من الفارسيّ إلى الغناء العربيّ سعيد بن مسجح⁽⁶⁾ مولى بني مخزوم... وذلك أنّ معاوية بن

أبي سفيان لما بنى دوره التي يقال لها: "الرّقط"... حمل لها بنتين فرسا من العراق فكانوا بينونها بالحصّ

(1)- العس: القدح الكبير والضحخم. ابن منظور: لسان العرب، مادة «رقد»، ج3، ص181.

(2)- مجدوح: جدح الرجل السويق وغيّره إذا خوضه وحركه، الشراب المخوض مجدوح. ابن دريد: جمهرة اللغة، مادة «جدح»، ج1، ص435.

(3)- الأغاني، ج4، ص402.

(4)- سعية بن غريص: ابن عدي، شاعر يهودي هو أخو السمؤال، له أخبار وأشعار كانت مما يغني به. ومن المصادفات أن أكثرها يتصل بالمال كما هي طبيعة اليهود، وكان معاوية يتمثل ببعض شعره. الأصفهاني: الأغاني، ج3، ص91-

92، الزركلي: الأعلام، ج3، ص104.

(5)- الأغاني، ج3، ص91.

(6)- سعيد بن مسجح: مولى بني جمح، أبو عثمان أو أبو عيسى، ملحن من كبار المغنين كان أسود، من أهل مكة، رحل

إلى الشام، فأخذ لحن الروم وانتقل إلى فارس فنقل غنائها إلى غناء العرب، وعاد إلى الحجاز، فأهمل ما لم يستسغه

من النبرات والنغم في غنائيّ الفرس والروم، وجعل لنفسه مذهبا في التلحين تبعه فيه الناس من بعد، وكان من

تلاميذه ابن سريج والغريص، توفي نحو سنة 85هـ. الأصفهاني: الأغاني، ج3، ص195، الزركلي: الأعلام، ج3،

ص101.

والآجر، وكان سعيد بن مسجح يأتيهم فيسمع من غنائهم على بنيانهم، فما استحسّن من ألحانهم أخذه ونقله إلى الشعر العربيّ، ثم صاغ على نحو ذلك؛ وهو الذي علّم الغريض»⁽¹⁾.

- ذكر خبراً عن حملة بسر بن أرطأة التي أرسلها معاوية لمحاربة شيعة علي بن أبي طالب، فذكر طريقه التي مر بها والحروب التي خاضها وذكر أنه سبى نساء همدان، وقال أنه أول سبي لمسلمات في الإسلام، وقد أسند الخبر لعمر بن شبة⁽²⁾.

- كما ذكر خبر أبو دهب⁽³⁾ وعاتكة بنت معاوية، وقال بأنه تشبب بها بشعر شاع بين الناس فأراد يزيد قتله لكن معاوية قال له: «أو ما تعلم أنك إذا فعلت ذلك صدّقت قوله وجعلتنا أهدوءة أبدا»، فخرج حاجاً إلى مكة وعرض عليه الكف وأحسن له المكافأة وعرض عليه تزويجه بمن يريد، فقبل منه أبو دهب، وقال في آخر الخبر: «ولم يحجج معاوية في تلك السنة إلا من أجل أبي دهب»⁽⁴⁾.

- ذكر أخبار جرير وقال: «سائر ما أذكره في الكتاب من أخباره فأحكيه عن أبي عبيدة أو عن محمد بن سلام»⁽⁵⁾، وذكر خبر وفوده على يزيد بن معاوية وكيف نال منه جائزة، وذكر خبراً عن شرط دخول الشاعر إلى يزيد فقال: «قال جرير: وفدت إلى يزيد بن معاوية وأنا شابّ يومئذ؛ فاستؤذن لي عليه في جملة الشعراء؛ فخرج الحاجب إليّ وقال: يقول لك أمير المؤمنين: إنه لا يصل إلينا شاعر لا نعرفه ولا نسمع بشيء من شعره، وما سمعنا لك بشيء فنأذن لك على بصيرة»⁽⁶⁾.

- يعطينا أبو الفرج صورة عن طبيعة الأشخاص الذين كان يجالسهم أفراد البيت السفيفاني وعمالهم ويسامروهم⁽⁷⁾، ومن ذلك خبر زياد وابنه عبيد الله فقال: «كان حارثة بن بدر فصيحاً بليغاً عارفاً بأخبار الناس وأيامهم، حلوا شاعراً ذا فكاهة، فكان زياد يأنس به طول حياته، فلما مات وولي عبيد الله ابنه... فكان يدعو ليلاً فيسامره، فلما عرفه استحلاه، فغلب عليه ليله ونهاره حتى كان يغيب فيبعث من يحضره»⁽⁸⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج3، ص195.

(2)- الأغاني، ج5، ص11-12.

(3)- أبو دهب: هو وهب بن زمعة، من بني جمح وكان شاعراً محسناً، وأكثر أشعاره في عبد الله بن عبد الرحمن الأزرق وإلى اليمن. ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ج2، ص600.

(4)- الأغاني، ج7، ص93.

(5)- الأغاني، ج8، ص230.

(6)- المصدر نفسه، ج8، ص251.

(7)- المصدر نفسه، ج15، ص102.

(8)- المصدر نفسه، ج8، ص509.

- يذكر أبو الفرج في خبر عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص أخو مروان خبر يفيد طبيعة العداوة بين بني مروان وآل حرب، ويضمنه حوارا دار بين معاوية ومروان بعد أن عزله عن المدينة يذكر فيه معاوية سبب العزل، يخوّف فيه مروان معاوية بأنه قريبا سيصل بنوه إلى الأربعين وتحقق فيه نبوءة الرسول -صلى الله عليه وسلم- التي جاءت في الحديث التالي:

شرح معاوية سبب خوفه من مروان فقال: « إنَّ الحكم بن أبي العاص كان أحد من وفد مع أختي أم حبيبة لما زفّت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو الذي تولّى نقلها إليه، فجعل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحدّ النظر إليه، فلما خرج من عنده قيل له: يا رسول الله، لقد أهدت النظر إلى الحكم! فقال: «ابن المخزومية؛ ذلك رجل إذا بلغ ولده ثلاثين - أو قال: أربعين - ملكوا الأمر بعدي». فو الله لقد تلقّاه مروان من عين صافية»⁽¹⁾، ثم ذكر الرواية بسند مختلف⁽²⁾.

- يذكر أبو الفرج الأصفهاني بعض الأخبار التي توضح موقف بعض الأمويين من سياسات الفرع السفياي، وهذا من الأهمية للباحث في تاريخهم بمكان بعد التثبت من صحة الخبر خاصة وأنه مسند، ومن ذلك موقف عبد الرحمن بن الحكم من مقتل الحسين -رضي الله عنه- حيث قال:

أبلغ أمير المؤمنين فلا تكن *** كموتر أقواس وليس لها نبل
هام بجنب الطّف أدنى قرابة *** من ابن زياد الوغد ذي الحسب الرذل
سميّة أمسى نسلها عدد الحصى *** وبت رسول الله ليس لها نسل⁽³⁾

ويقدم أيضا خبرا عن شعر لنفس الشاعر يبين موقفه من استلحاق معاوية لزياد بنسب أبي سفيان ويقدم بين يديه نقدا حيث يقول أن هذا الشعر نسب إلى يزيد بن مفرغ لكثرة هجائه لزياد ويقرر أن ذلك خطأ ويثبته لعبد الرحمن بن الحكم وقد جاء في هذا الشعر:

ألا أبلغ معاوية بن حرب *** مغلغلة من الرجل الهجان
أتغضب أن يقال أبوك عفّ *** وترضى أن يقال أبوك زان⁽⁴⁾

(1)- المصدر نفسه، ج 13، ص 177-178.

(2)- جاء في هذا السند: «أخبرني إسماعيل بن يونس الشيعي قال، حدّثنا عمر بن شبة قال: حدّثني يعقوب بن القاسم الطلحي قال: حدّثني ثمال عن أيوب بن درباس بن دجاجة قال: ...»، الأغاني، ج 13، ص 177-178.

(3)- الأغاني، ج 13، ص 178.

(4)- وتتمة هذه الأبيات:

فأشهد إن رحمك من زياد *** كرحم الفيل من ولد الأتان
وأشهد أنّها ولدت زيادا *** وصخر من سميّة غير داني

الأغاني، ج 13، ص 179.

- ذكر أبو الفرج خير عبد الرحمن بن أم الحكم بنت أبي سفيان، فتطرق لتولية معاوية إياه لعدة أعمال من بينها توليته للكوفة⁽¹⁾ وكيف أساء السيرة ولم يحسن في كل ما وكل إليه فعزله معاوية وقال له: «يا بغي، قد جهدت أن أنفقك⁽²⁾ وأنت تزداد كسادا»⁽³⁾.

- تطرق أبو الفرج الأصفهاني لخبر هجاء الأخطل للأنصار بطلب من يزيد، وقد ذكر الخبر قبله المبرد⁽⁴⁾ لكن عند أبي الفرج أكثر تفصيلا وهو مسند، وذكر كل ما تعلق بذلك من شعر، كما أشار إلى مبررات يزيد في اللجوء إلى ذلك⁽⁵⁾.

- ذكر أبو الفرج في أخباره عن البيت السفياي خبرا ظاهر الوضع وأسنده لعمر بن شبة عن المدائني يذكر فيه شرب يزيد بالمدينة بحضور الحسين بن علي ودعوته للشراب معه، فقال: «في خلافة أبيه جلس - يزيد- بالمدينة على شراب، فاستأذن عليه عبد الله بن العباس، والحسين بن علي ... فحجبه -ابن عباس- وأذن للحسين... ثم دعا بقدر فشربه، ثم دعا بقدر آخر فقال: اسق أبا عبد الله يا غلام. فقال الحسين: عليك شرابك أيها المرء، لا عين عليك مني. فشرب وقال:

ألا يا صاح للعجب *** دعوتك ثم لم تجب
إلى القينات والليدا *** ت والصهباء والطرب
وباوية مكللة *** عليها سادة العرب
وفيهن التي تبلت *** فؤادك ثم لم تتب

فوثب الحسين عليه السلام وقال: بل فؤادك يا ابن معاوية!»⁽⁶⁾.

- جاء أبو الفرج بأخبار النعمان بن بشير وهو من عمال الفرع السفياي وقد كان عامل معاوية ثم يزيد على الكوفة وكان شاعرا، ومن بين أخباره أن معاوية أمر بزيادة عشرة دنانير في أعطيات أهل الكوفة فأبى النعمان أن ينفذها لهم⁽⁷⁾.

⁽¹⁾- ولي معاوية عبد الرحمن الكوفة بعد عزل الضحاك بن قيس سنة 58 هـ ثم عزله عنها سنة 59 واستعمل عليها النعمان بن بشير الأنصاري. تاريخ الطبري، ج

⁽²⁾- نفق: نَفَقَ الْبَيْعُ نَفَاقًا: رَاجَ، وَنَفَقَتِ السِّلْعَةُ تَنَفُّقًا نَفَاقًا، بِالْفَتْحِ: غَلَّتْ وَرُغِبَ فِيهَا. ابن منظور: لسان العرب، مادة «نفق»، ج 10، ص 357.

⁽³⁾- الأغاني، ج 14، ص 402.

⁽⁴⁾- الكامل في اللغة والأدب، ج 1، ص 144.

⁽⁵⁾- الأغاني، ج 15، ص 74 وما بعدها.

⁽⁶⁾- المصدر نفسه، ج 15، ص 194.

⁽⁷⁾- المصدر نفسه، ج 16، ص 289.

- ذكر أبو الفرج خيرا عن قتل معاوية لعبد الرحمن بن خالد بن الوليد لما رآه من هوى أهل الشام فيه، بأن بعث طبيبه النصراني ابن أثال فدرس له السم فقتله، ولكنه ذكر الخبر دون سند⁽¹⁾.

- تناول أبو الفرج خبر مقتل حجر بن عدي وقدم له بسند طويل فيه أبي مخنف جاء فيه: «حدثني أحمد بن عبيد الله بن عمّار، قال: حدثنا سليمان بن أبي شيخ، قال: حدثنا محمد بن الحكم، قال: حدثنا أبو مخنف، قال: حدثنا خالد بن قطن، عن المجالد بن سعيد الهمداني، والصقعب بن زهير، وفضيل بن خديج، والحسن بن عقبة المرادي، وقد اختصرت جملا من ذلك يسيرة؛ تحرّزا من الإطالة...»⁽²⁾.

وقد بدأ خبره منذ بداية خلافة معاوية حتى مقتله، فتطرق لمعاندته الولاة والوقوف في وجه من يسب علي وذكر سياسة المغيرة معه وموقفه منه⁽³⁾، ثم تناول سياسة زياد معه وسياسة معاوية معه⁽⁴⁾.

- ذكر خبرا عن عوانة يقارن فيه بين ولاية مروان على المدينة وولاية سعيد بن العاص فقال: «أنّ معاوية كان يستعمل مروان بن الحكم على المدينة سنة، ويستعمل سعيد بن العاص سنة، فكانت ولاية مروان شديدة يهرب فيها أهل الدعارة والفسوق، وولاية سعيد لينة يرجعون إليها»⁽⁵⁾.

- روى أبو الفرج خيرا عن يزيد يشوّه فيه صورته، ويصفه بأنه أول من سنّ الملاهي في الإسلام، فقال: «أخبرني إسماعيل بن يونس الشيعي، قال: حدثنا عمر بن شبة، قال: حدثنا المدائني، عن ابن أبي سبرة، عن لقيط بن نصر الحاربي، قال:

كان يزيد بن معاوية أول من سنّ الملاهي في الإسلام من الخلفاء، وآوى المغنّين، وأظهر الفتك وشرب الخمر، وكان ينادم عليها سرجون النصرانيّ مولاه والأخطل، وكان يأتيه من المغنّين سائب خاثر فيقيم عنده، فيخلع عليه ويصله، فغناه يوما:

يا للرجال لمظلوم بضاعته *** ببطن مكة نائي الأهل والتفر

فاعترته أريحية، فرقص حتى سقط، ثم قال: اخلعوا عليه خلعا يغيب فيها حتى لا يرى منه شيء، فطرح عليه الثياب والجباب والمطارف والخزّ حتى غاب فيها»⁽⁶⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج 16، ص 397.

(2)- المصدر نفسه، ج 17، ص 91 وما بعدها.

(3)- الأغاني، ج 17، ص 91 وما بعدها.

(4)- المصدر نفسه، ج 17، ص 91 وما بعدها.

(5)- المصدر نفسه، ج 17، ص 178.

(6)- المصدر نفسه، ج 17، ص 192.

- تطرق أبو الفرج إلى أخبار يزيد بن مفرغ وهي طويلة رواها بسند عن عمر بن شبة وبعضها بسند عن المدائني والبعض منها عن عوانة وغيره، فذكر أخباره مع أبناء زياد بن أبي سفيان وهجاءه لهم ولأبيهم وتعذيبهم له وحبسه، ووصية يزيد لعبيد الله فيه بأن يكتفي بالتنكيل به ولا يقتله وغيرها من أخباره في العهد السفلياني⁽¹⁾، والغريب أنه لم تصدر وصية مثل هذه من يزيد في حق الحسين - رضي الله عنه -⁽²⁾.

- في إطار ذكره لأخبار مسكين الدارمي الشاعر عرض سياسة معاوية المالية والعسكرية في تعامله مع اليمنية والقيسية في بلاد الشام⁽³⁾، وكذلك فعل مع خير العدلي الشاعر إذ أشار إلى ما يفيد في تبين السياسة المالية ليزيد بالبصرة⁽⁴⁾.

- نقل خطبة أبو حمزة الخارجي في أهل المدينة بسندها، وقد وضع فيها رأي الخوارج في حكم الخلفاء وسيرتهم بما في ذلك حكم خلفاء الفرع السفلياني⁽⁵⁾، وقد أساء القول فيهم، وفي ذلك قيمة علمية كبيرة للباحثين.

وفي نقدنا وتقييمنا للكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفلياني نقول أنه على الرغم من طول الكتاب وحجمه الموسوعي، وعلى الرغم من أن الكتاب ليس كتابا في التاريخ بالدرجة الأولى على ما حواه من مادة تاريخية، إلا أن القيمة الحقيقية له كمصدر لتاريخ الفرع السفلياني تكمن في كون أبي الفرج الأصفهاني اتخذ من الشعراء وأخبارهم مرآة عكس من خلالها صورة الحياة النابضة في تلك الفترة بشتى ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية والثقافية، ففوق الأشعار التي ساقها لأصحابها فإن تتبعه لمناسبات ذكرها أو التمثل بما شملت كل بواعث الوجد والفقد والمدح والهجاء، فطافت بكل أغراض الشعر، فأعطتنا صورة يمكن للباحثين التحقق من صدقها بما وضعه الأصفهاني في أيدينا من مفاتيح لذلك، بذكره الأسانيد على طولها وتنوعها واختلاف أنماطها، وحسه النقدي الحاضر في كثير من نصوصه، وبمنهج القارئ أحيانا على سؤق الروايات المتعددة ليضعها أمام القارئ مباشرة ليأخذ حكمه فيها إن لم يتبين له فيها وجه ترجيح، وبذلك يكون كتاب الأغاني مصدرا أصيلا يسد ثغرة هائلة خلفتها المصادر

(1)- المصدر نفسه، ج 18، ص 425-453.

(2)- المصدر نفسه، ج 18، ص 425-453.

(3)- الأغاني، ج 20، ص 354-356.

(4)- المصدر نفسه، ج 22، ص 498.

(5)- المصدر نفسه، ج 23، ص 173.

على اختلاف أنواعها وتنوع مشاربها في ما يتعلق بالتاريخ الأموي بشكل عام وما يتعلق بالفرع السفيفاني بشكل خاص.

إن ما استثنعه العلماء من أخبار أبي الفرج التي أوردها والتي عبر عنها ابن الجوزي كما رأينا في قوله آنفاً، إضافة إلى ما روي به من تشيع، جعل المحدثين لا يثقون بروايته، لكنه من جهة أخرى يروي الأصفهاني عن كثير من العلماء المشهورين مثل نبطويه وابن دريد والمبرد، وعن أناس ميزهم الرواة بالصدق مثل أحمد بن سليمان الطوسي وابن أبي خميسة وأبي خليفة بن الحباب الجمحي، ولكنه أيضاً يروي عن مجاهيل، وعن أناس لم يوصفوا بالعدالة، ومع ذلك فإننا لا نستطيع أن نطبق عليه قواعد المحدثين لأن الخطة التي انتحاهما كانت مفتوحة على مصراعيها لنقله الأخبار، ويجب أن نتذكر أن ليس كل ما يروي به أبو الفرج تاريخاً وإن رواه عن الواقدي والهيثم بن عدي والطبري، إذ لا بد أن نتذكر دائماً أن العناية عند أبي الفرج لم تكن موجهة للتاريخ بالدرجة الأولى⁽¹⁾.

كما أننا فيما تعلق بتاريخ الفرع السفيفاني من أخبار تاريخية لم نلمس ميوله الشيعة تطغى على الرغم من ما مر بالفترة من أحداث يبرز الكلام عنها مكامن التشيع كمقتل الحسين -رضي الله عنه-، وموت الحسن -رضي الله عنه-، ومقتل حجر بن عدي وأصحابه من شيعة علي -رضي الله عنه-، وغيرها من الأحداث التي يجد فيها النقم على الحكم الأموي مجالات للطعن، كوقعة الحرة، ومحاصرة مكة، وحرق الكعبة، وغيرها، فرواياته لا تختلف كثيراً على ما جاء عند الطبري، فمثلاً خبر مقتل حجر بن عدي اعتمد فيه بشكل أساسي على أبي مخنف كما رأينا، وليس هو وحده من فعل ذلك.

هناك تنوع لا بأس به في موارد حول أخبار الفرع السفيفاني، لكن أغلبها انحصر عن عمر بن شبة خاصة ما تعلق بها بأخبار العراق والبصرة أساساً أو أخبار المدينة، كما اعتمد على الزبير بن بكار في الكثير من الروايات خاصة ما تعلق بها بالأنساب، وكذلك نجده يعتمد على هشام بن الكلبي، وأحياناً على المدائني، وقليلاً ما يعتمد على أبي مخنف أو عوانة بن الحكم، وهذا التنوع في الموارد وتركز المادة في الغالب عند عمر بن شبة أو المدائني وهما مقبولان عند علماء الجرح والتعديل في الرواية التاريخية، يجعلنا نستبعد نفوذ الرواية الشيعة إلى أخباره أو على الأقل يجعلنا نستبعد ذلك الحكم المسبق السائد والشائع على الأصفهاني بأنه شيعي فلا نقبل من كتبه شيء، وربما ذلك الحكم أساساً على رواياته التاريخية كان

(1) - احسان عباس وآخرون: مقدمة تحقيق كتاب الأغاني، ج 1، ص 13.

مبعثه ومصدره كتابه الآخر "مقاتل الطالبين"، لذا فإن كتاب الأغاني كتاب هام لم يلق الاهتمام الخاص به بعد كمصدر تاريخي.

مما يلاحظ على التوزيع الجغرافي للمادة الخبرية في كتاب الأغاني أنها تتركز في ثلاث مراكز حضارية بشكل تام وهي: الشام (دمشق بشكل أساسي)، العراق (البصرة بشكل أساسي والكوفة بصورة أقل)، والحجاز (المدينة بشكل أساسي)، وتبقى بقية الأقاليم على أهميتها غائبة تماما عن مادة الكتاب فيما تعلق بفترة حكم الفرع السفلياني، مثل مصر وخراسان وبلاد المغرب وإن كانت في بدايات مراحل الفتح وبقية الأقاليم والنواحي من دولة الإسلام، ويبدو أن موارد الأصفهاني ومصادره هي التي تحكمت في توزيعه لمادته على هذا الشكل، ونستبعد أن يكون منهج انتقائي انتهجه على وفرة من المادة الخبرية فقد كان يجمع كل ما وقع تحت يده فيورده حتى وإن كان على يقين بطلانه كما صرح بذلك حين قال: «وهذا من أكاذيب ابن الكلبي. وإنما ذكرته على ما فيه لئلا يسقط من الكتاب شيء قد رواه الناس وتداولوه»⁽¹⁾.

وهناك باب آخر ندخل منه إلى مدى الموثوقية في كتاب الأغاني وهو أن الخطيب البغدادي ينقل رواية عن أحد العلويين عن الحسن بن الحسين النوبختي مفادها أن أبا الفرج الأصفهاني أكذب الناس، كان يدخل سوق الوراقين، وهي عامرة، والدكاكين مملوءة بالكتب، فيشتري شيئا كثيرا من الصحف ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها، وربما تكون أهمية هذه الرواية في أن أبا الفرج كان ينقل عن الصحف، والإعتماد يومئذ على الصحف يمثل درجة أدنى بكثير من السماع من الشيوخ فطريقة تحمل الرواية الأولى عند علماء الحديث تسمى الوجادة ويعبر عنها في الأسانيد بـ "وجدت في كتاب كذا" أو "قرأت في كتاب كذا" أو "قرأت بخط فلان"، وقد استعمل أبو الفرج بعض ألفاظها بقوله: «نسخت من كتاب محمد بن موسى البيهقي: حدثني العباس بن ميمون...»⁽²⁾، أما الثانية فتسمى القراءة أو السماع ويعبر عنها بلفظ "أخبرنا وأخبرني" أو "حدثنا وحدثني" وهي أعلى درجة من بين كل طرق التحمل الثمانية⁽³⁾. ثم لا يبعد كثيرا عن هذه الرواية قول ابن النديم: «له رواية يسيرة وأكثر تعويله كان في تصنيفه على الكتب المنسوبة الخطوط أو غيرها من الأصول الجياد»⁽⁴⁾.

(1)- الأغاني، ج 10، ص 268.

(2)- الأغاني، ج 17، ص 136.

(3)- القاضي عياض: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 69-116.

(4)- الفهرست، ص 144.

إلا أن ابن النديم يصف الأصول التي ينقل عنها بأنها أصول جياذ ذات خطوط منسوبة⁽¹⁾، وهذا منهج الأصفهاني في التحقق من نسبة الكتب لأصحابها أي التحقق من الخطوط ونسبتها لأصحابها وأنها غير مكدوبة أو مزورة، ولئن كان هذا المنهج غير مقبول عند المحدثين أو روايته ضعيفة عندهم فيما تعلق بالحديث فإنه في الخبر التاريخي يعتبر مقبولاً إلى حد ما.

والأمر الذي يحسن قوله في القضية أنه لا فرق لدى الأصفهاني بين الحكاية المروية للتسلية وبين الخبر التاريخي، لأن كليهما خبر يثير لدى المؤلف متعة، ذلك أن شخصية الأصفهاني تمثل إنساناً مفتوناً بمظاهر الترف في بغداد أثناء القرن الرابع، فلو تدبرنا ما يرويه عن بني أمية وعما لهم وفكرنا في مستوى الترف والإقبال على اللذات لدى بني أمية وعصرهم وجدناهم لا يفتقر كثيراً عن الحياة في القرن الرابع، وكان الدافع لهذا التصوير الذي لا يفرق بين الدولة في مرحلة متطورة، وهذا له حسب الأستاذ إحسان عباس عاملان أولهما أن أبا الفرج في افتتاحه بالترف يريد أن يقول إن قومه بني أمية لم يكونوا يقلون في ترفهم عن بني العباس في ذروة تطورهم، وأنه هو نفسه غير ملوم في أن يغرق إلى أذنيه في الملذات لأنه ينتمي إلى قوم كانوا كذلك، وهو يعيش في عصر قوم آخرين يمارسون هذا المستوى من الترف، فالملامة منفية عنه مرتين⁽²⁾.

ثانياً: العقد الفريد لابن عبد ربه

أ- التعريف بالمؤلف

هو أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حبيب بن حدير بن سالم، أبو عمر، مولى هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، من أهل العلم والأدب والشعر، ولد بقرطبة سنة 246هـ، ونشأ فيها ولم يبرحها قط إلى المشرق، وعاصر من خلفاء الأندلس محمد بن عبد الرحمن، والمنذر بن محمد (273-275هـ)، وعبد الله بن محمد (275-300هـ)، وعبد الرحمن الناصر (300-350هـ)، قال فيه الحميدي: «وكان لأبي عمر بالعلم جلالة، وبالآداب رياسة وشهرة، مع ديانته وصيانتها، واتفقت له أيام وولايات للعلم فيها نفاق، فساد بعد خمول، وأثرى بعد فقر، وأشير بالفضل إليه، إلا أنه غلب الشعر عليه»⁽³⁾، توفي ابن عبد ربه سنة ثمان وعشرين وثلاث مائة⁽⁴⁾.

(1) - إحسان عباس وآخرون: مقدمة تحقيق كتاب الأغاني، ج1، ص13.

(2) - إحسان عباس وآخرون: مقدمة تحقيق كتاب الأغاني، ج1، ص13.

(3) - الحميدي: جذوة المقتبس، ص101.

(4) - مصادر ترجمته: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ج1، ص49، الثعالبي: يتيمة الدهر، ج2، ص85، الحميدي: جذوة المقتبس، ص101، الضبي، ابوجعفر: بغية الملتبس، ص148، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج1، ص464.

وكان ابن عبد ربه قد دخل بلاط محمد بن عبد الرحمن وهو شاب يستمتع بمجالس يحيى بن يحيى الفقيه، بمقدار ما كان يستمتع بغناء زرياب، فوقع ابن عبد ربه تحت إغراء الفقه والأدب من ناحية، وسحر الغناء في ناحية أخرى، وقد دافع عن الغناء في عقده في كتاب "الياقوتة الثانية في الألحان واختلاف الناس فيها"، فقال: «إن كانت الألحان مكروهة فالقرآن والأذان أحق بالتنزيه عنها، وإن كانت غير مكروهة، فالشعر أحوج إليها... وإنما جعلت العرب الشعر موزونا لمد الصوت فيه والدندنة؛ ولولا ذلك لكان الشعر المنظوم كالخبر المنتور»⁽¹⁾، ثم غلبه الزهد في آخر سني عمره ودفعه هذا إلى أن يراجع أشعاره في الغزل والشراب ويقابلها على وزنها بشعر في المواعظ والزهد، وقد سمى هذه الأشعار الجديدة بـ"المحصات"⁽²⁾.

غير أن ابن كثير كان له فيه رأي آخر، حيث قال: «كان من الفضلاء المكثرين، والعلماء بأخبار الأولين والمتأخرين، وكتابه "العقد" يدل على فضائل جمّة، وعلوم كثيرة مهمة، ولكنه يدل كثير من كلامه على تشيع فيه، وميل إلى الحط على بني أمية، وهذا عجيب منه، لأنه أحد مواليهم، وكان الأولى به أن يكون ممن يواليهم لا ممن يعاديهم»⁽³⁾، وقال فيه في موضع آخر: «لأن صاحب العقد كان فيه تشيع شنيع، وربما لا يفهمه كل أحد، وقد اغتر به شيخنا الذهبي فمدحه بالحفظ وغيره، ولم يفهم تشيعه، والله أعلم»⁽⁴⁾.

ذكر ابن عبد ربه في خطبة لعلي -رضي الله عنه- ما يلي: «وروى فيها جعفر بن محمد رضوان الله عليه: ألا إن الأبرار عترتي، وأطياب أرومتي، أحلم الناس صغاراً، وأعلم الناس كباراً؛ ألا وإنا أهل البيت من علم الله علمنا وبحكم الله حكمنا، ومن قول صادق سمعنا؛ فإن تبعوا آثارنا تهنّدوا ببصائرنا، وإن لم تفعلوا يهلككم الله بأيدينا، معنا راية الحق، من تبعها لحق، ومن تأخر عنها غرق. ألا وبنا تدرك ترة كل مؤمن وبنا تخلع ربة الذل من أعناقكم، وبنا فتح وبنا يفتح»⁽⁵⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج1، ص110، الذهبي: سير الأعلام، ج15، ص283، ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص120.

(1)- العقد الفريد، ج7، ص8.

(2)- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص178.

(3)- البداية والنهاية، ج15، ص120-121.

(4)- المصدر نفسه، ج13، ص203.

(5)- العقد الفريد، ج4، ص157-158.

طبع كتاب العقد الفريد عدة طبعات مليئة بالعيوب وكان أولها بمطبعة بولاق سنة 1846م، إلى أن قامت لجنة التأليف والترجمة والنشر بطبعه طبعة علمية منقحة سنة 1940م، بتحقيق كل من أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري⁽¹⁾، كما قامت دار الكتب العلمية ببيروت بنشره سنة 1988م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

يقول ابن عبد ربه في مقدمة كتابه شارحا لدوافع تأليفه للكتاب: «فإنّ أهل كلّ طبقة، وجهابذة كلّ أمة؛ قد تكلموا في الأدب وتفلسفوا في العلوم على كلّ لسان، ومع كلّ زمان؛ وإنّ كلّ متكلم منهم قد استفرغ غايته وبذل مجهوده في اختصار بديع معاني المتقدمين، واختيار جواهر ألفاظ السالفين؛ وأكثروا في ذلك حتى احتاج المختصر منها إلى اختصار، والمتخير إلى اختيار، ثمّ إني رأيت آخر كلّ طبقة، وواضعي كلّ حكمة ومؤلفي كلّ أدب، أعذب ألفاظا وأسهل بنية وأحكم مذهبا وأوضح طريقة من الأوّل، لأنه ناكص متعقب، والأوّل باديء متقدم»⁽²⁾.

ونستخلص من هذا القول مايلي:

- أنه بعد أن امتلأت عقول الأدباء بمحشد من النصوص التي نقلت إليهم رواية، أو ربما دونوها كتابة حرصا منهم على عدم ضياعها، دفعتهم الرغبة في التأليف إلى الجمع بين هذه النصوص في مؤلف واحد، بعد أن انتقوا منها ما يتلاءم مع موضوعاتها من ناحية، وما يمكن أن يكون أكثر إثارة وجذبا للقارئ والمستمع من ناحية أخرى⁽³⁾.

- أن المتأخر من هؤلاء كان ينظر إلى سابقه ويجهده في أن يضيف شيئا جديدا إلى مختاراته حتى يتميز عن سابقه، فلا يقال أنه قلده تقليدا.

- أن ابن عبد ربه جذبه كذلك هذا النوع من التأليف، فألف كتابه "العقد الفريد"، وربما سأل ابن عبد ربه نفسه عما يمكن أن يميز كتابه عن الكتب السابقة عليه⁽⁴⁾، ومن ثم فهو يبنه إلى هذا بقوله: «وقد نظرت في بعض الكتب الموضوععة فوجدتها غير متصرفة في فنون الأخبار، ولا جامعة لجمال الآثار؛ فجعلت هذا الكتاب كافيا شافيا جامعا لأكثر المعاني التي تجري على أفواه العامة والخاصة، وتدور على ألسنة الملوك والسوقة، وحليت كلّ كتاب منها بشواهد من الشعر، تجانس الأخبار في معانيها،

⁽¹⁾ عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 183، الطاهر أحمد المحكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 291.

⁽²⁾ العقد الفريد، ج 1، ص 4.

⁽³⁾ عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 179.

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص 179-180.

وتوافقها في مذاهبها، وقرنت بها غرائب من شعري، ليعلم الناظر في كتابنا هذا أن لمغربنا على قاصيته، وبلدنا على انقطاعه، حظاً من المنظوم والمنثور»⁽¹⁾.

وقد قسم ابن عبد ربه كتابه إلى خمسة وعشرين باباً، في خمسة وعشرين فناً، ثم تصوره عقداً مؤلفاً من خمس وعشرين جوهرة كريمة، اثنتا عشرة في جانب واثنتا عشرة أخرى في جانب، وجعل للعقد واسطة، لكنه لم يسم إلا اثنتي عشرة الأولى.

وبالنسبة لقيمة الكتاب في عصره عند المشاركة فقد عبر الصاحب بن عباد عن ذلك فيما نقله لنا ياقوت الحموي حيث قال: «بلغني أنّ الصاحب ابن عباد سمع بكتاب العقد فحرص حتى حصل عنده، فلما تأمله قال: هذه بضاعتنا ردت إلينا، ظننت أن هذا الكتاب يشتمل على شيء من أخبار بلادهم، وإنما هو مشتمل على أخبار بلادنا، لا حاجة لنا فيه فردّه»⁽²⁾.

على أن الصاحب بن عباد قد بالغ في نقده للكتاب، لأن الكتاب يحتوي على شعر ابن عبد ربه نفسه وهو قدر ليس باليسير، يمثل على نحو ما - ذوق الغرب الإسلامي، وإلى جانب هذا فإن ابن عبد ربه ليس مصنفًا فحسب، بل هو كذلك منشئ وناقد في بعض الأحيان، فقد نقد ابن قتيبة في رأيه في الشعوبية، ونقد المبرد في بعض مختاراته من الشعر⁽³⁾.

ويذهب الدارسون إلى أن من أسباب اعتناء ابن عبد ربه بأدب المشاركة، ما تلقاه عن شيوخه في الأندلس مثل عثمان بن المثني (ت 273هـ) وبقي بن مخلد (ت 276هـ) ومحمد بن عبد السلام الحشني (ت 286هـ) ومحمد بن وضاح (ت 286هـ)، وجميعهم من رجال المعرفة العميقة والرحلة الواسعة في أقطار المشرق والشهرة الذائعة في الأندلس وأقطار المغرب⁽⁴⁾.

لكن ابن عبد ربه لم يقف عند المصادر المشرقية وحدها، ولم يقف بكتابه عند المأثور المشرقي، وإنما عرض لتاريخ أمراء الأندلس حتى زمنه، وإن يكن حظ الأندلس، إذا قيس بما خص الشرق الإسلامي، متواضعا قليلاً⁽⁵⁾.

(1) - العقد الفريد، ج 1، ص 6.

(2) - ياقوت الحموي: معجم الأدباء، ج 1، ص 464.

(3) - عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 183.

(4) - محمد خليفة التونسي: العقد الفريد لابن عبد ربه، موسوعة تراث الإنسانية، مج 3، ص 16.

(5) - الطاهر أحمد المكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 287.

نقل عن "العقد" كثيرا ممن جاءوا بعده، وأفادوا من مادته الوفيرة، مثل الأبشيهي في كتابه "المستطرف" واعترف بذلك في مقدمة كتابه⁽¹⁾، وابن خلدون في تاريخه⁽²⁾، والقلقشندي في كتابه "صبح الأعشى"⁽³⁾، والبغدادي في "خزانة الأدب"⁽⁴⁾، وغيرهم⁽⁵⁾.

إن الموضوعات التي تطرق إليها ابن عبد ربه هي نفسها التي طرقتها ابن قتيبة، بل أنه سمى كتبه أو فصوله بنفس كتب ابن قتيبة، فيما عدا كتاب الحوائج وكتاب الإخوان، ولكن يبقى بعد ذلك أن كتاب ابن قتيبة متصرف كذلك في فنون الأخبار وجامع لجمل الآثار، وهو ما أنكره عليه ابن عبد ربه وإن لم يذكر اسمه صراحة⁽⁶⁾.

كان مؤلف ابن قتيبة "عيون الأخبار" من أوضح المصادر الشريفة في العقد الفريد، وكان رائجا في الغرب الإسلامي، يقبل الناس هناك على دراسته واستيعابه، وتميز مؤلفه من بين معاصريه، ومن سبقهم، بحسن تبويب كتبه، وكان يسوق الباب ثم يتبعه بما هو قريب إليه أو مناسب له، وهو نفس المنهج الذي سلكه ابن عبد ربه في العقد الفريد، بل أخذ ابن عبد ربه أكثر مادة "عيون الأخبار" ونقلها إلى كتابه، وهو يعترف أحيانا بأخذه منه، ويسكت أحيانا أخرى، كما أفاد مما حكاه أبو عبيدة في "النقائض" و"أيام العرب"، ومن الجاحظ في "البيان والتبيين"، فنقل عنه فصولا في العتاب واستنجاز الوعد، والاعتذار وكتابة الرسائل، ومن المبرد في "الكامل" فأخذ عنه الكثير من أخبار الخوارج، وتعرض له وللجاحظ، فذم المبرد ودافع عن الأخير، ومن ابن المقفع في أدبه الصغير والكبير، وكليمة ودمنة، ومن الطبري في تاريخه، ومن ابن سلام في طبقاته، وآخرين غيرهم كثير⁽⁷⁾.

إن قيمة وفائدة كتاب العقد الفريد في إطلاعنا على أحوال الحضارة الإسلامية في عصره أعظم من أن تقدر، لأنه يعرض علينا ما كان ينبغي أن يحيط به المتحضر المتعلم في ذلك العصر من معارف، أما قيمته بالنسبة لتاريخ الأندلس فتنحصر في أنه أول كتاب من نوعه كتب في الأندلس ووصل إلى أيدينا،

(1) - ص 7.

(2) - ج 1، ص 26، 27 وغيرها.

(3) - ج 1، ص 69، 141، 347، 352، 449، ج 3، ص 286، ج 9، ص 380، ج 10، ص 198.

(4) - ج 2، ص 165، ج 3، ص 457، ج 4، ص 398، ج 5، ص 168، 450، ج 6، ص 88، وغيرها.

(5) - الطاهر أحمد المكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 289.

(6) - عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 182.

(7) - الطاهر أحمد المكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 286.

وفيه أقدم عرض لتاريخ بني أمية الأندلسيين، ويعتبر هذا الكتاب فيما يتصل بتاريخ الفكر الأندلسي أكبر مظهر لتبعية الأندلس الفكرية للمشرق، وهو يعين لنا ذروة هذه التبعية⁽¹⁾.

يُعد "العقد" واحدا من المصادر الهامة لتأريخ الحياة الإسلامية بجوانبها المختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فهو يضم بين صفحاته مادة وافرة من الأخبار والقصص والوثائق، التي تعين على تصور حركة تطور المجتمع⁽²⁾.

أما عن الحضور التاريخي للفرع السفلياني في الكتاب فنجد أنه:

في كتاب اللؤلؤة في السلطان ذكر ابن عبد ربه شيئا من أدب المجلس في حضرة الخليفة وتعلق ذلك بعدم رد السلام من قبل المجلساء على الوافد على الخليفة، وأن أول من فعل ذلك زياد⁽³⁾، كما تكلم عن سياسة معاوية وأورد نص شعرة معاوية⁽⁴⁾، ثم رسالته لزياد في أخذ الرعية بالشدّة واللين⁽⁵⁾، وتطرق لبعض مواقف معاوية ممن تجرأ عليه فأظهر له الحلم⁽⁶⁾.

ذكر نسا يدل على مخالفة عامل زياد له ولعائشة في قسمة الغنيمة⁽⁷⁾، وبعض نصائح ومواعظ الصحابة لمعاوية في سياسة رعيته كأبي الدرداء والأحنف بن قيس وعائشة أم المؤمنين⁽⁸⁾، وذكر خبرا عن احتجاج معاوية عن أبي الدرداء⁽⁹⁾.

ذكر خبر عزم معاوية على عزل المغيرة واقتراح الأخير تولية يزيد للعهد حرصا على منصبه⁽¹⁰⁾.
ذكر اخبار الخوارج في عهد معاوية وأن أولهم كان حوثة الأقطع، ثم ذكر خبر خروجهم زمن زياد وخبرهم مع ابن الزبير حين خرج على يزيد⁽¹¹⁾.

(1)- بالنبيا: تاريخ الفكر الاندلسي، 172.

(2)- الطاهر أحمد المكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 288.

(3)- العقد الفريد، ج 1، ص 17.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 25.

(5)- المصدر نفسه، ج 1، ص 41.

(6)- المصدر نفسه، ج 1، ص 50، 52، 57، ج 3، ص 318، ج 4، ص 91-97، ج 4، ص 112.

(7)- المصدر نفسه، ج 1، ص 55.

(8)- المصدر نفسه، ج 1، ص 55.

(9)- المصدر نفسه، ج 1، ص 67.

(10)- المصدر نفسه، ج 1، ص 77-78.

(11)- المصدر نفسه، ج 1، ص 181-182، 235/2.

في كتاب زبرجدة الأجواد والأصفاد ذكر ابن عبد ربه أجواد أهل الإسلام فتعرض لخبر جود عبيد الله بن العباس، وكيف أن معاوية حبس على الحسين بن علي عطاءه وأن عبيد الله قاسم الحسين نصف ماله⁽¹⁾، والخبر ينتقص معاوية ويعلي شأن آل البيت بوضوح.

كما ذكر جود سعيد بن العاص وأخباره مع معاوية ومروان بن الحكم⁽²⁾.

وفي كتاب الجمانة في الوفود ذكر وفود بعض الأعيان على معاوية وعلى ابنه يزيد وما كان من أخبارهم، ومنهم الحسن بن علي رضي الله عنهما وغيره⁽³⁾، ومنهم من النساء أيضا، والملفت أنه يفاضل بين معاوية وعلي بن أبي طالب في خطاب سودة بنت عمارة بن الاشر الهمدانية له⁽⁴⁾، وكذلك يظهر أثر تشيع في خبر وفود أروى بنت عبد المطلب على معاوية⁽⁵⁾، وكذلك الأمر في محاورات عقيل بن أبي طالب وعبد الله بن عباس لمعاوية وعمرو بن العاص ومحاورات الحسن والحسين لمعاوية⁽⁶⁾.

ذكر حضور معاوية لمجلس غناء عند عبد الله بن جعفر وأنه طرب لذلك⁽⁷⁾.

وفي كتاب الوسطة الذي خصصه للخطب، ذكر خطبا لمعاوية بلغ عددها سبع خطب كانت أولها بمناسبة قدومه المدينة عام الجماعة⁽⁸⁾، ومن بينها خطبة أيضا بالمدينة⁽⁹⁾ وفيها أيضا وصيته ليزيد قبيل وفاته⁽¹⁰⁾، وآخرها كانت في مرض وفاته⁽¹¹⁾، وأخرى رد بها على خطبة عبيد الله بن زياد لما مثل بين يديه⁽¹²⁾، ويبدو أنه تفرد بها، اظهر فيها معاوية اللائمة على زياد، أما بقيتها فلم يذكر لها مناسبة، ثم ذكر خطبتين ليزيد ابنه إحداها عند وفاة معاوية والأخرى لم يذكر مناسبتها وكلاهما دون اسناد⁽¹³⁾، وكذلك أورد اربع خطب لزياد بن أبي سفيان وأولها خطبته المشهورة بـ"البترء"، فذكر نصها كاملا بسنده عن

(1)- العقد الفريد، ج 1، ص 247-248.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 250-251.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 320 وما بعدها.

(4)- المصدر نفسه، ج 1، ص 344 وما بعدها.

(5)- المصدر نفسه، ج 1، ص 357 وما بعدها.

(6)- المصدر نفسه، ج 4، ص 91-105.

(7)- المصدر نفسه، ج 2، ص 364-365.

(8)- المصدر نفسه، ج 4، ص 171-170.

(9)- المصدر نفسه، ج 4، ص 178.

(10)- المصدر نفسه، ج 4، ص 175.

(11)- المصدر نفسه، ج 4، ص 176.

(12)- المصدر نفسه، ج 4، ص 176.

(13)- المصدر نفسه، ج 4، ص 177-178.

المدائني، أما بقية الخطب فهي قصيرة جدا وربما هي أجزاء من خطبه وذكرها دون اسناد⁽¹⁾، كما ذكر خطبة لعبيد الله بن زياد بين يدي معاوية بعد وفاة زياد⁽²⁾، ويبدو أنه هو الوحيد الذي ذكر هذا النص. أورد ابن عبد ربه خطبة لعمر بن سعيد الأشدق بمناسبة تولية معاوية العهد لابنه يزيد⁽³⁾، كما أورد خطبتين لعتبة بن أبي سفيان أحداها بمصر بعد أن شاع خبر وفاة معاوية وتبينت عدم صحته، والثانية في موسم الحج من سنة 41هـ⁽⁴⁾.

وأما كتاب العسجد الثانية فقد خصصه للخلفاء وتواريخهم وأيامهم، فتطرق لخلفاء الفرع السفياي باختصار شديد فذكر طائفة من أخبارهم وفضائلهم وأقوالهم ومواقفهم وتديريهم، وتطرق لأخبار بعض أهم الأحداث في زمنهم كأخذ البيعة ليزيد ومقتل الحسين ووقعة الحرة وفتنة ابن الزبير⁽⁵⁾. وفي كتاب اليتيمة الثانية في أخبار زياد والحجاج والطلبين والبرامكة، تطرق ابن عبد ربه لطائفة من أخبار زياد وفريه في دولة الفرع السفياي، فجمع نجبا من أقواله وأفعاله وأقوال الناس فيه⁽⁶⁾. ذكر وصية معاوية لبني أمية وهو على فراش مرض الموت⁽⁷⁾.

وفي كتاب الزمردة في المواعظ والزهد خصص بابا لمن استعدى عليه من الشعراء، فذكر فيه بعض أخبار الشعراء الذين عاصروا فترة حكم الفرع السفياي، كخبر عقيبة الأسدي مع بلال بن أبي بردة⁽⁸⁾، وخبر الفرزدق مع زياد في قوم هجاهم⁽⁹⁾، وكذلك خبر يزيد مع الأخطل في هجاء الأنصار⁽¹⁰⁾، وخبر يزيد مع عبد الله بن قيس الرقيات⁽¹¹⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج 4، ص 99-102.

(2)- المصدر نفسه، ج 4، ص 172-173.

(3)- المصدر نفسه، ج 4، ص 217.

(4)- المصدر نفسه، ج 4، ص 223.

(5)- العقد الفريد، ج 5، ص 110-143.

(6)- المصدر نفسه، ج 5، ص 266-274.

(7)- المصدر نفسه، ج 5، ص 362-363.

(8)- المصدر نفسه، ج 6، ص 168.

(9)- المصدر نفسه، ج 6، ص 169-170.

(10)- المصدر نفسه، ج 6، ص 170.

(11)- المصدر نفسه، ج 6، ص 172.

وفي كتاب الياقوتة الثانية في علم الألحان واختلاف الناس فيه ذكر طائفة من أخبار عبد الله بن جعفر وكلها تتعلق بالغناء والسماع وموقف معاوية منه⁽¹⁾.

وفي نقدنا وتقييمنا للكتاب نقول أن أول شيء يلفت نظر الباحث في العقد الفريد عن تاريخ الفرع السفياي هو كثرة الأخبار والمادة التاريخية، لكن أغلبها إن لم أقل كلها تكرر للأخبار الشائعة الموجودة في شتى أنواع المصادر التاريخية، وكأن ابن عبد ربه أراد أن لا يخلو مؤلفه مما لا بد من معرفته من الأخبار كون كتابه كتاب أدب وثقافة عامة موجه لطبقة عريضة من المجتمع الأندلسي، من حكام وخاصة وعامة. اعتمد ابن عبد ربه في كتابه على منهج الاختيار والانتقاء، كما صرح بذلك في مقدمته، لذا فإن ما ذكره من أخبار الفرع السفياي في عقده ليس هو عرض لكل ما وصل إليه من مادة أو تناهى إلى علمه من أخبار، بل هو ما رآه مناسباً متوافقاً مع معتقده ومذهبه وخلفيته الفكرية. جاءت أخباره عن الفرع السفياي متناثرة متفرقة في كتابه حسب الموضوعات التي تطرق إليها في فصول كتابه، وقد اضطر في كثير من الأحيان إلى تكرار الأخبار في أكثر من موضع.

بما أن كتاب العقد كتاب أدب فقد ركز ابن عبد ربه على انتقاء الأقوال والخطب والرسائل التي تحمل في طياتها قيماً بلاغية أو حكماً تدخل في باب النوادر والفرائد التي تبعث على الاستغراب للفت انتباه قرائه وشدهم إلى الكتاب والابتعاد بهم عن كل راتب ممل، فجاء كتابه بالكثير من نصوص الخطب والرسائل الصادرة عن شخصيات وعمال الفرع السفياي، ناهيك عن خطب الوافدين عليهم من الأعيان وما قيل فيهم من أشعار، وفي ذلك قيمة علمية كبيرة من باب أن ابن عبد ربه يكون قد قدم للباحثين خدمة بجمعه لشتات تلك النصوص كما فعل في واسطة عقده بأن جمع فيها الكثير من خطب الفرع السفياي، ولئن كانت تلك النصوص قد جاءت عند من تقدمه وقد ذكرت مسندة بما يرفع من قيمتها وتخلي ابن عبد ربه عن الإسناد فإنها مع ذلك لا تخلو من فائدة، اتاحة إمكانية المقارنة وضبط النصوص في ألفاظها وشخصياتها ومناسباتها.

ويؤخذ على ابن عبد ربه في منهجه الانتقائي ميوله لآل البيت، فيركز على المحاورات التي حدثت بين أفراد البيت السفياي وخاصة منهم معاوية وبين أفراد من آل البيت، ويظهر فيها غلبة آل البيت بشكل فاضح إن كان ذلك في قوة الحجج أو في البلاغة والفصاحة أو في حضور البداهة وسرعة الرد، ولم

(1)- المصدر نفسه، ج 7، ص 19-22.

يسجل موقفا واحدا ينتصر فيه معاوية أو أحد الأمويين على فرد من أفراد آل البيت، وهذا لا يفهم منه إلا غلبة الميول الشيعية عند ابن عبد ربه، وهذا ما أشار إليه ابن كثير في رأيه فيه في النص الذي أوردناه آنفا، لذا يجب تنبه الباحثين لهذا الأمر وعدم الاكتفاء بروايات العقد الفريد دون مقارنتها ودون اتهامها وعرضها على منهج النقد، خاصة وأن ابن عبد ربه كان انتقائيا في اخباره.

ومن جهة أخرى فلئن كان ابن عبد ربه قد تفرد ببعض النصوص كخطبة عبيد الله بن زياد البليغة أمام معاوية وخاصته ورد معاوية عليه بخطبة لا تقصر عنها بلاغة، انتقص فيها زياد، فإن ذلك يدعو إلى الاستغراب ويثير الشكوك، إذ كيف فات ذلك من سبقه من الأدباء والمؤرخين كالجاحظ في البيان والتبيين أو ابن قتيبة في عيون الأخبار أو المبرد في كامله أو الطبري في تاريخه أو غيرهم وقد رصدوا جميعا هذا النوع من النصوص وهم من أهل المشرق وهم أعلم من غيرهم بأخباره ونصوصه، فكيف وصل ذلك إلى ابن عبد ربه في أقاصي بلاد الغرب الإسلامي من أرض الأندلس وهو لم يبارح قرطبة؟ ناهيك عن أن ما ورد في نص الخطبتين إذا ما قورن بأساليب خطب تلك الفترة يجد فيهما المتفحص فرقا واضحا وذلك بالمبالغة في استعمال الألفاظ النادرة واشتقاق العبارات المستغلة وإن كان هذا من اختصاص علماء البلاغة واللغة، لكن كل هذا يدعو للريبة في نصوصه.

ولكن يجب أن نتطرق هنا لنقطة أخرى لا تقل أهمية عما سبق، وهي مشكلة تخلي ابن عبد ربه عن إسناد رواياته فحتى وإن كان قد برر ذلك في مقدمته بقوله: «وحذفت الأسانيد من أكثر الأخبار طلبا للاستخفاف والإيجاز، وهربا من التثقيب والتطويل؛ لأنها أخبار ممتعة وحكم ونوادر، لا ينفعها الإسناد باتصاله، ولا يضرها ما حذف منها، وقد كان بعضهم يحذف أسانيد الحديث من سنة متبعة، وشريعة مفروضة؛ فكيف لا نحذفه من نادرة شاردة، ومثل سائر، وخبر مستطرف»⁽¹⁾، وبالرغم من أن ابن عبد ربه لم يكن أول من اتبع هذا المنهج في حذف الأسانيد، إلا أن حذفه لها يفتح الأبواب أمام عديد الفرضيات، ومن ذلك أن ابن عبد ربه كان قليل الرحلة ولم يذكر أنه غادر الأندلس في رحلة علم ولا حج أو غيرها، واتصال الأسانيد يتطلب أخذ الرواية سمعا أو قراءة وهذان الطريقتان هما أقوى طرق التحمل عند علماء الحديث، من بين الطرق الثمانية للتحمل⁽²⁾، والراجع مع هذه الحال أن ابن عبد ربه أخذ رواياته عن تاريخ المشرق عامة باطلاعه عن ما وصله من كتب المشاركة دون سماع أو قراءة أو مكتوبة

(1)- العقد الفريد، ج 1، ص 5-6.

(2)- القاضي عياض: تقييد السماع، ص 69، محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، ص 123.

أو غيرها، وهذا يسمى وجادة وهي من بين أضعف طرق التحمل ويعبر عنها بعدة ألفاظ كـ "قرأت في كتاب"، أو "وجدت في كتاب" أو "قال فلان" أو غيرها، وبما أنه نصح منهج الانتقاء والاختيار فإن غلبة الوجادة على رواياته والتصريح بها في السند عند كل خبر ينقص كثيرا من قيمة الكتاب وقيمة الأخبار الواردة فيه، لذا تحلل ابن عبد ربه من السند ليقى احتمال طرق التحمل بالسماع والقراءة وغيرها قائم، وسواء كان مرد الأمر إلى مذكره ابن عبد ربه من مبررات أو بسبب الفرضية التي ذكرناها، فإن ابن عبد ربه فوت علينا فرصة الاطلاع عن مصادره وتتبع صحة ودقة رواياته التاريخية عن تاريخ الفرع السفياي، وهذا أنقص كثيرا من القيمة العلمية لكتابه.

وما يلفت الإنتباه أيضا في العقد الفريد، هو الأخبار التي رواها عن معاوية وابنه يزيد في سماع الغناء رغم أن الروايات التي ساقها تصور بدقة نوع الغناء الذي أجازه معاوية، إلا أن الفضول ينتابنا عن اكتفاءه بذكر أخبار معاوية وابنه فقط حول هذا الأمر ولم يعطنا صورة واضحة وكاملة عن المجتمع بكل طبقاته وكيف كان أمر الغناء فيه، بمنهجه الانتقائي كأنه أراد ان يلصق ذلك بالأمويين دون غيرهم، مع أن هناك روايات أخرى وصلتنا عن شخصيات أخرى تجيزه في تلك الفترة بتلك الشروط كالنعمان بن بشير مثلا وقد صور لنا الاصفهاني الصورة كاملة في تلك الفترة بما لا يلصق التهمة بالأمويين وحدهم في هذا كما رأينا في تقييمنا لكتابه الأغاني، وبناء على ما تقدم من ميول ابن عبد ربه الشيعية فإن ما قدمه في هذا الشأن من روايات ليس بريئا، بل هو أمر مقصود مدبر له.

ثم إن ابن عبد ربه لا يمحص الأخبار، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقق، وإنما يعرضها كيفما تأتت له، فيذكر في مكان من العقد أن معاوية توفي وولده يزيد عنده، ثم يشير في مكان آخر إلى أن يزيد كان بعيدا عن دمشق حين وافت المنية معاوية⁽¹⁾، ثم يعرض لأشياء هي إلى الخرافات والأساطير أقرب، دون أن يعلق عليها، أو يثيره شذوذها، كحديثه عن رجل عاش مائة وتسعين عاما ثم اسود شعره، ونبئت أضراسه، وعاد شابا⁽²⁾، وكقوله عن المستوخر بن ربيعة أنه وفد على معاوية وهو ابن ثلاثمئة سنة⁽³⁾.

إن كل ما سبق ذكره يجعلنا نقول أن العقد الفريد مصدر ثانوي قيمته العلمية كمصدر لتاريخ الفرع السفياي قليلة ومتدنية، لذا يجب التعامل مع رواياته بحذر شديد وأن لا يكتفي بها الباحث دون أن يعرضها على المنهج المقارن.

(1)- العقد الفريد، ج3، ص188، 263.

(2)- المصدر نفسه، ج2، ص369، الطاهر أحمد المكي: دراسة في مصادر الأدب، ص289.

(3)- المصدر نفسه، ج2، ص368.

الفصل الثالث

المصادر الأدبية الشعرية

أولاً: مصادر تراجم الشعراء ونقد شعرهم

ثانياً: دواوين الشعر

أولاً: مصادر تراجم الشعراء ونقد شعرهم

ظهرت المؤلفات المختصة بتراجم الشعراء في وقت مبكر، ولعل أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ) هو أقدم من ألف في ذلك، وذلك في كتابه "الشعر والشعراء"، والمدائني في كتابه "أخبار الشعراء"، و"من نسب إلى أمه من الشعراء"، ومحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ) في كتابه "طبقات فحول الشعراء"، وعمر بن شبة في كتابه "طبقات الشعراء"، ودعبل بن علي (ت276هـ) في كتابه "طبقات الشعراء"، وابن قتيبة في كتابه "الشعر والشعراء" وغيرهم ممن جاء بعدهم كثير⁽¹⁾، إلا أن أغلب هذه المؤلفات لم تصل إلينا.

1- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي**أ- التعريف بالمؤلف**

هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي البصري، مولى قدامة بن مظعون الجمحي بالولاء، ولد بالبصرة سنة 139هـ، ونشأ فيها وهي بيئة علماء العربية الأوائل وفحولها، والتقى كثيراً من علماء اللغة والنحو ورواة الأدب والأخبار الثقات، وسمع من شيوخ العلم والحديث والأدب وروى عنهم، وقد اشتهر بسعة علمه وصدق روايته، وقد ذكر صاحب الفهرست أن لابن سلام إلى جانب "كتاب طبقات فحول الشعراء" ثلاثة كتب أخرى هي: "الفاصل في ملح الأخبار والأشعار"، و"بيوتات العرب"، و"الحلاب وأجر الخيل"، وأضاف له ياقوت كتاباً رابعاً هو: "غريب القرآن"، وتوفي في بغداد سنة 232هـ⁽²⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

أول من نشر "طبقات الشعراء" يوسف هل J. Hell في ليدن سنة 1916م، ونشرها حماد محمد في القاهرة سنة 1923م⁽³⁾، ثم نشرها محمود شاكر بالقاهرة سنة 1952م، وأعاد طبعها سنة 1979م، وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

(1) - محمد بن طلال الدعجاني: موارد ابن عساكر، ج1، ص322.

(2) - مصادر ترجمته: ابن النديم: الفهرست، ص143، الأنباري: نزهة الألباء، ص125، ياقوت الحموي: معجم

الأدباء، ج6، ص2540، السيوطي: بغية الوعاة، ج1، ص115.

(3) - بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج2، ص153.

إن كتاب "طبقات فحول الشعراء" من أقدم كتب النقد الأدبي، ومؤلفه من أوائل النقاد الذين اعتنوا بالشعر والشعراء، فهو أول من خص النقد الأدبي بدراسة مستقلة بعد أن كان جُملاً وفقرات متناثرة في بطون الكتب⁽¹⁾.

افتتح ابن سلام كتابه بمقدمة قيمة تعكس أهمية الكتاب وغايته ومنهجه، أما أهميته فتتجلى في عدة أمور منها اهتمامه بالشعر العربي القديم، وحيوات قائله وأحوالهم، حيث يقول: «ذكرنا العرب وأشعارها والمشهورين المعروفين من شعرائها وفرسانها وأشرافها وأيامها، إذ كان لا يحاط بشعر قبيلة واحدة من قبائل العرب، وكذلك فرسانها وساداتها وأيامها، فاقصرنا من ذلك على ما لا يجهله عالم ولا يستغنى عن علمه ناظر في أمر العرب، فبدأنا بالشعر»⁽²⁾.

وتكمن قيمة وأهمية هذا الكتاب في كونه قدم نقداً للشعر وخلصه مما أضيف إليه، وأرجع ما تم انتحاله منه لأصحابه، خاصة وأنه بسبب العصبية القبلية في العصر الإسلامي حرصت بعض القبائل العربية على أن تضيف لإسلامها ضرباً من المكانة والمجد، فوجدت في الشعر ضالتها، ومعلوم أن الشعر الجاهلي قد ضاع منه الكثير، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»⁽³⁾.

أما أسباب ضياع ذلك الشعر فقد بيّنها ابن سلام في قوله: «فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، وهتت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار، وراجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير»⁽⁴⁾.

(1) - إن كتاب "فحول الشعراء" للأصمعي (ت216هـ) هو أول كتاب جمع آراء عالم من علماء العربية في الشعر والشعراء، لكن كتابه عبارة عن مجموعة من الأسئلة في الشعر والشعراء توجه بها أبو حاتم السجستاني إلى الأصمعي، فأجابه بتلك الأجوبة التي نرى فيها أثر الارتجال، ونرى فيها الأحكام الموجزة التي يقل فيها أثر الدرس والتعليل، أما كتاب ابن سلام فيمتاز على كتاب الأصمعي بأنه أكبر منه وأجمع، ويقوم على منهج في دراسة الشعراء وبناء طبقاتهم والنظر إلى أشعارهم، بخلاف كتاب الأصمعي فهو صغير يتناول بعض الشعراء في غير منهج مرتب، كذلك كان لكتاب ابن سلام أثر كبير في النقد. بدوى طبانة: دراسات في نقد الأدب العربي، ص154، محمد زغلول سلام: تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري، ص96.

(2) - طبقات فحول الشعراء، ج1، ص3.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص3.

(4) - طبقات فحول الشعراء، ج1، ص25.

لذلك لاحظ ابن سلام قيام بعض القبائل التي قلَّ نصيبها فيما بقي من شعر بالوضع على ألسنة شعرائهم، يقول ابن سلام: «فلما راجعت العرب رواية الشعر، وذكر أيامها ومآثرها، استقلَّ بعض العشائر شعر شعرائهم، وما ذهب من ذكر وقائعهم، وكان قوم قلَّت وقائعهم وأشعارهم فأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسنة شعرائهم، ثم كانت الرواة بعد فزادوا في الأشعار التي قيلت»⁽¹⁾.

وقد اشتمل مصنف ابن سلام على 114 شاعراً جاء توزيعهم في الطبقات التالية:

- 1 - طبقات الشعراء الجاهليين : وهي عشرة، في كل طبقة أربعة شعراء.
- 2 - طبقات الشعراء الإسلاميين : وهي عشرة، في كل طبقة أربعة شعراء.
- 3 - طبقة أصحاب المراثي : وتضم ثلاثة شعراء وشاعرة - الخنساء - وهي المرأة الوحيدة التي أوردتها ابن سلام في طبقاته.
- 4 - طبقة شعراء القرى العربية: وتنطوي على اثنين وعشرين شاعراً، قسّموا على النحو التالي:
 - أ - شعراء المدينة خمسة، ثلاثة من الخزرج و اثنان من الأوس.
 - ب - شعراء مكة تسعة.
 - ج - شعراء الطائف خمسة.
 - د - شعراء البحرين ثلاثة.
 - هـ - طبقة شعراء اليهود وتشمل ثمانية شعراء.

أما فيما تعلق بالفرع السفياي عنده فقد تكلم عن طبقة الشعراء الإسلاميين، وذكر في الطبقة الأولى منهم جرير الشاعر الذي عاش في الفترة (28-110هـ)، والفرزدق الذي توفي سنة 110هـ، والأخطل الذي عاش في الفترة (19-90هـ)، وكل هؤلاء عاصر خلافة السفيايين فذكر أخبارهم وأشعارهم وأطال فيها، وقد تحلل أخبارهم الكثير من الأخبار المتعلقة ببعض خلفاء وولاة الفرع السفياي كمعاوية⁽²⁾، وابنه يزيد⁽³⁾، وزيايد بن أبيه⁽⁴⁾، وسعيد بن العاص⁽⁵⁾.

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص46.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص103، 136، 194، ج2، ص463، 686، 690.

(3) - طبقات فحول الشعراء، ج1، ص153، ج2، ص381، 461، 463، 502، 625، 632، 700.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص300، 304، 309.

(5) - المصدر نفسه، ج1، ص119، 120، ج2، ص304، 321.

تكمّن قيمة أخبارهم التي أوردها لهم في عكس الكثير من صور الحياة الاجتماعية، كما تعكس أخبارهم الحياة الأدبية في تلك الفترة المبكرة، وكيف رجع الناس بعد استقرار الأوضاع واستقرار القبائل وانتقال عملية الفتوح إلى الأطراف إلى الشعر والمفاخرة به وحفظ المآثر في خدمة الإسلام وستكلم عن هذا الأمر في العنصر الذي سنخصصه لدواوين الشعر كمصادر لتاريخ الفرع السفياي.

قال ابن سلام: «حدثني يونس بن حبيب وأبو الغراف قالا: كان عبد الله بن همام رجلا له جاه عند السلطان ووصلة بهم، وكان سرّيا في نفسه، له همة تسمو به وكان عند آل حرب مكينا حظيا فيهم، فكان الذي حدا يزيد بن معاوية على البيعة لابنه معاوية بن يزيد أن عبد الله بن همام السلوي قام إلى يزيد بن معاوية فأنشده شعرا رثى فيه معاوية بن أبي سفيان وحضه على البيعة لابنه معاوية»⁽¹⁾، وقال له الأبيات:

تعزّوا يا بني حرب بصبر *** فمن هذا الذي يرجو الخلودا
لعمر مناخهن ببطن جمع *** لقد جهزتم ميتا فقيدا
لقد وارى قلبكم بياننا *** وحلما لا كفاء له وجودا
فعاض الله أهل الدين منكم *** ورد لنا خلافتكم جديدا
مجانبة المحاق وكل نحس *** مقارنة الأيامن والسعودا
خلافة ربكم حاموا عليها *** إذا غمزت خنابسة أسودا
تعلمها الكهول المرد حتى *** تذلل بها الأكف وتستقيدا
إذا ما بان ذو ثقة تلقى *** أخوا ثقة بها صنعا مجيدا
تلقفها يزيد عن أبيه *** وخذها يا معاوي عن يزيدا
فإن عرفت لكم فتلقفوها *** ولا ترموا بها الغرض البعيدا
فإن دنياكم بكم اطمأنت *** فأولوا أهلها خلقا سديدا
وإن ضجرت عليكم فاعصبوها *** عصابا تستدر به شديدا⁽²⁾
وأنشده هذا الشعر أيضا

إننا نقول ويقضى الله مقتدرا *** مهما يدم ربنا من صالح يدم
يزيد يا ابن أبي سفيان هل لكم *** إلى ثناء ومجد غير منصم

(1) - المصدر نفسه، ج2، ص625.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص626-628.

اعزم عزيمة أم غبه رشــــد *** قبل الوفاة وقطع قالة الكلم

واقدر بقائلكم خذها يزيد فقل *** خذها معاوي لا تعجز ولا تلم

إن الخلافة إن تعرف لثالثكم *** تثبت مراتبها فيكم ولا تـرم (1)

ثم قال ابن سلام: «فلم تنزل في نفس يزيد حتى بايع معاوية ابنه فعاش أربعين ليلة بعد أن أتنه البيعة من الآفاق ثم مات فقيل له: أوصه، فقال: ما أحب أن أزودهم الدنيا وأخرج عنها» (2).

يدخل هذا الشعر في مجال الشعر السياسي، وللخبر أهمية كبرى إذ لم تتكلم مصادر التاريخ الأصلية عن انتقال الخلافة من يزيد إلى ابنه معاوية، وكيف فكر واقتنع بذلك، ومما يزيد من قيمة الخبر وغيره من الأخبار التي أوردها ابن سلام أنها مسندة تمكن الباحث من التعرف على مصادرها ومواردها.

وكذلك مما زاد من قيمة هذا الكتاب هو كونه من بين أقدم ما وصل إلينا في هذا الباب رغم أن كتاب الأصمعي الذي أشرنا إليه سابقاً "فحولة الشعراء" سابقاً عليه إلا أنه ليس بكتاب تراجم و ضئيل الحجم إذ لا يتعدى نصه 12 صفحة (3) ولا يدانيه في توسعه ومنهجه.

وكذلك شكل كتاب ابن سلام مادة أساسية لمن جاء بعده من الأدباء، وعلى رأسهم أبي الفرج الأصفهاني الذي اعتمد عليه في كتابه الأغاني بشكل أساسي ونقل معظم ما جاء فيه (4).

2- كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري

أ- التعريف بالمؤلف

هو ابن قتيبة الدينوري وقد ترجمنا له في دراستنا لكتاب الإمامة والسياسة الذي نسب إليه في الفصل الأول من الباب الثاني.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

(1) - طبقات فحول الشعراء، ج2، ص629.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص632.

(3) - حسب الطبعة التي حققها المستشرق ش.توري، ونشرتها دار الكتاب الجديد بلبنان سنة 1980م.

(4) - محمود شاكر: برنامج طبقات فحول الشعراء، ص38.

قال الأستاذ أحمد صقر في نقده للطبعة الأولى من الكتاب بتحقيق محمود شاكر⁽¹⁾: «وهذا كتاب من أرفع كتب الأدب قدرا، وأنبهها ذكرا، وأقدمها نشرًا، فقد طبع لأول مرة في مدينة ليدن سنة 1785م، وأعيد طبعه فيها مرة ثانية سنة 1902م بعناية المستشرق الكبير دي غويه، ثم طبع بعد ذلك في مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة، كثيرة التصحيف والتحريف لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية؛ لأن دي غويه قد عني بنشره، فراجع مخطوط ليدن على خمس نسخ خطية»⁽²⁾، ثم قام الأستاذ محمود شاكر بتحقيقه ونشره في مجلدين سنة 1946م، وسنة 1950م، في دار احياء الكتب العربية بمصر، وطبعه أيضا بدار الحديث بالقاهرة، وكانت الطبعة الثانية سنة 2003م وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

وقد صاحب تأليف هذا الكتاب مناخا متميزا عرفه القرن الثالث الهجري، وتميز به باعتباره القرن الذي سالت فيه أقلام العلماء آنذاك في هذا اللون من التأليف، ونذكر منهم ابن سلام الجمحي، والجاحظ (ت 255هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، وبذلك فكتاب "الشعر والشعراء" لم يكن فريدا في لونه، وإنما كان مجاريا لحركة التأليف التي شهدتها القرن الثالث الهجري.

والغرض من هذا الكتاب هو التأريخ للشعراء وشعرهم ونقده، فقد أرخ ابن قتيبة فيه لمئتين وثلاثة شعراء، ستة وتسعون منهم في الجزء الأول ومئة وسبعة في الجزء الثاني، وبدءا من العصر الجاهلي حتى حدود العصر العباسي الأول، كما تضمن الكتاب ما يقرب من ألفي لفظة من الغريب أتى ابن قتيبة على شرحها وبيان أوجه استعمالها.

وطبيعي في عصر هذه سماته، أن ينصب اهتمام العلماء، على دراسة الشعر لما له من أثر بليغ في الحياة الإنسانية عامة، والعربية منها على وجه الخصوص، وغير خاف أن "أشعار العرب" هي مضرب الأمثال؛ في الفصاحة وحسن التركيب وقوة الدلالة، وهي المصدر والسند الذي أقيمت عليه أصول النحو والبلاغة العربيين، وهي السراج المنير لكل راغب في حيازة علوم القرآن والحديث النبوي الشريف.

وقد شرح ابن قتيبة في مقدمة كتابه الغرض من تأليفه لهذا الكتاب ومنهجه فيه فقال:

«هذا كتاب ألفت في الشعراء، أخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم، وأقدارهم، وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومن كان يعرف باللقب أو بالكنية منهم، وعمّا يستحسن من أخبار الرجل ويستجد من شعره، وما أخذته العلماء عليهم من الغلط والخطأ في ألفاظهم أو معانيهم، وما سبق

(1) - نشر نقده للمجلد الأول في الجزء الثامن من المجلد الثاني من مجلة "الكتاب" التي كانت تصدرها دار المعارف

بمصر العدد الثامن المجلد الثاني سنة 1946م.

(2) نقد الأستاذ أحمد صقر، مقدمة كتاب الشعر والشعراء، ج1، ص5.

إليه المتقدمون فأخذهم المتأخرون ... وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء، الذين يعرفهم جلّ أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب، وفي النحو، وفي كتاب الله - ﷻ -، وحديث رسول الله - ﷺ -»⁽¹⁾.

ويضيف قائلاً في شرح منهجه لنقد الشعر: «ولم أسلك، فيما ذكرته من شعر كلّ شاعر مختاراً له، سبيل من قلد، أو استحسن باستحسان غيره، ولا نظرت إلى المتقدم منهم بعين الجلالة لتقدمه، وإلى المتأخّر منهم بعين الاحتقار لتأخّره. بل نظرت بعين العدل على الفريقين، وأعطيت كلا حظّه، ووفّرت عليه حقّه»⁽²⁾.

وقد كتب ابن قتيبة كتابه هذا عن الشعر لعظيم خطره كما قال ولأهميته في هذه الفترة التاريخية وذلك لمعرفة من رفعه الله بالمديح، ومن وضعه بالهجاء وما أودعته العرب من الأخبار النافعة، والأنساب الصحاح، والحكم المضارعة لحكم الفلاسفة، والعلوم في الخيل، والنجوم وغيرها⁽³⁾.

يعتبر كتاب الشعر والشعراء من أوائل كتب النقد التي تمتاز بالرأي الجريء والمنهج الواضح، وأهم ما في الكتاب مقدمته فقد وضع فيها أصول النقد المعروفة في عصره، جمع قدراً لا بأس به من مقاييس النقد وأحكامهم، مع اجتهاد ومسايرة لظروف الشعر الجديد واتجاهاته وأساليبه، ومواجهة جريئة لمقاييس اللغويين والمتزمّنين الذين درجوا على تحكيم أصول الشعر القديم، ومعايير الموروثة⁽⁴⁾.

والموضوع الذي يدور عليه الكتاب ذو شقين، الأول منهما عرض تاريخي ذكر فيه أسماء الشعراء، وتراجهم وأخبارهم وقبائلهم وما إلى ذلك، وعرض للناحية الأدبية أو النقدية في الشق الثاني، فذكر ما يستجد من شعرهم، وما قاله العلماء فيه، ثم طبقات ذلك الشعر والوجوه التي يختار لأجلها ويقدم⁽⁵⁾.

وقد أورد ابن قتيبة في كتابه ترجمة جمهرة من الشعراء أطال في الكلام عن كل منهم وقصر، حسب مكانة كل واحد منهم، وما يروى من شعره أو يستجد ويستشهد به، وشخصية ابن قتيبة في هذه التراجم غير واضحة وضوحها في مقدمة الكتاب، وخاصة من وجهة نظر الناقد، فقد نقل أخبار أولئك الشعراء

(1) - الشعر والشعراء، ج 1، ص 61.

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 61.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 65.

(4) - محمد زغلول سلام: ابن قتيبة، ص 56.

(5) - المرجع نفسه، ص 57.

من كتب سابقه ومعاصريه بغير تصرف أحيانا كما هو ظاهر في نقله عن كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، وكتاب "طبقات فحول الشعراء" لابن سلام⁽¹⁾.

وقد أخذ النقاد على ابن قتيبة في كتابه هذا عدة مأخذ منها ما ذكره الدكتور محمد مندور حيث قال: «فابن قتيبة لم يتناول النصوص ولا الشعراء بنقد في تطبيقي، وإنما اكتفى بأن عرض في مقدمته لبعض المسائل العامة، يحاول أن يضع لها مبادئ ثم أخذ في سرد سير الشعراء وبعض أشعارهم على غير منهج واضح ولا مبدأ في التأليف»⁽²⁾.

أما بالنسبة لموقع كتابه بين الكتب التي تعرضت للشعر ونقده فهو يعتبر خطوة متقدمة بالنسبة للبيان والتبيين" و"طبقات فحول الشعراء" فهو يجمع بين اتجاهيهما في منهج منظم إلى حد ما، فيه أصالة رأي واضحة، وقد أثر هذا المنهج في كتب النقد التي جاءت بعده⁽³⁾.

غير أن ما يهمننا في كل هذا قيمة هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياني، وأول ما يجب أن نشير إليه في هذا المقام، أن هذا الكتاب يشكل مادة دسمة لمن رام التأريخ للأدب العربي والشعر والحركة الأدبية بشكل عام في فترة الفرع السفياني، إذ يزوده بتقييم لأشعار من اشتهر من الشعراء في هذه الفترة كالفرزدق وجريير والأخطل وغيرهم.

وتحج ابن قتيبة تحجا في ذكره للشعراء يقوم على التعريف بالشاعر وذكر نسبه والقليل من أخباره، ثم يعرض لشعره وما يستجد منه وما يؤخذ عليه فيكثر له أو يقل حسب مكانة الشاعر وقدره، ويذكر أحيانا بعض المواقف للشاعر مع الخلفاء أو الولاة، فعرض للكثير من الشعراء الذين عاشوا في فترة حكم الفرع السفياني وذكر طرفا من أخبارهم ومن شعرهم كجريير⁽⁴⁾ والأخطل⁽⁵⁾ والفرزدق⁽⁶⁾ وابن مفرغ الحميري⁽⁷⁾، والراعي⁽⁸⁾، وأبو الأسود الدؤلي⁽⁹⁾، وغيرهم.

(1) - محمد زغلول سلام: ابن قتيبة، ص 62.

(2) - المرجع نفسه، ص 22.

(3) - المرجع نفسه، ص 63.

(4) - الشعر والشعراء، ج 1، ص 456.

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 473.

(6) - المصدر نفسه، ج 1، ص 462.

(7) - المصدر نفسه، ج 1، ص 348.

(8) - المصدر نفسه، ج 1، ص 404.

(9) - الشعر والشعراء، ج 2، ص 719.

ومن ذكرهم ابن قتيبة من الشعراء كانت لهم أخبارا كثيرة مع السفينيين فأورد طرفا منها بما يفيد الباحث في تمييز العلاقة التي كانت تربط الخلفاء بالشعراء، ومن كان من الشعراء في مدح السلطان كالأخطل ومن كان منهم مناوئا سليط اللسان عليهم كابن مفرغ، فقد قال ابن قتيبة في الأخطل: «وكان الأخطل يمدح بني أمية، مدح معاوية ويزيد ومن بعدهم من خلفاء بني مروان حتى هلك»⁽¹⁾، وذكر هجاء ابن مفرغ لزياد⁽²⁾.

واعتمد ابن قتيبة في كثير من أخباره على أبي عبيدة حيث روى عنه في أربعة وثلاثين نصا، ورغم أن أغلب أخباره غير مسندة إلا أن نصوصه تستمد قيمتها من ابن قتيبة نفسه، كونه محط رضى وقبول عند المؤرخين وأصحاب التراجم.

تكمن أهمية ما جاء في هذا الكتاب عن الفرع السفيناني أن مادته تتعدى الجوانب السياسية والعسكرية التي اقتصر عليها كتب التاريخ بشتى أنواعها إلى الجوانب الاجتماعية والعلمية والأدبية. فهي تشكل إلى جانب دواوين الشعر أرضية هامة لبناء دراسات تاريخية هامة للنواحي الاجتماعية والأدبية التي سادت تلك المرحلة المبكرة من مراحل الحضارة العربية الإسلامية.

ثانيا: دواوين الشعر

قال ابن خلدون في كلامه عن الشعر: «واعلم أنّ فنّ الشعر من بين الكلام كان شريفا عند العرب. ولذلك جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم وشاهد صوابهم وخطئهم وأصلا يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم. وكانت ملكته مستحكمة فيهم شأن الملكات كلّها»⁽³⁾.

وكثيرا ما كانت الحوادث المعاصرة المهمة مادة للشعراء، فالأحداث العسكرية المجيدة قد تستثير الشاعر للنظم عندما يؤمل جائزة مادية ممن لعب دورا رئيسا في تلك الأحداث، كما ويمكن جعل الحوادث التاريخية موضوعا لقصائد هجائية مقذعة كانت كالهجاء القديم سلاحا هاما في الصراع بين الأحزاب المتنافسة، كما وأن أثر التاريخ على الأحداث المعاصرة يمكن أن يصور في قصائد مديح أو رثاء تبعا للأحوال والظروف، وكل هذه الأشعار ذات قيمة في فهمنا لعصرها، غير أنها لا تكون تاريخا بأي شكل كان، ولم

(1) - المصدر نفسه، ج1، ص473.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص350.

(3) - المقدمة، ص785.

ينظر الشعراء عند بحثهم للحوادث، إلى أهميتها التاريخية، وهذه قضية مؤكدة، اللهم إلا إذا أثبتت العكس دراسة شاملة لها، ولا شك أن مثل هذه الدراسة أمر ضروري جدا⁽¹⁾.

كان قالب القصيد كما هو معروف في الشعر الجاهلي قد صار طرازا قديما باليا في أواخر عهد الدولة الأموية، فلم يقو على مسaire العصر، لقد كانت مواده ومعانيه المتوارثة، المحدودة في نطاق ضيق، مرتبطة بحياة البادية، فلم تعد تتفق مع الروابط والصلات الجديدة، التي تختلف عن علاقات البادية اختلافا كليا، والتي قامت بين السكان المختلطين من العرب والعجم في المدائن الكبيرة التي غدت مراكز الحياة العقلية⁽²⁾.

قال فرانتز روزنتال: «لا يوجد سبب جوهري يمنع الشعر في لغات الإسلام، وهو تاريخ مخلق من القيام بوصف الوقائع الحقيقية وصفا يسمو بها»⁽³⁾.

ويعد الشعر من أهم الوثائق ذات الحمولة الثقافية ولها أهمية كبيرة في بناء النص التاريخي، فهي ذخائر حية تحفظ ذاكرة الشعوب بمختلف تحولاتها الحضارية، والفكرية، والسياسية، والاقتصادية، ومن هذا الباب فإن للشعر علاقة وثيقة بالتاريخ.

لم يصل الدارسون المحدثون إلى رأي قاطع أو رؤية واضحة فيما يتصل بمصادر الأدب الأولى ويبدو من الأخبار المتقطعة من هنا وهناك أن جمع الشعر الجاهلي واكب الحركة العلمية في العصر الأموي، متمثلة في تقدم علوم اللغة والنحو، والتي أخذت شكلها النهائي مع قيام الدولة العباسية، بعد أن تولى المنصور الخلافة عام 136هـ، وإلى علمائهما في البصرة والكوفة يعود الفضل في جمع النصوص الشعرية والأخبار التاريخية المتعلقة بها، على نحو منهجي، وهو جمع أخذ أشكالا مختلفة، فقد يكون شعر قبيلة بأكملها، أو شاعر بعينه، أو لطبقة معينة من الشعراء، حسب مكانتهم الفنية، أو الاجتماعية، أو في شكل مختارات ترضي أذواق الذين تتوجه إليهم، وتعكس بالتالي ذوق المختار وميله الأدبي⁽⁴⁾.

أ - صناعة دواوين القبائل ودواوين الشعراء القدامى

(1) روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص 248-249.

(2) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج 2، ص 9.

(3) علم التاريخ عند المسلمين، ص 248-249.

(4) الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 91.

بعد عملية جمع الشعر الواسعة النطاق، التي قام بها الجيل الأول من الرواة العلماء وتلاميذهم المباشرين، أجهت عملية تصنيف هذا الشعر في ثلاثة اتجاهات، وكانت هذه الاتجاهات متعاصرة منذ البداية، وكانت في الوقت نفسه يكمل بعضها بعضاً:

1- صناعة دواوين الشعراء من الجاهليين والإسلاميين.

2- صناعة دواوين القبائل.

3- اختيار أروع ما تضمنه هذا الشعر من القصائد والمقطعات⁽¹⁾.

إن اتصال رواية الشعر من عصر الجاهلية إلى عهد صدر الإسلام وعهد بني أمية عن طريق الشعراء الرواة قد هيا الرواة العلماء في أواخر هذا العهد وفي الصدر الأول للعصر العباسي الوقوف على معظم ما أنشده كبار الشعراء في العصر الجاهلي وفي صدر الإسلام، هذا بالإضافة إلى ما استقوه من أعراب البادية الرواة وبخاصة المعمرين منهم، ثم ما كان بين أيديهم من مدونات مفرقة أو مجموعة من هذا الشعر⁽²⁾.

وعن هذه المصادر جميعاً تجمع لديهم شعر كبار الشعراء من الجاهليين والإسلاميين ومن ذلك دونت دواوين شعرهم، ولما كان هؤلاء الرواة العلماء موزعين على مدرستي الكوفة والبصرة فقد كان طبيعياً أن يظهر بعض الاختلاف فيما يصنفه كل فريق من شعر الشاعر في ديوانه، وهو أمر اختلاف يسير، مرجعه إلى اختلاف المصادر التي استقوا منها هذه الأشعار، وقد استطاعت الأجيال اللاحقة من علماء الشعر، الذين كونوا مدرسة بغداد، والذين أخذوا عن المدرستين السابقتين على السواء، أن يحصوا هذه الروايات، وأن يصنفوا ديوان كل شاعر تصنيفاً موثقاً ودقيقاً، وأبرز من نهض منهم بهذا العبء هو أبو سعيد السكري (ت 275هـ)، ولا يكاد ينتهي القرن الخامس الهجري حتى تكون هذه الدواوين أو أغلبيتها قد شرحت، وفي بعض الأحيان أكثر من شرح⁽³⁾.

أما فيما تعلق بدواوين القبائل فقد كانت الروايات التي رقدت الجيل الأول من الرواة العلماء بأشعار أفراد الشعراء هي نفسها التي وفرت بين أيديهم أشعار القبائل، وربما كان تفكيرهم في جمع أشعار كل قبيلة على حداً، وقد وجههم إليه ما كان شائعاً ومتداولاً باسم كتاب القبيلة، فقد كان لكل قبيلة منذ العصر الجاهلي كتاب تؤول إليه، يضم أخبارها ووقائعها ومبدعات شعرائها، وهو رصيدها عند التباهي والتفاخر،

(1) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 62.

(2) المرجع نفسه، ص 63.

(3) المرجع نفسه، ص 63.

ومن ثم عرف هؤلاء الرواة العلماء هذا الإطار من التصنيف، ولا شك في أن هذا الطراز من التصنيف كانت له فائدة علمية خاصة من الناحية اللغوية الصرفية، حيث تتضح من خلاله سمات اللغة لدى كل قبيلة، وآثار لهجتها الخاصة، وهو الأمر الذي اهتم له علماء اللغة في المحل الأول⁽¹⁾.

ويمكن القول أن دواوين الشعر التي يحمل الواحد منها اسم شاعر بعينه جاءت تالية، وحتى ربما كانت ثانوية بالنسبة لدواوين القبائل نفسها، وقد يكون بعضها مقتطعا من هذه، أو من الأخبار التي تدور حول حياة الأبطال وقتالهم، ولو أن هذا لا ينفي أن بعض دواوين الشعر ترجع صناعتها إلى زمن بعيد جدا، كما هو الحال في المعلقات مثلا، وهي أقدم دواوين الأفراد، وربما كانت وراء اختيار القصائد الكبار، لآحاد الشعراء المشهورين، وجمعها في مجموعة متميزة⁽²⁾.

ليس مبالغة أن نقول إن المحاولات الأولى لجمع الشعر المنتمي إلى كل قبيلة واحدة بأكملها تعود إلى العصر الجاهلي وصدر الإسلام، ولدينا إشارات تدعم هذا الاحتمال، فالشاعر الجاهلي بشر بن أبي خازم الأسدي الذي عاش في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، وعاصر النابغة الذبياني، ضمن بيتا له حكمة، شطر بيت وجدها فيما يقول في كتاب بني تميم⁽³⁾:

وجدنا في كتاب بني تميم *** أحق الخيل بالركض المعار⁽⁴⁾

وثمة رواية تشير إلى أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أوصى الأنصار أن يكتبوا شعرهم في هجاء قريش وأن يحتفظوا به، فدونوا ذلك عندهم، وظلت هذه المجموعة متداولة فترة من الزمن، ولعل قسما من هذا الشعر وصل إلينا، فقد أفاد منه عبد الله بن محمد بن عمارة بن القداح، المتوفي في نهاية القرن الثاني الهجري، في مؤلفه "كتاب نسب الأنصار"⁽⁵⁾، ولم يصلنا شيء مما دون في العصر الجاهلي أو صدر الإسلام، ولكن الأخبار التي وصلتنا عن هذه المؤلفات، واقتباس المتأخرين منها، يعيننا على تصور عام لمحتواها، ويمكن القول معه إن الشعر يجيء في نطاق الحوادث المتصلة به، وأن العناوين التي كانت تطلق عليها ما يشبه عناوين دواوين الشعراء، فلا تذكر فيها كلمة "ديوان" وإنما "شعر" أو "أشعار" أو "كتاب" أو "خبر"، أو "أخبار" أو "أخبار أشعار"، وأقدم ما جمع منها كان مغفلا من اسم جامعها، وقد شاعت

(1) عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص 63-64.

(2) الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 91.

(3) المرجع نفسه، ص 91.

(4) الضبي: المفضليات، ص 344، المبرد: الكامل، ج 2، ص 42.

(5) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج 2، ص 50، الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، ص 92.

صناعة دواوين القبائل في العصر الأموي، ويروى أن أبا عمرو الشيباني (ت 206هـ) جمع أشعار أكثر من ثمانين قبيلة، اعتمد عليها الرواة فيما بعد⁽¹⁾، وطريقته أن يجمع المتاح من شعر القبيلة، وما تفرق من نتاج أسلافها، واعتمد في هذا على شيخه المفضل الضبي (ت نحو 162هـ) ويظن أن قسما كبيرا من قصائده "المفضليات" كانت اختيارات من دواوين القبائل المتاحة لديه⁽²⁾.

كانت كتب الأخبار والأنساب تتضمن أيضا شيئا من شعر القبائل، ويصف علي بن عمر الدارقطني كتاب "النسب العتيق في أخبار بني ضبة" بأن صاحبه «جمع فيه أخبار بني ضبة وأخبار شعرائهم»⁽³⁾، وهناك كتاب "في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها" لعبيد بن شربة الجرهمي، ومحتواه واضح من عنوانه، وكتاب الزبير بن بكار "جمهرة نسب قريش" وتضمن معلومات في الأنساب، وشيئا من قصص القبائل، ومجموعة متنوعة من شعر قريش⁽⁴⁾.

ونعرف عناوين دواوين القبائل مباشرة من كتب الفهارس، أو نلتقي بها متناثرة في كتب المختارات الأدبية، وكتب الطبقات التي اعتمدت على دواوين القبائل، وقد أورد ابن النديم أسماء ثمانية وعشرين ديوانا كلها منسوبة إلى صانعها، خمسة وعشرون منها صنعها أبو سعيد السكري، وواحد نسبه إلى ابن الكلبي⁽⁵⁾، وذكر الآمدي (ت 370هـ) ستين ديوانا من دواوين القبائل، واقتبس منها، وأحيانا كان يبيد عنها ملاحظات مفيدة، توضح طبيعتها ومحتواها، وكان كثيرا ما يوازن بينها وبين ما عند السكري، ولكنه لم ينسبها إلى جامع أو صانع باستثناء ديوان واحد، وأفاد منها في كتابه "منتحل القبائل" ولم يصلنا⁽⁶⁾، وذكر صاحب "الأغاني" أن الأصمعي جمع أشعار بني جعدة، وأشعار الأنصار، وجانب من هذه الكتب يمكن أن يعود إلى الفترة الأولى، قبل أن يقوم اللغويين بصناعة الدواوين⁽⁷⁾.

(1) ابن النديم: الفهرست، ص 93، الحموي: معجم الأدباء، ج 2، ص 226.

(2) الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 92.

(3) جامع المسانيد والسنن، ج 3، ص 608.

(4) الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 92.

(5) الفهرست، ص 193، الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 92.

(6) انظر كتاب المؤلف والمؤتلف في أسماء الشعراء للآمدي، الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 92.

(7) الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، 93.

وجمعوا أيضا أشعار اليهود والقبائل اليهودية عدة مرات، فقد ذكر الآمدي في مؤلفه المؤلف والمختلف "كتاب بني قريظة"⁽¹⁾، وألف ثعلب كتاب "أشعار اليهود"⁽²⁾، وجمع السكري (ت275هـ) أيضا أشعار اليهود⁽³⁾، وأكمل هذه المجموعة محمد بن جعفر الطيالسي⁽⁴⁾.

وهذه الدواوين لم تصلنا كاملة وإنما نجد إشارات إليها هنا أو هناك في الكتب الأدبية المختلفة كالأغاني، والمؤتلف والمختلف، وتاريخ بغداد، والموازنة بين الطائيين، وخزانة الأدب للبغدادي وغيرها، ولم يبق أحد بعد بجمع القطع الباقية منها، والتأليف بين أجزاءها، لتعطي على الأقل صورة ولو بدائية لما كانت عليه، والديوان الوحيد الذي وصلنا كاملا من بين كل الدواوين التي سبقت هو ديوان الهذليين⁽⁵⁾.

1- ديوان الهذليين

وهو الديوان الوحيد الذي وصلنا من بين دواوين القبائل، ويتضمن كله شعرا لقبيلة هذيل، وهي قبيلة هامة في الحجاز، وكانت ديارهم حول مكة، ولهم فيها على حد تعبير ابن حزم الأندلسي «عدد وعدة ومنعة»⁽⁶⁾، ولم يبق منها اليوم سوى عناصر تحضرت تسكن مدينة الطائف، شهرت بالشعر، وكان الإمام الشافعي معجبا بشعرهم، وراوي له، ويحفظ عشرة آلاف بيت منه بإعرابها وغريبها وعانيها، وذكر حسان بن ثابت أن عدد شعرائها في عصره تجاوز الثلاثين⁽⁷⁾.

2- دواوين الشعراء

منذ عهد بعيد كان شعر الشاعر الواحد يجمع بين دفتي كتاب، وجل هذه الدواوين فقد ولم يصلنا، ولم يكن يوصف هذا المجموع بأنه ديوان، وإنما كان يطلق عليه لفظ "شعر" أو "خبر"، وقد أشرنا فيما سبق أن تدوين الشعر كان مألوفاً في الجاهلية وصدر الإسلام على السواء، ولكن الدواوين التي وصلتنا لا تقدم

(1) ص 184.

(2) الطيالسي: المكاثرة عند المذاكرة، ص 49.

(3) المصدر نفسه، ص 50.

(4) المصدر نفسه، ص 50.

(5) الطاهر أحمد مكّي: دراسة في مصادر الأدب، ص 93.

(6) جمهرة أنساب العرب، ص 198.

(7) فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، ج 1، ص 66، الطاهر أحمد مكّي: دراسة في مصادر الأدب، ص 93.

لنا الشكل الأصلي لهذه الدواوين، لأن علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين أعادوا ترتيبها حسب أذواقهم وغاياتهم، وهم لم يقعدوا أبدا عن السعي الدائب والملح وراء المصادر، ولم يتوقفوا عن النقل والرواية والتنظيم والتبويب، وكان السكري كما رأينا أكثر العلماء صنعا للدواوين، وتميز بمنهج دقيق حمده له الأقدمون، فهو يقارن بين الروايات المختلفة، لديوان الشاعر الواحد، ويختار أصحها لديه، حتى وصفه ياقوت الحموي بأنه: «إذا جمع جمعا فهو الغاية في الاستيعاب والكثرة»⁽¹⁾.

وبينما وقف السكري جهده على صنع دواوين القدامى، اتجه آخرون أوضحهم الصولي (ت335هـ)، إلى صنع دواوين للشعراء المحدثين، وتعدى الصولي ذلك فألف في أخبارهم، ويمكن معرفة جهده في ذلك كاملا بالرجوع إلى قائمة كتب الفهرست لابن النديم، وتقدم بها منهجيا فرتبها أبجديا حسب قوافيها⁽²⁾، وجاء حمزة الأصفهاني (ت نحو 360هـ) فمضى بالأمر خطوة أخرى فرتبها بحسب أغراضها، وهو اتجاه يخدم دارس الشعر ويعينه، ومنهج تخلى عنه حين صنع ديوان أبي نواس، فرتبه حسب القوافي، وربما فعل هذا لإرضاء الرواة والأدباء⁽³⁾.

عادة توجد القصائد والمقطعات مرتبة هجائيا في هذه الدواوين، بحسب القافية، وهو أمر يسهل على القارئ الوصول بسهولة إلى ما يرغب فيه من شواهد شعرية، ولكن الشعر غالبا ما يروى دون أن تذكر الظروف التي أوحى به، أو قيل فيها، ومن هنا يصعب في كثير من الأحيان تحديد المقصود من الإشارات الواردة في القصائد، وبخاصة في الشعر الجاهلي، وبعض الأموي، حيث يستمد الشعراء مادة صورهم من البيئة حولهم، وهي غريبة على ساكن الحضر، فاستدعى ذلك وضع شروح لها، وهي غالبا مزيج من تفسيرات لغوية وتخريجات نحوية وصرفية، لا تساعد كثيرا على فهم النص فهما كاملا دون الاستعانة بمراجع أخرى إضافية، من كتب التاريخ وغيرها⁽⁴⁾.

أ- دواوين شعر الفرع السفياي

1- ديوان معاوية بن أبي سفيان

(1) - معجم الأدباء، ج2، ص854، الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، ص96.

(2) - ص185.

(3) - الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، ص96.

(4) - الطاهر أحمد مكي: دراسة في مصادر الأدب، ص98-99.

كان لمعاوية اهتمامات واضحة بالشعر من خلال كثرة تداول الشعر في مجالسه ورعايته للشعراء وإغداقه الأموال عليهم وتسامحه معهم حتى وإن هجوه في شعرهم، ويعكس هذا التوجه حالة من النزوع العام عند الناس نحو الشعر وتأثيره الكبير في نفوسهم، فأراد أن يكسبهم إلى جانبه ويجعلهم أحد أدوات تثبيت أركان دولته، وكان «يحتفظ عنده بأشعار مكتوبة لبعض الشعراء ليعود إليها عندما يعجز جلساؤه، أن يأتوا بها من حفظهم»⁽¹⁾، لذا كان يقول: «الشعر أعلى مراتب الأدب... اجعلوا الشعر أكبر همكم، وأكثر دأبكم»⁽²⁾، وكان يعتقد أيضا بأن الشعر هو ديوان العرب والدليل على أحاديثها وأفعالها، لذا نال منه الشعر اهتماما خاصا⁽³⁾.

ولم يكن معاوية محبا لسماع الشعر فحسب بل هو نفسه كان يقول الشعر وقد وصلنا الكثير منه، حتى أنه جُمع في ديوان باسمه، فقد قام الدكتور فاروق أسليم بن أحمد بجمع شعره وتحقيقه وشرحه في ديوان واحد⁽⁴⁾.

وإن النظر في الأشعار التي وثقت نسبتها إلى معاوية يصل بالباحث إلى رؤية توجه جديد في الشعر العربي، فشعر معاوية قابع في عباءة السياسة التي انتهجها للوصول إلى مركز الصدارة السياسية في الدولة العربية الإسلامية، فهو سياسي تقوّل الشعر، واستخدمه في خدمة أهدافه السياسية، وفي التعبير عن أسلوبه في الحكم غالبا، ولذلك كان من الطبيعي أن تتحدد موضوعات شعر معاوية بالأحداث والمواقف السياسية التي تأسست بها وعليها الدولة الأموية على يده⁽⁵⁾، ومن أمثلة ذلك حين عانى معاوية من شغب بعض القرشيين عليه، فكان يظهر الحلم تارة ويميل إلى التفرغ واللوم أخرى فقال يعاتب رجالا من قريش:

إذا أنا أعطيت القليل شكوتهم *** وإن أنا أعطيت الكثير فلا شكر
وما لمت نفسي في قضاء حقوقكم *** وقد كان لي فيما اعتذرت به عذر
وأمنحكم مالي وتكفر نعمتي *** وتشتم عرضي في مجالسها فهر
إذا العذر لم يقبل ولم ينفع الأسى *** وضافت قلوب منهم حشوها الغمر
فيكيف أداوي داءكم *** يزيدكم غيا! فقد عظم الأمر

(1)- البلاذري: أنساب الأشراف، ج4، ص113.

(2)- تاريخ الطبري، ج5، ص187.

(3)- قيس كاظم الجنابي: أثر الشعر في تدوين الأحداث التاريخية في العصر الأموي، ص75.

(4)- طبع بدار صادر بيروت سنة 1996م.

(5)- فاروق أسليم بن أحمد: ديوان معاوية، ص31-32.

سأحرمكم حتى يذلّ صعايبكم *** وأبلغ شيء في صلاحكم الفخر⁽¹⁾

كما يوجد في شعره ما عالج فيه موضوع التنافس على السلطة داخل البيت الأموي، ومن ذلك ما كتب به إلى مروان بن الحكم حين بلغه أنه يحرض عبد الرحمن بن عثمان بن عفان للمطالبة بعرش أبيه:

أوضاع رجل فوق أخرى يعدنا *** عديد الحصى ما إن تزال تكاثر

وأمكم تزجي توأماً لبعلهما *** وأم أخيكم نزرة الولد عاقر⁽²⁾

وهكذا عالج جميع القطع الشعرية في ديوان معاوية جوانب سياسية، وفوق كل ذلك فإن أغلب تلك القطع والقصائد وردت في رسائل بعث بها معاوية لأشخاص في جهازه الإداري، أو لأعيان من الصحابة أو المجتمع في زمنه وهي بمثابة الوثائق، لذا فإن القيمة العلمية لشعر معاوية عالية جداً، ولا يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة تجاهله.

2- ديوان يزيد بن معاوية

قال ابن خلكان في ترجمة محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت384هـ): «هو أول من جمع ديوان يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي واعتنى به، وهو صغير الحجم يدخل في مقدار ثلاث كراريس، وقد جمعه من بعده جماعة وزادوا فيه أشياء كثيرة ليست له، وكنت حفظت جميع ديوان يزيد لشدة غرامي به، وذلك في سنة ثلاث وثلاثين وست مئة بمدينة دمشق، وعرفت صحبته من المنسوب إليه الذي ليس له، وتتبعته حتى ظفرت بصاحب كل أبيات، ولولا خوف التطويل لبينت ذلك، وشعر يزيد - مع قلته - في نهاية الحسن»⁽³⁾.

وديوان يزيد مفقود، وقد جمع مادته صلاح الدين المنجد، وطبعته دار الكتاب الجديد، بيروت سنة 1982م.

ومعروف أن يزيد الذي نشأ عند أخواله الكلبيين في بادية الشام بعد أن طلق معاوية أمه ميسون بنت بحدل الكلية إذ لم تستطع العيش معه في قصور الشام، فكان يزيد شاعراً مفوهاً، وقد عالج في شعره الكثير من الأحداث التاريخية، وحمل في طياته رؤية يزيد للأمر وتفسيرات دقيقة لسلوكاته وسياساته تجاه المعارضين والمخالفين، ومن أمثلة ذلك قوله لأهل المدينة يحذرهم من شق عصي الطاعة:

يأيها الراكب الغادي لطيتهه *** على عذافة في سيرها قحم

(1)- ابن قتيبة: عيون الأخبار، ج3، ص179.

(2)- مصعب الزبيري: نسب قريش، ص110.

(3)- وفيات الأعيان، ج4، ص354.

أبلغ قريشا على شحط المزار بما *** بيني وبين الحسين الله والرحم
 وموقف بفناء البيت أنشده *** عهد الإله وما ترعى له الذمم
 عنفتم قومكم فخرا بأمكم *** أم حصان لعمرى برة كرم
 هي التي لا يداني فضلها أحد *** بنت النبي وخير الناس قد علموا
 وفضلها لكم فضل وغيركم *** من قومكم لهم من فضلها قسم
 إني لأعلم أو ظنا كعالمه *** والظن يصدق أحيانا فينتظم
 أن سوف يترككم ما تطلبون بما *** قتلى تمادكم العقبان والرحم
 يا قومنا لا تشبوا الحرب إذ خمدت *** ومسكوا بحبال السلم واعتصموا
 لا تركبوا البغي إن البغي مصرعة *** وإن شارب كأس البغي يتخم
 قد جرب الحرب من قد كان قبلكم *** من القرون وقد بادت بها الأمم⁽¹⁾
 كما كتب يزيد لابن الزبير يخوفه بجيشه الذي أرسله له فقال:
 استعد ربك في السماء فإنني *** أدعو إليك رجال عك وأشعر
 ورجال كلب والسكون ولحمها *** وجزام تقدمها كتائب حمير
 كيف النجاء أبا خبيب منهم *** فاحتل لنفسك قبل يأتي العسكر⁽²⁾

والأشعار التي جمعت في ديوان يزيد كثيرة وتمس مختلف أغراض الشعر، بخلاف شعر معاوية الذي كان أغلبه سياسي، أو يدعو إلى الأخلاق الحميدة، لذا فشعر يزيد يكشف عن جوانب كثيرة من شخصيته، بالإضافة إلى ما يوثقه من أحداث تاريخية حدثت في زمنه، لذا فهو مصدر يعتمد عليه في التأريخ لحكمه وأفعاله، إلا أنه يجب التثبت والتحقيق من نسبة الأشعار له فقد نحل له الكثير منها من طرف المخالفين والناقمين، خاصة وأنه ارتكب المساوىء ولم يحسن التدبير.

3- دواوين الشعراء الذين عاصرو الحكم السفلياني

عاش في زمن حكم الفرع السفلياني الكثير من الشعراء الذين عالجت قصائدهم مختلف جوانب الحياة، وطرقت مختلف أغراض الشعر، وقد جمعت أشعارهم في دواوين خاصة لا يمكن بأي حال من الأحوال الإمام بها أو بما جاء فيها، لذا سنعطي أمثلة عما جاء في بعضها عن الجانبين السياسي والاجتماعي.

أولا: المجال السياسي

(1)- ديوان يزيد، ص 49، تاريخ الطبري، ج 8، ص 202.

(2)- ديوان يزيد، ص 53، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 323.

حين استتب الأمر لمعاوية بعد مقتل علي كان هناك عدة أحزاب سياسية أهمها الهاشميون والخوارج والأمويون ثم القرشيون الذين مثلهم فيما بعد حزب الزبيريين، وكان لكل حزب شعراء الذين يعبرون عن أهدافه ومفهومه للحكم، وحقه فيه، ويهاجمون خصومه ويشككون في حقهم ويحطون من شأنهم ويرمونهم بالمروق عن الدين⁽¹⁾.

والحق أن العقيدة قد ظلت محورا لتلك الخصومات السياسية بين تلك الأحزاب، يلتمس كل حزب فيها بيانا لحقه وإعلاء لشأنه وتأييدا لنظريته، ويرمي سواه من الأحزاب بالخروج عليها في السلوك والأخلاق ونظام الحكم⁽²⁾.

فكان معاوية يقرب الشعراء الذين يطعنون في الأنصار لأنهم أنصار التيار الهاشمي، ويندر أن يجروا أحد منهم على ذلك؛ فكان أكثر الشعراء في هذه الفترة إما على الحياد خوفاً من معاوية، أو ينصرون العلويين والهاشميين عليه، وبعضهم كان يتزلف إليه بالمديح، وأكثر شعراء هذه الفترة من شعراء السياسة، إما مع الأمويين أو عليهم أو على الحياد، وأهم الذين كانوا مع الأمويين ابن أرتأة المحاربي (ت نحو 50هـ) فقد كان سيد قومه، والأخطل (ت 90هـ) من تغلب، وحارثة بن بدر (ت 64هـ) من يربوع، والمتوكل الليثي من كنانة، والوليد بن عقبة (ت 61هـ) من قريش.

فقد قال أبو الفرج الأصفهاني عن ابن أرتأة: «كان عبد الرحمن شاعرا مقلداً إسلامياً، ليس من الفحول المشهورين ولكنه كان يقول في الشراب والغزل والفخر ومدح أحلافه من بني أمية، وهو أحد المعاقرين للشراب والمحدودين فيه، وكان بني أمية كواحد منهم إلا أن اختصاصه بآل أبي سفيان وآل عثمان خاصة كان أكثر»⁽³⁾، وكان معاوية يراعي قربه له وانقطاعه لأل حرب حتى أنه عاتب فيه مروان لما حده فقد ذكر الأصفهاني ما يلي: «كان عبد الرحمن بن سيحان قد غاظ مروان بن الحكم أيام كان معاوية يعاقب بينه وبين سعيد بن العاص في ولاية الحرمين، وأنكر عليه أشياء بلغته فغاضته: من مدحه سعيدا وانقطاعه إليه وسروره بولايته، فرصده حتى وجده خارجا من دار الوليد بن عثمان وهو سكران فضربه الحدّ ثمانين سوطا. وقدم البريد من المدينة على معاوية ... فغضب معاوية وقال: والله لو كان حليف أبي العاص لما ضربه ولكنه ضربه لأنه حليف حرب... كذب والله مروان، لا يضربه في نبئذ أهل المدينة وشكهم وحمقهم؛ ثم قال لكاتبه: أكتب إلى مروان: فليبطل الحدّ عن ابن سيحان،

(1)- عبد القادر القط: في الشعر الإسلامي والأموي، ص 276.

(2)- المرجع نفسه، ص 277.

(3)- الأغاني، ج 2، ص 491.

وليخطب بذلك على المنبر، وليقل إنه كان ضربه على شبهة ثم بان له أنه لم يشرب مسكرا، وليعطه ألفي درهم»⁽¹⁾.

ومن شعره في مدح بني أمية قوله:

وإني امرء أئني إلى أفضل الوري *** عديدا إذا ارفضت عصا المتحلف
إلى نضد من عبد شمس كأنهم *** هضاب أجا أركانها لم تقصّف
ميامين يرضون الكفاية إن كفوا *** ويكفون ما ولّوا بغير تكلف
غطرفة ساسوا البلاد فأحسنوا *** سياستها حتى أقرت لمردف
فمن يك منهم موسرا يفش فضله *** ومن يك منهم معسرا يتعفف
إذا انصرفوا للحق يوما تصرفوا *** إذا الجاهل الحيران لم يتصرف
سموا فعلوا فوق البرية كلّها *** بنيان عال من منيف ومشرف⁽²⁾

وكذلك مما يوثق انتصار بعض الشعراء للأمويين وهجوهم لخصومهم أو باقي الأحزاب المناوئة لحكمهم ما قاله الأخطل لما طلب منه يزيد هجو الأنصار، وقد ذكر الأصفهاني الخبر فقال: «وقال أبو عبيدة: حدّثني أبو حية التميمي قال: حدّثني الفرزدق قال: كنّا في ضيافة معاوية ومعنا كعب بن جعيل التغلبي الشاعر، فقال له يزيد بن معاوية: إنّ عبد الرحمن بن حسان قد فضح عبد الرحمن بن الحكم وغلبه وفضحنا، فاهج الأنصار، فقال له كعب: أرادي أنت إلى الشّرك؟ أهجو قوما نصرّوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وآووه! ولكني أدلك على غلام منّا نصراني ما يبالي أن يهجوهم، كافر شاعر كأنّ لسانه لسان ثور! قال: ومن هو؟ قال: الأخطل، فدعاه وأمره بهجائهم، فقال: على أن تمنعني منهم؟ قال: نعم، فقال شعرا فيه:

ذهبت قريش بالسّماحة والتّدى *** واللّؤم تحت عمائم الأنصار
فذرّوا المعالي لستم من أهلها *** وخذوا مساحيكم بني التّجار»⁽³⁾

وقد انتصر النعمان بن بشير للأنصار وسنذكر ذلك فيما يلي.

وكذلك كان المتوكل الليثي يمدح يزيد بقوله:

أبا خالد حنّت إليك مطيّتي *** على بعد منتاب وهول جنان

⁽¹⁾-المصدر نفسه، ج2، ص491.

⁽²⁾-المصدر نفسه، ج2، ص495.

⁽³⁾-الأغاني، ج2، ص495.

أبا خالد في الأرض نأي ومفسح *** لذي مرّة يرمى به الرّجوان
فكيف ينام الليل حرّ عطاؤه *** ثلاث لرأس الحول أو مائتان
تناهت قلوصي بعد إسّادي السّرى *** إلى ملك جزل العطاء هجان
ترى الناس أفواجا ينوبون بابّه *** لبكر من الحاجات أو لعوان⁽¹⁾

والذين كانوا ضدّ الأمويين، أشهرهم النعمان بن بشير الأنصاري (ت 65هـ)، ويزيد بن مفرغ (ت 69هـ) من حمير، وأبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ).

فمن شعر النعمان بن بشير فيما ذكره الأصفهاني الذي يشيد فيه بالهاشميين ويذكر حقهم في الخلافة، أنه عندما دخل النعمان بن بشير على معاوية لما هجا الأخطل الأنصار، فلما مثل بين يديه أنشأ يقول:
معاوي إلّا تعطنا الحق تعترف *** لحي الأزد مشدودا عليها العمائم
أيشتمنا عبد الأرقام ضلّة *** وماذا الذي تجدي عليك الأرقام
فمالي ثار غير قطع لسانه *** فدونك من يرضيه عنك الدراهم
وأرع رويدا لا تسمتا دنية *** لعلك في غب الحوادث نـادم
متى تلق منا عصابة خزرجية *** أو الأوس يوما تخترمك المخارم
إلى أن يقول:

وإني لأغضي عن أمور كثيرة *** سترقى بها يوما إليك السلام
أصانع فيها عبد شمس وإنني *** لتلك التي في النفس مني أكاثم
فلا تشتمنا يابن حرب فإنما *** ترقّي إلى تلك الأمور الأشائم
فما أنت والأمر الذي لست أهله *** ولكن ولي الحق والأمر هاشم
إليهم يصير الأمر بعد شتاته *** فمن لك بالأمر الذي هو لازم
بهم شرع الله الهدى واهتدى بهم *** ومنهم له هاد إمام وخاتم⁽²⁾

وهذا يزيد بن مفرغ يهجو معاوية لما استلحق زياد بنسب أبي سفيان:

ألا أبلغ معاوية بن حرب *** مغلغلة من الرجل الهجان
أنغضب أن يقال أبوك عفّ *** وترضى أن يقال أبوك زان
فأشهد إن رحمك من زياد *** كرحم القليل من ولد الأتان

(1)-المصدر نفسه، ج12، ص386.

(2)-الأغاني، ج16، ص299-300.

وأشهد أنّها ولدت زيادا *** وصخر من سمية غير داني (1)

أما عن الخوارج فتمثل فرقتهم أهم الفرق التي ناوأَت الحكم الأموي منذ بدايته وتوالت ثوراتهم ضد حكم الفرع السفلياني ولم تخمد، واشتهر منهم كثير ممن قالوا أشعارا في مناسبات عدة تخلد تحركاتهم وشهداءهم، وتعكس عقيدتهم وأفكارهم، وقد جُمعت أشعارهم في ديوان واحد بعد أن كانت مفرقة مشتتة في بطون الكتب التاريخية والأدبية، ومن جمع شعرهم الأستاذ إحسان عباس، في كتاب عنوانه "شعر الخوارج" وطبعه للمرة الثانية بدار الثقافة ببيروت سنة 1974م، ذكر فيه شعر 132 شاعر من شعراء الخوارج و293 قصيدة، كما جمعه في ديوان واحد باسمهم الأستاذ معروف نايف محمود وطبعه بدار المسيرة ببيروت سنة 1983م.

وشعر الخوارج شعر زهدي ثوري جامح، يكبر الإنسان الخارجي إكبارا شديدا، لأن كل إنسان ذهب في سبيل العقيدة يعد شهيدا، فهو المثل الأعلى في نظر أصحابه بعد استشهادهم، وهو الذي يستحق الرثاء والبكاء، مثلما أن الجماعة الخارجية هي العصبة المثالية التي تمثل الحق، فهي إذن تستحق المدح والثناء، ومن ثم كان موضوع هذا الشعر هو الإنسان (الإنسان الخارجي على وجه التحديد) والمحرك الداخلي فيه هو روح التقوى المتطرفة، فهو لذلك أدب قوي يزيد من قوته شدة التلازم بين المذهب الأدبي والحياة العملية، ويقترن فيه الصدقان، الصدق الفني والصدق الاجتماعي (2).

فالخوارج الذين ناصبوا الدولة الأموية العداء منذ أيامها الأولى كان لشعرهم في مناسبات وأزمان عديدة أثره في توثيق تاريخهم، وله مآرب وأهداف كثيرة منها تحريضهم على القتال ومن أمثلة الشعر الذي قيل في فترة حكم الفرع السفلياني ما يلي:

تحرك الخوارج سنة 42هـ (3) فحرضهم حيان بن طبيان السلمي (4) بقوله:

خليلي ما بي من عزاء ولا صبر *** ولا إربة بعد المصابين بالنهـر
سوى نهضات في كتائب جمـة *** إلى الله ما تدعو وفي الله ما تفري
إذا جاوزت قسطانة الري بغلتي *** فلست بسار نحوها آخر الدهر

(1) ديوان يزيد بن مفرغ، ص 230، الأغاني، ج 13، ص 179.

(2) إحسان عباس: شعر الخوارج، ص 9.

(3) تاريخ الطبري، ج 5، ص 173.

(4) حيان بن طبيان السلمي: كان ممن ارتد يوم النهروان، ثم عزم على الخروج مرة أخرى في بداية خلافة معاوية. تاريخ

الطبري، ج 5، ص 174.

ولكنني سار وإن قل ناصري *** قريبا فلا أخزيكما مع من يسري⁽¹⁾

وفي ولاية المغيرة بن شعبة على الكوفة كان له دور مطاردة الخوارج وإضعاف حركتهم، فعندما حبس المغيرة بعضهم في سنة 43هـ قال أحد شعرائهم وهو معاذ بن جوين بن حصين الطائي⁽²⁾ شعرا يجرضهم فيه على القتال ويكشف عن بعض معتقداتهم:

ألا أيها الشارون قد حان لامرئ *** شرى نفسه لله أن يترحلا
أقمتم بدار الخاطئين جهالة *** وكل امرئ منكم يصاد ليقتلا
فشدوا على القوم العداة فإنما *** أقامتكم للذبح رأيا مضلا
ألا فاقصدوا يا قوم للغاية التي *** إذا ذكرت كانت أبر وأعدلا
فيا ليتني فيكم على ظهر سابح *** شديد القصيرى دارعا غير أعزلا
ويا ليتني فيكم أعادي عدوكم *** فيسقينى كأس المنيّة أولا
يعز علي أن تخافوا وتطردوا *** ولما أجرد في الخلين منصلا
ولما يفرق جمعهم كل ماجد *** إذا قلت قد ولى وأدبر أقبلا
وعز علي أن تضاموا وتنقصوا *** وأصبح ذا بث أسيرا مكبلا⁽³⁾

وقال حارثة بن صخر القيني⁽⁴⁾ لما طلبه زياد وهرب منه:

تمننا ليلقانا زيادا *** سفاها والمنى طرف الضلال
فقلنا يا زياد دع الهوبنا *** وثمر لا أبا لك للقتال
فإنا لا نفر من المنيا *** ولا ننحاش من ضرب النصال
ولكننا نقيم لكم طعانا *** وضربا يختلي هام الرججال⁽⁵⁾

(1)- إحسان عباس: شعر الخوارج، ص 44، تاريخ الطبري، ج 5، ص 174.

(2)- معاذ بن جوين بن حصين الطائي: ممن ارتد يوم النهروان، ثم ندم على ذلك وخرج في ولاية المغيرة على الكوفة فأرسل المغيرة من قتله. البلاذري: أنساب الأشراف، ج 4، ص 146، تاريخ الطبري، ج 5، ص 187.

(3)- إحسان عباس: شعر الخوارج، ص 45، تاريخ الطبري، ج 5، ص 187.

(4)- حارثة بن صخر القيني: سيره معاوية إلى مصر فلقى فيها قوما من الخوارج أمالوه إلى رأيهم فقدم العراق وأراد الخروج على زياد، فطلبه زياد فهرب، ثم كلم فيه معاوية فكتب إلى زياد بالكف عنه، وقتل مع مسلم بن عقبة يوم الحرة. البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 174.

(5)- إحسان عباس: شعر الخوارج، ص 47، البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 174.

وهكذا كانت الأشعار التي قيلت في ذم طرف من الأطراف أو للإنتصار لحزب دون آخر، هي مصدر هام جدا للمؤرخين للتأريخ لهذا الجانب السياسي المتجسد في صراع التيارات التي نشأت عقب الفتنة الأولى.

ثانيا: المجال الاجتماعي

الشعر الاجتماعي هو الشعر الذي يتناول صراحة وبشيء من التحليل والتفصيل قضية من قضايا المجتمع، وتعد القصيدة اجتماعية إذا تناولت موضوعا يهم حياة الناس اليومية كالعدالة الاجتماعية، أو المعيشة، أو الدعوة لمكارم الأخلاق ومحاربة الإنحلال الخلقي، ومهمة الشعر الاجتماعي تقوم على أساس:

- الإمتاع الجمالي الذي يسمو بروح الإنسان إلى الأنفع والأجل.

- تعميق الإحساس بالحياة والخبرة بها .

- تشخيص المشاكل الاجتماعية وتقديم الحلول.

وفي العصر الأموي بشكل عام انتقل المجتمع الإسلامي بتأثير التوسع والإحتكاك إلى مرحلة إنحرف فيها الناس عن المبادئ الأخلاقية، ورجعت النزعة القبلية إلى الأحداث يغذيها الهجاء الذي تولى أمره كبار الشعراء كالفرزدق والأخطل وجريير وغيرهم.

وكان لتحضر العرب وإتراف بعضهم ترفا شديدا، أن دخل بعض الناس في آثام مختلفة من اللهو والمجون

كمعاقرة الخمر المنتشرة في دور الغناء، فهذا حارثة بن بدر يقول لمن لامه على شرب الخمر:

يعيب عليّ الرّاح من لو يذوقها *** لجنّ بها حتى يعيّب في القبر

فدعها أو امدحها فإننا نحبّها *** صراحا كما أغراك ربك بالهجر

علام تدمّ الرّاح والرّاح كاسمها *** تريح الفتى من همّه آخر الدهر

فلمني فإن اللّوم فيها يزيدني *** غراما بها إن الملامة قد تغري

وبالله أولي صادقاً لو شربتها *** لأقصرت عن عذلي وملت إلى عذري⁽¹⁾

وهذا الفرزدق يقول لابنه الذي عقه:

إن أرعشت كفاً أبيك وأصبحت *** يداك يدي ليث فإنك جادبه

إذا غالب ابن بالشباب أبا له *** كبيراً فإن الله لا بدّ غالبه

رأيت تباشير العقوق هي التي *** من ابن امرئ ما إن يزال يعاتبه

ولما رأني قد كبرت وأنني *** أخو الحي واستغنى عن المسح شاربه

(1)- الأصفهاني: الأغاني، ج8، ص511.

أصاخ لغربان النجّي وإنه *** لأزور عن بعض المقالة جانباً⁽¹⁾

والشعر الاجتماعي يقدم للباحث في تاريخ الفرع السفياي مواد قيمة لدراسة المجتمع واهتماماته ويرصد التطور الذي يطاله سواء في تركيبته أو في سلوكه الحضاري.

ويمكننا في الأخير أن نلخص قيمة دواوين الشعر كمصادر لتاريخ الفرع السفياي فيما يلي:

- ما تقدمه دواوين الشعر من معلومات عن أصحابها في ترجماتهم والتي يقوم بها جامعوها أو محققوها تعطي معلومات وافية عن العصر الذي عاش فيه أصحابها.
- القطع والقصائد التي تصنف ضمن الشعر السياسي، تعكس الصورة الصادقة لعمق الصراع بين التيارات المختلفة التي ظهرت في فترة حكم الفرع السفياي، والتي كانت ما تزال في بدايات نشأتها، والتي كان أصل منشئها الخلاف حول الحكم، وبعضها في هذه الفترة لم يكن لها تصور حقيقي لطريقة الحكم أو عمق فكري يدعم رأيها في القضية أساساً لذا فإن تلك الأشعار ترصد بدقة تطور تلك التيارات، والأكثر من ذلك مدى عمقها وتجذرها في المجتمع.
- الأشعار التي جاءت في ديواني معاوية وابنه يزيد لها قيمة خاصة، إذ تترجم الرؤية الحقيقية لخلفاء البيت السفياي تجاه الأشخاص والمسائل السياسية وغيرها، وإن كانت لا تغطي كامل المسائل ولا كل الفترة الزمنية، إلا أنها تشكل مع النصوص التاريخية تكاملاً يقترب من الحقيقة التاريخية.
- تعكس أشعار معاوية حلمه وكياسته وأخلاقه، كما تظهر أشعار يزيد لهوه واهتماماته التي لا ترقى إلى أن تكون اهتمامات خليفة للمسلمين.
- إن الأشعار التي وردت في هذه دواوين تعتبر مادة خام للباحث الذي يروم التأريخ للحياة الأدبية والثقافية لتلك الفترة خاصة وأن القصائد مست كل أغراض الشعر من مدح وهجاء وغزل وحكمة وفخر وغيرها، كما أن توزيعها على الأقاليم يمكن من التعرف على طبيعة المستوى المعيشي بكل قطر، فشعر الحجاز يختلف عن شعر الشام وشعر العراق يختلف عن شعر مصر، فشعر اللهوه والذي انتشر في بلاد الحجاز في هذه الفترة مرده حياة الترف والتكاثر المادي ونشوء طبقة أرستقراطية تروم الكماليات والمتعة.

(1) ديوان الفرزدق، ص 97.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع

مصطلحات الأثر الجغرافي

تمهيد: عوامل ظهور كتب الأدب الجغرافي وأهميتها في الكتابة التاريخية

أولاً: كتاب البلدان لليعقوبي

ثانياً: كتاب البلدان لابن الفقيه

ثالثاً: معجم البلدان لياقوت الحموي

تمهيد: عوامل ظهور كتب الأدب الجغرافي وأهميتها في الكتابة التاريخية

إن عددا من فروع الأدب العربي قد اكتسب أهمية تجاوزت بكثير حدود اختصاصاته الضيقة، ولعل هذا يصدق قبل كل شيء على الأدب الجغرافي العربي الذي اعترف العلماء به منذ عهد بعيد بأنه مصدر أساسي وموثوق به في دراسة ماضي العالم الإسلامي؛ إذ تتوفر فيه مادة لا ينضب معينها لا للمؤرخ أو الجغرافي فحسب، بل أيضا لعلماء الاجتماع والإقتصاد ومؤرخي الأدب والعلم والدين، وللغويين وعلماء الطبيعة، ولا يقتصر محيط الأدب الجغرافي العربي على البلاد العربية وحدها بل يمدنا بمعلومات من الدرجة الأولى عن جميع البلاد التي بلغها العرب أو التي تجمعت لديهم معلومات عنها، وذلك بنفس الصورة المتنوعة التي وضعوا بها بلاد الإسلام، وقد يحدث أحيانا أن تمثل المادة الجغرافية العربية، إما المصدر الوحيد أو الأهم لتاريخ حقبة معينة لقطر ما⁽¹⁾.

ويمكن بوجه عام تمييز اتجاهين أساسيين في الأدب الجغرافي العربي، فهو من ناحية يولي وجهه شطر العلوم الدقيقة، ومن ناحية أخرى يولي وجهه شطر الأدب الفني، بالغا ببعض آثاره في هذا المجال ذروة الإبداع⁽²⁾، وفي هذا المجال ولد منهج الجغرافيا الوصفية التي يرتبط بها ارتباطا وثيقا قصص الرحلات وقد يتشعب أحيانا بالجغرافيا العلمية، غير أن منهج الجغرافيا الوصفية يسترعي النظر بغزارة مادته وهو الذي يغلب عليه طابعه المميز وشكله الخاص به مما يصعب إيجاد مثيل له في آداب الأمم الأخرى⁽³⁾.

ومن العوامل التي أدت إلى ظهور هذا النوع من التصنيف اتساع رقعة أراضي الخلافة الإسلامية، وتدعيم سلطانتها في القرنين الثاني والثالث الهجريين، مما أدى إلى ظهور مهام إدارية عديدة، خاصة في محيط الشؤون المالية والخراج، وقد استفاد المسلمون من نظم الأمم السابقة، بيد أن ظروف الأحوال الجديدة استلزم بدورها جمع معلومات دقيقة محققة عن تقسيم الولايات وعن الأماكن المأهولة والمحاصيل الزراعية والصناعية وتقدير الخراج والضرائب، كما أن المركزية في النظام الإداري تطلبت شق طرق جديدة للمواصلات واستيفاء معلومات دقيقة عن تلك الطرق، مع تعداد المراحل ومنازل البريد وتحديد مسافات وظروف السفر⁽⁴⁾.

(1)- كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج1، ص17.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص18.

(3)- المرجع نفسه، ج1، ص18.

(4)- المرجع نفسه، ج1، ص19.

وقد استعمل المسلمون في البداية مصطلحات عدة للدلالة على علم الجغرافيا وهي "علم الأطوال والعروض"⁽¹⁾، أو علم "تقويم البلدان"⁽²⁾، أما الجغرافيا الوصفية فأطلق عليها اسم "علم المسالك والممالك"⁽³⁾، وفي الحالات التي يدور فيها الكلام على مراحل الطرق بصورة خاصة أطلق عليها اسم "علم البرود" وإذا غلب الجانب الكوزموغرافي (Cosmographic) -أي وصف الكون- بما يصحبه من ميل واضح نحو العجائب والغرائب فقد استعملت تسمية "علم عجائب البلاد"⁽⁴⁾، لذا ستدخل المصادر التي سنقوم بتقويمها كمصادر لتاريخ الفرع السفلي تحت دائرة كل هذه المسميات.

أولا: كتاب البلدان لليعقوبي

أ- التعريف بالمؤلف

هو هو أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، وقد ترجمنا عند دراستنا لكتابه تاريخ اليعقوبي في الفصل الأول من الباب الأول، ولا بأس هنا أن نعرض لبعض جوانب سيرته التي أثرت على شخصيته كجغرافي، فقد كان جده ووالده من كبار عمال البريد، ولا يُعرف على وجه التحديد ما إذا شغل اليعقوبي نفسه بعض المناصب الحكومية، ولكن يمكن افتراض هذا مع أسفاره العديدة، وعلى الرغم من أن مولده ببغداد إلا أنه غادرها مُبكرًا، فعاش طويلاً بأرمينية وخراسان وزار الهند وفلسطين، وتمتع برعاية الطولونيين أثناء مقامه الطويل بمصر والمغرب⁽⁵⁾.

كما أن ازدهار حركة الترجمة في النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة أعطى اليعقوبي فرصة الإطلاع على المعلومات والمعارف الجغرافية لبلدان العالم، فترجمة كتاب "السند الهند" وإطلاعه على نظريات

(1)- حاجي خليفة: كشف الظنون، ج2، ص1393.

(2)- ألف أبو الفداء كتاباً سماه "تقويم البلدان" نشره: رينو (J. T. Reinaud) ودي سلان، (M. C. De Slane) بدار الطباعة السلطانية، باريس، 1840م.

(3)- عنوان "المسالك والممالك" حمله أكثر من كتاب لأكثر من مؤلف جغرافي، فهناك "المسالك والممالك" لأبي جعفر أحمد بن الحارث بن المبارك الخزاز (ت 258 هـ)، و"المسالك والممالك" لأبي العباس جعفر ابن أحمد المروزي (ت 274 هـ). ويقول ابن النديم: «أنه أول من ألف كتاباً في المسالك والممالك»، ومن ألفوا كتباً بهذا العنوان: أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان ابن الطيب السرخسي (ت 286 هـ)، ومنهم: أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن نصر الجيهاني (ق 3 هـ)، ومنهم: عبيد الله بن أحمد بن خرداذبه (ت 300 هـ)، ومنهم: أبو زيد أحمد بن سهل البلخي (ت 322 هـ). انظر: ابن النديم: الفهرست، ص184، عبد الحكيم راضي: مقدمة تحقيق كتاب المسالك والممالك للاصطخري، ص5.

(4)- كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج1، ص20.

(5)- المرجع نفسه، ج1، ص158.

الفرس في تقسيم الكرة الأرضية وترجمة كتاب بطليموس "المجسطي والجغرافيا" كان من الحوافز والدوافع التي وجهت اليعقوبي إلى الجغرافية، كما أن حاجات العصر ورغبات الناس حول معرفة أحوال البلدان دفع اليعقوبي إلى ذلك، وساعده على تنمية رغباته نحو علم الجغرافية.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

نشره دي غويه في المكتبة الجغرافية العربية المجلد السابع سنة 1892م، وطبعت نشرة دي غويه طبعة ثانية في بغداد سنة 1938م، كما نشرت ترجمة فرنسية له في القاهرة سنة 1937م⁽¹⁾. وقد نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة 2002م، في 223 صفحة وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

لقد أسهم اليعقوبي في بناء أسس الجغرافية وتوجيهها وجهتها المخطط لها، وقد ركز على جانبين:

- تنظيم موضوع الكتب الجغرافية.
- وجمع مادة الكتب الجغرافية.

ففي الجانب الأول أخذ يفكر بإيجاد أسس ثابتة للتأليف الجغرافي، وفي كتابه البلدان وضع منهاجا شرح فيه خطة عمله وطريقته في جمع مادة كتابه، ثم أدخل طريقة جديدة في التنظيم تُقدم على أساس الدراسة الإقليمية حيث قسم موضوعات كتابه على أساس الولايات⁽²⁾، تقوم على قسم العالم إلى أربعة أقسام حسب جهات الأرض، من كل ذلك نرى أن اليعقوبي قد وضع لعلم الجغرافية حدوده المعنية والإطار الخاص لما يجب أن يكون عليه التأليف الجغرافي، مما دفع البعض إلى تسمية اليعقوبي بأبي الجغرافية⁽³⁾.

أما فيما يتعلق بجمع مادة الكتب الجغرافية فقد اعتمد اليعقوبي منهج المشاهدة والمعاينة في جمع مادته وفي ذلك يقول: «إني عنيت في عنفوان شبابي، وعند احتيال سني، وحدة ذهني بعلم أخبار البلدان، ومسافة ما بين كل بلد وبلد، لأني سافرت حديث السن، واتصلت أسفاري، ودام تغربي، فكنت متى لقيت رجلا من تلك البلدان سألته عن وطنه ومصره، فإذا ذكر لي محل داره وموضع قراره، سألته عن بلده ذلك في ... لدته ما هي؟ وزرعه ما هو؟ وساكنيه من هم من عرب أو عجم؟ ... شرب أهله، حتى أسأل عن لباسهم ... ودياناتهم ومقالاتهم والغالبين عليه و... مسافة ذلك البلد، وما يقرب منه من البلدان.. والرواحل، ثم أثبت كل ما يخبرني به من أثق بصدقه، وأستظهر بمسألة قوم بعد قوم، حتى سألت خلقا كثيرا، وعالما من الناس في الموسم وغير الموسم، من أهل المشرق والمغرب،

(1) بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ج4، ص237.

(2) كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج1، ص160.

(3) نفيس أحمد: جهود المسلمين في الجغرافية، ص47.

وكتبت أخبارهم، ورويت أحاديثهم، وذكرت من فتح بلدا بلدا، وجند مصر مصر من الخلفاء والأمراء، ومبلغ خواجه وما يرتفع من أمواله، فلم أزل أكتب هذه الأخبار وأؤلف هذا الكتاب دهرا طويلا، وأضيف كل خبر إلى بلده، وكل ما أسمع به من ثقات أهل الأمصار إلى ما تقدمت عندي معرفته وعلمت أنه لا يحيط المخلوق بالغاية، ولا يبلغ البشر النهاية، وليست شريعة لا بد من تمامها، ولا دين لا يكمل إلا بالإحاطة به، وقد يقول أهل العلم في علم أهل الدين الذين هو الفقه مختصر كتاب فلان الفقيه، ويقول أهل الآداب في كتب الآداب مثل اللغة، والنحو، والمغازي، والأخبار، والسير مختصر كتاب كذا، فجعلنا هذا الكتاب مختصرا لأخبار البلدان، فإن وقف أحد من أخبار بلد مما ذكرنا على ما لم نضمّنه كتابنا هذا، فلم نقصد أن يحيط بكل شيء، وقد قال الحكيم: ليس طلبي للعلم طمعا في بلوغ قاصيته، واستيلاء على نهايته، ولكن معرفة ما لا يسع جهله، ولا يحسن بالعاقل خلافه، وقد ذكرت أسماء الأمصار، والأجناد، والكور، وما في كل مصر من المدن والأقاليم، والطساسيج، ومن يسكنه، ويغلب عليه، ويتأرض فيه من قبائل العرب، وأجناس العجم، ومسافة ما بين البلد والبلد، والمصر والمصر، ومن فتحه من قادة جيوش الإسلام، وتاريخ ذلك في سنته، وأوقاته، ومبلغ خواجه، وسهله، وجبله، وبرّه، وبحره، وهوائه في شدة حرّه، وبرده، ومياهه، وشربه»⁽¹⁾.

لذا يعتبر اليعقوبي أول جغرافي بين العرب وصف الممالك معتمداً على ملاحظاته الخاصة، كما اعتمد اليعقوبي على الكتب والمراجع المتوفرة في عصره لغرض وصف البلدان، وخاصة في الموضوعات التاريخية، وبذا استطاع أن يكون له مكتبة غنية تحقق له ما كان يطمح إليه في تأليفه⁽²⁾.

أما أسلوبه الذي طبقه في كتاباته الجغرافية فقد تميز بالعلمية والوضوح حيث اتبع أسلوباً علمياً مبسطاً سهلاً، يتصف بالإيضاح والإبانة في مقام الوصف العلمي والكتابة العلمية، ثم إن الرحلات الجغرافية التي قام بها اليعقوبي كان لها الأثر الأكبر في نشر المعلومات عن البلدان والأقاليم كجزء من ثقافة التواصل بين الشعوب، فاليعقوبي خلال رحلاته ركز على وصف البلدان حيث وصف الجبال والسهول والأنهار ومصادر المياه والمناخ، والجغرافية الحضرية، والصناعة والجغرافية الاقتصادية، والجغرافية البشرية، وجغرافية المدن وعوامل قيامها.

(1)- اليعقوبي: البلدان، ص 10-11.

(2)- روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، 148-149.

ففي إطار تناوله للجغرافية الطبيعية يبين أثرها وانعكاسها على أحوال الناس، حيث يقول: «وباعتدال الهواء وطيب الثرى وعذوبة الماء حسنت أخلاق أهلها ونضرت وجوههم وانفتقت أذهانهم حتى فضلوا الناس في العلم والفهم والأدب والنظر والتمييز...»⁽¹⁾.

وقد أسدى اليعقوبي للجغرافية التجارية خدمات جليلة عن طريق توضيحه لطرق المواصلات، سواء كانت برية أم بحرية، فطرق المواصلات تعتبر من مقومات الجغرافية الاقتصادية وإحدى وسائل ثقافة الاتصال بين الشعوب، حتى إن بعض طرق المواصلات سُميت بأسماء السلع التي كانت تنتقل من خلالها، «كطريق الحرير الذي يربط بين سمرقند وتركستان والصين»⁽²⁾.

واليعقوبي يُعتبر من الأوائل الذين كتبوا في الجغرافية البشرية إذ تناول الأجناس البشرية التي سكنت المدن وكونت حياتها الاجتماعية فيها، فقد قال عن مدينة السيروان: «وأهل هذه المدينة أخلاط من العرب والعجم»⁽³⁾، وعن مدينة حلوان: «وأهلها أخلاط من العرب والعجم من الفرس والأكراد»⁽⁴⁾، ثم قزوين: «وأهلها أخلاط من العرب والعجم»⁽⁵⁾.

ومن هنا تكمن أهمية كتاب البلدان لليعقوبي في أنه يعكس لنا عدة معطيات جغرافية هامة، منها ذكر معطيات عن الجغرافية الطبيعية للبلدان والأقاليم التي شملت رحلاته، وذكر نشاطات الإنسان الحضارية، وهي نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية، كأعمال هندسة الري والنشاط الزراعي والصناعي، إضافة إلى إمكانات الأقاليم والمناطق التي زارها، علاوة على ذكر الأجناس البشرية والمجموعات واللغات والأديان والعادات والتقاليد فيها، هذا بالإضافة إلى المعطيات التاريخية التي تفيد كثيرا باحث التاريخ، خاصة فيما تعلق بالإدارة والتقسيمات الإدارية وأخبار الفتوح ومقادير الخراج، مضافا إلى ذلك التعريف ببعض المدن والقرى غير المعروفة التي تذكرها المصادر التاريخية وتعزب عن الباحثين وخاصة منها ما اندثر منها وهُجر.

(1)- اليعقوبي: البلدان، ص 14.

(2)- فيليب حتي: تاريخ العرب المطول، ج 2، ص 421.

(3)- اليعقوبي: البلدان، ص 72.

(4)- المصدر نفسه، ص 75.

(5)- المصدر نفسه، ص 77.

أما ما يتعلق بتاريخ الفرع السفيفاني عنده فقد ذكر اليعقوبي الفتوحات التي قام بها ولاية وقادة الفرع السفيفاني وذلك باختصار شديد⁽¹⁾، كقوله: «افتتح بلد جرجان سعيد بن عثمان في ولاية معاوية»⁽²⁾، ومثل قوله: «افتتح بادغيس عبد الرحمن بن سمرة في أيام معاوية بن أبي سفيان»⁽³⁾.

ويذكر عادة مقدار خراج كل إقليم وذلك حسب معطيات زمانه على الأغلب⁽⁴⁾، وحتى وإن كان ذلك بعيدا عن فترة حكم الفرع السفيفاني، فإن ذلك مفيد جدا إذ يُمكن الباحث من المقارنة في حال حصوله على معطيات أو احصائيات تخص فترة الفرع السفيفاني، أو المقاربة في حال عدم حصوله على أي معطيات، ولكن اليعقوبي يُعطي تطور مقدار الخراج منذ افتتاح الإقليم حتى زمن العباسيين، كما فعل مع مصر حيث قال: «وبلغ خراج مصر على يد عمرو في خلافة عمر في أول سنة من جزية رؤوس الرجال أربعة عشر ألف ألف دينار ثم جباها عمرو في السنة الثانية عشرة آلاف ألف، فكتب إليه عمر: يا خائن، وجباها عبد الله بن سعد بن أبي سرح في خلافة عثمان بن عفان اثني عشر ألف ألف دينار، ثم أسلم رجالها فبلغ خراج الأرض في أيام معاوية مع جزية رؤوس الرجال خمسة آلاف ألف دينار، وبلغ في أيام هارون الرشيد أربعة آلاف ألف دينار، ثم وقف مال مصر على ثلاثة آلاف ألف دينار»⁽⁵⁾، وهذه معطيات تاريخية ومالية لا نعثر عليها في باقي المصادر التاريخية، ولكنها غير صحيحة بل تنطوي على مبالغة لا تصدق إن لم يكن قد دخلها التحريف، وقد قارب المقرئ ما جاء عند اليعقوبي قال: «وقال الليث بن سعد رضي الله عنه: جباها عمرو بن العاص -رضي الله عنه- اثني عشر ألف ألف دينار»⁽⁶⁾ (12.000.000 دينار)، وهذا لا يصدق كذلك، «وجباها المقوقس قبله لسنة عشرين ألف ألف دينار، فعند ذلك كتب إليه عمر بن الخطاب بما كتب، وجباها عبد الله بن سعد بن سرح حين استعمله عثمان -رضي الله عنه- على مصر أربعة عشر ألف ألف دينار»⁽⁷⁾، أي (14.000.000 دينار) وهو المقدار الذي ذكره اليعقوبي وهو غير صحيح.

(1)- اليعقوبي: البلدان، ص 92، 94، 116، 123.

(2)- المصدر نفسه، ص 92.

(3)- المصدر نفسه، ص 101.

(4)- المصدر نفسه، ص 92، 123.

(5)- المصدر نفسه، ص 177-178.

(6)- الخطط، ج 1، ص 149.

(7)- المصدر نفسه، ج 1، ص 149.

ويصحح هذا الذي ذكر موردها في عهد من جاء بعد الفترة السفينية، فهذا ابن خرداذبة المعاصر تقريبا لليعقوبي يقول عن موردها في فترة لاحقة: «وجباها عبد الله بن الحبحاب في أيام بني أمية ألفي ألف وسبع مائة ألف وثلاثة وعشرين ألفا وثمان مائة وسبعة وثلثين دينارا»⁽¹⁾، أي (2.723.837 دينار).

أما في عهد المأمون فيذكر المقرئ ما يلي: «كان خراج مصر قد بلغ في أيام المأمون على حكم الإنصاف في الجباية أربعة آلاف ألف دينار ومائتي ألف دينار وسبعة وخمسين ألف دينار»⁽²⁾، أي (4.257.000 دينار)، وفي عهد جوهر الصقلي فيذكر المقرئ أنه: «وبلغ خراج مصر في السنة التي دخل فيها جوهر القائد ثلاثة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف دينار ونيفا»⁽³⁾، أي أكثر من (3.400.000 دينار).

فكيف تنقص هذا النقص المريع؟ وهذا يتقارب مع ما أشار إليه البلاذري المعاصر لليعقوبي حيث قال: «عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال: جى عمرو خراج مصر وجزيتها ألفي ألف، وجباها عبد الله بن سعد بن أبي سرح أربعة آلاف ألف»⁽⁴⁾، وكذا المطهر بن طاهر المقدسي قال: «وجباها بنو أمية ألفي ألف وثمان مائة ألف دينار»⁽⁵⁾، أي (2.8000.000 دينار).

يذكر اليعقوبي أيضا أسماء ولاية الأقاليم على عهد خلفاء الفرع السفيني، خاصة من قام منهم بإنجاز في البلد أو المدينة التي يتكلم عنها، كالفتح أو التحصين أو بناء صروح معمارية أو من نقل إليها طائفة من الناس أو غيرها، وفي ذلك فائدة عظيمة للباحث إذا ما أعوزته كتب التاريخ بأسماء الولاية⁽⁶⁾، بل وأحيانا يخصص عنوانا بأسماء ولاية إقليم معين، خاصة أهم الأقاليم في الدولة كقوله: «ولاية سجستان»⁽⁷⁾، و«ولاية خراسان»⁽⁸⁾، ثم يذكر تعاقب الولاية عليه فيذكر ولاية الفرع السفيني، فيكون ذلك مفيدا جدا

(1)- المسالك والممالك، ص 83.

(2)- الخطط، ج 1، ص 154، 185.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 156.

(4)- فتوح البلدان، ص 213، 216.

(5)- البدء والتاريخ، ج 4، ص 73.

(6)- المصدر نفسه، ص 94.

(7)- المصدر نفسه، ص 104.

(8)- اليعقوبي: البلدان، ص 127.

خاصة إذا تعلق الأمر بأقاليم لم تصلنا عنها مؤلفات في ولايتها كما وصلتنا عن مصر في كتاب "ولاية مصر" أو عن خراسان في "ولاية خراسان"، وللأسف فإن يعقوبي لم يعمم ذلك على جميع أقاليم دولة الإسلام. يذكر يعقوبي أحيانا بعض التفاصيل الدقيقة المدعمة بكتب ورسائل خلفاء أو ولاية الفرع السفيفاني المتعلقة بالسياسة العامة المنتهجة في الأقاليم، خاصة منها ما تعلق بالمال وهي من الأهمية بمكان، ومثال ذلك قوله: «ثم ولي معاوية زياد بن أبي سفيان البصرة، وخراسان، وسجستان فوجه زياد إلى خراسان الحكم بن عمرو الغفاري صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أميراً فخرج إلى خراسان سنة أربع وأربعين، وكان جميل السيرة فاضل المذهب، وكتب إليه زياد لما افتتح ما افتتح من كور خراسان: أن أمير المؤمنين معاوية كتب إلي أن اصطفي له البيضاء والصفراء، فلا تقسمن شيئا من الذهب والفضة؛ فلم يلتفت الحكم إلى كتابه ورفع الخمس وقسم ما بقي بين الناس، وكتب إلى زياد: إني وجدت كتاب الله قبل كتاب أمير المؤمنين معاوية ولو أن السماء والأرض كانتا رتقا على عبد ثم اتقى الله لجعل الله له منها مخرجا، والسلام»⁽¹⁾.

ولهذا النص قيمة علمية كبيرة إذ يبين أن الأمويين الأوائل كانوا يعتمدون في إدارتهم على بعض الصحابة وهذا يضيف مزيدا من الشرعية على حكمهم، وكذلك يعكس خصوصية هذه الفترة وقدرة العمال على مخالفة الخليفة نفسه، إذا تعلق الأمر بشيء فيه نص شرعي، وهذا لا نراه بعد فترة حكم الفرع السفيفاني أبدا.

لكن من جهة أخرى فهو يكشف الخزقات الشرعية والمساوئ المالية التي استنتها معاوية بل هي سنة ساسانية أحيانا معاوية لتدراك النقص المالي وألغائها عمر بن عبد العزيز وهذه تكون في عيدي الفرس النيروز والمهرجان.

ولا يكتفي يعقوبي أحيانا بذكر الولاية بل يتعدى ذلك إلى ذكر أعوانهم من الطاقم الإداري، كالكتاب أو أصحاب الخراج⁽²⁾، ومثال ذلك: «وجه زياد الربيع بن زياد بن أنس بن الديان بن قطن بن زياد الحارثي أميراً على خراسان وكان الحسن البصري كاتبه»⁽³⁾.

⁽¹⁾-البلدان، ص 128، وقد ذكر هذا النص أيضا: ابن سعد في طبقاته، ج 9، ص 28 طبعة الخانجي، وكذلك ابن أبي شيبة في مصنفه، ج 6، ص 201.

⁽²⁾-المصدر نفسه، ص 128، 129.

⁽³⁾-المصدر نفسه، ص 128.

وأعطى اليعقوبي تفاصيل دقيقة على ولاية خراسان وسبب توليتهم وأسباب عزلهم، وما كان بينهم وبين ولاية العراق من علاقات حيث كانت خراسان من أعمال العراق، وكيف تعاقب على حكمها أولاد زياد بن أبي سفيان⁽¹⁾.

وتكلم اليعقوبي عن مدينة دمشق وذكر من بها من الأقوام وما بها من دور وقصور بني أمية وذكر دار الإمارة بها أو الخضراء التي بناها معاوية، وذكر ما يتبعها من قرى الشام وجندها ومن يسكنها من قبائل العرب⁽²⁾.

ورغم أن اليعقوبي خصص من كتابه لمدينتي بغداد وسامراء الكثير، فإن ما ذكره من مدن وقرى ومواقع وأقاليم فيه فائدة كبيرة للباحث خاصة وأن اليعقوبي من بين أقدم الجغرافيين المسلمين، مما أضفى قيمة علمية كبيرة على كتابه، ويستطيع الباحث في تاريخ الفرع السفلي أن يعتمد عليه في التعريف بالبلدان أو المواقع الجغرافية ويحدد موقعها الجغرافي بدقة.

ومما يؤخذ على اليعقوبي في كتابه البلدان أنه جاء مختصراً جداً فلا يفصل في بعض المواطن التي يحتاج الباحث فيها إلى التفاصيل، خاصة ما تعلق منها بعمليات الفتح مثلاً أو خطط المدن أو عمارتها وتحصيناتها وقناطرها، كما أنه لا يذكر مصادره فيما تعلق بالجوانب التاريخية التي لم يكن معاصراً لها، ولا يسند أخباره، ثم هو لم يستوف جميع المدن بل اكتفى بالقليل منها مما زاره وتحققت له مشاهدته.

ومن ناحية أخرى فرغم ما ذكرناه سابقاً عن اليعقوبي وتشيعه فإن ذلك غير ظاهر في أخباره التاريخية التي أوردها عن تاريخ الفرع السفلي في كتابه البلدان، ومن ناحية أخرى فإن الكثير من أخباره في هذا الكتاب موجود في تاريخه بشكل أكثر تفصيلاً مما يُنقص من قيمة الكتاب في ناحيته التاريخية.

ثانياً: كتاب البلدان لابن الفقيه

أ- التعريف بالمؤلف

ترجم له ياقوت الحموي فقال: «هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأخباري أبو عبد الله، يعرف بابن الفقيه ويلقب بحالان، صاحب كتاب البلدان، روى عن أبيه، وإبراهيم بن الحسين بن ديزيل، ومحمد بن أيوب الرازي، وأبي عبد الله الحسين بن أبي السرح الأخباري، وذكر جماعة وقال: وروى عنه: أبو بكر بن لال، وأبو بكر بن روزنة، ولم يذكر وفاته»⁽³⁾، وقال عنه ابن النديم: «ابن الفقيه الهمداني: وإسمه أحمد من أهل الأدب، لا يعرف من أمره أكثر من هذا، وله من الكتب كتاب

(1)- اليعقوبي: البلدان، ص 128-131.

(2)- المصدر نفسه، ص 163-164.

(3)- معجم الأدباء، ج 1، ص 459-460.

البلدان نحو ألف ورقة، أخذه من كتب الناس وسلخ كتاب الجيهاني كتاب ذكر الشعراء المحدثين والبلغاء منهم والمفحمين»⁽¹⁾.

وبحث الدكتور يوسف الهادي محقق الكتاب في تاريخ وفاته وخلص إلى أنه كان حياً في السنوات الواقعة بين: 230 و318 هـ على الأقل، وقال: «إن ما ذكره ياقوت من أن ابن الفقيه كان حياً في حدود عام 340 هـ يثير الشكوك، وقد يكون خلط بينه وبين أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي الفقيه الذي توفي عام 344 هـ»⁽²⁾، وعليه فإنه يمكننا أن نعتبر أن وفاته كانت ما بين 318 و340 هـ.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

حقق المستشرق الهولندي دي غويه مختصر كتاب البلدان وطبعه عام 1885م، ضمن مسلسل المكتبة الجغرافية الذي اعتمد على نسخة قال إنه تم اختصارها على يد أبي الحسن علي بن جعفر الشزري (أو الشيزري) عام 413 هـ، وهو يضم النصف الأول من الكتاب الأصل "كتاب البلدان" ولكن بصورة مختصرة، وعثر بعدها على مخطوطة للكتاب الأصل بالمكتبة الرضوية بمدينة مشهد الإيرانية في ربيع 1923م، غير أنها ليست كاملة، واستطاع المحقق أن يستنتج أن المختصر الذي حققه دي غويه ومخطوطة مشهد يكمل بعضهما البعض⁽³⁾، وقد حقق الأستاذ يوسف الهادي الكتاب وتولت دار عالم الكتب بيروت طباعته ونشره سنة 1996م، والكتاب من الحجم الكبير فقد جاء في 649 صفحة دون الفهارس، وهذه الطبعة هي التي اعتمدها في الدراسة.

اعتمد ابن الفقيه في كتابه على مجموعة كبيرة من المصادر منها ما وصل إلينا ومنها ما لم يصل، وقد عدد محقق الكتاب مصادره التي ذكرها في متن الكتاب، ومنها: كتاب "أخبار الهند والصين" لسليمان التاجر، وكتاب "المسالك والممالك" لابن خرداذبة، وكتاب "الحيوان" للجاحظ والذي نقل عنه مقاطع طويلة، كما نقل نصوصاً طويلة عن كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري مع أنه لم يذكر اسمه إلا في ثلاث مواضع، كذلك اعتمد على كتاب "فضائل بغداد وصفتها" ليزدجرد بن مهزيان الكسروي، و"عيون الاخبار" لابن قتيبة، وغيرها من المصادر الشفوية أو التي لم يصرح بعناوينها في كتابه واكتفى بذكر أصحابها⁽⁴⁾.

(1)- الفهرست، ص188.

(2)- مقدمة تحقيق كتاب البلدان لابن الفقيه، ص11.

(3)- يوسف الهادي: مقدمة تحقيق كتاب البلدان لابن الفقيه، ص6.

(4)- يوسف الهادي: مقدمة تحقيق كتاب البلدان لابن الفقيه، ص13-37.

كان للتقييم الذي أطلقه ابن النديم، أثره المدوي في الأوساط التي أصدرت أحكامها فيما بعد بحقه، قال ابن النديم: «... وله من الكتب: كتاب البلدان، نحو ألف ورقة، أخذه من كتب الناس، وسلخ كتاب الجيهاني...»⁽¹⁾، وقد لاحظ المستشرق كراتشكوفسكي منذ وقت مبكر تهاافت قول ابن النديم بأن ابن الفقيه سلخ كتاب الجيهاني المعروف بـ"المسالك والممالك" فقال: «يجب أن نأخذ بعين الحذر والارتياب قول صاحب الفهرست أن ابن الفقيه قد سلخ كتاب الجيهاني، حقا إن الطابع النقلي لكتاب ابن الفقيه ليس في الوسع إنكاره، ولكن كتابه يرجع تأليفه إلى ما قبل عام 290هـ، أي قبل أن يخرج الجيهاني إلى عالم الوجود»⁽²⁾.

ومع ذلك تواصلت الهجمات على ابن الفقيه وأتباعه بسليخ كتاب الجيهاني، فنقل ياقوت نفس ما قاله ابن النديم⁽³⁾، وقفى على آثاره المستشرق رينو، فادعى أن ابن الفقيه قد اختصر كتاب الجيهاني وأضاف «إن اختصار الكتاب ربما كان هو السبب في إهمال شأنه»⁽⁴⁾، واستخدم المرحوم العلامة مصطفى جواد ألفاظا أقسى حين ذكر كتاب الجيهاني المسالك والممالك وقال: «وهو الكتاب الذي سلبه ابن الفقيه الهمداني وسرقه»⁽⁵⁾.

وحقيقة الأمر ما قاله المقدسي البشاري وهو وجود تشابه بين مؤلف الجيهاني ومؤلف ابن خردادبه. حيث تقول إحدى مسودات كتاب المقدسي المسمى أحسن التقاسيم: «ورأيت كتابه - أي كتاب الجيهاني - في خزائن عضد الدولة غير مترجم. وقيل بل هو لابن خردادبه، ورأيت مختصرين بنيشابور غير مترجمين، أحدهما للجيهاني والآخر لابن خردادبه تتفق معانيهما غير أن الجيهاني قد زاد شيئا يسيرا»⁽⁶⁾.

أما الطعن الثاني فقد وجهه المقدسي الذي كتب كتابه عام 375 هـ - فقال: «ورأيت كتابا صنفه ابن الفقيه الهمداني في خمس مجلدات، سلك طريقة أخرى ولم يذكر غير المدائن العظمى وأدخل فيه فنونا من العلوم. مرة يزهد في الدنيا ودفعة يرغب فيها، ووقتا يبكي وساعة يضحك ويلهي، وأما

(1) - الفهرست، ص 188.

(2) - تاريخ الأدب الجغرافي، ج 1، ص 221.

(3) - معجم الأدباء، ج 1، ص 459.

(4) - انظر التعليق الذي أضافه خدا بخش مترجم كتاب الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري لآدم متر إلى الإنجليزية في الكتاب، ج 2، ص 18.

(5) - محاضرة في المهرجان الألفي لابن سينا، كتاب المهرجان، ص 256.

(6) - هامش رقم 11، ص 4.

كتاب الجاحظ فصغير، وكتاب ابن الفقيه في معناه غير أنه أكثر حشواً وحكايات واحتجاجاً بآناً إنما أدخلنا خلال كتبنا ما أدخلنا ليتفرج فيها الناظر إذا ملّ، وربما كنت أنظر في كتاب ابن الفقيه فأقع في حكايات وفنون»⁽¹⁾.

إن الانتقال من موضوع لآخر مخافة أن يملّ القارئ هو أسلوب جاحظي، ولا شك أن ابن الفقيه متأثر بأسلوبه، إلا أن ابن الفقيه نفسه قد توخى هذا الهدف منذ البداية أي أنه جعله من أهداف الكتاب، بل جعل عنوان أحد فصوله: "باب في تصريف الجد إلى الهزل والهزل إلى الجد".

وقال في مطلع كتابه: «فكتابي هذا يشتمل على ضروب من أخبار البلدان وعجائب الكور والبنيان. فمن نظر فيه من أهل الأدب والمعرفة فليتأمله بعين الإنصاف، وليعربنا فيه حسن محضه وجميل رأيه، فإن الأجدى في المذهب شأوك وقراءة دانية ورحم ماسّة ووصلة واشجة، ويهب زللي لا عترافي واغفالي لإقاربي، فإني إنما ألحقت في هذا الكتاب ما أدركه حفطي وحضره سماعي من الأخبار والأشعار والشواهد والأمثال»⁽²⁾.

بل إنه يباهي بهذا التنوع الذي ضمنه كتابه فهو يعقب بعد أن ذكر جملة من المواعظ والأشعار الوعظية: «ولو لم يفدك هذا الكتاب من الأخبار العجيبة والأشعار الظريفة والأمور الغريبة، لكان فيما يفيدك من أخبار البلدان وعجائب الكور والأمصار بلاغا ومقنعا، فكيف وقد أفادك علم الماضين وأخبار الأولين، وذلك علم المعنيين، ووقفك على الطريقتين، وأرشدك إلى الأمرين جميعا: حكمة بالغة وموعظة موجزة. تعرفت منه أخبار الماضين وأبنية من قد سلف من الأولين.

وفي هذا الخبر الذي أثبتته هاهنا عبرة لمن اعتبر وفكرة لمن تفكر، ودليل على وحدانية الله تعالى، ومخبر عن آياته وقدرته. فصفّ ذهنك وفرغ قلبك، وأقبل عليه بسمعك وتفكر فيه وفيما تضمنته من الأعجوبة. فإن فيه عبرة لأولي الألباب»⁽³⁾.

ونظرا لأهمية كتاب البلدان لابن الفقيه في فنه فقد اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده فهذا محمد بن محمود بن أحمد الطوسي مؤلف كتاب "عجائب المخلوقات" الذي ألف كتابه عام 555 هـ⁽⁴⁾ اعتمد عليه بشكل أساسي فيقول الأستاذ يوسف هادي: «من خلال مطالعتنا لعجائب الطوسي رأينا العجب العجائب، فالرجل قد نقل أكثر من ثلثي كتابه عن ابن الفقيه ولم يشر إليه ولا مرة واحدة، ولم يكن

(1) - أحسن التقاسيم، هامش رقم 1، ص 5.

(2) - البلدان، ص 58.

(3) - المصدر نفسه، ص 454-455.

(4) - حاجي خليفة: كشف الظنون، ج 2، ص 1127.

له من جهد في ذلك النقل سوى ترجمته النصوص إلى الفارسية»⁽¹⁾، وأكثر من نقل عنه مع تنويهه بأنه ينقل عنه- بصورة عامة- فهو ياقوت الحموي الذي نقل عنه في مائة وثلاثة مواضع من كتابه معجم البلدان⁽²⁾.

أما عن تاريخ الفرع السفياي في هذا المصدر فقد افتتح المؤلف كتابه بمقولة مأثورة للأحنف بن قيس في تصنيفه للناس إثر إجابته لسؤال معاوية عن ذلك⁽³⁾، كما سأل معاوية ابن الكواء عن سكان الأمصار مصرا مصرا⁽⁴⁾، وذكر ابن الفقيه بعض ترتيبات معاوية بالبلد الحرام، فذكر محاولة أخذه لمنبر مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- للشام ومعارضة بعض الصحابة لذلك⁽⁵⁾.

ذكر بعض من وفد على معاوية من العراق وما دار بينهم من كلام يستشف من خلاله كرههم لخلافة معاوية⁽⁶⁾، كما ذكر بعض الإنشاءات المعمارية التي قام بها أفراد البيت السفياي، من ذلك بناء زياد لدار الإمارة قبلة مسجد البصرة⁽⁷⁾ ثم ما بناه من دور وقصور، وما حفر من أنهر وترع وكل زيادة زادها فيها⁽⁸⁾، وما قام به ابنه عبيد الله من توسعة في مسجد البصرة⁽⁹⁾، وما بناه أيضا من دور⁽¹⁰⁾.

كما ذكر بعض الأخبار عن الفرع السفياي تدل على تشييعه، ومن ذلك ما قاله عمن دخل الكوفة من الخلفاء فميز بين الأئمة والخلفاء الملوك، وصنف معاوية بأنه من الخلفاء الملوك وصنف علي وابنه الحسن بأتهما من الخلفاء الأئمة⁽¹¹⁾.

وفي إطار ذكره لما جاء في ذم أهل الكوفة قال في عداء واضح لمعاوية: «من ذلك غدرهم بأمر المؤمنين -عليه السلام- حتى قتل بينهم، وخذلانهم له حتى في تجهم [كذا] غيره، وخذلانهم الحسين بن علي -رضي الله عنهما- بعد مكاتبهم إياه، حتى قتل بين ظهرائهم وهم ينظرون، بل هم كانوا

(1)- يوسف الهادي: مقدمة تحقيق كتاب البلدان لابن الفقيه، ص 41-42.

(2)- المرجع نفسه، ص 42.

(3)- ابن الفقيه: البلدان، ص 57.

(4)- المصدر نفسه، ص 181.

(5)- المصدر نفسه، ص 80.

(6)- المصدر نفسه، ص 164.

(7)- المصدر نفسه، ص 230.

(8)- المصدر نفسه، ص 234.

(9)- المصدر نفسه، ص 231.

(10)- المصدر نفسه، ص 234.

(11)- ابن الفقيه: البلدان، ص 202.

أصحابه وقتلته، وقبل ذاك غدرهم بالحسن ومكاتبتهم معاوية ومصير أكثرهم إليه، وطعنهم الحسن وسلب متاعه، وقتل مسلم بن عقيل راسلا من إياه [كذا]، وغدرهم بزید بن علي رضي الله عنهما، بعد مبايعتهم له، وكذلك فعلهم بيحيى بن عمر⁽¹⁾ وغيره من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقتلوا المختار بن عبيد وقد خرج طالبا بدماء أهل البيت»⁽²⁾.

وفي الأخير نقول أنه رغم كبر حجم هذا الكتاب نسبيا مقارنة مع كتاب البلدان لليعقوبي إلا أنه قليل الفائدة للباحث في تاريخ الفرع السفياي فهو لا يتطرق لفتوح البلدان إلا لماما، ولا يفصل ولا يؤرخ لها، كما أنه خال من ذكر طبيعة الفتح ومقادير الحراج، وهذا ما يتفوق عليه فيه كتاب اليعقوبي، إضافة إلا أنه سابق عليه، فهو أكثر منه قيمة كما أن المؤلفين كلاهما لهما ميول شيعية غير أن اليعقوبي لم يبد ذلك في كتابه عكس ابن الفقيه.

وتبقى قيمة كتاب ابن الفقيه كمصدر ثانوي يتعرف الباحث فيه على تحديد المواقع وتعريف المصطلحات الجغرافية، رغم أنه لا يتطرق إلا للأقل القليل منها، وفوق ذلك أخباره التاريخية عن الفرع السفياي قليلة وليست ذات بال، يمكن الاستغناء عنها لوفرقتها عند غيره من المصادر التاريخية الرصينة، وتبقى المعلومات التي ساقها عن الإنجازات المعمارية لأفراد وولاة الفرع السفياي ذات فائدة للباحثين في هذا الشأن خاصة ما تعلق منها بالمدن التي لم تصلنا عنها مؤلفات خاصة بها سواء كانت ضائعة ككتاب "تاريخ البصرة" لابن شبة، أو لم تؤلف أصلا.

وكذلك فإن ابن الفقيه في عامة كلامه عن ما يتعلق بالفرع السفياي لم يذكر مصادره ولم يسند أخباره، وفوق كل ذلك فهو يدلس وينقل نصوصا بحرفها عن غيره ولا يذكر فضلهم عليه، كما رأينا، مما يقلل من القيمة العلمية لكتابه.

ثالثا: معجم البلدان لياقوت الحموي

أ- التعريف بالمؤلف

هو ياقوت الحموي وقد ترجمنا له في دراستنا لكتابه معجم الأدباء في الفصل الثالث من الباب الرابع.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

(1) - لعله يقصد يحيى بن زيد بن علي، فلم نعرف في آل البيت في تلك الفترة أحدا باسم يحيى بن عمر.

(2) - ابن الفقيه: البلدان، ص 219.

أول من طبع معجم البلدان هو المستشرق الألماني ويستنفيلد بين السنتين 1866 و 1873م، وكانت الطبعة في ستة أجزاء⁽¹⁾، وطبع بعد ذلك عدة طبعات منها طبعة دار الثقافة ببيروت دون تاريخ تحقيق إحسان عباس، كما من بينها طبعة دار صادر ببيروت سنة 1977م، في خمسة أجزاء وهي الطبعة التي اعتمدها في هذه الدراسة.

والكتاب جماع للجغرافيا في صورها الفلكية والوصفية واللغوية وللرحلات أيضا، كما تنعكس فيه الجغرافيا التاريخية إلى جانب الدين والحضارة والإثنولوجيا (Ethnology) (علم الأجناس والفصائل البشرية) والأدب الشعبي (الفولكلور Folklore) والأدب الفني، وذلك في القرون الستة الأولى للهجرة⁽²⁾.

أحس ياقوت الحموي إحساسا صادقا بالحاجة إلى مرجع عام يجمع شتات المادة الجغرافية المعروفة لعصره، وقد حدث أن هلك فعلا جزء كبير من المادة التي كانت تحت تصرفه في خضم المصيبة الكبرى التي اجتاحت العالم الإسلامي إثر الغزو المغولي⁽³⁾.

وقد قال كراتشكوفسكي عن معجم البلدان: «أهداف معجم ياقوت تتجاوز بكثير حدود الأهداف الجغرافية الضيقة، فهو فوق ذلك يمثل آخر انعكاس لتلك الوحدة المثالية للعالم الإسلامي تحت حكم العباسيين، رغم أنها كانت في واقع الأحوال أثرا من آثار الماضي، وهو أوسع وأهم، بل وأكاد أقول أفضل مصنف من نوعه لمؤلف عربي للعصور الوسطى»⁽⁴⁾.

شرح ياقوت سبب تأليفه للمعجم في مقدمته فقال: «وكان من أول البواعث لجمع هذا الكتاب، أنني سئلتُ بمرّو الشاهجان، في سنة خمس عشرة وستمئة، في مجلس شيخنا الإمام السعيد الشهيد فخر الدين أبي المظفر عبد الرحيم ابن الإمام الحافظ تاج الإسلام أبي سعد عبد الكريم السّمعاني، تَعَمَّدَهما الله برحمته ورضوانه، وقد فُعِلَ الدعاءُ إن شاء الله، عن حُباشة اسم موضع جاء في الحديث النبوي، وهو سوقٌ من أسواق العرب في الجاهلية. فقلت: أرى أنه حُباشة بضم الحاء، قياساً على أصل هذه اللفظة في اللغة، لأنَّ الحُباشة: الجماعة من الناس من قبائل شتى، وحبشتُ له حُباشة أي جمعت له شيئاً. فانبرى لي رجلٌ من الحدّثين، وقال: إنما هو حُباشة بالفتح. وصمّمَ على ذلك وكابّر، وجاهرَ بالعنادِ من غير حُجّة وناظرٍ، فأردتُ قطعَ الاحتجاج بالنقل، إذ لا مُعَوَّلَ في مثل هذا على اشتقاق ولا عَقْل، فاستعصى كَشْفُه في كتب غرائب الأحاديث، ودواوين اللغات مع سعة الكتب

(1)- كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج1، ص336.

(2)- المرجع نفسه، ج1، ص335.

(3)- المرجع نفسه، ج1، ص335.

(4)- كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج1، ص335.

التي كانت بمَرَوَ يومئذ، وكثرة وجودها في الوقوف، وسهولة تناولها، فلم أظفر به إلا بعد انقضاء ذلك الشَّغْب والمِرَاء، ويأس من وجوده بَبَحْثٍ واقتراء، فكان موافقاً والحمد لله لما قُلْتُهُ، ومَكِيلًا بالصاع الذي كِلْتُهُ، فأَلْقِي حينئذ في رُوعي افتقارُ العالمِ إلى كتاب في هذا الشَّأن مضبوطاً، وبالِإِتقان وتصحيح الأَلْفاظ بالتَّقْيِيدِ مَحْطُوطاً، ليكون في مثل هذه الظُّلْمَةِ هادياً، وإلى ضَوْءِ الصَّوابِ داعياً، وتُبَهَّتْ على هذه الفضيلة النبيلة، وشُرحَ صدري لنيل هذه المنقبة التي غفل عنها الأولون، ولم يَهْتَدِ لها الغابرون»⁽¹⁾.
ويضيف على ذلك شارحاً لأهمية كتابه قائلاً: «وقد فُتحت هذه الأماكن صلحا وحنوة، وأماناً وقوَّةً، ولكلِّ من ذلك حكم في الشريعة، في قسمة الفياء وأخذ الجزية، وتناول الخراج واجتناء المقاطعات والمصالحات، وإنالة التَّسْوِيفات والإِقطاعات لا يَسَعُ الفقهاء جهلها، ولا يُعذر الأئمة والأمرء إذا فاتهم في طريق العلم حَزْمُها وسهولها، لأنَّها من لوازم فتيا الدين، وضوابط قواعد الإسلام والمسلمين، فأما أهل السير والأخبار، والحديث والتواريخ والآثار، فحاجتهم إلى معرفتها أَمَسُّ من حاجة الرياض إلى القطار، غبَّ إِخلاف الأنواء، والمُشْفِي إلى العافية بعد يأس من الشفاء، لأنَّه معتمد علمهم الذي قَلَّ أن تخلو منه صَفْحَةٌ، بل وَجْهَةٌ، بل سَطْرٌ من كتبهم»⁽²⁾.

وقد ذكر ياقوت أهمية كتابه بالنسبة لمختلف الاختصاصات كالمنجمين والأدباء والأطباء وغيرهم ولكن ما يهمننا هنا ما قاله عن فائدته بالنسبة للمؤرخين حيث قال: «فأما أهل السير والأخبار، والحديث والتواريخ والآثار، فحاجتهم إلى معرفتها أَمَسُّ من حاجة الرياض إلى القطار، غبَّ إِخلاف الأنواء، والمُشْفِي إلى العافية بعد يأس من الشفاء، لأنَّه معتمد علمهم الذي قَلَّ أن تخلو منه صَفْحَةٌ، بل وَجْهَةٌ، بل سَطْرٌ من كتبهم»⁽³⁾.

في آخر مقدمة المعجم يذكر ياقوت أسماء السابقين له في مجال الجغرافيا، إلا أنه لم يستوف جميع المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، ويحتتم المقدمة بتحليل لكتابه ولمنهجه في التأليف، وبلي المقدمة خمسة أبواب بمثابة مدخل للمعجم، يعرض أولها للنظريات المختلفة في صورة الأرض معتمداً في ذلك على معطيات الجغرافيا الرياضية، وقد عنوانه بـ: "في صفة الأرض وما فيها من الجبال والبحار وغير ذلك"⁽⁴⁾ ويبحث الباب الثاني في نظام تقسيم الأقاليم وعنوانه: "في ذكر الأقاليم السبعة واشتقاقها

(1) -معجم البلدان، ج1، ص7.

(2) -معجم البلدان، ج1، ص7-8.

(3) -المصدر نفسه، ج1، ص9.

(4) -المصدر نفسه، ج1، ص16.

والاختلاف في كفيتهما"⁽¹⁾، أما الباب الثالث ففي تفسير المصطلحات التي يرد ذكرها في المصنفات الجغرافية كالبريد والفرسخ والميل وغيرها، كما يوضح مصطلحات الجغرافيا الفلكية، ثم المصطلحات الخاصة بالخراج وفتح الأرض كالصلح والسلم والعنوة والفيء والغنيمة وغيرها وقد عنون هذا الباب بـ: "في تفسير الألفاظ التي يتكرر ذكرها في هذا الكتاب"⁽²⁾، ويعطي الباب الرابع تصنيفا قصيرا للبلاد المختلفة التي فتحها المسلمون وذلك وفقا للخراج الذي يُجبي من كل منها وعنوانه: "في أقوال الفقهاء في أحكام أراضي الفيء والغنيمة وكيف قسمة ذلك"⁽³⁾، أما الباب الخامس فأشبهه ما يكون بمقدمة من أخبار البلاد وسكان النواحي المختلفة وتوزيع الممالك بحسب مكانتها وعراقتها وعنوانه: "في جمل من أخبار البلدان"⁽⁴⁾، وبعد هذه الأبواب المدخلية التي تشغل حوالي خمسين صفحة يبدأ المعجم بمعناه الدقيق، ثم يشرع في ذكر أسماء المواضع بحسب الترتيب الأبجدي⁽⁵⁾.

أما عن منهجه فبعد أن يورد اسم الموضوع يورد ضبط نطق أسماء الأماكن مفصل بالألفاظ مع ذكر اختلاف القراءات، وكثيرا ما يسوق اشتقاق بعض التسميات، ويحاول توضيح منشئها وأصلها، ثم يقرنه في العادة بشواهد من الشعر لتحديد النطق الصحيح، ثم يليه بيان طول وعرض المكان مع تحديد البرج الذي يقع تحته⁽⁶⁾.

ويعقب ذلك مباشرة قسم تاريخي يبحث في أصل الموضوع الجغرافي المذكور ونشأته والظروف التي أحاطت بذلك، ومن سكنه والدور التاريخي الذي لعبه، وكثيرا ما يصحب هذا الأخبار والأساطير المتعلقة به، وإذا جاء ذكر الموضوع في القرآن أو الحديث سيقت في ذلك الشواهد، وإذا كان قد فتحه المسلمون فيعرض لتاريخ هذا الفتح، كما يورد على الدوام تقريبا أسماء كبار علمائه خاصة الفقهاء وأهل الحديث وأسماء أساتذتهم وتلامذتهم، وبخلاف هذا فليس من النادر أن يعطي ياقوت وصفا دقيقا للأمكنة والمدن التي زارها ويورد تفاصيل دقيقة عن الأبنية المختلفة والقلاع والموانئ، وهو كثيرا ما يقف أيضا ليصف عادات وأخلاق القبائل والشعوب، كما لا يهمل الكلام عن صنوف العجائب في البلاد النائية، ويتخلل العرض أثناء ذلك ضروب من الحكايات الطريفة والنكات والقصص مع مختارات واسعة من الشعر، وقد

(1)- المصدر نفسه، ج 1، ص 25.

(2)- المصدر نفسه، ج 1، ص 35.

(3)- المصدر نفسه، ج 1، ص 44.

(4)- معجم البلدان، ج 1، ص 47.

(5)- كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، ج 1، ص 341.

(6)- المرجع نفسه، ج 1، ص 341.

يضمه قطعا ورسائل بأجمعها من المؤلفين السابقين، ونتيجة لهذا فقد تنشأ لديه أحيانا مقالة قائمة بذاتها تمتد أحيانا إلى عشر أو خمس عشرة صفحة، ومن الطبيعي ألا تظفر جميع مواد المعجم بمثل هذه الصورة الحافلة، وإذا كان القسم اللغوي موجودا على الدوام، فإن القسم التاريخي قد يختفي بالطبع عند الكلام على محلة مغمورة أو غير معروفة جيدا، وفي هذه الحالة يختفي أيضا القسم الفلكي ويرد تحديد موقع المكان بصورة تقريبية، وأحيانا قد تقتصر المادة على سطر واحد فقط مع التعريف بالإسم بشكل عام⁽¹⁾.

أحيانا يذكر غرائب لا يقبلها العقل، غير أنه يبرر ذكرها في مقدمته فيقول: «واستقصيت لك الفوائد جُلّها أو كلها، وملكتك عفواً صفاً عقدها وحلّها، حتى لقد ذكرت أشياء كثيرة تأبها العقول، وتفر عنها طباع من له محصول، لبعدها عن العادات المألوفة، وتنافرها عن المشاهدات المعروفة، وإن كان لا يستعظم شيء مع قدرة الخالق وحيل المخلوق، وأنا مرتاب بها نافر عنها متبريء إلى قارئها من صحتها، لأنني كتبها حرصاً على إحراز الفوائد، وطلباً لتحصيل القلائد منها والفرائد، فإن كانت حقاً فقد أخذنا منها بنصيب المصيب، وإن كانت باطلاً فلها في الحق شرك ونصيب، لأنني نقلتها كما وجدتها، فأنا صادق في إيرادها كما أوردتها، لتعرف ما قيل في ذلك حقاً كان أو باطلاً، فإن قائلًا لو قال: سمعتُ زيدا يكذب، لأُحِبَّت أن تعرف كيفية كذبه؛ وها أئمة الحفاظ الذين هم القدوة في كل زمن، وعليهم الاعتماد في فرائض الشرع والسُنن، لم يشترط أكثرهم في مسنده، وهي أحاديث الرسول التي تبنتني عليها الأحكام، ويُفرّق بها بين الحلال والحرام، إيراد الصحيح دون السقيم، ونفي الموعج وإثبات المستقيم، ولم يُخرجهم ذلك عن أن يُعدّوا في أهل الصدق»⁽²⁾.

تكمن القيمة العلمية الكبيرة لكتاب معجم البلدان في كونه مثل ذروة ما وصل إليه علم الجغرافيا عند المسلمين، إذ استوعب فيه ياقوت الفكر الجغرافي الإسلامي الذي تبلور طيلة ستة قرون قبله وحفظ لنا فيه مصادر جغرافية طالتها يد الزمان فلم تصل إلينا، أو هي مخطوطة مازالت طي أدرج المكتبات العامة أو الخاصة في شتى اصقاع العالم، وانتج لنا من كل ذلك موسوعة جغرافية كان مجالها رقعة العالم الإسلامي بامتداده شرقا وغربا شمالا وجنوبا بل حتى بعض الأقاليم خارجه، مما جعله يهيمن على ما ألف سابقا في هذا المجال، ولم يأت بعده مؤلف جغرافي استطاع أن ينال اعجاب الباحثين كما فعل.

أما عن ما يخص تاريخ الفرع السفياني في كتابه فقد شكل المدخل الذي ابتدأ به ياقوت كتابه قاعدة أساسية ينطلق منها الباحث في الكتاب، خاصة البابين الذين تعلقا بشرح المصطلحات، فالباحث في تاريخ الفرع السفياني كثيرا ما يصادف هذه المصطلحات الجغرافية أو الاقتصادية، لا يمكنه التعامل مع

(1)- المرجع نفسه، ج1، ص342.

(2)- معجم البلدان، ج1، ص12.

المادة التاريخية دون أن يمتلك مفاتيحها وهذه المصطلحات هي المفاتيح التي تفك غموض الكثير من النصوص التاريخية الهامة، رغم أن ياقوت لم يكن الأول الذي شرح هذه المصطلحات، كما أن المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بأنواع الأرض المفتوحة وأنواع الإيرادات المالية موجودة في كتب الأموال وكتب الأحكام السلطانية التي ألفت قبله بزمان طويل، إلا أنه جمعها في مكان واحد ليسهل على الباحثين الاطلاع عليها، ويجب أن ننوه هنا بضرورة أخذ الباحثين بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في بعض المفاهيم والتغيرات التي طرأت عليها بمرور الزمن، كما حدث مع مصطلحي الجزية والخراج.

إن التعريف بالمواضع مهما كان نوعها عامرا أو خرابا من أساسيات البحث، ومعجم ياقوت باستقصائه لجميع المواضع يضع بين يدي الباحث في تاريخ الفرع السفياني مادة هامة جدا خاصة المواضع من المدن والقرى التي حُرِبَتْ بمرور الزمن ودرس أثرها، هذا كله يدخل في إطار ما يكمل الدراسات التاريخية والتحقق من ما تذكره شتى المصادر في نصوصها، كما يُمكن الباحث من تشكيل صورة ذهنية على مسرح الحوادث التاريخية بعد الإطلاع على المسافات بين المواقع.

كما أن الضبط اللغوي الذي يدرجه ياقوت من الأهمية بمكان، فهو يرفع اللبس عن كثير من الأمور خاصة وأن الموضوع الواحد أحيانا قد يتكرر للدلالة على موضعين مختلفين مما يجنب الباحث في الوقوع في الخطأ.

إن المعطيات التاريخية التي يحتويها الكتاب والمتعلقة بالفرع السفياني كثيرة جدا ومشتتة في كل أجزاء الكتاب، وتعود قيمتها إلى المصادر التي استقاها منها ياقوت فما توفر له من مصادر لا يقارن أبدا بما وصلنا خاصة وأنه عاش مرحلة ما قبل الغزو المغولي على بلاد المشرق الإسلامي.

وفي تأريخه للمدن وخططها يسوق بعض الأخبار عن إنجازات الفرع السفياني سواء في الجانب المعماري كبناء مدن أو حصون أو غيرها⁽¹⁾، أو في الجانب الإداري بالتقسيمات الإدارية والحاق بعض الأقاليم بأقاليم أخرى، خاصة وأن الفترة كانت فترة فتوحات وتوسعات سواء على الجبهة الشرقية أو على الجبهة الغربية، كما فعل يزيد بجند قنسرين حيث قال: «ولم تنزل قنسرين وكورها مضمومة إلى حمص حتى كان ليزيد بن معاوية، فجعل قنسرين وأنطاكية ومنبج جندا برأسه»⁽²⁾، ومن ذلك أيضا ما ذكره عما قام به

(1) ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص270، مادة «أنطرسوس»؛ ج1، ص378، مادة «بردى»؛ ج1، ص433، مادة «البصرة»؛ ج2، ص423، مادة «دار الندوة»؛ ج4، ص265، مادة «جامع عمرو بن العاص»؛ ج4، ص420، مادة «القيروان»؛ ج5، ص178، مادة «المقياس».

(2) معجم البلدان، ج1، ص103، مادة «جند الشام»؛ ج4، ص165، مادة «العواصم».

معاوية حيث قال: «ولم تزل هيت وعانات مضمومة إلى عمل الأنبار إلى أن ملك معاوية بن أبي سفيان فأفرداها من الأنبار وجعلها من عمل الجزيرة»⁽¹⁾.

وفي ذكره للصحابة الذين وردوا على كل مصر، والعلماء التابعين الذين نبغوا به فائدة كبيرة للباحث في تاريخ الحياة العلمية بهذه الفترة⁽²⁾، وفي إطار تتبعه للتغيرات الاجتماعية على الأقاليم والتي تظهر في عمل إدارة الفرع السفياي على نقل أقوام من أماكن وإسكانهم في أماكن أخرى، لاعتبارات سياسية أو إقتصادية أو عسكرية، يعطينا صورة واضحة على ما قام به الفرع السفياي وإدارته في هذا الشأن ولماذا وما كانت نتائجه وآثاره⁽³⁾.

كما أن هناك معطيات تاريخية تتعلق بالجهاز الإداري وتعاقب الولاة والعمال على الأقاليم وتعكس السياسة التي اتبعتها الفرع السفياي في التوظيف⁽⁴⁾، ويروي ياقوت بعض الأخبار التي هي أقرب إلى الأساطير وقد رأينا مبرره في إيرادها ومن ذلك خبر الرجل الذي دخل إلى موقع مدينة إرم ذات العماد وأخبر معاوية على ما وجد فيها⁽⁵⁾.

ترد في الكتاب الكثير من أخبار الفتوح فعمليات الفتح كانت في أوجها في تلك الفترة⁽⁶⁾، ويؤرخ لهذه العمليات بدقة ويذكر قادتها⁽⁷⁾، ويتعرض لبعض الأحداث التاريخية باختصار شديد إذا مر بموضع حدثت فيه معارك أو وقائع مثل وقعة الحرة⁽⁸⁾، وقد يسهب في التعريف بشخصية ثانوية لكن لها دور هام في فترة الفرع السفياي، كما فعل مع وردان مولى عمرو بن العاص الذي كان بمثابة صاحب الشرطة له، وعيَّنه معاوية بعده على خراج مصر⁽⁹⁾.

فإذا ما أردنا أن نقيم معجم البلدان كمصدر لتاريخ الفرع السفياي فنقول أنه لا يختلف اثنان على أنه ذو أهمية بالغة بالنسبة للباحث في التاريخ ولا يفرق الأمر بالنسبة للباحث في تاريخ الفرع السفياي، فهو

(1) - المصدر نفسه، ج 4، ص 284، مادة «فيروزسابور».

(2) - المصدر نفسه، ج 1، ص 492، مادة «بلهيب».

(3) - معجم البلدان، ج 1، ص 162، مادة «أرواد».

(4) - المصدر نفسه، ج 1، ص 65، 354، مادة «بخارى»؛ ج 5، ص 179، مادة «مكران».

(5) - المصدر نفسه، ج 1، ص 156، مادة «إرم ذات العماد».

(6) - المصدر نفسه، ج 1، ص 211، مادة «اصطاذنة».

(7) - المصدر نفسه، ج 1، ص 103، مادة «أفريقية»؛ ج 1، ص 236، مادة «أقريطش»؛ ج 1، ص 500، مادة «بنزرت»؛

ج 1، ص 501، مادة «بنة»؛ ج 4، ص 423، مادة «قيقان»؛ ج 5، ص 365، مادة «ودان».

(8) - المصدر نفسه، ج 2، ص 249، مادة «حرة واقم».

(9) - المصدر نفسه، ج 3، ص 284، مادة «سوق وردان».

مكمل لأي دراسة تاريخية، يغطي التصور الجغرافي المكاني لها، ويساعد في تحليل النصوص وفهمها، وإدراك مجال الحدث التاريخي ووعاؤه الجغرافي، خاصة وأن مؤلفه استوعب كامل التراث الإسلامي في الأدب الجغرافي، وجاء في معجمه ما ضاع أصله وفُقد، كما أن ما ذكره من شرح وتعريف للمصطلحات الإقتصادية والجغرافية من الأهمية بمكان، لكنه في هذا المجال لم يأت بجديد فما وصلنا من مصادر متخصصة أقدم منه يغطي هذه الثغرة للباحين، ويبقى فضل ياقوت في جمع شتاتها.

أما بالنسبة للمعطيات التاريخية التي جاء بها معجمه فيما تعلق بتاريخ الفرع السفياي، فليست بالشيء الكثير حجما ولا العالی قيمة، فعلى قلتها هي متوفرة في مصادرها المتخصصة التي وصلت إلينا، ولا يعذر الباحث إن ترك طلبها من مضائها واكتفى بأخذها عن المعجم، خاصة وأن ياقوت كثيرا ما يهمل ذكر مصادرها التي أخذها عنها.

الباب السادس

المصادر المادية لتاريخ الفرع

السفياي

أولاً: النقود والمسكوكات

ثانياً: الآثار المعمارية العائدة لفترة حكم الفرع السفياي

ثالثاً: الكتابات الحجرية والوثائق والمصاحف والتحف المعدنية

الفصل الأول

النقود والمسكوكات

تمهيد: أهمية المسكوكات كوثائق تاريخية

أولاً: تطور النقود الإسلامية في العهد الراشدي

ثانياً: نقود الفرع السفياي

تمهيد: أهمية المسكوكات كوثائق تاريخية

تعد النقود والمسكوكات بشكل عام وثائق تاريخية هامة جدا، تزود الباحثين بمعلومات صادقة تفيدهم في دراسة التاريخ السياسي والمالي والإقتصادي، وللنقود العربية الإسلامية أهمية خاصة نستطيع أن نحدد فوائدها فيما يلي:

- من خلالها نستطيع ملاحظة التطور في تكوّن دولة الإسلام وتوسعها.
- النقود الإسلامية ووثائق تاريخية مؤرخة إذ أغلبها يحمل تاريخ ضربها، بالإضافة إلى مكان ضربها وأسماء المدن التي ضربت بها، وذلك يحدد امتداد نفوذ كل دولة وكل حاكم وهي تمدنا بمعلومات جغرافية واسعة.
- يرد في أغلبها اسم الخليفة أو الوالي الذي ضربت بأمره أو تحت سلطانه.
- يمكننا فحص الدنانير والدرهم والفلوس من التعرف على نقاء المعدن الذي سكّت منه، أو على الخلائط المعدنية، كما نتعرف على طريقة السك ودقة صنعه.
- تعد النقود مجال هام جدا للتتبع تطور فن الخط العربي خلال العصور، فمنها نعرف أنواع الخطوط، ورفي الخطاطين الفنانيين، ودقة تنفيذهم في ذكر المآثورات المطلوبة على مساحة محدودة جدا، وهذا يتطلب براعة في توزيع هذه المعلومات باتزان واتساق⁽¹⁾.

أولا: تطور النقود الإسلامية في العهد الراشدي

عرف العرب قبل الإسلام النقود اليمينية والنقود الساسانية والنقود البيزنطية، وتعاملوا بها في مجال التجارة الخارجية وفي المدن، أما البدو في الجزيرة العربية، فإنهم كانوا قانعين بطريقة التبادل والمبايعه، وظهر في المدن العربية نُقاد يميزون النقد الصحيح من الزائف، ولعل كلمة "النقود" التي أطلقت على المسكوكات آتية من عملية النقد هذه⁽²⁾.

كما أن الدرهم والدنانير لم تكن تُقبل في المعاملات بالعد، فيصرف النظر عن كونها نقودا مضروبة، وذلك لتنوع الدرهم وأوزانها، كما أن الدنانير وإن كانت ثابتة الوزن والمقدار إلا أنه قد ينقص بعضها أثناء التداول أو بسبب آخر، ولمنع الغش كانوا يعمدون إلى الوزن ويطلقون على نقود الذهب كلمة "العين"، وعلى نقود الفضة كلمة "الورق" وقد استمر هذا حتى ظهور الإسلام حيث أقر ذلك الرسول -صلى الله

(1) - محمد أبو الفرج العشي: النقود الإسلامية، ص 15-16.

(2) - المرجع نفسه، ص 15-16.

عليه وسلم-، ويشير أدولف جروهمان أن التعامل بالنقود الذهبية في شبه جزيرة العرب كان وزناً للمبالغ التي تزيد عن الأوقية⁽¹⁾ الواحدة، أما إذا قلَّت المبالغ عن ذلك فإن الدفع يكون بالعدّ لا بالوزن⁽²⁾. ومع مجيء الإسلام مُنع قص النقد أو تشويبه أو التلاعب بوزنه، أو بعبارة المعدن، وحرَم الغش إجمالاً، وكان هذا أول إصلاح مارسه العرب المسلمون في مجال النقود، وصار للنقد اعتبار قائم بذاته⁽³⁾. وقد تعامل الرسول -صلى الله عليه وسلم- بالنقود التي تعامل بها عرب الجاهلية، فيذكر أبو عبيد القاسم بن سلام ما روي عن الإمام علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- إذ قال: «زوّجني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام على أربعمئة وثمانين درهماً وزن ستة»⁽⁴⁾، كما أرسل قيصر الروم هرقل إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- دنائير بيزنطية فأخذها وقسمها بين أصحابه، وفرض الله سبحانه وتعالى الزكاة فأخذها الرسول -صلى الله عليه وسلم- من القطع المتداولة بين أيدي الناس، ففرض على كل عشرين ديناراً نصف دينار، وعلى كل خمس أوقيات فضة خالصة خمسة دراهم هي النواة⁽⁵⁾.

وبعد وفاة الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وبمجرد الإنتهاء من حروب الردة، بدأ الخليفة الراشد أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- في غزو أعظم مملكتين في العالم، المملكة الساسانية، و المملكة البيزنطية، مصدرى النقود، فتوالت الإنتصارات للمسلمين، ثم آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- الذي أكمل مسيرة سلفه، فافتتحت جيوش الإسلام في عهده معظم الإمبراطورية الساسانية، وبلاد الشام ومصر.

وكان لهذه الفتوحات الأثر البالغ في ضرب النقود، خاصة في الإمبراطورية الساسانية، التي تعرض معظمها للغزو والمعارك، فأصبح إنتاج النقود فيها شحيحاً، مقتصرًا على مدن قليلة، أما بلاد العرب فلم تتأثر بهذا النقص، وذلك لوفرة ما كان يفد إليها من الغنائم جراء انتصارات المسلمين في المعارك المختلفة، ولما كان يصل إليها من الجزية التي كانت تدفع لهم من قبل المعاهدين⁽⁶⁾.

(1) - الأوقية: تساوي الأوقية من الفضة أربعون درهماً بالإجماع، وتساوي وزناً 93,312 غراماً. محمد صبحي: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل والأوزان، ص 155.

(2) -A.Grohmann: Chrestomathie, p185.

(3) - محمد أبو الفرج العشي: النقود الإسلامية، ص 20.

(4) - الأموال، ص 630.

(5) - هناء رضوان: النقود الإسلامية القديمة، ص 124 .

(6) - مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 6.

يمكننا أن نميز بين نوعين مختلفين بين الإصلاحات النقدية التي قام بها الخلفاء الراشدون، الأولى في الجهة الشرقية على أنقاض الإمبراطورية الفارسية، والثانية في الجهة الغربية على أنقاض الإمبراطورية البيزنطية في بلاد الشام.

1- الإصلاحات النقدية في العراق وبلاد فارس

بعد سقوط معظم الإمبراطورية الساسانية في أيدي المسلمين تمكن المسلمون من الحصول على الكثير من مقدرات هذه الدولة، بما فيها دُور السك وأهل الصنعة والإدارة، فتمكنوا من اقتباس التجربة الساسانية في سك النقود، والتي انعكست على سياسة النقد في الدولة الإسلامية خاصةً في زمن الخلفاء الراشدين والدولة الأموية السفيانية، إذ بُني الإقتصاد فيها على سك الدراهم الفضية، فيذكر المقرئزي أنه في السنة الثامنة من خلافة عمر، وبعد أن افتتح المسلمون الأقاليم، جاءه وفد من البصرة وتحدث معه في شؤون المسلمين هناك، فسك عمر الدراهم على نقش الكسروية غير أنه زاد فيها عبارة "الحمد لله" وفي بعضها "لا إله إلا الله وحده" وفي بعضها "محمد رسول الله"⁽¹⁾.

غير أن هذا النص تدور حوله الكثير من الإشكالات، إذ كيف وصل هذا الخبر للمقرئزي في القرن التاسع ولم يصل غيره من المتقدمين خاصة منهم من أرخ للنقود كالبلاذري؟ ثم لماذا لم يصلنا نص بأمر عمر بذلك؟ ثم لماذا لم تصلنا قطع من هذه الدراهم؟ كما أن قطعة الدرهم النقدية لا يمكن أن تحوي كل هذه العبارات لطولها خاصة مع إبقاء نقش الأكاسرة. وإذا ما انتقلنا إلى التأريخ للإصلاح النقدي من خلال ما وصلنا من قطع نقدية فإننا نجد أن ذلك بدأ في زمن الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، عندما أرادت جيوش الإسلام فتح ما تبقى من المملكة الفارسية، وقلَّ المال اللازم لإعدادها⁽²⁾.

عندما بدأ المسلمون ضرب النقود أبقوا على نفس التصميم الأصلي لها، والذي تعودوه في تعاملاتهم قبل فتح فارس والشام، ثم ما لبثوا أن أضافوا إليها بعض العلامات والعبارات كالبسمة وغيرها من الكلمات التي تعكس الهوية الإسلامية، هي النقود التي ضربها المسلمون، وتدرجوا في تطوير تصميمها حتى وصلوا إلى إنتاج العملة ذات الطابع الإسلامي المحض⁽³⁾.

تميزت خلافة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- بكثرة الفتوحات، وتطور فنون الإدارة، وكثرة الخير في بلاد المسلمين، وهو ما يدل عليه تاريخ النقود الإسلامية الفضية التي لم يبدأ سكها إلا في عهده، ثم

(1) -رسائل المقرئزي -رسالة النقود القديمة الإسلامية-، ص 160 .

(2) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 7.

(3) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 7.

اتّسع إنتاجها في المدن المختلفة، حتى أرسى قواعد السياسة الإقتصادية، وأساسات النظام المالي للدولة الإسلامية، ويرجع الفضل في ذلك بعد الله له ولمن اختاره من الأمراء الأكفاء الذين ارتقوا بالبلاد وحافظوا عليها.

بدأ المسلمون بسك النقود في عام 30 هـ، بإشراف عبد الله بن عامر أمير البصرة، عند انطلاقه لإعادة فتح الإمبراطورية الفارسية ولم يضرب المسلمون إلا الدراهم الفضية في بادئ الأمر، والتي تعد العملة المحورية التي ارتكز عليها الإقتصاد في الإمبراطورية الفارسية، والتي كانت أيضاً العملة الأكثر شيوعاً في بلاد العرب في ذلك الزمان.

لم يختلف تصميم أوائل الدراهم الإسلامية إنتاجاً عن تصميم دراهم يزدجرد الثالث الساسانية، إذ استمرت إضافة إسم يزدجرد إليها، دون أن تحتوي على أي كتابات أو رموز تشير إلى مصدرها العربي، وقد ضرب هذا النوع من الدراهم في مدن قليلة هي: ميسان⁽¹⁾، ودرابجرد⁽²⁾، وخزانة المدائن، ولم يستمر إنتاجها إلا أشهراً قليلة على أحسن تقدير، ومع انتشار الجيوش الإسلامية، ونجاحها في فتح مدن الإمبراطورية الساسانية المختلفة، أعيد تأهيل دور السك في العديد من تلك المدن لتعمل على إنتاج النقود للدولة الإسلامية، ومن أهمها: بم⁽³⁾، ونرماشير بكرمان، وسجستان، ومرو بخراسان.

في هذه المرحلة تميزت الدراهم العربية الساسانية بإضافة الكلمة "جيد" بالعربية إليها لتمييزها عن سابقاتها من دراهم يزدجرد الساسانية، وبعد نجاح مسعى الجيوش الغازية، وموت يزدجرد، واستقرار الأمر للمسلمين، تم افتتاح المزيد من دور السك في مدن إضافية من إقليم فارس وشمال العراق، صاحب هذا استبدال اسم يزدجرد من على الدراهم باسم كسرى، واستبدال كلمة "جيد" بالبسملة على هامش وجه الدراهم، واعتمدت هذه التغييرات على الدراهم في جميع دور السك باستثناء مدن كرمان التي استمرت في سك الدراهم باسم يزدجرد وإضافة "جيد" إلى الهامش، ومدينة سجستان التي أيضاً ضربت الدراهم باسم يزدجرد على الرغم من إضافة البسملة إلى هامش نقودها.

(1) - ميسان: اسم كورة واسعة كثيرة القرى والنخل بين البصرة وواسط قصبتها ميسان، وهي تقع اليوم جنوب العراق.

ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج5، ص242.

(2) - درابجرد: مدينة كبيرة في بلاد فارس كان ينزلها ملوك الفرس. ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج2، ص446.

(3) - بم: قال ياقوت الحموي: «مدينة جليلة نبيلة من أعيان مدن كرمان»، واشتهرت المدينة بفضل موقعها بالنسبة

للحجاج، وكمركز تجاري على طريق الحرير والذي يربط بين الشرق الأقصى وأوروبا عبر بلاد فارس، وهي تقع جنوب

إيران اليوم. انظر معجم البلدان، ج1، ص495.

استمر إنتاج الدراهم بشكل شحيح حتى عام 25 ي، الموافق لعام 36 هـ، حين تولى علي بن أبي طالب مقاليد الخلافة، فعمل على إعادة إصلاح المزيد من دور السك الساسانية القديمة في العديد من مدن الأقاليم المختلفة لنتج كميات وفيرة من النقود، فتضاعف الإنتاج في مدن إقليم فارس، كما بدأت العديد من المدن التابعة للكوفة في إقليم العراق الشمالي وإقليم الجبال بضرب النقود، إلا أنه من الممكن أن سك الدراهم في مدن كرمان توقف في هذه الفترة، على الرغم من استمرار العمل في دار السك بسجستان. صاحب هذا التطور في إنتاج النقود عام 25 ي اعتماد السنة الفارسية على الدراهم، بعد أن تكرر استعمال السنة الهجرية لتأريخ بعض إصدارات الدراهم فيما سبق، كما تم تحسين جودة الدراهم المنتجة، مما يشير إلى تطور سياسة وفن سك النقود في هذه الفترة. اقتصر أنواع دراهم هذه المرحلة على تلك التي ضربت باسم يزدجرد وكسرى في المدن المختلفة، لذلك لا يمكن التعرف على إسم الحاكم الذي أمر بسكها إلا بعد الرجوع إلى كتب التاريخ ومعرفة أسماء الحكام المعاصرين لها⁽¹⁾.

بعد أن انتقضت فارس في عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وغدر أهلها بأبيهم عبيد الله بن معمر، غزاهم عبدالله بن عامر والي البصرة عام 29 هـ⁽²⁾، حتى فر منها يزدجرد الذي كان قد استقر في إصطخر، وبعد أن فتح ابن عامر فارس ورجع إلى البصرة أشار عليه بعض أصحابه أن ينطلق لفتح ماتبقى من المملكة الساسانية، فمادامت تلك البلاد لم تفتح بالكامل ومادام حاكمها يزدجرد بين ظهري أهلها، فإن تلك الأرض لن تستقر للمسلمين وسيعاود أهلها الانتقاض عليهم، قبل عبدالله بن عامر هذا الرأي وبدأ بتجهيز الجيوش⁽³⁾، ومن هنا بدأ ضرب النقود في الدولة الإسلامية للمرة الأولى وكان ذلك لتوفير المال اللازم لتحقيق هذا الهدف⁽⁴⁾.

وفي عام 30 هـ ومن ضمن مسعى إعداد الجيوش الإسلامية الغازية أمر عبدالله بن عامر بضرب النقود، وحسب ما وصلنا من قطع نقدية تعود لهذه الفترة رغم سكوت المصادر عن ذلك، فقد كان ذلك وفقا للنقود الساسانية الفارسية المتداولة في فارس والعراق والجزيرة العربية في ذاك الزمن، ولإنجاز هذا

(1) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 18.

(2) -تاريخ الطبري، ج 4، ص 265.

(3) -المصدر نفسه، ج 4، ص 301.

(4) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 19.

الأمر استعمل المسلمون أهل الصنعة من الفرس ممن لهم خبرة بضرب النقود في عهد الدولة الساسانية، وأعادوا فتح دور السك الموجودة في مدن فارس المختلفة⁽¹⁾.

الصورة رقم: 01⁽²⁾



أسلوب هذه القطعة بدائي وحجم الصور على الوجه والظهر أكبر من الدراهم الأخرى، مما يشير إلى أنها أحد أوائل الدراهم التي ضربت من قبل المسلمين.

ومن البديهي أن تفتقر أوائل النقود العربية الساسانية إلى إضافة كلمات عربية إليها، وذلك أن المسلمين لم يسبق لهم إنتاج النقود وافتقروا إلى الخبرة، كما أنهم كانوا معتادين على هيئة النقود الساسانية التي كانت متداولة بينهم فيما سبق، وهو أمر تكرر أيضا عند بداية ضرب النقود العربية البيزنطية إضافة إلى هذا لا بد أن الحاجة الملحة لتجهيز الجيوش أوجبت إنتاج النقود بسرعة لم يتسن معها تطوير التصميم، وإضافة علامات تشير إلى هوية من ضربها، أما لاحقاً ما أن اكتسب المسلمون خبرة أكبر في الإدارة الاقتصادية وبدأت البلاد في الاستقرار لهم أضافوا الكلمات العربية إلى النقود كما توضحه الصورة رقم: 02

(1) - مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 19.

(2) - المرجع نفسه، ص 21.

الصورة رقم: 02⁽¹⁾

تحتوي هذه القطعة إلى جانب النقش الكسروي عبارة عربية واضحة "بسم الله"
وقد أرخت بـ 20 أي ما يقابل 30-31 هـ .

ضربت الدراهم في بادئ الأمر على نمط دراهم يزيدجرد الثالث ومن غير إضافة عبارات عربية، وكان ذلك في عدد من المدن الواقعة ضمن إقليم فارس كدراجرد وإصطخر وميسان، وتعد ميسان أبرز هذه المدن إذ اختارها المسلمون لقربها من البصرة حيث يتم إعداد الجيوش، ولأنها من المدن المجهزة بدار سك كبيرة منذ عهد المملكة الساسانية، ويبدو أنه بعد انطلاق الجيوش تم إرسال بعض العاملين في دار السك هذه إلى مناطق أخرى ككرمان لإنشاء دور سك فيها ليقتنى إمداد النقود قريبا من الجيوش، وهذا ما تعكسه النقود التي وصلت إلينا⁽²⁾.

سجلت السنة العشرون على أوائل النقود الإسلامية، ويجمع الباحثون المتأخرون على أن هذه السنة هي وفقاً للتقويم الفارسي لعهد يزيدجرد، إذ إن التأريخ في المملكة الفارسية الساسانية كان مبنياً على التقويم اليزدي⁽³⁾ أو الشاهنشاهي، وهو تقويم زرادشتي قديم، تحسب سنواته بعدد السنوات منذ

(1) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص 30.

(2) -المرجع نفسه، ص 20.

(3) -التقويم اليزدي: ينسب هذا التقويم إلى يزيدجرد بن شهريار بن كسرى أبرويز بن هرمز بن أنوشروان بن قباد بن فيروز بن بهرام بن يزيدجرد بن سابور بن هرمز بن سابور بن أردشير بن بابك بن ساسان، قال المسعودي: «هو آخر ملوك الساسانية، فكان ملكه إلى أن قتل بمرو من بلاد خراسان عشرين سنة، وذلك لسبع سنين ونصف خلت من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهي سنة إحدى وثلاثين من الهجرة، وقيل غير ذلك في مقدار ملكه»، ويبدأ

تتويج الملك واعتلائه على العرش. وكلما نصّب ملك جديد يبدأ التأريخ من جديد، ولذلك القول أن درهما ضرب في عام عشرة لعهد يزيدجرد يعني أنه ضرب في السنة العاشرة التي حكم بها هذا الملك. ولا يمكن أن ترمز السنة العشرون هذه للتقويم الهجري، وذلك للأسباب التالية:

- 1- لم تنقطع النقود الفارسية التي ضربت باسم يزيدجرد، خاصة في مدينة سجستان التي يبدو أنها ضربت النقود في جميع السنوات العشرين التي حكم بها يزيدجرد، ولم تنقطع إلا سنة 20 هـ، وهي السنة التي أعيد بها فتح فارس، وقُتل فيها يزيدجرد، وهي أيضًا أول سنة تسجل على النقود الإسلامية، وهو ما يدعم التسلسل المنطقي للأحداث تاريخيًا.
- 2- لا يمكن اعتبار السنة المسجلة على الدراهم الإسلامية الأولى سنة هجرية، وذلك لاختلاف تصميم هذه الدراهم عن الدراهم الفارسية التي ضربت في نفس المدن في سنة 20 هـ، ولتشابه تصميمها مع تصميم الدراهم الفارسية التي ضربت في نفس المدن في أواخر سنوات يزيدجرد الثالث.
- 3- ضربت النقود الإسلامية في مدن لم تفتح إلا في عهد عثمان بن عفان كمدينة مرو بخراسان وسجلت السنة 20 عليها.
- 4- أضيف اسم الأمير المسلم الذي حكم فارس عام 30 هـ إلى نقود سجلت السنة 20 عليها.
- 5- السنة الهجرية التي أضيفت إلى بعض أوائل الدراهم الإسلامية ذات التصميم المقارب للدراهم الأخرى التي أضيفت إليها السنة 20 تشير إلى أنها ضربت في بداية الثلاثينيات من الهجرة⁽¹⁾.

2- الإصلاحات النقدية في بلاد الشام ومصر

اتبع أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بجواز السكة ذات الصور الآدمية والكتابة البهلوية واليونانية، ولم يغير شيئاً⁽²⁾، أما في عهد عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فيذكر المؤرخ الألماني الدكتور ميلر أن خالد بن الوليد سبق الخليفة عمر بضربه نقوداً في طبرية سنة

التقويم اليزدجدي بداية حكم يزيدجرد الثالث (632-651م)، ولما كان يزيدجرد الثالث أمضى في الحكم عشرين سنة فإن سنة 20 (يزدجدي) تقابل سنة 31هـ/651م، واستمر نقاشو النقود العربية الساسانية في بعض الأحيان على التأريخ بالتقويم اليزدجدي. مروج الذهب، ج1، ص310-311، أبو الفرج العشي: كنز أم حجرة الفضي، ص25.

(1) -مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص20.

(2) - سمر الخادم: فجر السكة الإسلامية، ص15.

15هـ أو 16هـ، وجعلها على غرار الدنانير البيزنطية تماما، إذ إنه أبقى على الصليب والتاج والصولجان، ونقش على أحد وجهيها إسم خالد بالحروف اليونانية "XAAED" ونقش كذلك الحروف "IY-BOV" ويظن ميلر أن هذه الأحرف مقتطعة من كنية خالد بن الوليد "أبو سليمان"، ويرى الكرملين أن أحد أسباب نقمة الخليفة عمر بن الخطاب على خالد بن الوليد وتنحيته عن قيادة الجيش كان هذا السبب⁽¹⁾.

بعد أن وضع المسلمون أيديهم على أقاليم الدولة البيزنطية، لم يغيروا النقود ذات التأثيرات المسيحية مادامت مألوفة لديهم وتشبع حاجة شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين، وما دام هذا الإبقاء يساعد على استقرار البناء الاقتصادي في الدولة الإسلامية، غير أن هذه الرغبة في الإستقرار لم تكن تتعارض مع ضرب كميات من النقود الإسلامية، تساعد على توفير كميات النقود اللازمة لإجراء العمليات التجارية ومرونتها، لذا أبقى عمر -رضي الله عنه- على السكة المألوفة في بداية الأمر، وأقر النقود الساسانية في إيران والعراق كما هي بلغتها وحروفها البهلوية وشارحتها وشعائرها غير الإسلامية، وفي بلاد الشام أقر النماذج البيزنطية بصورة هرقل والصليب الذي يعلو التاج والصولجان وعلى الوجه الآخر حرف M⁽²⁾. ومن بلاد الشام وصلتنا قطعة نقدية تعود لزمان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وكانت من النحاس "فلس" وهي مؤرخة بسنة 17هـ وهي على طراز عملة هرقل، وقد ورد عليها إسم أمير المؤمنين عمر بأحرف عربية، ويعتبر هذا الفلس أقدم فلس إسلامي⁽³⁾، لكن لسنا ندري على وجه اليقين إن كان عمر فعلا أمر بسك هذه العملة، فمصادر التاريخ على اختلاف أنواعها لم تشر إلى ذلك، وقد يكون ذلك بأمر أحد قادته أو ولاته.

وأخذت النقود الإسلامية بعد ذلك تزداد استقلالاً شيئاً فشيئاً كلما بسط العرب سلطانهم على الولايات البيزنطية، وثمة خطوة تالية في تطورها هي ظهور الكتابات العربية إلى جانب الكتابات اليونانية، فنجد مثلاً في سوريا قطعا تعود لمدينة دمشق ظهر عليها إسم المدينة بالعربية واليونانية معاً، وكذلك الحال بالنسبة لحمص وطبرية، كما ظهرت على بعض القطع كلمات تؤكد صلاحية تلك القطع من حيث صحة وزنها فكتبت كلمات "طيب"، "جائر" "واف"، لكن مع ذلك ظلت صورة هرقل وولديه على هذه النقود،

(1) - النقود العربية وعلم النميات، ص 91 .

(2) - هناء رضوان: النقود الإسلامية القديمة، ص 126-127 .

(3) - محمد باقر الحسيني: تطور النقود العربية الإسلامية، ص 41.

غير أن الكتابة العربية على كل حال أخذت تميل إلى احتلال مكان أكبر بمرور الزمن على الفلوس، فظهرت البسملة وتبعها بعد قليل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية⁽¹⁾.

ثانياً: نقود الفرع السفيفاني

وظف خلفاء وولاة الفرع السفيفاني الأموال في تسييرهم لدفة الحكم وشؤون السياسة بالبذل والعطاء لكسب الأنصار والمؤيدين وتألف النافرين منهم والخارجين عليهم حيناً، وبالقطع والحرمان في أحيان أخرى، وكان ذلك الخط الذي رسمه معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وابنه يزيد لسياستهما المالية، وبقية من جاء بعدهم من الخلفاء، بل ذهباً أبعد من ذلك بأن استغلا الجانب الإعلامي للنقود بما يخدم مصالحهم السياسية، ولكي يوطدوا أركان ملكهم الجديد⁽²⁾.

وصلتنا نصوصاً تاريخية تذكر أن معاوية بن أبي سفيان ضربت في عهده نقوداً سنتناولها فيما يأتي بالتحليل والنقد، وكذلك وصلتنا مجموعات غير قليلة من النقود التي تعود لفترة الفرع السفيفاني وكلها تتطلب دراسة مستفيضة حول أوزانها وتواريخها وأماكن ضربها وما طبع عليها من أسماء وكلمات، ورغم كثرة الدراسات التي تناولت تطور النقود الإسلامية في مراحلها الأولى قبل الإصلاح العام الذي قام به عبد الملك بن مروان⁽³⁾ إلا أننا نجد أن ذلك غير كافياً ومازال الغموض يكتنف الكثير من جوانب هذا الموضوع.

وما يهمنا من هذا الأمر كله أن خلفاء الفرع السفيفاني وولاتهم سَكُوا نقوداً لتدعيم نظامهم النقدي وذلك طوال سنوات حكمهم وفي أقاليم مختلفة من دولتهم، وصل إلينا منها الكثير مما يجعل منها مصدراً من أهم المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في تاريخ هذا الفرع الاقتصادي والسياسي وغيرها من المجالات التي سنوضحها في قيمة هذا المصدر العلمية فيما يأتي.

1- الدينار السفيفاني

سبق القول أن العرب قبل الإسلام كانوا يتعاملون بالدينار البيزنطية ثم استمر ذلك في عهد الرسول ﷺ - والخلفاء الراشدين، وعلى الرغم من فتح المسلمين لبلاد الشام ومصر من أراضي البيزنطيين في

(1) محمد باقر الحسيني: تطور النقود العربية الإسلامية، ص 41، وانظر: هناء رضوان: النقود الإسلامية القديمة، ص 127.

(2) عاطف منصور محمد رمضان: موسوعة النقود في العالم الإسلامي، ص 64.

(3) انظر: الكرمل: النقود العربية وعلم النميات، محمد باقر الحسيني: تطور النقود العربية، مأمون عبد الله القصير:

النقود الإسلامية في القرن الأول الهجري، وغيرها من الدراسات الكثير.

غضون سنوات قلائل إلا أنهم استمروا في تداول الدنانير البيزنطية، دون إحداث أي تغييرات عليها عكس الدراهم الساسانية⁽¹⁾. وقد استمر ذلك حتى تولى معاوية بن أبي سفيان الخلافة، فقام بضرب الدنانير، وذلك حسب الرواية التي ذكرها المقرئزي، حيث قال: «ضرب معاوية أيضا دنانير عليها تمثال متقلدا سيفاً، فوقع منها دينار رديء في يد شيخ من الجند فجاء به إلى معاوية، وقال: يا معاوية، إنا وجدنا ضربك شر ضرب، فقال له معاوية: لأحرمتك عطاءك، ولأكسوتك القطيفة»⁽²⁾.

وقد اختلف الباحثون في صحة هذا النص، فاستبعد بعضهم⁽³⁾ صدور هذه الدنانير وذلك بحجة أنها لم تكشف عنها أي تنقيبات لحد الآن، وذهبوا إلى أن الأمر التبس على المقرئزي في نسبة الدنانير التي سكها عبد الملك بن مروان إلى معاوية، ودعموا رأيهم في انكار صدورهما بأن الظروف التي عاشتها الخلافة الأموية أثناء تأسيسها على يد معاوية لم تكن مهياًة لمثل هذا التطور النقدي المهم، كما أن قيام معاوية بضرب الدنانير ونقش صورته عليها وتخلي عن الدنانير البيزنطية كان سيحدث نزاعاً بلا شك مماثلاً للنزاع الذي قام بين عبد الملك والإمبراطور البيزنطي جستنيان الثاني (حكم 685-695م للمرة الأولى ثم من 705-711م للمرة الثانية) بسبب قيام الأول بضرب الدنانير ونقشه صورته عليها⁽⁴⁾.

غير أن انكار صدور هذه الدنانير من طرف معاوية غير مؤسس وغير منطقي، فأولا كون هذه الدنانير لم تصل إلينا لا يعني أنها غير موجودة، فعدم العثور عليها لا ينفي وجودها، وقد يفسر ذلك بأن عددها قليل وانتشارها محدود، أو لأنها من ذهب وهي عالية القيمة، وقد تم صهرها وإعادة سكها في عهد الخلفاء اللاحقين، وثانيا حجة أن المقرئزي اختلط عليه الأمر ولم يفرق بين دنانير معاوية ودنانير عبد الملك غير سليمة إذ كيف يختلط الأمر عليه وهو من هو صاحب التصنيف في النقود والتفصيل في أدق تفاصيلها وأثقالها وأنواعها؟ فهذا كذلك أمر مستبعد، وثالثا فإن حجة عدم إمكانية ضربها لأن ذلك يزعج الإمبراطور البيزنطي بعيدة جدا عن الحقيقة، فمنذ متى يراعي معاوية شعور البيزنطيين في سياسته للدولة؟ كيف ذلك

(1) - عاطف منصور محمد: موسوعة النقود في العالم الإسلامي، ص 63.

(2) - المقرئزي: رسائل المقرئزي، ص 160.

(3) - عاطف منصور محمد: موسوعة النقود في العالم الإسلامي، ص 63-64، عبد الحق العيفة: تطور النقود في التاريخ

الإسلامي، ص 9-10، وقد ناقش هذا النص عبد الحي الكتاني: التراتيب الإدارية، ج 1، ص 332 و ج 2، ص 48.

(4) - عاطف منصور محمد: موسوعة النقود في العالم الإسلامي، ص 63-64.

وهو الذي أرسل جيشا بقيادة ابنه وولي عهده ليحاصر القسطنطينية عاصمتهم ودار ملكهم، ألم يغضب ذلك الامبراطور؟ فما يضير معاوية إذاً إذا غضب الامبراطور لتغيير صورته عن الدنانير؟ وقد تكون قد ضربت دون إذنه ولا علمه تقرباً إليه، ولذا أهملها المؤرخون ولم يشيروا إليها. ثم إن أعمال التنقيب في العالم الإسلامي اليوم مازالت في بداياتها، ولعل مستقبل الأيام يكشف لنا عن دنانير معاوية الذهبية، وفي انتظار ذلك تعتبر هذه الدنانير مصدر هام جداً ومفقود شأنه شأن العديد من المصادر التاريخية التي فقدت.

2- الدرهم السفياي

أ- دراهم خلافة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ)

نقل إلينا المقرئ خيراً يفيد بأن معاوية بن أبي سفيان أجرى تعديلاً على الدراهم باقتراح من زياد فقال: «لما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة⁽¹⁾ قال: يا أمير المؤمنين إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- صغّر الدرهم وكبّر القفيز⁽²⁾، وصارت تؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند، ورزق عليه الدرية طلباً للإحسان إلى الرعية، فلو جعلت أنت عياراً دون ذلك ازدادت به الرعية مرفقاً، ومضت لك السنة الصالحة، فضرب معاوية -رضي الله عنه-

(1) - جمع معاوية لزياد البصرة والكوفة بعد وفاة المغيرة بن شعبة سنة 50هـ. تاريخ الطبري، ج 5، ص 234.

(2) - القفيز: من المكاييل التي تفاوتت الناس في تقديرها، لاختلاف الإصطلاح فيها، وهو عند المالكية يساوي 48 صاع أي يساوي 98 كيلوغرام تقريباً، وهو عند الشافعية يساوي 12 صاع أي 24.480 كيلوغرام. علي جمعة محمد:

المكاييل والموازين الشرعية، ص 39-40.

تلك الدراهم السود⁽¹⁾ الناقصة من ستة دوانيق⁽²⁾، فتكون خمسة عشر قيراطا⁽³⁾ تنقص حبة⁽⁴⁾ أو حبتين، وضرب منها زياد، وجعل وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل⁽⁵⁾، وكتب عليها، فكانت تجري مجرى الدرهم⁽⁶⁾.

وهذا النص انفرد به المقرئون دون غيره من المؤرخين وناقلي الأخبار، والمقرئون كما هو معلوم من المتأخرين فقد توفي سنة 845هـ، وهذا ما يثير الشكوك حوله، فهذا الإصلاح النقدي الذي قام به معاوية والذي نفذه زياد في العراق لماذا سكت عنه المؤرخون؟ لماذا لم يذكره البلاذري مثلا في رسالته في النقود، أو أبو عبيد القاسم في كتابه الأموال، أو الماوردي في أحكامه السلطانية أو غيرهم من المتقدمين؟ وما يزيد من ضعف هذا الخبر خلوه من الإسناد.

ويمكن أن نصنف الدراهم السفينانية التي وصلتنا إلى نوعين:

(1) - الدراهم السود: هي الدراهم البغلية، وهي الدراهم الكبار التي أطلق عليها اسم السود الوافية لاستيفائها الوزن الأساسي للدرهم، كما أطلق على هذه الدراهم اسم الدراهم الكسروية لظهور رسم كسرى عليها أما اسم البغلية فأطلق على تلك الدراهم لأن رأس البغل اليهودي هو الذي ضربها. المقرئون: رسالة في النقود الإسلامية، ص 3، هناء رضوان: النقود الإسلامية القديمة، ص 124.

(2) - الدوانيق: جمع دانق، لفظ معرب مأخوذ عن اليونانية وهو يعني عموما "سدسا" أي مقداره $\frac{1}{6}$ مثقال. فالتر هانتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 29، علي جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، ص 24.

(3) - القيراط: من وجهة شرعية في العراق يساوي القيراط $\frac{1}{2}$ من المثقال، أي خمس حبات = 0.2232 غرام، وفي مكة وسوريا وآسيا الصغرى يساوي القيراط دائما $\frac{1}{24}$ من المثقال = 0.195 غرام، فالتر هانتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 44، علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، ص 23.

(4) - الحبة: هي وزن حبة الشعير العربية، وبمقتضى السنة فإنها تساوي $\frac{1}{100}$ من المثقال أي = 0.0446 غرام. فالتر هانتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص 25، علي جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، ص 22.

(5) - المثقال: مثقال الشيء في اللغة ميزانه من مثله، وهو مفرد يجمع على مثاقيل، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، وكل سبعة مثاقيل عشرة دراهم، وفي اصطلاح الفقهاء: المثقال وزن الدينار من الذهب، قال السبكي وغيره عن المثقال: «ومقداره لم يتغير جاهلية ولا إسلاما، وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة قطع من طرفها ما دق وطال»، وقد قدر الأستاذ علي باشا مبارك المثقال بـ 4.248 غراما، أو 4.25 غراما. ابن منظور: لسان العرب، ج 11، ص 87، مادة «ثقل»، حشبتا قلوبوي وعميرة، ج 2، ص 28، علي باشا مبارك: المقادير الشرعية، ص 50-52.

(6) - المقرئون: رسائل المقرئون، ص 160.

أولاً: الدراهم العربية الساسانية: وهي دراهم ضربها خلفاء أو ولاية الفرع السفياني حافظوا فيها على صور الضرب الساساني وأضافوا إليها مآثورات عربية وسجلوا عليها أسماءهم⁽¹⁾، وقد وصل إلينا الكثير من هذه الدراهم.

الصورة رقم: 03(2)



هذه القطعة الفريدة احتوت على اسم يزيدجرد وأضيف إلى هامشها عبارة «بسم الله ري» تميزت بها نقود زياد بن أبي سفيان وبدأ إنتاجها في سنة 47 هـ. ضربت هذه القطعة في ببشاور، أما السنة فلم تكتب بطريقة واضحة ولكنها أقرب إلى 48 هـ، ولأن من أنتج هذه القطعة يبدو أنه كان معتاداً على كتابة اسم يزيدجرد والذي ما كان يضاف إلا إلى نقود سجستان في ذلك الوقت، قد تشير هذه القطعة إلى أن دار السك في ببشاور تم إمدادها بأهل الصنعة من سجستان في عام 48 هـ حتى تزداد طاقتها الإنتاجية للنقود، وهو أمر استمر طوال عهد زياد بن أبي سفيان.

وكنموذج سننقل ما ذكره الاستاذ محمد أبو الفرج العشي في كتابه "كنز أم حجرة الفضي" في الجدول التالي:

(1) —أبو الفرج العشي: كنز أم حجرة الفضي، ص22.

(2) —مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، ص32.

الجدول رقم : 01⁽¹⁾

الرقم	الاسم	الصفة الإدارية	مكان الضرب	التاريخ بالتقويم اليزدجردي	التاريخ بالتقويم الهجري	الوزن	ملاحظة
01	معاوية بن أبي سفيان	الخليفة	درا بجد	/	41هـ	3,59 غ	
02	زياد بن أبي سفيان	والي البصرة	درا بجد	/	41هـ	3,59 غ	
03	زياد بن أبي سفيان	والي البصرة	زرنج ⁽²⁾	/	47هـ	2,79 غ	لا مثل لهذا الدرهم
04	عبيد الله بن زياد	والي العراق	زرنج	/	52هـ	3,73 غ	
05	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	59هـ	2,79 غ	
06	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	59هـ	3,35 غ	
07	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	60هـ	3,60 غ	
08	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	60هـ	2,77 غ	
09	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	60هـ	3,52 غ	
10	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	60هـ	3,73 غ	
11	عبيد الله بن زياد	والي العراق	البصرة	/	62هـ	3,57 غ	
12	عبيد الله بن زياد	والي العراق	درا بجد	46	58هـ	3,70 غ	
13	عبيد الله بن زياد	والي العراق	درا بجد	49	61هـ	3,67 غ	
14	عبد الرحمن بن زياد	والي خراسان	نهر تيرى ⁽³⁾	/	54هـ	2,88 غ	

وتوجد كل هذه الدراهم في متحف دمشق الوطني .

غير أن الملفت للنظر لأوزان هذه الدراهم التي إن قارناها بالوزن الشرعي للدرهم والذي أقره عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فإننا سنجد اختلافا كبيرا يتطلب تفسيراً منطقياً.

(1)- أبو الفرج العشي: كنز أم حجرة الفضي، ص 21-29.

(2)- زرنج: عاصمة إقليم سجستان في بلاد ما وراء النهر. الاصطخري: المسالك والممالك، ص 139، ياقوت الحموي:

معجم البلدان، ج 3، ص 138.

(3)- نهر تيرى: مدينة في إقليم الأهواز ببلاد ما وراء النهر، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج 5، ص 319.

فقد نقل البلاذري قولاً عن الواقدي⁽¹⁾ جاء فيه: «كانت لقريش أوزان في الجاهلية، فدخل الإسلام فأقرت على ما كانت عليه، كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه دينارا فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير... فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان، فلما قدم -صلى الله عليه وسلم- مكة أقرهم على ذلك»⁽²⁾.

وجاء في رواية أخرى للبلاذري قال: «كانت الدراهم من ضرب الأعاجم مختلفة كبارا وصغارا فكانوا يضربون منها مثقالا، وهو وزن عشرين قيراطا، ويضربون منها وزن اثني عشر قيراطا ويضربون عشرة قيراطا، وهي أنصاف المثاقيل، فلما جاء الله بالإسلام واحتيج في أداء الزكاة إلى الأمر الواسط، فأخذوا عشرين قيراطا واثني عشر قيراطا وعشرة قيراطا، فوجدوا ذلك اثنين وأربعين قيراطا، فضربوا على وزن الثلث من ذلك، وهو أربعة عشر قيراطا فوزن الدرهم العربي أربعة عشر قيراطا من قيراط الدينار العزيز، فصار وزن كل عشرة دراهم سبع مثاقيل وذلك مائة وأربعون قيراطا وزن سبعة.

وقال غير الحسن بن صالح: كانت دراهم الأعاجم ما العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وما العشرة منها وزن ستة مثاقيل، وما العشرة منها وزن خمسة مثاقيل فجمع ذلك فوجد إحدى وعشرين مثقالا فأخذ ثلثه وهو سبعة مثاقيل فضربوا دراهم وزن العشرة منها سبعة مثاقيل، القولان ترجع إلى شيء واحد»⁽³⁾.

وقال في موضع آخر: «كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر وكان المثقال عندهم، معروف الوزن وزنه اثنان وعشرون قيراطا إلا كسرا، ووزن العشرة الدراهم سبعة مثاقيل فكان الرطل اثني عشر أوقية وكل أوقية أربعين درهما، فأقر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذلك وأقره أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، فكان معاوية فأقر ذلك على حاله، ثم ضرب مصعب بن الزبير في أيام عبد الله بن الزبير دراهم قليلة كسرت بعد فلما ولي عبد الملك بن مروان سأل وفحص عن أمر الدراهم والدنانير، فكتب إلى

(1) - ألف الواقدي كتابا في النقود بعنوان "ضرب الدنانير والدراهم" ذكره له ابن النديم ويبدو أن البلاذري اعتمد عليه كثيرا في كلامه عن النقود، لكن للأسف لم يصل إلينا هذا الكتاب، وربما يكون أول من ألف في تاريخ ضرب النقود.

انظر: الفهرست، ص 128.

(2) - فتوح البلدان، ص 448-449.

(3) - المصدر نفسه، ص 447.

الحجاج بن يوسف أن يضرب الدراهم على خمسة عشر قيراطا من قراريط الدنانير، وضرب هو الدنانير الدمشقية»⁽¹⁾.

وما جاء عند الماوردي يطابق ما جاء عند البلاذري⁽²⁾، وكذلك ما جاء عند المقرئزي فيما بعد⁽³⁾. هكذا كانت الدراهم مختلفة الأوزان والقيم في الجاهلية، وكانت كذلك عند مجيء الإسلام، وبقي التعامل بها زمنا بعد ذلك، ولكن يؤخذ من روايات البلاذري السابقة أنه كانت هناك نسبة معينة بين الوزنين اللذين كانت تستعملهما قريش: وهي أن كل عشرة دراهم تساوي سبعة دنانير، فمعنى ذلك أن تحديد هذه النسبة كان مما اصطلحت عليه قريش، ولم يكن شيئا حدث بعد⁽⁴⁾.

جاء الإسلام فأقر النبي -صلى الله عليه وسلم- أوزان قريش، وقال: «المكيال مكيال المدينة، والميزان ميزان مكة»⁽⁵⁾، والمراد كما شرحه ابن منظور، أن المكيال هو الصاع الذي يتعلق به وجوب الزكاة وغيرها، فهو مقدر بكيل أهل المدينة دون غيرها، وأما الوزن فيريد به الذهب والفضة خاصة، لأن حق الزكاة يتعلق بهما⁽⁶⁾. وقد شرع الإسلام الزكاة فحدد نصاب الذهب بأنه عشرون مثقالا، وجعل في كل عشرين

نصف مثقال، كما حدد نصاب الفضة بأنه مائتا درهم وجعل في كل مائتين خمسة دراهم⁽⁷⁾.

ولم يعرض النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا أبو بكر للنقود، فبقيت يتعامل بها كما كانت في الجاهلية⁽⁸⁾.

وهنا يعرض سؤال: هل كان المثلقال والدرهم غير معلومي القدر والوزن في ذلك الوقت بالنسبة المعينة التي عرفت لهما فيما بعد؟⁽⁹⁾

(1) -فتوح البلدان، ص 448.

(2) -الأحكام السلطانية، ص 236.

(3) -كتاب النقود الإسلامية القديمة، ضمن كتاب النقود العربية وعلم النميات لأنستانس ماري الكرمللي، ص 27-28.

(4) -ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 364.

(5) -أبو عبيد القاسم: الأموال، ص 624.

(6) -لسان العرب، ج 11، ص 605، مادة «كيل».

(7) -الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 190، المقرئزي: كتاب النقود، ص 30.

(8) -المقرئزي: كتاب النقود، ص 31.

(9) -ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 364.

أجمعت المصادر على أن المثقال لم يزل أبرد الدرهم محمدا ثابتا، فلم يختلف في جاهلية ولا إسلام⁽¹⁾، أما الدرهم فقد شاب أمره بعض الغموض، فذهب قوم إلى أنه لم يكن معلوما في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا الخلفاء بالتحديد الذي عرف فيما بعد، وأنه لم يعين إلا منذ عهد عبد الملك حين ضرب العملة الإسلامية، وأن الناس قبل ذلك كانوا يزكون بشطرين: من كبار الدراهم وصغارها⁽²⁾، ونصت روايات أخرى على أن عمر بن الخطاب هو الذي حدد مقدار الدرهم الشرعي⁽³⁾، وأن الأمر استقر على ما حدده منذ وقته، وأن ما فعله عبد الملك والحجاج إنما كان بناء على الأساس الذي وضعه عمر⁽⁴⁾.

وتشرح هذه الروايات كيف أن عمر توصل إلى تحديد الوزن "سبعة" بأنه نظر إلى الدراهم الفارسية المختلفة الأوزان، فوجد أوزانها عشرين، أو اثني عشر قيراطا، أو عشرة قيراط، فجمع ذلك فبلغ اثنين وأربعين، فأخذ ثلثه فكان أربعة عشر قيراطا من قيراط المثقال، فجعل هذا هو وزن الدرهم الشرعي، فكانت نسبته إذن إلى المثقال ثابتة، وهي 20/14، وهي نفسها 10/7، فالدرهم سبعة أعشار المثقال، وكل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل، وبتعبير رياضي فإن وزن الدرهم يساوي نسبة 70% من وزن المثقال (الدينار)، وهكذا استقر الأمر في الإسلام على أن الدرهم الشرعي هو وزن سبعة (أي أن وزن كل عشرة منه يساوي سبعة مثاقيل)⁽⁵⁾.

لكن عمر لم يضرب نقودا جديدة على هذا الوزن، وإنما ضرب دراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها، وزاد في بعضها عبارات إسلامية كما ذكر المقرئ⁽⁶⁾، وكان وزن الدرهم ناقصا على وزن ستة فقط⁽⁷⁾، ثم حاول بعض الولاة بعد عمر أن يضربوا نقودا على وزن سبعة، واختلف في أول من فعل ذلك:

(1) - أبو عبيد القاسم: الأموال، ص 624، المقرئ: كتاب النقود، ص 28-29.

(2) - رواية لأبي عبيد القاسم ذكرها له ابن عبد البر فقال: «قال أبو عبيد كانت الدراهم غير معلومة إلى أيام عبد الملك بن مروان فجمعها وجعل كل عشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل». الاستذكار، ج 3، ص 128، وانظر: المقرئ: كتاب الاوزان والأكيال الشرعية، ص 48.

وقد أشار ابن خلدون لتضارب الآراء في هذه القضية وذكر آراء كل طرف. انظر: المقدمة، ص 325.

(3) - الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 237، ابن خلدون: المقدمة، ص 325.

(4) - ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 365.

(5) - لتفصيل أكثر انظر: ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 365-366.

(6) - كتاب النقود، ص 31-32.

(7) - المصدر نفسه، ص 31-32.

فقبل زياد بن أبي سفيان⁽¹⁾، وقيل الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي أيام ابن الزبير⁽²⁾، وقيل مصعب بن الزبير⁽³⁾، إلى أن جاء عبد الملك بن مروان فضرب العملة الإسلامية، على الوزن والقدر الذي تحدّد لعهد عمر - رضي الله عنه -.

وقد ذكر القاضي عياض الخلاف بين العلماء حول هذين الرأيين فقال: «ولا يصح أن تكون الأوقية والدرهم مجهولة القدر في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يوجب الزكاة في أعداد منها، وتقع بها البياعات والأنكحة كما جاء في الأحاديث الصحيحة، وهذا كله يبين، أن قول من ذكر أن الدرهم لم تكن معلومة إلى زمن عبد الملك بن مروان، - وأنه جمعها برأى العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل ووزن الدرهم ستة دوانق - أنه وهم، وإنما معنى ما ذكر من ذلك أنها لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام، وعلى صفة لا تختلف، وإنما كانت مجموعات من ضرب فارس والروم، وصغاراً وكباراً وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة ويمنية ومغربية، فأروا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه، وتصيرها وزناً واحداً، لا تختلف، وأعياناً يستغنى فيها عن الموازين»⁽⁴⁾.

هذا هو الرأي الذي قبله عامة العلماء ودافع عنه ابن خلدون حيث قال: «فاعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام، وعهد الصحابة والتابعين، أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعين درهماً، وهو على هذا سبعة أعشار الدينار، ووزن المنقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبة وخمسا حبة، وهذه المقادير كلّها ثابتة بالإجماع، فإن الدرهم الجاهلي كان بينهم على أنواع أجودها الطبري، وهو أربعة دوانق، والبغلي وهو ثمانية دوانق، فجعلوا الشرعي بينهما وهو ستة دوانق فكانوا يوجبون الزكاة في مائة درهم بغليّة، ومائة طبريّة، خمسة دراهم وسطاً»⁽⁵⁾ ثم قال: «وقد اختلف الناس هل كان ذلك من وضع عبد الملك أو إجماع الناس بعد عليه كما ذكرناه، ذكر ذلك الخطام في كتاب معالم السنن، والماوردي في الأحكام السلطانية، وأنكره المحققون من المتأخرين لما يلزم عليه أن يكون الدينار والدرهم الشرعيان مجهولين في عهد الصحابة ومن بعدهم، مع تعلق الحقوق الشرعية بهما في

(1) - كتاب النقود، ص 33.

(2) - البلاذري: فتوح البلدان، ص 449.

(3) - المقرئزي: كتاب النقود، ص 33.

(4) - إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج 3، ص 464.

(5) - مقدمة ابن خلدون، ص 325.

الزكاة والأنكحة والحدود وغيرها كما ذكرناه، والحقّ أنّهما كانا معلومي المقدار في ذلك العصر، لجريان الأحكام يومئذ بما يتعلّق بهما من الحقوق، وكان مقدارهما غير مستخصّ في الخارج، وإمّا كان متعارفاً بينهم بالحكم الشرعيّ على المقدار في مقدارهما وزنتهما، حتّى استفحل الإسلام وعظمت الدولة ودعت الحال إلى تشخيصهما في المقدار والوزن، كما هو عند الشرع ليستريحوا من كلفة التقدير وقارن ذلك أيام عبد الملك، فشخص مقدارهما وعيّنها في الخارج كما هو في الدّهن ونقش عليهما السكّة باسمه وتأريخه أثر الشهادتين الإيمائيتين وطرح النّفود الجاهليّة رأساً حتّى خلصت، ونقش عليها سكّة وتلاشى وجودها فهذا هو الحقّ الذي لا محيد عنه ومن بعد ذلك وقع اختيار أهل السكّة في الدّول على مخالفة المقدار الشرعيّ في الدّينار والدّرهم واختلّفت في كلّ الأقطار والآفاق، ورجع النّاس إلى تصوّر مقاديرهما الشرعيّة ذهناً، كما كان في الصّدور الأوّل، وصار أهل كلّ أفق يستخرجون الحقوق الشرعيّة من سكّتهم بمعرفة النسبة التي بينها وبين مقاديرها الشرعيّة، وأمّا وزن الدّينار باثنتين وسبعين حبة من الشّعير الوسط فهو الذي نقله المحقّقون وعليه الإجماع، إلّا ابن حزم خالف ذلك وزعم أنّ وزنه أربع وثمانون حبة، نقل ذلك عنه القاضي عبد الحقّ وردّه المحقّقون وعدّوه وهما غلطا وهو الصّحيح»⁽¹⁾.

وتفيد هذه الأقوال أن مقدار النقد كان معلوماً في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- أيضاً والمعقول أن ذلك ما كان ينبغي أن يبقى مجهولاً، وقد تعلق به فرض هام كالزكاة. لكن يبدو أن الحق الذي يمكن أن يستخلص من هذه النصوص أن القدر كان معلوماً على وجه تقريبي: كأن تؤخذ الزكاة من الوسط وربما ترك أمر تقدير هذا الوسط إلى اجتهاد الأفراد، وإلى ما توحى به ضمائرهم، أما عمر فإنه هو الذي باجتهاده حدد هذا الوسط، وقدره تقديراً علمياً بالقراريط والدوانق، لأن الروايات متواترة على أنه هو الذي فعل ذلك، وبذلك أصبح التقدير واحداً، ولم تعد حاجة هناك إلى اجتهاد، وكان اجتهاد عمر هذا في ضوء ما هدى إليه الحديث الشريف، وهو "أن الوزن وزن مكة" فحددت المقادير والنسب على ما كانت تواضعت عليه قريش من أوزان. أو إذا افترض أن هذا كله كان متفقاً عليه بالنسبة للزكاة ولم يكن طبق كقاعدة عامة في كل المعاملات بين الناس فكان هذا التطبيق والتعميم من عمل عمر.

وقد يؤيد هذا ما جاء في الرواية التي ذكرها صاحب المصباح، فقد جاء بها: «ويقال إن عمر - رضي الله عنه - هو الذي فعل ذلك لأنه لما أراد جباية الخراج طلب بالوزن الثقيل فصعب على

(1) - مقدمة ابن خلدون، ص 326.

الرعية وأراد الجمع بين المصالح فطلب الحساب فخلطوا الوزين واستخرجوا هذا الوزن»⁽¹⁾،
فالسبب المباشر هنا الذي دعا عمر إلى التحديد هو الخراج لا الزكاة⁽²⁾.

يوضح الجدول التالي أسماء أهم الولاة الذين استعملهم الخلفاء الراشدون ومعاوية بن أبي
سفيان، والذين أشرفوا على سك النقود الإسلامية الأولى الخالية من الأسماء:

الجدول رقم : 02⁽³⁾

الخليفة	العراق الشمالي (الكوفة) وجبال	العراق الجنوبي (البصرة) وفارس	كرمان	سجستان	خراسان
عثمان بن عفان (محرم 24 هـ - ذو الحجة 35 هـ)	سعيد بن العاص	عبد الله بن عامر	مجاهد بن مسعود السلمي	الربيع بن زياد	قيس بن الهيثم السلمي
				عبد الرحمن بن سمرة	عبد الله بن حازم
	أبو موسى الأشعري				
علي بن أبي طالب (ذو الحجة 35 هـ - رمضان 40 هـ)	قرظة بن كعب الأنصاري	عثمان بن حنيفة		رعي بن كأس العنبري	خليد بن قرّة التميمي
	علي بن أبي طالب	عبد الله بن عباس			
الحسن بن علي (رمضان 40 هـ - ربيع الأول 41 هـ)		أقر عمال أبيه			
معاوية بن أبي سفيان (ربيع الأول 41 هـ - رجب 60 هـ)	المغيرة بن شعبة	عبد الله بن عامر			
				عبد الرحمن بن سمرة	
			زياد بن أبي سفيان		
	زياد بن أبي سفيان			الربيع بن زياد	الربيع بن زياد
				عبيد الله بن أبي بكرة	عبيد الله بن زياد
				عباد بن زياد	

(1) - الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة «دره» ن ج 1، ص 193.

(2) - ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص 369.

(3) - مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الأول الهجري، ص 44.

			سمرة بن جندب	عبد الله بن خالد بن أسيد ثم الضحاك بن قيس	53هـ
			عبد الله بن عمرو بن غيلان		54هـ
			عبيد الله بن زياد		55هـ
سعيد بن عثمان					56هـ
عبيد الله بن زياد		شريك بن الأعور الحارثي			57هـ

وفيما يلي جدول يبين أوزان الدينار والدرهم قديما وحديثا، ومن خلاله يمكننا تفسير كل الأوزان الواردة في الجدول رقم 01 أعلاه:

الجدول رقم : 03⁽¹⁾

النقد القديم	وزنه القديم	وزنه الحديث
الدينار	مثقال	4.25 غ
	8 دوانق	4.25 غ = الدانق = 0.53125 غ
	72 حبة شعير	4.25 غ حبة الشعير من الذهب = 0.059 غ
الدرهم	10/7 المئقال	2.975 غ
الدرهم البغلي		3.776 غ
الدرهم الخوارزمي		2.36 غ
الدرهم الطبري		2,125 غ

شكل هذا الاختلاف في الأوزان مشكلة في صرف أموال الزكاة رغم كل المحاولات في اصلاح النقود والتي يبدو أنها كانت كلها محدودة وقاصرة لم تحسم الأمر، وهو ما حدا بعبد الملك بن مروان بإعادة سك النقود وتوحيد الأوزان، وقد أشار إلى ذلك المقريزي في نص جاء فيه: « كان الناس قبل عبد الملك يؤدون زكاة أموالهم شطرين، من الكبار والصغار، فلما اجتمعوا مع عبد الملك على ما عزم عليه، عهد إلى درهم

(1) - عبد الحق العيفة: تطور النقود في التاريخ الإسلامي، ص 40.

واف فوزنه، فإذا هو ثمانية دوانيق، وإلى درهم من الصغار، فإذا هو أربعة دوانيق، فجمعهما وكمل وزن الأكبر على نقص الأصغر، وجعلهما درهمن متساويين، زنة كل منهما ستة دوانيق سُويٌّ»⁽¹⁾.
 ثانياً: الدرهم العربية الساسانية المغفلة: هي الدراهم التي تحمل اسم يزيدجرد الثالث (632-651م) أو خسرو الثاني (590-628م) أو هرمز الرابع (579-590م)، بالإضافة إلى المآثورات العربية، أطلق عليها علماء النميات اسم "النقود المغفلة" (Anonymous) لأنها استمررت للنقود الساسانية ولا تحمل اسم الحاكم المسلم، وتتميز فقط بالمآثورة العربية في الهامش⁽²⁾.

وكمثال نورد وصف ثلاث قطع ذكرها الأستاذ محمد أبو الفرج العشي في كنز أم حجرة الفضي:
 1- درهم مغفل باسم خسرو الثاني، ضرب مرو، سنة 49هـ، الوزن 2,20 غ، وكتب عليها باللغة الفهلوية، والقطعة مقروض منها⁽³⁾، وكان والي العراق في هذه الفترة المغيرة بن شعبة.
 2- درهم مغفل باسم خسرو الثاني، ضرب بيشابور⁽⁴⁾، سنة 50هـ، الوزن 2,75 غ وكتب عليها مآثورة عربية: "بسم الله"، "ربي". وكان والي العراق في هذه السنة المغيرة بن شعبة وتوفي فيها فولى معاوية زياد بن أبي سفيان مكانه⁽⁵⁾.
 3- درهم مغفل باسم خسرو الثاني، ضرب بيشابور، سنة 58هـ، الوزن 3,03 غ وكتب عليها باللغة الفهلوية، ووالي العراق في هذه السنة عبید الله بن زياد.
 ومن المفيد في هذا المقام أن نعطي وصفاً لدرهم عربي ساساني ضربه معاوية بن أبي سفيان:
 - الوجه: صورة العاهل الساساني وأمامها كتب اسم ولقب معاوية باللغة الفهلوية: "معوية أميروشيكان" أي "معاوية أمير المؤمنين"، وعلى هامش القطعة كتب بالعربية بالخط الكوفي البسيط "بسم الله".

(1) كتاب النقود الإسلامية القديمة، ص 10، ضمن كتاب النقود العربية وعلم النميات لأنستانس ماري الكرمللي، ص 37.

(2) أبو الفرج العشي: كنز أم حجرة الفضي، ص 17.

(3) المرجع نفسه، ص 19-20.

(4) بيشابور: لم يرد اسمها في كتب البلدان من المصادر، غير أن بعض المواقع الالكترونية عرفتها بأنها مدينة تقع في شمال غربي مدينة "كازرون" الواقعة في محافظة "فارس"، تبعد عنها بـ 23 كيلومترا، بنيت في عهد ثاني ملوك الإمبراطورية الساسانية وأقوى ملوك هذه السلالة "شاپور" الأول (241 - 272م)، سميت على اسمه بعد تغلبه على الإمبراطور الروماني "فاليريان".

مدينة-بیشابور-الأثرية-نحو-العالمية / <https://ar.mehrnews.com/news/1875402/>

(5) تاريخ الطبري، ج 5، ص 234.

- **الظهر:** صورة لمعبد النار الزرادشتي، وحوله حارسان، وعلى يمين ويسار صورة المعبد نقشت علامة دار السك "دراجمرد" وتاريخ السك باللغة الفهلوية سنة 41هـ⁽¹⁾.



الوجه: مأويا أمير وبيرويشنيكان = معاوية أمير المؤمنين
الهامش: بسم الله.

الظهر: دا = دراجمرد . سيح هل = 43هـ .

الوزن: 4.0 غ.

يُشكل هذا الدرهم أول عملة إسلامية أُضيف إليها لقب "أمير المؤمنين" والذي كُتب عليها بالفارسية⁽²⁾.

والجدول التالي يوضح بعض الدراهم التي ضربها معاوية في دور ضرب مختلفة والعبارات التي كتبت عليها، والعائدة لمجموعة السيد محمد الحسيني مدير مركز الكويت العالمي للدراسات والاستشارات للمسكوكات الإسلامية والبيزنطية والساسانية في الكويت:

الجدول رقم: 04⁽³⁾

سنة الضرب	دار الضرب	العبرة أو المأثورة
-----------	-----------	--------------------

⁽¹⁾ - عاطف منصور محمد: موسوعة النقود الإسلامية، ص 64.

⁽²⁾ - مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الأول الهجري، ص 74.

⁽³⁾ - www.alhosini-money.com/showthread.php?p=5579.

41هـ	دراجرد	بسم الله / الملك
42هـ	بيشابور	بسم الله / ربي
45هـ	بيشابور	بسم الله / الملك
47هـ	بيشابور	بسم الله
48هـ	بيشابور	بسم الله / ربي
49هـ	مرو	بسم الله / ربي
50هـ	بيشابور	بسم الله / ربي
51هـ	بيشابور	بسم الله / ربي

ولم يرد اسم معاوية فقط على الدراهم المضروبة في فترة الفرع السفياني بل حتى ولاته وردت أسماءهم على بعض الدراهم وقد وصلت إلينا مجموعة منها، ومن تلك الأسماء: عبد الله بن عامر (ت59هـ)، زياد بن أبي سفيان، الربيع بن زياد الحارثي (ت53هـ)، سمرة بن جندب (ت60هـ)، عبد الرحمن بن زياد، وعبيد الله بن زياد⁽¹⁾.

ب- دراهم خلافة يزيد بن معاوية (60-64هـ)

نستطيع القول أن التغييرات التي حدثت في عهد الخليفة يزيد بن معاوية على النقود هي تغييرات بسيطة ومحدودة، انحصرت في باب المآثورات الفهلوية، حيث استبدلت بمآثورات عربية بخط كوفي، وتعتبر هذه التغييرات في حد ذاتها سلسلة لمحاولات سابقة لهدف تحقيق نقد إسلامي خالص من كل التأثيرات الأجنبية⁽²⁾.

وقد ظهرت دراهم باسم يزيد بن معاوية تتمثل في درهم عربي ساساني وكان وصفه كالتالي:

- **الوجه:** صورة للعاهل الساساني وحول الصورة كتب بالبهلوية اسم "يزيد بن معاوية"، أما المدار فكتب بين الأهلة بالخط العربي الكوفي، عبارة "الله وربى عون / بسم الله / ربي".

- **الظهر:** موقد النار والموبدان، وحوهما كتب تاريخ الضرب ومكانه بالبهلوية⁽³⁾.

وقد عثر أيضا على دراهم باسم ولاة يزيد :

(1) - نجلاء أحمد: الدور الإعلامي للنقود في الفترة الأموية، ص 69-84.

(2) - عبد الحق العيفة: تطور النقود في التاريخ الإسلامي، ص 10-11.

(3) - عبد الحق العيفة: تطور النقود في التاريخ الإسلامي، ص 10-11.

- عبيد الله بن زياد

- طلحة بن عبد الله (ت 65هـ)

- سلم بن زياد (ت 73هـ): وهذا الأخير الذي اختلفت دراهمه بإضافة شعار ديني جديد " بسم الله العزيز" و "محمد" وهو أول من أضاف اسم "محمد"⁽¹⁾.

ولا يخفى على الباحث في تاريخ الفرع السفياني قيمة هذه المسكوكات التي تعد مصدر أصلي لا يرقى إليه شك ولا يطعن في صدقه ناقد وسنوضح في نهاية هذا العنصر قيمة هذه الدراهم في البحث العلمي للباحث في تاريخ الفرع السفياني وحتى من بعد هذا الفرع.

3- الفلّس السفياني

الفلّس كلمة يونانية مشتقة من اللفظ اللاتيني Follis وهو اسم وحدة من وحدات السكة النحاسية أو البرونزية، وقد عرفه العرب عن طريق معاملاتهم التجارية مع البيزنطيين، ولم يكن للفلّس وزن واحد حيث كان يختلف وزنه من إقليم إلى آخر، وكانت النسبة بين الفلّوس والدراهم معروفة، وهي 48/1 في القيمة، والأصل في ضرب هذا النوع من النقود النحاسية والبرونزية أن تكون عملة العمليات التجارية البسيطة⁽²⁾. لم يمنع ذلك الأمويين من الإهتمام بها وبنقوشها وأوزانها ووضعوا من أجل ذلك صنّجاً زجاجية خاصة مقيدة بالقراريط والخراريب⁽³⁾، وقد ضرب معاوية بن أبي سفيان فلّسا جديدا على الوجه منه تمثال الخليفة واقفا وقد اعتمر الكوفية وتقلد السيف:



(1) - المرجع نفسه، ص 11.

(2) - المرجع نفسه، ص 10.

(3) -الخراريب: جمع خروبة: ويعادل وزنها وزن القيراط ويساوي $\frac{1}{24}$ من المتقال = 0.195 غرام. فالتر هنتس: المكابيل والأوزان الإسلامية، ص 29.

وتوقف هذا الضرب في عهد عبد الملك بن مروان⁽¹⁾.

وتميزت الفلوس الأموية ببعض الخصائص :

- 1- تظهر كلمة فلس على بعض المسكوكات البرونزية في بعض الأحيان لتدل على القيمة، وقد يدل الحجم الصغير لبعض المسكوكات البرونزية على أنها نصف فلس.
- 2- كان ضرب البرونز مختلفا عن الذهب والفضة إذ كانت كل مدينة ضرب مخولة ضرب مسكوكاتها البرونزية حسب حاجتها، والمسكوكات العربية البيزنطية، ومسكوكات الإصلاح النقدي البرونزية يبدو عليها السمات الفردية أكثر من مسكوكات الذهب والفضة القياسية.
- 3- كانت المسكوكات البرونزية الأموية مسكوكات رمزية يقتصر تداولها على منطقة محدودة ويغلب أن يكون قرار إصدار هذه المسكوكات بيد الحكام المحليين .
- 4- أغلب مسكوكات الإصلاح النقدي البرونزية مغفلة، وتحمل مآثورات عربية وقد تحمل اسم مدينة الضرب وتاريخه أو تحمل أحدهما، أو قد لا تحملهما معا.
- 5- نقش على العديد من المسكوكات البرونزية المغفلة صور لأشياء أو حيوانات أو أشكال نباتية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التاريخ المبكر للمسكوكات البرونزية فإنها تتميز بأنها حفظت لنا بعض أقدم الفنون الإسلامية⁽²⁾.
- 6- ليس للفلس وزن ثابت، ويبدو أن قيمته كانت تتغير باختلاف الولاية، فالعرب الذين كتبوا عن المقاييس في فترة الخلافة المبكرة لم يشيروا إلى وجود أي علاقة ثابتة بين الفلس والدينار والدرهم.
- 7- في فترة خلافة الفرع السفلي كانت دور الضرب منتشرة في بلاد الإسلام ولم تكن مقتصرة على منطقة معينة، وهذا خلاف ما كان عليه الأمر عند البيزنطيين في بلاد الشام ومصر حيث اكتفوا بدارين للضرب، الأولى في انطاكية والثانية في الإسكندرية.
- 8- يوجد تشابه واضح ما بين إصدارات الجند الواحد⁽³⁾.

(1)-دانيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها، ص 64.

(2)-نايف القسوس: مسكوكات الأمويين في بلاد الشام، ص 117-120.

(3)- جند الشام: قسم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشام إلى أجناد أربعة وهي جند حمص ودمشق والأردن وفلسطين، ثم لما تولى يزيد بن معاوية الخلافة فصل قنسرين وأنطاكية ومنبج عن حمص وجعلها جندا مستقلا، وهذه الأجناد أقاليم استقرت فيها فرق من الجيش الإسلامي لحمايتها. البلاذري: فتوح البلدان، ص 134، نجدت خمّاش: الشام في صدر الإسلام، ص 214، 216.

9- يعثر على النقود البرونزية بكميات لا بأس بها في أماكن غير بعيدة عن مكان إصدارها، إذ أنها لا تنتقل بعيدا فهي ضئيلة القيمة وتستعمل لإجراء المعاملات التجارية البسيطة جدا وكانت تستعمل نقودا رمزية⁽¹⁾.

وفي الأخير نستطيع أن نلخص قيمة ما وصلنا من نقود الفرع السفياي فيما يلي:

- 1- تعد نقود الفرع السفياي مصدرا أصليا لا غنى لمؤرخ هذه الفترة من التاريخ الأموي عنها.
- 2- المعطيات التي تقدمها المسكوكات السفياية حاسمة وغير قابلة للشك فيها أو الطعن في مصداقيتها.
- 3- تعتبر المعلومات التي توفرها النقود قاعدة أساسية لبناء دراسة أكاديمية حول اقتصاد الفرع السفياي وسياسته النقدية والمالية.
- 4- للنقود جوانب كثيرة ومتعددة يمكن أن يتناولها الباحث للوصول إلى المعطيات التاريخية مثل، التحقيق في المعدن نوعه وجودته، والوزن وتحليله وتبين ما إذا كان النقص فيه قرضا أو إصلاحا أو بفعل التآكل والمؤثرات الفيزيائية والكيميائية وغيرها، ثم التحقيق في نسبتها خاصة إن كانت مغفلة وغيرها من الجوانب.
- 5- تعد النقود التي وصلتنا من تراث الفرع السفياي من أوثق المصادر التي نحتكم إليها في التأريخ للخط العربي وتتبع تطوره، وذلك من خلال المآثورات العربية التي كتبت عليها، خاصة وأن أغلب تراث الفرع السفياي المكتوب فقد ولم يبق منه إلا ما دون على الصخر، أو بعض المصاحف التي يصعب إثبات نسبتها إلى تلك الفترة، لذا تعتبر المسكوكات المصدر الأول في هذا المجال مع الأخذ في الحسبان أن الكتابة على المعدن بطريقة الصب في القوالب تختلف كثيرا عن طرق الكتابة الأخرى وتكون أقل دقة.
- 6- تعتبر مسكوكات الفرع السفياية من أكثر الآثار التي وصلت إلينا عن هذه الفترة، وما عثر عليه منها يغطي طول فترة الحكم السفياي، بالإضافة إلى تنوعه دراهم وفلوس برونزية ونحاسية فإنه يعود لدور ضرب مختلفة ومتعددة بل ولشخصيات أموية مختلفة خلفاء وولاة، مما يشكل مادة مصدرة هامة جدا حول النظام النقدي والمالي والاقتصادي بشكل عام.
- 7- بتنوع القطع النقدية تنوعت الكتابة والرسوم والزخارف الفنية المختلفة مما يوسع مجالات الدراسة.
- 8- لا شك أنه قبل أن تستخدم النقود كمصادر للتاريخ يجب أن تخضع لدراسات بمناهج معينة في علم الآثار طورها المختصون بما يسمى بعلم النميات، حتى تكون معطياتها ذات قيمة.

(1) - نايف القسوس: مسكوكات الأمويين في بلاد الشام، ص 120.

الفصل الثاني

الأثار المعمارية العاصية

لفترة حكم الفرس السفليين

تمهيد: أهمية الأثار المعمارية في الكتابة التاريخية

أولاً: سدود الطائف

ثانياً: سدود المدينة المنورة

ثالثاً: قصر سعيد بن العاص

تمهيد: أهمية الأثار المعمارية في الكتابة التاريخية

ليست آثار الماضي التي يدرسها الأثري أصيلة وحسب بل تعد كالنقوش والعملات مادة أثرية من نوع خاص، وثائق مادية عينية تلقي تلقي الضوء على الجوانب التي أهملتها المصادر المكتوبة عبر فترات التاريخ الإسلامي⁽¹⁾، ومن ثم ينبغي على الباحث في تاريخ الفرع السفلياني أن يستفيد من الأبحاث الأثرية المتعلقة بآثار الفرع السفلياني المعمارية لما تكشفه من معلومات عن شيدوها وغاية هذه البنايات، كما يقول سوفاجيه: «تماما كما ندرس القوقعة لنعرف شيئا عن الكائن الحي الذي يعيش داخلها، لذا يعتبر تحليل المعلومات الأثرية بالنسبة للمؤرخ أهم من المعلومات ذاتها»⁽²⁾.

تكتسي الأثار المعمارية أهمية خاصة من بين المصادر التي يمكن أن تفيد المؤرخ، ذلك أنها تحدد شكل الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والعسكرية، ورغم امتداد الرقعة الجغرافية التي مارس عليها الفرع السفلياني سلطانه، وكثرة الحواضر التي بناها أو تلك التي وسع من عمرانها إلا أنه لم يبق لنا من آثاره المعمارية إلا النزر اليسير، وذلك يعود إلى أن حضارة الإسلام كانت في بدايتها لم تصل إلى مرحلة التشييد والبناء بعد، إذ يمكن وصفها في هذه المرحلة بأنها في الطور الأول على سلم الأطوار التي حددها ابن خلدون للدول، حيث يقول: «حالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار، الطور الأول طور الظفر بالبغيه وغلب المدافع والمانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدي الدولة في هذا الطور أسوة قومه في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة عن الحوزة والحماية لا ينفرد دوهم بشيء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التي وقع بها الغلب وهي لم تزل بعد بحالها»⁽³⁾، وقد عقد ابن خلدون فصولا في مقدمته بيّن فيها سبب قلة التشييد في هذه الفترة، وسبب خرابه عند العرب وخلوده عند الأمم الأخرى، فيقول: «العرب أيضا أعرق في البدو وأبعد عن الصنائع، وأيضا فكانوا أجانب من الممالك التي استولوا عليها قبل الإسلام، ولما تملكوها لم يفسح الأمد حتى تستوفي رسوم الحضارة، مع أنهم استغنوا بما وجدوا من مباني غيرهم، وأيضا فكان الدين أول الأمر مانعا من المغالاة أو البنيان والإسراف فيه في غير القصد كما عهد لهم عمر حين استأذنوه في بناء الكوفة بالحجارة، وقد وقع الحريق في القصب الذي كانوا بنوا به من قبل، فقال: افعلوا، ولا يزيدن أحد على ثلاثة أبيات، ولا تطاولوا في البنيان،

(1) - جان سوفاجيه وكلود كاين: مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ص 99.

(2) - المرجع نفسه، ص 99.

(3) - مقدمة ابن خلدون، ص 219-220.

والزموا السنّة تلزمكم الدولة ... فلما بعد العهد بالدين والتّحرّج في أمثال هذه المقاصد، وغلبت طبيعة الملك والتّرف واستخدم العرب أمة الفرس وأخذوا عنهم الصّنائع والمباني، ودعتهم إليها أحوال الدّعة والتّرف فحينئذ شيّدوا المباني والمصانع وكان عهد ذلك قريبا بانقراض الدّولة، ولم يفسح الأمد لكثرة البناء واختطاط المدن والأمصار إلا قليلا⁽¹⁾، وهذا ينطبق تماما على فترة حكم الفرع السفلياني، وشأنه مع عصبيته من أهل الشام، أما الطور الذي يحصل فيه تخليد الآثار وتشييد المباني الحافلة فهو الطور الثالث حسب ابن خلدون، إذ يقول: «الطور الثالث طور الفراغ والدّعة لتحصيل ثمرات الملك ممّا تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصّيت فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدّخل والخرج وإحصاء النّفقات والقصد فيها وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة»⁽²⁾، ويبدو أن هذا الطور ينطبق على فترة حكم عبد الملك بن مروان (65-86هـ) وابنه الوليد (86-96هـ)، إذ خلدا اسميهما بالمباني الحافلة، فبنى الأول قبة الصخرة التي لا تزال شامخة باقية على حالها الأول الذي شُيّدت عليه، أما الثاني فشُيّد الجامع الأموي بدمشق والذي يعتبر اليوم درة المعمار الأموي.

وربما يعود السبب الثاني في قلة الآثار العائدة للفرع السفلياني اليوم إلى كون هذه المرحلة مبكرة من تاريخ الحضارة الاسلامية، وأعمال هذا الفرع المعمارية كانت بدائية في موادها بسيطة في تصاميمها، الغرض منها ليس تخليد الذكر، بل كان الهدف منها أداء وظائف اجتماعية ظرفية، فلما استحكمت الحضارة وبلغت شأوا بعيدا في التقدم والتطور، وتحول القصد إلى التخليد والمباهاة، وقد حدث معظم ذلك في عصر بني العباس فرمّوا آثار الأمويين لتواكب متطلبات عصرهم ويطالها التقدم الحاصل عندهم في المجال المعماري، وفي بعض الأحيان قصدوا طمس معالم الأمويين ليطمسوا ذكرهم⁽³⁾، فاندثرت أغلب آثارهم

(1) - مقدمة ابن خلدون، ص 447.

(2) - المصدر نفسه، ص 220.

(3) - في عهد الخليفة المأمون تم ترميم قبة الصخرة، وجددت عمارتها، ولكن العمال استبدلوا اسم الخليفة الأموي عبد الملك باسم الخليفة العباسي المأمون، وفاتهم أن يغيروا السنة التي أرخت للبناء فبقيت علي حالها "72 هـ" تدل على تاريخ بنائها الأول، والنص التأسيسي المكتوب هو : «بنى هذه القبة عبد الله الإمام المأمون أمير المؤمنين في سنة اثنتين وسبعين، تقبل الله منه ورضي عنه».

خاصة آثار الفرع السفلياني، وخير مثال على ذلك مسجد عمرو بن العاص⁽¹⁾ بالفسطاط الذي لم يبق منه أي أثر يعود للفترة الأموية، وكذلك جامع القيروان الذي بناه عقبة بن نافع رمم وأعيد بناءه عدة مرات ولم يبق منه غير محرابه وهو مغيب وراء ترميماته، وكذلك خضراء دمشق دار الإمارة التي شيدها معاوية لم يبق منها شيء، ونفس الشيء يقال عن دار الإمارة بالكوفة التي شيدها زياد بن أبي سفيان، والبيضاء في البصرة التي شيدها ابنه عبيد الله والتي حفلت المصادر التاريخية والأدبية والجغرافية بذكرها، وذهبت في وصفها وتعظيمها بعيداً⁽²⁾.

وكل هذه الآثار اندرست وعفا عليها الزمن ولم يبق لنا إلا بعض الآثار التي لم تكن لها أهمية بالغة في ذلك العصر، ولم تلتفت إليها المصادر التاريخية وغيرها إلا بالتسمية أو الإشارة، غير أنها بالنسبة لنا اليوم كباحثين كنوزاً لا تقدر بثمن ومصادر تكاد تنطق، وتتمثل هذه الآثار في مجموعة من السدود التي يعود تاريخها لفترة حكم معاوية بن أبي سفيان شيدت في بلاد الحجاز. منها:

أولاً: سدود الطائف

نظراً لطبيعة تضاريس الطائف وموقعها وارتفاعها عن مستوى سطح البحر بنحو 1800 م تقريباً كانت مقصد رجالات قريش في الصيف هروباً من حر مكة، كما قد ساعدها موقعها على تساقط الأمطار بغزارة، مما دفع بسكانها إلى ضرورة التفكير في الاستفادة منها من ذلك طوال أيام السنة⁽³⁾، وذلك ببناء السدود-أو بالأحرى هي حواجز تجميعية للمياه تبنى من الحجارة كجدران سمكة على الوديان الكبيرة- التي قدرها المؤرخون بنحو سبعين سداً، لا يزال عشرون منها باقياً، فضلاً عن البرك والعيون والآبار، التي تشهد جميعها على ازدهار ذلك النمط من العمائر المائية وتطوره، وتقيم دليلاً على مدى الرواج الإقتصادي والزراعي منذ أقدم العصور لهذه المدينة، التي تعد أغنى مدن الحجاز خاصة والجزيرة العربية عامة بكرومها المنتجة للزبيب والذي انعكس بوضوح على ازدهار عمرانها وتطوره⁽⁴⁾.

(1) - رغم أن عمرو بن العاص شيده مسجده سنة 22هـ في الفسطاط، إلا أن والي مصر في عهد معاوية مسلمة بن مخلد الأنصاري رممه وأعاد بناءه من جديد وأضاف له أربعة مآذن سنة 53هـ. انظر: ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، ص 158، الكندي: كتاب الولاية وكتاب القضاة، ص 32.

(2) - ابن الفقيه: البلدان، ص 443، ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج 1، ص 530، القزويني: آثار البلاد وأخبار العباد، ص 310.

(3) - علي بن سعد العصيمي وآخرون: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية -، ص 76.

(4) - علي بن سعد العصيمي وآخرون: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية -، ص 76.

1- سدّ وادي سَيْسَد

بُني هذا السد في عهد معاوية بن أبي سفيان، وفقا للنقش التاريخي الموجود بجوار السد، والمؤرخ سنة 58هـ⁽¹⁾، ويبعد عن الطائف نحو 10 كلم⁽²⁾، ويقع شمال شرق الطائف في وادي "سيسد"، وهو واد تتعدد شعبه وتعرجاته، وأقيم السد في أضيق مكان على طول الوادي⁽³⁾، وقد انهدم جزء كبير من السد، وقطعت منه السيول الجزء الأوسط وبقي منه كتلتان على ضفتي الوادي، ويبلغ طول القسم من السد 58م وعرضه 4.10م، ويراوح ارتفاعه بين 10.25م و8.50م تقريبا⁽⁴⁾، واستخدم في بنائه الأحجار الغرانيتية الكبيرة، ويرى البعض أن واجهة السد كانت مكسوة بالنورة⁽⁵⁾، أو الجص ولكنها سقطت بفعل عوامل الطبيعة وعوامل الزمن، ونظرا لمتانة بنائه فقد احتفظ السد بالكثير من عناصره المعمارية، فواجهته الخلفية بنيت مداмикها على هيئة متدرجة ينقبض اتساعها كلما اتجهنا إلى الأعلى، وبالتالي فإن قاعدة السد أكثر اتساعا من قسمه العلوي، وهي لها أهمية معمارية للتدعيم والتقوية، ويضم السد مفيضا بالطرف الشمالي الغربي على هيئة قناة بعرض 7م، محفورة بالصخر⁽⁶⁾، كما توضح ذلك الصورة رقم: 04.

الصورة رقم: 04⁽⁷⁾

- (1) - سامي خماس الصقار: سد معاوية في الطائف - دراسة وتعليق -، ص 29.
- (2) - عيسى بن علوي القصير: أحلى اللطائف في منتجع الطائف، ص 298.
- (3) - حماد السالمي: ثراء الآثار في منطقة الطائف، ص 29.
- (4) - ناصر بن علي الحارثي: مدخل إلى الآثار الإسلامية بمنطقة الطائف، ص 31-32.
- (5) - النورة: حجر كلسي لما يحرق يصبح كلسا، ويستعمل كمادة للبناء. ابن منظور: لسان العرب، ج 5، ص 244. مادة: «نور»

- (6) - سامي خماس الصقار: سد معاوية في الطائف - دراسة وتعليق -، ص 29.
- (7) - علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية -، ص 80.



صورة سد سيسد: منظر عام للسد ويلاحظ الواجهة الخلفية المتدرجة والمفيض والسطح العلوي لجسم السد

- ومما يثبت نسبة هذا السد لمعاوية بن أبي سفيان نقش تأسيسي محفور على صخرة على يمين الواجهة الأمامية للسد يتكون من ستة أسطر بصيغة:
- هذا السد لعبد الله معاوية
 - أمير المؤمنين بانيه عبد الله بن صخر⁽¹⁾
 - باذن الله لسنة ثمان وخمسين
 - اللهم اغفر لعبد الله معاوية
 - أمير المؤمنين وثبته وانصره وامتع ا

(1) - عبد الله بن صخر: لا نعلم على وجه اليقين من يكون هذا الرجل، إلا أنه عندنا في كتب الصحابة والطبقات أن أبا هريرة رضي الله عنه إسمه عبد الله بن صخر وأنه تولى إمارة المدينة لمعاوية وأنه توفي سنة 59هـ وقيل سنة 57 وقيل سنة 58هـ. الذهبي: معرفة القراء الكبار، ص 21-22.

- اللهم لمؤمنين به كتب عمرو بن حباب (1)

الصورة رقم: 05(2)



سد سيسد : صورة النقش التأسيسي بجوار السد الذي يؤرخ لعمارة

ويعلق الدكتور صلاح الدين المنجد عن ثبوتية هذه الكتابة لهذا العصر فيقول: «والباحث يجد نفسه أمام اطمئنان تام عند البحث عن هذه الكتابات، وذلك أن التواريخ التي تحملها تؤكد لك الزمان الذي كتبت فيه، مما لا يترك أي مجال للشك والتخمين»⁽³⁾، هذا بالإضافة إلى تقنيات الخط والإعجام التي تتطابق مع ما وصلنا من كتابات على مختلف الوثائق (مصاحف وأوراق بردي وغيرها) تعود لتلك الفترة أو لفترة قريبة منها، مما يثبت حقيقة تأريخ ذلك السد.

(1) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط العربي، ص 102، علي بن سعد العصيمي وآخرون: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية-، ص 29-39، ناهض عبد الرزاق القيسي: الفنون الزخرفية العربية والاسلامية، ص 119.

(2) - علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية-، ص 80.

(3) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط العربي، ص 102.

2- سد السلمقي (السملجي)

أما السد الثاني بالطائف فهو سد "السلمقي" أو "السملجي" الذي يقع جنوب غرب الطائف بنحو 30 كلم، بوادي ثمالة، ويعرف ب"سد ثمالة"، و"سد بني هلال"، وتدور حول هذا السد العديد من الروايات والقصص الأسطورية، ويرجح تاريخ بنائه في عهد معاوية بن أبي سفيان، ويثبت ذلك الكتابة المنقوشة بجوار السد، والتي أورد الأديب المصري محمد حسين هيكل نصها بعد أن اطلع عليها في زيارته للطائف سنة 1936م⁽¹⁾، وللأسف فإن هذه الكتابة قد ضاعت وهي غير موجودة الآن، فيقول هيكل: «سألت عن تاريخ بنائه فقبل إنه يرجع إلى عهد معاوية بن أبي سفيان في صدر الإسلام، وأن الحجارة في ذلك هذه الكتابة المنقوشة على أحد أحجاره، والتي لا تكاد تتضح، فقد نقلها عبد الله باشا باناجي بالفوتوغرافيا في أوائل هذا القرن، وبعث بها إلى مصر حيث حلت رموزها فإذا فيها: "أمر بينائه عمرو بن العاص بأمر أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان"⁽²⁾، غير أن المصادر التاريخية لم تذكر بأن عمرو بن العاص زار بلاد الحجاز في خلافة معاوية، لكن النص فيه أمر بالبناء، وقد يكون ذلك معناه أن عمرو بن العاص قد أشرف ماليا على البناء من مصر بتكليف من معاوية خاصة وأن بلاد الحجاز مواردها المالية شحيحة، ولكن أمر هذا السد يتطلب مزيدا من البحث.

ومثل بقية معظم سدود الجزيرة العربية والطائف فقد شيدت جدران سد السلمقي بأحجار ضخمة، وجاءت الحجارة التي بالجدار الخلفي المتدرج أضخم من تلك التي بالواجهة الأمامية، وبني جسم السد مستندا إلى تلة ضخمة جهة الغرب، وقد تراكم أمام واجهة السد كميات ضخمة من الطمي المترسب عبر الزمن، ويلاحظ أن واجهة السد كانت مكسوة بطبقة من الملاط كما تفيد الشواهد الأثرية الباقية من بقايا طبقة الملاط على أجزاء من الواجهة، وعلى القسم العلوي يتخلل بدن السد قناة تصرف المياه لأحد الآبار ويبعد نحو 40م خلف السد لاستخدامها لسقي الأراضي الزراعية الموجودة خلفه، وإلى الغرب من السد توجد بقايا برجين للمراقبة ربما بنيا في حقبة لاحقة على بناء السد لتأمينه وحمايته، وإلى الغرب منه بقايا قرية منيفة التراثية⁽³⁾.

وتقدر طاقة السد التخزينية بنحو نصف مليون م³، ويبلغ طوله 212م، وارتفاعه 25م، وعرضه عند

(1) - في منزل الوحي، ص 43.

(2) - المرجع نفسه، ص 342.

(3) - علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية -، ص 81.

القمة 10م، ويعد هذا السد من أكبر السدود التي ظلت على حالتها في المناطق المحيطة بالطائف⁽¹⁾.

الصورة رقم: 06⁽²⁾



الأحجار ضخامة ويلاحظ المتدرجة الخلفية من واجهته للسد عام منظر: السملقي سد

والحقيقة أن وظيفة السد لم تقتصر فقط على تخزينه للمياه واستخدامها في الزراعة، أو استخدامها وقت الحاجة، أو الحد من أن تغرق مياه السيول العارمة القرى والمزارع والبساتين التي تقع في بطون الأودية، بل إن حجزها يساعد على زيادة منسوب المياه الجوفية ومياه الآبار والعيون القريبة التي يصعب وصول مياه السد إليها⁽³⁾.

يُعتبر سدا الطائف مصدران هامان جدا من مصادر تاريخ الفرع السفلي، ذلك بأنهما أثران شاهدان على نمط العمائر المائية وقيمان الدليل على مدى الرواج الاقتصادي والزراعي بالطائف ويمكن أن يؤرخان لأهمية المنطقة اقتصاديا في تلك الفترة ومدى اهتمام معاوية بها، وارتباط ذلك باهتمام قريش حتى قبل

(1) — علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف — المنشآت المائية—، ص 81.

(2) — المرجع نفسه، ص 81.

(3) — المرجع نفسه، ص 77.

الإسلام، لاتخاذ أغنياء قريش زمن البعثة البساتين فيها واتخاذها منطقة للإصطياف للطافة جوها، ولم يكن ذلك فقط في فترة ما قبل الإسلام بل بعده يقصدها المصطافين في الصيف هروبا من حر المناطق الأخرى⁽¹⁾. وكذلك يعكس بناء السدّين براعة في التصميم وبراعة في اختيار موقعهما، بالإضافة إلى البراعة في التشييد والبناء، وكذلك يوضح جليا محاولة الدولة الأموية التوصل إلى حلول وأساليب عملية للتعامل مع مشكلة المياه لا سيما التي توفرها الأمطار والسيول، خاصة في شبه الجزيرة العربية التي يسودها المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بندرة الأمطار وفجائتها وغزارتها حين تهطل، بما يتسبب في الفيضانات والسيول الجارفة المدمرة، وأحسن طريقة للتكيف معها وترويضها واستغلالها ببناء السدود.

ثانيا: سدود المدينة المنورة

1- سد معاوية بوادي الخنق

إلى الشرق من المدينة المنورة بحوالي 15 كلم يقع سد "وادي الخنق" أو "سد معاوية" وهو إلى الجهة الجنوبية الشرقية من مطار المدينة المنورة اليوم بحوالي 10 كلم، وسد وادي الخنق ليس سدا واحدا بل في الواقع سدين اثنين يطلق عليهما تجاوزا السد الشرقي والسد الغربي، يقع هذا السد في أضيق نقطتين للوادي المسمى "وادي الخنق" ويكونان بحيرة خلفية بطول 1600م وعرض 350م، أي بسعة تصل إلى 560 ألف م³⁽²⁾.

أ- السد الشرقي

يبدو أنه هو السد الرئيسي، وذلك نظرا لوجود نقش تأسيسي في قمته، والمتبقي من السد كتلتان كبيرتان على الجانبين، أما الجزء الأوسط منه فقد انهار تماما، وما تبقى من جزئي السد كافيا لإعطاء وصف عن أسلوبه المعماري والهندسي بما يفيد كثيرا الباحث في تاريخ الفرع السفلي. بني جدار السد بخليط من الحجارة النارية البازلتية الممزوجة بالموونة المكونة من النورة المصهورة بعرض 13.9 م تقريبا، وبارتفاع 17م وتغطي واجهة السد الجنوبية رصافات من الطوب المحروق من القمة إلى القاعدة، أما الواجهة

(1) فيذكر ياقوت الحموي رواية جاء فيها: «كان معاوية بن أبي سفيان يقول أغبط الناس عيشا عبدي أو قال مولاي سعد، وكان يلي أمواله بالحجاز ويترع جدّة ويتقيظ الطائف ويشتو بمكة، ولذلك وصف محمد بن عبد الله التميمي زينب بنت يوسف أخت الحجاج بالنعمة والرّفاهية فقال:

تشتو بمكة نعمة *** ومصيفها بالطائف».

معجم البلدان، ج4، ص12.

(2) سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الأثار الاسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص32.

الشمالية فهي مبنية بكتل صخرية مقطوعة، شكلت الكتل الصخرية للكتلتين المتبقيتين من السد قاعدة قوية مقاومة لجرف السيول، في حين كانت الكتلة الوسطى عرضة لتسرب السيول المندفعة وقوة الطمي مما أدى لانحيارها، كما لانستبعد تأثر السد بالزلازل والبراكين التي أصابت المنطقة في العصور الإسلامية المبكرة⁽¹⁾، وقد بُني السد بشكل متدرج بحيث تكون قاعدته أعرض من قمته ويصل عرض السد عند القاعدة 17.5 م تقريبا بينما يصل عرض جدار السد العلوي، حوالي 12,7م ويبلغ طول السد حوالي 56م⁽²⁾.

الصورة رقم: 07⁽³⁾



سد معاوية بوادي الخنق على الجهة الشرقية (السد الشرقي)

سكنت معظم المصادر التاريخية والجغرافية المبكر منها والمتأخر عن ذكر السد، رغم أهميته ووقوعه على طريق يصل المدينة مع طريق ودرب زبيدة - زوجة هارون الرشيد - عند معدن بني سليم، وهذا الطريق

(1) - حدثت زلازل وبراكين بالحجاز وخاصة في حرة المدينة وذلك في الثالث من جمادى الآخرة سنة 654هـ وقد تسببت الحمم البركانية في سد طريق الحاج العراقي، وقطعت وادي الشظا وتسببت في حدوث حبس كبير ولم يعد الوادي يسيل نحو المدينة. ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص189، السمهودي: خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، ج1، ص306.

(2) - سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص34-35.

(3) - المرجع نفسه، ص34.

الفرعي كان يسلكه الخليفة هارون الرشيد عند سفره من المدينة إلى مكة المكرمة⁽¹⁾، فقد ذكر الامام الحربي (ت285هـ) أن لمعاوية بن أبي سفيان سد على امتداد طريق المدينة المنورة إلى معدن بني سليم⁽²⁾، وأشار السمهودي إلى السد ذاته فقال: «السّد ماء سماء في حزم بني عوال، ولعله يعني السد الذي في الطريق التي كان الرشيد يسلكها من المدينة إلى معدن بني سليم بين المدينة والرحضية على عشرين ميلا من المدينة، قاله الأسدي، قال: وبه ماء كثير في شعب كان معاوية -رضي الله تعالى عنه- عمل له سدا يحبس فيه الماء شبيها بالبركة»⁽³⁾، ويمكن اثبات نسبة هذا السد لمعاوية -ﷺ- عن طريق النقش التأسيسي للسد، حيث يقع النقش فوق قمة السد الأول من الكتلة الغربية، وهو نص يتكون من عشرة أسطر، ويعرض هذا النقش التأسيسي الآن في المتحف الوطني بالرياض بعد أن تعرض لمحاولة سرقة في موقعه من السد⁽⁴⁾، وجاء في النقش مايلي:

- بسم الله الرحمن الرحيم
- هذا السد لعبد الله
- معويه امير المؤمنين
- اللهم برك له فيه رب
- السموت والارض
- بنه ابو رداد مولى
- عبد الله بن عباس بجو
- ل الله وقوته
- وقام عليه كثير بن ا
- لصلت وأبو موسى⁽⁵⁾

(1) -سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الاسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص41.

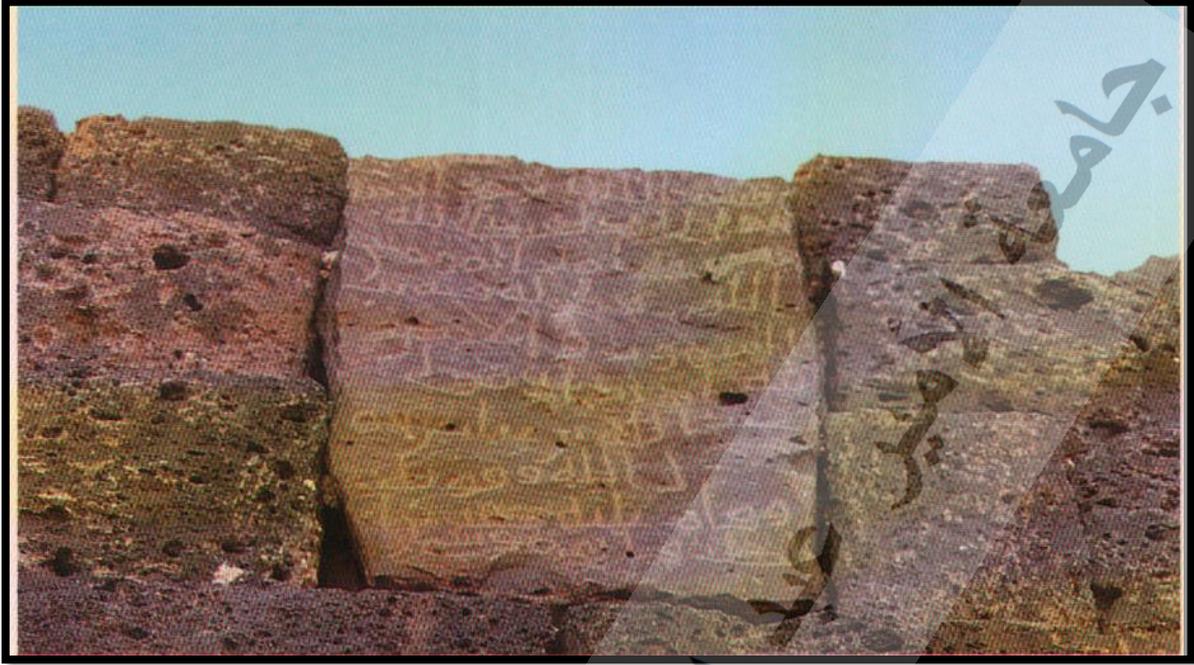
(2) -الحربي: المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، ص330.

(3) -السمهودي: وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، ج4، ص90.

(4) -والحجر أودع بالمتحف الوطني بالرياض. سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الاسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص60 .

(5) -سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الاسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص46.

الصورة رقم: 08⁽¹⁾



صورة للنقش التأسيسي للجزء الشرقي من سد معاوية على وادي الخنق

وانطلاقاً من صفات الخط ونوعيته، بالإضافة إلى موقع الحجر من السد، وذكر اسم معاوية وصفته "أمير المؤمنين"، والشخصيات التي ذكرت معه، فإن هذا السد فعلاً من إنجازات معاوية بن أبي سفيان في فترة خلافته، وللنقش طبعاً قيمة علمية تاريخية أخرى سنوضحها فيما يأتي بإذن الله.

ب- السد الغربي

يقع إلى الغرب من السد الأول حيث بُني في نقطة ضيقة أخرى تنصرف إليها سيول الوادي عند امتلاء بحيرة السد الأول مانعاً لتسرب المياه، والمسافة بينهما في حدود 250 إلى 300م، ويتكون من كتلتين شمالية وجنوبية، أما الجزء الأوسط فقد انهار وجرفته مياه السيول على مر العصور وطول القطعة المنهارة حوالي 29م، وبني السد بنفس مادة السد الأول، ويصل إجمالي طول السد إلى 56م، وقاعدة السد أعرض من قمته، حيث يكون عرضه السفلي 11م وعرض قمته 6م⁽²⁾.

الصورة رقم: 09⁽³⁾

(1) - المرجع نفسه، ص 45.

(2) - سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص 37.

(3) - المرجع نفسه، ص 38.



صورة الجزء الغربي من سد معاوية بوادي الخنق

وفي الجهة الشمالية الغربية من السدين تم التعرف على آثار لصناعة الطوب وحرقه، وآثار قطع الصخور بالإضافة إلى كتل كبيرة من الأفران التي كان يحرق فيها الطوب والنورة، هذا بالإضافة إلى العثور في نفس المنطقة على بعض الكسر الفخارية للجرار والأواني التي كان يستخدمها العمال الذين تولوا بناء السدين (1).

ويمكن لكل هذا أن يشكل مادة هامة جدا يشتغل عليها الباحث في تاريخ الفرع السفلي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فيقف على معطيات هامة تلقي الضوء على جانب من ظروف العمال وأعدادهم ومدة الإنجاز، وكذلك تقنيات البناء وآليات تحضير مواد البناء وغيرها.

يمكن أن يشكل السد مصدرا أصيلا ومهما جدا لدراسات علمية وتاريخية تتعلق ببيولوجية المكان وحجم المياه المخزنة في بحيرة السد وتأثيرها على المناطق المجاورة، وتحديد الفترة الزمنية التي بقي فيها السد

(1) - المرجع نفسه، ص 39، 41.

عامرا، والتأثير الذي تركه السد بعد العطال الذي أصابه، وغير ذلك من الأمور التي يمكن ربطها بهذا السد⁽¹⁾.

ثالثا: قصر سعيد بن العاص

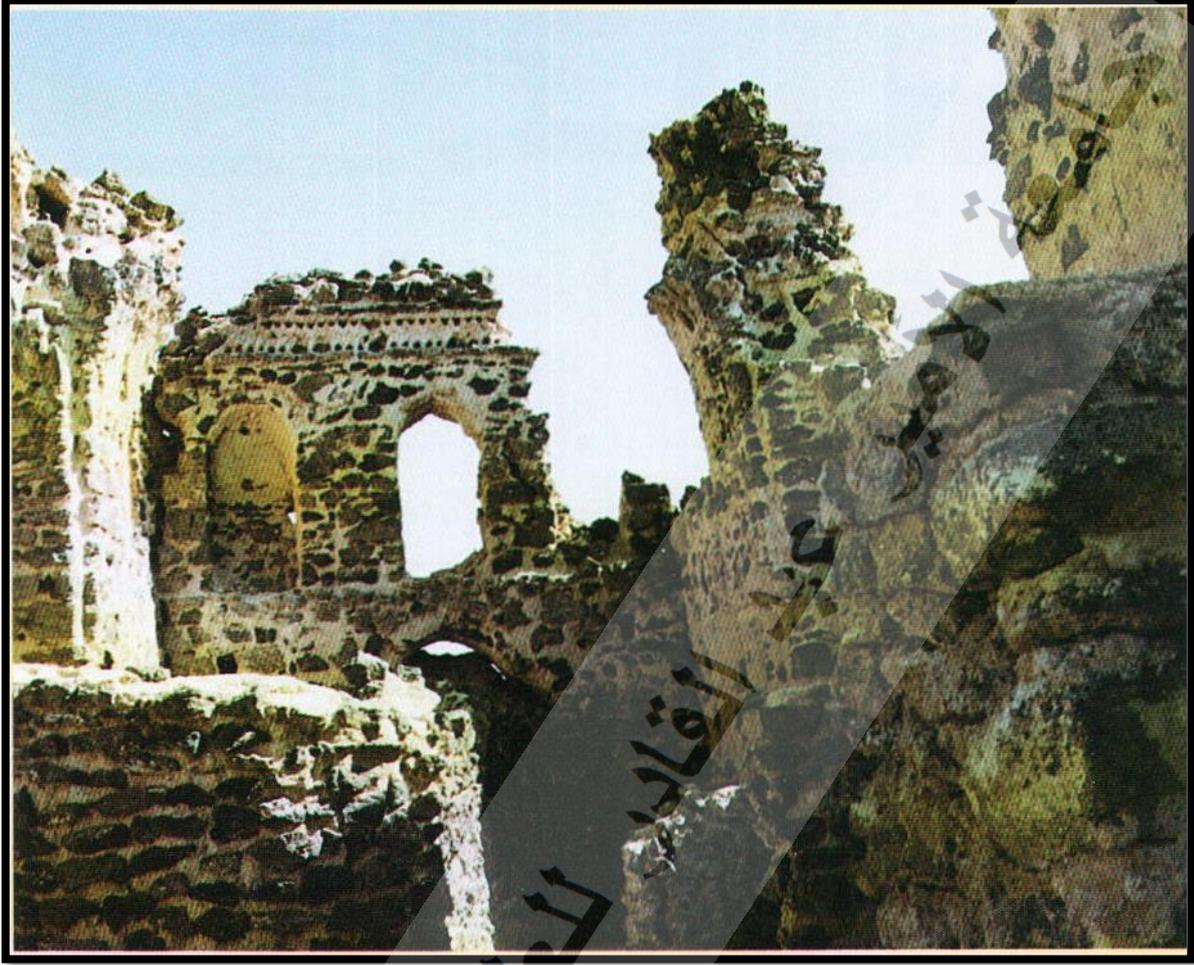
ينسب القصر إلى سعيد بن العاص بن أبي أحيحة سعيد بن العاص بن أمية، الذي ولي المدينة في عهد معاوية بن أبي سفيان سنة 49هـ، وعزله عنها سنة 54هـ، وكانت وفاته سنة 58هـ أو 59هـ⁽²⁾، يقع القصر في ضاحية المدينة الشمالية الغربية في وسط العرصة الصغرى من العقيق، وهو المعروف باسم "سلطانة"، وسلطانة نسبة لإحدى الآبار الثلاثة التي كانت في الماضي تابعة للقصر ومرافقه، وقد بقيت أطلال القصر قائمة حتى الآن، بسبب وجوده داخل فناء القصر الملكي بالمدينة في جهته الجنوبية الشرقية⁽³⁾، ومعالم قصر سعيد بن العاص ما زالت باقية يصل طولها حوالي 36م، وعرضها 27م، وترتفع جدران القصر إلى حوالي 9م ويصل سمك جدرانه 76سم تقريبا، بني القصر بالحجارة الغرانيتية غير المنحوتة كما استخدم الجص بشكل واضح في بنائه، وتبدو العناصر المعمارية للقصر مشابهاة للعمارة الإسلامية المبكرة في الشام، ويلاحظ ذلك من خلال بقايا عقود نصف دائرية والطاقت الركنية، وآثار الزخارف الجصية، وزخارف من الطوب المحروق وضعت على شكل أفاريز علوية، ويبدو أن القصر تعرض للتدمير⁽⁴⁾.

(1) — سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص 59.

(2) — تاريخ خليفة، ص 208، 222، تاريخ الطبري، ج 5، ص 232، 293، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 3، ص 444-449.

(3) — سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص 166.

(4) — المرجع نفسه، ص 166.

الصورة رقم: 10⁽¹⁾

صورة لقصر سعيد بن العاص من الداخل تبين بعض التفاصيل المعمارية

وتوجد في القصر دكة مندثرة لعلها كانت معدة للجلوس والستمر، ويوجد بمقربة منه من الناحية الجنوبية الشرقية سلسلة أكوام يعلوها رمل لوادي الأحمر، وهي آثار دور⁽²⁾، وقد قال فيه الشاعر الأموي أبو قطفة حين نفاه ابن الزبير هو وغيره من الأمويين إلى دمشق يبكي بلدته ويذكر قصر سعيد بن العاص:

القصر فالنخل فالجماء بينهما *** أشهى إلى القلب من أبواب جيرون
وأبواب جيرون هي قصور في دمشق⁽³⁾.

(1) - سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص 170.

(2) - أحمد ياسين أحمد الخياري: تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً، ص 150.

(3) - شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، ص 143.

ثم إن الوادي الذي بني فيه القصر -وادي العقيق- هو واد مبارك بنص حديث النبي -ﷺ-، فعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: سمعت رسول الله -ﷺ- وهو بوادي العقيق يقول: «أتاني الليلة آت من ربي، فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة»⁽¹⁾، والأثار الواردة في هذا الوادي من النبي -ﷺ- كثيرة⁽²⁾، وقد رغب بعض الصحابة -رضي الله عنهم- في سكنى العقيق حتى ماتوا، منهم سعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو هريرة، ومن التابعين عروة بن الزبير وغيره⁽³⁾، وقد قدر بنو أمية هذا الوادي فكانوا لا يقطعونها إلا لخاصتهم، وقد لا تقطع إلا بإذن من الخليفة، وخصّوا بالذكر عرصات العقيق⁽⁴⁾.

وقد أشار صاحب "الدر الثمين" إلى قصر سعيد بن العاص بالعقيق، وقصة بيعه لمعاوية بعد وفاته، مما يبين قيمة وأهمية المواقع التي تقع على هذا الوادي المبارك، فقال معاوية لعثمان بن سعيد بن العاص حين أراد أن يشتري منه قصر أبيه: «أشترى منك قصره بألف ألف، ودور القصر بألف ألف ومزارع القصر بألف ألف، فوافق عثمان، فقال معاوية: أسرع يا كاتب بالدواة والقلم واكتب قبل أن يندم الرجل»⁽⁵⁾.

واضح جدا أن هذا القصر الذي شيّد في فترة حكم الفرع السفلياني في وادي العقيق المبارك يكتسب قيمة علمية وأثرية كبيرة، من شأنها أن تشكل نواة دراسات عميقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة المدينة المنورة وللحجاز، بل وللحياة العامة في الدولة الأموية بكل أقاليمها، وكذلك يمكن من خلاله تتبع الحالة الاقتصادية للدولة الأموية ولفئة الأمويين بشكل خاص، كما يمكن للقصر أن يدرس كدليل وشاهد

(1) - رواه البخاري، حديث رقم 1461، كتاب الحج.

(2) - يشير ابن شبة إلى حادثة إقطاع الرسول -ﷺ- العقيق لبلال بن الحارث وما جاء في قصتها، وذكر كتاب الرسول -ﷺ- بذلك: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث، أعطاه من العقيق ما أصلح فيه معتملا، وكتب معاوية»، ابن شبة: تاريخ المدينة، ص 150.

(3) - عبد العزيز بن عبد الرحمن بن ابراهيم كعكي: معالم المدينة المنورة بين العمارة والتاريخ، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1998، ج 1، ص 539.

(4) - محمد حمد حسن شراب: أخبار الوادي المبارك -العقيق-، ص 185.

(5) - الشنقيطي: الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم، ص 242-243.

على الحياة التي يعيشها الصحابة، كون سعيد بن العاص صحابياً⁽¹⁾، والتغير الذي طرأ على معيشتهم بعد عصر النبوة وعصر الراشدين.

وللدور التي تحيط بالقصر، أو بالأحرى ما تبقى منها، كذلك أهمية علمية كبيرة، توفر معطيات هامة ودقيقة، ولا يمكن الطعن فيها حول الحياة الاجتماعية في هذه الفترة من الزمن.

أما من الناحية المعمارية فلا تخفى قيمة هذا القصر الذي يعود لهذه الفترة المبكرة من التاريخ الإسلامي، وما يزيد من قيمته كونه أقدم قصر يبقى لنا منه أثر في الحضارة الإسلامية، فكل المعطيات الهندسية والزخرفية والفنية التي يقدمها هذا الأثر تعتبر غاية في الأهمية للتأريخ لجوانب متعددة من كتابة تاريخ الفرع السفلي، هذا إضافة إلى طريقة البناء ومواده وموقعه من المدينة، كل ذلك يشكل مواد خام للمؤرخ ليبنى عليها دراسات هامة.

ومن جهة أخرى يمكن الإعتماد على المعطيات التي توفرها الدراسات الأثرية لهذا القصر في نقد المرويات التي جاءت بها المصادر الأدبية باختلاف أنواعها، ويُشكل قصر سعيد بن العاص كونه وال لأول خليفة أموي نواة دراسة تاريخية لحالة الولاية المعيشية، وكيف بدأ الترف يطغى على أحوالهم، ومقارنة ذلك مع حالتهم في مراحل الدول الأموية.

(1) ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج2، ص481.

الفصل الثالث

المختبرات الجبرية والوثائق والمصالح والتلف المعنوية

أولاً: الكتابات الحجرية العائدة لفترة حكم الفرع السفيفاني

ثانياً: وثائق ومصاحف فترة حكم الفرع السفيفاني

ثالثاً: الآثار المعدنية العائدة لفترة حكم الفرع السفيفاني

أولاً: الكتابات الحجرية العائدة لفترة حكم الفرع السفلياني

الكتابات الحجرية المؤرخة التي وصلت إلينا من العهد السفلياني ليست كثيرة، غير أنها كافية لتغطي جانب مهم جداً من التأريخ لهذه الفترة، وقد جاءت هذه الكتابات متفرقة في الأقاليم مما زاد من قيمتها العلمية.

1- كتابة النقش التأسيسي لسد سيسد بالطائف

وأقدم الكتابات الحجرية المعروفة والتي وصلت إلينا، كتابة وجدت بالقرب من الطائف في الحجاز⁽¹⁾، كنقش تأسيسي على سد سيسد الذي تطرقنا له سابقاً، وقد أُرخت بسنة 58هـ، وهي أقدم كتابة عربية مؤرخة في الحجاز، وقد نشر جورج مايلز هذه الكتابة مع كتابات أخرى وجدت معها بدون تأريخ⁽²⁾، وكتبت بالخط اليابس⁽³⁾ وهي أكثر هندسة من خط كتابات جبل سلع التي اكتشفها حميد الله وأقرب إلى التناسب، كما أنها أكثر هندسة من خط شاهد قبر عبد الرحمن بن خير، الذي وجد في مصر وهو مؤرخ بسنة 31هـ، وأسلوب الخط في كتابة الطائف هو الأسلوب المدني أو المكي اللذين كانا في عصر النبي - ﷺ، والشيء الجديد المميز بهذه الكتابة سوى التحسن، ظهور بعض النقط على بعض الحروف⁽⁴⁾، والنص المكتوب جاء فيه مايلي:

- هذا السد لعبد الله معويه
- امير المؤمنين بنه عبد الله بن صخر
- باذن الله لسنة ثمن وخمسين ا

(1) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 101.

(2) - George C. Milles: Earley Islamic inscriptions near Taif in the Hidjaz, P236-242.

(3) - الخط اليابس: أو الخط الجاف وهو خط حروفه مستقيمة ذات زوايا حادة، وهو نوع من الخطوط اشتهر به الخط الكوفي قال القلقشندي: «إن الخط الكوفي فيه عدة أقلام مرجعها إلى أصلين: وهما التقوير والبسط، فالمقور هو المعبر عنه الآن باللين، وهو الذي تكون عرقاته وما في معناها منخسفة منحطة إلى أسفل كالثلث والرقاع ونحوهما، والمبسوط هو المعبر عنه الآن باليابس، وهو ما لا انخساف وانحطاط فيه كالحقق، وعلى ترتيب هذين الأصلين الأقلام الموجودة الآن». صبح الأعشى، ج 3، ص 15.

(4) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 101، ولتبع ظهور النقط في الخط العربي بداياته وتاريخه انظر: ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر العربي وقيمه التاريخية، ص 34 وما بعدها.

- اللهم اغفر لعبد الله معويه ا
 - مير المؤمنين وثبته وانصره وامتع ا
 - اللهم المؤمنين به كتب عمرو بن جناب⁽¹⁾
- ففي هذه الكتابة نجد النقط على الياء والباء والتاء والنون والثاء والفاء والخاء. غير أن العرب عرفوا نقاط الحروف قبل الإسلام، كما ذكر الدكتور ناصر الدين الأسد⁽²⁾، ولكن لم يطوروه لقلة حاجتهم إليها، فلما جاء الإسلام بقي الأمر على حاله حتى دفعتهم دوافع دينية ونحوية ولغوية إلى وضع الإعجام بعد الحركات التي كان يطلق عليها نقاط وهو الذي فعله أبو الأسود الدؤلي⁽³⁾.

2- كتابة النقش التأسيسي لسد معاوية بالمدينة

الكتابة الحجرية الثانية التي وصلتنا وتعود لفترة الفرع السفلياني هي نقش تأسيسي لسد معاوية بن أبي سفيان بالقرب من المدينة المنورة على وادي الخنق، وقد تطرقنا لهذا النقش من قبل⁽⁴⁾، وقد جاء فيه:

- بسم الله الرحمن الرحيم
- هذا السد لعبد الله
- معويه امير المومنين
- اللهم برك له فيه رب
- السموت والارض
- بنه ابو رداد مولى
- عبد الله بن عباس بجو
- ل الله وقوته
- وقام عليه كثير بن ا
- لصلت وأبو موسى⁽⁵⁾

(1) - علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية-، ص 29-30. صلاح الدين

المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 102.

(2) - مصادر الشعر الجاهلي، ص 34-41.

(3) - انظر: ابن النديم: الفهرست، ص 61-63.

(4) - انظر: الفصل الثاني من الباب السادس.

(5) - علي بن سعد العصيمي: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف - المنشآت المائية-، ص 46.

ومن قراءتنا للنص نجد أنه نقش تأسيسي مهم، كونه يؤرخ ويوثق لبناء مرفق مهم من المرافق التي كان يقوم بإنشائها الخلفاء والأمراء والوزراء وعلية القوم في منطقة الحجاز بصفة عامة، والمدينة المنورة على وجه الخصوص، فهذا النقش يؤكد ملكية السد لمعاوية بن أبي سفيان وبالرغم من أن النقش غير مؤرخ إلا أن اسم "معاوية" ولقب "أمير المؤمنين" كافيان لتحديد الفترة التاريخية للكتابة، يضاف إلى ذلك أن النقش تضمن بعض الأسماء لشخصيات معروفة في عصر صدر الإسلام وبداية الفترة الأموية مثل: أبو الرداد (الليثي) وكثير بن الصلت، وهذا أيضا يعزز التوثيق التاريخي للكتابة بالإضافة إلى المعلومات المساندة الأخرى من حيث تحليل حروف النقش ومقارنتها مع غيرها⁽¹⁾.

وبذلك يُعد هذا النقش التأسيسي وثيقة رسمية مهمة، تؤرخ لواحد من المنشآت المائية، كما يعتبر ثاني وثيقة رسمية تحمل اسم الخليفة معاوية في منطقة الحجاز.

هذان النقتان التأسيسيان يعتبران غاية في الأهمية لأنهما يوضحان حرص الخلفاء الأمويين منذ بداية تأسيس دولتهم على ترك سجلات توثيقية لمختلف إنجازاتهم العمرانية، وهم بذلك حذوا حذو من سبقهم من الملوك الأول قبل الإسلام، وأقرب صورة لذلك السجلات التي كتبت بالخط المسند على ألواح حجرية توضح تاريخ تشييد سد مأرب والترميمات التي حدثت فيه عبر القرون⁽²⁾.

ويبدو أن المنشآت المعمارية الأخرى والتي أمر معاوية بإنشائها كانت عليها نصوص تأسيسية، من ذلك مارواه ابن شبة بأن معاوية أمر والي المدينة مروان بن الحكم بأن يبني قصر "خل" بظاهر الحرة ليكون حصنا لأهل المدينة، فولى مروان إنجاز البناء إلى النعمان بن بشير، ويضيف ابن شبة: «وفيه حجر منقوش فيه: لعبد الله معاوية أمير المؤمنين مما عمل النعمان بن بشير»⁽³⁾.

3- كتابة حجر حفنة الأبيض

هناك كتابة مهمة اكتشفت بالقرب من كربلاء في حفنة الأبيض، مؤرخة سنة أربع وستين للهجرة ومحفوظة في المتحف العراقي، وفيها 13 سطرا، وخطها قائم كله، خال من النقط ما عدا الثاء والياء في

(1) - سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الإسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، ص 55.

(2) - المرجع نفسه، ص 56.

(3) - تاريخ المدينة، ص 271-272.

كلمة "كثيرا" والباء في كلمة "كبيرا"، ولما كان مكان وجودها قريبا من الكوفة فلنا أن نرى فيها أقدم انموذج من الخط الكوفي اليابس على الأحجار في القرن الأول الهجري ظهر حتى الآن (1).

ورغم أن تاريخ هذه الكتابة قريب من تاريخ كتابة سد معاوية، فإننا نرى حروف كتابة السد أكثر رشاقة، ولعل ذلك يرجع إلى الفرق الزمني بين الكتابتين، وإلى تأثير الصنعة في كتابة حفنة الأبيض لقرنها من الكوفة وتقاليدها الخطية.

وقد قرأ الأستاذ عز الدين الصندوق النص المكتوب على هذا الحجر كما يلي:

- بسم الله الرحمن الرحيم

- الله وكبر كبيرا وا

- لحمد لله كثيرا وسبحن

- الله بكرة وأصيلا وليلا

- طويلا اللهم رب

- جبريل وميكل و اسر

- فيل اغفر ليث بن زيد

- الأسعدي وما تقدم من

- ذنبه وما تأخر ولمن قال

- آمين آمين رب العالمين

- وكتب هذا الكتب في

- شوال من سنة أربع و

- ستين (2)

لا شك أن نقش حجر حفنة الأبيض أقل قيمة من نقوش سدود الحجاز، كونه لا يؤرخ لمنشأة معمارية أو صرح أو عمل هندسي أو غيرها، إلا أن قيمته العلمية عالية فيمكن أن يستفيد الباحث في تاريخ الفرع السفياي منه في دراسة تاريخ تطور الخط العربي في هذه الفترة، بعقد مقارنات بينه وبين أنواع الخطوط في النقوش الأخرى، سواء كانت سابقة أو معاصرة أو لاحقة، ومن شأن ذلك أن يعود على هذا الميدان بنتائج طيبة، ويكشف حقائق تاريخية مثيرة، وربما ما يزيد من قيمته فعلا كونه قريبا من الكوفة،

(1) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 104.

(2) - عز الدين الصندوق: حجر حفنة الأبيض، ص 213-217.

والمعلوم أن للكوفة نوعاً من الاستقلالية عن الخطوط المعروفة في الحجاز (المكي والمدني) بل هي موطن ظهور نوع جديد من الخطوط - الخط الكوفي - لذا يمكن تتبع تفاصيل تطور الخط العربي بدقة خاصة في ما يتعلق بشكل الحروف والاعجام والنقط وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك الكثير من الكتابات الحجرية التي تعود إلى فترة ما قبل حكم الفرع السفلياني مثل شاهد قبر عبد الرحمن خير المؤرخة في سنة 31هـ في مصر، وكذلك التي تعود لفترة ما بعد 64هـ مباشرة ككتابات قبة الصخرة، أو الكتابات التي ظهرت على حجارة استعملت كمناثر للطريق تعود كلها لفترة حكم عبد الملك بن مروان، يمكن الإستفادة منها واعتبارها مصادر أصلية لتاريخ الفرع السفلياني بمقارنتها مع كتابات الفرع السفلياني والوقوف على التطورات الطارئة على الخط العربي ثم معالجتها بالتحليل والتفسير.

ثانياً: وثائق ومصاحف فترة حكم الفرع السفلياني

للوثيقة أهمية خاصة في نظر دارسي التاريخ دراسة علمية بمقاييس المنهج التاريخي الحديث، بل هناك من الدارسين المحدثين من يتشددون في نظرهم العلمية للتاريخ ويرتابون في أمر تدخل المؤرخين فيما يعرض من مادة، ويذهبون إلى أنه لا تاريخ بلا وثائق، وقد بدأ هذا الاتجاه يتبلور بوضوح في مجال التاريخ العام في القرن التاسع عشر، خاصة في ألمانيا على يد أعظم مؤرخي ذلك القرن ليوبولد فان رانكه Leopold Van Ranke (1795-1886م) الذي دعا إلى ضرورة أن يعتمد المؤرخ في دراسة التاريخ على الوثائق كلما أمكن⁽¹⁾.

يقوم التاريخ كما يقول سينيوبوس C.Seignobos على الوثائق، وهي المدونات التي سجلت أفكار القدماء وأفعالهم⁽²⁾، وقد اختلف مفهوم الوثيقة لدى خبراء الأرشيف كل حسب اجتهاده، فعرفها الوثائقي الألماني مولر بأنها: «كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة»⁽³⁾، ويبدو أن مولر

(1) - مصطفى العبادي: أضواء من الوثائق البردية، ص 43.

(2) - سوفاجيه: مصادر التاريخ الإسلامي، ص 41.

(3) - ظاهر محمد صكر الحسنوي: الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية، ص 14.

في هذا التعريف استثنى الوثائق الشخصية أو الوثائق النادرة، واقتصر على الوثائق الأرشيفية فقط في تحديده لمفهوم الوثيقة⁽¹⁾.

في حين أن الموسوعة العربية الميسرة عرّفت الوثائق بأنها: «مخطوطات تتألف من لفائف البردي وأدراج الرق⁽²⁾، أو مطبوعات تشمل الإجراءات والمراسيم والقوانين والأوامر وحسابات الأموال وغيرها، مما ينشأ عن تأدية أي عمل من أي نوع ويرجع إليها عند الدراسة وهي لا تقتصر على وثائق الحكومة بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص، أو لهيئات حكومية، يستخلص منها الباحثون أدلة لموضوعات تاريخية أو اقتصادية، ونظرا لأهميتها أصبحت لها ولاية قانونية⁽³⁾»⁽⁴⁾.

والوثائق من وجهة نظر تاريخية قد تكون أشياء مصنوعة كالأواني الفخارية والأحجار المصنوعة والأسلحة وغيرها وقد تكون مواد مكتوبة أو مصورة كالنقوش الجدارية والصور واللوحات الجدارية وأوراق البردي المخطوطة والمخطوطات المعروفة والمواد المطبوعة⁽⁵⁾، وحتى يتأكد المؤرخ من أنه لم يخدع بالوثائق ومحتوياتها يجب عليه إخضاع الوثائق ومحتوياتها إلى النقد التاريخي الذي يستطيع أن يتأكد بواسطته من صلابة الأرض التي يبني عليها استنتاجاته⁽⁶⁾.

ومعلوم أن الفرع السفلي كانت له دواوين رسمية تحفظ سجلاتها، كديوان الخراج، وديوان العطاء وديوان الرسائل، وديوان الخاتم الذي استحدثه معاوية⁽⁷⁾، وغيرها من الدواوين التي كانت تحفظ فيها الوثائق الرسمية، وقد أكد ذلك ما وصلنا من أخبار في كتب المؤرخين عن تلك الفترة⁽⁸⁾، فيذكر الجاحظ في كتابه

(1) — ظاهر محمد صكر الحسناوي: الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية، ص 14.

(2) — عرفه المبرد حسب ما ذكر القلقشندي بأنه «ما يرقق من الجلد ليكتب فيه». القلقشندي: صبح الأعشى، ج 2، ص 514.

(3) — الولاية القانونية: تعني الإشراف الحكومي الرسمي من قبل جهة رسمية مكلفة بحفظ هذه الوثائق وصيانتها وتقديمها إلى الباحثين. ظاهر محمد صكر الحسناوي: الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية، ص 15.

(4) — حسين محمد نصار وآخرون: الموسوعة العربية الميسرة، ص 3580.

(5) — محمد ماهر حمادة: دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي، ص 8.

(6) — المرجع نفسه، ص 8.

(7) — القلقشندي: صبح الأعشى، ج 1، ص 473.

(8) — محمد ماهر حمادة: دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي، ص 10.

"الحيوان" أن عبد الملك بن عمير قال: «رأيت في ديوان معاوية بعد موته كتابا من ملك الصين»⁽¹⁾، ولكن للأسف فإن ذلك التراث كله فُقد، وتم التفريط فيه بسبب النزاعات الداخلية والحروب، وما تبقى منه أتت عليه المصائب والكوارث التي مرت على العالم الإسلامي زمن الحروب الصليبية، وغزوات المغول، وتدمير الحضارة الإسلامية على أيدي أولئك الغزاة⁽²⁾.

وتعتبر الوثائق مصدرا مباشرا ونزيها للمعلومات، وبالنسبة للتاريخ الإسلامي فهناك نقص كبير في هذا النوع من الوثائق بشكل عام وخاصة القرون الأولى باستثناء مصر، فأغلب الوثائق التي وصلت إلينا من القرن الأول الهجري تتعلق كلها تقريبا بمصر بعد الفتح الإسلامي مباشرة، أو بفترة واليها للوليد بن عبد الملك قره بن شريك العبسي (90-96هـ) ومعظمها مكتوب على البردي، ولئن كانت هناك وثائق مماثلة وجدت خارج مصر في فلسطين على سبيل المثال إلا أنها قليلة بالقياس إلى ما ظهر منها في مصر.

وإزاء هذا الوضع لم يبق أمام الباحث في تاريخ الفرع السفلياني إلا الاعتماد على نصوص الوثائق الواردة في المصادر الأدبية المختلفة، بجانب الوثائق المادية الأخرى، ونصوص الوثائق الواردة في المصادر تعتبر إلى حد ما وثائق، وذلك لفقدان الأصل وعدم وجود بديل عنها، إلا أنها أقل قيمة بكثير من الأصل، لاحتمال أن يكون طالها التصحيف أو التحريف أو التزييف، ويدخل في هذا الإطار أيضا المؤلفات العلمية في شتى الميادين التي ألفت في تلك الفترة وهي كثيرة، وذلك باعتبارها أثارا ووثائقا تعود لفترة الفرع السفلياني، غير أنها لم تصلنا بعينها ولكن وصلتنا بمحتوياتها كنسخ دونت في القرون التالية، أو كروايات ومنت في المصادر المختلفة، رغم أن هناك اختلاف كبير بين المشتغلين بالتراث العربي الإسلامي في تحديد بداية عصر التدوين وخاصة فيما يتعلق بالجديث النبوي اشريف.

وكل ما وصل إلينا من مخطوطات بعينها تعود لتلك الفترة للأسف الشديد عبارة عن مصاحف أو أوراق من مصاحف، وقد امتدت يد الضياع لأغلب التراث المكتوب بسبب تظافر آفات شتى، ولا سيما جهل الانسان وتعصبه واهماله، والفتن والحروب والحرائق والغرق وأفاعيل الطبيعة من حر وبرد ورطوبة وجفاف وفعل الحشرات والهوام، وغير ذلك من أسباب التلف التي تألبت قرنا بعد قرن على ذلك التراث فأبادت كثيرا من معالمه⁽³⁾.

(1) - ج7، ص68.

(2) - محمد ماهر حمادة: دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي، ص10.

(3) - كوركيس عواد: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص9.

وسنعرض ونقوم الآن ما وصل إلينا من تراث مكتوب لفترة الفرع السفلياني:

1- المصاحف

أ- مصحف عقبة بن نافع الفهري

توجد نسخة من المصحف في مكتبة أمانة خزينة ملحقة بطوب قبو سراي باسطنبول، تحت رقم 44، ذكر فيها أنها بخط خديج بن معاوية بن مسلمة الأنصاري⁽¹⁾، كتبها للأمير عقبة بن نافع الفهري سنة 49هـ، وهي في 226 ورقة⁽²⁾.

شُكِلَتْ هذه النسخة بالأحمر، فيها نقط، وقد جعل حول ورقاته إطار من الذهب عرضه 1.3 سم، وخطه أقرب إلى الخط النسخي المدور منه إلى الخط الكوفي، ويوجد في خطه خصائص واضحة لا توجد في أي من المصاحف التي يشك في نسبتها لتلك الفترة، وقد تناول الدكتور صلاح الدين المنجد هذه النسخة بالنقد فقال: «حرف الألف يميل إلى اليمين وفي ذيله عطفة إلى اليمين، ولكن في رأسه خط يميل إلى اليسار وهذا لا نجده في أي نموذج من نماذج القرن الأول على اختلاف أنواعها أما رؤوس السور فكتبت بالخط الكوفي اليابس... وهذا أمر نشك في أنه كان من اهتمام المسلمين في القرن الأول، وما ندري إذا كان لنا أن نتساءل إذا كان هذا المصحف هو من خط الكوفي المدور الذي هو

(1) - خديج بن معاوية بن مسلمة الأنصاري: لم أعثر له على ترجمة فيما اطلعت عليه من كتب التراجم، ويبدو أن هناك تصحيف في الاسم ذلك لأن معاوية بن حديج أو خديج إذ أن المصادر تذكره تارة باسم معاوية بن حديج وتارة بن خديج وهو كندي وتارة النجيب وهو الذي ذكرته المصادر بأنه ساهم في فتح إفريقية، وله صلة بعقبة الذي تركه عمرو بن العاص واليا على بركة وبذلك يكون المنجد قد أخطأ في ذكر اسمه، وقد عرفه ابن يونس المصري بما يلي: « معاوية بن حديج بن جفنة... السكوني يكنى أبا نعيم، يعد في الصحابة، وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد فتح مصر، وكان الوافد بفتح الإسكندرية إلى عمر بن الخطاب، وكان أعور ذهب عينه يوم "دمقلة" من بلد النوبة مع عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة إحدى وثلاثين، ولي الإمارة على غزو المغرب سنة أربع وثلاثين، وسنة أربعين، وسنة خمسين... توفي معاوية بن حديج سنة اثنتين وخمسين». تاريخ ابن يونس المصري، ج1، ص 477. وانظر: ابن عبد الحكم: فتوح مصر، ص 119، 220.

أما ابن مسلمة فمقحم على النص.

(2) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 83، كوركيس عواد: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص 31.

أحد أنواع الخط الكوفي العام، على أننا نعتقد أيضا أن التاريخ الذي ذكر على المصحف لا يمكن قبوله دون دليل آخر يدل على وجود هذا النموذج من الخط في النصف الأول من القرن الأول⁽¹⁾. غير أن ابن النديم في الطبعة التي حققها أيمن فؤاد سيد لكتابه الفهرست قال في كلامه عن الخط المكي والمدني المبكر ما يلي: « قال محمد بن إسحاق فأول الخطوط العربية الخط المكي وبعده المدني ثم البصري ثم الكوفي فأما المكي والمدني ففي ألفاته تعويج إلى يمنة اليد وأعلا الأصابع وفي شكله انضجاع يسير وهذا مثاله» ثم كتب هذا المثال⁽²⁾:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وحرف الألف في هذا المثال يشبه ما وصفه المنجد في هذا المصحف ويخالف قوله أنه لا يوجد أي نموذج من نماذج القرن الأول.

وفي تتبع المسار التاريخي لهذه النسخة من المصحف فإن الأستاذ محمد المنوني⁽³⁾، تحدث عن تاريخ نسخة من المصحف تنسب إلى عقبة بن نافع فقال: «يظهر أن من أوائل المصاحف التي عرفت بالمغرب مصحف عقبة بن نافع الفهري... وقد استمر متداولاً بالمغرب إلى أن صار للسعديين... ثم جاء ذكره أيام السلطان العلوي المولى عبد الله بن السلطان المولى اسماعيل⁽⁴⁾ لما بعث به هدية ضمن مجموعة من المصاحف الكريمة إلى الحرم النبوي الشريف»⁽⁵⁾، وفي هذا يقول الزباني في "البستان"، في سياق حوادث عام 1155 هـ: «لما سافر الركب النبوي وجه معه السلطان عبد الله ثلاثة وعشرين [كذا] مصحفا... ومن جملتها المصحف الكبير العقباني الذي كان يتوارثه الملوك بعد المصحف العثماني... وهذا مصحف عقبة بن نافع الفهري، نسخته بالقيروان من المصحف العثماني... فكان هذا المصحف

(1) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 83.

(2) - ص 14.

(3) - مركز المصحف الشريف بالمغرب، ص 71-79.

(4) - 1141 - 1170 هـ / 1729 - 1786 م.

(5) - المنوني: مركز المصحف الشريف بالمغرب، ص 71.

العقبى وقع بيد الاشراف الزيدانيين كانوا يتداولونه بينهم إلى أن بلغ للسلطان عبد الله، فغريه من المغرب، ورجع الدر إلى صدفه، والابريز إلى معدنه»⁽¹⁾.

ولسنا ندري على وجه اليقين إن كانت هذه النسخة هي نفسها نسخة اسطنبول التي تكلمنا عنها، إلا أنا نعلم أن العثمانيين لما بسطوا نفوذهم على الحجاز وأرض الحرمين آلت إليهم اغلب الآثار الهامة التي تعود للقرن الأول الهجري، بما فيها أشياء تعود للرسول - ﷺ - ، مثل سيفه وبعض شعرات رأسه وبردته، وكذلك المصحف الامام مصحف عثمان بن عفان - ﷺ - ، فلا يستبعد إذن أن يكون المصحف العقباني المغربي هو نفس المصحف الموجود في اسطنبول.

ب- مصحف يعود تاريخه لسنة 52هـ

هو مصحف موجود في طوب قبو سراي باسطنبول برقم 40، كتب عليه أنه كتب سنة 52هـ كتبه عقبة بن عامر⁽²⁾، ويقول الدكتور صلاح الدين المنجد: «أن هذه الكتابة للتاريخ واسم الكاتب مضافة فيما بعد، والخط أندلسي مشكول على طريقة الخليل ضمة وفتحة وشدة بالأزرق، والنقاط بالأحمر، قياسه 16 × 17 سم ... ولا نشك قط أن هذا المصحف متأخر جدا عن التاريخ الذي زعم أنه كتب فيه»⁽³⁾.

ج- مصحف ينسب للحسين بن علي - رضي الله عنهما -

يوجد مصحف في مدينة مشهد بمكتبة آستان قدس، وتسمى أيضا "دار الكتب الرضوية" برقم 14 وفيه نقص عدد أوراقه 41 ورقة، تنسب كتابته إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما فقد جاء في الورقة الأولى: «كتبه حسين بن علي»⁽⁴⁾، ويرى الدكتور المنجد أن هذه النسخة متأخرة عن القرن الأول للهجرة وأنها من القرن الثاني للهجرة⁽⁵⁾.

(1) - الزباني: البستان الطريف في دولة أولاد مولاي الشريف، ص 308.

(2) - عقبة بن عامر: ابن عيسى بن مالك الجهني، صحابي شهد صفين مع معاوية، حضر فتح مصر مع عمرو بن العاص، وولي مصر سنة 47هـ وعزل عنها سنة 47هـ ومات بمصر سنة 58هـ، كان فقيها وشاعرا وقارئا، وهو أحد ممن جمعوا القرآن، قال ابن يونس المصري: «ومصحفه بمصر، إلى الآن بخطه علي غير تأليف مصحف عثمان، وفي آخره» وكتبه عقبة بن عامر بيده». تاريخ ابن يونس المصري، ج 1، ص 347-348، ابن حجر: الإصابة، ج 4، ص 429.

(3) - دراسات في تاريخ الخط، ص 82-83.

(4) - كوركيس عواد: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص 10.

(5) - دراسات في تاريخ الخط، ص 83.

د- مصحف ينسب إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-

وفي نفس المدينة ونفس المكتبة توجد نسخة للمصحف برقم 12، تنسب كتابتها إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما فيها نقص فقوامها 124 ورقة، وقد جاء في الورقة الأولى منها: «كتبه حسن بن علي بن أبي طالب سنة إحدى وأربعين»⁽¹⁾.

هـ- مصحف آخر ينسب إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-

في مدينة النجف بالروضة الحيدرية نسخة مكتوبة بالخط الكوفي على الجلود المصقولة فيها نقص قوامها 124 ورقة تنسب كتابتها إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما⁽²⁾.

و- أوراق أثرية متفرقة

هناك آلاف الأوراق الأثرية المتفرقة التي انتشرت من المصاحف القديمة كتبت خلال القرون الأولى للهجرة، ويتعذر علينا حصرها في هذا المقام لكثرتها وتشتتها في ديار الشرق والغرب، لأن كثيرا منها لم يفهرس في فهارس منشورة.

يجد الباحثون كثيرا من هذه الأوراق في طائفة من متاحف العالم وفي كبرى المكتبات والمعاهد العلمية ودور الإرشيف، ولدى هذا وذاك من الأفراد المعنيين بجمع التحف والنوادر، وأغلب هذه الأوراق مكتوب على الرق بخط كوفي، أو مكتوب على ورق قديم بخطوط أخرى، ففي متحف الآثار الإسلامية باسطنبول يوجد الآلاف من هذه القطع والأوراق، فيقول الدكتور المنجد في هذا الصدد: «وجدنا في متحف الآثار الإسلامية باسطنبول بين الوثائق الأموية التي كانت نقلت من مسجد دمشق وهي تعد بالآلاف عددا كبيرا من أوراق المصاحف المختلفة التي كتبت بأنواع كثيرة من الخطوط من بينها أوراق مصاحف يعتقد أنها تعود إلى العصر الأموي»⁽³⁾، وقد يكون من بينها ما يعود لفترة الفرع السفلي غير أن الكشف عنها يتطلب خبرة كبيرة في مجال التمييز بين الخطوط وأنواع الحوامل وحتى أنواع الحبر أو ما يسمى لدى خبراء المخطوط بعلم "الكوديكولوجيا".

(1) - كوركيس عواد: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص 49.

(2) - أحمد الحسيني: فهرست مخطوطات خزانة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف، ص 15، كوركيس عواد: أقدم

المخطوطات العربية في مكتبات العالم، ص 50-51.

(3) - دراسات في تاريخ الخط، ص 91.

تكتسب هذه المصاحف بعد أن يتم التحقق من تاريخ نسخها وعرضها في جميع أحوالها على النقد الباطني والخارجي أهمية بالغة، فهي مصدر أساسي عظيم الشأن لدراسة أحوال الخط العربي في هذا العصر، بالإضافة إلى إعطاء معلومات ذات نفاسة تفوق الوصف حول نوعية المواد التي تستعمل للكتابة في هذه الفترة، خاصة وأن المصاحف كانت تلقى العناية البالغة من طرف النساخ لدراسة نصها، فينتقى لها أفضل المواد، فأغلبها في هذه الفترة كان يكتب على رق الغزال⁽¹⁾، ويمكن أن تشكل هذه المعطيات قاعدة حول إمكانية التدوين العلمي في هذه المرحلة المبكرة من الحضارة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يستفاد منها في كتابة تاريخ الخط العربي، وذلك ربما عن طريق مقارنتها مع غيرها من النصوص والكتابات باختلاف أنواعها مع مراعاة أن المصاحف كان لها رسم خاص بها يسمى بالرسم العثماني.

ثالثا: الآثار المعدنية العائدة لفترة حكم الفرع السفلياني

تقول راشبل وورد: «كانت دول شرق البحر الأبيض المتوسط هي المزود الأهم للأعمال المعدنية المرسلّة إلى روما وبيزنطة»⁽²⁾، وبعد أن فتح المسلمون بلاد الشام، بقيت الحرف المتوارثة مزدهرة، فقد اعتنى أهل دمشق بالصناعة، ولما أصبحت هذه المدينة عاصمة الدولة الأموية ودار الخلافة، شجع الخلفاء الأمويين الصناع والحرفيين، فتقدمت الصناعة في عهدهم تقدما ملحوظا حتى صار بعضها يضاهي الصناعة الرومية، وقد أتقن أهالي دمشق صناعة المعدن، حتى أن فولاذ دمشق اشتهر بغرابة سقايته وصلابته ورونقه، كما اشتهرت أسرتان من الأسر المسيحية بهذه الصناعة فنسبتا إليها، وهما بني المسابكي وبني بولار، وكانت الشام تصدر الأسلحة إلى الفسطاط في نهاية العهد الراشدي وبداية العهد الأموي⁽³⁾.
وصناعة السيوف والأسلحة هي صناعة قديمة في دمشق فقد عرف أن الامبراطور الروماني دقلديانوس (284-305م) أنشأ مصنعا للسلاح في دمشق في القرن الثالث الميلادي، ثم تطورت هذه الصناعة على أيدي العرب فازدادت اتقاناً ومهارة⁽⁴⁾.

(1) -مقدمة ابن خلدون، ص532.

(2) -الأعمال المعدنية الإسلامية، ص7.

(3) -نبيل علي يوسف: موسوعة التحف المعدنية الإسلامية، ج3، ص52-53.

(4) - أمينة محمود علي بيطار: الحياة السياسية وأهم مظاهر الحضارة في بلاد الشام، ص112، نبيل علي يوسف: موسوعة

التحف المعدنية الإسلامية، ج3، ص52-53.

ونظرا لصلابة المعادن ومقاومتها لعوامل الزمن والطبيعة، فإنه من المفروض أن تصلنا الكثير من القطع المعدنية المصنعة التي تعود لفترة الفرع السفياني، إذا ما قورنت بالوثائق الأخرى كالجلود والبردي وغيرها، إلا أنه للأسف الشديد لا نجد بين أيدينا الكثير، بل الأقل القليل.

ومن بين أهم القطع التي وصلت إلينا من آثار الفرع السفياني المعدنية سيف لمعاوية بن أبي سفيان -- - وهو من بين النماذج المبكرة التي بين أيدينا، ومع مرور الزمن وبفعل الصدأ فقد تلاشت الكتابة الموجودة عليه إلى حد بعيد مما دفع إلى إعادة كتابتها ثانية على السيف بأسلوب مختلف وبعد زمن طويل، ويعود تاريخ صنع هذا السيف إلى سنة 60هـ، ويبلغ طوله 100سم، وطول نصله 89سم، وهو اليوم موجود بمتحف طوب قبو سراي باسطنبول، ومن مواصفاته أنه لا توجد به واقية ولا مقبض، والنصل مستقيم ذو حدين والعصص ملثو قليلا أيضا وبه ثقب، وتوجد على النصل دوائر ذهبية عند طرفي الكتابة وكان النصل يثقب وتنزل في الثقب قطعة ذهب، ولذا تبدو من الجانبين وكأنها رأس مسمار والكتابة الموجودة بين الدوائر الذهبية ليست أصلية، فالسطح متآكل وقد كتبت بعد هذا التآكل، كذلك فإن أسلوب الكتابة ليس مطابقا لأسلوب الخط في ذلك العصر ويستدل من دوائر النصل الذهبية ومن شدة سمكه وطرفه غير المدبب أنه يعود إلى القرن الأول، وتوجد كتابة على أحد وجهي النصل تقرأ: "(أ) مير المؤمنين" و"معاوية" في وضع مقلوب يعلو كلمة المؤمنين⁽¹⁾.

وهناك أيضا نوع آخر من الآثار المعدنية، وهي التحف المعدنية المنقولة، وهي التي يمكن نقلها بسهولة من مكان إلى آخر، عن طريق البيع أو تقديم الهبات والهدايا أو التصدير، وبعضها ما قدم إلى الخلفاء والأمراء وغيرهم بناء على تكليف منهم، تلك التحف التي حفظ جزء كبير منها بالمتاحف العالمية أو ضمن المجموعات الخاصة، فضلا عما فقد لسبب أو لآخر، وغالبا ما تشير المراجع إلى تلك التحف المعدنية الإسلامية المبكرة التي وجدت في إيران والعراق وبلاد الجزيرة، ونادرا ما تشير إلى تلك التي وجدت في بلاد الشام، وعموما فإنه في بداية العصر الإسلامي ظل الاقتباس من الزخارف الساسانية واضحا إضافة إلى الشكل العام وعلى الأخص الأواني الفضية التي ينسب بعضها إلى العصر الساساني، وكان صناع التحف المعدنية في فجر الإسلام يسيرون على منوال زملائهم في العصر الساساني في إيران والعصر

(1) - أونصال يوجل: السيوف الإسلامية وصناعتها، ص36. نبيل علي يوسف: موسوعة التحف المعدنية الإسلامية، ج3،

القبطي في مصر، ولقد بلغت صناعة التحف المعدنية أوج عزها في بلاد فارس قبل الاسلام كما يشهد بذلك ما وصل إلينا من الصواني والأباريق والصحون الذهبية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى فإن هناك قطع من أباريق برونزية وغيرها موزعة على المتاحف العالمية تنسب بصفة قاطعة إلى العصر الأموي، ويحتفظ متحف الآثار الاسلامية بالقاهرة، بأحد تلك الأباريق⁽²⁾.

وإذا ما تكلمنا عن المخلفات المعدنية للفرع السفياي فإنها نادرة، لأن أغلب القطع المعدنية التي وصلت إلينا يتم تصنيفها بشكل عام للعصر الأموي لكن لغياب التأريخ الدقيق عليها أو كتابة أسماء الأشخاص وألقابهم فإنه يستحيل تحديد فترة الصنع بدقة لذا تتداخل الآثار المعدنية للفرع السفياي مع غيرها من مخلفات الأمويين المعدنية.

ومما وصل إلينا أيضا من مخلفات الفرع السفياي عيارات النقود وهي عبارة عن صنج ذهبية وأخرى زجاجية أقدمها مؤرخة بسنة 44هـ باسم "عقبة" بالخط الكوفي⁽³⁾.

ومعلوم أن الحضارة العربية الإسلامية ورثت عن الحضارات السابقة أساليب متعدد للأوزان والمقاييس ظلت سارية في الفترة الإسلامية، وإن اختلفت قيمتها تبعا لاختلاف العصور والأقاليم بل تبعا لاختلاف المدن أحيانا⁽⁴⁾، وقد أُلّف في هذا المجال ستانلي لين بول كتابا عنوانه "فهرس الأوزان الزجاجية العربية بالمتحف البريطاني"⁽⁵⁾.

تمثل الآثار المعدنية العائدة للفرع السفياي على قلتها مصادر أصلية عالية القيمة لتاريخ هذه الفترة وخاصة للجوانب الحضارية والإقتصادية بل حتى العسكرية، وربما ما يضيفي عليها بأهمية بالغة كونها تعتبر حلقة اتصال بين الطراز الساساني وباقي الطرز الاسلامية خاصة في بلاد فارس وبلاد الجزيرة⁽⁶⁾، ويضاف إلى ذلك أن فترة الفرع السفياي هي مرحلة جديدة تختلف تماما عن العهد الراشدي الذي هو استمرار

(1) - نبيل علي يوسف، موسوعة التحف المعدنية الاسلامية، ج 3، ص 37-38.

(2) - نعمت اسماعيل علام: فنون الشرق الأوسط في العصور الاسلامية، ص 17-41، نبيل علي يوسف: موسوعة التحف المعدنية الاسلامية، ج 3، ص 83.

(3) - صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط، ص 124.

(4) - سوفاجيه: مصادر التاريخ الإسلامي، ص 140-141.

(5) - Stanley Lane Poole: Catalogue of Arabes glass weights in the British Museum.

(6) - زكي محمد حسن: فنون الإسلام، ص 507-509.

وامتداد للعهد النبوي والذي يقوم على الوسطية والزهد في الملاذ والمتاع، واتخاذ الدنيا مطية للآخرة فهي مرحلة قائمة على الانغماس في الملاذ والانفتاح على بريق الحضارة والإغراق فيها، والتحف المعدنية ذهبية كانت أو فضية أو غيرها تأتي على رأس ذلك كله.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الباب الثاني

المصادر المسيحية

لتاريخ الفرع السفيندي

أولاً: المصادر المسيحية القبطية

ثانياً: المصادر المسيحية الأرمنية والبيزنطية

ثالثاً: المصادر المسيحية السريانية

الفصل الأول

المصادر المسيحية القبطية

تمهيد: الأقباط وكتابة التاريخ

أولاً: سير البطركة لساويرس بن المقفع

ثانياً: نظم الجواهر أو (التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق) لسعيد بن البطريق

ثالثاً: تاريخ ابن الراهب

تمهيد: الأقباط وكتابة التاريخ

ظهرت عبارة قبط أو قفط لأول مرة في مرويّات الرحالة الغربيين الذين زاروا مصر في أواخر القرون الوسطى، والكلمة مأخوذة من العربية قبط (وجمعها أقباط)، والأقباط هم القبطيون، "كفتوريم" اللذين صعدوا إلى مصر العليا وأنشؤوا مدينة "قفط" القديمة، المسماة باللغة المصرية "جبتو" ومنه اشتق اسم مصر في اللغة اليونانية Egyptian وأيضا في اللغات اللاتينية Egypt ولفظ "القبط" في اللغة العربية يشير أصلا إلى المصريين القبطيين الذين اعتنقوا الدين المسيحي في بداية انتشاره، فالقبطي: هو المصري القبطي المسيحي Coptos⁽¹⁾، بينما يدعى أبناء الطوائف المسيحية الأخرى في الشرق، كالموارنة والأرمن والروم الكاثوليكين وسواهم "النصارى"، نسبة إلى مدينة الناصرة، والواقع أن كلمة "قبط" هي مجرد اختصار للكلمة اليونانية ايجبتوس Egyptian التي تعني مصري، وهي مختصرة بدورها عن كلمة مصرية أخرى وهي "حت كابتاح" أي مقر الإله بتاح، وهو الإسم الكهنوتي لمفيس عاصمة مصر الفرعونية⁽²⁾.

ومع دخول العرب لمصر أصبحت تعني حصرا المسيحيين المصريين، فالإنتماء القبطي أصبح ينطوي على ثلاثة أنواع من التمايز: عرقي وديني ولغوي، حيث إن علماء القرن السادس عشر الميلادي الذين درسوا مصر المسيحية يطلقون كلمة قبطي على كل ما يتعلق بتظاهرات الثقافة القبطية، وهذه الأخيرة كان هناك صلة بينها وبين اللغة المصرية القديمة، ففي أواخر القرن التاسع عشر اعتمد الباحثون نهاية القرن الثالث الميلادي تاريخا لظهور الكتابة واللغة القبطيتين⁽³⁾.

وقبل القرن الرابع الميلادي لم يكن هناك أي محاولة لتسجيل تاريخ الكنيسة المسيحية، وفي مستهل القرن الرابع أدرك يوسابيوس القيصري Eusebius (263-339م) أهمية كتابة تاريخ يتضمن وصفا وسردا كاملا لتاريخ الكنيسة حتى أيامه ولذا لقب بـ"أبو التاريخ الكنسي" وكان عمله ملهما لمن جاء بعده فسعى الكثيرون من بعده إلى محاكاته⁽⁴⁾.

وهكذا نشأت مدرسة من المؤرخين وكُتبت عدد من الأعمال المكملّة لتاريخ يوسابيوس القيصري، والأقباط ساروا على هذا الطريق في أعمالهم التاريخية ولم يجيدوا عنه إلا في النادر، وتتمثل أوائل الكتابات التاريخية لآباء الكنيسة في التاريخ الرهباني القبطي قبل الإسلام في:

- التاريخ اللوزياكي أو "تاريخ الرهبان" للقديس بالاديوس (363-431م)

(1) - عبد المجيد دياب: مقدمة تحقيق كتاب تاريخ الأقباط المعروف بالقول الابريزي للمقريزي، ص 13.

(2) - دعاء محمد بهي الدين: ماهية علوم القبطيات، مصطلحات وتعريفات، ص 5.

(3) - المرجع نفسه، ص 5.

(4) - أنطون فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 13.

- الهيستوريا موناخورم أو "تاريخ الرهبنة في مصر" وينسب إلى روفينوس (345-410م)
- مناظرات يوحنا كاسيان (350-440م).⁽¹⁾
- أما بالنسبة لأهم الكتابات التاريخية القبطية فهي:
- السنكسار⁽²⁾ القبطي الذي وضعه القديس يوليوس الأفهصي (ق3-4م) كاتب سير الشهداء.
- القديس يوحنا النقيوسي (ق7-8م) الذي يعتبر أهم المؤرخين الأقباط في القرن السابع الميلادي، والذي كتب تاريخاً من بدء الخليقة إلى عصره "تاريخ مصر والعالم القديم"، أرخ فيه للفتح الإسلامي لمصر وكان معاصراً له، وترجم كتابه إلى الحبشية⁽³⁾، وضاع الأصل ولم يصل إلينا منه إلى نسخته الحبشية.
- ثم تبع هؤلاء طائفة من رجال الكنيسة القبطية المؤرخين والذين عاشوا في كنف دولة الإسلام وساروا على نهج أسلافهم، وتقاطعت أخبارهم مع أخبار المسلمين، كساويرس بن المقفع وابن البطريق وغيرها، غير أنه طرأت الكثير من التغيرات على الظروف التي عاشوا فيها وكتبوا تواريخهم في أتونها، حيث باتت اللغة العربية هي اللغة المعتمدة عندهم لا يصلح رسائلهم لأتباعهم، وكذا الأغلبية الإسلامية المحيطة بهم وغيرها من الظروف الاجتماعية والسياسية.
- وقد بدأ تحول الأقباط من اللغة القبطية إلى اللغة العربية بعد فتح المسلمين لمصر والإحتكاك بهم، إلا أن اللغة القبطية واليونانية إلى جانبها بقيت مستعملة في الدواوين بجانب العربية حتى مجيء عبد الله بن عبد الملك واليا لمصر (86-90هـ) حيث أمر أن تستخدم اللغة العربية وحدها في دواوين الحكومة، وأنه يتعين على جميع العاملين في الدواوين من الأقباط أن يستخدموا اللغة العربية في جميع أعمالهم فقد ذكر الكندي أنه «أمر عبد الله بن عبد الملك بالدواوين، فنسخت بالعربية وكانت قبل ذلك تكتب بالقبطية، وصرف عبد الله أشناس عن الديوان وجعل عليه ابن يربوع الفزاري من أهل حمص، ومنع عبد الله من لباس البرانس وذلك في سنة سبع وثمانين»⁽⁴⁾، وقد أدى هذا إلى وجود وثائق حكومية

(2) - أنطون فهمي جورج الآباء المؤرخون، ص 15.

(2) - السنكسار: أو "الجامع لأخبار الأنبياء والرسل والشهداء والقديسين المستعمل في كنائس الكرازة المرقسية في أيام وآحاد السنة التوتية" هو كتاب يستخدم في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ويحوي أخبار وسير قديسين، مرتبة حسب الشهور المصرية. ويقرأ السنكسار في الكنائس أثناء القداس قبل قراءة الإنجيل كل يوم، وكلمة سنكسار أصلها اليوناني سيناكساريون ومعناها "جامع" أي جامع السير. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، ص 455، مادة «السنكسار».

(1) - أنطون فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 15.

(4) - الكندي: الولاة والقضاة، ص 46.

مكتوبة باللغتين القبطية والعربية، وانتهى الأمر بأن سادت اللغة العربية وتوارت اللغة القبطية تدريجياً، وفي هذا الإطار ظهرت القواميس التي تقدم الكلمات القبطية ومرادفاتهما العربية وكانت تعرف باسم "السلام"⁽¹⁾. ونتيجة لاحتكاك الأقباط مع العرب المسلمين وكثرة التعامل معهم في شتى مجالات الحياة منذ فتح مصر بدأ الأقباط يكتبون اللغة العربية بالحروف القبطية، ثم تعلم الأقباط اللغة العربية وأصبحت اللغة العربية هي لسان القبط في عهد البابا يؤانس السابع، وقد استغرق هذا التحول عدة قرون من بداية القرن الثامن حتى القرن العاشر الميلادي، وقد استمر ذلك حتى القرن الثالث عشر⁽²⁾.

وهكذا جاءت كتابات المؤرخين الأقباط الذين نحن بصدد تقييم أعمالهم التاريخية كمصادر لتاريخ الفرع السفلي من الخلفاء الأمويين باللغة العربية، ومن هذه المصادر:

أولاً: سير البطارقة لساويرس بن المقفع

أ- التعريف بالمؤلف

يعتبر ساويرس بن المقفع من أبرز الشخصيات التي لمعت في تاريخ الكنيسة القبطية، وأبرز الكتاب المسيحيين الذين كتبوا باللغة العربية، وهو كاتب خصب يجيد اليونانية والقبطية والعربية، وله دراية واسعة بالكتاب المقدس وقوانين الكنيسة وطقوسها وعقائدها⁽³⁾، وهو الذي قام بالتعريف بالكثير من سير البطارقة الأقباط، ورغم ذلك فإن تاريخ حياته يكتنفه الكثير من الغموض، وكل ما نعرفه عنه اليوم أو ما جاء في الكتب التي ترجمت له فيعتمد على الاستنتاج أكثر من اعتماده على المصادر، فبالنسبة لتاريخي ولادته وفاته فإنهما غير معروفان على وجه اليقين، ومن المعروف أنه عاش في النصف الأخير من القرن العاشر الميلادي، وأواخر القرن الرابع الهجري⁽⁴⁾.

إلا أن أسقف شبين القناطر وتوابعها صموئيل مُعد كتاب "تاريخ البطارقة" يذكر أنه ولد حوالي سنة 303هـ⁽⁵⁾، ولسنا ندري من أين استقى هذه المعلومة إذ لم يشر لذلك.

(1) - موريس أسعد: التحول من اللغة القبطية إلى اللغة العربية، ص 278.

(2) - المرجع نفسه، ص 278.

(3) - اثناسيوس فهمي جورج: سلسلة الآباء المؤرخون، ص 88.

(4) - Aziz.S.Atiya: The Coptic Encyclopedia, T 7, P2100, Article : SAWIRUS IBN AL-MUQAFFA.

(5) - ساويرس بن المقفع: تاريخ البطارقة، مقدمة التحقيق، ص أ.

واسم ساويرس الحقيقي هو "أبو البشر"، وأبوه كان يلقب بـ"المقفع" وتعني: المنكس الرأس دائما، أو من كانت يده متشنجة باللغة القبطية، فلقب "بابن المقفع"⁽¹⁾.

كان ساويرس كاتباً ماهراً في الدولة الاخشيدية (323-358هـ) وترك مركزه ليترهب، ثم اختير اسقفاً لإيبارشية الأشمونيين⁽²⁾، ويحتمل أن يكون البابا مقارة الأول بطريك الاسكندرية التاسع والخمسون (320-341هـ)، هو الذي رسمه اسقفاً⁽³⁾، وكان لساويرس مكانة عظيمة عند المسيحيين في عصره، وهو موضع ثقة البطريرك أبرام بن زرعة -البابا الثاني والستين- فكان يبعث به إلى مجالس الخليفة المعز لدين الله الفاطمي حيث كانت تجري مناقشات دينية بحضوره بين المسيحيين واليهود والمسلمين خاصة مع الوزير اليهودي يعقوب بن كلس (ت386هـ) وصديقه موسى بن ميمون اليهودي⁽⁴⁾، وترأس ساويرس المدافعين عن عقائد الكنيسة القبطية ضد البطريرك الخلقيدوني⁽⁵⁾ سعيد بن البطريق⁽⁶⁾ وقد كان بينهم اختلاف كبير⁽⁷⁾.

بقي ساويرس في الأسقفية مدة ثلاثين سنة⁽⁸⁾، كتب خلالها الكثير من الكتب والميامر، وقد عُرفت له حتى الآن 38 كتاباً، موزعة على مكنتبات أوربا، والدار البطريركية، والمتحف القبطي، وأديرة وادي

(1) -Aziz.S.Atiya: The Coptic Encyclopedia, T 7, P2100 Article :
SAWIRUS IBN AL-MUQAFFA.

(2) - الأشمونيين: هي إحدى القرى التابعة لمركز ملوى بمحافظة المنيا في جمهورية مصر العربية وهي تجاور أطلال مدينة "خمون" الفرعونية (والتي سماها الإغريق: هيرموبوليس ماجنا)، والأشمونيين ذات تاريخ قديم حيث كانت مزدهرة على طول التاريخ الفرعوني والعصر اليوناني الروماني، وما زال بها بعض الآثار الفرعونية واليونانية.

Aziz.S.Atiya: The Coptic Encyclopedia, T1, P285-286, Article:
ASHMUNAYN

(3) - اثناسيوس فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 88.

(4) - ساويرس بن المقفع: سير البطارقة، مقدمة التحقيق، ص أ

(5) - نسبة للمذهب الخلقيدوني: الذي انبثق عن مجمع خلقيدونية المنعقد سنة 451م والذي يُعتبر من أهم الجماع، إذ نجم عنه انشقاق الكنائس المسيحية، فأصبحت هناك أولاً: الكنائس غير الخلقيدونية: وتضم الكنيسة القبطية (ومعها الحبشية)، وكنيسة أنطاكية، وكنيسة بيت المقدس، وكنائس آسيا الصغرى -عدا القسطنطينية- التي ظلت متمسكة بقرارات الجماع الأولى، وثانياً: الكنائس الخلقيدونية: وتضم كنيسة روما، وكنيسة القسطنطينية اللتين اعتنقتا المعتقد القائل بأن للمسيح طبيعتين ومشيئتين. انظر: نهاد خياطة: المذاهب المسيحية وفرقها، ص 95 وما بعدها.

(6) - سعيد بن البطريق: أحد المؤرخين المسيحيين سنتعرض له فيما يأتي.

(7) - اثناسيوس فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 89.

(8) - اثناسيوس فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 89.

النظرون، تتناول مختلف علوم الكنيسة من لاهوت وعقيدة وردود على البدع والخرافات التي شاعت في جيله، فضلاً عن ردوده على اليهود والمسلمين والخلقيدونيين، وقد طبع وترجم معظمها إلى لغات كثيرة، والباقي بعضه مفقود وبعضه مازال مخطوطاً⁽¹⁾، وقد ذكر له أبو البركات بن كُبر (ت724هـ) في كتابه "مصباح الظلمة في إيضاح الخدمة" قائمة بمؤلفاته تحوي ستة وعشرون عنواناً منها⁽²⁾.

كان ساويرس أول من كتب من المسيحيين الأقباط باللغة العربية في تاريخ آباء الكنيسة القبطية⁽³⁾، وهو يُعتبر أول كاتب مصري قبطي مسيحي يكتب ويصيغ فكراً لاهوتياً عربياً، كما يُعتبر أيضاً نقطة تحوّل كبيرة في التفكير المسيحي بالنسبة للكنيسة المصرية في القرن العاشر الميلادي حتى الآن. وقد رصد ساويرس بن المقفّع في القرن العاشر الميلادي على حسب رأي سوانسون أزمة تربوية في الكنيسة القبطية كانت نتيجة فقدان معرفة اللغة القبطية من فئات كثيرة من الشعب القبطي⁽⁴⁾، وقد ذكر جورج جراف George Graf معلقاً على ذلك: «لكن من جهة أخرى نرى الأسقف ساويرس بن المقفّع في القرن العاشر يشكو شكوى مريرة، لا يمكن تجاهلها، أنه ليس هناك من يفهم اللغة القبطية، ولذلك فقد غدت الصلاة والقراءات غير مفهومة، ونتج عن ذلك جهل الأمور الدينية⁽⁵⁾، ولذا كان هو أول الكتاب الذين استخدموا اللغة العربية، ففتح بذلك حقبة جديدة في تاريخ الآداب والعلوم الكنسية»⁽⁶⁾.

ومن أهم أعماله التاريخية - والتي جعلته واحداً من أهم المؤرخين الأقباط - كتابه عن تاريخ بطاركة الإسكندرية.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

كتب ساويرس كتابه عن تاريخ بطاركة الاسكندرية اقتداءً بمسيرة من سبقه من رجال الكنيسة الذين أرادوا تخليد ذكرى أسلافهم من الآباء وسيرهم وسائر أحوالهم، ويهدف ساويرس من تراجم البطاركة وسيرهم

(1)- المرجع نفسه، ص 89.

(2)- ج 1، ص 306-307.

(3)- المرجع نفسه، ص 89.

(4)- الاندماج الثقافي والتميز الديني في نصوص لاهوتية من التراث العربي المسيحي القديم، ص 1.

(5)- كتاب الإيضاح (المسمى الدر الثمين في إيضاح الدين)، ص 10-11.

(6)- Geschichte der Christlichen Arabischen Literatur, T 2, P300.

إلى غرض ديني بحت، وهو تمجيد الدين المسيحي والاشادة بالمذهب الأرثوذكسي أو كما يسميه ساويرس "الأمانة المستقيمة" وبيان جهاد البطارقة في سبيل حمل أمانتهم⁽¹⁾، وربما يدخل هذا النوع من التصنيف من قبيل السعي لاكتساب الأجر والثواب والتقرب إلى الله، فضمن ساويرس كتابه سير الآباء من مرقس الرسول وهو الأول في الترتيب حتى شنودة البابا الخامس والخمسين، وقد أصبح كتابه المصدر الوحيد في الغرب الذي كان يستخدم لمعرفة تاريخ العصر الوسيط للمسيحية في مصر، وعلى كل حال يرجع الفضل إلى ساويرس بسبب التمهيد وتجميع المواد، لأن التدوين والتكملة جاءتا بعد ذلك - فإن ساويرس طبقا لما تقوله المقدمة - قد جمع خلال ثماني سنوات أخبارا ومعلومات عن البطارقة السالفين وذلك من مختلف الأديرة المصرية، وقد وجد تلك الأخبار مدونة بالقبطية في معظمها وبعضها باليونانية، وقد عاونه كثيرون في ترجمة هذه الأخبار وبعضها ترجمها بنفسه، إنما دون أن يصل بكتابه إلى وحدة عضوية، وبدون أن يختمه بشكل من الأشكال⁽²⁾، وقد ترجم كتابه تاريخ البطارقة إلى لغات كثيرة⁽³⁾.

عرفت الأوساط الكنسية الأوروبية كتاب "تاريخ البطارقة" أول ما عرفته تحت اسم "التاريخ اللاتيني للكنيسة القبطية" الذي كان قد نشره المستشرق الفرنسي يوساب رينودو Eusebe Renaudot وطبع في باريس في القرن الثامن عشر حوالي عام 1713م تحت اسم "تاريخ بطارقة الإسكندرية"⁽⁴⁾، غير أنه لم يستطع أن يترجم كل ما في مخطوط الكتاب، وقد نشر المستشرق افتس B.Evetts كتاب ساويرس بعنوان "الآباء البطارقة" أو "تاريخ بطارقة الكنيسة القبطية في الإسكندرية" ضمن مجموعة Patrologia Orientalia أي كتابات "آباء الكنيسة في الشرق" وذلك في الجزء الأول من هذه المجموعة الذي نشر في باريس عام 1907م، والجزء الخامس عام 1915م وتولت جمعية الآثار القبطية، نشر الأجزاء الباقية من هذا الكتاب بعنوان "تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية المعروفة بسير البيعة المقدسة"⁽⁵⁾. يعتبر كتاب تاريخ البطارقة من المصادر التي تعرف بالبطارقة في مصر من أيام ظهور المسيحية فيها زمن مرقس الرسول إلى بداية حكم الخليفة الفاطمي الأمر بحكم الله سنة 503هـ، وقد ترجم فيه لحوالي 68 بطركا.⁽⁶⁾

(1) - ابن المقفع: تاريخ البطارقة، ج 1، ص 100.

(2) - Geschichte der Christlichen Arabischen Literatur, T 2, P300.

(3) - اثناسيوس فهمي جورج: الآباء المؤرخون، ص 90.

(4) - Historia Patriarcharum Jacobitarum Hardcover.

(5) - عبد العزيز جمال الدين: تاريخ مصر، ج 1، ص 29.

(6) - المرجع نفسه، ج 1، ص 16.

لكن تبدو هذه التراجم التي جمعها ساويرس وصنفها بمثابة تقويم حولي لتاريخ الكنيسة المصرية، وأنها كانت تعتمد على المشاهدات والاتصال بأصحاب الحوادث أو كتابة الأخبار المتواردة حينذاك، فهي أشبه بالمذكرات أو اليوميات، ويظهر من خلال ما كتب عدم الرجوع إلى مصادر سابقة أو معاصرة، اللهم إلا في النادر، ففى ساويرس يستشهد أحيانا بسعيد بن البطريق لتأكيد صحة بعض ما يكتبه من الأخبار⁽¹⁾. أما إذا رجعنا إلى طريقته ومسلكه في الأخبار التي جمعها، فنجد أنه قد اشترك مع بقية المؤرخين المسيحيين في العصور الوسطى في سرد الأساطير والقصص العجيبة والخوارق والكرامات، فيحدثنا مثلا عن الدموع التي تسيل من صور القديسين والشهداء، والدم الذي يقطر من هذه الصور والأيدي التي تمتد خارجها وغيرها⁽²⁾.

وهذا ليس بغريب على مثله إذ كان يمثل عقلية العصور الوسطى الشائعة في العالم المسيحي، حيث كان الاعتقاد بالخرافات والكرامات لا يقتصر على طبقة العامة وإنما كان هذا الاعتقاد شائعا بين مختلف طبقات المجتمعات المسيحية وعلى رأسها طبقة رجال الدين، هذا إن لم تكن هذه الطبقة هي مصدر هذه الخرافات والمعتقدات والانحرافات.

كذلك نرى ساويرس يعلل الأشياء في الغالب تعليلا إلهيا سماويا، فكل ما يحدث سببه رضى الله أو غضبه وسخطه، ولا يحاول بعد ذلك تعليل الأشياء تعليلا عقليا ناقدا ومحصا عن الحقيقة، ويتطرق أحيانا للأحداث الهامة السياسية والدينية والإقتصادية والإجتماعية التي حدثت في عصر الولاة، كما يشير أحيانا أخرى إلى الرخاء في مصر أو القحط والوباء والمجاعات في بعض السنين⁽³⁾.

جمع ساويرس معلوماته وأخباره مما وجده في الأديرة المختلفة مثل دير القديس أبي مقار ودير نھيا ودير وادي هيب (وادي النظرون) وغيرها من الديارات، ومما وجده في أيدي النصارى ويذكر ساويرس أنه أضاف إلى معلومات الأوائل ما عرفه هو من سير من شاهدتهم من الآباء البطارقة⁽⁴⁾.

استفاد ساويرس في تأليف كتابه من كتاب " تاريخ بطارقة الإسكندرية" لأفرام البطريكي القبطي الثاني والخمسون مدبر الكرسي البطريكي في الفترة (365-368هـ)، وهذا الكتاب اليوم مفقود وقد ذكره ابن عسال في كتاب "الأصول في قائمة مصنفي النصارى"⁽⁵⁾.

(1) - المرجع نفسه، ج 1، ص 16.

(2) - ساويرس: تاريخ البطارقة، ج 1، ص 102.

(3) - عبد العزيز جمال الدين: تاريخ مصر، ج 2، ص 7.

(4) - عبد العزيز جمال الدين: تاريخ مصر، ج 1، ص 29.

(5) - لويس شيخو: المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص 37.

أما الآباء الذين عاصروهم فقد اعتمد في تدوين سيرهم على شهادته بنفسه على الأحداث.
أما عن الحضور التاريخي للفرع السفياني في كتابه فقد جاء فيه ما يلي:

- تكلم ساويرس عن فترة حكم الفرع السفياني من خلال كلامه عن ولاية مصر في هذه الفترة
وتعاملهم مع المسيحيين الأقباط وشؤونهم، فتطرق لبناء الكنائس والأديرة، وذكر أنه أحيانا يُسمح
للمسيحيين ببناء كنائس جديدة ويمنعون أحيانا أخرى حتى من إصلاح وترميم الكنائس القديمة⁽¹⁾.

- أثبت ساويرس أن الأقباط شغلوا كثيرا من الوظائف في ظل السلطة الإسلامية وخاصة الوظائف
المالية، ويورد في مناسبات مختلفة أسماء كثير من كبار هؤلاء الموظفين الأقباط.

- تحامل ساويرس على المسلمين وانحيازه للبيزنطيين رغم ما فعلوه بالأقباط، فيصف قتال المسلمين
للبيزنطيين بقوله: «كان المسلمون يقاتلون الروم بغضب»⁽²⁾.

- كما يتكلم عن حالة البيزنطيين والأقباط زمن البطريك أغاثون (39-53هـ) وهو البطريك التاسع
والثلاثون (39) الذي تزامن عهده مع بداية عهد معاوية بن أبي سفيان، فيصف شعور البطريك أغاثون
بقوله: «وكان هذا القديس البطريك أغاثون حزين القلب إذ يرى أعضاءه في أيدي الأمم وكانوا الغزاة
قد أباعوا [كذا] منهم أنفسا عدة فيشترتهم ويعتقهم»⁽³⁾.

- يورد أحداثا مختلطة غير مرتبة زمنيا فينتقل وهو يتكلم عن عهد أغاثون إلى زمن يزيد بن معاوية
ليتكلم عن قصة أحد الخلقيدونيين⁽⁴⁾، كيف «سعى إلى يزيد في دمشق وأخذ منه سجلا يتسلط به على
شعب الإسكندرية ومربوط، ولا يكون لمتولي مصر عليه حكم، لأنه دفع له مالا جزيلا وعاد وتسلط
على الأنبا⁽⁵⁾ أغاثون وأقلقه وطلب منه المال الذي غرمه...»⁽⁶⁾.

(1) - ساويرس: تاريخ البطارقة، ج1، ص 101، عبد العزيز جمال الدين: تاريخ مصر، ج2، ص 8.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص 100.

(3) - المصدر نفسه، ج1، ص 100.

(4) - يسمى هذا الرجل ثيودوسيوس من أتباع كنيسة الأروام بمصر. مسني يوحنا: تاريخ الكنيسة، ص 290.

(5) - الأنبا: لقب "أنبا" أو "أبا" يطلق على الرهبان المتقدمين في السن في حياة الرهبنة الروحانية ولهم تلاميذ، وكانوا
ينتخبون الأساقفة قديما من هذه الفئة. موقع دير القديس أنبا مقار الكبير،

، 2017/10/20، www.stmacariusmonastery.org/st_mark/smo31108.htm

(6) - ساويرس: تاريخ البطارقة، ج1، ص 101.

غير أن الملفت في ذلك أن أغاثون هذا توفي سنة 53هـ، أي قبل خلافة يزيد بن معاوية حسب ما ذكره ساويرس نفسه وما ذكره المقرئزي وغيرهما⁽¹⁾، فيبدو أن هذا حدث في زمن معاوية ويصعب التحقق من ذلك، حيث لم يرد هذا الحدث في المصادر الإسلامية على أهميته، فتبقى هذه القصة محل شك. لكنه يناقض ساويرس نفسه حين يقول: « كانت وفاة يزيد متزامنة مع تولي يوحنا من أهل سمبود وهو الأربعون من عدد الآباء البطارقة »⁽²⁾.

- يذكر ساويرس الخرافات كقصة رجل اسمه يوحنا من أهل سمبود، وقصة مرضه وبرئه لما رأى في المنام الملك السماوي العظيم، ثم يذكر كيف اختاره أغاثون ليكون خليفته على الكرسي بسبب هذه القصة⁽³⁾ وهذا ما يثير التساؤل حول هذه القصة وصحتها، ولئن كانت صحيحة فهي تعكس مستوى السذاجة التي كان عليها المسيحيون الأقباط حينها.

- تعكس الأحداث التي يوردها حالة الخلاف الذي كان سائدا بين أتباع المذاهب المسيحية في مصر والفتن التي كانت تحدث بينهم، ويقدم السلطة الإسلامية فيها متمثلة في الخليفة نفسه، فيذكر والي مصر مسلمة كما يذكر اسم يزيد بن معاوية، وميله إلى طرف دون آخر، ويستمر في ذكر الخرافات ويفسر الأحداث تفسيراً خرافياً لا يمت إلى الدين بصلة، فيقول: « لما تَنَبَّحَ⁽⁴⁾ القديس أنبا أغاثون وضع تواضروس الخلقدوني يده على الكل، حتى أنهم لم يجدوا خبزا يأكلونه في يوم وفاته، لأنه ختم على كل ما له، وعلى جميع ما عندهم، إلى أن انتقم منه الرب بضربة صعبة في أحشائه وهي علة الاستسقاء... ومات بموتة سوء »⁽⁵⁾.

- يتكلم عن أحوال الإمبراطورية البيزنطية زمن الفرع السفياني فيذكر أن الإمبراطور أوغسطس الذي تولى زمن البطريك يوحنا (57-66هـ) « جعل اجتهاده السواحل [كذ] التي أخذها المسلمون، فاستعادها فأخذ جزائرا كثيرا مما كان المسلمون ملكوها وكذلك صقلية غمرها »⁽⁶⁾.

- كما تحدث عن صراعات المسيحيين في القسطنطينية فقال: « وفي ذلك الزمان قام غير راهب في مدينة القسطنطينية اسمه مكسيموس وحرك اضطرابا وقلقا في كورته وقال إن كنتم على أمانة

(1) - المقرئزي: تاريخ الأقباط المعروف بالقول الإبريز، ص 91، منسى يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، ص 290.

(2) - ساويرس: تاريخ البطارقة، ج 1، ص 102.

(3) - المصدر نفسه، ج 1، ص 101.

(4) - تنبّح: كثيرا ما يستعمل المسيحيون الأقباط هذه اللفظة ويقصدون بها نبح على الميت أي " مات ".

(5) - ساويرس: تاريخ البطارقة، ج 1، ص 102.

(6) - تاريخ البطارقة، ج 1، ص 103.

خلقيدونية حقا فاعترفوا بقول المجمع بطبيعتين وشخصين واقتومين وإرادتين ومشيتين، فتبعه جمع كثير فوقع بينهم خصومة عظيمة وغضب عليهم أوغسطس الملك وأنفذ هذا الغير راهب إلى النفي»⁽¹⁾.
- أظهر ساويرس كراهيته للمسلمين وميله للبيزنطيين فوصف المسلمين بالذئاب ووصف الإمبراطور البيزنطي بالأسد، فيقول: «وولي الملك...يوستنسيانوس... وكان ملكا جريئا [كذا]فوقع خوفه في قلوب المسلمين مثل أسد يثب على الذئاب»⁽²⁾.

- لم يذكر ساويرس قصة تعذيب يوحنا الثالث على يد الوالي الأموي على مصر سعيد بن يزيد⁽³⁾ التي تذكرها مصادر ومراجع أخرى في التاريخ المسيحي القبطي⁽⁴⁾.
وفي الأخير نستطيع أن نقول عن الكتاب ما يلي:

إن حقد ساويرس بن المقفع على الإسلام والمسلمين وتعصبه لمسيحيته لدرجة أنه يميل للبيزنطيين فيسر لأخبار انتصارهم على المسلمين على الرغم من مساوئ حكمهم لمصر وللشنائع التي ارتكبوها في حق الأقباط طوال القرون التي سيطروا فيها على مصر جعل هذا كله بينه وبين الحقيقة حجبا كثيفة منعه من رؤية الحقيقة.

ولعل من أهم الأمور التي انفرد بها ساويرس ببيانها وتوضيحها في إطار تأريخه لبطاركة الإسكندرية والكنيسة القبطية والأقباط، ما كتبه عن مكانة الأقباط في نظر السلطة الإسلامية المحلية أو المركزية، وما كانت هذه الأخيرة تبذله من أجل بناء وتجديد كنائسهم من ناحية وعلاقة الأقباط بالمسلمين في مصر وفي غيرها من البلدان وموقفهم من الحكومات الإسلامية المتعاقبة في مصر من ناحية أخرى.

لم تتطرق المصادر الإسلامية لتفاصيل أخبار النصارى في مصر وما أورده ساويرس من أخبار، لا يمكن مقارنته مع ما أورده مصادر أخرى ما يحول دون غرلة أخباره ومعرفة صحيحها من سقيمها غلأ باللجوء إلى منهج النقد القائم على أعمال العقل.

(1)-المصدر نفسه، ج1، ص103.

(2)- المصدر نفسه، ج1، ص103.

(3)- سعيد بن يزيد: ابن علقمة، ولي مصر على صلاحها قدمها لمستهل رمضان سنة 62هـ، قال الكندي: «ولم تنزل أهل مصر على الشنآن له، والإعراض عنه، والتكبر عليه حتى توفي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين، ودعا ابن الزبير إلى نفسه، فقامت الخوارج الذين بمصر في أمره وأظهروا دعوته، وكانوا يحسبونه على مذهبهم... وبعث ابن الزبير إليها بعبد الرحمن بن جحدم الفهري فقدمها في طائفة من الخوارج، فوثبوا على سعيد بن يزيد، فاعتزلهم»، وكانت ولايته عليها سنتان إلا شهرا. كتاب الولاة والقضاة، ص33-34.

(4)- مسني يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، ص292.

كما أن ساويرس لم يذكر لنا مصادره ولم يشر إليها، وتُعد ما بين زمانه وزمان الفرع السفياي أيضا يجعلنا نتحفظ كثيرا في التعامل مع ما جاء به، كما ينقص من قيمته العلمية كثيرا.

وعلى رغم الضبابية التي يتسم بها في هذا الشأن فإن الكثير من المؤرخين المحدثين المصريين من المسيحيين وكذا بعض المستشرقين يشيدون كثيرا بقيمة هذا المصدر، ويعيبون على المصادر الإسلامية كتاريخ الطبري أنه يروي على الضعفاء وأن أغلب رواياته شفوية، فلا يضعون المصادر الإسلامية والمصادر المسيحية أمام ميزان النقد على قدم واحدة من المساواة.

والحقيقة أن هذا المصدر إذا ما قورن بالمصادر الإسلامية التي أرخت لفترة الفرع السفياي بمصر فإنه ليس بشيء يذكر، وللأسف فإن هذا المصدر هو نافذة أربا على أحوال مصر في العصور الوسطى كما ذكرنا أنفا.

ثانيا: نظم الجواهر أو (التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق) لسعيد بن البطريق

أ- التعريف بالمؤلف

ذكره ابن أبي أصيبعة فقال: «من أهل فسطاط مصر وكان طبيبا نصرانيا مشهورا عارفا بعلم صناعة الطب وعملها، متقدما في زمانه وكانت له دراية بعلوم النصارى ومذاهبهم ومولده في يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وستين ومائتين للهجرة، ولما كان في أول سنة من خلافة القاهر بالله محمد بن أحمد المعتضد بالله صير سعيد بن البطريق بطريكاً على الإسكندرية وسمي أوثوشبوس، وذلك لثمان خلون من شهر صفر سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، ولسعيد بن البطريق من العمر نحو ستين سنة، وبقي في الكرسي والرئاسة سبع سنين وستة أشهر، وكان في أيامه شقاق عظيم وشر متصل بينه وبين شعبه... ومات يوم الإثنين سلخ رجب من سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة»⁽¹⁾، وذكر يحيى بن سعيد الأنطاكي صهره في تذييله لكتاب ابن البطريق في التاريخ أنه «في أيام البطريرك سعيد بن البطريق حصل انشقاق عظيم وشر متصل بينه وبين شعبه وذلك أن جماعة من أطباء الفسطاط وشيوخها كانوا كارهين لرئاسته وعصى أسقفان عليه، وسعى أصداده به عند الإخشيد محمد بن طغج، فاستجاب الإخشيد لسعايتهم وصادر أمواله»⁽²⁾.

(1) - عيون الأنباء، ج 1، ص 545-546. وانظر: الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 15، ص 127.

(2) - تاريخ الأنطاكي، ص 23.

وقد ذكر له ابن أبي أصيبعة أربعة كتب وعلى رأسها كتاب "نظم الجواهر" وهو الكتاب الذي نحن بصدد عرضه كأحد مصادر تاريخ الفرع السفياني، كتاب في الطب علم وعمل، كناش، كتاب الجدل بين المخالف والنصراني⁽¹⁾.

ب - التعريف بالكتاب ودراسته

جاء كتاب نظم الجواهر حسب ابن أبي أصيبعة في ثلاث مقالات، وقد كتبه إلى أخيه عيسى بن البطريق المتطبب، في معرفة صوم النصارى وفطرمهم، وأعيادهم، وتواريخ الخلفاء والملوك المتقدمين، وذكر البطارقة وأحوالهم ومدة حياتهم ومواضعهم، وما جرى لهم في ولايتهم وقد قال في مقدمة الكتاب: «كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق تأليف البطريق أفتيشيوس المكنى بسعيد ابن البطريق كتبه إلى أخيه عيسى في معرفة التواريخ الكلية من عهد آدم إلى سني الهجرة الإسلامية»⁽²⁾، وقد ذيله نسيبه يحيى بن سعيد بن يحيى وسمى كتابه "كتاب ذيل التاريخ"⁽³⁾.

ويذكر لويس شيخو عن هذا الكتاب أنه من أقدم التواريخ النصرانية، وقد كان أول من طبعه إدوارد بوكوك في أوكسفورد سنة 1658م مع ترجمته إلى اللاتينية⁽⁴⁾.

كما طبعه لويس شيخو في بيروت بمطبعة الآباء اليسوعيين سنة 1905م تحت اسم "كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق تأليف البطريق أفتيشيوس المكنى بسعيد بن البطريق كتبه إلى أخيه عيسى في معرفة التواريخ الكلية من عهد آدم إلى سني الهجرة الإسلامية" هذا ما جاء على واجهة الكتاب، وهو في جزءين، وهذه الطبعة هي التي ساعتمدها في هذه الدراسة.

يبدأ الجزء الأول من الكتاب بقصة خلق آدم وينتهي إلى عند بداية حكم هرقل على القسطنطينية، ويبدأ الثاني من الهجرة النبوية وينتهي بسنة 322هـ، وهي السنة التي استخلف فيها الرازي بالله العباسي. وقد جاء الجزء الأول من الكتاب عارياً من العناوين، وزع المادة في الجزء الثاني من الكتاب مبوباً على الموضوعات، في حين وزعها في الجزء الثاني على ترتيب أسماء الخلفاء المسلمين.

(1) - عيون الأنباء، ج1، ص546.

- مصادر ترجمته: يحيى بن سعيد بن يحيى: تاريخ الأنطاكي، ص23، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج15، ص127.

(2) - ص3.

(3) - ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء، ج1، ص546. كتب يحيى بن سعيد بن يحيى كتاب ذيل التاريخ في أواسط القرن الحادي عشر الميلادي نشره لويس شيخو في مطبعة المشرق، ويبدأ كتابه هذا من سنة 326 إلى غاية سنة 452هـ (937-1034م). لويس شيخو: المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص213. ويعرف بتاريخ الأنطاكي.

(4) - المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص4.

أما عن منهجه في عرض الأخبار التاريخية فقد ذكر ابن البطريق في مقدمة كتابه سبب تأليفه لهذا الكتاب موضوعه ومنهجه فيه، فقد ألفه لأخيه كما ذكرنا بناء على طلب منه كما يتضح ذلك من مخاطبته له في مقدمته فقد قال له: «فهمتُ ما أمرت بوسمه لك أسعدك الله بلبوس الفضيلة وطهرك من التردى بأطمار الرذيلة، في معرفة التواريخ الكلية، من عهد آدم إلى سني الهجرة الإسلامية، وبرهنت ذلك على ممر الشهور والدهور والأعوام، لتستغني بمعرفته عن سؤالك لكل واحد من الخاص والعام، ورسمت لك انهج الله بك أفسح السبيل إلى السعادة، وعرفك في كل حين أبلغ العلم والإفادة، رسماً وأمثودجا وكيدا، وجعلته مختصراً مفيداً»⁽¹⁾.

وبهذا يندرج تاريخه ضمن التاريخ العالمي من خلق آدم عليه السلام إلى زمانه، وقد توقف عند سنة 326هـ، مارا فيه على سني الهجرة الإسلامية وتعاقب الدول فيها والخلفاء، وهو بذلك يكون قد خالف تماما سلفه ابن المقفع الذي أرخ فقط لبطاركة الكنيسة المصرية.

وقد سار فيه في القسم المخصص للتاريخ الإسلامي على ترتيب الخلفاء المسلمين فيذكر استخلاف كل واحد منهم، ويذكر أهم الأحداث التي حدثت في زمانه، وهو يؤرخ بتولي الأباطرة البيزنطيين وباستخلاف الخلفاء المسلمين، هذا بالإضافة إلى أنه سار في تاريخه على منهج الاختصار الشديد كما ذكر، واكتفى فيه بالأقل القليل من الأحداث السياسية الهامة، إلا أنه أحيانا يتطرق للمسائل اللاهوتية فيخوض فيها ويفصل تفصيلا مطولا كما حدث في ذكره للمجمع الكنسي السادس في خلافة معاوية كما سنرى، كما أنه حين يتطرق لبعض الخلافات النصرانية من أتباع المذاهب المختلفة يفصل ويأتي بأدق التفاصيل.

لم يبد على ابن البطريق التعصب أو التشدد أو الحقد على المسلمين أو الميل للبيزنطيين فيما أورد من أخبار على غرار بقية المؤرخين الأقباط كابن المقفع، فهو يميل إلى الإعتدال، وربما هذا هو السبب في جعل ابن خلدون يعتمد عليه كمصدر من مصادر تاريخه⁽²⁾.

أما عن المصادر التي اعتمد عليها فقد أشار ابن البطريق في بداية كتابه إلى مصادره دون تفصيل فقال مخاطبا أخاه: «وبقدر مشاكلا لعلو نفسك الشريفة ومطابقا لذكاء فطنتك العالية المنيفة، من الإيجاز والتقريب مما جمعته من التوراة والانجيل وباقي الكتب القديمة والمحدثه»⁽³⁾، وهذه هي الإشارة الوحيدة لمصادره، ولم يتكلم أو يشر لأي مصدر من مصادره في متن كتابه، ويبدو أنه استقى الكثير من رواياته

(1) - التاريخ المجموع، ج 1، ص 3.

(2) - ج 6، ص 245.

(3) - التاريخ المجموع، ج 1، ص 3.

عن أحداث الخلافة الإسلامية من مصادر تاريخية إسلامية، إذ لم نجد التفاصيل التي ذكرها عن ذلك عند غيره من المسيحيين على الأقل فيما وصلنا من كتبهم.

وبالنسبة للحضور التاريخي للفرع السفياني في كتابه فقد جاء كما يلي:

- تطرق ابن البطريق في كتابه لأحداث تتعلق بالفرع السفياني في الجزء الثاني ابتداء من الصفحة 33 حيث ذكر خلافة معاوية بن أبي سفيان، فذكر بيعته بالخلافة وذكر تاريخها بالتقويم الهجري ثم بتاريخ تولى قسطنطين بن قسطنطين الامبراطور البيزنطي، وكان ذلك في السنة العاشرة من ملكه، وحدد مدة خلافته بتسعة عشر سنة⁽¹⁾.

- أرخ بتاريخ استخلاف معاوية لتعيين البطريك على كرسي القسطنطينية وهو "جرجيوس"، وذلك بستين من استخلاف معاوية، كما حدد عدد سني مكثه في الكرسي بعشر سنوات وخمسة أشهر، أي من سنة 43هـ إلى سنة 53هـ⁽²⁾.

- تكلم بالتفصيل عن انعقاد المجمع الكنسي السادس فحدد تاريخ انعقاده ومكانه فكان سنة 44هـ بالقسطنطينية، كما أعطى احصائيات دقيقة لمن حضره من الأساقفة، وقال أن عددهم 289 أسقفا منهم 168 أسقفا من القسطنطينية وكنيستها، و121 أسقفا من روما وكنيستها⁽³⁾، وهما على اختلاف كبير حول الكثير من القضايا اللاهوتية، وصلت بهم إلى حد الصراع، وختم كلامه عن المجمع بذكر نتائجه وما اتفق عليه فيه فقال: «والآن فليفهموا أبناء كنيسة الله بحسن العبادة، أن يسوع المسيح ربنا وإلهنا ذو طبيعتين تامتين ومشيتين وفعلين بحقيقتيهما أقنوما واحدا. هذه شهادة وأمانة المجمع السادس المقدس، وثبتوا ما ثبتوه الخمسة المجمع المقدسة التي كانت قبلهم ولعنوا من لعنوه وطرحوا من طرحوه... وكملت هذه الأمور بمعونة الله وبمحضر قسطنطين الملك المؤمن ودعوا له وانصرفوا إلى مواضعهم»⁽⁴⁾، ثم تكلم عن الفتنة والصراع الذي أحدثه هذا المجمع⁽⁵⁾.

- تكلم في شيء من التفصيل عن مسائل لاهوتية خاصة بالمسيحية وناقش وفسر فيها مسألة الطبيعتين للسيد المسيح عليه السلام مدافعا عن قرارات المجمع السادس⁽⁶⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج2، ص34.

(2)- المصدر نفسه، ج2، ص34.

(3)- المصدر نفسه، ج2، ص35.

(4)- التاريخ المجموع، ج2، ص37.

(5)- المصدر نفسه، ج2، ص38.

(6)- المصدر نفسه، ج2، ص37.

- أرخ لوفاة الإمبراطور البيزنطي قسطنطين بخلافة معاوية سنة (49هـ) وحدد مدة ملكه فقال: «ومات قسطنطين الملك المؤمن وله في الملك ست عشرة سنة، وملك بعده ابنه يوستينيانوس على الروم اثنتي عشرة سنة وذلك في ثمان سنين من خلافة معاوية»⁽¹⁾، ولم يذكر الحملة على القسطنطينية مع أنها كانت في السنة نفسها.

- أشار إلى شغور كرسي بيت المقدس والإسكندرية في فترة انعقاد المجمع سنة 44هـ فلم يمثلها أحد في هذا المجمع، ثم ذكر تولي "يوحنا" كرسي كنيسة بيت المقدس سنة 48هـ وقال أنه أقام فيه أربعين سنة، بعد أن بقي الكرسي خاليا مدة 29 سنة بعد البطريرك صفرنيوس الذي سلم مفاتيح المدينة إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-⁽²⁾، كما ذكر من تولى كرسي القسطنطينية، وكذا كرسي روما وحدد عدد سنوات إقامتهما فيهما⁽³⁾.

- ذكر ابن البطريق اسم الوالي البيزنطي على بلاد المغرب في هذه الفترة وكان اسمه "قسطا"، وذكر مذهبه العقدي فقال أنه «كان مارونيا»⁽⁴⁾، وأشار إلى تعصبه وروى قصة قتله لأحد القديسين شر قتلة وتعذبه لتلامذته، بسبب مخالفتها له في مذهبه، كما ذكر صراعه مع بابا روما "ديونس"، وقال بأن ذلك تسبب في دعوة الإمبراطور البيزنطي لعقد المجمع الكنسي⁽⁵⁾.

- انتقل ابن البطريق إلى أخبار مصر، فذكر الزيادة المعمارية التي زادها مسلمة بن مخلد الأنصاري والي مصر في المسجد الجامع بالفسطاط، وأنه سجل اسمه عليها، ويؤرخ ذلك بسنة 23 من خلافة معاوية⁽⁶⁾.

(1)- المصدر نفسه، ج2، ص37.

(2)- المصدر نفسه، ج2، ص38.

(3)- المصدر نفسه، ج2، ص34، 38.

(4)- مارونيا: أي من اتباع المذهب الماروني المسيحي وقد ذكر المقرئزي أصل هذا المذهب فقال: «في أيام الملك "موريق قيصر" زعم راهب اسمه "مارون" أن المسيح عليه السلام طبيعتان ومشينة واحدة، واقنوم واحد، فتبعه على رأيه أهل حماة وقنسرين والعواصم وجماعة من الروم ودانوا بقوله، فعرفوا بين النصارى "بالمارونية"». اسم الرجل الكامل هو يوحنا مارون، وكان ذلك سنة 667م/ 47هـ وبسبب ظهور هذا المذهب تمت الدعوة لإقامة مجمع كنسي وهو الذي تم انعقاده بنيقية سنة 680م/ 58هـ. تاريخ الأقباط، ص82، محمد أبو زهرة: محاضرات في النصرانية، ص143.

(5)- التاريخ المجموع، ج2، ص34.

(6)- المصدر نفسه، ج2، ص38.

ويبدو أن ذلك خطأ، فمعاوية لم يبق في الحكم إلا 19 سنة، وقد ذكر ابن عبد الحكم أن الزيادة في مسجد القسطنطين كانت سنة 53هـ⁽¹⁾. كما ذكر فتح المسلمين لجزيرة رودس⁽²⁾.

- ختم الكلام عن خلافة معاوية بموته وصفاته الخلقية، وذكر صاحب شرطته وحاجبه فقال: «وتوفي معاوية ابن أبي سفيان في رجب سنة ستين من الهجرة وله ثمانون سنة، وكان معاوية سمينا كبير العجز قصير القامة، جهر الصوت جاحظ العينين، عريض الصدر، وافر اللحية يخضب بالوسمة، ودفن بدمشق، وكان صاحب شرطته يزيد ابن الحر العنسي، ثم قيس ابن حمزة الهمداني، ثم الضحاك ابن قيس الفهري وكان حاجبه رياح مولاة»⁽³⁾.

- انتقل إلى خلافة يزيد بن معاوية وأرخ لها، وباختصار شديد عرج على الأحداث السياسية التي حدثت في خلافته كمقتل الحسين وخروج عبد الله بن الزبير مكتفيا بذلك، وختم كلامه بذكر وفاته واستخلاف ابنه معاوية، وذكر صاحب شرطته وحاجته فقال: «وبويع يزيد ابن معاوية ابن أبي سفيان، وأمه ميسور بنت بحدك⁽⁴⁾ الكلبي في رجب سنة ستين من الهجرة، وقتل الحسين ابن علي ابن أبي طالب بكره⁽⁵⁾ من أرض العراق، لعشر خلون من المحرم سنة إحدى وستين من الهجرة، وهو ابن ثلاث وستين وحمل رأسه إلى دمشق فطافوا به مدينة دمشق، وبعد أن قتل الحسين بن علي ابن أبي طالب خرج عبد الله بن الزبير ابن الغرام⁽⁶⁾ بمكة ودعا لنفسه، وأمه أسماء ابنة أبي بكر الصديق وكان ابتداء فتنة»⁽⁷⁾.

ثم أضاف قائلا: «وتوفي يزيد ابن معاوية، وكانت ولايته ثلاث سنين وثمانية أشهر، وقام بعده ابنه معاوية بن يزيد ابن معاوية أربعين يوما، وكان صاحب شرطته حميد ابن خربة ابن بحدك⁽⁸⁾ الكلبي ثم عامر ابن عبد الله الهمداني وكان حاجبه صفوان مولاة»⁽⁹⁾.

فإذا ما أتينا إلى تقييم الكتاب فيمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات:

(1) - فتوح مصر والمغرب، ج2، ص 178.

(2) - التاريخ المجموع، ج2، ص 38.

(3) - المصدر نفسه، ج2، ص 38. لكن خليفة بن خياط يذكر أن حاجبه كان اسمه أبو أيوب مولاة. تاريخ خليفة، ص 228.

(4) - كذا وردت في النص والصحيح هو: بحدل

(5) - كذا وردت في النص والصحيح هو: كربلاء.

(6) - كذا ورد في النص والصحيح: العوام.

(7) - التاريخ المجموع، ج2، ص 38.

(8) - كذا ورد في النص والصحيح: بحدل.

(9) - المصدر نفسه، ج2، ص 39.

- اعتدال ابن البطريق في كلامه عن الفرع السفياي والسلطة الإسلامية على الرغم من اختصاره الشديد للأحداث، إذا ما قورن مع ساويرس بن المقفع، وربما يمكننا أن نفسر ذلك من خلال الإطلاع على سيرة كل واحد منهما، فابن المقفع كان أسقف كنيسة ورجل دين في المرتبة الأولى مما لا يمكنه بالإختلاط بالمسلمين بشكل كبير، وغيرته الواضحة على الأقباط وارثهم يفسر تبنيه لمواقف معادية نوعا ما للإسلام والعرب، وكان على مذهب الملكانيين المؤمنين بالطبيعة الواحدة للمسيح، عكس ابن البطريق الذي يؤمن بمذهب القسطنطينية الرسمي وروما وكان في عداوة مع ساويرس كما رأينا، وبسبب ذلك خالف عليه المخالفون وحدثت له الشناعات في زمنه كما رأينا، فكان الإثنان على طرفي نقيض وكذلك كان موقفهم من الإسلام والعرب.

- عدم اهتمامه بما كان يحدث داخل الدولة الإسلامية رغم أن فترة الفرع السفياي كانت مزدهمة بالوقائع العظام.

- احتك بالمصادر الإسلامية لكنه لم يعطها اهتمام ولم يأخذ عنها إلا في النادر، ربما حين يعوزه الخبر في المصادر المسيحية.

- اهتمامه بالشأن المسيحي وما كان يحدث على أطراف الدولة الأموية في هذه الفترة سواء في القسطنطينية أو في روما أو في بلاد المغرب زمن الفتح مع واليها البيزنطي، وذكره لتفاصيل وحيثيات الصراع والمجمع الكنسي والتأريخ له بتاريخ استخلاف معاوية له قيمة كبيرة وأهمية بالغة لارتباط كل ذلك بالرعايا المسيحيين داخل الدولة الأموية، فمن خلال هذه الأحداث التي ذكرها يمكننا أن نفسر طبيعة الصراع المسيحي داخل الدولة الأموية ونزوح الغموض على فئة هامة من طبقات المجتمع الأموي في فترة الفرع السفياي، وهي فئة أهل الذمة من المسيحيين.

- لأخبار المجمع الكنسي السادس في القسطنطينية قيمة علمية كبيرة يمكننا من خلالها أن نربط بين انعقاده في هذه الفترة وطبيعة المسائل اللاهوتية التي نوقشت فيه، وبين تصاعد القوة الإسلامية كقوة عالمية وشيوع عقيدة التوحيد والنظرة للمسيح عيسى - عليه السلام - كبشر نبي جعل رجال الدين المسيحيين يعودون لمناقشة طبيعة المسيح بعد سبعة قرون من وفاته، رغم وجود طوائف مسيحية قديمة تؤمن بطبيعتين للمسيح وطوائف أخرى تؤمن بالطبيعة الواحدة له.

- أهمية الخلافة الإسلامية لدى المسيحيين جعلت ابن البطريق يؤرخ وقائع حدثت في القسطنطينية بتاريخ استخلاف معاوية.

- لدى ذكر ابن البطريق لخبر تنصيب بطريك بيت المقدس وبطريك الإسكندرية لم يشر إلى الجهة المسؤولة عن تنصيبه، فهل للسلطة الإسلامية القائمة يد في ذلك؟، أم أن الأمر كان شأن داخلي للنصارى؟ رغم أن ساويرس ذكر مثلما رأينا أن يزيد بن معاوية تلقى أموالاً لأجل تنصيب أحد البطارقة في الإسكندرية. - إن عدم ذكر ابن البطريق لمصادره قلة كثيراً من قيمة أخباره رغم أن هذا الأمر رأيناه وسنراه عند أغلب المؤرخين النصارى.

- إن ما يذكره ابن البطريق من أسماء وتواريخ على الطرف المسيحي والبيزنطي مهم ومفيد جداً للتأريخ للعلاقات بين المسلمين والبيزنطيين، ويسلط الضوء على الطرف الآخر الذي يعتبر غائباً في الرواية الإسلامية أو غير دقيق. وذلك مثل من يتولى كرسي القسطنطينية ومن يتولى الحكم فيها وأخبار المجمع الكنسي السادس وأسباب انعقاده وغيرها.

- وعموماً تكثر الأخطاء في تحديد التواريخ والتسميات للأشخاص والأماكن فيما يتعلق بتاريخ الفرع السفلي في كتابه، وقد ذكر ذلك يحيى بن سعيد بن يحيى الأنطاكي (ت458هـ) الذي ذيل لتاريخ ابن البطريق حيث قال: «كنت عزمت أيضاً أن أصلح تاريخ سعيد بن البطريق، وألحق فيه من الأخبار ما طواه وأغفله، وأغير منه ما تحرف عليه منها ولم يقف على صحته فأورده على غير حقيقته فرأيت أن ذلك يطول ويضطر إلى عظم الكتاب ويتغير جميع ما فيه فأهملته»⁽¹⁾.

- في الأخير يمكننا القول أن كتاب ابن البطريق يمثل الرواية المعتدلة للمسيحيين الذين عاشوا في كنف الدولة الإسلامية، وهو مقدم على غيره من كتب المؤرخين المسيحيين الذين غلب عليهم التعصب والتحامل على الإسلام والمسلمين.

ثالثاً: تاريخ ابن الراهب

أ- التعريف بالمؤلف

هو أبو شاعر بطرس بن أبي الكرم بن المهذب، المعروف بابن الراهب القبطي⁽²⁾، عُين شماساً لكنيسة "المعلقة" بفسطاط مصر سنة 669هـ، خاض المعركة الإنتخابية التي حامت حول الكرسي المرقسي الخالي، ورشح نفسه للبطريركية والتجأ حزبه إلى وسائل غير شرعية، ومنها أنه قدم مبالغ طائلة قيل أنها بلغت ثلاثة آلاف دينار من الذهب لبيت المال للحصول على الكرسي البطريركي، عدا ما قدمه من مبالغ

(1) - تاريخ الأنطاكي، ص 19-20.

(2) - يوسف سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج 1، 106.

طائلة للسلطان العادل، وكان من وراء هذا التزاحم على الكرسي أن بقي الكرسي البطريركي رغما عن هذه الجهود المبذولة شاغرا مدة تسعة عشر سنة وفشل ابن الراهب في مسعاه⁽¹⁾.

ولابن الراهب العديد من الآثار أهمها:

- تاريخ المجامع الأولى.
- كتاب في لغة القبط.
- البرهان في القوانين المكملة وانقراض المهلة في العقائد والآداب النصرانية.
- الشفاء في كشف ما استتر من لاهوت المسيح واختفى وفي صحة طبيعته⁽²⁾.
- كتاب تاريخ مطول⁽³⁾، وهو المصدر القبطي الذي نحن بصدد تقييمه.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

نشره لويس شيخو سنة 1903م بمطبعة اليسوعيين، وهذه الطبعة هي التي سنعتمدها في تقييمنا. وكتاب ابن الراهب عبارة عن جدول يتكون من ستة أعمدة:

- العمود الأول: خصصه لعدد الحكام وترتيبهم.
- العمود الثاني: خصصه لذكر تفاصيل مختصرة عن تولي الحكام وتاريخ وفياتهم وأعمارهم وصفاتهم وأهم الأعمال التي قاموا بها وأهم الأحداث التي حدثت في زمن ومدة حكمهم.
- العمود الثالث: خصصه لمدة الحكم بالسنوات والأشهر والأيام.
- العمود الرابع: خصصه للتأريخ بالسنين القمرية.
- العمود الخامس: خصصه للتأريخ بالسنين الشمسية.
- العمود السادس: خصصه للتأريخ بسني العالم.

كتاب تاريخ ابن الراهب كتاب صغير يحتوي على 146 صفحة فقط، وقد ذكر ابن الراهب محتوياته قائلا: «يشتمل هذا الكتاب على بسط التاريخ المحرر من أول خلقه العالم إلى يوم تسطير هذا الكتاب، مساقا من آدم الجد الأول ومن بعده من الآباء وإلى إبراهيم وإلى موسى وبعد ذلك القضاة الذين دبروا بني إسرائيل، وبعدهم ملوك إسرائيل وملوك يهوذا من شاؤل الملك إلى آخر السبي، ومن بعد ذلك ملوك الروم واليونان واسم كل واحد وعدد سني مملكته وبعض ما جرى لهم، وسنوّهم محققة مصححة إلى مجيء السيد المسيح... وبعد ذلك سير البطارقة من مرقس الرسول الإنجيلي إلى

(1) - كامل صالح نخلة: تاريخ البابوات، ج1، ص86.

(2) - عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج3، ص52.

(3) - يوسف سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج1، ص106.

انناسيوس بطريرك مدينة الإسكندرية، كل بطرك منهم وما جرى في أيامه من الغرائب والعجائب وكم أقام سنة في البطريركية، واليوم الذي قدم فيه واليوم الذي توفي فيه، وبعد ذلك سير خلفاء المسلمين من الأول إلى الآخر كل خليفة وما جرى في أيامه وسيرته وكم أقام في الخلافة سنة واليوم الذي أقيم فيه واليوم الذي توفي فيه»⁽¹⁾، وانتهى ابن الراهب في كتابه إلى أحداث سنة 657هـ⁽²⁾.

وقد تناول ابن الراهب في جدولته فترة تاريخ الفرع السفياني، فرتب معاوية في الرتبة السابعة بعد الرسول - ﷺ - والخلفاء الأربعة والحسن بن علي - ﷺ -.

- ذكر صفات خلقية لمعاوية، وقال أنه كان عظيم الهيبة بين الناس، ولم يذكر شيء من أخباره حيث قال: «معاوية بن أبي سفيان بويع له بالخلافة وتوفي بدمشق وعمره ثمانين وسبعون سنة وكان أبيض طويلاً جاحظ العينين وافر اللحية عريض الصدر كبير العجز، وكانت هيئته عظيمة جداً بين الناس»⁽³⁾.
- ذكر خلافة يزيد، وعدد فيها بعض أعماله وبعض الأحداث ونسبها له في اختصار شديد حيث قال: «وهو قتل الحسين... ثم سير جيشاً وحاصر بخارى... وأرسل فحاصر مكة وأحرق باب الكعبة وخشبها واسود الركن وحاصر المدينة وفتحها وانهبها وسفك دماءهم ونهب أموالهم»⁽⁴⁾.
- ذكر استخلاف معاوية الثاني وخلع نفسه⁽⁵⁾.

ومما يعطي أهمية لتاريخ ابن الراهب ذكره للبطارقة الذين تولوا كرسي الإسكندرية زمن الفرع السفياني وأهم الأعمال التي قاموا بها وكذا بعض الأحداث المتعلقة بالحالة الاقتصادية لمصر⁽⁶⁾.
وهذا الجدول مقتطف مما جاء في كتاب تاريخ ابن الراهب عن فترة تاريخ الفرع السفياني⁽⁷⁾:

(1) - تاريخ ابن الراهب، ص 1.

(2) - المصدر نفسه، ص 101.

(3) - المصدر نفسه، ص 54.

(4) - تاريخ ابن الراهب، ص 54.

(5) - المصدر نفسه، ص 54-55.

(6) - المصدر نفسه، ص 122.

(7) - المصدر نفسه، ص 122.

العدد	أسماء البطارقة وسنوهم	مدة البطركية	تاريخ الميلاد	أسماء الملوك	سنو العالم
39	أغاثو قدم بعد نياحة الأنبا بنيامين وتنيح في سادس عشر من باب يوم الخميس	16 سنة 273 يوما	سنة 673 39 يوما	الحسن 6 أشهر، معاوية أول بني أمية 19 سنة 3 أشهر	6173 36 يوما
40	يوحنا هذا الأب بنى كنيسة مرقس الرسول بالإسكندرية في مدة ثلاث سنين وكان في أيامه غلاء عظيم ثلاث سنين وكان كل يوم يفرق على المساكين الدرهم والخبز وتنيح في أول كبهك يوم السبت	8 سنوات 55 يوما	سنة 681 91 يوما	يزيد بن معاوية 3 سنين ونصف معاوية شهر ونصف	6181 91 يوما

وهو جدول قيم جدا يربط بين تاريخ المسيحيين والتاريخ الإسلامي.

وفي الأخير يمكننا أن نقول أنه يبقى تاريخ ابن الراهب على الرغم مما فيه من معلومات غائبة عن المصادر الإسلامية، تتعلق بالنصارى داخل الدولة الأموية كبقية المصادر التاريخية المسيحية لم يذكر

مصادره وموارده، وهي قليلة جدا، وقد يكون له نفع في توفير إمكانية المقارنة بينها وبين أخبار غيره من المصادر، خاصة فيما يتعلق بالأسماء والتواريخ، والمعلومات التي ذكرها عن الفرع السفياني واضح جدا أنه اعتمد فيها على المصادر الإسلامية، وليست لها قيمة تذكر من الناحية العلمية، إلا أن إيرادها بهذا الشكل يدل على اعتدال ابن الراهب في طرحه لأخبار الإسلام ورموزه ولم يتحامل عليهم وكان بإمكانه ذلك لو كان من المتعصبين النصارى، وفي هذه الفترة التي ألف فيها كتابه - القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي - توفر له من الروايات في المصادر الإسلامية وغيرها ما تمكنه من تشويه الكثير من الحقائق لو أراد.

كما أنه ومن جانب آخر تدل الأخبار التي دونها ابن الراهب في كتابه على أن علم التاريخ لدى المسيحيين الأقباط لم يتطور في منهجه، بل دل على حالة الجمود التي بقي عليها طيلة سبعة قرون ولم يستفد من التطور الكبير الذي شهدته الكتابة التاريخية لدى المسلمين.

الفصل الثاني

المصادر المسيحية الأرمنية و البيزنطية

أولاً: المصادر الأرمنية

ثانياً: المصادر البيزنطية

أولاً: المصادر الأرمنية

1- الأرمن والكتابة التاريخية

ينتمي الشعب الأرمني إلى العرق الآري (الهندو أوروبي)؛ ويعود وجودهم في أرض أرمينيا التاريخية-الهضبة الأرمنية- إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وتمتد أرمينيا التاريخية إلى الشرق من منابع العليا لنهر الفرات وحتى بحر قزوين وإيران، وتحدها من الجنوب سلسلة جبال طوروس الأرمنية، وفي عام 406 م اخترع الراهب ميسروب ماشدوتس⁽¹⁾ الأبجدية الأرمنية، وتمت ترجمة الإنجيل إلى الأرمنية، وبذلك بدأ العصر الذهبي للأدب الأرمني، إذ تمت ترجمة أغلب المؤلفات العلمية والثقافية والتاريخية والدينية الموجودة آنذاك إلى اللغة الأرمنية، حتى أن أصول بعض هذه المؤلفات قد فقدت وبقيت ترجماتها الأرمنية⁽²⁾.

اعتنق شعب أرمينيا الديانة المسيحية بشكل رسمي سنة 301 م وقيل سنة 314 م، وقد ظل الأرمن على وفاق مع كنائس كل من روما والقسطنطينية إلى أن انعقد مجمع خلقيدونيا سنة 453 م، أين نوقشت العديد من القضايا اللاهوتية وعلى رأسها طبيعة السيد المسيح عليه السلام، فاختلقت الكنيسة الأرمنية مع كنيسة روما والقسطنطينية، واتبعت المذهب المونوفيزي المقر بالطبيعة الواحدة للمسيح، ومنذ ذلك الحين والأرمن في صراع عقدي وسياسي مع البيزنطيين حيث حاول البيزنطيون صهر الأرمن في بوتقتهم وفرض مذهبهم العقدي، وفي المقابل حافظ الأرمن على هويتهم وقوميتهم وتمسكوا بهما مما جعلهم عرضة للاضطهاد البيزنطي⁽³⁾.

إن موقع أرمينية الجغرافي قد مكن سكانها من الحصول على صورة دقيقة لأحداث العالم الكبيرة، مثل سقوط فارس الساسانية، وقيام العرب، وغزوات السلاجقة، وغزوات تيمورلنك⁽⁴⁾.

وقد ساعدت الحركة الأدبية التي ظهرت عقب ظهور الحروف الأرمينية وحركة الترجمة التي تلتها في الحفاظ على الهوية الدينية والعرقية والتاريخية للأرمن، ومن أهم المجالات التي اهتم بها الأرمن في هذا السبيل ولتحقيق هذه الغاية الكتابة التاريخية فقد ظهر العديد من المؤرخين الكبار الذين حفظوا وأرخوا للتراث

(1) - ميسروب ماشدوتس: ولد عام 361 م أو 362 م في منطقة طارون في أرمينيا التاريخية وتوفي عام 439 م في إيشميادزين هو راهب أرمني لاهوتي وعالم لغويات، يشتهر بكونه واضع الأبجدية الأرمنية، حيث قام في فترة حكم فرام شابوه (392-414م) باختراع الأحرف الأرمنية وذلك بين عامي 392 و 406 م. كيرلس سليم بسترس: تاريخ الفكر المسيحي، ص 580-582.

(2) - مروان المدور: الأرمن عبر التاريخ، ص 359 وما بعدها.

(3) - المرجع نفسه، ص 382-285.

(4) - دوست: أعمال التاريخ الأرمينية، ص 387.

الأرمني طيلة قرون وعلى رأسهم أكاثنكيولوس Agathangelus (ق5م) الذي أرخ للأحداث المعاصرة في القرن الرابع والخامس الميلاديين في كتابه " تاريخ تحول أرمينيا بواسطة القديس كريكور المنور"، والمؤرخ قوريون Goryun (ق5م) الذي عاش في القرن الخامس الميلادي وأرخ لظهور الأجدية الأرمنية وكتب سيرة استاذة ميسروب في كتابه " حياة ميسروب"، ثم تلاهما الكثير من المؤرخين الأرمن أمثال: يغيشه Eghishe، وغازار باريتسي Ghazar Barpetsi، وزينوب ده كلاك Zenop De Clak، وموسيس الخوريني Moses of Khoren مؤلف كتاب " تاريخ الامة الارمنية"، ظهر كل هؤلاء المؤرخين قبل ظهور الإسلام، وأول مؤرخ أرمني عاصر وأرخ لأهم الفتوحات الإسلامية زمن الخلفاء الراشدين على الجبهتين الفارسية والبيزنطية هو سيبوس الأرمني Sebeos Armenian صاحب كتاب " تاريخ هرقل" الذي توقف فيه عند أحداث سنة 661/40هـ، ثم تلاه كل من غيفوند Ghévond واريستاكس Aristakes اللذين أرخا للامة الأرمنية في ظل الحكم الإسلامي⁽¹⁾، وتجاوزت كتابات هؤلاء المؤرخين حدود الأراضي الأرمنية لتشمل مختلف الأحداث التاريخية على الأراضي البيزنطية والأراضي الإسلامية، مشكلة مادة مصدرية هامة جدا للتاريخ الإسلامي والعلاقات العربية الإسلامية البيزنطية، وهو ما سنوضحه إن شاء الله من خلال تقييمنا لكتاب المؤرخ غيفوند.

ومن جهة أخرى فإن بعض المستشرقين يقيم الأعمال التاريخية الأرمنية فيقول: «لم تشغل أرمينية في أية من فترات تاريخها الطويل دورا قياديا في شؤون العالم، وكان شعبها في معظم تاريخها المحدود، شعبا مسيحيا صغيرا مهترقا معزولا بطرق كثيرة عن جيرانه ولهذا يبحث المرء عبثا عن مؤلفين أرمن ذوي أفق عالمي واسع، ومع ذلك يلاحظ بالمقابل أن التاريخ عنصر رئيس في الأدب الأرمني وهذه ليست الحالة لدى قوى أعظم بكثير، كما في الهند وفارس»⁽²⁾.

ويضيف عن كتابات الأرمن عن الإسلام والمسلمين قائلا: «لم يعامل الإسلام والعرب بأي موضوعية وحياد من قبل المؤرخين الأرمن والصفحات المخصصة لهم من الناحية التاريخية فقيرة ومن الواضح أنه كان خرجا عن قدرة المؤرخين الكهنة من الأرمن أن ينظرون إلى تنامي الإسلام دون تحامل أو ذكر»⁽³⁾.

2- تاريخ حروب وغزوات العرب في أرمينيا لغيفوند ياريتس Ghévond Yerets

أ_التعريف بالمؤلف

(1) - مروان المدور: الأرمن عبر التاريخ، ص 306-308.

(2) - دوست: أعمال التاريخ الأرمنية، ص 387.

(3) - المرجع نفسه، ص 399.

هو مؤرخ أرمني يكتنف حياته الكثير من الغموض، وعلى الرغم من أن تاريخاً ولادته ووفاته غير معروفان إلا أنه من المعروف أنه عاش في النصف الأخير من القرن الثامن الميلادي، وما يدل على ذلك حديثه عن معركة "أردجيش" التي وقعت بين المسلمين والأرمن حوالي عام 154هـ/ 770 أو 771م، فقد قال: «لقد أكد لي الأعداء أنفسهم من خلال قول لي...»⁽¹⁾، وهذه العبارة التي يتحدث فيها عن نفسه تثبت بما فيه الكفاية أن غيفوند عاش في الوقت المشار إليه⁽²⁾، ويقرب آقوب هاسيكيان Agop Jack Hacikyan، تاريخ ولادته وتاريخ وفاته إلى السنتين 112-174هـ/ 730-790م⁽³⁾.

يرد اسم غيفوند بشكل مختلف، فقد ورد باسم غيفوند فاردابت الطيب Ghévond Vardapet كما ورد باسم غيفوند ياريتس Ghévond Yerets⁽⁴⁾، تلقى غيفوند تعليمه في دير بمدينة دفين الأرمينية وأصبح رجل دين، ثم كلف من طرف أمير أرمني يدعى شابوه باقراتوني Shapuh Bagratuni لكتابة كتابا في التاريخ⁽⁵⁾، فسافر إلى القسطنطينية لجمع مادته العلمية⁽⁶⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

عنوان كتاب غيفوند في التاريخ باللغة الفرنسية هو Histoire des guerres et des conquêtes des Arabes en Arménie وبالعربية "تاريخ حروب وغزوات العرب في أرمينيا"، وقد طبع سنة 1856م بباريس مترجماً إلى اللغة الفرنسية، ترجمه كارابد.ف. شاهنازاريان Caraved V. Chahnazarian، وهي الترجمة التي اعتمدها في هذه الدراسة، كما ترجم للغة الروسية فيما بعد، وللأسف فإنه لم يترجم للغة العربية إلى اليوم.

(1)– Ghévond , Histoire des Guerres, pXIII.

(2)– Ibid, pXIII.

(3)– The Heritage of Arminian Literature, T2, P140.

(4)– Ibid, T2, P 140.

(5)– Ibid, T2, P 140.

(6)– Ibid, T2, P 140.

والكتاب من الحجم الصغير حيث جاء متنه في 163 صفحة مقسمة على ثمانية فصول، ويعتبر كتاب غيفوند تكملة لكتاب سيبوس⁽¹⁾ الذي يتوقف عند سنة 40هـ/661م أي بداية الحكم الأموي. يبدأ نص الكتاب من سنة 11هـ تاريخ وفاة الرسول -ﷺ-، يتكلم في الفصول الثلاثة الأولى على فتوحات المسلمين في بلاد فارس وبلاد الشام وأرمينيا، الذي استغرق فترة حكم الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، وكذلك يتكلم عن الحملات الثلاث المتتالية على بلاد أرمينيا من جهات مختلفة وتدمير المسلمين لعاصمتها دوفين Dovin، فكان عنوان الفصل الأول "حروب العرب وغزواتهم الأولى ضد امبراطورية الشرق" أما الثاني فكان بعنوان "تخريب العرب لبلاد فارس، وغزوتهم الأولى لأرمينيا، ومعاناتهم وفشلهم أمام الميليشيا الأرمينية" والفصل الثالث بعنوان "الغزوتان الثانية والثالثة للعرب على أرمينيا"، ثم ينتقل ليتكلم عن الفترة الممتدة من بداية حكم معاوية إلى غاية السنة الثانية من حكم الخليفة العباسي هارون الرشيد أي الفترة الممتدة من 40هـ/661م إلى غاية 172هـ/788م⁽²⁾.

وبالنسبة لمنهجهم فقد تكلم غيفوند بالتفصيل عن أعمال الولاة المسلمين والأمراء في أرمينيا وكذلك قادة الجيش، كما تكلم عن الصراع البيزنطي الإسلامي في بلاد أرمينيا وعن الضرائب التي كانت تفرض على الأرمينيين من قبل المسلمين⁽³⁾.

كما تكلم عن العلاقات الأرمينية البيزنطية وقد دعم كتابه بنص المراسلة الهامة بين عمر بن عبد العزيز والامبراطور البيزنطي ليو الثالث Leo III (99-123هـ/717-741م) وانهى كتابه بالكلام عن تتويج الملك الأرمني الكاثوليكي ستيبانوس ديفنيتسي Stepanos Dvnetsi الذي تم سنة 172هـ/788م⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الأحداث التي رواها البلاذري في كتابه فتوح البلدان تتفق بوضوح مع تلك التي رواها غيفوند في تاريخه⁽⁵⁾.

(1) - سيبوس Sébeos: مؤرخ أرمني عاش في القرن السابع الميلادي مؤلف كتاب "تاريخ هرقل" " Histoire D'Héraclius" وهو من أهم المصادر الأرمينية المعاصرة لفتح بلاد أرمينية، انتهى فيه عند بداية خلافة معاوية بن أبي سفيان سنة 40هـ/661م.

Agop Jack Hacikyan, The Heritage of Arminian Literature, T2, P82-83

(2)- Ibid, T2, P 141 .

(3)- Agop Jack Hacikyan, The Heritage of Arminian Literature, T2, P 141 .

(4)- Ibid, T2, P 141 .

(5)- Agop Jack Hacikyan, The Heritage of Arminian Literature, T2, P 141

ومثل العديد من مؤرخي عصره فإنه تأثر كثيرا بالتفسير الديني للحدث التاريخي، فغالبا ما يعزو سبب الهزائم أو المصائب إلى الخطيئة والذنوب⁽¹⁾.

إن غيفوند درس الكتاب المقدس وتأثر به، فإن لغته بسيطة وساذجة ويبدو أنه يقلد أسلوب الكتاب المقدس، إذ يقتبس عنه باستمرار وفي جميع الأحداث السياسية والعسكرية التي تمر أمام عينيه لا يرى إلا أصعب العناية الإلهية توجه المصائر البشرية، وهو يعزو الانتصارات التي حققها الأرمن على أعدائهم للحماية الإلهية والهزائم التي لحقت بهم للعقوبة الإلهية على الرغم من أنه وفي بعض الأحيان يحقق الأرمن نصرا ثم يهزمون في نفس اليوم⁽²⁾.

و"القوة الأخلاقية" وغيرها كثير من المصطلحات التي تستعمل على نطاق واسع في التاريخ العسكري غير معروفة إلى حد كبير بالنسبة إلى غيفوند الذي يصفه المترجم الفرنسي بأنه "ابن الطبيعة الساذج"، حيث يرى في جميع الأحداث والمآثر التي يتم إنجازها بالأسلحة الإلهية كتفسير وحيد، فهو لا يحلل ولا يناقش الحالة الأخلاقية والدينية والسياسية للمواطنين الأرمن ولا لأعدائهم ولا الموقع الجغرافي لبلاده ولا موقع الجزيرة العربية وأسلوبه ليس واضحا وليس موجزا كما أنه ليس حيويا ولا خلابا، وغيفوند يحب التكرار وأسلوبه يحمل بالفعل طابع الانحطاط الأرمني.

ويحتوي الكتاب على مادة مصدرية قيمة للفترة التي تناولها وعلى حد قول آقوب Agop فإن سرده للأحداث موثوق به وترتيبه لها دقيق⁽³⁾.

لم يذكر غيفوند مصادره في كتابه لكن معظم القسم الأخير يستند إلى المعلومات المستقاة من تجربته الخاصة كمعاصر للشهود وكثيرا ما يكون هو شاهدا على الأحداث⁽⁴⁾.

أما عن تاريخ الفرع السفياي فيذكر غيفوند أنه في عهد معاوية بن أبي سفيان سنة 40هـ/661م اعترفت بلاد أرمينيا للمرة الأولى بالسيادة الإسلامية عليها بموجب اتفاقية، وأنها قاومت قبل ذلك كل الحملات التي قادها العرب لفتحها، وأنها بسبب ذلك تلقت حملة عسكرية قوية من قبل الجيش البيزنطي سنة 43هـ/662م في محاولة لاستعادتها بقيادة غريغوري دي مانيكون Grégoire de Manikon، وكان أول وال عليها أحد الشخصيات البارزة بها يدعى فوستيكان Vostikan عينه عليها معاوية⁽⁵⁾.

(1)– Ibid, T2, P 141 .

(2)– Ghévond , Histoire des Guerres et des Quanquets Arabes,pXIII

(3)– Agop Jack Hacikyan, The Heritage of Arminian Literature, T2, P 141 .

(4)– Ibid, T2, P 141 .

(5)– Ghévond , Histoire des Guerres et des Quanquets Arabes ,pXII

كما يذكر في الفصل الرابع من كتابه -والذي عنوانه بما يلي: "الخليفة معاوية الذي حكم تسعة عشر سنة وأربعة أشهر، الأمير غريغوار الذي عين من طرفه قائد أرمينيا والأحداث التي حدثت في عصره"- تفاصيل المعركة الفاصلة بين البيزنطيين والمسلمين، والتي بموجبها أصبحت أرمينيا أرضاً إسلامية حيث يذكر أن السيادة العربية على أرمينيا كانت في السنة الأولى من حكم معاوية والسنة الخامسة والعشرين من حكم قسطنطين الثاني امبراطور الشرق حفيد هرقل⁽¹⁾، وفي هذا خطأ إذ أن معاوية حكم سنة 41/661م والسنة الخامسة والعشرين من حكم قسطنطين توافق سنة 45هـ/665م، إذ حكم هو سنة 20هـ/641م.

وفي ذكره لحرب الإمبراطور للمسلمين قال أنه لما أيد الجيش البيزنطي على أيدي المسلمين في المعركة اقتنع الامبراطور أن الرب هو الذي كتب وقدر له الهزيمة، فأصابه الإحباط وقرر عدم محاربة المسلمين "الاسماعيليين" ثانية⁽²⁾.

وفي كلامه عن عقد الصلح بين الأرمن والمسلمين قال: «وبعد أن عقد الأمراء الأرمن ورجال الدين فيها اجتماعاً وتحت طائلة تهديد معاوية للأرمن بالابادة قرروا تسوية الوضع مع معاوية والاعتراف بالسيادة الإسلامية مقابل دفع جزية والتي قدرت بـ 800 دينار سنوياً، واستمتع بالأرمن بالأمن الكامل»⁽³⁾.

وفي السنة الثانية من حكم معاوية عين معاوية غريغور حاكماً عاماً لأرمينيا يحكم باسمه فيها⁽⁴⁾. وذكر حُكم يزيد بن معاوية، وقال أنه حكم سنتين وخمسة أشهر وبقي الوضع في أرمينيا على ما كان عليه زمن أبيه⁽⁵⁾. وهذا كلام لا صحة له فقد حكم يزيد أربع سنوات من 60-64هـ. يمكننا أن نقول عن هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياني ما يلي:

هذا الكتاب قيمته الحقيقية والفعلية في كونه عمل تاريخي، لأنه هو المصدر الوحيد-في تقديري- المعاصر للفترة الذي تناول الأحداث السياسية في أرمينيا في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي، وعاصر

(1)- Ibid,p11

(2)- Ibid,p11

(3)- Ibid,p, p13

(4)- Ibid,p11

رغم أن البلاذري تكلم في كتابه فتوح البلدان عن فتوح أرمينية وفصل فيها وذكر العديد من نصوص الصلح مع أهلها إلا أنه لم يذكر هذا الخبر. ص 193-209.

(5)- Ghévond, Histoire des Guerres et de Quanquet Arabe,p11

من شهد على أحداث القرن الأول الهجري، والمؤرخون الذين جاءوا من بعده ولم يعتمدوا عليه وقعوا في الكثير من الأخطاء الجسيمة وكانت أعمالهم مليئة بالتخمينات البحتة⁽¹⁾.

يتميز كتاب غيفوندي بعد تمحيص رواياته عن تاريخ الفرع السفياي بكونه بعيد جدا عن التعصب لمسيحيته فهو لم يرو "الشناعات" عن المسلمين رغم أنه يسميهم الإسماعيليين.

تكمن قيمته العلمية في الروايات التي انفرد بها عن المصادر المسيحية في الطريقة التي تعامل بها معاوية مع افتتاح بلاد أرمينيا والطريقة التي استعملها في التعيين الإداري لواليها، وهذا يعكس سياسة معاوية في التعامل مع إقليم من أهم الأقاليم التي افتكها من قبضة البيزنطيين.

كما أنه يعكس طبيعة العلاقة بين الأرمن والبيزنطيين وكيف أنهم فضلوا عليهم المسلمين بسبب اختلافهم معهم في المذهب وبسبب ما كانت القسطنطينية تمارسه عليهم من تضيق وتسلط لأجل إجبارهم على اتباع مذهبها.

يعكس كتاب غيفوندي طريقة تعامل المؤرخين الأرمن مع الأخبار التاريخية ويضفي تنوعا في مصادر تاريخ الفرع السفياي ويغطي ثغرة من تاريخ شعب ضمت بلاده نهائيا إلى دار الإسلام في عهد معاوية إذ يمثل الرواية الأرمينية للأحداث.

يعتبر كتاب غيفوندي المصدر الأرميني الوحيد الذي روى أخبارا تتعلق بالفرع السفياي وهذا ما يضفي عليه قيمة ذات أهمية كبيرة .

تميز كتابه بعدم الدقة في تحديد زمن الأحداث، إذ يوردها دون تحقق منها مع أنه كان يمكنه ذلك.

ثم إن عدم ذكره لمصادره وهو ديدن المؤرخين المسيحيين قلل كثيرا من قيمة كتابه.

ثانيا: المصادر البيزنطية

1- البيزنطيون وكتابة التاريخ

سيطرت بيزنطة على رقعة جغرافية واسعة لفترة طويلة من الزمن، شملت آسيا الصغرى وجزء من أوروبا والشام وفلسطين ومصر وجزء كبير من شمال إفريقيا، وقد ظهر فيها عدد كبير من المؤرخين الجادّين، لقد كانت لهم أخطاؤهم وكان لمعظمهم تحيز سياسي قوي، وكانت الحاجة للتسوية لأنفسهم ولأصدقائهم عادة أكبر من حبهم للنزاهة للحقيقة، لقد كانوا ميالين لإهمال الأمور التي لم تحظ باهتمامهم، وكان كل منهم يرى

(1)– Ibid, pXIV

في نفسه إعادة تجسيد لتوسيدس⁽¹⁾، وكانت الحصيلة غرورا واعتزازا بأسلوبهم، كثيرا ما اجتمع مع مذاق المعتاد للعصور الوسطى في الكتابة المتأنقة، التي تجعل قراءة الكثير من أعمالهم عملا شاقا، ولكن كان لديهم حس بالأسلوب وبالصورة.⁽²⁾

وكانوا يعتقدون أن التاريخ يجب أن يحوي نوعا من الفلسفة الخلقية، وكانوا مهتمين بتعاقب السبب والأثر، وكانوا يعرفون أنه من المهم استخدام المصادر التي يمكن الاعتماد عليها والاقتراب منها أحيانا وبشكل وسطي كانوا متفوقين بدرجة كبيرة على المؤرخين من معاصريهم الأوربيين، وكان من بين وجوه الضعف فيهم نقص مؤكد من الاهتمام بالشؤون الخارجية لقد كانت عيونهم مثبتة على القسطنطينية مقر الحكومة، والبلاطين الامبراطوري والبطركي، اللذين كانت قد دارت حولهما مؤامراتهم، ولم يلاحظ الأجنبي إلا نادرا، إذا نفذت جيوشهم إلى قلب الإمبراطورية أو إذا أدت مغامرات الامبراطور على الجبهات إلى وفاته، أو إلى ثورة في القصر، ولم يكن البيزنطيون اجمالا مفتقرين إلى المعلومات حول جيرانهم كما يظهر دليل قسطنطين السابع الدبلوماسي (إدارة الإمبراطورية) وشعر المؤرخ المصقول بأن البرابرة لهم حيز ضيق في عملهم، ومال إلى الاعتذار على تسجيل أسماء بربرية قام في الحقيقة كما جرت العادة برسمها بحروف لدى نقلها إلى لغته لتأخذ صورة يصعب تمييزها.

وقد عولجت فترات كاملة من التاريخ البيزنطي الخارجي بشكل متقطع، وهكذا فإن دراسة متتابعة للحروب بين بيزنطة والعرب، يجب أن تعتمد على مصادر عربية أكثر بكثير منها على مصادر يونانية (بيزنطية)⁽³⁾.

2- حوليات ثيوفانس المعترف – Theophanes – The Confessor

أ- التعريف بالمؤلف

ولد القديس ثيوفانس في القسطنطينية سنة 142هـ/759م⁽⁴⁾، وتذكر الموسوعة البريطانية أن تاريخ ميلاده كان سنة 752م⁽⁵⁾، زمن الامبراطور قسطنطين الخامس (124-159هـ/741-775م) في كنف عائلة من النبلاء نعمت بالثراء، وعاش ثيوفانس منذ شبابه حياة الرهبنة، حيث ترهب في دير

(1) - توسيدس: أو ثوكيديديس وهو سياسي أثيني ومؤرخ ولد في حوالي 465 قبل الميلاد، في ديمي هاليمونت (أتيكا)، توفي أو ربما قتل، بين 400 و 395 قبل الميلاد، وهو مؤلف كتاب "الحرب البيلوبونية"، قصة الصراع الأثيني الاسبرطي الذي وقع بين 431 و 404 قبل الميلاد. جورج سارتون: تاريخ العلم، ج2، ص 172-173.

(2) - ستيفان رثمان: المؤرخون البيزنطيون، ص 403.

(3) - المرجع نفسه، ص 403-404.

(4) - Theophanes The Chronicles, pVIII-XVI

(5) - Encyclopedia Britannica, Edition1911, Volume26, P786, article: THEOPHANES

بوليخرونيون في قمة سيرغياني القريبة من كالونيموس، من هناك انتقل لبعض الوقت على أحد منازل العائلة في جزيرة كالونيموس، وأخذ طلاب الرهبنة يتدفقون عليه لكنه لم يشأ أن يلتزم العناية بهم، سلم ذلك إلى راهب آخر قدم من دير آخر، فيما خرج هو متنسكا في الجوار ست سنوات عاملا في نقل المخطوطات، ثم عاد إلى سيغرياني واقتنى ملكية تعرف بـ"الحقل الكبير" أسس عليها ديورا أضحى فيما بعد أحد أهم المراكز الروحية في ذلك العصر، شارك في مجمع نيقية الكنسي الثاني للدفاع عن الأيقونات المقدسة سنة 171هـ/787م، ولما عاد إلى ديره مرض وعانى آلاما شديدة استمرت سنوات، وفي سنة 200هـ/815م، باشر الامبراطور البيزنطي لاون الخامس (198-205هـ/813-820م) حملته على الأيقونات فحاول إغراء ثيوفانس لكنه رفض الوقوف إلى جانبه، فأحرق ديره ونقله قسرا إلى القسطنطينية وحبسه في دير من الأديرة وعذبه عذابا شديدا ولما لم يرضخ له نفاه إلى جزيرة ساموثراسي اليونانية Samothrace فتوفي فيها سنة 202هـ/817 أو 203هـ/818م⁽¹⁾.

ب- التعريف بحولياته ودراساتها

مرت فترة طويلة من الزمن من عمر الدولة البيزنطية نصب فيها معين التاريخ لمدة قرنين من الزمان وهي الفترة التي انهمكت فيها الإمبراطورية البيزنطية في صراع طويل شديد المراس مع القوة الإسلامية الصاعدة، طوال القرنين السابع والثامن الميلاديين، ويعود المؤرخون إلى أقلامهم وصحائفهم ثانية مع القرن التاسع الميلادي، حيث تصلنا مدونة الراهب ثيوفانس المعترف، والذي كتب حولياته بناء على طلب صديقه جورج سينسيلوس George Syncellus (ت 195هـ/810م) بأن يكمل عمله، وفي فترة خمس سنوات كتب ثيوفانس حولياته والتي يدون فيها الأحداث منذ 284م، أي منذ بداية حكم الامبراطور الروماني دوقلديانوس Diocletianus وحتى عام 198هـ/813م وسار في تدوينه على النظام الحولي شأنه في هذا شأن يوحنا مالالاس John Malalas (ت 578م)⁽²⁾.

وقد كتب ثيوفانس مدونته باللغة اليونانية الدارجة، وتناول فيها الأحداث التي مرت بها الإمبراطورية الرومانية في مرحلتها الأخيرة ابتداء من عام 284م، ثم يتبعها بالأحداث التي مرت بها الامبراطورية البيزنطية حتى عام 198هـ/813م، كما يؤرخ في حديثه لأحوال المناطق التي تعاملت معها الامبراطوريتان آنذاك

(1) - Theophanes, The Chronicles, pVIII-XVI

(2) - طارق منصور: فتوح الشام في حولية ثيوفانس، ص 13، محمد النصرات: المصادر التاريخية لدراسة تاريخ جنوب الأردن، ص 25.

في جانب أو في آخر وضمن هذه الفترة يأتي حديثه عن الدولة الأموية عموماً سواء فيما يتصل بالأحداث الداخلية أو بالعلاقات مع الدولة البيزنطية⁽¹⁾.

لكي نستطيع تقييم حوليات ثيوفانس كمصدر لتاريخ الفرع السفياني يجب أن نفهم أولاً موقفه من الإسلام بشكل عام، ولكي نفعل ذلك علينا أن نرى حديثه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لأنه سيساهم كثيراً في استيعاب رؤيته للفتوحات الإسلامية والتي تعكس رؤية أحد رجال الدين البيزنطيين حيث يبدأ ثيوفانس حديثه تحت عام 630-631م/9-10هـ بذكر ما يلي: «في هذا العام توفي محمد زعيم العرب وبنبهم المزيف، بعد أن عين أبا بكر وهو أحد أبناء قبيلته ليخلفه في الرئاسة...»⁽²⁾، وهنا يبدأ باتهام الرسول -ﷺ- بزيف نبوته؛ ويظهر هذا مدى الحقد على الإسلام والمسلمين وهذا يلقي بضلاله على حولياته كمصدر من مصادر التاريخ الإسلامي عامة وتاريخ الفرع السفياني خاصة، وإذا ما قارناه بغيره من المؤرخين المسيحيين الشرقيين في هذا المجال فإننا نجد غيره أقل منه حقدًا وأقل تعصبًا وأقرب منه للإنصاف مثل المؤرخ الأرمني غيفوند كما رأينا، والمنبجي كما سنرى، أو ابن البطريق القبطي المصري، وأما يعود كل هذا لشيء واحد يتمثل في كون المسلمين حرروا كنائس الشرق من أيدي البيزنطيين المخالفين لهم في المذهب الديني والمضطهدين لهم على ذلك.

وإذا ما قارنا بين مذهب ثيوفانس وهو رجل دين شرقي مسيحي تجاه المسلمين وبين روايات رجال الدين المسيحيين الشرقيين الآخرين الذين ذكرواهم على سبيل المثال، سنجد:

أولاً: أن هناك فريقان من رجال الدين المسيحي الشرقيين:

- فريق يتسم بالاعتدال كغيفوند وأغابوس المنبجي وابن البطريق وسنسكار الكنيسة المصرية.
- وفريق يتسم بالتعصب لبيزنطة والتحامل على الإسلام كيوحنا الدمشقي وأنتاسيوس السيناوي، وثيودور أبو قرّة، ومكسيموس المعترف وغيرهم.

ويضم ثيوفانس إلى الفريق الثاني من رجال الدين المسيحي الشرقيين لكن ما يميز ثيوفانس عنهم هو صفة "البيزنطي" التي تجعله معتدا بنفسه، يرى كسائر البيزنطيين أنه واحد من أبناء أمة مصطفىة وأن الآخرين برايرة.

ثانياً: والعامل الثاني والمتعلق بصفته كبيزنطي أنه واحد من أبناء أمة جريحة نرفت دماؤها على فراش الكبرياء البيزنطي، فلم تجد طبيبا لها بين ثنايا التاريخ سوى أمثال ثيوفانس وغيره من المتعصبين، ليحاولوا تعليل الإخفاق البيزنطي في الدفاع عن أراضيها التي افتتحها المسلمون، من خلال الهجوم العنيف على

(1) - لظفي عبد الوهاب: حوالة ثيوفانس، ص 11-12.

(2) - Theophanes, The Chronicles, p35-34.

الإسلام ورموزه أمثال الرسول - ﷺ - والخلفاء الراشدون وسائر الشخصيات التي كان لها دور في الصراع الإسلامي البيزنطي.

-ثالثاً: العامل الآخر يكمن في أن ثيوفانس كغيره من البيزنطيين لم يكن يعرف الكثير عن الإسلام، ولهذا لم يعتبره ديانة بل اعتبره "هرطقة" دينية مسيحية، شكّلها مزيج من تعاليم المذهب الآريوسي⁽¹⁾ والكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد⁽²⁾.

يتضح تأثير ثيوفانس بجلاء في أحد أهم المصادر البيزنطية التي جاءت بعده وذلك في كتاب " الإدارة الإمبراطورية" لقسطنطين بروفيروجينيتوس الذي سنتطرق له لاحقاً، حيث يذكر صراحة في أكثر من موضع أنه نقل عنه⁽³⁾.

وهذا التأثير المباشر لحوليات ثيوفانس على من جاء بعده من المؤرخين البيزنطيين ساهم كثيراً في ترسيخ العداء البيزنطي للمسلمين طوال القرون الوسطى، بل وتعداه إلى الغرب الأوربي أيضاً حيث تعترف الكاتبة البريطانية كارين أرمسترونج أن هذه المعتقدات الخاطئة التي تعود إلى العصور الوسطى لازالت عالقة بذهن المواطن الأوربي البسيط حتى الآن⁽⁴⁾، ووزر ذلك كله يتحملة ثيوفانس وأمثاله من المتعصبين الأوائل الذين شكلت كتاباتهم النافذة الوحيدة التي تطل منها أوربا على الإسلام والمسلمين.

أما منهجه في عرض الأخبار التاريخية فإنه على الرغم من الأصل الأرستقراطي للراهب الكاتب، والبيئة الأرستقراطية التي أحاطت بميلاده ونشأته واستمرار هذه البيئة طوال الشطر الأول من حياته الخاصة والعامّة قبل أن يتجه إلى حياة الرهبنة، إلا أنه كتب حوليته ليخاطب بها شريحة واسعة من المجتمع البيزنطي وهي شريحة المثقف العام، فجاءت مختلفة في منهجها عن كتابات المؤرخين الذين سبقوه أمثال الكاتب البيزنطي السوري المولد أميانوس مراكليينوس Ammianus Meraclinus الذي عاش في القرن

(1) - المذهب الآريوسي: مذهب مسيحي ينسب إلى آريوس (ت336م) أحد كهنة الإسكندرية، يقول ابن حزم في بيان فرقة آريوس: « والنصارى فرق، منهم أصحاب آريوس، وكان قسيساً بالإسكندرية، ومن قوله التوحيد المجرد، وأن عيسى عليه السلام عبد مخلوق، وإنه كلمة الله تعالى التي بها خلق السماوات والأرض، وكان في زمن قسطنطين الأول باني القسطنطينية، وأول من تنصر من ملوك الروم، وكان على مذهب آريوس»، وقد علق الشيخ محمد أبو زهرة على هذا التعريف بما يلي: « وهذا الكلام يحتاج جزؤه الأخير إلى نظر». الفصل في الملل والاهواء والنحل، ج1، ص47، محمد أبو زهرة: محاضرات في النصرانية، ص150.

(2) - طارق منصور: فتوح الشام، ص45-46.

(3) - قسطنطين: إدارة الإمبراطورية، 81.

(4) - سيرة النبي محمد، ص17-19.

الرابع الميلادي، والكاتب البيزنطي فلسطيني المولد بروكوبيوس Prokopis الذي عاش في القرن السادس الميلادي، الذي كتب للصفوة المثقفة⁽¹⁾.

وتميزت حوليات ثيوفانس عموماً بقدر ظاهر من التحليل والتعليل، كما تميزت بتفسير الأحداث تفسيراً عقلانياً إلى حد كبير، وقد اقتصررت حولياته في عمومها على سرد الأحداث من جهة ومن جهة أخرى يقدم تفسيراً دينياً للأحداث في المناسبات التي علق عليها⁽²⁾.

وعلى غرار كل كتابات رجال الدين مثلما رأينا في المصادر القبطية والأرمنية فنجده يرد بعض الانتكاسات التي تعرض لها العرب، سواء في لقاء عسكري مع البيزنطيين أو في انسحاب عربي في أثناء حصار القسطنطينية، أو عدم تعرض العرب لكنيسة في مدينة اقتحموها إلى التدخل المباشر للسيد المسيح أو السيدة العذراء، أو إلى استجابة القديسين لصلوات أهل المدينة، أو يقدم ثيوفانس التفسير إذا تعرض البيزنطيون لانتكاسة على يد العرب، إذ يكون السبب هنا هو تدخل السيدة العذراء عقاباً للبيزنطيين على انحرافهم عن المذهب الديني الذي يرى الكاتب أنه يشكل السنن القويم للعقيدة المسيحية⁽³⁾.

إلا أنه يمكننا أن نقول أن ثيوفانس -فيما عدا بعض الأمثلة التي تعد على أصابع اليد في مقدور الباحث أن يكتشفها دون عناء كبير- لا يوغل في تفسيره الديني إلى درجة الغيبية أو حتى درجة تقترب من ذلك، وإنما يورد الأحداث كما وقعت فعلاً وكما أدى بعضها إلى بعض على أرض الواقع، ثم يردف بتعليقه الديني الذي ينسب فيه النتيجة الأخيرة لتسلسل الأحداث إلى تدخل السيدة العذراء أو القديسين على نحو ما أسلفنا⁽⁴⁾.

وهكذا لا يكون أمام الباحث إلا أن يستبعد التفسير الديني الذي ساقه ثيوفانس، ليجد نفسه أمام الأحداث التي يصبح في مقدوره أن يتعامل معها تعاملاً مباشراً، وأما فيما يخص الأحداث ذاتها، فعلى الرغم من أنه اعتمد في ذكرها نهج السرد المتقطع بالضرورة من سنة إلى سنة على طريقة كتاب حوليات، مما يفقدها قدراً من استمرارية الحدث التاريخي وقدراً من التنظيم الذي نجده عند المؤرخين البيزنطيين السابقين الذين لم يتبعوا نظام الكتابة الحولية، إلا أن حولية ثيوفانس تبقى رغم ذلك على المادة التاريخية الأولية، وهي الأحداث التي يستطيع الباحث أن يتبعها بسهولة في السنوات المتعاقبة⁽⁵⁾.

(1) - لظفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 12.

(2) - المرجع نفسه، ص 12.

(3) - المرجع نفسه، ص 12.

(4) - لظفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 12.

(5) - المرجع نفسه، ص 12.

أما عن مصادره فقد اعتمد ثيوفانس في كتابة حولياته عن مجموعة من المصادر التاريخية التي فقد معظمها ولم تصل إلينا بصورة مباشرة، رغم أنه لم يذكرها أو يشير لها في طيات كتابه سواء كانت شفوية أم كانت خطية⁽¹⁾.

لكن يمكننا أن نستشف من خلال كتابه بعض المعطيات عن مصادره ذلك أن اهتمام ثيوفانس بكل ما يدور داخل بلاد الشام ينم عن معرفة داخلية، وهذا النوع من المعرفة لا يتسنى الحصول عليه من الأخبار العامة التي قد تصل إلى البيزنطيين بشكل أو بآخر، ومن هنا فلا بد أن يكون الكاتب قد حصل على معلوماته من مصدر مكتوب يسهل على صاحبه أن يحصل على هذه المعلومات، إما من كتابات سابقه فيما يخص تاريخ بني أمية، أو بمعاصرتهم لها في الفترة اللاحقة لعصر بني أمية والتي أوردها الكاتب في حولياته.

والذي يستنتج مما سبق ذكره: أن ثيوفانس اعتمد على مصدر عربي أو سرياني لم يصل إلينا، وتمت ترجمته إلى اليونانية خلال العقد الأول من القرن التاسع أو على أقصى تقدير في نهاية القرن الثامن، والاختيار المرجح هو أن يكون المصدر سريانياً، حيث أن السريان كانوا هم الذين يعرفون اللغة اليونانية، ويتعاملون معها في حركة الترجمة منذ بدايتها في أواخر العصر الأموي حتى بلغت ذروتها في عصر المأمون (813-833م)، ويذكر وارن تريديقولد Warren Treadgold أن جورج الذي طلب من ثيوفانس إنهاء عمله وتكملة تاريخه سلمه المواد التي كان جمعها، ومع العلم أن جورج عاش في بلاد الشام وكانت لغته الأصلية السريانية⁽²⁾، وهناك دليل آخر على ذلك هو أن ابن العبري (ت 685هـ/1286م) والذي سنتكلم عنه ضمن المصادر السريانية، وهو كاتب تاريخ مختصر الدول بالسريانية لديه فقرات تتطابق مع هذه الحولية فلا يمكن أن يكون قد نقل عنها مباشرة لأنها مكتوبة باليونانية⁽³⁾، أي أن ثيوفانس وابن العبري نقلوا عن نفس المصدر والمرجح أن يكون سريانياً.

وفيما تعلق بأخبار الفرع السفياي فقد تناولها ثيوفانس كما يلي:

— يحدد ثيوفانس السنة ابتداء من 1 سبتمبر إلى غاية 31 أوت من السنة الموالية كونه يؤرخ من

تاريخ العالم.

(1) — طارق منصور: فتوح الشام في حولية ثيوفانس، ص 13-39.

(2) — Warren Treadgold, *A conjectural Biography of George Syncellus*, p1-2.

(3) — لطفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 17.

- في حوادث سنة (40هـ/659-660م) يذكر أن معاوية أصبح الحاكم الوحيد وعاش في دمشق على الطراز الملكي (1).

- يطرُق ثيوفانس للفتن الداخلية التي تحدث في الدولة الأموية، فيذكر ثورات الخوارج مثلاً كالتى حدثت سنة 41هـ/660-661م (2).

- يتكلم عن كل الهجمات التي شنّها المسلمون على الأراضي البيزنطية، ويذكر أسماء القادة أيضاً أحياناً، كعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وبسر بن أرطاة. حيث يقول في أحداث سنة 46هـ/665م: «وأيضاً عبد الرحمن بن خالد بن الوليد هاجم الأراضي الرومانية وشتى بها ودمر الكثير من المدن، ومدينة سكلافينوا فتحت أبوابها له، و5000 نزلوا إلى سورية معه، واستقروا بقريّة سلوكوبولوس بالقرب من أباميا» (3).

- تكلم بدقة متناهية عن ما كان يحدث في بلاط معاوية لأجل عقد اتفاقية مع والي أرمينية ضد الدولة البيزنطية، وكيف أن معاوية لم يرغب في توقيع اتفاقية سلام مع القسطنطينية مدة عشر سنوات حتى حركت له هذه الأخيرة المردة (4)، الذين كانوا يقيمون في منطقة الأناضول، فتسربوا إلى جبال لبنان وشنوا عليه عدداً من الغارات مما اضطره إلى توقيع اتفاقية السلام، وذلك في أحداث سنة 677م وقد ذكر الشروط التي تم الإتفاق عليها (5).

- يتكلم ثيوفانس عن الحملة الأموية على القسطنطينية ويصف بشكل دقيق مجريات الأمور فيها في أحداث سنة 672-673م.

- يسمي ثيوفانس العرب بالسراسنة (6).

(1) - Theophanes, The Chronicles, p45-46.

(2) - Ibid, p46-47.

(3) - Ibid, p48.

(4) - المردة **Mardaites**: اختلفت الآراء حولهم، والأرجح أن المردة هم الجراجمة نسبة إلى مدينتهم جرجومة في جبل اللكام وكانوا يمدون الروم من معاقلهم بالرجال والجند غير النظاميين، فكانوا شوكة في جانب العرب عندما استولوا على أنطاكية. فيليب حتى: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، 22-52. وانظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص 159.

(5) - Theophanes, The Chronicles, p48.

(6) - السراسنة (**Saracens**): إسم أتى من اليونانية واللاتينية القديمة، وهو أكثر أسماء المسلمين شيوعاً، أطلق على العرب قبل مجيء الإسلام بقرون عدة. عُرف به في القرن الميلادي الأول قبائل عربية شمال غرب الجزيرة العربية، وصار فيما بعد اسماً عاماً على كل العرب داخل وخارج الحدود الرومانية، وبعد انتشار الإسلام كان الاسم يحمل في طياته مشاعر الكره والاستخفاف بالمسلمين خاصة أيام الحروب الصليبية. وبدأ اللفظ بالأفول في أوروبا الغربية في أواخر

-تكلّم عن تولي يزيد بن معاوية في أحداث سنة 680-681م، وأنه تم عقد المجمع المسكوني المقدس السادس من طرف 289 أسقفا وأبا للكنيسة في القسطنطينية بناء على طلب قسطنطين الرابع⁽¹⁾.
-في أحداث سنة 682-683م تكلم عن ثورة المختر ووصفه بالكذاب وذكر أنه ادعى النبوة وأنه أصبح سيد فارس⁽²⁾، وفي هذا خطأ كبير إذ لم يظهر المختر الثقفي في عهد يزيد بل في عهد مروان كما هو معروف.

وفي نقدنا وتقييمنا للكتاب نقول أنه رغم ما ثبت في دقة التفاصيل التي يوردها الكاتب في شأن الأحوال الداخلية للدولة الأموية خاصة بلاد الشام، إلا أنه هناك نقطة يجب أن نتريث عندها يبدو فيها التزيّد على الحقيقة أو نقضها فعلا في بعض الحالات، وذلك مقارنة بما جاء في المصادر الأخرى أو بما ذكره ثيوفانس نفسه في مواضع أخرى من حوليته، ومثال ذلك ما ذكره عن حرق اسقف مدينة أخايبية (أميسا)⁽³⁾ حيا في السنة السادسة من خلافة معاوية بن أبي سفيان⁽⁴⁾، ولم أجد لهذا الحدث ذكرا في مصدرين هامين كتبهما اثنان من رجال الدين المسيحي الذين تناولوا الشؤون الدينية للنصارى في الدولة الأموية، أحدهما البطريق سعيد بن البطريق، وقد تناولناه ضمن المصادر القبطية، والثاني هو الاسقف ابن العبري والذي سنتناوله ضمن المصادر السريانية؛ وكان حريا بالرجلين أن يتوقفا عند هذه الواقعة، وبخاصة أولهما سعيد بن البطريق الذي خصص القسم الأكبر لما كتبه للحديث عن شؤون الكنائس ورجال الدين المسيحي، ومعاملاتهم مع الخلفاء وعن شؤون المسيحيين بوجه عام، ولا يمكن أن نقول هنا أن الكاتبين لم يتطرقا لهذه الواقعة خوفا من الحاكم العربي أو نفاقا له، إذا كان ذلك واردا فقد حررا كتابيهما في العصر

العصور الوسطى، لكن بقي مستعملاً في أماكن أخرى حتى القرن العشرين أصل اللفظ في اللاتيني (Saracenus) مأخوذ من اليوناني (Saraka + ēnos)، وقيل: السراسنة أناس عاشوا في شمال غرب الجزيرة العربية، حيث عاش النبط. فالاسم كان يطلق على قوم بأعيانهم وليس عاماً.

C.E.Bosworth, The Encyclopaedia of Islam, v9, p28-29, article: Saracens.

حسام عيتاني: الفتوحات العربية في روايات المغلوبين، ص 23.

(1)– Theophanes, The Chronicles, p48.

(2)– Ibid, p58-59.

(3) – أخايبية (إميسا): هي مدينة حمص السورية عُرِفَت في عهد الرومان باسم "إميسا"، وبعد العهد الإسلامي أصبحت تُعرَف باسم مدينة خالد بن الوليد وقال ابن الفقيه: « حمص من بناء اليونانيين، وزيتون فلسطين من غرسهم، ومدينة حمص افتتحها خالد بن الوليد صالحهم على مائة وسبعين ألف دينار، وكانت مدينة حمص مفروشة بالصخر، وهي اليوم كذلك ». البلدان، ص 161.

<http://www.homsonline.com/AR/Cities/Homs.htm> .10:15، 2017/10/5

(4)– Theophanes, The Chronicles, p48.

العباسي وكان بمقدورها إزاء العداء التقليدي بين العباسيين والأمويين أن يقولوا ما يشاءان عن ممارسات الدولة الأموية⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن ثيوفانس كتب مدونته التاريخية متأثراً بتحيز الرهبان القاطع بيد أنه كان يحتفظ لنفسه بحكمه على الأشياء⁽²⁾.

تحتل حولية ثيوفانس أهمية بالغة في الكتابة التاريخية البيزنطية لعدة أسباب:

أولاً: عاش ثيوفانس في فترة غامضة من تاريخ الدولة البيزنطية لم تصل إلينا منها مدونات تاريخية تعكس حقيقة تاريخها وعلاقتها بالأمم المجاورة في ذلك الوقت باستثناء كتابات رجال الدين المسيحي التي غلب عليها الطابع الديني الجدلي الخطابي المضاد للإسلام.

ثانياً: تعتبر رواية ثيوفانس الرواية الأكثر أهمية من المؤرخين البيزنطيين الآخرين لا سيما وأنها ذات قيمة تاريخية عالية خاصة فيما يتعلق بتاريخ العلاقات الإسلامية البيزنطية منذ ظهور الإسلام حتى عام 197هـ/ 813م.

ثالثاً: اعتماده على مصادر تاريخية مفقودة تعود إلى القرنين السابع والثامن الميلاديين الأول والثاني الهجريين، مما جعل من جاء بعده عالمة عليه⁽³⁾، وهو أشبه ما يكون بفضل تاريخ الطبري على من جاء بعده في التاريخ الإسلامي إلا أنه لا يقارن معه قيمة.

رابعاً: تعرفنا حولية على بعض أنواع السفن الحربية التي كان الأمويون يستخدمونها وعلى السفن التجارية التي كانت تساند هذه السفن وعلى النظام المتبع في حراستها وعلى طريقة العرب في العصر الأموي في حصار المدن.

خامساً: كما يصف ثيوفانس النار الإغريقية وأثرها على السفن الحربية الأموية وهي نار أقرب ما تكون بالنابالم في عصرنا الحالي، اخترعها كاليينيكوس حوالي سنة 672م على عهد معاوية بن أبي سفيان، الذي كان ينحدر من أسرة إغريقية تقيم في مدينة بعلبك، واستخدمت هذه النار في فك الحصار على القسطنطينية⁽⁴⁾.

سادساً: وردت في حولية ثيوفانس ظاهرة نقل مجموعات سكانية كبيرة من مناطق تقع تحت سيطرة بيزنطية إلى بلاد الشام على أيدي قواد أمويين ثم اسكانهم هناك، وفي المقابل نقل الأباطرة البيزنطيين

(1) - لطفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 20.

(2) - طارق منصور: فتوح الشام، ص 13.

(3) - طارق منصور: فتوح الشام، ص 14.

(4) - لطفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 22-23.

لمجموعات سكانية سواء عن طريق الحرب أو الإغراء من بلاد الشام إلى مناطق بيزنطية، ومن أمثلة ذلك ما قام به الأمويون سنة 44هـ/ 663-664م حين سيطروا على قسم من جزيرة صقلية بنقل قسما من السكان بناء على رغبتهم إلى بلاد الشام وأقروهم في دمشق، ويتكرر الأمر مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد سنة 45هـ/ 664-665م⁽¹⁾.

سابعاً: وعلى غرار غيره من المؤرخين المسيحيين فإن ثيوفانس يهتم بتسجيل الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها بلاد الشام في العصر الأموي، فيذكر في عهد معاوية بن أبي سفيان فيضانا في الرها Edessa في سنة 669م هلك فيه خلق كثير⁽²⁾، واجتياح الجراد سنة 676-677م⁽³⁾.

تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء كتاب نففوربوس Nikephorus (ت213هـ/828م) "موجز التاريخ" والذي يحتاج الاعتماد عليه في البحث العلمي إلى قدر كبير من الحذر تظل حولية ثيوفانس هي المصدر الوحيد للتأريخ للشؤون الإمبراطورية البيزنطية وعلاقاتها الخارجية خلال القرنين السابع والثامن وذلك بسبب اندثار كل ما يمكن أن يكون قد كتب عن تاريخ الدولة البيزنطية في هذه الفترة⁽⁴⁾.

وقد عودنا الكتاب البيزنطيون السابقون لثيوفانس ومن قبلهم الكتاب الرومان أن يكون الحديث عن الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية البيزنطية هو المحور الأساسي لكتابتهم، فنجد ثيوفانس يتطرق لشؤون الدولة الأموية في مساحة تكاد تكون تساوي تلك التي خصصها لشؤون الدولة البيزنطية وأحداثها، بل إننا في حدود المساحة المذكورة نجد حديث الدولة الأموية يستغرق في بعض الأحيان القسم الأكبر من الأحداث في إحدى السنوات على حساب الأحداث البيزنطية⁽⁵⁾.

وهذا التحول في الإهتمام طبيعي لأن دولة الخلافة باتت القوة العالمية الأولى عسكرياً وحضارياً، فيركز ثيوفانس على المعلومات التي يحتاجها البيزنطيون بالدرجة الأولى إلى معرفتها عن المسلمين، ومركز دولتهم في بلاد الشام بوصفهم القوة الشرقية التي أصبحت تشكل طرف المواجهة المقابل لهم بعد سقوط الإمبراطورية الفارسية في الصراع الحضاري العالمي الدائر آنذاك ببعديه العسكري والسياسي مضافاً إليهما

(1)– Theophanes, The Chronicles, p47-48.

(2)– Ibid, p50-51.

(3)– Ibid, p53.

(4) – لطفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس، ص 19.

(5) – المرجع نفسه، ص 13.

البعد الديني الجديد الذي تمثله العقيدة الإسلامية كأسلوب حياة وفكر في وقت كان فيه العامل الديني يشكل أحد الأبعاد الرئيسية للكيان الحضاري البيزنطي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من وفرة التفاصيل التي قدمها كتاب الحوليات والمؤرخون المسلمون عما كان يدور من صراع بين الأمويين والبيزنطيين إلا أن هذا في الواقع لا يقدم إلا جانبا واحدا من الصورة، أما نظرة أصحاب الرأي على الطرف الآخر من الصراع ومدى اهتمامهم بما كان يدور على الجانب الإسلامي، وهو النصف الآخر من الصورة فيظل ناقصا، ومن ثم تظل حقيقة المساحة التي شغلتها الدولة الأموية على خريطة العالم الحضاري قاصرة في بعد أساسي من أبعادها وهو البعد السياسي الدولي، وهنا تبرز قيمة حولية ثيوفانس في استكمال الصورة المطلوبة⁽²⁾.

لكن وبالرغم مما تقدمه كتابات البيزنطيين وغيرهم من المؤرخين المسيحيين الأرمن والأقباط والسريان من معطيات وتفاصيل فإن قيمتها الحقيقية متدنية جدا إذا ما قورنت بالمصادر الإسلامية، وذلك للاعتبارات التالية:

مصادرهم: يعرض هؤلاء المؤرخون عن ذكر مصادر معلوماتهم إلا في النادر القليل، وهذا ما يجعلنا نشك دائما في صحة ما يقولون، وإذا ما قارناها بالمصادر الإسلامية فإننا نجد أنفسنا أمام كنوز لا تقدر بثمن، كون المؤرخين المسلمين يذكرون بالتفصيل مصادرهم بكل أمانة من رواة أو اخباريين أو شهود عيان بالاسم وبسلسلة سند، ويذكرون أحيانا الروايات جميعها ما اتفق منها وما اختلف، فيجد الباحث نفسه أمام الكثير من الخيارات التي يمكن أن يطبق عليها منهجا علميا دقيقا يوصله إلى نتيجة منطقية مرضية، وهذا الأمر غير متاح تماما في المصادر المسيحية، إلا أننا نجد أن مؤرخي الغرب والمستشرقين ومن يدور في فلكتهم يعطون قيمة كبيرة لهذه الكتابات وهذه الشذرات كما لو أنها الحقيقة المطلقة، وذلك منطقي لأن هذه الروايات تمثل طرفهم في الرأي وخط دفاعهم الأخير، فلا تختلف كتابات المسيحيين التاريخية القديمة والحديثة عن أدوات القتال كالسيف والدبابة والبندقية استعملت قديما للوقوف في وجه مد الفتوحات الإسلامية وتستعمل اليوم للهجوم على الإسلام ومقوماته ورموزه.

3- العنوان المكمل بفضائل الحكمة للمنبجي

أ- التعريف بالمؤلف

هو أغابايوس بن قسطنطين المنبجي، وهو مؤرخ معاصر لبعض من كبار مؤرخي التاريخ الإسلامي في حقه المتقدمة كالبلاذري (ت279هـ) واليعقوبي (ت284هـ) والطبري (ت310هـ) والمسعودي

(1) - المرجع نفسه، ص 22.

(2) - المرجع نفسه، ص 12.

(ت346هـ) وإذا كنا نجهل تاريخ وفاة أغاييوس المنبجي فإنه بالإمكان القول أنه كان من أهل القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي وتوفي في أوائل القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي⁽¹⁾.

كل ما يعرف على المنبجي أنه كاتب مسيحي ويعتبر أول مؤرخ مسيحي يكتب بالعربية وهو غير معروف تقريبا في الكتابة التاريخية⁽²⁾.

وقد ورد ذكر المنبجي في المصادر العربية باسم محبوب بن قسطنطين الرومي⁽³⁾، لأن "أغاييوس Agapius" تسمية يونانية بمعنى "محبوب"، إذ كان من المؤرخين النصارى الشاميين ومن الذين كتبوا بالعربية وهو ينحدر من أصول يونانية، وينتسب أغاييوس إلى مدينة "منبج" في شمال الشام وكان أسقفا عليها⁽⁴⁾.

كان المنبجي ملكانيا⁽⁵⁾ نظير ابن البطريق الذي كان مقيما في عهده بديار مصر، ومن العجيب أن هذين المؤلفين لم يعرف أحدهما الآخر ويظهر أن ابن البطريق تقدمه لأنه مات سنة 328هـ/940م وأما المنبجي فذكر في تاريخه سنة 330هـ/942م⁽⁶⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

عُرف كتاب المنبجي بـ "كتاب العنوان المكلل بفضائل الحكمة المتوج بأنواع الفلسفة الممدوح بحقائق المعرفة"، وهو يتناول تاريخ العالم منذ بدء الخليقة وحتى عصره، حيث يبدأ الكتاب بفصل جغرافي دقيق عن العالم وهو يتميز بمعالجة علمية لموضوعه، والمخطوطات التي وصلت من هذا الكتاب ناقصة، ولم يصل إلينا من القسم الخاص بالحقب العربية الإسلامية إلا جزء منه، حيث ينتهي هذا الجزء بالسنة الثانية

(1) - عبد السلام تدمري: منتخب تاريخ المنبجي، ص 15.

(2) - Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan, p6.

(3) - ابن شداد: الأعلام الخطيرة، ج 1، ص 126.

(4) - يوسف جرجيس الطوني: المنتخب من تاريخ المنبجي، ص 508.

(5) - ملكانيا: من أتباع المذهب الملكاني: والملكانيون أو الملكيون هي تسمية تطلق على المسيحيين، وهم الخلقيدونيون الذين اتبعوا قرارات المجمع الكنسي الخلقيدوني سنة 451م وتعني الكلمة "أتباع الملك"، كونهم تبعوا الأباطور البيزنطي مركيانوس عقب الخلافات الكنسية في القرن الخامس الميلادي. ماهر يونان عبد الله: الطوائف المسيحية في مصر والعالم، ص 121.

(6) - يوسف سرقيس: معجم المطبوعات العربية، ج 2، ص 1800.

من عهد الخليفة العباسي المهدي الذي يوافق سنة 160هـ/776م⁽¹⁾، وقد صنف المنبجي كتابه لرجل يدعى عيسى بن الحسين⁽²⁾.

والكتاب حسب لويس شيخو «في قسمين القسم الأول منه نسخة في مكتبة أوكسفورد وفي دير الشرفة ونسختان في مكتبتنا الشرقية أما القسم الثاني فلا نعرف عنه إلا نسخة وحيدة في مكتبة فلورنسا وآخرها ناقص ينتهي بخلافة المهدي العباسي»⁽³⁾.

حقق تاريخ المنبجي لأول مرة لويس شيخو وقد جعله في جزأين وطبعه في بيروت سنة 1907م، كما حققه ألكسندر فازليف الروسي Alexandre Vasiliev وترجمه إلى الفرنسية ونشره في سان بطرسبرغ سنة 1909م وهي الطبعة التي سنعتمدها في هذا التقييم، ثم أعاد لويس شيخو طبعه سنة 1912م.

إن النسخة التي اعتمدها لويس شيخو في تحقيقه، قد اعترأها بعض الإضطراب في تسلسل حوادثها التاريخية، فضلا عن التشويه الذي لحقها جراء نسخ الجهال، لذا كثرت فيها الأخطاء والتصحيقات، مما أوقع محققها الأول بأخطاء كثيرة، وقد شكل ذلك دافعا للدكتور عمر عبد السلام تدمري لأن يعيد تحقيق هذا النص مرة أخرى، فانتخب من الكتاب قسمه الأخير الذي يتناول فيه تاريخ المسلمين من الهجرة النبوية إلى عهد الخليفة العباسي محمد المهدي، وأطلق عليه تسمية: "المنتخب من تاريخ المنبجي"⁽⁴⁾.

كما صدر الكتاب في طبعة جديدة سنة 1962م بمدينة لوقان ببلجيكا بعنوان "تاريخ العالم لأغايوس أسقف منبج"⁽⁵⁾.

واستفاد المنبجي في كتابه من الأخبار التي نجدها في الحوليات البيزنطية الممزوجة بالأساطير والثقافة الإغريقية، فضلا عن احتوائه التواريخ السياسية الهيلينية والرومانية الشرقية.⁽⁶⁾

ولقد كان كتاب المنبجي أحد المصادر التي اعتمدها بعض المؤرخين العرب والمسلمين فأشادوا به وعدوه من المصادر التاريخية المهمة، ويقف على رأس هؤلاء المسعودي، فقد قال عنه: «وأحسن كتاب رأيته للملكية في تاريخ الملوك والأنبياء والأمم والبلدان وغير ذلك كتاب محبوب بن قسطنطين

(1) - شاعر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، ج2، ص440.

(2) - Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan, p10.

ذكر ذلك المنبجي في مقدمة كتابه .

(3) - المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص33.

(4) - يوسف جرجيس الطوني: المنتخب من تاريخ المنبجي بتحقيق عمر عبد السلام تدمري، ص510-511.

(5) - المنتخب من تاريخ المنبجي، ص9.

(6) - روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص190.

المنبجي»⁽¹⁾، وقد اعتمد عليه بعض المؤرخين المتأخرين مثل ابن العميد (ت672هـ/1273م)⁽²⁾ وابن شداد الحلبي (ت684هـ/1285م)⁽³⁾.

لم يخصص المنبجي كثيرا للفرع السفياي إذ لم يتعد عدد الصفحات المخصصة له العشر صفحات من 485 إلى غاية الصفحة 494⁽⁴⁾، ولا تعد عن كونها مجرد معلومات رتبت ترتيبا زمنيا وهي مقتضبة جدا، تتعلق بتولي الخلافة والحملات العسكرية، وبعض الأخبار المتعلقة بالمسيحيين ومجامعهم الكنسية. ركز المنبجي في ذكره للفرع السفياي عن الحملات العسكرية التي أرسلها معاوية على الجبهة البيزنطية ويبدو جليا ميل المنبجي وتعصبه للجانب المسيحي الذي تمثله الدولة البيزنطية، رغم الحرية الدينية التي كانت توفرها دولة الإسلام للمسيحيين، ولم يذكر المنبجي أي من حملات الفتح على باقي الجبهات وربما يعود ذلك لطبيعة المصادر التي اعتمد عليها.

واضح جدا أن المنبجي اعتمد على حوليات ثيوفانس بشكل أساسي، خاصة فيما يتعلق بالفرع السفياي أو ربما اعتمد على المصادر نفسها التي اعتمدها ثيوفانس، فقد تطابقت عدة نصوص مع ما ذكره ثيوفانس ومن ذلك ما ذكره من أحداث في فترة خلافة يزيد بن معاوية حيث وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه ثيوفانس من ذكره لخروج المختار الثقفي في خلافة يزيد حيث قال: «ثم إن يزيد بن معاوية مات وقد كان المختار الكذاب قبل موت يزيد ظهر بالكوفة...»⁽⁵⁾، لأن المختار لازم ابن الزبير بمكة ولم يكن له شأن إلا بعد وفاة يزيد فقد ذكر الطبري ذلك فقال: «وأقام المختار مع ابن الزبير حتى هلك يزيد بن معاوية»⁽⁶⁾.

وأخطأ مرة أخرى بقوله: «فلما توفي يزيد ولم يكن له ابن بالغ يملك مكانه وقعت الفتنة وتحزب العرب أحزابا كثيرة فملك الذين كانوا يثرب والعراق عليهم عبد الله بن الزبير»⁽⁷⁾، فمعلوم أن يزيد عهد بعده لابنه معاوية.

(1) - التنبيه والإشراف، ص 132.

(2) - تاريخ المكين، ص 49.

(3) - الأعلام الخطيرة، ج 1، ص 126.

(4) - Agapius (Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan.

(5) - Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan, p494.

(6) - تاريخ الطبري، ج 5، ص 577.

(7) - Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan, p494.

وما يمكن أن يثير الاستغراب في هذا الشأن أن المنبجي عاش في مدينة منبج بين ظهري المسلمين في فترة كانت المدونات التاريخية الإسلامية قد دونت فيها وانتشرت الكتابات التاريخية وتطورت وتنوعت ضروبها وتعددت مناهجها ومصادرها كل ذلك لم يستفد منه المنبجي في شيء رغم أنه يتقن العربية وقد كتب بها بل ظل متحجر الفكر مقلدا لبني دينه واضعا بينه وبين ما وصلت إليه حضارة المسلمين حجابا سميكا، فاعتمد على ثيوفانس البيزنطي الذي كتب بالحرف اليوناني قليل القيمة عديم المنهج كثير التغرات، وما ذلك إلا لتعصبه الديني.

وفي الحقيقة أن هذا الأمر لا ينطبق فقط على المنبجي فقد رأينا ذلك أيضا مع ساويرس بن المقفع وبقية المصادر المسيحية.

وغيره من المؤرخين المسيحيين ذكر المنبجي بعض الظواهر الطبيعية والفلكية كالزلازل الذي ضربت مدينة الرها وكذلك انتشار الأوبئة كالطاعون، فقال: «وفي هذه السنة -57هـ- عرضت رجفة في بيسان وانخسفت قرية من قرى سروج يقال لها قطنان وسقط سورها وعامة بيوتها، وحدث مثل ذلك بالرها وفسد فيها مواضع كثيرة»⁽¹⁾.

حاول المنبجي في كتابه أن يغطي على الاهتمام الأموي خلال فترة حكم معاوية بكنايس المسيحيين وعمائرهم الدينية من خلال إعطائه لبعض التفسيرات، حيث ذكر أنه بعد أن دمر الزلازل كنايس الرها أمر معاوية بتجديدها وإعادة ما سقط من كنائسها، «وكان السبب في ذلك أنه نزلها وقت اجتيازه لمحاربة علي بن أبي طالب»⁽²⁾، ويغطي على أن فعل معاوية إنما هو نابع من مسؤوليته كخليفة لدولة الإسلام تجاه أهل الذمة، وأن ذلك نابع من أصل الدين الإسلامي.

يذكر المنبجي كما ذكر ثيوفانس قبله أسماء قادة العمليات العسكرية على جبهة الروم ك: بسر بن أرطاة وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد، وفي هذا دليل على أنه اعتمد ثيوفانس كمصدر له.

د- نقد وتقييم للكتاب

يكتسب تاريخ المنبجي قيمة تاريخية كونه أول مصدر تاريخي مسيحي بيزنطي يكتب بالعربية، وبالتالي فقد كان موجها للمسيحيين العرب ومحاولة تزويدهم بالرؤية المسيحية البيزنطية للأحداث التاريخية وللتمسك بالعداء للإسلام وهي على غرار الرؤية التي نقلها مؤرخو الإمبراطورية البيزنطية لأوروبا من القرون الوسطى غير أنه وبما أنه كتب باللغة العربية كان عليه أن ينافس الكتب التاريخية العربية الإسلامية.

(1) - Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan,p493.

(2) - Ibid, p493.

كما أن في ذلك دليل على أن العربية اخترقت ثقافة الكنيسة الشرقية التي كان - وحتى هذا الوقت - تراثها الثقافي والديني كله باللغة اليونانية والسريانية.

أما قيمته العلمية كمصدر لتاريخ الفرع السفياني فقليلة جدا ولا تقارن بما قدمته المصادر الإسلامية كماً ونوعاً ومنهجاً.

والغريب في الأمر أن المؤرخين المسلمين في عصره أو الذين جاءوا بعده لم ينتقدوا ما جاء فيه، ولم تصلنا أي تعليقات منهم عنه، بل العكس من ذلك فهذا المسعودي كما رأينا يشيد به ويقول أنه «أحسن كتاب للملكية في تاريخ الملوك والأنبياء...»⁽¹⁾.

4- كتاب إدارة الإمبراطورية لقسطنطين السابع

أ- التعريف بالمؤلف

ولد الامبراطور بورفيروجينيتوس قسطنطين السابع Constantin VII Porphyrogénète سنة 293هـ/905م، وهو الابن الثاني والوحيد الذي ظل على قيد الحياة من أبناء الامبراطور ليو السادس Leo VI (273-300هـ/886-912م)، وكانت الفترة الأولى من حياته مليئة بالكوارث التي لم يكن له يد فيها، كما كان ضعيفا معتل الصحة وكان يشكو طيلة حياته من سوء صحته⁽²⁾.

كان قسطنطين مولودا غير شرعي واعترف به أباه فيما بعد مولودا شرعيا، صوّرتة الأحاديث المتواترة عنه بأنه شخصية ضعيفة متواكلة، نصب امبراطورا سنة 301هـ/913م وهو صغير تحت الوصاية، واستقل بعرشه سنة 334هـ/945م وكانت السلطة الفعلية في أيدي كل من زوجته "هيلينا"، وبعض الشخصيات النافذة في الإدارة والجيش⁽³⁾.

والواقع أن الامبراطور قسطنطين السابع تصعب مقارنته بأباطرة عصره من حيث عمق الثقافة واهتمامه بجمع المعلومات، فقد ألف عدة كتب وأنشأ مكتبات اكتسب منها خلفاؤه معارفهم، فضلا عن ذلك فقد بلغت بيزنطة في عهده مجدا عسكريا إلى جانب المجد الثقافي⁽⁴⁾.
ألف قسطنطين السابع العديد من الكتب في موضوعات مختلفة:

(1) - التنبيه والإشراف، ص 132.

(2) - Bury, History of Eastern Roman Empire, p49

(3) - قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 35-36.

(4) - المصدر نفسه، ص 40.

-منها كتاب عن مراسم البلاط البيزنطي Le livre des Cérémonies ترجمه إلى الفرنسية ألبرت فوت Albert Vogt وطبع في باريس سنة 1935م في أربعة أجزاء.

-وكتاب آخر أعده ليكون تاريخاً لجدده الامبراطور بازيل الأول (252-272هـ/867-886م) Vita Bazili وهو غير مطبوع.

-وكتاب عن الثيمات De Thematibus نشره آغوستينو بيرتيزي Agostino Pertusi بالفاتيكان سنة 1952.

-وكتاب عن الآثار الدينية لمدينة الرها Narratio de Imagine Edassenah .
-والكتاب المعروف باسم "إدارة الإمبراطورية" De Administrando Impero ، وهذا الكتاب هو الذي نحن بصدد تقييمه كمصدر لتاريخ الفرع السفلياني.

ب-التعريف بالكتاب ودراسته

الواقع أن قسطنطين لم يضع هذا الاسم لمؤلفه، وإنما وضعه جون موريس John Muries الذي نشر هذا الكتاب لأول مرة عام 1611م، والتزم بهذه التسمية كل من تبادل هذا الكتاب بعد ذلك وقد نشره في الأخير جينكينز Jinkins حيث نشر النص اليوناني مع ترجمة باللغة الإنجليزية، وهي النسخة المترجمة التي سنعتمدها في هذه الدراسة⁽¹⁾.

وكتاب إدارة الإمبراطورية هو كتيب امبراطوري (172صفحة) يقدمه قسطنطين السابع إلى ابنه رومانوس الثاني RomanusII (348-352هـ/959-963م)، تناول فيه موضوعات مختلفة اشتملت على معلومات تاريخية وجغرافية واجتماعية ودينية ودبلوماسية ونظام الحكم والإدارة، بهدف تعليم ولي العهد شؤون الحكم وإلمامه بخبايا وشؤون الإمبراطورية السابقة والمعاصرة له، وتزويده بخبرات الآخرين للتصرف على ضوءها في الظروف المماثلة⁽²⁾.

يحتوي الكتاب على 53 فصلاً بعضها طويل جداً كالفصل رقم 53 والبعض الآخر قصير جداً يكاد يكون في جملة واحدة كالفصل رقم 10، ونستطيع تقسيم هذه الفصول أو الموضوعات إلى أربع مجموعات:

-المجموعة الأولى: وتحتوي الفصول الإثني عشر الأولى، وهي تحتوي في مجموعها على مقدمة للسياسة الخارجية للإمبراطورية في المناطق الشمالية، والقاسم المشترك الأعظم فيها عناصر البجناكية التي تعتبر محور التعامل مع العناصر الشمالية وهي الروس والماجيار والبلغار، وصلب الحديث في هذه المجموعة ينصب على كيفية معاملة هؤلاء الأقوام بالإعتماد على الهدايا والطرق السلمية، واتباع سياسة فرق تسد، وفيها

(1) - قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 40.

(2) - المصدر نفسه، ص 41.

بعض العادات الاجتماعية وإغارة بعضهم على البعض الآخر، وتحركاتهم، ذا فضلا عن بعض الأنظمة الاقتصادية.

- **المجموعة الثانية:** تنفرد هذه المجموعة بالفصل الثالث عشر، وهو عبارة عن درس في الدبلوماسية التي يرى الامبراطور قسطنطين إتباعها في التعامل مع شعوب المنطقة، مع أن العنوان الرئيسي هو الأمم المجاورة للأتراك، كما يتناول الحديث عن أسرار صنع النار الإغريقية، وأفكار الامبراطور حول الزواج بأجنبيات، فضلا عن أطماع هذه الشعوب في ثراء الإمبراطورية.

- **المجموعة الثالثة:** وتتضمن الفصول من الرابع عشر حتى السادس والأربعين، وهي تشتمل على عرض تاريخي مطول لمعظم الشعوب التي تحيط بالإمبراطورية بادئا بالمسلمين في الجنوب الشرقي وحول البحر الأبيض والأسود منتهيا بالولايات الأرمنية في الحدود الشرقية.

- **المجموعة الرابعة:** وتشتمل هذه المجموعة الفصول من السابع والأربعين حتى الثالث والخمسين وهي نهاية الكتاب، واحتوت على خلاصة لبعض أحداث التاريخ السياسي للإمبراطورية، والتنظيم الإداري والضرائب، فضلا عن معلومات تتعلق بالبحرية البيزنطية وبعض حقول النفط في إقليم خرسون⁽¹⁾.

والكتاب وإن كان يحتوي على نصائح وخبرات الامبراطور قسطنطين السابع فإنه يقدم لابنه كوثيقة سرية ونقول ذلك لأنه يتضمن الكثير من المبادئ السياسية في معاملة الشعوب، وخاصة العناصر التي تقطن شرق وشمال غرب الإمبراطورية، ويتضح ذلك في الموضوعات الأولى في الكتاب، والافصاح عنها يجعلها عديمة الفائدة، كما أن الصفات التي وردت في وصف هذه الشعوب من شأنها أن تثيرها، وفضلا عن ذلك فإن ما قدمه قسطنطين من نقد واضح وصريح لابنه رومانوس ينبغي ألا يطلع عليه الغير⁽²⁾.

وتاريخ وضع الكتاب أو الانتهاء منه لم يقدمه لنا المؤلف، والمشكلة هنا أن ماورد في الكتاب ليس مردا لأحداث تاريخية مترابطة يمكن تحديد بدايتها أو نهايتها، وإنما هي موضوعات متشعبة لا تكون وحدة واحدة⁽³⁾.

(1) - قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 45-46.

(2) - المصدر نفسه، ص 41.

(3) - المصدر نفسه، ص 41.

أشار المؤلف في بعض مواضع المتناثرة وهي نادرة إلى سني بعض الأحداث بتاريخ بداية العالم، أو بالسنة الضريبية⁽¹⁾، أو بسني حكم الامبراطور في الأحداث السابقة لعصره، ومن خلال تتبع الأحداث التي سجلها بين طيات مؤلفه يمكن أن نستنتج أن الكتاب وضع بين عامي 338-341هـ/949-952م، ذلك أن المؤلف سجل في ثنايا الكتاب السنة التي كان يسجل فيها بعض الأحداث، فقد أورد في الفصل السادس والعشرين بعض المعلومات وذكر أن هذه الأحداث تقع في عام 6457 منذ بداية العالم، ولما كان عام 1 ميلادي يقابل 5508 منذ بداية العالم، فإن تاريخ تسجيل هذه الأحداث يعادل عام 949م، وذكر أيضا في الفصل الخامس والأربعين تاريخا يقابل سنة 952 م⁽²⁾.

ونستطيع أن نلخص منهجه فيما يلي:

نجد في كتاب قسطنطين تكرار لبعض الأحداث في أكثر من موضوع، ومثال ذلك تحدّثه عن حملة المسلمين على القسطنطينية في الفصلين 20 و 21.

كما أن المؤلف لا يلتزم بوحدة الموضوع في الفصل الواحد ففي الفصل 25 بدأ الحديث عن بعض الأحداث المتعلقة بالعناصر الجرمانية ثم انتقل إلى الحديث عن الخلفاء المسلمين دون تمهيد وليس هناك ما يربط بين هذه الأحداث.

لم يلتزم المؤلف بالتسلسل الزمني في الفصل الواحد للأحداث، ولا يذكر تواريخ الأحداث إلا فيما ندر، كما اشتمل الكتاب على بعض الأساطير وكان المؤرخ يسوقها كأمثلة لإقناع ابنه رومانوس ببعض المفاهيم ومنها عندما تحدث في العباءات الإمبراطورية والتيجان وكذلك عن النار الاغريقية في الفصل 13⁽³⁾.

ونجد في مصادر أخباره أن قسطنطين السابع سجل أنه نقل عن حولية المؤرخ البيزنطي ثيوفانس، ويتضح ذلك من الموضوعات السابقة لعصره وهي الأحداث التي تتعلق بصدر الإسلام وعصر الدولة الأموية ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الموضوع رقم 17، و 21 و 22، و 25، فهو يعنون الفصل السابع عشر

(1) - تحتسب السنة الضريبية بداية من عام 312م والسنة الواحدة تعادل خمسة عشر سنة وواضعها هو الامبراطور قسطنطين الأول، ثم تعدلت هذه البداية وأصبحت هي السنة الأولى من دورة كل مرسوم لربط الضرائب. قسطنطين

السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 41.

(2) - قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 42.

(3) - المصدر نفسه، ص 47-48.

بقوله: "من حولية ثيوفانس طيب الله ثراه"⁽¹⁾، ويعنون الفصل الحادي والعشرين بقوله: "من حولية ثيوفانس عام 6171 من بدء خلق العالم"⁽²⁾.

كما اعتمد المؤلف على بعض المصادر اليونانية القديمة، إضافة إلى استخدامه التقارير الشفوية التي قدمها مبعوثوا الامبراطور الذين زاروا الشعوب الواردة بها لتقديم الأموال والهدايا الإمبراطورية إليهم⁽³⁾. أما عن أخبار الفرع السفياي فقد تكلم المؤلف عن معاوية بن أبي سفيان بشيء من التفصيل والاهتمام أكثر مما تكلم عن الخلفاء الراشدين، فقد تكلم عنه في ولايته لبلاد الشام في الفصل 20⁽⁴⁾، كما تكلم عنه في نفس الموضوع عن محاولته فتح القسطنطينية سنة 49هـ، فقال: «وقد قاد معاوية هذا حملة للهجوم على القسطنطينية وخرّب ونهب مدينة افسوس Ephesus وهرقلية وأزمير وبقية جزر بحر ايجة وبعد مقتل عثمان أصبح زعيما للعرب لمدة أربعة وعشرين عاما»⁽⁵⁾، والأخطاء فيه بادية وظاهرة، إذ لم يقدر معاوية هذه الحملة.

كما نقل نصا من حولية ثيوفانس عن دخول المردة إلى جبل لبنان وصولا إلى بيت المقدس وكان عددهم يقدر بالآلاف، مما أزعج معاوية وأدى ذلك إلى عقد اتفاقية بين معاوية والامبراطور قسطنطين الأرثوذكسي الرابع (48-66هـ/668-685م)⁽⁶⁾.

وذكر في الفصل 22 ما يلي كعنوان له: «عن حولية ثيوفانس طيب الله ثراه عن نفس الأحداث وعن معاوية وجماعته وكيف عبروا إلى اسبانيا، امبراطور الرومان جستنيان رينوتيميتوس»⁽⁷⁾ غير أنه في هذا الفصل لا يتكلم عن معاوية وإنما يتكلم عن عبد الملك بن مروان وابنه الوليد ومن جاء بعدهما.

وأخيرا نقول بما أن الامبراطور قسطنطين السابع اعتمد في تأريخه لفترة حكم الفرع السفياي بشكل كلي على حوليات ثيوفانس فإن ما قلناه على هذه الحوليات يقال هنا.

(1) - المصدر نفسه، ص 76.

(2) - المصدر نفسه، ص 79.

(3) - المصدر نفسه، ص 43-44.

(4) - قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية، ص 78.

(5) - المصدر نفسه، ص 78.

(6) - المصدر نفسه، ص 79. ورد هذا الصلح عند البلاذري: فتوح البلدان، ص 216-217.

(7) - المصدر نفسه، ص 84.

ومما أنقص من قيمة هذا المصدر العلمية أنه كان عالمة على ثيوفانس رغم أن الفترة التي كتب فيها كانت قد كتبت ودونت المدونات التاريخية على الطرف الإسلامي، لكن تعصب البيزنطيين وقلة همتهم في تقصي الحقائق وما كانوا فيه من ضعف فكري وانحطاط ورغبتهم في إبقاء رؤية واحدة يتلقاها البيزنطي سواء كان امبراطورا أو فردا من العامة أو مهما كانت طبقتة هي التي حدت بهم إلى الاكتفاء بثيوفانس دون غيره.

الفصل الثالث

المصادر المسيحية السريانية

- تمهيد: السريان وكتابة التاريخ
أولاً: كتاب تاريخ ميخائيل الكبير
ثانياً: تاريخ مختصر الدول لابن العبري
ثالثاً: تاريخ الملكين للمكين جرجس بن العميد

تمهيد: السريان وكتابة التاريخ

السريان هم أعضاء كنيسة أنطاكية السريانية الأرثوذكسية، السلالة المباشرة لأجدادهم السكان الأصليين لبلاد سوريا، ولبنان، وفلسطين، وآسيا الصغرى، وما بين النهرين العليا والسفلى أي العراق⁽¹⁾، واللغة السريانية فرع من اللغة الآرامية الذي كتبه ونطق به سكان سورية مع سكان بلاد الجزيرة والمناطق المجاورة خلال القرون الثلاثة عشر الأولى من التاريخ المسيحي، ويجب أن ندرك أن السريانية لم تكن حصراً على سورية نفسها بل على العكس كانت أيام انتشارها الواسع شائعة الإستعمال من ساحل البحر الأبيض المتوسط في الغرب إلى إقليم عديين من الشرق، ومن بحيرة وان والهضبة الآرمينية في الشمال إلى حدود الجليل في الجنوب، وكانت المسيحية منذ القرن الثالث حتى ظهور الإسلام تهيمن على هذه المنطقة، وعندما أصبح المسيحيون أقلية مع انتشار الإسلام، فإنهم بقوا رغم ذلك مجتمعاً متظافراً بقوة وكبير العدد.⁽²⁾

وقد أطل القرن السابع للميلاد على كنيسة أنطاكية السريانية وهي تكافح باذلة قصارى جهدها في الحفاظ على كيانها، وما ورثته من آباءها من تراث سرياني آرامي، وعقائد مسيحية تسلمتها من تلاميذ السيد المسيح وآبائها الروحيين، وقد أنهكت قواها الاضطهادات العنيفة التي أثارها ضدها اليهود، والممالك الرومانية، والبيزنطية، والفارسية منذ أجيال بحكم موقعها الجغرافي، فقدمت عدداً غفيراً من الشهداء عبر العصور وهكذا، ترمس أبنائها في تحمل المشقات في سبيل التمسك بالعقيدة الدينية، كما أن ظهور الآراء المتطرفة في قضايا الدين وتفاقم الجدل الديني العقائدي، كل ذلك كان الدافع لهم إلى التعمق بدراسة علم اللاهوت، وحافزاً للعلماء إلى التبع الفلسفي، فاقترن علم اللاهوت بالفلسفة التي أضحت سلاحاً لدحض المزاعم الباطلة، وللدفاع عن صحة العقائد الدينية، وقد اشتهر السريان بمحبتهم للعلم، حتى أنهم كانوا يؤسسون إلى جانب كل كنيسة مدرسة، ولما ازدهرت الرهبانية كانت الأديرة بمثابة كليات لدراسة العلوم اللاهوتية وغيرها⁽³⁾.

إن النزاعات الدينية في الكنيسة المسيحية وتبني السلطة البيزنطية حماية فئة خاصة، وفرضها قرارات مجمع خلقيدونية على الكنائس المسيحية بالقوة، وأثارها الاضطهادات العنيفة من نفي، وتشريد، وسجن، وقتل، كل هذه الممارسات غير الإنسانية، خلقت روح الكراهية والنفور في قلوب السريان تجاه السلطة البيزنطية، كما أن السلطة الفارسية كانت تضطهد المسيحيين عامة الذين في مملكتها من سريان

(1) - محمد مجيد بلال: الإسلام المبكر في التواريخ السريانية، ص 8.

(2) - سيغال: التواريخ السريانية، ص 370.

(3) - محمد مجيد بلال: الإسلام المبكر في التواريخ السريانية، 9-10.

غربيين وشرقيين، محاولة إخضاعهم لسياستها المجوسية التعسفية، واعتناق دينها المجوسي لذلك فالسريان سواء أكانوا تحت الحكم البيزنطي أم الفارسي، استقبلوا العرب المسلمين الفاتحين كمحررين، وكانت آمالهم كبيرة بالتخلص من نير المحتلين الفرس والبيزنطيين، ليس من محتهم الدينية فقط، بل أيضا من الضرائب الباهظة التي وضعت على كواهلهم⁽¹⁾.

شارك السريان في توطيد أركان دولة المسلمين الجديدة، ويشهد التاريخ بانتاجهم الواسع في جميع ميادين الفكر والحضارة، فقد جاء في كتاب "عصر السريان الذهبي" ما يأتي: «احتظى السريان بالثقة والاحترام عند الخلفاء الراشدين، والخلفاء الأمويين، والعباسيين، وأول من نال القربى لديهم حين الفتح العربي هو منصور بن يوحنا السرياني، الذي أصبح وزيرا للمالية في عهد الخلفاء الراشدين، أما ابنه سرجون، وحفيده يوحنا المشهور بالقديس يوحنا الدمشقي (ت131هـ/749 م)، فقد توليا ديوان الأعمال والجبایات في عهد الخلفاء الأمويين»⁽²⁾.

وقد دون السريان الأخبار التاريخية الخاصة بهم وبما يحيط بهم من حضارات، فاشتهر من المؤرخين السريان قبل الإسلام يهو العمودي الذي يبدأ حوادث تاريخه بحولي سنة 395م، وينتهي سنة 506م، وقد نقل لنا صورة عن الحروب بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية والاستنزاف البطيء لقوتيهما الذي جعل منهما قوة سهلة للمسلمين بعد ذلك بقرن ونصف القرن⁽³⁾، وكذلك تاريخ يحيى العربسوسي (أفسوس) الذي عاش في فترة (516-587م) والذي أرخ للعرب المسيحيين وحيثيات الصراع العقدي المسيحي وفي كتابه نجد مادة وفيرة للباحث في تاريخ الجزيرة قبل الإسلام⁽⁴⁾.

ومن السريان الذين أرخو لبلاد فارس وجزء من الجزيرة التي كان يحكمها الفرس نجد مشيخزخا (ق6م) وفي تاريخه معلومات قيمة حول قيام الأسرة الساسانية، وكرك بيت سلخ وتاريخ ابن حدشبا⁽⁵⁾. وتُعد المصادر التاريخية السريانية ثروة حقيقية للباحثين في التاريخ الإسلامي، فهذه المصادر توفر رواية حيادية إلى حد ما بين الروايتين الإسلامية بمختلف تشعباتها، والبيزنطية المقتضبة، ومع أن الرواية السريانية عن التاريخ الإسلامي تعاني بعض الثغرات العلمية، إلا أنها بالمقارنة مع الروايات الأخرى المتوفرة تعد من أكثر المصادر تماسكا وانسجاما نظرا إلى أن السريان دونوا الأحداث في أوقاتها، وقد

(1) - محمد مجيد بلال: الإسلام المبكر في التواريخ السريانية، ص 13-14.

(2) - فيليب دي طرازي، ص 31.

(3) - سيغال: التواريخ السريانية، ص 373.

(4) - المرجع نفسه، ص 374-375.

(5) - المرجع نفسه، ص 376.

توفر لهم أكثر من مؤرخ عاصر الدولة الإسلامية، فدونوا ما وصل إليهم عبر وسائل مختلفة، منها الأخبار، والتقارير والرسائل الكنسية التي يرويها الأساقفة ورجال الدين، أو من خلال العرب المسيحيين والسريان الذين شاركوا العرب في مراحل حياتهم، ولذلك فإن الروايات السريانية تحظى بكم كبير من المصداقية كونها ابنة زمنها، وجرى الحفاظ عليها بالتدوين، وشكلت مصدرا مهما للكثير من المؤرخين العرب، ويبدو أن تأثيراتها واضحة في تاريخ الطبري، وكذلك في مؤلفات المسعودي⁽¹⁾.

غير أن الدراسات المعمقة والمقارنة للتواريخ السريانية مع الرواية الإسلامية كشفت عن الكثير من النقائص يمكننا حصرها في ما يلي:

- كانت التواريخ السريانية سواء في المحتوى أو في التعبير قد تلونت بعمق بالكتاب المقدس وبآباء الكنيسة، وقد تم تأليف أغلبها في الجزيرة، والكثير منها في أو قرب الرها⁽²⁾.

- هناك سمة مدهشة مشتركة بين المسيحيين المحليين في الجزيرة خلال ألف سنة من القرن الثالث حتى الثالث عشر التي تغطيها تلك التواريخ أنهم لم يتولوا دورا مباشرا في التحكم بشؤونهم، ولم يسعوا لفعل ذلك، لقد كان دورهم المقدر لهم العجز، وجاء هذا الدور نتيجة لظروفهم⁽³⁾.

- إن قيمة التواريخ السريانية تكمن بالضبط في الصورة التي تقدمها للمجتمع الذي تم تأليفها فيه والخلفية التي عليها تراكبت خطوط السياسات وأعمال قادة الجيوش والدول⁽⁴⁾.

- لم يعد في الفترة الإسلامية هؤلاء المؤرخون السريان يعتمد عليهم في تسجيل الأحداث الكبيرة في زمانهم، وصحيح أنهم كانوا دائما بعيدين عن توجيه الأمور ولكنهم الآن باستثناء بعض الأفراد عاشوا الحياة المنعزلة لأقلية طائفية معزولين عن بلاد الملك والأمراء بمكانة سياسية سلبية ولا مبالية، وحتى بلا خيال تشهد فقط مرور الأحداث، وكان بالنسبة للمسيحي من الأسلم له أن تكون له صلات صغيرة بسلطات عصره⁽⁵⁾.

(1) - خريطلي: دور السريان في نقل أخبار العرب، ص 36.

(2) - سيغال: التواريخ السريانية، ص 371.

(3) - المرجع نفسه، ص 371.

(4) - المرجع نفسه، ص 371.

(5) - المرجع نفسه، ص 376-377.

- نستطيع أن نستخرج من التواريخ السريانية معلومات مفيدة حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية للناس العاديين تحت الحكم الإسلامي، ويجب أن نطبق على التواريخ الأخيرة مسطرة منزلة مختلفة في إمكانية الاعتماد عليها تاريخياً⁽¹⁾.

- إن الآراء حول العصر السالف على ظهور الإسلام الواردة لدى المؤرخين السريان هامة، حتى وهي تصف حوادث سالفة على زمانهم، لأنهم ربما كانوا يكررون آثاراً موثوقة، خلفها لهم أسلافهم، لكن المؤرخين المتأخرين لم يزيدوا على تأكيد الحقائق التي رسخها مؤرخون عرب ويمكن فقط تفضيلهم عندما يتولون تقديم آراء تختلف عن آراء المؤرخين العرب حيث يقومون بوصف أحداث شاهدها بأنفسهم، أو حدثت قرب فترة حياتهم⁽²⁾.

أولاً: كتاب تاريخ ميخائيل الكبير

أ- التعريف بالمؤلف

ولد ميخائيل الكبير في مدينة ملطية سنة 520هـ/1126م من عائلة يسميها ابن العبري آل قنداسي، وكان أبوه كاهناً معروفاً باسم القس إيليا آل قنداسي، انتسب ميخائيل إلى دير مار برصوم الشهير وتخرج من مدرسته ورُسم كاهناً هناك⁽³⁾، ثم أُقيم رئيساً للدير لمدة عشر سنوات، سنة 560هـ/1165م، وفي سنة 561هـ/1166م انتخب بطريركاً للكرسي الرسولي الأنطاكي وتوفي في سنة 596هـ/1199م.

عاش ميخائيل في جو سياسي مضطرب، فكانت الدولة العباسية تحتضر لأن الضعف كان قد تفشى في مختلف أرجائها، وكان الصليبيون يواصلون احتلالاتهم، وقد تكلم كثيراً في تاريخه عن الإهانات والمذلات والإحتقار الذي أصاب المسيحيين في دمشق وحران وآمد وماردين وغيرها على أثر حملات الصليبيين⁽⁴⁾.

ترك ميخائيل الكبير مؤلفات كثيرة ومعظمها نثرية يقول عنها ابن العبري في تاريخه الكنسي: «إن ميخائيل ترك مصنفات عجيبة لكنيسة الله»⁽⁵⁾، ومن أهم مصنفاته:

- كتاب التاريخ الديني المدني العام، وهو الذي نحن بصدد تقييمه.
- دستور إيمان.

(1) - سيغال: التواريخ السريانية، ص 377.

(2) - المرجع نفسه، ص 377.

(3) - فيليب دي طرازي: عصر السريان الذهبي، ص 18.

(4) - تاريخ مار ميخائيل، ج 1، ص 13-14.

(5) - التاريخ الكنسي، نقلاً عن تاريخ مار ميخائيل، ج 1، ص 18.

-مقالة في سيرة ومناقب ابن الصليبي ومصنفاته ومآثره.

-الكثير من القصائد الشعرية والخطب والمقالات⁽¹⁾.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

إن مخطوطة هذا المصدر موجودة في نسخة فريدة في مكتبة كنيسة مار جرجس في حي السريان، وهي بخط المطران ميخائيل العوريشي كتبها سنة 1558م بالسريانية، وأول من نشر هذا الكتاب هو يوحنا شابو John Chabot في باريس سنة 1899م، عن نسخة موجزة مكتوبة باللغة الأرمنية، وقد كتب ميخائيل الكبير كتابه باللغة السريانية⁽²⁾.

وقد نقله من السريانية إلى العربية عن المخطوطة السريانية غريغوريوس صليبا شمعون رئيس أساقفة الموصل وتابعها سنة 1996م، ويتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء، وهي الطبعة التي سنعملها في التقييم كمصدر لتاريخ الفرع السفياني.

أما عن منهجه فيمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات المتعلقة بطريقة ومنهج المؤرخ في تسجيله للأحداث:

- يحشر المؤلف أحيانا أخبارا مقتضبة في متن حدث ما دون أن تكون له صلة بذلك الحدث أو بموضوع الفصل.

- يعتمد المؤلف التقويم اليوناني. وهو يزيد 311 سنة على التقويم الميلادي ثم الهجري ثم بتاريخ تولى امبراطور القسطنطينية ثم بتاريخ تولى خليفة المسلمين فيقول: «سنة 976 يوناني وال 44 هجرية وال 23 لقسطنطين وال 5 معاوية»⁽³⁾.

- ينقل المؤرخ بعض الأخبار الخيالية وغير المنطقية عن غيره من المؤرخين دون أن يبدي نقدا أو تحفظا، والغريب أن المستشرقين يعدونها ضمن أمانة النقل، ولما يفعل ذلك أحد المؤرخين المسلمين ينهالون عليه بالنقد والتجريح ويرمون به بقلة العقل، كمشاهدة قوس قزح ليلا سنة 63هـ/989 يوناني كاملا ثم يعلق عليه «وهو أمر غير اعتيادي، ويفسر الذين شاهدوه هذه الظاهرة بأن نهاية العالم قد دنت»⁽⁴⁾، ويبدو أن خلفيته الدينية وما بنيت عليه من تكهن وتخمين سمحت له بتقبل كل هذه الخرافات.

(1) - تاريخ مار ميخائيل ، ج1، ص19.

(2) - المصدر نفسه ، ج1، ص24-25.

(3) - المصدر نفسه، ج2، ص345.

(4) - تاريخ مار ميخائيل، ج2، ص352.

اعتمد ميخائيل الكبير في تاريخه على مجموعة من المؤلفات التاريخية والتي ذكرها في طيات كتابه، والمعروفة في أيامه لفترة ما قبل الإسلام، كتاريخ مار يعقوب الرهاوي (ت 89هـ/708م)، كما اعتمد على خرونيقون يوحنا بن صموئيل السرياني الذي عاش في منتصف القرن الثامن للميلاد، و اعتمد على الرسالة الجمعية التي اتخذها ايونيس الأول (ت 136هـ/754م)، ورسالة ماكيوركي الأول بطريرك أنطاكية (ت 174هـ/790م) إلى كوريا شماس بيت نعر من قرى الرها، وتاريخ مار ديونيسيوس التلمحري (ت 231هـ/845م) المفقود، وتاريخ ديري سرجيسية وابن حاجب للراهب لعاز (ت 415هـ/1024م)، وتاريخ إيليا مطران كيسوم (ت 571هـ/1171م)، وغيرها من المصادر⁽¹⁾.

وفيما تعلق بتاريخ الفرع السفياني في كتابه فقد حوى على مايلي:

- يؤرخ لجل الأحداث التي تعرضت لها الكنيسة والخلافات بين المسيحيين داخل بلاد المسلمين، كما يؤرخ للكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل ويفصل في آثارها، بما خلفته كسقوط الحصون والأسوار ويؤكد على الضحايا البشرية في المدن التي يسكنها المسيحيون كالرها وأنطاكية ونصيبين وغيرها.

- الإشارة إلى المراسلات التي حدثت بين الامبراطور قسطنطين الرابع ومعاوية، ويعتبر المصدر على قلة أخباره التي تتعلق بالفرع السفياني هام للتأريخ للعلاقات بين البيزنطيين والأمويين⁽²⁾.

- أخطاء بالجملة في محاولة حساب سنوات حكم معاوية فأحيانا يحسب انطلاقا من سنة 35هـ باعتبارها سنة تولي معاوية الخلافة وأحيانا أخرى يحسب من سنة 40هـ باعتبارها سنة توليه الخلافة⁽³⁾.

ويبدو أن مرد ذلك لاختلاف المصادر التي يعتمد عليها وهو في ذلك مقلد لا يبذل مجهودا في تنسيق أخباره.

- أحيانا يتعرض المؤلف للأحداث التي حدثت داخل الدولة الأموية كالتطرق لتحركات الخوارج (الحرورية) في عجالة لا تزيد عن السطرين⁽⁴⁾، بل ويعنون فصلا بـ "شؤون دولة المسلمين"⁽⁵⁾.

- يتطرق لشؤون المسيحيين داخل الدولة الأموية إذ يذكر إعادة فرض الجزية على المسيحيين في بلاد الشام سنة 54هـ، كما يركز على شؤون الكنيسة، خاصة فيما يتعلق برؤساء كراسي كنيسة القسطنطينية وكنيسة

(1) - المصدر نفسه، ج 1، ص 26.

(2) - المصدر نفسه، ج 2، ص 345.

(3) - المصدر نفسه، ج 2، ص 347.

(4) - المصدر نفسه، ج 2، ص 347.

(5) - المصدر نفسه، ج 2، ص 365.

أنطاكية، وكنيسة الإسكندرية وكذلك الجدل الواقع بين الطوائف المسيحية بشأن طبيعة المسيح وغيرها من القضايا اللاهوتية⁽¹⁾.

- يذكر حملات المسلمين على الأراضي البيزنطية بعد انتهاء فترة الهدنة التي دامت سبع سنوات على الجتهتين: جبهة أرمينيا، وجبهة أفريقية، ويتطرق إلى دخول المسلمين إلى أفريقية ويعطي بعض التفاصيل كعدد السبايا الذي بلغ 80 ألفاً، ويذكر قصة استعمال النار الاغريقية ضد محاولة حصار القسطنطينية⁽²⁾.
- من بين الأشياء الهامة التي يذكرها وتعطي قيمة علمية كبيرة لمؤلفه، ذكره لبعض الأحداث التي حدثت في عهد معاوية في العالم البيزنطي ولها تأثير على المسلمين وعلى تاريخهم كسك النقود سنة 55هـ ونقش صورة الاخوة الثلاثة على المسكوكات النقدية⁽³⁾.

- يؤرخ أحياناً لبعض الظواهر الطبيعية والفلكية كحدوث كسوف الشمس سنة 57هـ وحدوث الزلازل، حتى اشتداد البرد في الشتاء وكثرة الثلوج والجليد، وتدميره للكروم وأشجار الزيتون في سائر أنحاء سورية وبين النهرين⁽⁴⁾، لكن للأسف لا ينقل لنا أي خبر عن تفاعل الناس مع هذه الظواهر ولا ردة فعل السلطة القائمة ولا تأثير ذلك على السياسة المالية أو غيرها.

- بل ويذكر أحياناً بعض الآفات ككثرة الفئران سنة 63هـ، وهجوم الجراد في السنة الموالية⁽⁵⁾.
- لما يتكلم عن معاوية وفترة حكمه يقع في خلط كبير ويخطئ في تحديد تاريخ وفاته فيقول: «سنة 992 ي [كذا] -أي يوناني- وال 63 هـ توفي معاوية في دمشق بعد أن ساس سورية 21 سنة منها 15 في عهد عثمان، وأمضى الستة الباقية ضد علي، فمجمل حكمه في دولة المسلمين 21 وخلفه ابنه يزيد وأمضى في الحكم 3 سنوات وستة أشهر وفي سنة 995 ي توفي يزيد»⁽⁶⁾.

ومعلوم أن معاوية توفي سنة 60هـ وكان قد ولي الشام لعمر وعثمان عشرين سنة ثم استخلف وكانت مدة خلافته تسع عشرة سنة وثلاثة أشهر وعشرين يوماً⁽⁷⁾.

- كغيره من المؤرخين المسيحيين الذين سبقوه رغم أنه في فترة متأخرة عنهم والمفروض أن علم التاريخ قد تطور وقد قطع أشواطاً في مناهجه وتفسيراته على الأقل لدى المسلمين، إلا أنه لم يتأثر علم التاريخ عند

(1) - تاريخ مار ميخائيل، ج2، ص342.

(2) - المصدر نفسه، ج2، ص350.

(3) - المصدر نفسه، ج2، ص349-350.

(4) - المصدر نفسه، ج2، ص351-352.

(5) - المصدر نفسه، ج2، ص352.

(6) - المصدر نفسه، ج2، ص365.

(7) - تاريخ خليفة، ص226.

المسيحيين بشيء من ذلك بل بقي ثابتا على ما هو الحال عليه قبل قرون، وتاريخ ميخائيل الكبير خير مثال على ذلك، فها هو يفسر هو الآخر الأحداث التاريخية تفسيرا دينيا محضا، فيقول عن الفتنة التي وقعت بين المسلمين سنة 955 يوناني: «وفي يوم 22-23 أيلول من هذه السنة -955ي- قاتل المسلمون بعضهم البعض بضراوة لعدة أيام ودمروا بعضهم، وراح ضحية هذا القتال ربوات من كلا الجانبين وقيل أن عدد القتلى الذين أحصوا بلغ أربعين ربوة، وقد دار القتال على نهر الخازر في منطقة نينوى، فضعفت قوتهم بسبب هذا القتال، وأذل بعضهم بعضا، كل ذلك لأنهم تجبروا ودنسوا»⁽¹⁾.

وأخيرا يمكننا في تقييمه أن نسجل الملاحظات التالية:

- أول ما يوجه لهذا المصدر من نقد هو تصرف المحقق في النص الأصلي بالتغيير في زعمه للإصلاح النص باعتماده على نسخة وحيدة للمخطوط، إذ يذكر ذلك بنفسه في مقدمة التحقيق إذ يقول: «لم يكن العمل أمرا يسيرا بل شاقا، فالمخطوطة مصورة عن نسخة مصورة عن الأصل ومصغرة بحيث اندمجت الأحرف ببعضها وبدا من الصعوبة بمكان تمييز العديد من الكلمات، أضف إلى هذا النواقص التي لاحظناها في المخطوطة، ومما جعل العديد من الفقرات مشوشة المعنى غير واضحة أو مفهومة بصورة جيدة، وقد عاجلنا ذلك قدر المستطاع، أما أخطاء الناسخ فحدث عنها ولا حرج، فهي كثيرة وفيرة، منها ما هو واضح ومنها ما يحتاج إلى بعض الوقت لاكتشافه، وقد حاولنا بأن يكون النقل علميا وحرفيا، بيد أننا اضطررنا أحيانا إلى التصرف»⁽²⁾، وهذا يناقض المنهج والقواعد العلمية للتحقيق العلمي للنصوص.

- لا يختلف ما ذكره ميخائيل عن الفرع السفياني عما ذكره قبله ثيوفانس، مما يدل أنه استعمله كمصدر له أو استعمل كلا الاثنين نفس المصادر.

- رغم ما وصف به ميخائيل وباقي المؤرخين السريان من اعتدال، ورغم أن السريان تحرروا من سطوة البيزنطيين بفضل المسلمين إلا أن ميخائيل يتعد عن الرواية الإسلامية ومصادرها، ويرتمي في أحضان الروايات المسيحية المتعصبة ويخاطب قومه من السريان بلغة سريانية.

- إن تكرار مثل هذه الروايات كما هي بعد فترة قرنين من الزمان -وهي الفترة التي تفصل زمن ثيوفانس عن زمن ميخائيل- دون زيادة أو نقصان أو تحر أو تعليق أو نقد دليل واضح أن السريان رغم الدور

(1) - تاريخ مار ميخائيل، ج2، ص367.

(2) - المصدر نفسه، ج1، ص33-34.

الكبير الذي أدوه في ثقافة وحضارة المسلمين كانوا في حالة من الجمود في الجانب التاريخي، وكل هذا ينقص من القيمة العلمية لمؤلف ميخائيل الكبير كمصدر لتاريخ الفرع السفياني.

- بالرغم من أنه قد سد بعض الثغرات الموجودة في الرواية الإسلامية للتاريخ الإسلامي بالعودة إلى المصادر السريانية إلا أنه يتوجب الحذر الشديد في التعامل معها، بل يجب إجراء مقارنة بينها وبين المصادر الإسلامية الموثوقة للوقوف على الأخطاء التاريخية الكثيرة فيها وخاصة تاريخ ميخائيل الكبير الذي يغلب عليه الجانب العاطفي ويزور الميول القومية والطائفية والتركيز على الخوارق فهو يمزج بين التاريخ الديني كما ورد في الكتاب المقدس والحوليات البيزنطية معتبرا هذه الحوليات وثائق تاريخية لا يرقى إليها الشك، فيعتمدها دون نقد وتحليل، وينقل عنها بطمأنينة متناهية في تسليم مسبق بصحة الأحداث - أنه لم يعتمد في تأريخه على مصادر إسلامية بالرغم من وفرتها في زمنه (1).

ثانيا: تاريخ مختصر الدول لابن العبري

أ- التعريف بالمؤلف

هو المؤرخ السرياني غريغوريوس أبو الفرج جمال الدين ابن الشماس تاج الدين هارون المتطبب ابن توما الملقب، اشتهر بلقب بابن العبري (2)، ولد سنة 623هـ/1226م وتوفي سنة 685هـ/1286م (3)، وقد لقب بابن العبري نسبة إلى قرية عبرا على الفرات بالقرب من مدينة ملطية (المصيصة) ولقد كان هذا اللقب باعنا للغموض بعد أن ترجمه الأوربيون بـ Bar Hébraeus (4)، وكان البعض اعتقد يوم كان ابن العبري حيا أنه ينتسب إلى عائلة عبرانية اعتنقت الدين المسيحي، وقد علق ابن العبري بنفسه على ذلك فقال: «فإذا كان سيدنا المسيح سمي نفسه سامريا فلا غضاضة عليك إن دعوك بابن العبري، لأن مصدر هذه التسمية نهر الفرات لا دينا معييا ولا لغة عبرية» (5).

درس ابن العبري في ملطية اللغة السريانية ثم حذق طقوس الكنيسة والكتاب المقدس وشروحه وتفسيره، ثم قرأ الطب على أبيه مقتفيا آثاره فيه وهو حكيم زمانه كما درس عليه أيضا علوم الفلسفة (6)،

(1) - محمد مجيد بلال: الإسلام المبكر في التواريخ السريانية، ص 323.

(2) - ابن العبري: تاريخ الزمان، ص 11.

(3) - حسب التاريخ المنقوش على ضريحه في دير مار متى. غريغوريوس بولس ببنام: يوحنا بن العبري، ص 11.

(4) - Bar Hébraeus, La Chronographie de Bar Hébraeus, Tra: Talan Philippe, E.M.E. Editions, 2015.

(5) - ابن العبري: تاريخ الزمان، ص 12.

(6) - غريغوريوس بولس ببنام: يوحنا بن العبري، ص 11.

ويخبرنا بنفسه عن دراسته فيقول: «شغفت بمحبة العلم منذ نعومة أظفاري، فحذقت الكتب المقدسة وتفاسيرها الضرورية، وأخذت أسرار كتب الملافنة القديسين عن مهرة المعلمين، ولما بلغت العشرين من عمري اضطرني بطريك عصرنا إلى قبول رئاسة الكهنوت (الأسقفية) فاضطرني الموقف على منزلة أرباب الديانات الأخرى المسيحية وغيرها، فدرست ذلك زمنا طويلا حتى حذقته... ثم قررت على ارتشاف حكمة اليونان فدرست العلوم الطبيعية والالهية والرياضيات والهندسة والفلك والهيئة، وبما أن الحياة قصيرة والعلوم واسعة أخذت من كل هذه العلوم الضروري فقط»⁽¹⁾.

وفي سنة 656هـ/1258م حاصر هولاء مدينة حلب وكان ابن العبري مطرانا على كرسيها وقربه هولاء منه ليستفيد من علمه في الطب، وفي سنة 663هـ/1264م نصبه البطريرك مار أغناطيوس (619هـ/1222-652هـ/1252م) مفريانا⁽²⁾ للمشرق⁽³⁾.

وقد تنقل خلال اثنين وعشرين سنة لممارسة وظيفته بين ما يعرف بالعراق حاليا (بغداد، تكريت، الموصل، دير مارتي الكبير) وأذربيجان خصوصا تبريز ومراغة⁽⁴⁾، ولما كان في عمره 60 سنة شد الرحال إلى تبريز وهناك طلب إليه فضلاء المسلمين أن يترجم تاريخ الدول الذي ألفه بالسريانية، ففعل وأتى عليه بشهر، فخرج كتابه "مختصر الدول" وتوفي في مدينة مراغة بأذربيجان وكانت آنذاك عاصمة المغول الايلخانيين⁽⁵⁾.

خلف ابن العبري ديوانا للشعر وستة وثلاثون مؤلفا، وقد بلغت بعض مؤلفاته الألف صفحة من القطع الكبير، وفوق التأليف فقد عني بالترجمة من العربية إلى السريانية والتفسير والتعليق على كتب بعض الفلاسفة الشرقيين والغربيين، كما شرح مؤلفات بعض الأطباء المشهورين وجمع خرائدها، وبحوثه الكثيرة تناول اللاهوت وتفسير الكتاب المقدس والفلسفة والمنطق والطب والشرع الكنسي والمدني والأخلاق والنسك والفلك والهيئة والموسيقى والتاريخ وغيرها⁽⁶⁾.

(1) - ابن العبري: كتاب الحمامة، ص 66.

(2) - مفريانا: المفريانية رتبة كنسية تعني رئاسة أسقفية المشرق والكلمة تعني "المشمر" وهي تلي البطريركية بالرئاسة.

غريغوريوس بولس ببنام: يوحنا بن العبري، ص 18.

(3) - ابن العبري: تاريخ الزمان، ص 12.

(4) - المصدر نفسه، ص 12.

(5) - غريغوريوس بولس ببنام: يوحنا بن العبري، ص 18.

(6) - للإطلاع على ثبت مؤلفاته ووصفها، انظر: أغناطيوس أفرام الأول برصوم: اللؤلؤ المنتور، ص 414-430.

وقد اهتم ابن العبري بالتاريخ وكان له مؤلفات في هذا المجال ومن أشهرها كتابين: تاريخ مختصر الدول بالعربية، وتاريخ الأزمنة أو تاريخ الزمان بالسريانية ويعرف بالتاريخ المطول، فضلا عن كتب أخرى في التاريخ مثل كتاب التاريخ الكنسي بمجلدين بالسريانية، ورسالة في أخبار العرب وأصلهم وعوائدهم بالعربية⁽¹⁾. وكتاب مختصر الدول هو الكتاب الذي نحن بصدد تقييمه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي من الخلفاء الأمويين.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

يمثل كتاب مختصر الدول القسم المنقول إلى العربية من كتاب تاريخ الزمان⁽²⁾ والذي ألفه بالسريانية، ومختصر الدول لا يتضمن بداية الكتاب أي التاريخ القديم من آدم حتى تاريخ العبرانيين والكلدانيين والفرس واليونان الوثنيين والأباطرة الرومان وتاريخ امبراطورية اليونان (البيزنطيين) الثانية وهذا الجزء من التاريخ يكرر المعارف التاريخية المتوافرة في زمن الكاتب وهي معارف كانت أيضا في حوزة المؤلفين المسلمين⁽³⁾. غالبا ما فقدت الشعوب السريانية الثقة بالعبادة الإلهية لما خلفه تاريخها من مأس، فكانت كل مأساة فرصة للمؤرخ ليظهر أن هناك تفسيراً لتلك المأساة غير ما يسمى "عقاب الله"، وليحدد أسبابا ثانوية تمثل دورا في الهزائم كما في الانتصارات فموقف بعض السريان من هذه النقطة بالذات وبالأخص ابن العبري يختلف عن موقف مؤرخي عصره، أكان ذلك في الغرب أو في الشرق، فهو لا ينفي دور العبادة الإلهية ولكنه يعطي مكانا أوسع للعوامل الإنسانية⁽⁴⁾.

(1) - هدى ياسين يوسف: ابن العبري وكتابه تاريخ الزمان، مجلة موصليات، جامعة الموصل، العدد 39، 2012، ص 27
(2) - من الجدير بالذكر، أن كتاب تاريخ الزمان لم يترجم كاملا من السريانية إلى العربية، بل ترجم منه إلى العربية الحقبان العاشر (ملوك العرب) والحادية عشر أي (ملوك الهون) وقام بترجمة ذلك الأب اسحق أرملة الذي بين سبب ترجمة هاتين الحقتين من الكتاب حسب فقال: « إن القسم المنقول إلى العربية من تاريخ ابن العبري لا يتضمن بداية الكتاب، أي التاريخ القديم منذ ادم حتى تاريخ العبرانيين والكلدانيين والماديين والفرس واليونان الوثنيين والأباطرة الرومان وتاريخ إمبراطورية اليونان (البيزنطيين) الثانية، وهذا الجزء من التاريخ يكرر المعارف التاريخية المتوافرة في زمن الكاتب، وهي معارف كانت أيضا في حوزة المؤلفين العرب وقد تجاوزها زمننا بصورة واضحة وبالنظر إلى ترجمات مؤلفات قديمة عشر الآن عليها. وبسبب الاكتشافات الأثرية. وحذفنا أيضا من القسم المترجم الذي نشر سابقا في (المشرق) كل ما يختص بصدر الإسلام والخلفاء الأمويين، لتخفيض عدد صفحات الكتاب». تقديم كتاب تاريخ الزمان، ص 15.

(3) - جان موريس فييه الدومينيكي: تقديم كتاب مختصر الدول لابن العبري، ص 13.

(4) - اسحاق أرملة: تقديم كتاب تاريخ الزمان، ص 15.

أما عن منهجه في عرض الأخبار التاريخية فقد ذكر ابن العبري في مقدمته للكتاب أنه عمد فيه إلى الاختصار فقال: « فهذا مختصر في الدول قصدت في اختصاره الاقتصار على بعض ما أوتي في ذكره اقتصاص احدى فائدتي الترغيب والترهيب من أمور الحكام والحكماء، خيرها وشرها، على سبيل الالتقاط من الكتب الموضوعة في هذا الفن بلغات مختلفة سريانية وعربية وغيرها، مبتدئا من أول الخليفة ومنتھيا الى زماننا، وهو مرتب على عشر دول داولها الله تعالى بين الأمم فتداولتها تداولاً بعد تداول»⁽¹⁾.

تعرض ابن العبري للأحداث مرتبة حسب السنوات، وأشار إلى وفيات العديد من الأعلام ممن كانت وفياتهم في السنة التي يتحدث عنها.

وكذلك ذكر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأوبئة والكوارث الطبيعية فضلا عن إيراده لبعض الروايات الأسطورية أو الخيالية، وكذلك نلاحظ أن ابن العبري يسلط الضوء بين آونة وأخرى على مدينة ملطية مسقط رأسه وما تعرضت له من ألوان الاحتلال، وما عاناه أهلها جراء ذلك، فضلا عن مدينة أنطاكية.

كذلك اهتم ابن العبري بأمور الطائفة المسيحية لكونه واحدا من أبنائها، وذكر ما تعرضوا له من القتل في تلك الحقب التاريخية⁽²⁾.

اعتمد ابن العبري على مجموعة من المؤرخين الذين نقل عنهم جل أخباره، وبين هؤلاء المؤرخين من كتب باليونانية والسريانية والعربية والفارسية كما ذكر في مقدمة كتابه، ومن أهم هذه المصادر: تاريخ ميخائيل السرياني وهو من مؤرخي السريان المشهورين وقد تكلمنا آنفا عن هذا الكتاب، والمصدر المهم الذي اعتمده ابن العبري هو كتاب الكامل في التاريخ، وكتاب التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية لابن الأثير الجزري (ت 630هـ)، خاصة ما يتعلق بمدينة الموصل، كذلك اعتمد ابن العبري على مصادر فارسية لاسيما وأنه كان ملما باللغة الفارسية فقال في كتابه تاريخ الزمان: « وقد طالعت أنا الحقيق كتابا فارسيا عنوانه "ملك نامة"»⁽³⁾ وقال أيضا: «هكذا رأينا هذا الخبر في نسختين أحدهما عربية والثانية فارسية»⁽⁴⁾.

(1) - تاريخ مختصر الدول، ص 1.

(2) - هدى ياسين يوسف: الحوليات السريانية مصدرا لسلاجقة الموصل، ص 3-4.

(3) - تاريخ الزمان، ص 87.

(4) - المصدر نفسه، ص 111.

قد خصص ابن العبري للفرع السفلي في تاريخه أربع صفحات ونصف فقط من الصفحة 187 إلى الصفحة 191 وهو قليل جدا نظرا لطول الفترة ولما حدث فيها من أحداث.

وقد ركز فيها على استخلاف معاوية سنة 40هـ وذكر مراسلة قسطنطين لمعاوية وقال أيضا أن معاوية تتبع أصحاب علي وأعمل فيهم السيف.

كما تطرق لقضية أخذ البيعة ليزيد من أهل المدينة ومكة وذكر أنها أخذت منهم بالسيف، كما ذكر خروج الحسين ومقتله وذكر مدة خلافة معاوية ومدة خلافة يزيد⁽¹⁾، كل هذه الأخبار ذكرها باختصار شديد.

وإذا ما أردنا أن نقيم هذا الكتاب فإننا نقول أنه لا يختلف ما أورده ابن العبري كثيرا عما أورده ثيوفانس، ويبدو أنه أخذ عن بعض المصادر الإسلامية مع أنه لم يشر لذلك نستشف ذلك في ذكره لخبز أخذ البيعة ليزيد من أهل المدينة وأهل مكة، إذ لم نجد لذلك ذكر في المصادر المسيحية السابقة عليه.

والملفت أننا لا نجد ابن العبري على الرغم من سعة اطلاعه وتبحره في الفلسفة وشتى أنواع المعارف يعمل فكرا فيما نقله من أحداث سواء عن المصادر المسيحية البيزنطية والسريانية أو المصادر الإسلامية فهو لا يعلق ولا ينتقد ولا يشكك بل ينقل مباشرة ولا يشير حتى لمصادره.

فالواضح أن الهدف من وراء كتابة التاريخ لدى ابن العبري ليس لغرض الكتابة التاريخية في حد ذاتها بل من باب تحمله مسؤولية تزويد شعبه ببعض الأخبار خاصة وأنه كان في مركز مسؤولية "مفريان المشرق" وهو كتاب دعائي أكثر من كونه كتابا تاريخيا.

إن السريان الذين لم يكن لهم أمراء ولا ملوك فإن مؤرخيهم أو رجال الدين منهم كانت لديهم الحاجة إلى الكتابة بهدف تنبيه شعبهم إلى أهمية تاريخه الخاص ولغته وأدبه وبالمختصر إلى كل ما يكون هويته، وغاية الكاتب السرياني حينئذ هي تغذية ذاكرة الشعب الجماعية لمساعدته في الحفاظ على خصوصيته فابن العبري يشير إلى ذلك في بداية كتابه هذا قائلا: «إن الدعوة إلى تذكر الأحداث أكانت جيدة أم سيئة تلك التي جرت في كل جيل، توفر فائدة ذات قيمة لكل الذين يرغبون في اكتساب ما هو جيد وتسمح باحتقار كل ما هو سيئ»⁽²⁾، فقصده المؤرخ تربوي أكثر من أي شيء آخر. وقد تكلم ج. ب. سيغال، أستاذ اللغات السامية في جامعة لندن منتقدا لأعمال ابن العبري في التاريخ قائلا: «بيد أنه علينا ألا نحكم بقسوة على ابن العبري فكتابة هذا التاريخ لم تكن بالنسبة إليه إلا أكثر قليلا من تمرين على التأليف في السريانية، وجزء من محاولته العامة لحياء الاهتمام باللغة القديمة، وقد حكم

(1) - ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 187-191.

(2) - ابن العبري: تاريخ الزمان، ص 15.

على التجربة سلفاً بالاخفاق، لأن النهضة السريانية كانت فوق طاقة ابن العبري لا بل أعظم من معارفه الواسعة ومثابرتة، وأنه لأمر له دلالاته، على أن الكتابة على قبر ابن العبري نقشت بالكرشونية وهي عربية كتبت بأحرف سريانية»⁽¹⁾، لذا لا نتوقع كثيراً من الكتابات السريانية التي كتبها رجال الدين.

ثالثاً: تاريخ المكين للمكين جرجس بن العميد

أ- التعريف بالمؤلف

هو المكين جرجس بن العميد أبو الياسر بن أبي المكارم بن أبي الطيب، المعروف بابن العميد الكاتب، كان مولده سنة 602هـ/1206م⁽²⁾، أصل أسرته من تكريت ومولده بالقاهرة، ونشأ في دمشق، وولي الكتابة في ديوان الجيش بمصر وعزل بوشاية، فحبس ثم أطلق سراحه فأقام في دمشق إلى أن مات⁽³⁾، له كتاب في التاريخ سماه "المجموع المبارك" يتدأ بالخليقة وينتهي إلى الهجرة النبوية، وله تاريخ آخر وهو مختصر تاريخ الطبري ثم تنمة أخباره إلى زمانه⁽⁴⁾، وذكر الصقاعي الكتابين على أساس أنهما كتاب واحد فقال: «جمع تاريخ مليح من ابتداء العالم إلى أول الدولة الظاهرية»⁽⁵⁾.

رغم أن المكين أصوله سريانية إلا أنه ولد في مصر مما حدا بلويس شيخو إلى عده من المؤرخين الأقباط⁽⁶⁾، كما كتب عنه وديع الفرنسيسكاني في كتابه مقدمة في الأدب العربي المسيحي للأقباط⁽⁷⁾، ويشير إلى اللبس الواقع بين تشابه اسم المكين المؤرخ والمكين رجل الدين القبطي، فيقول: «نلفت النظر إلى أن الدارسين الأقباط الذين كتبوا باللغة العربية يخلطون ويوحدون بين اثنين من الكتاب: المكين جرجس بن العميد المؤرخ (ق13م) وبين جرجس بن العميد المكين (ق14م) وله مؤلف عقائدي بعنوان "الحاوي"، أو "مختصر البيان في تحقيق الايمان" والمعلومات التي يقدمها أكثر الكتاب الأقباط المعاصرين تنطبق على هذا الأخير وتنسب إليه كذلك كتاب "التاريخ"»⁽⁸⁾.

ونحن سنعتبره ضمن المؤرخين السريان باعتبار الأصل الذي يعود إليه المكين وثقافته.

(1) - التواريخ السريانية كمصادر لتاريخ الشعوب الإسلامية، ص384.

(2) - الصقاعي: تالي كتاب وفيات الأعيان، ص 110-111.

(3) - الزركلي: الاعلام، ج2، ص116.

(4) - لويس شيخو: المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص13.

(5) - تالي كتاب وفيات الأعيان، ص111.

(6) - المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، ص13.

(7) - ص22.

(8) - وديع الفرنسيسكاني: المكين جرجس، ص5-7.

ب- التعريف بالكتاب ودراسته

عنون المكين كتابه بـ"تاريخ المسلمين من صاحب شريعة الإسلام أبي القاسم محمد إلى الدولة الأتابكية، ويعتبر كتاب المكين في التاريخ مختصراً لكتاب تاريخ الطبري ثم تكملة إلى غاية عصر الظاهر بيبرس من الأمراء المماليك فيقول المكين في هذا الشأن في مقدمة كتابه ما يلي: «إني لما وقفت على تاريخ الإمام العالم أبي جعفر محمد بن جرير الطبري -رحمه الله- ورأيت فيه من التطويل في الشروح والإسنادات، وذكر الوقائع وأسبابها، وما أورد عليها من الاستشهادات، ثم على المنتخب منه للشيخ العالم كمال الدين الأرموي، ثم على عدة مختصرات، اخترت منها تاريخاً أوجزت فيه الكلام وحفظت فيه الكلام وحفظت المعنى والنظام، ولم أخل بشيء من الوقائع المشهورة والحوادث المذكورة، وابتدأت فيه بأخبار صاحب شريعة الإسلام عليه أفضل الصلاة والسلام، وذكرت مولده ونبته إلى أن هاجر إلى المدينة، ثم ذكرت غزواته وفتوحاته وما جرت عليه حاله إلى أن انتقل إلى رحمة الله ورضوانه، ثم من بعده من الخلفاء الراشدين على ترتيبهم في الأزمان والسنين، ومن بعدهم من الملوك في سائر الأقاليم والحوادث الكائنات في أيامهم في كل سنة، على ترتيب سني الهجرة إلى أن ملك السلطان الملك الظاهر ركن الدين بيبرس رحمه الله»⁽¹⁾.

وقد تناول المكين تاريخ الفرع السفياي في كتابه ابتداء من الصفحة 28 إلى غاية الصفحة 36 اختصر كل ما ورد فيه عن الطبري، إلا أنه وبعد حديثه عن وفاة معاوية أورد حكاية نسبها إلى "المؤرخ والذي ورد في تواريخ النصارى" وهي تحكي قصة خسوف الشمس سنة 50هـ وذكر كذلك أخبار البطارقة في مصر حيث ذكر وفاة البطريك أغاثو سنة 58هـ وتكلم بشيء من الإيجاز عن سيرته⁽²⁾.

وما يمكننا أن نقوله عن قيمة هذا الكتاب كمصدر لتاريخ الفرع السفياي أنها لا تساوي شيئاً، وربما هو هام بالنسبة لتاريخ الفترة ابتداء من القرن الرابع الهجري حتى الفترة التي انتهى إليها، وغير ذلك فهو قليل القيمة، ويعكس هذا الكتاب الفرق الواضح بين المسلمين والمسيحيين في نظرهم للتاريخ، والغريب أن المكين عاش في فترة متأخرة أين علم التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية قد نضج تماماً واتضحت معالم غاياته ومناهجه.

(1) - تاريخ المكين، ص 1.

(2) - المصدر نفسه، ص 36.

الثالثة

الخاتمة

- وفي الأخير وبعد أن وصلنا إلى نهاية هذه الدراسة يمكنني أن أخص نتائجها فيما يلي:
- كانت الفترة التي حكم فيها خلفاء الفرع السفلي حافلة بالأحداث الهامة التي شكلت أخبارها مادة دسمة تناولها الرواة والأخباريون والمؤرخون، وتضاربت فيها الآراء وتقاذفتها الأهواء، وأفردت لها مؤلفات، وباتت تتناولها المؤلفات على اختلاف أنواعها مما جعل مصادر تاريخ هذه الفترة الأكثر تنوعا.
 - ومن جهة أخرى فقد خلّفت لنا تلك الفترة آثارا مادية لا بأس بها، وهي مصادر تاريخية هامة وأصلية لا يرقى إليها الشك، وعلى رأسها المسكوكات والقطع النقدية، هذا بالإضافة إلى المخطوطات كالمصاحف، والعمائر الدينية والمائية وغيرها.
 - كانت أهم فئة من المصادر الإخبارية لتاريخ الفرع السفلي من الخلفاء الأمويين مصادر التاريخ العام حيث خصّصت لأخباره القسم الأكبر إذا ما قورنت بغيرها، وقد تفاوتت فيما بينها من حيث القيمة العلمية، وذلك تبعا لقدمها، أو لعدالة أصحابها وارتفاع درجة موثوقيتهم لدى علماء الجرح والتعديل وعلو مكانتهم العلمية، أو بناء على منهجهم في إيراد الأخبار وتوثيقها.
 - وأول فئة ضمن مصادر التاريخ العام هي المؤلفات التي وصلتنا وقد ألفت قبل زمن الطبري، أو بالأحرى في القرن الثالث الهجري، وتتميز هذه الفئة بكونها مبكرة والأقرب لزمن الفرع السفلي من جهة، ومن جهة ثانية فهي المصادر الأولى التي تعاملت مع روايات الرواة والأخباريين، وشكلت مادتها الأولية والتي لم تصل إلينا إلا من خلالها، وانتقت منها ما يناسب توجهها وطرحها ومنهجها في التفصيل أو الإختصار، ومع ذلك فقد تفاوتت في قيمتها.
 - شكل تاريخ الطبري منعظا في الكتابة التاريخية، حيث بلغت موثوقية الرواية التاريخية عنده مداها، ورغم ما قلنا فيه من انتقادات إلا أنه يبقى المصدر الأهم لتاريخ الفرع السفلي والأكثر قيمة على الإطلاق، لأنه تطرق لكل الأحداث الأساسية التي تدور حولها أحداث الفترة وأكثر في ذلك، فلم يدانيه في ذلك من سبقه ولا من جاء بعده، بل أغلب من جاء بعده كان عيال عليه، كما تكمن قيمته العلمية الحقيقية في أنه حفظ لنا روايات من تقدمه من الأخباريين والمهاجرين لنشأة التاريخ الإسلامي.
 - أما مؤلفات القرن الخامس وما تلاه من مصادر التاريخ العام فقد اتخذت من كتاب تاريخ الطبري مصدرا وقاعدة تنطلق منها، ولم يستطع مؤلفوها الإبتعاد عنه رغم ما أضافوه من نثف روايات أو آراء في تفسير الأحداث وتعليلها، أو ما طوروه من مناهج في عرض المادة الخبرية، فظهر نوع آخر من المؤلفات في التاريخ العام اعتمدت على الطبري بالأساس في تاريخ الفرع السفلي وأضافت بعض الروايات من

مصادر أخرى تكمل رواية الطبري، لكنها أضافت تراجم للوفيات آخر كل سنة مما زاد من قيمتها العلمية، إذ ترجمت لأغلب الشخصيات الفاعلة في فترة حكم الفرع السفياي من خلفاء وولاة وصحابة وقضاة وعلماء وشعراء وغيرها، كما ظهرت مصادر أخرى للتاريخ العام اعتمدت أساسا على الطبري، وكانت متأخرة كالكامل في التاريخ لابن الأثير والبداية والنهاية لابن كثير وتاريخ ابن خلدون، لكنها جاءت غنية بآراء مؤلفيها وترجيحاتهم وتعليقاتهم لبعض الأحداث المتعلقة بفترة الفرع السفياي مع أنها طرحت الإسناد.

- أما إذا انتقلنا إلى أنواع المصادر الأخرى والتي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الشيوع والإستعمال، فأنا نجد أن المؤلفات التي خصصت لأخبار الخلفاء وأخبار الفتوح ومصادر التاريخ المحلي تقدم للباحث في تاريخ الفرع السفياي مادة خبرية قيمة لا يمكن الإستغناء عنها، وهي تكمل ما جاء في مصادر التاريخ العام وتضيف الكثير من التفاصيل.

- فمصادر تواريخ الخلفاء التي وصلتنا قليلة رغم كثرة المؤلفات في هذا النوع من المصادر، وأهمها تاريخ الخلفاء أو الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة لكن الميول الشيعية طافحة في الكتاب، مما يدعم قلة الموثوقية بما ذكره.

- أما مصادر أخبار الفتوح فلها أهمية خاصة في التأريخ لفترة حكم الفرع السفياي، وذلك أن هذه الفترة كانت فترة فتوحات بالدرجة الأولى رغم ما فيها من حروب داخلية وصراعات وفتن، ونصوص كتب الفتوح تحدد طبيعة الفتح التي تنبني عليها أحكام شرعية تتعلق بالجباية والعقار والإقتصاد، هذا بالإضافة إلى عدالة أصحاب الكتب التي وصلتنا، وأولهم ابن عبد الحكم الذي شكلت مادته مصدرا أساسيا لمن جاء بعده، ثم البلاذري في كتابه فتوح البلدان والذي تكمن القيمة الحقيقية له في الروايات المسندة والمنهج الرصين الذي اعتمده في جمع الأسانيد، وتقديمه لرواية أهل البلد عن غيرها، وما أورده من نصوص الصلح، ويستطيع الباحث المتبع للشأن السفياي تلمس الخروقات التي أحدثها رجال هذا الفرع في المجال المالي، بما يخالف نصوص العهود وما يخالف سنة الخلفاء الراشدين قبلهم، ومن جهة أخرى تسلط روايات البلاذري الضوء على الكثير من إنجازاتهم في المجال المعماري أو مجال استصلاح الأراضي وشق الترع والأنهار.

- أما مصادر التاريخ المحلي فتتميز عن غيرها من فروع الكتابة التاريخية بدقة وتفصيل المعلومات التي تقدمها عن مدينة معينة أو إقليم معين، لأن المؤرخ غالبا ما يكون من أبناء البلدة أو من النازلين فيها، كما يتميز بجمع الحادثة في مكان واحد، مع ذكر كل شيء عنها وفي أي شهر أو سنة كانت، بهذا تكون متناسقة متتابعة يأخذ بعضها برقاب بعض، كما تتميز بكثرة المعلومات التي تقدمها وتنوعها في المجالات كافة، على العكس من التاريخ العام الذي يكون مختصرا مركّزا على الأحداث المهمة من كل بلد، ويقدم

التاريخ المحلي كذلك معلومات مفصلة عن خطط المدينة وتراجم محدثيها وعلمائها، فضلا عن احتواء كتب التاريخ المحلي على مقدمة طبوغرافية ودراسة تاريخية عن تأسيس المدينة، فكتب أخبار مكة للأزرقي وتاريخ مكة للفاكهي، وأخبار المدينة لعمر بن شبة، وتاريخ بخارى للرشخي، وزبدة الحلب في تاريخ حلب لابن العديم حوت من تفاصيل أخبار الفرع السفياي الكثير فيما تعلق بإنشاء الخطط أو الممتلكات أو حتى حروبهم وإدارتهم لتلك المدن.

- أما تواريخ الأقاليم ففيما تعلق بتاريخ الفرع السفياي فيها الشيء الكثير، وأهمها كتاب تاريخ إفريقية والمغرب للرقيق القيرواني، إلا أن كونه رافضي يحط كثيرا من قيمة أخباره العلمية خاصة فيما تفرد به من أخبار أو ما طعن فيه أو تحامل فيه عن رمز من رموز الفرع السفياي، وقد اعتمد عليه بشكل أساسي ابن عذارى في كتابه البيان المغرب في أخبار المغرب، أما ما جاء منها متأخرا كالنجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة لابن تغري بردي فإنه كمصدر لتاريخ الفرع السفياي قليل القيمة لأنه اكتفى بما ذكر الأوائل كابن عبد الحكم والكندي عن هذا الفرع.

- وتعتبر كتب الأنساب من بين المصادر الهامة في كتابة تاريخ الفرع السفياي، فقد أعان النسابون الدراسات التاريخية بما قدموا مع الأنساب من معلومات تاريخية عن أصحابها، وقد توسع النسابون في معلوماتهم تحت ضغط التيار الشعبي، مما أعطى العصبية وأشرف القبائل مادة هامة تقابل ما أعطته كتب الطبقات لرواة الحديث من مادة وإن تكن أقل كثرة وتنوعا، كما أن تجاوزهم حدود الإهتمام بقبيلة واحدة إلى رواية أنساب مختلف القبائل وأحوالها، خلق نوعا من الشعور بالأمة الواحدة أفقيا، كما خلق من جهة أخرى نوعا من التأكيد على الاستمرارية الثقافية عموديا، وأقدم ما وصل إلينا من كتب الأنساب كتاب جمهرة النسب لابن الكلبي، أما البلاذري فقد كان كتابه أنساب الأشراف ذروة ما وصل إليه علم الأنساب، وقد أرتخ البلاذري في هذا الكتاب للجوانب الإجتماعية والإقتصادية، واهتم بها أكثر من الجوانب السياسية والعسكرية.

- ومن جهة أخرى فإن كتب الأموال أعطت معطيات تاريخية هامة تتعلق بفترة الحكم السفياي، وأغلب تلك المعطيات لانجدها في غيرها من المصادر على اختلاف أنواعها تتعلق بالجوانب المالية والإقتصادية، وأحيانا تبرز تلك الخروقات التي قام بها بعض أفراد البيت السفياي وولاتهم وخالفوا فيها سنة من كان قبلهم، وأهم ما وصلنا في هذا المجال كتابي الأموال لأبي عبيد القاسم والخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر.

- توفر معاجم التراجم على اختلاف أنواعها أخبارا متنوعة وقيمة تتعلق بفترة حكم الفرع السفياي، فهي من جهة تجعل الأشخاص محورا لأخبارها بدل الأحداث كما هو الحال في كتب التاريخ، ومن جهة أخرى

فهي تشمل العديد من الفئات التي كانت فاعلة في تلك الفترة كالصحابة والولاة والقضاة والكتّاب والعلماء ورواة الحديث، والأولياء والعباد كما تشمل عديد الأقاليم، واختلفت التراجم في هذه المصادر من حيث الطول والقيمة حسب منهج المؤلف.

- لا ريب أن الكتب الأدبية القديمة معين لا ينضب للحقائق التاريخية المختلفة عن أحوال المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى، ولا سيما من نواحي الذوق والعادات والمقاييس الخلقية والمثل العليا، ومستوى المعيشة والأعياد وأساليب التسلية وأحوال المدن وغير ذلك من النواحي الاجتماعية، فضلا عن أننا نظفر فيها ببعض الحقائق عن التاريخ السياسي، والواقع أن كثيرا جدا مما نعرفه عن الدولة الأموية مستمد من كتب الأدب، وبعض هذه الكتب مبكرا جدا ككتب الجاحظ ورسائله، وكذلك كتاب المبرد الكامل في اللغة والأدب والذي رغم ما جاء فيه من أخبار تاريخية تتعلق بالفرع السفيفاني فإن القيمة العلمية الحقيقية التي تميز بها كتاب المبرد ما خصصه فيه لأخبار الخوارج في تلك الفترة.

- أما الكتب الأدبية التي تلت هذه الفئة المبكرة أو التي ظهرت في الفترة من القرن الرابع إلى القرن الثامن الهجري فتباينت مناهجها واختصاصاتها، وتباينت تبعا لذلك قيمتها العلمية كمصادر لتاريخ الفرع السفيفاني، وكان أولها كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني الذي رمي بالتشيع لكن بعد التعامل مع ماجاء في كتابه عن أخبار الفرع السفيفاني نجد أنه بعيد كل البعد عما وصف به أو رمي به، أما كتابه الأغاني فيعد المصدر الأساسي وربما الوحيد لتاريخ الغناء والمغنين في القرون الثلاثة الأولى، والقيمة الحقيقية له كمصدر لتاريخ الفرع السفيفاني تكمن في كونه اتخذ من الشعراء وأخبارهم مرآة عكس من خلالها صورة الحياة النابضة في تلك الفترة بشتى ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية والثقافية، أما كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي فقد ركز فيه على انتقاء الأقوال والخطب والرسائل التي تحمل في طياتها قيما بلاغية أو حكما تدخل في باب النوادر والفرائد التي تبعث على الاستغراب للفت انتباه قرائه وشدهم إلى الكتاب، فجاء كتابه بالكثير من نصوص الخطب والرسائل الصادرة عن شخصيات وعمال الفرع السفيفاني، ناهيك عن خطب الوافدين عليهم من الأعيان وما قيل فيهم من أشعار، وفي ذلك قيمة علمية رغم أنها وردت عند غيره مسندة.

- أما دواوين الشعراء الذين عاشوا في فترة حكم الفرع السفيفاني فهي كثيرة وتعكس صورة المجتمع بشكل صادق، بالإضافة إلى أنها كثيرا ما تحمل في طياتها أخبارا تاريخية أو تحدد مواقف من أحداث معينة، لكن ينبغي قبل الإعتماد عليها كمصادر لتاريخ الفرع السفيفاني التحقق من نسبتها لأصحابها فدواوين الشعراء

جمعت في فترات لاحقة بعيدة عن زمن أصحابها كديوان يزيد بن معاوية مثلا حيث نسبت فيه الكثير من الأبيات إليه وهو لم يقلها.

- وإذا ما انتقلنا إلى المصادر المادية لتاريخ الفرع السفياي فإننا نجد أن ما وصلنا من مخلفات تلك الفترة المادية كثير ومتنوع وهو عالي القيمة العلمية، وتأتي على رأس تلك الآثار المسكوكات التي حملت أسماء ولاية الفرع السفياي أو أرخت بزمانهم وأغلبها من الدراهم الفضية وقليل من الفلوس النحاسية، والتي أثبتت أن الفرع السفياي سك نقودا كثيرة محاولا فيها إصلاح النقد بما تطلبتة المقتضيات الاقتصادية والشرعية في تلك الفترة، إلا أن كل تلك المحاولات لم ترق إلى الإصلاح الشامل، والذي لم يتم إلا في عهد عبد الملك بن مروان، أما المصادر المادية الأخرى فتمثلت أساسا في بقايا السدود التي بناها أو أمر ببنائها معاوية بن أبي سفيان في ضواحي المدينة أو ضواحي مكة أو الطائف، وهي تعكس الاهتمام بالعمائر المائية ببلاد الحجاز، نظرا لطبيعة مناخها وتضاريسها، بالإضافة إلى كونها موطن القرشيين والأمويين الأصلي، وما وصلنا منها يشكل مادة خام هامة لدراسة تاريخية عن إنجازات الفرع السفياي، بالإضافة إلى الكتابات الحجرية التي نقشت على الحجارة التأسيسية لتلك السدود أو على شواهد القبور، والتي يستفاد منها في التأريخ للخط العربي في تلك الفترة، بالإضافة إلى العديد من المصاحف التي وصلتنا وتعود لتلك الحقبة.

- أما المصادر المسيحية التي تطرقت لبعض أحداث فترة حكم الفرع السفياي فهي كثيرة ومتنوعة فهناك مصادر قبطية وأخرى سريانية وأخرى أرمنية وأخرى بيزنطية، لكن قيمتها العلمية قليلة لأن كل مؤلفيها من رجال الدين المسيحي، وطافحة بالتفسير الديني المتعصب، وإن كان بعضها قريب زمنيا لفترة حكم الفرع السفياي، ورغم أن كثير من المؤرخين المسيحيين عاشوا في كنف المجتمعات الإسلامية واحتكوا بحضارتهم واطلعوا على مؤلفاتهم التاريخية إلا أنهم لم يستفيدوا منها شيئا، فكل كتاباتهم غير موثقة وفيها الكثير من الإضطراب، وتعتمد على التفسير الديني المتعصب والخرافة والأسطورة، وغير شاملة ولا مفصلة. وفي الأخير لا يسعنا إلا القول أن مصادر تاريخ الفرع السفياي كثيرة جدا ومتنوعة ومتباينة من حيث القيمة العلمية، فبعضها أساسي لا يمكن الإستغناء عنه لشمولية أخباره ودقتها ودرجة موثوقيتها، وبعضها الآخر متخصص في مجال معين فهو عمدة فيه لا يستغنى عنه، أو متخصص في إقليم أو مدينة فهو في ذلك عالي القيمة، وفي المقابل هناك مصادر متدنية القيمة، إلا أن الباحث الذي يروم كتابة تاريخ الفرع السفياي يتوجب عليه الإستعانة بجميع أنواع هذه المصادر مع الإطلاع على قيمتها العلمية وقيمة مناهجها ومواردها وأن لا يقصي بعض الأنواع منها لشيوع الأمر بتدني قيمتها العلمية كالمصادر الأدبية أو دواوين

الشعر أو تلك الكتب التي شاع عن مؤلفيها التشيع ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، ويعرض رواياتهما على المنهج المقارن قصد الإقتراب من الحقيقة التاريخية.
وفي ضوء إعادة تقييم مصادر تاريخ فترة حكم الفرع السفياي، فإن إعادة كتابة تاريخ هذه الفترة الحاسمة والحساسة تبقى ضرورة قائمة.

تمت هذه الرسالة بحمد الله وفضله

فلله الحمد والشكر أولاً وآخراً

وأسأله تعالى أن يوفق للإنتفاع بها إنه سميع مجيب

آمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- المصادر العربية

1- القرآن الكريم

-أ-

- 2- ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت 658هـ): التكملة لكتاب الصلة، تحقق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري عز الدين (ت 630هـ):
- 3- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994م.
- 4- الكامل في التاريخ، تحقق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1997م.
- 5- اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، 1980م.
- 6- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت 606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
- 7- الأزقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد (ت 250هـ): أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت، ط3، 1983م.
- 8- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت 370هـ): تهذيب اللغة، تحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001م.
- 9- الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت 356هـ): الأغاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1995م.
- 10- ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس (ت 668هـ): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقق: عامر النجار، دار المعارف، مصر، ط1، 1996م.
- 11- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
- 12- الأنطaki، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت 458هـ): تاريخ الأنطaki، المعروف بصلة تاريخ أوتبخاء، تحقق: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، لبنان، 1990م.

-ب-

- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت 256هـ):
- 13- التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، الهند، دت.
- 14- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، تحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، 2002م.
- 15- ابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت 449هـ): شرح صحيح البخاري، تحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، ط2، 2003م.
- 16- ابن البطريق، سعيد (أفثيشيوس) (ت 328هـ): التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1905م.
- 17- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت 429هـ): الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977م.
- 18- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت 279هـ):
- 19- جمل من أنساب الأشراف، تحقق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت 1996م.
- 20- فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.
- 21- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت 458هـ): السنن الكبرى، تحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م.

-ت-

- 22- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة (ت 279هـ): سنن الترمذي، تحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1975م.
- 23- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله الظاهري (ت 874هـ): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، 1963م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم (ت 728هـ):
- 24- الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1، 1987م.

25- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1986م.

-ث-

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت 429هـ):
 26- غر أخبار ملوك الفرس وسيرهم، دون معلومات النشر.
 27- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقق: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

-ج-

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب (ت 255هـ):
 28- البخلاء، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط2، 1999م.
 29- البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2003م.
 30- الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2004م.
 31- رسائل الجاحظ، تحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964م.
 32- الرسائل السياسية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دت
 33- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ): غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دت.
 34- الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت 331هـ): الوزراء والكتاب، تحقق: مصطفى السقا، إبراهيم الايباري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده، مصر 1938م.
 - الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ):
 35- صفوة الصفوة، تحقق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 2000م.
 36- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.

-ح-

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد (ت 327هـ):
 37- الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بجيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م.

- 38- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني (ت 1067هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- 39- الحاكم النيسابوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (ت 405هـ): تاريخ نيسابور، كتابخانه ابن سينا، طهران، دت.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان (ت 354هـ):
- 40- الثقات، دائرة المعارف العثمانية، الهند 1973م.
- 41- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، تحق: السيد عزيز بك وآخرون، الكتب الثقافية، بيروت، ط3، 1997م.
- 42- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب 1976م.
- 43- ابن حبيب، عبد الملك بن سليمان بن هارون السلمي الأندلسي (ت 238هـ): كتاب التاريخ، تحق: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2008م.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت 852هـ):
- 44- الإصابة في تمييز الصحابة، تحق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت 1995م.
- 45- إنباء الغمر بأبناء العمر، تحق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1969م.
- 46- تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، دار عمار، بيروت، ط1، 1985م.
- 47- تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند 1326هـ.
- 48- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط2، 1972م.
- 49- رفع الإصر عن قضاة مصر، تحق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- 50- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1959م.
- 51- لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت 1971م.
- 52- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1994م.

- 53- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله (ت 656هـ): شرح نهج البلاغة، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1959م.
- 54- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (ت 456هـ): جمهرة أنساب العرب، تحقق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- 55- الحسيني، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة (ت 765هـ): ذيل تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
- 56- الحلبي، الحسن بن يوسف بن علي (ت 726هـ): رجال العلامة الحلبي، تحقق: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، ط2، 1961م.
- 57- حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت 360هـ): تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دت.
- 58- الحميدي، أبو عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله (ت 488هـ): جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت 241هـ):
- 59- العلل ومعرفة الرجال، تحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 2002م.
- 60- فضائل الصحابة، تحقق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م.
- 61- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995م.
- 62- أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن محمد بن العباس (ت نحو 400هـ): الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004م.
- خ-
- 63- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت نحو 280هـ): المسالك والممالك، أفسست، ليدن، 1889م.
- 64- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت 463هـ): تاريخ بغداد، تحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد (ت 808هـ):
- 65- تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت 1988م.

66- التعريف بابن خلدون (رحلة ابن خلدون)، تحق: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.

67- مقدمة ابن خلدون، تحق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر، ط7، 2014م.

68- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت 681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.

69- خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري أبو عمرو (ت 240هـ): تاريخ خليفة بن خياط، تحق: أكرم ضياء العمري، دار القلم و مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت 1977م.

70- ابن خير، أبو بكر محمد بن عمر بن خليفة الإشبيلي (ت 575هـ): فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

-د-

71- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت 255هـ): مسند الدارمي (سنن الدارمي)، تحق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000 م.

72- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير (ت 275هـ): سنن أبي داود، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، دت.

73- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين المالكي (ت 945هـ): طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

74- الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري (ت 696هـ): معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، تحق: محمد الأحمد أبو النور، محمد ماضور، مكتبة الخانجي، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، 1968م.

75- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت 321هـ): جمهرة اللغة، تحق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987م.

76- الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود (ت 282هـ): الأخبار الطوال، تحق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة، ط1، 1960 م.

-ذ-

- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ):

- 77- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت 1993 م.
- 78- تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- 79- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1986م.
- 80- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط4، 1990م.
- 81- سير أعلام النبلاء، تحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- 82- العبر في خبر من غير، تحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- 83- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
- 84- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1963م.

-ر-

- 85- الراهمزمي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي (ت 360هـ): المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1984م.
- 86- ابن راهب، أبو شاكر بطرس بن أبي الكرم بن المهذب: تاريخ ابن راهب، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.
- 87- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت 795هـ): شرح علل الترمذي، تحقق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987م.

-ز-

- 88- ابن زبر، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد الربيعي (ت 379هـ): تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تحقق: عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1980م.
- 89- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن عبید الله بن مذحج (ت 379هـ): طبقات النحويين واللغويين، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.
- 90- الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي (ت 256هـ): جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، 1961م.

- 91- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله (ت 281هـ): تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، دت.
- 92- الزباني، أبو القاسم بن أحمد بن علي (ت 1241هـ): البستان الطريف في دولة أولاد مولاي الشريف، تحقق: رشيد زاوية، مركز مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، ط1، 1992م.

-س-

- ساويرس بن المقفع:
- 93- تاريخ البطارقة، النعام للتوريدات والنشر، مصر، دت.
- 94- كتاب الإيضاح (المسمى الدر الثمين في إيضاح الدين)، المطبعة الجديدة، مصر، 1925م.
- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي (ت 654هـ):
- 95- تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة، مكتبة نينوى الحديثة، طهران، دت.
- 96- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقق: محمد بركات، وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق 2013م.
- 97- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت 771هـ): طبقات الشافعية الكبرى، تحقق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1993م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين (ت 902هـ):
- 98- الإعلان بالتبويخ لمن ذم أهل التاريخ، تحقق: فرانتز روزنتال، تر: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986م.
- 99- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1999م.
- 100- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1992م.
- 101- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، تحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 2003م.
- 102- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت 483هـ): شرح السير الكبير، الشركة الشرقية للإعلانات، 1971م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت 230هـ):
- 103- الجزء المتمم لطبقات ابن سعد (الطبقة الخامسة في من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهم أحداث الأسنان)، تحقق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف 1993م.
- 104- الطبقات الكبرى، تحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1990م،

- 105- الطبقات الكبير، تحق: علي محمد عمر، طبع: مكتبة الخانجي القاهرة، 2001 م.
- 106- ابن سلام الجمحي، أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الجمحي (ت 232هـ): طبقات فحول الشعراء، تحق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دت.
- 107- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت 562هـ): الأنساب، تحق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرون، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1962م.
- 108- السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسيني (ت 911هـ): خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى، تحق: محمد الأمين محمد محمود أحمد الحكيني، دن، دت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ):
- 109- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، دت.
- 110- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحق: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، دار طيبة، السعودية، دت.
- 111- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1967 م.
- 112- ذيل طبقات الحفاظ، تحق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.
- 113- الشماريخ في علم التاريخ، تحق: عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، دت.
- 114- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م.
- ش-
- 115- ابن شاكر، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر (ت 764هـ): فوات الوفيات، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م.
- 116- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665هـ): الذيل على الروضتين، تحق: السيد عزت العطار الحسيني، دار الجيل، بيروت، ط2، 1974م.
- 117- ابن شداد، أبو عبد الله عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت 684هـ): الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام و الجزيرة، تحق: يحيى عبارة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978م.

- 118- ابن الشعار، كمال الدين أبو البركات المبارك الموصلبي (ت 654 هـ): قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، (عقود الجمان في شعراء هذا الزمان)، تحق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
- 119- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت 548هـ): الملل والنحل، تحق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، مصر، 1968م.
- 120- بن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي (ت 235هـ): الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.
- 121- أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت 369هـ): طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992م.

-ص-

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ):
- 122- أمراء دمشق في الإسلام، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1983م.
- 123- تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب، تحق: احسان بنت سعيد خلوصي، زهير سعيدان الصمصام، منشورات زارة الثقافة، دمشق، 1992م.
- 124- الواقي بالوفيات، تحق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 2000م.
- 125- الصقاعي، فضل الله بن أبي الفخر النصراني (ت 726هـ): تالي كتاب وفيات الأعيان، تحق: جاكليين سوبلة، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق للدراسات العربية، دمشق، 1974م.
- 126- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت 643هـ): مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علوم الحديث)، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1986م.
- 127- الضبي، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت 599هـ): بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- 128- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (ت 168هـ): المفضليات، تحق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، دت.

-ط-

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب (ت 310هـ):

- 129- تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ويليه: الصلة - التكملة - المنتخب، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1967م. وطبعة دار التراث، بيروت 1967م.
- 130- المنتخب من ذيل المذيل، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، دت.
- 131- الطيالسي، جعفر بن محمد بن جعفر (ق4هـ): المكاترة عند المذاكرة، تحق: محمد بن تاويت الطنجي، جامعة اسطنبول، أنقرة، 1956م.

-ع-

- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت 463هـ):
- 132- الاستذكار، تحق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- 133- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- 134- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1967م.
- 135- ابن عبد الحكم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257هـ): فتوح مصر والمغرب، مكتبة الثقافة الدينية، 1995م.
- 136- ابن عبد ربه، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي (ت 328هـ): العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1984م.
- 137- العبدري، محمد العبدري البنسي (ت 720هـ): الرحلة المغربية (رحلة العبدري)، منشورات بونة للنشر، الجزائر، 2007م.
- ابن العربي، أبو الفرج غريغوريوس ابن أهرون بن توما الملطي (ت 685هـ):
- 138- تاريخ الزمان، تر: إسحاق أرملة، دار المشرق، بيروت، 1986م.
- 139- تاريخ مختصر الدول، تحق: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الشرق، بيروت، ط3، 1992م.
- 140- أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ): كتاب الأموال، تحق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، 1975م. وطبعة دار الشروق، بيروت، تحق: محمد عمارة، ط1، 1989م.
- ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (ت 660هـ):
- 141- بغية الطلب في تاريخ حلب، تحق: سهيل زكار، دار الفكر، 1988م.
- 142- زبدة الطلب في تاريخ حلب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

- 143- ابن عذاري، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي (ت نحو 695هـ): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م.
- 144- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ): شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002م.
- 145- أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت 333هـ): طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دت.
- 146- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي (ت 543هـ): العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987م.
- 147- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571هـ): تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1995 م.
- 148- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق 1986 م.
- 149- عمر بن شبة، أبو زيد بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري (ت 262هـ): تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة، 1979م.
- 150- ابن العمري، محمد بن علي بن محمد (ت 580هـ): الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2001م.
- 151- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت 855هـ): عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دت.
- ف-
- 152- الفارقي، أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق (ت 572هـ): تاريخ الفارقي، تحقيق: بدوي عبد اللطيف عوض، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1959م.
- الفاسي، أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي (ت 832هـ):
- 153- ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
- 154- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

- 155- الفتح بن خاقان، أبو نصر بن محمد بن عبيد الله (ت): مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تحق: محمد علي شوابكة، دار عمار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م.
- 156- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت 732هـ): المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، مصر 1907م.
- 157- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري (ت 799هـ): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دت.
- 158- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت 110هـ)، ديوان الفرزدق، تحق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.
- 159- ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف (ت 403هـ): تاريخ علماء الأندلس، تحق: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988م.
- 160- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان (ت 277هـ): المعرفة والتاريخ، تحق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م.
- 161- ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني (ت 365هـ): البلدان، تحق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م.
- 162- الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (ت نحو 770هـ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، دت.
- ق-
- القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (ت 544هـ):
- 163- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1970م.
- 164- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1، 1965-1983م.
- 165- شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ) تحق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1998م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت 276هـ):

- 166- الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، المنسوب إليه، تحق: علي شيري، دار الأضواء، دمشق، ط1، 1990م.
- 167- تأويل مختلف الحديث، مؤسسة الإشراف، بيروت، ط2، 1999م.
- 168- الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، 2003م.
- 169- عيون الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- 170- غريب الحديث، تحق: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1977م.
- 171- المعارف، تحق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992م.
- 172- قدامة بن جعفر، أبو الفرج بن قدامة بن زياد البغدادي (ت 337هـ): الخراج وصناعة الكتابة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ط1، 1981م.
- 173- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، دت.
- 174- قسطنطين السابع: إدارة الإمبراطورية البيزنطية، تر: محمود سعيد عمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
- 175- قُطْلُوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل (ت 879هـ): تاج التراجم، تحق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط1، 1992م.
- 176- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت 646هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1982م.
- 177- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت 821هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989م.
- ك-
- 178- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (ت 774هـ):
- 179- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، تحق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، دت.
- 180- البداية والنهاية، تحق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان 1997م. وطبعة دار المعارف بيروت، 1981م.

- 181- جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، تحق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1998م.
- ابن الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب (ت 204هـ):
- 182- جمهرة أنساب العرب، تحق: ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1986م.
- 183- نسب معد واليمن الكبير، تحق: ناجي حسن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988م.
- 184- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب المصري (ت بعد 355هـ): كتاب الولاية وكتاب القضاة، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- ل-
- 185- لسان الدين ابن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني (ت 776هـ): الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
- م-
- 186- المالكي، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت بعد 464هـ): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساکهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحق: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994م.
- 187- المالكي، محمد بن أحمد الأندلسي: جزء فيه تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب من روايته، طبع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث لمحمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، 1981م.
- 188- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ): الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، 2006م.
- 189- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت 285هـ): الكامل في اللغة والأدب، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة 1997م.
- 190- المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (ت 975هـ): كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة 1981م.
- 191- المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت 1111هـ): بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران، 2010م.

- 192- محب الدين الطبري، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد (ت694هـ): الرياض النضرة في مناقب العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1984م.
- 193- محيي الدين الحنفي، أبو محمد عبد القادر بن محمد (ت775هـ): الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانة، كراتشي، دت.
- 194- المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (المتوفى: 742هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م.
- 195- ابن المستوفي، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي (ت637هـ): تاريخ إربل، تحق: سامي بن سيد خماس الصقار، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت346هـ):
- 196- التنبيه والإشراف، تحق: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، دت.
- 197- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحق: أسعد داغر، دار الهجرة، قم، 1989م.
- 198- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت421هـ): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحق: أبو القاسم إمامي، سروش، طهران 2000م.
- 199- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت261هـ): المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1991م.
- 200- مصعب الزبيري، أبو عبد الله ابن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، (ت236هـ): نسب قريش، تحق: ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت.
- 201- المطهر بن طاهر المقدسي (ت نحو 355هـ): البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، دت.
- 202- أبو المعالي، محمد بن نعمة بن عبيد الله (ت بعد 485هـ): بيان الأديان، تحق: محمد إقبال، دط، طهران، دت.
- 203- معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ): ديوان معاوية، تحق: فاروق أسليم بن أحمد، دار صادر، بيروت، 1996م.
- 204- ابن مفرغ، أبو عثمان يزيد بن زياد بن مفرغ الحميري (ت69هـ): ديوان يزيد بن مفرغ، تحق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982.

- 205- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي القاهرة، ط3، 1991 م.
- 206- المقرئ، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت 1041هـ): نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1997م.
- المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت 845هـ):
- 207- اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقق: جمال الدين الشيال وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1996م.
- 208- تاريخ الأقباط المعروف بالقول الإبريز، تحقق: عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، مصر، 1992م.
- 209- رسائل المقرئ - رسالة النقود القديمة الإسلامية - دار الحديث، القاهرة، ط1، 1999م.
- 210- كتاب الاوزان والأكيال الشرعية، تحقق: سلطان بن هليل بن عيد المسمار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2007م.
- 211- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م.
- 212- المكين، جرجس بن العميد أبو إلياس بن أبي المكارم بن أبي الطيب (ت 672هـ): تاريخ المكين (تاريخ المسلمين من صاحب شريعة الإسلام أبي القاسم محمد إلى الدولة الأتابكية)، دار العواصم للنشر والتوزيع، 2010م.
- 213- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل الإفريقي (ت 711هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت 1994م.
- 214- ميخائيل السرياني: تاريخ مار ميخائيل السرياني الكبير، تر: غريغوريوس صليبا شمعون، دار ماردين، حلب، ط1، 1996م.

-ن-

- 215- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق (ت 438هـ): الفهرست، تحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت 1997م. وطبعة أخرى حققها أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2010م.
- 216- النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت 450هـ): رجال النجاشي، شركة الأعلمي للطبوعات، بيروت، ط1، 2010م.

217- النرشخي، أبو بكر محمد بن جعفر (ت 348هـ): تاريخ بخارى، تحقق وتر: أمين عبد المجيد بدوي، نصر الله مبشر الطرازي، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت.

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت 430هـ):

218- تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان)، تحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

219- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989م.

-ه-

220- الهمداني، ابن الحائك، أبو محمد الحسن بن أحمد (ت 334هـ): الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير، تحقق: محمد بن علي بن الحسين الأكوخ الحوالي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، 2004م.

-و-

221- الوادي آشي، أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي (ت 749هـ): برنامج الوادي آشي، تحقق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1980م.

222- ابن الوردي، سراج الدين أبو حفص عمر بن المظفر (ت 852هـ): خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تحقق: أنور محمود زناقي، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2008م.

223- وكيع، أبو بكر محمد بن حلف (ت 306هـ): أخبار القضاة، تحقق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر 1947م.

224- الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 514هـ): المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقق: محمد حجي وآخرون، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1981م.

-ي-

225- اليافعي، أبو محمد عفيف لدين عبد الله بن أسعد (ت 768هـ): مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

- ياقوت بن عبد الله الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله شهاب الدين (ت 626هـ):

- 226- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993م.
- 227- معجم البلدان، دار صادر، بيروت 1995م.
- 228- يحيى بن آدم، أبو زكرياء بن سليمان (ت 203هـ): الخراج، المطبعة السلفية ومكبتها، ط2، 1966م.
- 229- يزيد بن معاوية (ت 64هـ): ديوان يزيد بن معاوية، تحق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، 1998م.
- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد 292هـ):
- 230- البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
- 231- تاريخ اليعقوبي، تحق: عبد الأمير مهنا، شركة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 2010م.
- 232- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد (ت 526هـ): طبقات الحنابلة، تحق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- 233- ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد الصديقي، (ت 347هـ): تاريخ ابن يونس المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- 234- اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت 726هـ): ذيل مرآة الزمان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م.

ب- المصادر الأجنبية

- 235-Agapius(Mahboub) de Menbidj, Kitab Al-Unvan, Paris, 1909 .
- 236-Ghévond , Histoire des Guerres et des Quanquets Arabes En Arménie, Tra: Garabed V. Chahnazarian, Librairie de Ch. Meyreuis et Compagnie, Paris, 1856.
- 237-Theophanes, The Chronicles of Theophanes, Tra: Harry Turtledove, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1982.

ثانيا: المراجع

أ- المراجع العربية

أ-

- إبراهيم أحمد العدوي:

- 1- النظم الإسلامية مقوماتها الفكرية ومؤسساتها التنفيذية في صدر الاسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1973م.
- 2- ابن عبد الحكم رائد المؤرخين العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1963م.
- 3- إحسان عباس: شعر الخوارج، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1973م.
- 4- أحمد الحسيني: فهرست مخطوطات خزانة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف، مكتبة الروضة الحيدرية، العراق، 1971م.
- 5- أحمد الحوي: الطبري، المؤسسة المصرية العامة، مصر، 1963م.
- 6- أحمد شوقي: من المصادر الأدبية واللغوية، دار العلوم العربية، بيروت، 1990م.
- 7- أحمد ياسين أحمد الخياري: تاريخ معالم المدينة المنورة قديما وحديثا، جدة، ط6، 2003م.
- 8- اغناطيوس أفرام الأول برصوم: اللؤلؤ المنتور في تاريخ العلوم والآداب السريانية، دار ماردين، حلب، ط6، 1996م.
- 9- إغناطيوس يوليانوفتش كراتشكوفسكي: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، تر: صلاح الدين عثمان هاشم، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، دت.
- 10- آقابزرك الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط3، 1983م.
- أكرم ضياء العمري:
- 11- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، دار بساط، بيروت، ط4، دت.
- 12- موارد الخطيب في تاريخ بغداد، دار طيبة، الرياض، ط2، 1985م.
- 13- أمينة محمود علي بيطار: الحياة السياسية وأهم مظاهر الحضارة في بلاد الشام منذ قيام الخلافة العباسية وحتى الفتح الفاطمي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، مصر، 1980م.
- 14- أنخل جنثال بالثيا: تاريخ الفكر الأندلسي، تر: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الإسلامية، مصر، 1955م.
- 15- انستانس ماري الكرمللي: النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، 1939م.
- 16- أنطون فهمي جورج: الآباء المؤرخون مصادر التاريخ الكنسي، مطبعة الأنبا رويس، القاهرة، دت.
- 17- أونصال يوجل: السيوف الإسلامية وصناعاتها، تر: تحسين عمرطة أوغلي، منظمة المؤتمر الاسلامي مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، الكويت، 1988م.

-ج-

- 18- جان سوفاجيه وكلود كاين: مصادر التاريخ الإسلامي، تر: عبد الستار الحلوجي، عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998م.
- 19- جواد علي: موارد تاريخ الطبري، كتاب العربية، الرياض، 2012م.
- 20- جورج سارتون: تاريخ العلم، تر: إبراهيم بيومي مذكور وآخرون، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010م.
- 21- جوزف هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها، تر: حسين نصار، مكتبة الخانجي، مصر، 2001م.
- 22- جولد تسيهر: دراسات إسلامية، تر: خيرى قدرى وشيخة عطية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، مصر، 2008م.

-ح-

- 23- حسام عيتاني: الفتوحات العربية في روايات المغلوبين، دار الساقى، بيروت، ط1، 2011م.
- 24- حسن أحمد محمود: الكندي المؤرخ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، دت.
- 25- حسن الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، العراق، دت.
- 26- حسن حسني عبد الوهاب: كتاب العمر في المؤلفات والمصنفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
- 27- حسن عيسى حكيم: كتاب المنتظم لابن الجوزي دراسة في منهجه وموارده وأهميته، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- 28- حسين عطوان: الرواية التاريخية في بلاد الشام في العصر الأموي، دار الجيل، ط2، 1986م.
- 29- حسين محمد نصار وآخرون: الموسوعة العربية الميسرة، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة، لبنان، ط3، 2003م.
- 30- حماد السالمي: ثراء الآثار في منطقة الطائف، تر: عصام كايد، لجنة التنشيط السياحي بمحافظة الطائف، السعودية، ط3، 2001م.

-د-

- 31- دانيال أوسطاش: تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد المغرب من البدايات الأولى الى الآن، تر: محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2011م.

- 32- دانييل دينيت : الجزية والإسلام، مؤسسة فرانكلين، بيروت، 1959م.
 33- دعاء محمد بهي الدين: ماهية علوم القبطيات، مصطلحات وتعريفات، سلسلة كراسات قبطية، العدد 2، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013م.

-ر-

- 34- راشبل وورد: الأعمال المعدنية الإسلامية، تر: ليديا البريدي، دار الكتاب العربي، دمشق، 1998م.
 35- رجب محمود نجيت: اعلام المؤرخين، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط1، 2011م.
 36- رفيق العظم: أشهر مشاهير الإسلام في الحروب والسياسة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973م.

-ز-

- 37- الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت 2002 م.
 38- زكي محمد حسن: فنون الاسلام، دار الرائد العربي، بيروت، 1981م.

-س-

- 39- سعد بن عبد العزيز الراشد: دراسات في الآثار الاسلامية المبكرة بالمدينة المنورة، الرياض، ط1، 2000م.
 40- سلمى عبد الحميد حسين الهاشمي : أخبار البصرة لعمر بن شبة جمع وتحقيق وترتيب، مطبعة دار الكفيل، العراق، 2015م.
 41- سليمان بن عبد الله المديد السويكت: منهج المسعودي في كتابة التاريخ، ط1، 1986م.
 42- سمير الخادم: المسكوكات والإصلاح النقدي في صدر الإسلام، فجر السكة الإسلامية، جمعية المسكوكات للعالم العربي والإسلامي، 2010م.
 43- سيد عبد العزيز سالم: التاريخ والمؤرخون العرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999م.
 44- سيدة إسماعيل كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، دار الرائد العربي، بيروت، 1983م.

-ش-

- 45- شاکر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م.
 46- شكري فيصل: المجتمعات الإسلامية في القرن الأول، دار العلم للملايين، بيروت، 1973م.

- 47- شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، ط1، 1960م.
- 48- الشيرازي، محمد الموسوي: ليالي بيشاور، مؤسسة البلاغة، بيروت، 1999م، ص 426، 533.
- ص-
- 49- صلاح الدين المنجد: دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1979م.
- ط-
- 50- طلال بن سعود الدعجاني: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط1، 2004م.
- ع-
- 51- عباس القمي: الكنى والألقاب، مكتبة الصدر، طهران، ط5، دت.
- 52- العباس بن إبراهيم السملالي: الإعلام بمن حل مراکش وأغمات من الأعلام، المطبعة الملكية، الرباط، 1993م.
- 53- عبد الحليم عويس: بنو أمية بين الضربات الخارجية والإنهيار الداخلي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، 2007م.
- 54- عبد الحميد سند الجندي: ابن قتيبة العالم الناقد الأديب، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والطباعة والتوزيع، مصر، 1962م.
- 55- عبد الحي الكتاني: التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كتنت على تأسيس المدينة الإسلامية في المدينة المنورة، تحقق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ط2، دت.
- 56- عبد الرحمن بدوي: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، 1984م.
- 57- عبد السلام تدمري: المنتخب من تاريخ المنبجي، دار المنصور، لبنان، ط1، 1986م.
- 58- عبد القادر القط: في الشعر الإسلامي والأموي، دار النهضة العربية، بيروت، 1987م.
- 59- عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، مركز دراسات القومية العربية، بيروت، ط1، 2005م.
- 60- عبد العزيز بن عبد الرحمن بن ابراهيم كعكي: معالم المدينة المنورة بين العمارة والتاريخ، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1998م.
- 61- عبد العزيز جمال الدين: تاريخ مصر من بداية القرن الأول الميلادي حتى نهاية القرن العشرين من خلال مخطوطة تاريخ البطاركة لساويرس بن المقفع، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2006م.

- 62- عبد العزيز محمد نور ولي: أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، دار الخضري، الرياض، 1996م.
- 63- عبد الله المامقاني: تنقيح المقال في علم الرجال، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 2011م.
- 64- عبد الله شرف الدين: مع موسوعات رجال الشيعة، دار الإرشاد، بيروت، 1991م.
- 65- عبد الله عسيلان: كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط1، 1985م.
- 66- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، مصر، ط1، 1999م.
- 67- عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، مصر، دت.
- 68- علي باشا مبارك، الميزان في الأقيسة والأوزان، المطبعة الأميرية الكبرى، مصر، 1892م.
- 69- علي بكر حسن: الطبري، منهجه في التأريخ، دار غريب، القاهرة، 2004م.
- 70- علي جمعة محمد: المكايل والموازن الشرعية، القدس للإعلان والنشر والتسويق، القاهرة، ط2، 2001م.
- 71- علي نفيح العلياني: عقيدة الإمام ابن قتيبة، مكتبة الصديق، المملكة العربية السعودية، ط1، 1991م.
- 72- عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957م.
- 73- عيسى بن علوي القصير: أحلى اللطائف في منتجج الطائف، منشورات جامعة الطائف، السعودية، 2010م.
- غ-
- 74- غريغوريوس بولس بھنام: يوحنا بن العري حياته وشعره، دراسات سريانية، حلب، 1984م.
- ف-
- 75- فاروق حمادة: مصادر السيرة النبوية وتقويتها، دار القلم، دمشق، ط3، 2003م.
- 76- فالتر هنتس: المكايل والأوزان الإسلامية، تر: كامل العسيلي، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن، 1970م.
- 77- فؤاد سنركين: تاريخ التراث العربي، تر: محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1991م.
- 78- فيليب حتي: تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1982م.

79- فيليب دي طرازي: عصر السريان الذهبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

-ق-

80- قيس كاظم الجنابي: أثر الشعر في تدوين الأحداث التاريخية في العصر الأموي، دار الآفاق العربية، القاهرة ط1، 2007م.

-ك-

81- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحلیم النجار، دار المعارف، مصر، ط5، دت.

82- كارين أرمسترونج: سيرة النبي محمد، تر: فاطمة نصر، محمد عناني، ط2، 1998م

83- كامل صالح نخلة: تاريخ البابوات، مطبوعات دير السريان، مصر، 2001م.

84- الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 2000م.

85- كوركيس عواد: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م.

86- كيرلس سليم بسترس وآخرون: تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة، منشورات المكتبة البولسية، بيروت، ط1، 2001م.

-ل-

87- لويس شيخو: المخطوطات العربية لكتبة النصرانية، دار المشرق، بيروت، ط2، 2000م.

-م-

88- مأمون عبد الله القصير: النقود الإسلامية في القرن الهجري الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016م.

89- ماهر يونان عبد الله: الطوائف المسيحية في مصر والعالم، المركز المصري للطباعة، مصر، 2001م.

90- محسن الأمين العاملي: أعيان الشيعة، تحق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1983م.

- محمد أبو الفرج العشي:

91- النقود الإسلامية المحفوظة بمتحف قطر الوطني، وزارة الإعلام في دولة قطر، الدوحة، 1984م.

92- كنز أم حجرة الفضي، مطبوعات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، ط1، 1972م.

93- محمد أبو زهرة: محاضرات في النصرانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1966م.

94- محمد أحمد ترحيني: المؤرخون والتأريخ عند العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

- 95- محمد باقر الحسيني: تطور النقود العربية الإسلامية، دار الجاحظ، بغداد، 1969م.
- 96- محمد بن إسماعيل المازندراني: منتهى المقال في أحوال الرجال، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 1996م.
- 97- محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 2008م.
- 98- محمد بن مطر الزهراني: علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1996م.
- محمد جاسم حمادي المشهداني:
- 99- موارد البلاذري عن الأسرة الأموية في أنساب الأشراف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1986م.
- 100- التدوين التاريخي عند العرب مدرسة بغداد التاريخية أنموذجا، طبعة بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، 2013م.
- 101- محمد حسنين هيكل: في منزل الوحي، دار المعارف، القاهرة، ط8، دت.
- 102- محمد حسين الزبيدي: مقدمة تحقيق كتاب الخراج وصناعة الكتابة،
- 103- محمد حمد حسن شراب: أخبار الوادي المبارك -العقيق-، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط1، 1985م.
- 104- محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط6، 1987م.
- محمد زغلول سلام:
- 105- ابن قتيبة، دار المعارف، القاهرة، دت.
- 106- تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجري، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت.
- 107- محمد صبحي بن حسن حلاق: الإيضاحات العصرية للمقاييس والمكاييل، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ط1، 2007م.
- 108- محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار التراث، القاهرة 1985م.
- 109- محمد عبد الكريم الوافي: منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط3، 2008م.

- محمد عبد الله عنان:

- 110- ابن خلدون حياته وتراثه، مكتبة دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، 2006م.
- 111- مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1931م.
- 112- محمد علي دبور: منهج ابن عذاري المراكشي ومصادره في البيان المغرب، شبكة الألوكة.
- 113- محمد غالي محمد الأمين الشنقيطي: الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1987م.
- 114- محمد ماهر حمادة: دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1983م.
- 115- محمد مجيد بلال: الإسلام المبكر في التواريخ السريانية، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2015م.
- 116- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.
- 117- محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، مصر، ط10، 2004م.
- 118- محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، ط1، 1998م.
- 119- محمود شاکر: برنامج طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة، دت.
- 120- محمود شكري الالوسي وآخرون: مختصر التحفة الاثني عشرية، المطبعة السلفية، مصر، 1954م.
- 121- مرغليوث: دراسات عن المؤرخين العرب، تر: حسين نصار، المركز القومي للترجمة، مصر، 2010م.
- 122- مروان المدور: الأرمن عبر التاريخ، منشورات دار نوبل، دمشق، ط2، دت.
- 123- منسى يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، مكتبة المحبة، مصر، 1983م.
- ن-
- 124- ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر العربي وقيمه التاريخية، دار المعارف، مصر، 1988م.
- 125- ناصر بن علي الحارثي: مدخل إلى الآثار الإسلامية بمنطقة الطائف، دار الحارثي للطباعة، السعودية، ط1، 1994م.
- 126- ناهض عبد الرزاق القيسي: الفنون الزخرفية العربية والإسلامية، دار المناهج، الأردن، 2009م.
- 127- نايف القسوس: مسكوكات الأمويين في بلاد الشام، البنك العربي، عمان، ط1، 1996م.
- 128- نجدت خماش: الشام في صدر الإسلام، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م.

129- نجلاء أحمد سليمان علي: الدور الإعلامي للنقود في الفترة الأموية، وزارة الثقافة الأردنية، الأردن، 2007م.

130- نجيب العقريقي: المستشرقون، دار المعارف، مصر، ط3، 1964م.

131- نصر محمد عارف: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994م.

132- نفيس أحمد: جهود المسلمين في الجغرافية، تر: فتحي عثمان، دار القلم، القاهرة، 1947م.

133- نعمت اسماعيل علام: فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، دار المعارف، مصر، ط1، 1974م.

134- نهاد خياطة: المذاهب المسيحية وفرقها منذ البدايات حتى ظهور الإسلام، دار الأوتل للنشر والتوزيع، ط2، 2004م.

-ه-

135- هاملتون جب: علم التاريخ، تر: إبراهيم خورشيد وآخرون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1981م.

136- هدى شوكت بهنام: رحلة مع التراث العربي، دار غيداء للنشر، الأردن، 2016م.

137- هرنشو: علم التاريخ، تر: عبد الحميد العبادي، مطبعة لجنة الترجمة والتأليف والنشر، مصر، 1937م.

-و-

138- وجيه كوثراني: تأريخ التاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط2، 2013م.

-ي-

139- يسري عبد الغني عبد الله: معجم المؤرخين المسلمين حتى القرن الثاني عشر الهجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991م.

140- يوسف أحمد يوسف بني ياسين: علم التاريخ في الأندلس حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، الأردن، ط1، 2002م.

ب- المراجع الأجنبية

- 1- Agop Jack Hacikyan: The Heritage of Arminian Literature, From the sixth to the eighteenth century, Wayne State University Press, 2000

- 2- Al Yaqubi, Ahmad Ibn Abi Yaqub: Les Pays, Tra: Gaston Wiet, Impr. de L'Institut Français d'Archéologie Orientale, 1937
- 3- Althaalibi, Abou Mansour Abd Al Malik Ibn Mohammad : Histoire des Rois des Perses, Tra : H .Zotenberg, Imprimerie National, Paris, 1901.
- 4- Aziz.S.Atiya: The Coptic Encyclopedia, Macmillan, 1991
- 5- Bar Hébraeus, La Chronographie de Bar Hébraeus, Tra: Talan Philippe, E.M.E. Editions, 2015.
- 6- C.E.Bosworth and others ,The Encyclopaedia of Islam, 2ndEdition, Brill.
- 7- Dozy, Reinhart Pieter Anne, *Recherches sur l'histoire et la littérature de l'Espagne pendant le moyen age* , LEYDE, Brill, 3^{eme} Ed, 1881.
- 8- El Balkhi, Abou Zéid Ahmed Ben Sahl: Livre de La Création, Tra: M. Cl. HUART, Ernest Leroux, Paris, 1899.
- 9- Encyclopedia Britannica, Edition 1911.
- 10- George C. Milles: Earley Islamic inscriptions near Taïf in the Hidjaz. JNES7 , 1948.
- 11- H. F. Wüstenfeld, Geschichte der Stadt Medina, im auszuge aus dem arabischen, Göttingen, Dieterich, 1860.
- 12- J. Aguadé: 'Abd al-Malik b. Habib: Kitab al-Ta'rij (La Historia). Edición y estudio por Jorge Aguadé. Madrid, Consejo Superior de Investigaciones Científicas / Instituto de Cooperación con el Mundo Árabe, 1991.
- 13- J.B.Bury, History of Eastern Roman Empire, Cambridge University Press, Cambridge, 2015
- 14- Marshall G.S. Hodgson, The Vonture of Islam, The University of Chicago Press, USA, 1984
- 15- Oriens, contains studies in the culture of Asia and North Africa from antiquity to the present, focusing on language, religion and art, Brill, 1949
- 16- Stanlay Lane Poole: Catalogue of Arabes glass weights in the British Museum, printed by order of the trustees, London, 1891

ثالثاً: الموسوعات والمعاجم

- 1- إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، دار الدعوة، إسطنبول، 1989م.
- 2- دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، إيران، 1984م.
- 3- دائرة المعارف الإسلامية، تر: محمد ثابت الفندي، مطبعة مصر، 1934م.
- 4- رابع خلدوسي وآخرون: موسوعة العلماء والأدباء الجزائريين، دار الحضارة، الجزائر، 2003م.
- 5- عاطف منصور محمد رمضان: موسوعة النقود في العالم الإسلامي، دار القاهرة، مصر، ط1، 2004م.
- 6- موجز دائرة المعارف الإسلامية، ترج: نخبة من أساتذة الجامعة المصرية، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط1، 1998م.
- 7- موسوعة تراث الإنسانية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، دت.
- 8- نبيل علي يوسف: موسوعة التحف المعدنية الإسلامية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2010م.

رابعاً: الدوريات وأشغال المنتقيات

- 1- إبراهيم يوسف وغيداء خزنة كاتبي: منهج أحمد بن أعثم الكوفي عن الخلافة الاموية من كتابه الفتوح، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد1، المجلد2، الأردن، 2008م.
 - 2- أحمد طالب: أبو الفرج الاصبهاني وكتابه الأغاني، مقارنة بيبلوغرافية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد17، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية، 1997م.
 - 3- أحمد مختار العبادي: قطعة في وصف الأندلس وصقلية من كتاب صلة السمط وسمة المرط لابن شباط، مجلة معهد الدراسات العربية، العدد14، مدريد، 1967.
 - 4- أسامة نور: أبو الفرج الأصبهاني واسهاماته في الأدب (284-356هـ)، مجلة الداعي، دار العلوم، العدد6، ديوبند، مارس - أبريل 2015م.
 - 5- أنور الخالدي: منهج الكتابة التاريخية في القرن السابع الهجري الثالث عشر ميلادي: ابن الأثير أنموذجاً، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، العدد15، 2009م.
- جواد علي:

- 6- موارد المسعودي، مجلة سومر، العدد1-2، المجلد20، العراق، 1964م.
- 7- موارد تاريخ الطبري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ع12، بغداد، 1950م.

- 8- حسين نصار: في تحقيق التراث، كتاب فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم، تحقيق: عبد المنعم عامر، مجلة المجلة ، العدد: 80، المملكة العربية السعودية، أوت 1963.
- 9- حمد ميسر محمد بهاء الدين: التاريخ المحلي تاريخ واسط لبحشل نموذجاً، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العدد 14، المجلد 13، العراق، 2006م.
- 10- سامي خماس الصقار: سد معاوية في الطائف-دراسة وتعليق-، مجلة الدارة، العدد: 2، السعودية، سبتمبر 1985م.
- 11- شارل بلات: رسالة عمرو بن بحر الجاحظ، مجلة المشرق، ج3، آيار-حزيران المجلد 47، 1953م .
- 12- طارق منصور: الفتوحات الإسلامية لبلاد الشام في ضوء حولية ثيوفانس المعترف، مجلة المؤرخ العربي، العدد14، القاهرة، 2006م.
- 13- ظاهر محمد صكر الحسناوي: الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد 53، مركز جمعة الماجد، الامارات العربية المتحدة، 2006.
- 14- عبد العزيز الدوري: كتب الأنساب وتاريخ الجزيرة، مجلة المجمع العلمي الأردني، ع5-6، الأردن، 1979م.
- 15- عز الدين الصندوق: حجر حفنة الأبيض، مجلة سومر، المجلد 11، مديرية الآثار القديمة العامة، بغداد، 1955م.
- 16- علاوة عمارة: الرقيق القيرواني وبلورة الفكر التاريخي بالمغرب، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، المغرب.
- 17- علي بن سعد العصيمي وآخرون: من روائع مواقع التراث العمراني بالطائف -المنشآت المائية-، اشغال ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث، 8-12ديسمبر 2013م، الهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية، 2013م.
- 18- عوض الذنبيات: دراسة في كتاب "فتوح البلدان" للبلاذري، منهجاً ومضموناً، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد3، المجلد 39، الأردن، 2012م.
- 19- لطفي عبد الوهاب: حولية ثيوفانس مصدر بيزنطي عن بلاد الشام في العصر الأموي، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام، عمان، 1989م.

- 20- محمد المنوني: مركز المصحف الشريف بالمغرب، مجلة دعوة الحق، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، السنة 11، العدد 3، المغرب، 1968م.
- 21- محمد النصرات وسلامة نعيمات: المصادر التاريخية لدراسة تاريخ جنوب الأردن خلال الفترة البيزنطية (324-636هـ)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، العدد 2، المجلد 3، الأردن، 2009م.
- 22- محمود مكي: باب استفتاح الأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، العدد 1-2، المجلد 5، مدريد، 1957.
- 23- مصطفى العبادي: أضواء من الوثائق البردية على الإدارة الأموية، المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام "بلاد الشام في العهد الأموي" - القسم الأول، المجلد الأول، الأردن، 1989م.
- 24- نجمان ياسين: أنساب الأشراف للبلاذري مصدرا للتاريخ الاقتصادي الإسلامي - تطبيق على الجزء الخامس -، مجلة التراث العربي، جامعة الموصل، العدد 85، مجلد 21، العراق، 2002م.
- هدى ياسين يوسف:
- 25- ابن العربي وكتابه تاريخ الزمان، مجلة موصليات، العدد 39، جامعة الموصل، العراق، 2012م.
- 26- الحوليات السريانية مصدرا لسلاجقة الموصل تاريخ الزمان لابن العربي أمودجا، مجلة إضاءات موصلية، العدد 68، الموصل، 2013م.
- 27- هناء رضوان: النقود الإسلامية القديمة، مجلة الإجتهد، العددان 34، 35، دار الإجتهد، بيروت، 1997م.
- 28- هيفة صالح صلاح الصاعدي: كتب الفتوح وأهميتها لدارس التاريخ، كتاب فتوح البلدان للبلاذري أمودجا، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، العدد 8، المجلد 4، العراق، 2017م.
- 29- وداد القاضي: معاجم التراجم، مقال ضمن كتاب: الكتاب في العالم الإسلامي، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2003م.
- 30- وديع الفرنسيسكاني: المكين جرجس، أعمال الندوة السابعة للتراث العربي المسيحي، المركز الفرنسيسكاني للدراسات الشرقية المسيحية، القاهرة، 1999م.
- 31- يوسف جرجيس الطوني: المنتخب من تاريخ المنبجي بتحقيق أ.د عبد السلام تدمري (دراسة في النص المحقق)، مجلة المشرق، السنة الثامنة والسبعون، ج2، بيروت، 2004م.

خامسا: الرسائل الجامعية

- 1- فوزي محمد عبده ساعاتي: موارد البلاذري في فتوح البلدان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، إشراف: محمد حمدي المناوي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1989م.
- 2- محمد فرقاني: رسائل عمر بن عبد العزيز جمعا ودراسة وتحقيقا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف: غازي مهدي جاسم الشمري، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003.
- 3- عبد الحق العيفة: تطور النقود في التاريخ الإسلامي منذ صدر الإسلام إلى نهاية الحكم العثماني، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الماجستير، إشراف: محمد بني عيسى، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2011/2010م.

ساسا: مواقع الأنترنت

- 1- <https://ar.mehrnews.com/news/1875402/> - مدينة-بيشاور-الأثرية-نحو- العالمية
- 2- www.alhosini-money.com/showthread.php?p=5579.
- 3- www.stmacariusmonastery.org/st_mark/smo31108.htm.
- 4- <http://www.homsonline.com/AR/Cities/Homs.htm>.



الفهرس

جامعة الأمير
عبد القادر للعوم الإسلامية

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة.....
12.....	تمهيد: نشأة تدوين التاريخ الإسلامي، اتجاهاته ومدارسه المبكرة.....
13.....	أولاً: التاريخ الإسلامي ومشكلة التدوين.....
22.....	ثانياً: ملامح التدوين التاريخي المبكر.....
27.....	ثالثاً: عوامل ازدهار الكتابة التاريخية واتجاهاتها.....
27.....	أ- عواملها.....
29.....	ب- اتجاهات الكتابة التاريخية.....
30.....	رابعاً: المدارس التاريخية الرئيسة المبكرة.....
32.....	أ- مدرسة المدينة.....
32.....	ب- مدرسة الشام.....
35.....	ج- مدرسة العراق.....
43.....	الباب الأول: مصادر التاريخ الإسلامي العام من القرن الثالث إلى القرن التاسع الهجري.....
44.....	تمهيد: تمهيد: نشأة الكتابة في التاريخ الإسلامي العام.....
47.....	الفصل الأول: فترة ما قبل الطبري (القرن الثالث الهجري).....
48.....	تمهيد: أهمية فترة ما قبل الطبري وخصوصيتها.....
48.....	أولاً- كتاب التاريخ المنسوب لعبد الملك بن حبيب.....
48.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
50.....	ب- التعريف بالكتاب.....
52.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
54.....	د- مصادر أخباره.....
54.....	هـ- الحضور التاريخي للفرع السفلياني في الكتاب.....
55.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
56.....	ثانياً: تاريخ خليفة بن خياط.....
56.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
56.....	ب- التعريف بالكتاب.....

- ج - منهجه في عرض أخباره التاريخية.....56
- د- مصادر أخباره.....56
- هـ -الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....60
- و-نقد وتقييم الكتاب.....60
- ثالثا: الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري63
- أ-التعريف بالمؤلف.....63
- ب-التعريف بالكتاب.....63
- ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية65
- د- مصادر أخباره66
- هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....67
- و- نقد وتقييم الكتاب.....68
- رابعا: تاريخ يعقوبي69
- أ-التعريف بالمؤلف69
- ب- التعريف بالكتاب.....71
- ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....71
- د- مصادر أخباره.....73
- هـ-الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....74
- و- نقد وتقييم الكتاب.....78
- الفصل الثاني: فترة الطبري (القرن الرابع الهجري).....81
- تمهيد.....82
- أولا: تاريخ الطبري أو تاريخ الأمم والملوك82
- ت- التعري
- ف بالمؤلف.....82
- ب-التعريف بالكتاب83
- ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....84
- د- مصادر أخباره85
- هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....90

91.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
93.....	ثانيا: مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي
93.....	أ-التعريف بالمؤلف.....
95.....	ب- التعريف بالكتاب.....
97.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
97.....	د- مصادر أخباره.....
101.....	هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
102.....	و-نقد وتقييم الكتاب.....
104.....	ثالثا: كتاب البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر المقدسي.....
104.....	أ-التعريف بالمؤلف.....
104.....	ب-التعريف بالكتاب.....
106.....	ج - منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
106.....	د- مصادر أخباره.....
107.....	هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
107.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
109.....	الفصل الثالث: فترة ما بعد الطبري (من القرن الخامس إلى القرن التاسع الهجري).....
110.....	تمهيد.....
110.....	أولا: تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه.....
110.....	أ-التعريف بالمؤلف.....
110.....	ب-التعريف بالكتاب.....
112.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
113.....	د- مصادر أخباره.....
114.....	هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
116.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
117.....	ثانيا: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي.....
	ت- التعري
117.....	ف بالمؤلف.....

117.....	ب- التعريف بالكتاب.....
119.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
120.....	د- مصادر أخباره.....
122.....	هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
122.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
123.....	ثالثا: الكامل في التاريخ لابن الأثير.....
123.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
124.....	ب- التعريف بالكتاب.....
125.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
127.....	د- مصادر أخباره.....
128.....	هـ - الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
129.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
130.....	رابعا: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي.....
130.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
133.....	ث- التعريف بالكتاب.....
135.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
135.....	د- مصادر أخباره.....
136.....	هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
137.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
138.....	خامسا: المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء.....
138.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
139.....	ت- التعريف بالكتاب.....
139.....	ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....
139.....	د- مصادر أخباره.....
140.....	هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....
141.....	و- نقد وتقييم الكتاب.....
141.....	سادسا: كتاب البداية والنهاية لابن كثير.....

أ- التعريف بالمؤلف.....	141
ب- التعريف بالكتاب.....	142
ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....	142
د- مصادر أخباره.....	145
هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....	145
و- نقد وتقييم الكتاب.....	149
سابعا: تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).....	151
أ- التعريف بالمؤلف.....	151
ب- التعريف بالكتاب.....	152
ج- منهجه في عرض أخباره التاريخية.....	153
د- مصادر أخباره.....	155
هـ- الحضور التاريخي للفرع السفياي في الكتاب.....	155
و- نقد وتقييم الكتاب.....	158
الباب الثاني: مصادر أخبار الخلفاء وعماهم، وأخبار الفتوح والتواريخ المحلية.....	159
الفصل الأول: مصادر أخبار الخلفاء وعماهم.....	160
تمهيد.....	161
أولا: مصادر أخبار الخلفاء.....	161
1- كتاب تاريخ الخلفاء أو (الإمامة والسياسة) المنسوب لابن قتيبة.....	162
ب- التعريف بالمؤلف.....	162
ب- نسبة الكتاب لابن قتيبة.....	162
ج- التعريف بالكتاب ودراسته.....	166
2- تاريخ الخلفاء لأبي عبد الله محمد بن يزيد (ابن ماجة).....	169
ت- التعريف بالمؤلف.....	169
ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....	169
3- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان.....	170
ب- التعريف بالمؤلف.....	170

171.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
172.....	ثانيا: مصادر أخبار الولاية والأمرء.....
173.....	1- كتاب أمرء دمشق في الإسلام للصفدي.....
173.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
173.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
174.....	2- تحفة ذوي الألباب فيمن حكم دمشق من الخلفاء والملوك والنواب للصفدي.....
174.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
174.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
175.....	ثالثا: مصادر أخبار الكتاب والوزراء.....
175.....	1- الوزراء والكتاب للجهشياري.....
175.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
176.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
178.....	رابعا: مصادر أخبار القضاة.....
179.....	1- أخبار القضاة لوكيع.....
179.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
179.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
182.....	2- كتاب الولاية وكتاب القضاة للكندي.....
182.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
183.....	ب- تعريف الكتاب ودراسته.....
186.....	3- رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني.....
186.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
186.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
189.....	الفصل الثاني: مصادر أخبار الفتوح.....
190.....	تمهيد.....
191.....	أولا: كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس لابن عبد الحكم.....
191.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
192.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....

199.....	ثانيا: فتوح البلدان للبلاذري
199.....	أ-التعريف بالمؤلف.....
199.....	ب-التعريف بالكتاب ودراسته.....
206.....	ثالثا: كتاب الفتوح لأبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي
206.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
208.....	ب-التعريف بالكتاب ودراسته.....
214.....	الفصل الثالث: مصادر التواريخ المحلية.....
215.....	تمهيد: تعريف مصادر التواريخ المحلية وقيمتها.....
215.....	أ-تعريفها وعوامل ظهورها.....
219.....	ب- مصادر التواريخ المحلية ما لها وما عليها.....
222.....	أولا: مصادر تواريخ المدن.....
222.....	3- كتاب أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار للأزرقي
222.....	ت-التعريف بالمؤلف.....
223.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
225.....	2- تاريخ مكة للفاكهي
225.....	ت-التعريف بالمؤلف.....
226.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
229.....	3-تاريخ المدينة لعمر بن شبة
229.....	ت-التعريف بالمؤلف.....
229.....	ث-التعريف بالكتاب ودراسته.....
230.....	4- تاريخ بخارى للنرشخي
230.....	ت-التعريف بالمؤلف.....
231.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
234.....	5- زبدة الحلب في تاريخ حلب لابن العديم.....
234.....	ت-التعريف بالمؤلف.....
234.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
235.....	ثانيا: مصادر تواريخ الأقاليم.....

- 1- تاريخ افريقية والمغرب للرفيق القيرواني 235
- ب- التعريف بالمؤلف 235
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته 237
- 4- البيان المغرب في أخبار المغرب والأندلس لابن عذاري المراكشي 239
- ت- التعريف بالمؤلف 239
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته 240
- 3- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي 246
- ب- التعريف بالمؤلف 246
- ت- التعريف بالكتاب ودراسته 246
- الباب الثالث: كتب الأنساب والأموال 250
- الفصل الأول: كتب الأنساب 251
- تمهيد: نشأة علم الأنساب وتطوره 252
- أولاً: جمهرة النسب لابن الكلبي 256
- ت- التعريف بالمؤلف 256
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته 258
- ثانياً: نسب قريش لمصعب الزبيري 262
- ت- التعريف بالمؤلف 262
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته 263
- ثالثاً: جمهرة نسب قريش وأخبارها للزبير بن بكار 268
- أ- التعريف بالمؤلف 268
- التعريف بالكتاب ودراسته 268
- رابعاً: جمل من أنساب الأشراف للبلاذري 270
- ت- التعريف بالمؤلف 270
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته 271
- الفصل الثاني: كتب الأموال 276
- تمهيد: توثيق الأموال ف يدولة الإسلام والتدوين فيها 277
- أولاً: كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام 278

278.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
279.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
284.....	ثانيا: كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر
284.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
284.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
290.....	الباب الرابع: معاجم التراجم.....
291.....	تمهيد: مفهوم معاجم التراجم، أنواعها وملاحتها وأهميتها.....
291.....	5- مفهومها.....
292.....	6- أنواعها.....
294.....	7- ملاحتها.....
295.....	8- أهميتها.....
296.....	الفصل الأول: كتب الرجال.....
297.....	تمهيد : ظهور علم الرجال وبدء التصنيف فيه.....
302.....	أولا: كتب معرفة الصحابة.....
304.....	2- كتاب المعرفة والتاريخ للفسوي
304.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
304.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
306.....	2- كتاب معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي
306.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
307.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
308.....	3- الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي
308.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
308.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
309.....	4- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري.....
309.....	ت- التعريف بالمؤلف.....
309.....	ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....
311.....	5- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني.....

- أ- التعريف بالمؤلف..... 311
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 311
- ثانيا: كتب الطبقات..... 312
- 1- تعريف الطبقة..... 312
- 2- نشأة علم الطبقات وتطوره..... 313
- 3- فائدة معرفة علم الطبقات..... 315
- 4- المصنفون في الطبقات..... 316
- 1- الطبقات الكبرى لابن سعد..... 318
- أ- التعريف بالمؤلف..... 318
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 318
- 2- كتاب "الطبقات" لخليفة بن خياط..... 322
- ت- التعريف بالمؤلف..... 322
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته..... 322
- 3- "الطبقات" لمسلم بن الحجاج القشيري..... 324
- أ- التعريف بالمؤلف..... 324
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 325
- 4- كتاب المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين للطبري..... 325
- ت- التعريف بالمؤلف..... 325
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته..... 325
- الفصل الثاني: معاجم الوفيات ومعاجم التراجم المحلية..... 327
- أولا: معاجم الوفيات..... 328
- 1- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربيعي الدمشقي..... 330
- أ- التعريف بالمؤلف..... 330
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 330
- 2- وفيات الأعيان لابن خلكان..... 331
- أ- التعريف بالمؤلف..... 331
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 332

- 335..... ثانيا: التواريخ المحلية للرجال
- 335..... 1- طبقات علماء أفريقية وتونس لأبي العرب التميمي
- 335..... أ- التعريف بالمؤلف
- 336..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 338..... 2- كتاب طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ بن حيان الأنصاري
- 338..... أ- التعريف بالمؤلف
- 338..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 339..... 3- تاريخ المصريين لابن يونس المصري
- 339..... أ- التعريف بالمؤلف
- 339..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 342..... 4- كتاب ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني
- 342..... أ- التعريف بالمؤلف
- 342..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 343..... 4- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي
- 343..... أ- التعريف بالمؤلف
- 344..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 346..... 5- رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر المالكي
- 346..... أ- التعريف بالمؤلف
- 346..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 349..... 6- تاريخ دمشق لابن عساكر
- 349..... أ- التعريف بالمؤلف
- 349..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 354..... 7- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" لتقي الدين محمد بن أحمد الفاسي
- 354..... أ- التعريف بالمؤلف
- 354..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته
- 356..... 8- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم
- 356..... أ- التعريف بالمؤلف

- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 356
- 8- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان للدباغ..... 359
- أ- التعريف بالمؤلف..... 359
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 359
- الفصل الثالث: معاجم تراجم الأطباء والأدباء والأولياء والزهاد..... 362
- أولاً: معاجم تراجم الأطباء..... 363
- 1- كتاب عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة..... 363
- أ- التعريف بالمؤلف..... 363
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 363
- ثانياً: معاجم تراجم الأدباء..... 365
- 1- كتاب معجم الأدباء لياقوت الحموي..... 365
- أ- التعريف بالمؤلف..... 365
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 365
- ثالثاً: معاجم تراجم الأولياء والزهاد..... 371
- 1- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني..... 371
- أ- التعريف بالمؤلف..... 371
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 372
- 2- صفة الصفوة لابن الجوزي..... 375
- أ- التعريف بالمؤلف..... 375
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته..... 375
- الباب الخامس: المصادر الأدبية لتاريخ الفرع السفياي..... 379
- تمهيد: الأدب وأهمية مصادره في الكتابة التاريخية..... 380
- الفصل الأول: المصادر الأدبية النثرية المبكرة (القرن الثالث الهجري)..... 383
- أولاً: مؤلفات الجاحظ..... 384
- 1- التعريف بالمؤلف..... 384
- 2- كتاب البيان والتبيين..... 386
- 3- رسائل الجاحظ..... 394

- ب- رسالة في النابتة إلى أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد.....394
- ب-رسالة الحكمين وتصويب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في فعله.....398
- ثانيا: كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة402
- ب- التعريف بالمؤلف.....402
- ت- التعريف بالكتاب ودراسته.....402
- ثالثا: الكامل في اللغة والأدب للمبرد409
- ت- التعريف بالمؤلف.....409
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....410
- الفصل الثاني: المصادر الأدبية النثرية التي رمي أصحابها بالتشيع.....417**
- أولا: كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني418
- ت- التعريف بالمؤلف.....418
- ث- التعريف بالكتاب ودراسته.....420
- ثانيا: العقد الفريد لابن عبد ربه435
- أ- التعريف بالمؤلف.....435
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....436
- الفصل الثالث: المصادر الأدبية الشعرية.....446**
- أولا: مصادر تراجم الشعراء ونقد شعرهم.....447
- 1- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي447
- ب- التعريف بالمؤلف.....447
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....447
- 2- كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري451
- ب- التعريف بالمؤلف.....451
- ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....451
- ثانيا: دواوين الشعر.....455
- أ - صناعة دواوين القبائل ودواوين الشعراء القدامى.....456
- 3- ديوان الهذليين.....460
- 4- دواوين الشعراء.....460

461.....	ب- دواوين شعر الفرع السفياي
461.....	2- ديوان معاوية بن أبي سفيان
463.....	2- ديوان يزيد بن معاوية
464.....	3- دواوين الشعراء الذين عاصرو الحكم السفياي
464.....	أولاً: المجال السياسي
469.....	ثانياً: المجال الاجتماعي
472.....	الفصل الرابع: مصادر الأدب الجغرافي
473.....	تمهيد: عوامل ظهور كتب الأدب الجغرافي وأهميتها في الكتابة التاريخية
474.....	أولاً: كتاب البلدان لليعقوبي
474.....	ت- التعريف بالمؤلف
475.....	التعريف بالكتاب ودراسته
481.....	ثانياً: كتاب البلدان لابن الفقيه
481.....	ت- التعريف بالمؤلف
482.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته
486.....	ثالثاً: معجم البلدان لياقوت الحموي
486.....	أ- التعريف بالمؤلف
487.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته
494.....	الباب السادس: المصادر المادية لتاريخ الفرع السفياي
495.....	الفصل الأول: النقود والمسكوكات
496.....	تمهيد: أهمية المسكوكات كوئائق تاريخية
496.....	أولاً: تطور النقود الإسلامية في العهد الراشدي
498.....	3- الإصلاحات النقدية في العراق وبلاد فارس
503.....	4- الإصلاحات النقدية في بلاد الشام ومصر
505.....	ثانياً: نقود الفرع السفياي
505.....	1- الدينار السفياي
507.....	2- الدرهم السفياي
507.....	أ- دراهم خلافة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ)

- أولا: الدراهم العربية الساسانية..... 508.
- ثانيا: الدراهم العربية الساسانية المغفلة..... 518.
- ب-دراهم خلافة يزيد بن معاوية (60-64هـ)..... 520.
- 3- الفلس السفياي..... 521.
- الفصل الثاني: الآثار المعمارية العائدة لفترة حكم الفرع السفياي..... 525.**
- تمهيد: أهمية الآثار المعمارية في الكتابة التاريخية وآثار الفرع السفياي..... 526.
- أولا: سدود الطائف..... 528.
- 2- سدّ وادي سَيْسَد..... 529.
- 2-سد السملقي (السملجي)..... 531.
- ثانيا: سدود المدينة المنورة..... 534.
- 2- سد معاوية بوادي الخنق..... 534.
- أ-السد الشرقي..... 534.
- ب-السد الغربي..... 537.
- ثالثا: قصر سعيد بن العاص..... 539.
- الفصل الثالث: الكتابات الحجرية والوثائق والمصاحف والتحف المعدنية..... 543.**
- أولا: الكتابات الحجرية العائدة لفترة حكم الفرع السفياي..... 544.
- 1-كتابة النقش التأسيسي لسد سيسد بالطائف..... 544.
- 2-كتابة النقش التأسيسي لسد معاوية بالمدينة..... 545.
- 3-كتابة حجر حفنة الأبيض..... 546.
- ثانيا: وثائق ومصاحف فترة حكم الفرع السفياي..... 548.
- 2- المصاحف..... 551.
- ب- مصحف عقبة بن نافع
- الفهري..... 551.
- ب- مصحف يعود تاريخه لسنة 52هـ..... 553.
- ج- مصحف ينسب للحسين بن علي -رضي الله عنهما-..... 554.
- د- مصحف ينسب إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-..... 554.
- هـ- مصحف آخر ينسب إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-..... 554.

- 555..... ي- أوراق أثرية متفرقة.
- 555..... ثالثا: الآثار المعدنية العائدة لفترة حكم الفرع السفياي.
- 559..... الباب السابع: المصادر المسيحية لتاريخ الفرع السفياي.
- 560..... الفصل الأول: المصادر المسيحية القبطية.
- 561..... تمهيد: الأقباط وكتابة التاريخ.
- 563..... أولا: سير البطاركة لساويرس بن المقفع.
- 563..... أ- التعريف بالمؤلف.
- 565..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته.
- 571..... ثانيا: نظم الجواهر أو (التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق) لسعيد بن البطريق.
- 571..... أ- التعريف بالمؤلف.
- 572..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته.
- 579..... ثالثا: تاريخ ابن الراهب.
- 579..... ب- التعريف بالمؤلف.
- 579..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته.
- 584..... الفصل الثاني: المصادر المسيحية الأرمنية والبيزنطية.
- 585..... أولا: المصادر الأرمنية.
- 585..... 3- الأرمن والكتابة التاريخية.
- 587..... 2- تاريخ حروب وغزوات العرب في أرمينيا لغيغوند ياريتس Ghévond Yerets.
- 587..... أ- التعريف بالمؤلف.
- 587..... ب- التعريف بالكتاب ودراسته.
- 591..... ثانيا: المصادر البيزنطية.
- 591..... 1- البيزنطيون وكتابة التاريخ.
- 592..... 2- حوليات ثيوفانس المعترف Theophanes – The Confessor.
- 592..... أ- التعريف بالمؤلف.
- 593..... ب- التعريف بالحوليات ودراستها.
- 603..... 3- العنوان المكمل بفضائل الحكمة للمنبجي.
- 603..... أ- التعريف بالمؤلف.

604.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
607.....	4- كتاب إدارة الإمبراطورية لقسطنطين السابع.....
607.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
608.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
613.....	الفصل الثالث: المصادر المسيحية السريانية.....
614.....	تمهيد: السريان وكتابة التاريخ.....
617.....	أولاً: كتاب تاريخ ميخائيل الكبير.....
617.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
618.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
622.....	ثانياً: تاريخ مختصر الدول لابن العبري.....
622.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
624.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
627.....	ثالثاً: تاريخ المكين للمكين جرجس بن العميد.....
627.....	أ- التعريف بالمؤلف.....
628.....	ب- التعريف بالكتاب ودراسته.....
630.....	الخاتمة.....
637.....	قائمة المصادر والمراجع.....
672.....	الفهارس.....
673.....	فهرس المحتويات.....
691.....	الملخص.....

الملاح

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المختصر

حكم الفرع السفلياني من الخلفاء الأمويين دولة الإسلام في فترة مبكرة من تاريخها، وكانت لهذه الفترة خصوصيتها، فمن جهة اعتاد الناس حكم الراشدين وأي محاولة لتسيير الشأن العام بعدهم سيقارنهما الناس بما اعتادوا عليه، ومن جهة أخرى فإن الخلافة لم تصف لمعاوية إلا بعد حربه لعلي بن أبي طالب وابنه الحسن -رضي الله عنهم- جميعاً، مما أثار السخط ضده ووضعه في مرمى الانتقاد والذم، كما أن ما اجترحه معاوية وابنه وولاتهما من أفعال خالفت سنة من كان قبلهم ساهم في بلورة الحكم السليبي عن تجربة حكمهم.

وقد جعلت مصادر التاريخ على اختلاف أنواعها هذه الأحداث مادة لفصولها وأبوابها، فتبعت رواياتها وتقصت رواياتها، ووجد فيها بعض الرواة مجالاً للوضع والدس انتصاراً لحزب أو طرف دون آخر، كما اتخذها بعض المؤرخين مرتعاً للعبث بالأخبار لبث أهواءهم وانتقاء ما يناسبهم من الروايات، كما أن فترة التدوين للأحداث التاريخية في العهد العباسي قد حطت بكلكلها على مصداقية الروايات التي تحدثت عن فترة الأمويين، بالإضافة إلى التشويه الذي قام به من ناهضهم من خوارج، ومعتزلة، خاصة الشيعة الذين كانوا أسوأ التيارات الفكرية والسياسية تشويهاً للحقائق التاريخية المتعلقة بالخلفاء الأمويين تصغيراً لشأنهم ولمنجزاتهم، كل هؤلاء قد أثروا تأثيراً كبيراً وعميقاً في اتجاهات الكتابة التاريخية المتعلقة بالأمويين، وعلى الخصوص معاوية كونه مؤسس الدولة، لذا أي محاولة للكتابة أو التأريخ لفترة الحكم السفلياني يجب أن تنطلق من دراسة نقدية تقويمية لتلك المصادر وتمحصها وتفرض ما هو أصلي عن ما هو ثانوي، وقد جاءت هذه الدراسة لتتناول كل المصادر على اختلاف أنواعها واختلاف اختصاصاتها المدونة، التاريخية منها والأدبية، والمادية، الإسلامية والمسيحية، التي تناولت الفترة التي حكم فيها الفرع السفلياني من الخلفاء الأمويين (41-64هـ/661-684م)، وقد شملت هذه الفترة خلافة معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه- وابنه يزيد، وحفيده معاوية، ولا يقتصر ذلك على الأحداث السياسية وحدها، بل يتعداها إلى جميع مناحي الحياة في تلك الفترة، الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلمية والثقافية، كما تشمل جميع فئات المجتمع وتياراته، وهي دراسة نقدية تقويمية تحقق مع أصحاب المصادر

في عدالتهم ومدى علميتهم كما تنتقد مناهجهم ومصادر أخبارهم، ثم تتوقف مع رواياتهم عن الفرع السفياي وتعرضها على المنهج النقدي.

وقد توصلت هذه الدراسة في نهايتها إلى نتيجة مفادها أن المصادر التي تضمنت أخبارا عن فترة حكم الفرع السفياي كثيرة جدا ومتنوعة، وتختلف فيما بينها من حيث القيمة العلمية، ويأتي على رأسها مصادر التاريخ الإسلامي العام المبكرة، ثم تلك المصادر التي اعتمدت في مناهجها التفصيل في ذكر الأخبار، وإسناد الروايات ولم يطعن في عدالة أصحابها، هذا إضافة إلى ما خلفته تلك الفترة من آثار مادية وعلى رأسها المسكوكات فإن لها قيمة علمية كبيرة لا يمكن الإستغناء عنها، أما عن المصادر المسيحية التي يفتض أن تعبر عن رؤية الآخر فهي على كثرتها قليلة القيمة إن لم تكن منعدمة بسبب مناهجها واضطراب أخبارها، وتفسيرات أصحابها التي لا ترقى حتى لأن تعرض على النقد، لذا على المؤرخ لفترة حكم الفرع السفياي أن ينطلق من هذه الأرضية النقدية التقييمية، ويوظف هذا التنوع في الوصول أو الإقتراب من الحقيقة التاريخية.

Summary

The Sufyan branch of the Umayyad caliphs ruled the state of Islam in an early period of its history. That period had its specificity, on the one hand people were used to the rule of the Rightly Guided Caliphs and any attempt to run the public affairs after them would be compared to what people were accustomed to, on the other hand Muawiyah could not seize undisputed power over caliphate without going into war against Ali Ibn Abi Taleb and his son Al-Hassan, may God be pleased with all of them, which sparked discontent against him and subjected him to criticism and infamy. Furthermore, the unprecedented unjust practices of Muawiyah, his son and their wards contributed to the shaping of a negative view about the experience of their reign.

Such events provided material to various history works where narratives took divergent directions following historians' political or personal alignment. The period of the writing of the historical events during the Abbasid era weighed on the credibility of the narrative about the Umayyad period, in addition to the distortion made by their opponents from Kharijites and Mu'tazila sects, and to a greater extent the Shiites who were the worst intellectual and political current to have distorted the history of the Umayyads as to undermine their role and achievements. All those had a huge and profound impact on the orientation of the writing of the history of the Umayyads especially Muawiyah being the founder of the state. In view of that, any attempt to write on or date for the period of Sufyan rule must start from a critical evaluative study of these sources and examine to distinguish between what is original and what is secondary. This study comes to address all recorded sources of different types and topics, whether historical, literary, material, Islamic or Christian which dealt with the period during which the Sufyan branch of the Umayyad caliphs (41-64 AH / 661-684 AD) ruled. This period included the reign of Muawiyah Ibn Abi-Sufyan, may God be pleased with him, his son Yazid, and his grandson Muawiyah. This study is not limited to the political events alone, it extends to all aspects of life in that period, economic, social, military, scientific and cultural. It includes as well different categories and various currents of society. This is a critical evaluative study that investigates the scientific authority and credibility of the authors as well as their methodology and

sources of information. The study then focuses on the Sufyan branch and submits it to the critical method.

The study concludes that there exist a plenty of sources offering information about the period of the rule of the Sufyan branch and that these sources differ in scientific value. On top of these sources are the early sources of general Islamic history, then those sources that adopted a methodology of detail in the relating of facts and assigning of narratives. Authors of such sources were met with acceptance and were approached with no criticism regarding their eligibility. This is in addition to the material legacy of the period represented mostly in coins that have a great scientific value. As for the Christian sources, which are supposed to express the vision of the other, they are of little or no value despite their abundance. This is because of their methods and the instability of their information as well as the interpretations provided by their authors that cannot even raise to be presented to criticism. The historian of the rule of the Sufyan branch must start from this critical evaluative ground, and employ this diversity to reaching or approaching the historical truth.

Résumé

La branche Soufiane des califes omeyyades a régné sur l'état de l'islam dans une période précoce de son histoire. Cette période avait sa spécificité, d'une part les gens étaient habitués à la gouvernance des califes « bien guidés » et toute tentative de diriger les affaires publiques après eux serait comparée à ce à quoi les gens étaient habitués, d'autre part Mouawiyah ne pouvait pas s'emparer incontestablement du califat sans entrer en guerre contre Ali Ibn Abi Taleb et son fils Al-Hassan, que Dieu les plaise tous, ce qui a suscité le mécontentement contre lui et l'a soumis à la critique et l'infamie. De plus, les pratiques injustes et sans précédent de Mouawiyah, de son fils et de leurs walis ont contribué à façonner une vision négative de l'expérience de leur règne.

De tels événements ont fourni matière à diverses œuvres d'histoire où les récits ont pris des directions divergentes suivant l'alignement politique ou personnel des historiens. La période de rédaction des événements historiques de l'ère abbasside a pesé sur la crédibilité du récit du règne des omeyyades ainsi que la déformation faite par leurs adversaires Kharijites et Mou'tazila, et à plus grande échelle, les chiites, qui étaient le pire courant intellectuel et politique à avoir déformé l'histoire des omeyyades pour saper leur rôle et leurs réalisations. Tout cela a eu un impact énorme et profond sur l'orientation de l'écriture de l'histoire des omeyyades en particulier Mouawiyah étant le fondateur de l'État. Compte tenu de cela, toute tentative d'écriture ou de datation de la période du règne de Soufiane doit partir d'une étude d'évaluation critique de ces sources et doit examiner pour distinguer ce qui est original de ce qui est secondaire. Cette étude aborde toutes les sources enregistrées de différents types et sujets, qu'ils soient historiques, littéraires, matériels, islamiques ou chrétiens, qui traitaient de la période pendant laquelle la branche Soufiane des califes omeyyades (41-64 H / 661-684 J.-C.) régnait. Cette période a inclus le règne de Mouawiyah Ibn Abi-Soufiane, que Dieu lui plaise, son fils Yazid, et son petit-fils Mouawiyah. Cette étude ne se limite pas aux seuls événements politiques, elle s'étend à tous les aspects de la vie dans cette période, économique, sociale, militaire, scientifique et culturelle. Elle comprend également les différentes catégories et divers courants de la société. Il s'agit d'une étude d'évaluation critique qui examine l'autorité scientifique et la crédibilité des auteurs ainsi que leur méthodologie et leurs sources d'information. L'étude se concentre ensuite sur la branche Soufiane et la soumet à la méthode critique.

L'étude conclut qu'il existe un grand nombre de sources offrant des informations sur la période du règne de la branche Soufiane et que ces sources diffèrent considérablement en valeur scientifique. En plus de ces sources, il y a les premières sources de l'histoire islamique générale, puis les sources qui ont adopté une méthodologie de détail dans le rapport des faits et l'attribution des récits. Les auteurs de ces sources ont été accueillis favorablement et n'ont fait l'objet d'aucune critique quant à leur admissibilité. A cela s'ajoute à l'héritage matériel de la période représenté principalement en pièces de monnaie qui ont une grande valeur scientifique. Quant aux sources chrétiennes, qui sont censées exprimer la vision de l'autre, elles n'ont que peu ou pas de valeur malgré leur abondance. Cela est en raison de leurs méthodes et de l'instabilité de leurs informations ainsi que des interprétations fournies par leurs auteurs qui ne peuvent même pas être objet de critique. L'historien du règne de la branche Soufiane doit partir de ce terrain d'évaluation critique et utiliser cette diversité pour atteindre ou s'approcher de la vérité historique.

The People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research

Emir AbdelKader University
of Islamic Sciences – Constantine



Faculty: Literatures and Islamic Civilization
Department of History

**SOURCES OF THE HISTORY OF
SUFLANI BRANCH
FROM THE UMAYYYAD CALIPHS
41-64 AH / 661-684 AD**

Thesis submitted for to get doctorate sciences In Islamic history
Specialization: Islamic Orient - History and Civilization -to the seventh century AH

Preparation of the student:

RAHMOUN ABDELKADER

Under the supervision of the professor:

Pr.FERGANI MOHAMMED

University Season 2020/2021 – 1441/1442